الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي–

كلية العلوم الإسلامية — **مديرية ما بعد التدرج والبحث**

قسم أصول الدين — **العلمي والعلاقات الخارجية**

جهود الإمام الحسين بن علي بن طلحة الرجراجي الشوشاوي (ت 899هـ) وآراؤه في خدمة كتاب الله تعالى

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الإسلامية
تخصص: التفسير والتشريع المقارن، فرع: التفسير وعلوم القرآن

إعداد الطالبة:

* ليلى شبرو

إشراف الأستاذ الدكتور:

*كمال قدَّه

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة	المؤسسة الأصلية	الصفة
01	عبد الكريم بوغزالة	أستاذ التعليم العالي	جامعة الشهيد حمَّه لخضر – الوادي	رئيساً
02	كمال قدَّه	أستاذ التعليم العالي	جامعة الشهيد حمَّه لخضر – الوادي	مشرفاً ومقرراً
03	عبد القادر شكيمة	أستاذ محاضر أ	جامعة الشهيد حمَّه لخضر – الوادي	مناقشاً
04	عبد الكريم حاقة	أستاذ التعليم العالي	جامعة الشهيد حمَّه لخضر – الوادي	مناقشاً
05	بن يوسف شتيح	أستاذ التعليم العالي	جامعة الاغواط	مناقشاً
06	مصطفى ياحي	أستاذ محاضر أ	المركز الجامعي بالبيض	مناقشاً

السنة الجامعية: 1443–1444هـ/2022–2023م.

إهداء

إلى والدي الكريمين راجية من المولى عز وجل أن يطيل في عمرهما وأن يوفقني لطاعتهما، وأن يجزيهما عني خير الجزاء إنه قريب مجيب الدعاء

إلى الذين أناروا بصيرتي بالعلم وكانوا لي خير المربين والمعلمين أساتذتي الأفاضل كل باسمه.

إلى روح العالم الفذّ الجليل الحسين الرجراجي الشوشاوي رحمه الله تعالى
إلى كل من ساندي من قريب أو بعيد ولو بكلمة.

إلى كل مسلم غيور على دينه باذلا وقته ونفسه في سبيل نصرة دين الله يبتغي رضاه
إلى كل طالب علم ومعرفة

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة عملي المتواضع، راجيةً من المولى عز وجل أن يكون خالصا لوجهه الكريم.

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فأولاً وقبل كل شيء أحمد الله وأشكره على عظيم فضله وإحسانه، وأحمده حمدا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه أن مَنَّ عليَّ، وهيأ لي سبل التوفيق لإتمام هذا الموضوع، فأسأله عز وجل أن يبارك لي في عملي وأن يجعله عونا لي على طاعته ومرضاته.

واعترافا مني لأهل الفضل بفضلهم عليَّ؛ فإنني أتقدم بالشكر الجزيل، والتقدير الكبير، والعرفان بالجميل للأستاذ الدكتور المشرف على الرسالة الشيخ كمال قدة، والذي أكرمنا بتواضعه وحسن معاملته، ورحابة صدره وتوجيهاته التي لها بالغ الأثر في تذليل الصعاب وتخطي العقبات، أسأل الله أن يكتب له أجزل الأجر والثواب.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير وعظيم الامتنان والدعاء لأستاذنا الدكتور الشيخ عبد الكريم بوغزالة الذي كان سببا في اختيار الموضوع بعد الله عز وجل، كما كان لنا نِعم الأستاذ في البذل والعطاء، أسال الله العظيم أن يجزيه عنا خير الجزاء في الدنيا والآخرة، وأن يعظم له الأجر يوم لا ينفع مال ولا بنون.

والشكر موصول أيضا إلى جميع أساتذتي الفضلاء الذين أناروا لنا طريق العلم بصفة خاصة وجميع أساتذة معهد العلوم الإسلامية بصفة عامة على ما يقدمونه من جهود مشكورة وتسهيلات مذكورة في سبيل خدمة العلم الشرعي وطلبته، فأسأل الله العظيم رب العرش الكريم أن يمنَّ علينا وعليهم بالعافية والستر، وحسن الختام.

وأسجل تقديري وعرفاني إلى نبع العلم الذي لا ينضب، جامعتنا الغراء – جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي– ممثلة بالقائمين عليها من أساتذة وإداريين وعاملين، وأسأل الله العظيم أن يديمها منارة للعلم.

كما أتقدم بأسمي معاني الشكر والتقدير، والعرفان بالجميل إلى كل من مَدَّ يَدَ العَونِ والمساعدة لي أثناء عملي في هذا البحث سواء من قريب أو بعيد، خاصة الدكتور معاذ السحابي والدكتور عز الدين بن زغيبة والأستاذ حمودة مهدي بمركز المخطوطات بالقيروان والأستاذ مراد الشيخ، والأستاذ عبد الحكيم قدار، والأستاذ عبد الغني حوبة على ما بذلوه من جهد في مساندتي لإتمام البحث، فلهم مني خالص الدعاء بظهر الغيب.

وأخيراً فإنَّ هذه الرسالة جُهد مقل، فما كان فيها من صواب فمن فضل الله وتوفيقه، وما كان فيها من خطأ أو سهو أو نسيان فمن نفسي ومن الشيطان، وأسأل الله المغفرة، وحسبي أني بذلت جهدي، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين نبينا محمد عليه وعلى آله وصحبه أجمعين.

ملخص الدراسة بالعربية:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، أما بعد:

فهذا البحث الذي وسمته بـــ"جهود الإمام الرجراجي الشوشاوي(ت 899هـــ) وآراؤه في خدمة كتاب الله تعالى"، هو بمثابة عرض لجهود الإمام الرجراجي الشوشاوي رحمه الله وآرائه في خدمة كتاب الله تعالى، وذلك عبر ثلاثة فصول:

فصل تمهيدي تناولت فيه حياة الإمام الشخصية والعلمية، مع إلقاء نظرة يسيرة عن العصر الذي عاش فيه.

أما الفصل الأول فقد تطرقت فيه لجهود الإمام في خدمة كتاب الله تعالى من خلال مؤلفاته في:

القراءات والتجويد، الرسم القرآني، الضبط القرآني، وعلوم القرآن المختلفة.

أما الفصل الثاني فتناولت فيه آراء الإمام في: القراءات والتجويد، الرسم القرآني، الضبط القرآني، وعلوم القرآن.

ليكلل البحث بخاتمة توصلت فيها إلى أهم النتائج ، ومنها:

- أنَّ الإمام الشوشاوي رحمه الله من العلماء الجهابذة الذين بذلوا حياتهم في خدمة كتاب الله تعالى من خلال مؤلفاته المتنوعة.
- أنَّ أغلب آراء الإمام رحمه الله وأقواله جاءت موافقة لما عليه أئمة الفنّ في مختلف فنون علوم القرآن.

وفي الأخير أشرتُ إلى بعض التوصيات، ومن أهمها: الدعوة إلى الاعتناء أكثر بتراث الإمام الشوشاوي رحمه الله الذي لا يزال الكثير منه في حاجة إلى خدمة أهل العلم وطلابه، خاصة ما تعلّق منها بالقراءات والتجويد وعلم الرسم والضبط القرآني.

الكلمات المفتاحية: علوم القرآن – جهود – أراء الامرام الرجراجي الشوشاوي

The effort of Imam Al- RAJAJI Al Shushaniin service of the Quran

The Abstract:

praise be to Allah and peace and belessings be upon his messenger ،this research titled with :« The effort of Imam Al- RAJAJI Al Shushaoui 899 Hi »in service of the Quran،which considered to show of the effort of Imam and his views in service of studying Quran through three chapters.

Introduction looked for the personal and professional life of the Imamin addition to a glimpse of his periodin the first chapter، I used to deal with the efforts of Imam in service of the holy book through his reading and Tajweed ، writing ، the correct form of Quranic verse and other sciences.

The second Chapter l have taken the imam' s thoughts: readings and Tajweed ، Quranic drawing، the correct form of the Quranic verses. Also Quran sciences.

The conclusion reached to the Important results such as

Imam Al Shawshani ،(may God have meray on him) ، is one of the scholars who devoted their lives to the service of the noble Quran through many books.

At the lengthI used to Impose some recommondation، the most Important is :preserving more the heritage of Imam Al Shawshani ،(may God have mercy on him) Huge number of students need his writings and thoughts.Most of the Imam's opinions and sayings were in agreement with what most of the imams of art in the various arts of the sciences of the Qur'an،Sepacially readings andTajweed، Quranic drawings the correct form of Quranic verses.

Keywords: Qur'anic sciences - efforts - opinions of Al-Imram Al-Rajraji Al-Shoshawi

قائمة الرموز والإشارات المستخدمة في البحث

الاسم	رمزه
التاريخ الهجري	هـ
التاريخ الميلادي	م
الطبعة	ط
دون ذكر طبعة	د. ط
دون ذكر تاريخ النشر	د. ت. ن
دون ذكر مكان النشر	د. م. ن
الصفحة	ص
رقم الحديث	ح
الكتاب	ك
الباب	ب

نماذج من المخطوطات المعتمدة في البحث

صورة الورقتين الأولى والأخيرة من مخطوطة قرة الابصار الجزائر

صورة الورقتين الأولى والأخيرة من مخطوطة قرة الابصار تونس

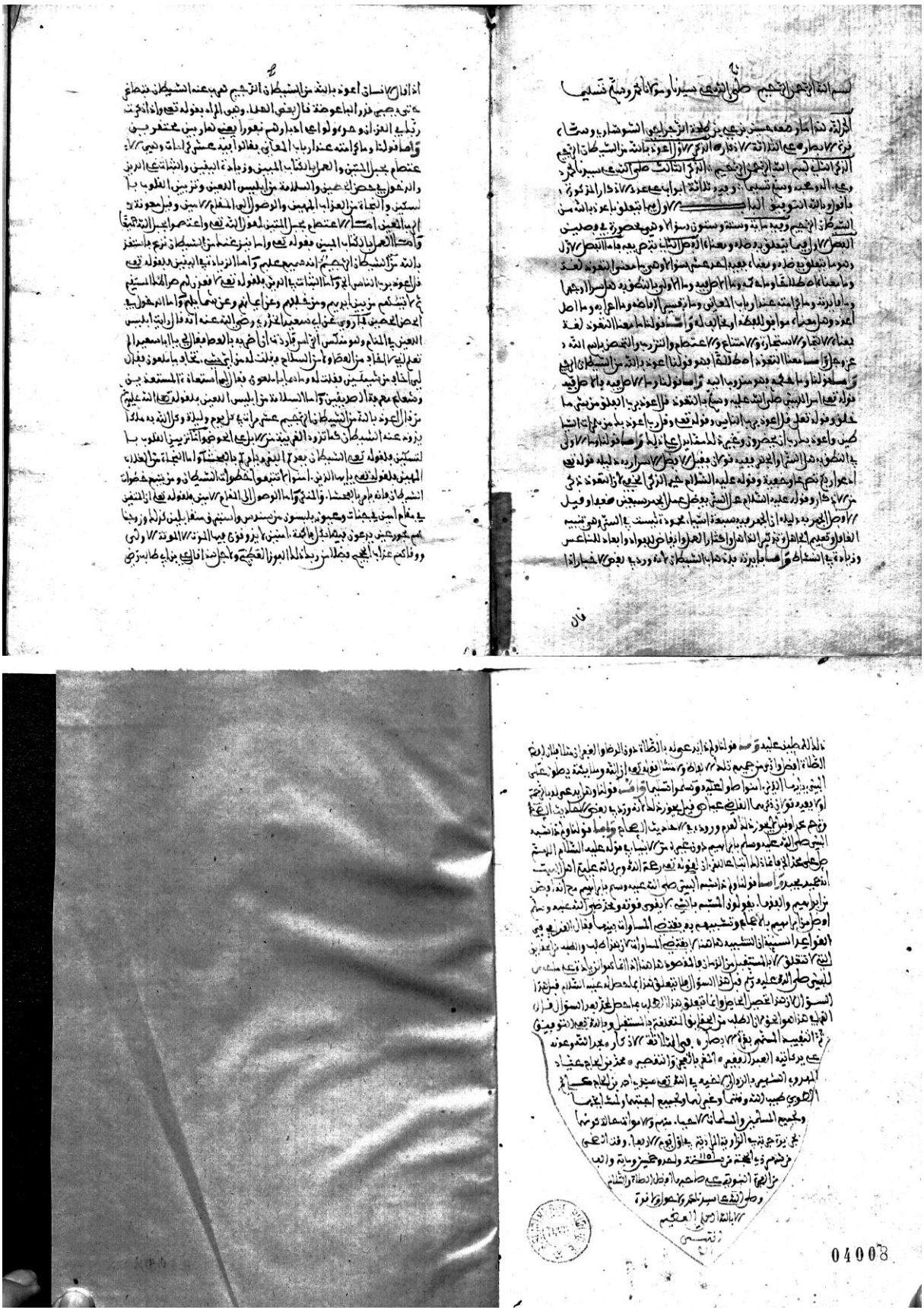

صورة الورقتين الأولى والأخيرة من مخطوطة حلة الاعيان تونس

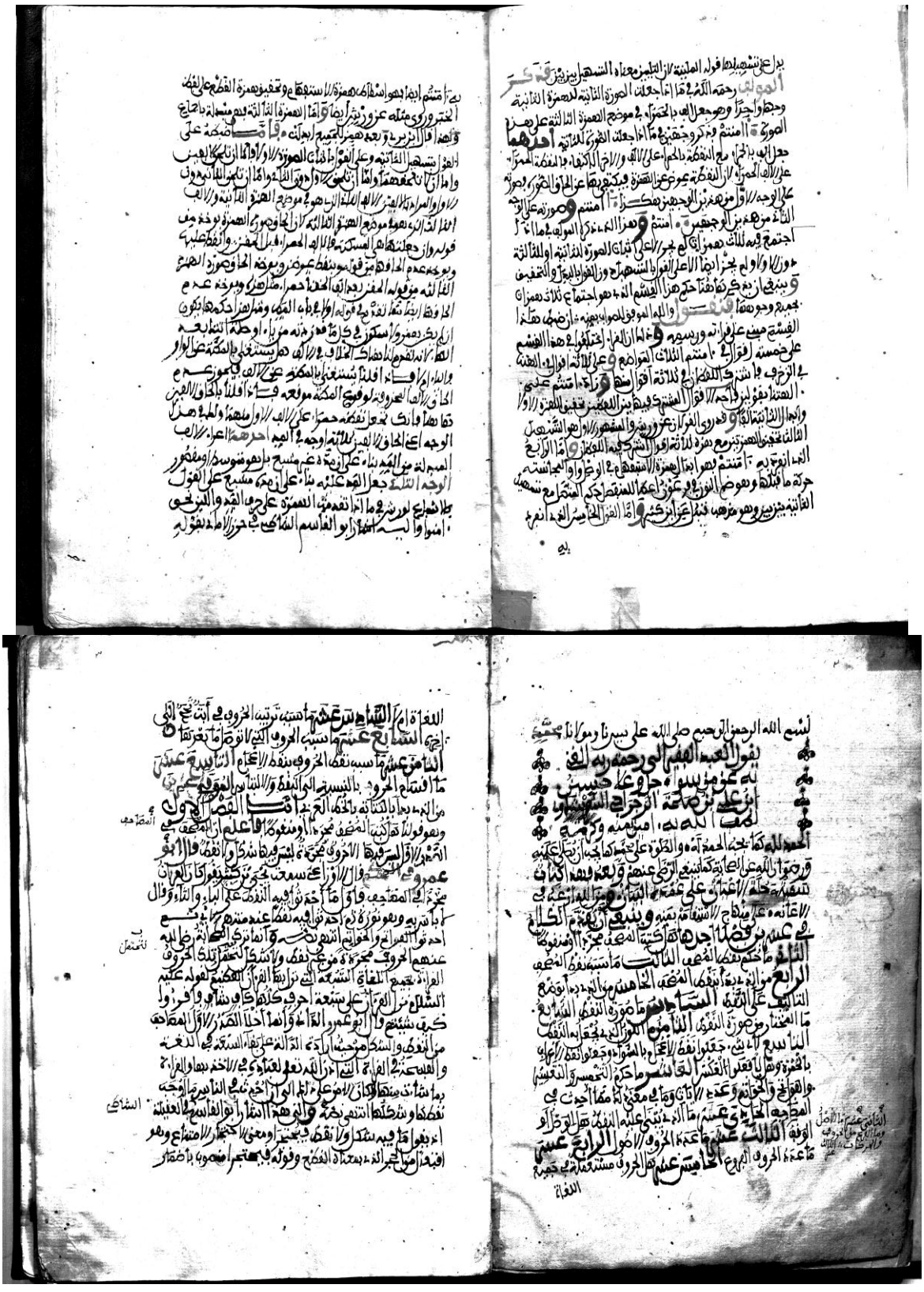

صورة الورقتين الأولى والأخيرة من مخطوطة الأنوار السواطع تونس

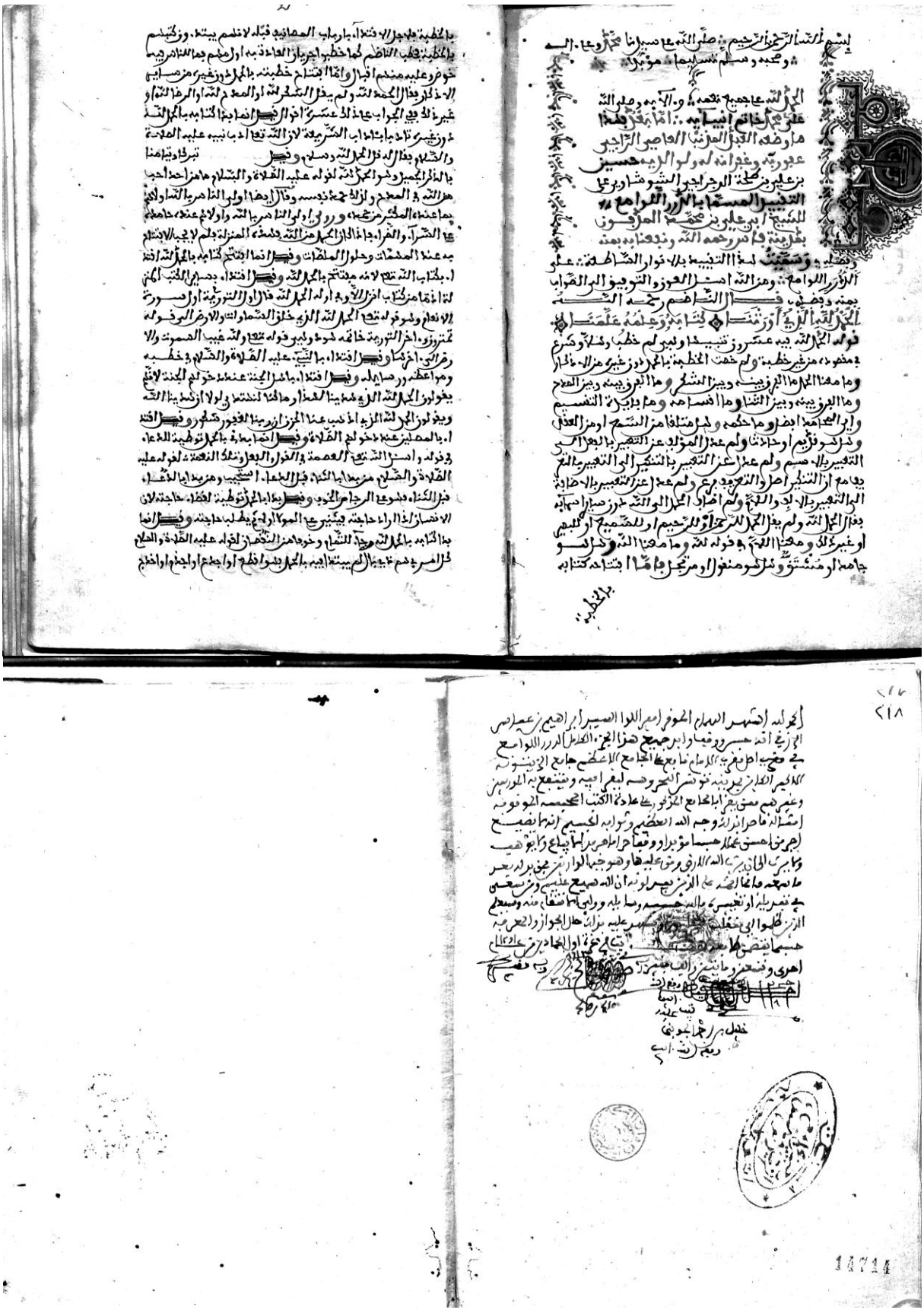

صورة الورقتين الأولى والأخيرة من مخطوطة الأنوار السواطع الجزائر

صورة الورقتين الأولى والأخيرة من مخطوطةحلة الأعيان المغرب الأقصى

بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم

يقول العبد الفقير إلى رحمة مولاه الغني به عمر بن سواد
جاور عامًا خمسين بمكة المشرفة الزجراجي الشافعي
أدب الله به وبصره وكفله أمره

الحمد لله كما يجب لجلاله والصلاة على محمد كما يجب أن يصلى عليه ورضوان الله على الصحابة كل
بقدره وبعد فقد كنت علقت تعليقة على ظهر كتاب سميته حلة الأعيان على عمدة البيان وهي
الذي أرغب به إلى الله تعالى منهاج الاستقامة بمنه وبعثني أن يجمع الكلام هاهنا
في عشر نسخ فقط احدها هل كتب الصحف مجردا ومنقوطا والثاني ما سبب نقط الصحف
والثالث ما سبب نقط الإعجام والرابع من الذ[ي] يجعل النقط والشكل والخامس من الذ[ي]
صور النقط والسادس ما صورة النقط والسابع ما المختار من
الإعجام بالسواد وجعلوا النقط والشكل بالحمرة وهل جعلوا العكس والعاشر ما حكم
التحبيس والتعشير والعلوق والفواتح وعدد الآيات وما في معناه الذي ما احدثه
الحجاج والماء عشي ما الذي بينا عليه النقط هل الوصل والوقف والثاني عشي
ما الأصل في الفرع من الحروف والحركات والثالث عشي ما عدد الحروف والرابع
عشي ما سبب ترتيب الحروف في أنفسها والخامس عشي هل الحروف مستعملة في جميع اللغات
عشي ما سبب ترتيب الحروف في أنفسها والسادس
عشي ما سبب تركيب الحروف والسابع عشي ما سبب الحروف التي لا توصل
بما بعدها والثامن عشي ما سبب نقط الحروف بنقطة الإعجام والتاسع عشر
ما أفسال الحروف بالنسبة إلى النقط والأشباه والنظائر والعاشر عشي
ما لحنه العرب فيه والحادي عشر ما الفصل الأول وهو فولنا هل كتب الصحف مجردا أو منقوطا
فإن علم أن الصحابة في القدر الأول ليس فيها الحروف مجردة ليس فيها شكل ولا نقط
في الصحابة فالأول ما أحدثوا فيه النقط على الإباء والتاء وقال لا بأس به وهو أول
من أحدث فيه نقطا عند منتهى الآي ثم أحدثوا العواشر والخواتم انتهى نصه

وأنا

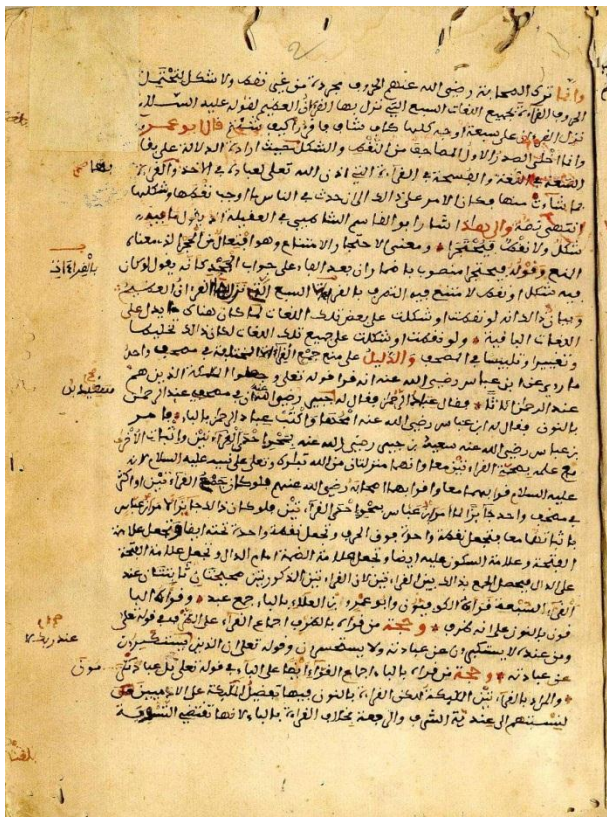

وأنا ترك الصحابة رضي الله عنهم الحروف مجردة من غير نقط ولا شكل لتمثيل
الحروف القرآنية بجميع اللغات السبع التي نزل بها القرآن العظيم لقوله عليه السلام
نزل القرآن على سبعة أوجه كلها كاف شاف جاء في رواية بتسعة قال أبو عمر
وأنا أظن الصدر الأول الصحابة رضي الله تعالى عنهم أرادوا بالله تعالى في
الشعة والفسحة والرفاهية التي أذن الله تعالى لعباده في الأخذ والقراءة
بما شاءت منها فكان الأمر على ذلك إلى أن حدث في الناس ما وجب نقطها وشكلها
لتتضح قراءة والله أعلم فالصواب ما قاله أبو العباس الشلوبيني في العقيلة أنه يقال ما قيده
شكل ولا نقط فيقال مجرا ومعنى الاحتجاج والامتناع وهو افتعال من الجر الذي معناه
المنع وقوله فيحتج منصوب بإضمار أن بعد الفاء على جواب النفي كما أنه يقول ما كان
فيه شكل ولا نقط لا يمنع فيه التمرن بالعربية السبع التي نزل القرآن العظيم
وبيان ذلك أنه لو نقط أو شكل على بعض تلك اللغات لكان هناك ما يدل على
اللغات الباقية ولو نقط أو شكل على جميع تلك اللغات لكان ذلك تثقيلا
وتعسيرا وتلبيسا في الصحف والدليل على منع جمع القراءات السبعة في مصحف واحد
ما روي عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قرأ قوله تعالى وقضى ربك فقال له الملكة الذين هم
عنده الرجل كلا فقال له ابن عباس رضي الله عنه إنما هي ووصى ربك فقال له الرجل
بالنون فقال له ابن عباس رضي الله عنه سعيد بن جبير رضي الله عنه يخطئ القراءتين وأنت الآن
مع علمه بصحة القراءتين معا وأنهما منزلتان من الله تبارك وتعالى على نبيه عليه السلام لم
يجعلا على عهده عليه السلام فواحدا معا وأما بعد الصحابة رضي الله عنهم فلو كان جمع القراءتين أو أكثر
في مصحف واحد جائزا لما أمر ابن عباس بخطأ إحدى القراءتين فلو كان ذلك جائزا لما أمر ابن عباس
بإثباتهما معا فيجعل لفظة واحدة في المرء وفي نفسه لفظة واحدة فتحتمل أيضا أن تجعل علامة
الفتحة وعلامة السكون عليه أيضا وتجعل علامة الضمة أمام الدال وتجعل علامة الفتحة
على الدال فيحصل الجمع بذلك بين القراءتين الذكورتين صحيحتين تلاوتهما عند
الله تعالى متبعة قراءة الكوفيين وأبي عمرو بن العلاء بالياء جمع عبد وقرأ الباقون
بالنون على إرادة نحن نحرس وقرأ بالجمع على الجمع وبالتوحيد على التوحيد
وحجة من قرأ بالجمع إجماع القراء على الجمع في قوله تعالى
ومن عنده لا يستكبرون عن عبادته ولا يستحسرون وقوله تعالى إن الذين يستكبرون
عن عبادتي وحجة من قرأ بالياء إرجاع القراءة أيضا على الياء في قوله تعالى بل عباد مكرمون
والرد بالفاء بين الملكة ومن قرأ بالنون فيجعلها تفصيلا للملكة على الإجمال في
ليستشهد إلى عند تلقي الشرف والرفعة بخلاف القراءة بالياء لأنها تقتضي التسوية

وكل واحد بهذا الطالب الجامع للضبط والرسم والثاني كمال الإحكام مرتبة بالرتبة والعين عن الواو
الواو رحمه الله بقوله وقوله وما أخر بدلت شيئا هذا هو الطلب الأول منها وإنما غير شيئا
هذا الكتاب الجامع للضبط والرسم إما بالحذف وإما بالمعنى وإما بهما معا وقوله غلط مني
أو خطأ أو زلة مني أو نقصا أو نسيانا وعزبت وقوله أو أغفلته أو نسيته وذهلت عنه وقوله
قصدت أي قصدا ذلك الشيء الذي أغفلته ونسيته من كتابي هذا أو مكتوب منه وقوله يكون
فاخر كتبه أي يأمر بكتبه وإثباته الخط على كتابي هذا سواء أثبته بنفسه أو أمر غيره بإثباته بالخط
الكامل ما يستدرك أيها الخاطئ إصلاح الشيء المبدل إثبات الصحيح والمتروك وقوله موضعا
هو حال من ضمير الخاطئ المستتر في قوله بإدراكه ومعناه ما يستدرك أيها الخاطئ به حال
كونها موضعا بتبديل وتغيير لا شاكا ولا ظانا وإنما يتوصل بكل ما يقبل إلى حلاج ذلا
الأمر فتعلمه فيتبلد إلى الترك ما يلتبس منه فيكمل أن يكون في الكامل ما شئته ركبه حال
كونها موظفا بحجة ما استدركته مما صلحت به كلا مع ليبلغ بذلك ما يلتبس عليه من الأغراض
وهذا كالتعليل لجميعه وقوله ولتسمح نفسي بدا من خلق أي ولجاز أيها الخاطئ به من اللوم والا
متعارض فيما ظهر لك به كتابه هذا من خطأ شرك النفاسة وأظهر العيب وقوله بما حل
من ذلك فصد أثر شد هذا هو الطلب الثاني وهو اطلاع المتدارك على زلته لتقوى والعيب
عن المؤلف رحمه الله وهذا الطلب الزوله زلة وتذكر كله بطلب واحد ولما عتب المؤلف
رحمه الله بالانصاف وأدرج الاصلاح بشركة التحقيق والعين شرع في نزع الانصاف وقوله ما
كل من قال فصد إلى آخره إذا أفصدته ومنه قوله تعالى ولا أمير البيت الحرام أي اصدين
البيت الحرام وقوله فصد يصدون يقول لا تصدوا أنفسكم عن الاشتغال وهو العيب عند
العلماء بالنصر العزيز وقوله جلست نحو أربعين وتوبة تقريبا على هذا ما دل عليه فصد فإنها
يرشده ويعمل ريكون فصد اسما لا يصد أو مصدر يقال له تسمية الاسم بالمصدر نحو وضوء
هذا هو الأمير وهذا النهي الهيء وهذا الأمير وهذا منسوخ العزيز تقدم أيها على هذا
ما دل يرشده فصد شيئا مفعولا به يرشده معناه ليس فيه يرشده شيئا لنفسي أيها ومعنى يرشده
أي يهدي يقال هداه الله وإياك أي أرشده وأهدى وإياك وقوله أو كان طلب شيئا إليه أي
ليصلح كل من طلب شيئا يرجى عنه يجده ويفيده لأنه قد يطلب ما وقد لا يجده وقوله هذا عذر
العين على المؤلف وهو قوله كأنه يقول إنما أخذ هذا هذا الذي أخذ هذا وإنما الطالب هلا أخذ
عذر رحمه الله هلا عثر عليه وأنا العاثر على العاثر وقال بعض المتأخرين في هذا العيني
إذا المحدث راجا في محا الخطأ زنة وكل مرء للقبول هو تزين وقال آخر من خار أعذر فيقبل
المعتذرا ومن تصدى لغير فعله عذر ومن تعرض لما لا يحسنه عذر وقال بزرجمهر رضي الله عنه لا أعلم فيلسوفا
معتذرا إلا عذر أو كان قد عجز وإذا أساء سيئة ملك فاعتذر وأن يعفو يرى من يعفاك مستيقنا

صورة الورقتين الأولى والأخيرة من مخطوطة تنبيه العطشان تونس

صورة الورقتين الأولى والأخيرة من مخطوطة تنبيه العطشان القرويين بالمغرب

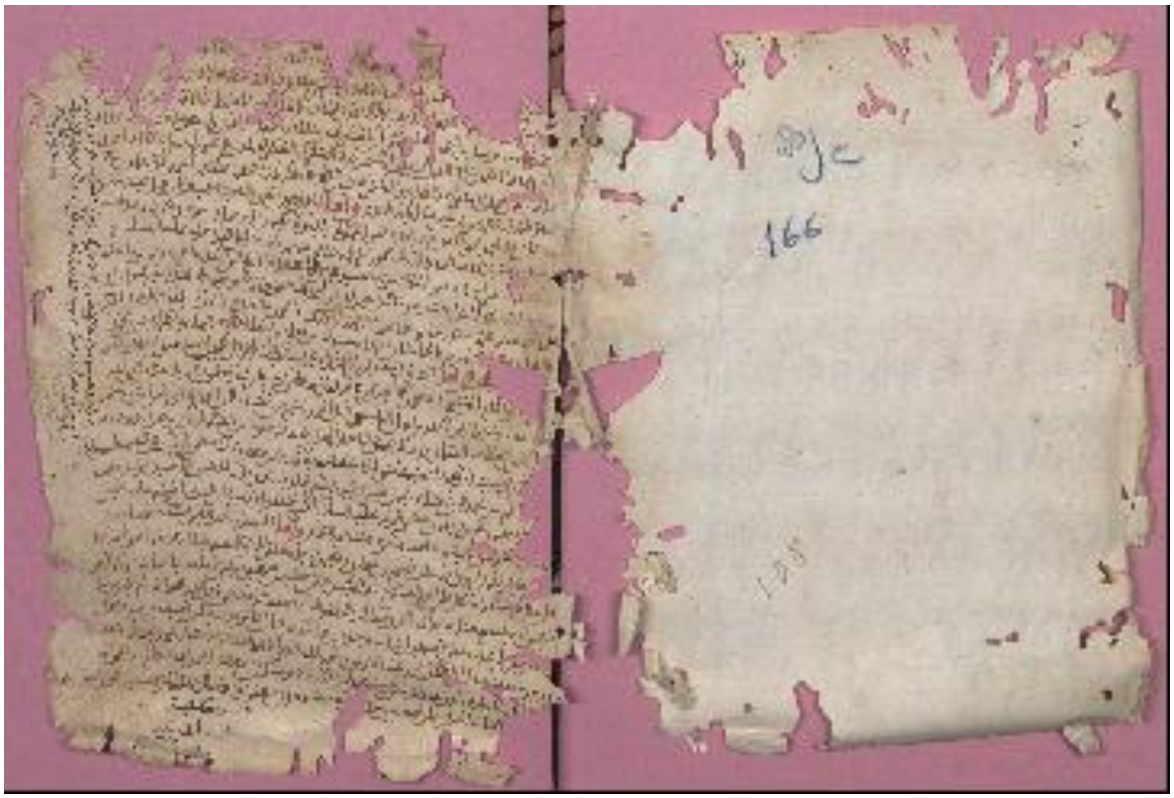

صورة الورقتين الأولى والأخيرة من مخطوطة رسالة في أحكام تعليم القرآن

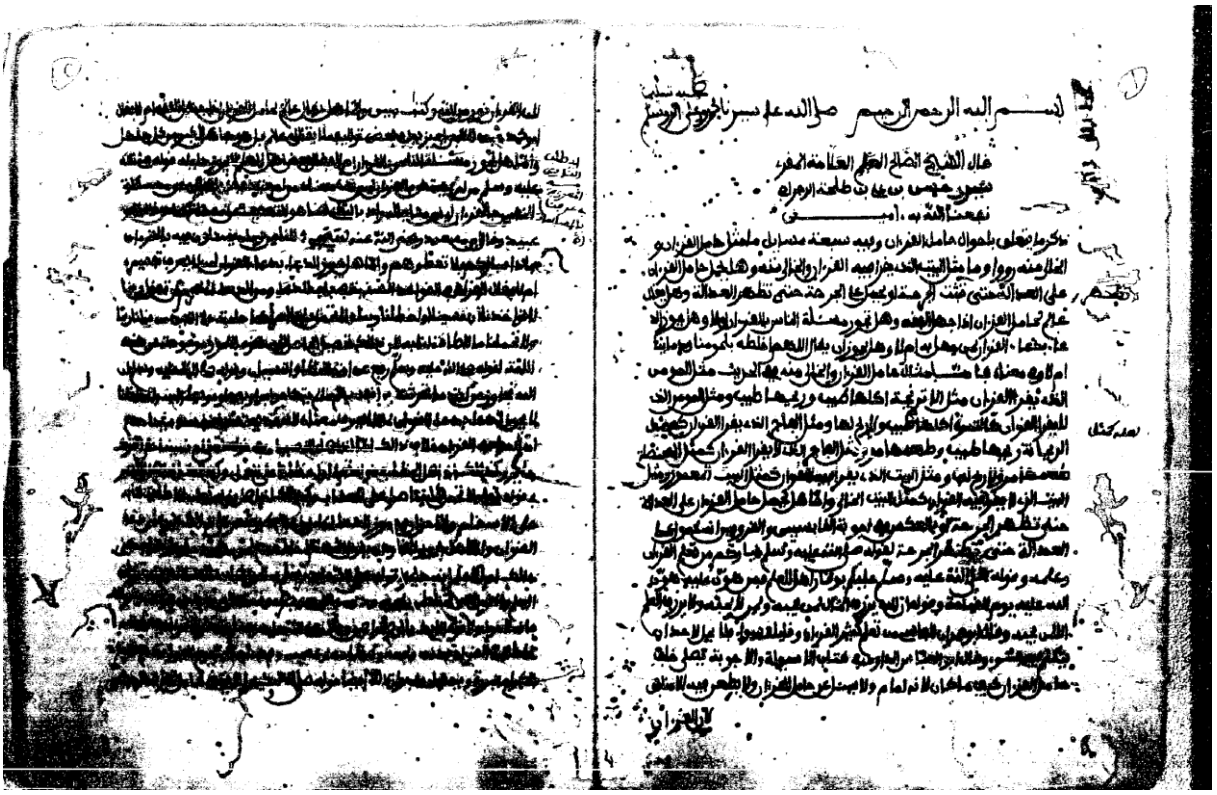

مقدمـــــــة

مقدمة:

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره ونتوب إليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله وصفيه من خلقه وحبيبه ﷺ، أما بعد:

فإنَّ القرآن الكريم هو حبل الله المتين، ونوره المبين، والمعجزة الخالدة إلى يوم الدين، أنزله رب العزة ليخرج به الناس من الظلمات إلى النور، بأحسن بيان، وأجمل عبارة، وأبلغ دلالة وهداية، حيث أمر عز وجل بتدبره والعمل بمقتضى أحكامه وشريعته، والاعتبار بقصصه وأخباره، والتفكر في آياته ومعانيه، لأنه السبيل إلى عز هذه الأمة ونصرها وسموها، لذا التفتت إليه الأنظار، واهتم به علماء الإسلام، وتنوعت وجهاتهم في البحث فيه، فمنهم من اهتم بتفسيره وبيان مقاصده ومعانيه، ومنهم من اهتم بتجويده وقراءته، ومنهم من اهتم برسمه وضبطه، وكل هذه النواحي برع فيها أهل المغرب والأندلس، واشتهروا بها أيَّما اشتهار، ومن بين هؤلاء الجهابذة عَلَم من أعلام القرن التاسع ممن كرَّسوا حياتهم في خدمة كتاب الله عز وجل ألا وهو العلاّمة أبو علي الحسين بن علي بن طلحة الرجراجي الشوشاوي(ت899هـ) الذي جمع من صنوف العلم أنواعاً، فتصدَّر للتدريس، وأبدع في التآليف، مما ينبئ عن مكانة هذا العالم والمستوى الرفيع الذي وصل إليه، وقد كانت له آراء سديدة وموفقة مما جعل كتبه في القراءت وعلومها عمدة تدريس علوم القرآن بالمغرب، لذا ارتأيت في هذا البحث أن أسلط الضوء على الجهود التي بذلها هذا العالم الجليل، بالإضافة إلى آرائه في خدمة كتاب الله تعالى، الأمر الذي دفعني إلى القيام بدراسة علمية في بحث أكاديمي تحت عنوان: "جهود الإمام الحسين بن علي بن طلحة الرجراجي الشوشاوي(ت 899هـ) وآراؤه في خدمة كتاب الله تعالى".

1-الاشكالية:

2-أسباب اختيار الموضوع: ترجع دوافع اختياري لهذا الموضوع لجملة من العوامل الآتية:

- اهتمامي بمعرفة الشخصيات العلمية التي اعتنت بخدمة كتاب الله تعالى.
- إبراز المعالم الكبرى لحياة الإمام ومؤلفاته.
- عدم وقوفي على دراسة خاصة بحياة الإمام ومؤلفاته.
- معرفة طريقة العلماء في التأليف والمنهج الذي ساروا عليه في خدمة كتاب الله، وكيفية تعاملهم مع أقوال غيرهم.
- الحاجة إلى جمع آراء الإمام المتعلقة بخدمة كتاب الله تعالى المبثوثة في كتبه، ودراستها ومقارنتها مع آراء غيره من الأئمة للخروج بالحكم الأمثل عليها، وجعلها في مؤلف واحد تسهيلا للباحثين عن آرائه.

3-أهمية الموضوع: تكمن أهمية الموضوع فيما يأتي:

1. إن تتبع جهود العلماء وإبراز تراثهم وإظهار مؤلفاتهم، من أهم الأبواب في الدراسة العلمية؛ خاصةً إذا كان من الذين لهم اليد الطولى في خدمة كتاب الله تعالى أمثال الإمام الشوشاوي ﷺ الأمر الذي يُحفز الهمم للإقتداء بهم في خدمة ديننا الحنيف.
2. مكانة الإمام العلمية التي شهد لها من عرف قيمته، ومكانته وقوة شخصيته في عرض المسائل ومناقشتها مناقشة علمية معتمدا على الفهم ودقة الاستنباط لا مجرد النقل.
3. إكراما لمكانة الإمام ﷺ في خدمة القرآن العظيم، أردت أن أقدم ترجمة عنه وعن مؤلفاته وما تناولته من موضوعات، وأُخرجها في بحث مستقل، خدمةً للعلم وأهله، ووفاءً ببعض حق هذا العالم الجليل علينا.
4. تميز الإمام الشوشاوي ﷺ بمنهج دقيق في عرضه للمسائل العلمية والاستشهاد عليها بالأدلة والآثار مع المناقشة والتوجيه، وفي هذه الدراسة إظهار لآرائه فيها، وبيان لتطبيقه لهذه العلوم في مؤلفاته.
5. أنَّ كثير من الدارسين يجهلون هذه الشخصية الفذة وما خَلّفته من آثار قيمة في علوم القرآن المتنوعة، كما له آراء جديرة بالدراسة حريٌّ بنا أن نذكرها.

4-أهداف الموضوع: لهذه الدراسة أهداف متعددة منها:

1- الاطلاع على جهود عَلم من أعلام المغرب الأقصى.
2- بيان مؤلفات الإمام الخاصة باعتنائه بكتاب الله تعالى، وذلك بذكر عناوينها وعلومها ودراسة مضامينها.
3- إبراز آراء الإمام الشوشاوي ﷺ والكشف عن قيمتها.
4- جمع آراء الإمام المبثوثة في مؤلفاته ومقارنتها مع آراء وأقوال غيره من الأئمة والخروج بالحكم الأمثل عليها.
5- إثراء المكتبة الإسلامية ببحث جديد لم يسبق إليه.

5-مجال المزوضوع: حيث تناول البحث في الفصل التمهيدي؛ العصر الذي عاش فيه إمامنا الشوشاوي ﷺ وحياته الشخصية والعلمية، مع ذكر شيوخه الذين أخذ عنهم العلم والتلاميذ الذين تلقوا عنه.

وفي الفصل الأول تناول البحث مؤلفات الإمام الشوشاوي ﷺ، وجهوده في خدمة كتاب الله تعالى، وفي الفصل الثاني تناول البحث آراء الإمام في خدمة كتاب الله تعالى.

6-الدراسات السابقة: بعد البحث والتَّحري في فهارس الرسائل والمذكرات الجامعية، وسؤال أهل الاختصاص تبيِّن لي عدم وجود دراسة أكاديمية تناولت جهود الإمام الشوشاوي ﷺ وآراؤه في خدمة كتاب الله تعالى إلاَّ أنَّ هناك دراسات تسعى لتحقيق مخطوطتي: حلة الأعيان على عمدة البيان وقرة الأبصار على الثلاثة الأذكار للإمام.

7-إشكالية الموضوع: يمكن طرح الإشكلات الآتية:

- هل للامام الشوشاوي رحمه الله جهود في خدمة كتاب الله تستحق الذكر والدراسة؟
- ما قيمة مؤلفات الإمام الشوشاوي ﷺ وما دور صاحبها في إبراز العلوم المتعلقة بكتاب الله؟
- فيم تمثل المنهاج الذي سار عليه الإمام في تأليفه لكتبه في مجال التخصص؟
- ما هي آراء الإمام الشوشاوي في خدمة كتاب الله

ستحاول هذه الدراسة الإجابة على الإشكاليات المطروحة وغيرها من الأسئلة في ثنايا البحث.

8-المنهج المتبع في الدراسة: اعتمدت في هذا البحث على أربعة مناهج أذكرها كالآتي:

1. **المنهج الوضعي** :اعتمدته في في الفصل التمكهيدي عند وصف العصر الذي عاش فيه
2. **المنهج الاستقرائي:** وذلك بتتبع آراء الإمام من خلال كتبه المطبوعة والمخطوطة المتعلقة بخدمة كتاب الله تعالى.
3. **المنهج المقارن:** وهذا عند مقابلة آراء بعض العلماء ببعضها من خلال عرض المسائل المختلفة مع ذكر رأي الإمام في المسألة.
4. **المنهج التحليلي:** لتحليل الآراء ومناقشتها.

9-خطة البحث: تتكون خطة البحث من: مقدمة، فصل تمهيدي، الفصل الأول، الفصل الثاني، وخاتمة، وبيان ذلك كالآتي:

مقدمة

الفصل التمهيدي: ترجمة الإمام الحسين الرجراجي الشوشاوي

المبحث الأول: عصر الإمام الشوشاوي وحياته الشخصية.

المطلب الأول: عصر الإمام الشوشاوي .

المطلب الثاني: حياة الإمام الشوشاوي الشخصية:

المبحث الثاني: حياة الإمام الشوشاوي العلمية.

المطلب الأول: شيوخ الإمام الشوشاوي وتلاميذه:

المطلب الثاني: آثار الإمام الشوشاوي العلمية:

المطلب الثالث: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه ووفاته:

الفصل الأول: جهود الإمام الشوشاوي ومصادره في خدمة كتاب الله تعالى.

المبحث الأول: جهود الإمام الشوشاوي ومصادره في علمي التجويد والقراءات.

المطلب الأول: التعريف بمخطوط الأنوار السواطع:

المطلب الثاني: منهج الإمام الشوشاوي في كتابه الأنوار السواطع:

المطلب الثالث: استدراكات الإمام وتعقباته ونماذج من اختياراته.

المطلب الرابع: مصادر الإمام في القراءات والتجويد وطريقته في الاستفادة منها:

المبحث الثاني: جهود الإمام الشوشاوي ومصادره في علم الرسم القرآني.

المطلب الأول: التعريف بكتاب تنبيه العطشان:

المطلب الثاني: منهج الإمام الشوشاوي في كتابه تنبيه العطشان:

المطلب الثالث: استدراكات الإمام وتعقباته ونماذج من اختياراته.

المطلب الرابع: مصادر الإمام في كتابه وطريقته في الاستفادة منها:

المبحث الثالث: جهود الإمام الشوشاوي ومصادره في علم الضبط القرآني.

المطلب الأول: التعريف بمخطوط حلة الأعيان: ويشمل ما يلي:

المطلب الثاني: منهج الإمام الشوشاوي في كتابه

المطلب الثالث: استدراكات الإمام وتعقباته ونماذج من اختياراته:

المطلب الرابع: مصادر الإمام الشوشاوي في كتابه حلة الأعيان:

المبحث الرابع: جهود الإمام الشوشاوي ومصادره في علوم القرآن الأخرى:

المطلب الأول: التعريف بالكتاب: ويشمل

المطلب الثاني: منهج الإمام في الكتاب، ترجيحاته، واختياراته:

المطلب الثالث: مصادر الإمام الشوشاوي في كتابه وطريقته في الاستفادة منها.

الفصل الثاني آراء الإمام الشوشاوي في خدمة كتاب الله تعالى.

المبحث الأول: آراء الإمام الشوشاوي في فنّي التَّجويد والقراءات

المطلب الأول: رأي الإمام الشوشاوي في باب الاستعاذة والبسملة.

المطلب الثاني: باب حكم ميم الجمع إذا وقع بعدها حرف متحرك عند الإمام قالون

المطلب الثالث: باب المـــــدود:

المطلب الرابع: ما يتعلــق بباب الهمــز: وفيه الحديث عن الهمزة في كلمة، وفي كلمتين.

المطلب الخامس: ما يتعلق بباب الإظهار والإدغـــام:

المطلب السادس: باب الفتـــح والإمالة.

المطلب السابع: باب الــرَّاءات

المطلب الثامن: ما يتعلق باب اللامـــات:

المطلب التاسع: ما يتعلق بباب الروم والإشمام.

المطلب العاشر: ما يتعلق بباب ياءات الإضافـــة.

المطلب الحادي عشر: ما يتعلق بباب الياءات الزوائـــد.

المبحث الثاني: آراء الإمام الشوشاوي في علم الرسم القرآني.

المطلب الأول: مفهوم الرسم القرآني.

المطلب الثاني: رأي الإمام الشوشاوي في باب الحذف.

المطلب الثالث: رأي الإمام الشوشاوي في باب الزيـــادة.

المطلب الرابع: باب الهمز:

المطلب الخامس: باب البـــدل:

المطلب السادس: باب القطع والوصـــل

المبحث الثالث: آراء الإمام الشوشاوي في علم الضبط القرآني:

المطلب الأول: آراء الإمام الشوشاوي في مسائل الضبط.

المطلب الثاني: باب في كيفية وضع الحركات وما يتبعها من تنوين وغيره.

المطلب الثالث: كيفية ضبط علامات الإشارة؛ المختلس والمشم والممال:

المطلب الرابع: في كيفية ضبط علامة السكون والتشديد وأحكامهما.

المطلب الخامس: في بيان علامة المـــد وأحكامها.

المطلب السادس: باب أحكام ضبط المدغم والمظهر وما بعدهما.

المطلب السابع: باب ضبط الهمز وأحكامـــه:

المطلب الثامن: باب في إلحاق ما حذف في الرسم.

المطلب التاسع: باب أحكام صلة ألف الوصل والهمزة المنقولة:

المطلب العاشر: باب ضبط المزيد رسما:

المطلب الحادي عشر: ضبط اللام ألف وأي الطرفين منه هي الهمزة:

المبحث الرابع: آراء الإمام الشوشاوي في علوم القرآن المختلفة.

المطلب الأول: النزول القرآني:

المطلب الثاني: جمع القرآن وترتيبه:

المطلب الثالث: فضائل القرآن الكريم.

المطلب الرابع: القرآن الكريم وسوره ومكيه ومدنيه.

المطلب الخامس: المحكم والمتشابه في القرآن الكريم:

المطلب السادس: الإعجاز في القرآن الكريم.

المطلب السابع: في وجوه مخاطباته: وفيه:

المطلب الثامن: أحكام القرآن وآدابه.

المطلب التاسع: الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم:

المطلب العاشر: دلالات الألفاظ في القرآن الكريم عند الإمام الشوشاوي .

المطلب الحادي عشر: طرق تفسير القرآن الكريم وقواعده عند الإمام الشوشاوي :

المطلب الثاني عشر: مسائل متفرقة تتعلق بعلوم القرآن:

خاتمة

10-الصعوبات المواجهة: واجهتني صعوبات كثيرة أثناء إنجاز هذا البحث، أهمها:

1- أنَّ أغلب مؤلفات الإمام مخطوطة، والمحقق منها كتاب واحد في علوم القرآن، وجزء فقط من كتاب تنبيه العطشان في رسم القرآن يبدأ من بداية المخطوط إلى باب حذف الياء في القرآن الكريم، أما الباقي فلا يزال مخطوطا –غير محقق-.

2- كثرة السفر للإلمام بكامل مؤلفات الإمام المتمثلة في المخطوطات المنتشرة هنا وهناك، مما سبب هدر الوقت مع صعوبة الحصول على هذه المخطوطات للشروط القاسية المفروضة من طرف مراكز المخطوطات الأمر الذي دفعني إلى تحمل مشقة السفر وتكاليفه، واستدعى ذلك أن أسافر عدة مرات إلى تونس، أدرار بوسعادة، الجزائر، وكالسفر إلى المغرب وبعض البلدان الأخرى.

3- مراسلة الكثير من الأساتذة المتخصصين بالخارج مع صعوبة دفع تكاليف المخطوط، لعدم توفر الجهاز الخاص بذلك في البنك، الأمر الذي أخذ الكثير من الوقت لإرساله، كالإمارات، ليبيا، مصر.

4- في النسخة التي تحصلت عليها من مخطوط (حلة الأعيان) وجدت فيها نقصاً في عدد الصفحات مع وجود خرم في بعضها، وبالتالي لم أستطع قراءته بعد أن بدأت في الوريقات الأولى منه، الأمر الذي أدى بي الى طلب نسخ أخرى من عدة دول، والمراسلة لهم بشكل يومي تذكيرا وطلبا لتحقيق المراد، وبفضل الله تحصلت عليها ولكن بعد انقضاء الثلاث سنوات المقررة في نظام Lmd، وهذا الأمر سبب لي هدرًا كبيرًا للوقت وتكميلا لمسائل البحث أُرسل إليّ ما نَقُص من باقي المخطوطات، وهي: قرة الأبصار على الثلاثة الأذكار رسالة في أحوال حامل القرآن، حلة الأعيان على عمدة البيان، الأنوار السواطع على الدرر اللوامع.

5- وجدت الجزء الذي ما زال لم يحقق من مخطوط تنبيه العطشان في الرسم الذي تحصلت عليه من المغرب غير واضح، وبخط سيء أغلبه يعتريه السواد – وقد صورت صفحات منها لتدل على صحة القول-

الأمر الذي اضطرني للبحث في مراكز أخرى عن هذا المخطوط في العديد من مراكز المخطوطات، ومراسلة أساتذة بدبي ومصر عدة مرات، ولم يتم الرد عليَّ إلا مؤخرا في أواخر سنة 2019م، وبفضل الله تعالى، ثم أهل الخير تحصلت على الجزء المطلوب (من مركز المخطوطات بمصر) وكتابته واضحة والحمد لله رب العالمين.

11-منهجيتي في البحث: كانت طريقتي في كتابة هذا البحث على النحو الآتي:

1- كتابة الآيات القرآنية من مصحف برواية ورش عن الإمام نافع بصيغة الوورد، بحيث أذكر الآية محل الشاهد في المتن بالطريقة الآتية: [اسم السورة: رقم الآية]، وجعلتها بين الرمزين الآتيين: ﴿﴾.

2- تخريج الأحاديث الواردة في المتن من مضانها، فإن كان الحديث في الصحيحين فإنني أكتفي بالتخريج منهما، مع ذكر: الكتاب، الباب، رقم الحديث، الجزء، والصفحة، وإن كان في غير الصحيحين فإنني أذكر درجة الحديث ومن أخرجه من أهل السنن والمسانيد.

3- ذكرت المعلومات الخاصة بالكتاب كاملة آخر البحث في فهرس المصادر والمراجع، واقتصرت في الهامش على ذكر المؤلَّف والمؤلِّف في الغالب على اسم الشهرة لهما، ثم الجزء والصفحة، حتى لا أثقل الهامش.

4- عند استعمال الكتاب في موضعين متتاليين لا يفصل بينهما استعمال كتاب آخر، فإنني أورد العبارة الآتية: المصدر أو المرجع نفسه، ثم أتبعه برقم الجزء والصفحة، هذا إذا كان الاستعمالان في الصفحة نفسها أما إذا كان الأول في صفحة والثاني في أخرى فإنني أذكر الكتاب ومؤلفه والجزء والصفحة.

5- عند استعمال المخطوط كمرجع في الهامش فإنني أذكر: اسم المخطوط، (ولا أذكر اسم مؤلفه – الإمام الشوشاوي- لأنني تقيدت بمخطوطاته فقط)، ثم أذكر الورقة، ثم الوجه – ويكون إما أ، أو ب- وأقصد بالوجه؛ واجهة ورقة المخطوط، لأن كل واجهة تتكون من وجهين: أ وب، وأقصد بالورقة؛ الصفحة هذا اتبعته في الفصل الثاني فقط، أما الفصل الأول فإنني لا أذكر اسم المخطوط، لأنني عند ذكر جهود الإمام أبدأ في المتن بتعريف المخطوط، وتصبح العناوين التي تحته كلها تتعلق بالمخطوط نفسه، تفاديا للتكرار.

6- المخطوطات المعتمدة في البحث هي: الأنوار السواطع مخطوطة الجزائر، وحلة الأعيان مخطوطة تونس وتنبيه العطشان مخطوطة مصر، يعني إن اعتمدتها فإني لا أرمز لها بشيء بل أكتفي فقط بذكر اسم المخطوط أما إن كان إحدى هذه المخطوطات فيه خرم، أو نقص أو غير واضح الكتابة فإني أشير في الهامش باسم البلد الذي أخذته منه.

7- إذا كان النقل حرفيا فإنني أجعله بين المزدوجين هكذا: " "، وإن ذكرت الكلام بمعناه أو لخصته فإنني أشير في الهامش بقولي: ينظر: دلالة على أنه ليس مقتبسا بنصه.

8- ترجمت لأغلب الأعلام الواردة أسماؤهم في المتن.

9- نسبت الشواهد الشعرية، ووثَّقتها من مصادرها الأصلية ما أمكن.

10- شرحتُ الكلمات الغريبة.

11- أما المسلك الذي سلكته في الفصل الثاني، فهو على النحو الآتي:

- عنونتُ لكل مسألة فيها رأي للإمام، ثم ذكرت بعد ذلك أقوال العلماء المختلفة فيها مع أدلتهم وبعدها ذكرتُ رأي الإمام، ثم ختمته بخلاصة موجزة ذكرتُ فيها تقييم رأي الإمام، والقول الراجح في المسألة من خلال كلام العلماء والمحققين من أهل الفنّ، ولكن أحيانا أخالف هذه المنهجية حسبما تقتضيه المسألة، فأذكر قول الإمام ثم الأقوال الأخرى مع الأدلة.

12- وضعت فهارس علمية آخر الرسالة تسهيلا للاستفادة، كما يلي:

أ- فهرس الآيات القرآنية.

ب- فهرس الأحاديث النبوية.

ت- فهرس الآثار.

ث- فهرس الأبيات الشعرية.

ج- فهرس الأعلام المترجم لهم.

ح- فهرس البلدان والقبائل والدول.

خ- فهرس المصطلحات الواردة في البحث.

د- فهرس المصادر والمراجع.

ذ- فهرس الموضوعات.

13- التوثيق في قائمة المصادر والمراجع يكون كالآتي:

أ- أذكر كامل المعلومات المتعلقة بالكتاب في فهرس المصادر والمراجع وفق الترتيب الآتي: المؤلّف المؤلِّف، التحقيق إن وجد، دار النشر، مكان النشر، رقم الطبعة، تاريخ النشر(الهجري/ الميلادي، وإن وجد أحدهما فإنني أثبت الموجود).

ب- إذا كان المرجع رسالة علمية أكاديمية، فإني أرتبها كالآتي: عنوان الرسالة، الباحث، نوع الدرجة العلمية، المشرف، الجامعة، مكانها، سنة المناقشة.

وبعد: فهذا البحث جهد المقل، فما كان فيها من صواب فمن الله وحده عز وجل، وما كان فيها من خطإٍ أو سهو أو نسيان فمن قصوري وتفريطي، ﴿وَمَا تَوْفِيقِيَ إِلاَّ بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾[هود: 88].

الفصل التمهيدي:

ترجمة الإمام الحسين الرجراجي الشوشاوي﵀.

المبحث الأول: عصر الإمام الشوشاوي رحمه الله وحياته الشخصية.

المبحث الثاني: حياة الإمام الشوشاوي رحمه الله العلمية.

المبحث الأول: عصر الإمام الشوشاوي رحمه الله وحياته الشخصية.

إنَّ سمات أي شخص تنعكس من بيئته وعصره، ولذا فلابد لدراسة أي عَلَم من الأعلام من دراسة عصره وبيئته لملاحظة مقدار تأثره بها وتأثيره عليها، وذلك أن البيئة والعصر من تيَّارات مختلفة سياسية كانت أو ثقافية أو دينية أو اجتماعية كلها تؤثر في تكوين الشخصية، وفي هذا المبحث نتطرق لعصر الإمام الشوشاوي رحمه الله وحياته الشخصية.

المطلب الأول: عصر الإمام الشوشاوي رحمه الله.

الفرع الأول: الحالة السياسية لعصر المؤلِف.

ولد الإمام الشوشاوي رحمه الله في مستهلّ القرن التاسع الهجري، وهي الفترة التي عرفت نهاية حكم دولة بني مرين[1] التي تميزت باستبداد الوزراء، والحجّاب في حكمهم، وعاصر كذلك أوائل الدولة الوطاسية[2] التي لا تقل تأخرا عن سابقتها، مرَّ المغرب خلالها بظروف سياسية صعبة، وأوضاع اجتماعية متردية، وأحوال ثقافية متدنية، ولا شك أن ذلك كله أثر في شخصية الرجراجي، لذلك ارتأيت الحديث عن تلكم النواحي.

ولنبدأ الحديث عن الدولة المرينية إذ تولى الحكم في هذه الفترة اثنان من الملوك؛ فقد تولى أبو سعيد عثمان[3] الحكم ابتداءً من سنة 800هـ إلى غاية سنة 823هـ، وفي عهده ضعفت الدولة المرينية وقويت الدولة الحفصية بتونس[4]؛ حيث إن أبا فارس[5] وهو من أعاظم ملوك الدولة الحفصية "تحرك إلى جهة المغرب قاصدا

---

[1] بنو مرين فخذ قوي من قبيلة زناتة البربرية، تميزوا بالأسلوب البدوي في حياتهم، وكانوا يسكنون القفار والصحاري في نظام عظيم يمتد من جنوب مدينة القيروان إلى صحراء بلاد السودان، وهم في هذا الامتداد العظيم يتمتعون بما يتمتع به المجتمع البدوي الذي يحيا حياة الصحراء. ينظر: تاريخ المغرب الإسلامي، الحريري، ص3- 4.

[2] هم دولة بني وطاس فرقة من بني مرين غير أنهم ليسوا من بني عبد الحق، ولما دخل بنو مرين المغرب واقتسموا أعماله، كان لبني وطاس هؤلاء بلاد الريف فكانت ضواحيها لتزولهم وأمصارها ورعاياها لجبايتهم. الاستقصا، جعفر الناصري ومحمد الناصري، 118/4.

[3] وهو عثمان بن السلطان يعقوب بن عبد الحق، ولد أبو سعيد عثمان سنة: 675هـ، ويكنى أبا سعيد، تولى أمر بني مرين بعد وفاة السلطان أبي الربيع، وقد تمتع بصفات كثيرة دعمت موقفه لدى أهل الحل والعقد في الدولة ولدى العامة أيضا، فقد كان من أهل العلم والحلم والعفاف، جوادا متواضعا، وصل إلى عاصمته فاس سنة: 710هـ، وقام فور وصوله بعدد من الاصلاحات الداخلية التي من شأنها أن تدعم الدولة المرينية، توفي سنة: 731هـ، وولى بعده ولده أبو الحسن صاحب المآثر الحسنة مخدوم ابن مرزوق. ينظر: تاريخ المغرب الإسلامي، الحريري، ص100- 107 درة الحجال، ابن القاضي، 210/3.

[4] الدولة الحفصية ارتأت الحكم سنة: 1224- 1573، وسميت بذلك نسبة للشيخ أبو الحفص عمر بن يحيى جد الحفصيين ملوك تونس كبير قبيلة هنتاتة البربرية وأحد العشرة السابقين إلى الاستجابة لدعوة الفقيه محمد بن تومرت مهدي الموحدين ومنشيء دولتهم، ويعد العصر الحفصي بتونس عصرا خصيبا من الوجهة الفقهية العلمية لكثرة من ظهر فيه من الفقهاء والعلماء، أما من الجهة اللغوية فإن العنصر العربي والمتعرب أصبح هو السيد إلى أن اختل نظام ولاية العهد وميل رجال الدولة ومشايخ الأعراب إلى هذا وذاك من الأمراء فكثرت الفتن والحروب فأوهنت عظم الدولة الحفصية وجرأت عليها الأجانب وسهلت في النهاية وقوعها بين أيدي الأتراك العثمانيين. ينظر: قبائل المغرب، عبد الوهاب بن منصور، 168/1.

[5] هو أبو فارس عبد العزيز بن أبي الحسن السلطان الذي أنعش دولة بني مرين بعد تلاشيها، وأعاد إليها هرمها بعد هرمها وتقاضيها، وأزال عنها وصمة الحجر والاستبداد. الاستقصاء، جعفر الناصري ومحمد الناصري، 52/4.

أخذ الثأر من السلطان أبي سعيد، فاستولى على تلمسان ثم قصد حضرة فاس[1]، فلما شارفها جنح السلطان أبو سعيد إلى السلم فوجه إليه بهدايا جليلة فقبل ذلك أبو فارس وكافأه عليها وانفك راجعًا إلى حضرته، ولحقته بيعة أهل فاس"[2]، "وهكذا صارت الدولة المرينية نحو نهايتها مثلما كانت في بدايتها تخطب للملوك الحفصيين وترهب جانبهم"[3]، كما بدأ في عهده الغزو الأجنبي على المدن والشواطئ المغربية، ففي سنة 803هـ "نزلت عساكر الإسبنيول للبر فاقتحمت مدينة تطوان[4] بعد أن جلا أهلها عنها وخربتها وعاثت فيها وبقيت خربة نحو تسعين سنة"[5].

ومن جهة أخرى "استولى البرتغال سنة ثمان عشرة وثمانمائة على مدينة سبتة[6]، واستمرت في ملكتهم مدة تزيد على مائتين وخمسين سنة"[7]. وكان البرتغال قد اهتموا بتقوية أساطيلهم البحرية بجانب أن الدولة المرينية في المغرب ضعف اهتمامها بالأساطيل البحرية، واحتلال سبتة بموقعها الاستراتيجي الهام قد زاد في ضعف الدولة المرينية، فبدلا من أن تكون سبتة قلعة حصينة شامخة تشرف على مواقع الأعداء أصبحت بداية خطر يهدد الدولة في أي وقت، هذا بالإضافة إلى الخسارة العلمية؛ حيث فقد المسلمون اثنين وستين خزانة علمية مملوءة بالكتب، "وفي سنة: 823هـ توفي أبو سعيد، وتولى الحكم في السنة نفسها ابنه عبد الحق بن أبي سعيد[8]، وهو آخر ملوك بني مرين وأطولهم عهدا؛ إذ تولى العهد وهو صبي، وبذلك بدأ النفوذ الوطاسي يشكل

---

[1] مدينة فاس مدينة مغربية، تبتدئ من نهر أم الربيع غربا لتنتهي إلى نهر ملوية شرقا، وفي الشمال يحد قسم منها البحر المحيط وسائرها بالبحر المتوسط، تنقسم هذه المملكة إلى سبعة أقاليم، ولم يظهر اسم مملكة فاس إلا عندما سيطرت أسرة بني مرين واتخذوا من فاس قاعدة لملكهم وحصن دفاعهم، وقد أسس مدينة فاس أحد الشيعة أيام الخليفة هارون الرشيد سنة: 185هـ، وسميت بفاس لأنه عثر في أول يوم شرع في حفر الأرض لارساء الأسس على كمية من الذهب تحمل بالعربية اسم فاس. وصف افريقيا، الحسن الوزاني، 193/1- 218.

[2] الاستقصا، جعفر الناصري ومحمد الناصري، 90/4، 91.

[3] المغرب عبر التاريخ، إبراهيم حركات، 59/2.

[4] تسمى تطاوين، وهي مدينة صغيرة بناها الأفارقة القدامى على بعد نحو 18 ميلا من المضيق، و6 أميال من البحر، وقد فتحها المسلمون عندما أخذوا سبتة من يد القوط، وسميت بذلك نسبة لامرأة عوراء، معناها عين واحدة باللغة الإفريقية، كانت تأتي كل أسبوع إلى المدينة لاستلام موردها، خربها البرتغاليون، ثم جدد بناءها قائد أندلسي جاء إلى فاس مع ملك غرناطة عندما سقطت هذه المدينة بيد فيرناندو ملك اسبانيا. وصف افريقيا، الحسن الوزاني، 318/1.

[5] الاستقصاء، جعفر الناصري ومحمد الناصري، 4/ 90.

[6] هي مدينة عظيمة دعاها الرومان سيفيطاس، وسماها البرتغاليون سوبتة، أسسها الرومان على أصح الروايات، في مدخل مضيق أعمدة هرقل فكانت حاضرة موريطانيا كلها لاقامة الحكومة الرومانية بها، ولذلك اعتنى بها الرومان فأصبحت مدينة متحضرة جدا وافرة السكان، وقد احتلها القوط بعد ذلك إلى أن جاء المسلمون إلى موريطانيا واستلوا عليها، وحكموها باسم خليفتهم الوليد بن عبد الملك. ينظر: وصف افريقيا، الحسن الوزاني، 316/1- 317.

[7] ينظر: الاستقصاء، جعفر الناصري ومحمد الناصري، 92/4-93.

[8] هو عبد الحق بن أبي سعيد بن أحمد بن أبي سالم بن أبي الحسن بن عثمان بن يعقوب بن عبد الحق المريني، أحد ملوك مدينة فاس، وهو الذي ثارت عليه عامة فاس بمشورة الفقيه الخطيب عبد العزيز الورياغلي، وسبب ابتداء الفتنة وهو آخر الحقيين والملك لله وحده، توفي سنة: 869هـ. جذوة الإقتباس، أحمد المكناسي، ص388.

يشكل في البداية مظهر الوصاية على العرش ليتحول فيما بعد إلى نفوذ مباشر شامل"[1]، ووقعت في عهد السلطان عبد الحق محنة كبرى، حيث قام بمذبحة رهيبة استهدفت الوزراء والحجاب، فكان ذلك سببا من الأسباب التي أدت إلى مقتله سنة: 869هـ، وانحلال دولة بني مرين ونهايتها[2].

أما في عهد الوطاسيين الذين لم يتولوا الحكم بعد مقتل آخر ملوك بني مرين سنة: 869هـ مباشرة، بل كانت هناك فترة بين الدولتين من 869هـ إلى 875هـ، فقد تولى الحكم في هذه الفترة أبو عبد الله الحفيد[3] الحفيد[3] نقيب الشرفاء، وكان بنو مرين يُجِلُّونهم ويترددون إليهم، وقد اضطربت أحوال المغرب في عهده غاية غاية الاضطراب، حيث تمردت قبائل الشاوية التي هددت كلا من مكناس[4] وفاس في زحفها شمالا[5]، وانتهت فترة حكمه بخلعه سنة 875هـ وانتقل الحكم إلى محمد بن الشيخ الوطاسي[6] (876-910) وقد وقع في عهده عدة حوادث أهمها احتلال البرتغال لمدينة أصيلا[7] سنة 875هـ وحولوا مسجدها الأعظم إلى كنيسة[8] كنيسة[8] وبذلك يمكننا القول: إن أوضاع المغرب إبان الحكم الوطاسي اتسمت بالتجزئة والتدهور، إذ لم تتوفر تتوفر للوطاسيين القوة العسكرية الضرورية لبسط نفوذهم على مجموع التراب المغربي، وبذلك فشلوا في إعادة وحدة البلاد، إذ لم يتعد نفوذهم المناطق الواقعة شمال أم الربيع[9]، وضمنها أيضا ظلت مناطق متعددة تشكل

---

[1] المغرب عبر التاريخ، إبراهيم حركات، 61/2.

[2] ينظر: المغرب عبر التاريخ، إبراهيم حركات، 63/2.

[3] هو بن علي العمراني الجوطي الشريف الحسني من أهل مدينة فاس، لما قامت عامة مدينة فاس على السلطان عبد الحق المريني الصيحة المشهورة مع مع عبد العزيز الورياغلي أقاموا هذا إماما وبقي بها وولده وزيره إلى سنة خمس وسبعين وثمانمائة فعزل عنها وخلع، أزال ملكه يوسف بن منصور بن زيان الوطاسي، وكان سبب طلوع الشريف المذكور إلى تونس بعد مدة يسيرة، وبقي فاس الجديد في يد الزهراء المدعوة زهور أخت يوسف المذكور مع قائده السكيري إلى أن تولى الأمير محمد المدعو الشيخ بن أبي زكرياء الوطاسي، والملك لله وحده تعالى. جذوة الاقتباس، أحمد المكناسي، ص211.

[4] مكناس مدينة كبيرة أسستها قبيلة مكناسة فسميت باسمها، وتبعد عن فاس بنحو 36 ميلا، وعن سلا ب50 ميلا، وعن الأطلس ب15 ميلا تضم حوالي 6 آلاف كانون، وسكانها متكاثفون جدا . وصف إفريقيا، الحسن الوزاني، 214/1.

[5] المغرب عبر التاريخ، إبراهيم حركات، 63/2- 64.

[6] هو محمد بن محمد بن يحيى بن عمر الوطاسي أحد ملوك مدينة فاس، بويع بعد وفاة أبيه سنة عشر وتسعمائة، ولم يزل على ملكه إلى أن توفي سنة سنة إحدى وثلاثين وتسعمائة، وبويع بعده لأخيه أبي الحسن المدعو أبو حسون بولاية العهد من أخيه. جذوة الإقتباس، أحمد المكناسي، ص211-212.

[7] كانت أصيلا التي يسميها الأفارقة أزيلا مدينة كبيرة، أسسها الرومان على شاطئ المحيط بعيدة عن مضيق أعمدة هرقل بنحو سبعين ميلا، وعن فاس بنحو مائة وأربعين ميلا وكانت هذه المدينة خاضعة لأمير سبتة الذي كان تابعا للرومان، ثم استولى عليها القوط وأقروا مع ذلك هذا الأمير في الحكم، إلى أن أخذها منهم المسلمون عام 94هـ. وصف إفريقيا، الحسن الوزاني، 312/1.

[8] المغرب عبر التاريخ، إبراهيم حركات، 64/2، الاستقصاء، جعفر الناصري و محمد الناصري، 110/4.

[9] أم الربيع هو نهر كبير جدا ينبع من الأطلس بين جبال عالية في حدود تادلا وناحية فاس، ويجري عبر سهول أدخسان، ثم يخترق شعابا ضيقة بها جسر جميل بناه أبو الحسن رابع ملوك بني مرين، ويجتاز النهر فيما وراء هذا الجسر شطر الجنوب سهولا بين ناحية دكالة وناحية تامسنا إلى أن يصب في المحيط قرب سور مدينة أزمور. وصف إفريقيا، الحسن الوزاني، 247/2.

كيانات مستقلة لا تعترف للحكم الوطاسي إلا بتبعية اسمية، وقطن بعض المناطق كتطوان وشفشاون[1] أسر أصولها أندلسية، بالإضافة إلى استمرار حركة تمرد القبائل ضدهم، خصوصا أثناء فترة جباية الضرائب والتي تكلف الوطاسيين جهودا كبيرة، وقد أدت هذه الأوضاع إلى عزلة الدولة الوطاسية، وزادت الكوارث الطبيعية ومعاناة السكان، وازداد الوضع تدهورا باحتلال الاسبانيين والبرتغاليين في عهدهم جل شواطئ المغرب، وما حلّ بالمواطنين من نزاع وشقاق وفساد في الأخلاق والدين[2].

أما في جنوب المغرب، وبمنطقة السوس[3]– بلد الشوشاوي رحمه الله – فإنها لم تعرف استقرارا خلال هذه الفترة، حيث وقعت حوادث وفتن، منها الثورة التي أقامها عمرو بن سليمان السيّاف[4] لّما قُتل شيخه الشيخ محمد بن سليمان الجزولي[5] سنة: 870 هـ مسموما على يد بعض الفقهاء، قام يطالب بثأره ممن قتله، فانتقم منهم، ثم صار يدعو الناس إلى إقامة الصلاة ويقاتلهم عليها، فانتصر عليهم وشاع ذكره، ولم يقف عند هذا الحدّ، بل ادّعى علم الغيب، وقاتل كلّ من ينكر عليه ذلك، وسمّي أتباعه بالمُريدين، ومخالفيه بالجاحدين واستمرت ثورته عشرين سنة، إلى أن قُتل سنة: 890 هـ[6].

وبالنظر لبعض مناطق سوس نجد أن سكان بلاد حاحا[7] يعيشون في حروب أهليّة لا تنقطع[8].

---

[1] شفشاون هي مدينة مغربية، ابتدئ اختطاطها في الجهة المعروفة عندهم بالعدوة، وهي عدوة وادي شفشاون، في حدود سنة 876 على يد الشريف الفقيه الصالح أبي الحسن بن أبي محمد المعروف بأبي جمعة العلمي ولكن قتل شهيدا قبل اتمامها فشيدها ابن عمه علي بن موسى بن راشد فصارت في عداد المدن. الاستقصا، جعفر الناصري ومحمد الناصري، 121/4.

[2] ينظر: قبائل المغرب، عبد الوهاب منصور، 133/1.

[3] وهي منطقة واقعة وراء الأطلس إلى جهة الجنوب، المقابلة لبلاد حاحا، أي في أقصى إفريقيا، تبتدئ غربا من المحيط، وتنتهي جنوبا في رمال الصحراء، وشمالا في الأطلس عند حدود حاحا، وشرقا عند نهر سوس. وصف إفريقيا، ص113.

[4] هو عمرو بن سليمان المعيطي الشيظمي المشهور بالسياف، طالب بثأر الشيخ الجزولي وجمع الجيوش بسوس وسفك الدماء واستمر عشرين سنة قتلته زوجته امتعاضا لأجل ما كان عليه من الفساد في الأرض سنة تسعين وثمانمائة. ينظر: الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام، العباس السملالي، 55/5- 56.

[5] هو محمد بن سليمان بن داود بن بشر بن عمران الجزولي المغربي المالكي، ولد سنة 806هـ بجزولة، ثم رحل إلى مراكش وحفظ القرآن وأقام بها بها ستة عشر عاما يشتغل في الفقه والعربية، ورحل إلى فاس وتلمسان وتونس والقاهرة ومكة والمدينة، وكان بارعا في الفقه والأصلين متقدما في العربية، توفي مسموما وهو في الصلاة عام سبعين وثمانمائة من أشهر مصنفاته دلائل الخيرات، وقد انتشر في بلاد المغرب الواسعة ينظر: الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام، العباس السملالي، 40/5- 103.

[6] ينظر: المغرب عبر التاريخ، إبراهيم حركات، 170/2- 171، الاستقصاء، جعفر الناصري ومحمد الناصري، 122/4.

[7] حاحا هي أحد أقاليم مملكة مراكش تنتهي إلى الأطلس في الجنوب وتقف في الشرق عند نهر أسيف نوال، الذي ينبع من هذا الجبل، ويصب في نهر تنسيفت، وهو الحد الفاصل بين حاحا والإقليم المجاور لها. وصف إفريقيا، الحسن الوزاني، ص95.

[8] ينظر: وصف إفريقيا، الحسن الوزاني، ص98.

وأما مدينة تارودانت[1] فقد بسط المرينيّون نفوذهم على كامل سوس، واتخذوا من تارودانت مركزا لإقامة نائب السلطان في هذا الإقليم، وتخضع تارودانت لحكم الأعيان، ويتداول أربعة منهم مجتمعين السلطة لمدة لا تزيد عن ستة أشهر[2].

وعلى العموم فإن أغلب مدن سوس اتسمت بالفوضى والحروب القائمة بين الأهالي، فنخلص مما تقدم أن الشوشاوي رحمه الله رغم هذه الظروف المضطربة، الا إنه كان منقطعا للتدريس والتأليف كما يبدو من جهوده فيها، والله أعلم.

الفرع الثاني: الحالة الاجتماعية لعصر المؤلِف:

اتسمت حياة العرب البدو بالبؤس والفقر، وفي مقابل ذلك نجد الكثير من القبائل تمارس حياة الترحال، وكان أكثرهم نشاطا يشتغل بالزراعة أو التجارة في المواشي التي تُصدر معظمها إلى أوروبا، أما سكان القرى وضواحيها فقد قاسوا الكثير من ظلم الأعراب بالسرقة والإرهاق بالضرائب، و"قد ساعدت الاضطرابات الداخلية على قلة الإنتاج، وهروب الفلاحين وترك أراضيهم؛ بسبب الضرائب الكثيرة من قبل الدولة المرينية والوطاسية والمستعمر الأجنبي، كما ساعد الاحتلال على شل حركة التجارة"[3].

وفي حوصلة الأمر نجد أن الظروف التي عاشها المغرب انعكست آثارها السيئة على مستوى معيشة السكان في مجموع البلاد، فضُعْفُ السلطة المركزية قد شجع على تفشي الفوضى، وازدهار الفتن، وبذلك انعدم الأمن والاستقرار[4].

الفرع الثالث: الحالة الفكرية والعلمية لعصر المؤلِف:

على الرغم من الاضطرابات والفتن التي كانت تشهدها البلاد أواخر الدولة المرينية وخلال الدولة الوطاسية، فإن مراكز العلم بالمغرب كفاس وسوس وحاحا ظلت تحتفظ بنشاط ملحوظ في مجالات الفكر والثقافة، فازدهرت العلوم الإسلامية بها، خاصة مجال الفقه، وتقدمت الفنون والمعارف حتى أصبحت هناك نهضة علمية جبارة، لم يعرفها المغرب من قبل، فمدينة فاس مثلا شهدت حركة علميّة وازدهارا ثقافيّا كبيرا ككثرة بناء المدارس والمساجد فيها، والتي كانت تشعّ بالعلم والعلماء[5].

"ولقد انتشرت الكتاتيب في العهد الوطاسي حيث تكاثر حفظ القرآن، وكانت الآيات الكريمة تكتب في ألواح خشبية ، وتحفظ ، ثم تُمحى لتكتب الآيات الموالية لها وهكذا إلى أن يتم حفظ مجموع السور"[6].

---

[1] هي مدينة عظيمة أسسها الأفارقة الأقدمون، وفيها نحو: تقع جنوب الأطلس الكبير، وشرق تييوت، عدد سكانها قليل وأكثر تحضرا، وأهلها مسالمون لا يسيؤون إلى جيرانهم. وصف إفريقيا، الحسن الوزاني، 117/1- 118.

[2] ينظر: وصف إفريقيا، الحسن الوزاني، 117/1 – 118.

[3] الروض الهتون، أبو عبد الله بن أحمد بن غازي العثماني، ص12.

[4] الإمام ابن غازي المكناسي، أحمد بن محمد البوشيخي، ص29.

[5] ينظر: المغرب عبر التاريخ، إبراهيم حركات، 134/2 – 136.

[6] المغرب عبر التاريخ، إبراهيم حركات، 223/2.

ومن خلال ذلك نجد أن الفترة التي عاش فيها الشوشاوي رحمه الله تزخر بالعلوم، ولقد وصف مؤلف سوس العالمة هذه الفترة قائلا: "كان القرن التاسع قرنا مجيدا في سوس، ففيه ابتدأت النهضة العلمية العجيبة التي رأينا آثارها في التدريس والتأليف، وكثرة تداول الفنون"، ويقول بعد ذلك: "زخرت سوس عِلْما بالدراسة والتأليف، والبعثات تتوالى إلى فاس ومراكش[1] وإلى الأزهر، حتى كان كلّ ما يدرس في القرويين يكاد يدرس في سوس"[2].

وفي هذه الفترة بدأ الاهتمام بإنشاء الخزانات وتنظيمها وتنميتها على يد الأسر في إقليم سوس، كخزانة الأسرة العمرية[3]، وخزانة تاجارجوست[4].

ولقد عرفت بعض العلوم في هذا العصر ازدهارا خاصا؛ حيث اشتدت العناية بها، والإقبال عليها، والتأليف فيها بشكل لم يسبق له نظير، ومن هذه العلوم: القراءات القرآنية التي بلغ من الاهتمام بها كما يقول صاحب النبوغ "أن تخصص بها علماء كثيرون، لا يزاولون غيرها من العلوم، كما شارك فيها سائر العلماء؛ بل كان وصف العالمية لا يكمل إلا بها، ويمكن أن نقول إن هذا العصر كان عصرها الذهبي الذي بلغت فيه أوج الكمال"[5]، ومن العلوم الأخرى التي اشتهرت في ذلك العصر؛ التصوف الذي تزايد الاهتمام به بسبب الانتشار الانتشار الواسع الذي عرفته الحركة الصوفية في هذا العصر على يد الكثير من شيوخ الزوايا والربط، وقد كان هذا العلم يمثل الدعامة الأساسية في المنهاج التربوي لإعداد المريدين لدى هؤلاء الشيوخ، ولعل سبب ازدهار هذين العلمين –القراءات والتصوف– في هذا الظرف بالذات يرجع إلى ما أحس به رجال الفكر والإصلاح في ظل ما عرفته البلاد من كوارث وهزائم من ضرورة إعادة ربط الأمة بكتاب ربها، وتربيتها على أخلاق رسوله الأمين وعبادة الأتقياء المهتدين، رجاء أن تتمكن من الحفاظ على عقيدتها، وتمتلك من الطاقة الإيمانية ما تستطيع به مواجهة أعدائها[6].

---

[1] تعد مراكش من كبريات عواصم العالم وأشرف مدن إفريقيا، تقع في سهل فسيح بعيدة عن الأطلس بنحو 14 ميلا، بناها يوسف بن تاشفين أمير لمتونة حين دخل مع قبيلته إلى هذه الناحية واتخذها عاصمة لملكه. وصف إفريقيا، الحسن الوزاني، ص126.

[2] ينظر: سوس العالمة، للعلامة محمد المختار السوسي، ص20.

[3] نسبة إلى العلامة سيدي عمرو، دفين فاس في أوائل القرن العاشر، وقد تسلسل الاهتمام بجمع الكتب في الأسرة، كما تسلسل فيها العلماء إلى الآن، وخزانتهم الآن تحت يد الفقيهين: سيدي الطاهر وسيدي أحمد. سوس العالمة، محمد المختار السوسي، ص169.

[4] ينظر المغرب عبر التاريخ، إبراهيم حركات، 225/2، وسوس العالمة، محمد مختار السوسي، 168/2- 174. وخزانة تاجارجوست سُميت بذلك نسبة لقرية من قبيلة سكتانة بدائرة تاليوين، وكان المؤسس لها أولاد الشيخ سيدي محمد بن يعقوب التاتلتي المتوفى عام: 963هـ، وأغلب ما في الخزانة كتب حديث ولغة وتفسير. ينظر: سوس العالمة، محمد المختار السوسي، ص173.

[5] النبوغ المغربي، عبد الله كنون، 250/1.

[6] الإمام ابن غازي المكناسي، أحمد البوشيخي، ص38- 41.

كما استمرت العناية بشؤون المدارس في هذه الفترة وأولوا لها رعاية كبيرة، من بينها: المدرسة البرحيلية [1] التي أمضى العلامة حسين الشوشاوي رحمه الله حياته فيها، ثم تتابعت الدراسة فيها إلى أوائل القرن الثالث عشر، ثم ضعفت بعد ذلك.

قال صاحب كتاب العالمة "وفن القراءات وإتقانه والقيام عليه، من الفنون السوسية التي كانت سايرت عصرهم العلمي من قديم وهو فن شريف مؤسس على قواعد علمية، تدرس بمؤلفات الشاطبي وابن الجزري وابن بري والخراز وأمثالهم وللسوسيين أيضا مؤلفات في الموضوع، ونعرف من أساطين هذا الفن كثيرين في الحياة العلمية السوسية، منهم حسين الشوشاوي شارح مورد الظمآن"[2].

وخلاصة القول: أن ازدهار الحركة العلمية في هذه الفترة يرجع إلى نشاط علمائها وهمّتهم العالية، ونبوغهم الذي لا مثيل له عند الأمم، ثم إلى اهتمام ملوك بني مرين وبني وطاس بالحياة العلمية، وذلك بتوفير الجو الملائم للعلماء لأداء رسالتهم العلمية على أكمل وجه.

فلقد عاش الإمام الشوشاوي رحمه الله في غمرة هذه الأحداث السياسية والدينية والثقافية، وكان لذلك أثره المباشر في تكوين شخصيته، حيث نجده بعيدا عن التقلبات السياسية الكثيرة مؤثرا الانصراف إلى تلقي العلوم ومجالسة علماء عصره، ومن ثَمَّ التدريس والتأليف.

المطلب الثاني: حياة الإمام الشوشاوي رحمه الله الشخصية:

في هذا المطلب ذِكر لاسم المؤلِف ونسبه، نشأته وتعلمه، مذهبه وعقيدته.

الفرع الأول: اسمه ونسبه:

هو حسين بن علي بن طلحة الرجراجي، الشوشاوي، وكنيته أبو علي[3].

وفي بعض المصادر المترجمة لـــه أنَّ اسمه حسن[4]، وبعضها كنّـــاه بأبي عبد الله[5].

والبعض الآخر زاد في لقبه: الوصيلي[6].

وأما نسبه فيقتضي بيان نسبه إلى رجراجة، ونسبه إلى شيشاوة.

---

[1] المدرسة البرحيلية نسبة إلى أولاد برحيل من قبيلة المناهة بضاحية تارودانت. ينظر: المغرب عبر التاريخ، 225/2، سوس العالمة، محمد المختار السوسي، ص159- 160، خلال جزولة، محمد المختار السوسي، 153/4- 162.

[2] ينظر: سوس العالمة، محمد المختار السوسي، ص32.

[3] ينظر ترجمته في: الإعلام بمن حل مراكش، السملالي، 3/148، دُرَّة الحجال، المكناسي، 244/1، كفاية المحتاج، أحمد التنبكتي، 192/1 المغرب عبر التاريخ، إبراهيم حركات، 222/2، معجم المؤلفين، رضا كحالة، 254/3، المعسول، العلامة محمد المختار السوسي، 169/6.

[4] ينظر: نيل الابتهاج بتطريز الديباج، أحمد بابا التنبكتي، ص163.

[5] ينظر: الأعلام، خير الدين الزركلي، 247/2.

[6] ينظر: طبقات الحضيكي، محمد الحضيكي، 177/1- 178، آسفي وما إليه، محمد الكانوني، ص26.

الرجراجي: نسبة إلى قبيلة رجراجة[1]، وهي من قبائل المصامدة[2].

وتسكن قبيلة رجراجة في جبل الحديد أحد جبال بلاد حاحا، بالقرب من نهر تانسيفت[3]، وعددهم في ذلك الوقت أربعمائة أسرة، حفظ منهم القرآن والمدونة ثلاثمائة رجل، وثلاثمائة امرأة[4].

والبيت الرجراجي كانوا من أوائل المعتنقين للإسلام في جنوب المغرب،الداعمين للجهاد في سبيل الله، ومحاربة الكفر والضلال "[5].

أما الشوشاوي: فهو نسبة إلى مدينة شوشاوة أو شيشاوة الواقعة جنوب المغرب بالقرب من مدينة مراكش وهي من مواطن الرجراجيّين الأصلية، كما ذكر ذلك صاحب كتاب المعسول بقوله: "ومواطنهم الأصلية ما بين شيشاوة إلى قبيلة أحمر[6]، والشاظمية[7] حيث أضرحة أسلافهم، ثم امتدّت فروع منهم إلى سوس[8].

الفرع الثاني: نشأته وتعلّمه: لم تذكر المراجع التي ترجمت للإمام الشوشاوي رحمه الله السنة التي ولد فيها، ولكن يمكن القول بأن ولادته في الغالب تكون أول القرن التاسع الهجري نظرا لما ألفه في أول كتاباته وهو كتاب "الفوائد الجميلة" الذي فرغ من تصنيفه سنة 841هـ، وبذلك يمكن القول أن الشوشاوي رحمه الله في بداية حياته الأولى نشأ وترعرع في رجراجة التي أنجبت عشرات الأعلام في مختلف ميادين العلم والمعرفة، وهو من أبرزهم ولكن كل من ترجم له لم يسلط الضوء على حياته العلمية هناك، ومجمل القول أن أيام طفولته قضاها بها وبعدها انتقل إلى شيشاوة وإليها نُسب، قال مؤلف كتاب خلال جزولة: "كان سيّدي حسين انتقل من المحل

---

[1] قبيلة رجراجة إحدى قبائل المصامدة بالمغرب الأقصى، وحد بلاد المصامدة من النهر الأعظم المسمى أم الربيع الذي يهبط من جبال صناهجة إلى البحر الأعظم وعليه قبيلتان من المصامدة إحداهما هسكورة والأخرى دكالة، وكان لهذه القبيلة الأسبقية إلى الإسلام في عصر ظهوره وجهادهم في سبيله حتى ليقال إن قدماءهم شدوا الرحال إلى النبي ﷺ بمكة في أول ظهوره وكلموه باللغة البربرية فأجابهم بها وأسلموا ورجعوا إلى المغرب وكانت مواطنهم على عدوتي وادي نسيفة عند مصبه في البحر، ثم تلاشوا في القبائل. ينظر: رجراجة وتاريخ المغرب، محمد السعيدي الرجراجي ص7، قبائل إفريقيا، عبد الوهاب بن منصور، 324/1.

[2] وهم أفحاح البربر الذين لم يختلطوا بسواهم إلا نادرا، وأهل المغرب الأقصى الأولون المختصون بسكنى جباله منذ الأحقاب المتطاولة، لم يخرجوا منه إلا بعد مجيء الإسلام، وهم أبناء مصمود بن برنس أبو شعوب البرانس. قبائل إفريقيا، عبد الوهاب بن منصور، 322/1.

[3] نهر تانسيفت: هو نهر على ثلاثة أميال من مراكش وليس بالكبير لكنه دائم الجري، وزمن الشتاء يحمل بسيل كبير لا يبقي ولا يذر، وبنى علي بن يوسف بن تاشفين عليه قنطرة عجيبة البناء ، ولكن أتى عليها السيل رمى بها في البحر الزاخر، وهذا الوادي يأتي إليه الماء من عيون ومياه منبعثة من جبال درن من ناحية مدينة أغمات أيلان. نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار، علي الزواري ومحمد محفوظ، 62/1.

[4] ينظر: وصف أفريقيا، الحسن الوزاني، 112/1، رجراجة وتاريخ المغرب، محمد السعيدي الرجراجي، ص7.

[5] ينظر: تاريخ ابن خلدون، عبد الرحمن بن خلدون، 273/6، المعسول، محمد مختار السوسي، 137/14.

[6] قبيلة أحمر هي قبيلة من قبائل المغرب الأقصى، ويرجع أصلها إلى عرب بني معقل، وتسكن أحمر صحراء تكانوت، ويتلقون بعض الإعانات المالية من سكان قرية تكاووست، وينتقلون في الصحراء إلى واد نون. وصف إفريقيا، الحسن الوزاني، 54/1.

[7] الشياظمة موطنهم على الضفة الجنوبية لوادي تانسيفت إلى مرسى الصويرة وهم من العرب المضرية كما يوجد فيها من البربر؛ مسكالة ورجراجة،ويوجد فريق من الشياظمة شمال وادي أم الربيع. آسفي وما إليه، محمد الكانوني، ص34.

[8] ينظر: المعسول، محمد مختار السوسي، 137/14.

الذي يسكن فيه والده إلى شيشاوة، ثم إلى إيفسفاس[1]، حيث بنى زاوية، ثم بنى أخرى في أولاد برحيل بقبيلة المناهة"[2].

وبذلك نستنتج أنَّ الشوشاوي رحمه الله انتقل من موطن مولده إلى شيشاوة التي اشتهرت بعلم القراءات وطلب العلم فيها، وليس ببعيد أن يكون قد رحل إلى مراكش بدليل وروده ضمن المترجم لهم في كتاب (الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام)، في الصفحة 148 منه، وتعتبر مراكش معقلا من معاقل العلم في تلك الفترة، ثم انتقل من شيشاوة إلى بلاد السوس، كما في مصادر ترجمته التي تشير إلى وفاته بتارودانت من إقليم السوس، ولكنه من غير شك قد جاب المناطق المغربيّة، أو على الأقل المناطق القريبة لإقليم سوس، ولعلّه استقرّ بعد ذلك في إقليم سوس، يُفهم ذلك من خلال تأسيسه مدرسة في هذا الإقليم، وتدريسه فيها طيلة حياته[3].

الفرع الثالث: مذهبه وعقيدته:

أ- مذهبه: "المذهب المالكي هو الذي كان المسيطر في ميداني التشريع والعبادات"[4].

وبذلك نستنتج أن المذهب الفقهي للشوشاوي رحمه الله هو المذهب المالكي، لأمور منها:

- أنه هو المنتشر في المغرب قبل الدولة المرينية وبعدها.
- أن الشوشاوي رحمه الله صرح بانتسابه للمالكية في أكثر من موضع في كتابه "رفع النقاب" منها: قوله: "ومذهبنا نحن المالكية "[5].
- وجود ترجمة له في الكتب الخاصة بتراجم المالكية.
- اهتمامه بآراء الإمام مالك وأصحابه.
- اعتماده كثيرا على كتب أصول فقه المالكية.
- إكثاره في الأمثلة الفقهية من الاستشهاد بنصوص كتب الفقه المالكي.

ب- عقيدته: "مما عزز الوحدة القومية في هذه الفترة اجتماع المغاربة على العقيدة الأشعرية بعد إلغاء ما يشوبها من أفكار أخرى في المرحلة الموحدية"[6]. وهذا يدل على أن الامام الشوشاوي رحمه الله أشعري العقيدة،

---

[1] إيفسفاس هو دوار يقع بجماعة آيت عبد الله إقليم تارودانت جهة سوس ماسة في المملكة المغربية. من كتاب الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة: 2004م، المغرب، المندوبية السامية للتخطيط.

[2] خلال جزولة، محمد المختار السوسي، 160/4، وقبيلة المناهة هي قبيلة من عرب الصحراء تستقر اليوم على ضفاف وادي سوس شرق رودانة مشتملة على بطون منها: أولاد بالرحيل. العزو والصولة في معالم نظم الدولة، عبد الرحمن بن زيدان، 147/1.

[3] ينظر: سوس العالمة، محمد المختار السوسي، ص160، خلال جزولة، محمد المختار السوسي، 160/4

[4] ينظر: ورقات عن حضارة المرينيين، محمد المنوني، ص153.

[5] رفع النقاب، الشوشاوي، 587/2.

[6] ورقات عن حضارة المرينيين، محمد المنوني، ص433.

المبحث الثاني: حياة الإمام الشوشاوي رحمه الله العلمية.

نتطرق في هذا المبحث للحياة العلمية للإمام الشوشاوي رحمه الله.

المطلب الأول: شيوخ الإمام الشوشاوي رحمه الله وتلاميذه:

الفرع الأول: شيوخ الإمام الشوشاوي رحمه الله:

مما لا شكّ فيه أن عالما مثل الشوشاوي رحمه الله قد تلقّى العلم عن كبار الشيوخ والعلماء، لكن كتب التراجم ومصنفات الشوشاوي نفسه، لم تذكر لنا شيخا واحدا منهم، وإنما أشار بعضها إلى اثنين من أقرانه[1]، قد يكونان استفادا منه، واستفاد منهما، وهما:

1- عبد الواحد بن الحسن الرجراجي، شيخ وادي نون أبو مالك، تصدّر للإقراء، وألّف في ظاءات القرآن وطاءاته، وذالاته، ودالاته، توفي سنة 900 هـ[2].

ونُسبت لعبد الواحد أرجوزة في الرسم في زهاء مائتي بيت، قيل عنها: إنها معروفة عند القرّاء السوسيّين[3].

2- يحيى بن مخلوف السوسي، أبو زكريا، الفقيه المعقولي بمدينة فاس ونزيلها، الأستاذ الصالح المتفنن الرحلة أخذ عن شيوخ بجاية، وغيرهم، توفي سنة 927 هـ[4].

الفرع الثاني: تلاميذ الإمام الشوشاوي رحمه الله:

من أفنى حياته في التدريس لابدّ أن يكون قد تخرّج عليه عدد من التلاميذ، لكن كتب التراجم لم تحفظ لنا إلا تلميذا واحدا وهو: داود بن محمد التوتلي التيملي، الفقيه، صاحب المجموع في الوثائق، كان عالما عاملا ورعا صالحا، تخرّج على يديه جماعة، وانتفع به خلق كثير[5]، قيل: "وممن أخذ عنه وتفقه على يده تلميذه: سيدي داود بن محمد بن عبد الحق التملي، صاحب أمهات الوثائق، ووسيلة النشأة"[6].

---

[1] ينظر لهذه الرفقة في: نيل الابتهاج، أحمد بابا التنبكتي، ص163، درة الحجال، أحمد المكناسي، 244/1، و خلال جزولة، محمد مختار السوسي 161/4.

[2] ينظر: درة الحجال، أحمد المكناسي، 144/3، معجم المحدثين والمفسرين والقراء، عبد العزيز بن عبد الله، ص25.

[3] سوس العالمة، محمد المختار السوسي، ص178.

[4] ينظر: جذوة الاقتباس، أحمد المكناسي، ص 544، درة الحجال، أحمد المكناسي، 339/3، نيل الابتهاج، أحمد بابا التنبكتي، ص638 ، خلال جزولة، محمد المختار السوسيي، 161/4.

[5] ينظر: سوس العالمة، محمد المختار السوسي، ص160، المعسول، محمد المختار السوسي، 169/6.

[6] ينظر: طبقات الحضيكي، محمد الحضيكي، 190/1، سوس العالمة، محمد المختار السوسي، ص178.

المطلب الثاني: آثار الإمام الشوشاوي رحمه الله العلمية:

ترك الإمام الشوشاوي رحمه الله العديد من المؤلفات في مختلف العلوم والفنون، وكان من أبرزها في علوم القرآن والقراءات.

الفرع الأول: كتب الإمام الشوشاوي رحمه الله في علوم القرآن والقراءات:

1- **الفوائد الجميلة على الآيات الجليلة:** يتناول هذا الكتاب جملة من علوم القرآن المختلفة.

2- **تنبيه العطشان على مورد الظمآن:** وهو شرح لنظم الخراز[1] في الرسم القرآني.

3- **حلّة الأعيان على عمدة البيان:** موضوع هذا الكتاب أحكام الضبط القرآني.

4- **الأنوار السواطع على الدرر اللوامع:** موضوع الكتاب علما التجويد والقراءات.

5- **رسالة في أحكام تعليم القرآن:** ذكر الشوشاوي رحمه الله فيها ما يتعلق بأحوال حامل القرآن، وقدّم لها بتمهيد ضمّنه سبع مسائل، منها: ما مثل حامل القرآن، والخالي منه، وما مثل البيت الذي يقرأ فيه القرآن وغيره، ثم عقد بابا لهذه الرسالة ذكر فيه عدة مسائل، أجاب منها أحيانا بإجابة مطولة وأحيانا بإجابة مختصرة، وتوجد لهذه الرسالة نسخة في مركز جهاد الليبيّين، تحت رقم "61"، ضمن مجموع، عدد أوراقها "10" ورقات، كتبت بخط مغربي دقيق على يد عبد الرحمن المغربي، وقد تحصلت على نسخة منها بفضل الله تعالى، كما توجد منه نسخة أخرى بمركز جمعة الماجد بدبي تحت رقم "250999"[2].

6- **إعانة المبتدئ في القراءات:** ذكره صاحب معجم المحدثين، وأشار إلى وجوده في مكتبة جامعة القرويين تحت رقم "248"[3].

الفرع الثاني: كتب الإمام الشوشاوي رحمه الله الأخرى:

1- **رفع النقاب عن تنقيح الشهاب:** هذا الكتاب من الكتب المشهورة والمعتمدة عند السوسيّين، وهو عبارة عن شرح لتنقيح الفصول في الأصول لشهاب الدين القرافي[4].

2- **قرّة الأبصار على الثلاثة الأذكار:** مازال مخطوطا، تعرّض فيه لتفصيل الكلام على ثلاثة أذكار، رتّبه في ثلاثة أبواب: الباب الأول: شرح فيه لفظ "أعوذ بالله من الشيطان الرجيم"، وأورد فيه مائة وستين سؤالا.

---

[1] الخراز هو: محمد بن محمد بن إبراهيم الأموي الشريشي الشهير بالخراز، كان إماما في مقرأ نافع مقدما فيه لا غير، من شيوخه: ابن القصاب ومن تلاميذه: ابن آجطا، له عدة مصنفات منها: عمدة البيان في ضبط القرآن، توفي سنة: 718هـ. ينظر: غاية النهاية، ابن الجزري، 237/2.

[2] وهذا المخطوط هو نفسه الباب الخامس من كتابه الفوائد الجميلة، ص271.

[3] ينظر: معجم المحدثين والمفسرين والقراء، عبد العزيز بن عبد الله، ص19. ولكني لم أجده في المكتبات التي زرتها.

[4] ينظر: سوس العالمة، محمد المختار السوسي، ص43. والقرافي هو شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس القرافي الصنهاجي المصري، الإمام العلامة، الحافظ الفهامة، شيخ الشيوخ وعمدة أهل التحقيق والرسوخ، من شيوخه: جمال الدين بن الحاجب والعز بن عبد السلام، من مؤلفاته: التنقيح في أصول الفقه، والذخيرة، توفي سنة: 684هـ. ينظر: شجرة النور الزكية، محمد مخلوف، 270/1.

والباب الثاني: فيما يتعلق بـــ "بسم الله الرحمن الرحيم"، وأورد فيه مائة وعشرة أسئلة. والباب الثالث: فيما يتعلق بالصّلاة على النبي ﷺ، وجعله في ثلاثين سؤالا[1].

وقد استوفى الإجابة على جميع هذه الأسئلة، وضمنها قواعد وفوائد، توجد منه نسخ متعددة اثنان منها بالمكتبة الوطنية بتونس الأولى[2]، ق.1ظ- 24 و/س28، والثانية بخط مغربي[3]، ق.22-س.22، 4008، كما توجد منه نسختين أخريين بمركز المخطوطات بالقيروان تحت رقم "21×15- ق.22- س.22، 2008 ".

3- **مجموعة في الطب**[4]: وكتابه هذا مزيج بين الطبّ الروحاني، والطبّ المعتمد على النباتات، جمع فيه أكثر من "127" علاجا، منها: علاج بياض العين: خذ رماد الرمان، فيملى منه قشر بيضة، ويجعل على النار حتى يذهب منه الثلثان ثم تسحقه إذا برد، وتكحل به عند النوم.

توجد من هذا المخطوط نسخة محفوظة في الخزانة الملكية تحت رقم "7533" عدد صفحاته "12" صفحة مكتوب بخط مغربي دقيق بمداد أسود، وقد أصابت الرطوبة بعض أجزائه، مبتور الآخر، ينتهي بعبارة: "وتجعل مرودا في كل عين وأنت على قفاك وتصبر ساعة لحرارته فإنه شفاء من كل داء إن شاء الله تعالى".

4- **تقييد في حصر اللغات التي نزل بها كلام الله:** حصر الشوشاوي رحمه الله في هذا التقييد اللغات التي نزل بها كلام الله تعالى، وأول المخطوط: "حصر اللغات التي نزل كلام الله أربع ..."، وآخره: "وفي المشي بالجمع أربعة....". يوجد منه نسخة يبدو أنها غير تامة، مكتوبة بخط مشرقي متوسط، ضمن مجموع، من 58 – 60، محفوظة في الخزانة الحسينية[5] تحت رقم "12027".

5- **نوازل فقهية**[6]: أشار بعضهم لعدم وجود هذا الكتاب، قائلا: "وأما نوازلـــه الفقهية إن كان المعنِي بها مؤلفا خاصّا، فإني لم أقف عليها قط، وإنما رأيت له فتاوى متفرّقة"[7] .

المطلب الثالث: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه ووفاته:

لقد بلغ الإمام الشوشاوي رحمه الله من المكانة العلمية ما لم يصل إليه أحد من أقرانه آنذاك، وسيذكر البحث في هذه الجزئية هذه المكانة، بالإضافة إلى ثناء العلماء عليه ليختتم بوفاته.

---

[1] ينظر: مخطوط قرة الأبصار على الثلاثة الأذكار، الشوشاوي، الورقات: 2، أ، و9، ب ، و27، أ.

[2] ناسخها عبد الله بن عبد الرحمن الآجري القفصي (ت1150هـــ).

[3] ناسخها محمد الزوالي (ت1151هـــ).

[4] ذكره المختار السوسي في سوس العالمة، ص177.

[5] الخزانة الحسينية سميت بذلك نسبة إلى آل حسين، من قبيلة آجلو ازاء تزنيت، كان أجدادهم في الماضي قد اجتهدوا في جمع كل ما في إمكانهم من الكتب، حتى صارت المكتبة تذكر بين الخزائن العلمية الكبرى، وهي زاخرة بكتب الفقه والتفسير والنحو. سوس العالمة، محمد المختار السوسي ص168.

[6] ذكره: الحضيكي في طبقاته، ص190، والمختار السوسي في سوس العالمة، ص177، وابن القاضي في درّة الحجال، ص126، وأحمد بابا في نيل الابتهاج، ص163، وفي كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج، أحمد التنبكتي، 192/1، وخير الدين الزركلي في الأعلام، 247/2.

[7] خلال جزولة، محمد المختار السوسي، 161/4.

الفرع الأول: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه:

يعتبر الشوشاوي رحمه الله من صفوة العلماء في عصره، وأحد الأعلام في سوس، فهو لم يكن من أهل تخصص معين أو فنّ واحد، وإنما كان مجموعة معارف تخصصية عالية، وهذه شهادات بعض أهل العلم فيه، منها أنه: "الإمام الأصولي المقرئ أبو علي حسين بن طلحة الرجراجي الشوشاوي، ذو التآليف النافعة، منها كتاب الفوائد الجميلة على الآيات الجليلة في علوم القرآن، وتنبيه العطشان على مورد الظمآن في رسم القرآن، ورفع النقاب عن تنقيح الشهاب"[1]، كما قيل عنه: " الإمام الأستاذ المقرئ النظّار أبي علي حسين بن طلحة الرجراجي الواصلي، صاحب كشف النقاب عن تنقيح الشهاب في الأصول"[2].

كما تقوم شهرته على المؤلفات الجليلة التي خلّفها، وتلقّاها الناس من بعده بالقبول ألف في الأصول والقراءات والفقه والطب وعلوم القرآن، فبرز في مختلف الفنون، واشتهر في كثير من ميادين المعرفة، وذكره صاحب كتاب سوس العالمة في طليعة الذين اشتهروا بالتأليف في معظم الفنون، وأثنى عليه بأنه أول من عُرف له مؤلفٌ في الطب وهو من أهل القرن التاسع الهجري[3].

واعتمد السوسيون على بعض مؤلفاته ككتابه: رفع النقاب عن تنقيح الشهاب الذي كان بعض علماء سوس لا يدرسون إلا بهذا الكتاب وكلامه هو:" كأبي فارس الأدوزي[4] المولع بتدريس التنقيح بشرح الشوشاوي"[5].

وأثنى عليه في المعسول بقوله: "حسين الشوشاوي العلامة الأصولي"[6].

ومما يدلّ أيضا على مكانة الإمام الشوشاوي رحمه الله تقديمه عند ذكر تراجم العلماء على أقرانه، فقد قيل عنه: "ومن أقران الشوشاوي – وإن كان هذا أكبر منه – العلامة يحيى بن مخلوف السوسي...، ولعله لم يدرك مقام الشوشاوي العلامة الكبير"[7]. وهو "عالم كبير مشهور بالتأليف والتدريس في القرن التاسع الهجري"[8] كما ذكروا بأنه: "كان رضي الله عنه من أولياء الله الصالحين وعباده المتقين، والمشهورين بالعلم والدين والمتبعين لسنة سيد المرسلين ﷺ"[9].

---

[1] آسفي وما إليه، محمد بن أحمد الكانوني، ص142.

[2] آسفي وما إليه، محمد بن أحمد الكانوني، ص26.

[3] ينظر: سوس العالمة، محمد المختار السوسي، ص32 وما بعدها إلى ص53.

[4] هو عبد العزيز بن محمد بن محمد بن أحمد المرابط السملالي السوسي، أبو فارس الأدوزي، أديب مشارك، من فضلاء المالكية من أهل أدوز بسوس بسوس المغرب، تخرج بشيخها محمد بن العربي الأدوزي، من مؤلفاته: شرح معلقة امرئ القيس وشرح الشمقمقية، توفي سنة: 1336هـ. ينظر: سوس العالمة، محمد المختار السوسي، ص205، الأعلام، الزركلي، 27/4.

[5] سوس العالمة، محمد المختار السوسي، ص43.

[6] المعسول، محمد المختار السوسي، 169/6.

[7] خلال جزولة، محمد المختار السوسي، 161/4.

[8] المرجع نفسه، 160/4.

[9] طبقات الحضيكي، محمد الحضيكي، ص189.

الفرع الثاني: وفـــاة الإمام الشوشاوي رحمه الله:

ذكرت كتب التراجم أن وفاة الشوشاوي رحمه الله كانت في آخر القرن التاسع الهجري[1]، وقد ورد في تحديد تحديد وفاته بسنة 899 هـــ/1494م، وضريحه مشهور يزار إلى الآن[2].

وقيل: إن سبب موته سقوط كتبه عليه[3].

وأكثر الكتب التي ترجمت لـــه ذكرت أنه توفي بتارودانت، وقيل: "قبره –رضي الله عنه- مشهور برأس وادي سوس"[4].

[1] ينظر: نيل الابتهاج، أحمد التنبكتي، ص163، درة الحجال، أحمد بن القاضي، ص126، الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام، العباس السملالي، 148/3، معجم المؤلفين، رضا كحالة، 3/254، كفاية المحتاج، أحمد التنبكتي، 192/1، المعسول، محمد المختار السوسي، 169/6 كشف الظنون، حاجي خليفة، 1296/2.

[2] ينظر: هدية العارفين، إسماعيل باشا البغدادي، 316/5، شيشاوة، عبد العزيز آيت بن صالح، ص138، الأعلام، الزركلي، 247/2.

[3] خلال جزولة، محمد المختار السوسي، 160/4.

[4] طبقات الحظيكي، محمد الحضيكي، ص189. لكن المختار السوسي ذكر أنه دفن بأولاد برحيل بقبيلة المناهة. ينظر كتاباه: المعسول، 169/6 وسوس العالمة، ص177.

الفصل الأول

جهود الإمام الشوشاوي رحمه الله ومصادره في خدمة كتاب الله تعالى.

المبحث الأول: جهوده الإمام الشوشاوي رحمه الله ومصادره في علمي التجويد والقراءات.

المبحث الثاني: جهود الإمام الشوشاوي رحمه الله ومصادره في علم الرسم القرآني.

المبحث الثالث جهود الإمام الشوشاوي رحمه الله ومصادره في علم الضبط القرآني.

المبحث الرابع: جهود الإمام الشوشاوي رحمه الله ومصادره في علوم القرآن الأخرى

المبحث الأول: جهود الإمام الشوشاوي رحمه الله ومصادره في علمي التجويد والقراءات.

لا ريب أنَّ فَنَّي التجويد والقراءات من أشرف العلوم النافعة لطلاب العلم، إذ بمعرفة فنّ التجويد يصان اللسان عن اللحن في ألفاظ القرآن الكريم عند الأداء، وبمعرفة فنّ القراءات تُضبط وجوه النطق بكلمات القرآن كما رواها علماء القراءة، ولأهمية هذين الفَنَّين عكف أهل العلم على التأليف فيهما، فحرَّروا فيهما المسائل المتنوعة المفيدة، وإنَّ من القراءات المحررة قراءة إمام أهل المدينة، -نافع[1] رحمه الله- التي اعتمدها أهل المغرب قراءةً وتأليفاً.

المطلب الأول: التعريف بمخطوط الأنوار السواطع:

ألَّف العلماء في قراءة الإمام نافع مختصرات منها مختصر الإمام ابن بري[2]، وهو منظومته المسماة بالدرر اللوامع في أصل مقرإ الإمام نافع، التي اشتغل العلماء والقراء بتدريسها وشرحها، ومن أهم شروحاتها شرح الإمام الشوشاوي رحمه الله في كتابه المسمَّى (الأنوار السواطع على الدرر اللوامع في أصل مقرإ الإمام نافع).

الفرع الأول: مخطوطات الأنوار السواطع:

تمكنتُ من الحصول علي أربع نسخ هي:

النسخة الأولى: بالخزانة العامة بالرباط، تحت رقم "1204"ق، وهو مجلد يقع في 343 صفحة من القطع المتوسط، مكتوب بخط مغربي متوسط كتبت هذه النسخة عام 921 هـ[3]، كما توجد منه نسخة ثانية بنفس الخزانة، تحت رقم: "120"ق.

النسخة الثانية: بالمكتبة الوطنية بالجزائر[4]، تحت رقم "379"، مكتوبة بخط مغربي، مقاس: 21 × 15 سم عدد صفحاتها 521 ورقة، في كل ورقة وجهان - صفحتان -، ومتوسط عدد الأسطر يتراوح بين 21 و23 سطر، تحصّلت على صورة منها[5].

النسخة الثالثة: بخزانة ابن يوسف بمراكش برقم 469، ناقصة البداية نسخت عام 1007م[6].

النسخة الرابعة: بالمكتبة الوطنية بتونس تحت رقم (070)، A-mss-14713، ومسطرتها 27 سطرا، من

---

[1] هو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم، أبو رويم، أحد القراء السبعة الأعلام، ثقة صالح، أصله من أصفهان، قرأ على سبعين من التابعين، من شيوخه: عبد الرحمان بن هرمز، شيبة بن نصاح وغيرهم، ومن تلاميذه: عيسى بن مينا قالون وعثمان بن سعيد ورش، مات سنة: 69هـ. ينظر: غاية النهاية، ابن الجزري، 2/288-291.

[2] هو علي بن محمد بن علي بن محمد بن الحسين أبو الحسن الشهير بابن بري الرباطي التازي، من شيوخه: أبو الربيع بن حمدون، ابن الزبير الغرناطي وغيرهما، ومن تلاميذه: أبو عبد الله الخراز ، له مؤلفات كثيرة منها: أرجوزة الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع، القانون في رواية ورش وقالون، وطرر على الدرر، توفي سنة: 731هـ. ينظر: القصد النافع، الخراز، ص14، قراءة نافع عند المغاربة، د. عبد الهادي حميتو 3/109.

[3] كتبها بخط يده أحمد بن محمد بن أبي زيد. ينظر: الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص97.

[4] ينظر: فهرس المخطوطات العربية في المكتبة الوطنية بالجزائر وتونس، لهلال ناجي، ط1، عالم الكتب، بيروت، 1999م، ص17.

[5] وهي التي اعتمدت عليها في تخريج جهود الإمام وآرائه، ولكن هذه المخطوطة تنقصها الأبيات [271، 272، و273]، موجود فيها فقط شرح البيت الأخير [273]، وإعرابه، وهو قول الناظم: فهذه الصفات باختصار *** تفيد في الإدغام والإظهار.

[6] ناسخها يوسف بن عبد الله بن إبراهيم بن يوسف الدرعي.

أول الكتاب إلى آخرها، وعدد صفحاتها 224 ورقة، آخرها منتهي عند قوله: "الفصل الثامن من الذي يغلظ ومن الذي لا يغلظ، فالذي يغلظ هو ورش..."، ولكن فيها نقص.

الفرع الثاني: توثيق عنوان المخطوط وصحة نسبته إلى مؤلفه:

1- توثيق عنوان المخطوط: أهم ما يؤكد تسمية هذا المخطوط بالأنوار السواطع على الدرر اللوامع، ما جاء في النسخ المخطوطة صراحة قول الإمام الشوشاوي رحمه الله في مقدمة كتابه هذا: (الحمد لله على جميع نعمه وآلائه وصلى الله على محمد خاتم أنبيائه، أما بعد هذا ما وضعه العبد المذنب العاصي الراجي عفو ربه وغفرانه له ولوالديه الحسين بن علي بن طلحة الرجراجي الشفشاوي على التقييد المسمى بالدرر اللوامع... وسميت هذا التقييد بالأنوار السواطع على الدرر اللوامع، ومن الله أسأل العون والتوفيق إلى الصواب بمنه وفضله).

2- توثيق نسبة المخطوط لمؤلفه: لقد ثبتت صحة نسبة هذا المخطوط إلى مؤلفه، من خلال:

- تتابع العلماء على نسبته إليه، عند التعريف به وبكتبه، والاستفادة منه.. .[1] .
- التطابق بين ما نقله عنه العلماء في مصنفاتهم مع ما في مخطوطه من أقوال وحجج إبن القاضي ومصنفاته[2].
- أن أغلب من ترجم للإمام الشوشاوي رحمه الله ذكر أن له مخطوطا بهذا الاسم – الأنوار السواطع-.

الفرع الثالث: وصف المخطوط: مخطوط الأنوار السواطع: "هو شرح وضعه الشوشاوي على منظومة ابن بري في التجويد والقراءات وهي المسماة بـــ ((الدرر اللوامع، في أصل مقرأ الإمام نافع)) فقد ضمنها قراءة نافع من روايتي قالون[3] وورش[4] تناول فيها الكلام على حروف الظهور والجهر والرخاوة والشدة والإطباق والانفتاح والاستعلاء والمد واللين إلى غير ذلك من الصفات"[5].

وهذا الشرح يعتبر من أحسن كتبه إن لم يكن أحسنها على الإطلاق، ومنه يتبين اطلاعه الواسع وحذقه في قراءة نافع، وإن كان لم يذكر سنده فيها ولا ألمَّ بذكر أحد ممن أخذها عنه"[6].

شرع في هذا الكتاب بشرح الأبيات مباشرة و لم يبدأ بمقدمة كعادته في مؤلفاتِه الأخرى، كما أنه تخلى عن

---

[1] ينظر: محقق شرح الدرر للمنتوري، 30/1، الفوائد الجميلة الشوشاوي، ص78، د. عبد الهادي حميتو في كتابه قراءة نافع عند المغاربة 212/3.

[2] هو عبد الرحمن بن أبي القاسم المعروف بابن القاضي المكناسي الفاسي، من أجل أعلام القراء في المغرب، أخذ عن الشيخ محمد النايلي وهو عمدته وأجازه، وغيره، وعنه جماعة منهم أبو زيد عبد الرحمن بن عبد القادر الفاسي، من مؤلفاته: بيان الخلاف والتشهير والاستحسان وما أغفله مورد الظمآن، تقييد ما يلتبس من رسم المكي، الفجر الساطع في شرح الدرر اللوامع، وغير ذلك، توفي سنة: 1082هـــ. ينظر: القراءات والقراء بالمغرب، سعيد أعراب، ص93، شجرة النور الزكية، محمد بن مخلوف، 451/1.

[3] هو عيسى بن مينا بن وردان بن عيسى الزرقي، الملقب بقالون، قارئ أهل المدينة في زمانه، قرأ على الإمام نافع، وقرأ عليه أحمد بن يزيد الحلواني ومحمد بن هارون أبو نشيط وغيرهما، توفي سنة: 220هـــ. ينظر: معرفة القراء الكبار، الذهبي، 155/1.

[4] هو عثمان بن سعيد بن عبد الله بن عمرو بن سليمان، الملقب بورش، إليه انتهت رياسة الإقراء بالديار المصرية في زمانه، قرأ القرآن على نافع وجوّده عليه عدة ختمات في حدود سنة 155هـــ، قرأ عليه أحمد بن صالح وأبو يعقوب الأزرق وعبد الصمد بن عبد الرحمن وغيرهم، توفي سنة: 197هـــ. ينظر: معرفة القراء الكبار، الذهبي، 152/1- 155.

[5] الفوائد الجميلة على الآيات الجليلة، الشوشاوي، ص78.

[6] قراءة نافع عند المغاربة ، عبد الهادي حميتو،212/3.

عادته في السؤال والجواب إلا في مواضع يسيرة، بدأه بالبسملة والصلاة على رسول الله ﷺ، ثم قال: (الحمد لله على جميع نعمه وآلائه وصلى الله على محمد خاتم أنبيائه، أما بعد هذا ما وضعه العبد المذنب العاصي الراجي عفو ربه وغفرانه له ولوالديه الحسين بن علي بن طلحة الرجراجي الشفشاوي على التقييد المسمى بالدرر اللوامع... وسميت هذا التقييد بالأنوار السواطع على الدرر اللوامع، ومن الله أسأل العون والتوفيق إلى الصواب بمنه وفضله قال الناظم رحمه الله:

الحَمْدُ لِلَّه الَّذِي أَوْرَثَنَا كِتَابَهُ وَعِلْمَهُ عَلَّمَنَا

ثم قال: قوله الحمد لله فيه عشرون تنبيها، وهي لم خطب؟ وهل لا يشرع في مقصوده من غير خطبة؟ ولم خصت الخطبة بالحمد دون غيره من الأذكار؟ وما معنى الحمد؟ وما الفرق بينه وبين الشكر، إلخ...، وهكذا حتى انتهى من ذكر التنبيهات العشرين، ثم شرع في الإجابة عنها، وتلك هي طريقته في جميع أبواب الفصول من شرحه، يذكر الباب ويذكر عدد مباحثه، ويحلل ويناقش ويكثر من الاعتراض على المصنف، ثم ينتهي بإعراب البيت كاملا، واستمر على هذه الطريقة حتى انتهى شرحه.

وفي نهاية المخطوط قال: "قوله (تقيد) فعل مضارع قوله (في الإدغام) تعلق بتقييد قوله (والإظهار) معطوف تم التقييد بالأنوار السواطع على الدرر اللوامع تصنيف العبد العاصي الراجي عفو ربه بمنه وكرمه وفضله حسين ابن علي بن طلحة الرجراجي الشوشاوي غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين إنه سميع مجيب رحيم قريب آمين، والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا دائما إلى يوم الدين".

وقد كانت أبواب هذا المخطوط مرتبة حسب ترتيب النظم؛ إذ هي شرح له، لذا من الأهمية بمكان التعريف بمنظومة الدرر، وإلقاء نظرة مختصرة عن مكانتها وأهميتها.

1- **التعريف بمنظومة الدرر ومحتواها:** منظومة الدرر اللوامع هي أرجوزة[1] تشتمل على 273 بيتا[2] سبكها ناظمها سنة سبع وتسعين وستمائة من هجرة المصطفى ﷺ، كما صرَّح به في البيت السادس والسبعين بعد المائتين[3]، ضمَّنها قراءة الإمام نافع وما فيها من خلاف في الأصول[4] والفرش[1] بين قالون وورش، "قسَّم

---

[1] الأرجوزة: جمعها أراجيز، وهي قصائد شعرية من بحر الرّجز أحد بحور الشعر الستة عشر المعروفة. ينظر: لسان العرب، ابن منظور، مادة (رجز) 348/4.

[2] اختلف في عدد أبيات منظومة الدرر بين مائتين وثلاثة وسبعين- وهذا البيت هو الذي توقف عنده الإمام الشوشاوي رحمه الله-، وبين مائتين وستة وسبعين بيتا، وذلك باعتبار حذف أو إضافة أبيات ثلاثة، يقال إن ابن بري قد ألحقها برجزه، ونص هذه الأبيات: تم كتاب الدرر اللوامع**في أصل مقرإ الإمام نافع. نظمه مبتغيا للأجر**على المعروف بابن بري. سنة سبع بعد تسعين مضت**من بعد ستمائة قد انقضت. ينظر: شرح الدرر اللوامع في أصل مقرإ الإمام نافع، 26/1.

[3] في قوله: سَنَةَ سَبْعٍ بَعْدَ تِسْعِينَ مَضَت ** مِنْ بَعْدِ سِتِّمِائَةٍ قَدِ انْقَضَتْ. ينظر: متن الدرر اللوامع، ابن بري، البيت[276]، ص82.

[4] الأصول: جمع أصل، وهو أسفل كل شيء، أما في اصطلاح القراء هي مسائل علم القراءات التي لها قاعدة معينة تندرج فيها الجزئيات، مثل الإدغام، والمد، والإمالة ونحوها، وقد يخالف بعض القراء القاعدة في كلمات يسيرة. ينظر: لسان العرب، ابن منظور، 16/11، (مادة أصل) ومقدمات في علم القراءات، محمد أحمد مفلح القضاة وغيره، ص127.

الإمام أبو الحسن بن بري أرجوزته المذكورة إلى مقدمة وأربعة عشر باباً وتذييل، أما المقدمة فقد مهد بها لذكر غرضه من نظمها، وبيان موضوعها، وذكر مستنده فيها، ومصادره، والمنهج الذي سلكه في ذكر أحكام الأداء، ومسائل الوفاق والخلاف بين الروايتين اللتين بنى عليهما أرجوزته، وأما الأبواب فقد قسمها إلى قسمين: قسم تناول فيه أصول الأداء في الروايتين موضوع الأرجوزة، والقسم الثاني تناول فيه فرش الحروف ثم ختم بالذيل الذي ألحقه بها وتعرض فيه لمخارج الحروف وصفاتها"[2].

2- **مكانة الدرر اللوامع وأهميتها:** يعتبر نظم الدرر من أحسن وأهم ما أُلِّف في قراءة الإمام نافع رحمه الله، قال المارغني رحمه الله[3]: "فمن أجل ما ألف فيها من المختصرات، التي أغنت عن كثير من المطولات، أرجوزة الإمام الفاضل، العالم الكامل، القارئ المحقق، والمقرئ المدقق، ذي العلوم الرائقة، والمصنفات الفائقة، أبي الحسن علي بن محمد بن علي بن محمد بن الحسين الرباطي المشهور بابن بري، وهي المسماة بالدرر اللوامع في أصل مقرإ الإمام نافع، فقد ضمنها قراءة نافع من روايتي قالون وورش، وبيَّن الخلاف بينهما في الأصول والفرش، وأورد فيها ما أمكنه من الحجج والتوجيهات، مع الاختصار وقلة التعقيد في العبارات"[4].

وقد كان المغاربة قبل زمن ابن بري يعتمدون في قراءة الإمام نافع على القصيدة الحصرية[5] لأبي الحسن علي الحصري[6]، ولا سيما فيما يتعلق برواية ورش من طريق الأزرق[7]، إلا أنهم فيما يتعلق بأحكام الراءات كانوا يأخذون بما في الشاطبية، نظرا لقصور الحصرية في ذلك، فجاءت منظومة الدرر لتسد هذه الفجوة الكبيرة في المنهج التعليمي، ومن هنا تظهر أهمية المنظومة وقيمتها العلمية[8].

---

[1] الفرش هو البسط، أما في اصطلاح القراء فهو الألفاظ القرآنية التي اختلف فيها القراء، والتي لا تندرج ضمن قواعد ومسائل أصول القراءة وسميت بالفرش لانتشارها وتفرقها في السور، فإن فرش الشيء نشره وبثه. ينظر: القاموس المحيط، الفيروز آبادي، ص600، فصل الفاء، ومقدمات في علم القراءات، محمد أحمد مفلح القضاة وغيره، ص127.

[2] قراءة الإمام نافع عند المغاربة، عبد الهادي حميتو، 133/3.

[3] هو أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن سليمان المارغيني التونسي المالكي، شيخ القرَّاء والمقرئين بالزيتونة، من شيوخه: محمد بن يالوشة، ومن تلاميذه: محمد الطاهر بن عاشور، له تآليف كثيرة منها: دليل الحيران شرح المورد الظمآن. توفي سنة: 1349هـ. ينظر: هداية القارئ، عبد الفتاح المرصفي، 622/2.

[4] النجوم الطوالع على الدرر اللوامع في أصل مقرإ الإمام نافع، إبراهيم بن أحمد المارغني، دار الإمام مالك، باب الوادي، الجزائر، ط1 1434هـ/2013م، ص17.

[5] الحصرية هي نظم في قراءة نافع لأبي الحسن الحُصْري، عدد أبياتها مائتا بيت وتسعة أبيات، أفردها ناظمها لقراءة نافع من روايتي ورش وقالون عنه فبين الخلاف بينهما أصولا وفرشا، وهي مطبوعة ومتداولة عند المغاربة.

[6] هو أبو الحسن علي بن عبد الغني الحُصْرِي الفهري القيرواني، قرأ على عبد العزيز بن محمد وأبي علي بن حمدون، وقرأ عليه سليمان بن يحيى المعافري، من مؤلفاته: المنظومة الحصرية في قراءة نافع، توفي سنة: 468هـ. ينظر: غاية النهاية، ابن الجزري، 487/1، الصلة، ابن بشكوال 50/2.

[7] هو يوسف بن عمرو بن يسار، أبو يعقوب المدني ثم المصري المعروف بالأزرق، أخذ القراءة عن ورش، وقرأ عليه إسماعيل بن عبد الله النَّحاس توفي في حدود: 240هـ. ينظر: معرفة القراء الكبار، الذهبي، 181/1.

[8] ينظر: الفجر الساطع، ابن القاضي، 332/3، وشرح الدرر اللوامع، المنتوري، 23/1.

الفرع الرابع: القيمة العلمية للكتاب وأثره فيمن بعده من المؤلفين:

1- القيمة العلمية للكتاب: يعتبر كتاب الأنوار السواطع للإمام الشوشاوي رحمه الله من بين أحسن الشروح لمنظومة ابن بري رحمه الله لطرحه مسائل متعددة ومختلفة في القراءات والتجويد، كما يتميز بأسلوبه الطريف في تأليفه، فقد التزم بذكر تنبيهات في كل باب من أول الكتاب إلى آخره إلا يسيرا، و لم يظهر في تأليفه التكلف أو التعقيد، بل جاءت مسائله سهلة العبارة، ميسرة الأسلوب، وهذا يدل على سعة أفق الإمام واستيعابه لأحكامه وقضاياه، ومنه تظهر القيمة العلمية للكتاب، لكونه يعد جهدا إضافيا يضاف إلى كتب التجويد والقراءات، مع جلالة مؤلفه، وتفوقه في كثير من العلوم المتعلقة بكتاب الله تعالى، لذلك نجد الكثيرمِمَن انتفع بهذا الكتاب ونقل عنه من أهل العلم وطلبته.

2- أثره فيمن بعده من المؤلفين: برز الإمام الشوشاوي رحمه الله في كثير من العلوم والفنون، كاللغة والأدب وعلم القراءات والتجويد، وغيرها، غير أننا لا نجد الاستدلال بأقواله رغم حذاقته وبراعته في فن التجويد والقراءات خاصة قراءة الإمام نافع رحمه الله، إلا نادرا، ومن أهل العلم الذين نقلوا عنه نذكر:

أولا: الإمام عبد الرحمن بن القاضي رحمه الله: استعان الإمام ابن القاضي رحمه الله بأقوال الإمام الشوشاوي رحمه الله وتوجيهاته في بعض المسائل منها:

- في باب الوقف على مرسوم الخط، لما تحدث عن ذوات الياء وحكمها في الوقف والوصل بين الإثبات والحذف، استدل بكلام الإمام في ذلك فقال: "قال الشوشاوي رحمه الله يستثني من هذا البيت سبعة أنواع؛ ثلاثة من الثابت، وأربعة من المحذوف، وفيه يقول:

وَلَا تَقِفْ عَلَى مَزِيدَ الرَّسْمِ وَصُورَةِ الْهَمْزِ كَذَا فِي الْحُكْمِ

إلى قوله:

سَهِلْ أَوْ بَدِلْ بِالتَّنْصِيصِ لِلْحَافِظِ الدَّانِي فِي التَّلْخِيصِ[1].

- عند ذكره لباب المد والقصر، استعان به في معرض حديثه عن فواتح السور، في قوله تعالى: ﴿أَلٓمٓ آحَسِبَ﴾[العنكبوت: 1]، قال: "إن المد فيه أقوى منه في ﴿أَلٓمٓ ٱللَّهُ﴾[آل عمران: 1]، لأن ﴿أَلٓمٓ آحَسِبَ﴾ أجمع القراء على تسكينه إلا ورشا، وأجمعوا كلهم على تحريك ﴿أَلٓمٓ ٱللَّهُ﴾"، ثم ذكر أن من القائلين به الشوشاوي رحمه الله[2].

ثانيا: الأستاذ سليم بن محمد بن يوسف ربيع الجزائري[3]: وقد استفاد منه في كتابه المسمى "الحواشي الربيعية على متن نظم البرية المسمى الدرر اللوامع في أصل مقرإ الإمام نافع، للشيخ أبي الحسن علي بن محمد المعروف بابن بري(ت730هـ)"، ومن أمثلة تلك الاستفاد نذكر:

---

[1] الفجر الساطع على الدرر اللوامع، ابن القاضي، 19/4، وينظر كذلك: مخطوطة الأنوار السواطع، الشوشاوي، الورقة 460، الوجهان: أ، ب

[2] الفجر الساطع على الدرر اللوامع، ابن القاضي، 293/2.

[3] له عدة مؤلفات منها التحفة الجزائرية في جمع ما قلله ورش من الكلمات القرآنية، وأرجوزة المقروء به المشتهر عند المشايخ في الجزائر.

– لما تحدث عن الإظهار والإدغام، ذكر الحروف التي تظهر عندها تاء التأنيث لقالون رحمه الله، ثم استدل ببيت يجمع هذه الأحرف، وبيَّن أن الإمام الشوشاوي رحمه الله ذكره فقال: "وكذا الرجراجي في شرحه المسمى الأنوار السواطع على الدرر اللوامع:

جِئْتُ سَعِيدًا زَائِرًا ثُمَّ ظَعَنْتُ صَاغِرًا[1].

ثالثا: الشيخ المارغني رحمه الله: استدل بكلامه دون أن يذكر اسمه، ومثاله عند حديثه عن أحكام الراء[2]، نقل المارغني رحمه الله قولا أنَّ الناظم تعرض لذكر الراء المكسورة حال الوصل مطلقا، ثم قال: "وهذا وإن قربه الاستدراك يلزم عليه أن الناظم لم يتعرض في هذا الباب إلى حكم المفتوحة والمضمومة في الوقف فيكونان داخلين في قوله الآتي (ودع ما لم يرد للأصل) فيقتضي أن حكمهما في الوقف التفخيم مطلقا وهو غير صحيح لما علمت، ولو قال الناظم:

وَحُكْمُهَا التَّرْقِيقُ بَعْدَ الكَسْرِ ** وَالِيَّاءُ وَالْمُمَالُ وَقْفًا فَادْرِ

لأفاد المسألة بسهولة"[3].

وهذا البيت هو للإمام الشوشاوي رحمه الله استدل به الشيخ المارغني رحمه الله دون أن يبين مصدره، ودليله قول الشوشاوي: "وقلت أنا في إصلاح هذا البيت وهما قولنا...."، فذكر نفس البيت[4].

الفرع الخامس: المؤاخذات على مخطوط الأنوار السواطع:

لقد تضمن مخطوط الأنوار السواطع للإمام الشوشاوي رحمه الله كنوزا كثيرة يلمسها كل من وقف على هذا الكتاب، لكنه كغيره لا يخلو من نقائص ومؤاخذات هي من طبيعة العمل البشري، لكنها لا تنقص من قيمته ولا تحط من شأنه، ومن المؤاخذات التي لفتت الانتباه:

1- لم يبدأ الإمام رحمه الله كتابه بمقدمة، ولم يُشر إلى المنهج الذي سار عليه، واكتفى بالشرح فقط للمنظومة وهذا يجعل منهجه غامضًا لقارئ كتابه أول وَهلة.

2- أحيانا يمزج بين مباحث القراءة ومباحث الرسم والضبط، مع أنه ألَّف كتاباً خاصاً بالرسم هو شرح لمورد الظمآن في الرسم، وآخر خاص بالضبط، ومن أمثلة ذلك:

عندما تحدث عن لفظ ﴿لَّاهَب﴾[مريم: 18] بيَّن كيفية ضبطها مستدلا بقول الحافظ الداني بأن: "تجعل نقطة حمراء على رأس الألف على قراءة الياء"[5].

---

[1] "الحواشي الربيعية على متن نظم البرية المسمى الدرر اللوامع في أصل مقرإ الإمام نافع، للشيخ أبي الحسن علي بن محمد المعروف بابن بري(ت730هـ)"، تأليف سليم بن محمد بن يوسف ربيع الجزائري، ص78. مخطوط الأنوار السواطع، الشوشاوي، الورقة 347، الوجه أ.

[2] في البيت: لَكِنَّهَا فِي الوَقْفِ بَعْدَ الكَسْرِ ** وَاليَاءِ وَالْمَالِ مِثْلُ المَرِّ. متن الدرر اللوامع، ابن بري، البيت[184]، ص65.

[3] النجوم الطوالع، المارغني، ص260.

[4] مخطوطة الأنوار السواطع، الشوشاوي، الورقة 298، الوجه أ.

[5] الورقة 494، الوجه ب، قول الحافظ الداني ذكره الإمام الشوشاوي لم أجده في محكمه، ولكن هذا الوجه يؤخذ من كلامه فقط. ينظر: سمير الطالبين، الضباع، ص112.

3- هناك نصوصٌ نقلها الإمام الشوشاوي رحمه الله من الشروح الأخرى للنظم، واستعان بها في بيان مقاصد ابن بري رحمه الله، دون أن يذكر اسم الشارح، وعلى سبيل المثال لا الحصر[1]:

- عند حديثه عن هاء الضمير وأحكامها، قال: "إن القراء عبروا عن إثبات صلة الهاء في يؤده ونظائره بالمد وعبروا عن حذف الصلة بالقصر"[2]، والنص بعينه قول الإمام الخراز رحمه الله في شرحه[3].

- كذلك لما تحدث عن فائدة تغليظ اللام قال: "فائدة التغليظ شيئان: إما المجانسة والمشاكلة، وإما التعظيم"[4]، والنص بعينه قول الإمام الخراز رحمه الله في شرحه[5].

4- يقع في أخطاء وقع فيها الناظم، ولا يعقب عليها أو ينبه على ذلك، ففي حديثه عن الهمزتين المضمومتين ذكر أن لورش رحمه الله فيه تسهيل الثانية وتحقيق الأولى كما في البيت:

وَسَهَّلَ الأُخْرَى إِذَا مَا انْضَمَّتَا وَرْشٌ وَعَنْ قَالُونَ عَكْسُ ذَا أَتَى[6].

قال: "وسهل الأخرى يعني الثانية، ويفهم منها أنه يحقق الأولى، وهذه رواية البغداديين عن عبد الصمد[7] عن ورش، وأما رواية المصريين عنه فهي البدل في الثانية"[8].

5- أحيانا يجعل القارئ يقع في خلط بين الروايات، فقد ذكر بأن رواية ترك البسملة مروية عن الأزرق والبسملة عن غيره، حيث قال: "ورش نقل عنه استعمال البسملة بين السورتين ما عدا سورة براءة، وروي عنه ترك البسملة برواية عبد الصمد البغدادي وأبي بكر الأصبهاني[9]، وهو رواية الاستعمال كقالون ورواية أبي أبي يعقوب الأزرق وهي رواية ترك البسملة، والمعول عليه في ذلك رواية أبي يعقوب الأزرق"[10].

---

[1] من ذلك أيضا: 277، أ، 379، ب، 378، ب، 244، أ، و 272، ب، موجودة في القصد النافع للخراز، ص166، 127، 158- 159.

[2] الورقة 219، الوجه ب.

[3] القصد النافع، الخراز، ص106.

[4] الورقة 434، الوجه أ.

[5] القصد النافع، الخراز، ص290.

[6] متن الدرر اللوامع، ابن بري، البيت[98]، ص51.

[7] هو أبو الأزهر عبد الصمد بن عبد الرحمن بن القاسم العُتَقِي المصري، قرأ على ورش، وقرأ عليه إسماعيل النحاس ومحمد بن وضاح القرطبي وغيرهما، توفي سنة: 213هـ. ينظر: معرفة القرَّاء الكبار، الذهبي، 182/1، غاية النهاية، ابن الجزري، 351/1.

[8] الورقة 288، الوجه ب، قول الإمام رواه البغداديين يقصد بها رواية الأصبهاني عن ورش، وهذا فيه نظر، لأن التسهيل رواه المصريون عن الأزرق، قال ابن القاضي: "سهل ورش الثانية من المضمومتين من رواية الأزرق لا كما عند الشارح ومن تبعه". ينظر: كلام محقق النجوم الطوالع المارغني، ص129، والفجر الساطع، ابن القاضي، 389/2.

[9] هو محمد بن عبد الرحيم بن إبراهيم بن شبيب بن يزيد بن خالد بن قرة بن عبد الله، أبو بكر الأصبهاني، إمام ضابط مشهور ثقة، أخذ قراءة ورش عرضا عن أبي الربيع سليمان بن أخي الرشديني وابن أبي طيبة، وغيرهما، ومن تلاميذه: أبي بكر بن مجاهد وعبد الله البلخي، توفي سنة: 296هـ. ينظر: غاية النهاية، ابن الجزري، 150/2- 151.

[10] الورقة 194، الوجه ب، وقد أشار ابن القاضي إلى ذلك فقال: (كذا وقع لهم فيه نظر، لأن ذلك يؤدي إلى تخليط الطرق، لأن الشيخ رحمه الله لم يتعرض في الدرر إلا لرواية الأزرق فقط عن ورش، وأبي نشيط عن قالون، بل الصواب أن استعمالها وعدم استعمالها معا منقولان عن أبي يعقوب الأزرق، وبتركها رواية أبي بكر عبد الله بن سيف عنه واستعمالها رواية أبي جعفر أحمد بن هلال الأزدي عنه) الفجر الساطع لابن القاضي 373/1- 374.

6- في بعض الأحيان يطلق الحكم على قاعدةٍ مَا ثُمَّ يعممها، ولكن تجد في هذه القاعدة استثناءات لا يذكرها، ومثاله عند ذكره لإدغام الباء في الميم للإمام قالون رحمه الله في قوله تعالى: ﴿إِرْكَبْ مَعَنَا﴾[هود: 42] ذكر أنَّ الكثير من الأشياخ أدغمه، فقال: "الكثير هم الأشياخ المتأخرون، لأن أبا محمد مكي[1]...،كلهم قالوا بالإدغام إذ هو المشهور لقالون"[2].

أيضا عند حديثه عن إدغام الراء في اللام كقوله تعالى: ﴿رَبِّ إِغْفِرْ لِي﴾ [الأعراف: 151]، قال: "هذا حكمه الإظهار بالاتفاق لأن الإدغام يؤدي إلى ذهاب التكرار التي في الراء"[3].

7- يذكر آثاراً غريبة: فمثلا عند حديثه عن البسملة قال: "يروى لي في بعض الأخبار أن عيسى عليه السلام أتت به أمه إلى معلم الكتاب فقال له المعلم اقرأ قال عيسى: ما أقول؟ قال له المعلم: اقرأ بسم الله الرحمن الرحيم، فقال له عيسى: ما معنى بسم الله الرحمن الرحيم؟ فقال له المعلم: لا أدري فقال له عيسى عليه السلام: الياء بهاء الله والسين سناؤه، والميم ملكه، وأما الله فمعناه الظاهر بالربوبية والدليل المحتجب من جهة التكييف عن الأوهام، وقيل معناه المعبود بالحق، وقيل: معناه المتصف بصفات الكمال المنزه عن صفة النقصان، وأما الرحمن الرحيم فقيل: هما مترادفان، ومعناهما ذو الرحمة، نحو: قديمان وقديم، وسليمان وسليم، وقيل: معناهما ترك عقوبة من يستحق العذاب وإسداء الخير إليه، وقيل هما متباينان"[4].

8- أحيانًا يقع في توهم: فقد ذكر الإمام رحمه الله أنَّ رواية ترك البسملة مروية عن الأزرق والبسملة عن غيره فقال: "ورش نقل عنه استعمال البسملة بين السورتين ما عدا براءة، وروي عنه ترك البسملة برواية عبد الصمد البغدادي وأبي بكر الأصبهاني وهو رواية الاستعمال كقالون ورواية أبي يعقوب الأزرق، وهي رواية تر ك البسملة والمعول عليه في ذلك رواية أبي يعقوب الأزرق وهو المشهور نص على ذلك أبو عمرو الداني[5] في إيجاز

---

[1] هو مكي بن أبي طالب حموش بن محمد بن مختار، أبو محمد القيسي المغربي، القيرواني ثم الأندلسي القرطبي، العلامة المقرئ، ولد سنة: 355هـ بالقيروان، وحج وسمع بمكة من أحمد بن فراس، وأبي القاسم عبيد الله السقطي، وبالقيروان من أبي محمد بن أبي زيد، والقابسي، وقرأ القراءات على أبي الطيب بن غلبون، وابنه طاهر وغيرهما، قرأ عليه جماعة كثيرة منهم: محمد بن أحمد بن مطرف الكناني، له تآليف كثيرة منها: التبصرة، الرعاية توفي سنة: 437هـ. ينظر: معرفة القراء الكبار، الذهبي، 396/1، غاية النهاية، ابن الجزري، 270/2.

[2] الورقة 356، الوجه أ، كان من حق الإمام أن لا يعمم الإدغام للشيخ مكي، لأنه لم يذكر في التبصرة إلا الإظهار، حيث قال مكي في هذا اللفظ: (فأظهر الباء عند الميم قالون). التبصرة، مكي القيسي، ص363.

[3] الورقة 358، الوجه ب، ولكن يفهم من كلامه أن كل القراء يقرؤون نحو هذا اللفظ بالإظهار، مع أن البعض يدغمه، قال عبد الفتاح القاضي(وأدغم الدوري عن أبي عمرو بخلف عنه والسوسي بلا خلاف الراء المجزومة في اللام نحو وصبر لحكم ربك، نغفر لكم وقرأ الباقون بالإظهار. الوافي، عبد الفتاح القاضي، ص112.

[4] الورقة 191، الوجهان: أ، ب.

[5] هو: عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمر، الأُموي مولاهم، القرطبي، الصيرفي، الداني، عالم بالقراءات، ومتبحر في كثير من علوم القرآن له عدة رحلات في طلب العلم فتلقى الكثير عن العلماء منهم: أبو إسحاق القرطبي، ومن أشهر تلاميذه: أبو داود، ترك الكثير من المؤلفات منها: المقنع في معرفة مرسوم مصاحف الأمصار، توفي سنة:444هـ. ينظر: غاية النهاية لابن الجزري، 447/1.

إيجاز البيان وقال: هكذا قرأت على ابن خاقان[1] وابن غلبون[2] وفارس بن أحمد[3]، وقال أبو عمرو في التلخيص: كان أبو غانم المظفر يأخذ في مذهب أبي يعقوب الأزرق بالتسمية بين كل سورتين اختيارا منه"[4].

9- يكثر الاستدلال بالأحاديث الضعيفة والموضوعة، ومثال ذلك: ذكره لحديث ضعيف في البسملة، إذ قال: "قال ﷺ: «بسم الله الرحمن الرحيم روضة من رياض الجنة»[5].

المطلب الثاني: منهج الإمام الشوشاوي رحمه الله في كتابه الأنوار السواطع:

ما من مُؤلِف لكتابٍ إلا وله طريقة مختارة ومنهج معين في تأليفه ، لكن منهم من يذكر المنهج الذي سار عليه في المقدمة ، ومنهم من لا يذكر ذلك، بل يظهر من خلال استقراء كتابه والبحث فيه، ومن هؤلاء الإمام الشوشاوي رحمه الله الذي سار وفق منهج يمكن إبراز أهم ملامحه من خلال النقاط الآتية:

الفرع الأول: مسلك الإمام الشوشاوي رحمه الله في كتابه:

بدأ الإمام الشوشاوي رحمه الله كتابه بشرح المنظومة مباشرة دون مقدمة، وفق طريقته المعتادة وهي طريقة السؤال والجواب، حيث يجعلها على شكل تنبيهات، ثم يجيب عنها بأجوبة متتابعة، ويحلل ويناقش جزئيات المسائل المطروحة، ومثال ذلك: قوله في صدر الكتاب: "الحمد لله فيه عشرون تنبيهاً، وهي: لم خطب؟ وهل لا يشرع في مقصوده من غير خطبة؟ و لم خصت الخطبة بالحمد دون غيرها من الأذكار؟ وما معنى الحمد؟ وما الفرق بينه وبين الشكر؟..."[6].

- أحيانا يجعل للبيت أسئلة يُصيغها على شكل مطالب دون كلمة "تنبيهات": ومثال ذلك قوله في البيت:

فَصْلٌ وَأَبْدِلْ هَمْزَ وَصْلِ اللَّامِ ** .....[7].

في هذا البيت خمسة مطالب أحدها: ما حكم هذه الهمزة الوصلية عند القراء هل التحقيق أو البدل أو

---

[1] هو خلف بن إبراهيم بن محمد بن جعفر بن حمدان بن خاقان، أبو القاسم المصري الخاقاني المقرئ الضابط، قرأ على أحمد بن أسامة التجيبي، وقرأ عليه الحافظ أبو عمرو الداني وعليه اعتمد في رواية ورش، مات بمصر سنة: 401هـ. ينظر: معرفة القراء الكبار، الذهبي، 363/1، غاية النهاية ابن الجزري، 246/1.

[2] هو طاهر بن عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون، أبو الحسن، أستاذ عارف وثقة ضابط، وحجة محرر، أخذ القراءات عرضا عن عبد العزيز بن علي، من تلاميذه: عبد الرحمان الرازي، ومن مصنفاته: التذكرة في القراءات الثمانية، مات سنة: 399هـ. ينظر: معرفة القراء الكبار، الذهبي 698/2.

[3] هو أبو الفتح فارس بن أحمد بن موسى بن عمران الحمصي المُقرئ الضرير، ولد سنة: 333هـ، قرأ على عبد الباقي بن الحسن السَّقا، ومحمد بن الحسن الأنطاكي وجماعة، وقرأ عليه ابنه عبد الباقي والحافظ الدَّاني وغيرهما، من تآليفه: المُنْشأ في القراءات الثمان، توفي سنة: 401هـ. ينظر: معرفة القراء الكبار، الذهبي، 310/1، غاية النهاية، ابن الجزري، 7/2.

[4] الورقة 194، الوجه ب، وقد أشار ابن القاضي إلى ذلك فقال: "كذا وقع لهم وفيه نظر، لأن ذلك يؤدي إلى تخليط الطرق، لأن الشيخ رحمه الله لم يتعرض في الدرر إلا لرواية الأزرق فقط عن ورش، وأبي نشيط عن قالون، بل الصواب أن استعمالها وعدم استعمالها معا منقولان عن أبي يعقوب الأزرق". الفجر الساطع، ابن القاضي، 373/1- 374.

[5] الورقة 193، الوجه ب، والحديث أخرجه الثعلبي في تفسيره الكشف والبيان عن محمد بن عمر الوراق، 94/1.

[6] الورقة 143، الوجه أ.

[7] متن الدرر اللوامع، ابن بري، البيت[105]، ص52.

التسهيل؟[1].

- يجعل تحت كل حكم العديد من الأسئلة، ثم يجيب عنها بأسلوب سهل واضح: ومثال ذلك:

لما تحدث عن حكم الإقلاب قال: "وها هنا سؤالان: لأي شيء قلبت النون والتنوين عند الباء ميما؟ ولأي شيء خصت الميم بذلك دون سائر الحروف؟ إنما قلبا لتعذر الإظهار والإدغام، وذلك أن الإدغام متعذر لبعد ما بين النون والتنوين و الباء..."[2].

- يطرح أسئلة محتملة ويجيب عليها: ومثال ذلك قوله في باب إمالة رؤوس الآي: "فإن قيل ما الفرق بين رؤوس الآي تمال ها هنا باتفاق، وبين رؤوس الآي في اللامات نحو: ﴿فَلاَ صَدَّقَ وَلاَ صَلَّىٰ﴾ [القيامة: 30] قوله: ﴿وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ﴾ [الأعلى: 15]، وقوله: ﴿أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يَنْهَىٰ ۝ عَبْداً إِذَا صَلَّىٰٓ﴾ [العلق: 9- 10]، بأن رؤوس الآي ها هنا مختلف فيها بالإمالات والفتح؟ جوابه أنَّ رؤوس الآي في الإمالات اجتمع فيها موجب التفخيم وهو موجب الاستعلاء، وموجب الإمالة وهو الألف المنقلب عن الياء، فمن غلَّب موجب التفخيم قال بالتغليظ، ومن غلَّب موجب الترقيق قال بالإمالة"[3].

- يعطي حيصلة عن الموضوع الذي شرحه قصد الإلمام بجزئياته، وتبسيطه للقارئ، فمثلا عند حديثه عن ذوات الواو المرسومة بالياء قال: "فالحاصل مما ذكرنا أن المرسوم بالياء من ذوات الواو ثلاثة أقسام؛ قسم لا يمال باتفاق وهو ما لم يقع رأس آية، وهو قوله تعالى: ﴿ضُحىً وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾ [الأعراف: 97]، وقسم يمال باتفاق وهو ما وقع منها في رأس آية، و لم يتصل بهاء، وهو ستة ألفاظ وقد تقدم، وقسم مختلف فيه وهو ما وقع منها في رأس آية واتصل بهاء وهو أيضا ستة ألفاظ وقد تقدم"[4].

- يحصر المواضع المتشابهةُ الحكم في عددٍ معين تسهيلا على الباحث: ومثال ذلك قوله: "إذا وقعت همزة الوصل بين همزة الاستفهام والفصل فإنك تحذف همزة الوصل، وقد ورد ذلك في القرآن في سبعة مواضع...."[5]، ثم عدَّدها.

- يورد الاعتراضات على الناظم ثم يجيب عنها بأسلوب سلس وواضح، مدافعا عمّا يراه صحيحا، مُبدِيا وِجهة نظره: ومثاله في البيت:

..... *** .... وَقِيلَ لاَ بَلْ أَبْدَلاَ[6].

قال: "معترض بالتناقض، لأنه أثبت التسهيل بقوله: وورش سهلا أخراهما، ونفاه بقوله: وقيل لا بل أبدلا فكأنه يقول سَهَلها ولا يسهلها، وذلك أن لا يقتضي نفي الحكم عن الأول وإثبات الحكم الثاني، أجيب عن

---

[1] الورقة 294، الوجه ب.

[2] الورقة 365، الوجه أ.

[3] الورقة 383، الوجه أ.

[4] الورقة 384، الوجه ب.

[5] الورقة 396، الوجه أ.

[6] متن الدرر اللوامع، ابن بري، [93]، ص50.

هذا بأن قيل: الحكم المنتفي ها هنا بحرف لا إنما هو الاقتصار على رواية التسهيل وحدها، فكأنه يقول: وقيل لا يقتصر على رواية التسهيل وحدها بل فيها البدل أيضا، فيمنع المؤلف الاقتصار على إحدى الروايتين دون الأخرى، فكأنه يقول سهلها ورش على رواية وأبدلها على رواية"[1].

- يشرح الأبيات التي يستدل بها في معرض حديثه عن مسألةٍ ما: ومثاله عند بداية شرحه للأبيات استدل بحديث (كل أمر لا يبدأ بالحمد فهو أجذم)[2]، ثم قال: "ومنه قول أبي القاسم الشاطبي رحمه الله[3]:

..... ** وَمَا لَيْسَ مَبْدُوءًا بِهِ أَجْذَمُ العَلاَ[4]

أي ناقص الشرف والمنزلة والرفعة"[5].

- يستخرج أحكاماً من أحكام أخرى: ومثال ذلك عند حديثه عن حكم ميم الجمع في البيت:

وَصَلَ وَرْشٌ ضَمَّ مِيمِ الجَمْعِ ** إِذَا أَتَتْ مِنْ قَبْلِ هَمْزِ القَطْعِ[6]

قال: "مفهومه أنها إذا لم تأت قبل همزة أصلا لا قطعية ولا وصلية، فإنَّ ورش لا يصلها أيضا، وهذا المفهوم صحيح، لم يصرح به المؤلف، ولكن حكمه معلوم من خارج الكتاب، وهو الإسكان، كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَدْعُواْ كُلَّ أُنَاسٍۭ بِإِمَٰمِهِمْ﴾ [الإسراء: 70- 71]"[7].

- ترجمته أحيانا للأعلام في المتن، كالإمام نافع، وورش، الحافظ الداني، الأخفش[8]، بن أحمد الفراهيدي[9]... وغيرهم[10].

- جمعه للأحكام التجويدية في أبيات شعرية تسهيلا للقارئ، وجمعاً لمباحث الموضوع: ومثال ذلك: لما تحدث

---

[1] الورقة 281، الوجه ب.

[2] الحديث أخرجه البيهقي في شعب الإيمان برقم (437)، 90/4، والدارقطني في كتاب الصلاة برقم (2)، 229/1، وفيه: (كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله أقطع)، وقال: "تفرد به قرة عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة"، وقال: "قرة ليس بقوي الحديث". وذكره صاحب كتر العمال في ضعيف الألباني برقم (2511)، 559/1.

[3] هو: الإمام أبو القاسم بن فيرّه بن خلف بن أحمد الرعيني الشاطبي الأندلسي، أخذ القراءات عن الإمام أبي الحسن علي بن هذيل عن الإمام أبي داود سليمان بن نجاح عن الإمام أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني مصنف كتاب التيسير، من أشهر مؤلفاته: حرز الأماني ووجه التهاني، توفي سنة: 590 هـ. ينظر: غاية النهاية، ابن الجزري، 2/20 – 23.

[4] منظومة حرز الأماني ووجه التهاني، الشاطبي، البيت [4]، ص1.

[5] الورقة 144، الوجه أ.

[6] متن الدرر اللوامع، ابن بري، [47]، ص43.

[7] الورقة 21، الوجه أ، ب.

[8] والأخفش هو سعيد بن مسعدة أبو الحسن الأخفش الأوسط، قرأ النحو على سيبويه، وروى عنه أبو حاتم السجستاني، من مؤلفاته: "معاني القرآن"، "الأوساط في النحو"، و"الاشتقاق". توفي سنة: 221 هـ. ينظر: بغية الوعاة، السيوطي، 590/1- 591.

[9] هو الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي الأزدي، أبو عبد الرحمان، من أئمة اللغة والأدب، وواضع علم العروض، عاش فقيراً صابراً وكان شعث الرأس شاحب اللون، مات سنة: 170هـ، وقيل: 175هـ. ينظر: طبقات النحويين واللغويين، محمد بن الحسن الزبيدي ص51/47.

[10] ينظر: الورقة 169، الوجه أ، والورقة 175، الوجه ب، والورقة 180، الوجه ب، والورقة 292، الوجه ب، والورقة 293، الوجه أ.

عن كيفيات الوقف، في البيت:

فَصْلٌ وَكُنْ مُتَّبِعًا مَتَى تَقِفْ *** سَنَنَ مَا أُثْبِتَ رَسْمًا أَوْ حُذِفْ[1]

جمع ما استُثنِيَ من أنواع الوقف على مرسوم الخط، فقال: "يستثنى منه سبعة أنواع ثلاثة من الثبات وأربعة من المحذوف، وهذه الأنواع السبعة مجموعة في هذه الأبيات الستة وهي قولنا:

وَلاَ تَقِفْ عَلَى مَزِيدَ الرَّسْمِ *** وَصُورَةُ الْهَمْزِ كَذَا فِي الْحُكْمِ

إلى قوله:

سَهِلْ أَوْ بَدِلْ بِالتَّنْصِيصِ *** لِلْحَافِظِ الدَّانِي فِي التَّلْخِيصِ[2].

- يفصل الأحكام التي يطلقها الناظم، ويتوسع في شرحها، ويعلل له: ومثاله عند حديثه عن حكم الهمزة الواقعة في محل العين واللام للإمام نافع رحمه الله في باب الهمز المفرد، قال: "وأما رواة ورش فيصح ذلك في رواية الأزرق وعبد الصمد، وأما الأصبهاني فلا يصح ذلك الإطلاق في حقه، فلابد من التفصيل عنده، فنقول الهمزة الواقعة في محل العين واللام عند الأصبهاني على أربعة أقسام: قسم يبدله حرف مد محضا، وقسما يبدله حرفا صحيحا متحركا، وقسم يسهله بين بين، وقسم يحققه..."[3].

- يُعرِّف المصطلحات من جهة اللغة والاصطلاح: ومثال ذلك: تعريفه للتعوذ من جهة اللغة والاصطلاح فقال: "أما معناه لغة فهو الالتجاء، الاستجارة، الاعتصام، الامتناع والتحصن باسم الله عز وجل من وساوس الشياطين، أما معناه اصطلاحا فهو أن يقول القارئ: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم أو غير هذه اللفظة"[4].

- إعطاء فوائد ودرر متعلقة بالموضوع الذي يشرحه: ومن ذلك ذكره لفائدة قراءة النبي ﷺ على أبيّ، قال: "فيها ثلاثة فوائد: أحدها ليتعلم أبي ويثبت فيها، وثانيها ليكون عرض القرآن سنة، وثالثها لِئلاَّ يَأْنَف الإنسان من القراءة على من هو دونه في المنزلة"[5].

- تأثره بصاحب النظم، ويتجلّى ذلك في تصويبه لمعظم آرائه، ومن أمثلة ذلك، قوله في باب الهمز المفرد: "هذا باب الهمز المفردة وضع المؤلف هذا الباب بعد الذي قبله فهو منه ترتيب حسن كما فعل غيره من سائر المصنفين مثل الإمام الشاطبي وغيره"[6].

- الدفاع عن الناظم بما يتوهمه القارئ: ومثاله قوله عن لام التعريف: "لام التعريف معطوف على الساكن الصحيح تقديره حركة الهمز تنتقل للساكن المذكور وتنتقل إلى لام التعريف، ولكن هذا المعطوف تكرار، لأن لام التعريف هو ساكن صحيح قبل منفصل فهو مندرج في المعطوف عليه، وإنما كرر لام التعريف مع اندراجها

---

[1] متن الدرر اللوامع، ابن بري، البيت[203]،ص69.

[2] الورقة 460، الوجه، أ، ب.

[3] الورقة 312، الوجه ب.

[4] الورقة 184، الوجه أ.

[5] الورقة 178، الوجه ب.

[6] الورقة 300، الوجه أ.

فيما قبلها، مخافة أن يتوهم المتوهم أن لام التعريف من الساكن المتصل كالقرآن والظمآن لأجل اتصال لام التعريف بما دخلت عليه في الخط، فذكر المؤلف لام التعريف بالتنصيص عليها دفعا لذلك التوهم"[1].

- اطلاعه على نسخ المصنفات وتصحيحها: ومثاله لما ذكر بيتاً[2] في المنظومة بيَّن أنه ليس للمؤلف بل لغيره حيث قال: "والصحيح أن هذا البيت من كلام غيره وهو توطئة لكلام المؤلف أوتى به توطئة ليركب عليه ما بعده من كلام المؤلف والدليل على أنه ليس من كلام المؤلف وجهان: أحدهما: سقوط هذا البيت من أكثر النسخ ولو كان من كلام المؤلف لما سقط أصلا، والوجه الثاني: مناقضة قوله (وقال) مع قوله (أقول)، لأن ذلك كلام غير معقول قوله: وقال يعني المؤلف"[3].

الفرع الثاني: طريقته في عرض المسائل: في كثير من مباحث الكتاب يعرض الإمام رحمه الله المسائل التجويدية التي يتطرق إليها بأسلوب السؤال والجواب، فيطرح التساؤلات ثم يحاول الإجابة عنه بالترتيب، وهذا الأسلوب له دور كبير في تقريب الفهم للقارئ وجلب انتباهه، ومن ذلك:

✓ طرح سؤال: هل يتفاضل الإخفاء أم يتساوى؟ أجاب عنها بقوله: "قال أبو عمرو يتفاضل الإخفاء عند هذه الحروف على قرب المخارج وبعدها، فما قارب منه النون والتنوين منها كان أخفى مما بعد منه فالأقرب أخفى من الأبعد"[4].

✓ في معرض حديثه عن الاستعاذة طرح سؤال: لماذا جوزوا غير أعوذ بالله من الشيطان الرجيم مع ثبوته في القرآن؟ فقال: "إنما جوزوا غير أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، لأن الحديث المذكور لم يقطع بصحته ولهذا قال أبو القاسم الشاطبي رحمه الله:

..... ** وَلَو صَحَّ هَذَا النَّقْلُ لَمْ يُبْقِ مُجْمَلاَ[5].

الفرع الثالث: اهتمامه بالجوانب اللغوية:

لم يخف على الإمام الشوشاوي رحمه الله أهمية اللغة العربية باعتبارها مصدر من مصادر تفسير القرآن الكريم فكان يأتي بالأصل اللغوي للمفردات واستعمالاتها، ويعتنى بالمسائل الإعرابية والنحوية ويناقشها، ويُظهر الوجه المختار فيها، فقد أولاها اهتماما كبيرا ظهر فيما يلي:

1- **عنايته ببيان أصل الكلمة واشتقاقها اللغوي:** ومن الأمثلة على ذلك:

- عند حديثه عن أصل كلمة (ذات)، قال: "قال مكي في سورة الرحمن وأصل ألف ذات هو الياء لأن أصل هذه الكلمة قبل حذف واوها ذَوْيَةٌ على وزن فَعْلَةٌ...، والتثنية مبنية على المفرد فالألف في ذوات أصله الياء الذي هو لام الكلمة وأما الواو الذي هو عين الكلمة فهو محذوف تخفيفا وفرْقاً بين المفرد والجمع كما نص

---

[1] الورقة 327، الوجه ب.

[2] والبيت هو: (قال أيضا سبح الله له *** و زاده رشدا أو زكى فعله). لأن منهم من اعتبره من كلام الناظم، وقال نزل به منزلة الغائب.

[3] الورقة 504، الوجه ب.

[4] الورقة 366، الوجه ب، وجامع البيان للداني، ص301.

[5] الورقة 184، الوجه ب، ومنظومة حرز الأماني ووجه التهاني، الشاطبي، البيت [79]، ص10.

مكي[1]، ثم قال: "قال أبو محمد مكي في مشكل الإعراب في قوله تعالى: ﴿ذَوَاتَآ أَفْنَانٍ﴾ [الرحمن: 47] ذواتا تثنية ذوات على الأصل ذات ذوات، لكن حذفت الواو من المفرد تخفيفا، وللفرق بين الواحد والجمع"[2].

- عند حديثه عن لفظ النبوة قال: "والنبوة يصح في اشتقاقها معنيان: أحدها أنها مأخوذة من النبأ الذي هو الخبر، ومنه قوله تعالى: ﴿نَبِّئْ عِبَادِيٓ أَنِّيٓ أَنَا ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [الحجر: 49]، وقوله: ﴿تِلْكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْغَيْبِ﴾ [هود: 49]، وقوله: ﴿نَبِّئْنَا بِتَأْوِيلِهِۦٓ﴾ [يوسف: 36]، وقوله: ﴿نَبَّأَهَا بِهِۦ قَالَتْ مَنْ أَنۢبَأَكَ هَٰذَا قَالَ نَبَّأَنِيَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [التحريم: 3]، والمعنى الثاني: أنها مأخوذة من النبوة، وهو المكان المرتفع، وهذان المعنيان المذكوران صادقان في النبي ﷺ"[3].

2- **يبين معنى الكلمة ومرادفها من القرآن الكريم**: ومثاله:

- عند حديثه عن لفظ ﴿امَّه﴾ قال: "له ثمانية معانٍ: يراد به الجماعة ومنه قوله تعالى: ﴿وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾ [القصص: 22]، ويراد به الدين، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ﴾ [الزخرف: 22] أي على دين، ويراد به الحين، ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱدَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ﴾ [يوسف: 45] أي بعد حين، ومن قرأه بكسر الهمزة فمعناه بعد نعمة، أي بعد أن أنعم عليه بالنجاة، ومن قرأه بعد أمة بفتح الهمز مع فتح الميم أو سكونها بعد نسيان، ويراد به إتباع الأنبياء عليهم السلام، ويراد به الرجل الذي يقتدى به في الخير ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتاً لِّلَّهِ حَنِيفاً﴾ [النحل: 120] أي كان إماما يقتدى به في الخير"[4].

- عند ذكره للفظ (البر)، قال: "البر بالفتح يقال على المطيع لله عز وجل، ويطلق على البر الذي هو ضد البحر، ومنه قوله تعالى: ﴿ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي ٱلنَّاسِ﴾ [الروم: 40]، وأما البر بالكسر فهو الطاعة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰناً﴾ [البقرة: 82]، وأما البر بالضم فهو القمح"[5].

3- **الاهتمام بالشواهد الشعرية**: أورد الإمام الشوشاوي رحمه الله شواهد شعرية في مختلف مباحث الكتاب، مع نسبتها لأصحابها في أغلب الأحوال، وقد كانت طريقته في ذلك كما يلي:

- **يورد الشعر مع ذكر قائله**: ومثاله عندما ذكر جواز إضافة المفرد إلى الجمع في اللغة العربية، استدل بشعر حسان بن ثابت[6] فقال:

---

[1] الورقة 282، الوجه ب.

[2] الورقة 371، الوجه ب، والورقة 372، الوجه أ، ينظر كذلك: مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب القيسي، ص707.

[3] الورقة 154، الوجه ب.

[4] الورقة 155، الوجه ب.

[5] مخطوطة تنبيه العطشان بتونس، الورقة، 20، الوجه أ.

[6] هو: حسان بن ثابت بن المنذر بن حرام النجاري الأنصاري، شاعر رسول الله ﷺ ثبت أن النبي ﷺ دعا له بقوله: (اللهم أيده بروح القدس) توفي - رضي الله عنه - في خلافة علي رضي الله عنه قبل سنة: 40 هـ، وقيل غير ذلك. ينظر: الاستيعاب، ابن عبد البر، 1/400- 407.

لاَ بأَسَ بِالْقَوْمِ مِنْ طُولٍ وَمِنْ عَظَمٍ *** جِسْمُ الْبَغْلِ وَأَحْلاَمُ العَصَافِيرِ[1].

- **يورد الشعر دون ذكر قائله:** ومثاله لما تحدث عن إظهار حروف الصفير عند حرف قال:

"وقد جمعها بعضهم في أوائل كلمات هذا البيت فقال:

تَابَ صَالِحُ سَحْرًا *** جَاءَ دَاعِيًا زُمَرًا"[2].

- لما تحدث عن حروف الحلق قال: "وقد جمعها بعضهم في هذا البيت فقال:

فَحَاءٌ وَخَاءٌ ثُمَ هَاءٌ وَهَمْزَةٌ ** وعَيْنٌ وَغَيْنٌ لَيْسَ قَوْلِي بِالنُكْرِ"[3].

الفرع الرابع: اهتمامه بالقراءات القرآنية: لقد اعتنى الإمام الشوشاوي رحمه الله بالقراءات القرآنية عناية فائقة فنجده في بعض الأحيان يقوم بتوجيهها وإسنادها إلى أصحابها، وأحيانا أخرى يذكرها دون إسناد، كما لم يفته ذكر القراءات الشاذة في بعض المواضع، وكان منهجه في ذلك كما يلي:

1-توجيهه للقراءة حسب لهجات العربية: ومثال ذلك: لما تحدث عن لفظ النبي ﷺ قال: "﴿خَاتِمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [الأحزاب: 40] قرئ في السبع بوجهين: بفتح التاء وكسرها، فمعناه بالفتح هو الطابع، أي ختموا به ﷺ كالطبع لهم، ومعناه بالكسر أنه ﷺ ختمهم، أي أتمهم وجاء آخرهم"[4].

ومثاله أيضا: في كلمة ﴿رِءْيا﴾ في قوله تعالى: ﴿أَثَـٰثاً وَرِءْياً﴾ [مريم: 74] قال: "في هذا اللفظ خمسة مقارئ منها قراءتان في السبع وهما: الهمز والبدل مع قراءة قالون وابن ذكوان[5] بالإدغام، وقراءة الباقين بالهمز، وفي خارج السبع ثلاثة مقارئ: أحدها: وريا بتخفيف الياء من غير همز، والثاني: ورئا بالهمز بعد الياء، والثالث: وزيا بالزاي المعجمة"[6]، ثم ذكر حجة كل قول[7].

2-توجيهه للقراءات من جهة الإعراب واللغة والصرف: ومثاله: عند ذكر لفظ: ﴿رِدا﴾ في قوله تعالى: ﴿فَأَرْسِلْهُ مَعِى رِدأً يُصَدِّقُنِىٓ﴾ [القصص: 34]، قال: "الرِدء هو الإعانة ويقال أيضا: أردأته على الشيء أي أعنته عليه وعلى هذا الأصل المذكور قراءة جميع القراء ما عدا نافع، ويحتمل أن يقال لا أصل له في الهمزة وهو مأخوذ من قولهم إردا على المائة إذ زاد عليها، ومعنى هذا اللفظ على الاحتمال الأول الذي هو الردء بالهمزة المعين، فقوله تعالى: ﴿فَأَرْسِلْهُ مَعِى رِدأً يُصَدِّقُنِىٓ﴾ [القصص: 34]، فأرسله معي معينا يصدقني معناه على

---

[1] الورقة 203، الوجه ب، ديوان حسان بن ثابت، حسان بن ثابت، ص129.

[2] الورقة 343، الوجه ب، لم أقف على اسم قائل هذا البيت. ينظر: القصد النافع، الخراز، ص215.

[3] المنظومة الخاقانية، أبو مزاحم موسى بن عبيد الله بن خاقان، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، البيت[45]، ص32.

[4] الورقة 154، الوجه أ.

[5] هو عبد الله بن أحمد بن بشير بن ذكوان، أبو عمرو وأبو محمد البهراني مولاهم الدمشقي، مقرئ دمشق، وإمام الجامع، قرأ على أيوب بن تميم وغيره، وقرأ على ابن ذكوان هارون بن موسى الأخفش، ومحمد بن موسى الصُّوري، ومحمد بن القاسم الإسكندراني، وآخرون، توفي سنة 242هـ. ينظر: معرفة القراء، الذهبي، 198/1- 201.

[6] الورقة 316، الوجه أ.

[7] قرأ نافع وابن عامر بالتشديد وريّا، وقرأ ورش عن نافع ورئيا بالهمزة وبه قرأ الباقون. حجة القراءات، ابن زنجلة، ص446.

الاحتمال الثاني الذي هو الردا من غير الهمزة الزيادة فقوله تعالى: على هذا فأرسله معي ردا يصدقني أي فأرسله معي زيادة يصدقني فقوله ردا منصوب على الحال من الهاء فأرسله على الاحتمالين المذكورين تقديره فأرسله معي معينا أو زيادة وقوله (يصدقني) جواب الطلب على قراءة الجزم، وأما قراءة الرفع فهو حال من الهاء أيضا أو نعت لردا"[1].

3-ذكره للقراءات الشاذة ومن قرأ بها: ومثال ذلك: ذكره للقراءة الشاذة في قوله تعالى: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ ٱبْنَهُۥ﴾ [هود: 42]، قال: "على قراءة ابن الزبير[2] رضي الله عنه ونادى نوح ابنهُ بفتح الهاء، وروى عنه أيضا إثبات الألف يعني ابناه"[3].

- **ذكره للقراءات المتواترة ومن قرأ بها:** ومثاله: في لفظ ﴿رُّبَمَا﴾ [الحجر: 2] قال: "يقال بالتشديد والتخفيف، وهما قراءتان مشهورتان في السبع؛ قراءة نافع وعاصم[4] بالتخفيف، وقرأ الباقون بالتشديد"[5].

- **ذكره لأوجه القراءة دون توجيه:** ومثاله في لفظ﴿بِيس﴾[6] قال: "بيس على وزن فعيل وهي قراءة نافع والثاني بِئس على وزن جذع وهي قراءة ابن عامر[7]، والثالث بيئس على وزن حيدر وضيغم وهي قراءة أبي بكر، والرابع بس على وزن هِن وهي قراءة أبي بكر أيضا، والخامس بئيس على وزن فعيل وهي قراءة باقي السبعة"[8].

الفرع الخامس: منهجه في تفسير الآيات القرآنية الواردة: من أهم ملامح منهج الإمام الشوشاوي رحمه الله في تفسير الآيات القرآنية كان على النحو الآتي:

1. ذكره لمناسبة الآية لما قبلها وما بعدها: ومثاله عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسِبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا﴾ [آل عمران: 180] قال: "هذه الآية الكريمة فيها دلالة ما قبل على ما بعد وفيها دلالة ما بعد على ما قبل، فعلى قراءة "لا يحسبن" بالياء في الكلام حذف تقديره ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله خير لهم يدل عليه ما قبله، وأما قوله "هو" فهو فصل بين مفعول حسب، وعلى

---

[1] الورقة 334، الوجه ب، والورقة 335، الوجه أ. ينظر: البشرى في تيسير القراءات، محمد النبهان، ص685.

[2] هو عروة بن الزبير بن العوام، أبو عبد الله المدني، وردت الرواية عنه في حروف القرآن، روى عن أبويه وعائشة، وروى عنه أولاده والزهري وجماعة، مات سنة: ثلاث أو أربع أو خمس وتسعين وهو صائم. ينظر: غاية النهاية، ابن الجزري، 454/1.

[3] الورقة 236، الوجه أ.

[4] هو عاصم بن بهدلة بن أبي النجود، شيخ الإقراء بالكوفة وإليه انتهت رئاسة الإقراء، أخذ القراءة عرضا عن زر بن حبيش وأبي عمر والشيباني روى القراءة عنه أبان بن تغلب وأبان بن يزيد العطار وغيرهما، واختلف في موته فقيل سنة: 120هـ، وقيل سنة: 129هـ، وقيل غير ذلك. غاية النهاية، ابن الجزري، 316/1.

[5] الورقة 179، الوجه أ. ينظر كذلك: الحجة، ابن خالويه، ص204.

[6] كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ بِئْسَ الِاسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ﴾[الحجرات: 11].

[7] هو عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة، اليحصبي، إمام أهل الشام في القراءة، أخذ القراءة عرضا عن أبي الدرداء وعن المغيرة بن أبي شهاب، وروى عنه القراءة عرضا يحيى الذماري، توفي سنة: 118هـ. معرفة القراء الكبار، الذهبي، 82/1- 86.

[8] الورقة 313، الوجه ب، والورقة 314، الوجه أ. ينظر كذلك: حجة القراءات، ابن زنجلة، ص300.

قراءة التاء في حسب وهو قراءة حمزة[1] ففي الكلام حذف يدل عليه ما بعده تقديره: ولا تحسبن بخل الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم، فدل يبخلون على إضمار البخل قبله"[2].

2. **تفسير الآيات تفسيرا موجزا في بعض الأحيان:** ومثاله لَّما أورد حكم لفظ ﴿ٱلنَّسِىٓ﴾ قال: "المراد بالنسي في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلنَّسِيٓءُ زِيَادَةٌ فِى ٱلْكُفْرِ﴾ [التوبة: 37] هو تأخير حرمة الشهر الحرام قالوا: أنهم كانوا في الجاهلية حرموا القتال في الأشهر الحرم، وكانوا إذا احتاجوا إلى القتال في المحرم قاتلوا فيه وحرموا مكانه شهرا آخر، وبيان ذلك أنهم إذا احتاجوا إلى القتال في محرم قاتلوا فيه وجعلوا عِوَضَه صَفَر فحرموا فيه القتال فإذا كانوا في العام القابل حرموا القتال في المحرم وأحلوه في صَفَر لقوله تعالى: ﴿يُحِلُّونَهُۥ عَاماً وَيُحَرِّمُونَهُۥ عَاماً﴾ فكأنهم ينسئون ذلك ويستقرضونه"[3].

3. **أحيانا يفسر الآيات التي يستشهد بها تفسيرًا موجزًا:** ومثال ذلك:

✓ لما شرح كلمة أبتر[4] قال: "أي مقطوع الشرف وناقص الرفعة، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلأَبْتَرُ﴾ [الكوثر: 13] أي هو الأقطع، وذلك أنَّ أبا جهل لعنه الله يقول إن محمداً ﷺ يتقطع أمره بموته لم يترك ولداً، فأخبر الله عز وجل أن أبا جهل هذا هو الأبتر، لأن كفره ينقطع بموته"[5].

✓ لما تحدث عن باب الهمزات قال: "ومنه قوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ﴾[الهمزة: 1] واختلف في الهمز واللمز، قيل: مترادفان ومعناهما العيب، وقيل: متباينان، واختلفوا على هذا القول في الفرق بينهما، فقيل: الهمز بالعين وباليد وبغيرهما من الجوارح، واللمز باللسان خاصة، فالهمز على هذا بالفعل، واللمز بالقول، وقيل: الهمز في الحضرة بكلام خفي واللمز في الغيب"[6].

الفرع السادس: الاستشهاد بالأحاديث النبوية: كان منهج الإمام رحمه الله في الاستشهاد بالأحاديث النبوية على النحو الآتي:

- **ذكر الأحاديث دون إسناد:** ومثال ذلك: عند ذكره لفضل القرآن قال: "قال رسول الله ﷺ: (من قرأ القرآن وعمل بما فيه، ألبس والديه يوم القيامة تاجاً يغلب ضوؤه ضوء الشمس في الدنيا)"[7].

---

[1] هو حمزة بن حبيب الزيات، أبو عمارة الكوفي، أدرك بعض الصحابة، إليه صارت إمامة القراءة في الكوفة بعد عاصم، قرأ القرآن عرضا على الأعمش ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ومنصور، وغيرهم، قرأ عليه الكسائي وسليم بن عيسى وغيرهما. توفي سنة: 156هـ. ينظر: معرفة القراء، الذهبي، 111/1- 118.

[2] الورقة 299، الوجه ب.

[3] الورقة 318، الوجه أ، ب، ينظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الطبري، 3991/5. وشرح الهداية، المهدوي، 330/2.

[4] في قوله: ثُمَّ صَلاةُ اللَّهِ تَتْرَا أَبَدَا** .....متن الدرر اللوامع، ابن بري، البيت[245]، ص77.

[5] الورقة 144، الوجه أ.

[6] الورقة 265، الوجه أ. قال المارغني رحمه الله "والنبر مرادف عند الجمهور للهمز"، دليل الحيران، المارغني، ص115.

[7] الورقة 161، الوجه أ. والحديث أخرجه أبو داود في سننه، باب في ثواب قراءة القرآن، ح1453، 583/2، وقال الألباني في ضعيف أبي داود "إسناده ضعيف"، ح259، 84/2، وأبي يعلى في مسنده، مسند معاذ بن أنس، ح(1493)، 95/3.

– **أحيانا يقوم بشرح ألفاظ الحديث المستشهد به:** عند حديثه عن القرآن وفضله استدل بقوله ﷺ: (الماهر بالقرآن...)[1]، قال: "معنى الماهر هو الحاذق، ويقال مهرت بالأمر مهارة، أي صرت به ماهراً أي حاذقاً وقوله: علَّمه أي في علم القرآن أطلق المفرد هنا على الجمع، فإن المراد به العلوم أي علوم القرآن من محكمه وناسخه ومنسوخه وإعرابه وقراءته وغير ذلك من علوم القرآن، قوله: مع الكرام البررة؛ جمع كريم نحو: عظيم وعظام، وفضيل وفضال، والبررة؛ جمع بار"[2].

– **أحيانا يستدل بحديث، ثم يقوم بشرحه شرحًا عامًا:** ومثاله قوله: "قال عليه السلام: "(البكر تستأمر...)[3]؛ معناه تبين مرادها عن نفسها وتوضحه وتظهره وتبينه"[4].

المطلب الثالث: استدراكات الإمام وتعقباته[5] ونماذج من اختياراته[6].

من الأمور التي تُظهر شخصية أي عالم في فنّ من الفنون هو مناقشة أقوال غيره من العلماء ودراستها وتمحيصها، والردّ على الخطأ فيها، يعرض أقوالهم منتقدا وموجها لها ، فهو لا يتعرض في الغالب لموضع إلا وله تعليق وحكم على الأقوال فيه: إما بذكر الصحيح منها، وإما بياناً لما هو أولى وأقوى، وإما بردِّ ضعيفها وبيان الأوجه منها، كل ذلك بأسلوب رفيع دون خدش لشخصية أحد، كما أن للإمام جملة من الاختيارات المعتبرة التي تؤكد استقلاليته في التفكير، وهذا عرض لجهوده في الاستدراكات والتعقبات والاختيار.

الفرع الأول: استدراكات الإمام وتعقّباته:

يمتاز الإمام الشوشاوي رحمه الله بطول النفس وسعة الصدر في نقل أقوال الأئمة في الموضوع الذي يتحدث عنه فإن رأى هذه الأقوال سالمة من الاعتراض أمضاها، وإن رآها تحتاج إلى نظر وقف عندها وبيَّنها، وهذه بعضٌ منها:

أولا: استدراكات الإمام وتعقّباته على الناظم: وتشمل:

1. **استدراك النقص في النظم:** ومن الأمثلة على ذلك: أنه استحسن البسملة في المواضع التي إن وُصل التعوذ فيها بالآية يوهم للسامع قبح اللفظ فأشار إلى ذلك ضمن التنبيهات فقال رحمه الله : "سكت – أي الناظم- عن الأجزاء التي استحسن فيها البسملة بعضُ من لا يرى البسملة فراراً من القبح، وكان حقه أن يذكر ذلك...لأن أبا الحسن طاهر بن غلبون روى عن ورش استعمال البسملة في جزئين وهما: "الله لا إله إلاّ هو ليجمعنكم إلى يوم القيامة"، وقوله "إليه يرد علم الساعة" [لأجل قبح اللفظ عند وصل الرجيم بأحد الآيتين بسبب مقارنة

---

[1] أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التوحيد، باب قول النبي ﷺ: (الماهر بالقرآن مع الكرام البررة)، 419/9، ومسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب فضل الماهر بالقرآن والذي يتتعتع فيه، ح(798)، 359/1. والحديث مروي عن عائشة –رضي الله عنها-.

[2] الورقة 163، الوجه أ.

[3] أخرجه البخاري في صحيحه عن عائشة –رضي الله عنها-، ك: الإكراه، ب: لا يجوز نكاح المكره، ح(6952)، 61/9.

[4] الورقة 341، الوجه أ.

[5] التعقب هو التتبع لكلام الغير، وتفحصه والنظر فيه بتدبر لنقضه ورده وإبطاله، أو بيان معنى بقول آخر يصلح خطأه أو يكمل نقصه أو يبين لبسه، أما الاستدراك فهو الزيادات والإضافات التي يستدرك بها اللاحق ما فات السابق". ينظر: تعقبات الإمام ابن كثير، أحمد السيد، ص96.

[6] يمكن تعريف الاختيار بأنه: "الميل إلى ما يُراد". الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة، زكريا الأنصاري، ص69.

اسم الله بالرجيم في آخر التعوذ واتصال الضمير في إليه بالرجيم][1]، ثم قاس الأشياخ على هذين الجزئين ما شاكلهما كقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلذِى خَلَقَكُمْ﴾ [الروم: 40]، وقوله: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلاَّ هُوَ﴾ [البقرة: 255]...إلخ فإذا قلنا باعتبار القبح فيزول القبح بثلاثة أشياء أيضا على القول باستعمال البسملة، فالثلاثة التي في تركها فهي: إما الوقف على التعوذ، وإما استعمال البسملة، وإما الابتداء بما قبل الأجزاء"[2]، ولذلك استدرك الإمام الأمر بأبيات تكميلا لأحكام البسملة حيث قال:

وبعضهم خيـــر في الآداء ** فيها لدى أوائل الأجـــزاء

إلى قوله:

واستحسن البعض اطراد البسملة ** أو تركها حرصا على الموافقة[3].

2. **تصويبه لكلام الناظم**: عند البيت:

وَاخْتَارَهَا بَعْضُ أُولِي الأَدَاءِ *** لِفِضْلِهَا فِي أَوِّلِ الأَجْزَاءِ[4]

قال الإمام رحمه الله: "المراد بالأجزاء بعض السور كالأحزاب والأنصاف والأرباع والأثمان وغير ذلك"، ثم ذكر تنبيهات منها: "أن قوله: في أول الأجزاء ظاهره لا فرق بين ابتداء الأجزاء ووصلها، وليس الأمر كذلك، لأن هذا مخصوص بالابتداء دون الاتصال، صوابه أن يقول: لفضلها في مبدأ الأجزاء"[5].

3. **تقييد ما أطلقه الناظم وإصلاحه للأبيات**: عند قول الناظم:

وَالوَاوُ وَاليَاءُ مَتَى سَكَنَتَا ** مَا بَيْنَ فَتْحَةٍ وَهَمْزٍ مُدَّتَا

لَهُ تَوَسُّطا..... ** .....[6]

قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "إن المؤلف اِعْتُرِض من ناحية أنه أطلق الهمزة وظاهره أنه لا فرق بين الهمزة المتصلة والمنفصلة[7] مع أن الهمزة المنفصلة لا مدخل لها في المد كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا خَلَوۡاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمۡ﴾ [البقرة: 13] أجيب عنه بأنْ قيل: حرف اللين مع الهمزة المنفصلة لا يكون ساكنا بل هو متحرك بحركة الهمزة على مذهب فلا يلزمه الاعتراض بالهمزة المنفصلة فقوله متى سكنتا يُخرِج هذا، وَرُدَّ هذا الجواب بأن قيل الحركة ها هنا عارضة فإن حرف اللين ساكن في الأصل فيبقى الاعتراض على حاله، وعبارة الشاطبي أحسن من عبارة المؤلف لأنه قال: وإن سكن الياء بين فتحة وهمزة بكلمة أو واو فوجهان جملا، فقيد ذلك بالكلمة الواحدة

---

[1] ساقطة من مخطوط الأنوار السواطع بالجزائر، ومثبتة في مخطوط تونس، الورقة 61، الوجه ب.

[2] مخطوط الأنوار السواطع على الدرر اللوامع، الشوشاوي، الورقة 64، الوجه ب، والورقة 65، الوجه أ.

[3] الورقة 65، الوجه أ.

[4] متن الدرر اللوامع، ابن بري، البيت[44]، ص42.

[5] الورقة، 205، الوجه ب.

[6] متن الدرر اللوامع، ابن بري، البيت[80]، ص48.

[7] كان من حق الناظم أن يذكر شرط، وهو أن يكون الهمز متصلا بهما في كلمة واحدة، لأن المنفصل لا مد فيه نحو: ﴿خَلَوۡاْ إِلَىٰ﴾. ينظر: النجوم الطوالع، المارغني، ص104.

فقول المؤلف (وهمز) يريد متصل، إن أردت إصلاح هذا فتبدل الشطر الأول من البيت فتقول:

وواو كلمة وياء سكنا ** ما بين فتحة وهمزة مدتا"[1].

4. **إكمال النقص في النظم**: عند قول الناظم:

فَإِنَّهَا قَدْ فُخِّمَتْ كَمِصْرَا ** وَإِصْرَهُمْ وَفِطْرَتٍ وَوِقْرَا[2]

قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "ينبغي أن يزاد ها هنا بعد قوله فطرة وإصرهم وفطرت ووقراً هذه الأبيات السبعة بيانا للازم والعارض، وهي قولنا:

وَكَسْرَةُ النَّقْلِ كَذَا فِي اللاَّزِمِ ** كَقَوْلِهِ الْإِكْرَامَ فِي الْمَعْلُومِ

إلى قوله:

إِذْ لِلَّغْوِ يُنْسَبُ التَّأْثِيرُ *** والْوَهْنُ قَدْ وَهِي بِهِ التَّدْبِيرُ"[3].

5. **التصريح بأن الأفضل غير قول الناظم**: لما تحدث عن إدغام المتماثلين في قول الناظم:

..... ** وَكَانَ غَيْرَ حَرْفِ مَدٍّ أُدْغِمَا[4]

قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "يريد في كلمتين وأما إذا كان في كلمة واحدة فإنه يدغم باتفاق، وإنما يدغم في كلمة واحدة للزومه للمماثلة؛ إذ لا ينفصل عنه بوجه ولا بحال، بخلاف ما إذا كان في كلمتين، فإن اجتماع المثلين غير لازم فإنه قد يوقف على الكلمة الأولى فيزول اجتماع المثلين، فلو بدّل الشطر الأخير لكان أحسن فيقول:

وساكن المثلين إن تقدما ** لا حرف مد منفصل قد ادغما"[5].

6. **إصلاحه للنظم**: ومثاله عند قول الناظم:

لَكِنَّهَا فِي الوَقْفِ بَعْدَ الكَسْرِ ** .....[6]

قال الإمام رحمه الله: "حارت فيه الأفهام وكثرت فيه الأوهام، ولأجل هذا قال بعضهم إصلاحا لهذا البيت:

لكنها في الوقف بعد الكسر *** والياء والممال رقق فادر.

وقال بعضهم أيضا إصلاحا لهذا البيت:

رققه في وقفك بعد الكسر *** والياء و الممال فافهم شعر

---

[1] ينظر: الورقة 256، الوجه ب، والورقة 257، الوجه أ.

[2] متن منظومة الدرر اللوامع، ابن بري، البيت[173]، ص64.

[3] للاطلاع على كامل الأبيات يرجى النظر لـــ: الورقة411، الوجه أ.

[4] متن منظومة الدرر اللوامع، ابن بري، البيت[243]، ص57.

[5] الورقة 352، الوجهان أ، ب.

[6] متن منظومة الدرر اللوامع، ابن بري، البيت[184]، ص65.

وقلت أنا في إصلاح هذا البيت بيتين وهما قولنا:

وحكمها الترقيق بعد الكسر *** وقفا وياء أو ممال فادر

وقف مفخما بمصر القطر *** ولا اعتبار ها هنا بالكسر

ثم قال: وأحسن ما يصلح به هذا الموضع هذه الأبيات الأربعة وهي قولنا:

ورققن وقفا إذا أسكنتا *** بعد ممال كسرة يا فرقا

إلى قوله:

أو متحرك مثاله الكبر *** فالوقف بالتفخيم بدو أو حضر"[1].

7. **توضيح المسائل بالزيادة على النظم:** عند ذكره لفصل المقطوع رسما قال: "قوله ﴿أَيّاً مَّا تَدْعُواْ﴾ [الإسراء: 109] فإنه ورد النص عن نافع أنه يوقف عليه بالوصل ولا يوقف عليه بالقطع، لأنه يوقف على (ما) ولا يوقف على (أياً)، وقد خالف نافع أصله في هذا الحرف و لم يتبع فيه مرسوم الخط، ووجهه – والله أعلم– أن (ما) تأكيد لـــ (أيا) والتأكيد والموكد كالشيء الواحد، وإن أردت استدراك هذا الحرف فزد بعد قوله:

.....** وَمَا مِنَ المَوْصُولِ لَفْظًا فُصِلاَ[2]

هذا البيت، وهو قولنا:

أيًّا ما لنافع موصول ** في وقفه دليله مقبول"[3].

8. **تعقبه للإمام الخراز رحمه الله:** ومثاله قوله: "قال بعض الأشياخ: ترك الإدغام في هذا اللفظ مشكل؛ لأنهما حرفان صحيحان متماثلان سبق أحدهما بالسكون، فالقياس فيهما الإدغام كسائر المثلين إذَا سبق أحدهما بالسكون...، وقال أبو عبد الله الخراز: (رأيت بخط المؤلف رحمه الله :إنما يعنون بالإظهار في هذا اللفظ في الوصل حذف هاء السكت في الوصل، وأما إذا أثبتت الهاء في الوصل فما أظن أحدا يخالف في إدغامهما؛ لأنهما متماثلان سكن أولاهما والله أعلم)، ولكن هذا الذي قال مشكل، لأن الأشياخ أبا عمرو وأبا محمد مكي وأبا العباس المهدوي[4] نصوا على إثبات الهاء في الوصل على القولين، سواء قلنا بالإظهار أو بالإدغام فالهاء ثابت على كل حال في مذهب نافع...، قال أبو محمد مكي: (من وقف على الهاء في "كتابيه" و"ماليه" فقد أتى بالصواب، ومن وصل الهاء ونوى الوقف عليها فهو أقرب إلى الصواب، ومن وصل الهاء و لم ينو الوقف عليها فقد غلط وأتى بغير الصواب)"[5].

---

1 الورقة 427، الوجه ب، والورقة 429، الوجه أ.

2 متن منظومة الدرر اللوامع، ابن بري، البيت[204]، ص69.

3 الورقة461، الوجهان: أ، ب.

4 أبو العباس أحمد بن عمار بن أبي العباس، المهدوي المغربي، نحوي، لغوي، مقرئ، مفسر.من شيوخه: محمد بن سفيان، ومن تلامذته: غانم بن الوليد، توفي سنة: 440هـــ، من تصانيفه: الهداية في القراءات السبع. ينظر: غاية النهاية، ابن الجزري، 86/1، معجم المؤلفين، رضا كحالة 27/2.

5 الورقة 332، الوجه ب، ينظر: القصد النافع، الخراز، ص203–204. الكشف، مكي القيسي، 94/1.

ثانيا: تعقبه للإمام الداني رحمه الله: ومثال ذلك قوله: "ذكر أبو عمرو الداني رضي الله عنه في قوله تعالى: ﴿إِلَى أَلْهُدَى ءَايِتِنَآ﴾[الأنعام: 71] قولاً أخر؛ أنَّ الألف المحذوفة منه هي الألف المبدلة من الهمزة الأصلية، ولكن هو قول ضعيف لوجهين أحدهما أنه مخالف لنظره؛ ولأنه مخالف للقاعدة في التقاء الساكنين حذَفُ الأول منهما"[1].

الفرع الثاني: نماذج من اختيارات الإمام الشوشاوي رحمه الله: للإمام الشوشاوي رحمه الله اختيارات معتبرة في فنّي التجويد والقراءات بناها على أسس علمية، دون أن يتقيد برأي معين أو يتعصب لفكرٍ ما، ومن هذه الاختيارات ما يلي:

1- **التعبير عن الاختيار بصيغة من صيغ التفضيل**: ومثاله التعبير بصيغة (أولى) ففي البيت:

لَكِنَّ بَدْأَهُ لَهُ بِالأَصْلِ** أَوْلَى مِنِ ابْتِدَائِهِ بِالنَّقْلِ[2]

قال: "الضمير في الموضعين في (بدأه وابتدائه) يعود على لفظ (الأولى) من قوله: ﴿عَاداً ٱلأُولَىٰ﴾ [النجم: 49] على إضافة المصدر إلى المفعول، تقديره: لكن بدأ هذا اللفظ له، أي لقالون، فالأصل أولى من ابتدء هذا اللفظ بالنقل، ويصح عودهما على قالون على إضافة المصدر إلى الفاعل، تقديره لكن بدء قالون له أي له بهذا اللفظ فالأصل أولى من ابتداء قالون إياه بالنقل، والتأويل الأول أحسن إذ لا حذف فيه، وأما التأويل الثاني ففيه حذف المفعول، وهو مفعول المصدر الذي هو قوله (ابتدائه)، لأن تقديره أولى من ابتداء قالون إياه، فالكلام بلا حذف أولى من الكلام بحذف"[3].

2- **أحيانا يرجح قول الجمهور**: ومثال ذلك:

- عند شرحه للفظ (رُبَّ) قال: "معناه فيه أربعة أقوال: قيل للتقليل وهو المشهور الذي عليه الجمهور، وقيل: للتكثير، وقيل: هي موضوعة للتقليل والتكثير معاً فهو مشترك بينهما، وقيل: لم يوضع لواحد منهما لا للتقليل ولا للتكثير وإنما وضع للإثبات، حجة القول بالتقليل قول الشاعر امرؤ القيس[4]:

أَلاَ رُبّ يَومٍ قَدْ لَهَوْتُ وَلَيْلَةٍ *** بَائِسَةً كَأَنَّهَا خَطُ تِمْثَالٍ"[5].

- بيَّن الخلاف المذكور في قوله تعالى: ﴿كِتَٰبِيَهْ ۝ إِنِّي﴾ [الحاقة: 18- 19]، ثم قال: "والمشهور من القولين هو ترك النقل وهو مذهب أبي يعقوب الأزرق وعليه الجمهور والعمل، قال أبو عمرو: وبذلك قرأت على كل من قرأت عليه برواية أبي يعقوب الأزرق وبه آخذ"[6].

---

[1] الورقة 303، الوجه أ.

[2] متن الدرر اللوامع، ابن بري، البيت[122]، ص55.

[3] ينظر: الفجر الساطع، ابن القاضي، 3/36. القصد النافع، الخراز، ص210.

[4] امرؤ القيس هو: امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي، أشهر شعراء العرب على الإطلاق، يماني الأصل، أقام بحضرموت قرابة خمس سنين ثم جعل ينتقل مع أصحابه في أحياء العرب يشرب ويغزو ويلهو، وعندما بلغه نبأ وفاة أبيه على يد بني أسد، قال: "رحم الله أبي! ضيعني صغيرا وحملني دمه كبيرا، وقد ثأر لأبيه من بني أسد، وقال في ذلك شعرا كثيرا، توفي سنة: 80 ق هـ. ينظر: الأعلام، الزركلي، 2/11.

[5] الورقة 179، الوجه أ.

[6] ينظر: الورقة 331، الوجه أ، وشرح الدرر للمنتوري، فقد ذكره في إيجاز البيان، 364/1.

3- أحيانا يصرح باختياره لقول أحد من الأئمة: ومثاله: لما تحدث عن حكم ﴿كِتَٰبِيَهْ ۝١٩ إِنِّي﴾ و﴿مَالِيَهْ ۝٢٨ هَّلَكَ﴾ [الحاقة: 28- 29] ذكر أنَّ القول المختار عنده هو الوقف على الهاء، ثم قال: "قال أبو محمد مكي من وقف على الهاء في كتابيه وماليه فقد أتى بالصواب، ومن وصل الهاء ونوى الوقف عليها فهو أقرب إلى الصواب، ومن وصل الهاء و لم ينو الوقف عليها فقد غلط وأتى بغير الصواب"[1].

4- أحيانا يذكر القول المختار عنده بعبارة جازمة دون التوسع في تعليل الاختيار: ومثاله: لما تحدث عن حكم ﴿هَآنتُم﴾[آل عمران: 65] عند ورش، ذكر بأن الوجه المختار هو التسهيل، وقال عنه: "و لم يذكر – أبو عمرو – في التيسير غيره"[2].

5- إتباعه للأثر: لما تحدث عن إمالة الالف ولأجل كسرة الإعراب قال: "وإنما يمال الألف لكسرة الإعراب دون كسرة بناءٍ لأن الإعراب تغيير والتغيير يأنس بالتغيير، قال بعض الأشياخ: لو قيل بعكس هذا وهو إمالة الألف لأجل كسرة البناء دون كسرة الإعراب لكان أولى وأقيس، لأن كسرة البناء أقوى من كسرة الإعراب لأن كسرة البناء لازمة وكسرة الإعراب عارضة، وتأثير اللازم أولى من العارض، لكن الرواية لم تجيء بذلك فإتباع الرواية أولى من إتباع القياس، لأن الرواية سنة تتبع لا مدخل للقياس فيها"[3].

المطلب الرابع: مصادر الإمام رحمه الله في القراءات والتجويد وطريقته في الاستفادة منها:

اعتمد الإمام الشوشاوي رحمه الله في كتابه الأنوار السواطع على مصادر كثيرة ومتنوعة، سواء من كتب علوم القرآن، أو كتب اللغة العربية أو غيرها من المصادر الأخرى، وقد اختلفت طريقته في الاعتماد عليها كثرة وقلة، وسوف أتناولها وفق ما يلي:

الفرع الأول: كتب علوم القرآن المختلفة.

أولا: المصادر التي تكرر ذكرها ونقل عنها كثيرا: من أكثر المصادر التي اعتمد عليها الإمام الشوشاوي رحمه الله أقوال الحافظ الداني والإمام مكي القيسي والإمامين المهدوي والشاطبي وغيرهم، وقد رتبت هذه المصادر حسب كثرة النقل عنها.

1. **مصادره من كتب وأقوال الحافظ الداني رحمه الله:** لقد كان الإمام رحمه الله أكثر اعتمادا على آراء الحافظ الداني رحمه الله ومصادره بمختلف مضامينها، وكان أحيانا يصرح باسم المرجع الذي نقل منه، ونادرا ما يكتفي باسم الحافظ الداني فيقول: "قال أبو عمرو، أو قاله أبو عمرو..."، وهي كما يلي: جامع البيان. – إيجاز البيان. – الأرجوزة المنبهة. – التيسير في القراءات السبع. – التعريف. – الاقتصاد. – التلخيص. – التحديد في الإتقان والتجويد. – المفردة. – الفتح والإمالة. – الوقف والابتداء. – رواية أبي نشيط. – إرشاد المتمسكين. – رواية ورش.

---

[1] الورقة 332، الوجه ب، ينظر: القصد النافع، الخراز، ص203- 204. الكشف، مكي القيسي، 94/1.

[2] الورقة 500، الوجهان: أ، ب، والتيسير، الداني، ص252.

[3] الورقة 385، الوجه ب، والورقة 385، الوجه أ. ينظر: الدرر اللوامع، المنتوري، 477/2.

هذا ما صرَّح به من أسماء كتب الحافظ الداني رحمه الله، أما طريقته في الاستفادة من كتبه فقد كانت على النحو الآتي:

الكتاب الأول: جامع البيان: استشهد بكلامه في خمسة وثلاثين موضعا، وقد كانت طريقته في الاستفادة منه كالآتي:

أولا: الاستشهاد بكلامه: استشهد بكلامه في ثلاثين موضعا، نذكر منها[1]:

✓ لما تحدث عن ألفاظ التعوذ قال: "قال أبو عمرو منها أربعة ألفاظ، أحدها: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم والثاني: أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم، والثالث: أستعيذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم، والرابع: أعوذ بالله العظيم من الشيطان الرجيم[2].

✓ في معرض حديثه عن البسملة قال: "إذا أخذت بترك البسملة بين السورتين فأنت مخير بين وجهين، إما أن تصل آخر السورة الأولى المختومة بأول السورة الثانية المفتتحة وتبين الإعراب قال أبو عمرو وهذا المذهب روي إلينا عن ابن مجاهد وغيره..."[3].

ثانيا: ذكر اختياره: ومثال ذلك[4]: في الحديث عن البسملة بين السورتين قال: "ووجهه قطع البسملة عن الأولى ووصلها بالثانية، فإن السورة الأولى قد انقطعت وأن البسملة إنما جيء بها لاستفتاح الثانية فوصلت بها وهذا الوجه هو المختار قد نص على اختياره أبو عمرو فقال: (والاختيار أن يقطع على آخر السورة ثم يبتدئ بالبسملة موصولة بأول السورة الأخرى)"[5].

ثالثا: النقل منه: في معرض حديثه عن الأحكام الجائزة بين السورتين قال: "اعترض بعضهم بسكوته عن ترجيح السكت على الوصل كما رجحه الحافظ أبو عمرو الداني في جامع البيان"[6].

الكتاب الثاني: إيجاز البيان: وكانت طريقته في الاستفادة من هذا الكتاب كالآتي:

1. **النقل منه**[7]: عند حديثه عن حكم الإدغام في قوله تعالى: (ألم نخلقكم): قال: "قال أبو عمرو الداني ومن قال بإبقاء القلقلة في القاف في (ألم نخلقكم) فذلك خطأ فاحش لا يلتفت إليه قاله في إيجاز البيان"[8].

---

[1] أما باقي المواضع في المخطوط: 215، أ، 216، أ، 339، ب، 340، أ، 357، ب، 366، أ، ب، 376، أ، ب، 398، أ، 413 أ، 416، أ، ب، 421، أ، 458، أ، 364، ب، 197، ب، 198، أ، 200، أ، 205، ب، 211، ب، 218، ب، 219، أ 232، ب، 233، أ، 240، أ، ب،241، أ، 253، ب، 263، أ، 295، أ، 333، أ، 366، ب، والورقة 200 من مخطوطة تونس الوجه ب.

[2] ينظر: الورقة 185، الوجه أ، وجامع البيان، الداني، ص145- 146.

[3] ينظر: الورقة 195، الوجهان: أ، ب، جامع البيان ص152.

[4] ينظر كذلك: أ 499، ب 494، أ 495، أ 387.

[5] ينظر: الورقة 207، الوجه ب، وجامع البيان، الداني، ص152.

[6] ينظر: الورقة 197، الوجه ب، وجامع البيان، الداني، ص151- 152.

[7] والمواضع الأخرى هي: ب 194، أ 222، ب 252، أ 253، ب261، أ 289، ب 289، أ 359، أ 371، أ 416، ب 429، وأ 430، أ، ب 500، أ 501، أ 371.

[8] مخطوطة الأنوار السواطع، الشوشاوي، الورقة 358، الوجه أ، وشرح الدرر، المنتوري، 1/410.

2. **الاستشهاد بكلامه**[1]: استشهد به لما تحدث عن حكم المد عندما يكون السكون عارضا للوقف، فقال لسكون الوقف ثلاثة أقوال: الإشباع والقصر والتوسط، ذكر أبو عمرو الداني حجة القول بالإشباع؛ أن سكون الوقف لازم في الوقف فصار بمنزلة السكون الأصلي للزومه في الوقف فيشبع المد معه ليتميز أحد الساكنين من الآخر...، وأيضا فإنَّ الجمع بين الساكنين مما يختص به الوقف فلا يحتاج حرف المد فيه إلى زيادة التمكين ليتميز به من الساكن الذي بعده كما يحتاج إلى ذلك في الوصل الذي يمتنع فيه الجمع بين الساكنين قاله أبو عمرو[2].

3. **ذكر اختياره**[3]: لما ذكر حكم النقل وتركه في (كتابيه إني) وأن المشهور هو ترك النقل، وعليه الجمهور اختيار الحافظ، حيث ذكر أن أبا عمرو قال فيه: (وبذلك قرأت على كل من قرأت عليه برواية أبي يعقوب الأزرق وبه آخذ)، وإنما رجحوا ترك النقل في هاء السكت، لأن فائدته شيئان؛ الاستراحة وبيان الحركة، ولا يحصل ذلك إلا بالوقف عليها"[4].

الكتاب الثالث: الأرجوزة المنبهة: وقد صرَّح بالنقل منها في عشرة مواضع، نذكر منها[5]:

1. لما تحدث عن فضل قراءة القرآن قال: "وانعقد الإجماع بين العلماء على فضل القرآن، وقد أشار أبو عمرو الداني رحمه الله إلى ذلك في كتاب المنبهة فقال:

وَأَعْلَمْ هُدَيْتَ الرُّشْدَ وَالتَّوْفِيقَا وَكُنْتَ مِمَّنْ تُمْسِكُ الطَّرِيقَا

إلى قوله

وَمِثْلُ ذَاكَ صِحَّةٌ وَصِـــدْقَا بِأَنَّهُمْ أَهْـــلُ الإِلَـــهِ حَقَّا"[6].

2. عند حديثه عن حجة استعمال البسملة بين كل سورتين قال: أشار أبو عمرو الداني في كتابه المنبهة إلى استعمال البسملة بين السورتين، فقال:

وَالْفَصْلُ بِالتَّسْمِيَةِ الْمُخْتَارُ إِذْ كَثُرَتْ فِي ذَلِكَ الْأَخْبَارُ

أُرِيدُ فِي الْأَدَاءِ أَوْ فَي الْعَرْضِ وِلَا أُرِيدُ فَي صَلَاةِ الْفَرْضِ[7].

الكتاب الرابع: التيسير في القراءات السبع: وكانت طريقته في الاستفادة منه على النحو الآتي:

1. **الاستشهاد بكلامه**: عند حديثه عن البسملة في الأجزاء قال: "قال أبو عمرو فأما الابتداء بالأجزاء

---

[1] ينظر كذلك: ب 314، ب 322، أ391، أ 445.

[2] مخطوطة الأنوار السواطع، الشوشاوي، الورقة 244، الوجه ب، نقله من كتاب إيجاز البيان. ينظر الدرر للمنتوري، 188/1 والقصد النافع للخراز، ص127، 128.

[3] ينظر أيضا: الورقة281، الوجه أ، والورقة 292، الوجه ب.

[4] الورقة331، الوجه أ، وشرح الدرر، المنتوري، 1/364.

[5] أما باقي المواضع، فليراجع مخطوطة الأنوار السواطع، أ 176، أ 182، ب 187، أ 265، ب 265، ب 357، أ 358، ب511 وأ 512.

[6] ينظر: الورقة 167، الوجه ب، الورقة 168، الوجه أ، والأرجوزة المنبهة، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، الأبيات:[455، 456... 464]، ص163، 164.

[7] ينظر: الورقة 194، الوجه ب، والورقة 195، الوجه أ، والأرجوزة المنبهة، الداني، البيتين [648- 649]، ص207.

فالقارئ مخير إن شاء بسمل بعد الاستعاذة، وإن شاء ترك"[1].

2. **النقل من الكتاب**: لما تحدث عن حكم ما تقدمت فيه الهمزة نحو: ﴿ءَادَمَ﴾[2] وفيما لم تتقدم فيه الهمزة نحو: ﴿أَلٓمٓ آحَسِبَ﴾ [العنكبوت: 1]، قال: قال أبو عمرو في التيسير له في ﴿أَلٓمٓ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: 1] وفي ﴿أَلٓمٓ آحَسِبَ﴾ : على ترك الزيادة أكثر أهل الأداء[3].

3. **ذكر اختياره**: وقد ذكر اختياره في موضعين:

- عند قوله تعالى: ﴿الْجارِ﴾[النساء: 36] ذكر فيه الوجهين - الإمالة والتفخيم- ثم قال: "قال أبو عمرو الداني بعد ذكر القولين في هذا اللفظ عن أشياخه، (وبالإمالة آخذ)"[4].

- وكذلك في لفظ ﴿جَبّارِين﴾ [المائدة: 24] ذكر الخلاف فيها، ثم قال: "والأشهر منها الإمالة، لأن أبا عمرو لما ذكر القولين قال: وبالإمالة آخذ"[5].

4. **الإحالة إلى الكتاب**: أحال إليه في ثلاثة مواضع[6] منها:

- عند تعرضه لذكر أصل الهاء في قوله تعالى: ﴿هَآنتُمْ أُوْلَآءِ تُحِبُّونَهُمْ وَلاَ يُحِبُّونَكُمْ﴾[آل عمران: 119] قال: وأما ورش فلم يذكر عنه إلا أن تكون مبدلة من الهمزة ولا تكون للتنبيه، نص على ذلك في التيسير[7].

الكتاب الخامس: كتاب التعريف: نقل منه في موضع واحد عند حديثه عن لفظ ﴿نِعِمَّا﴾[النساء: 57] لقالون حيث قال: "أما قراءته ففيه أربعة قراءات الأولى كسر النون والعين معا، الثانية كسر النون وإسكان العين وهي قراءة شاذة لأن فيها الجمع بين ساكنين ذكرها أبو عمرو في التعريف عن قالون"[8].

الكتاب السادس: كتاب الاقتصاد: وطريقته في الاستفادة منه كالآتي:

1. **الاستشهاد بكلامه**: لما تحدث عن حكم بالسوء إلا بيوسف عند قالون قال: "قال أبو عمرو: ولا يجيز الحذاق من القراء والنحويين إلا البدل مع الإدغام"[9].

2. **النقل من الكتاب**: لما تحدث عن حكم مد (عين) من فواتح السور قال عن ورش: وإنما ذكروا عنه وجهين وهما التوسط والإشباع، وذكرهما أيضا أبو عمرو في ...كتاب الاقتصاد[10].

---

[1] ينظر: الورقة 205، الوجه أ، والتيسير، الداني، ص152.

[2] كقوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾[البقرة: 30].

[3] ينظر: الورقة 244، الوجه ب، والتيسير في القراءات السبع، الداني، ص148.

[4] ينظر: الورقة 387، الوجه أ، والورقة 387، الوجه ب، التيسير في القراءات، الداني، ص182.

[5] ينظر: الورقة 378، الوجه ب، والتيسير للداني، ص182.

[6] ينظر كذلك: الورقة 394، الوجهان: أ، ب، والورقة 500، الوجهان: أ، ب.

[7] ينظر: الورقة 501، الوجه أ، والتيسير في القراءات، الداني، ص167.

[8] ينظر: الورقة 488، الوجه ب، والورقة 489، الوجه أ، وشرح الدرر اللوامع، المنتوري، 767/2.

[9] الورقة 287، الوجه أ، من كتاب الاقتصاد للداني، ينظر: شرح الدرر اللوامع، المنتوري، 300/1.

[10] الورقة 394، الوجه أ، وشرح الدرر للمنتوري، 238/1.

3. ذكر اختياره: عند حديثه عن الإمالة في الهاء والياء من قوله تعالى: كهيعص، ولفظ التوراة عند قالون ذكر بأن أبا عمرو اختار فيهم الإمالة حيث قال: "والمشهور في هذه الأحرف الثلاثة عن قالون هو الإمالة اليسيرة"...، ثم قال: "ويؤخذ من كلام أبي عمرو أن الإمالة اليسيرة هو المشهور، لأنه لم يذكر في التيسير والاقتصاد غير الإمالة اليسيرة"[1].

الكتاب السابع: كتاب التلخيص: نقل من كتابه في ستة مواضع، نذكر منها[2]: عند ذكره لرواية ترك البسملة البسملة قال بأنها مروية عن الأزرق والبسملة عن غيره، حيث قال: "قال أبو عمرو في التلخيص: كان أبو غانم المظفر يأخذ في مذهب أبي يعقوب الأزرق بالتسمية بين كل سورتين اختيارا منه"[3].

الكتاب الثامن: كتاب التحديد في الإتقان والتجويد: وكانت طريقته في الاستفادة منه على النحو الآتي:

1. **الاستشهاد بكلامه:** وقد استشهد به في أربعة مواضع[4]، منها: عند ذكره لحكم إظهار هل وبل في بعض الحروف، قال: "قال أبو عمرو الحرف المهموس هو حرف ضَعُفَ الاعتماد عليه في موضعه حتى جرى معه النفس، والحرف المجهور هو حرف قوي الاعتماد عليه حتى منع النفس أن يجري معه"[5].

2. **الاستفادة منه في ذكر الاختيار:** لما تحدث عن حرف التفشي قال: "على ثلاثة أقوال: قيل حرف واحد وهو الشين، وقيل حرفان وهما الشين والفاء، وقيل ثلاثة أحرف وهي الشين والفاء والضاد...، الصحيح أن التفشي مخصوص بالشين لأن أبا عمرو لم يذكر في بعض تواليفه غير الشين"[6].

الكتاب التاسع: كتاب المفردة: استشهد به في سبعة مواضع منها[7]: عند ذكره للوقف على كلمة اللائي قال: قال: "وإنما قلنا لا يوقف عليه إلا بالإشباع لأنه لا يوقف على مده الهمزة المسهلة إلا بالياء، قال أبو عمرو في المفردة: (وإنما قلنا لا يوقف عليه إلا بالإشباع، لأن هذا السكون لازم للياء، لأن الياء لم يكن في حال الوصل قط)"[8].

الكتاب العاشر: كتاب الفتح والإمالة: استشهد به في موضعين هما:

- عند ذكره لحكم الراء في لفظ: ﴿الإِشْرَاقِ﴾، قال: ذكر أبو عمرو عن بن غلبون الترقيق في: ﴿إِنَّا سَخَّرْنَا الْجِبَالَ مَعَهُ يُسَبِّحْنَ بِالْعَشِيِّ وَالإِشْرَاقِ﴾[ص: 17][9].
- لما تحدث عن فائدة تغليظ اللام قال: فائدة التغليظ شيئان: إما المجانسة والمشاكلة، وإما التعظيم ثم قال:

---

[1] الورقة 394، الوجهان: أ، ب.

[2] المواضع الباقية، ينظر، 243، أ، و245، ب، و246، أ، و495، ب، و325، أ، و460، أ.

[3] 194، ب، نقله من كتاب التلخيص. ينظر: شرح الدرر، المنتوري، 103/1.

[4] ينظر كذلك: الورقة 516، الوجه ب، والورقة 517، الوجه أ، والورقة 515، الوجه أ.

[5] الورقة 348، الوجه أ، والتحديد في الإتقان والتجويد، الداني، ص105.

[6] الورقة 519، الوجهان: أ، ب، والتحديد، الداني، ص107- 108.

[7] المواضع الباقية هي: 243، أ، و245، ب، و246، أ، و480، أ، ب، و481، ب، و482، ب.

[8] الورقة 495، الوجه أ، نقله من المفردة للداني، ينظر: القصد النافع، الخراز، ص345.

[9] الورقة 415، الوجه أ، والفتح والإمالة، الداني، ص326.

نص على ذلك أبو عمرو وغيره[1].

الكتاب الحادي عشر: كتاب الوقف والابتداء: استشهد به في موضع واحد عند حديثه عن حكم الوقف على التعوذ لَّما تُقرأ مع البسملة قال: "قال أبو عمرو والوقف على التعوذ تام"[2].

الكتاب الثاني عشر: كتاب رواية أبي نشيط[3]: وقد استفاد منه كالآتي:

1. **النقل من الكتاب:** لما تحدث عن حكم المد المنفصل عند الإمام قالون قال: "قال أبو عمرو في رواية أبي نشيط أما إذا انفصلت عنهن في كلمتين فاختلف علماؤنا في زيادة التمكين لحروف المد واللين في ذلك..."[4].

2. **الاستشهاد بكلامه[5]:** لما تحدث عن علة إخفاء الحروف الخمسة عشر عند النون والتنوين قال: "قال أبو عمرو والإخفاء حال بين الإظهار والإدغام لا تشديد فيه، والغنة باقية معه"[6].

الكتاب الثالث عشر: كتاب إرشاد المتمسكين: استفاد منه في موضع واحد لما تحدث عن علة ورش في إبدال الثانية ألفا من المفتوحتين في نحو: ﴿ءَآنذَرْتَهُم﴾[البقرة: 5] قال: قال أبو عمرو ورواية التسهيل أقوى من جهة القياس[7].

الكتاب الرابع عشر: كتاب رواية ورش من طريق المصريين: وطريقته في الاستفادة منه كالآتي:

1. **الاستشهاد بكلامه:** استشهد به في موضع واحد، لما تحدث عن علة إخفاء الحروف الخمسة عشر عند النون والتنوين قال: "قال أبو عمرو والإخفاء حال بين الإظهار والإدغام لا تشديد فيه والغنة باقية معه"[8].

2. **النقل من كتابه:** وذلك في موضع واحد لما تحدث عن لفظ ﴿ءَآلَـٰنَ﴾[يونس: 91]، حيث قال: "هذا اللفظ ذكر فيه أبو عمرو عن المصريين المد والقصر، (المد والقصر في الكلمة ذكره الحافظ الداني في كتاب رواية ورش من طريق المصريين"[9].

الكتاب الخامس عشر: كتاب المحكم: نقل منه في موضع واحد عندما تحدث عن لفظ ﴿لَأَهَبَ﴾[مريم: 18] قال: "يحتمل أن تكون قراءة الياء مبدلة من الهمزة تخفيفا على قياس البدل، لأنها مفتوحة بعد كسرة، ولأجل

---

[1] الورقة 434، الوجه أ، والفتح والإمالة، الداني، ص 341.

[2] الورقة207، الوجه ب، وكتاب المكتفى في الوقف والابتداء، الداني، ص155.

[3] هو أبو جعفر محمد بن هارون الربعي الحربي البغدادي المعروف بأبي نُشيط، مُقرئ، أخذ القراءة عرضا عن قالون، وروى القراءة عنه عرضا أحمد ابن محمد بن الأشعث، توفي سنة: 258هـ. ينظر: معرفة القراء الكبار، الذهبي، 222/1، غاية النهاية، ابن الجزري، 238/2، 239، وكتاب رواية أبي نشيط ـــ وهي الرواية المشهورة عند أهل المغرب ـــ لم يقف عليه أحد من الباحثين، وقد ذكره المِنتوري في شرحه على الدرر اللوامع وأكثر النقل عنه. ينظر: معجم مؤلفات الدَّاني، عبد الهادي حميتو، ص98، 99.

[4] الورقة241، الوجه ب، كتاب رواية أبي نشيط، ينظر: شرح الدرر، المنتوري، 1/179.

[5] ينظر كذلك: 274، أ، و338، ب، و339، أ.

[6] الورقة 366، الوجه أ، نقله من كتاب رواية أبي نشيط. ينظر: شرح الدرر للمنتوري، 441/1.

[7] الورقة 271، الوجه ب، نقله من كتاب إرشاد المتمسكين للداني، ينظر: شرح الدرر، المنتوري، 259/1.

[8] الورقة 366، الوجهان: أ، ب، نقله من كتاب رواية ورش من طريق المصريين، ينظر: شرح الدرر، المنتوري، 441/1.

[9] الورقة 254، الوجه أ، وشرح الدرر للمنتوري، 218/1.

هذا قال أبو عمرو في المحكم: (تجعل نقطة حمراء على رأس الألف على قراءة الياء)"[1].

2- **مصادره من كتب وأقوال الإمام مكي القيسي رحمه الله**: وقد اعتمد في ذلك على:

أولا: كتاب الكشف: وقد كانت طريقته في الاستفادة منه على النحو الآتي:

أ. **الإحالة إلى كتابه**: فعند ذكره لحجة استعمال البسملة بين كل سورتين ذكر منها إتباع خط المصحف وإرادة التيامن والتبرك بأسماء الله تعالى وصفاته...، قال: "ولأجل هذه الأوجه المذكورة أشار أبو محمد مكي في كتابه الكشف[2].

ب. **الاستشهاد بكلامه**: استشهد بكلامه في ثلاثين موضعا منها[3]:

- عند حديثه عن علة وصل الهاء بالصلة وفائدته قال: "قيل للتكثير قاله أبو محمد مكي[4].

ت. **النقل من الكتاب**: نقل من الكتاب في عشرة مواضع منها[5]:

- عند ذكره سبب حذف الصلة في نحو: (منه)، قال: "قيل: إنما حذفت الصلة في "منه"، عنه لضعف الهاء، وقيل إنما حذفت الصلة استخفافا واكتفاء بحركة الهاء عنها، لأن الحركة تدل على الصلة، وقيل إنما حذفت منه الصلة ها هنا إتباعًا لخط المصحف وهذان القولان الآخران ذكرهما أبو محمد مكي في كتاب الكشف"[6].

ثانيا: كتاب مشكل الإعراب: وقد كانت طريقته في النقل عنه كالآتي:

أولا: النقل من الكتاب: لما تحدث عن أصل كلمة ذات، قال: "قال أبو محمد مكي في مشكل الإعراب في قوله تعالى: ﴿ذَوَاتَآ أَفْنَانٍ﴾[الرحمن: 47] (ذواتا) تثنية (ذوات) على الأصل لكن حذفت الواو من المفرد تخفيفا وللفرق بين الواحد والجمع انتهى نصه"[7].

ثانيا: الإحالة للكتاب: ومثاله عند ذكره لوجه تخصيص ﴿هار﴾[التوبة: 110] دون غيره بالإمالة، ذكره فيه أقوال ثم قال: فوجه تخصيصه على هذا القول لأنه غير محذوف عينه تخفيفا على غير قياس نظيره قولهم يوم راح وأصله رايح فقلب العين إلى موضع اللام وقلب اللام إلى موضع العين لكن لما كثر استعماله له مقلوبا صَيَّره كالصحيح فيجري بوجوه الإعراب، ولا يرد إليه المحذوف في النصب كما يرد في قاض وغاز، انظر مشكل

---

[1] الورقة 494، الوجه ب.

[2] ينظر: الورقة 194، الوجه ب، الكشف، مكي القيسي، 1/15-17.

[3] باقي المواضع هي: 198، أ، و209، أ، و250، أ، و252، أ، و258، ب، و 315، أ، و332، ب، و339، ب، و340، أ، و360، أ ب، و390، ب، و391، أ، و339، ب، و340، أ، و360، أ، ب، و381، أ، و390، ب، و391، أ، و396، ب، 401، أ، و411، أ ب، و422، أ، و429، ب، و444، ب، و445، أ، و486، أ، و487، ب، و495، ب، و519، أ.

[4] ينظر: الورقة 220، الوجه ب، الكشف، مكي، 1/42.

[5] باقي المواضع هي: 232، أ، و240، أ، ب، و260، أ، و337، ب، و338، ب، و381، أ، و396، ب، و407، و516، أ.

[6] ينظر: الورقة 221، الوجه ب، الكشف، مكي القيسي، 1/42-44.

[7] ينظر: الورقة371، الوجه ب، والورقة 372، الوجه أ، مشكل إعراب القرآن، مكي القيسي، ص707.

الإعراب لأبي محمد مكي[1].

- حين تكلم عن أصل الألف في قوله تعالى: ﴿سَالَ سَآئِلٌۢ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾[المعارج: 6] قال: "اختلفوا في ألفه على ثلاثة أقوال حكاها مكي في مشكل الإعراب"[2].

ثالثا: التبصرة: وكانت طريقته في الاستفادة منه كالآتي:

✓ **النقل من الكتاب:** لما تحدث عن حكم التعوذ بين الجهر والاخفاء قال: فالقراء كلهم يجهرون التعوذ والبسملة إلاّ حمزة من القراء وإسحاق المسيبي[3] فإنهما يخفيان التعوذ والبسملة قاله أبو محمد مكي في التبصرة[4].
التبصرة[4].

✓ **الاستشهاد بكلامه:** عند حديثه عن صفة الوقف على ميم الجمع بالإشارة قال أبو محمد مكي يجوز الوقف عليها بروم وإشمام[5].

3- مصادره من كتب وأقوال الإمام المهدوي رحمه الله: ومن الكتب التي استفاد منها الإمام مايلي:

أولا: كتاب شرح الهداية: استشهد به في اثنين وعشرين موضعا[6]، منها:

- لما تحدث عن حروف المد قال: "قال أبو العباس المهدوي ولا يمكن أن يدخل المد في غير هذه الأحرف الثلاثة وإنما كان ذلك كذلك لأن هذه الحروف أصوات الحركات مأخوذة منها[7].

ثانيا: كتاب التحصيل: وكانت طريقته في الاستفادة منه كالآتي:

✓ **الإحالة إلى الكتاب:** أحال إلى الكتاب:

- لما تحدث عن أصل لفظ "رئيا"، وحجة كل قول، قال: انظر تحصيل أبي العباس المهدوي[8].
- كذلك لما تحدث عن لفظ ﴿هِيتَ﴾[يوسف: 23] ذكر فيه عدة لغات، ثم قال: "انظر تحصيل المهدوي"[9].

✓ **النقل من الكتاب:** عند حديثه عن وجه تخصيص نافع إثبات الألف مع الهمزة دون غيرها في ضمير "أنا" قال: فإنما ذلك لوجهين؛ أحدهما قصدا لبيان الهمزة، والثاني فراراً من تقارب الهمزتين إذ ليس بينهما إلا حرف واحد وهو النون لأن تقاربهما كاجتماعهما ذكر هذين الوجهين أبو العباس المهدوي في كتاب

---

[1] ينظر: الورقة 393، الوجه ب، والورقة 394، الوجه أ.

[2] ينظر: الورقة 313، الوجه ب، والورقة 314، الوجه أ.

[3] هو محمد بن إسحاق بن محمد أبو عبد الله المسيبي المُقرئ، أخذ القراءة عن والده وسفيان بن عيينة وغيرهما، وممن أخذ عنه إسماعيل القاضي، توفي توفي سنة: 236هـ. ينظر: معرفة القراء الكبار، الذهبي، 216/2، غاية النهاية، ابن الجزري، 88/2.

[4] ينظر: الورقة 189، الوجه ب، التبصرة، مكي القيسي، ص245.

[5] ينظر: الورقة 211، الوجه ب، والتبصرة، مكي القيسي، ص342.

[6] ينظر كذلك: 230، أ، و234، أ، و241 أ، و242 ب، و253، ب، و258، ب، و277، ب، و337، أ، و339، ب، و340، أ و374، أ، و376، أ، و383، ب، و387، أ، و390، ب، و391، أ، و455، أ، و486، أ، و487، ب، و495، ب، و515، أ.

[7] ينظر: الورقة 230، الوجه أ، وشرح الهداية، المهدوي، 30/1.

[8] ينظر: الورقة 317، الوجه ب، والتحصيل، المهدوي، 275/4.

[9] ينظر: الورقة 318، الوجه ب، والورقة 319، الوجه أ، تحصيل المنافع، المهدوي، 489/3- 490.

التحصيل[1].

كذلك عند حديثه عن وجه قراءة ﴿الۦ﴾[الأحزاب: 4] بياء ساكنة، ذكر فيه وجهين فقال: "إحداهما أن تحذف الهمزة تخفيفا وبقيت الياء ساكنة كما كانت قبل الحذف، الوجه الثاني أن تحذف الياء وتبدل الهمزة ياء ساكنة مبالغة في التخفيف"[2].

4- **مصادره من كتب وأقوال الإمام الشاطبي** رحمه الله: استفاد الإمام الشوشاوي رحمه الله بأبيات حرز الأماني للإمام الشاطبي رحمه الله في ثلاثة عشر موضعا، وقد كانت طريقته في الاستفادة منه كما يلي:

1. **النقل من كتابه:** نقل من الكتاب في موضعين هما:

- عند حديثه عن حكم المد إذا تغير سببه، وهو الهمز المتأخر المتصل، ذكر فيه الخلاف بالإشباع والقصر، ثم بيَّن أن الإشباع هو المقدم فقال: "وكذلك يؤخذ اختيار الإشباع في الهمزة المغيرة في قول أبي القاسم الشاطبي في حرز الأماني:

وَإِنْ حَرْفُ مَدٍّ قَبْلَ هَمْزٍ مُغَيِّرٍ يُجَزِّ قَصِرُهُ وَالمَدَّ مَازَالَ أَعْدَلاَ[3].

- في باب إتباع مرسوم الخط، ذكر وقف الاختبار فقال: "وقد نبه أبو القاسم الشاطبي على وقف الاختيار فقال:

وَكُوفِيهِمْ وَالمَازِنِي وَنَافِعُ عُنُوا بِإِتِّبَاعِ الخَطِ فِي وَقْفِ الْاِبْتِلاَ"[4].

2. **الاستشهاد بكلامه:** استشهد الإمام بكلام الشاطبي رحمه الله في أحد عشر موضعا، نذكر منها[5]:

– عندما تحدث عن فضل صاحب القرآن استدل بقوله: "قال أبو القاسم الشاطبي رحمه الله:

هَنِيئًا مَرِيئًا وَالِدَاكَ عَلَيْهُمَا مَلاَبِسُ أَنْوَارٍ مِنَ التَّاجِ وَالحُلاَ

إلى قوله

..... جَـــاءَ القُرْآنُ مُفَصِّـــلاَ"[6].

5- **من مصادره كتب وأقوال ابن الباذش** رحمه الله[7]: استدل به في خمسة عشر موضعا، وكانت طريقته في الاستفادة منه كالآتي:

---

[1] ينظر: الورقة 492، الوجه أ، والتحصيل، المهدوي، 3/489- 490.

[2] ينظر: الورقة 494، الوجه ب، والورقة 495، الوجه أ، التحصيل، 5/285- 286، ينظر: شرح الدرر، المنتوري، 2/781-783.

[3] ينظر: الورقة 245، الوجه أ، منظومة حرز الأماني، الشاطبي، باب الهمزتين من كلمتين، البيت[208]، ص21.

[4] ينظر: الورقة 459، الوجه أ، منظومة حرز الأماني، الشاطبي، باب الوقف على مرسوم الخط، البيت [376]، ص38.

[5] ينظر كذلك: الوجه أ ورقة 144، ب 184، أ 205، أ 247، أ 255، ب261، ب 264، ب 471، أ 482، أ501.

[6] ينظر: الورقة 19، الوجه ب، مخطوط تونس، وحرز الأماني، الشاطبي، الأبيات [16، 17، 18]، ص2.

[7] هو أحمد بن علي بن أحمد بن خلف، أبو جعفر، المعروف بابن الباذش الأنصاري الغرناطي، ولد سنة: 491هـ، أخذ القراءات على خلف بن إبراهيم بن النحاس، وأخذ عنه أبو خالد رفاعة، من مؤلفاته: الإقناع في القراءات السبع، توفي سنة: 540هـ. ينظر: الديباج المذهب، ابن فرحون 1/191.

أولا: الاستشهاد بكلامه: استشهد به في أحد عشر موضعا[1]، منها: لما تحدث عن صفة الاستعاذة قال: "ثلاثة ألفاظ زادها ابن الباذش وهي: أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم، والثاني: أعوذ بالسميع العليم من الشيطان الرجيم، والثالث أعوذ بالله القوي من الشيطان الغوي[2].

ثانيا: النقل من كتابه: نقل عنه في ثلاثة مواضع[3]، منها:

- عند حديثه عن وجه التعوذ في الأجزاء قال: إذا لم يبسمل للأجزاء فيجوز فيه الوقف على التعوذ ويجوز وصلها بالقراءة، ولكن الأحسن الوقف على التعوذ ولا يصله بالقراءة، بخلاف البسملة فيجوز وصلها بالقراءة قاله ابن الباذش في الإقناع[4].

ثالثا: ذكر اختياره: وذلك عند حديثه عن حكم الراء في قوله تعالى: ﴿فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَالطَّوْدِ ٱلْعَظِيمِ﴾[الشعراء: 63]، فقال: "وأما أبو جعفر بن الباذش فقد رجح الترقيق[5].

6- من مصادره أبو الحسن الحصري رحمه الله: استشهد به في ثمانية عشر موضعا[6]، منها:

عند حديثه عن البسملة في السور الأربع قال: "وقال الإمام أبو الحسن الحصري مشير إلى ضعف البسملة في السور الأربع:

وَحُجَتُهُمُ فِيهِنَّ عِنْدِي لَطِيفَةٌ وَلَكِنْ يُقوُونَ الْرِوَايَةِ بِالنَّصِ[7].

7- من مصادره كتب وأقوال ابن شريح رحمه الله[8]: أحال إليه في أحد عشر موضعا[9]، منها:

لما تحدث عن حكم حروف الهجاء: الهاء والياء من ﴿كٓهيعٓصٓ﴾[مريم: 1] ذكر فيهما الوجهين: الفتح والإمالة، فقال: "الذي ذكر هذا الخلاف هو الإمام أبو الحسن الحصري...، فذكر أن أكثر قراءته فيها كانت بالفتح فدل ذلك على الخلاف فيها، وكذلك أبو عبد الله بن شريح ذكر هذا الخلاف أيضا"[10].

---

[1] ينظر: 199، ب، و200، أ، و262، ب، و263، أ، و286، أ، و309، أ، و350، أ، ب، و 364، ب، و366، أ، ب، و378، أ، ب.

[2] ينظر: الورقة 185، الوجه أ، الإقناع، ابن الباذش، 150/1-151.

[3] ينظر: الورقة 203، الوجه أ، والورقة 242، الوجه ب.

[4] ينظر: الورقة207، الوجه ب، والإقناع، ابن الباذش، 154/1.

[5] ينظر: الورقة 421، الوجه أ، والاقناع، ابن الباذش، ص327.

[6] أما باقي المواضع هي: 197، ب، و198، أ، و244، ب، و247، أ، و255، ب، و259، أ، و، أ، ب، و274، ب، و277، ب و444، ب، و307، أ، و309، أ، و390، أ، و401، أ، و401، ب، و431، ب، و436، أ، و236، ب.

[7] ينظر: الورقة 200، الوجه أ، والقصيدة الحصرية، الحصري، البيت [30]، ص95.

[8] هو أبو عبد الله محمد بن شريح بن يوسف الرُّعيني الإشبيلي المُقرئ الأستاذ، من شيوخه: أبو العباس بن نفيس، ومن تلاميذه: عيسى بن حزم، له مؤلفات نفيسة منها: التذكير، توفي سنة: 476هـ. ينظر: معرفة القرَّاء الكبار، الذهبي، 434/1. غاية النهاية، ابن الجزري، 2/ 136.

[9] أحال إليه الإمام في كل هذه المواضع مقترنا بالإمام مكي القيسي. ينظر: 250، أ، و252، أ، و255، ب، و407، أ، ب، و411، أ، ب و415، أ، و423، أ، ب، و494، ب، و495، أ، و499، أ.

[10] ينظر: الورقة 390، الوجه أ، الكافي لابن شريح، ص152.

8- **من مصادره كتب وأقوال أبي عبد الله المجاصي رحمه الله**[1]: استدل به في خمسة مواضع، وكانت طريقته في الاستفادة منه كالآتي:

1- **النقل من كتابه:** عند ذكره لباب الهمز قال: "ومنه قوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ﴾[الهمزة: 1]...، وقال أبو عبد الله المجاصي في غريبه:

همزة لمزة يعاب ويل له جزاؤه العذاب[2].

2- **الاستشهاد بكلامه:** استشهد به في أربعة مواضع منها[3]:

عند حديثه عن حكم كلتا ذكر فيه الخلاف ثم قال: "قال أبو عبد الله المجاصي المشهور في كلتا ترك الإمالة ليلا يزاد تغييرا على تغيير لأن أصله كلوا بالواو ثم أبدلت الواو تاء فلو أميل لأزداد تغييرا"[4].

9- **من مصادره كتب وأقوال الإمام الخراز رحمه الله**: وقد استشهد بكلامه في خمسة مواضع منها[5]:

- لما تحدث عن حكم المد المنفصل عند قالون، قال: "قال أبو عبد الله الخراز: والعمل في ذلك على القصر وهو الذي يترجح عند النظر"[6].

10- **من مصادره كتب وأقوال ابن القصاب رحمه الله**[7]: استشهد به في أربعة مواضع[8]، منها:

- لما تحدث عن حكم الراء المكسورة التي لم يتقدمها كسرة ولا ياء ساكنة ولا حرف ممال وقبلها ساكن صحيح نحو: القدر، الفجر، قال: "قد روي فيه الوقف بالترقيق وهو شاذ ذكره أبي القصاب"[9].

ثانيا: المصادر التي نقل عنها أحيانا: من بين المصادر التي اعتمدها الإمام الشوشاوي في شرحه ما يلي:

أ- **من مصادره: الإمام ميمون الفاسي رحمه الله**[10]: نقل الإمام من كتاب تحفة المنافع في أصل مقرأ الإمام نافع، في

---

[1] هو أبو عبد الله محمد بن أبي شعيب بن عبد الواحد اليصليتي، المعروف بالمجاصي، أخذ العلم على أبي الحسن بن بري، وأخذ عنه أبو عبد الله بن آجُرُّوم، من مؤلفاته شرح الدرر اللوامع، توفي في أواسط القرن الثامن. ينظر: القُرَّاء والقراءات بالمغرب، سعيد أعراب، ص45- 46. موسوعة قراءة الإمام نافع، عبد الهادي حميتو، 156/3.

[2] ينظر: الورقة 265، الوجه أ، والنجوم الطوالع، المارغني، ص115.

[3] ينظر: الورقة 368، الوجهان: أ، ب، والورقة 442، الوجهان: أ، ب، والورقة 482، الوجهان: أ، ب.

[4] الورقة 376، الوجهان: أ، ب.

[5] المواضع الباقية هي: 242، أ، ب، و245، ب، و246، أ، و332. ب.

[6] ينظر: الورقة 241، الوجه ب، والورقة 242، الوجه أ، والقصد النافع، الخراز، ص125.

[7] هو أبو عبد الله محمد بن علي بن عبد الحق الأنصاري الفاسي المعروف بابن القصاب، مُقرئ، أخذ عن أبي الحجاج يوسف بن علي الأنصاري ومن تلاميذه أبو عبد الله محمد الخرَّاز، توفي في حدود سنة: 690هـ. ينظر: غاية النهاية، ابن الجزري، 180/2، قراءة الإمام نافع عند المغاربة عبد الهادي حميتو، 387/2.

[8] ينظر: 519، أ، ب، وهما موضعان، و185، ب.

[9] ينظر: الورقة 429، الوجه ب، وتحصيل المنافع، الخراز، ص236. وللاطلاع على المواضع الأخرى ينظر: الورقة 519، الوجهان: أ، ب، وهما وهما موضعان، والورقة 185، الوجه ب.

[10] هو أبو وكيل، ميمون بن مساعد مولى أبي عبد الله بن الفخار المصمودي، الأستاذ الفقيه، له تآليف حسنة منها: الدُّرَّة، ونظم الأجرومية، توفي بمدينة فاس سنة 816هـ. ينظر: دُرَّة الحجال في أسماء الرجال، أحمد بن القاضي، 3/ 15، جذوة الاقتباس في ذكر من حلَّ من الأعلام بمدينة فاس، أحمد بن القاضي، ص348.

مواضع مختلفة[1] منها: لما ذكر حكم البسملة مع التعوذ أثناء القراءة قال: قال الأستاذ ميمون الفارسي في كتابه كتابه المسمى تحفة المنافع في باب التعوذ منه (وَرَجَّحَنَ وَصْلُهُ مُبَسْمَلاَ ** وَقَطْعُهُ مَا لَمْ يُبَسْمَلْ فُضِّلاَ)، يعني أن القارئ إذا بسمل فالأفضل وصل التعوذ بالبسملة وأما إذا لم يبسمل فالأفضل قطع التعوذ من غير البسملة[2].

ب– من مصادره الإمام البلنسي رحمه الله[3]: لما تحدث عن الإمالة والفتح في ذوات الياء ذكر بأن ما كان على ثلاثة أحرف مما أصله الواو في الثلاثي، فإنه ممال خطا ولفظا إلا حرفا واحدا وهو مرضا، ثم قال: فقال صاحب المنصف:

وَأَثْبَتُوا الْأَلِفَ فِي مَرْضَاتِ إِذْ أَصْلُهُنَّ الْوَاوُ فَي اللُّغَاتِ

إلى قوله:

وَوَزْنُهُ مَفْعَلَةَ فِي ذَاكَ وَأَصْلُهُ مَرْضَوَةٌ كَذَلِكَ"[4].

ث. **من مصادره الإمام أبو عبد الله القيسي** رحمه الله[5]: لما تحدث عن باب الهمز ومسائله قال: "قال أبو عبد الله القيسي رحمه الله:

إِذَا ذَكَرْتُ الْهَمْزَ نَفْسِي تَقْشَعِرُ وَمِنْ دُخُولِي فِي عُلُومِهِ تَفِـــرْ

لَكِنْ بِعَوْنِ اللهِ أَسْتَعِيـــــنُ إِذْ كَانَ مِنْ أَسْمَائِهِ الْمُعِينُ[6].

ج. **من مصادره الإمام أبو داود سليمان بن نجاح** رحمه الله[7]:

– لما تحدث عن علة المد مع إلقاء حركة الهمزة على ما قبلها في نحو: من ءامن، ذكر أقوالاً منها قول ابن نجاح حيث قال: "والقول الثالث وهو قول أبي داود سليمان بن نجاح إنما حذفت لالتقاء الساكنين سكون الهمزة بعد النقل وسكون ما قبلها قبل النقل فيما إذا كان بعد الهمزة متحرك نحو وقد أخذ، وتحذف لالتقاء الساكنين سكونها وسكون ما بعدها إذا كان بعدها ساكن نحو قد أفلح"[8].

---

[1] ينظر كذلك: الورقة 200، الوجه أ، ب، الورقة241، الوجه أ.

[2] الورقة 188، الوجه أ.

[3] هو: علي بن محمد بن علي بن هذيل، أبو الحسن البلنسي، إمام زاهد ثقة عالم، قرأ الكثير على أبي داود، انتهت إليه رئاسة الإقراء في زمانه، قرأ عليه أبو القاسم الشاطبي، وغيره، توفي سنة: 564هـ، ينظر: غاية النهاية لابن الجزري، 507/1.

[4] الورقة 371، الوجه أ.

[5] هو شيخ الجماعة بفاس محمد بن أبي الربيع سليمان بن موسى، أبو عبد الله القيسي الكفيف، أخذ عن أعلام عصره بفاس من أصحاب أبي الحسن الحسن ابن سليمان القرطبي، وأبي الحسن بن بري التازي، وغيرهما، من تلاميذه أبو زكريا يحيى السراج، من مؤلفاته: الميمونة الفريدة، توفي بفاس سنة: 810 هـ. ينظر: قراءة الإمام نافع عند المغاربة، د. عبد الهادي حميتو، 413/3.

[6] الورقة 264، الوجه ب، ذكره في الميمونة الفريدة، ينظر: قراءة نافع عند المغاربة عبد الهادي حميتو، 145/5.

[7] هو: أبو داود سليمان بن أبي القاسم نجاح الأموي، شيخ القراء وإمام الإقراء، أخذ القراءات عن الداني، تتلمذ على عدة علماء منهم: الداني وليد الباجي، ومن تلاميذه: ابن خلف البلنسي، وله تواليف كثيرة منها: مختصر التبيين في الرسم، وأصول الضبط، توفي سنة: 496هـ.ينظر: غاية النهاية لابن الجزري، 287/1.

[8] الورقة 339، الوجه ب، والورقة 340، الوجه، أ.

ح. **من مصادره الإمام أبو بكر الأدفوي** رحمه الله[1]: استفاد منه لما تحدث عن الإظهار والإدغام فقال: "باب الإظهار والإدغام باب عظيم المنفعة وهو متكرر في القرآن فيجب تعلمه والتحفظ عليه فلا ينبغي لقارئ القرآن أن يجهله وقد قال أبو بكر الأدفوي في كتاب الاستغناء في باب الإمالة لورش "من أدغم ما يظهر وأظهر ما يدغم فقد لحن في قراءته وأخطأ في تلاوته، ومن فعل ذلك فكأنه قرأ القرآن بغير ما أنزله الله، ولأنه خرج من لغة العرب"[2].

خ. **من مصادره الإمام أبو بكر بن مجاهد** رحمه الله[3]: استشهد بكلامه لما تحدث عن حكم الاختلاف في مد العين من فواتح السور قال: "منهم من يمده لجميع القراء، فإذا قلنا يمد لجميع القراء فمنهم من يسوي بينه وبين حرف المد واللين وهو رأي ابن مجاهد"[4].

– ولما تحدث عن الإظهار والإدغام وفوائده قال: "وقد قال ابن مجاهد اللحن على قسمين، لحن جلي ولحن خفي"[5].

د. **من مصادره شرح القصيدة الحصيرية**: استشهد بها لما ذكر بأن السكت أولى من البسملة لأوجه منها: زوال القبح، قال: "قال ابن الطفيل[6] في شرح الحصْرية: اتصاف القرآن بالقبح غير صحيح لأن ألفاظ القرآن حلوة معجزة داخلة في النفس منوطة في القلب، لا يجوز عليها ما يجوز على ألفاظنا بل يستحسن منها ما يستقبح من ألفاظنا"[7].

ذ. **من مصادره الإمام أبو حامد الغزالي** رحمه الله[8]: استشهد به في موضع واحد عند قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ

---

[1] هو محمد بن علي بن أحمد، أبو بكر الأدفوي المصري المقرئ النحوي المفسّر، قرأ القرآن على أبي غانم،وسمع القراءات من ابن جامع وابن السّكن وعليه قرأ ابنه أبو القاسم أحمد، والحسين بن النعمان والحسن بن سليمان؛ انفرد في قراءة نافع في وقته، وألّف التفسير، والهمز، والإبانة، والطالع السعيد، وتوفي سنة: 388هـ. ينظر: غاية النهاية، ابن الجزري، 198/2، معرفة القراء، الذهبي، 535/1- 354، طبقات المفسرين، الداودي 197/1- 198، بغية الوعاة، السيوطي، 189/1.

[2] الورقة 340، الوجه ب.

[3] هو: الإمام المقرئ المحدث النحوي، شيخ المقرئين، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد البغدادي، ولد سنة: 245هـ، قال أبو عمرو الداني: فاق ابن مجاهد سائر نظائره مع اتساع علمه وبراعة فهمه، وصدق لهجته، وظهور نسكه، قرأ على عدة شيوخ منهم: أبو الزعراء بن عبدوس، وقنبل المكي، وسعدان بن نصر، ومن تلاميذه: صالح بن إدريس وأبو بكر الشذائي وغيرهما، ومصنف كتاب السبعة في القراءات، مات سنة: 324 هـ. ينظر: معرفة القراء، الذهبي، 269/1- 271، سير أعلام النبلاء، الذهبي، 272/15- 274.

[4] الورقة 262، الوجه ب، الإقناع لابن الباذش، 479/1.

[5] الورقة 340، الوجه ب، السبعة لابن مجاهد، ص49، ينظر: الفجر الساطع، ابن القاضي،41/3، والقصد النافع، الخراز، ص215.

[6] هو محمد بن عبد الرحمن أبي عمرو بن محمد بن عبد الرحمن بن أحمد، بن الطفيل العبدي، يعرف بابن عظيمة، أخذ القراءات عن أبي عبد الله السرقسطي وروى عن أبي عبد الله الخولاني وغيره، توفي سنة: 543هـ،، وكتابه هو منح الفريدة الحمصية في شرح القصيدة الحصرية. ينظر: قراءة الإمام نافع، حميتو، 74/2.

[7] الورقة 200، الوجه أ.

[8] الغزالي هو محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الطوسيّ، أبو حامد الغزالي، حجة الإسلام، الشيخ البحر، أعجوبة الزمان، زين الدين، صاحب التصانيف، والذكاء المفرط، ومع غزارة علمه وتبحره في كثير من العلوم إلاّ أنه لم يكن له علمٌ بالآثار ولا خبرة بالسنة النبوية، ولذلك فقد جاء

ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾[طه: 14] قال: "أي أُظْهرها وأُوضِحها وأزيل خفاءها، يقال: أخفيت الشيء؛ إذا أظهرته أو أسترته، وهو من الأضداد، ويقال: أخفيته ثلاثيا إذا أظهرته خاصة، قاله الغزالي"[1].

ر. **من مصادره الإمام الأهوازي** رحمه الله[2]: لما تحدث عن كيفية نطق الغنة قال: "والغنة صوت مركب في جسم الميم والنون يخرج من الخيشوم، وتعرف ذلك بأن تمسك أنفك...، تنطق بالنون الساكنة فالذي تمسكه إذ ذاك هو الغنة وقد أشار الأهوازي إلى هذا فقال:

وَالنُّونَ فِيهِ غَنَّةٌ وَ المِيمَ *** وَصَوتُهَا مَقَرَهُ الْخَيْشُومَ

تَصْدَيقُهُ أَنَّكَ إِنْ أَمْسَكْتَا *** أَنْفَّكَ ذَاكَ صَوْتٌ قَدْ غَيَّرْتَا[3].

الفرع الثاني: كتب اللغة والنحو:

من الكتب التي اعتمدها الإمام الشوشاوي رحمه الله في اللغة والنحو أذكر منها[4]:

1. **من مصادره الكتاب لسيبويه** رحمه الله[5]: نقل منه في خمسة عشر موضعا[6]، منها: لما تحدث عن الإدغام ذكر أن سيبويه قال: "إنما لا يدغم ساكن في ساكن لعدم حركة يحكم بها على الساكن، وإنما لا يدغم متحرك في متحرك لأن الحركات مقدمات بعد الحروف"[7].

2. **من مصادره أقوال الخليل الفراهيدي** رحمه الله: استشهد به في أحد عشر موضعا[8]، منها: عند ذكره لاختلاف النحاة في التنوين الكائن في الجمع المتناهي المعتل اللام كجوار وغواش، أورد فيه أربعة أقوال، منها قول الخليل، ثم قال: "وقال الخليل: التنوين فيه عوض من حركة الياء المحذوفة تخفيفا"[9].

بالموضوعات والمنكرات في كتبه، وخاصة كتابه المشهور: إحياء علوم الدين، توفي سنة: 505 هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، 322/19 - 346.

[1] الورقة 508، الوجه أ.

[2] هو الحسن بن علي بن إبراهيم بن يزداد بن هرمز، أبو علي الأهوازي، المقرئ، ولد سنة 362هـ، قرأ على أحمد بن محمد بن سويد المؤدب وروى عنه أبو معشر الطبري، من مؤلفاته: الوجيز،توفي سنة 446هـ. ينظر: معرفة القراء الكبار للذهبي، ص224- 225، وغاية النهاية، ابن الجزري، 200/1- 202.

[3] ينظر: الورقة 364، الوجه ب، والقصد النافع، الخراز، ص234.

[4] منها أيضا: الزجاج، ابن كيسان، الأهوازي، ابن مطروح، ابن القصاب، الأخفش، والفارسي، المبرد، ابن جني، يونس النحوي. ينظر: 293 أ، 364، ب، و 364، ب، 200، ب، 519، أ، 218، ب، و248، ب، و249، أ، و420، أ، ب، و455، أ، ب.

[5] هو: عمرو بن عثمان بن قنبر، مولى بني الحارث، الملقب بسيبويه، إمام النحو، أخذ عن الخليل بن أحمد وعيسى بن عمر الثقفي ويونس وغيرهم من تلاميذه: أبو الحسن الأخفش وقطرب، من أشهر مؤلفاته: "الكتاب"، الذي قال عنه الأزهري: وقد نظرت في كتابه، فوجدت فيه علما جما واختلف في تاريخ ومكان وفاته، فقيل: توفي بالبيضاء سنة: 180هـ، وقيل غير ذلك، وكان عمره إذ توفي 32 سنة. ينظر: بغية الوعاة السيوطي، 229/2، سير أعلام النبلاء، الذهبي، 351/8، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، الفيروزآبادي، ص221.

[6] ينظر: 302، أ، و217، أ، 217، ب، و219، ب، و220، ب، وموضعان في:221، ب، و231، ب، و349، ب، و351، أ، و377 أ، و420، أ ، ب، و449، ب، و450، أ، 328، أ، ب.

[7] الورقة 342، الوجه أ، ينظر: الكتاب لسيبويه، 437/4.

[8] ينظر المواضع: 377، أ، و217، ب، و220، ب، و271، ب، و328، أ، ب، و378، أ، و476، ب، و477، أ، و509، ب.

[9] الورقة 455، الوجه ب.

3. من مصادره أبو موسى الجزولي رحمه الله [1]: استدل به في ستة مواضع[2] منها: عند ذكره لبعض المصادر التي يجب إضمار فعلها، قال: "قال أبو موسى الجزولي: ومنه غير متصرف نحو سبحان الله"[3].

4. **من مصادره ابن السكيت** رحمه الله [4]: نقل عنه عند حديثه عن الفرق بين الهمز والنبر حيث قال: "قال ابن السكيت في اصطلاح المنطق: نبرت الحرف أنبره نبرا إذا همزته، والنبر بكسر النون دويبة أصغر من الجراد نلسع فينتفخ موضعها، والهمزة هي المحققة والنبر هو الهمز في المسهلة بوجه من وجوه التسهيل"[5].

5. **من مصادره ابن دريد** رحمه الله: نقل عنه لما تحدث عن تاء التأنيث وحكمها عند نافع عند حروف الصفير: وحرفي: (ج، ث) ذكر أن قالون زاد الظاء، ومنه قول ابن دريد في المقصورة:

وَآضَ رَوضُ اللَّهوِ يَبْساً ذَاوِياً ** مِن بَعْدِ مَا قَدْ كَانَ مَجّاجَ الثَّرَى[6].

6. **ديوان الأعشى** رحمه الله [7]: نقل عنه لما استدل بأنَّ الهمزة المسهلة في وزنة المحققة، قال: "قول الشاعر وهو الأعشى:

أَأَنْ رَأَيتَ رجلا أعشى أَضَرَّبِهِ*** ريبُ المنون ودهرُ مفْنِدٌ خَبِلُ[8].

7. **من مصادره أبو العباس المبرد** رحمه الله: استشهد به عندما تحدث عن مستثنيات الإمام ورش رحمه الله من حكم المد إذا وقعت بعد الهمزة قال: "اختلف النحاة في علامة الجزم في قوله تعالى مثلا: ﴿وَلاَ تَكُ فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ﴾[النحل: 127] على ثلاثة أقوال"، ثم ذكر هذه الأقوال، و منها: "وقيل: علامة الجزم فيه هو

---

[1] والجزولي هو عيسى بن عبد العزيز الجزولي، أبو موسى، النحوي المشهور، استقر بمراكش، وهو من كبار العلماء الذين امتازوا بجودة الفكر وحسن التعليل، من مؤلفاته: المقدمة في النحو، أمالي في النحو، شرح على الإيضاح لأبي علي الفارسي، توفي سنة: 607 هـ. ينظر: موسوعة مشاهير رجال المغرب، عبد الله كنون، 2/6– 21.

[2] الورقة 258، الوجه أ، مخطوط تونس، ومخطوطة الجزائر الأوراق: 282، أ، و287، ب، و325، أ، و371، ب.

[3] ينظر: الورقة 349، الوجه ب، والمقدمة الجزولية في النحو، أبو موسى الجزولي، ص276.

[4] هو يعقوب بن إسحاق، أبو يوسف، ابن السكيت، إمام في اللغة والأدب، أخذ عن أبي عمرو الشيباني والفراء وابن الأعرابي، وروى عن الأصمعي وأبي عبيدة، وأخذ عنه أبو سعيد السكري وأبو عكرمة الضبي ومحمد بن الفرج المقرئ وغيرهم، واتصل بالمتوكل العباسي، فعهد إليه بتأديب أولاده، وجعله في عداد ندمائه، ثم قتله، لسبب مجهول، من مؤلفاته: إصلاح المنطق، كتاب الأضداد، والأجناس وغيرها، وكانت سنة وفاته: 243هـ وقيل سنة 44، وقيل 46. معجم الأدباء، ياقوت الحموي، 6/2840.

[5] الورقة 265، الوجه ب.

[6] ينظر: الورقة 346، الوجه ب، والبيت[6] من مقصورة ابن دريد، ص4، وابن دريد هو: محمد بن الحسن بن دريد، أبو بكر، شيخ الأدب، ولد ولد بعد سنة: 223هـ، كان قوي الحفظ، نحويًا لغويًا، له شيوخ كُثُر منهم: عمه الحسين، وعبد الله بن محمد بن هارون التوزي وإبراهيم بن سفيان الزيادي وغيرهم، ومن تلاميذه: إسماعيل بن عبد الله بن ميكال، الحسن بن عبد الله السيرافي، ابن خالوية، وأبو القاسم الزجاجي وغيرهم، له كتب كثيرة منها: جمهرة اللغة، الاشتقاق، الديوان، شرح المقصور والممدود، المقصورة، توفي سنة: 321هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، 96/15، البلغة في تراجم أئمة النحو، الفيروزآبادي، ص193.

[7] هو ميمون بن قيس أبو بصير من بني قيس بن ثعلبة، من شعراء الطبقة الأولى في الجاهلية، أدرك الإسلام و لم يسلم، لقب بالأعشى لضعف بصره وهو أحد أصحاب المعلقات. ينظر: الأغاني، 108/9، وهو في ديوانه، ص145.

[8] الورقة277، الوجه ب.

حذف النون قياسا على نون العلامة، لأن كل واحد منهما وقع في الطرف قاله المبرد"[1].

8. **من مصادره كتاب ألفية ابن مالك** رحمه الله [2]: استشهد به لما تحدث عن جواز حذف المضاف إليه لوجود شرطه حيث قال: "قال ابن مالك فيحذف الثاني ويبقى الأول كحاله إذا به يتصل بشرط عطف وإضافة إلى من: مثل الذي له أضفت الأولا، وأما إذا لم يعطف على المضاف إليه فلا يجوز حذف المضاف إليه لعدم ما يدل عليه[3].

9. **شرح الفصيح لابن هشام** رحمه الله [4]: أحال إليه في موضع واحد، وذلك عندما تحدث عن مخارج الحروف وصفاتها قال: "النواجذ بعد الأنياب؛ لأن النبي ﷺ ضحك حتى بدت نواجذه وضحكه عليه السلام تبسُّمٌ والقول الشاذ: أن النواجذ في آخر الفم، انظر شرح الفصيح لابن هشام[5].

الفرع الثالث: كتب الفقه وشروح الحديث:

أولا: من مصادره كتب وأقوال ابن رشد رحمه الله [6]: استشهد بأقوال ابن رشد عند حديثه عن حكم تعليم القرآن للكافر فقال: "لا يجوز تعليم القرآن للكافر، ومن علم الكافر شيئا من القرآن ولو ءاية واحدة فهو جرحة في شهادته وإمامته قال ابن رشد في البيان والتحصيل: "قال مالك لا يجوز للمسلم أن يعلم خط المسلم للكافر لأن ذلك ذريعة قراءتهم القرآن"[7].

وكذلك استشهد به عند حديثه عن البسملة فقال: "قال ابن رشد: ... ترك البسملة في أول براءة مخصوص بالمصاحف وأما الألواح فيجوز أن تكتب البسملة فيها في أول كل سورة وفي وسطها وفي آخرها ولا فرق بين براءة وغيرها"[8].

---

[1] الورقة 248، الوجه ب، والورقة 249، الوجه أ، والمبرد هو: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي، البصري، أبو العباس المبرد، النحوي اللغوي الأديب: ولد سنة: 210هـ، أخذ اللغة عن الكسائي وغيره، روى عنه: إسماعيل بن محمد الصفار، ونفطويه، ومحمد بن أبي الأزهر، من كتبه إعراب القرآن، توفي سنة: 285هـ. ينظر: معجم الأدباء، ياقوت الحموي، 479/5، طبقات المفسرين، الداودي، 269/2.

[2] ابن مالك هو محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الجيّاني، أبو عبد الله، المعروف بابن مالك، إمام النحاة وحافظ اللغة، سمع من الحسن ابن الصباح وابن عمرون وغيرهما، روى عنه: ابنه الإمام بدر الدين والشمس بن أبي الفتح البعلي وجماعة، من كتبه: ألفية ابن مالك، ولامية الأفعال، توفي سنة: 672هـ. ينظر: بغية الوعاة، السيوطي، 130/1- 137.

[3] الورقة 220، الوجه أ.

[4] هو محمد بن أحمد بن هشام بن إبراهيم بن خلف اللخمي الإشبيلي، أبو عبد الله، عالم وشاعر مغربي، من شيوخه: أبو بكر العربي وأبو خليل ومن تلاميذه: أبو الحسن الخولاني وأبو عمر بن يوسف الغافقي، له مؤلفات كثيرة منها: تقويم اللسان، شرح أبيات الجمل، توفي سنة: 577هـ. ينظر: بغية الوعاة، السيوطي، 48/1- 49، الأعلام، الزركلي، 318/5.

[5] الورقة 514، الوجه أ.

[6] هو محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، القاضي أبو الوليد، الإمام العالم المحقق المعترف، تفقه بابن رزق وعليه اعتماده وسمع الجياني وأبا عبد الله بن فرج وغيرهم، وأجازه أبو العباس العذري وعنه ابنه أحمد والقاضي عياض وأبو بكر بن محمد الإشبيلي، وأجاز ابن باشكوال، ألّف البيان والتحصيل، توفي سنة: 520هـ. شجرة النور الزكية، محمد مخلوف، 190/1.

[7] الورقة 19، الوجه ب، والورقة 20، الوجه أ، ومخطوط تونس: الورقة 161، الوجه أ.

[8] الورقة 201، الوجه ب.

ثانيا: من مصادره كتب وأقوال ابن أبي زيد القيرواني رحمه الله[1] في الرسالة: استشهد به عند تعريفه للقصر قال: "معنى القصر لغة هو الحبس، ومنه قوله تعالى: ﴿حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ﴾[الرحمن: 71] أي محبوسات، ومنه قول أبي محمد في الرسالة: (ونساء الجنة مقصورات على أزواجهن)"[2].

ثالثا: من مصادره كتب وأقوال القاضي عياض رحمه الله[3] أحال إلى كتاب إكمال المعلم للقاضي عياض في موضع موضع واحد، وذلك لما تحدث عن مخارج الحروف حيث قال: "قال القاضي عياض في كتابه المسمى بإكمال العلم أن المراد بالنواجذ في قوله عليه السلام ضحك حتى بدت نواجذه هو الأنياب لأن جل ضحكه التبسم الخفيف وغاية التبسم هو ظهور الأنياب"[4].

---

[1] هو أبو محمد عبد الله بن أبي زيد عبد الرحمن النفزي القيرواني، إمام المالكية في وقته، وإليه إنتهت رئاسة الدين والدنيا، من شيوخه: ابن اللبّاد وعبد الله بن مسرور، من تلاميذه: أبو بكر بن عبد الرحمن واللبيدي، من تآليفه: كتاب النوادر والزيادات على المدونة وكتاب تهذيب العتيبة، توفي سنة: 386هـ. ينظر: الديباج المذهب، ابن فرحون، 1/427، شجرة النور الزكية، محمد بن مخلوف، 1/143.

[2] ينظر: الورقة 229، الوجه ب، متن الرسالة، أبو زيد القيرواني، ص66.

[3] وعياض هو أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن موسى عياض اليحصبي الأندلسي، ثم السبتي المالكي، ولد سنة 470 هـ. من أهم مؤلفاته: "ترتيب المدارك وتقريب المسالك في ذكر فقهاء مالك"، و"كتاب الشفا في شرف المصطفى". توفي سنة 544 هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، 212/20، الديباج المذهب، ابن فرحون، 52/2، وفيات الأعيان، ابن خلكان، 483/3، شذرات الذهب، عبد الحي العكري 4/ 238.

[4] الورقة 514، الوجه أ.

المبحث الثاني: جهود الإمام الشوشاوي رحمه الله ومصادره في علم الرسم القرآني.

ألّف الإمام الشوشاوي رحمه الله كتابًا في علم الرسم القرآني سمّاه (تنبيه العطشان على مورد الظمآن)، وهو شرح على منظومة "مورد الظمآن في رسم القرآن" للعلامة محمد بن محمد بن إبراهيم الشريشي، الشهير بالخراز، وفي هذا المبحث تعريف بالكتاب وبمنهج الإمام فيه ومصادره.

المطلب الأول: التعريف بكتاب تنبيه العطشان:

قبل التعريف بكتاب تنبيه العطشان للإمام الشوشاوي رحمه الله يجدر بنا إلقاء نظرة خفيفة على منظومة الإمام الخراز.

الفرع الأول: التعريف بأرجوزة مورد الظمآن وأهمّيتها:

"نظم الخراز رحمه الله أرجوزة زاد فيها على كتاب المقنع للامام الداني خلافا كثيرا عزاه لناقليه، واشتهرت بالمغرب، واقتصر الناس على حفظها، وهجروا بها كتب أبي داود وأبي عمرو والشاطبي في الرسم"[1]، قال عنها المحقق ابن الجزري رحمه الله[2]: "أرجوزة لطيفة أتى فيها بزوائد على الرائية والمقنع من التنزيل"[3]. وهي أرجوزة طويلة جعلها ناظمها وفقا لحرف الإمام نافع دون غيره من الأحرف، وتتكون من ثمانية وستمائة بيت608 ، خصص منها أربعة وخمسين وأربعمائة 454 بيت للرسم، والباقي وهو أربعة وخمسون ومائة 154 بيت للضبط. وقد جاء اسم هذه الأرجوزة بعدة أسماء، منها ما ذكره الإمام المنتوري: "مورد الظمآن في معرفة رسم القرآن"[4] وسماها ابن الجزري رحمه الله: "مورد الظمآن في معرفة حكم رسم القرآن"[(2)]، وجاء في التبيان باسم (مورد الظمآن في رسم أحرف القرآن)[5].

---

[1] ينظر: مقدمة ابن خلدون، عبد الرحمن بن خلدون، 2/174.

[2] هو: محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف، أبو الخير، المعروف ابن الجزري، الدمشقي الشافعي، كان حافظا قارئا محدثا ماهرا في المعاني والبيان والتفسير، أخذ القراءات عن أبي محمد عبد الوهاب بن السلار، وأبي المعالي بن اللبّان، ومحمد بن الصائغ وغيرهم، من تلاميذه ابنته سلمى وأبو الحسن الأشموني، له مؤلفات كثيرة منها: النشر في القراءات العشر، طبقات القراء، وتحبير التيسير في القراءات العشر، توفي سنة: 833هـ. ينظر: طبقات المفسرين، الداودي، 2/64- 65، البدر الطالع، الشوكاني، 2/257.

[3] غاية النهاية، ابن الجزري، 2/208.

[4] فهرسة المنتوري، لوحة 29، مخطوط محفوظ في الخزانة الحسنية، تحت رقم "1578". والمنتوري هو محمد بن عبد الملك بن علي بن عبد الملك ابن عبد الله القيسي المنتوري، ويكنى بأبي عبد الله، واشتهر بالمنتوري، ولد سنة: 761هـ بمدينة غرناطة، تتلمذ على يد الكثير من الشيوخ والعلماء منهم: محمد القيجاطي، وابن الأشهب، وابن عادل السبتي، من تلاميذه: محمد بن عاصم، محمد بن يوسف، ويحيى بن أحمد، له مؤلفات كثيرة منها: كتاب شرح رجز أبي الحسن بن بري، وكتاب الإدغام الكبير لأبي عمرو بن العلاء، مات سنة: 834هـ. ينظر: فهرسة المنتوري، المنتوري 1/34- 35.

[5] التبيان لابن آجطا، ص103. كما جاء بنفس العنوان بتحقيق الدكتور أشرف محمد فؤاد طلعت، مكتبة الإمام البخاري، الطبعة الثانية 1427هـ/2006م.

"وقد كان المظهر الأول من مظاهر العناية بالأرجوزة روايتها وحفظها – وتدريسها في مدارس المغرب والأندلس والأزهر الشريف–، أما المظهر الثاني من ذلك، فقد كان في شرحها وبيان مقاصدها وبحث قضاياها"[1].

ومن أهم شروحها[2] كتاب إمامنا الشوشاوي رحمه الله "تنبيه العطشان على مورد الظمآن".

الفرع الثاني: طبعات كتاب تنبيه العطشان ومخطوطاته:

1 طبعات الكتاب: لهذا الكتاب أهمية كبيرة من بين شروح المورد لغزارة مادته، وكثرة مصادره وسهولة أسلوبه، لذا سعى طلبة العلم إلى تحقيقه وإخراجه للنور، ونشره بين أهل العلم وطلبته للاستفادة منه، إلا أنه لم يُطبع كله بل طُبع جزء منه من أول المخطوط إلى باب حذف الياء في القرآن الكريم بليبيا، وهو بحث مقدّم استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الإجازة العالية الماجستير في الدراسات القرآنية[3] لسنة: 2005م-2006م، وهذا الجزء الآن متداول بين طلبة العلم ومتوفر على صفحات الإنترنت[4].

2 مخطوطات الكتاب: توجد لهذا الكتاب عدة نسخ مخطوطة منتشرة في مكتبات العالم منها:

النسخة الأولى: وهي التي اعتمدتها في البحث[5]، تحصّلت عليها من الإدارة المركزية لمكتبة الأزهر مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف، مصر، رقمها: 1811(93041)، وعدد أوراقها: 308، أما الطول: 21، العرض: 16، المسطرة: 23، لم يرد فيها اسم الناسخ، ولا تاريخ الفراغ من النسخ، وهي مكتوبة بخط مغربي واضح بمداد بني وأحمر.

بداية المخطوط: "بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، قال الشيخ الإمام العالم العلاَّمة الأوحد الولي المتفنن حسين بن علي بن طلحة الرجراجي الشوشاوي رحمه الله تعالى ورضي الله عنه ونفعنا به وبعلومه ءامين...، الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على محمد خاتم النبيين وعلى آله وصحبه الطيبين، وبعد: فهذا الكتاب سمّيته بتنبيه العطشان على مورد الظمآن، ومن الله أسأل الإعانة والتوفيق بمنه إلى سواء الطريق والتحقيق...".

---

[1] قراءة الإمام نافع عند المغاربة، د. عبد الهادي حميتو، 434/2.

[2] من الشروح الأخرى: التبيان في شرح مورد الظمآن لابن آجطا، إعانة المبتدئ والصبيان على معاني ألفاظ مورد الظمآن لسعيد بن سليمان الكرامي السملالي، فتح المنان المروي بمورد الظمآن لابن عاشر، دليل الحيران على مورد الظمآن لإبراهيم المارغني، لطائف البيان، أبو زيتحار.

[3] حققه الطالب محمد سالم حرشة، تحت إشراف الدكتور رجب محمد غيث، بجامعة المرقب، كلية الآداب والعلوم بترهونة، قسم اللغة العربية للدراسات العليا، شعبة الدراسات الإسلامية بليبيا، 2005م- 2006م.

[4] هناك من سعى إلى تحقيق المخطوط كاملا من طلبة العلم بالمغرب غير أن الجامعة لم تسمح بنشره، وهو بتحقيق الطالب ميلود الضعيف، بإشراف فضيلة الأستاذ الدكتور التهامي الراجي الهاشمي، بجامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، شعبة الدراسات الإسلامية، تخصص القرآن وعلومه، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا، من ثلاثة أجزاء، السنة الجامعية، 1993م- 1994م/ 1414هـ- 1415هـ. كما سعى بعض طلبة جامعة الوادي ، تحقيق اجزاء منه تحت اشراف الدكتور قديري مختار

[5] اعتمدتها في الجزء غير المحقق من بداية البيت [255]، الورقة 193، الوجه ب.

ونهاية المخطوط: "تم الكتاب المسمى تنبيه العطشان على مورد الظمآن، المعنى بجمعه وتصنيفه العبد المذنب الراجي عفو ربه ورضوانه وإحسانه حسن بن علي بن طلحة الرجراجي الشوشاوي لطف الله به بمنه وطوله في العشر الأولى من شهر الله العظيم شهر رمضان عام اثنين وأربعين وثمان مائة عرفنا الله خيره بمنه والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما والحمد لله رب العالمين كمل بحمد الله تعالى وحسن عونه وتوفيقه على يد العبد الفقير الحقير الذليل ....، وكان الفراغ منه في آخر شهر الله المعظم رمضان يوم تسعة وعشرين يوما عام تسعة عشر بعد مائة وألف عرفنا الله خيره وخير ما بعده من السنين ووقانا شره وشر ما بعده من السنين بجاه سيد المرسلين..."[1].

النسخة الثانية: بمكتبة الأزهر الشريف، تحت رقم (22282)، عدد أوراقها 158 ورقة، مقاسها: 18.5 × 14.5 سم، وعدد الأسطر في الصفحة الواحدة: 24 سطرا، في كل سطر 15 كلمة تقريبا، كتبت بخط النسخ المعتاد، وبمداد أسود وهي تامة سالمة من كل آفة ، وبهامشها بعض الشروح والتعليقات[2].

النسخة الثالثة: بإدارة الكتب الوثائقية المصرية في القاهرة، تحت رقم "1قراءات ش"، عدد أوراقها 227 ورقة، حجم: 19 × 12.5 سم، وعدد الأسطر في الصفحة الواحدة: 25 سطرا، في كل سطر 15 كلمة تقريبا، لم يرد فيها اسم الناسخ، ولا تاريخ الفراغ من النسخ، وهي مكتوبة بخط مغربي دقيق، بمداد أسود يصعب قراءة بعض صفحاته.

النسخة الرابعة: بمركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي، مصورة من الخزانة العامة بالرباط، برقم (663) ق تقع في 161 ورقة، مقاسها 29 × 19 سم، وعدد الأسطر في الصفحة الواحدة:31 سطرا، في كل سطر 15 كلمة تقريبا، وهي تامة مكتوبة بخط مغربي جيد جدا، وبمداد أسود، وكتبت أبيات الشعر باللون الأحمر أحيانا وباللون الأزرق أحيانا أخرى، وكان الفراغ منها يوم الاثنين أول ربيع الثاني سنة 1015 هـ[3].

النسخة الخامسة: بمركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي أيضا، رقم المخطوط: 391(530542)، وعدد أوراقها 184، القياس: 271 × 185 سم.

النسخة السادسة: بالخزانة الحسينية المغربية، تحت رقم (5729)، مقاسها : 30 x 22 سم، عدد أوراقها 126 ورقة، في كل صفحة 40 سطرا، في كل سطر 15 كلمة تقريبا، تاريخ النسخ: 906 هـ، كتبت بخط مغربي دقيق، بمداد أسود على ورق قديم من الحجم المتوسط ، أبيات الناظم والعناوين بخط بارز وبلون مخالف أصابتها الرطوبة من جميع جوانبها، حتى أصبح نصفها غير مقروء، في أولها بعض الأدعية والفوائد[4].

---

[1] الورقة 309، الوجه ب، والورقة 310، الوجه أ.

[2] نسخها أحمد بن محمد الشرّادي، بتاريخ 1157 هـ، ومكتوب على الورقة الأولى: "من كتب حسن جلال باشا الحسيني رحمه الله وصية للأزهر الشريف".

[3] نسخها علي بن مسعود بن عبد الله الفلالي، حسبما ذُكر في المخطوط.

[4] كُتبت على يد ناسخها أبو بكر موسى بن عثمان.

النسخة السابعة: بالخزانة العامة بالرباط، تحت رقم (624) ق، كتبت بخط مغربي متوسط بتاريخ: 968 هـ، عدد أوراقها: 180 ورقة، مقاسها: 30 x 44 سم، عدد الأسطر 39 سطرا، في كل سطر 13 كلمة تقريبا، وهي نسخة تامة ليس بها نقص، وبها أخطاء كثيرة[1].

النسخة الثامنة: بالخزانة العامة بالرباط أيضا، تحت رقم (676) ق، ضمن مجموع، من 11 – 198، أي أن عدد أوراقها: 187 ورقة من الحجم الكبير، وعدد الأسطر:33 سطرا، ومتوسط كلمات السطر 15 كلمة كتبت بخط مغربي لا بأس به عام 972هـ، وقد كثر فيها التصحيف والسقط[2].

النسخة التاسعة: بالمكتبة الوطنية بالرباط، تحت رقم: (124) ق، 20.2/15سم، 41س 11416ز/مجموع(3)، مكتوبة بخط مغربي دقيق معتاد بمداد بني وأحمر، أصابتها الرطوبة والأرضة، لم يرد فيها اسم الناسخ ولا تاريخ الفراغ من كتابتها.

النسخة العاشرة: بجامعة القرويين، مدينة فاس، رقم المخطوط (229)، الرقم الترليبي: 672، رقم الميكروفيلم: 184/99، عدد أوراقها: 129 ورقة، المقياس: 27سم/19سم، نوع الخط: مغربي، المتن فيه بالمداد الأسود العريض[3]، التجليد: ورق مقوى بأطرافه جلد أخضر، حالتها سيئة، وتاريخ النسخ: الخميس 7 صفر عام 1107م.

الفرع الثالث: توثيق عنوان الكتاب ونسبته إلى مؤلفه:

1- توثيق عنوان الكتاب: أطلقت كتب التراجم اسم "شرح مورد الظمآن"[4] أو "شرح المورد"[5] على كتاب الإمام الشوشاوي المتعلق بالرسم القرآني، وقد ورد في فهارس المخطوطات باسم "تنبيه العطشان على مورد الظمآن"[6]، وكعادة الإمام الشوشاوي فقد ذكر عنوان كتابه في بداية المخطوط بنفسه، فقال بعد البسملة والصلاة على محمد ﷺ: "... وبعد فهذا كتاب سميته تنبيه العطشان على مورد الظمآن...".

---

[1] نسخها أبو القاسم بن منصور، حسبما ذُكر في المخطوط.

[2] نُسخت على يد ناسخها علي بن عمر الجزولي.

[3] كُتبت على يد ناسخها أحمد بن حسين السفياني المعروفي الخليفي.

[4] نسبه له: أحمد بابا التنبكتي في نيل الابتهاج، ص163، وكفاية المحتاج، 1/192، والمختار السوسي في سوس العالمة، ص177، وخلال جزولة 4/161، وعبد الله كنّون في كتاب النبوغ المغربي، 1/216.

[5] قراءة الإمام نافع عند المغاربة، د. عبد الهادي حميتو، 454/2.

[6] ينظر مثلا: فهرس الخزانة الحسنية بالقصر الملكي، تصنيف محمد الخطابي، 6: 61، تحت رقم (5729)، ط1، الرباط، 1987 م، وفهرس خزانة خزانة القرويين بفاس، 3: 149، تحت رقم (1041).

2- نسبة الكتاب إلى مؤلفه: صحة نسبة هذا الكتاب إلى مؤلفة واضحة، فقد ثبت اسمه في المخطوطات التي وقفت عليها، مع اختلاف النساخ والعصور، مما يؤكد النسبة ، وأيضا تتابع العلماء قديما وحديثا على نسبته إليه والاستفادة منه والنقل عنه، كالإمام ابن عاشر[1].

الفرع الرابع: وصف الكتاب: يعد كتاب تنبيه العطشان للإمام الشوشاوي رحمه الله من أنفس مصادر علم الرسم العثماني، لكونه شرحا لمنظومة مورد الظمآن لأبي عبد الله الخراز، وهو أرجوزة في رسم القرآن على قراءة الإمام نافع، تقع في أربعمائة وأربعة وخمسين بيتا، جمع فيها الخراز أربعة كتب من بين أهم مصادر علم الرسم القرآني، قال عنه الشوشاوي: "وأما أحسن الكتب المصنفة في علم الرسم: فهو هذا الكتاب المسمى بـــ"مورد الظمآن"، لأن ناظمه أتقنه غاية الإتقان، واختصره من كتب الأئمة المُقتدى بهم في هذا الشأن؛ لأنه جمع فيه أربعة كتب: اثنين منظومين واثنين منثورين"[2]، ولقد تتبع الإمام الشوشاوي رحمه الله أبيات هذه المنظومة شارحا وناقدا، مبيِّناً الألفاظ التي اتفقوا على رسمها أو التي اختلفوا في رسمها، كحذف الألف أو حذف الياء، أو حذف الواو، وسواء منها ما رسم بالألف أو ما رسم بالياء...إلخ، ومما يلاحظ أن الإمام قدَّم كتابه هذا بمقدمة طويلة تتعلق بعلوم القرآن، مبتدئًا بقوله: "قال الناظم أبو عبد الله محمد بن محمد بن إبراهيم الأموي الشريشي عفا الله عنه، هكذا ثبت في نسخة الناظم بخط يده رحمه الله تعالى، وفي هذه المقدمة عشرة مطالب: أحدها ما اسم الناظم؟ ثانيها ما نسبه؟ ثالثها ما بلده؟ رابعها ما فنونه؟ خامسها ما تواليفه؟ سادسها لأي شيء ذكر اسمه؟ سابعها لأي شيء عبر بالماضي في موضع المستقبل لفظا، مع أنه لم يقل بعد شيئا، ولكنه سيقوله؟ ثامنها ما مراده؟ تاسعها ما وفاته؟ عاشرها ما أحسن الكتب المؤلفة في علم الرسم؟ ثم أخذ في الإجابة عن هذه الأسئلة بالترتيب، ثم قال: "الحمد لله العَظِيمِ المِنَنِ...، وفي هذا الصدر عشرون تنبيها: ما معنى الحمد؟ وما الفرق بينه وبين الشكر؟ وما الفرق بينه وبين المدح؟ وما الفرق بينه وبين الثناء؟...ثم أخذ بالإجابة عن هذه الأسئلة العشرين، "والغالب على طريقة الإمام أنه يورد في كل موضوع عدة أسئلة ثم يجيب عنها واحدا واحدا، وينتهي من كل بيت بإعراب ما يحتاج إلى إعرابه في إيضاح المعنى"[3]، وهكذا سار على هذا المنهاج حتى أنهى الكتاب كله.

الفرع الخامس: القيمة العلمية للكتاب وأثره فيمن بعده من المؤلفين:

1 القيمة العلمية للكتاب: لكتاب تنبيه العطشان قيمة علمية كبيرة، إذ يعد من أهم مؤلفات الإمام في تاريخ التراث، ومما يدل على أهميته نصيحة محقق كتاب مختصر التبيين لهجاء التنزيل في خاتمة مقدمته بتحقيق بعض الكتب الجامعة للرسم والضبط حيث قال: "وإن الحاجة لشديدة إلى مثل هذه الكتب المخطوطة، ومن أجمعها

---

[1] هو: عبد الواحد بن أحمد بن علي بن عاشر الأنصاري المالكي، أبو مالك، الفقيه الأصولي المتكلم الإمام النظار، تلقى العلم على يد ثلة من علماء عصره منهم: أحمد بن القاضي المكناسي، وله تلاميذ كثر منهم: عبد القادر الفاسي، ترك عدة مصنفات منها: فتح المنان في شرح مورد الظمآن توفي سنة: 1040هـــ. ينظر: شجرة النور الزكية، محمد بن مخلوف، 434/1.

[2] تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص62.

[3] القراء والقراءات بالمغرب، سعيد اعراب، ص46.

وأوثقها، ولا يستغني عنها طالب هذا الفن هي: أولا: كتاب حلة الأعيان على عمدة البيان للحسين بن علي الرجراجي(ت 899هـ)، شرح فيه ما يتعلق بالضبط للخراز، ثانيا: كتاب تنبيه العطشان على مورد الظمآن للمؤلف نفسه الحسين بن علي الرجراجي، شرح فيه ما يتعلق بالرسم للخراز، فلم أر كتابا أوسع وأشمل منهما"[1].

وتكمن أهمية وقيمة هذا الكتاب في عدة أمور منها:

- إمامة مؤلّفه ومكانته العلمية.
- يُعدُّ كتاب تنبيه العطشان من أجل الكتب وأعظمها لتعلقه بأشرف الكتب على الإطلاق، ألا وهو القرآن الكريم.
- سهولة أسلوبه وبساطة عباراته ووضوحها، بحيث يستطيع من يقرؤه أول وهلة أن يفهمه، ويلّم بجميع أقواله، ويدرك مراميها.
- جلالة المنظومة المشروحة "مورد الظمآن في رسم القرآن" وجلالة مؤلّفها الإمام الخراز، التي اعتمد فيها على أربعة كتب، تعدّ من أهم ما صنّف في علم الرسم القرآني، وهي المقنع والتنزيل والعقيلة والمنصف.
- كثرة المصادر التي اعتمدها وتنوعها، حتى شملت آراء معتبرة، نقلها من كتب متفرقة في شتى المجالات.
- استدراكه على المورد في الأحرف التي غفل عنها الخراز أو أهملها، فقد ضمّ الكتاب مجموعة أبيات استدرك بها الإمام على الخراز رحمه الله، ذكرت أمثلة منها في مطلب مستقل.
- الاستشهاد بالأمثلة القرآنية للموضوع الواحد تقريبا للفهم وتسهيلا للباحث.
- يُعدُّ كتاب تنبيه العطشان من الكتب القليلة التي اعتنت بتوجيه ظواهر الرسم على النحو الذي تُوجّه به أصول القراءات القرآنية[2].
- يذكر المصادر التي اعتمدها في معظم كتابه، وهذا يرفع من قدره، ويدل على أمانته العلمية.

2 أثره في من بعده من المؤلفين: لقد استفاد الكثير من العلماء من كتاب تنبيه العطشان للإمام الشوشاوي رحمه الله وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أهمية هذا الكتاب، وشخصية مؤلفه ومكانته العلمية، ومن بين الذين نقلوا عنه واستفادوا منه نذكر:

أولا: الإمام ابن عاشر رحمه الله: اعتمد الإمام ابن عاشر رحمه الله في كتابه فتح المنان المروي بمورد الظمآن على كتاب تنبيه العطشان للإمام الشوشاوي رحمه الله في الكثير من المواضع، أذكر منها:

1- لما تحدث الناظم عن الأحكام التي يريد ذكرها أخبر بإيراده للمكرر غير المطرد منها، وهو ما اختلف حكمه بالنسبة إلى أفراده مقيدا، فاستدل الإمام ابن عاشر فيه بقول الإمام الشوشاوي رحمه الله حيث قال: "أهمى

[1] مختصر التبيين، أبو داود، 405/1- 406.

[2] ينظر: تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص47.

بعضهم أنواع التقييد إلى سبعة وهي: المجاور، والحرف، والإضافة، والسورة، والترجمة، والرتبة، والحركة، وقد جُمعت في بيت وهو:

جَاوِرْ بِحَرْفٍ سُورَةٍ وَتَرْجُمَهْ إِضَافَةٍ وَرُتْبَةٍ وَحَرَكَهْ

وزيد ثامن، وهو التجريد"[1].

ويقصد الإمام ابن عاشر رحمه الله بقوله: "أهمى بعضهم"؛ الإمام الشوشاوي رحمه الله، لأنه ذكر في كتابه تنبيه العطشان هذه القيود الثمانية[2].

2- قال الإمام ابن عاشر رحمه الله عند حديثه عن لفظ تقاته: "وقد أصلح الشطر الأول فقيل[3]: وَفِي تُقَاتُه كَكِلْتَا يُرْسَمْ...، وأحسن منه أن يقال وَفِي تُقَاتَهُ كَالْأَقْصَا يُرْسَمْ"[4].

ثانيا: الإمام المارغني رحمه الله: استدل المارغني رحمه الله في دليل الحيران بأقوال الإمام الشوشاوي رحمه الله في العديد من المواضع، إما بالاستشهاد بكلامه، وإما بالرد عليه دون أن يذكر ذلك، ومن الأمثلة عليه:

1. ذكر المارغني رحمه الله حكم الألف في لفظي: صالح وخالد، ثم قال: "لم يذكر الناظم كالشيخين حكم مثنى صالح، ومثنى خالد، على التعيين، وهما: صالحَيْن، وخالدَيْن، فيبقيان على الأصل وهو الإثبات، وبه العمل، وإن نص بعضهم على حذفهما"[5].

ويقصد المارغني رحمه الله بقوله: "وإن نص بعضهم على حذفهما"؛ الإمام الشوشاوي، لأنه قال: "انظر قوله: صالح وخالد، هل يندرج فيهما ﴿صَالِحَيْنِ﴾[التحريم: 10]، و﴿خَالِدَيْنِ﴾[التحريم: 17]، فالظاهر – والله أعلم – أنهما مندرجان، فيحذف الألف في المثنى كما يحذف في المفرد، فينبغي على هذا أن يزاد بعد قولـــه: وصالح وخالد ومالك...البيت[6]، هذا البيت، وهو قولنا:

وَصَالِحَيْنِ خَالِدَيْنِ حُذِفَا كَمَا لِمُفْرَدٍ بِذَا قَدْ عُرِفَا"[7].

2. عند شرح المارغني رحمه الله لحكم حذف ألف لفظ (أصابتهم، وأصابتكم، وأصابكم)[8] قال: "وقد نقل عن الناظم أنه سُئل عن قوله (كيفما) أجاب بأنه راجع إلى اللفظ الأخير، وهو ﴿أَصَـٰبَكُم﴾[آل عمران: 153] أي سواء كان قبله لفظ (ما) أو لم يكن، وهو جواب بعيد"[9].

---

[1] فتح المنان، ابن عاشر، 512/1

[2] ينظر: تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص194- 196.

[3] يقصد بكلمة (فقيل)؛ الإمام الشوشاوي رحمه الله

[4] فتح المنان، ابن عاشر، 1349/2.

[5] دليل الحيران، المارغني، ص99.

[6] يقصد البيت رقم [101] من المنظومة، وهو قوله: وَصَالِحٌ وَخَالِدٌ وَمَالِكْ **** وَفِي سُلَيْمَانَ أَتَتْ كَذَلِكْ. ينظر: منظومة مورد الظمآن الخراز، ص13، تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص335.

[7] تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص336.

[8] في قول الناظم: كَذَا أَصَابَتْهُمْ أَصَابَتْكُمْ وَمَا **** أَصَابَكُمْ لَدَى الثَّلَاثِ كَيْفَمَا. منظومة مورد الظمآن، الخراز، البيت [110] ص14.

[9] دليل الحيران، المارغني، ص105.

وهذا القول : هو نفسه كلام الإمام الشوشاوي رحمه الله [1].

الفرع السادس: المؤاخذات على الكتاب:

لا يسلم جهد بشري من الخلل والقصور وهذا هو حال كل إنسان، فيؤخذ على كل كتاب مؤاخذات متباينة، لكنها لا تنقص من قدره وقيمته، ومن جملة المؤاخذات على كتاب تنبيه العطشان نذكر ما يلي:

*استدلال الإمام الشوشاوي رحمه الله في بعض الأحيان بالأحاديث والروايات الضعيفة والموضوعة أو التي لا يعرف مصدرها، ومن أمثلة ذلك: ما رواه عن أول ما كُتب في اللوح المحفوظ حيث قال: "رُوي أن أوّل ما كتب في اللوح المحفوظ: (أنا الله لا إله غيري من لم يرض بقضائي و لم يصبر على بلائي و لم يشكر نعمائي فليطلب إلها سواي)"[2][3]، وأيضا لما تحدث عن الصحابة رضي الله عنهم استدل بحديث: (أصحابي كالملح للطعام فإذا ذهب الملح فسد الطعام)[4].

*ذكره لبعض مباحث علوم القرآن في كتابه الخاص بالرسم، ومثال ذلك عند ذكره للفاتحة قال: "وأما أسماء هذه الفاتحة فلها أحد عشر اسما[5]، ثم عدَّدها[6].

* تكراره لبعض المواضيع في العديد من المواضع، كحديثه عن معنى الاضطراب في قول الناظم: (ولا يكون بعده اضطراب...)[7]، فقد كرر الكلام بكامله في شرحه لقول الناظم: (باب اتفاقهم والاضطراب...)[8].

* التوهم أحيانا في ذكر القراءات، فقد يقتصر أحيانا على قارئ واحد في قراءته للكلمة، في حين أنَّ هنالك غيره من قرأ بها من القراء السبعة، ومثال ذلك: قوله ﴿تَسَّلَفَط﴾[مريم: 24]، قال: "وفي هذا اللفظ في السبع ثلاث مقارئ كلها بالألف في اللفظ: أحدها: ﴿تَسَّلَفَط﴾ بفتح التاء وتشديد السين وفتح القاف، وهى قراءة

---

[1] ينظر: تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص348.

[2] قال الهيثمي: "فيه سعيد بن زياد بن هند"، وهو متروك. ينظر: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، علي الهيثمي، 207/7.

[3] تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص71.

[4] تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص157. وهذا الحديث ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد، بلفظ: "مثل أصحابي كالملح في الطعام"، وقال: "رواه أبو يعلى والبزار بنحوه، وفيه إسماعيل بن مسلم وهو ضعيف"، 18/10. كما أخرجه أبو يعلى في مسنده عن أنس بن مالك رضي الله عنه، رقم 2762 151/5، وقال محقق الكتاب: "إسناده ضعيف، كما أخرجه عبد الرزاق في مصنفه باب أصحاب النبي ﷺ، رقم (20377)، 221/11، وابن أبي شيبة في مصنفه، رقم (36373)، 507/13.

[5] ذكر الشوشاوي في كتابه "الفوائد الجميلة" أن أسماء الفاتحة ستة عشر اسما، بزيادة: فاتحة الكتاب، وفاتحة القرآن، والحمد لله، والحمد لله ب العالمين، وأم الكتاب. ينظر الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص 478.

[6] تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص215.

[7] منظومة مورد الظمآن، الخراز، البيت[10]، ص7.

[8] ينظر: منظومة مورد الظمآن، الخراز، البيت[44]، ص9. وتنبيه العطشان، الشوشاوي، ص 144، 212.

نافع[1]، الثاني: ﴿تَسَّفَط﴾ بفتح التاء والسين الخفيفة وفتح القاف، وهي قراءة حمزة، الثالث: ﴿تَسَّفَط﴾ بضم التاء وتخفيف السين وكسر القاف، وهي قراءة حفص[2] عن عاصم"[3].

كذلك في قوله تعالى: ﴿رِسَالَتِهِۦ﴾[المائدة: 69] قال: "فيه في السبع قراءتان مشهورتان: قراءة القراء كلهم بالإفراد إلا نافعا وابن عامر[4] فإنهما قرءاه بالجمع"[5].

* استدراكه على الناظم أحيانا بأنه غفل عن بعض الألفاظ، في حين أنه لم يغفل عنها، ومثال ذلك قول الإمام الشوشاوي رحمه الله: "واعترض قوله: (ميقات) لأنه يقتضي أنه محذوف مطلقا، مع أن أبا داود نصّ في التنزيل على أن قوله تعالى في سورة النبأ: ﴿إِنَّ يَوْمَ ٱلْفَصْلِ كَانَ مِيقَٰتًا﴾[النبأ: 17] بألف ثابتة[6]، وهذا من الألفاظ الخمسة الخمسة المحذوفة لأبي داود، وقد أغفلها الناظم رحمه الله"[7].

* ينقل عن شرح الشيخ ابن آجطا[8] دون أن يغير فيه كلمة واحدة ودون أن يشير إليها، وذلك في العديد من المواضع منها:

1- عند حديثه عن فاتحة الكتاب قال: "وعدد ألفات القرآن على قراءة نافع ثمانية وأربعون ألْفًا وسبع مائة وأربعون أِلفا، وعدد الياءات خمسة وعشرون ألْفًا وتسعمائة وتسع ياءات، وعدد الواوات خمسة وعشرون ألْفًا وخمسمائة وست واوات"[9].

---

[1] نسب الإمام قراءة ﴿تَسَّفَط﴾ بفتح التاء وتشديد السين وفتح القاف إلى نافع فقط، مع أنها لجميع القراء السبعة، عدا حمزة وحفص عن عاصم. ينظر: التيسير، الداني، ص121، غيث النفع، الصفاقسي، ص178.

[2] هو حفص بن سليمان أبو عمر الأسدي مولاهم الغاضري الكوفي، المقرئ الإمام صاحب عاصم، روى الحديث عن علقمة بن مرثد، وثابت البناني، وعاصم وغيرهم، وروى عنه بكر بن بكار، وآدم بن أبي إياس، وأحمد بن عبدة، وهشام بن عمار وغيرهم، مات سنة: 180هـ. ينظر: معرفة القراء الكبار، الذهبي، 140/1- 141.

[3] تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص497.

[4] لم يذكر الإمام الشوشاوي شعبة، وهو مع نافع وابن عامر في قراءته للفظة بالجمع. ينظر: التيسير، الداني، ص83، تحبير التيسير، ابن الجزري ص107، الكنز في القراءات العشر، ابن المبارك، ص 151، البدور الزاهرة، عبد الفتاح القاضي، ص93.

[5] تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص 264.

[6] لم أجد أن أبا داود نصّ على إثبات ألف: ﴿مِيقَٰتُ﴾، بل أطلق الحذف في سورة الأعراف، حيث قال: "ميقات وكذا ميقاتنا بغير ألف". مختصر التبيين، أبو داود، 3/ 570 ، دليل الحيران، المارغني، ص 162- 163.

[7] تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص 468.

[8] هو عبد الله بن عمر، أبو محمد، المعروف بابن آجطا، الصنهاجي، أحد أسانيد القراء المعتبرين، والنبهاء الحذاق المحررين، عارفا بالقراءات وضبطها وضبطها ورسمها، أخذ عن الشيخ الأستاذ أبي عبد الله محمد بن محمد الشريشي المعروف بالخراز، وجلس على كرسي الإقراء بفاس، وتتلمذ له كثير؛ من بينهم: أبو عبد الله محمد بن آجروم، ومن مؤلفاته كتاب: التبيان في شرح مورد الظمآن، توفي سنة: 750هـ. ينظر: القراء والقراءات، سعيد عراب، ص43- 45، سلوة الأنفاس، محمد الكتاني، 118/2.

[9] التبيان، ابن آجطا، ص144. وهذا نفسه قول الإمام عند حديثه عن الفاتحة. ينظر: تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص221.

2- عند حديثه عن لفظ الأمة في القرآن ذكر ثمانية معاني أخذها من التبيان[1] حيث قال: "وقوله: (بين الأمة) أي بين جماعة أهل الرسم، لأن لفظ الأمة يطلق على ثمانية معان"[2]، ثم ذكرها.

* الاضطراب أحيانا في نسبة الحديث: ومثال ذلك عند حديثه عن وجوب الاقتداء بالصحابة بقول الإمام مالك قال: "ولهذا قال النبي عليه السلام: ((يوشك أن تضرب أكباد الإبل في طلب العلم، فلا يوجد عالم أعلم من عالم المدينة))[3]، وقد خرّجه الإمامان البخاري[4] ومسلم[5]، وفسّره الأئمة بمالك بن أنس[6] رضي الله عنه"[7].

المطلب الثاني: منهج الإمام الشوشاوي رحمه الله في كتابه تنبيه العطشان:

من خلال تتبع الطريقة التي سار عليها الإمام الشوشاوي رحمه الله في كتابه نحاول تلخيص منهجه وفق النقاط الآتية:

الفرع الأول: ملامح عامة في مسلك الإمام رحمه الله في كتابه.

* قدَّم الإمام الشوشاوي رحمه الله شرحه بمقدّمة طويلة، لم يُشر فيها إلى المنهج الذي سار عليه، ولم يسلك فيها طريقة الأسئلة التي سلكها في بعض مؤلفاته الأخرى ككتاب الفوائد الجميلة، بل يورد أقواله على شكل مطالب، ثم يجيب عنها بأجوبة متتابعة، ومثال ذلك قوله في مقدمة كتابه: "وفي هذه المقدّمة عشرة مطالب:

---

[1] ينظر: التبيان، ابن آجطا، ص146.

[2] تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص224-225.

[3] ذكر الشوشاوي أن هذا الحديث أخرجه البخاري ومسلم، ولكني اطلعت على الصحيحين ولم أجد فيهما الحديث المذكور، وقد أخرجه الحاكم النيسابوري في المستدرك على الصحيحين بلفظ قريب منه، ونصه: "عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: ثم يوشك الناس أن يضربوا أكباد الإبل، فلا يجدون عالما أعلم من عالم المدينة، قال النيسابوري: "هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجه"، كتاب العلم، رقم (307)، 1/ 168، كما أخرجه الترمذي في سننه باختلاف في اللفظ – أيضا – كتاب العلم، باب ما جاء في عالم المدينة، رقم (2680) 5/47.

[4] هو محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري، أبو عبد الله، شيخ الإسلام، وإمام الحفاظ لحديث سول الله ﷺ، وعلوم الرجال والجرح والتعديل، من من شيوخه:، عبد الله بن يوسف التنيسي، وعلي بن المديني، ومن تلاميذه: الإمام مسلم وابن خزيمة والترمذي وغيرهم، له مصنفات كثيرة أشهرها: الجامع الصحيح المعروف بصحيح البخاري الذي يعد أوثق الكتب الستة الصحاح والذي أجمع علماء أهل السنة والجماعة على أنه أصح الكتب بعد القرآن الكريم، توفي سنة: 256 هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، 12/ 391، معجم المؤلفين، رضا كحالة، 3/ 130، وفيات الأعيان، ابن خلكان، 1/ 455.

[5] هو أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، صاحب الصحيح أحد الأئمة الحفاظ وأعلام المحدثين، رحل إلى الحجاز والعراق والعراق والشام ومصر، وسمع يحيى بن يحيى النيسابوري، وأحمد بن حنبل وغيرهم، وروى عنه الترمذي وكان من الثقات، توفي بنيسابور سنة: 261 هـ. ينظر: البداية والنهاية، ابن كثير، 33/11، وفيات الأعيان، ابن خلكان، 194/5.

[6] هو: مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي، أبو عبد الله، إمام دار الهجرة، أحد الأئمة الأربعة، ولد سنة: 93هـ، له شيوخ كثر منهم: منهم: محمد بن شهاب الزهري وأبو عثمان ربيعة، وأبو رأي سعيد المقبري وغيرهم، ومن تلاميذه الإمام الشافعي وعبد الله بن المبارك وغيرهما، من مؤلفاته: الموطأ، توفي سنة: 179هـ. ينظر: صفة الصفوة، ابن الجوزي، 177/2، شجرة النور الزكية، محمد مخلوف، 80/1، سير أعلام النبلاء الذهبي، 48/8.

[7] تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص159.

أحدها: ما اسم الناظم؟ ثانيها: ما نسبه؟ ثالثها: ما بلده ؟ رابعها: ما فنونه من العلم؟ خامسها: ما تواليفه ؟"[1].

* سهولة أسلوبه وجزالة عباراته ووضوحها لولا الإطناب الذي يعتري أغلب موضوعاته، من أمثلة ذلك عند حديثه عن جمع الصدّيق رضي الله عنه للقرآن الكريم تطرق للحديث عن الأحرف السبعة، واستغرق منه أكثر من أربع ورقات[2].

* يحصر الموضوع الذي يريد التحدث عنه في نقاط يوردها على شكل أسئلة متوالية، ثم يعقبها بأجوبة متتابعة وهذه الأسئلة قد تصل أحيانا إلى عشرين سؤالا مثل ما فعل عند حديثه عن جمع سيدنا عثمان إذ قال: "وهاهنا عشرون سؤالا: ... الخ"[3].

* يذكر حوصلة في نهاية بعض مباحثه تسهيلا للقارئ، وإيجازا لشرحه وتحليله الذي يعتريه الإطناب، ومثال ذلك عند شرحه لأقسام جمع المذكر السالم والتفصيل فيه، قال: "فحاصل أقسام جمع المذكر السّالم أن تقول جمع المذكر السّالم على أربعة أقسام: أحدها: ثابت اللام والنون معا، نحو: ﴿ٱلصَّـٰبِرِين﴾، و﴿الصَّـٰدِقِين﴾ والثاني: محذوف اللام والنون معا، نحو قوله تعالى: ﴿صَالُواْ ٱلنَّارِ﴾ [ص: 58]، وقوله: ﴿لَصَالُواْ ٱلْجَحِيمِ﴾[المطففين: 16]، والثالث: محذوف اللام دون النون، نحو: ﴿الصَّـٰبِين﴾[البقرة: 62] ﴿الصَّـٰبُون﴾[المائدة: 69]، والرابع: محذوف النون دون اللام نحو: ﴿بَـٰلِغُوه﴾[الأعراف: 134]، ﴿بَـٰلِغِيه﴾[النحل: 7]"[4].

* يطرح أسئلة لتوجيه بعض الأحكام وتعليلها في بعض المسائل، وأحيانا يُعلل الحكم دون سؤال، ومثال الأول، تعليله وتوجيهه لحذف ألف الوصل في قوله تعالى: ﴿لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذتَّ عَلَيْهِ أَجْراً﴾[الكهف: 76] إذ قال: "فإن قلت لماذا حذفت ألف الوصل في قوله تعالى: ﴿لَتَّخَذتَّ عَلَيْهِ أَجْراً﴾ وثبت الألف في قوله تعالى:﴿لأَّتَّخَذْنَـٰهُ مِن لَّدُنَّآ﴾[الأنبياء: 17]؟ قلنا: جمْعا بين اللغتين"[5]، ومثال الثاني تعليله لحذف الألف من: ﴿آيَّه﴾[6] حيث ذكر في تعليله ثلاثة أوجه: حملا للخط على اللفظ، الاكتفاء بالفتحة عن الألف، الإشارة إلى القراءة الأخرى[7].

* يعرب كلام الناظم في نهاية كل بيت أو بيتين.

---

[1] تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص60.

[2] المرجع نفسه، ص 114 – 118.

[3] المرجع نفسه، ص132، إلى غاية ص144.

[4] المرجع نفسه، ص293.

[5] المرجع نفسه، ص381.

[6] وقع هذا اللفظ في ثلاث سور: [النور: 31]، [الزخرف: 49]، و[الرحمن: 31].

[7] تنبيه العطشان، الشوشاوي، 516- 517.

* رفعُ الاعتراضات الواردة على الناظم، سواء برأيه الشخصي أو برأي غيره، ومثال الأول:

وَوَزْنُ فَعَّالٍ وَفَاعِلٍ ثَبَتَ فِي مُقْنِعٍ إِلاَّ التِي تَقَدَّمَتْ[1]

وقول الناظم: (ووزن فعّال وفاعل ثبت) اعترض الناظم هاهنا بثلاثة اعتراضات: الاعتراض الأول: أن يقال لماذا ذكر الناظم أن وزن: (فعّال) و(فاعل) ثبت؟ مع أن هذا إخبار بالمعلوم، لأن كل ما سكت عنه يحمل على الإثبات، فلا يحتاج الناظم هاهنا إلى ذكر الإثبات في هذين الوزنين، أجيب عن هذا الاعتراض: بأن الناظم تبع في هذا أبا عمرو الداني، لأنه ذكر هذه الأوزان في المقنع بالإثبات[2]. ومثال الثاني عند البيتين:

وَمَالِكٌ حَضَّى عَلَى الإِتِّبَاعِ لِفِعْلِهِمْ وَتَرْكِ الابْتِدَاعِ

إِذْ مَنَعَ السَّائِلَ مِنْ أَنْ يُحْدِثَا فِي الأُمَهَاتِ نَقْطَ مَا قَدْ أُحْدِثَا[3]

قال: "ذكر الناظم في هذا البيت أن رجلا سأل مالكا رضي الله عنه عن نقط المصاحف الكبار هل يجوز أم لا؟ فمنعه من ذلك، ونصّ السؤال ما قاله أبو عمرو الداني في المحكم، قال: "قال أشهب[4] سئل مالك، فقيل له: أرأيت من استكتب مصحفا اليوم، أترى أن يكتب على ما أحدثه الناس من الهجاء اليوم؟ فقال: لا أرى ذلك، ولكن يكتب على الكتْبة الأولى، وأما المصاحف الصغار التي يتعلم فيها الصبيان وألواحهم، فلا أرى بذلك بأسا"[5] فنهى مالك رضي الله عنه هذا السائل عن نقط المصاحف الكبار دون المصاحف الصغار والألواح، واعتَرض بعضهم قول الناظم: (ومالك حضّ على الإتباع)، بقوله في هذا البيت: (إذ منع السائل من أن يحدثا) لأن مقتضى هذا البيت هو النهي عن الابتداع خاصّة، وليس فيه الحضّ على الإتباع كما هو مقتضى قوله: (ومالك حضّ على الإتباع) وليس في مقتضى ما تقدّم عن أشهب عن مالك من السؤال والجواب، إلا النهي عن الابتداع، وليس فيه الحض على الإتباع، فأجاب المعترض المذكور عن هذا الاعتراض بأن قال: وإن لم يذكر في السؤال المذكور عن أشهب الحضّ على الإتباع، فهو مذكور في المعنى، لأن النهي عن الشيء أمر بضدّه، فالنهي عن الابتداع أمر بالإتباع، وهذا الاعتراض عندي غير صحيح؛ لأن قول المعترض ليس في السؤال المذكور عن أشهب إلا النهي عن الابتداع، وليس فيه الحضّ على الإتباع، هذا لا نسلمه، لأن فيه – أيضا – الحضّ على الإتباع، وهو قوله: "ولكن يكتب على الكتبة الأولى"، وذلك عين الحضّ على الإتباع[6].

---

[1] منظومة مورد الظمآن، الخراز، البيت[254]، ص23.

[2] تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص540.

[3] منظومة مورد الظمآن، الخراز، البيتان[17- 18]، ص8.

[4] هو أبو عمر، أشهب بن عبد العزيز، بن داود القيسي، العامري، الجعدي، فقيه، وعالم ورع، تفقه على الإمام مالك، وتفقه عليه بنو الحكم وسحنون وغيرهم، وانتهت إليه الرئاسة بمصر بعد ابن القاسم. ولد سنة 140 هـ، وتوفي سنة 204 هـ. ينظر: وفيات الأعيان لابن خلكان، 1/ 238، رقم 100، والديباج المذهب لابن فرحون، 1/ 98، 99.

[5] المحكم في نقط المصاحف، أبو عمرو الداني، ص11، وأخرج ابن أبي داود عن الحسن وابن سيرين أنهما قالا: "لا بأس بنقط المصحف بالنحو". ينظر: المصاحف، أبو داود، ص143.

[6] تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص160- 161.

* إبداء رأيه ومناقشة من سبقه من الشراح، مثال ذلك: ما جاء عن بعض الشراح أن قول الناظم: (وللجميع الحذف في الرحمن)[1] أنه من الأحكام المطلقة، حيث قال: "هكذا مثّل بعض الشرّاح هاهنا للحكم المطلق والأولى عندي أن الحكم في هذه الأمثلة ليس بمطلق، وإنما هو مقيّد بجميع الشيوخ، لأن قوله: (وللجميع الحذف في الرحمن) أسنده الناظم إلى جميع الرواة، فكيف يقال مطلق مع إسناده؟!"[2].

* إيراده لبعض الإحصائيات، سواء الخاصة بالحروف أو بالكلمات، فمثال الأول قوله: "وعدد ألفات القرءان على قراءة نافع ثمانية وأربعون ألفا وسبعمائة وأربعون ألفا، وعدد الياءات خمسة وعشرون ألفا وتسعمائة وتسع ياءات، وعدد الواوات خمسة وعشرون ألفا وخمسمائة وست واوات[3]. قال الدكتور حميتو[4]: "هذه الأعداد الخاصة بقراءة نافع ذكرها أيضا في كتابه الفوائد الجميلة على الآيات الجليلة[5]، و لم يشر هنا ولا في الفوائد عن مصدره مما يدل على أنه إحصاء من عمله غالبا، لأنه عندما ذكر عدد حروف القرءان على سبيل الإجمال نسب ذلك إلى أبي حامد الغزالي في كتاب الإحياء، ثم وقفت على كتاب كشف الغمام للمنبهي[6] فوجدته قد سبقه إلى ذكر هذا الإحصاء"[7] ومثال الثاني قوله في عدد ألفاظ المنقوص في القرآن: "وأما عدد ألفاظه في القرآن، فهي عشرون لفظا"[8]، ثم عدَّدها.

*إجابته عن الاعتراضات الواردة على الناظم والتعليل له: من أمثلة ذلك في البيت:

وَصَالِحٌ وَخَالِدٌ وَمَالِـــكْ وَفِي سُلَيْمَانَ أَتَتْ كَذَلِـــكْ[9]

قال: "اعتُرض هذا البيت من أربعة أوجه: أحدها: ذكر﴿سُلَيْمَـٰن﴾ [البقرة: 102] مع هذه الأسماء، مع أن ﴿سُلَيْمَـٰن﴾ أعجمي، وهذه الأسماء الثلاثة – أعني صالحا وخالدا ومالكا – كلّها عربية، وكان حقّ الناظم أن يذكر ﴿سُلَيْمَـٰن﴾ مع الأسماء الأعجمية المتفق على حذفها، أجيب عنه بأن قيل: إنما ذكره مع هذه الأسماء إتباعا للحافظ في المقنع، لأنه ذكر في المقنع ﴿سُلَيْمَـٰن﴾ مع هذه الأسماء الثلاثة، فالدّرك على الحافظ إذاً لا على

---

[1] منظومة مورد الظمآن، الخراز، البيت[45]، ص9.

[2] تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص199 .

[3] المرجع نفسه، ص221.

[4] هو عبد الهادي بن عبد الله بن إبراهيم حمِّيتو، ولد سنة: 1362هـ/1943م، في قبيلة الشياظمة نواحي الصويرة جنوب مراكش، حفظ القرآنوالمتون العلمية في الرسم والضبط والتجويد واللغة ، درس الأدب بفاس على مجموعة من الشيوخ منهم: عبد السلام الهراس، وفي الرباط قرأ على عدد كبير من العلماء منهم: عمر المعداني، وهو الآن مشرف على دار صغيرة للقران الكريم في الجيرفات بآسفي منذ عام: 1420، وله عدة أعمال أخرى، ومن أهم مؤلفاته: قراءة الإمام نافع عند المغاربة. ينظر: مقال موسوعة في عصر التخصصات د. عبد الهادي حميتو، ص5.

[5] ينظر: الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص353.

[6] هو الحسن بن علي بن أبي بكر المنبهي، الشهير بالشباني، الإمام المقرئ، له كتاب كشف الغمام في ضبط مرسوم الإمام. ينظر: الإعلام بمن حل مراكش، من الاعلام العباس السملالي، 167/3، قراءة الإمام نافع عند المغاربة، د. حميتو، 475/2.

[7] قراءة الإمام نافع عند المغاربة، د. حميتو، 455/2.

[8] تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص284.

[9] منظومة مورد الظمآن، الخراز، البيت[101]، ص13.

الناظم، ونصّه في المقنع: (وكذلك حذفوهـــا من ﴿سُلَيْمَٰن﴾، و﴿صَٰلِح﴾[الشعراء: 142]، و﴿خَٰلِد﴾[محمد: 16]، و﴿مَٰلِك﴾[الفاتحة: 3] وليست بأعجمية لما كثر استعمالها)"[1].

*تعرضه لأمور أغفلها الناظم أو أهملها و لم يشر إليها، ففي هذه الحالة يُنبّه عليها الإمام بقوله: تنبيه أو تنبيهان أو تنبيهات، ومثال ذلك عند شرحه لقول الناظم: (وللجميع السيئات جاءا**بألف إذ سلبوه الياءا)[2]، قال: "تنبيه: ينبغي أن يذكر هاهنا قوله تعالى: ﴿وَلَهُ ٱلْجَوَارِ ٱلْمُنشَأَٰتُ فِي ٱلْبَحْرِ ...﴾[الرحمن: 22] فإن أبا داود قال في التنزيل: "وكتبوا في بعض المصاحف المنشئات بألف ثابت"، ثم قال: " فعلى الناظم درك، لأنه لم ينبّه عليه فينبغي أن يذكر هاهنا هذا البيت:

عن بعضها في المنشئات الثبتُ حكاه في التنزيل خبر ثبتُ[3].

*يشرح الألفاظ الغريبة في المتن في غالب الأحوال، كشرحه للفظ السندس، الإستبرق، القسطاس.... وغيرها[4].

*في أغلب الأحوال يُترجِم للأعلام الوارد ذكرهم في المتن، كترجمته للإمام مالك، وأبي عمرو الداني والشاطبي[5]، وغيرهم[6].

الفرع الثاني: موقفه من الأحاديث النبوية: لا يستشهد الإمام بالأحاديث النبوية إلا نادرا، وطريقته في عرضها كما يلي:

1- **يستدل بأحاديث صحيحة في بعض الأحيان ثم يقوم بشرحها:** فعند حديثه عن البيت:

وَلِلْجَمِيعِ السَّيِّئَاتُ جَـــاءَا بِأَلِفٍ إِذْ سَلَبُوهُ الْيَـــاءَا[7]

قال: "وقوله: (سلبوه الياء)، أي: انتزعوه الياء، أي: انتزعوا من لفظ ﴿ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾[النساء: 18] الياء التي هي صورة الهمزة، يقال: سلب الله عقله، أي: انتزعه منه، وفي الحديث: (من قتل قتيلا فله سلبه)[8]، أي فله ما انتزع انتزع عنه من اللباس وغيره"[9].

---

[1] تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص335.

[2] منظومة مورد الظمآن، الخراز، البيت[72]، ص11.

[3] تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص41.

[4] المرجع نفسه، ص138.

[5] ينظر: تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص159، 173، 176.

[6] كترجمته لأبي داود، ص179، ونافع، ص182، والبلنسي، ص185، وهشام أبي الوليد، ص302.

[7] منظومة مورد الظمآن، الخراز، البيت[72]، ص11.

[8] أخرجه البخاري عن أبي قتادة- الحارث بن ربعي ﷺ بلفظ: "من قتل قتيلا له عليه بيّنة فله سلبه" في كتاب المغازي، باب قول الله عز وجل: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ﴾، رقم4302، 392/5.

[9] تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص297.

2- **يستدل بأحاديث ضعيفة في الغالب:** وهذا أكثر من سابقه، ومثال ذلك عند حديثه عن فضل الصحابة استشهد بحديث "أصحابي كالملح للطعام فإذا ذهب الملح فسد الطعام"[1]

3- **يشرح الحديث الذي يستدل به:** فمعنى ﴿هَآؤُمُ﴾[الحاقة: 18]: خذوا كتابي فانظروا ما فيه لتقفوا على نجاتي وفوزي[2]، ومعنى ﴿قُلْ هَاتُواْ بُرْهَـٰنَكُمْ﴾[البقرة: 110]: أحضروا برهانكم، ومعنى البرهان: إقامة على الدعوى، وقوله تعالى: ﴿هَآؤُمُ﴾ هو اسم فعل أمر للجماعة، وهذا الاسم الذي هو (ها) يقال بالقصر ويقال بالمد، وهو الأفصح الأشهر، وقد ورد الضبطان في الحديث في قوله ﷺ: (لا تبيعوا الذهب بالذهب ربا إلا هاء وهاء)[3].

يقال ممدودا أو يقال مقصورا، والأفصح الأشهر المد، واختلف المحدثون في معناه في هذا الحديث[4] فقيل: معناها معناها "وها" أن يقول كل واحد من المبيعين لصاحبه خذ، وقيل: معناه أن يقول كل واحد من لصاحبه خذ وأعط وقد تقدّم لنا أن يقال: "هاء" بالمد و"ها" بالقصر والمد أفصح وأشهر[5].

الفرع الثالث: عنايته بالقراءات:

للإمام الشوشاوي رحمه الله عناية كبيرة بذكر القراءات القرآنية، فهو ممن ساهم في ازدهار هذا العلم وتطويره بمؤلفاته وتدريسه، وقد كانت طريقته في ذكر القراءات في كتابه تنبيه العطشان على النحو الآتي:

1- **ينسب القراءة إلى من قرأ بها في أغلب الكتاب:** ومثاله عند قوله تعالى: ﴿فَرِهَـٰنٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾[البقرة: 282]، قال: "فيه في السبع قراءتان مشهورتان: قرأه نافع وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي[6] بالألف وكسر وكسر الراء، وقرأه ابن كثير[7] وأبو عمرو[8] بغير ألف مع ضم الراء والهاء"[1].

---

[1] ينظر: تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص158. والحديث مروي عن أنس بن مالك ﷺ ، سبق تخريجه، ص74.

[2] ينظر: الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، 269/18، تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، 416/4.

[3] أخرجه البخاري عن عمر بن الخطاب ﷺ يخبر عن رسول الله ﷺ أنه قال: "الذهب بالذهب ربا إلا هاء وهاء والبر بالبر ربا إلا هاء وهاء والتمر بالتمر ربا إلا هاء وهاء والشعير بالشعير ربا إلا هاء وهاء". ينظر: صحيح البخاري، ك: البيوع، ب: بيع الشعير بالشعير، ح(2182)، 217/3.

[4] ينظر: فتح الباري، ابن حجر، 378/4.

[5] تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص420.

[6] هو علي بن حمزة، أبو الحسن الأسدي، المعروف بالكسائي، النحوي، أحد الأئمة القراء من أهل الكوفة، من شيوخه: حمزة الزيات الذي أخذ القراءة عنه عرضا أربع مرات، ومن تلاميذه: الفرّاء، له عدة مصنفات منها: معاني القرآن، والآثار في القراءات، مات سنة: 193هـ. ينظر: طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي، ص127- 130، غاية النهاية، ابن الجزري، 474/1- 478.

[7] هو عبد الله بن كثير، الإمام أبو معبد المكي الدّاريّ، إمام أهل مكة في القراءة، ولد بمكة سنة: 45هـ، ولقي بها عبد الله بن الزبير، وأبا أيوب الأنصاري، وأنس بن مالك، ومجاهد بن جبر، وروى عنهم، أخذ القراءة عرضا عن عبد الله بن السائب، مات سنة: 120هـ. ينظر: غاية النهاية ابن الجزري، 396/1- 397.

[8] هو زبان بن العلاء بن عمار، المازني، البصري، أبو عمرو، أحد القراء السبعة، قرأ بمكة والمدينة والكوفة والبصرة على جماعة كثيرة، فليس في القراء السعة أكثر شيوخا منه، سمع أنس بن مالك وغيره، قرأ على الحسن بن أبي الحسن البصري وحميد بن قيس الأعرج وأبي العالية وغيرهم، روى

ومثاله أيضًا عند قوله تعالى: ﴿أَفَتَلْتَ نَفْساً زَاكِيَةً﴾[الكهف:73]، قال: "وفيه في السبع قراءتان مشهورتان: قرأه الكوفيون وابن عامر بغير ألف مع تشديد الياء، وقرأه الباقون بالألف مع تخفيف الياء"[2].

2- **أحيانا يذكر القراءة دون نسبتها لأحد:** ﴿عَالِيهِم﴾[الإنسان: 21] في سورة الإنسان، قال: "فيه في السبع قراءتان مشهورتان: بإسكان الياء وفتحها مع الألف في القراءتين معا، وقرئ في الشاذ خارج السبع: ﴿عَالِيهِم﴾ بغير ألف[3].

3- **أحيانا ينسب القراءة على وجه الإجمال:** قال عند قوله تعالى: ﴿خَيْرُ الْبَرِيَّةِ﴾[البينة: 7] "ويقال البريئة بالمد والهمز، ويقال البرية بالإدغام، وقد قرئ بالوجهين في السبع"[4].

4- **ذكره للقراءات الشاذة ومن قرأ بها:** ومثاله عند قوله تعالى: ﴿كَأَيِّن﴾[آل عمران: 146]، قال: "قُرئ كَيْءٍ على وزن فَعْلٍ وهذه اللغة وجهها أنه لما صار إلى كيء بسكون الياء قدمت فيه الهمزة وأخرت الياء فصار كاي، وبه قرأ ابن محيصن[5]"[6].

5- **ذكره القراءة الشاذة دون نسبتها لأحد:** قال عن: قوله تعالى في سورة المؤمنين: ﴿سَامِراً تَهْجِرُونَ﴾[المؤمنون: 68] قرئ في الشاذ خارج السبع: ﴿سَامِراً﴾ بضم السين وتشديد الميم[7].

6- **توجيه القراءة من جهة الإعراب:** قال عند شرحه قول الناظم: (وَلاَ تِخَافُ دَرَكًا يُدَافِعْ)[8] في كل واحد من هذين الحرفين في السبع قراءتان مشهورتان: أما الحرف الأول، وهو قولـــه تعالى: ﴿لاَّ تَخَافُ دَرَكاً وَلاَ تَخْشَىٰ﴾[طه: 76]، فقرأه حمزة بغير الألف على الجزم، وقرأه الباقون بألف على الرفع[9]، أما قراءة الرفع، وهي

القراءة عنه عرضا وسماعا أحمد بن محمد بن عبد الله الليثي، وأحمد بن موسى اللؤلؤي وغيرهما، مات سنة: 154هـــ. ينظر: غاية النهاية، ابن الجزري، 362/1- 265.

[1] تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص317، ينظر: النشر، ابن الجزري، 237/2، المبسوط، ابن مهران، ص137، إتحاف فضلاء البشر، ابن البنا 460/1.

[2] تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص482، غيث النفع، الصفاقسي، ص 175، التيسير، الداني، ص 118.

[3] تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص530، وقرأ نافع وحمزة بإسكان الياء وكسر الهاء، وقرأ الباقون بفتح الياء وضم الهاء. ينظر: غيث النفع الصفاقسي، ص 298، التيسير، الداني، ص177، والقراءة الشاذة هي قراءة مجاهد وابن سيرين. ينظر: مختصر في شواذ القرآن، ابن خالويه، ص 166.

[4] تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص86، قرأ نافع وابن ذكوان ﴿الْبَرِيـــَةِ﴾ بهمزة مفتوحة بعد ياء ساكنة في الآيتين ، وقرأ الباقون بياء مشددة من غير همزة فيهما. ينظر: التيسير، الداني، ص182، المبسوط، ابن مهران، ص413.

[5] هو محمد بن عبد الرحمن بن محيصن السهمي، مولاهم المكي، قارئ أهل مكة، مع ابن كثير وحميد الأعرج، قرأ القرآن على سعيد بن جبير ومجاهد ودرباس مولى ابن عباس، وقرأ عليه شبل بن عباد وأبو عمرو بن العلاء، وابن عيينة، توفي سنة: 123هـــ بمكة. ينظر: معرفة القراء الذهبي 98/1- 99.

[6] مخطوط تنبيه العطشان، الشوشاوي، الورقة 248، الوجه ب.

[7] وهي قراءة ابن محيصن. ينظر مختصر في شواذ القرآن، ابن خالويه، ص 100.

[8] منظومة مورد الظمآن، الخراز، البيت[232]، ص21.

[9] ينظر: المبسوط، ابن مهران، ص249، النشر، ابن الجزري، 321/2، البدور الزاهرة، عبد الفتاح القاضي، ص 204.

قراءة الجماعة ما عدا حمزة، فتحتمل في الإعراب ثلاثة أوجه[1]: الوجه الأول: أن يكون ﴿لاَّ تَخَٰفُ﴾ حالا من المخاطب، والوجه الثاني: أن يكون صفة للطريق، لأنه معطوف على صفة الطريق التي هي﴿يَبَسا﴾، والوجه الثالث: أن يكون منقطعا خبر المبتدأ محذوف، تقديره: وأنت لا تخاف دركا ولا تخشى، وأما قراءة الجزم – وهي قراءة حمزة –، فتحمل في الإعراب وجهين: الوجه الأول: أن يكون ﴿لاَّ تَخَٰفُ﴾ مجزوما على النهي والوجه الثاني: أن يكون مجزوما على جواب الأمر، تقديره: أن تضرب لهم طريقا في البحر لا تخْف..."[2].

7- **توجيه القراءة من جهة اللغة:** ومثاله قوله تعالى: ﴿الصَّٰبُون﴾[المائدة: 69]، قال: ﴿الصَّٰبُون﴾ و﴿الصَّٰبِين﴾[البقرة: 62] كان بالواو أو بالياء، فيه قراءتان: قراءة نافع بغير همزة، وقراءة غيره بهمزة، من قرأه بغير همزة، فهو من قولهم: صبا يصبو صبوّا، إذا مال، ومن قرأه بالهمزة، فهو مأخوذ من قولهم: صبأ يصبأُ صُبوءا، إذا خرج[3].

الفرع الرابع: اهتمامه بالجانب اللغوي:

اهتم الإمام الشوشاوي رحمه الله في كتابه تنبيه العطشان بالجانب اللغوي اهتماما كبيرا، ويتجلى ذلك من خلال النقاط الآتية:

1- **عنايته ببيان أصل الكلمة واشتقاقها اللغوي:** ومثال بيانه لأصل الكلمة في لفظي ﴿لَيْكَه﴾ الواقع في سورتي:[ص: 12] و[الشعراء: 176]، حيث قال: "وأما قراءة هذين الحرفين اللذيْن في الشعراء وسورة صاد: فقرأهما نافع وابن كثير وابن عامر[4] بفتح التاء من غير ألف ولا تنوين، لأنه غير مصروف للتأنيث والعجمة وهو وهو اسم للبلدة، وقرأهما الباقون الأيكة بالألف واللام وخفض التاء، كالموضعين اللذيْن في: [الحجر: 78] و[ق: 14]، فأما ﴿ٱلاَيْكَه﴾[ق: 14] بالألف واللام، فلا خلاف بين القراء والنحاة أن أصله ﴿ٱلاَيْكَه﴾ على وزن: (فعلة)، فهمزته أصلية في موضع فاء الفعل، وهو اسم لموضع فيه شجر ودَوْم[5] ملْتفّ، وأما ﴿لَيْكَه﴾ بغير ألف، فاختلف فيه على قولين: فقيل: اسم أعجمي وهو اسم بلدة موضوع هكذا اللام أصلية، وقيل: اسم عربي أصله ﴿ٱلاَيْكَه﴾ المتقدّم، ثم نقلت حركة الهمزة إلى اللام فحذفت الهمزة بعد نقل حركتها، ثم حذفت همزة الوصل حين تحركت اللام، فصار ﴿لَيْكَه﴾كما يقال: لحمر، لبيض، في الأحمر والأبيض"[6].

ومن أمثلة ذكره للاشتقاق اللغوي، قوله عن لفضي (ياجوج وماجوج) في سورة الكهف: ﴿يَاجُوجَ وَمَاجُوجَ﴾[الكهف: 94]:" هل هما أعجميان، وهو ظاهر كلام الناظم، لأنه ذكرهما مع الأسماء الأعجمية وقيل

---

[1] ينظر قلائد الفكر، قاسم الداجوني، محمد قمحاوي، ص87.

[2] ينظر: تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص507- 509.

[3] تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص286.

[4] وافقهم من العشرة أبو جعفر. ينظر: النشر، ابن الجزري، 336/2، المبسوط، ابن مهران، ص 275.

[5] الدوم: "شجر المقل والنبق، وضخام الشجر". القاموس المحيط، الفيروزآبادي، ص 1000، "دوم".

[6] تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص511.

هما عربيان[1]، فإذا قلنا: هما عربيان فاختلف في اشتقاقهما، فقيل: مشتقان من قولهم: (أججت النار)، وقيل: من يجج ومج، أعني اشتقّ ﴿يَاجُوجَ﴾ من يجج، واشتقّ ﴿مَاجُوجَ﴾ من مج"[2].

2- **استشهاده بالشعر**: استشهد الإمام الشوشاوي رحمه الله بالشعر في مواضع متعددة من كتابه، وقد كانت طريقته في ذلك؛ إما الاستدلال بالشعر مع ذكر قائله، وإما بذكر الشعر دون نسبته لأحد:

فمثال الأول: عند تعريفه للرسم قال: "الرسم في اللغة الأثر المتبع، ومنه قول امرئ القيس[3]:

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَعِرْفَانِ وَرَسْمٍ عَفَتْ آيَاتُهُ مُنْذُ أَزْمَانِ

أَتَتْ حِجَجٌ بَعْدِي عَلَيْهَا فَأَصْبَحَتْ كَخَطِّ زَبُورٍ فِي مَصَاحِفِ رُهْبَانِ"[4].

ومن أمثلة الثاني: ما جاء في ذكر الإبدال في لفظ ﴿هَآنتُم﴾[آل عمران: 65] وأن أصل الهاء على قولين، حيث قال: "قيل: هاء التي للتنبيه، وقيل: الهاء مبدلة من همزة الاستفهام، وأصله أأنتم بهمزتين، همزة الاستفهام وهمزة أنتم فأبدلت همزة الاستفهام هاء، فصار ﴿هَآنتُم﴾...، ومنه قول الشاعر[5]: (وَأَتَى صَوَاحِبَهَا فَقُلْنَ: هَذَا الَّذِي مَنَحَ الْمَوَدَّةَ غَيْرَنَا وَجَفَانَا؟!) يريد: أذا الذي، فأبدل همزة الاستفهام هاءً[6].

3- **عنايته بنقل أقوال أئمة النحو واللغة**: كثيرا ما يستدل الإمام رحمه الله بنقل أقوال أئمة النحو واللغة أثناء شرحه للنظم، ومثاله لما تحدث عن أصل همزة الوصل قال: "وأما أصلها، هل الحركة أو السكون، ففيه قولان للنحاة: قال سيبويه[7]: اجتلبت متحركة ، إذ لا يجلب ساكن، وقال الأخفش: "اجتلبت ساكنة ثم حركت لالتقاء الساكنين، لأنها حرف والأصل في الحرف البناء، والأصل في البناء السكون"[8].

4- **النقل من مصادر اللغة**: وسأذكرها ضمن مصادره.

5- **الاستدلال لشرح كلام الناظم بالقرآن والسنة وكلام العرب بعد شرحه لغويا**، ومثاله عند ذكره للفظ الصلاة قال: "واختلف اللغويون في أصل ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾[البقرة: 3] قيل: أصلها الدعاء، وقيل: أصلها الانحناء والانعطاف، فأما الأول فدليله الكتاب والسنة وكلام العرب، فالكتاب قوله تعالى في أموات الكفار: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا﴾[التوبة: 85]، وقوله تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْۖ﴾[التوبة: 104]، أي أن دعواتك

---

[1] ينظر الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، 172/5.

[2] تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص332.

[3] هذان البيتان من بحر الطويل، يصف فيهما الشاعر رحلته إلى بلاد الروم. ينظر: شرح ديوان امرئ القيس، ص 114، والكتاب، سيبويه، 4/ 205.

[4] تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص106.

[5] البيت من الكامل، لجميل بُثينة في ديوانه،ص216، وهو من شواهد الزمخشري في المفصل، ص514.

[6] تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص415- 416.

[7] ينظر: الكتاب، سيبويه، 257/4.

[8] تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص375.

رحمة لهم، ومن السنة قوله ﷺ: (إذا دعي أحدكم فليجب فإن كان صائما فليصل وإن كان مفطرا فليطعم)[1] أي فليدع لأهل المترل بالبركة[2]، وقوله عليه السلام للذي قال هل بقي علي من برّ والدي شيء أبرّهما به بعد مماتهما؟ مماتهما؟ (قال: نعم، الصلاة عليهما والاستغفار لهما)[3] ، أي الدعاء لهما، ومن كلام العرب، قول الأعشى[4]:

تَقُولُ بِنْتِي وَقَدْ قَرَّبَــتْ مُرْتَحَــلاً يَا رَبِّ جَنِّبْ أَبِي الأَوْصَابَ وَالْوَجَعَا

عَلَيْكِ مِثْلُ الَّذِي صَلَّيْتِ فَاغْتَمِضِي نَوْمًا فَإِنَّ لِجَنْبِ الْمَرْءِ مُضْطَجَعَــا

وأما القول الآخر بأن أصلهما الانحناء والانعطاف: فهي مأخوذة من الصلوين، وهما عرقان في الظهر إلى الفخذين ينحنيان وينعطفان في الركوع والسجود فأصلهما في المحسوسات، ثم عبّر عن هذا المعنى مبالغة في التعطف والحنو"[5].

مثال آخر لفظ النبوءة: قال: "يصح في اشتقاقها معنيان: أحدهما: أن تكون مأخوذة من النبأ الذي هو الخبر ومنه قوله تعالى: ﴿نَبِّئْ عِبَادِيٓ أَنِّيٓ أَنَا ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾[الحجر: 49]، وقوله: ﴿تِلْكَ مِنْ أَنبَآءِ ٱلْغَيْبِ﴾[هود: 49]، وقوله: ﴿نَبِّئْنَا بِتَأْوِيلِهِۦٓ﴾[يوسف: 36]، وقوله: ﴿وَإِذْ أَسَرَّ ٱلنَّبِيُّ إِلَىٰ بَعْضِ أَزْوَٰجِهِۦ حَدِيثًا فَلَمَّا نَبَّأَتْ بِهِۦ وَأَظْهَرَهُ ٱللَّهُ عَلَيْهِ عَرَّفَ بَعْضَهُۥ وَأَعْرَضَ عَنۢ بَعْضٍ فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِۦ قَالَتْ مَنْ أَنبَأَكَ هَٰذَا قَالَ نَبَّأَنِيَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْخَبِيرُ﴾[التحريم: 3]، والمعنى الثاني: أن تكون مأخوذة من النبْوَة وهو المكان المرتفع"[6].

المطلب الثالث: استدراكات الإمام وتعقباته ونماذج من اختياراته.

تظهر شخصية الإمام الشوشاوي رحمه الله جليَّة من خلال مناقشته لأقوال العلماء وآرائهم والردود عليهم، فهو لم يكن في نقله عنهم حاطب ليل، بل كان يستعمل عقله ونظره في المسائل، إن رأى بعض النقول يحتاج إلى مناقشة ناقشها وأبدى رأيه فيها، وإن رآه يحتاج إلى زيادة بيان بيَّنها بالأدلة التي يراها لازمة، وفي هذه الجزئية تتضح لنا استقلاليته في التفكير وعدم متابعته لغيره، وذلك ببيان نماذج من استدراكاته وتعقباته على العلماء.

الفرع الأول: استدراكات الإمام الشوشاوي رحمه الله وتعقباته:

أولا: استدراكه وتعقبه على الناظم: ومن الأمثلة[7] على ذلك نذكر:

1- ذكر الناظم قاعدة (عنهما) في البيت:

---

[1] أخرجه مسلم في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه، ك: النكاح، ب: الأمر بإجابة الداعي إلى الدعوة، ح(1431)، 651/1.

[2] قال القرطبي رحمه الله: "الصلاة أصلها في اللغة الدعاء، مأخوذة من صلى يصلي إذا دعا ، ومنه قوله عليه السلام: (إذا دعي أحدكم إلى طعام فليجب، فإن كان مفطرا فليطعم، وإن كان صائما فليصل، أي فليدع). الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، 168/1.

[3] أخرجه ابن ماجه في سننه، ب: صِلْ من كان أبوك يَصِل، ح(3664)، 1208/2، والحاكم في مستدركه، ح(726)، 171/4، وأبو داود في في سننه، ك: الأدب، ب: في بر الوالدين، ح(5142)، 336/4، رووه عن أبي أسيد مالك بن ربيعة، وضعّفه الألباني في المشكاة برقم 4936 ص1380.

[4] هذان البيتان في ديوانه، ص137، وهما من شواهد: الأصفهاني في كتاب الأغاني، 226/8، والبطليوسي في الاقتضاب، 34/1.

[5] تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص93- 94.

[6] تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص85.

[7] ينظر كذلك: الصفحات: 242، 243، 256، 293- 294،ص446، 453، ومخطوطة تنبيه العطشان، 239، أ، و243، أ، و246، ب و255، أ، و265، أ، و272، أ، و274، ب، و279، ب، و280، أ، و285، أ، و293، أ.

وَكُلٌّ مَا جَاءَ بِلَفْظِ عَنْهُمَا ** فَابْنُ نَجَاحٍ مَعْ دَانٍ رَسَمَا [1]

و لم يذكر قاعدة (عنه) فتعقبه الإمام الشوشاوي رحمه الله فقال: "ذكر الناظم قاعدة (عنهما) وسكت عن قاعدة (عنه)، لأن هذه اللفظة خاصّة بأبي داود رحمه الله حيثما وردت في هذا الرَّجز، إلا في موضع واحد، وهو قول الناظم في ترجمة البقرة: (ثم الداني قد جاء عنه في تكذبان)، فإنه عائد على أبي عمرو الداني رحمه الله، لأن سياق الكلام يدلّ عليه، فالأوْلى أن يذكر الناظم هذه القاعدة أيضا فيقول مثلا بعد هذا البيت:

وَكُلٌّ مَا جَاءَ بِلَفْظِ عَنْهُ فُابْنُ نَجَاحٍ رَسَمَهْ فَافْهَمْهُ[2].

2- أنّ قول الناظم:

فِي الَّيْلِ وَالْلاَئِي الَّتِي وَاللاَتِي وَفِي الَّذِي بِأَيْ لَفْظٍ يَأْتِي[3]

يؤخذ منه أن هذه الألفاظ الخمسة مما اجتمعت فيه لامان ثابتتان معا، فتعقبه الإمام الشوشاوي رحمه الله فقال: "ليس الأمر كذلك، لأن قوله تعالى: ﴿مَّآ أَلَّفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ﴾[الأنفال: 64] (ما ألفت بين قلوبهم ولكن الله ألف بينهم)، ولأن هذه الألفاظ تكتب بلام واحدة باتفاق، أعني قوله ألفت وقوله ألف وتعين أن يزاد ها هنا هذا البيت استدراك لهذه الألفاظ:

وَكَتَبُوا وَاحِدْ لأَيِّ أَصْلٍ** فِي نَحْوِ مَا أَلَّفْتَ بِهَذَا الْفِعْلِ[4].

3- أُعتُرِضَ الناظم في قوله: (أومن وراءِي)[5] لأن ظاهره يقتضي أن الياء زيدت في قوله تعالى: أومن وراءي لأنه لم يقيد هذا اللفظ، فتعقبه الإمام الشوشاوي فقال: "وليس الأمر كذلك، وإنما زيدت في قوله تعالى: أومن وراءي حجاب في الشورى لا غير، وكان حق الناظم أن يقيده، لأن الأشياخ كلهم قيدوه بسورة الشورى وهذا الاعتراض لازم والأولى إصلاح هذا، وقد قلت عوض هذا البيت وهو قولنا:

بِأَيِّيكُم وَأَفِأْيْن وَرَاءِي **** شُورَى بِأَيْدِ ثُمَّ مِنْ ءَانَاءِي[6].

4- قول الناظم: (فعل الجهاد)[7] قيّده بالمرتبة الفعلية احترازا من الاسم فإنه ثابت، كقوله تعالى: ﴿جِهَاداً كَبِيراً﴾[الفرقان: 52]، وقوله: ﴿حَقَّ جِهَادِهِۦ﴾[الحج: 76]، واعترض هذا التقييد بالفعل، فإنه يقتضي أن الاسم ثابت حيث ما وقع في القرآن، فتعقبه الإمام بقوله: "وليس الأمر كذلك، لأن أبا داود قال في التنزيل في

---

[1] منظومة مورد الظمآن، الخراز، البيت[38]، ص9.

[2] تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص201- 202.

[3] منظومة مورد الظمآن، الخراز، البيت[290]، ص25.

[4] مخطوط تنبيه العطشان، الشوشاوي، الورقة 209، الوجه ب.

[5] وهو قوله: بأييكم أومن ورآئ ثم من ** ءانائ مع حرف بأييد أفإين. منظومة مورد الظمآن، الخراز، باب الحروف الزائدة رسما، البيت [353] ص29.

[6] مخطوط تنبيه العطشان، الشوشاوي، الورقة 255، الوجهان: أ، ب.

[7] في البيت [115] القائل: شهادة فعل الجهاد غافل**.... منظومة مورد الظمآن، الخراز، باب فيما اختلف أو اتفق على حذف ألفه ونظائره من من سورة البقرة، ص14.

سورة الممتحنة: ﴿إِن كُنتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَٰدًا فِي سَبِيلِي﴾[الممتحنة: 1] بحذف الألف[1]، وهذا من الألفاظ الستة المستدركة على الناظم بالحذف لابن نجاح نصّ على حذفها في التنزيل، وقد جمعناها في بيتين من الرَّجز التام وهو قولنا:

وَاحِدَةٌ حَاجَجْتُمُ الأَيَامَى وَالْجَاهِلِـيَّةِ وَنَادَيْنَـــهُ
ثُمَّ كَذَا خَرَجْتُمُ جِهَـادًا عَنِ النَّجَاحِ حَذْفُهَا سُقْنَاهُ"[2].

5- قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "اعتُرض قول الناظم في البيت:

وَجَاءَ أُوْلَى الرُّومِ بِالتَّخْيِير ** .....[3]

لأن ظاهره يقتضي أن الحذف والإثبات في هذا اللفظ – الموضع الاول من لفظ (الرياح)- سواء، لأن ذلك يقتضي التسوية، ولكن تعقبه الإمام بقوله: "وليس الأمر كذلك، لأن أبا داود اختار أن يكتب بالحذف لأنه قال في التنزيل: "وقد وقع في الروم حرفٌ واحدٌ، اجتمع القراء على قراءته بالألف على الجمع من أجل قوله: ﴿مُبَشِّرَٰتٍ﴾[الروم: 45]، وليس رواية فيه عن كتبة المصاحف رضي الله عنهم، واختياري أن يكتب على الاختصار بحذف الألف"، ومن حقّ الناظم رحمه الله أن يذكر أن المختار لأبي داود الحذف دون الإثبات، لما ذكر ذلك في لفظ ﴿أَلدِّيَارِ﴾[الإسراء: 5] في قوله أولا: (فرسمه قد استحبّ بالألف) لأنه التزم أن يذكر كلما ذكروه"[4].

6- عند قول الناظم:

وَكَاتِباً وَهْوَ الأَخِيرُ عَنْهُمَا وَمُقْنِعٌ لَدَى الثَّلاَثِ مِثْلَ مَا
وَابْنُ نَجَاحٍ ثَالِثًا قَدْ أَثْبَتَا وَالأَوَّلاَنِ عَنْهُمَا قَـــدْ سَكَتَا"[5].

قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "واعترض هذان البيتان بوجهين: أحدهما: سكوت الناظم عن مختار أبي عمرو لأن أبا عمرو اختار إثبات الألف في لفظ (الكاتب) في الألفاظ الأربعة، لأنه قال في المقنع بعد ذكر الخلاف في الألفاظ الأربعة: وإثبات الألف عندي أوجه، لقلة دوره في القرآن، ولئلا يشتبه بقوله: ﴿كِتَٰبَ﴾[النساء: 24] و﴿كِتَٰبًا﴾[الزخرف: 20]، ومن حقّ الناظم أن يذكر أن أبا عمرو اختار فيه إثبات الألف، لالتزامه أن يذكر كُلَّ ما ذكروه"[6].

7- عند قول الناظم:

مَعَ الْمُثَنَّى وَهْوَ فِي غَيْرِ الطَّرَفْ **** كَرَجُلاَنِ يَحْكُمَانِ وَاخْتُلِفْ

---

[1] وقد نصّ أبو داود على إثبات موضع الفرقان، و لم يتعرّض له أبو عمرو الداني. ينظر: مختصر التبيين، أبو داود، 1198/4، دليل الحيران المارغني ص67.

[2] تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص356.

[3] منظومة مورد الظمآن، الخراز، البيت[105]، ص13.

[4] تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص342.وينظر كذلك مختصر التبيين أبو داوود237/2.

[5] منظومة مورد الظمآن، الخراز، البيت [154- 155]، ص16.

[6] تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص422.

لِابْنِ نَجَاحٍ فِيهِ ثُمَّ الدَّانِـــي **** قَدْ جَـــاءَ عَنْهُ فِي تكذّبـــان[1]

قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "لماذا سكت الناظم عن مختار أبي داود في ألف التثنية؟ لأنه اختار فيه في التنزيل الإثبات، لأنه قال في التنزيل بعد ذكر الخلاف فيه: وبالألف أختار لمعنيين: أحدهما موافقة لبعض المصاحف والثاني: إعلاما بالتثنية[2]، وهذا الاعتراض لازم للناظم لأنه التزم أن يذكر ما ذكروه"[3].

ثانيا: تعقبه على الإمام الشاطبي رحمه الله: ومثاله: عند ذكره للفظ ﴿أَرَءَيْتَ﴾[الكهف: 62] قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "اعتُرض على الشاطبي في العقيلة:

وفي أريت الذي أريتم اختلفوا وقل مهدا جميعا نافع حشرا[4].

لأنه يدخل عليه: ﴿أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يَنْهَىٰ﴾[العلق: 9] في سورة العلق، فكان حقّه أن يقيّده بسورة الماعون،كما في المقنع، لأنه نظم ما في المقنع"[5].

ثالثا: تعقبه على الحافظ الداني رحمه الله: من أمثلة ذلك عند قول الناظم:

كذا الشياطين بمقنع أثر في سالم الجمع، وفي ذاك نظر[6]

قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "(وفي ذاك نظر)، أي: وفي ذاك تعقيب وتنبيه على الحافظ رحمه الله، معناه: وفي ذكر ﴿الشَّيَٰطِينِ﴾[البقرة: 36] في أمثلة جمع المذكر السّالم وهم وغلط، لأنه جمع تكسير، وهذا يدلّك على تصديق قولهم: (لكل عالم هفوة)، لأن أبا عمرو الداني رحمه الله مع جلالة قدره ونهاية إدراكه، مثّل جمع المذكر السّالم بمثال جمع التكسير، ولو سئل عن ذلك لقال جمع تكسير، فسبحان من لا عيب فيه وعلا"[7].

رابعا: يعقب على بعض الشيوخ أحيانًا دون أن يذكر أسماءهم: ومثاله:

1- عند قول الناظم في البيت:

بَابُ اتَّفَاقِهِم وَالاِضْطِرَابِ فِي الحَـــذفِ مِن فاتحة الكتابِ[8].

قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "قال بعضهم: (من) هاهنا لابتداء الغاية، وانتهاء الغاية هو آخر القرآن، وقال: لأنه تعرض في هذه الترجمة لما ذكر في الفاتحة من ﴿ٱلرَّحْمَـٰنِ﴾[الفاتحة: 2]، و﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾[الفاتحة: 5]، وجموع السلامة إلى آخر القرآن، وهذا يقتضي أن تكون (من) لابتداء الغاية"، ثم تعقبه الإمام فقال: "وهذا عندي غير صحيح لأن كون الناظم ذكر حكم ﴿ٱلرَّحْمَـٰنِ﴾[الفاتحة: 2]، و﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾[الفاتحة: 5] وجموع السلامة في هذه الترجمة

---

[1] منظومة مورد الظمآن، الخراز، البيت [117- 118]، ص14.

[2] ينظر: مختصر التبيين، أبو داود، 667/3- 668.

[3] تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص360.

[4] منظومة عقيلة أتراب القصائد، الشاطبي، البيت[121]، ص13.

[5] تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص453.

[6] منظومة مورد الظمآن، الخراز، البيت[89]، ص12.

[7] تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص322.

[8] منظومة مورد الظمآن، الخراز، البيت[9]، ص9.

من أول القرآن إلى آخره، لا يقتضي ذلك أن تكون (من) في قوله: (من فاتحة الكتاب) لابتداء الغاية، وإنما ذكر الناظم حكم ما ذكر من فاتحة الكتاب إلى آخر القرآن على عادته من أنه يذكر اللفظ أولا، وينسحب عليه ذلك الحكم من تلك الترجمة إلى آخر القرآن، كما أشار إليه أولا في قوله في القاعدة التي أصّلها في ذلك فقال:

وفي الذي كرّر منه أكتفي بذكر ما جا أولا من أحرف[1].

والصحيح - والله أعلم- أن (من) هاهنا بمعنى (في)، تقديره: في الحذف في فاتحة الكتاب؛ لأن الناظم لم يترجم هاهنا إلا لما وقع في الفاتحة، كقوله في الترجمة التي بعد هذه: (القول فيما قد أتى في البقرة)، فالتصريح بـــ (في) هنالك: يدلّ على أن (من) هاهنا بمعنى في، ولك أن تقول هي لابتداء الغاية، وانتهاء الغاية هو آخرها، تقديره: من أول فاتحة الكتاب إلى آخر فاتحة الكتاب[2].

2- عند قول الناظم:

وَعَنهُ وَالدَّانِيِّ فِي طَاغُونَا ثَبْتٌ وَمَا حَذَفتَ مِنهُ النُّونا[3]

ذكر الإمام الشوشاوي رحمه الله بأن في هذا القول إشكالاً وقع فيه بعض الشراح، حيث قال: "قال بعض الشرّاح[4]: الشرّاح[4]: ولو قال الناظم بعد قوله: (وما حذفت منه النونا)[5]:

أَثْبَتَهُ التَّتْرِيلُ إِلاَ حَرْفا تُذكَرُ قَدْ خَصَّصَهَا فَحُذِفَا

أو قال:

أَثْبَتَهُ التَّتْرِيلُ إِلاَ كَلِمَـــا رَسَمَهَا بِالحَذْفِ فِيمَا رَسَمَا

لم يكن في الكلام إشكال، ولا احتاج إلى إعراب، ولا اعتذار، ولكن الإمام تعقبه فقال: "غفل هذا الشارح عن الفاء في قوله: (فعنه) إذ لابد من تعويض بالواو، إذ لا مدخل للفاء على قوله: (فعنه)، لأن خبر المبتدأ على هذه الأبيات، وهو قوله: (أثبته التتريل)[6]"[7].

3- ذكر بعض الشراح أن قول الناظم في البيت:

وَالحُكم مُطْلَقًا بِهِ إليهمُ أُشِيرُ فِي أَحكَامِ مَا قَدْ رَسَمُوا[8]

---

[1] منظومة مورد الظمآن، الخراز، البيت[34]، ص9.

[2] تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص214.

[3] منظومة مورد الظمآن، الخراز، البيت [70]، ص11.

[4] ينظر التبيان، ابن آجطا، 201/1.

[5] البيت[70] وعنه والداني في طاغون ** ثبت، وما حذفت منه النون، منظومة مورد الظمآن، الخراز، ص11.

[6] يقصد البيت[55] وأثبت التتريل أولى يابسات**رسالت العقود قل وراسيات. منظومة مورد الظمآن، الخراز، ص10.

[7] تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص293.

[8] منظومة مورد الظمآن، الخراز، البيت[37]، ص9.

(وللجميع الحذف في الرحمن) أنه من الأحكام المطلقة، ولكن الإمام تعقبه فقال: "هكذا مثّل بعض الشرّاح ها هنا للحكم المطلق، والأَوْلى عندي أن الحكم في هذه الأمثلة ليس بمطلق، وإنما هو مقيّد بجميع الشيوخ، لأن قوله: (وللجميع الحذف في الرحمن) أسنده الناظم إلى جميع الرواة، فكيف يقال مطلق مع إسناده؟"[1].

الفرع الثاني: اختيارات الإمام الشوشاوي رحمه الله:

للإمام الشوشاوي رحمه الله أقوال واختيارات رجحها حسبما رآه صوابا أو راجحا، معتمدا في اختياراته على أسس متينة، ومستندا الى مقاييس علمية دقيقة، وقد كان لهذا العَلَم الفَذّ الأثر الجلي في الاختيار، يسير معه حيث سار الدليل، دون أن يتعصب لمذهب ما، أو يتقيد برأي معين، والناظر لكتاب تنبيه العطشان يرى تنوع اختيارات الإمام رحمه الله حسبما تقتضيه كل مسألة، لأن بعض المسائل تحتاج إلى تفصيل لقوة الخلاف فيها، وبعضها بخلاف ذلك، وأحيانا يظهر للإمام تقديم قول على غيره وفق أدلة معينة، وأحيانا لا يظهر له ذلك، وقد كانت جهوده في ذكر الاختيارات على النحو الآتي:

1- **أحيانا يصرح باختياره قول أحد كبار أئمة هذا الفنّ:** ومثاله عند قوله تعالى: ﴿وَلَهُ ٱلْجَوَارِ ٱلْمُنشَأَٰتُ فِي ٱلْبَحْرِ كَالأَعْلَٰمِ﴾[الرحمن: 22] ذكر أن الألف في لفظ ﴿ٱلْمُنشَأَٰتُ﴾ ثابت رسما، وذلك يحتمل أنه يريد بالألف الذي هو صورة الهمزة، ويحتمل أن يريد بها ألف البناء، واختار بأن الألف الثابتة هي الألف البناء، ثم استدل للقول المختار بقول الحافظ فقال: "لأن أبا عمرو ذكر في المحكم[2] في نظائر هذا اللفظ، نحو: ﴿مَّغَارِبَ﴾[طه: 17]، و﴿ٱلْمَغَابَ﴾[آل عمران: 14]، و﴿أَن تَبَوَّءَا لِقَوْمِكُمَا﴾[يونس: 87]، وشبه ذلك من كل همزة مفتوحة بعدها ألف وجهين: أحدهما: حذف صورة الهمزة وإثبات الألف التي بعدها، وهو المشهور والآخر: عكسه وهو الشاذ"[3].

2- **أحيانا يختار القول لكونه عليه جمهور العلماء:** ومثاله في عدد المصاحف التي نسخها سيدنا عثمان بن عفان رضي الله عنه[4]، ذكر قولين هما: الأول: أن عدد النسخ أربع، وهو قول الجمهور، والثاني: أن عددها سبع نسخ، ثم ثم رجح قول الجمهور قائلا: "والمشهور الذي عليه الجمهور، أربع نسخ، إحداها إلى المدينة، وأخرى إلى البصرة وأخرى إلى الكوفة، وأخرى إلى الشام"[5].

3- **أحيانا يرجح بلفظ الأولى:** مثال ذلك: ما جاء عن بعض الشراح أن قول الناظم: "وللجميع الحذف في الرحمن" أنه من الأحكام المطلقة، حيث قال: "هكذا مثّل بعض الشرّاح هاهنا للحكم المطلق، والأولى عندي أن

---

[1] تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص199.

[2] ينظر: المحكم، الداني، ص164.

[3] تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص297.

[4] هو عثمان بن عفان بن أبي العاص القرشي، الأموي، ذو النورين، يكنى أبا عمرو، وأبا عبد الله، ولي الخلافة بعد عمر بن الخطاب رضي الله عنهم بإجماع الصحابة واجتهادهم رضي الله عنهم، ومدة خلافته اثنتا عشرة سنة، قتل محصوراً سنة: 36هـ وعمره 80 سنة، وقيل: 82 سنة، وقيل غير ذلك، ينظر: الاستيعاب، ابن عبد البر، 2/11.

[5] تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص133.

الحكم في هذه الأمثلة ليس بمطلق، وإنما هو مقيّد بجميع الشيوخ، لأن قوله: (وللجميع الحذف في الرحمن) أسنده الناظم إلى جميع الرواة"[1].

4- **أحيانا يذكر الوجه الأولى ويعلل له:** ومثاله: عند قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأُخۡتَ هَـٰرُونَ﴾[مريم: 27] ذكر قولين في أصل التاء: الأول: أن التاء في (أخت) و(بنت) ونحوهما زائدة، والثاني: أن التاء في (أخت) و(بنت) أصلية بدل من لام الكلمة التي هي الواو، فأصلهما أخوة وبنوة، ثم اختار القول الثاني وقال: "وليست التاء فيهما بعلامة التأنيث كما يظنّ من لا خبرة له بهذا الشأن، والدليل على أن أصل أخت الواو، قولهم في جمعه: أخوات والدليل على أن أصل بنت الواو: أن إبدال التاء من الواو أكثر من إبدالها من الياء، فحمله على الأكثر أولى من حمله على الأقل"[2].

5- **الاختيار على أساس القياس:** ومثال ذلك: أنه اختُلف في رسم يسألون في سورة الأحزاب: ﴿يَسۡـَٔلُونَ عَنۡ أَنۢبَآئِكُمۡ﴾[الأحزاب: 20] ففيه قولان رسم الصورة وحذفها، واختار بعضهم رسمها بغير ألف لوجهين لكثرة استعماله، ولأنه هو القياس"[3].

6- **ذكر الاختيار مع سببه والرد على الأقوال الأخرى:** ومثال ذلك عند قول الناظم:

بَابُ اتِّفَاقِهِمْ وَالإِضْطِرَابِ فِي الْحذفِ مِن فَاتِحَةِ الكِتَابِ[4]

ذكر في بيان معنى حرف (من) في قوله: (من فاتحة الكتاب) قولين: الأول: أن معنى (من) هو ابتداء الغاية وانتهاء الغاية هو آخر القرآن، والثاني: بمعنى (في)، وبعد أن ذكر القولين وأدلتها، اختار القول الثاني ذاكرا سبب الاختيار فقال: "والصحيح أن (من) هاهنا بمعنى في، تقديره: في الحذف في فاتحة الكتاب؛ لأن الناظم لم يترجم هاهنا إلا لما وقع في الفاتحة، كقوله في الترجمة التي بعد هذه: (القول فيما قد أتى في البقرة)، فالتصريح بـــ (في) هنالك: يدلّ على أن (من) هاهنا بمعنى في"[5].

7- **التعبير بلفظ أحسن:** ومثاله: عند قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَنَا﴾[الزخرف: 37] ذكر وجهين في رسم الألف الثانية فقال: "فيه وجهان عند جميعهم الحذف والإثبات، والحذف أحسن، بدليل قوله بعد هذا: (ورسم الأولى اختير في جاءنا)"[6].

---

[1] تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص199.

[2] تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص259.

[3] مخطوط تنبيه العطشان، الشوشاوي، الورقة 219، الوجه أ.

[4] منظومة مورد الظمآن، الخراز، البيت[44]، ص9.

[5] تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص214.

[6] المرجع نفسه، ص361. ومنظومة مورد الظمآن، الخراز، البيت[240]، ص22.

8- **أحيانا يذكر الراجح بعبارة جازمة:** ومثال ذلك عند ذكره لحكم الألف في نحو: ﴿نِدَآءً﴾[مريم: 2] و﴿مَآءً﴾[البقرة: 21]، ذكر أن الشيخان رجحا حذف الألف الأخيرة منها، وفي هذه الحالة يوجد قولان في ضبطها؛ الإلحاق وعدمه، فقال: "إذا حذف الألف الثاني: فلك في إلحاقه وجهان، والمختار عدم إلحاقه"[1].

المطلب الرابع: مصادر الإمام في كتابه وطريقته في الاستفادة منها:

تنوعت مصادر الإمام الشوشاوي رحمه الله في كتابه تنبيه العطشان وكثرت، وهذا دليل على سعة علمه، وعلى أهمية الكتاب ومكانته من بين شروح المورد، وقد تميزت طريقة الإمام في نقله عن المصادر التي أخذ عنها بعدة مميزات يمكن إيجازها فيما يلي:

- تميز الإمام بكثرة نقله عن غيره، مع ذكر المراجع التي رجع إليها واقتبس منها، كالمقنع والتنزيل والميمونة والمنبهة، وهذا يرفع من قدر المؤلف.

- تميز الإمام في نقله عن الآخرين من حيث الإكثار أو الإقلال، فهناك مصادر اعتمدها أكثر من غيرها في كتابه، ككتاب هجاء التنزيل لأبي داود، والمقنع للداني، والمنصف للبلنسي، وقد رتبت هذه المصادر التي اعتمدها حسب كثرة النقل عنها، على النحو الآتي:

الفرع الأول: كتب علوم القرآن المختلفة.

أولا: المصادر التي تكرر ذكرها ونقل عنها كثيرا:

الأول: مصادره الإمام الشوشاوي رحمه الله من كتاب المختصر للإمام ابن نجاح: وكانت طريقته في الاستفادة منه كالآتي:

أ. **النقل منه:** نقل الإمام رحمه الله من كتاب التنزيل في ثلاثة عشر موضعا[2]، منها: عند حديثه عن لفظ: (رسالة العقود) ذكر أن أبا داود أثبت الألف الأولى، ثم قال: "ونصّه في التنزيل: وكتبوا: ﴿بِمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتِهِۥ﴾[المائدة: 69] بألف قبل اللام وبغير ألف بعدها واجتمعت على ذلك المصاحف فلم تختلف"[3].

ب. **ذكر اختياره:** ذكر الإمام اختيار ابن نجاح رحمه الله في ستة وعشرين موضعا[4]، منها: عند حديثه عن لفظ ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾[الفاتحة: 6] ذكر أن الإمام أبا داود اختاره بحذف الألف، ثم قال: "لأنه قال في التنزيل: وكتبوا في المصاحف الصراط بغير الألف وفي بعضها بالألف وكلاها حسن، والأول أختار"[5].

---

[1] تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص364.

[2] ينظر الصفحات: ص237، ص 263، ص264، ص265، ص283، ص298، ص429، ص489، ص534، المخطوط: 221، ،ب و303، ب، و231، ب.

[3] تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص263. ينظر نصه في مختصر التبيين، أبو داود، 3/453.

[4] ينظر: تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص270، ص339، ص357، ص381، ص409، ص412، ص420، ص443، ص452، ص453 ص464، ص471، ص478، ص482، ص487، ص502، ص532، ص538. ومخطوط تنبيه العطشان الورقات: 222، ب، 223، أ و232، ب، و247، أ، و260، أ،ب، و282، أ، و302، ب، و306، ب.

[5] ينظر مختصر التبيين، أبو داود، 55/2، 56 . تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص270.

ت. الإحالة إليه: أحال إليه في أربعة وعشرين موضعا[1]، منها: عند حديثه عن لفظ (الظهار) قال: "ذكر في التنزيل أن ألفاظ الظهار محذوفة"[2].

الثاني: كتب وأقوال الحافظ الداني رحمه الله: ومن الكتب التي استفاد منها للحافظ الداني رحمه الله ما يلي:

1. **كتاب المقنع:** وهذا الكتاب من أكثر المصادر التي اعتمد عليها الإمام، حيث أكثر من النقل عنه ومن الاستشهاد بكلامه، وذلك على النحو التالي:

أ. **النقل منه:** نقل الإمام من كتاب المقنع في ثمانية وعشرين موضعا، منها:

في قول الناظم:

فَصْلٌ وَفِي بَعْضِ الَّذِي تَطَرَّفَا** فِي الرَّفْعِ وَاوٌ ثُمَّ زَادُوا أَلِفَا[3].

قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "قال أبو عمرو في المقنع: ووجه زيادة الألف بعد الواو في هذه الألفاظ المذكورة في هذا الفصل فيه قولان: أحدهما تقوية الهمزة لخفائها، والثاني تشبيها بواو الجمع وهو وقوعها في الطرف"[4].

ب. **الإحالة إليه:** أحال الإمام لكتاب المقنع مع كتاب المحكم معا في ثلاثة مواضع[5]، منها: عند حديثه عن المواضع التي تحذف فيها النون الساكنة، قال: "وسكت عن موضعين آخرين، وهما: قوله تعالى: ﴿لِنَنظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾[يونس: 14]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا﴾[غافر: 51]، فإن أبا عمرو الداني ذكر هذين الموضعين في المقنع وفي المحكم"[6].

كما أنه أحال إلى كتاب المقنع منفردا في خمسة مواضع[7].

ت. **ذكر اختياره:** ذكر الإمام اختيار الحافظ في ثمانية مواضع، منها: لما تحدث عن لفظ ﴿كَاتِب﴾[البقرة: 282] في القرآن الكريم – وهي أربعة مواضع كلها في آخر سورة البقرة آية الدين– ذكر اختيار الحافظ فقال: "إن أبا عمرو اختار إثبات الألف في لفظ (الكاتب) في الألفاظ الأربعة، لأنه قال في المقنع بعد ذكر الخلاف في الألفاظ الأربعة: وإثبات الألف عندي أوجه، لقلة دوره في القرآن"[8].

---

[1] ينظر الصفحات: ص283، ص313، ص353، ص367، ص368، ص388، ص 390، ص404، ص405، ص411، ص422 ص440، ص442، ص443، ص452، ص465، ص480، ص497، ص499، ص509، والمخطوط: 226، ب، 227، أ، و247، ب و268، ب، 269، أ.

[2] تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص389. ينظر كذلك: مختصر التبيين، أبو داود، 176/2.

[3] منظومة مورد الظمآن، الخراز، البيت[310]، ص27. الأمثلة الأخرى ينظر: ص166، ص 232، ص235، ص 239، ص241، ص242 ص245، ص253، ص254، ص257، ص269–271، ص272، ص321، ص327، ص338، ص403، ص408، ص433، ص434 ص455، ص489. مخطوط تنبيه العطشان، الشوشاوي، 227، ب، 228، أ، 251، ب، 252، أ، 259، ب، و287، ب، 288، أ.

[4] مخطوط تنبيه العطشان، الشوشاوي، 223، أ. ينظر كذلك: المقنع، الداني، ص346.

[5] ينظر كذلك: مخطوط تنبيه العطشان، 268، ب، 269، أ، و280، ب.

[6] تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص480.

[7] ينظر الصفحات: ص277، ص389، ص424، ص511، المخطوط، 247، ب.

[8] تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص423. ينظر للأمثلة الأخرى: تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص365، ص412، ص527، ص416، ص524 ص540، ومخطوط تنبيه العطشان، الورقة 239، الوجه ب.

ث. **الاستشهاد بكلامه:** استشهد الإمام الشوشاوي بكلام الحافظ في ثلاثة موضع[1]، منها: عند حديثه عن حذف النون في موضعيِّ: ﴿لِنَنظُرَ﴾، و﴿لَنَنصُرُ﴾ قال في ضبطها: "قال أبو عمرو: "إذا نقطت هذه المواضع ألحقت النون الساكنة التي هي ياء الكلمة بالحمراء، وأعريتها من علامة السكون، وأعريت ما بعدها من علامة التشديد"[2].

2. **المحكم:** وكانت طريقته في الاستفادة منه كالآتي:

أ- النقل منه: نقل الإمام من كتاب المحكم في أحد عشر مواضعا[3]، منها:

- لما تحدث عن سبب الاختلاف في المصاحف بالحذف والإثبات، والقطع والوصل، وغير ذلك قال: "قال أبو عمرو في المحكم[4]: "وليس شيء من الرسم، ولا من النقط الذي اصطلح عليه السلف الصالح – رضوان الله عليهم – إلا وقد حاولوا بـــه وجها من الصحة والصواب، وقصدوا فيه طريقا من اللغة والقياس، لموضعهم من العلم، ومكانتهم من الفصاحة"[5].

ب- ذكر اختياره: ذكر الإمام اختيار الحافظ في خمسة مواضع[6]، منها: عند حديثه عن حكم ما اجتمعت فيه فيه ثلاث همزات، وهو لفظ ﴿ءَأَمَنتُم﴾ الواقع في [الأعراف: 123]، و[طه: 70]، و[الشعراء: 49]، ذكر الاختلاف في الهمزة المحذوفة من هذه الألفات، المشهور منها إثبات صورة همزة القطع دون همزة الاستفهام وهمزة الأصل ثم قال: "قال أبو عمرو في المحكم: هذا الوجه هو الوجه عندي، وهو الاختيار، وإليه أذهب، وبه أنقط ليلا يتولى حذفان"[7].

ت- ذكر فوائده: عند حديثه عن الذي بدأ بالتخميس والتعشير ذكر فوائد من كتاب المحكم في قول قتادة[8] (بدءوا فنقطوا ثم خمسوا وعشروا) حيث قال: "قال أبو عمرو: هذا يدلّ على فائدتين: إحداهما أن الصحابة وأكابر التابعين هم المبتدئون بالنقط، ورسم الخموس والعشور؛ لأن حكاية قتادة لا تكون إلا عنهم إذ هو من

---

[1] ينظر كذلك: تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص10، ومخطوط تنبيه العطشان، الورقة243، الوجه ب.

[2] تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص486.

[3] ينظر كذلك الصفحات: ص160-161، ص164- 165، ص242، ص295، والمخطوط: 227، ب، 228، أ، و231، ب، 232، أ و234، ب، 235، أ، و235، ب، و241، ب، و246، ب.

[4] المحكم، الداني، ص 196.

[5] تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص137.

[6] مخطوطة تنبيه العطشان، 247، أ، و256، ب، و257، أ، و260، أ ، ب، و233، ب.

[7] مخطوط تنبيه العطشان، الشوشاوي، الورقة 233، الوجه ب.

[8] هو أبو الخطاب قتادة بن دعامة بن قتادة بن عزيز السدوسي البصري الضرير الأكمه، حافظ ومفسر، عالم بالعربية، أحد الأئمة في حروف القرآن. روى القراءة عن أبي العالية وأنس بن مالك، وسعيد بن المسيب وغيره، وروى عنه أبان بن يزيد العطار، وغيره، وكان يضرب بحفظه المثل توفي سنة: 118 هـــ. ينظر: غاية النهاية، ابن الجزري، 25/2، معجم الأدباء، ياقوت الحموي، 6/5.

التابعين، والفائدة الثانية: أن قوله: (بدءوا) يدلّ على أن ذلك كان على اتفاقهم وما اتفقوا عليه أو جلّهم، فلا شك في صحته ولا جرم في استعماله"[1].

ج- الإحالة إليه: أحال الإمام للكتاب في ستة مواضع، منها: لما تحدث عن حكم الهمزة التي بعد السكون إذا وقع بعدها الواو نحو: ﴿مَذْءُوما﴾[الأعراف: 18]، و﴿مَسْـُٔولًا﴾[الإسراء: 34]، ذكر الاختلاف في حذف صورتها، ثم قال: "فيه خلاف قد ذكره في المحكم"[2].

3. **كتاب المنبهة:** والمنبهة هي عبارة عن منظومة في أسماء القراء والرواة وأصول القراءات، نقل عنها الإمام الشوشاوي رحمه الله كثيرا[3]، ومن الأمثلة على ذلك:

1- عند حديثه عن الجمع القرآني في عهد سيدنا أبو بكر الصديق رضي الله عنه[4]، وعن السبب الذي من أجله كان ذلك الجمع، قال: وقد بيّن هذا كله الحافظ أبو عمرو الداني في كتاب المنبهة، فقال:

وَاسْتَمْعِنْ قَوْلِي فِي المِصَاحِفِ وَمَا أَنْصُّهُ عَنِ الأَسَـــالِفِ

إلى غاية البيت:

ثُمَّتَ صَارَتْ بَعْدُ عِنْدَ حَفْصَةِ[5] لَمَّا تُوُفِي كَمَا فِي القِصَّةِ"[6].

2- عند حديثه عن السبب الذي من أجله جمع عثمان القرآن قال: "وقد بيّن أبو عمرو هذا كلّه في كتاب المنبهة:

وِوُلِيَ النَّاسَ الرِضَى عُثْمَانُ وَبَايَـــعَ الْكُـــلُّ لَهُ وَدَانُوا

إلى قوله:

فهذه القصة في المصاحـــف كما رواها خالف عن سالف[7].

---

[1] تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص168، وينظر: المحكم، الداني، ص15.

[2] مخطوط تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص218، أ. ينظر الأمثلة الأخرى الصفحات: ص165- 166، ص244، ص299، المخطوط، 216 أ، و227، ب، 228، أ.

[3] ينظر أيضا الصفحات: ص 132، ص238، مخطوط تنبيه العطشان، 301، ب، و302، أ، و210، ب، و211، أ.

[4] هو: عبد الله بن أبي قحافة، أبو بكر الصديق، خليفة رسول الله ﷺ، وأول من أسلم من الرجال، رفيق النبي ﷺ، في الهجرة، أول الخلفاء الراشدين، روى عن النبي ﷺ، وروى عنه كبار التابعين، توفي سنة: 13هـــ. ينظر: الإصابة لابن حجر، 169/4.

[5] هي حفصة بنت عمر بن الخطاب وأمها زينب بنت مظعون بن حبيب بن وهب بن حذافة، زوج النبي ﷺ، وكانت قبله تحت خنيس بن حذافة بن قيس بن عدي السهمي، توفيت حين بايع الحسين بن علي عليهما السلام لمعاوية، سنة: 41، وقيل سنة: 45. ينظر: الاستيعاب، ابن عبد البر ص1811- 181.

[6] هذه الأبيات في الأرجوزة المنبهة، أبو عمرو الداني، باب القول في المصاحف وجمع القرآن فيها، الأبيات[150 إلى 178]، ص107 – 110 ينظر: تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص121.

[7] ينظر: الأرجوزة المنبهة، الداني، باب القول في المصاحف وجمع القرآن فيها، من البيت[179]إلى البيت[205]، ص110– 114، ومناهل العرفان، الزرقاني، 252/1، تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص131.

4. **كتاب التعريف:** نقل عنه في موضع واحد، وذلك عند قوله في البيت:

حَسَبَمَا اشْتَهَرَ فِي الْبِلاَدِ بِمَغْرِبٍ لِحَاضِرٍ وَبَاد[1]

حيث نبّه على أن المقرأ الذي وافقه في هذا الرَّجز هو المقرأ المشهور عند نافع دون غير المشهور عنه؛ لأن أبا عمرو ذكر في كتاب التعريف[2] عشر طرق لنافع"[3].

الثالث: أبو القاسم الشاطبي رحمه الله في العقيلة: استدل الإمام الشوشاوي رحمه الله بكتاب عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد للإمام الشاطبي في أربعة وعشرين موضعا، وقد كانت طريقته في ذلك كالآتي:

أولا: النقل من الكتاب: نقل الإمام من كتاب العقيلة في اثنين وعشرين موضعًا[4]، منها:

لما تحدث عن عدد النسخ التي جمع فيها عثمان القرآن ذكر فيها قولين: قيل أربع نسخ، وقيل سبع نسخ، ثم قال: "وقد أشار أبو القاسم الشاطبي في العقيلة إلى هذين القولين، فقال:

وَسَارَ فِي نُسَخٍ مِنْهَا مَعَ الْمَدَنِي كُوفٍ وَشَامٍ وَبَصْرٍ تَمْلَأُ الْبَصَرَا
وَقِيلَ مَكَّةَ وَالْبَحْرَيْنِ مَعْ يَمَنٍ ضَاعَتْ بِهَا نُسَخٌ فِي نَشْرِهَا قُطُرَا[5].

ثانيا: الإحالة إليه: لما تحدث عن رسم لفظ ﴿سُقْيَاهَا﴾[الشمس: 13]، قال: "لم يأتِ سقياها مرسوما بالياء إلا في هذا الكتاب الذي هو العقيلة"[6].

كما أحال إليه عند حديثه عن أفعال المضاعفة، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن تَكُ حَسَنَةٌ يُضَٰعِفْهَا﴾[النساء: 40]"[7].

الرابع: كتب وأقوال الإمام أبي الحسن البلنسي رحمه الله: استدل الإمام الشوشاوي رحمه الله بكتاب المنصف للإمام البلنسي في تسعة مواضع[8]، منها: عند حديثه عن كيفية رسم الألف في لفظ﴿ءَايَٰتِنَا﴾[البقرة: 51] قال: "الثابت من ألفاظ ﴿ءَايَٰتِنَا﴾ لفظان خاصّة، وهما الثاني والثالث في سورة يونس، وهكذا قال صاحب المنصف، لأنه قال:

آيَاتُنَا فِي يُونُسٍ حَرْفَانِ عَلَيهِمُ آيَاتُنَا وَالثَّانِي
مِنْ قَبْلِ وَبَعْدِ مَكْرِ أَلِفٍ مَعْرُوفَه وَغَيْرَ دَيْنِ عِنْدَنَا مَحْذُوفَهْ"[9].

---

[1] منظومة مورد الظمآن، الخراز، البيت[27]، ص8.

[2] ينظر: التعريف في اختلاف الرواة عن نافع، أبو عمرو الداني، ص164.

[3] تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص184.

[4] ينظر كذلك الصفحات: ص135، ص176، ص178، ص179، ص185، ص202، ص203، ص309، ص311، ص323، ص387 ص421، ص423، ص424، ص451، ص478، ص484، 509، المخطوط: 281، أ، و287، ب، 288، أ، و296، أ.

[5] تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص133.

[6] مخطوط تنبيه العطشان، الشوشاوي، الورقة 268، الوجه ب.

[7] تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص423.

[8] ينظر الصفحات: ص188، ص257، ص360، ص399، ص462، ص522، المخطوط، 264، أ، و277، أ، ب.

[9] تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص279- 280.

الخامس: كتب وأقوال الإمام المهدوي رحمه الله: استفاد الإمام من كتاب التحصيل من التفصيل لمعاني التنزيل للمهدوي في تسعة مواضع، وكانت طريقته في الاستفادة منه على النحو الآتي:

أ. **النقل منه:** نقل الإمام الشوشاوي رحمه الله من كتاب التحصيل في موضعين: الأول: عند حديثه عن لفظ الشياطين ذكر بأنه يندرج في جمع التكسير، والقول بأنه جمع المذكر السّالم وَهْم وغلط، ثم قال: "قال أبو العباس المهدوي في كتاب التحصيل[1] : هذا غير جائز في العربية ومخالف للخط"[2].

والثاني: عند ذكره لأصل لفظ (كلا) هل الواو أو الياء قال: "قال أبو العباس المهدوي أصل ألفه واو فيه معنى التأنيث"[3].

ب. **الإحالة إليه:** أحال الإمام إلى كتاب التحصيل في موضع واحد مع كتاب سر الصناعة، وذلك عند ذكره للغات العرب في لفظ ﴿كَأَيِّن﴾[4] وهي أربع: الأولى: بفتح الهمزة وتشديد الياء، وهذه اللغة هي الأصل والثاني: وهي (كاء) على وزن باع، والثالث: (كائِنٍ) على وزن فاعل، والرابع: (كإ) على وزن فَعِ، ثم قال: "وهذه اللغات ذكرها ابن جني في سر الصناعة، وكذلك المهدوي في التحصيل"[5]. أما بقية المواضع فقد أحال فيها إلى الكتاب مفردا، وهي ست مواضع[6]، منها: عند قوله تعالى: ﴿تَسَّٰقَطْ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا﴾[مريم: 24] ذكر فيه قراءتين شاذتين[7] كلتاهما بالياء، إحدى هاتين القراءتين الشاذتين: (يَسَّاقَطْ) بالياء المفتوحة وتشديد السين وفتح القاف، والقراءة الثانية من هاتين القراءتين الشاذتين: (يُسَاقِطْ) بالياء المضمومة، وفتح السين المخففة وكسر القاف، ثم قال: "قال بعض الشرّاح[8]: رسم هذا اللفظ بغير ألف على القراءات الشاذة، لأنه قرئ في الشاذ: (تَسْقُطُ) بغير ألف، ولم أر من قرأه بغير ألف لا في المشهور ولا في الشاذ، انظر تحصيل المهدوي"[9].

السادس: كتب وأقوال الإمام أبي عبد الله القيسي رحمه الله: استدل الإمام بالميمونة في ستة مواضع[10]، منها: لما تحدث عن الذي بدأ بتشكيل المصاحف قال: "واشتهر ذلك في زمانه في سائر البلدان، وانتشر العمل به في كل عصر وأوان، وإلى هذا أشار أبو عبد الله القيسي، فقال:

---

[1] التحصيل من التفصيل لمعاني التنزيل، أبو العباس المهدوي، 328/1.

[2] تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص322.

[3] مخطوط تنبيه العطشان، الشوشاوي، الورقة267، الوجه أ. التحصيل من التفصيل لمعاني التنزيل، أبو العباس المهدوي، 277/4.

[4] كقوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّنْ ءَايَةٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا...﴾[يوسف: 105].

[5] ينظر: مخطوطة تنبيه العطشان، الورقة 248، الوجهان: أ، ب.

[6] ينظر الصفحات: 234، ب، 235، أ، و243، أ و248، ب، و252، ب، و243، أ.

[7] القراءة الأولى هي لابن أبي عازب، والقراءة الثانية لأبي حيوة. وذكر ابن خالويه: أن في هذا الحرف تسع قراءات. ينظر مختصر في شواذ القرءان ابن خالويه، ص87.

[8] منهم ابن آجطّا في تبيانه، 428/1.

[9] تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص496. التحصيل، المهدوي، 251/4.

[10] ينظر الصفحات: 168، 169، 170، 360، المخطوط: 200، أ.

وَاخْتَرَعَ الشَّكْلَ الَّذِي فِي الْكُتُبِ الزَّاهِدُ الْخَلِيلُ ثِقْ بِالْمَغْرِبِ

إلى قوله

وَالْهَمْزَ وَالشَّدَّ وَالإِشْمَامَ جَعَل وَالرَّومَ ذَا الْخَلِيلُ نِعْمَ مَا فَعَل"[1].

السابع: كتب وأقوال الإمام مكي القيسي رحمه الله: استدل الإمام بكتب الإمام مكي رحمه الله في ستة مواضع، وقد كانت طريقته في الاستفادة منه على النحو الآتي:

1- **مشكل الإعراب**: نقل عنه في خمسة مواضع[2] منها: لما تحدث عن أصل لفظ (بنين) قال: "قال مكي في في مشكل الإعراب[3] في قوله تعالى: ﴿وَبَنِينَ شُهُوداً﴾[المدثر: 13]: "أصل بنين: (بنيين) على وزن (فاعلين) تحرك حرف العلّة، وانفتح ما قبله، فقلبت ألفا، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين، ثم كسر ما قبل الياء..."[4].

الياء..."[4].

2- **كتاب الكشف**: أحال إليه في موضع واحد، وذلك عند حديثه عن رسم حرف (حتى) قال: "سبب رسمها بالياء فيه خمسة أقوال؛ قيل: تنبيه على جواز إمالتها في بعض اللغات، وقيل تشبيها لها بـــ(إلى) في معنى الغاية، وقيل تشبيها بألف التأنيث لأن ألفه رابعة نحو: ﴿صَرْعى﴾[الحاقة: 6]، و﴿سُكَـٰرى﴾[النساء: 43]، وقيل تشبيها لها بألف الإلحاق نحو صغرى، لأن أصلها (حت) فزيد عليها الألف، وقيل فرقا بين إضافتها إلى المضمر وإلى ظاهر، لأنها إذا أضيفت إلى ظاهر كتبت بياء وإذا أضيفت إلى مضمر كتبت بألف"، ثم قال: "قاله أبو محمد مكي في كتاب الكشف"[5].

الثامن: كتب وأقوال الإمام ابن قتيبة رحمه الله[6]: نقل الإمام الشوشاوي رحمه الله من كتاب تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة في ستة مواضع[7]، منها: عند جوابه عن سؤال: هل يجوز لكاتب المصحف أن يكتب بعض السورة أو بعض الآية ويترك البعض الآخر؟ قال: "قال أبو محمد بن قتيبة في كتاب تأويل المشكل[8]: يجوز ذلك ولكن هذا على طريق المجاز، والأفضل أن يكتبه على ترتيب المصحف"[9].

---

[1] تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص169. وينظر الميمونة الفريدة، القيسي، الورقتين: 2، 3.

[2] ينظر الصفحات: ص259، ص260، ص292، المخطوط: 290، أ.

[3] ينظر: مشكل إعراب القرآن، مكي القيسي، 772/2.

[4] ينظر: تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص 258.

[5] مخطوط تنبيه العطشان، الشوشاوي، الورقة 273، الوجه أ.

[6] هو عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، أبو محمد، نحوي لغوي، كان ثقة ديِّناً فاضلاً ، يُلَقَّب بخطيب أهل السنة، سكن بغداد وحدث بها عن إسحق بن راهويه ومحمد بن زياد الزيادي وأبي حاتم السجستاني، وروى عنه ابنه أحمد، وعبيد الله بن عبد الرحمن السكري وعبد الله بن جعفر بن درستويه الفارسي وغيرهم، من أهم مؤلفاته: إعراب القرآن، وتفسير غريب القرآن، وغيرها، توفي سنة: 276هـــ. ينظر: تاريخ بغداد، البغدادي 168/10، سير أعلام النبلاء، الذهبي، 296/13.

[7] ينظر كذلك الصفحات: ص135، ص136، ص141، ص142، المخطوط: الورقة 308، الوجه ب.

[8] ينظر: تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة، ص36.

[9] تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص137.

ثانيا: المصادر التي نقل عنها أحيانا: وتتمثل في:

- ✓ الدرّة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة لأبي محمد عبد الغني المشهور باللبيب[1].
- ✓ معاني القرآن لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء[2].
- ✓ أحكام القرآن لأبي بكر ابن العربي[3].
- ✓ الوسيلة إلى كشف العقيلة لعلم الدين السخاوي[4].
- ✓ كتاب الغريبين: غريبا القرآن والحديث لأبي عبيد الهروي[5].
- ✓ فضائل القرآن للقاسم بن سلاّم[6].
- ✓ جامع البيان في تفسير القرآن لمحمد بن جرير الطبري[7].

---

[1] ينظر: الصفحات: ص 173، ص174، ص340، ص483، المخطوط: 216، أ، ب، و247، ب، 248، ب. واللبيب هو أبو بكر عبد الغني التونسي، المشتهر باللبيب، ويكنى بأبي يحيى، وأبي محمد، رحل في طلب العلم إلى مصر والشام وتلمسان، من شيوخه: أبو عبد الله محمد بن الحجري الرعيني، وقد ألّف كتابين هما الدرة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة، ورسالة بعنوان مختصر في الألفات المحذوفات والثابتات والياءات المحذوفات والثابتات والموصول وما كتب من هاء التأنيث، توفي بين سنة: 708هـ و736هـ. ينظر: الدرة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة، عبد الغني اللبيب، ص70- 76.

[2] ينظر الصفحات: ص508، ص519، و296، ب، و239، ب. والفراء هو يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الأسلمي، أبو زكريا المعروف المعروف بالفرّاء، كان أبرع الكوفيين وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب، من أشهر شيوخه: الإمام الكسائي، ومن تلاميذه: سلمة بن عاصم، له مصنفات كثيرة منها: معاني القرآن، مجاز القرآن، التصريف، مات سنة: 207هـ. ينظر: طبقات النحويين واللغويين، محمد الزبيدي، ص131.

[3] ينظر: ص110، ص113، وابن العربي هو محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن أحد المعروف بابن العربي المعافري، الأندلسي، المالكي يكنى أبا بكر، الإمام العلامة، القاضي، آخر علماء الأندلس، ولد بإشبيلية سنة 486 هـ، وولي القضاء بإشبيلية، ورحل إلى مكة ومصر والشام وبغداد، ولقي بها علماء كثيرين، من شيوخه: أبو بكر الطرطوشي وأبو بكر الشاشي، من تلاميذه: أبو القاسم خلف بن عبد الملك، ومن آثاره: أحكام القرآن، المحصول في الأصول، القبس على موطأ مالك بن أنس، توفي بمراكش، ودفن بفاس سنة 543 هـ. ينظر: الديباج المذهب، ابن فرحون، 252/2، تاريخ قضاة الأندلس، أبو الحسن النباهي، ص105- 107.

[4] ينظر الصفحة: ص415، المخطوط: 216، أ، ب. والسخاوي هو علم الدين أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد بن عبد الأحد بن عبد الغالب السخاوي، الدمشقي، رحل إلى طلب العلم، وتلقى العلم على كثير من الشيوخ منهم: القاسم بن فيره الشاطبي، كما تتلمذ عليه الكثير من طلبة العلم أمثال: أبو يوسف يعقوب بن بدران، ومن مصنفاته: الوسيلة، وجمال القراء توفي سنة: 643هـ، ينظر: معجم الأدباء لياقوت، ج5 ص1963، ومعرفة القراء الكبار للذهبي، 1245/3.

[5] ينظر الصفحات: ص142، ص157، وأبو عبيد هو أحمد بن محمد بن محمد بن عبد الرحمن بن أبي عبيد العيدي الهروي. والهروي نسبة إلى إحدى مدن خراسان. الأديب اللغوي البارع، وهو تلميذ أبي منصور الأزهري، من مؤلفاته: "الغريبين"، و"ولاة هراة"، توفي سنة 401 هـ. ينظر: وفيات الأعيان، ابن خلكان، 95/1، 96، كشف الظنون، ابن حاجي خليفة، 1206/2، سير أعلام النبلاء، الذهبي، 149/17، طبقات الشافعية لأبي بكر بن أحمد بن قاضي شهبة، 175/1.

[6] ينظر الصفحة: 114، والقاسم هو أبو عبيد القاسم بن سلام، الهروي، الأزدي، محدث وفقيه وأديب. ولد سنة 154 هـ، وروي عن ابن الأعرابي والكسائي والإمام الشافعي، وغيرهم. تولى قضاء طرطوس، من مؤلفاته: "غريب القرآن"، "غريب الحديث"، وغيرها. توفي بمكة سنة 224 هـ. ينظر: الفهرست، ابن النديم، ص106، كشف الظنون، حاجي خليفة، 1207/2.

[7] ينظر الصفحة: ص65، والطبري هو محمد بن جرير بن يزيد، الإمام أبو جعفر الطبري، البغدادي أحد الأعلام، وصاحب التفسير والتاريخ، أخذ القراءة عن سليمان بن عبد الرحمن بن حامد بن خلاد، وعن العباس بن الوليد بن مزيد، وغيرهما، وقرأ عليه محمد بن محمد بن فيروز، وأحمد بن عبد الله الجبي وغيرهما، من تصانيفه: "جامع البيان في تفسير القرآن"، "تاريخ الأمم والملوك"، توفي سنة: 310 هـ. ينظر: غاية النهاية، ابن الجزري، 96/2، طبقات المفسرين، السيوطي، ص82- 84، الأعلام، الزركلي، 96/6.

- ✓ الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التنزيل للزمخشري[1].
- ✓ المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لأبي محمد عبد الحق ابن عطية الأندلسي[2].
- ✓ الدرر اللوامع في مقرأ نافع لأبي الحسن علي بن محمد الرباطي الشهير بابن برّي[3].
- ✓ معاني القرآن للأخفش[4].

الفرع الثاني: مصادره في الفقه والسيرة النبوية والأحاديث:

1. رسالة لإبن أبي زيد القيرواني رحمه الله : نقل الإمام من كتاب الرسالة لأبن أبي زيد في ستة مواضع[5]، منها: عند قول الناظم: (ما انصدع الفجر عن الإظلام)[6]، قال الإمام الشوشاوي: "أي ما انصدع الإظلام عن الفجر مثل هذا بعينه، قول الشيخ أبي محمد في الرسالة[7]: "فأول الوقت انصداع الفجر" معناه انشقاق الظلام عن الفجر"[8].

2. هناك كتب أخرى استفاد منها الإمام الشوشاوي رحمه الله ولكن بنسبة أقل من سابقها، ولذا سأكتفي بالإشارة إليها، والإحالة لمواضعها عند الإمام، وهي كالآتي:

أ. كتاب في الأصول لأبي عمرو بن الحاجب[9].

ب. الاستذكار في مذهب علماء الأمصار للحافظ أبي عمر بن عبد البر[10].

ت. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والمسانيد لابن عبد البر[11].

---

[1] ينظر: الصفحة 66، والزمخشري هو محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الزمخشري، أبو القاسم، كان واسع العلم، كثير الفضل، معتزلاً قويّا في مذهبه، ولد سنة 497 هـ، أخذ الأدب عن أبي الحسن علي بن المظفر النيسابوري، وغيره، ولقّب بجار الله. من مؤلفاته: "الكشاف في التفسير" "الفائق في غريب الحديث"، توفي سنة 538 هـ. ينظر: بغية الوعاة، السيوطي، 2/ 279، 280.

[2] ينظر: الصفحة 65، وابن عطية هو عبد الحق بن غالب بن عبد الرحيم بن عطية الغرناطي، أبو محمد، ولد سنة: 481 هـ، وكان فقيها جليلا عارفا بالأحكام والحديث والتفسير، ولي القضاء بمدينة المرية، وكان غاية في الذكاء، روى عنه الغساني والصدفي وأبي المطرف وغيرهم، ألف كتابه المسمى المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، توفي سنة: 546 هـ. ينظر: الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب لابن فرحون، 57/2.

[3] ينظر الصفحات: 106، 284.

[4] ينظر الصفحات: 94، 373.

[5] ينظر الصفحات: 67، 68، 90، 101، 105، 147.

[6] منظومة مورد الظمآن، الخراز، البيت[5]، ص7.

[7] ينظر: الثمر الداني، ابن أبي زيد القيرواني، ص54.

[8] تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص101.

[9] ينظر الصفحات: 107، 140.

[10] ينظر: تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص122. وابن عبد البر هو أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر، الإمام الحافظ، شيخ علماء الأندلس، وكبير محدثيها، سمع من سعيد بن نصر وعبد الوارث، وأحمد بن قاسم البزار، وغيرهم، وسمع منه جماعة، منهم: أبو العباس الدلائي، وأبو محمد بن أبي قحافة، وأبو عمرو سفيان بن القاضي، من مؤلفاته: "التمهيد لما في الموطأ من المعاني والمسانيد"، "الاستذكار بمذهب علماء الأمصار" توفي سنة: 463 هـ. ينظر: الديباج المذهب، ابن فرحون، 367/2، شجرة النور، محمد بن قاسم مخلوف، 176/1.

[11] ينظر: تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص176.

ث. الذخيرة للقرافي[1].

ج. الشفا بتعريف حقوق المصطفى للقاضي عياض[2].

ح. الشفا في شرف النبي المصطفى لابن سبع[3].

خ. القبس في شرح موطأ ابن أنس ، للقاضي أبي بكر محمد بن العربي[4].

الفرع الثالث: كتب اللغة والنحو: وتتمثل في:

1- **سر الصناعة لابن جني** رحمه الله[5]: نقل منه في ستة مواضع[6]، منها:

لما تحدث عن أصل مفردة لفظ الأخوات قال: وقال أبو الفتح بن جني في سر الصناعة[7]: التاء في أخت وبنت بدل من لام الكلمة التي هي الواو، فأصلهما أخوة وبنوة، وليست التاء فيهما بعلامة التأنيث كما يظنّ من لا خبرة له بهذا الشأن"[8].

2- كما استدل الإمام الشوشاوي رحمه الله بمصادر أخرى مختلفة في اللغة والنحو منها:

- ✓ شرح جمل الزجاج لأبي الحسن علي بن عصفور[9].
- ✓ الكتاب لسيبويه[10].
- ✓ المقدّمة في النحو لأبي موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي.
- ✓ الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب[11].
- ✓ الجمل لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي[12].

---

[1] ينظر: المرجع نفسه، ص91.

[2] ينظر: تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص91. ينظر كتاب الشفاء بتعريف حقوق المصطفى، ص 302.

[3] ينظر: المرجع نفسه، ص103. وابن سبع لم أجد له ترجمة.

[4] ينظر: المرجع نفسه، ص218.

[5] هو: عثمان بن جني، أبوه مملوك، أخذ العربية عن أبي علي الفارسي، لازمه أربعين سنة، برع في معرفة شعر المتنبي، له: سر الصناعة ، والمحتسب في الشواذ وغيرهما. توفي سنة 392هـ. ينظر: البلغة، الفيروزآبادي، ص142، سير أعلام النبلاء، الذهبي،17/17.

[6] ينظر: تنبيه العطشان، الشوشاوي، الصفحات: ص105، ص258، ص290، ص342، ص417، ص328.

[7] ينظر: سر الصناعة، ابن جني، 149/1.

[8] تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص259.

[9] ينظر الصفحات: ص180، ص258-259، المخطوط: 247، أ، ب، و211، أ. وابن عصفور هو علي بن مؤمن بن محمد بن علي أبو الحسن الحسن بن عصفور، حامل لواء العربية في زمانه بالأندلس، ولد سنة 597 هـ، من مصنفاته: "الممتع في التصريف"، وله ثلاثة شروح على الجمل. ينظر: بغية الوعاة، السيوطي، 2/ 210.

[10] ينظر: تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص237، ص330، ص373، ص524.

[11] ينظر الصفحة: 413. وابن الحاجب هو أبو عمرو عثمان بن أبي بكر بن يونس الكردي المالكي المعروف بابن الحاجب، فقيه، مقرئ، أصولي نحوي، صرفي، عروضي، قرأ على الإمام الشاطبي القراءات وعلى الشاذلي وغيرهما، وأخذ عنه جلة منهم الشهاب القرافي والأبياري وغيرهما، له تصانيف عدة أشهرها مختصره في الأصول، توفي سنة 646هـ. ينظر: بغية الوعاة، السيوطي، 323، شجرة النور الزكية، ص167، معرفة القراء 516/2.

[12] ينظر الصفحة 173، والزجاجي هو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، النحوي البغدادي، صاحب الجمل، كان إماما في علم النحو، أخذ النحو عن محمد بن العباس اليزيدي ، وأبي بكر ابن دريد، وغيرهم، وسكن دمشق وانتفع الناس به وتخرجوا عليه، وأخذ عنه أحمد بن

- ✓ شرح الألفية للحسن بن قاسم المرادي[1].
- ✓ إصلاح المنطق لأبي علي الدينوري[2].
- ✓ مختصر العين لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي[3].
- ✓ ديوان امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي[4].
- ✓ تاج اللغة لإسماعيل بن حماد الجوهري الصحاح[5].
- ✓ ديوان الأعشى لعامر بن الحارث بن رباح الباهلي الأعشى[6].
- ✓ المشكاة والنبراس شرح كتاب الكراس[7] للجزولي لإبراهيم بن عبد السلام العطّار[8].
- ✓ شرح الفصيح لأبي عبد الله محمد بن هشام اللخمي[9].

شرام النحوي، وأبو محمد بن أبي نصر، من مؤلفاته: الجمل في النحو، اللامات، الأمالي، توفي سنة: 339 هـ، وقيل غير ذلك. ينظر: بغية الوعاة السيوطي، 77/2، وفيات الأعيان، ابن خلكان، 136/3.

[1] ينظر الصفحة: 258، والمرادي هو الحسن بن قاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن علي، أبو محمد، المعروف بابن أم قاسم المرادي، قرأ القراءات على العلامة مجد الدين إسماعيل، وأخذ العربية عن أبي عبد الله الطنجي، وغيره، من مؤلفاته: شرح الشاطبية، شرح الألفية، غاية الإحسان في النحو توفي سنة: 749 هـ. ينظر: بغية الوعاة، السيوطي، 517/1، غاية النهاية، ابن الجزري، 207/1.

[2] ينظر الصفحة: 98، والدينوري هو أحمد بن جعفر الدينوري، أبو علي، نحوي لغوي، أصله من الدينور، قدم البصرة ودخل بغداد، ثم قدم مصر وبها توفي سنة: 289 هـ. من مؤلفاته: إصلاح المنطق، المهذّب في النحو. ينظر: معجم المؤلفين، رضا كحالة، 1/114، بغية الوعاة، السيوطي 1/301. البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، الفيروزأبادي ص5.

[3] ينظر الصفحة 91، والزبيدي هو أبو بكر محمد بن حسن بن مذحج، الأديب، النحوي، اللغوي، الشاعر، المحدث، كان أحد أعلام عصره في النحو وحفظ اللغة، أخذ العربية عن أبي علي القالي، وأبي عبد الله الرباحي، من آثاره: أبنية سيبويه، طبقات النحوين واللغويين، مختصر العين، توفي سنة: 379 هـ تقريبا. ينظر: بغية الوعاة، السيوطي، 84/1، 85.

[4] ينظر الصفحات: ص91، 106، 154.

[5] ينظر صفحة 65، وابن حماد هو إسماعيل بن حماد الجوهري، أبو نصر، أول من حاول الطيران، ومات بسببه، لغوي، أديب، من أشهر كتبه: الصحاح، وله كتاب العروض، ومقدمة في النحو. ينظر: بغية الوعاة، السيوطي، 446/1.

[6] ينظر صفحة 94، والأعشى هو عامر بن الحارث بن رباح الباهلي، من همدان، شاعر جاهلي، يكنى أبا قحفان، من أشهر شعره: رائية له في رثاء أخيه لأمه. ينظر: الأعلام، الزركلي، 250/3.

[7] توجد منه نسخة مصورة في الخزانة العامة بالرباط ، تحت رقم "354".

[8] ينظر الصفحات: ص258، ص326. وإبراهيم بن أبي محمد بن عبد السلام، أبو إسحق الصنهاجي المعروف بالعطار، صنف المشكاة والنبراس في شرح كتاب الكراس، فرغ منها سنة: 705. هدية العارفين، إسماعيل البغدادي، 13/1.

[9] ينظر: صفحة 176 من تنبيه العطشان.

المبحث الثالث: جهود الإمام الشوشاوي رحمه الله ومصادره في علم الضبط القرآني.

لقد ألّف الإمام الشوشاوي رحمه الله كتابا في الضبط القرآني وهو عبارة عن شرح لنظم عمدة البيان للإمام الخراز رحمه الله سمّاه "حلة الأعيان على عمدة البيان"، الذي قال عنه الدكتور أحمد شرشال: "ولم يبالغ صاحبه في تسميته بالحلة، إنه فعلا حلة للأعيان المتبصرين وكل الشراح بعده عيال عليه"[1]، ورغم هذا فالكتاب لا يزال مخطوطا رهين الرفوف، حبيسا في الخزائن، ولم يخرج الى النور بعد، وفي هذا المبحث حاولت جاهدةً التعريف هذا المخطوط، وجهود الإمام فيه.

المطلب الأول: التعريف بمخطوط حلة الأعيان: ويشمل ما يلي:

الفرع الأول: مخطوطات حلة الأعيان:

توجد لحلة الأعيان نسخ متعددة في مختلف المكتبات منها:

1. المخطوطة الأولى: بتونس.

مكان تواجدها: المكتبة الوطنية بتونس، رقم الترفيف: A-MSS--10781 رصيد الأحمدية (636) لطفي. فهرس المخطوطات العربية بالمكتبة الوطنية بتونس[2].

عدد الأسطر في كلّ صفحة: واحدٌ وعشرون سطرًا.

تاريخ الفراغ من النّسخ: يوم الجمعة 15 من شعبان عام خمسة وتسعين وألف(1095هـ).

وصفها: كُتبت بخطّ مغربيّ جميل، كبير الحجم، مقابلة على أصل؛ لأنّ النّاسخ يكتب في هوامش المخطوط: "بلغت مقابلة"، وهي كثيرة السّقط، وكثيرًا ما يكون السّقط في الإعراب، كثير الأخطاء، كُتب في آخرها: "ووافق الفراغ منه يوم الجمعة يوم خمسة عشر من شعبان عام خمسة وتسعين وألف، كتبه بيده الفقير إلى اللّه تعالى الحاجّ محمّد بن أحمد عرف أسد الإمام الخطيب بجامع القصبة من تونس المحمّديّة غفر اللّه له ولوالديه ولمشايخه ولكافّة المسلمين أجمعين الأحياء منهم والأموات، والصّلاة الدّائمة والسّلام على سيّده محمّد خاتم النّبيّين وإمام المرسلين، والحمد للّه ربّ العاملين".

2. المخطوطة الثانية بدبي:

مكان تواجدها: مركز جمعة الماجد بدبي، برقم: 580864.

تاريخ النسخ: 18 شوال 1339هـ[3].

عدد الأسطر في كلّ صفحة: غير مستقر على عدد مضبوط، ولكنّه يتراوح بين 30 إلى 33.

---

[1] الطراز، محمد التنسي، ص642.

[2] ناسخ هذه المخطوطة: الحاجّ محمّد بن أحمد عرف أسد الإمام الخطيب بجامع القصبة من تونس المحمّديّة رحمه الله

[3] ناسخها: عبد الله بن أحمد الترستي الجسيمي رحمه الله

عدد الأوراق: 405 صفحة.

وصفها: هي نسخة نادرة الأخطاء، كُتبت بخطّ مغربيّ دقيق، ولكنّ بعض الأسطر لا يمكن قراءتها لعدم وضوحها، وهي نسخة تامّة إلّا أنّه توجد صفحتان مفقودتان وهما الصفحتان 102 و103.

3. المخطوطة الثّالثة بالمغرب.

مكان تواجدها: بالخزانة الحسنية تحت رقم: 4701.

تاريخ الانتهاء من نسخها: وهي أقدم نسخة -حسبما وجدت- من نسخ حلّة الأعيان؛ ذلك أنّ النّاسخ انتهى من نسخها في الخامس من محرّم عام أربع وسبعين وتسعمائة (974هـ).

عدد صفحاتها: 272 صفحة. **وعدد الأسطر في كلّ صفحة:** 36 سطرًا.

وصفها: تقع في مجلّد كبير الحجم، كُتبت بخطّ مغربيّ دقيق، نادرة الأخطاء، كُتب في آخرها: "والحمد للّه ربّ العاملين في يوم الثّلاثاء الموفّي خمسة أيّام من شهر اللّه المحرّم مفتتح أربع وسبعين وتسعمائة على يد الفقير المذنب المحتاج إلى مولاه" ولا يوجد اسمه، وهي نسخة تامّة، ولكن هناك ورقتان مفقودتان وهما اللّوحة التي بين الثّمانين والواحدة والثّمانين، واللّوحة السّابعة والتّسعين.

4. المخطوطة الرّابعة بالمغرب.

مكان تواجدها: توجد بالخزانة الحسنيّة تحت رقم "674"[1].

تاريخ الانتهاء من نسخها: لا يوجد تاريخ النّسخ.

عدد صفحاتها: 335 صفحة. **وعدد الأسطر في كلّ صفحة:** 29 سطرًا.

وصفها: وهي أحسن النّسخ من ناحية الدقّة العلمية، ومن ناحية الوضوح، وكذلك ندرة الأخطاء، إضافة إلى ذلك فهي مقروءة عدّة قراءات ومقابَلة عدّة مقابَلات على أصل الشوشاوي بخطّ يده؛ لأنّ النّاسخ كثيرا ما يكتب ذلك في هوامش المخطوط، وهي نسخة تامّة في البداية، إلّا ورقة مفقودة، وهي الورقة التي بين 111 وبين 112، وهناك بترٌ في الأخير بما يعادل 14 صفحةً.

5. المخطوطة الخامسة بالمغرب.

مكان تواجدها: توجد بالخزانة العامة بالرباط، تحت رقم (659) ق، وهي تامة خالية من تاريخ النسخ، عدد صفحاتها (368)، من القطع المتوسط، كتبت بخط مغربي جيد.

6. المخطوطة السادسة بالمغرب.

مكان تواجدها: توجد محفوظة في الخزانة الملكية، تحت رقم (674)، عدد صفحاتها (335) صفحة، من القطع الكبير، كتبت بخط مغربي متوسط.

[1] ناسخها: لا يوجد اسمه، ولكنّه يوجد في غلاف المخطوطة: ملك لسيدي عبد اللّه بن سعيد بن عبد المنعم الحاحي.

الفرع الثاني: توثيق عنوان المخطوط وصحة نسبته لمؤلفه:

1. **توثيق عنوان المخطوط:** لقد نص الإمام الشوشاوي رحمه الله على عنوان الكتاب في مقدمته، حيث قال: "الحمد لله كما يجب الحمد له، والصلاة على محمد كما يجب أن يصلى عليه، ورضوان الله عن الصحابة كما ينبغي الرضى عنهم، وبعد فهذا كتاب سميته حلة الأعيان على عمدة البيان"، كما اتفقت جميع النسخ التي اطلعت عليها على هذا العنوان، مما يزيد من توثيق اسم المخطوط.

2. **توثيق نسبة المخطوط لمؤلفه:** هناك عدة نقاط تثبت نسبة المخطوط للإمام الشوشاوي منها:

- اتفقت كتب التراجم التي ترجمت للإمام ولمؤلفاته على نسبة هذا الشرح إليه، منها ما ذُكر في كتاب سوس العالمة، وكتاب كشف الظنون[1].
- تصريح المؤلف نفسه في مقدمة شرحه على اسمه الكامل في جميع النسخ.
- ذِكر بعض كتب الرسم والضبط القديمة والحديثة له، والاستفادة منه، قال محقق كتاب أصول الضبط في معرض حديثه عن الكتب التي استفاد منها في التحقيق: "أبرزت مصادر ومؤلفات وشروحا لمورد الظمآن لم تعهد عند الباحثين"، ثم ذكر منها: "كتاب حلة الأعيان على عمدة البيان للشيخ حسين الرجراجي"[2].

الفرع الثالث: وصف المخطوط:

حلة الأعيان هي شرح وضعه الإمام الشوشاوي رحمه الله على عمدة البيان لناظمه الخراز، وهي منظومة في أحكام ضبط القرآن الكريم من 154 بيتا، تبع الإمام الشوشاوي رحمه الله فيها الخراز في تقسيم الكتاب إلى ثمانية أبواب، غير أنه وضع لهذا الشرح مقدمة مسهبة جعلها في عشرين فصلا، حيث قال فيها: "وينبغي أن يقدم الكلام في عشرين فصلا أحدها هل كتب المصحف مجردا أو منقوطا، الثاني ما حكم نقط المصحف، الثالث ما سبب نقط المصحف، الرابع من الذي بدأ بنقط المصحف، الخامس من الذي بدأ بوضع التآليف على النقط السادس ما صورة النقط، السابع ما المختار من صورة النقط، الثامن ما اللون الذي يجعل به النقط، التاسع لأي شيء جعلوا نقط الإعجام[3] بالسواد، وجعلوا نقط الإعراب[4] بالحمرة وهلا فعلوا العكس، العاشر ما حكم التخميس والتعشير والفواتح والخواتم وعدد الآيات، وما في معنى ذلك مما أحدث في المصاحف، الحادي عشر ما الذي يبنى عليه النقط هل الوصل أو الوقف، الثالث عشر ما عدد الحروف الأصول، الرابع عشر ما عدد الحروف الفروع، الخامس عشر هل الحروف مستعملة في جميع اللغات أم لا، السادس عشر ما سبب ترتيب

---

[1] سوس العالمة، محمد المختار السوسي، ص177. كشف الظنون، مصطفى القسنطيني، 418/3.

[2] أصول الضبط، أبو داود، ص266.

[3] الإعجام هو ما يُعرف بالضبط الإعجامي، وهو النقط الدال على ذات الحرف، وتمييز الحروف المتماثلة في الرسم من بعضها، بوضع نقط يمنع العجمة واللبس. ينظر: الطراز، محمد التنسي، ص38. نقط الإعراب؛ ما يدل على ما يعرض للحرف من حركة أو سكون أو شد أو مد أو غير ذلك، وهو بهذا المعنى مساوٍ للضبط والشكل، يسمى عند القدامى بالنقط الإعرابي. ينظر: السبيل، أبو زيتحار، ص11.

[4] نقط الإعراب؛ ما يدل على ما يعرض للحرف من حركة أو سكون أو شد أو مد أو غير ذلك، وهو بهذا المعنى مساوٍ للضبط والشكل، يسمى عند القدامى بالنقط الإعرابي. ينظر: السبيل، أبو زيتحار، ص11.

الحروف في أبت تجح إلى آخره، السابع عشر ما سبب الحروف التي لا توصل ما بعدها، الثامن عشر ما سبب نقط الحروف بنقط الإعجام، التاسع عشر ما أقسام الحروف بالنسبة إلى النقط والالتباس، الموفي العشرين من الذي بدأ بالكتابة بالخط العربي"[1]. وقد تناول فيها أحكام نقط المصحف وعدد الآي وحكم التخميس والتعشير، ونحوها، ثم شرع في شرح المنظومة بيتا بيتا يورد على كل بيت أو مقطع يريد شرحه أسئلة ثم يجيب عنها.

في المنظومة ثمانية أبواب هي: 1. باب القول في أحكام وضع الحركة وما ينوب عنها/2. القول في أحكام وضع السكون والشدة وعلامة المد/3. القول في ضبط المدغم والمظهر/4. القول في ضبط الهمز/5. القول في صلة همزة الوصل، والابتداء بها وحكم النقل/6. القول في إلحاق المحذوف من الهجاء/7. القول في ضبط ما زيد في الهجاء/8. القول في حكم اللام ألف.

الفرع الرابع: القيمة العلمية للكتاب وأثره فيمن بعده من المؤلفين:

1- **القيمة العلمية للكتاب:** شرح حلة الأعيان له قيمة علمية كبيرة، لعدة اعتبارات، نلخصها فيما يلي:

– جلالة المنظومة المشروحة (عمدة البيان)، وإقبال أهل العلم عليها بالشرح والتعليق والحواشي[2].

– القيمة التي حظى بها الكتاب، ونصيحة أهل العلم بتحقيقه[3].

– موضوع الكتاب ومضمونه ذو أهمية كبرى لشدة تعلقه بكتاب الله تعالى.

– تناوله الضبط على قراءة نافع من الروايتين: ورش وقالون، وبقية ضبط القراء العشرة لا يخرج عن ضبط ورش وقالون في أغلب الأحوال.

– غزارة مادة الكتاب، وكثرة المصادر التي اعتمدها، فقد احتفظ لنا بآراء استقاها من مصادر نادرة لم يذكرها إلا هو، ومثال ذلك شرح العقيلة لأبي إسحاق التجيبي[4]، حيث قال الدكتور حميتو: "شرح العقيلة لأبي إسحاق التجيبي، انفرد بذكره الشيخ حسين بن علي بن طلحة الشوشاوي في كتابه حلة الأعيان على عمدة البيان للخراز عند ذكر مواضع الحركات من الحروف فقال في وضع الضمة: وأما القول بجعلها فوق الحرف فهو شاذ ذكره أبو عمرو في المحكم، وذكره أيضا أبو إسحاق التجيبي في شرح العقيلة ونسبه إلى المبرد"[5].

– استيعاب الكتاب لمسائل الضبط المختلفة من قراءات وضبطها وعللها، وذكر أوجه الخلاف فيها إلى غير ذلك، الأمر الذي أدى إلى استقصاء جزئيات مباحث الموضوع الواحد والإحاطة به من مختلف جوانبه، قال

---

[1] الورقة 3، الوجهان: أ، ب.

[2] لأهميتها قام بشرحها عدد كبير من علماء الرسم والضبط منهم: الجزولي وسماه "إعانة الصبيان على عمدة البيان"، التنسي في كتابه "الطراز في شرح ضبط الخراز"، عثمان الكرامي في كتابه "تقريب معنى الضبط"، أيضا "شرح ضبط الخراز" للمجاصي والفخار، "دليل الحيران" للمارغني.

[3] ذكرنا سابقا أن الدكتور أحمد شرشال أشاد بها ونصح بتحقيقها، لأنها من أجمع وأوثق الكتب ولا غنىً للطالب عنها.

[4] هو إبراهيم بن أحمد بن علي التجيبي الجزري، أبو إسحاق، من شيوخه: أبو مروان عبد الملك بن موسى بن محمد بن عبد الرحمن الأنصاري الشريشي، وقد رجّح الدكتور حميتو أن يكون الإمام التجيبي عاش ما بين الربع الأخير من المائة السابعة والنصف الأول من المائة الثامنة. ينظر: قراءة الإمام نافع عند المغاربة، د. عبد الهادي حميتو، 512/2- 520.

[5] قراءة الإمام نافع عند المغاربة، عبد الهادي حميتو، 135/2، حلة الأعيان، الشوشاوي، الورقة 25، الوجه ب.

الدكتور أحمد شرشال: "والحق الذي لا مرية فيه أن شرح الرجراجي شرح عظيم، جمع هذا الفن فأوعى واستوعب مسائله، والمادة العلمية التي تضمنها لا تتوفر في أي كتاب آخر، فهو شرح فريد في منهجه وأسلوبه وعرضه، لم يسبق إليه أحد"[1].

2- **أثر الكتاب فيمن بعده:** قال الدكتور أحمد شرشال: "حلة الأعيان على عمدة البيان للرجراجي استفاد منه أغلب الشراح، و لم أجد منهم أية إشارة إلى النقل منه، وهو شرح مطول ومستوعب لمسائل الضبط، و لم يند عنه شيء، إلى جانب كونه قد حفظ أقوال العلماء السابقين"[2].

فرغم أهمية هذا الشرح في علم الضبط القرآني، إلا أن الملاحظ عدم ذكر هذا الكتاب في مصنفات من جاء بعده، كما أننا لم نجد من أشار إليه أو نقل عنه ولو عبارة، ولكن في مقابل ذلك نجد من استفاد منه و لم يذكر اسمه صراحة بل يكتفي بقوله: "قال بعضهم"، "رأى بعضهم"، وهو الإمام التنسي، كما استفاد منه الدكتور أحمد شرشال في تحقيقه لكتاب أصول الضبط.

أولا: الإمام التنسي رحمه الله: كان استشهاد الإمام التنسي بأقوال الإمام الشوشاوي في معظم كتابه من ناحية انتقاده في بعض المسائل التي يراها مخالفة للصواب[3]، من ذلك:

أ. عند حديثه عن كيفية ضبط لفظ "يلوون"، ذكر فيه وجهين هما: إلحاق الواو الثانية بالحمراء، والثاني ترك إلحاقها، لدلالة الضمة عليها، هذا نص الداني، ...وقال أبو داود إن شئت ألحقت الواو، وإن شئت تركتها، ثم قال: "فرأى بعضهم أن فيه ثلاثة أوجه، والذي عندي أن كلام أبي داود مفسر لكلام الداني، فليس فيه إلا وجهان"[4].

ب. ومنه أيضا قوله في ضبط لفظ "ووري" مما اجتمع فيه واوان، الثانية منهما لبناء الكلمة، "جاز لك في نقطه وجهان: أحدهما إلحاقه بالحمراء، والثاني عدم إلحاقه لدلالة الضمة عليه، و لم يزد الداني على هذا، وقال أبو داود بعد ذكره للوجه الأول وإن شئت تركت إلحاقه وعوضته بمد، ثم قال: "فرأى بعضهم أن فيه ثلاثة أوجه والظاهر عندي أن كلام أبي داود مفسر لكلام الداني"[5].

ثانيا: الإمام المارغني رحمه الله: استفاد الإمام المارغني من كتاب حلة الأعيان في العديد من المواضع إلا أنه لا يذكر اسم الكتاب ولا مؤلفه، بل يكتفي بعبارة "قال بعضهم"، أو فهمه بعضهم"...، إلى غيرها من العبارة الموضوعة بصيغة الابهام، ومثال ذلك:

---

[1] الطراز، محمد التنسي، ص171- 172.

[2] المرجع نفسه، ص118- 119. ولكن نرى ان الامام الشوشاوي رحمه الله أخذ شرحه من كتاب كشف الغمام عن ضبط مرسوم الامام للمنبهي

[3] وعليه يمكن للباحث أن يقيم عليه موضوعًا لبحثه، فانتقادات الإمام التنسي للإمام الشوشاوي كثيرة من خلال كتابه الطراز.

[4] الطراز، محمد التنسي، ص458- 459.

[5] المرجع نفسه، ص465- 466.

1. عند حديثه عن كيفية ضبط ما اجتمع فيه مثلين من كلمة إذا ضُم أولهما نحو: ﴿تَلْوُۥنَ﴾[آل عمران: 153] وشبهه، حيث قال: "والظاهر أن كلام أبي داود مفسر لكلام الداني وحينئذ فليس هناك إلا وجهان لا ثلاثة كما فهمه بعضهم"[1]، ويقصد ببعضهم الإمام الشوشاوي، لأنه قال في ضبط هذا الضرب: "وظاهر كلام أبي داود أنّ التّخيير بين ثلاثة أشياء: إمّا الإلحاق، وإما ترك الإلحاق من غير جعل شيء في موضع الواو المحذوفة؛ لدلالة ضمّة ما قبله عليه، وإمّا جعل المطّة في موضع الواو موضع الواو المحذوفة"[2].

2. عند حديثه عن ضبط ما اجتمع فيه واوان والثانية ساكنة لبناء الكلمة نحو: لفظ ﴿ٱلْمَوْءُۥدَةُ﴾[التكوير: 8] حيث قال: "والظاهر أن كلام أبي داود مفسر لكلام الداني وحينئذ فليس في هذا النوع على حذف الواو الثانية إلا وجهان لا ثلاثة كما فهمه بعضهم"[3]، ويقصد بقوله: "كما فهمه بعضهم"؛ الإمام الشوشاوي لأنه قال: "وأمّا أبو داوود فقد ذكر التّخيير في هذا القسم بين ثلاثة أشياء وهي: الإلحاق، أو تركه من غير شيء في موضعه، أو ترك الإلحاق مع جعل المطّة في موضعه"[4].

ثالثا: الدكتور أحمد شرشال: نقل الدكتور أحمد شرشال من أقوال الإمام الشوشاوي وآرائه أثناء تحقيقه لكتاب أصول الضبط لأبي داود في العديد من المسائل المتفرقة، منها:

أ. عند حديثه عن موضع الضمة قال: "ذكر الرجراجي في محل الضمة ثلاثة أقوال: أمام الحرف أو وسطه أو فوقه، قال: فالقولان بجعلها أمام الحرف أو وسطه مشهوران، وأشهرهما كونها أمامه"[5].

ب. لما تحدث عن كيفية ضبط لفظ ﴿ءَأُنَبِّئُكُم﴾[آل عمران: 15]، قال: "ذكر أبو داود تعرية الواو من الدارة والنقطة، واستحسنه، أي أن شيوخ النقل استحسنوا وجه التعرية، ولذلك قال الإمام حسين الرجراجي: وهذا الوجه –التعرية– هو المختار عند الأشياخ الثلاثة أبي عمرو الداني وأبي داود والتجيبي"[6].

الفرع الخامس: المؤاخذات على الكتاب:

المؤاخذات التي يمكن ذكرها حول هذا الكتاب لا تنقص من قدره وقيمته، فهو عمدة في فنِّه، إلا أنه لا يخلو أي مؤلف من أخطاء فالكمال لله وحده، ومن الملاحظات عليه نذكر:

– تجاوز الإمام في الشرح إلى ذكر الضبط على القراءات السبع، وبما خرج عن السبع، بينما مؤلفه الإمام الخراز ضبطه على قراءة الإمام نافع.

---

[1] دليل الحيران، المارغني، ص407.

[2] الورقة 216، الوجهان: أ، ب.

[3] دليل الحيران، المارغني، ص409.

[4] الورقة 221، الوجه ب.

[5] أصول الضبط، أبو داود، ص9.

[6] أصول الضبط، أبو داود، ص163.

- الاستطراد في بعض المسائل والتوسع فيها حتى خرج عن حد الاعتدال في ذلك، فمثلا ذكر في ضبط ﴿ءَأَنذَرتَهُم﴾[الأعراف: 123] ستين وجها، وقال: "فيكون جملة الجميع ستّين وجهًا، وكلُّها على طريقة ورش"[1] والملاحظ أنه ذكر حتى الأوجه الشاذة والضعيفة وجعلها ضمن الوجوه الجائزة في ضبط الكلمة[2].

- عدم التقيد بترتيب جزئيات الموضوع الواحد، فهو ينتقل من موضوع لآخر دون أن يكمل حديثه عن الأول، ثم يرجع اليه بعد حديثه عن الموضوع الثاني، ومثال ذلك ما فعله في مواضع زيادة الألف، لم يتم فيه الأحكام بل بيَّن موضع زيادة الياء ليعود ثانية إلى إكمال موضوع زيادة الألف[3].

- ذكره للأحاديث الضعيفة، ومن ذلك عند حديثه عن الحركات قال: "قوله تعالى: ﴿أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلْغَآئِطِ﴾[النساء: 43] فعبّر الله تعالى بالغائط وهو المكان المنخفض من الفضلات المستقذرات، لأنّ المكان المنخفض محلّ الفضلات المستقذرات، ومنه قوله عليه السلام للنابغة الجعدي[4] وقد أنشد له شعرا فأُعحب به عليه الصلاة والسلام فقال: (لا يَفْضُضِ الله فاك)[5].

- خلطه بين علمي الرسم والضبط في بعض المواضع مع أنه تحدث عن تلك الأمور في كتابه الخاص بالرسم تنبيه العطشان[6].

المطلب الثاني: منهج الإمام الشوشاوي رحمه الله في كتابه:

الفرع الأول: ملامح من مسلك الإمام في الكتاب:

لكل مؤلف طريقة معينة ومنهج مختار في تأليف كتابه، سواء كان هذا التأليف ابتداءً، أو شرحا لنظم ما، كشرح حلة الأعيان للإمام الشوشاوي رحمه الله الذي شرح به نظم عمدة البيان في أحكام ضبط القرآن للإمام الخراز، وبالتالي فموضوع هذا الشرح هو موضوع النظم نفسه، حيث قسَّم الإمام كتابه إلى ثمانية أبواب متتبعا فيه صاحب النظم، وقد سلك الإمام الشوشاوي طريقة معينة في تأليفه نوجزها في الخطوات الآتية:

- استهلّ الإمام شرحه بمقدّمة مسهبة جعلها في 20 فصلا، صاغها على شكل أسئلة ثم شرع في الإجابة عليها، وتناول في المقدمة أحكام نقط المصحف وأحكام وعدد الآي ونحوها من المباحث.

---

[1] الورقة 158، الوجهان: أ، ب.

[2] الطراز، محمد التنسي، ص170.

[3] ينظر الورقات: 227، أ، و228، أ، و229، أ، و240، أ.

[4] هو قيس بن عبد الله بن عُدَس بن ربيعة الجعدي العامري، أبو ليلى، شاعر مفلق-مبدع-، صحابي من المعمرين، اشتهر في الجاهلية وسمي بالنابغة، بالنابغة، ووفد على النبي ﷺ فأسلم، وأدرك صفين، فشهدها مع علي – رضي الله عنه- ثم سكن الكوفة، فسيره معاوية إلى أصبهان مع أحد ولاتها، فمات فيها وقد كف بصره وجاوز المائة. ينظر: الأعلام، الزركلي، 207/5

[5] قال الهيثمي في مجمع الزوائد: "رواه البزار وفيه يعلى بن الأشدق، وهو ضعيف"، باب جواز الشعر والاستماع له، 428/3.

[6] ينظر مثلا: 15، ب، و42، ب، و189، ب.

- شرح المنظومة بيتا بيتا متبعاً طريقته المعتادة في أغلب مؤلفاته وهي طريقة السؤال والجواب، فيورد في كل بيت أو مقطع يريد شرحه أسئلة متوالية يصيغها على شكل مطالب، ثم يعقبها بجواب شافٍ مفصل، وأحيانا يخالف طريقته فيحصر عناصر الموضوع في نقاط بدل الأسئلة ومثال ذلك عند قول الناظم:

وَلَكَ فِي ءَأَنْتَ أَنْ تَعْتَبِرَهْ وَبَابِهِ وَلَا تَقِسْ شَا أَنْشَرَهْ[1]

قال: "هذا هو الفصل العاشر من فصول الترجمة، وهو ما جاز قياسه، وما منع قياسه فذكر المؤلف رحمه الله في هذا البيت فرعين: أحدهما ما يجوز وهو ﴿ءَآنـ﴾[المائدة: 118] وبابه، والثاني ما لا يجوز وهو ﴿شَآءَ انشَرَهُۥ﴾[عبس: 22] وبابه...."[2].

- يمتاز أسلوبه بالسهولة والوضوح مع جزالة ألفاظه وحسن تركيبه، وليس فيه غموض ولا تعقيد، لولا الإطناب الذي يعتري أغلب موضوعاته.

- لا يفوته إعراب كلام الناظم في نهاية كل بيت، لزيادة توضيح المعنى.

- في بعض المواضع استعمل أسلوب الحوار الذي يجيب عن أسئلة محتملة يمكن أن تطرح اعتراضا عليه، وهو أسلوب القدماء لتقريب الأفهام وزيادة البيان والوضوح، ويعتمد في ذلك على عبارة: "فإن قيل" أو "قلتَ" لذكر الرأي المخالف أو المتوقع إيراده، ثم يجيب عنها بعبارة "قلت" أو "قلنا"، ومثال ذلك: في باب إلحاق المحذوف من الهجاء: قال "فإن قيل لماذا كتبت ﴿يَبْنَؤُم﴾[طه: 92] موصولا، وكتب ﴿ٱبْنَ أُمَّ﴾[الأعراف: 150] مقطوعا، وهلا كتبت موصولا كالذي في (طه)، قلنا: لأن الذي في (طه) دخل عليه حرف النداء فأمكن وصله به بخلاف الذي في الأعراف لم يدخل عليه حرف يقدر معه كالكلمة الواحدة"[3]، ومثاله أيضا عند حديثه عن حكم الهمزة المنقولة إليها حركتها قال: "فإن قلت قد وجدنا أيضا الهمزة لا تنقل حركتها إلى الساكن المنفصل في قوله تعالى: ﴿كِتَٰبِيَهْ ۝١٩ إِنِّي ظَنَنتُ﴾[الحاقة: 18- 19] على المشهور عند ورش، قلت: إنما لا ينقل إلى الساكن ها هنا مع وجود شروط النقل اعتبارا بالأصل، لأن هاء السكت والاستراحة في الوصل عارض والعارض لا عبرة به بوجوده[4].

- تعرض الإمام الشوشاوي لتتمات أمور أهملها الناظم أو أغفلها و لم يشر إليها، فنبّه عليها بقولـــه: تنبيه أو تنبيهات، ومثال ذلك عند حديثه عن الهمزات ذكر ثمانية أنواع ، ثم بيَّن أن المؤلف تكلم عن قسمين منها وسكت عن خمسة فقال: "لم يتكلم عليها المؤلف وكان من حقه أن يذكرها لأن الأشياخ أبا عمرو وأبا داود والتجيبي كلهم ذكروها"[5]، ثم ذكر التنبيه الذي ينبغي أن يضاف إلى هذا القسم بقوله: "وها هنا تنبيه وهو أن

---

[1] منظومة مورد الظمآن، الخراز، باب القول في ضبط الهمز، البيت[534]، ص41.

[2] الورقة 171، الوجه أ.

[3] الورقة 204، الوجه ب.

[4] الورقة 161، الوجه ب.

[5] الورقة 199، الوجه أ.

الأشياخ كلهم أبا عمرو وأبا داود والتجيبي مثلوا كلهم في هذا القسم بـ﴿مَذْءُوما﴾[الأعراف: 17] و﴿مَسْـُٔولًا﴾[الإسراء: 34]، وذلك يقتضي أن حق الهمزة أن تصور في هذين اللفظين بمجانس حركة نفسها[1].

- عندما لا يرتضي بعض أقوال الشراح أو تعليلاتهم يورد عبارة "وفيه نظر"، وقد ذكرت أمثلة ذلك في استدراكاته وتعقباته.

- إحصائه للألفاظ القرآنية وحصره لها، تسهيلا على الطالب، ففي المنصوب المنون الموقوف عليه بالألف والمرسوم بالياء، قال: "وهذا الاسم المقصور منحصر في القرآن في خمسة عشر لفظا، وقد جمعتُ تلك الألفاظ في هذين البيتين:

أَذَى هُدَى غُــزًّى مُصَلًّى فَتَى سِــوَى عُمْيٌ قُرَى وَمَوْلَى
مَثْوَى وَمُفْتَرَى وَمُصَفًّى وَسُدَى كَذَا مُسَمًّى كَمُلَتْ ذَا الْعَدَدَا[2].

- ذكر بعض المسائل الأصولية، وذلك عند شرحه لقول الناظم:

القَوْلُ فِي أَحْكَامِ وَضْعِ الحَرَكَة .....[3]

فبعد شرحه لمعاني القول وإطلاقاته، قال: "الحكم على أربعة أقسام لغويّ وشرعيّ وعاديّ وعقليّ فاللّغويّ ما لا تُفهم حقيقته إلّا بإضافته إلى محكوم عليه والشرعيّ خطاب الله تعالى المتعلّق بأفعال المكلّفين بالاقتضاء أو التخيير كما قرّره شهاب الدين في التنقيح والعادي ارتباط معقول بمعقول على جهة التكرار والتوافق مع جواز التبدّل عنه والعقلي ارتباط معقول بمعقول من غير جواز التبدّل"[4]، وقوله أيضا: "والمشهور عند الأصوليين أن النكرة في سياق الإثبات لا تعم، وإنما النكرة التي تعم هي النكرة في سياق النفي"[5].

الفرع الثاني: اهتمامه بالجانب اللغوي:

لم يخف على الإمام الشوشاوي أهمية اللغة العربية في فهم القرآن الكريم، ومن أجل ذلك اهتم في شرحه بالجانب اللغوي من عدة اعتبارات، نذكر منها:

أولا: يشرح الكلمات الواردة في النظم شرحا لغويا، ثم يسعى في تبيين المقصود منها والاستدلال لها: نحو تعريفه للرسم القرآني، حيث قال: "الرسم في اللغة معناه الأثر"، ثم قال: "ومعنى الرسم في الاصطلاح هو الخطّ والهجاء، لأنّ هذه الألفاظ التي هي الرسم والخطّ والهجاء مترادفة بمعنى واحد، ومعناها الخطوط المرسومة في المصاحف في زمان عثمان بن عفّان رضي الله عنه"[6].

---

[1] الورقة 200، الوجهان: أ، ب.
[2] الورقة 39، الوجه ب.
[3] منظومة مورد الظمآن، الخراز، البيت[459]، ص36.
[4] الورقة 20، الوجه أ.
[5] الورقة 98، الوجه ب.
[6] الورقة 22، الوجه ب.

ثانيا: الاستشهاد بالشعر: لقد اهتم الإمام الشوشاوي رحمه الله في شرحه بالعديد من المصادر الشعرية، اعتمدها كمرجع لبيان المراد ببعض الآيات القرآنية، ولتيسير الموضوع المراد بحثه للقارئ، وكانت طريقته في الاستدلال بالشعر؛ إما بذكر بيت الشعر مع ذكر قائله، وإلا الاكتفاء بالبيت الشاهد، على النحو الآتي:

1- **الاستشهاد بالشعر مع ذكر قائله:** ومثال ذلك عند ذكره للإشمام قال: "قال ابن مالك رحمه الله:

واكسِرْ أو اشمِم فا ثُلاثيٍّ أُعلْ ** عينًا، وَضَمٌّ جا كبُوع فاحتُمل"[1].

2- **الاستشهاد بالشعر وعدم تسمية قائله:** ومثاله عند حديثه عن الحرف "في" وأنه قد يأتي بمعنى "على" قال: كقوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾[طه: 70] أي على جذوع النخل، ومنه قول الشاعر:

"هُمْ صَلَبُوا الْعَبْدِيّ فِي جِذْعِ نَخْلَة فَلاَ عَطَسَتْ شِيبَانُ إِلّاَ بِأَجْدَعَا"[2].

ثالثا: عنايته بنقل أقوال أئمة النحو واللغة: ومثاله عند حديثه عن النبر والهمز، نقل أقوال مختلفة عن أئمة النحو واللغة كابن السكيت في إصلاح المنطق، والخليل ابن أحمد الفراهيدي، وسيبويه، وجمهور العلماء من النحاة"[3].

رابعا: عنايته ببيان الجانب اللغوي لأصل الكلمة: في باب الهمز قال: "فأمّا حقيقة الهمز لغة: فهو الدّفع بسرعة؛ تقول العرب: همزتُ الفرس أهمِزُه همزًا، إذا دفعتُه بسرعة، وسمّيت الهمزة بالهمزة مأخوذ من الدّفع؛ لأنّ الصّوت يندفع بالنّطق بها؛ ومنه قوله تعالى: ﴿وَقُل رَّبِّ أَعُوذُ بِكَ مِنْ هَمَزَٰتِ ٱلشَّيَٰطِينِ﴾[المؤمنون: 98] أي: من دفعها ونخصها، ويُطلق الهمز أيضًا على العيب؛ لأنّه يُقال: همزه، إذا عابه، ويُقال في معناه لمن إذا عابه أيضًا[4].

خامسا: اهتمامه بجانب الإعراب في بعض الآيات: قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَآءَ ٱلسَّحَرَةُ قَالَ لَهُم مُّوسَىٰٓ أَلْقُواْ مَآ أَنتُم مُّلْقُونَ﴾[يونس: 80] على قول أبي عمرو بن العلاء؛ لأنّه يقرأه بهمزة الاستفهام، وإبدال همزة الوصل فيكون ﴿مَآ﴾ عنده استفهاميّة، ويجوز الوقف عنده على المجرور -أعني- به، فـ﴿مَا﴾ على قراءة الجماعة موصولة بمعنى الذي، وصلتها ﴿مَاجِئْتُم بِهِ﴾[يونس: 81]، و﴿مَا﴾ مبتدأ، و﴿ٱلسِّحْر﴾ خبره، و﴿مَا﴾ على قراءة أبي عمرو بن العلاء استفهاميّة، وهي أيضًا مبتدأ، وخبره ﴿مَاجِئْتُم بِهِ﴾، وقوله: ﴿ٱلسِّحْر﴾ خبر ابتداء محذوف، تقديره: أهو السّحر، ويصحّ أن يكون﴿ٱلسِّحْر﴾ مبتدأ، وخبره محذوف دلّ عليه ما قبله، تقديره: ءآلسّحر جئتم به[5].

---

[1] الورقة 60، الوجه أ، ومتن الألفية، ابن مالك، ص17.

[2] الورقة 20، الوجه ب. والشاعر هو: سويد بن أبي كاهل. ينظر: تفسير الطبري، 115/16.

[3] الورقة 126، الوجهان: أ، ب.

[4] الورقة 106، الوجه ب.

[5] الورقة 168، الوجهان: أ، ب.

سادسا: الاهتمام أحيانا ببيان معاني الكلمة في اللغة: من ذلك في البيت:

..... ** إلّا لربّيَ الكبير المتعال"[1]

قال: "الرّبّ له خمسة معانٍ: الخالق، والمالك، والسّيّد، والمصلح، والمعبود، وكلّها صحيحة في حقّ اللّه عزّ وجلّ، أي: لا يجوز الاتّصاف بالكمال إلّا لخالقي ومالكي وسيّدي ومصلحي ومعبودي[2].

الفرع الثالث: عنايته بالحديث:

كانت طريقة الإمام في العناية بالأحاديث النبوية كالآتي:

أولا: الاستدلال بالحديث النبوي للآية: ومنه قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بَأَنَّ ٱللَّهَ يُولِجُ ٱلَّيۡلَ فِي ٱلنَّهَارِ وَيُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِي ٱلَّيۡلِ﴾[الحجّ: 59] أي: يدخل أحدَهما في الآخر، فيكون المُدخَل فيه أطول من المُدخَل، ومنه قوله عليه السلام: (اللّهمّ إنّي أسألك خير المولَج وخير المخرج، بسم اللّه ولجنا، بسم اللّه خرجنا، وعلى ربّنا توكّلنا)[3].

ثانيا: شرحه للحديث الذي يستدل به: لما تحدث عن مفهوم الإظهار قال: بمعنى أظهرْتُه وأوضحتُه، ولأجل هذا سمِي الإعراب في اللّغة بيانًا؛ لأنّه يبيّن معنى الكلام ويُظهره ويوضّحه، ومنه قوله عليه السلام: (والثّيّب تُعرِبُ عن نفسها)[4]، معناه: تبيّن مرادها عن نفسها وتُظهره وتوضّحه[5].

الفرع الرابع: عنايته بالقراءات: كان للإمام الشوشاوي رحمه الله عناية واضحة ببيان القراءات في الآيات التي يستدل بها معظم الأحوال، وكانت طريقته في إيرادها على النحو الآتي:

أولا: يهتم أحيانا بنسبة القراءة إلى من قرأ بها: ومن الأمثلة على ذلك:

المثال الأول: ذكره للقراءة ومن قرأ بها: لما تحدث عن لفظ ﴿لِيَسُۥٓـُٔوا﴾[الإسراء: 7] قال: "هذا اللفظ فيه ثلاث قراءات في السبع؛ إحدى القراءات بالياء مع فتح الهمزة على الإفراد من غير واو وهي قراءة حمزة وابن عامر وأبي بكر عن عاصم[6]، القراءة الثانية بالنون مع فتح الهمزة أيضا من غير واو على الإفراد أيضا، وهي قراءة

---

[1] منظومة مورد الظمآن، الخراز، باب القول في حكم اللام ألف، البيت [592]، ص45.

[2] مخطوطة تنبيه العطشان بدبي، الورقة 390، الوجه أ.

[3] الورقة 96، الوجه أ. والحديث أخرجه الطبراني في المعجم الكبير عن أبي مالك الأشعري، ح(3452)، 296/3، كما أخرجه الطبراني أيضا في مسند الشاميين، ح(1674)، 447/2، وأبو داود في سننه، باب ما يقول إذا خرج من بيته، ح(5096)، 426/7، وقال شعيب الأرنؤوط: "إسناده ضعيف".

[4] الحديث أخرجه ابن ماجه في سننه برقم(1872)، 602/1، وأحمد في مسنده برقم (17724)، 262/29، والبيهقي في سننه الكبرى، باب إذن البكر الصمت وإذن الثيب الكلام، برقم 13483، 123/7، والطبراني في معجمه برقم 264، 108/17، والطحاوي في شرح مشكل الآثار برقم (5743)، 439/14، رووه عن عدي بن عميرة الكندي، وقال الألباني في صحيح ابن ماجه عن الحديث: "صحيح" رقم(1530) 127/2.

[5] الورقة 96، الوجه أ.

[6] يوافقهم خلف العاشر، ولكن الإمام الشوشاوي لم يذكره. ينظر: التذكرة، ابن غلبون، 404/2، قلائد الفكر، قاسم الدجوي ومحمد قمحاوي، قمحاوي، ص80.

الكسائي، القراءة الثالثة بالياء مع الواو على الجمع، وهي قراءة الباقين، فهي إذا ثلاث قراءات: قراءتان بالإفراد وقراءة بالجمع"[1].

المثال الثاني: لما ذكر لفظ ﴿جَآءَنَا﴾[الزخرف: 37] قال: "التثنية هي قراءة الحرميين وابن عامر وشعبة وقراءة الإفراد هي قراءة الباقين"[2].

ثانيا: أحيانا يبين معاني القراءات ويوجهها: فعند قوله تعالى: ﴿لِّأَهَبَ لَكِ﴾[مريم: 18] قال: "فيه قراءتان في السبع: قرأه أبو عمرو وورش بالياء، وقرأ الباقون بالهمز، مَن قرأه بالهمز أسند الفعل إلى المُتكلّم، وهو جبريل عليه السلام لجريان الهبة على يده، ومعنى ﴿لِّأَهَبَ لَكِ﴾ على هذا: ﴿إِنَّمَآ أَنَا رَسُولُ رَبِّكِ لِأَهَبَ لَكِ﴾ بإذن ربّك ﴿غُلَٰمًا زَكِيًّا﴾، ومَن قرأه بالياء أسند الفعل إلى اللّه تعالى، وهو الفاعل بالحقيقة، ومعناه على هذا: إنّما أنا رسول ربّك ليَهب لك ربّك غلامًا زكيًّا"[3].

ثالثا: أحيانا يبين القراءة دون نسبتها لأحد: ففي قوله تعالى: ﴿وَاتَّخَذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِيمَ مُصَلًّى﴾[البقرة: 124] قال: "على القراءتَين بفتح الخاء وكسرها"[4].

رابعا: ذكره للقراءات الشاذة أحيانا ومن قرأ بها: ففي قوله تعالى: ﴿لَّٰكِنَّا هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي﴾[الكهف: 37] قال: "فيه في السّبع مقرآن، وفيه خارج السّبع مقرآن أيضًا: أحد المقرأين في السّبع إثبات الألف في الوقف وحذفه في الوصل، والآخر إثبات الألف وصلًا ووقفًا، وبه قرأ المسيّبي عن نافع، أحد المقرأين خارج السّبع ﴿رَبِّي ٱللَّهُ هُوَ لَٰكِنَّا﴾، وبه قرأ أبيّ بن كعب[5] رضي الله عنه، والآخر ﴿رَبِّي ٱللَّهُ هُوَ لَٰكِنَّا﴾، وبه قرأ عيسى الهمداني[6] رضي الله عنه"[7].

خامسا: يهتم بإعراب القراءات المذكورة في بعض المواضع: من ذلك قوله: "مثال الخبر قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرُ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾[التوبة: 30]، وقوله: ﴿وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَى ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾[التوبة: 30] ابن مريم؛ لأنّ قوله: ابن في الموضعَيْن هو خبر للمبتدأ الذي قبله، فقوله تعالى: ﴿عُزَيْرُ﴾ فيه قراءتان في السّبع: قرأه عاصم

---

[1] الورقة 186، الوجه أ.

[2] الورقة 198، الوجه ب. ينظر: التذكرة، ابن غلبون، 545/2.

[3] الورقة 114، الوجه ب، والبشرى، محمد النبهان، ص526، قلائد الفكر، قاسم الدجوي، محمد قمحاوي، ص93.

[4] مخطوطة دبي، الورقة 401، الوجه ب، والذين فتحوا الخاء هم نافع وابن عامر. البشرى، محمد النبهان، ص156.

[5] هو: أبي بن كعب بن قيس بن عبيد، أبو المنذر وأبو الطفيل، أنصاري من بني النجار، سيد القراء، كان من أصحاب العقبة الثانية، وشهد بدرا والمشاهد كلها، قال له النبي ﷺ: (ليهنك العلم أبا المنذر)، سماه عمر سيد المسلمين، وكانت سنة وفاته على الأصح: 30هـ. ينظر: الاستيعاب، ابن عبد البر، 65/1، الإصابة، ابن حجر، 27/1.

[6] هو عيسى بن عمر أبو عمر الهمداني الكوفي القارئ الأعمى، مقرئ الكوفة بعد حمزة، عرض على عاصم بن أبي النجود، والأعمش وغيرهما، وممن وممن عرض عليه الكسائي وهارون بن حاتم، مات سنة: 156هـ، وقيل سنة: 50. ينظر: غاية النهاية، ابن الجزري، 540/1.

[7] الورقة 238، الوجه ب.

والكسائي بالتّنوين، وقرأه الباقون بغير تنوين، فعلى قراءته بالتّنوين يكون ﴿عُزَيْرٌ﴾ مبتدأ، وقوله: ﴿ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ خبره، وأمّا على قراءته بغير تنوين فيصحّ أن يكون ﴿عُزَيْرُ﴾ مبتدأ و﴿ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ خبره، وسقط منه التّنوين للتّخفيف، وقيل: لالْتقاء السّاكنَيْن؛ لأنّ التّنوين شبيه بحروف المدّ واللّين، ويصحّ أن يكون ﴿عُزَيْرُ﴾ مبتدأ، ويكون قوله: ﴿ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ صفة له، وخبره محذوف تقديره: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرُ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾؛ صاحبُنا أو نبيّنا ويصحّ أن يكون ﴿عُزَيْرُ﴾ خبر مبتدأ محذوف، وقوله: ﴿ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ صفةً لـــ﴿عُزَيْرُ﴾ تقديره: وقالت اليهود صاحبُنا أو نبيّنا عزير ابن اللّه"[1].

المطلب الثالث: استدراكات الإمام وتعقباته ونماذج من اختياراته:

لقد تنوعت آراء الإمام الشوشاوي رحمه الله وأقواله في شرحه لنظم الإمام الخراز بين استدراكات وتعقبات واختيارات، وهذه نماذج من ذلك:

الفرع الأول: استدراكات الإمام وتعقباته:

أولا: استدراكاته وتعقباته على الناظم: ومن الأمثلة على ذلك نذكر:

1. ذكر الإمام الشوشاوي اعتراضًا على الناظم في قوله:

..... *** أَوْ صِلَةٍ أَتَتْكَ بَعْدَ الهَاءِ[2]

بأنّه يقتضي أنّ هذا خاصّ بصلة الهاء دون صلة ميم الجمع، ولكن الإمام تعقبه بقوله: "وليس الأمر كذلك لأنّ أبا داود والتّجيبي اللذين تعرّضا لهذا النّوع ذكرا ذلك الحكم في ميم الجمع، كما ذكراه في هاء الضمير وهذا الاعتراض لازم – وقد شهَّرا-عنه-رحمه الله- ولو قال: أو صلة الميم وبعد الهاء" لكان أولى وأحسن[3].

2. لما تحدث عن لفظ ﴿نُنَجِّ﴾[يونس: 103] قال: "اختُلف في هذا الفعل على قراءة التّشديد: قيل فعل مضارع، أصله نُنجي بضمّ النّون الأولى وفتح الثّانية، ثمّ حُذفت النّون الثّانية تخفيفًا لالتقاء المثلَيْن، وقيل: هو فعل ماضٍ سُكِّن آخرُه، والمفعول الذي لم يُسمّ فاعله محذوف، تقديره: نُجّيَ النّجاءُ" ثم تعقب الإمام القول الأخير فقال: "ولكن هذا القول بعيدٌ من وجهَيْن: أحدهما- أنّ الفعل الماضي لا يُسكّن آخرُه إلّا لضرورة والوجه الثّاني- أنّ المصدر لا يُقدّر في الفعل المركّب إلّا إذا عُدم المفعول، وقد وُجد المفعول به هاهنا، وهو قوله: ﴿ٱلْمُومِنِين﴾[يونس: 103]"[4].

3. عند قول الناظم:

وَإِنْ تَكُنْ سَاقِطَةً فِي الخَطِّ * * أَلْحَقَتَهَا حَمْرَا لِجَعْلِ المَطِّ

---

[1] الورقة 239، الوجهان: أ، ب.

[2] منظومة مورد الظمآن، الخراز، البيت [495]، ص39.

[3] الورقة 91، الوجه أ.

[4] الورقة 91، الوجه أ.

وَإِنْ تَشَأْ إِلْحَاقَهَـــا تَرَكْتَا * * وَمَطَّةً مَوْضِعَهَا جَعَلْتَا[1].

قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "ظاهره يقتضي جواز هذين الوجهين في حروف المد واللين الواقعة في أوائل السور نحو: ﴿قٓ وَالْقُرْءَانِ﴾[ق: 1]، و﴿صٓ وَالْقُرْءَانِ﴾[ص: 1]، و﴿نٓ وَالْقَلَمِ﴾[القلم: 1]، وغير ذلك من الحروف المشبعة في أوائل السور، لأن حروف المد واللين سقطت منها خطا، فيصدق عليها كلام المؤلف"، ثم قال معقبا على هذا الاحتمال: "وليس الأمر كذلك، لأن هذه الحروف المقطعة لا تلحق بالإجماع، ولا تجعل عليها مطة، وإنما لا تلحق حروف المد واللين في أوائل السور، لأن الصحابة رضي الله عنهم رسموها على إرادة غاية الاختصار، فلو ألحقت فيها حروف المد لكان ذلك مخالفا لغرض الصحابة رضي الله عنهم الذي هو إرادة غاية الاختصار"[2].

ولكن "فيما قاله نظر، والذي عندي أن الصحابة لم يرسموها على الاختصار، وإنما رسموها على المعنى لا على اللفظ، فلم يحذف منها شيء البتة"[3].

4. في ضبط لفظ ﴿جَآءَنَا﴾[الزخرف: 37] ذكر فيه وجهان: الأول: حذف الألف الثانية وإثبات الأولى، وهو الوجه الراجح، والثاني: حذف الألف الأولى وإثبات الثانية، وهو الوجه المرجوح، ثم قال عن الوجه الثاني: "إنما يحذف الأول منهما إذ لم يوجد سبيل إلى تحريك أحدهما أو إدغامه، ولا يصح هنا تحريك ولا إدغام، إذ الألف لا يحرك ولا يدغم، فتعين حذف الساكن الأول إذ بحذفه يتوصل إلى النطق بالساكن الثاني"، ثم تعقب هذا الكلام بقوله: "ولكن هذا الوجه ضعيف، لأن الساكنين هنا لم يلتقيا لوقوع الهمزة بينهما"[4].

5. ذكر الإمام الشوشاوي رحمه الله ثمانية أقسام فيما حُذف لاجتماع المثلين وكانت إحدى الصورتين فيه للهمزة في حين تحدث المؤلف على ثلاثة منها، وبقيت خمسة لم يتحدث عنها، قال الإمام مستدركا على الناظم: "ها هنا ثمانية أقسام من اجتماع المثلين أحدهما: كون الأول مضموما مهموزا نحو: ﴿ٱلْخَٰطِـُٔون﴾[الحاقة: 37] و﴿مُسْتَهْزِءُون﴾[البقرة: 13]، والثاني كون الأول مكسورا، والثاني مهموزا نحو: ﴿خَٰسِـِٔين﴾[البقرة: 64] ﴿وَرِءْيا﴾[مريم: 74]، الثالث كون الأول مفتوحا الثاني مهموزا غير منون نحو: ﴿بَرَءٌ﴾[الأنعام: 77] و﴿نَبَـُٔا﴾[الإسراء: 83]، و﴿مَـَٔارِبُ﴾[طه: 17]، الرابع كون الأول مفتوحا مهموزا منونا نحو: ﴿مَلْجَـًٔا﴾[التوبة: 119]، و﴿خِطْـًٔا﴾[الإسراء: 31]، الخامس كون الثاني مهموزا منونا نحو: ﴿مَآءً﴾، ﴿غُثَآءً﴾[المؤمنون: 41]، السادس كون الثاني مهموزا غير منون نحو: ﴿يَٰٓأَبَتِ﴾[مريم: 42]، ﴿يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾[مريم: 46]، و﴿يَٰٓأُخْتَ هَٰرُونَ﴾[مريم: 27]، وشبه ذلك من ياء النداء وهاء التنبيه، السابع كون الأول ساكنا نحو: ﴿تُـْٔوِى﴾[الأحزاب:

---

[1] منظومة مورد الظمآن، الخراز ، البيتان[492-493]، ص39.

[2] الورقة 88، الوجه أ.

[3] الطراز، محمد التنسي، ص320- 321.

[4] الورقة 198، الوجه ب.

51]...، الثامن كون المثلين ياءين في طرف الكلمة نحو: ﴿يَسْتَحْيِۦٓ﴾[البقرة: 25]...، فهذان القسمان الأخِيران تكلم عليها المؤلف في قوله:

..... ** .... وَأَوَّلًا بِبَابِ حَيِيَ[1]

وسيأتي بيانها إن شاء الله، وأما الأقسام الستة الباقية فلم يتكلم عليها المؤلف"، ثم قال الإمام معقبا عليه: "وكان من حقه أن يذكرها لأن الأشياخ أبا عمرو وأبا داود والتجيبي كلهم ذكروها، ونحن نذكرها واحدا بعد واحد"[2].

ثانيا: استدراكاته وتعقباته على بعض الشراح دون أن يذكر أسماءهم: ومن أمثلة ذلك، ذكره لقول بعضهم في ضبط لفظ ﴿ءَال﴾ **في** نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ حَاصِباً إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ﴾[القمر: 34]، حيث قال الشارح: "القول بالبدل مع إثبات الألفين من ﴿ءَال﴾ في القراءة، تجعل المطّة على الألف الأولى المُلحقة إذا أثبتْنا الصّورة للهمزة الثّانية، وقال: "ولك أيضًا أن تجتزي بالمطّة عن الألف، قال: "وإذا أثبتنا الصّورة للهمزة الأولى فإنّك تجعل المطّة أيضًا على تلك الألف الثّابتة التي هي صورة للهمزة الأولى، قال: "وإنّما تجعل المطّة على الألف المُلحقة أو الثّابتة أو في موضع المُلحقة؛ لتدلّ تلك المطّة على امتداد الصّوت الفاصل بين السّاكنيْن".

ثم قال الإمام الشوشاوي رحمه الله معقبا على كلام الشارح: "وانظر هذا الذي قال هذا الشّارح فيه نظر؛ وذلك أنّ حرف المدّ –هاهنا– عارض، إذْ لا يوجد إلّا في حالة الوصل، فكيف تجعل المطّة عليه كما بيّنه المُؤلّف في قوله بعدُ: "ولا تقس شاء أنشره"[3]؛ لأنّ الألف الأولى في ﴿ءَال﴾ لا يوجد إلّا في حالة الوصل، فكذلك الألف المبدل من همزة ﴿ثُمَّ إِذَا شَآءَ انشَرَهُۥ﴾[عبس: 22] لا يوجد إلّا في حالة الوصل فانظره"[4].

ثالثا: استدراكه وتعقبه على الإمام المجاصي: والأمثلة على ذلك كثيرة منها:

1. عند قوله في ﴿يَسٓ وَالْقُرْءَانِ الْحَكِيمِ﴾[يسن: 1]، وفي: ﴿نٓ وَالْقَلَمِ﴾[القلم: 1]، قال: "قال أبو عبد الله المجاصي: "قول المؤلّف:

وَالْوَاوُ وَالْيَاءُ إِذَا أُبْقِيتَا ** غُنَّتُـــهَا عِنْدَهُمَا أُثْبِتَّا

علامة التشديد والسكونا ** .....[5]

يعني تجعل علامة التشديد على الواو والياء مع جعل علامة السكون على النون هذا وجه وقوله: أو عرّهما يعني أن تُعرّي الواو والياء من التشديد مع إبقاء السكون فهذا وجه ثان وقوله: والنونا معناه تُعرّي النون من

[1] منظومة مورد الظمآن، الخراز ، البيت[559]، ص43.

[2] الورقة 199، الوجه أ.

[3] منظومة مورد الظمآن ، البيت[534]، ص41.

[4] الورقة117، الوجه ب.

[5] منظومة مورد الظمآن، الخراز، البيتان[477– 478]، ص38.

السكون مع إبقاء التشديد على الواو والياء فهذا وجه ثالث"، فذكر ثلاثة أوجه في كلام المؤلّف، فتعقبه الإمام الشوشاوي فقال: "ولكن هذا التأويل بعيد، لأنّ الشيوخ المقتدى بهم في هذا الشأن تردّ هذا، وذلك أنّ الشيوخ الثلاثة أبا عمرو أبا داود وأبا إسحاق التجيبي كلّ واحد منهم نصّ في كتابه نصّا جليّا على الوجهين المتقدّمين ولا ثالث لهما: أحدهما إثبات العلامتين معا والثاني إسقاط العلامتين معا، و لم يذكر واحد منهم إثباتَ إحدى العلامتين دون الأخرى، كما ذكره هذا الشيخ وإن كان شيخنا مقتدىً به في هذا الشأن رحمه الله"[1].

2. عند قول الناظم:

.... وَءَالِهَتُنَا فِي الزُّخْرُفِ

وَقَوْلُهُ ءَامَنتُم مُسْتَفْهَمَا .....[2]

قال الإمام: "قوله (مستفهما) هذا التقييد يرجع إلى اللفظ الأخير من اللفظين وهو ﴿ءَآمَنتُم﴾، ولا يرجع إلى قوله ﴿ءَآلِهَتُنَا﴾ إذ ليس في الزخرف إلا ﴿ءَآلِهَتُنَا﴾ المستفهم، فقد خرج غير المستفهم بقوله في الزخرف فتبين بذلك أن قوله (مستفهما) راجع إلى ﴿ءَآمَنتُم﴾ خاصة دون ﴿ءَآلِهَتُنَا﴾، وقال المحاصي: "قوله (مستفهما) راجع إلى اللفظين معا"، فتعقّب الإمام قول المحاصي فقال: "هو بعيد لما ذكرنا، وأيضا فإن الأصل في التقييد؛ بالوصف والاستثناء والشرط والغاية رجوعه إلى أقرب المذكور، ولا يرجع إلى أبعد المذكور إلا بدليل، والأصل عدم الدليل"[3].

رابعا: استدراكه وتعقبه على الحافظ الداني رحمه الله: ومن أمثلة ذلك عند قول الناظم في باب الهمزات قال: "انظر سكت أبو عمرو عن الهمزة مع أنها من الحروف التي لا يتصل بها شيء من بعدها، ويمكن ذلك فيها ليلا تشتبه بالعين الممطوطة بعدد الحروف التي لا تتصل بما بعدها إذ السبعة أحرف، فإن أردت استدراك الهمزة فتزيدها في أول الجهات المذكورة، فتقول بجمعها قولا ء ا د ذ ر ز و"[4].

الفرع الثاني: نماذج من اختيارات الإمام رحمه الله:

عند النظر في عبارات الإمام والتأمل في اختياراته يُرَى أنه قد سلك أساليب متنوعة في عباراتها تتفق في الدلالة على الحكم المختار، وسأذكر نماذج من اختيارات الإمام تدل على قوة شخصيته واستقلالية تفكيره فلم يكن مجرد ناقل لأقوال الآخرين وآرائهم، بل كان يعمل نظره فيها، ويختار ما يراه مناسبًا في ذلك، ومن هذه الاختيارات ما يلي:

1. **الاختيار مع ذكر سببه:** ومن الأمثلة على ذلك:

---

[1] الورقة 56، الوجه أ، الورقة 56، الوجه ب.

[2] منظومة مورد الظمآن، الخراز، باب القول في ضبط الهمز، البيت[524- 525]، ص41.

[3] الورقة 148، الوجه ب.

[4] الورقة 11، الوجه أ.

المثال الأول: عند حديثه عن الفتحة، وهل تُجعل على كل حرف متحرك أم لا، فذكر ستة أقوال لأرباب النقط، ثم اختار القول الأول، وهذه الأقوال هي: القول الأول: أنها تجعل في كل موضع، والقول الثاني: لا تجعل على الحرف أصلا اقتداء بالصحابة، والقول الثالث: تجعل في الطرف ولا تجعل في الأول والوسط، وإنما تجعل في الطرف دون غيره، لأن الطرف محل الإعراب، والقول الرابع: تجعل في موضع الالتباس، والقول الخامس: تجعل في كل موضع إلا المشدد بصورة الدال، والقول السادس: تجعل في كل موضع إلا المشدد بصورة في الوسط، وقال الإمام عن القول الأول المختار: "هذا هو المشهور، وهو الظاهر من كلام أبي الأسود الدؤلي المبتدئ بنقط المصاحف، لأنه قال للناقط: (إذا فتحت شفتي فانقط نقطة فوق الحرف)"[1].

المثال الثاني: عند حديثه عن اختلاف أهل الضبط في أي الألفين هي المحذوفة في لفظ (ماءً) وبابه، ذكر فيه قولين: القول الأول: أنها الألف التي بعد الهمزة، والقول الثاني: أنها الألف التي قبل الهمزة.

وبعد ذكره للقولين وأدلتها اختار القول الأول ذاكرا، سبب الاختيار فقال: "وحجة القول المشهور بحذف الآخر، خمسة أوجه: أحدها لأنها طرف والأطراف محل التغيير، وثانيها لأن بها وقع الثقل، وثالثها لأنها زائدة على الحروف التي بنيت عليها الكلمة، ورابعها مراعاة للغة من لا يعوض من تنوين النصب ألفا، لأن من العرب من لا يعوض من تنوين النصب ألفا كما لا يعوض من تنوين الرفع والخفض، وخامسها حملا للخط على الوصل"[2].

2. **أحيانا يصرح باختياره قول أئمة الفنّ:** ومن امثلة ذلك:

المثال الأول: عند ذكره لكيفية ضبط الألف التي بعدها همزة منونة نحو: ﴿مَآءً﴾[البقرة: 21]، قال فيه ثلاثة أقوال: الأول: يجوز في ألف التنوين إثبات الألف مع الإلحاق، والثاني: إثبات الألف من غير إلحاق، والثالث: حذف الألف من غير إلحاق"، ثم ذكر اختيار الأشياخ الثلاثة الحافظ الداني، والإمامين أبي داود والتجيبي، ثم قال: "والمشهور من هذه الأوجه الثلاثة هو حذفه من غير إلحاق، كما قاله الأشياخ الثلاثة، وإنما اختاروا هذا الوجه لأن الضبط مبني على الوصل لا على الوقف"[3].

المثال الثاني: إذا كان حرف المد الواقع بعده همز أو سكون محذوفا في رسم المصحف فلأهل الضبط فيه وجهان: أحدهما أن يلحق ذلك الحرف وتجعل عليه علامة المد، والثاني أن يترك إلحاق حرف المد واللين ويجعل المط في موضعه، قال الرجراجي "فالمختار من هذين الوجهين هو الوجه الأول الذي هو إلحاق مع جعل المطة فقد صرح أبو داود وأبو إسحاق باختياره، وقدمه أبو عمرو على الوجه الآخر الذي هو المط دون الإلحاق"[4].

3. **أحيانا يرجح قول الجمهور:** ومثال ذلك ذكره لأقوال مختلفة في كيفية ضبط الهمزة المحققة: "القول الأول: تجعل الهمزة المحققة بالأصفر، وهو الذي عليه الجمهور وعليه العمل يدور في الأمصار والأقطار، والقول

---

[1] الورقة 23، الوجهان: أ، ب.

[2] الورقة 37، الوجه أ.

[3] الورقة 36، الوجه ب، والورقة 37، الوجه أ.

[4] الورقة87، الوجه ب.

الثاني: تجعل الهمزة المحققة بالأحمر، والقول الثالث: تجعل الهمزة المحققة بالخضراء"، ثم اختار قول الجمهور فقال: "القول المشهور الذي عليه الجمهور، وعليه العمل يدور في الأمصار والأقطار"[1].

4. **استحسانه لما ذهب إليه بعض الشيوخ:** ومثاله: لما تحدث عن المد الذي تكون فيه الهمزة محققة متصلة لفظا منفصلة معنى نحو: يا أيها وهؤلاء، قال: "استحسن بعض الشيوخ الإشباع في هذا القسم لوجود الهمزة وصلا وخطا بخلاف المنفصل لفظا ومعنى نحو: بما أنزل لأن الهمزة توجد فيه في الوصل دون الخط"[2].

5. **الاختيار باستعمال لفظ الأظهر:** ومثاله: عند ذكره لحكم ما يمال في الوقف فقط دون الوصل نحو: ﴿نَرَى ٱللَّهَ﴾[البقرة: 54]، ﴿مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ﴾[البقرة: 52]، قال: "يحتمل أن يقال حكمه حكم غيره من سائر الممال، ودليله أن ظاهر نصوصهم إطلاقهم في الممال من غير تقييد بالوصل ولا بالوقف، يقتضي أن حكمه حكم سائر الممال إذ الأصل الإطلاق حتى يدل الدليل على التقييد، ولا تقييد هاهنا فاستصحاب الأصل وهو الإطلاق، ويحتمل أن يقال لا تعوض الحركة بهذا الصنف لعدم الإمالة في الوصل، وهذا هو الأظهر في النظر والله أعلم، ودليله أن الضبط مبني على الوصل"[3].

6. **أحيانا يرجح بلفظ (الصحيح) فيما اختاره ويرد الأقوال الأخرى:** ومثال ذلك:

عند حديثه عن حكم الهمزة بعد نقل حركتها في باب الحذف قال: "اختلف في علة حذفها على ثلاثة أقوال: الأول: أنه حذفت للتخفيف، لأنها لما ثقلت حركتها صارت ساكنة والهمزة الساكنة أثقل من الهمزة المتحركة، وإنما قلنا الهمزة الساكنة أثقل من الهمزة المتحركة، لأن الهمزة الساكنة ينقطع معها النفس بخلاف الهمزة المتحركة، لأنها ينبسط معها النفس، فما ينقطع معه النفس أثقل مما ينبسط معه النفس، والقول الثاني: إنما حذفت لالتقاء الساكنين؛ سكون الهمزة بعد النقل، وسكون الحرف الذي قبلها قبل النقل، والقول الثالث: إنما حذفت لالتقاء الساكنين؛ سكون الهمزة بعد النقل، وسكون ما قبلها قبل الثقل فيما إذا كان ما بعد الهمزة متحركا نحو: قوله تعالى: ﴿قَدَ ٱخَذْنَآ﴾[التوبة: 50]، وتحذف لالتقاء الساكنين سكون الهمزة بعد الثقل وسكون ما بعدها ساكنا نحو: قوله تعالى: ﴿قَدَ ٱفْلَحَ ٱلْمُومِنُونَ﴾[المؤمنون: 1]، وإنما اعتبر سكون البعدي إذا كان موجودا، لأن السكون الموجود أولى بالاعتبار من السكون المقدر ولا يعتبر المقدر إلا مع عدم الموجود، وبعد ذكر الأقوال وأدلتها، رجح القول الأول فقال: "وهذا القول هو الصحيح"، و لم يكتف الإمام رحمه الله ببيان الراجح، ولكننا نراه ينتقد الأقوال الأخرى بالأدلة حيث قال: "واعترض القول الثاني والثالث بثلاثة أوجه، أحدها: أن الساكنين ها هنا ليس قياسهما الحذف، لأنهما من حروف الصحة، لأن قياس الحذف في الساكنين إنما هو في حروف العلة، الوجه الثاني: أن قياس الحذف في الساكنين، إنما هو في الأول منهما لا في

[1] الورقة 108، الوجه ب.

[2] الورقة 83، الوجه أ.

[3] ينظر الورقتان: 60، ب، و61، أ.

الثاني، الوجه الثالث: أن تقدير التقاء الساكنين ها هنا يلزم عليه عدما التقائهما، وذلك أنهم جعلوا الحركة المنقولة عارضة فلم يعتدوا فيلزمهم على هذا أن يجعلوا لسكون الهمز عارضا فلا يلتقي الساكنان على هذا"[1].

7. **الترجيح بلفظ الأُوْلى:** عند تطرقه لموضع الحركة المنقولة على الميم في: ﴿**أَلٓمٓ ۚ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ**﴾[العنكبوت: 1] قال: "وهو قولنا هل تجعل الحركة المنقولة على الميم في ﴿أَلٓمٓ ۚ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ﴾ أم لا؛ فهذا مبني على الخلاف في ﴿أَلٓمٓ﴾ المرسومة من هجاء ميم، هل المرسومة الميم الأولى أو المرسومة الميم الآخرة، فإذا قلنا الميم المرسومة هي الميم الأولى فلا تجعل حركة النقل على الميم، لأن تلك الميم مكسورة لا ساكنة ولا تنقل حركة الهمزة إلى المتحرك وإنما تنقل إلى الساكن، وإذا قلنا الميم المرسومة هي الميم الآخرة، فإن حركة النقل تجعل على الميم، لأن تلك الميم ساكنة"، ثم قال: "لأن حروف التهجي الواقعة في أوائل السور المرسوم منها هو الحرف الأول نحو: قاف وصاد وكاف ولام وسين وغير ذلك ما عدا حرفين وهما النون والميم، يحتمل أن يكون المرسوم الحرف الأول منهما، ويحتمل أن يكون المرسوم الآخر منهما، وإنما وقع فيهما هنا الاحتمال دون غيرهما لتكرر الحرف فيهما دون غيرهما، ولكن حملهما على سائر الحروف التي لا يتكرر الحرف في هجائها أولى -والله أعلم-"[2].

المطلب الرابع: مصادر الإمام الشوشاوي رحمه الله في كتابه حلة الأعيان:

تميز شرح الإمام الشوشاوي بغزارة مادة كتابه ودقة معلوماته، وذلك لاعتماده على أهم الكتب في الضبط القرآني، وبالأمانة في عزو الأقوال التي يوردها إلى أصحابها في مصنفاتهم، فهناك كتب أكثر من النقل عنها وأخرى استفاد منها في مسائل معينة، وهذا بيان للكتب والأقوال التي اعتمدها.

الفرع الأول: كتب علوم القرآن:

ويمكن تصنيفها إلى قسمين: المصادر الأساسية، والمصادر الفرعية، نذكرها على النحو الآتي:

أولا: مصادر الإمام الأساسية: اعتمد الإمام رحمه الله في شرحه بصفة كبيرة على ما عند الأشياخ الثلاثة وهم: الداني وأبو داود والتجيبي، فقد قال عنهم: "هم القدوة الذين أُخذ عنهم هذا الفنّ فإتباعهم أولى، والاقتداء بهم أحقّ وأحسن[3]، وقد كانت طريقته في الاستفادة منهم كما يلي:

أ. **الحافظ الداني رحمه الله:** من خلال المقارنة والموازنة بين الأقوال نجد أن الإمام الشوشاوي قد صرَّح بذكر بعض الكتب من مؤلفات الحافظ الداني، وهي: المحكم، المقنع، والمنبهة، التيسير، ولكنه في أغلب المواضع يكتفي بذكر اسمه فقط، الجانب الذي أخذ القسط الأكبر من الكتاب، وقد كان الاعتماد على هذه الكتب على النحو الآتي:

1- **المحكم:** نقل الإمام عبارات وجملا من كتاب المحكم، مرة بنقل كلامه، وأخرى بذكر اختياره، وقد كانت طريقته في الاستفادة منه كالآتي:

---

[1] الورقة 162، الوجهان: أ، ب.

[2] الورقة 164، الوجه أ.

[3] الورقة 163، الوجه ب.

✓ **النقل من الكتاب:** فقد صرَّح الإمام رحمه الله بالنقل عن هذا الكتاب في العديد من المواضع، وقد أحصيتها فبلغت سبعة وثلاثين موضعًا، أذكر منها[1]:

- عند حديثه عن المبتدئ بنقط المصحف وأنه هو أبو الأسود الدؤلي قال: "قال أبو عمرو في المحكم وعلى هذا القول أكثر العلماء"[2].

- عند حديثه عن الحروف التي لا توصل بما بعدها قال: "هي ستة أحرف يجمعها قولك: أدذرزو، فقال أبو عمرو في المحكم يمكن أن يكون ذلك ليلا تلتبس هذه الحروف بغيرها إذ لو اتصل بالألف شيء من بعدها لأشبهت اللام، ولو اتصل بالدال شيء بعدها لأشبهت الكاف..."[3].

✓ **الإحالة إلى الكتاب:** أحال إلى الكتاب مرة واحدة، وذلك عند حديثه عن موضع الضمة حيث قال: "في قوله تعالى:﴿قُلِ ٱلۡأَنفَالُ﴾[الأنفال: 1] وإن شئت جَعَلت الضمّة في طرف نهاية الفاء، وهو بعد طرفها الممدود في السطر، وتُجعل ضمّة اللام في الأنفال قدّام طرفها الآخر، ذكر أبو عمرو هذين الوجهين في المحكم في البيان عن مذاهب متقدّمي أهل العربيّة ومَن تابعهم من النّقّاط فانظره[4].

✓ **الاستشهاد بكلامه:** استشهد الإمام الشوشاوي في أغلب مواضع شرحه بأقوال الداني دون ذكر اسم الكتاب الذي استعان به، ولكن من خلال البحث تبيَّن أنه اعتمد في ذلك على كتاب المحكم، فتارةً يستشهد بقوله مع اقترانه بأقوال الإمامين أبو داود والتجيبي، فيقول "قال الأشياخ الثلاثة"، أو "نص على ذلك الأشياخ الثلاثة"، وتارةً يذكره منفردا.

فمثال الأول: عند قوله تعالى: ﴿قُلۡ أَؤُنَبِّئُكُم﴾[آل عمران: 15] ذكر في ضبطه على القول بتحقيق الأولى وتسهيل الثانية أربعة أوجه؛ اثنان منصوصان واثنان مقيسان، ثم ذكر المنصوصان فقال: "أحدهما تجعل نقطة التحقيق مع حركتها على الألف الكحلاء التي هي صورة همزة الاستفهام، وجعل الواو الكحلاء بعدها التي هي صورة للهمزة الثانية وهي همزة المتكلم، وتعرى هذه الواو من نقطة التسهيل ومن نقطة الحركة"، والوجه الثاني جعل الدارة بالحمراء على الواو وجعل حركة في أمامه نقطة بالحمراء فهذان منصوصان للأشياخ"[5].

ومثال الثاني: عند ذكره للنقط والشكل قال: "قال أبو عمرو الداني وإنما أخلى الصدر الأول منهم المصاحف من النقط والشكل؛ من حيث إرادة الدلالة على بقاء السعة في اللغة والفسحة في القراءة التي أذن الله تعالى لعباده في الأخذ بها والقراءة بما شاءت منها، فكان الأمر على ذلك إلى أن أحدث في الناس ما أوجب نقطها وشكلها"[6].

---

[1] والأمثلة على ذلك كثيرة، ينظر مثلا: المخطوط الأوراق: 1، ب، و4، أ، ب، و6، أ، ب، و9، أ، و10،ب، و11، أ.

[2] الورقة 4، الوجه أ.

[3] ينظر الورقتان: 10، ب، و11، أ.

[4] الورقة 26، الوجه أ.

[5] ينظر: الورقتان: 143، ب، 144، ب، والمحكم، الداني، ص 108.

[6] ينظر: الورقة 1، الوجه ب، والمحكم، الداني، ص3.

✓ **ذكر اختياره:** أحيانا يذكر الإمام اختيار أبا عمرو منفردا وأحيانا يذكره مع اختيار الإمامين ابن نجاح والتجيبي، فمثال الأول: عند حديثه عن سبب زيادة الألف في ﴿مِأْيَةَ﴾ في نحو قوله تعالى: ﴿فَأَمَاتَهُ ٱللَّهُ مِأْيَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُۥ﴾[البقرة: 258]، ذكر أربعة أقوال وهي؛ الأول: للفرق بينه وبين (منه)، لاشتباه صورتهما قبل النقط والشكل، والثاني: للفرق بينه وبين (ميَّة) اسم امرأة، والثالث: زيدت الألف فيه تقوية للهمزة، والرابع: لأنه اسم مشتمل في الوجود على كثرة مفضلة بمرتبتين، مرتبة الآحاد ومرتبة العشرات، فزيدت فيه الألف تنبيها على ذلك التفضيل، ثم قال عن القول الثالث: "قال أبو عمرو في المحكم: هذا القول عندي أوجه، لأنهم قد زادوا الألف بيانا للهمزة وتقوية لها في كلم لا تشتبه صورهن بصور غيرهن"[1].

ومثال الثاني: ذكر في كيفية ضبط الشدة في الحركة مع الدال ثلاثة أقوال؛ القول الأول: أن يستغنى بالدال عن الحركة، وإنما استغنى به عن الحركة لأنه موضوع في موضع الحركة فلا لبس فيه، والقول الثاني: أن يضع الحركة مع الدال مطلقا مبالغة في البيان عن حال الحرف، والقول الثالث: هو القول بالتفصيل بين الطرف وغيره، لأن الطرف محل التغيير، ثم قال عن القول الأول: "وكلها لأهل المدينة أحدها وهو أشهرها، وهو الذي اختاره الأشياخ الثلاث"[2]، ثم ذكر هذا الاختيار وهو الاستغناء بالدال عن الحركة.

2- المقنع: استدل الإمام بكتاب المقنع في مواضع متعددة، وكانت طريقته في الاستفادة منه على النحو الآتي:

✓ **النقل منه:** نقل الإمام من الكتاب حرفيا في أربعة مواضع[3] استدلالا بأقواله، منها:

عند حديثه عن حكم نقط المصحف قال: "وقال أبو عمْرٍو في المُقنع: (والناسُ في جميع أمصار المسلمين من لَدُن التابعين إلى وقتنا هذا على الترخّص في ذلك في الأُمّهات، والخطأُ مُنتفٍ عنْ إجماعهم)"[4].

✓ **ذكر اختياره:** ذكر اختياره مرة واحدة أثناء حديثه عن حكم التخميس والتعشير، حيث قال: "واختار أبو عمرو في المقنع جواز ذلك كله، قال أبو عمرو في المقنع: (ولا يرون بأسا برسم فواتح السور، وعدد آيها، ورسم الخموس والعشور في مواضعها، والخطأ مرتفع عن إجماعهم، يعني إجماع التابعين على ذلك)"[5].

أما باقي المواضع والبالغ عددها ستة، فإنه يكتفي لقوله "ولم يذكر في المقنع"، أو "ذكره في المقنع"، أو "وهذا مخالف لعبارة أبي عمرو في المقنع"[6].

---

[1] ينظر: الورقة 334، الوجه أ، والمحكم، الداني، ص175.

[2] الورقة، 73، الوجه أ.

[3] ينظر كذلك الورقات: 3، أ، و114، ب، 115، أ، و356، أ.

[4] ينظر: الورقة 3، الوجه أ، وكتاب النقط في ذيل المقنع، ص130.

[5] الورقة 6، الوجه ب.

[6] ينظر الورقات: 2، ب، و53، أ، و114، ب، و115، أ.

3- المنبهة[1]: نقل الإمام الشوشاوي عن كتاب المنبهة في أحد عشر موضعا[2]، منها قوله أثناء حديثه عن المصاحف وخلوها من التشكيل والنقط لتحتمل جميع القراءات التي نزل بها كلام الله: "وقال أبو عمرو الداني في كتاب المنبهة:

والأحرف التي بها الكتاب *** مترل وكلها صواب

إلى قوله:

وسترى القصة في المصاحف***.....[3].

4- **التيسير**: أحال إليه في موضع واحد عند حديثه عن الإدغام، حيث قال: وانظر كتاب التّيسير لأبي عمرو الدّاني وغيره من التّصانيف المصنّفة على السّبع، تجد بيان الخلاف بالإظهار والإدغام"[4].

ب. الإمام التجيبي رحمه الله: وهو من أهم المصادر التي استعان بها الإمام الشوشاوي رحمه الله في شرحه و لم يشر إليها واكتفى بذكر اسمه فقط: "أبو إسحاق التجيبي"[5]، فلا تكاد تخلو صفحة من صفحات الشرح إلا وذكره مقترنا مقترنا مع غيره بلفظ "الأشياخ الثلاثة"، أو مع أبي داود، ونادرا ما يذكره منفردا وذلك نحو قوله: "وقال التّجيبي: اعلم أنّ الألفات المحذوفات ترسمها بالحمرة"[6].

ت. مصادره من كتب وأقوال الإمام أبي داود: لم يُصرِّح الإمام الشوشاوي بأسماء كتب أبي داود التي اعتمدها في شرحه إلا في موضع واحد عند حديثه عن كيفية وضع المطة في حروف المد، فقد ذكر "بأن عبارة أبي داود في التنزيل أن تُجعل المطّة في موضع حروف المدّ واللّين"[7]، في حين نجده يكتفي بذكر اسمه فقط في باقي المواضع، ومن خلال البحث تبيَّن أنه اعتمد على كتابيْه: مختصر التنزيل، وأصول الضبط، فلا تكاد تخلو صفحة من صفحات الكتاب إلا وفيها ذكر للإمام، إما مقترنا مع غيره بقوله: "قال الأشياخ الثلاثة أبو عمرو وأبو داود والتجيبي"، أو "قال أبو عمرو وأبو داود"، أو "أبو داود وأبو إسحاق التجيبي"، وهذا الجانب احتل القسط الأكبر من الشرح، وأحيانا يذكره منفردا، وهذا الجانب أقل بالنسبة لسابقه، ومن الأمثلة على ذلك عند حديثه عن صورة السكون قال: "وأما أبو داود فقد صرح بترجيح الدارة لأنه قدم الدارة على غيرها من

---

[1] اسمها الكامل (كتاب الأرجوزة المنبّهة على أسماء القرّاء والرواة وأصول القراءات)، يُنظر تحقيق كتاب المحكم، عزّة حسن، ص15.

[2] ينظر مثلا: الورقة 100، ب، و101، أ، و106، أ، و126، أ، ب، و161، ب، 162، أ.

[3] الورقة 2، الوجه ب، والأرجوزة المنبهة، الداني، ص91-92.

[4] الورقة 98، الوجه أ.

[5] وكتابه هو شرح للعقيلة انفرد الإمام الشوشاوي بذكره بهذا الاسم حيث قال في معرض حديثه عن مواضع الحركات من الحروف في وضع الضمة "وأما القول بجعلها فوق الحرف فهو شاذ ذكره أبو عمرو في المحكم، وذكره أيضا أبو إسحاق التجيبي في شرح العقيلة ونسبه إلى المبرد". ينظر: الورقة 25، الوجه ب، وقراءة الإمام نافع عند المغاربة، د. عبد الهادي حميتو، 135/2.

[6] الورقة 189، الوجه ب.

[7] الورقة 41، الوجه ب.

الأوجه، ثم قال آخر ذلك والأول أختار"[1]، كما نجد الإمام الشوشاوي يذكر اختيارات أبي داود في بعض المواضع للاستدلال، ومثاله: عند حديثه عن المختار من صور النقط، قال: "واخْتارَ أَبو دَاوُدَ نَقْطَ الخَلِيلِ فِي الأَجْزاءِ وَالأَلْوَاحِ"[2].

ثانيا: مصادر الإمام الفرعية: وهي الكتب التي استعان بها في بعض جزئيات موضوعه، وهي قليلة مقارنة بالمصادر الأساسية، ويمكن تقسيمها إلى:

الأول: كتب الرسم والضبط والقراءات: استعان الإمام الشوشاوي رحمه الله بنقولات الأئمة في مختلف الفنون منها الرسم والضبط والقراءات وشروحاتها، ونذكر منها[3]:

1- **أبو القاسم الشاطبي** رحمه الله: استعان بكتابَين للشاطبي؛ العقيلة وحرز الأماني:

أ. **العقيلة**[4]: نقل منها في موضع واحد عند حديثه عن المصاحف وكيف كانت خالية من النقط والشكل: "وإلى هذا أشار أبو القاسم في العقيلة، إذ يقول: ما فيه شكل ولا نقط فيحتجرا"[5].

ب. حرز الأماني: نقل عنه في خمسة مواضع منها[6]، قوله في حكم مد البدل: "وقد بيّنها أبو القاسم الشاطبي -رحمه الله- في حرز الأماني[7] في قوله:

"وما بعد همز ثابت أو مغير *** فقصر وقد يُروى لورش مطولا
ووسطة قوم كآمن هؤلا***ءاالله آتى للايمان مثّلا"[8].

2- **الإمام الحصري** رحمه الله: نقل الإمام الشوشاوي رحمه الله من قصيدة الامام الحصري في خمسة مواضع من الشرح نذكر منها[9] قوله في باب الهمز: "وقال أبو الحسن الحصري:

وفي الهمز علم غامض إن أردتّه *** فزرني وذُق حُلوي من الخُلْقِ أو مُرِّي"[10].

---

[1] الورقة 65، الوجه ب.

[2] الورقة 68، الوجه ب.

[3] هناك كتب أخرى نقل منها الإمام كشرح الحصرية لابن مطروح، الإيضاح البدائع والأسرار لابن مجراد، شرح الدّرر اللّوامع لأبي عبد اللّه محمّد ابن عبد الكريم في، كتاب الهمز لأبي سعيد القيسي ، شرح على الدرر اللوامع للخراز، المنصف لأبي حسن البلنسي.

[4] واسمها الكامل: عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد في علم رسم المصاحف وهي منظومة في الرسم، نظّم فيها المقنع للداني وزاد عليه وتقع في مائتين وثمانية وتسعين بيتا. ينظر مقدمة المنظومة بتحقيق: د. أيمن رشدي سويد.

[5] الورقة 1، الوجه ب، ومنظومة عقيلة أتراب القصائد، الشاطبي، البيت[35]، ص4.

[6] ينظر الورقات: 82، أ، ب، و106، أ، و151، ب، و152، أ، و168، ب، و169، أ.

[7] اسمها الكامل حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع المشتهرة بالشاطبية، وهي منظومة للإمام القاسم بن خيرة الشاطبي، بلغ عدد أبياتها 1173 بيتاً، نظم فيها الشاطبي القراءات السبع المتواترة.

[8] الورقة 81، الوجه ب، ومنظومة حرز الأماني، الشاطبي، البيتان[180- 181]، ص18.

[9] باقي المواضع هي: 81، ب، و85، ب، و83، ب، و84، أ، و222، أ، من مخطوطة دبي لأنها ساقطة من المخطوطة المعتمدة.

[10] هذا البيت ساقط من المخطوطة المعتمدة، ووجدته في مخطوطة دبي، ب 94. منظومة الحصورية، البيت [63]، ص104.

3- **الإمام أبو عبد الله المجاصي** رحمه الله: وكانت طريقة الإمام بالاستفادة منه كالآتي:

أولا: النقل من كتبه: وقد نقل من كتابين هما:

الأول: شرح الدرر اللوامع: صرَّح به في ثلاثة مواضع هي:

- أثناء حديثه عن حروف المد واللين في أوائل السور، فقال: "وقال أبو عبد الله المجاصي في شرح الدرر اللوامع: يجعل المط في أوائل السور في موضع حروف المد واللين على تقدير رسمها"[1]،

- وعند حديثه عن كيفية ضبط لفظ "لأهب"، حيث ذكر وجهًا من وجوه ضبطه فقال: "أن يُكتب بلام مجبودة متّصلة بياء حمراء مجبودة متّصلة بالهاء، وهذا الوجه ذكره أبو عبد اللّه المجاصي في شرح الدرر اللّوامع"[2]. اللّوامع"[2].

- ولما تحدث عن المد اللازم قال: "قال أبو عبد الله المجاصي رحمه الله في شرحه على الدرر اللوامع (يجعل المط في مواضع حروف المد واللين على تقدير رسمها)"[3].

الثاني: كتاب غريب القرآن[4]: صرَّح الإمام بالنقل عنه في موضع واحد عند حديثه عن أحكام الهمز وحقيقته فقال: "وقال أبو عبد الله المجاصي في غريبه همزة لمزة عتاب وجزاؤه العذاب"[5].

ثانيا: الاستشهاد بكلامه: ذكر الإمام الشوشاوي رحمه الله أقوال المجاصي رحمه الله في ثلاثة عشر موضعا، دون نسبتها إلى كتاب معين، ومثال ذلك عند تعريفه للضبط قال: "وقال أبو عبد الله المجاصي الضبط عبارة عن مواضع الحركات والسكون"[6].

ثالثا: تصويب رأيه: ومثاله لما تحدث عن كيفية ضبط الياء قال: "فظاهر نصّ أبي عمرو وأبي داود من قولهما إنها ياء مردودة الرأس...، وذكر أبو عبد الله المجاصي أنّها محذوفة الرأس، وهذا الذي قال متّجه لوجهين: أحدهما أنّه موافق لما جرى به العمل في زماننا في سائر البلاد والأمصار، الثاني أن ذلك موافق لما ذكروه في الجرّة التي هي علامة السكون لأنّهم حذفوا رأس الخاء وأبقَوا جرّته اختصارا"[7].

---

[1] الورقة 88، الوجه ب.

[2] الورقة 114، الوجه ب.

[3] الورقة 84، الوجه أ.

[4] وهي منظومة في غريب القرآن، جاء في مقدمتها:

وبعد حمد الواس ع المجيب**فلنبتدئ في القول في الغريب

مختصرا مرج زا في اللفظ**لراغب في درسه والحفظ.

ينظر القراء والقراءات بالمغرب، سعيد أعراب، ص45.

[5] الورقة 106، الوجه ب.

[6] الورقة 16، الوجه ب.

[7] الورقة 28، الوجه ب.

رابعا: رد كلامه: عند ذكره لقول الناظم:

وفي إذا ثمت نون إن تخف** لنسفعا وليكونا في الألف[1]

قال: "أُعتُرض قوله "في الألف" لأنّ ظاهره يقتضي أن تُجعل العلامتان في نفس الألف وذلك مخالف لنصوص الأشياخ الثلاثة أبي عمرو وأبي داوود وأبي إسحاق، ولأنّ كلّ واحد منهم قال تُجعلان على الحرف وظاهر كلامهم أيضا أنّهما منفصلتان عن الألف...، وقال أبو عبد الله المحاصي رحمه الله: "قوله "في الألف" أي في وسط الألف لأنّ الألف عوض من التنوين فجُعلت الحركتان في موضعهما لو أُثبتت" هذا نصّه.

وقول المحاصي رحمه الله: "لأنّ الألف عوض من التنوين" أطلق التنوين –هاهنا- مجازا؛ لأنّ التنوين لا يلحق الحروف والأفعال يعني لو أُثبتت النون في هذه الألفاظ في الرسم وجُعلت علامة السكون فوقه فإذا رُسمت الألف جاء ذلك المقدار في وسط الألف، وهذا الذي قاله المحاصي مردود بوجهين: أحدهما: مخالفة الأئمة قبله، والثاني: أنّه يلزمه ما قال –هاهنا- في التنوين وهو لم يقل به في التنوين"[2].

4- **الإمام أبو العاصي** رحمه الله[3]: نقل الإمام الشوشاوي رحمه الله من كتاب الكشف لأبي العاصي رحمه الله في موضعين: الأول قوله: "قال أبو العاصي في كتاب الكشف له إنّ الهمزة المضمومة إذا نُقلت حركتها تُجعل الضّمّة في محلّها، فهذا يقتضي أن تختلف تلك الجرّة باختلاف الحركة المنقولة، فتكون الجرّة على صورة الضّمّة إذا كانت الحركة ضمّة كما نصّ عليه"، والثاني قال في لفظ: ﴿يَبْنَؤُمَّ﴾[طه: 92] إنه يرسم بإثبات ألف النداء بالسواد، ثم قال: وذكره أبو العاصي في الكشف[4].

5- **الإمام مكي القيسي** رحمه الله: يذكر الإمام الشوشاوي رحمه الله مذهب الإمام مكي رحمه الله مقترنا مع ابن شريح فيقول مثلا عند ذكره لقول ما، "وهو مذهب ابن شريح ومكي"، أو يقرنه بالحافظ الداني فيقول: "وهذا قول أبو عمرو وأبي محمد مكي"، دون نقل قوله حرفيا، في حين نجده قد استشهد بكلام مكي منفردا في موضعين صراحةً، وهما: الأول عند طرحه لسؤال هل الحرف المتحرك أكثر من الساكن، أو الساكن أكثر من المتحرك قال: "قال أبو محمد مكي رحمه الله: الحرف المتحرك أكثر في الكلام من الحرف الساكن، والدليل على ذلك أن الحرف المتحرك هو الذي يبتدأ به"[5]. والثاني عند تطرقه لعدد الحروف العربية قال: "قال أبو محمد مكي: أنّ الحروف تسعة وعشرون 29 "[6].

6- **كتاب شرح العقيلة للسّخاوي** رحمه الله: نقل عنه في موضع واحد عند حديثه عن كيفية ضبط لفظ ﴿يَبْنَؤُمَّ﴾[طه: 92]، حيث ذكر فيه ثلاثة أقوال، منها "أنّ يُرسم بإثبات ألف النّداء بالسّواد، وهذا القول ذكره

---

[1] منظومة مورد الظمآن، الخراز ، البيت [467]، ص37.

[2] الورقة 43، الوجه ب.

[3] لم أجد له ترجمته في المصادر التي رجعت إليها.

[4] ينظر مخطوطة دبي الورقة 50، أ.

[5] الورقة 7، الوجه أ.

[6] الورقة 8، الوجه ب.

أبو الحسن السّخاوي في شرح العقيلة، رسمه موصولًا ويُلحق فيه ألف النّداء بالحمراء، هذا القول ذكره اللّبيب في شرح العقيلة"[1].

7- **كتاب شرح العقيلة للّبيب** رحمه الله: صرّح بالنقل عنه في ستة مواضع[2] أحيانا بقوله "ذكره صاحب الدرة الصقيلة" وقد وقع هذا في موضع واحد عند حديثه عن كيفية ضبط لفظ ﴿إِيلَٰفِهِم﴾[قريش: 2] حيث قال: "إنما الخلاف في كيفية إلحاقه هل يلحق الياء متصلا باللام أو يلحقه منفصلا عن اللام؟ ذكرهما صاحب الدرة الصقيلة"[3]، وأما باقي المواضع وبقوله: "ذكره اللبيب في شرح العقيلة"، ومثال ذلك عند حديثه عن كيفية ضبط لفظ الحروف التي تحذف رسما قال: "وقد ذكر اللّبيب في شرح العقيلة أنّ الألف لا يُلحق في السّطر وإنّما يُلحق فوق السّطر[4].

كما استشهد بقوله دون ذكر اسم الكتاب عندما تحدث عن كتابة النُّساخ لحرف الياء[5].

8- **منظومة ابن بري** رحمه الله **في الدرر اللوامع**: وقد نقل منها في عشرة مواضع منها[6]: عند حديثه عن الغنة قال: قال: "قال أبو الحسن ابن برّي في الدرر اللوامع:

"وَالغُنَّةُ الصَّوْتُ الَّذِي فِي المِيمِ *** وَالنُّونِ يَخْرُجُ مِنَ الخَيْشُومِ"[7].

9- **التحصيل لأبي العباس المهدوي** رحمه الله: نقل الإمام من كتاب التحصيل في خمسة مواضع، منها[8]، قوله: "ذكر أبو العباس المهدوي في التحصيل في آية من القرآن كقوله تعالى: ﴿وَلِأُحِلَّ لَكُم بَعْضَ ٱلَّذِى حُرِّمَ عَلَيْكُمْ﴾[آل عمران: 49] أي جميع ما حرم عليكم"[9].

10- **كتاب البدائع في مقرأ نافع** رحمه الله[10]: لما تحدث عن لفظ ﴿أَلَمْ نَخْلُقكُّم﴾[المرسلات: 20] قال: "وإلى هذا أشار صاحب البدائع في مقرأ نافع رحمه الله فقال:

بكاف صريح عنهم متعبدا[11]. وقاف ألم نخلقكم ادغم مثلا

---

[1] ينظر الورقات: 114، ب، و204، ب، و211، ب.

[2] ينظر الورقات: 25، ب، و114، و204، ب، و211، ب.

[3] الورقة 219، الوجه ب، والدرة الصقيلة، اللبيب، ص40.

[4] الورقة 189، الوجه أ.

[5] الورقة 114، الوجه ب.

[6] باقي المواضع في الأوراق: 81، أ، و81، ب، و82، ب، و83، أ، و98، ب، و106، أ، و107، أ، 151، أ، 221، ب، من مخطوطة دبي لأنها ساقطة من المخطوطة المعتمدة.

[7] الورقة 47، ب، ومتن الدرر اللوامع، ابن بري، باب الغنة، البيت[272]، ص80.

[8] ينظر كذلك: 133، أ، و162، أ، ب، و166، ب، و237، ب.

[9] الورقة 72، الوجه أ.

[10] اسم الكتاب كاملا: إيضاح الأسرار والبدائع وتهذيب الغرر في شرح الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع لصاحبه محمد بن محمد بن محمد بن عمران، أبو عبد الله، المعروف بابن المجراد(ت778هـ).

[11] الورقة 101، الوجه أ.

11- **الميمونة الفريدة للقيسي** رحمه الله: وقد نقل عنه في خمسة مواضع منها[1]: عند حديثه عن حكم التخميس والتعشير ذكر وجهين؛ الجواز والكراهة، قال: وقد أشار أبو عبد الله القيسي إلى أحد هذين بالتفصيل فقال:

وَمَالِك فَيَكْرَهُ التَّعْشِـــيرَا *** بِحُمْـــرَةٍ فَكُنْ بِهِ خَبِيـــرَا
وَجَائِزٌ عَنْهُ أَتَى بِالْخَـــبَرِ*** بَادِرْ لأَخْذَ الْعِلْمِ عَنْ ذِي الْحِبْرِ[2].

الفرع الثاني: كتب الفقه وأصوله:

ومن أهم الكتب التي اعتمدها نجد:

- ✓ كتاب التنقيح لشهاب الدين القرافي[3].
- ✓ كتاب الرسالة للشافعي[4].
- ✓ الأجوبة لمحمد بن سحنون[5].

الفرع الثالث: كتب اللغة والنحو والشعر:

من أهم المصادر التي اعتمد عليها[6]:

- ✓ كتاب الألفية لابن مالك[7].
- ✓ كتاب شرح الألفية للمرادي[8].
- ✓ كتاب الكامل للمبرد[9].
- ✓ أبو إسحاق العطار في شرح كراسة أبي موسى[10].
- ✓ أبو موسى الجزولي[1].

---

[1] المواضع الباقية في الأوراق: 4، أ، و4، ب، و205، أ، و206، أ.

[2] الورقة 6، الوجه أ.

[3] ينظر مثلا الورقات: 29، أ، و50، أ، و72، أ.

[4] ينظر: الورقة 305، الوجه أ.

[5] ينظر الأوراق: 13، ب، و14، أ، و23، أ. وسحنون هو محمد بن سحنون بن سعيد التنوخي المالكي القيرواني، أبو عبد الله، كان إمام عصره في مذهب أهل المدينة بالمغرب، رحل في طلب العلم وتفقه على كثير من الشيوخ منهم: أبوه وموسى بن معاوية وغيرهما، ومن تلاميذه: ابنه أبو سعيد محمد، وابن حبيب موسى المعروف بالقطان، من مؤلفاته: المسند في الحديث وكتابه المشهور الجامع؛ جمع فيه فنون العلم والفقه، توفي سنة: 256هـ. ترتيب المدارك، القاضي عياض، 4/204- 221.

[6] كما استعان الإمام الشوشاوي بأقوال أئمة أخرين منهم: الزمخشري، ابن هارون التونسي، الفراء، الأخفش، أبو الحسن بن كيسان، أبو سعيد الصيرفي. ينظر الورقات: 8، ب، و13، ب، و39، ب، و42، ب، و49، أ، و89، أ، و129، ب.

[7] أكثر مرجع نقل منه الإمام، فقد رجع إليه في سبعة وعشرين موضعاً ينظر مثلا: 13، ب، و42، و41، ب، و60، أ.

[8] الورقة 13، الوجه ب، وتوضيح المقاصد، المرادي، ص1567.

[9] اعتمده في ثلاثة مواضع هي: حلة الأعيان، 8، ب، و41، ب، و25، ب.

[10] ينظر الورقات: 8، أ، و60، أ، و129، أ.

المبحث الرابع: جهود الإمام الشوشاوي رحمه الله ومصادره في علوم القرآن الأخرى:

ألَّف الإمام الشوشاوي رحمه الله كتابا مستقلا في علوم القرآن يضاهي كتاب البرهان في علوم القرآن للإمام الزركشي، وهذا الكتاب: "أول تأليف عُرف له خلال عام (841هـ/1438م)، وهو كتاب الفوائد الجميلة على الآيات الجليلة"[2]، الذي تناول فيه عددا من الموضوعات المهمة المتعلقة بهذا الفنّ، كما تحدث الإمام الشوشاوي رحمه الله في كتابه المُؤَلف في أصول الفقه –وقع النقاب– عن مسائل مهمة في التفسير وعلوم القرآن جدير بالبحث أن يذكر جهود الإمام فيهما.

الكتاب الأول: كتاب الفوائد الجميلة على الآيات الجليلة: في كتاب الفوائد الجميلة للإمام رحمه الله مسائل وفوائد جمّة، حرِيٌّ بالبحاث أن يذكرها، وفيما يلي عرض لجهود الإمام في كتابه المذكور.

المطلب الأول: التعريف بالكتاب: ويشمل:

الفرع الأول: طبعات الكتاب:

للكتاب طبعتان طُبعتا بهذا العنوان:

الطبعة الأولى سنة: 1409هـ/1989م، وهو من منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب[3].

الطبعة الثانية سنة: 1994م، من منشورات كلية الآداب والعلوم والتربية بجامعة سبها، ليبيا[4].

الفرع الثاني: توثيق عنوان الكتاب ونسبته إلى مؤلفه.

1- **توثيق عنوان الكتاب:** أهم ما يؤكد تسمية هذا الكتاب، ما جاء في النسخة المخطوطة بالمكتبة العامة بالرباط، والتي كتبت بخط مغربي واضح، في مجموع رقمه (1131ق)، ويقع المخطوط خامس المصنفات في المجموع، يبدأ من الصفحة 321 وينتهي في الصفحة 390، مقياسها 290 × 200سم، مسطرتها 29 بمتوسط 20 كلمة في السطر، وناسخها غير مكتوب، أولها (بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد، الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين وسلم عليه وعليهم في العالمين وبعد فهذا ما جمعه العبد المذنب المفتقر إلى رحمة ربه وغفرانه حسين بن علي بن طلحة الرجراجي الشوشاوي ألفه على بعض فوائد القرآن نفعنا الله بمنه وفضله وسماه بالفوائد الجميلة على الآيات الجليلة، فقال: الكلام في القرآن في عشرين بابا)، حيث انتشرت نسخ الكتاب في أغلب مكتبات المغرب[5].

---

[1] ينظر: الورقة 8، الوجه ب، ومن مصادره كذلك: إصلاح المنطق لابن السكيت، المقصد الجليل في علم الخليل لابن الحاجب، الجمل لابن القاسم، سر الصناعة لابن جني. ينظر: حلة الأعيان، 126، أ، و218، ب.

[2] شيشاوة، عبد العزيز آيت بنصالح، ص135.

[3] وهذه الطبعة بتحقيق الدكتور إدريس عزوزي.

[4] وهذه الطبعة بتحقيق الأستاذ الأميـــن عبد الحفيـــظ الرغـــروغي.

[5] في الخزانة الملكية توجد عدة نسخ تحت رقم: 2465، 9377، 5012، 6827، وكذلك بالخزانة العامة بالرباط تحت رقم: 2058 د، 1145 ق، 4235 د، وكلها توثيق لتسمية الكتاب.

كما أن أصحاب التَّراجم مجمعون على هذه التسمية[1].

2- **نسبة الكتاب إلى مؤلفه:** لقد ثبتت صحة نسبة الكتاب إلى مؤلفه من خلال:

- وجود عدد من النسخ الخطية المتفقة على نسبة الكتاب إليه، والتي تفرقت في مكتبات عدة خاصة ببلاد المغرب، حتى عُرف لدى المنشغلين بالتراث نسبته إليه مجرد ذكر اسمه، قال عنها العلاّمة مختار السوسي[2] أثناء رحلاته العلمية في أقاليم سوس: "وكذلك الفوائد الجميلة أراها كلها في الخزائن التي أمر بها وتوجد محلاتها في الخزائن في هذه الرحلات"[3].
- أغلب من ترجم للإمام الشوشاوي رحمه الله ومؤلفاته ذكر تسمية هذا الكتاب ونسبه إليه[4].

الفرع الثالث: وصف الكتاب وموضوعه:

يعتبر كتاب الفوائد الجميلة من أبرز كتب الإمام الشوشاوي رحمه الله وأهمها، وذلك لأمرين:

- أنّ الكتاب ألفه الإمام رحمه الله ابتداءً، وليس شرحا على غيره، لذا تبرز فيه شخصية الإمام كثيرا.

- أنّ موضوعه – علوم القرآن – من الموضوعات الجديدة في بلاد المؤلف، فلم نعرف من سبقه في المغرب إلى مثله، ويعتبر كتاب البرهان للزركشي[5] أبرز من سبقه في المشرق من حيث الإحاطة بأنواع هذا العلم[6]، وهذا الكتاب قد ضمَّنه صاحبه "من علوم القرآن فنونا عديدة وجعله عشرين قسما، كل قسم منها يحتوي على مسائل مختلفة؛ فهو من المحاولات الطيبة لجمع علوم القرآن، على غرار ما فعل البدر الزركشي في كتابه البرهان ثم السيوطي[7] في الإتقان"[8].

---

[1] ينظر: آسفي وما إليه، محمد الكانوني، ص106، وشيشاوة، عبد العزيز آيت بن صالح، ص135، خلال جزولة، محمد المختار السوسي، 161/4.

[2] هو محمد المختار بن الشيخ الصوفي الواصل العارف المربي السيد علي بن أحمد السوسي الألغي الملقب برضا الله، ولد سنة: 1318هـ، تجول في طلب العلم، وهو شخصية بارزة لامعة في سماء العلم والبحث والتاريخ والأدب والدراسة، وكان من شيوخه: أمه رقية بنت الأستاذ العلاّمة محمد بن العربي الأدوزي، كما أخذ الأدب العربي عن العالم الطاهر بن محمد الأفراني، وغيره، له مؤلفات كثيرة منها: خلال جزولة، سوس العالمة، من أفواه الرجال، توفي بالرباط سنة: 1383هـ. ينظر: إسعاف الإخوان الراغبين، ابن الحاج، ص284- 318.

[3] خلال جزولة، محمد المختار السوسي، 161/4.

[4] كشف الظنون، حاجي خليفة، 1296/2، هدية العارفين، إسماعيل باشا، 316/1، الأعلام، الزركلي، 247/2.

[5] هو: محمد بن عبد الله بن بهادر، بدر الدين أبو عبد الله المصري الزركشي الشافعي، محدث مفسر فقيه أصولي وأديب فاضل، رحل في طلب العلم العلم وكان من شيوخه: الإسنوي، والسراج البلقيني، والشهاب الأذرعي، له تصانيف كثيرة في عدة فنون منها: البرهان في علوم القرآن، سلاسل الذهب في الأصول، وكانت وفاته في سنة: 794هـ. ينظر: طبقات الشافعية، ابن قاضي شهبة، 168/3، طبقات المفسرين، الداودي، 162/2-163.

[6] مقدمة رفع النقاب، الشوشاوي، 52/1- 53.

[7] السيوطي هو: عبد الرحمن الكمال أبي بكر بن محمد بن سابق الدين بن الفخر عثمان، الخضيري، جلال الدين السيوطي، ويقال الأسيوطي، العلاّمة المشهور في الآفاق، ولد سنة: 849هـ، قرأ على جماعة من العلماء منهم: الجلال المحلي، ومن تلاميذه: شمس الدين الداودي، من مصنفاته: الدر المنثور في التفسير بالمأثور، والإتقان في علوم القرآن، توفي سنة: 911هـ. ينظر: طبقات المفسرين، الأدنه وي، ص365، شذرات الذهب، العبكري، 51/8-55، والبدر الطالع، الشوكاني، 328/1.

[8] النبوغ المغربي، عبد الله كنون، 194/1.

أما مضمونه فقد قال الإمام رحمه الله فيه: "الكلام في القرآن في عشرين باباً هي[1]:

ما يتعلق بنزول القرآن: أورد فيه عشرين سؤالا، تساءل أولا عن كيفية إلقاء كلام الله تعالى على من أراد إلقاءه عليه، ثم بين أن اللغة التي يلقي بها الملك كلام الله تعالى في الأرض تختلف باختلاف لغة ذلك الرسول المبعوث، ثم طرح سؤالاً هل في القرآن شيء من ألفاظ العجم أم لا؟ ثم أورد سؤالا حول عدد الحروف التي نزل بها القرآن، ثم بين اختلاف العلماء في الأحرف التي نزل بها القرآن، ثم تناول الحديث عن المحكم والمتشابه وفي ختام هذا الباب أورد أسئلة حول كيفية نزول القرآن، ثم شرع في الإجابة عنها بشكل مختصر في أغلبها.

ما يتعلق بكتابته: أورد فيه سبعة وثلاثين سؤالا، تحدث فيها عن عدة نقاط منها اسقاط ابن مسعود[2] للفاتحة والمعوذتين من مصحفه، كما تعرض لحديث عائشة[3] في قولها "أن في المصحف أحرفًا هي خطأ من الكاتب ثم ثم أجاب عن حديث عثمان أن في القرآن لحنًا ستقيمه العرب بألسنتها، ثم عالج موضوع البسملة، هل هي آية من كل سورة أم لا؟

ما يتعلق بقراءته: أورد فيه عشرين سؤالا، تناول فيه الكلام عن كيفية قراءة القرآن بالنسبة إلى الترتيل والإسراع، وعالج موضوع كيفية القراءة بالنسبة إلى الجهر والإسرار، كما تعرض لبيان المعلم الذي ينبغي أن يقصد لتجويد القرآن، ثم انتقل إلى بيان أحكام التجويد، وحكم قراءة القرآن بالألحان، وأيهما أفضل الذكر أم القرآن، كما تعرض لذكر القراءة الجماعية للقران، وغيره، ليختم الباب بالحديث عن آداب القراءة.

ما يتعلق ببعض مشكلاته في التفسير: أورد فيه آيات معدودات اختلف المفسرون في تفسيرها، ورتبها في أحد عشر سؤالا.

ما يتعلق بأحوال حامل القرآن: أورد فيه سبع مسائل: ما مثل حامل القرآن والخالي منه؟ والبيت الذي يقرأ فيه القرآن والخالي منه، ثم طرح سؤالاً هل يحمل حامل القرآن على العدالة حتى تظهر الجرحة؟ أم العكس؟

في أحكام المعلم وما يتعلق به: أورد فيه سبعا وسبعين سؤالا وعالج فيه أحوال المعلمين والمتعلمين، وأحكام التعليم بصفة عامة.

ما يتعلق بفضائله: لم يورد فيه أسئلة، وإنما اكتفى بالاستدلال لفضائل القرآن من الكتاب والسنة والإجماع.

---

[1] ينظر: الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص145، 146.

[2] هو عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب بن شمخ بن فار بن سعد بن هذيل الهذلي، أبو عبد الرحمن، كان من السابقين الأولين، شهد بدرا، ولازم النبي ﷺ، أحد من جمع القرءان في عهد رسول الله ﷺ، وأقام في الكوفة سنوات يقرئ أهلها القرآن، ويعلمهم الفقه، وهو الذي قال فيه النبي ﷺ: (من أراد أن يقرأ القرآن غضا كما أنزل فليقرأه على قراءة ابن أم عبد)، مات بالمدينة سنة: 32 هـ. ينظر: الإصابة، ابن حجر، 6/ 373 – 376، الاستيعاب، ابن عبد البر، 987/2.

[3] هي أم المؤمنين، عائشة بنت أبي بكر الصديق، ولدت بعد المبعث بأربع سنين أو خمس، وتزوجها رسول الله ﷺ وهي بنت ست أو سبع، ودخل بها وهي بنت تسع، وتوفي عنها وعمرها ثمان عشرة سنة، كانت أفقه الناس، وروت الأحاديث الكثيرة، وروى عنها عمر وأبو هريرة و أبو موسى رضي الله عنهم وغيرهم، توفيت سنة: 58هـ. ينظر: الطبقات الكبرى، ابن سعد، 58/8، الاستيعاب، ابن عبد البر، 44/1- 45، الإصابة، ابن حجر، 16/8.

فيما يتعلق بختمه: أورد فيه ستة أسئلة تساءل فيها عن أطول مدة لختم القرآن وأقلها وحكم ختم القرآن في أقل من ثلاث، والوقت الذي ينبغي أن يختم فيه القرآن والأخبار التي جاءت في ختمه.

في وعيد القرآن: ذكر فيه وعيد القرآن لمن قرأه و لم يؤد حقوقه وخالف أوامره و لم يجتنب نواهيه.

في حق القرآن: أورد فيه أربعة عشر سؤالا، في موضوعات تتعلق بأقل ما يقرأه القارئ ولا يكون به غافلا، وحكم نسيان القرآن وما شابهه.

في أسماء القرآن: جعله في ثلاثة عشر سؤالا، تناول فيه الحديث عن أسماء القرآن.

في أصنافه: ذكر فيه سبعة أصناف هي: اللاميمات، اللامراءات، الحامدات، المسبحات، الحاميمات المفصلات، الخانات.

في عدد آياته وما يتعلق بذلك: أورده في عشرة أسئلة تحدث فيها عن عدد آيات القرآن، وعدد كلماته وحروفه وألفاته وياءاته وواواته.

هل القرآن مخلوق أم لا؟ ورتبه في سبعة أسئلة تتعلق بخلق القرآن.

في تعظيمه بالحلف به أو ما في معناه: أورد فيه أربعة أسئلة: تطرق فيها لحكم الحلف بالقرآن، وحكم الحلف بالتوراة والإنجيل مع الدليل.

هل يجوز تفضيل بعض القرآن على بعض أم لا؟ أجاب فيه عن السؤال مباشرة، ثم ذكر الأدلة.

ما السور التي تلقى في المناظرات؟ أورد فيه خمسين سؤالا، ذكر فيها أسماء السور مع التعليل.

ما الآيات التي تلقى في المناظرات؟ أورد فيه عشرين سؤالا: ما أطول آية؟ وما أقصر آية؟ وما أفضل آية؟ وما أعظم آية؟ وهكذا استرسل في إيراد الأسئلة ثم أجاب عنها.

في فضل كل سورة على الاختصار: تحدث فيه عن فضل كل سورة على حدة.

ما السور المنزلة في المدينة والمنزلة في مكة؟ اقتصر فيها على السور المدينة وأنَّ الباقي كله مكي.

فالملاحظ أنه يطرح في صدر كل باب عددا من الأسئلة تقل أو تكثر بحسب كثرة المادة العلمية وقلتها، وبعدها يشرع في الإجابة عليها واحدا بعد الآخر بالترتيب الذي طرحها به، وإن كان في المسألة خلاف فإنه يذكره مع الأدلة.

الفرع الرابع: القيمة العلمية للكتاب، وأثره فيمن بعده:

أولا: القيمة العلمية للكتاب: لكتاب الفوائد الجميلة قيمة علمية كبيرة، نلخصها في ما يلي:

1- إمامة مؤلِّفه ومكانته العلمية.

2- ضمَّنه مؤلِّفه العديد من المصادر والمراجع، ذات الأهمية بمكان.

3- يعد الكتاب عمدة في فنِّه، "إذ جعله بعض العلماء[1] نِدّاً لواحد من كبار العلماء في تاريخ الإسلام، فقال عن مؤلفه (الفوائد الجميلة): فقد طرق فيه المواضع التي طرقها معاصره جلال الدين السيوطي، غير أن هذا الأخير فصَّل، والأول أوجز، فالشوشاوي رحمه الله هو سيوطي المغرب في فن علوم القرآن"[2].

ثانيا: أثر الكتاب فيمن بعده: لقد استفاد أهل العلم من كتاب: الفوائد الجميلة للإمام الشوشاوي رحمه الله، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أهمية هذا المصنف، وشخصية مؤلفة ومكانته العلمية، ومن بين الذين نقلوا عنه واستفادوا منه:

❖ **الشيخ عبد الله بن فودي**[3]: لقد استفاد الشيخ عبد الله بن فودي من كتاب الإمام الشوشاوي رحمه الله، فألَّف منظومة تحتوي على خمسمائة بيت من الرجز في علوم القرآن لخصها من كتاب الفوائد الجميلة سمَّاها "الفرائد الجليلة وسائط الفوائد الجميلة"، ضمَّنها سبعة أبواب وزاد فيها ما استفاده من كتاب الإتقان للسيوطي رحمه الله وقد بدأ منظومته بالحمد فقال:

الْحَمْدُ لِلَّهِ العَلِيمِ المُنَزلْ ** خَيْرُ كِتَابٍ لِخَيْرِ مُرْسَلْ

إلى قوله:

سَمَّيْتُهُ الفَرَائِدَ الجَلِيلَةِ** وَسَائِطَ الفَوَائِدَ الْجَمِيلَةِ"[4].

وقد كانت هذه الأبواب على النحو الآتي[5]:

الباب الأول: ما يتعلق بنزول القرآن ذكر فيه هذه الأنواع: المكي والمدني، متفرقات في أنواع النزول، منها النهاري والليلي، الحضري والسفري، ما تكرر نزوله، أنواع نزول القرآن....

الباب الثاني: ما يتعلق بقراءة القرآن: ذكر فيه كيفية قراءة القرآن ثم كيفية تقسيم قراءته على الليالي، ثم تجويده، ثم مسألة هل قراءة القرآن أفضل أم الذكر؟ ثم ذكر القراءات العشر، ثم ذكر حفاظ القرآن من الصحابة والتابعين ثم القراء السبعة والآخذين عنهم، ثم ذكر آداب تلاوة القرآن وآداب ختمه.

الباب الثالث: ما يتعلق بخط القرآن: تحدث فيه عن جمع القرآن وكتابته في عهد النبي ﷺ، والخلفاء الراشدين وخصص فصلا عن ما فعله عثمان بن عفان بالمصاحف، وفصلا آخر في مسألة البسملة آية من القرآن أم لا؟ ثم فصلا عن نقط القرآن وشكله، ثم بعض المصطلحات في كتابة القرآن.

---

[1] وهو العلامة عبد الله كنون، في جريدة الميثاق المغربية، عدد 237، 15 ذو الحجة عام 1396هـ.

[2] شيشاوة، عبد العزيز ايت بنصالح، ص137- 138.

[3] هو أبو محمد عبد الله بن محمد فودي بن عثمان بن صالح بن هارون الملقب بقرط بن جبّ، النيجيري، من شيوخه والده، وأخوه الشيخ عثمان بن فودي، ومن تلاميذه الشيخ سعد بن عبد الرحمن، وله العديد من المؤلفات منها: ضياء التأويل في معاني التنزيل، سراج جامع البخاري، واللؤلؤ المصون، وغيرها، توفي سنة: 1245هـ الموافق لـ 1829م. ينظر: ضياء التأويل، عبد الله بن فودي، ص3- 5، ومنظومات عبد الله بن فودي في علوم القرآن، د. آدم بللو، ص7- 9.

[4] ينظر: مقال بعنوان الشيخ عبد الله بن فودي لمحات من آثاره العلمية، د. علي آدم، ص180. الأبيات من [1] إلى [9].

[5] منظومات عبد الله بن فودي في علوم القرآن، د. آدم بللو، ص32- 35.

الباب الرابع: ما يتعلق بتعليمه: ذكر فيه حكم أخذ الأجرة على تعليم القرآن، ثم عقد فصلا في أيام تعليم القرآن...

الباب الخامس: ما يتعلق بأحوال حامل القرآن: ذكر فيه فضائل حامل القرآن وبعض صفاته وصفات معلم القرآن.

الباب السادس: ما يتعلق بأحوال القرآن: ذكر فيه المحكم والمتشابه ثم أتبعه بفصل في أسماء القرآن، ثم فصل في أصنافه...

الباب السابع: في فضائل القرآن: ذكر فيه فضائل القرآن بصفة عامة ثم فضائل سور وآيات بعينها.

الفرع الخامس: المؤاخذات على الكتاب:

المؤاخذات التي يمكن أن نذكرها حول كتاب الفوائد الجميلة لا تنقص من قدره وقيمته، فهذا الكتاب عمدة في فنِّه كما ذكرنا سابقا، إلا أنه لا يخلو أي مؤلف من أخطاء فالكمال لله وحده، ومن ذلك:

- إيراده لكثير من الروايات والأحاديث الضعيفة والموضوعة، والاسترسال في ذكرها، دون ذكر سندها ولا من أخرجه، مما يجعل التمييز بينها صعب إلا لمن له دراية كبيرة بالحديث، من ذلك قول النبي ﷺ في الأدعية الجائزة للقارئ في دعائه[1]: "أسألك اللهم أن ترزقني القرآن والعلم وتخلطه بلحمي ودمي وعظمي وسمعي وبصري وتستعمل به جسدي بحولك وقوتك، فإنه لا حول ولا قوة إلا بك يا أرحم الراحمين"[2].

- عدم التقيد بالترتيب في عرض الموضوع، ففي حديثه عن سبب جمع عثمان رضي الله عنه للقران، تطرق لموضوع سبب عدم جمع النبي للقران في مصحف واحد، ثم رجع للحديث عن عدد النسخ التي أرسلها عثمان رضي الله عنه وكان من حقه أن يقدم الحديث عن عدد النسخ لاتصاله بالموضوع، ويؤخر السبب[3].

- أحيانا يبالغ في تنويع الأسئلة في موضوع واحد، لو أدمجها في بعضها لكان أحسن، من ذلك طرحه لسؤال لماذا جمع عثمان رضي الله عنه القرآن، وهلا تركه على جمع أبي بكر رضي الله عنه للقرآن؟ وما سبب جمع أبي بكر رضي الله عنه للقرآن؟ وما سبب جمع عثمان رضي الله عنه للقرآن؟[4] فلو عرضها في سؤال واحد لتفادي التكرار.

- الاستطراد في بعض المسائل حتى يخرج عن المقصود، مثل ما فعل في سبب جمع أبي بكر رضي الله عنه للقرآن[5]، حيث حيث تطرق لقصة الثلاثة الذين ادعوا النبوة[6] تجاوزت ستة صفحات، وكان الأولى الاستغناء عنها.

---

[1] الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص275.

[2] نقل الإمام الشوشاوي هذا الحديث عن الغزالي في إحياء علوم الدين، ص347، وقد ذكر الإمام السيوطي في اللآلئ المصنوعة أنه حديث موضوع، 357/2.

[3] ينظر: الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص201.

[4] ينظر: المصدر نفسه، ص186- 201.

[5] المصدر نفسه، ص187.

[6] وهم: رجلان وامرأة: الأسود العنسي، ومسيلمة الكذاب، وسجاح من بني تميم، كما تعرض لذكر قصة اليمامة واستطرد فيها. الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص191- 198.

- أحيانا يستدل بأقوال دون أن يذكر عمن أخذها، ومثال ذلك: لما تحدث عن الحكمة من وجود المتشابه في القرآن استدل بكلام ابن قتيبة في مشكل القرآن[1] ولم يبين ذلك، حيث قال: "لأنهم يقولون (مع الحاجة تقع الفكرة والحيلة ومع الكفاية يقع العجز والبلادة)، ويقولون أيضا (عيب الغنى أنه يورث البلاهة وفضيلة الفقر أنه يورث النباهة)"[2].

- أحيانا يستدل بشعر دون ذكر قائله، ومثاله: عند حديثه عن حكم الكتابة بصفة عامة قال: "وقال الشاعر[3]:

يا من يرى العلم جمع المال والكتب ** خدعت والله ليس الجد كاللعب

العلم ويحك ما في الصدر تجمعه ** حفظا وفهما واتقانا فـــذاك أبـــي

لا ما توهـــمه العندي من سفه ** إذ قال ما تبتغي عندي وفي كتبي"[4].

المطلب الثاني: منهج الإمام في الكتاب، ترجيحاته، واختياراته:

الفرع الأول: منهج الإمام في الكتاب:

يمكن تلخيص ما يميُز منهج الإمام رحمه الله في كتابه كما يلي:

1- رتب الإمام رحمه الله الكتاب على عشرين بابا كلها في علوم القرآن، عدا بابين خصص أحدهما للحديث عن أحكام المعلمين والمتعلمين، وثانيهما لبحث المسألة التي أثارها المعتزلة هل القرآن مخلوق أم لا؟

2- سهولة عبارته وبساطتها، لولا الإطناب الذي يعتري بعض موضوعاته كتفسيره لآية: ﴿يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثَبِّتُ﴾[الرعد: 40][5]، حيث شملت عشر صفحات.

3- الغالب على منهجه أنه يسرد الأسئلة التي يعرضها كاملة ثم يشرع في الإجابة عنها سؤالا سؤالا بالترتيب ولكن أحيانا يخالف هذا المنهج ويذكر سؤال وتحته جوابه وهكذا حتى ينتهي من الأسئلة المطروحة، ومثال ذلك ما فعله في الباب الرابع وهو ما يتعلق ببعض مشكلاته في التفسير[6]، ونادرا ما يعرض الموضوع دون طرح طرح أسئلة أصلا نحو ما فعله في باب فضائل القرآن، حيث تطرق مباشرة - تحت العنوان - لذكر الأدلة من الكتاب والسنة والإجماع تثبت فضائل القرآن[7].

4- الاختصار في بعض الأجوبة حتى يكاد يخل فيها باللفظ والمعنى معا، في حين يميل إلى الإطناب والتفصيل في مواضع أخرى.

5- طريقة إجابته عن الأسئلة التي يطرحها كانت غالبا بصيغة التمريض "قيل" أو كلمة "يقال".

---

[1] ينظر: تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة، ص86.

[2] الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص161.

[3] ينظر: جامع بيان العلم وفضله، ابن عبد البر، 368/1.

[4] الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص210.

[5] ينظر: المرجع نفسه، ص259.

[6] الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص253.

[7] المصدر نفسه، ص313.

6- إن كان في المسألة التي يعالجها خلاف بين أهل العلم فإنه يذكر ما فيها من أقوال مع الدليل، ثم يرجح ما يعتمده منها بالدليل، وعادة أجوبته كانت مختصرة وجامعة في نفس الوقت، كإجابته عن حكم تعليم القرآن بالإجارة، فإن جوابه هنا لا يتجاوز ثلاثة أسطر[1].

7- يسعى لشرح الألفاظ الغريبة داخل المتن كشرحه للفظ السندس، الإستبرق، القسطاس...، وغيرها من الألفاظ[2].

8- أحيانا يذكر أقوال العلماء واختلافهم في مسألة معينة، ولا يرجح شيئا منها، ومثاله قوله في أول ما نزل من القرآن: "قيل: ﴿ اِقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾[العلق: 1]، إلى قوله: ﴿مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾[العلق: 5]، وقيل: سورة المدثر[3].

الفرع الثاني: ترجيحات الإمام الشوشاوي رحمه الله واختياراته:

لقد تنوعت ترجيحات الإمام الشوشاوي رحمه الله واختياراته، وهذا التنوع راجع إلى ما تقتضيه كل مسألة وما يظهر له من رجحان على ضوء الدليل، فبعض المسائل يقدم فيها القول الذي يرجحه ويعتمده على الأقوال الأخرى، وأحيانا يكون ترجيحه بالاستدلال على قول دون بقية الأقوال، وأحيانا يكثر بالاستشهاد للقول الذي يرجحه ويختاره، وإذا كانت المسألة فيها قولان للعلماء فإنه يقتصر على القول الذي يرجحه مع الاستشهاد له، ويسكت عن القول الآخر، وهكذا تنوعت جهود الإمام في ذلك، وقد كانت تلك الجهود على النحو الآتي:

1- الترجيح مع ذكر سببه والرد على الأقوال الأخرى: مثاله: عند طرحه لسؤال هل يوجد شيء من ألفاظ العجم في القرآن الكريم أو لا؟ ذكر القولين: أولهما أنَّ من العلماء من ذهب إلى وجودها كإستبرق وسجيل وقرطاس وغيرها من الكلمات التي قالوا إنها أعجمية، وليست عربية، وثانيهما أنَّ من العلماء من ذهب إلى نفي هذا، ويؤولون الكلمات السابقة مما اتفقت فيه اللغتان كالصائبون والتنور، ثم رجح القول الأول ذاكرا سبب الترجيح، فقال: "ولكن مذهب المحققين أن في القرآن ألفاظا من اللغة العجمية، ودليل هذا وجوده في القرآن"، واستدل عليه بأقوال العلماء والاستشهاد على ذلك بأمثلة كثيرة من الألفاظ العجمية، ثم بيان معناه ونسبته إلى اللغات التي أخذت منها، و لم يكتف رحمه الله ببيان الراجح، ولكننا نراه ينتقد القول الذي يراه غير مناسب، فعندما أورد القول الثاني ناقلا قولا من كتاب الأصول، قال: "وقولهم مما اتفق فيه اللغتان كالصائبون والتنور بعيد"[4].

---

[1] المصدر نفسه، ص281.

[2] الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص151.

[3] الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص164.

[4] المصدر نفسه، ص150- 153.

2- **أحيانا يذكر القول الراجح عنده بعبارة جازمة حاسمة دون أن يتوسع في أسباب وعلل الترجيح:** مثال ذلك: سؤاله هل تجوز مسألة الناس بالقرآن أم لا؟ فإنه اقتصر في جوابه بعدم جواز ذلك حيث قال: "فقال بعض أهل العلم لا تجوز"[1]، ثم استدل بحديثين فقط.

3- **الاستدلال للقول المختار بأقوال العلماء ومناقشة غيره:** في حديثه عن مسألة الأحرف السبعة ذكر منها خمسة أقوال: 1- هي وعد ووعيد وحلال وحرام، ومواعظ وأمثال واحتجاج./2- هي: حلال وحرام وأمر ونهي، وخبر ما مضى، وخبر ما أتى، وأمثال./3- هي سبع لغات في الكلمة الواحدة./4 – هي: القول الذي اختاره أبو عبيد الهروي في كتاب الغريبين أن المراد بالسبعة الأحرف المذكورة هي سبع لغات مفترقات في القرآن./5- هو الذي اختاره أبو محمد بن قتيبة في كتاب تأويل المشكل أن المراد بها سبعة أوجه من اللغات المتفرقة في القرآن، وبعد ذكره لهذه الأقوال أبطل الثلاثة الأولى منها، ثم رجح القول الرابع واختاره، وهو أن المراد بالأحرف السبعة هي سبع لغات مفترقات في القرآن، وأن القول الصحيح هو الذي اختاره أبو عبيد، وأشار إليه أبو عمرو الداني في كتاب المنبهة، ثم استدل لذلك من لغات العرب المختلفة، وزاد تأكيد ترجيحه بأن هذا القول أعم من القول الخامس[2].

4- **أحيانا يرجح بلفظ الأكثر والأشهر:** ومن ذلك عند ذكره لعدد النسخ التي جمع فيها عثمان رضي الله عنه القرآن قال: "قيل أربع، وقيل سبع، والأكثر والأشهر أربع"[3].

5- **الترجيح بلفظ الأولى والتعليل له:** فعند ذكره لحكم نقط المصاحف وشكلها قال: "فيه ثلاثة أقوال: قيل مباح مطلقا، لا فرق بين الأمهات والأجزاء، وقيل مكروه مطلقا لا فرق بين الأمهات والأجزاء، وقيل مكروه في الأمهات مباح في الأجزاء"، ثم ذكر قول الإمام مالك بكراهة ذلك في المصاحف الكبار مخافة الإحداث وجوز ذلك في الصغار والألواح لأجل البيان في حق المتعلمين، ثم قال: "والتعليل بالآحداث هو أولى، وهو رأي مالك رضي الله عنه"[4].

6- **الترجيح بما عليه جمهور العلماء:** حيث ذكر في حكم الكتابة من حيث الجملة قولان هما: الجواز والكراهة، وقال: "حكمه الجواز وهو الذي عليه جمهور العلماء"[5].

7- **الترجيح بتقديم القول الراجح والمعتمد على سائر الأقوال:** ومثال ذلك ما أورده في كيفية قراءة القرآن بالنسبة إلى الترتيل والإسراع، حيث ذكر ستة أقوال: "قيل الترتيل أفضل مطلقا، وقيل الإسراع أفضل مطلقا، وقيل هما سواء، وقيل: الترتيل في غير الإمام أفضل والإسراع في الإمام أفضل، وقيل الترتيل أفضل إلا في حق من صعب عليه، وقيل الإسراع للعارف بمعاني القرآن أفضل والترتيل للجاهل بمعاني القرآن أفضل"، ثم استدل

---

[1] المصدر نفسه، ص273.

[2] الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص154- 159.

[3] المصدر نفسه، ص201.

[4] المصدر نفسه، ص207.

[5] المصدر نفسه، ص209.

للقول الذي رجحه- وهو القول الأول- من الكتاب والسنة والمعنى، وقال عنه: "وهو القول المشهور الذي عليه الجمهور"[1]، ورغم استدلاله للأقوال الأخرى أيضا، غير أنه أكثر وأطال في الاستدلال للقول الراجح عنده.

8- **أحيانا يكثر الاستشهاد للقول الذي يرجحه ويختاره:** كما فعله في حكم قراءة القرآن على القبور، حيث ذكر قولين: الجواز والكراهة، فهو لم يستدل للقول الثاني المرجوح، ولكنه أكثر من الاستشهاد للقول الراجح الأول بعدة أحاديث وإن كانت ضعيفة تقويةً لما رجحه، وتأييدًا له[2].

9- **الترجيح بذكر الأدلة للقول الراجح والسكوت عن غيره:** ومثاله عند طرحه للسؤال هل يحمل القرآن على العدالة حتى تظهر الجرحة أو بالعكس؟ فقال: "ففي أجوبة الفاسيين والقرويين أنه محمول على العدالة حتى تظهر الجرحة"، واستدل لهذا القول المختار، وسكت عن القول بعكسه[3].

10- **الترجيح والاختيار بذكر لفظ "وهو الصحيح" مع كثرة الاستدلال له:** ومثاله عند ذكره لحكم تعليم القرآن بالإجارة، أورد فيه ثلاثة مذاهب: "الجواز مطلقا، والمنع مطلقا، وأنه يجوز على وجه الإثابة دون الإجارة"، وبعد ذكر الأقوال ومن قال بها، وأدلتها، رجح القول الأول بقوله "وهو الصحيح"، ذاكرا سبب الترجيح وهو القرآن والحديث والعمل والنظر[4].

المطلب الثالث: مصادر الإمام الشوشاوي رحمه الله في كتابه وطريقته في الاستفادة منها.

إن الناظر في كتاب الفوائد الجميلة يرى اعتماد الإمام الشوشاوي رحمه الله على مصادر متعددة في مختلف الفنون والمعارف، منها ما هو من كتب علوم القرآن، كفضائل القرآن، وتأويل مشكل القرآن، ومنها كتب في التزكية والأخلاق والآداب ككتاب إحياء علوم الدين، ومنها كتب في الفقه وأصوله ككتاب البيان والتحصيل وكتب في اللغة وغيرها، وهذا دليل على سعة علم الإمام وكثرة اطلاعه، مما أثرى المادة العلمية في الكتاب وقد كانت طريقته في الاستفادة منها كالآتي:

الفرع الأول: كتب في علوم القرآن وطريقته في الاستفادة منها:

أولا: كتب وأقوال الإمام ابن قتيبة رحمه الله: لقد استفاد الإمام الشوشاوي رحمه الله من آراء الإمام ابن قتيبة وأقواله في ثلاثة عشر موضعا كما يلي:

1 – كتاب تأويل مشكل القرآن: اعتمد الإمام على كتاب تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة في أحد عشر موضعًا، وكانت طريقته في الاستفادة منه على النحو الآتي:

الأول: النقل من الكتاب: نقل الإمام من الكتاب في ستة مواضع[5]، منها:

---

[1] المصدر نفسه، ص218-224.

[2] المصدر نفسه، ص238

[3] الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص272- 273.

[4] المصدر نفسه، ص281- 283.

[5] ينظر كذلك: الصفحات: ص155، ص185، ص254، ص255، ص172، من نفس المرجع

– عند حديثه عن اللغات التي نزل بها القرآن قال: "إنما ذلك من أجل التسهيل والتيسير، لأنه لو نزل بلغة واحدة من لغات العرب لكان في ذلك مشقة عظيمة، لأن لغات العرب متعددة لا واحدة، ولأجل هذا قال أبو محمد بن قتيبة في كتاب تأويل القرآن: وكل هذه الحروف كلام الله عز وجل نزل به الروح الأمين على رسوله ﷺ، وذلك أنه كان يعارضه في كل شهر من شهور رمضان، بما اجتمع عنده من القرآن، فيحكم الله في ذلك ما يشاء وينسخ ما يشاء، وييسر على عباده ما يشاء، فكان من تيسيره أن أمره بأن يقرئ كل قوم بلغتهم وما جرت عليه عادتهم"[1].

ثانيا: ذكر اختياره: أحيانا يكتفي الإمام رحمه الله بذكر اختيار ابن قتيبة رحمه الله دون عرض لاسم كتابه، ومثال ذلك: لما تحدث عن الأحرف التي نزل بها القرآن ذكر خمسة أقوال: "الأول: وعد ووعيد وحلال وحرام ومواعظ وأمثال واحتجاج، والثاني: حلال وحرام وأمر ونهي وخبر ما مضى وخبر ما يأتي وأمثال، والثالث: سبع لغات في الكلمة الواحدة، والرابع: هي سبع لغات متفرقات في القرآن، والخامس: سبعة أوجه من اللغات متفرقة في القرآن"، ثم قال: "والقول الخامس هو الذي اختاره أبو محمد بن قتيبة في كتاب تأويل المشكل"[2].

ثالثا: الاستشهاد بكلامه: استشهد به في موضعين:

- لما تحدث عن إثبات أبي بن كعب لدعاء القنوت في مصحفه قال: "فقال أبو محمد بن قتيبة إنما أثبت أبي بن كعب القنوت في مصحفه، لأنه عنده من القرآن، لأنه لما رأى رسول الله يدعو به في الصلاة على الدوام ظن أنه من القرآن، وقد انفرد بهذا أيضا"[3].
- عند حديثه عن معنى قوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيّاً﴾[مريم: 62]، مع أن الجنة ليس فيها ليل ولا نهار، لأن البكرة هي أول النهار والعشي هي آخر النهار، قال: "قال أبو محمد بن قتيبة: جواب هذا السؤال أن تقول وذلك أن الناس مختلفون في أحوال مطاعمهم، فمنهم من يأكل الوجبة وهي المرة الواحدة ومنهم من يأكل الغذاء والعشاء... فخاطبنا الله بما نفهم"[4].

رابعا: نقل كلامه بتصرف فيه مع ذكر اسمه: أحيانا يستشهد الإمام بأقوال ابن قتيبة رحمه الله وينقلها بتصرف في الكلام دون نقله حرفيا، ومن الأمثلة على ذلك.

– عند حديثه عن معنى التساؤل في قوله تعالى: ﴿وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ يَتَسَآءَلُونَ﴾[الصافات: 27] مع قوله: ﴿وَلَآ أَنسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلاَ يَتَسَآءَلُونَ﴾[مريم: 102]، قال: "ذلك وقت طويل فيه زمان يتساءلون فيه وزمان لا يتساءلون فيه، فعند نفخة الصعق لا يتساءلون أصلا وعند نفخة البعث يتساءلون"، ثم قال: "قاله أبو محمد بن قتيبة في كتاب تأويل المشكل"[5].

---

[1] الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص153– 154، وتأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة، ص38– 39.

[2] الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص157، وتأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة، ص34.

[3] الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص173، وتأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة، ص47.

[4] الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص257، وتأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة، ص83.

[5] المرجعان نفسهما، ص255، ، ص67.

خامسا: نقل كلامه بتصرف مع عدم ذكر اسمه: في بعض المواضع النادرة ينقل الإمام رحمه الله كلام ابن قتيبة رحمه الله بتصرف في عباراته، و لم يبين أنه أخذه منه، ومثاله: عند حديثه عن معنى الاستثناء في قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سَعِدُواْ فَفِي ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَالاَرْضُ إِلاَّ مَا شَآءَ رَبُّكَ﴾[هود: 108]، ذكر فيه عدة أقوال، ثم قال: "وقيل معناه إلا ما شاء ربك من إخراج المذنبين من المؤمنين إلى الجنة أو من إدخال المذنبين النار مدة يصيرون إلى الجنة"[1].

2 – كتاب المعارف: استدل الإمام رحمه الله به في موضعين، وكانت طريقته في النقل عنه كما يلي:

أولا: الاستشهاد بكلامه: وذلك عند حديثه عن الذي بدأ بالكتابة أولا، قال: "أما الذي بدأ بالكتابة أولا ففيه قولان قيل آدم وقيل إدريس، قال أبو محمد بن قتيبة: أول من بدأ بالكتابة هو نبي الله إدريس عليه السلام"[2].

ثانيا: النقل من الكتاب: عند حديثه عن الذي بدأ بالكتابة بالخط العربي، ذكر فيه عدة أقوال، منها أنه رجل اسمه مرامر بن مرة من أهل الأنبار، قال أبو محمد بن قتيبة في كتاب المعارف: وقيل: أول من بدأ بالكتابة بالخط العربي مُرامر بن مرة"[3].

ثانيا: كتب وأقوال الحافظ الداني رحمه الله: من كتب الحافظ التي نقل عنها الإمام نجد:

أولا: كتاب المنبهة: نقل منه في أحد عشر موضعًا[4]، أذكر منها:

- عند حديثه عن فضائل القرآن قال: "وقال أبو عمرو الداني في كتاب المنبهة:

وَاعْلَمْ وَهَبْتَ الرُّشْدَ والتَّوفِيقَا وَكُنْتَ مِمَنْ يَسْلُكَ الطَّرِيقَا

إلى قوله:

فِي الدَّرَجَاتِ وَاقْرءُوا القُرْءَانَا وَرَتِّلُوهُ واَسْكِنُوا الجِنَانَا[5].

ثانيا: كتاب المحكم: استشهد الإمام بكلام الحافظ مع التصرف فيه، ودون ذكر اسم الكتاب في موضع واحد وذلك عند حديثه عن حكم تخميس المصاحف وتعشيرها وما يدخل في معناه، حيث قال: "قال الحافظ أبو عمرو الداني: الذي عليه الأكثر من العلماء، جواز جميع ذلك"[6].

ثالثا: كتب وأقوال الإمام الشاطبي رحمه الله: استفاد من كتب الإمام الشاطبي رحمه الله كما يلي:

أولا: كتاب حرز الأماني: نقل عنه الإمام في موضع واحد، وذلك عند حديثه عن فضائل القرآن حيث قال: "قال أبو القاسم الشاطبي في حرز الأماني ووجه التهاني:

وَبَعْدُ فَحَبْلُ الله فينا كتابه فجاهد به حبل العدا متحبلا

---

[1] الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص256، وتأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة، ص76- 78.

[2] المرجعان نفسهما ، ص214، ، ص21.

[3] الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص215، والمعارف، ابن قتيبة، ص552.

[4] ينظر: باقي المواضع في الصفحات: 184، 190، 200، 203، 221، 222، 227، 228، 246، 156-157.

[5] الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص321. والأرجوزة المنبهة، الداني، الأبيات[455 إلى 467]، ص163- 165.

[6] الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص206، والمحكم، الداني، ص15 بتصرف.

إلى قوله:

أولو البر والإحسان والصبر والتقى حلاهم بها جاء القرآن مفصلا[1]

.

ثانيا: كتاب العقيلة: نقل عنه في ثلاثة مواضع[2]، منها:

– عند حديثه عن قول عثمان رضي الله عنه في المصحف: لحن ستقيمه العرب بألسنتها فذكر أن من معاني اللحن المجاز في اعتقاد الجاهل بالخط وذلك في الأحرف التي خالف خطها قراءتها، ثم قال: "وإلى هذا أشار الشاطبي في العقيلة فقال:

وَكُلٌّ مَا فِيهِ مَشْهُورٌ بِسُنَّتِهِ وَلَمْ يُصِبْ مَنْ أَضَافَ الوَهْمَ وَالغِيرَا

إلى قولـــه:

لَأَوْضِعُوا وَجَزَاؤُا الظَّالِمِينَ لَأَ ذْبَحَنَّهُ وَبِأَيْدٍ فَافْهَمْ الخَبَرَا"[3].

رابعا: الميمونة للقيسي رحمه الله: نقل عنه في أربعة مواضع[4]، منها: عند حديثه عن الذي بدأ في نقط المصاحف، والأقوال الواردة في ذلك قال: "وإلى هذا أشار أبو عبد الله القيسي في الميمونة بقوله:

فالأول الذي ابتدأ بالنقط الدؤلي ذو الحجا والقسط

إلى قولـــه

وقيل ذاك نصر بن عاصم طوبى لذي التقوى الذكي العالم"[5].

خامسا: منظومة ابن بري رحمه الله: نقل عنه في موضع واحد عند حديثه عن فضائل القرآن، فقال: "وقال أبو الحسن علي بن بري:

وَبَعْدُ فَاعْلَمْ أَنَّ عِلْمَ القرآن أَجْمَلُ مَا بِهِ تَحَلَّى الإِنْسَانْ

إلى قولـــه

وَقَدْ أَتَتْ فِي فَضْلِهِ آثَارُ لَيْسَتْ تَفِي بِحَمْلِهَا أَسْفَارُ[6].

سادسا: كتاب الغريبين في القرآن والحديث لأبي عبيد الهروي رحمه الله: اعتمد الإمام على كتاب الغريبين في ثلاثة مواضع، وكانت طريقته في الاستفادة منه كالآتي:

---

[1] الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص321. منظومة حرز الأماني، الشاطبي، من البيت[5]، إلى البيت[18]، ص1– 2.

[2] ينظر كذلك الفوائد الجميلة، الشوشاوي، الصفحتين: 186، 202.

[3] الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص180. ينظر كذلك: منظومة عقيلة أتراب القصائد، الشاطبي، من البيت[8]، إلى البيت[12]، ص1– 2.

[4] ينظر كذلك الفوائد الجميلة، الشوشاوي، الصفحات : 205، و206 موضعان.

[5] المصدر نفسه، ص205

[6] الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص321– 322. ينظر كذلك: متن الدرر اللوامع، ابن بري، من البيت[6]، إلى البيت[11]، ص36– 37.

الأول: ذكر اختياره: عند حديثه عن الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ذكر خمسة أقوال[1]، ثم قال في القول الرابع منها: "والقول الرابع : سبع لغات متفرقات في القرآن- وهو القول الذي اختاره أبو عبيد الهروي في كتاب الغريبين"[2].

الثاني: النقل من الكتاب: نقل من الكتاب مرتين:

- عند ذكره لكيفية قراءة القرآن بالنسبة إلى الترتيل والإسراع، استدل ببعض الآثار[3]، وفيها أن الإسراع بمعنى الهذ، فقال: "الهذ هو الإسراع في القراءة، ذكره أبو عبيد الهروي في كتاب الغريبين"[4].

- ولما تحدث عن معنى السؤال في قوله: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْـَٔلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٌ وَلَا جَآنٌّ﴾[الرحمن: 83] مع قوله: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ۝٩٢ عَمَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾[الحجر: 92- 93]، قال: "ومعنى لنسألنهم يعني سؤال تقرير، وإيجاب للحجة قاله أبو عبيد الهروي في كتاب الغريبين"[5].

سابعا: كتاب فضائل القرآن لأبي عبيد رحمه الله: أحال إليه في موضعين:

- عند طرحه لسؤال عن القرآن: "هل يجوز محوه بالأقدام أم لا؟ قال: فلا يجوز لقوله ﷺ: (لا تمحو كلام الله بالأقدام)[6] انظر كتاب فضائل القرآن لأبي عبيد"[7].
- وعند حديثه عن التغني بالقرآن قال: "فالمراد بالتغني هنا هو التعفف قاله أبو عبيد"[8].

ثامنا: كتاب أحكام القرآن لابن العربي رحمه الله: استشهد بنقل كلامه بالمعنى في موضع واحد، وذلك حين حديثه عن البسملة حيث قال: "قال ابن العربي فلا خلاف أن الفاتحة سبع آيات، فمن جعل البسملة منها جعل (أنعمت عليهم) بعض آية، ومن لم يجعلها منها جعل (أنعمت عليهم) خاتمة آية"[9].

تاسعا: أحكام القرآن لابن الفرس المالكي رحمه الله[10]: أحال إليه في موضع واحد، وذلك عند حديثه عن أقوال العلماء في انتفاع الإنسان بعمل غيره، حيث ذكر فيه ثلاثة أقوال؛ قسم لا ينتفع به اتفاقا وهو الإيمان، وقسم ينتفع به اتفاقا وهو الدعاء، وقسم اختلف فيه وهو ما عداهما، ثم قال: "انظر ابن الفرس"[1].

---

[1] وقد ذكرتها آنفا، عند ذكر اختيار ابن قتيبة رحمه الله.

[2] الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص155- 156، الغريبين في القرآن والحديث، أبو عبيد الهروي، 426/2.

[3] منها قوله: "وقول عائشة -رضي الله عنها-، وقد مرت برجل يهذ القرآن فقالت: ما قرأ هذا ولا سكت". الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص219.

[4] المصدر نفسه، ص219، واللغريبين في القرآن والحديث، أبو عبيد الهروي، 1924/6.

[5] الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص255، والغريبين في القرآن والحديث، أبو عبيد الهروي، و849/3.

[6] قال صاحب كتز العمال: "ذكره أبو نصر السجزي في الإبانة وقال غريب عن معاذ"، كتز العمال، علاء الدين علي بن حسام الدين، ص622.

[7] الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص209. ولم أجد هذا القول في فضائل أبي عبيد.

[8] المصدر نفسه، ص274.

[9] المصدر نفسه، ص184، وقد حكى الشوشاوي بالمعنى عن ابن العربي، ينظر: أحكام القرآن لابن العربي، 1/5- 6.

[10] هو عبد المنعم بن محمد بن عبد الرحيم بن محمد بن فرج الأنصاري الغرناطي الخزرجي، المعروف بابن الفرس المالكي، يكنى أبا محمد، وقيل أبا عبد الله، إمام في العربية واللغة، من شيوخه: أبوه محمد وجده عبد الرحيم، ومن تلاميذه: سليمان بن موسى الحِمْيَري وعبد الله بن حسن

الفرع الثاني: كتب في الفقه وأصوله:

اعتمد الإمام الشوشاوي رحمه الله على مصادر متنوعة في الفقه وأصوله[2]، وهذا دليل على تمكنه في هذا الفن، ومن أهم المصادر التي ذكرها ما يلي:

أولا: كتب وأقوال ابن أبي زيد القيرواني رحمه الله: استفاد منه كالآتي:

1- **كتاب الرسالة:** نقل منه في ستة مواضع[3]، منها: لما تحدث عن القول في تقسيط القرآن على الليالي، ذكر قولين: الأول منهما أنه لا يقسط، وإنما المستحب أن يقرأه في سبع ليال من غير تقسيط، بل يقرأ في كل ليلة ما أراد، وهذا هو الظاهر من كلام أبي محمد في الرسالة في قوله: ومن قرأ القرآن في سبع فذلك حسن"[4].

2- **كتاب النوادر:** نقل منه لما تحدث عن حكم الاجتماع لقراءة القرآن بصوت واحد فقد ذكر عدة أقوال ثم قال: "القول الثالث: بالكراهة، قاله مالك في النوادر"[5].

ثانيا: كتب وأقوال ابن الحاجب رحمه الله: لقد استفاد الإمام الشوشاوي رحمه الله من كتب ابن الحاجب المختلفة في العديد من المواضع، ويمكن ذكرها كما يلي:

1- **كتاب الأصول:** نقل الإمام من كتاب الأصول في خمسة مواضع[6] منها:

- لما تحدث عن وقوع ألفاظ أعجمية في القرآن الكريم، حيث قال: "وقد بيّن ابن الحاجب في كتاب الأصول هذا الخلاف، فقال: مسألة في القرآن المعرّب، وهو عن ابن عباس وعكرمة[7] رضي الله عنهم ونفاه الأكثرون لنا: أن المشكاة هندية، وإستبرق وسجيل فارسية..."[1].

الأنصاري، له تصانيف متعددة منها: أحكام القرآن، أدب القضاء، مسائل الخلاف في النحو، مات سنة: 599هـ. ينظر: الديباج المذهب، ابن فرحون، 133/2، بغية الوعاة، السيوطي، 116/2، نفح الطيب، المقري التلمساني، 160/2- 161.

[1] الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص241. أحكام القرآن، ابن الفرس، 512/3- 514.

[2] ومن هذه المصادر أيضا: حلل المقالة في شرح كتاب الرسالة لأبي عمران موسى الزناتي، ص267، وكتاب الفائق في الكشف عن الحقائق للقاضي أبي بكر، ص267، كتاب الأسئلة والأجوبة لأبي عباس الداودي، ص273. أبو الطاهر الفاسي، ص238. الإمام المازري، ص237. أجوبة أبو محمد الرجراجي، ص236. جامع البخاري، 218- 219. كتاب كنز اليواقيت لمحمد الحجوجي، ص216 وص259. وأبو عمران الفاسي، ص273، 286، 288، 291، 301، شرح التقييد للجزولي، ص295- 296. كتاب التدريس لأبي العباس الجوهري، ص303.

[3] ينظر كذلك الصفحات الآتية من الفوائد الجميلة للشوشاوي: 232، 239، 273، 301، 302، ص232.

[4] الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص226، الرسالة، أبو زيد القيرواني، ص119.

[5] الفوائد الجميلة، الشوشاوي، 238. النوادر والزيادات، القيرواني، 529/1.

[6] ينظر كذلك الصفحات: ص181، ص185، ، ص161، ص244 من الفوائد الجميلة للشوشاوي.

[7] هو عكرمة بن عبد الله المدني، مولى عبد الله بن عباس، فقيه تابعي، عالم بالتفسير، روى الحديث عن ابن عباس وعائشة وعمر، وغيرهم، وروى عنه أيوب وخالد الحذاء وخلق كثير، توفي سنة 105 هـ، وقيل 106 هـ. ينظر: غاية النهاية، 457/1، رقم 2132.

2- **كتاب جامع الأمهات:** وكانت طريقته في الاستفادة منه بالاستشهاد بكلامه دون ذكر اسم الكتاب، وذلك في موضعين:

- بعدما ذكر الخلاف الوارد في البسملة، هل هي آية من كل سورة أو آية من الفاتحة فقط، قال: "قال ابن الحاجب: وليست البسملة منها، فلا تجب للأحاديث والعمل"[2].
- عند حديثه عن أحكام البسملة قال: "وقال ابن الحاجب (ولا يتعوذ ولا يبسمل، وله أن يتعوذ ويبسمل في النافلة، و لم يزل القراء يتعوذون في قيام رمضان)، يعني بين التكبير والفاتحة[3].

ثالثا: كتب وأقوال ابن رشد الجد رحمه الله: استفاد الإمام رحمه الله منه في ثلاثة مواضع من خلال كتابين له:

أ- كتاب البيان والتحصيل: وقد كانت طريقته في الاستفادة منه كالآتي:

1- **النقل من الكتاب:** عندما تحدث عن مسألة كيفية قراءة القرآن بالنسبة إلى الترتيل والإسراع ذكر عدة أقوال منها أن الترتيل أفضل إلا في حق من صعب عليه من الناس من إذا رتل أخطأ، فالهذ في حقه أفضل ذكره ابن رشد في جامع البيان[4].

2- **الاستشهاد بكلامه:** لما تحدث عن التغني بالقرآن ذكر فيه أقوال منها أنه مأخوذ من الغناء الممدود، تقديره ليس منا من لم يتلذذ بقراءة القرآن، ويفرح بها، كما يتلذذ بالغناء، قال ابن رشد: هذا القول أحسن ما فسر به هذا الحديث[5].

ب- كتاب فتاوى ابن رشد رحمه الله: استشهد به في موضع واحد، وذلك لما تحدث عن حكم هبة أجرة القراءة، حيث قال: "هو جائز باتفاق وفي أجوبة بن رشد أنه سئل عن هبة أجر القراءة للميت فقال ذلك جائز فينتفع بها إن شاء الله"[6].

رابعا: أبو الحسن القابسي رحمه الله[7]: استشهد بكلام القابسي في ستة مواضع[8]، منها لما تحدث عن جواز الحلف في المصحف من عدمه، قال: "قال أبو الحسن القابسي: (لا يجوز الحلف في المصحف، لأن ذلك بدعة)"[9]، وقال

---

[1] الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص152- 153، ومختصر منتهى السؤل، ابن الحاجب، 247/1 وما بعدها، وشرح العضد، عبد الرحمن لايجي، ص 52، 53.

[2] الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص182، وجامع الأمهات، ابن الحاجب، ص94.

[3] الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص184، وجامع الأمهات، ابن الحاجب، ص94.

[4] الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص219. البيان والتحصيل، ابن رشد، 498/17.

[5] الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص234، وص241، والبيان والتحصيل، ابن رشد، 18/325- 326.

[6] الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص241. فتاوى ابن رشد، ابن رشد، 1446/3.

[7] هو علي بن محمد بن خلف المعافري، المعروف بأبي الحسن القابسي، الفقيه النظار، الأصولي المتكلم، الإمام في علم الحديث وفنونه، سمع من رجال إفريقية كالأبياني وأبي الحسن بن مسرور الحجام ودراس بن إسماعيل، وحج وسمع من حمزة بن محمد الكناني والقاضي التستري وغيرهما، تفقه عليه: أبو عمران الفاسي وأبو عمرو الداني وأبو عبد الله المالكي وجماعة، وسمع منه: ابن أبي صفرة وغيره، من مؤلفاته: المُمهد في الفقه، وأحكام الديانة، والمنقذ من شبه التأويل، وكتاب المعلمين وغيرها، توفي بالقيروان سنة: 403هـ. شجرة النور الزكية، محمد مخلوف، 145/1.

[8] ينظر كذلك الصفحات: ص288، ص290، ص291، ص309، ص320 من تنبيه العطشان للشوشاوي.

[9] الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص366.

عن جواز أخذ الأجرة على الحرز[1] من عدمه: "فهو جائز، وقد سئل أبو الحسن علي بن محمد القابسي عن أخذ الأجرة على الحرز لكاتبه فقال: (لا بأس به)"[2].

خامسا: كتاب القواعد السنية للقرافي رحمه الله: نقل من الكتاب في موضعين، منهما: عند طرحه لسؤال هل يجوز الدعاء بدعاء القرآن لمن لا يعلم تفسيره أم لا فقال: "قال القرافي في القواعد السنية في باب الدعاء ﴿رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ﴾[البقرة: 286]، لأن ذلك تحصيل الحاصل[3].

سادسا: أبو وليد الباجي رحمه الله[4]: عند حديثه عن حكم قراءة القرآن بالاجتماع بصوت واحد، ذكر عدة أقوال منها أنه يجوز في مكان خال في أناس قليل، قال الباجي: وهذا الخلاف بعينه في الاجتماع على ذكر الله بصوت واحد[5].

سابعا: سحنون رحمه الله[6]: استشهد بكلامه في موضعين هما: عند حديثه عن الأصل في الكتابة قال: "فهو كلام الله الله وكلام الرسول وكلام العرب وكلام العلماء ثم قال: وأما كلام العلماء فمنه ما أنشد سحنون:

العلم صيد والكتابة قيده ** قيد صيودك بالحبال الموثقة

ومن الجهالة أن تصيد حمامة ** وتدعها على الأوانس مطلقة"[7].

ثامنا: أبو إسحاق التونسي رحمه الله: استدل الإمام بكلام التونسي في ثلاثة مواضع، وكانت طريقته في الاستفادة منه كالآتي:

1. **الإحالة إليه**: أحال إليه لما تحدث عن صفة الصوت الذي ينبغي أن يقرأ به القرآن قال: "وقد بالغ التونسي في هذا المعنى حتى قال: إن المعلم الذي لا يعرف المفخم والمرقق والمظهر والمدغم والمحقق والمسهل والعجم والمهمل وغير ذلك من أحكام القراءة فلا حذقة له انظره[8].

---

[1] الحرز هو كتابة آيات قرآنية وتعليقها لدفع السوء، ويسمى الحجب والتمائم. مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين، فهد بن ناصر، 106/1.

[2] الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص309.

[3] ينظر: الفروق(والقواعد السنية)، القرافي، 464/4. الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص274، ص244.

[4] هو سليمان القاضي، أبا وليد بن خلف بن سعد بن أيوب الباجي، أخذ بالأندلس عن أبي الأصبع وأبي محمد مكي وأبي شاكر وغيرهم، ثم رحل إلى الحجاز وحج وسمع عن شيخه ابي الاصبع وغيره وسمع منه أبو علي الحياني، والصدفي والسبتي وغيرهم، وله تآليف كثيرة منها المنتقى، توفي سنة أربع وتسعين وأربعمائة. شجرة النور الزكية، محمد مخلوف، ص120-121، الديباج المذهب، ابن فرحون، ص120.

[5] الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص238.

[6] هو عبد السلام بن سعيد بن حبيب التنوخي، أبو سعيد، سُحنون بضم السين، الشامي الأصل، المغربي، القيرواني، العالم الزاهد، الفقيه البارع، رحل في طلب العلم، وسمع من ابن القاسم وابن وهب، وأشهب، وغيرهم، وتفقه عليه خلق كثير، ولي القضاء في القيروان، من مصنفاته: "المدونة" في الفقه المالكي التي عليها اعتماد أهل القيروان وشمال إفريقية، توفي سنة 240 هـ.ينظر: الديباج المذهب، ابن فرحون، ص263 – 268، شجرة النور الزكية، محمد مخلوف، 103/1- 104، هدية العارفين، إسماعيل باشا، 569/5 .

[7] الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص212. لم أجد هذا البيت من خلال البحث في كتب الإمام سحنون المطبوعة.

[8] الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص232. والتونسي هو أبو إسحق إبراهيم بن حسن بن إسحق التونسي، الإمام الفقيه، الحافظ الأصولي، المحدث العالم العامل الصالح، تفقه بأبي بكر بن عبد الرحمن، وأبي عمران الفاسي، ودرس الأصول على الأزدي، وغيرهم، وتفقه به جماعة منهم: عبد الحميد

2. **النقل عنه:** نقل منه في موضعين منهما لما تحدث عن الذي يجب عليه شرط المعلم، قال: "وقال التونسي في أسئلته إنما يجب على من له صبي دون غيره[1].

تاسعا: كتاب الجواهر الثمينة لابن شاس رحمه الله[2]: نقل عنه في موضع واحد، وذلك عند حديثه عن حكم الأجرة في تعليم القرآن على الإجارة أو على الجعل[3] حيث ذكر خلاف العلماء فيه، ثم قال: "وقال ابن شاس في الجواهر الثمينة: خمس مسائل مترددة بين الجعل والإجارة"[4].

عاشرا: كتاب الوجيز لابي حامد الغزالي: أحال إليه مرة واحدة عند حديثه عن اختلاف العلماء في إعطاء الزكاة للمعلم، فذكر منها الجواز، ثم قال: "ومثل هذا في كتاب الوجيز لأبي حامد الغزالي"[5].

الفرع الثالث: كتب اللغة والنحو والشعر: من الكتب التي نقل منها الإمام نجد:

أولا: الكتاب لسيبويه رحمه الله: استشهد الإمام بكلامه في موضعين هما:

- عند حديثه عن معنى قول عائشة –رضي الله عنها- في المصحف أحرف هي خطأ من الكاتب استدل بقول سيبويه الذي قال: "والمقيمين الصلاة منصوب على المدح"[6].
- وعند إعرابه للفظ ﴿الصَّـٰبِـُٔون﴾[المائدة: 69] حيث قال: "قال سيبويه هو معطوف على موضع إن واسمها قبل دخول إن على الجملة"[7].

ثانيا: معاني القرآن للأخفش رحمه الله: استشهد به في إعراب لفظ ﴿الصَّـٰبِـُٔون﴾[المائدة: 69]، حيث قال: "قال الأخفش قوله ﴿الصَّـٰبِـُٔون﴾[المائدة: 69] هو معطوف على موضع إن واسمها...، ولكن خبر إن محذوف"[8].

ثالثا: ديوان الشافعي رحمه الله: لما تحدث عن حكم الكتابة قال: "في هذا المعنى قال أبو عبد الله الشافعي[9]:

عِلْمِي مَعِي حَيْثُمَا شِئْتُ يَتْبَعُنِي قَلْبِي وِعَاؤُهُ لاَ بَيْتِي وَصُنْدُوقِي

ابن سعدون وعبد الحميد الصايغ، له شروح حسنة وتعاليق متنافس فيها على كتاب ابن المواز والمدونة، توفي سنة: 443هـ. شجرة النور الزكية محمد مخلوف، 161/1.

[1] الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص291. والمثال الثاني في: ص286.

[2] ابن شاس هو جلال الدين عبد الله بن نجم بن شاس الجذامي السعدي، يكنى أبا محمد، سمع من عبد الله بن بري النحوي، وحدّث عنه الحافظ المنذري، من مؤلفاته: الجواهر الثمينة في فقه أهل المدينة، توفي سنة: 616هـ. ينظر: وفيات الأعيان، ابن خلكان، 61/3، سير أعلام النبلاء، الذهبي، 98/22.

[3] بضم الجيم هو أجر العامل. ينظر: لسان العرب، ابن منظور، مادة (جزر)، 133/4.

[4] ينظر: الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص285، الجواهر الثمينة، ابن شاس، 946/3.

[5] الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص303، الوجيز في فقه الإمام الشافعي، الغزالي، 471/1.

[6] ينظر: المصدر نفسه، ص174، الكتاب، سيبويه، 63/2.

[7] الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص175.

[8] ينظر: المصدر نفسه، ص176، ومعاني القرآن للأخفش، 244/2.

[9] أبو محمد هو محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع، القرشي، المطلبي، الشافعي، المكي، الغزي، نسيب الرسول ﷺ وابن عمه، أخذ العلم من شيوخ كثر منهم: مسلم بن خالد الزنجي وعمه محمد، حدّث عنه: الحميدي والقاسم بن سلام وأحمد بن حنبل وغيرهم، ومن مؤلفاته: الأم، الرسالة، توفي سنة: 204هـ. ينظر: طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي، 192/1، وفيات الأعيان، ابن خلكان، 163/4.

إِنْ كُنْتُ فِي الدَّارِ كَانَ الْعِلْمُ فِيهَا مَعِي أَوْ كُنْتَ فِي السُوقِ كَانَ الْعِلْمُ فِي السُّوقِ"[1].

رابعا: البردة للبصيري رحمه الله[2]: نقل عنه عند ذكره لفضائل القرآن حيث قال: "وقال البصيري في البردة:

آيَـاتٌ حَـقٌّ مِنَ الرَّحْمَنِ مُحْدِثَةٌ قَدِيمَةٌ صِفَةُ الْمَوْصُوْفِ بِالْقِـدَمِ

إلى قوله

قَدْ تَنْكُرُ الْعَينُ ضَوءَ الشَّمْسِ مِنْ رَمَدٍ وَيَنْكُرُ الفَّمُ طَعْمَ المَاءِ مِنْ سَقَمٍ[3].

الفرع الرابع: كتب في التزكية والأخلاق والآداب: منها:

- **كتب وأقوال الإمام أبو حامد الغزالي رحمه الله**: استفاد الإمام الشوشاوي رحمه الله من كتب الإمام الغزالي رحمه الله في أربعة مواضع، وقد سمَّى فيها الكتاب ومؤلفه، وهذا بيانها:

1- كتاب إحياء علوم الدين: وقد كانت طريقته في الاستفادة منه كالآتي:

أولا: النقل منه: لما تحدث عن كيفية القراءة بالنسبة للترتيل والإسراع قال: "ودليل المعنى أن الترتيل أقرب إلى التوقير والاحترام، وأشد تأثيرا في القلب من الهذرمة والاستعجال، ولأجل هذا قال أبو حامد في كتاب الإحياء: الترتيل مستحب مطلقا ولو في حق الأعجمي، الذي لا يفهم معنى القرآن لأن ذلك أقرب إلى التوقير والاحترام وأشد تأثيرا في القلب من الهذرمة والاستعجال"[4].

ثانيا: ذكر اختياره: عندما تحدث عن كيفية القراءة بالنسبة للجهر والإسرار قال: "دليل القول بأن الجهر أفضل في بعض الحالات: أي الجهر أفضل إلا إذا خيف الرياء أو تشويش الغير، وهذا القول هو الذي استحسنه أبو حامد في كتاب الإحياء"[5].

2- كتاب الأربعين: أحال إلى الكتاب مع التصرف في الكلام في موضع واحد، وذلك عند حديثه عن كيفية القراءة بالنسبة إلى الجهر والإسرار فقال: "وأما دليل القول بأن الجهر أفضل في بعض الآيات، أي الجهر أفضل في آيات الرحمة، والإسرار أفضل في آيات العذاب، فلأن آيات الرحمة تنشط السامع عند سماعها وآيات العذاب تقنط السامع عند سماعها فيجهر بآيات الرحمة، ليلا يكسل السامع عند سماعها ويسر بآيات العذاب ليلا يقنط السامع عند سماعها، وهذا القول ذكره أبو حامد في كتاب الأربعين فانظره"[6].

---

[1] الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص210. ديوان الشافعي، الشافعي، ص100.

[2] هو أبو عبد الله، محمد بن سعيد بن حماد الصنهاجي البصيري، شاعر عربي من أصل أمازيغي، اشتهر بالمدائح النبوية التي ذاع صيتها في الآفاق، من شيوخه: أبو الحسن الشاذلي، ومن مدائحه: أم القرى في مدح خير الورى، توفي سنة: 696هـ. ينظر: تاريخ الأدب العربي، شوقي ضيف، 361/7.

[3] الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص322. الفصل السادس في شرف القرآن الكريم ومدحه البيت [4 إلى 17]، ص86، 87.

[4] الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص220. إحياء علوم الدين، الغزالي، 278/2.

[5] الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص226. إحياء علوم الدين، الغزالي، 285/2.

[6] الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص225، الأربعين في أصول الدين، الغزالي، ص63.

الكتاب الثاني: كتاب رفع النقاب عن تنقيح الشهاب: كتاب رفع النقاب هو شرح في علم الأصول اعتمد فيه الإمام الشوشاوي على المصادر الأصولية في مختلف المذاهب معتمدا على الكتب المالكية بالدرجة الأولى وبما أن الكتاب خاص بعلم أصول الفقه إلا أنَّ الباحث أبا الا أنْ يُظهِر أهم المصادر التي اعتمدها الإمام في تفسيره للآيات القرآنية، ويُلقي لمحة مختصرة لطريقة الإمام في العلوم المتعلقة بخدمة كتاب الله تعالى:

الفرع الأول: مصادر الإمام الشوشاوي رحمه الله في كتابه رفع النقاب:

تنوعت مصادر الإمام الشوشاوي رحمه الله واختلفت، وذلك دليل على سعة علمه في الفنّ، وقد نقل من كتب متنوعة ومتعددة في مختلف الفنون، وقد كان اعتماده الأكثر على:

أولا: المصادر المكثر من النقل عنها:

الأول: مصادره من كتب وأقوال الإمام ابن العربي المالكي رحمه الله: من المصادر التي اعتمدها الإمام الشوشاوي رحمه الله في تفسير الآيات بكثرة كتب ابن العربي المالكي المختلفة، ومن ذلك نجد:

1 أحكام القرآن: لقد استفاد الإمام الشوشاوي رحمه الله كثيرا من كتاب أحكام القرآن لابن العربي المالكي في تفسير الآيات القرآنية، ومن أمثلة ذلك[1] عند قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِأَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُم مِّنَ ٱلْأَعْرَابِ أَنْ يَتَخَلَّفُواْ عَن رَّسُولِ ٱللَّهِ﴾[التوبة: 121] قال في معنى هذه الآية: إن ابن العربي في أحكام القرآن قال: (أعطى الله تعالى للمعذور ما أعطى للقوي العامل بفضله)[2].

2 القانون[3]: فعند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ﴾[الزمر: 65] قال: "اختلف في هذا المستثنى قيل: أزواج الأنبياء، وقيل: أرواح الشهداء، وقيل: طائفة من الملائكة...وقيل: المستثنى هو الله وحده...، ذكر هذه الأقوال ابن العربي في القانون"[4].

3 القبس في شرح موطأ مالك ابن أنس رحمه الله: عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ﴾[المائدة: 6] قال: "وقال ابن العربي في القبس: اختلف الناس في دخول المرافق في التحديد وأطالوا فيه الكلام..."[5].

الثاني: مصادره من كتب والأقوال الإمام فخر الدين الرازي رحمه الله[6]: استفاد منه كمايلي:

---

[1] ومن الأمثلة الأخرى يرجى الإطلاع على الصفحات: 566/2، 364/2- 365، 311/3- 313، 231/3- 232، 241/3- 242، 399/3، 221/4، 267/4، 499/4، 506/4، 670/4، 316/5 من كتاب رفع النقاب للشوشاوي.

[2] رفع النقاب، الشوشاوي، 621/2.

[3] كتاب لابن العربي يسمى قانون التأويل، ويسمى أيضا القانون في تفسير القرآن العزيز.

[4] رفع النقاب، الشوشاوي، 80/4- 82.

[5] رفع النقاب، الشوشاوي، 240/2-241.

[6] هو: محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي، فخر الدين الرازي، القرشي، ويلقب بابن خطيب الري، مفسر، متكلم، رحل في طلب العلم من شيوخه: والده ضياء الدين، والبغوي، ومن تلاميذه: أحمد بن خليل الخوبي، له مؤلفات متعددة منها: التفسير الكبير المعروف بمفاتيح الغيب وكتاب معالم أصول الدين، توفي سنة 606هـ. ينظر: طبقات الشافعية الكبرى، السبكي، 81/8، طبقات المفسرين، الداودي، 515/2.

1. **التفسير الكبير**: نقل الإمام الشوشاوي رحمه الله في العديد من المواضع[1] من كتاب التفسير للرازي رحمه الله، ومن الأمثلة على ذلك عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَدَاوُۥدَ وَسُلَيْمَـٰنَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِى ٱلْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ ٱلْقَوْمِ﴾[الأنبياء: 77] قال الإمام رحمه الله: "بأن الضمير يعود على الأربعة وهم الحكمان والمتحاكمان أي المحكوم له والمحكوم عليه؛ لأن المصدر يضاف إلى الفاعل، ويضاف إلى المفعول، وقد أضيف ها هنا إليهما معا، قاله الإمام فخر الدين"[2].

2. **المحصول في علم الأصول**: عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَالذِينَ لاَ يَدْعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَـٰهاً ءَاخَرَ...يُضَـٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَاناً﴾[الفرقان: 68- 69] قال الإمام رحمه الله: "قال فخر الدين في المحصول: لا فائدة للتكليف إلا مضاعفة العذاب في الآخرة، ولا تأثير لهذا الاختلاف في الأحكام المتعلقة بالدنيا، وإنما تأثير هذا الاختلاف في أحكام الآخرة؛ لأن الكافر إذا مات على كفره فلا شك أنه يعاقب على كفره"[3].

الثالث: مصادره من كتب وأقوال الإمام الزمخشري رحمه الله: نقل الإمام الشوشاوي رحمه الله من كتاب التفسير الكبير للإمام الزمخشري في عدة مواضع، ومثال ذلك عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿فَكُّ رَقَبَةٍ﴾[البلد: 13] إلى قوله تعالى: ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلذِينَ ءَامَنُواْ وَتَوَاصَوْاْ بِالصَّبْرِ وَتَوَاصَوْاْ بِالْمَرْحَمَةِ﴾[البلد: 17] قال: "قال أبو القاسم الزمخشري: إنما جيء بـــ(ثم) لتراخي الإيمان وتباعده في الرتبة والفضيلة على العتق والصدقة لا في الوقت؛ لأن الإيمان هو السابق على غيره ولا يثبت عمل صالح إلا به"[4].

ثانيا: المصادر المقل من النقل عنها.

1. **كتاب شرح المعالم في أصول الفقه**[5]: عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَدَاوُۥدَ وَسُلَيْمَـٰنَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِى ٱلْحَرْثِ...﴾[الأنبياء: 77] قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "قال شرف الدين[6] في شرح المعالم، وفي هذا نظر-أي قول الرازي السابق-، لأنه إذا أضيف إلى الفاعل كان موضع المجرور رفعا، وإذا أضيف إلى المفعول كان موضع المجرور نصبا، فإذا أضيف إليهما معا كان المجرور في موضع الرفع والنصب معا وذلك محال"[7].

---

[1] ينظر كذلك: 127/3، 214/3، 220/3 من كتاب رفع النقاب للشوشاوي.

[2] رفع النقاب، الشوشاوي، 16/4- 17.

[3] رفع النقاب، الشوشاوي، 685/2. ومن المواضع الأخرى يرجى النظر للصفحات: 17/4، 4/501، 4/517.

[4] رفع النقاب، الشوشاوي، 220/2.الكشاف، الزمخشري 214/4، ينظر: 127/3، 468/4، فقد نقل عنه في اكثر من عشرة مواضع

[5] هذا الكتاب لابن التلمساني مكون من جزئين، حققه الشيخ عادل أحمد بن عبد الموجود، والشيخ علي معوض، ونشرته دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع ببيروت، لبنان، الطبعة الأولى سنة: 1419هـ/1999م.

[6] هو شرف الدين عبد الله بن محمد بن علي الفهري المصري، المعروف بابن التلمساني، كان إماما عالما بالفقه والأصول، تصدر للإقراء مصر، وانتفع به الناس، وصنف الكتب المفيدة منها: شرح التنبيه، وشرحان على المعالم للإمام محيي الدين عثمان بن يوسف القليوبي، ولد سنة 567هـ وأجاز له أبو اليمن الكندي، وناب في الحكم بالقاهرة، وألف المجموع في الفقه، وشرح الخطب النباتية، أجاز للدمياطي، توفي بالقاهرة سنة: 644هـ. حسن المحاضرة، السيوطي، 413/1.

[7] رفع النقاب، الشوشاوي، 16/4- 17. ينظر كذلك: شرح المعالم في أصول الفقه، ابن التلمساني، 462/1.

2. مناهج التحصيل للرجراجي رحمه الله: عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ۝ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰٓ﴾[الحجر: 30- 31] قال عن إبليس: "والصحيح أن إبليس ليس من الملائكة وهو أبو الجن كلهم مؤمنهم وكافرهم"[1].

3. المحاصي رحمه الله **في أرجوزته:** عند تفسيره لمعنى الهمزة واللمزة: قال: "قيل الهمز في الحضرة، واللمز في الغيبة وقيل بالعكس، وقيل الهمز بما سوى اللسان من العين أو اليد، أو غيرهما من الجوارح واللمز باللسان خاصة وقيل هما مترادفان، وإلى هذا القول بالترادف أشار أبو عبد الله المحاصي في غريب القرآن فقال:

همزة لمزة عياب**** ويل له جزاؤه العذاب"[2].

4. مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي رحمه الله: عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَالذِينَ يَظَّهَّرُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُواْ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِّن قَبْلِ أَنْ يَّتَمَآسَّا﴾[المجادلة: 3] قال: "وقدر مكي في مشكل الإعراب هذا القول فقال: في الكلام تقديم وتأخير تقديره: والذين يظاهرون من نسائهم فعليهم تحرير رقبة لما قالوا، أي لما نطقوا به من الظهار، أي للفظهم بالظهار ثم يعودون يعني للوطء..."[3].

5. كتاب التلخيص في أصول الفقه لأبي المعالي الجويني رحمه الله: عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰٓ﴾[الحجر: 31] قال عن إبليس: "قال أبو المعالي في التلخيص: الأصح أنه ليس من الملائكة"[4].

6. التحصيل للمهدوي رحمه الله: استفاد منه عند قوله تعالى: ﴿لاَ جَرَمَ أَنَّهُمْ فِي ٱلاَخِرَةِ هُمُ ٱلاَخْسَرُونَ﴾[هود: 22] حيث قال: "قال المهدوي في التحصيل: معنى لا جرم عند الخليل وسيبويه حق، فـــ(لا) و(جرم) كلمة واحدة بنيتا على الفتح، وعن الخليل أن معناها لا بد ولا محالة، وعند الكسائي معناها لا صد و لا منع، وقيل معناها لا قطع عن: ﴿أَنَّهُمْ فِي ٱلاَخِرَةِ هُمُ ٱلاَخْسَرُونَ﴾ أصل جرم من معنى القطع، وقيل المعنى: لا قطع قاطع عن ذلك، فحذف الفاعل حين كثر استعماله فصار كالمثل، وذهب الزجاج إلى أن لا رد لما قالوا، وجرم بمعنى كسب أي كسب ذلك الفعل لهم الخسران"[5].

وهذه الكتب التي اعتمدها الإمام رحمه الله ونقل عنها تعتبر غيض من فيضًا، وإلا فهو نقل من مصادر مختلفة من الفنون المتعددة من مختلف المذاهب الأخرى.

---

[1] رفع النقاب، الشوشاوي، 86/4.

[2] رفع النقاب، الشوشاوي، 208/3- 209. ومن الأمثلة الأخرى يرجى النظر إلى: 465/4- 466.

[3] المرجع نفسه، 368/2- 370.

[4] المرجع نفسه، 86/4.

[5] المرجع نفسه، 588/2- 589. ومن الأمثلة الأخرى يرجى النظر لـــ: 465/4-466

الفرع الثاني: جهود الإمام رحمه الله في خدمة كتاب الله تعالى من خلال كتابه رفع النقاب:

أولا: جهود الإمام الشوشاوي رحمه الله في التفسير:

1- طريقة الإمام الشوشاوي رحمه الله في تفسير الآية القرآنية: يسير الإمام الشوشاوي رحمه الله في تفسيره للآية القرآنية على طريقة واضحة يمكن إبراز معالمها في الأمور الآتية:

✓ **تفسير آية بآية أخرى:** ومثال ذلك عند قوله تعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَاتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ﴾[البقرة: 105] قال: "﴿أَوْ نُنسِهَا﴾ بالهمز؛ نؤخر، فقولهم: نسأه، ينسؤه، نسأ؛ إذا أخره، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلنَّسِيٓءُ زِيَادَةٌ فِى ٱلْكُفْرِ﴾[التوبة: 37]، وهو تأخير القتال في المحرم إلى صفر إذا احتيج إلى ذلك، ومنه تسمية العصا بالمنسأة، ومنه قوله: ﴿مَا دَلَّهُمْ عَلَىٰ مَوْتِهِۦٓ إِلاَّ دَآبَّةُ ٱلأَرْضِ تَاكُلُ مِنسَاتَهُۥ﴾[سبأ: 14]"[1].

✓ **تفسير لفظة بلفظة أخرى:** ومثال ذلك عند بيانه لمعنى السورة قال: "مأخوذ من السور الذي هو الحائط فيقتضي هذا الاشتقاق العموم، ومن هذا قوله تعالى: ﴿فَضُرِبَ بَيْنَهُم بِسُورٍ لَّهُۥ بَابٌ﴾[الحديد: 13]، وهذا السور هو المراد بقوله تعالى: ﴿وَبَيْنَهُمَا حِجَابٌ﴾[الأعراف: 45]، السور هو الحجاب"[2].

✓ **تضعيف بعض أقوال المفسرين في الآية والإجابة عنها:** أثناء حديثه عن حرف الواو هل هي للترتيب أو للجمع المطلق، قال: اختلف المفسرون في معنى قوله: ﴿وَقَالُواْ مَا هِىَ إِلاَّ حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾[الجاثية: 23]، قيل معناه: نحن موتى قبل وجودنا ثم نحيا بوجودنا، وقيل معناه نموت حين نحن نطف ودم ثم نحيا بالأرواح فينا، وهذا القول قريب من الأول، وقيل معناه يموت كبارنا ويولد صغارنا فنحيا، أي يموت بعضنا ويحيا بعضنا...، وعلى هذه التأويلات لا دليل في الآية على عدم الترتيب في الواو، ولكن هذه التأويلات كلها ضعيفة؛ والظاهر أن المراد بالموت في الآية هو الموت المعهود، وهو خروج الروح من الجسد فيكون في الآية تقديم وتأخير تقديره، نحيا ونموت[3].

✓ **تفسير الآية وفق الوجه الأحسن في اللغة منها قوله:** أن "إن" الواقعة في كثير من الآيات كيف يقال هي للشك مع أن الله تعالى عالم بجميع الأشياء دون شك كقوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾[البقرة: 23] فإن هذا الخطاب مع الكفار، فالله عز وجل يعلم أنهم في ريب، وهم يعلمون أنهم في ريب ومع ذلك فالتعليق ها هنا ب إن حسن، والجواب عن هذا أن كل ما شأنه أن يكون مشكوكا فيه على تقدير أن لو نطق به عربي فإنه يحسن تعليقه بـــ"إن" سواء كان من قبل الله تعالى، أو من قبل غيره، سواء أكان

[1] رفع النقاب، الشوشاوي، 4/468- 470.

[2] المرجع نفسه، 3/146.

[3] المرجع نفسه، 2/189-191.

معلوما للسامع أم للمتكلم، أو مشكوكا لهما؛ لأن الله تبارك وتعالى أنزل القرآن باللغة العربية، فكل ما هو حسن في اللغة العربية أنزل في القرآن، وكل ما هو قبيح في اللغة العربية لم يترل في القرآن[1].

يذكر أقوال المفسرين المتعددة في تفسير الآية، ثم يختار الراجح منها: ومثال ذلك عند قوله تعالى: ﴿مَا جَعَلَ ٱللَّهُ مِنۢ بَحِيرَةٍ وَلَا سَآئِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ﴾[المائدة: 105]، قال: "وقد كثر اختلاف المفسرين في معنى هذه الأشياء الأربعة، وأقربها ما قال محمد بن إسحاق، قال: البحيرة بنت السائبة، والسائبة هي الناقة إذا تابعت بين عشر إناث ليس بينهن ذكر، فإنها لم يركب ظهرها، ولم يجز وبرها، ولم يشرب لبنها إلا ضيف، فكلما نتجت بعد ذلك من أنثى فهي البحيرة، فإنها تشق أذنها ويخلى سبيلها، ويفعل بها ما يفعل بأمها..."[2].

✓ **يجمع الآيات في الموضوع الواحد:** ومثال ذلك عند حديثه عن النظر والتدبر قال: "ومن ذلك قال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَنظُرُواْ فِي مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَالأَرْضِ ...﴾[الأعراف: 185]، وقال: ﴿أَفَلَمْ يَنظُرُوٓاْ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَٰهَا...﴾[ق: 6]، وقال: ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ...﴾[الغاشية: 17- 20]، وغير ذلك من أدلة النظر، وهي كثيرة في القرآن العظيم"[3].

2- جهود الإمام الشوشاوي رحمه الله في التفسير بالمأثور: اصطلح العلماء على أن التفسير بالمأثور هو ما جاء في القرآن نفسه من البيان والتفصيل لبعض آياته، وما ورد عن النبي ﷺ، وما نقل عن الصحابة والتابعين رضي الله عنهم[4] وهنا تطرق البحث لثلاثة أمور:

- ✓ عنايته بتفسير القرآن بالقرآن.
- ✓ عنايته بتفسير القرآن بالسنة.
- ✓ عنايته بتفسير القرآن بأقوال الصحابة والتابعين رضي الله عنهم.

أ. **عنايته بتفسير القرآن بالقرآن:** يُعدُّ تفسير القرآن بالقرآن من أحسن طرق التفسير وأفضلها، لأن صاحب الكلام أدرى بمقصوده وبمراده، فما أُجمل في مكان فُسر في آخر، وما اختصر في موضع بسط في آخر كما قال ابن تيمية في مقدمته[5]، وسأورد ذلك في الجزء الخاص بعلوم القرآن عند الإمام الشوشاوي رحمه الله.

ب. **عنايته بتفسير القرآن بالسنة.** خير ما يُفسر به القرآن هو القرآن، فإن لم يوجد يُذهب إلى السنة المطهرة، وقد كان للإمام اهتمام بهذا الجانب سيظهر عند الحديث عن طرق التفسير.

ت. **عنايته بتفسير القرآن بأقوال الصحابة والتابعين** رضي الله عنهم: إن لم يوجد تفسير الآية لا في القرآن ولا في السنة تُوجَّه إلى أقوال الصحابة والتابعين رضي الله عنهم، لأنهم عايشوا التترل وصاحبوا النبي ﷺ، وهم أدرى الناس به، وقد

---

[1] رفع النقاب، الشوشاوي، 317/2- 318.

[2] المرجع نفسه، 313/5- 315، وممن قال بهذا الشرح كذلك: الطبري في تفسيره، 123/11، والزمخشري في كشافه، 685/1، وأبو حيان في محيطه، 28/4، وابن كثير في تفسيره، 106/2، وابن العربي في أحكامه، 702/2.

[3] رفع النقاب، الشوشاوي، 33/6- 36.

[4] ينظر: مقدمة في أصول التفسير، ابن تيمية، ص93- 95، تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، 7/1- 8.

[5] ينظر: مقدمة في أصول التفسير، ابن تيمية، ص93- 95.

كان للإمام الشوشاوي باع في ذلك كثير، ومثال ذلك عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿فَإِن طَلَّقَهَا فَلاَ تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ﴾[البقرة: 228] قال: "يقول سعيد بن المسيب لفظ النكاح مشترك بين الوطء والعقد"[1].

ثانيا: جهود الإمام الشوشاوي رحمه الله في علوم القرآن: للإمام الشوشاوي رحمه الله جهود في علوم القرآن ضمنها تفسيره لتلك الآيات مبيِّنًا من خلال ذلك اهتمامه بمسائل ومباحث علوم القرآن:

1. **عنايته بالقراءات:** كان للإمام رحمه الله عناية واضحة ببيان القراءات في الآيات التي يستدل بها في الكتاب، وكان اهتمامه بها من حيث:

- **أحيانا يهتم بنسبة القراءة إلى من قرأ بها:** ومثال ذلك عند قوله تعالى: ﴿تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ﴾[المؤمنون: 20] قال: "على قراءة ابن كثير وأبي عمرو بضم التاء وكسر الباء، قيل الباء زائدة، وقيل للمصاحبة، تقديره تنبت جناها وفيها الدهن، وعلى قراءة الجماعة بفتح التاء وضم الباء فالباء للتعدية، وقيل للمصاحبة، وعلى قراءة الشاذة بالتركيب فالباء للمصاحبة"[2].

- **أحيانا يذكر القراءة دون نسبتها لأحد:** ومثال ذلك عند قوله تعالى: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[الطارق: 4]، من قرأ (لَمَا) بالتخفيف جعل (إنْ) المخففة من الثقيلة، واختلف فيها: قيل زائدة، وقيل نكرة... ومن قرأ (لَمَّا) بالتشديد جعلها بمعنى (إلا) وجعل (إن) نافية بمعنى (ما)[3].

- **توجيه القراءة توجيها لغويا:** ومثال ذلك عند قوله تعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَاتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ﴾[البقرة: 105]، قوله: ﴿نَنسَخ﴾ و﴿نُنسِهَا﴾ في كل واحد من الفعلين قراءتان في السبع، أما ننسخ بقراءة ابن عامر بضم النون وكسر السين، يقال أنسخت الكتاب أي وجدته منسوخا، كقولك: أحمدته وأبخلته، أي وجدته محمودا أو بخيلا، وفتحها الباقون، وأما (ننسها) فقرأه ابن كثير وأبو عمرو بفتح النون والسين مع الهمزة، وقرأه الباقون بضم النون وكسر السين من غير همزة، فقوله تعالى: ﴿أَوْ نُنسِهَا﴾ على قراءته بغير همز، يحتمل أن يكون من النسيان الذي هو ضد الذكر، ويحتمل أن يكون من النسيان الذي هو الترك كقوله تعالى: ﴿وَقِيلَ ٱلْيَوْمَ نَنسِيكُمْ...﴾[الجاثية: 33] معناه: نترك ثوابكم كما تركتم العمل ليوم هذا، فمعناه على أن المراد به النسيان الذي هو ضد الذكر: ما ننسخ من حكم آية أو ننسيكها تلاوتها، ومعناه على أن المراد بالنسيان الترك: ما ننسخ من تلاوة آية أو ننسيكها العمل بها، أي نأمرك بترك العمل بها..."[4].

---

[1] رفع النقاب، الشوشاوي، 428/2.

[2] المرجع نفسه، 282/2- 283.

[3] المرجع نفسه، 270/2-271.

[4] المرجع نفسه، 18/4، ينظر كذلك: البحر المحيط، أبو حيان، 344/1، حجة القراءات، ابن زنجلة، ص110، تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، 150/1، الكشاف، الزمخشري، 176/1.

- **توجيه القراءة توجيها إعرابيا:** ومثال ذلك عند قوله: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ اَنْ يُّكَلِّمَهُ اللّٰهُ إِلاَّ وَحْياً اَوْ مِنْ وَّرَآءِ حِجَابٍ اَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً﴾[الشورى: 48] قال: "على قراءة غير نافع بالنصب، أعني بنصب (يرسل) عطفا على قوله (وحيا) تقديره: أو أن يرسل، أي إلا وحيا أو إرسالا، ولا يجوز عطفه على أن يكلمه؛ لأنه منه نفي الرسل أو نفي المرسل إليهم، وذلك ممنوع، وأما قراءة الرفع، فهو خبر مبتدأ محذوف، تقديره أو هو يرسل رسولا"[1].

2. **اهتمامه بالجانب اللغوي:** لم يخف على الإمام الشوشاوي رحمه الله أهمية اللغة في فهم القرآن الكريم، لأنه نزل على أفصح لغات العرب، ومن أجل ذلك اهتم بالجانب اللغوي في تفسيره للآيات القرآنية، ويظهر ذلك من خلال:

- **عنايته بنقل أقوال أئمة النحو واللغة:** ومثال ذلك عند قوله تعالى: ﴿لاَ جَرَمَ أَنَّهُمْ فِي اْلآخِرَةِ هُمُ اْلاَخْسَرُونَ﴾[هود: 22] معنى لا جرم عند الخليل وسيبويه حق فـــ(لا) و(جرم) كلمة واحدة بنيتا على الفتح وعن الخليل أن معناها لا بد ولا محالة، الكسائي معناها لا صد ولا منع، وقيل معناها لا قطع...، وذهب الزجاج إلى أن لا رد لما قالوا، وجرم بمعنى كسب أي كسب ذلك الفعل لهم الخسران"[2].

3. **اهتمامه بأسباب النزول للآية القرآنية:** لا يخفى عن الإمام أهمية أسباب النزول في فهم الآية القرآنية، لذا فهو يسعى لبيان السبب إن دعا الأمر لذلك، ومثاله عند حديثه عن الجهاد قال: "لَّما نزل قوله تعالى: ﴿لاَّ يَسْتَوِي اْلْقَاعِدُونَ مِنَ اْلْمُومِنِينَ﴾[النساء: 94]، شكا ذلك ابن أم مكتوم ﷺ إلى رسول الله ﷺ لضعفه عن الجهاد؛ لأنه أعمى، فنزل قوله تعالى: ﴿غَيْرَ اُوْلِي اْلضَّرَرِ﴾[النساء: 94]"[3].

ولما تحدث عن قوله تعالى: ﴿وَالذِينَ لاَ يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهاً ـاخَرَ﴾[الفرقان: 68] إلى قوله: ﴿مُهَانا﴾ قال: "نزلت هذه الآية، فلما كان بعد سنة نزل قول الله تعالى: ﴿إِلاَّ مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ عَمَلاً صَـلِحاً فَاُوْلَـئِكَ يُبَدِّلُ اللّٰهُ سَيِّـَاتِهِمْ حَسَنَـتٍ﴾[الفرقان: 70]"[4].

---

[1] رفع النقاب، الشوشاوي، 147/5، ينظر كذلك: حجة القراءات، ابن زنجلة، ص644، النشر، ابن الجزري، 369/2، تفسير أبي حيان، 527/7.

[2] رفع النقاب، الشوشاوي، 588/2- 589.

[3] المرجع نفسه، 104/4- 105.

[4] المرجع نفسه، 105/4.

الفصل الثاني

آراء الإمام الشوشاوي رحمه الله في خدمة كتاب الله تعالى.

المبحث الأول: آراء الإمام الشوشاوي رحمه الله في علميّ التَّجويد والقراءات

المبحث الثاني: آراء الإمام الشوشاوي رحمه الله في علم الرسم القرآني.

المبحث الثالث: آراء الإمام الشوشاوي رحمه الله في علم الضبط القرآني.

المبحث الرابع: آراء الإمام الشوشاوي رحمه الله في علوم القرآن.

المبحث الأول: آراء الإمام الشوشاوي ﷺ في فنّي التّجويد والقراءات

علم التجويد والقراءات من أهم العلوم التي ينبغي لطالب العلم العناية بها لشرفها وشدة تعلقها بكتاب الله تعالى، ولأهميتها الملحة فقد أولاها الإمام الشوشاوي ﷺ عناية كبيرة، ويعود ذلك لتبحره في هذا العلم وتمكنه منه، فقد أفنى عمره في تدريسه، والاشتغال به، ولذا سيتناول المبحث آراء الإمام في هذا العلم بشيء من الدِّراسة والتَّفصيل.

المطلب الأول: رأي الإمام الشوشاوي ﷺ في باب الاستعاذة والبسملة.

الفرع الأول: رأي الإمام ﷺ في محل الاستعاذة: اختلف القرَّاء والفقهاء في محل الاستعاذة[1] من القراءة على ثلاثة أقوال هي:

القول الأول: أن الاستعاذة تكون قبل القراءة. وهو قول الجمهور، وقد ذكر ابن الجزري ﷺ الإجماع على ذلك، ونفى صحة القول بخلافه، فقال: "هو قبل القراءة إجماعا، ولا يصح قول بخلافه عن أحد ممن يعتبر"[2].

وقال ابن الجوزي ﷺ: "هو قول عامة العلماء واللغويين"[3].

دليلهم: استدل الجمهور على أن الاستعاذة قبل القراءة بالكتاب والسنة والمعقول:

أولا: الكتاب: قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾[النحل: 98] المعنى "إذا أردت أن تقرأ القرآن فاستعذ كقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَاغْسِلُوا﴾[المائدة: 07]، المعنى إذا أردتم القيام إلى الصلاة، ومثله في القرآن كثير"[4].

ثانيا: السنة: وردت عدة أحاديث في السنة النبوية ذُكر فيها أن الاستعاذة قبل القراءة منها: – عن أبي سعيد الخدري[5] ﷺ قال: (كان رسول الله ﷺ إذا قام من الليل كبَّر، ثم يقول: (سبحانك اللهم وبحمدك، وتبارك

---

[1] الاستعاذة من التعوذ وهو طلب العوذ؛ والاستجارة والامتناع بالله من همزات الشياطين بدلالة قوله تعالى: ﴿وَقُل رَّبِّ أَعُوذُ بِكَ مِنْ هَمَزَٰتِ ٱلشَّيَٰطِينِ﴾[المؤمنون:98]، وعبارتها قول القارئ أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، أوغير هذه اللفظة. يُنظر: الورقة 184، الوجه ب، والكشف عن وجوه القراءات السبع، مكيّ القيسي، ص7.

[2] النشر، ابن الجزري، 254/1.

[3] زاد المسير، ابن الجوزي، ص793.

[4] ينظر: شرح الدرر اللوامع، المنتوري، 95/1.

[5] هو: سعد بن مالك بن سنان بن عبيد الخزرجي الأنصاري، مشهور بكنيته؛ أبو سعيد الخدري، أول مشاهده الخندق، وغزا مع رسول الله ﷺ اثنتي عشرة غزوة، وكان ممن حفظ عن رسول الله ﷺ سننا كثيرة، وروى عنه علما جما، وكان من نجباء الأنصار وعلمائهم وفضلائهم، توفي سنة: 74هـ. ينظر: الاستيعاب، ابن عبد البر، 602/2، الإصابة، ابن حجر، 78/3.

اسمك وتعالى جدك، ولا إله غيرك)، ثم يقول: (لا إله إلا الله) ثلاثا، ثم يقول: (الله أكبر كبيرا) ثلاثا، (أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم من همزه، ونفثه)، ثم يقرأ)[1].

- عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: (كان رسول الله ﷺ إذا دخل في الصلاة يقول: إني أعوذ بك من الشيطان الرجيم وهمزه ونفخه ونفثه)[2].

- عن أبي أمامة[3] رضي الله عنه قال: (كان رسول الله ﷺ إذا دخل في الصلاة من الليل كبَّر ثلاثا، وسبح ثلاثا، وهلل ثلاثا، ثم يقول: "اللهم إني أعوذ بك من الشيطان الرجيم من همزه، ونفخه، وشركه"، وفي رواية "ونفثه" بدل "وشركه")[4].

- ما رُوي عن عائشة -رضي الله عنها- في حادثة الإفك أنها قالت: (جلس رسول الله ﷺ وكشف عن وجهه وقال: "أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ جَآءُو بِٱلإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنكُمْ﴾[النور: 11])[5].

ثالثا: المعقول: وذلك أن "التعوذ شرع؛ صيانة للقراءة عن وساوس الشيطان، ومعنى الصيانة إنما يحتاج إليه قبل القراءة لا بعدها، والإرادة مضمرة في الآية، معناه: فإذا أردت قراءة القرآن فاستعذ بالله"[6]، قال ابن الجزري رحمه الله: "المعنى الذي شرعت الاستعاذة له يقتضي أن تكون قبل القراءة لأنها طهارة للفم، مما كان يتعاطاه من اللغو والرفث وتطييب له، وتهيؤ لتلاوة كلام الله تعالى فهي التجاء إلى الله تعالى واعتصام بجنابه من خلل يطرأ عليه يحصل منه في القراءة وغيرها"[7].

---

[1] أخرجه أبو داود في سننه، تفريع أبواب الصفوف، ب: من رأى الاستفتاح بسبحانك، ح(775)، 82/2، والبيهقي في السنن الكبرى، ك: الصلاة، ب: التعوذ بعد الافتتاح، ح(2185)، 35/2، وعبد الرزاق في مصنفه، ك: الصلاة، ب: استفتاح الصلاة، ح(2572)، 82/2. قال الألباني في صحيح أبي داود، "إسناده صحيح"، 361/3.

[2] أخرجه الحاكم في المستدرك، ك: الإمامة وصلاة الجماعة، ب: من الإمامة وصلاة الجماعة، ح(749)، 325/1، وقال: "هذا حديث صحيح الإسناد"، والبيهقي في السنن الكبرى، ك: الصلاة، ب: التعوذ بعد الافتتاح، 36/2.

[3] هو صُدَى بن عجلان بن وهب، أبو أمامة الباهلي، وهو آخر من مات بالشام من أصحاب النبي ﷺ، كان ممن روى عن النبي ﷺ فأكثر، روى عنه جماعة من التابعين، منهم: سليم بن عامر الخبايري والقاسم بن عبد الرحمن، توفي سنة: 81هـ، وقيل سنة: 86هـ. ينظر: الإستيعاب، ابن عبد البر، 736/2.

[4] أخرجه أحمد في مسنده، ح(22177)، 512/36، وقال الألباني في إرواء الغليل: "إسناده صحيح لو لا الشيخ الدمشقي فإنه مجهول لم يسم" 56/2.

[5] أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، ك: الحيض، ب: الدليل على أن ما جمعته الصحابة كله قرآن ...، ح(2210)، 43/2، والسيوطي في الدر المنثور، 113/9، وقال الألباني في إرواء الغليل: "هذا حديث منكر"، 58/2، وكذلك في ضعيف أبي داود، 305/1.

[6] بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، علاء الدين الكاساني، 31/2.

[7] النشر، ابن الجزري، 256/1.

القول الثاني: أن الاستعاذة تكون بعد الفراغ من القراءة، وهذا القول حُكِي عن الإمام مالك، ونُسِب إلى حمزة بن حبيب الزيات، وداود الظاهري، وغيرهما[1] عملا بظاهر الآية[2].

أدلتهم: استدل أصحاب هذا القول بالكتاب والأثر والمعقول[3].

أولا: من الكتاب: قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾[النحل: 98]، "دلت هذه الآية على أن قراءة القرآن شرط، والاستعاذة جزاء، والجزاء متأخر عن الشرط، فوجب أن تكون الاستعاذة متأخرة عن قراءة القرآن"[4]، قال الهذلي[5]: "إنما يتعوذ بعد الفراغ من القرآن، واحتجوا لقوله "فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله"، ذَكَر الاستعاذة بعد الفراغ من القرآن؛ لأن الفاء للتعقيب"[6].

ثانيا: الأثر: ما رواه الإمام الشافعي رحمه الله في الأم: (عن أبي هريرة[7] رضي الله عنه وهو يؤم الناس رافعا صوته "ربنا إنا نعوذ بك من الشيطان الرجيم" في المكتوبة إذا فرغ من أم القرآن)[8].

ثالثا: المعقول: أن الاستعاذة بعد القراءة موافق لما في العقل، لأن من قرأ القرآن فقد استوجب الثواب العظيم فلو دخله العجب في أداء تلك الطاعة سقط ذلك الثواب، فلهذا السبب أمر الله بأن يستعيذ من الشيطان لئلا يحمله الشيطان بعد قراءة القرآن عملا يحبط ثواب تلك الطاعة[9].

---

[1] كما نُقِل هذا القول عن أبي هريرة، وابن سيرين، وإبراهيم النخعي، وأبي حاتم السجستاني. وتعقبهم المحقق ابن الجزري. ينظر: النشر، ابن الجزري،1/ 255- 256.

[2] ينظر: جامع البيان، الطبري، 357/14، جامع أحكام القرآن، القرطبي، 87/1- 88، تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، 110/1، أحكام القرآن، ابن العربي، 157/3، مفاتيح الغيب، الرازي، 92/20.

[3] ولكن هذا القول مردود، قال ابن العربي: (انتهى الْعِيُّ بقوم إلى أَنْ قالُوا: إنَّ القارِئَ إذَا فَرَغَ من قراءة القرآن حينئذ يَسْتَعِيذُ باللَّهِ مِنْ الشَّيْطَانِ الرَّجِيم ... ومن أغرب ما وجدناه قول مالك فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ الآية: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ﴾ قال ذلك بعد قراءة أُمِّ القرآن لمن قرأ في الصَّلَاةِ، وهذا قَولٌ لَم يَرِد بِهِ أَثَرٌ، ولا يُعَضِّدُهُ نَظَرٌ، ولو كان هذا كما قال بَعْضُ النَّاسِ إنَّ الِاسْتِعَاذَةَ بعد القراءة لكان تخصيص ذلك بقراءة أُمِّ القرآن في الصَّلَاةِ دَعْوَى عَرِيضَةً لا تُشْبِهُ أُصُولَ مَالِكٍ، ولا فَهْمَهُ، وَاَللَّهُ أَعْلَمُ بِسِرِّ هَذِهِ الرِّوَايَة). ينظر: أحكام القرآن، ابن العربي، 157/3- 159.

[4] مفاتيح الغيب، الرازي، 67/1.

[5] هو يوسف بن علي بن جبارة بن محمد بن عقيل بن سواده، أبو القاسم الهذلي، الأستاذ الكبير الرحال والعَلَم الشهير الجوال، طاف البلاد في طلب طلب القراءات، له شيوخ كُثر منهم: إبراهيم بن أحمد الأربلي، وأبي القاسم القشيري، روى عنه إسماعيل بن الإخشيد وأبو العز القلانسي، من مؤلفاته: الكامل في القراءات العشر، ينظر: غاية النهاية، ابن الجزري، 345/2.

[6] ينظر: الكامل في القراءات العشر، الهذلي، ص471.

[7] هو عبد الرحمن بن صخر الدوسي، أبو هريرة، مشهور بكنيته، أسلم عام خيبر، أجمع أهل الحديث أنه أكثر الصحابة حديثاً، وأحفظهم له، وحفظه من علامات النبوة لما كان قد دعا له رسول الله ﷺ بذلك، توفي سنة: 57هـ. ينظر: الطبقات، ابن سعد، 325/4، الاستيعاب، ابن عبد البر، 1768/4، الإصابة، ابن حجر، 316/4.

[8] الأم، الشافعي، 242/2.

[9] مفاتيح الغيب، الرازي، 57/1.

القول الثالث: أن الاستعاذة قبل القراءة وبعدها، وهذا القول ذكره الإمام الرازي في تفسيره فقال: "وهو أن يقرأ الاستعاذة قبل القراءة بمقتضى الخبر، وبعدها بمقتضى القرآن، جمعاً بين الدليلين بقدر الإمكان"[1].

رأي الإمام الشوشاوي: قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "الذي عليه جمهور أهل العلم أن يكون قبل القراءة، وقال أهل الظاهر يكون بعد القراءة، وقال بعض العلماء يكون قبل القراءة وبعدها، وقال بعضهم يكون بعد قراءة ءاية[2]، وهذه الأقوال الثلاثة الأخيرة كلها ضعيفة، والقول المشهور الذي عليه الجمهور، وعليه العمل الذي يدور في سائر الأمصار والأعصار، أن التعوذ كله قبل القراءة"[3].

الخلاصة: الراجح – والله تعالى أعلم–، هو الرأي الأول، لماحكاه ابن الجزريّ رحمه الله من إجماع الجمهور على ذلك، ونفى صحّة القول بخلافه، وأنّ في الآية تقديم وتأخير كما ذكره الإمام البخاري رحمه الله في تفسير قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْءَانَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾[النحل: 98]، قال: "هذا مُقَدَّمٌ وَمُؤَخرٌ، وذلك أنَّ الاستعاذة قبل القراءة، ومعناها الاعتصام بالله"[4].

قال أبو شامة رحمه الله[5]: "ووقت الاستعاذة ابتداء القراءة، على ذلك العمل في نقل الخلف عن السلف"[6]. وهذا ما ذهب إليه الإمام الشوشاوي رحمه الله.

الفرع الثاني: أحكام البسملة مع التعوذ من حيث الوقف والوصل:

يجوز في التعوذ إذا كان مع البسملة[7] أربعةُ أوجهٍ لجميع القرّاء[8] عند الابتداء بأي سورة من سور القرآن القرآن الكريم سوى براءة:

الأول: الوقف على التعوذ والبسملة، والابتداء بأوَّل القراءة، ويسمى قطع الجميع.

الثاني: الوقف على التعوذ ووصل البسملة بأول القراءة، ويسمى قطع الأول ووصل الثاني بالثالث.

---

[1] مفاتيح الغيب، الرازي، 58/1. ونفى ابن الجزري هذا القول فقال: (ولا يصح شيء من هذا عَمَّنْ نُقِلَ عنه، ولا ما استدل به لهم). النشر، ابن الجزري، 255/1.

[2] لم أجد من ذكر أن الاستعاذة تُقرأ بعد قراءة آية.

[3] الورقة 42، الوجه أ، ب.

[4] صحيح البخاري، ك: التفسير، ب: سورة النحل، 208/6.

[5] هو أبو شامة عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم شهاب الدين المقدسي، النحوي الأصولي، ولد سنة: 599هـ، أخذ العلم عن السخاوي، وأخذ وأخذ عنه أحمد بن مؤمن اللبان، له تصانيف جليلة منها: إبراز المعاني من حرز الأماني، توفي سنة: 665هـ. ينظر: معرفة القراء الكبار، الذهبي، 673/2، غاية النهاية، ابن الجزري، 330/1– 331.

[6] إبراز المعاني، أبو شامة المقدسي، ص61.

[7] البسملة مشتقة من اسمين من (بسم) ومن (الله)، ف(بسم) ملفوظ به واللام من (الله) جلَّ ذكره وهي لغة للعرب، تقول: بسمل الرجل إذا قال: (بسم الله الرحمن الرحيم)، وحوقل الرجل إذا قال: (لا حول ولا قوة إلاَّ بالله)، وهلَّل الرجل إذا قال: (لا إله إلا الله)، وهو كثير. ينظر: سرُّ صناعة الإعراب، عثمان بن جنِّي، 246/1، الكشف عن وجوه القراءات السبع، مكي القيسي، ص14.

[8] ينظر: البدور الزاهرة، عبد الفتاح القاضي، ص12، 13. مختصر بلوغ الأمنية، علي الضباع، ص14.

الثالث: وصل التعوذ بالبسملة والوقف عليها، والابتداء بأول القراءة، ويسمى وصل الأول بالثاني وقطع الثالث.

الرابع: وصلهما معاً؛ أي وصل التعوذ بالبسملة، مع وصل البسملة بأول القراءة، ويسمى وصل الجميع[1].

هذه الوجوه الأربعة ذكرها القراء، واختلفوا في الوجه المختار من ناحية الأداء على قولين:

القول الأول: وصل التعوذ مع الوقف على البسملة، والوقف على التعوذ مع وصل البسملة، والوقف عليهما[2].

عليهما[2].

دليلهم: قال ابن القاضي رحمه الله: "ووصل التعوذ مع الوقف على البسملة، والوقف على التعوذ مع وصل البسملة والوقف عليهما، وهو حسن رعاية للفاصلة"[3].

القول الثاني: وصل التعوذ بالبسملة مع الوقف عليها هو الوجه الأحسنُ والأتمُّ، وهذا ما ذهب إليه الحافظ الداني، وابن الباذش[4]، وميمون الفخّار[5] ـــ رحمهم الله ـــ.

دليلهم: قال الحافظ الداني رحمه الله : "الوقف على آخر التَّعوذ تام، وعلى آخر التَّسمية أتمُّ"[6].

وقال ابن الجزري رحمه الله معلقا على كلام الحافظ: "وظاهر كلام الداني رحمه الله أنَّ الأَوْلى وصلها بالبسملة"[7]، أي الأولى وصل الاستعاذة بالبسملة والوقف عليها، ثم الابتداء بما بعدها.

وقال ابن الباذش رحمه الله مشيرا إلى الوجه المقدَّم عنده: "ولك أن تصلها – أي الاستعاذة – بالتسمية في نفس واحد، وهو أتم، لأنك تُكمل الاستفتاح"[8]. وقال ميمون الفخَّار رحمه الله:

بِكَلْمَةِ القرآن صِلْ والبسْمَلَهْ لَفْظَ تَعَوُّذٍ وَإِنْ شِئْتَ افْصِلهْ

ورجِّحَنَّ وَصْلَـــهُ مُبَسْمِلاَ وَقَطْعَهُ مَنْ لَمْ يُبَسْمِلْ فُضِّلاَ[9].

رأي الإمام: مال الإمام الشوشاوي رحمه الله إلى الوجه الأحسن والأتم؛ وهو وصل التعوذ بالبسملة مع الوقف عليها، حيث قال رحمه الله : "وأما أفضل الوجوه الأربعة وصل وقف – أي أن تصل التعوذ بالبسملة وتقف على

---

[1] ينظر: الورقة 47، الوجه أ. النجوم الطوالع، المارغيني، ص49. إرشاد المريد، الضباع، ص32. المهذب في القراءات العشر، محيسن، ص32.

[2] ينظر: تحصيل المنافع، السَّملالي، ص72. الفجر الساطع، ابن القاضي، 363/1.

[3] الفجر الساطع، ابن القاضي، 363/1.

[4] الإقناع، ابن الباذش، 154/1.

[5] هو أبو وكيل، ميمون بن مساعد مولى أبي عبد الله بن الفخار المصمودي، الأستاذ الفقيه، له تآليف حسنة منها: الدُّرَّة، ونظم الأجرومية، توفي بمدينة فاس سنة 816هـــ. ينظر: دُرَّة الحجال، ابن القاضي، 15/3. جذوة الاقتباس، ابن القاضي، ص348.

[6] المكتفى في الوقف والابتداء، الداني، ص155. ولقد علَّق محقق الكتاب الدكتور يوسف المرعشلي على هذا بقوله: (لم يتعرض أحد قبل الداني لذكر الوقف على آخر التعوذ، وهو ما انفرد به أوَّلا).

[7] النشر، ابن الجزري، 257/1.

[8] الإقناع، أحمد ابن الباذش، 154/1.

[9] تحفة المنافع، ميمون الفخار، البيت [63- 64]، الورقة 4.

البسملة- لأنه أكمل الاستفتاح، لأن التعوذ والبسملة هما معاً لاستفتاح القراءة، والأجمل والأكمل الوقف بعد تمام الاستفتاح"[1].

الخلاصة: يرى الإمام الشوشاوي رحمه الله برأي الحافظ الداني وابن الباذش وغيرهما، وبأي وجه قرأ القارئ يجزئه ذلك، لكونها قضايا متعلقة بالأداء فقط، قال ابن الجزري رحمه الله : "هذه الأوجه ونحوها الواردة على سبيل التخيير إنما المقصود بها معرفة جواز القراءة بكل منها على وجه الإباحة لا على وجه ذكر الخلف، فبأي وجه قرئ منها جاز، ولا احتياج إلى الجمع بينها في موضع واحد إذا قصد استيعاب الأوجه حالة الجمع والإفراد"[2].

الفرع الثالث: البسملة عند الابتداء بالأجزاء[3]:

إذا ابتدأ القارئ قراءته بآية في أثناء السورة فإنه يجوز له حينئذٍ الإتيان بالبسملة وتركها، لا فرق في ذلك بين سورة براءة وغيرها، وذهب بعض العلماء إلى استثناء وسط براءة فألحقه بأولها[4]، وإنما اختلف القرَّاء في الوجه المختار على ثلاثة أقوال، نوردها على النحو الآتي:

القول الأول: جواز البسملة عند الابتداء بالأجزاء عند أغلب القرَّاء. وهو مذهب أبي داود سليمان بن نجاح رحمه الله ، وجمهور العراقيين[5]، قال المنتوري رحمه الله"وقد ذهب أبو داود – من أصحاب الداني – إلى اختيار البسملة البسملة في أوائل الأجزاء، قال في الطرر على جامع البيان[6]: "وأنا أختار الابتداء بالتسمية بعد الاستعاذة، في أوائل الأجزاء"[7].

---

[1] الورقة 47، الوجه أ.

[2] النشر، ابن الجزري، 268/1.

[3] الأجزاء المراد بها ما بعد أوائل السور ولو بكلمة. ينظر: إرشاد المريد، علي الضباع، ص35. وقال الشوشاوي رحمه الله: "المراد بالأجزاء بعض السورة، كالأحزاب والأنصاف والأرباع والأثمان، وغير ذلك من أجزاء السورة"، الورقة 63، الوجه ب.

[4] قال ابن الجزري رحمه الله: "الابتداء بالآي وسط براءة قل من تعرض للنص عليها، ولم أر فيها نصاً لأحد من المتقدمين، وظاهر إطلاق كثير من أهل الأداء التخيير فيها، وعلى جواز البسملة نص أبو الحسن السخاوي في كتابه جمال القراء: حيث قال: (ونحن إنما نسمي للتبرك، ألا ترى أنَّه يجوز بغير خلاف أن تقول مبتدئا: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾﴿وَقَٰتِلُواْ ٱلْمُشْرِكِينَ كَآفَّةً...﴾[التوبة: 36]، وفي نظائرها من الآي) وإلى منعها جنح أبو إسحاق الجعبري، فقال رداً على السخاوي: إن كان نقلا فمسلم، وإلاَّ فرد عليه أنه تفريع على غير أصل وتصادم لتعليله. قلت: وكلاهما يحتمل الصواب". ينظر: النشر، ابن الجزري، 266/1.

[5] ينظر: شرح الدرر اللوامع، المنتوري، ص124- 125. النَّشر، ابن الجزري، 265/1. تقريب النَّشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ص34. غيث النفع، الصفاقسي، ص36. إرشاد المريد، الضباع، ص35.

[6] قال الدكتور عبد الهادي حميتو لما تحدث عن كتاب جامع البيان في القراءات السبع من أربعين رواية: (ألَّف أبو داود عليه كتاب "الطرر على جامع البيان" ذكره المنتوري، وابن القاضي، ونقلا عنه في شرحيهما على درر ابن بري). معجم مؤلفات الحافظ أبي عمرو الداني، د. عبد الهادي حميتو، ص46.

[7] ينظر: شرح الدرر اللوامع، المنتوري، ص124. والتسمية مصدر سميت، فقيل التسمية في "بسم الله الرحمن الرحيم" لأنك سميت الله بأسمائه الحسنى، وذكرته في لفظك. الكشف عن وجوه القراءات السبع، مكي القيسي، ص14.

دليلهم: ويتمثل فيما يلي:

✓ الرواية عن الشيوخ: قال السخاوي رحمه الله: "فكان شيخنا رحمه الله يأمر بالتسمية في النساء إذا استعاذ القارئ وابتدأ ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ لَيَجۡمَعَنَّكُمۡ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ لَا رَيۡبَ فِيهِۗ﴾[النساء: 89]، وفي حم السجدة إذا قرأ بعد الاستعاذة ﴿إِلَيۡهِ يُرَدُّ عِلۡمُ ٱلسَّاعَةِۚ﴾[فصلت: 46]"[1].

✓ الأثر المروي عن أهل المدينة، عن أبي القاسم المُسيبي[2] قال: "كنَّا إذا افتتحنا الآية على مشايخنا من بعض السور نبدأ بـــ: بسم الله الرحمن الرحيم...، ورُوي عاصم بن يزيد الأصبهاني[3] عن حمزة أنه سُئل عن أصحاب أصحاب رسول الله ﷺ فقرأ: ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾﴿تِلۡكَ أُمَّةٞ قَدۡ خَلَتۡۖ﴾[البقرة:140]"[4].

✓ ما رواه الإمام الداني رحمه الله عن ابن عباس رضي الله عنهما أنَّه كان يفتتح القراءة بـــ: ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ وهو عام ويدخل فيه أوائل السور والأجزاء[5].

القول الثاني: ترك التسمية عند الابتداء بأجزاء السورة، والاكتفاء بالتعوذ فقط. وهذا مذهب الداني وابن شريح، ومكيّ القيسي، والمنتوري، وجمهور المغاربة وأهل الأندلس[6].

دليلهم: ويتمثل فيما يلي:

✓ قال الحافظ الداني رحمه الله: "وبغير تسميةٍ ابتدأت رؤوس الأجزاء على شيوخي الذين قرأت عليهم في مذهب الكُلِّ، وهو الذي أختار"[7].

✓ وقال ابن شريح رحمه الله: "وإذا ابتدأ القارئ بغير أوّل سورة عوّذ لا غير...، هذه سيرة القرَّاء، بهذا قرأت وبه آخذُ"[8].

✓ وقال الإمام مكّي القيسي رحمه الله: "فإذا ابتدأ القارئ بغير أول سورة عوَّذ فقط، هذه عادة القرّاء... وبترك التسمية في غير أوائل السور قرأت"[9].

---

[1] فتح الوصيد، السخاوي، ص211، 212.

[2] هو محمد بن إسحاق بن محمد بن عبد الرحمن المخزومي، أبو عبد الله المسيبي المُقرئ، أخذ القراءة عن والده، وحدث عن سفيان بن عيينة وغيره، روى عنه مسلم وأبو داود في كتابيهما، توفي سنة: 236هـــ. ينظر: معرفة القراء الكبار، الذهبي، 216/1، غاية النهاية، ابن الجزري، 88/2.

[3] لم أجد له ترجمة.

[4] جامع البيان، الداني، ص152، 153.

[5] المرجع نفسه، ص153.

[6] ينظر: شرح الدرر اللوامع، المنتوري، 125/1، النشر، ابن الجزري، 265/1، غيث النفع، الصفاقسي، ص36، إرشاد المريد، الضباع، ص35. ص35.

[7] جامع البيان، الداني، ص153.

[8] الكافي، ابن شريح، ص203.

[9] التبصرة، مكي القيسي، ص249.

✓ وقال المنتوري رحمه الله: "واختياري ترك البسملة لجميع القراء، عند الابتداء برءوس الأجزاء، لأن على ذلك أكثر الشيوخ من أهل الأداء"[1]. ومنهم من ترك التسمية في القرآن كله[2].

القول الثالث: ترك التخيير للقارئ في الإتيان بالبسملة أو تركها، وهذا الذي اختاره ابن الباذش وصرَّح به الإمام الشاطبي، -رحمهما الله تعالى-.

دليلهم: قال ابن الباذش رحمه الله: "واختياري التسمية في أوائل الأجزاء لمن فصل بين السور، وتركها لمن لم يفصل"[3]. ومنهم من فصّل: "فيأتي بالبسملة عمَّن فصّل بها بين السورتين، كابن كثير وأبي جعفر[4]، ويتركها عمَّن لم يفصل بها كحمزة وخلف"[5].

وقال الشاطبي رحمه الله في منظومته حرز الأماني:

وَلاَ بُدَّ مِنْهَا فِي ابْتِدَائِكَ سُورَةً *** سِوَاهَا وَفِي الأَجْزَاءِ خَيَّرَ مَنْ تَلاَ[6].

رأي الإمام: قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "والمشهور من هذه الأوجه هو تركها، وعليه العمل في الأمصار والأعصار"[7]، غير أنه استحسن البسملة في المواضع التي إن وُصل التعوذ فيها بالآية يوهم للسامع قبح اللفظ فأشار إلى ذلك ضمن التنبيهات فقال رحمه الله: "سكت – أي الناظم- عن الأجزاء التي استحسن فيها البسملة بعض من لا يرى البسملة فراراً من القبح، وكان حقه أن يذكر ذلك...، وذلك أن أبا الحسن طاهر بن غلبون روى عن ورش استعمال البسملة في جزئين وهما: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾[النساء: 89] وقوله: ﴿إِلَيْهِ يُرَدُّ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ﴾[فصلت: 46]، [لأجل قبح اللفظ عند وصل الرجيم بأحد الآيتين بسبب مقارنة اسم الله بالرجيم في آخر التعوذ واتصال الضمير في إليه بالرجيم][8]...، فيؤخذ من هذه الرواية أن بعض من يترك البسملة في الأجزاء يستعملها في موضع القبح...، وأن بعض من يبسمل في الأجزاء يتركها في موضع القبح، كقوله تعالى: ﴿لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِالسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ﴾[النساء: 147]،

---

[1] شرح الدرر اللوامع، المنتوري، ص125.

[2] رُوي عن اليزيدي عن أبي عمرو، وحمزة عن ابن زَربي عن سُلَيم عنه: "يتركان التسمية بين السور، وفي أوائل الأجزاء في القرآن أجمع". ينظر: الوجيز في شرح قراءات القرأة، أبو علي الأهوازي، ص77.

[3] الإقناع، ابن الباذش، ص163.

[4] هو أبو جعفر يزيد بن القعقاع المخزومي المدني القارئ، قرأ على عبد الله بن عيَّاش، وقرأ عليه نافع بن أبي نُعيم، اختلف في سنة وفاته، فقيل سنة: 127هـ. ينظر: معرفة القرَّاء الكبار، الذهبي، 72/1، غاية النهاية، ابن الجزري، 333/2- 334.

[5] ينظر: الإقناع، ابن الباذش، 163/1، النشر، ابن الجزري، 266/1، اختلاف وجوه طرق النشر، بشير دعبس، ص161. تقريب النشر، ابن الجزري، ص33. وخلف هو بن هشام بن ثعلب بن هشيم بن غالب، أبو محمد الأسدي، أحد القراء العشرة، من شيوخه: سليم بن حمزة، وروى القراءة عنه عرضا وسماعا أحمد بن إبراهيم وإدريس بن عبد الكريم الحداد وغيرهما، مات سنة: 229هـ. ينظر: غاية النهاية، ابن الجزري 286/1- 287.

[6] منظومة حرز الأماني، الشاطبي، البيت[106]، ص11.

[7] الورقة 64، الوجه أ.

[8] ساقطة من مخطوط الأنوار السواطع بالجزائر، ومثبتة في مخطوط تونس، الورقة 61، الوجه ب.

وقوله: ﴿لَن تَنَالُواْ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ...﴾[النساء: 91]"[1]، ولذلك استدرك الإمام الأمر بثمانية أبيات تكميلا لأحكام البسملة فقال:

وَبَعْضُهُم خَيْرَ فِي الأَدَاءِ ** فِيهَا لَدَى أَوَائِلَ الْأَجْزَاءِ
وَتَرْكُهَا الْمَشْهُورُ لَلْحُذَاقِ ** حَضْرًا أَوْ بَدْوًا شَاعَ فِي الأَفَاقِ[2].

الخلاصة: عند الابتداء بأجزاء السور فالقارئ مخير بين البسملة وتركها لجميع القراء، وهذا ما ذكره الإمام الشاطبي في منظومته، والحافظ الداني في تيسيره حيث قال: "فأما الابتداء برؤوس الأجزاء التي في بعض السور فأصحابنا يخيرون القارئ بين التسمية وتركها في ذلك، في مذهب الجميع"[3]، "إلا أن تصريحه – الداني – في جامع البيان بالقراءة على شيوخه بغير تسمية في أجزاء السور؛ يدل على أنه المقدَّم في الأداء من طُرُقه عن القُرَّاء السبعة"[4]. وقال ابن الجزري رحمه الله: "وقد كان الشاطبي يأمر بالبسملة بعد الاستعاذة في قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلاَّ هُوَ...﴾[النساء: 89]، وقوله: ﴿إِلَيْهِ يُرَدُّ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ﴾[فصلت: 46] ونحوه، لما في ذلك من البشاعة"[5]. "ووجه البشاعة أن القارئ إذا قال: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ﴿إِلَيْهِ يُرَدُّ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ﴾[فصلت: 46]، ربما يتطرق إلى ذهن السامع أن علم الساعة يرد إلى الشيطان الرجيم، وخصوصا أن الضمير يعود إلى أقرب مذكور...، ونحو ذلك، وقولهم: بسم الله الرحمن الرحيم ﴿لَّعَنَهُ ٱللَّهُ﴾[النساء: 117]، وهذا في غاية الوضوح"[6]. الوضوح"[6]. ومما سبق يظهر أنّ الإمام رحمه الله قد وافق اختيار الداني رحمه الله في المواضع التي يتوهم للسامع بشاعة وصلها، إلاَّ أن التخيير وارد عن أهل الفنِّ، فبأيِّ وجهٍ أخذ القارئُ أجزأه، غير أنه "يفضل الإتيان بالبسملة لفضلها والثواب المترتب عليها"[7]، إلا في المواضع التي يوهم فيها بشاعة الوصل، "وهو قول وجيه يتمشى مع الأدب مع كتاب الله"[8].

الفرع الرابع: البسملة بين السورتين: أوجه البسملة بين السورتين جملتها أربعة، وهي:

الأول: وصل آخر السورة بالبسملة مع وصل البسملة بأول السورة التالية.

الثاني: الوقف على آخر السورة وعلى البسملة؛ لأن الوقف على كل منها تام.

---

[1] الورقة 64، الوجه ب، والورقة 65، الوجه أ.

[2] يرجى النظر لـــ: الورقة 65، الوجه أ. لتكملت باقي الأبيات.

[3] التيسير، الداني، ص125.

[4] الرسالة الغرَّاء، توفيق النَّحاس، ص31.

[5] النشر، ابن الجزري، 266/1.

[6] اختلاف وجوه طرق النشر، بشير دعبس، ص161.

[7] الطريق المأمون، عبد الفتاح المرصفي، ص32.

[8] ينظر: تقريب النفع، علي الضباع، ص27، هامش: 1.

الثالث: الوقف على آخر السورة الأولى ووصل البسملة بأول السورة الثانية. وهذا الوجه اختاره الداني واستحسنه الجعبري[1].

قال الحافظ رحمه الله: "واختياري أن يقف القارئ على آخر السورة ويقطع على ذلك، ثم يبتدئ بالتسمية موصولة بأول السورة الأخرى"[2].

الرابع: الوجه الممنوع عند كل القرَّاء[3]، وهو وصل البسملة بآخر السورة السابقة والوقف عليها، ثم الابتداء بأوَّل السورة التالية[4].

فالأوجه الثلاثة الأولى جائزة لمن يبسمل بين السورتين كالإمام ورش وقالون وغيرهما[5]، غير أنّ الوجه المختار عندهم الثالث بدليل أنَّ البسملة جُعلت للاستفتاح، قال المنتوري رحمه الله: "أما القطع على آخر السورة ووصل البسملة بأول الأخرى، فلأن السورة قد انقضت والبسملة لاستفتاح الأخرى، فوصلت بها لأنه أتم للاستفتاح وهذا هو الوجه المختار عند الأئمة"[6].

رأي الإمام: قال الإمام الشوشاوي رحمه الله بعد ذكره للأقوال السابقة: "وجه قطع البسملة عن الأولى ووصلها بالثانية، فإن السورة الأولى قد انقطعت، وأن البسملة إنما جيء بها لاستفتاح الثانية فوصلت بها، وهذا الوجه هو المختار"[7]. فالإمام رحمه الله يرى قول الحافظ الدَّاني رحمه الله المختار عند الأئمة، قال السخاوي رحمه الله: "اختار الأئمة الأئمة لمن يفصل بالتسمية أن يقف على أواخر السور، ثم يبتدئ بالتسمية موصولة بأول السورة"[8].

الخلاصة: الأوجه الثلاثة الجائزة المذكورة، هي على سبيل التَّخيير لمن مذهبه البسملة بين السورتين، فبأيٍّ وجه قُرِئ جاز، ولا يُحتاج إلى الجمع بينها إلا إذا قصد القارئ أخذها من المُقرئ لتصح له الرواية بجميعها[9] واختيار الحافظ الدَّاني رحمه الله لوجه الوقف على آخر السورة ووصل البسملة بأول السورة التالية إنما هو على سبيل الاستحسان، وتبعه على ذلك بعض أهل الفنِّ؛ من بينهم الإمام الشوشاوي رحمه الله .

---

[1] هو العلامة الأستاذ أبو محمد إبراهيم بن عمر بن إبراهيم، برهان الدين الجعبري، الشافعي، محقق حاذق ثقة كبيرا، شرح الشاطبية والرائية وألّف التصانيف في أنواع العلوم، من شيوخه: عبد الله بن إبراهيم بن محمود الجزري، وممن أخذ عنه: الشيخ أبو بكر بن الجندي، توفي سنة: 732هـ. غاية النهاية، ابن الجزري، 25/1، معجم المؤلفين، رضا كحالة، 69/1.

[2] ينظر: جامع البيان، الداني، ص152.

[3] وجه منعه لسببين: الأول لئلا يتوهم أن البسملة آخر آية في السورة المنتهية، والثاني لأن البسملة شرعت لأوائل السور لا لأواخرها. ينظر: إبراز المعاني، أبو شامة، ص69. وهامش مفردة الإمام نافع، جعفر الموصلي، ص92.

[4] ينظر: الإقناع، ابن الباذش، 158/1، النَّشر، ابن الجزري، 259/1، 261. غيث النفع، الصفاقسي، ص31. البدور الزاهرة، عبد الفتاح القاضي، 1/ 26، 27. شرح على الدرر، المنتوري، 126/1-127. الوافي، عبد الفتاح القاضي، ص40، 41.

[5] كالإمام ابن كثير والإمام عاصم، ما خلا الأنفال وبراءة، فإنه لا خلاف في ترك التسمية بينهما. ينظر: التيسير، الداني، ص124.

[6] شرح الدرر اللوامع، المنتوري، 1/ 127.

[7] الورقة 66، الوجه ب.

[8] فتح الوصيد، السخاوي، 212/2.

[9] ينظر: النجوم الطوالع، إبراهيم المارغني، ص63.

الفرع الخامس: رأي الإمام رحمه الله في البسملة هل هي آية مستقلة من القرآن الكريم أو من سورة الفاتحة فقط أو من كل سورة غير براءة أو ليست بآية[1]:

أجمع العلماء على أن البسملة الواردة في سورة النمل هي جزء من آية في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَٰنَ وَإِنَّهُۥ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾[النحل: 30]، ولكنهم اختلفوا في كونها آية مستقلة أو آية من الفاتحة فقط أو آية من جميع السور ماعدا سورة براءة[2]، فأقوال الأئمة متعددة أشهرها[3]:

القول الأول: أنها آية من سورة الفاتحة فقط. وهو مذهب أهل مكة والكوفة ومن وافقهم، وروى قولا للشافعي، ورواية عن الإمام أحمد[4]- رحمه الله تعالى-[5].

أدلتهم: استدلوا بعدة أدلة منها:

- ما جاء عن أم سلمه[6] -رضي الله عنها- أنها سُئلت عن قراءة النبي ﷺ فقالت: (كان يقطع قراءته آية آية ﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ﴾﴿اَلْحَمْدُ لِلهِ رَبِّ اَلْعَـٰلَمِينَ...﴾ [الفاتحة: 1])[7]، "ووجه استدلالهم بهذا الحديث أن الرسول ﷺ قرأ البسملة مع الفاتحة، قالوا: فدل هذا على أنها منها"[8].

- ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ، حيث قال: (قال رسول الله ﷺ: "إذا قرأتم الحمد لله فاقرءوا ﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ﴾، إنها أُمُّ القرآن، وأُمُّ الكتاب، والسبع المثاني، و﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ﴾ إحداها)[9].

---

[1] هذه المسألة لا تتعلق بالقراءة إلا أن أكثر القراء تعرضوا لها في كتبهم، فذكرها الإمام الشوشاوي ليبين وجهة نظره في المسألة.

[2] روائع البيان، الصابوني، 47/1.

[3] أوصلها الشهاب الخفاجي إلى عشرة أقوال في حواشيه على تفسير البيضاوي، ص28، 29.

[4] هو: أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، أبو عبد الله، أحد الأئمة الأربعة، محدث فقيه زاهد ورع، ولد سنة 164هـ، طلب العلم وهو ابن خمس عشرة سنة في العام الذي مات فيه مالك، فسمع من هشيم بن بشير فأكثر، والقاضي أبي يوسف، وغيرهما كثير، له تلاميذ كثر منهم: عبد الملك الميموني وبقي بن مخلد، من مؤلفاته: المسند وهو من أشهر كتب الحديث وأوسعها، وقد قعت لإمام أحمد محنة عظيمة في عهد المأمون، وهي محنة خلق القرآن، توفي سنة: 241هـ. ينظر: صفة الصفوة، ابن الجوزي، 336/2- 359، سير أعلام النبلاء، الذهبي، 177/11.

[5] كما حُكِي عن إسحاق وأبي عبيد وأكثر العراقيين، وحكاه الخطابي عن أبي هريرة وسعيد بن جبير، وغيرهم. ينظر: النشر، ابن الجزري، 270/1- 271، ونيل الأوطار للشوكاني، 125/4- 126، والمغني شرح مختصر الخرقي، ابن قدامة، 151/2. والموسوعة الفقهية، 85/8. اللباب، سليمان اللاحم، ص106.

[6] هي أم المؤمنين، هند بنت أبي أمية بن المغيرة بن عبد الله المخزومية، من المهاجرات الأوائل، وكانت قبل النبي ﷺ عند أخيه من الرضاعة أبي سلمة سلمة بن عبد الأسد المخزومي، دخل بها النبي ﷺ في سنة أربع من الهجرة، وكانت آخر من مات من أمهات المؤمنين، روى عنها: سعيد بن المسيب والأسود بن يزيد ونافع مولى ابن عمر وخلق كثير، قيل توفيت سنة: 61هـ. ينظر: الإصابة، ابن حجر، 150/8، سير أعلام النبلاء، الذهبي، 202/2.

[7] أخرجه أحمد في مسنده، ح(26583)، 206/44، والحاكم في المستدرك، ك: التفسير، ب: قراءات النبي، ح(2910)، 252/2، وقال: "هذا "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه"، وقال الألباني في صحيح الجامع الصغير: "صحيح"، ح(5000)، 893/2.

[8] اللباب، سليمان اللاحم، ص107.

[9] رواه البيهقي في السنن الكبرى، ك: الحيض، ب: الدليل على أن بسم الله الرحمن الرحيم آية تامة من الفاتحة، ح(2219)، 45/2، والدارقطني في سننه، ك: الصلاة، ب: في الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم، ح(1190)، 86/2، وقد ذكر الزيلعي كلام الأئمة عليه وصوب وقفه، في نصب الراية، الزيلعي، 343/1.

- وعنه أيضًا قال: (كنت مع النبي ﷺ في المسجد والنبي ﷺ يحدث أصحابه، إذ دخل رجل يصلي فافتتح الصلاة وتعوذ، ثم قال: الحمد لله رب العالمين فسمع النبي ﷺ ذلك فقال له: يا رجل قطعت على نفسك الصلاة، أما علمت أن ﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ﴾ من الحمد فمن تركها فقد ترك آية منها ومن ترك آية منها فقد قطع عليه صلاته، فإنه لا صلاة إلا بها فمن ترك آية منها فقد بطلت صلاته)[1].

- وعن طلحة بن عبيد الله[2] رضي الله عنه قال: (قال رسول الله ﷺ من ترك ﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ﴾ فقد ترك آية من كتاب الله)[3].

- "أنَّ البسملة من القرآن مثبتة في أوائل السور بخط المصحف فتكون من القرآن في الفاتحة ولو لم يكن كذلك لما أثبتوها بخط القرآن"[4].

- كما استدلوا بالإجماع؛ حيث أجمع المسلمون على أن ما بين الدفتين كلام الله والتسمية موجودة بين الدفتين، فوجب جعلها من كلام الله، فدل هذا على أنها آية من الفاتحة[5].

القول الثاني: أنها آية أو بعض آية من كل سورة سوى سورة براءة[6]. وقد نُسب هذا القول لقراء وفقهاء مكة والكوفة، وللإمام أبي حنيفة[7]، كما رُوِي عن الإمام أحمد، وهو المشهور من مذهب الشافعي ومن وافقه[8].

أدلتهم: استدل أصحاب هذا القول بأدلة متعددة أشهرها:

- حديث أم سلمة-رضي الله عنها- السابق، وفيه أن النبي ﷺ (كان يقطع قراءته آية آية). ووجه استدلالهم به أن النبي ﷺ قرأ البسملة مع الفاتحة، مما يدل على أنها آية منها، وكذلك ينبغي أن تكون من سائر السور

---

[1] أسنده الثعلبي في تفسيره عن أبي هريرة رضي الله عنه، 104/1.

[2] هو: طلحة بن عبيد الله بن عثمان بن عمرو القرشي التيمي، يكنى بأبي محمد، أحد العشرة المبشرين بالجنة، وأحد أغنياء الصحابة المنفقين، سماه النبي ﷺ بطلحة الفيَّاض، قتل يوم الجمل سنة: 36هـ، وعمره ستون سنة. ينظر: صفة الصفوة، ابن الجوزي، 336/1، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ابن عبد البر، 764/2.

[3] أخرجه الثعلبي في تفسيره، 104/1. ولكن على هذان الحديثان ذكرهما الثعلبي نوقشا بأنه حاطب ليل ينقل ما وجد في كتب التفسير من صحيح وضعيف وموضوع. ينظر: مقدمة في أصول التفسير، ابن تيمية، ص76.

[4] عون المعبود، العظيم آبادي، 352/2.

[5] ينظر: تفسير الرازي، الرازي، 203/1، إحكام القنطرة في أحكام البسملة، اللكنوي، ص37.

[6] ثلاثة من القراء السبعة ابن كثير وعاصم والكسائي يعتقدونها آية من الفاتحة ومن القرآن أول كل سورة. ينظر: إتحاف فضلاء البشر، البنَّا 359/1.

[7] هو النعمان بن ثابت التميمي مولاهم الكوفي، أصله من بلاد فارس، ولد سنة 80 هـ، إمام الحنفية، الفقيه المحقق، أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة، انتشر مذهبه بالكوفة والشام والعراق، روى عن جماعة من التابعين منهم: الحكم وحماد، وتتلمذ عليه الكثير من طلبة العلم منهم: أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم ومحمد بن حسن الشيباني، من كتبه: كتاب الفقه الأكبر، كتاب الرد على القدرية، توفي سنة: 150 هـ. البداية والنهاية، ابن كثير، 107/10، غاية النهاية، ابن الجزري، 298/2، سير أعلام النبلاء، الذهبي، 390/6.

[8] وهو رواية عن ابن عباس وابن عمر وابن الزبير وأبي هريرة وعلي، وعطاء وطاووس وسعيد بن جبير ومكحول، والزهري، وعبد الله بن المبارك وطائفة. ينظر: نيل الأوطار للشوكاني، 125/4، والمغني شرح مختصر الخرقي، 151/2. اللباب، سليمان اللاحم، ص110، 111.

سوى براءة[1].

- حديث أنس رضي الله عنه في سورة الكوثر، إذ يقول: (بَيْنَا رسول الله ﷺ ذات يوم بين أظهرنا إذ أغفى إغفاءة، ثم رفع رأسه متبسما، فقلنا: ما أضحكك يا رسول الله؟ قال: "أنزلت علي آنفا سورة فقرأ: ﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ﴾ ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَـٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ۝ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرِ ۝ إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلْأَبْتَرُ﴾[الكوثر: 01-03])[2]. "ووجه استدلالهم بهذا الحديث أن البسملة آية أنزلت مع سورة الكوثر، فهي كذلك آية، أو بعض آية آية من كل سورة تنزل معها، وتعد منها"[3].

- عن أنس رضي الله عنه أيضًا أنه سُئل عن قراءة رسول الله ﷺ فقال: (كانت قراءته مدا، ثم قرأ بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العلمين الرحمن الرحيم مالك يوم الدين)[4]. ووجه استدلالهم بهذا الحديث أن النبي ﷺ قرأ قرأ البسملة مدا، كما تمد آيات القرآن، مما يدل على أنها آية، أو بعض آية من كل سورة سوى براءة[5].

- عن ابن عباس رضي الله عنه قال: (كان النبي ﷺ لا يعرف فصل السورة حتى تنزل عليه بسم الله الرحمن الرحيم)[6].

- هو أن المصحف الإمام كتب فيه البسملة في أول الفاتحة، وفي أول كل سورة من سور القرآن، ما عدا سورة براءة، وكتب كذلك في مصاحف الأمصار المنقولة عنه، وتواتر ذلك مع العلم بأنهم كانوا لا يكتبون في المصحف ما ليس من القرآن...، فلما وجدت البسملة في سورة الفاتحة، وفي أوائل السور دلَّ على أنها آية من كل سورة من سور القرآن[7].

- لأنها ثبتت في المصحف وهي مكتوبة بخطه، ونقلت كما نقلت في النمل بالتواتر عنهم[8].

القول الثالث: أن البسملة آية مستقلة في أول كل سورة لا منها، وإنما هي آية تنزل مع كل سورة، للفصل بينها وبين التي قبلها. وهو قول طائفة من أهل العلم، منهم الإمام أحمد في المنصوص الصريح عنه[9]، وأبو بكر الرازي[10]، وغيرهم[1].

---

[1] اللباب، سليمان اللاحم، ص112، 113.

[2] رواه مسلم في صحيحه، ك: الصلاة، ب: حجة من قال البسملة آية من أول كل سورة، سوى براءة، ح(400)، 188/1.

[3] اللباب، سليمان اللاحم، ص112.

[4] أخرجه البخاري في صحيحه، ك: فضائل القرآن، ب: مد القراءة، ح(5035)، 564/6- 565.

[5] اللباب، سليمان اللاحم، ص113.

[6] أخرجه الحاكم في المستدرك، ك: الإمامة وصلاة الجماعة، ب: التأمين، ح(845)، 355/1، وقال: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه"، كما أخرجه أبو داود في سننه عن ابن عباس بإسناد صحيح، تفريع أبواب الصفوف، ب: الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم، ح(788)، 91/2. ينظر كذلك: صحيح أبي داود، الألباني، 372/3.

[7] روائع البيان، الصابوني، 48/1.

[8] البسملة آية من كتاب الله، خالد بن محمود بن عبد العزيز الجهني، مقال في شبكة الألوكة، ص11.

[9] ينظر: مسائل الإمام أحمد، عبد الله بن أحمد، ص76، مجموع الفتاوى، ابن تيمية، 440/22.

[10] مفاتيح الغيب، الرازي، 212/1- 213.

أدلتهم: استدلوا بأدلة متعددة منها:

- أن كتابتها في المصحف يدل على أنها قرآن، ولكن لا يدل على أنها آية من كل سورة، والأحاديث الواردة التي تدل على عدم قراءتها جهرا في الصلاة مع الفاتحة تدل على أنها ليست من الفاتحة، فحكموا بأنها آية من القرآن تامة في غير سورة النمل أنزلت للفصل بين السور[2].

- حديث ابن عباس -رضي الله عنهما- السابق وفيه: (أن رسول الله ﷺكان لا يعرف فصل السورة حتى تنزل عليه بسم الله الرحمن الرحيم)، "فكتابتها في المصحف بقلم القرآن يدل على أنها من القرآن، وكتابتها مفردة مفصولة عما قبلها وما بعدها تدل على أنها ليست من السورة"[3].

- حديث أنس رضي الله عنه السابق، وفيه قول: (بينا رسول الله ذات يوم بين أظهرنا إذ أغفى...) "وجه الدلالة في هذا الحديث على أن البسملة آية مستقلة من القرآن، أنّ الرسول ﷺ قرأ بها وأخبر أنها أنزلت مع هذه السورة، و لم تعد آية منها، فقد أجمع الناس على أن سورة الكوثر ثلاث آيات، بدون ﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ﴾"[4].

- "وجه الدلالة على أن البسملة آية مستقلة هو كونهم لم يجهروا بها كبقية آيات الفاتحة، إذ لو كانت آية منها لما فرقوا بينها وبين بقية آيات هذه السورة، وإذا لم تكن آية من الفاتحة فالأولى أن لا تكون آية من غيرها من السور"[5].

- أجمع الصحابة رضي الله عنهم على ألّا يثبتوا في القرآن غير القرآن، ولا يقتضى ذلك أنها من السورة بل تكون آية مفردة أنزلت في أول كل سورة كما كتبها الصحابة سطرا مفصولا، قال ابن تيمية رحمه الله: "وأن البسملة آية من كتاب الله حيث كتبها الصحابة في المصحف، إذ لم يكتبوا فيه إلا القرآن وجردوه عما ليس منه، بل هي كما كتبت آية أنزلها الله في أول كل سورة"[6].

القول الرابع: أن البسملة ليست بآية ولا بعض آية من أول الفاتحة ولا من أول غيرها، وإنما كتبت في أوائل السور للاستفتاح بها، والابتداء والتيمن والتبرك بها. وهو قول الإمام مالك، ونُسب لأبي حنيفة، والثوري ومن وافقهم[7].

---

[1] منهم عبد الله بن المبارك ومحمد بن الحسن الشيباني وداود الظاهري.ينظر: البحر الرائق، حافظ الدين النسفي، 545/1، وبدائع الصنائع، علاء الدين الكاساني، 33/2، والزيادة والإحسان، ابن عقيلة المكي، 3/374. نصب الراية، ابن حجر، 343/1. أحكام القرآن، أبو بكر الجصاص، 1/8-11.

[2] روائع البيان، الصابوني، 51/1.

[3] مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، 439/22.

[4] اللباب، سليمان اللاحم، ص116.

[5] المرجع نفسه، ص122.

[6] مجموع الفتاوى، ابن تيمية، 13/399.

[7] كالإمام الأوزاعي وعبد الله بن معبد الزماني وقراء المدينة والبصرة، وفقهاء الكوفة والحنابلة، وذلك مع إجماعهم على أنها بعض آية من سورة النمل، وأن بعضها آية من الفاتحة. ينظر: الموسوعة الفقهية، 83/8.

أدلتهم: استدلوا بأدلة متعددة منها:

- عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: (صليت خلف النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان، فكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين، لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ولا في آخرها)[1]، وهذا الحديث ليس فيه نفي قراءة النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان...، فلم يكونوا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ولا في آخرها، إنما تدل على نفي الجهر، لأن أنسا لم ينف إلا ما علم، وهو لا يعلم ما كان يقوله النبي ﷺ سرا[2].

- عن عائشة -رضي الله عنها- قالت: (كان رسول الله ﷺ يستفتح الصلاة بالتكبير والقراءة بـــ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾)[3]، فهذا يدل على عدم استفتاح النبي ﷺ القراءة بالبسملة، وأوّل النووي رحمه الله معنى الحديث فقال: "معنى الحديث أنه يبتدئ القرآن بسورة الحمد لله رب العالمين لا بسورة أخرى، فالمراد بيان السورة التي يبتدأ بها وقد قامت الأدلة على أن البسملة منها"[4].

- وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: (إن سورة من القرآن ثلاثون آية شفعت لرجل حتى غفر له وهي ﴿تَبَـٰرَكَ ٱلذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾[الملك: 1])[5]، قال ابن الجوزي رحمه الله: "ولا يختلف العادون أنها ثلاثون آية من غير البسملة"[6]، فدل الحديث على أن البسملة ليست من السورة، ولكن هذا لا ينفي أن تكون آية من كتاب الله إن لم تكن من الفاتحة.

- عن أبي هريرة رضي الله عنه قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: (قال الله تعالى: قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين، ولعبدي ما سأل فإذا قال العبد ﴿ٱلْحَمْدُ لِلهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾، قال الله حمدني عبدي فإذا قال: ﴿ٱلرَّحْمَـٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، قال الله: أثنى علي عبدي، فإذا قال: ﴿مَـٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ قال: مجدني عبدي، فإذا قال: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ قال: هذا بيني وبين عبدي، ولعبدي ما سأل، فإذا قال: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَ� ٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ...﴾ -إلى آخر السورة-، قال: هذا لعبدي، ولعبدي ما سأل)[7]. "فالبدء بقوله: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾، دليل على أن التسمية ليست آية من أول الفاتحة، إذ لو كانت آية من الفاتحة لبدأ بها، وأيضًا لو كانت البسملة آية منها لم تحقق المناصفة، فإنه يكون في النصف الأول أربع آيات إلا نصفا، وقد نص على

---

[1] رواه مسلم في صحيحه، ك: الصلاة، ب: حجة من قال لا يجهر بالبسملة، ح(399)، 187/1.

[2] مجموع الفتاوى، ابن تيمية، 278/22- 279.

[3] رواه مسلم في صحيحه، ك: الصلاة، ب: ما يجمع صفة الصلاة وما يفتتح به ويختم به، وصفة الركوع والاعتدال منه...، ح(498)، 226/1- 226/1- 227.

[4] المنهاج، النووي، 214/4.

[5] أخرجه أبو داود في سننه، باب في عدد الآي، ح(1400)، 547/2، وابن ماجه في سننه، ك: الأدب، ب: ثواب القرآن، ح(3786) ص624، حسنه الألباني في صحيح الجامع برقم2091، 421/1.

[6] التحقيق في مسائل الخلاف، ابن الجوزي، 211/2.

[7] رواه مسلم في صحيحه، ك: الصلاة، ب: وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة...، ح(395)، 184/1- 185، وفي الموطأ قال: (فهؤلاء) بدلا من (فهذا)، ح(114)، 191/1.

المناصفة "[1]، "فقوله سبحانه: (قسمت الصلاة) يريد الفاتحة، فجعل الثلاث الآيات الأول لنفسه، ثم الآية الرابعة جعلها بينه وبين عبده؛ لأنها تضمنت تذلل العبد وطلب الاستعانة منه، وذلك يتضمن تعظيم الله تعالى، ثم ثلاث آيات تتمة سبع آيات، ومما يدل على أنها ثلاث قوله: (فهولاء لعبدي) أخرجه مالك[2]، و لم يقل: هاتان، فهذا يدل على أن ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ آية"[3]، ولو كانت البسملة آية لذكرت كما ذكر سائر الآي، لكنه افتتح افتتح بـــالحمد، قال ابن عبد البر: "وهذا الحديث أبين ما يروى عن النبي ﷺ في سقوط ﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ﴾ من آي فاتحة الكتاب، وهو قاطع لموضع الخلاف"[4].

- أن مسجد النبي ﷺ بالمدينة انقضت عليه العصور، ومرت عليه الأزمنة والدهور، من لدن رسول الله ﷺ إلى زمان مالك، و لم يقرأ أحد فيه قط ﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ﴾ إتباعا للسنة، وهذا يرد أحاديثكم[5].

- "كتابتها في أوائل السور إنما هو للتبرك، ولامتثال الأمر بطلبها والبدء بها في أوائل الأمور، وهي وإن تواتر كتبُها في أوائل السور، فلم يتواتر كونها قرآنا فيها"[6].

- مما يبين أن كتابتهم ﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ﴾، في المصحف إنما هو بالتوقيف من الرسول ﷺ أنهم كتبوها في أوائل سور، وتركوها في أول براءة، فلو كانوا إنما فعلوا ذلك لأجل التبرك والافتتاح بها لوجب لهذه العلة افتتاح براءة بها[7].

- قال ابن العربي رحمه الله: "ويكفيك أنها ليست بقرآن لإختلاف فيها، والقرآن لا يختلف فيه"[8].

رأي الإمام: يرى الإمام الشوشاوي رحمه الله أن البسملة من القرآن لكنها ليست بآية من السورة، فقال: " هي من القرآن .....والصحيح أنها ليس بآية من أول كل سورة مطلقا"[9].

الخلاصة: مما سبق يظهر أن الأقوال المذكورة تدور بين النفي والإثبات، فهناك من نفاها مطلقا كالمالكية وهناك من أثبتها في كل المواضع، أو أثبتها في موضع دون آخر، والمقرر عند جماهير العلماء أنه متى أمكن الجمع بين المتعارضين تعين المصير إليه، قال الشوكاني رحمه الله: "من شروط الترجيح التي لابد من اعتبارها أنه لا يمكن الجمع بين المتعارضين بوجه مقبول؛ فإن أمكن ذلك تعيَّن المصير إليه، و لم يجز المصير إلى الترجيح"[10].

---

[1] الموسوعة الفقهية، 83/8 -84، ينظر: كذلك المغني، ابن قدامة المقدسي،2/152

[2] ينظر: الموطأ، مالك، ك: الصلاة، ب: القراءة خلف الإمام فيما لا يجهر فيه بالقراءة، ح(114)، 191/1.

[3] ينظر: الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، 146/1.

[4] الاستذكار، ابن عبد البر، 453/1.

[5] الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، 148/1.

[6] المرجع نفسه، 50/1.

[7] البسملة، أبو شامة المقدسي، ص171.

[8] أحكام القرآن، ابن العربي، 6/1.

[9] ينظر الورقتان: 191، ب، و192، أ.

[10] إرشاد الفحول، الشوكاني، ص458. والشوكاني هو: محمد بن على بن محمد بن عبد الله الشوكاني ثم الصنعاني، مفسر محدث، ولي القضاء بصنعاء، أخذ العلم عن عدة شيوخ منهم: إسماعيل بن حسن، علي بن إبراهيم بن عامر وغيرهما، ومن تلاميذه: ابنه أحمد ومحمد الصنعاني له

ولهذا فإن القول بأن البسملة آية مستقلة جمع بين الأقوال المذكورة دون إفراط أو تفريط فهو يجمع بين كون البسملة من القرآن، وكونها ليست من السور بل هي آية مستقلة، وبعض آية من سورة النمل، و"إذا أمعنا النظر وجدنا أن كتابتها في المصحف، وتواتر ذلك بدون نكير من أحد – مع العلم بأن الصحابة كانوا يجردون المصحف من كل ما ليس قرآنا – يدل على أنها قرآن، لكن لا يدل على أنها آية من كل سورة، أو آية من سورة الفاتحة بالذات، وإنما هي آية من القرآن وردت للفصل بين السور"[1]. وهذا ما قاله الشوشاوي رحمه الله، وهو الرأي الراجح، وسبب ترجيحه[2]:

– أنّ أدلته أصح سندا وحكما من أدلة القائلين بأنها آية من الفاتحة ومن كل سور القرآن ما عدا براءة، وأوضح دلالة على ما سيقت له.

– لو كان قول القائل: أن البسملة آية من الفاتحة ومن كل السور لنقل ذلك نقلا متواترا؛ لأن موضوعه متعلق بالقرآن الكريم، لكن لم ينقل ذلك متواترا، لكن ثبت بالدليل أن البسملة آية نزلت للفصل بين السور.

– أن كتابتها في المصاحف تقتضي أنها من القرآن مع العلم أن الصحابة رضي الله عنهم لم يكتبوا في القرآن ما ليس منه لكن لا يقتضي ذلك أنها من السورة، بل تكون آية مفردة أنزلت في أول كل سورة كما كتبها الصحابة رضي الله عنهم سطرا مفصولا.

المطلب الثاني: باب حكم ميم الجمع إذا وقع بعدها حرف متحرك عند الإمام قالون رحمه الله :

الفرع الأول: تعريف ميم الجمع: "ميم الجمع وتسمى ميم الجميع؛ هي الميم الزائدة الدالة على جمع المذكورين حقيقة، أو تنزيلا"[3].

الفرع الثاني: ميم الجمع إذا وقع بعدها حرف متحرك عند الإمام قالون رحمه الله : للإمام قالون رحمه الله في ميم الجمع إذا وقعت قبل متحرك نحو: ﴿عَلَيْهِمْ وَلاَ ٱلضَّآلِّينَ﴾[الفاتحة: 7] الروايات الآتية[4]:

مؤلفات ربت على الخمسين مؤلفاً منها: فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من التفسير، وإرشاد الفحول في أصول الفقه، توفي سنة: 1250هـ. ينظر: البدر الطالع، الشوكاني، 214/2، أبجد العلوم، القنوجي، 201/3- 205.

[1] روائع البيان، الصابوني، 52/1.

[2] مقال من مجلة جامعة الأزهر بغزة، ص2، قرآنية البسملة، مازن مصباح ومحمد زيدان، ص32.

[3] دخل بقولنا: حقيقة أو تنزيلا الميم في نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنتُمُ ٱلأَعْلَوْنَ﴾[آل عمران: 139]، فإنها دالة على الجمع حقيقة، والميم في نحو: (حفظكم الله) خطابا لواحد نزلته منزلة جماعة مذكرين تعظيما له، ومنه قوله تعالى: ﴿عَلَىٰ خَوْفٍ مِّن فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِمْ أَنْ يَّفْتِنَهُمْ﴾[يونس: 83]، فإن الضمير في ﴿مَلَإِيْهِم﴾ يعود على فرعون وجمع على ما هو المعتاد في ضمير العظماء. ينظر: القصد النافع، محمد الشريشي، ص97، النجوم الطوالع، المارغني ص64.

[4] يشترط في المحرك الذي بعد الميم أن يكون منفصلا عنها، فإن كان متصلا بها فلا خلاف بين قالون وغيره من القراء في صلة الميم بواو، نحو: ﴿دَخَلْتُمُوه﴾[المائدة: 25]. المغني في رواية قالون، رضا العلواني، ص25. والرويات في: الثمر الجني، عبد الحكيم أحمد، ص95- 96.

الرواية الأولى: الضم مطلقا – الصلة – أي وصل الميم بواو لفظية بحيث تضم وتمد، فينشأ عن ذلك واو لفظية غير ثابتة في الخط، وهو من طريق الحلواني[1]، وعليه اقتصر مكي، واختاره الحافظ الداني رحمه الله. قال الشيخ مكي رحمه الله: "قرأ ابن كثير والحلواني عن قالون عن نافع ﴿عَلَيْهِم﴾ بضم الميم، ويصلانها بواو في الوصل خاصة"[2].

وقال الحافظ الداني رحمه الله: "وخيرت أنا عند قراءتي لهم فاخترت الضم، ولا أمنع من الإسكان"[3].

الرواية الثانية: الإسكان مطلقا. وهو الذي أطلقه ابن بري رحمه الله في نظمه[4]، وهي رواية مشهورة من طريق أبي نشيط عن قالون، قال ابن المجراد: "وهذا الذي ذكر هو المشهور"[5]، وهو اختيار ابن مجاهد حيث قال: "والذي قرأت به الإسكان"[6].

الرواية الثالثة: التخيير بين الوجهين للخلاف فيهما عن الإمام قالون، وبه قال الإمام الشاطبي[7] والمنتوري، – رحمهما الله تعالى–. قال المنتوري رحمه الله: "وبالتخيير قرأت على شيخنا القيجاطي"[8].

رأي الإمام: قال الإمام الشوشاوي رحمه الله : "المشهور منها الإسكان مطلقا، وهي رواية أبي نشيط"[9]، وبهذا يتبين اختياره الموافق للرواية الأولى، وهي القول بالإسكان لكونها المشهورة.

الخلاصة: نستخلص مما سبق أنّ أهل المغرب تركوا التخيير للقارئ قصد الجمع بين اللغتين[10]، مع تقديم الإسكان، قال المارغني رحمه الله: "والذي جرى به عملنا القراءة بالوجهين لقالون مع تقديم السكون في الأداء لكونه الأشهر عنه، ووجه القراءة بالوجهين الجمع بين لغة الإسكان، ولغة الضم[11]. وما ذكره إمامنا الشوشاوي رحمه الله جاء موافقا لاختيار الناظم في نظمه من اقتصاره على وجه الإسكان، لكونه المشهور في الأداء.

---

[1] هو أحمد بن يزيد بن أزداذ، أبو الحسن الحلواني، من كبار الحذّاق المجودين، قرأ على قالون وخلف البزار وغيرهما، وقرأ عليه الحسن بن العباس بن أبي مهران والفضل بن شاذان، وجماعة، توفي سنة: 258هـ، وقيل سنة: 250هـ. غاية النهاية، ابن الجزري، 149/1- 150، معرفة القراء، الذهبي، 222/1.

[2] الإبانة، مكي القيسي، ص119.

[3] التعريف، أبو عمرو الداني، ص44.

[4] في قوله: وَكُلُّهَا سَكَّنَهَا قَالُونُ مَا لَمْ يَكُنْ مِنْ بَعْدِهَا سُكُونُ. متن الدرر اللوامع، ابن بري، البيت[48]، ص43.

[5] الفجر الساطع، ابن القاضي، 8/2. وابن المجراد هو محمد بن محمد بن محمد بن عمران أبو عبد الله السلاوي، الشهير بابن المجراد، نحوي من أهل سلا، من مؤلفاته: إيضاح الأسرار والبدائع، لامية الجمل، توفي سنة: 778هـ. ينظر: الأعلام، الزركلي، 44/7، معجم المؤلفين، رضا كحالة 286/11.

[6] السبعة في القراءات، ابن مجاهد، ص108.

[7] في قوله: وصل ضم ميم الجمع قبل محرك**دراكا وقالون بتخييره جلا. ينظر: سراج القارئ، ابن القاصح، ص32.

[8] ينظر: شرح الدرر للمنتوري، 130/1. الفجر الساطع لابن القاضي، 10/2، والقيجاطي هو أبو عبد الله محمد بن علي بن إبراهيم الكناني القيجاطي، الأستاذ المحقق في علوم القرآن، أخذ العلم عن الخطيب بن مرزوق، وتتلمذ عليه المِنْتُوري، توفي سنة: 811هـ. ينظر: درة الحجال، ابن القاضي، 284/2، نيل الابتهاج، التَّنْبَكتي، ص478.

[9] قوله المشهور فيه قول، فقد ذكر في التبصرة التخيير في إسكانها وضمها من طريق أبي نشيط والحلواني عن قالون، وفصل بعضهم فجعل الإسكان من طريق أبي نشيط والضم من طريق الحلواني. ينظر: القصد النافع، الخراز، ص100، والورقة 210، الوجه ب من المخطوط.

[10] ينظر: اللآلئ الفريدة، أبو عبد الله الفاسي، 107/1.

[11] النجوم الطوالع، المارغني، ص67.

المطلب الثالث: باب المـــــدود:

المد لغةً؛ الزيادة، نقول مددت الأرض مدا، إذا زدت فيها ترابا أو سمادا، ومنه ﴿يَمُدُّهُم﴾[البقرة: 15]، أي يزيدهم[1]. أما اصطلاحا؛ فهو عبارة عن زيادة مطٍ في حروف المدِّ على المدِّ الطبيعي، وهو الذي لا يقوم ذات حرف المدِّ دونه[2]. وهذا المطلب سيُتطرَّق فيه لآراء الإمام الشوشاوي رحمه الله في باب المدود.

الفرع الأول: المد الطويـــل.

أولا: رأي الإمام رحمه الله في مقدار المد بين ما سببه سكون أو إدغام: قال النَّاظم ابن بري رحمه الله:

فَنَافِـــعٌ يُشْبِعُ مَدَّهُنَّـــهْ لِلسَّاكِـــنِ اللاَّزِمِ بَعْدَهُنَّـــه
كَمِثْلِ مَحْيَايْ مُسَكَّنًا وَمَا جَاءَ كَحَادَّ والدَّوَابِّ مُدْغَمَا[3]

ذكر الناظم في هذا البيت حكم المد اللازم بقسميه المخفف والمثقل، والمد اللازم هو أن يأتي بعد حرف المد أو اللين، ساكن لازم وصلا ووقفا، سواء كان ذلك في كلمة أو حرف، والمد المخفف يسمى بالمظهر في نحو قوله تعالى: ﴿مَحْيَآىَ﴾[الأنعام: 164]، والمثقل في نحو: ﴿حَآدَّ﴾[المجادلة: 21] ويسمى بالمدغم[4]، وقد ذكر الإمام الإمام الشوشاوي رحمه الله أنه اختُلف عن الإمام نافع في التسوية بين المد المدغم والمظهر وعدم التسوية بينهما، على قولين:

القول الأول: أن مد المدغم منه أشبعُ تمكينا من المد المظهر، وممن قال به مكي وابن مجاهد[5].

دليلهم: أن الأصل في التقاء الساكنين يكون للمشدد، قال مكي القيسي رحمه الله: "جواز التقاء الساكنين إنما هو في الأصل للمشدد، وقيس عليه غير المشدد، فالأصل أقوى وأولى بالمد من الفرع"[6]، وقال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "فيه وجهان: أحدهما أن جواز التقاء الساكنين إنما هو في المشدد خاصة فالأصل المشدد وغير المشدد فرع فالأصل أقوى وأولى بالمد من الفرع إذْ الأصل له مزية على الفرع والمشبه بالشيء لا يقوى قوته، والوجه الثاني أن اللسان ينحبس بالنطق بالحرف المشدد لانشغاله بإخراج حرفين، لأن الحرف المشدد أصله حرفان بخلاف الحرف المظهر فلا ينحبس اللسان عند النطق به"[7].

---

[1] ينظر: لسان العرب، ابن منظور، مادة (مدد)، 397/3، جامع البيان، الطبري، 319/1.
[2] ينظر: النشر، ابن الجزري، 313/1، والنجوم الطوالع، المارغني، ص80.
[3] متن الدرر اللوامع، ابن بري، البيتين[68- 69]، ص46.
[4] ينظر: غاية المريد، عطية قابل، ص106، النجوم الطوالع، المارغني، ص84.
[5] ينظر: النشر، ابن الجزري، 319/1.
[6] الكشف، مكي القيسي، 66/1.
[7] الورقة 240، الوجه أ.

القول الثاني: التسوية بين المدغم والمظهر، وهو قول أكثر القراء والمحققين[1]، كالداني[2].

دليلهم: أن المد إنما وجب لاجتماع الساكنين فكيفما اجتمعا وجب المد لهما فالمدة يتوصل بها للساكن مشددا كان أو غير مشددا"[3]، قال الإمام مكي رحمه الله: "ومن القراء من يسوي بين المشدد وغير المشدد في المد، وعلته في ذلك أن المد إنما وجب لاجتماع ساكنين، فكيفما اجتمعا وجب المد لهما، فالمد يوصل به إلى النطق بالساكن، كان مشددا أو غير مشدد، فذلك سواء"[4].

رأي الإمام: قال الإمام الشوشاوي رحمه الله بعد ذكره للقولين السابقين: "والظاهر أنه لا فرق في المد بين المدغم والمظهر"، وذلك لأن الناظم نسب الإشباع إليهما – الداني، ومكي – معا نسبة واحدة، ومثّل بهما معا، و لم يذكر مزية لأحدهما على الآخر، اعتمادا على مختار أبي عمرو الداني الذي صنف كتابه على مذهبه، و لم يعرج على مختار المكي[5].

الخلاصة: من خلال ما سبق ذكره يتبين أنَّ الإمام الشوشاوي رحمه الله يرى التسوية بين المدغم والمظهر تبعا للناظم والداني وغيرهما، وهذا ما ذهب إليه الجمهور، "إذ الموجب للمد هو التقاء الساكنين، والتقاؤهما موجود في كلّ، فلا حاجة للتفصيل في ذلك كله، وهذا هو التحقيق فلا يعدل عنه"[6].

ثانيا: رأي الإمام رحمه الله في مد الحرف الواقع قبل الهمز المغير: قال الناظم ابن بري رحمه الله:

ذكر الناظم في هذا البيت حكم المد إذا تغير سببه، وهو الهمز المتأخر المتصل، فمنهم من أخذ بالإشباع مراعاة للأصل، ومنهم من أخذ بالقصر اعتدادًا بالعارض، سواء تغير الهمز بالتسهيل[7] نحو: ﴿هَـٰٓؤُلَآءِ ان كُنتُمْ...﴾[البقرة: 30] عند من سهل الأولى كقالون، أو بالإسقاط نحو: ﴿جَآءَ امْرُنَا﴾[هود: 40] عند من أسقط الأولى كقالون، أو بالإبدال نحو: ﴿ٱلنَّبِيۤءُ﴾[الأحزاب: 4] عند من أخذ لورش فيه بإبدال الهمزة ياء، وذلك على النحو الآتي:

القول الأول: إشباع المد. وإليه ذهب مكي وابن سفيان[8] والمهدوي وابن شريح وغيرهم[9].

---

[1] النشر، ابن الجزري، 318/1.

[2] ينظر: جامع البيان، الداني، ص207.

[3] الورقة 240، الوجه أ.

[4] الكشف، مكي القيسي، 66/1- 67.

[5] ينظر: الورقة 240، الوجه ب.

[6] المنح الفكرية، ملا علي القاري، ص223- 224.

[7] هو النطق بالهمزة بين بين، أي بينها وبين الحرف المجانس لحركتها، فتكون المفتوحة بين الهمزة والألف، والمكسورة بين الهمزة والياء، والمضمومة بين الهمزة و الواو. ينظر: الفجر الساطع، ابن القاضي، 314/2.

[8] هو أبو عبد الله القيرواني، المقرئ، قرأ القرآن بالروايات على أبي الطيب بن غلبون، وتفقه على أبي الحسن القابسي، وقرأ عليه أبو بكر القَصْري والحسن بن علي الجلولي، وآخرون، من مصنفاته: الهادي في القراءات، مات سنة: 415هـ. ينظر: معرفة القراء، الذهبي، 380/1- 381.

[9] منهم ابن مهلب في الشرح. ينظر: شرح الدرر اللوامع، المنتوري، 184/1.

دليلهم: يشبع مدها لكون ما حدث في الهمزة – من إسقاطها وتسهيلها – عارضا، إذ هو تخفيف وتسهيل لكراهة الجمع بين الهمزتين، والعارض لا يعتد به إذ لا يلزم...، فوجب لذلك أن يشبع مد الألف قبلها، وإن لم تظهر كما يجب لها ذلك مع تحقيقها[1].

القول الثاني: قصر المد[2].

دليلهم: لا يشبع مد الألف، لأن ذلك إنما كان يجب فيها مع ظهور الهمزة، ولما ذهبت من اللفظ و لم تظهر فيه محققة، استغني عن إشباع مدها[3].

رأي الإمام: ذهب الإمام الشوشاوي رحمه الله إلى القول بإشباع المد تبعًا للناظم، وقوَّى دليله بقول الشاطبي kقال: "وكذلك يؤخذ اختيار الإشباع في الهمزة المغيرة من قول الشاطبي رحمه الله:

وَإِنْ حَرْفُ مَدٍّ قَبْلَ هَمْزٍ مُغَيَّرٍ يَجُزْ قَصْرُهُ وَالْمَدُّ مَازَالَ أَعْدَلَا"[4].

الخلاصة: إذا وقع حرف المد قبل همز مغير بالتسهيل أو بالإسقاط ففيه وجهان؛ المد والقصر، والمد أولى وأرجح من القصر عند الإمام الشاطبي، وتبعه في ذلك ابن بري، وبه قال الإمام الشوشاوي –رحمهم الله- لكن التحقيق الذي عليه المتأخرون كابن الجزري هو التفصيل، فيقدم القصر فيما ذهب أثره نحو: ﴿جَآءَ امْرُنَا﴾ عند من أسقط الهمزة الأولى، ويقدم المد فيما بقي له أثر يدل عليه ترجيحا للموجود على المعدوم كـ ﴿هَـٰٓؤُلَآءِ ان﴾ عند من سهل الأولى"[5].

الفرع الثاني: المـــد المنفصل: وفيه:

أولا: رأي الإمام في المد المنفصل عند الإمام قالون رحمه الله : قال النَّاظم ابن بري رحمه الله

أو همزةٍ لبُعدِها والثِّقَـــلِ والخُلْفُ عن قالونَ في المُنْفصلِ.

نَحْوُ بِما أُنزِلَ أَوْ مَا أُخْفِي لِعَدَمِ الْهمْزَةِ حَالَ الوَقْفِ[6].

المد المنفصل: هو أن يكون حرف المد آخر الكلمة الأولى وهمزة القطع في أول الكلمة التي تليها، ويقال له البسط لأنه يبسط بين كلمتين، ويقال مد الفصل لأنه يفصل بين الكلمتين، ويقال له الاعتبار لاعتبار الكلمتين من كلمة، ويقال مد حرف لحرف؛ أي مد كلمة لكلمة، ويقال المد الجائز من أجل الخلاف في مده وقصره[7]،

---

[1] ينظر: جامع البيان، أبو عمرو الداني، ص225.

[2] ينظر: شرح الدرر اللوامع، المنتوري، 184/1.

[3] ينظر: جامع البيان، الداني، ص225.

[4] ينظر: منظومة حرز الأماني، الشاطبي، باب المد والقصر، البيت[208]، ص21، والورقة 245، الوجه أ.

[5] ينظر: تقريب النشر، ابن الجزري، ص51، إتحاف فضلاء البشر، ابن البنا، 174/1، النجوم الطوالع، المارغني، ص90.

[6] متن الدرر اللوامع، باب: المدود، البيتين[70- 71]، ص46- 47.

وقصره[1]، وعليه فإن المد المنفصل ما كان شرطه وسببه في كلمتين، وقد اختلف أهل الأداء في هذا النوع على قولين للإمام قالون رحمه الله هما[2]:

القول الأول: القصر، بمعنى ترك المدِّ في المنفصل. وقد اقتصر عليه ابن مجاهد، وقال به الشاطبي والخراز وجمهور العراقيين وبعض المغاربة[3]، ومن المتأخرين إبراهيم المارغني[4].

دليلهم: رواية الحلواني عن الإمام قالون رحمه الله. قال الشيخ مكي رحمه الله: "والحلواني عن قالون يَمُدُّ كما يخرج من اللفظ"[5]؛ أي بالقصر، وقال أيضا: "وحجة الحلواني عن قالون في ترك إشباع المد في المنفصل أنَّ الهمزة لما لم تكن لازمة لحرف المدِّ واللين إذْ ينفصل منه في الوقف؛ ضعف المد لأجلها، وأمن خفاء حرف المد واللين مع الهمزة، فمد لذلك مدًّا كما يخرج، لا إشباع فيه، وأيضا فإنه أجرى الوصل مجرى الوقف، ولا اختلاف أنَّ الوقف لا مدَّ فيه"[6].

القول الثاني: المدِّ في المنفصل، ويقصد بالمدِّ هنا مقدار ألفين؛ أي أربع حركات، وهو قول أبي الحسن بن غلبون، ومكي، واختاره أبو عبد الله القيجاطي، والمِنْتَوْري وغيرهما[7].

دليلهم: رواية أبي نشيط عن قالون رحمه الله. قال ابن غلبون رحمه الله: "وقالون في رواية أبي نشيط، بمد حروف المد واللين[8] هذه إذا وقعن قبل الهمزة"[9]. وقال الشيخ مكي رحمه الله: "وقرأ أبو نشيط عن قالون بالمدِّ مدًّا متمكناً"[10] وإنّما وجب التمكين لبيان الهمزة إذْ كانت الهمزة خفيت مع ما على الناطق به من الصعوبة لإخراجه إياها من صدره باجتهاد، وبعد مخرجها واحتياجه قوة لإخراجها، فيقوى بتمكين حروف المدِّ قبلها على النطق بها[11]. وقال المنتوري رحمه الله: "وإشباع المد في ذلك كله هو اختيار شيخنا...، وبذلك قرأت عليه وعلى غيره، وبه آخذ"[12].

---

[1] ينظر: النشر، ابن الجزري، 313/1- 319، التجويد المصور، أيمن سويد، 324/2.

[2] ينظر: التبصرة، مكي القيسي، ص264، 265. التيسير، الداني، ص146.

[3] ينظر: السبعة في القراءات، ابن مجاهد، ص132، فتح الوصيد، علم الدين السخاوي، 272/2. اللآلئ الفريدة، أبو عبد الله الفاسي، 162/1 القصد النافع، الخراز، ص125، النشر، ابن الجزري، 321/1.

[4] النجوم الطوالع، المارغني، ص87.

[5] التبصرة، مكي القيسي، ص264.

[6] الكشف، مكي القيسي، ص57.

[7] شرح الدرر اللوامع، المِنْتوري، 180/1، 181.

[8] حروف المد واللين هي الألف والواو والياء السواكن المجانس لها ما قبلها، نحو نوحيها: ﴿نُوحِيهَآ﴾[هود: 49] التجويد المصور، أيمن رشدي سويد، 312/2.

[9] ينظر: التذكرة، ابن غلبون، 107/1.

[10] التبصرة، مكي القيسي، ص265. وينظر أيضاً: التيسير، الداني، ص147. النشر، ابن الجزري، 329/1.

[11] ينظر: القصد النافع، الخراز، ص122.

[12] شرح الدرر، المنتوري، 184/1.

رأي الإمام: قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "لم يرجح أبو عمرو واحدا من الوجهين، وتابعه المؤلف على ذلك، وإنما يؤخذ المشهور من خارج الكتاب، وهو القصر، لأن القصر كثرت رواته وقَلَّت رواة المد"[1]، ثم استدل الإمام بقول الخرّاز حيث قال: "قال الخراز: (والعمل في ذلك على القصر، وهو الذي يترجح عند النظر، لأن الحلواني لم يرو غير القصر)"[2]. فيتبين أنّ الإمام قدّم القصر في المنفصل؛ لاشتهاره وكثرة رواته. قال المارغني المارغني رحمه الله: "والذي استقر عليه عملنا القراءة بالوجهين لقالون في المنفصل؛ القصر والمد مع تقديم القصر إفرادا وجمعا وبذلك قرأت على شيخنا – ابن يالوشة رحمه الله – وبه أقرئ"[3].

الخلاصة: كلا الوجهين مقروء به للإمام قالون رحمه الله في المنفصل، ولكن المقدم عند الأئمة القصر لثبوته في الروايتين، يقول الإمام الشَّاطبي رحمه الله:

فإن يَنْفَصِل فالقصْرَ بادِرهُ طالِباً بِخُلفِهِما يَرويك درًّا ومُخْضلاَ[4].

يقصد الشَّاطبي رحمه الله أنّ من القراء، ومنهم قالون الذي رمز له بحرف الباء يبادر في المد المنفصل بالقصر، تنبيهًا على حسنه[5]، وهذا الذي رآه الشوشاوي رحمه الله، ولكن المعمول به عند أهل المغرب تمكين المد، قال ابن القاضي رحمه الله: "وجرى العمل بفاس وأرض المغرب بتقديم المدِّ في حالة الإرداف[6]، وأُولعوا بالقصر مع التجريد فناقضوا أصلهم تقليدا للأخذ بلا مزيد"[7].

ثانيا: رأي الإمام رحمه الله في المد المنفصل في الأصل، المتصل في الخط: تطرق الإمام رحمه الله لذكر المد المنفصل، سواء كان هذا الانفصال حقيقيًا، بأن كان حرف المد ثابتا لفظًا ورسمًا كقوله تعالى: ﴿وَفِيٓ أَنفُسِكُم﴾[الذاريات: 21]، أو كان حكميًا بأن كان حرف المد ثابتًا في اللفظ ساقطًا في الرسم نحو: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا﴾[8]، فهذا اختلف فيه أهل الأداء على قولين هما[9]:

---

[1] الورقة 241، الوجه ب.

[2] ينظر: القصد النافع، الخراز، ص125، مخطوطة الأنوار السواطع، الشوشاوي، الورقة 241، الوجه ب.

[3] النجوم الطوالع، المارغني، ص87.

[4] متن الشاطبية، باب: المد والقصر، البيت[169]، ص17.

[5] ينظر: اللآلئ الفريدة، أبو عبد الله الفاسي، 226/1.

[6] يقول الإمام ابن القاضي: "ومعنى إرداف الحرف المستعمل عندهم أن تُقرأ الكلمة مفردة ويستوعب ما فيها من الخلاف ثم ينتقل إلى الثانية". ينظر: جواب ابن القاضي عمَّا أورده أحمد بن أبي جمعة الوهراني في كتابه الجامع، الورقة 215، الوجه ب.

[7] الفجر الساطع، ابن القاضي، 126/2.

[8] في نحو قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُواْ رَبَّكُمُ﴾[البقرة: 20].

[9] ينظر: شرح الدرر اللوامع، المنتوري، 182/1.

القول الأول: العمل على مد ما كان متصلا في الخط منفصلا في الأصل مثل ﴿يَٰٓـَٔادَمُ﴾[1]، وقوله: تأتي في البداية ﴿يَٰٓـَٔادَمُ﴾[مريم: 27] وأشكاله، وهو قول عبد الوهاب[2].

دليلهم: قال عبد الوهاب فيما أخبرني عنه أبو الحسن بن كرز[3]: "أجمعوا على مد ﴿يَٰٓـَٔادَمُ﴾ و﴿يَٰٓـَٔادَمُ﴾ وأشكاله، أجروها مجرى ما هو من كلمة للزومها ما بعدها، قال – يعني عبد الوهاب-: ويلزم مثل ذلك في ﴿هَٰٓـَٔانتُمۡ﴾"[4].

القول الثاني: لا فرق بين المد المنفصل حكما، والمنفصل حقيقة، وهو قول ابن الباذش[5].

دليلهم: أنه مذهب الشيوخ. قال ابن الباذش رحمه الله: "والذي عليه شيوخنا، أنه لا فرق بين ﴿يَٰٓـَٔادَمُ﴾ وبين ﴿بِمَآ أُنزِلَ﴾"[6].

رأي الإمام: تحدث الإمام الشوشاوي رحمه الله عن حكم المد المنفصل عند قالون واختار القول بالتسوية بين نوعي مد المنفصل، ثم استدل له بقول ابن الباذش رحمه الله فقال: "قال أبو جعفر الذي عليه شيوخنا أنه لا فرق بين ﴿يَٰٓـَٔادَمُ﴾ و﴿بِمَآ أُنزِلَ﴾، وعلى هذا جرى الناظم"[7]. وبهذا يتبين أن الإمام رحمه الله يرى بقول الناظم ابن بري لأخذهم ذلك عن الشيوخ.

الخلاصة: الذي يراه الإمام الشوشاوي رحمه الله هو التسوية وعدم التفرقة بين المد المنفصل حكما وحقيقة، وبه جرى العمل على المشهور عند أهل الفنّ وذوي الاختصاص، وهذا ما اختاره الأئمة، قال المنتوري رحمه الله: "وإلى هذا ذهب شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي رضي الله عنه وصوّبه، وبذلك قرأت عليه وعلى غيره، لمن مذهبه قصر المنفصل من القراء، وبه آخذ وعليه جرى الناظم، فذكر المنفصل مطلقا"[8].

---

[1] في نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ أَنۢبِئۡهُم بِأَسۡمَآئِهِمۡ﴾[البقرة: 32].

[2] هو عبد الوهاب بن محمد بن عبد الوهاب بن عبد القدوس، أبو القاسم القرطبي المقرئ ولد سنة: 403هـ، قرأ على أبي علي الأهوازي، وقرأ عليه أبو القاسم خلف بن النحاس، ألف المفتاح في القراءات السبع توفي سنة: 461هـ. ينظر معرفة القراء الكبار، الذهبي، ص268، وغاية النهاية، ابن الجزري، 523/1.

[3] هو علي بن أحمد بن محمد بن كرز، أبو الحسن الأنصاري الغرناطي، أخذ القراءات عن عبد الوهاب بن محمد القرطبي، قرأ عليه علي بن عبد الله ابن ثابت الخزرجي مات سنة:511هـ. ينظر: معرفة القراء الكبار، الذهبي ص253، وغاية النهاية، ابن الجزري، 482/1.

[4] ينظر: الإقناع، ابن الباذش، 1/468.

[5] ينظر: شرح الدرر اللوامع، المنتوري، 182/1.

[6] الإقناع، ابن الباذش، 469/1.

[7] الورقة241، الوجه ب.

[8] شرح الدرر اللوامع، المنتوري، 182/1.

الفرع الثالث: مـــد البدل.

أولا: رأي الإمام في مقدار مد البدل للإمام ورش من طريق الأزرق: مد البدل هو الذي يكون قبل حرف المد همز، ولا يكون بعده همز ولا سكون، نحو: ﴿ـامَن﴾[البقرة: 284]، ﴿ٱوتِى﴾[البقرة: 135]، ﴿إيمَـنا﴾[ال عمران: 173]، وسمي بالبدل لأن حرف المد فيه بدل من الهمزة الساكنة، أو لإبدال همزته الثانية حرف مد"[1] وقد أجمع القراء كلهم فيه على القصر إلا ورشا من طريق الأزرق فإنه اختص بمده على اختلاف بين أهل الأداء فيه[2]:

القول الأول: الأخذ بالقصر في مد البدل، وإليه ذهب الأنطاكي[3]، وابن غلبون، وغيرهما[4].

دليلهم: قال ابن غلبون رحمه الله: "مدهن قليلا بمقدار ما يتبين ما فيهن من المد واللين لا غير"[5]. وقال ابن الباذش رحمه الله: "وكان أبو الحسن الأنطاكي ينكر زيادة المد في الباب كله...، وإلى إنكار ذلك ذهبت جماعة من المتأخرين، منهم طاهر بن غلبون"[6]. وعللوا بأن حرف المد زيد فيه ليُتمكن من النطق بالهمزة بعده؛ لبعد مخرجها، ولّما سبقت الهمزة حرف المد لم يُحتج إلى الزيادة في حرف المد، ولذلك قصروه[7].

القول الثاني: الأخذ بالتوسط في مد البدل. وبه قال الحافظ الداني، والناظم ابن بري[8].

دليلهم: قال الحافظ رحمه الله: "فإن أهل الأداء من مشيخة المصريين الآخذين برواية أبي يعقوب عن ورش يزيدون في تمكين حرف المد في ذلك زيادة متوسطة، على مقدار التحقيق"[9]، وقال أيضًا: "روى أصحاب أبي يعقوب الأزرق عنه أداء تمكينهن تمكينا وسطا بزيادة يسيرة، وهي كالزيادة التي تزيدها من هذا الطريق في تمطيطهن مع تأخر الهمزة في المتصل والمنفصل مطابقة لمذهبه في التحقيق وتحكمها المشافهة"[10]. وعللوا بأن الهمز المتقدم دون المتأخر عن حرف المد في إيجاب المد، فأعطي حكما وسطا[11].

---

[1] أحكام قراءة القرآن الكريم، محمود خليل الحصري، ص213.

[2] النجوم الطوالع، المارغني، ص93.

[3] هو علي بن أحمد بن خلف، أبو الحسن الأنصاري الغرناطي، ولد سنة: 444هـــ، قرأ على يحيى بن إبراهيم اللواتي، وقرأ عليه ولده أبو جعفر توفي سنة: 528هـــ. ينظر: غاية النهاية، ابن الجزري، 231/1.

[4] منهم الشيخ إبراهيم بن عبد الرزاق. ينظر: شرح الدرر، المنتوري، 194/1.

[5] التذكرة، ابن غلبون، 108/1- 109.

[6] الإقناع، ابن الباذش، 475/1.

[7] ينظر: القصد النافع، الخراز، ص130- 131، والنجوم الطوالع، المارغني، ص93.

[8] ينظر: شرح الدرر، المنتوري، 195/1.

[9] التيسير، الداني، ص148.

[10] جامع البيان، الداني، ص193.

[11] ينظر: القصد النافع، الخراز، ص131، والنجوم الطوالع، المارغني، ص94.

القول الثالث: الأخذ بالإشباع في مد البدل. وهو اختيار ابن الباذش في كتابه الإقناع، وبه قال أبو عبد الله القيجاطي والحصري، وغيرهم[1].

دليلهم: قال الحصري رحمه الله:

وَإِنْ تَتَقَدَّمْ هَمْزَةٌ نَحْوَ ءَامَنُوا وَأُوحِيَ فَامْدُدْ لَيْسَ مَدَّكَ بِالنُّكُرْ[2].

وقال ابن الباذش رحمه الله: "والظاهر أن زيادة المد الثابت عن أهل مصر على خلاف ما سواهم عليه من ترك الزيادة، والذي أختاره الزيادة في مد ذلك وإشباعه من غير إفراط ولا خروج عن حد كلام العرب"[3]، وقال المنتوري رحمه الله: "وكان شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي يأخذ لورش من طريق الداني بالمد المشبع...الخ وبذلك قرأت عليه، وبه آخذ"[4]، وعللوا ذلك بالتسوية بين ما تقدم فيه الهمز عن حرف المد وبين ما تأخر، لأن لأن مجاورة حرف المد للهمز حاصلة في القسمين[5].

رأي الإمام: يرى الإمام الشوشاوي رحمه الله بتوسط مد البدل، لاشتهار الرواية، حيث قال: "فروايته عن ورش إنما هو التوسط، وهي الرواية المشهورة "[6].

الخلاصة: اتبع الإمام الشوشاوي رحمه الله الناظم في اختيار التوسط في مد البدل، وقد ذكر الإمام الشاطبي رحمه الله الأوجه الثلاثة في حرزه فقال:

وَمَا بَعْدَ هَمْزٍ ثَابِتٍ أَوْ مُغَيِّرٍ** فَقَصْرٌ وَقَدْ يُرْوَى لِوَرْشَ مُطَوَّلاَ
وَوَسْطُهُ قَوْمٌ كَآمَنَ هَؤُلاَ** ءِالهة آتَى لِلْإِيمَانِ مُثَّلاَ[7].

وعلى ما في الشاطبية جرى العمل مع تقديم القصر ثم التوسط ثم الطويل في الأداء[8].

ثانيا: رأي الإمام رحمه الله في ياء قوله تعالى: ﴿إِسْرَآءِيل﴾[9] اختلف أهل الفنّ في كلمة ﴿إِسْرَآءِيل﴾ على قولين هما:

---

[1] منهم: أبو بكر الأدفوي ومكي بن أبي طالب القيسي، ومحمد بن سفيان وغيرهم. ينظر: شرح الدرر، المنتوري، 197/1.

[2] قصيدة الحصرية في قراءة نافع، علي بن عبد الغني الحصري، البيت[51]، ص100.

[3] الإقناع، ابن الباذش، 475/1.

[4] شرح الدرر، المنتوري، 201/1.

[5] ينظر: النجوم الطوالع، المارغني، ص94.

[6] الورقة 247، الوجهان: أ، ب.

[7] حرز الأماني للشاطبي، باب: المد والقصر، البيتين[171- 172]، ص14.

[8] ينظر: النجوم الطوالع، المارغني، ص95.

[9] هذه الكلمة من مستثنيات مد البدل للإمام ورش، وجملتها وفاقًا وخلافًا سبعة، ثلاثة اتفقوا على قصرها، وهما أصلان مطردان وكلمة والأصلان: كل حرف مد وقع قبله همز وقبل الهمز ساكن صحيح متصل، وكل ألف مبدلة من التنوين وقفا واقعة بعد همزة، وأما الكلمة هي (يؤاخذ) كيف وقعت، واختلفوا في الباقي وهو أصل مطرد وثلاث كلمات: فالأصل؛ كل حرف مد وقع بعد همز الوصل في الابتداء، والكلمات هي: ﴿إِسْرَآءِيلَ﴾، ﴿عَاداً ٱلأُولىٰ﴾[النجم: 49]، ﴿ءَآلـَٰٔـنَ﴾[يونس: 91]. النجوم الطوالع، المارغني، ص103.

القول الأول: قصر ياء ﴿إِسْرَآءِيل﴾ حيث وقعت. وهو قول الحافظ الداني واختاره المنتوري، قال الحافظ رحمه الله: "في كتاب رواية ورش من طريق المصريين: ولم يمكن الياء زيادة في ﴿إِسْرَآءِيل﴾ حيث وقع"[1]، وقال في التيسير: "واستثنوا[2] من ذلك قوله ﴿إِسْرَآءِيل﴾ حيث وقع، فلم يزيدوا في تمكين الياء فيه"[3].

وقال المنتوري رحمه الله: "وبالقصر قرأت يا ﴿إِسْرَآءِيل﴾ على جميع من قرأت وبه آخذ"[4].

حجتهم: استثقال مدتين في كلمة أعجمية كثيرة الحروف، وكثيرة الدور، ففي كلمة ﴿إِسْرَآءِيل﴾ حرفا مد الألف قبل الهمزة والياء بعدها، فمد الألف من باب المتصل ومد الياء من هذا النوع المختص لورش، وأكثر ما تجيء كلمة ﴿إِسْرَآءِيل﴾ بعد كلمة (بنو) أو (بني) فتجتمع ثلاث مدات، مد ﴿يَـٰبَنِىٓ﴾ من المنفصل وفي ﴿إِسْرَآءِيل﴾ مدتان مع طول الكلمة وكثرة دورها، فاستثنى مد الياء تخفيفا فترك"[5].

القول الثاني: مد الياء حيث وقعت. وبه قال الأهوازي ومكي وابن شريح، وابن خلف وابن سفيان[6] وغيرهم[7] -رحمهم الله تعالى-. قال ابن الباذش رحمه الله: "وذكر الأهوازي عن ورش في إسرائيل المد، وهو مذهب أبي محمد مكي، لأنه لم يستثنه"[8]. وقال المنتوري رحمه الله: "نص عليه – مكي القيسي- بالمد في التنبيه"[9].

حجتهم: "مدها بسبب مجاورة الهمزة، فإنما كان ذلك لخفاء كل واحد من حروف المد واللين، وبعد مخرج الهمزة، فإذا جاور الهمزة حرف مد ولين خفي معها لضعفه وبعد مخرجها، فقصد القراءة بالمد بيان الحرف وإخراج الهمزة من مخرجها مع المد"[10]. قال ابن شريح رحمه الله: "إذا كان حرف المد واللين بعد همزة مبتدأة أو متوسطة وقبلها حركة أو حرف مد ولين نحو: ﴿إِسْرَآءِيل﴾ فورش وحده يشبع المد"[11].

رأي الإمام: يرى الإمام الشوشاوي رحمه الله قصر ياء ﴿إِسْرَآءِيل﴾ تبعًا للحافظ الداني رحمه الله، فقال: "فنسب المؤلف الخلاف في رواية المصريين إلى الأئمة، فروى عنهم الداني القصر، وروى عنهم الشريحي ومكي الإشباع، قوله:

---

[1] ينظر: شرح الدرر اللوامع، المنتوري، 209/1. جامع البيان، أبو عمرو الداني، ص194.

[2] الذين إستثنو هم المصريون، لأن المد مع تقدم الهمز إنما ثبت عن أصحاب أبي يعقوب وهم المصريون فالاستثناء عنهم، وأما أصحاب عبد الصمد وهم البغداديون، فلم يثبت عنهم غير القصر. القصد النافع، الخراز، ص135.

[3] التيسير، الداني، ص148.

[4] شرح الدرر اللوامع، المنتوري، 211/1.

[5] ينظر: إبراز المعاني، أبو شامة، ص117. النجوم الطوالع، المارغني، ص98.

[6] ينظر: العنوان، إسماعيل بن خلف، ص44، الهادي، ابن سفيان، ص115.

[7] رواه كذلك: المهدوي والهذلي والخزاعي وابن بليمة والحصري وغيرهم. ينظر: شرح الدرر للمنتوري، 210/1- 211. إتحاف فضلاء البشر ابن البنا، 162/1.

[8] الإقناع، ابن الباذش، 472/1.

[9] شرح الدرر اللوامع للمنتوري، 210/1.

[10] شرح الهداية للمهدوي، 30/1.

[11] ينظر: الكافي، ابن شريح، ص40.

(هذا الصحيح عند أهل مصر) يعني خلافا للشريحي والمكي القائلين بالإشباع، لأن مذهبهما في تقدم الهمز على حرف المد واللين عن المصريين إنما هو الإشباع...، وإن أردت إصلاح هذا الموضع فتقول: (وياء إسرائيل ذات قصر ** كذا روى الداني عن أهل مصر)، بإبدال الشطر الآخر"[1].

الخلاصة: الخلاف المذكور راجع لاختلاف نصوص الأئمة في ذلك، فأبو عمرو نص عليه بالقصر لأنه استثناه من فصل مد البدل"[2]، والذي عليه الإمام الشوشاوي رحمه الله ما ذكره الحافظ "واعلم أن استثناء (إسرائيل)مما اختص به الحافظ دون الشيخ والإمام"[3].

وخلاصة الأمر أنّ كلمة ﴿إِسْرَآءِيل﴾ حيثما جاءت في القرآن الكريم، في الياء التي بعد الهمزة القصر قولا واحدا، إلا عند الوقف فيجرى عليها حكم المد العارض للسكون[4].

ثالثا: رأي الإمام في المد الواقع بعد همزة الوصل[5] حال الابتداء: اختلف فيها أهل الأداء في حكم حرف المد المد إذا وقع بعد همزة الوصل[6] حال الابتداء، نحو قوله تعالى: ﴿ٱلذِے ٱوتُمِنَ﴾[البقرة: 282]، وقوله: ﴿ٱٓيتِ بِفُرْءَانٍ﴾[يونس: 15]، على قولين هما:

القول الأول: النص على الوجهين؛ المد وترك الزيادة. وبه قال بعض المصريين، وبه قال ابن شريح ومكي وابن سفيان –رحمهم الله تعالى–.

دليلهم: قال ابن شريح رحمه الله: "واختلف عنه في﴿ٱوتُمِن﴾، ﴿ٱيذَن لِّے﴾ ونحوه عند الابتداء بها فبعض المصريين يمد حرف المد واللين فيها، وبعضهم يمكّنه يجعله كغيره من القرآن"[7]. وقال ابن سفيان رحمه الله: "وأما ﴿ٱوتُمِن﴾ ﴿ٱيذَن لِّے﴾ و﴿ٱٓيتِ بِفُرْءَانٍ﴾ إذا ابتدأت بها فإن مذاهب بعض المصريين بالمد في الابتداء، وأكثر المصريين يجعله في هذه الحروف وما يشابهها بمنزلة غيره من القراء"[8]. وحجتهم أنّ من مده ذلك بسبب وجود حرف مد بعد همزة محققة لفظًا وإن عرضت ابتداءً، ووجه القصر كون همزة الوصل عارضة والابتداء بها عارض فلم يعتد بالعارض"[9]. وقال الإمام مكي رحمه الله: "فمنهم من يمد ويعامل اللفظ، ومنهم من لا يمد لكون الابتداء عارضا وكون ألف الوصل غير لازمة، وكلا الوجهين حسن، وترك المد أقيس"[10].

---

[1] الورقة 250، الوجه أ.

[2] القصد النافع، الخراز، ص134.

[3] الدر النثير والعذب المنير، عبد الواحد المالقي، ص334.

[4] تقريب المعاني، سيد لاشين، ص68- 69.

[5] المقصود بهمزة الوصل: "كل همزة تثبت في الابتداء وتسقط في الوصل. منحة ذي العرش، أ.د كمال قدة، ص128.

[6] الوصل لا مد فيه البتة عند أحد، لسقوط همزة الوصل من اللفظ. شرح الدرر، المنتوري، 214/1.

[7] الكافي، ابن شريح، ص40.

[8] الهادي، ابن سفيان القيرواني، ص116.

[9] النشر، ابن الجزري، 343/1- 344.

[10] التبصرة، مكي القيسي، ص260. كذلك ذكره في الكشف كما سبق بيانه، 53/1.

القول الثاني: القصر. وممن قال به السملالي[1] في تحصيل المنافع، والحافظ الداني، واختاره الشيخ مكي القيسي وأبو معشر الطبري[2]، والشاطبي[3] وغيرهم[4].

دليلهم: قال السملالي رحمه الله: "لا يمكن فيه المد في الوصل نحو: ﴿ءَايتِ بِفُرْءَانٍ﴾، ﴿ٱلذِے ٱوتُمِنَ﴾، ﴿يَّقُولُ ٱيذَن لِّے﴾[التوبة: 49]، ﴿ثُمَّ ءَايتُواْ صَفّآ﴾[طه: 63] فلا يزاد على القصر في حالة الوصل باتفاق، لذهاب همزة الوصل بالكلية في الوصل"[5].

قال الداني رحمه الله: "وإن كانت الهمزة محتملة للابتداء، نحو: ﴿ٱوتُمِن﴾ وما أشبهه...، لم يزد في تمكين حرف المد في ذلك؛ لأن همزة الوصل لا توجد إلا في حال الابتداء خاصة"[6]، وقال في التيسير: "وأجمعوا على ترك الزيادة الزيادة إذا سكن ما قبل الهمزة...، وإن كانت الهمزة مجتلبة للابتداء نحو: ﴿ٱوتُمِن﴾، ﴿ءَايتِ بِفُرْءَانٍ﴾، ﴿ٱيذَن لِّے﴾ وشبهه"[7]. وقال الشيخ مكي رحمه الله: "من لم يمد أسقط المد، لأن ألف الوصل عارضة والابتداء بها عارض وبدل الياء من الهمزة عارض، فلما لم يكن شيء من ذلك ترك المد، وهو أقيس لما ذكرنا، ولإجماع القراء على ترك المد في الابتداء بهذا ونحوه"[8].

رأي الإمام: يرى الإمام الشوشاوي رحمه الله بترك المد في هذه الكلمات ونحوها، تبعاً لما ذكره أئمة الفنّ كالحافظ الداني، والشيخ مكي، وغيرهما، مستدلا لهذا الوجه بقول الشيخ مكي رحمه الله، حيث قال: "وترك المد أقيس"[9].

الخلاصة: قال المحقق ابن الجزري رحمه الله: "نص على استثنائه وترك مده أبو عمرو الداني في جميع كتبه...، ونص على الوجهين جميعا من المد وتركه ابن سفيان وابن شريح ومكي...، فوجه المد وجود حرف مد بعد همزة محققة لفظا وإن عرضت ابتداء، ووجه القصر كون همزة الوصل عارضة والابتداء بها عارض فلم يعتد بالعارض، وهذا هو الأصح"[10]. فالقول بقصر المد في هذه الكلمات هو الأصح وهو الذي عليه إمامنا الشوشاوي رحمه الله، لانعدام همز الوصل عند وصل الكلمة بما قبلها فامتنعت زيادة المد لعروض همز الوصل، ولأن

---

[1] يحيى بن سعيد بن سليمان الكرامي السملالي، فقيه، من المالكية، له اشتغال بالتاريخ، من أهل سوس، بالمغرب الأقصى، من كتبه تحصيل المنافع في في شرح الدرر اللوامع، ومنظوم الأخبار، وهو رجز في التاريخ وسلوة الواعظ، توفي سنة تسعمائة. ينظر: سوس العالمة، محمد المختار السوسي، ص178.

[2] التلخيص، أبو معشر الطبري، ص152.

[3] يقول الشاطبي: وما بعد همز وصل كإيت وبعضهم يؤاخذكم ءالان مستفهما تلا. البيت[174]، ص18.

[4] ينظر: النشر، ابن الجزري، 343/1.

[5] ينظر: تحصيل المنافع، السملالي، ص124.

[6] جامع البيان، الداني، ص194.

[7] التيسير، الداني، ص148.

[8] الكشف، مكي القيسي، 53/1.

[9] الورقة 252، الوجه أ.

[10] النشر، ابن الجزري، 343/1- 344.

حرف المد في جميع ذلك بدل من الهمزة فهو عارض أيضًا، ولهذا إذا وصلت الكلمة بما قبلها ذهبت همزة الوصل ونطقت بهمزة في موضع حرف المد[1]، لذلك كان ترك المد أقيس.

رابعا: رأي الإمام رحمه الله في كلمة ﴿يُؤَاخِذ﴾ كيفما وقعت في القرآن الكريم: اختلف أهل الأداء في كلمة ﴿يُؤَاخِذ﴾[2] كيفما وقعت في القرآن الكريم على قولين:

القول الأول: لا خلاف بين أئمة القراءة في قصر كلمة ﴿يُؤَاخِذ﴾ حيث وقعت وكيف تصرفت، نص على ذلك الداني، وعليه اقتصر ابن شريح في الكافي، ومكي في التبصرة[3].

دليلهم: قال الحافظ في كتابه إيجاز البيان[4]: "وأجمع أهل الأداء على ترك زيادة التمكين للألف في قوله: ﴿لاَّ يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ﴾[البقرة: 223]، ﴿لاَ تُؤَاخِذْنَآ﴾[البقرة: 285]، ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ﴾[النحل: 61] حيث وقع"[5].

القول الثاني: الخلاف في كلمة ﴿يُؤَاخِذ﴾ حيثما وقعت، وبه قال ابن بري تبعًا للشاطبي[6].

دليلهم: قال الإمام الشاطبي رحمه الله:

..... وَبَعْضَهُم يُؤَاخِذْكُم.....[7]

فقول الإمام الشاطبي رحمه الله يدل بمنطوقه على أن بعض أهل الأداء الناقلين قراءة ورش استثنى الألف من كلمة ﴿يُؤَاخِذُكُمُّ﴾ فلم يوسطها ولم يمدها، ويدل بمفهومه على أن البعض الآخر أجراها كغيرها، فأجاز فيها التوسط والمد"[8].

رأي الإمام: قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "في المستثنى لورش لفظ ﴿يُؤَاخِذ﴾ أنَّ الاختلاف في الألفاظ إنما هو على طريق المصريين عن أبي يعقوب الأزرق، وأما على طريق البغداديين عن عبد الصمد فليس عندهم إلا القصر، فهو أولى وأحرى، لأنهم يقصرون جميع ما تقدمت فيه الهمزة على حرف المد واللين"[9]. ومن خلال قول الإمام عن القصر (فهو أولى وأحرى) دليل على اعتبار القصر، لإجماع أهل الأداء عليه.

---

[1] النجوم الطوالع، المارغني، ص100.

[2] نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِظُلْمِهِم مَّا تَرَكَ عَلَيْهَا مِن دَآبَّةٍ﴾[النحل: 61].

[3] ينظر: الكافي، ابن شريح، ص40، التبصرة، مكي القيسي، ص259.

[4] اسم الكتاب كاملا: إيجاز البيان عن أصول قراءة ورش عن نافع بالعلل، وهو كتاب مفقود، ضاعت أصوله، وبقيت فقط النقول المستفيضة عنه عند المنتوري، وابن القاضي، وغيرهما من شراح الدرر والمؤلفين في قراءة نافع. ينظر: معجم مؤلفات الإمام الداني، د. عبد الهادي حميتو، ص47-48.

[5] ينظر: شرح الدرر للمنتوري، 215/1، إبراز المعاني لأبي شامة، ص118، الفجر الساطع، ابن القاضي، 216/2.

[6] ينظر: شرح الدرر اللوامع، المنتوري، 215/1.

[7] منظومة حرز الأماني، الشاطبي، باب: المد والقصر، البيت[174]، ص18.

[8] الوافي، عبد الفتاح القاضي، ص62.

[9] الورقة 252، الوجه ب.

الخلاصة: ذكر ابن بري الخلاف فيه تبعًا للشاطبي-رحمهما الله-، وقد أجيب عنه بأن ظاهر كلام الداني رحمه الله في التيسير المد، لأنه لم يستثنه، فاعتمد الشاطبي رحمه الله على ظاهر التيسير، واعتمد الناظم كلام الشاطبي رحمه الله فحكى فيه الخلاف،كما ذكر ابن الجزري أن رواة المد كلهم مجمعون على استثنائه[1]. والصحيح انه لا خلاف فيه، بل بل قصره إجماعا كما تقدم، وهذا ما رآه إمامنا الشوشاوي رحمه الله، ولعل الإمام الشاطبي لما رأى الحافظ الداني- رحمهما الله- لم يذكره في التيسير وذكره في غيره ظن أن فيه الخلاف فذكره -والله أعلم-[2].

خامسا: رأي الإمام رحمه الله في كلمة ﴿عَاداً ٱلأُولىٰ﴾ للإمام ورش رحمه الله: قرأ الإمام ورش رحمه الله لفظ: ﴿عَاداً ٱلأُولىٰ﴾[النجم: 49] بإدغام تنوين ﴿عَاداً﴾ في اللام من ﴿ٱلأُولىٰ﴾ بعد نقل حركة الهمزة إلى اللام[3]، لذا اختلف أهل الأداء في الواو من لفظ ﴿ٱلأُولىٰ﴾ بين زيادة تمكين مدِّها أو قصره على النحو الآتي:

القول الأول: قرأ الإمام ورش رحمه الله بالقصر في ﴿عَاداً ٱلأُولىٰ﴾، وعدم اعتبار المدِّ، وعليه اقتصر الإمام مكي[4] وابن غلبون رحمه الله[5]، وابن شريح رحمه الله[6]، والأستاذ القيجاطي وغيرهم[7].

دليلهم: الاعتداد بحركة اللام، فبعد نقل حركة الهمزة إلى اللام الساكنة قبلها وإدغامها في التنوين صيَّر حركتها لازمة مُعتداً بها، إذْ لا يمكن الإدغام في ساكن ولا ما هو في حكمه، فسقط اعتبار وجود الهمزة التي كان المدُّ من أجلها[8]، "واعلم أن ﴿عَاداً ٱلأُولىٰ﴾ في الوصل مقصورة لورش، ولا يجوز مدها لأنه لَّما حرَّك لام التعريف بحركة الهمز واعتد بها حين أدغم فيها التنوين صارت الحركة كاللازمة، فيسقط المد، إذ لا يمكن أن تنوى الهمزة إذ الحركة كاللازمة، وإنما تنوى الهمزة إذا كانت حركتها الملقاة على ما قبلها عارضة"[9].

القول الثاني: عدم استثناء ﴿عَاداً ٱلأُولىٰ﴾ وجرى فيه أصل ورش بتمكين المد في الواو من ﴿ٱلأُولىٰ﴾، وترك الاعتداد بالحركة المنقولة، وجعل الهمزة منوبة، وعليه يُدغم التنوين في اللام مع تثليث البدل؛ أي القصر والتوسط والطول، مع التقليل وجهًا واحدًا باعتباره رأس آية، وهذه رواية المصريين عن الإمام ورش رحمه الله[10].

---

[1] ينظر: النشر، ابن الجزري، 340/1، النجوم الطوالع، المارغني، ص102.

[2] الفجر الساطع، ابن القاضي، 218/1.

[3] النجوم الطوالع، المارغني، ص102.

[4] الكشف لمكي القيسي، 51/1- 52. ينظر كذلك: التبصرة لمكي القيسي، ص687.

[5] التذكرة، ابن غلبون، 570/2-571.

[6] الكافي، ابن شريح، ص40.

[7] منهم: ابن سفيان في الهادي، والمهدوي في الهداية. يُنظر: النشر، ابن الجزري، 340/1. شرح الدرر اللوامع، المنتوري، 219/1.

[8] يُنظر: شرح الدرر اللوامع، المنتوري، 219/1. غيث النفع، الصفاقسي، ص563.

[9] هذا قول الأستاذ القيجاطي نقله عنه تلميذه المنتوري في شرحه الدرر اللوامع، 219/1.

[10] اللآلئ الفريدة، أبو عبد الله الفاسي، 224/1.

قال الحافظ رحمه الله في كتاب رواية ورش من طريق المصريين: "وأمَّا...، و﴿عَاداً ٱلأُولىٰ﴾ فإني آخذ له بزيادة التمكين وتركه"[1].

دليلهم: اعتبار الأصل، وعدم الاعتداد بالعارض، إذْ الأصل في لام ﴿ٱلأُولىٰٓ﴾ الإسكان وبعدها همزة متحركة فراعى كونه مهموزا في الأصل، و لم يعتبر النقل فيه[2].

رأي الإمام: قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "حجة المد أن حركة اللام عارضة لأنها حركة النقل، وأن الهمزة في نية الوجود، والعارض لا يعتد به، وحجة من قصره أنه اعتد بالعارض الذي هو حركة اللام، فسبب الخلاف إذا الاعتداد بالعارض وعدم الاعتداد به، والصحيح الاعتداد به لأجل إدغام التنوين في اللام، لأنهم إن لم يعتدوا بحركة اللام لما جاز الإدغام، إذ لا يدغم ساكن في ساكن، وإنما يدغم ساكن في متحرك، فجعلوا حركة اللام في الأولى كاللازمة فأدغموا فيها التنوين"[3]. فقول الإمام رحمه الله هو الاعتداد بالعارض؛ وهو القراءة بالقصر.

الخلاصة: أخذ أكثر أئمة الأداء القراءة بالقصر للإمام ورش رحمه الله في قوله تعالى: ﴿عَاداً ٱلأُولىٰ﴾، لأنه مذهب الحذَّاق من أهل الفنّ[4]، قال الصَفَاقُسي رحمه الله[5]: "واستثنى بعضهم ﴿ٱلأُولىٰ﴾ مما وقع فيه حرف المدِّ بعد الهمز المغير بالنقل و لم يجز فيه لورش إلاَّ القصر، وعليه كثير من الحذاق"[6]. فجاء رأي الإمام رحمه الله موافقًا لِمَا عليه حذَّاق أهل الفنّ والأداء.

الفرع الرابع: مـــد اللـــين.

أولا: رأي الإمام رحمه الله في حكم حرفي اللين إذا اجتمعا مع الهمزة في كلمة واحدة:

قال الناظم ابن بري رحمه الله :

وَالوَاوُ وَاليَاءُ مَتَى سَكَنَتَا مَا بَيْنَ فَتْحَةٍ وَهَمْزٍ مُدَّتَا

لَهُ تَوَسُّطًا..... .....[7].

---

[1] هذا النص محفوظ في كتاب شرح الدرر اللوامع، المنتوري، 218/1، وكتاب رواية ورش من طريق المصريين ليس له ذكر في الفهارس والمصادر المشرقية، ولا عند أحد من الباحثين، مع شهرته ووفرة النقل عنه، وقد أكثر النقل عنه المِنتوري في شرحه. ينظر: معجم مؤلفات الدَّاني، د. عبد الهادي حميتو، ص97- 98.

[2] ينظر: الفجر الساطع، عبد الرحمن بن القاضي، 226/2.

[3] الورقة 253، الوجه ب.

[4] ينظر: شرح الدرر اللوامع، المِنْتُوري، 219/1. غيث النفع، الصفاقسي، ص562-563.

[5] هو أبو الحسن علي بن سالم بن محمد النوري الصفاقسي، ولد سنة: 1053هـــ، أخذ العلم عن الشيخ عاشور القسنطيني، وأخذ عنه أبو العباس أحمد العجمي، من مؤلفاته: غيث النفع في القراءات السبع، توفي سنة: 1118هـــ. ينظر: شجرة النور الزكية، محمد بن مخلوف، 464/1، 465. العُمر في المصنفات والمؤلفين التونسيين، حسن حسني عبد الوهاب، 179/1، 184.

[6] غيث النفع، الصفاقسي، ص562.

[7] متن الدرر اللوامع، ابن البري، باب: المدود، البيت[80]، ص48.

لحرفي اللين – وهما الواو والياء الساكنتان المفتوح ما قبلهما – إذا وقع أحدهما بين فتح وهمزة في كلمة واحدة نحو: ﴿كَهَيْـَٔه﴾[آل عمران: 48]، و﴿سَوْءَه﴾[المائدة: 33] وما أشبهه، وجهان لورش من طريق الأزرق لكلٍ منهما حال الوصل والوقف[1]:

الوجه الأول: الإشباع. وإليه ذهب المهدوي، وهو اختيار أبي الحسن الحصري[2].

دليلهم: قال المهدوي رحمه الله: "وعلة ورش في مده الياء والواو إذا انفتح ما قبلهما أن فيهما شيئا من المد واللين وإن كان أنقص في الرتبة مما في الياء إذا انكسر ما قبلها والواو إذا انضم ما قبلها، ويقوي ذلك جواز وقوع الساكن المدغم بعدها كما يقع بعد الواو المضموم ما قبلها، والياء المكسور ما قبلها نحو قولك: ثوب بكر وقوم مالك"[3].

وقال الحصري رحمه الله :

وَفِي مَدُّ عَيْنٍ ثُمَّ شَيْءٌ وسوءة خِلاَفٌ جَرَى بَيْنَ الأَئِمَةِ فِي مِصْرِ
فَقَالَ أُنَاسٌ مَدَّهُ مُتَوَسِّطٌ وَقَالَ أُنَاسٌ مَفْرِطٌ وَبِهِ أَقْرَئ[4]

الوجه الثاني: التوسط. وهو قول للحافظ الداني والإمام مكي، واختيار ابن بري[5].

دليلهم: ذكر الحافظ أن أصحاب أبي يعقوب عن الأزرق عن ورش: "كان يمكن الياء والواو المفتوح ما قبلها إذا أتت الهمزة بعدهما في كلمة لا غير؛ لأن حركتها لا تلقى عليهما فيها تمكينا وسطا من غير إسراف؛ لأن فيها مع ذلك مدا ولينا وإن كان يسيرا، وقد أخذ بذلك أيضا بعض أصحابنا الأزهريين المصريين، وبذلك قرأت على ابن خاقان وفارس بن أحمد عن قراءتهما"[6]. قال مكي القيسي رحمه الله: "أن تأتي الهمزة بعد واو وياء مفتوحا ما قبلهما، وذلك في كلمة: ﴿شَىْء﴾[7]، و﴿كَهَيْـَٔه﴾، و﴿سَوْء﴾[8]، و﴿ٱسْتَيْـَٔسَ﴾[يوسف: 110]، فقرأ فقرأ ورش جميع هذا بالمدِّ، وهو مدّ دون مد حرف المدّ واللين"[9].

---

[1] ينظر: النشر، ابن الجزري، 346/1.

[2] المصدر نفسه، 346/1.

[3] شرح الهداية للمهدوي، 35/1.

[4] القصيدة الحصرية، ذكر المد والقصر، البيتين[58- 59]، ص102- 103.

[5] ينظر: النشر، ابن الجزري، 346/1.

[6] جامع البيان، الداني، ص203.

[7] في نحو قوله تعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَاتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾[البقرة: 105].

[8] في نحو قوله: ﴿يَـٰٓأُخْتَ هَـٰرُونَ مَا كَانَ أَبُوكِ ٱمْرَأَ سَوْءٍ وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا﴾[مريم: 27].

[9] التبصرة، مكي القيسي، ص262.

قال الدكتور حميتو: "وقول الإمام مكي (مد دون مد حرف المد واللين) "هذا عنده يعني التوسط، لأنه عبر بالمد وجعله أقل من مد الأحرف الثلاثة إذا تأخر عنها الهمز"[1].

قال الخرّاز رحمه الله: "واقتصر ــ ابن بري ــ على التوسط لشهرته وكثرة العمل عليه، وبه قال ــ الداني ــ في "التلخيص"، وهو ظاهر قوله في "التيسير" و"المفردة"، وبه قال أبو محمد مكي، وهو الذي يترجح عند النظر"[2] وقال صاحب الكافي: "وإن انفتح ما قبل الواو والياء الساكنين وجاء بعدهما همزة في كلمة، فإن ورشا وحده يمدها مدا وسطا نحو: ﴿شَيْءٍ﴾، ﴿كَهَيْـَٔه﴾، ﴿ٱسْتَيْـَٔس﴾، ﴿ٱلسُّوٓءِ﴾، و﴿سَوْءَةَ﴾، وقد قرأت له أيضا بإشباع المد في ذلك كله"[3].

رأي الإمام: قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "في الحرف الذي بعده لورش همزة ثلاثة أقوال: قولان للمصريين عن أبي يعقوب: التوسط والإشباع، وقول واحد للبغداديين وهو القصر، ولم يعرج عليه المؤلف ولا عرج على الإشباع، واقتصر على التوسط لأنه المشهور، قوله: (توسطا) يريد على طريقة أبي عمرو الداني وكذلك على طريقة أبي محمد مكي، و ذكر أبو عمرو رواية الإشباع أيضًا، ولكن الذي كثر عليه العمل إنما هو التوسط"[4].

الخلاصة: ذكر الإمام الشوشاوي رحمه الله ثلاثة أوجه مع تقديمه للتوسط لكونه المشهور، وهو الذي عليه أئمة الفنّ، والملاحظ أنّ أهل الأداء اقتصروا فقط على قولين؛ التوسط والإشباع مع تقديم التوسط، أما وجه القصر الذي ذكره الإمام الشوشاوي رحمه الله فقد قيل فيه: "وأما وجه القصر فلم يأخذ به أحد من المدرسة المغربية فيما أعلم، وقد ذكر مكي ما يشعر بالإنكار على من يأخذ به ويعيب غيره"[5]، حيث قال في التبصرة: "رأيت جماعة جماعة من أهل القراءات ينكرون مد هذا الفصل وذلك لجهلهم بالرواية المشهورة بالنقل المتواتر لفظا وسمعا وقلة بصرهم بتصاريف كلام العرب، وأرى ذلك مذهب القراء البغداديين والذي قرأت به المد –التوسط– وهي رواية المصريين"[6].

ثانيا: رأي الإمام الشوشاوي رحمه الله في لفظ (سَـــوْءَاتِ): اجتمع للإمام ورش حرف اللين – وهو الواو الساكنة المفتوح ما قبلها– ومد البدل الذي بعدها من لفظ (سَوْءَاتِ) كيفما تصرفت، وذلك في سورتي الأعراف

[1] قراءة الإمام نافع عند المغاربة، د. عبد الهادي حميتو، 107/5.

[2] ينظر: القصد النافع، الخرّاز، ص142- 143.

[3] ينظر: الكافي، ابن شريح، ص40.

[4] الورقة 255، الوجهان: أ، ب.

[5] قراءة الإمام نافع عند المغاربة، د. حميتو، 108/5.

[6] التبصرة، مكي القيسي، ص263.

وطه[1]، فله في مد البدل الأوجه الثلاثة؛ القصر، التوسط، والإشباع، وأما اللين فقد اختلف فيه عنه على قولين:

القول الأول: اعتبار الأصل وجريا على القاعدة. فيكون لحرف الواو وجهان: "المد الطويل المشبع، والمد المتوسط على أصله في مد الواو إذا سكنت ولقيت الهمزة وانفتح ما قبلها، نحو: ﴿سَوْءَةَ أَخِيهِ﴾[المائدة: 33]"[2]. وهو اختيار الحافظ الداني[3]، والمنتوري-رحمهما الله-.

دليلهم: قال الحافظ رحمه الله: "في كتاب رواية ورش من طريق المصريين، وأما قوله: ﴿سَوْءَٰتِهِمَا﴾ في الأعراف وطه، فاختلف عنه في تمكينهما وتركه، وبالتمكين قرأت وبه آخذ"[4]. وقال المنتوري رحمه الله: "وبالوجهين قرأته على بعض من لقيته، وقرأته على شيخنا الأستاذ أبي عبد الله القيجاطي رضي الله عنه بالمد، وبه آخذ"[5].

القول الثاني: الاستثناء، فلا يكون في الواو إلا القصر. وهو مذهب مكي[6]، وابن شريح[7] والمهدوي[8] وابن سفيان[9].

دليلهم: قال أبو شامة رحمه الله: "وجه ترك المد النظر إلى أصل ما تستحقه هذه الواو وهو الفتح، لأن ما وزنه فَعْلة بسكون العين جمعه فَعَلات بفتحها كتَمَرات وجَفَنَات، وأسكن حرف العلة تخفيفا"، وقال الجعبري رحمه الله: "ووجه قصر الواو تقدير الحركة الأصلية التي ظهرت في هذيل"[10]. و"ترك مدها لئلا يجمع بين مدتين في كلمة واحدة مقتضاهما ضعيف"[11].

---

[1] في قوله تعالى: ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ قَدۡ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكُمۡ لِبَاسٗا يُوَٰرِي سَوۡءَٰتِكُمۡ﴾[الأعراف: 25]، وقوله: ﴿فَأَكَلَا مِنۡهَا فَبَدَتۡ لَهُمَا سَوۡءَٰتُهُمَا﴾[طه: 118]، و﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ لَا يَفۡتِنَنَّكُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ كَمَآ أَخۡرَجَ أَبَوَيۡكُم مِّنَ ٱلۡجَنَّةِ يَنزِعُ عَنۡهُمَا لِبَاسَهُمَا لِيُرِيَهُمَا سَوۡءَٰتِهِمَآ﴾[الأعراف: 26].

[2] سراج القارئ، ابن القاصح، ص61.

[3] "ذكر الداني في كتاب اختلاف أهل الأداء عن ورش في تمكين الياء والواو المفتوح ما قبلهما، وفي جامع البيان وإيجاز البيان والتلخيص المد في واو سوءات وهو ظاهر قوله في الاقتصاد والتيسير والتمهيد والتعريف والموجز وذكر في إرشاد المتمسكين والتهذيب القصر. ينظر: شرح الدرر اللوامع المنتوري، 1/232، وللداني: جامع البيان، ص203، والتيسير، ص148، والتعريف، ص75، ينظر كذلك: القصد النافع، الخرّاز، ص145.

[4] شرح الدرر اللوامع، المنتوري، 232/1.

[5] المرجع نفسه، 232/1.

[6] التبصرة، مكي القيسي، ص263- 264.

[7] الكافي لابن شريح، ص41.

[8] شرح الهداية للمهدوي، ص37.

[9] الهادي لابن سفيان، ص119.

[10] كنز المعاني للجعبري، 562/2. وهذيل هي قبيلة من القبائل الحجازية، وقد تفرّعت إلى فرعين: هذيل الشمال، وهذيل اليمن، وهم ينتسبون إلى جدهم الأعلى هذيل بن مدركة بن إلياس بن مضر من عدنان، وكانت منازلهم بين مكة والمدينة، وفي جبل السّرآة، وقد كثر فيهم الشعر. معجم البلدان، ياقوت الحموي، 167/8- 168، جمهرة النسب، الكلبي، ص130- 131.

[11] إبراز المعاني، أبو شامة المقدسي، ص125.

قال الشيخ مكي رحمه الله: "فإن أتى بعد الهمزة في هذا الباب حرف مد ولين استغنى بمده عن مد حرف اللين نحو: ﴿سَوْءَٰتِهِمَا﴾، و﴿ٱلْمَوْءُۥدَة﴾[التكوير: 8] وشبهه، بمد الثانية ولا يمد الأولى"[1].

رأي الإمام: قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "اعلم أن هذا اللفظ الذي هو (سوءات) يجوز في مده تسعة أوجه وذلك ضرب ثلاثة في ثلاثة...، ومجموع ذلك تسعة أوجه، والمشهور من هذه الأوجه كلها أيضا هو التوسط فيهما، أي في الواو والألف"[2]، فقول الإمام رحمه الله (يجوز في مده تسعة أوجه؛ وذلك ضرب ثلاثة في ثلاثة) هذا على رأي الإمام الجعبري رحمه الله[3]، ويُفهم من كلام الإمام رحمه الله أنّ مَنْ مدَّ الواو و لم يمد الألف قول ألغز فيه الحصري رحمه الله، قال ابن القاضي رحمه الله: "واحد من هذه الأوجه، وهو إشباع الألف وقصر الواو، وهو الذي ألغز فيه الحصري[4]، وقد أجابه الشاطبي في حرزه[5] والجعبري وغيرهما، وتحقيق ذلك في كتر المعاني"[6].

قال الجعبري رحمه الله: "مذهبان نقلهما الصقلي؛ أحدهما طرد الأصل فيه فيمد ويوسط، والثاني استثناؤه فيقصر، فيحصل من الاثنين ثلاثة وإن ضربت في الثلاثة صارت تسعة، وقد وهم من فسر بالخلاف بالمد والقصر"[7].

وقال أيضا: "وما أفهمه كلام الناظم من أن لورش في سوءات تسعة أوجه جرى عليه جمع...، وردَّه في النشر فقال: وينبغي أن يكون أن الخلاف هو المد المتوسط والقصر، فإني لا أعلم أحد روى الإشباع في هذا الباب يعني إشباع اللين إلا وهو يستثني سوءات، وأيضا من وسطها مذهبه في الهمز المتقدم التوسط"[8].

الخلاصة: قال د. حميتو: "قال ابن المجراد معتبرا لهذه الأقوال: (فإذا جمع ما لورش في ألف سوءات وواوها من الخلاف تصور للقارئ من ذلك تسعة أوجه: مدهما معا، وقصرهما معا، وتوسيطهما معا، والمخالفة بينهما"[9] وما قاله ابن المجراد ونقله د. حميتو من أنها تسعة أوجه غير معمول به الآن، وإن كان هذا في ظاهر الشاطبية، وقال به غير واحد من الشراح قديما، إلا أن المجمع عليه الآن في أكثر الأقطار أن فيها أربعة أوجه، قال صاحب الإتحاف: "واختلف في واو قوله تعالى: ﴿سَوْءَٰتُهُمَآ﴾، و﴿سَوْءَٰتِكُمْ﴾، فلم يستثنها الداني في شيء من كتبه، ولا الأهوازي في كتابه الكبير، واستثناها صاحب الهداية والهادي والكافي والتبصرة والجمهور، ووقع للجعبّري فيها حكاية ثلاثة أوجه في الواو تضرب في ثلاثة الهمز فتبلغ تسعة، وتعقبه في النشر بأنه لم يجد أحدا روى إشباع اللين إلا وهو يستثني (سوءات) قال فعلى هذا يكون الخلاف دائرا بين التوسط والقصر، قال: من

---

[1] التبصرة، مكي القيسي، ص263- 264.

[2] ينظر الورقتان: 258، ب، و259، أ.

[3] ينظر: إتحاف فضلاء البشر، ابن البنا، 170/1

[4] في قوله: أسألكم يا مقرئ الغرب كله ** وما لسؤال الحبر عن علمه بُد. ينظر: الورقة 259، الوجه أ، القصد النافع، الخراز، ص146.

[5] في قوله: وفي واو سوءات خلاف لورشهم** وعن كل الموءودة اقصر وموئلا، باب: المد والقصر، البيت[182]، ص19.

[6] الفجر الساطع، ابن القاضي، 256/2.

[7] كتر المعاني للجعبري، ص560.

[8] ينظر: كتر المعاني، الجعبري، 2/560، النشر، ابن الجزري، 1/347.

[9] قراءة الإمام نافع عند المغاربة، د. عبد الهادي حميتو، 111/5- 112، و46/2- 47.

وسطها مذهبه في الهمز المتقدم التوسط، فيكون فيها أربعة أوجه فقط قصر الواو مع ثلاثة الهمزة والتوسط فيهما"[1]. وقال عبد الفتاح القاضي رحمه الله: "ولكن المحققين من علماء الفن على أن هذه الواو لا مد فيها لورش أصلا؛ لأن رواة مد اللين عن ورش أجمعوا على استثناء هذه الواو فحينئذ يكون الخلاف فيها دائرا بين القصر والتوسط، وعلى القصر يكون له في البدل الذي بعدها: القصر والتوسط والمد، وعلى التوسط لا يكون له في البدل إلا التوسط، فليس لورش فيها إلا هذه الأوجه الأربعة؛ قصر الواو مع تثليث البدل، وتوسط الواو والبدل، هذا ما ذهب إليه المحققون وعليه العمل"[2].

الفرع الخامس: المـــد العارض:

أولا: رأي الإمام رحمه الله في المد العارض للسكون: المد العارض للسكون هو أن يأتي حرف المد وبعده حرف ساكن سكونًا عارضًا بسبب الوقف نحو: قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحِيمِ﴾[الفاتحة: 2]، ﴿ٱلْمُومِنُون﴾[آل عمران: 28] وسمي بالعارض لعروض السكون حال الوقف[3]. وإنّ ما سكن في الوقف هو في الأصل محرك[4]، لذا اختلف أهل أهل الأداء عند الوقف عليه على ثلاثة أقوال:

القول الأول: القصر في المد العرض للسكون، وهو قول الحصري وغيره[5].

قال الحصري رحمه الله في قصيدته:

وَإِنْ يَتَطَرَّفْ عِنْدَ وَقْفِكَ سَاكِنٌ فَقِفْ دُونَ مَدّ ذَاكَ رَأْيِي بِلاَ فَخْر

فَجَمْعُكَ بِينَ السَّاكِنَيْنِ يَجُوزُ إِنْ وَقَفْتَ وَهَذَا مِنْ كَلاَمِهِم الحُرِّ[6].

حجتهم: حجة القول بالقصر أنّ سكون الوقف عارض، وإن كان لازما في الوقف، لأنه قد لا يوقف على الكلمة فيكون الحرف متحركا، وأيضا فإن الجمع بين الساكنين مما يختص به الوقف فلا يحتاج حرف المد فيه إلى زيادة التمكين ليتميز به من الساكن الذي بعده، كما يحتاج إلى ذلك في الوصل الذي يمتنع فيه الجمع بين الساكنين[7].

القول الثاني: التوسط، قال ابن الجزري رحمه الله: "وهو مذهب أبي بكر بن مجاهد وأصحابه، واختيار أبي بكر الشذائي[8] والأهوازي والداني"[9]، ومن المتأخرين المارغني رحمه الله

---

[1] ينظر: إتحاف فضلاء البشر، ابن البنا، 1/170.

[2] الوافي، عبد الفتاح القاضي، ص68.

[3] ينظر: التجويد المصور، أيمن سويد، 353/2، منحة ذي العرش، كمال قدة، ص103.

[4] الفجر الساطع لابن القاضي، 152/2.

[5] وممن ذهب الى القصر ابن سفيان. ينظر: شرح الدرر للمنتوري، 190/1.

[6] القصيدة الحصرية، الحصري، البيتين [51 و52]، ص100.

[7] القصد النافع، الخرّاز، ص127- 128.

[8] هو أحمد بن نصر بن منصور بن عبد المجيد، أبو بكر الشذائي البصري، عالم بالقراءة بصير بالعربية، قرأ على ابن مجاهد، وقرأ عليه أبو الفضل الخزاعي، توفي سنة: 373هـــ. ينظر: معرفة القراء الكبار، الذهبي، 319/1، غاية النهاية، ابن الجزري، 131/1.

[9] النشر، ابن الجزري، 335/1.

قال المارغني رحمه الله: "والمختار الوقف بالتوسط على ما عليه الأكثرون وبه العمل"[1].

حجتهم: حجة القول بالتوسط تعارض الدليلين دليل الإشباع ودليل القصر، وذلك أنك إذا نظرت إلى لزوم السكون في الوقف وجب الإشباع، وإن نظرت إلى حدوث السكون في الوقف، وجب القصر فأعطي حكما متوسطا بين حكمين[2].

القول الثالث: المد في العارض للسكون. وممن قال به أبو الحسن الأنطاكي، قال ابن الباذش رحمه الله: "ومنهم من يمد ويقول: إذا قدرت على الفرار من التقاء ساكنين لم أجمع بينهما...، وهو اختيار أبي الحسن الأنطاكي"[3].

حجتهم: أن سكون الوقف لازم في الوقف فصار بمنزلة السكون الأصلي للزومه في الوقف فيشبع المد معه ليتميز أحد الساكنين من الآخر كالسكون الأصلي لأنه بمنزلته لقوته باللزوم في الوقف[4].

رأي الإمام: قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "العارض للسكون حال الوقف ثلاثة أقوال: الإشباع، القصر والتوسط"، ثم ذكر حجة كل فريق، ومال إلى القول بالإشباع تبعا للناظم فقال: "والمد أرى، يؤخذ منه اختيار الإشباع"[5].

الخلاصة: مما سبق يتبين أنه اختُلف في المد الذي كان سببه سكونٌ عارضٌ للوقف على ثلاثة أقوال، فقيل يوقف بالإشباع حملاً على اللازم بجامع السكون، وقيل يوقف بالتوسط لاجتماع الساكنين، مع ملاحظة عروضه، وقيل يوقف بالقصر لعروض السكون فلا يُعتَدُّ به، لأن الوقف يجوز فيه التقاء الساكنين مطلقا[6]، وقد ذكر الداني رحمه الله أن ذلك راجع إلى مراتب التجويد، فمن كانت قراءته بالتحقيق[7] وقف بالإشباع، ومن كانت قراءته بالتدوير[8] وقف بالتوسط، ومن كانت قراءته حدرا[9] وقف بالقصر[10]، والناظم اختار الإشباع، وتبعه على ذلك الإمام الشوشاوي رحمه الله، والصحيح جواز الأوجه الثلاثة- المد والتوسط والقصر- لجميع القراء، وهي أوجه اختيار[11].

---

[1] النجوم الطوالع، المارغني، ص91.

[2] الورقة 244، الوجه ب.

[3] وممن قال به: ابن الباذش. ينظر: الإقناع، ابن الباذش، 480/1- 481، شرح الدرر للمنتوري، 190/1.

[4] نقله الشوشاوي من كتاب إيجاز البيان. ينظر الدرر للمنتوري، 188/1، والقصد النافع، الخراز، ص127.

[5] ينظر: الورقة 245، الوجه أ.

[6] ينظر: إرشاد المريد، علي الضباع، ص60، النجوم الطوالع، المارغني، ص90.

[7] التحقيق هو القراءة بتؤدة وطمأنينة بقصد التعليم، مع تدبر المعاني ومراعاة الأحكام. الوافي في كيفية ترتيل القرآن الكريم، أحمد محمود عبد السميع السميع الشافعي، ص17.

[8] التدوير هو القراءة بحالة متوسطة بين التؤدة والسرعة مع مراعاة الأحكام. الوافي في كيفية ترتيل القرآن الكريم، أحمد محمود، ص17.

[9] الحدر هو القراءة بسرعة مع مراعاة الأحكام. الوافي في كيفية ترتيل القرآن الكريم، أحمد محمود، ص17.

[10] ينظر: جامع البيان للداني، ص204-205.

[11] ينظر: تقريب النشر، ابن الجزري، ص52.

ثانيا: حكم زيادة التمكين للياء قبل الميم في قوله تعالى: ﴿أَلٓمٓ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلاَّ هُوَ﴾**[آل عمران: 1]**، ﴿أَلٓمٓ آحَسِبَ﴾**[العنكبوت:1]**: اختلف القراء في زيادة التمكين للياء قبل الميم حالة الوصل من أول سورة آل عمران، على قراءة الجماعة والميم من أول سورة العنكبوت على قراءة ورش خاصة، على قولين هما:

القول الأول: يزاد في تمكين الياء من هجاء حرف الميم، ويشبع مطها، وهو اختيار الإمام أبي داود وأبي شامة وابن الباذش وغيرهم[1]، ومن المتأخرين الشيخ المارغني رحمه الله

دليلهم: "أن حركة الميم عارضة إذ هي للساكنين في آل عمران، وحركة الهمزة في العنكبوت، والعارض غير معتد به، فكانت الميم ساكنة لذلك، فوجب زيادة التمكين للياء قبلها كما وجب في ﴿أَلٓمٓ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾[البقرة: 1]، و﴿أَلٓمٓ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ﴾[الروم: 1] وشبههما، فعاملوا الأصل وقدروا السكون"[2].

قال أبو داود رحمه الله: "وإلى القول الأول أميل – يعني المد – وعليه أعول، وبه أقول وأقرأ وأقرئ"[3]. وقال أبو شامة رحمه الله: "والأقيس عندهم المد، وترك الاعتداد بالعارض"[4]. وقال ابن الباذش رحمه الله: "وهو القياس، وعليه أكثر الشيوخ للجميع من القراء"[5]. وقال المارغني رحمه الله والوجهان جيدان منصوص عليهما ومقروء بهما، وبهما قرأت قرأت على شيخنا مع تقديم الطويل، وكذلك أقرئ"[6].

القول الثاني: لا يزاد في تمكين الياء إلا على مقدار ما يوصل به إليها لا غير. وهو اختيار ابن غلبون والقيجاطي وتلميذه المنتوري، وغيرهما[7].

دليلهم: لأن ذلك إنما كان يجب فيهما مع ظهور سكون الميم، فلما تحركت امتنعت الزيادة بعدم موجبها، فعاملوا اللفظ واعتدوا بالحركة[8]. قال ابن غلبون رحمه الله: "وكلا القولين حسن، غير أني بغير مد قرأت فيهما، وبه آخذ"[9]. و"قال أستاذنا القيجاطي رحمه الله: بل القياس القصر، وهو الذي أختار، قلت: وبذلك قرأت عليه، وبه آخذ، لأن عليه عامة أهل الأداء"[10].

---

[1] منهم الإمام مكي في التبصرة، ص274، وابن شريح في الكافي، ص42، ينظر كذلك: شرح الدرر، المنتوري، 245/1- 247. القصد النافع الخراز، ص152، النشر، ابن الجزري، 359/1- 360.

[2] جامع البيان، الداني، ص207.

[3] ذكره في الطرر على جامع البيان. ينظر: شرح الدرر اللوامع، المنتوري، 245/1.

[4] إبراز المعاني، أبو شامة، ص122.

[5] الإقناع، ابن الباذش، ص480.

[6] النجوم الطوالع، المارغني، ص112.

[7] ينظر: غيث النفع، السفاقصي، ص129.

[8] جامع البيان، الداني، ص207.

[9] التذكرة، ابن غلبون، ص71.

[10] ينظر: شرح الدرر اللوامع المنتوري، 246/1.

رأي الإمام: ذكر الإمام رحمه الله القولين السابقين، ومال الى الثاني منهما، واستدل له فقال: "قال أبو عمرو: والمذهبان في ذلك جيدان وعلى ترك المد عامة من لقيناه من الشيوخ"[1].

الخلاصة: قال القيسي رحمه الله: "من القراء من يعتد بالحركة فلا يشبع المد كإشباعه في ﴿أَلٓمٓ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾، ومنهم من يمد ولا يعتد بالحركة لأنها عارضة، وهو أقيس وأوجه"[2]. "والمذهبان حسنان بالغان، غير أن الأول – أي زيادة في تمكين الياء – أقيس، والثاني آثر، وعليه عامة أهل الأداء"[3]. فما قاله إمامنا الشوشاوي رحمه الله موافق لما عليه عامة أهل الأداء.

رابعا: رأي الإمام في حكم مد اللين إذا وقع بعده سكون عارض للوقف: قال النَّاظم ابن بري رحمه الله:

وَقِفْ بِنحْو سَوْفَ رَيْبَ عَنْهُمَا بِالمَدِّ وَالقَصْرِ وَمَا بَيْنَهُمَا[4].

تطرق الناظم في هذا البيت لمد اللين، وهو أن يأتي حرف اللين وبعده حرف ساكن سكونا عارضا بسبب الوقف نحو قوله تعالى: ﴿فُرَيْس﴾[قريش: 1]، ﴿ٱلْبَيْتِ﴾[قريش: 3]، ﴿خَوْف﴾[قريش: 5][5]، فبيَّن أنَّ للإمام نافع رحمه الله ثلاثة أوجه عند الوقف على هذه الأمثلة ونحوها، ولكن اختلفوا في الوجه المقدم منها على ثلاثة أقوال هي:

القول الأول: الوقف بالقصر، وإليه ذهب الحسن بن داود النَقَّار[6]، وأحمد بن نصر الشَّذَائي، واختاره الأستاذ القيجاطي وتلميذه المِنْتَوْري[7]، وهو مذهب النحويين[8].

دليلهم: استدلوا بأنَّ معظم المدَّ واللِّين قد زال عن الياء والواو بانتقال حركتهما عنهما، مع كون السَّاكن بعدهما غير أصلي، فاجتمع في ذلك شيئان، يوجب كلٌّ واحد منهما على انفراده ترك الزيادة، فكيف إذا اجتمعا في كلمة واحدة فبطلت عندهم الزيادة في هذا الضرب[9]. قال الحسن بن داود النقَّار رحمه الله: وإذا كان قبل

---

[1] الورقة 263، الوجه أ.

[2] التبصرة، مكي القيسي، ص274.

[3] جامع البيان، الداني، ص207.

[4] متن الدرر اللوامع، باب: المدود، البيت[84]، ص49.

[5] التجويد المصور، د. أيمن سويد، 354/2.

[6] هو الحسن بن داود بن الحسن أبو علي النقار الكوفي، المقرئ النحوي، قرأ على القاسم بن أحمد الخياط، وقرأ عليه أحمد بن نصر الشذَّائي، توفي قبل سنة خمسين وثلاثمائة. ينظر: معرفة القرَّاء الكبار، الذهبي، ص172. غاية النهاية، ابن الجزري، 193/1، 194.

[7] ينظر: النشر، ابن الجزري، 272/1، شرح الدرر اللوامع، المِنْتُوري، 250/1.

[8] ينظر: النشر، ابن الجزري، 272/1، شرح الدرر اللوامع، المِنْتُوري، 250/1، اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة، أبو عبد الله الفاسي، 237/1. 237/1.

[9] شرح الدرر اللوامع، المنتوري، 250/1.

قبل الياء والواو فتح لم يَمدّ ـــ يعني في الوقف". وقال الشَّذائي رحمه الله: "وإذا انفتح ما قبل الياء والواو سقط المدُّ على كل حال، ولا خلاف في ذلك بين القُرَّاء"[1].

القول الثاني: الوقف بالتَّوسط، وهو مذهب أكثر المحققين، واختاره الحافظ الدَّاني رحمه الله ، وكان الشَّاطبي يُقرئ به[2].

دليلهم: استدلوا بما يلي:

1. الأخذ عن الشيوخ: قال الحافظ الداني رحمه الله في التمهيد: "وبالتمكين من غير إسراف آخذ في جميع ذلك وبه قرأت على أكثر شيوخي وعليه أعوّل"[3]. وقال رحمه الله في إيجاز البيان: "والذي آخذ به أنا في ذلك بتمكين وَسَطٍ من غير إسرافٍ، وبه قرأتُ"[4].

2. مراعاة اللفظ والحكم: قال الفاسي رحمه الله: "علة التوسط مراعاة جانبي اللفظ والحكم"[5].

القول الثالث: الإشباع: وممن قال به الحافظ الداني رحمه الله [6]. قال الحافظ رحمه الله في التلخيص: "إنَّ أهل الأداء الآخذين برواية أبي يعقوب يُمكِّنون ذلك تمكيناً مشبعاً"[7]. وإليه ذهب من يأخذ بالتحقيق وإشباع التمطيط من من المصريين وأضرابهم[8].

دليلهم: القياس على مدّ حرف اللين الذي وقع بعده همز نحو: ﴿شَيْءٍ﴾[البقرة: 105][9].

---

[1] ذكر هذا الأقوال الداني في جامع البيان، ص205.

[2] النشر، ابن الجزري، 272/1.

[3] هذا النَّص محفوظٌ في شرح الدرر اللوامع، المِنْتُوري، 250/1. وكتاب التمهيد في قراءة نافع واسمه الكامل التمهيد لاختلاف أصحاب نافع بالعلل، وهو يشتمل على رواية عشرة من الرواة عن نافع وهو مفقود منذ زمان وإنما بقي النقل المستفيض عنه عند المؤلفين كابن الجزري والمِنتُوري، وابن القاضي. ينظر: معجم مؤلفات الإمام الداني، د. عبد الهادي حميتو، ص71، 72.

[4] ينظر: شرح الدرر اللوامع، المِنْتوري، 250/1. وكتاب إيجاز البيان عن أصول قراءة ورش عن نافع بالعلل كتاب مفقود، بقي منه قطعة صغيرة جدا لا تتجاوز ورقات تتحدث عن عدِّ الآي وأجزاء القرآن، وأمَّا أصوله فقد ضاع. وبقيت أقواله محفوظة عنه عند المنتوري وابن القاضي وغيرهما من شُرَّاح الدرر والمؤلفين في قراءة نافع. ينظر: معجم مؤلفات الإمام الداني، د. عبد الهادي حميتو، ص47، 48.

[5] اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة، أبو عبد الله الفاسي، 173/1.

[6] ينظر: شرح الدرر اللوامع، المِنْتوري، 205/1.

[7] هذه النَّص محفوظٌ في شرح الدرر اللوامع، المِنْتُوري، 250/1. وكتاب التلخيص لأصول قراءة نافع بن عبد الرحمن، أو كما سمَّاه المنتوري التلخيص في قراءة ورش وكان يقول: قرأته تفقهاً على يد شيخنا الأستاذ أبي عبد الله القيجاطي. بقيت نصوص هذا الكتاب محفوظة عند شرّاح الدرر اللوامع كابن السداد والمنتوري وابن القاضي، وألف عليه أبو داود سليمان بن نجاح كتابًا سمَّاه الطرر على التلخيص. ينظر: معجم مؤلفات الإمام الداني، عبد الهادي حميتو، ص72، 73، 74.

[8] ينظر: النشر، ابن الجزري، 349/1.

[9] شرح الدرر اللوامع، المِنْتُوري، 250/1.

رأي الإمام: يرى الإمام الشوشاوي رحمه الله القول الثاني، أي أنّ الوجه المقدّم في الأداء هو التوسط عند الوقف عليه، ودليل ذلك استدلاله بكلام الحافظ في إيجاز البيان فقال: "والذي آخذ به أنا في ذلك بتمكين وَسَطٍ من غير إسرافٍ، وبه قرأتُ"[1]. فقول الإمام جاء تبعًا لما عليه الحافظ الداني الآخذ هذا الوجه عن شيوخه.

الخلاصة: بعد عرض الأقوال السابقة وأدلتهم، يتبيَّن جواز الأوجه الثلاثة للإمام نافع غير أنّ إمامنا الشوشاوي رحمه الله اختار التوسط لاختيار الحافظ الداني له، وهو الوجه الذي كان الشاطبي يقرئ به، وهذا إذا كان ما بعد حرف المد غير همز[2]، قال المحقق ابن الجزري رحمه الله "والتحقيق في ذلك أن يقال: إنَّ هذه الأوجه الثلاثة لا تسوغ تسوغ إلاَّ لمن ذهب إلى الإشباع في حروف المدِّ من هذا الباب، وأمَّا من ذهب إلى القصر فيها فلا يجوز له إلاَّ القصر فقط، ومن ذهب إلى التوسط فيها فلا يسوغ له هنا إلاَّ التوسط والقصر اعتد بالعارض أو لم يعتد ولا يسوغ له هنا إشباع، فلذلك كان الأخذ به في هذا النوع قليلاً"[3].

المطلب الرابع: ما يتعلـــق بباب الهمـــز: وفيه الحديث عن الهمزة في كلمة، وفي كلمتين.

الفرع الأول: باب الهمزتين من كلمة: وفيه:

أولا: حكم اجتماع همزتين مفتوحتين من كلمة واحدة عند الإمام ورش[4]: اختُلف عن الإمام ورش رحمه الله في الهمزة المفتوحة بعد أخرى مفتوحة في نفس الكلمة على قولين:

القول الأول: تسهيلها بين بين. وهو اختيار المنتوري وشيخه القيجاطي وابن الباذش، وعليه اقتصر ابن مجاهد في السبعة وابن غلبون في التذكرة[5] والمهدوي في الهداية وغيرهم[6].

دليلهم: قال المنتوري رحمه الله: "وكان شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي رضي الله عنه يأخذ في الثانية بالتسهيل بين بين لورش كابن كثير، وبذلك قرأت عليه، وبه آخذ"[7].

وقال ابن الباذش رحمه الله: "وهم في التسهيل[8] مختلفون، فورش يبدلها ألفا، هكذا رواية المصريين عنه، والقياس أن يكون بين بين، وبه يأخذ له أبي رضي الله عنه، في هذا الفصل، وبه قرأت عليه"[9].

وقال أبو عبد الله رحمه الله: "وإنما كان البدل على غير قياس، لأن الأصل التسهيل بين بين، وإنما يعدل عنه إلى غيره إذا تعذر، وهو هنا غير متعذر، فكان هو القياس، وغيره ليس بقياس"[10].

---

[1] ينظر: الورقة 263، الوجه ب، وشرح الدرر اللوامع، المِنْتوري، 250/1.

[2] النجوم الطوالع، المارغني، ص113.

[3] النشر، ابن الجزري، 350/1.

[4] وهم الآخذون برواية أبي يعقوب الأزرق عن ورش. شرح الدرر للمنتوري، 257/1

[5] التذكرة لابن غلبون، 111/1.

[6] ينظر: شرح الدرر اللوامع، المنتوري، 260/1.

[7] شرح الدرر اللوامع، المنتوري، 259/1.

[8] يعني بالتسهيل مطلق التغيير وهو هنا دائر بين التسهيل بين بين، والإبدال. ينظر: المغني، رضا العلواني، 81/1.

[9] الإقناع، ابن الباذش، 361/1.

[10] اللالئ الفريدة، أبو عبد الله الفاسي، 1/176- 177.

القول الثاني: إبدالها حرف مد من جنس حركتها. وهو مذهب المدرسة القيروانية عامة حيث لم يذكر إمامها ابن سفيان في الهادي غير البدل قال: "وورش عن نافع يحقق الأولى ويبدل من الثانية ألفا"[1].

دليلهم: الرواية والأداء. قال الداني رحمه الله في إيجاز البيان: "وهذا الذي حكيناه عن أصحاب ورش، وقررناه من مذاهبهم في هذا الضرب على ما تلقيناه أداءً، دون ما رويناه نصا"[2].

وقال المارغني رحمه الله: "والمقدم الإبدال، لأنه أقوى من جهة الرواية"[3].

"علة ورش في إبداله الثانية من المفتوحتين ألفا في نحو: ﴿ءَآنذَرْتَهُمْ﴾[البقرة: 55][4] أن هذا هو البدل على غير قياس، وهو أن يبدل الهمزة المتحركة بحرف ساكن، وإنما فعل ذلك فرارا من الهمزة محققة كانت أو مخففة، ورأى أن نطقه بهمزة بين بين، وقد قرأ نافع وابن عامر سال سائل فأبدلا الهمزة من سال ألفا على غير قياس أيضا"[5].

رأي الإمام: قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "تبدل الهمزتين في المفتوحتين ألفا عن أهل مصر عن أبي يعقوب الأزرق أي أنّ البغداديين وهم أصحاب عبد الصمد فإنهم يسهلونها...، وأن المصريين عن أبي يعقوب لا يسهلون الثانية من المفتوحتين، فذكر في هذا البيت أن المصريين أبدلوا الهمزة الثانية من المفتوحتين ألفا[6].

الخلاصة: يرى الإمام الشوشاوي رحمه الله أنّ التسهيل في الهمزة الثانية من المفتوحتين إنما هو من رواية البغداديين عنه، وأما المصريون فإنما رووا عن أبي يعقوب الأزرق عن ورش إبدالها ألفا، وهذا قول الإمام ابن بري في الدرر اللوامع[7]، وتبعه على ذلك الشراح منهم الإمام رحمه الله، ولكن ابن القاضي رحمه الله تعقب كلامهم وصحح هذا الخطأ فقال: "وكذلك أبو يعقوب له التسهيل أيضا، خلاف ما عند شراح الدرر الذين يقولون أن التسهيل من طريق البغداديين، والبدل من طريق المصريين...، ورُوي عن أبي يعقوب البدل كما روي عنه التسهيل"[8]. فرواية الإبدال عن الأزرق هي المشهورة وإن كانت على غير قياس، وهو ظاهر كلام الداني، حيث قال: "واختلف في ذلك عن نافع، فروى ورش من غير رواية أبي يعقوب عنه الموافقة لابن كثير، وروى أبو يعقوب عن ورش أداء تحقيق الأولى وإبدال الثانية ألفا محضة، والإبدال على غير قياس إلا أنه سمع وروى"[9]. والوجهان

---

[1] الهادي لابن سفيان، ص124.

[2] شرح الدرر اللوامع، المنتوري، 258/1.

[3] النجوم الطوالع، المارغني، ص119.

[4] للإمام ورش في وجه الإبدال لهذه الكلمة وأمثالها مد مشبع ستة حركات، لوقوع ساكن لازم بعد الهمزة الثانية، أما إذا وقع بعدها متحرك وذلك وذلك في موضعين هما: ﴿ءَالِد﴾[هود: 71]، ﴿ءَامِنتُم﴾[الملك: 17] فليس له إلا القصر لعدم الساكن بعدها. ينظر: النجوم الطوالع، المارغني، ص119.

[5] شرح الهداية للمهدوي، 1/44- 45.

[6] الورقة271، الوجهان: أ، ب، ينظر: جامع البيان للداني، ص208، والقصد النافع للخراز، ص158.

[7] في قوله: لَكَنَّ فِي الَمَفتُوحَتَيْنِ أُبْدِلَتْ ** عَنْ أَهْلِ مِصْرَ أَلِفًا وَمُكِّنَتْ. متن الدرر، ابن بري، البيت[89]، ص50.

[8] الفجر الساطع، ابن القاضي، 2/321.

[9] جامع البيان، الداني، ص208.

صحيحان مقروء بهما عند الأئمة لنصهم على ذلك، إلا أنه يقدم التسهيل لتقديم الداني له وهو أقيس بمذهب ورش خلافا للإمام الشوشاوي رحمه الله بتقديمه وجه الإبدال وهو على غير قياس كما صرّح به ابن الباذش رحمه الله والأولى أن يجري الباب كله على قياس واحد.

ثانيا: رأي الإمام رحمه الله **في لفظ** ﴿ءَاشْهِدُوا﴾: إذا وقعت همزتا قطع متلاصقان في كلمة واحدة، الأولى منهما لا تكون إلا مفتوحة، والثانية إما مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة، نحو قوله تعالى: ﴿ءَآنذَرْتَهُم﴾[البقرة: 05] ﴿أَيِنَّكُم﴾[الأنعام: 20]، ﴿ءَاوْنَبِّئُكُم﴾[آل عمران: 15]، فللإمام قالون في الهمزة الثانية التسهيل بين بين مع إدخال ألف مدية تمد بمقدار حركتين للفصل بين الهمزتين، ولكنَّه استثنى من هذا الباب كلمة مختلف فيها وهي قوله تعالى: ﴿ءَاشْهِدُوا﴾[الزخرف: 18][1].

وقد ورد في هذه الكلمة وجهان هما[2]:

الوجه الأول: تسهيل الهمزة الثانية بين بين، أي بين الهمزة والواو مع إدخال ألف الفصل كسائر الباب. وقد قرأ الحافظ الدَّاني بهذا الوجه على أبي الفتح ـــ رحمهما الله ـــ. وبه أخذ الخراز وشيخه القصاب، وغيرهما[3].

دليلهم: ويتمثل فيما يلي:

- الحملُ على نظائرها، وحتى تكون على نسق واحد[4].
- الرواية عن الأئمة؛ قال الحافظ الدَّاني رحمه الله في رواية أبي نشيط عن قالون: "اُختُلِف علينا في قوله عز وجل : ﴿ءَاشْهِدُوا﴾ في الزخرف، فقرأته على أبي الفتح بالمدِّ"[5].

الوجه الثاني: تسهيل الهمزة الثانية بين بين مع عدم إدخال ألف الفصل. وعليه اقتصر ابن شريح رحمه الله وغيره[6].

قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "مذهب أبي عبد الله بن شريح في قوله تعالى: ﴿ءَاشْهِدُوا﴾ هو ترك الإدخال لقالون كورش"[7].

دليلهم: ويتمثل في الرواية عن الأئمة: قال الحافظ رحمه الله في رواية أبي نشيط عن قالون: "وقرأته على أبي الحسن بغير مدٍّ كورش سواءً، نقضاً لمذهبه في نظائره"[8]. وقال مكي رحمه الله : "و لم يَمُدُّه قالون فيما قرأت له"[9]. وقال

---

[1] في قول الناظم: ومدَّ قَالُونُ لِمَا تَسَهَّلا بِالخُلْفِ في أَءُشْهِدُوا لِيَفْصِلاَ. متن الدرر اللوامع، باب: الهمز المزدوج ـــ في كلمة ـــ البيت[90]، ص15.

[2] ينظر: المغني في رواية قالون، رضا العلواني، 83/1، أصول رواية الإمام قالون، محمد علي عثمان، ص42.

[3] ينظر: القصد النافع، الخراز، ص161، الفجر الساطع، ابن القاضي، 331/2.

[4] ينظر: شرح الدرر اللوامع، المِنْتوري، 273/1، والقصد النافع، الخراز، ص161.

[5] شرح الدرر اللوامع، المِنْتوري، 269/1.

[6] ينظر: الكافي، ابن شريح، ص199، شرح الدرر اللوامع، المِنْتوري، 270/1، 271.

[7] الورقة 274، الوجه أ.

[8] شرح الدرر اللوامع، المِنْتوري، 269/1.

[9] التبصرة، مكي القيسي، ص670.

المِنْتَوْرِي رحمه الله : "وقد وقفت على القصر في ﴿ٱشْهِدُوا﴾ من طريق أبي نشيط لأبي الحسن بن غلبون في التذكرة وعلى المدِّ فيه...، وبالوجهين قرأته لقالون على جميع من قرأت عليه، وبالقصر آخذُ"[1]. وحجتهم "الجمع بين اللغتين؛ لغة الفصل ولغة تركه"[2].

رأي الإمام: قال الإمام الشوشاوي رحمه الله : "واستحسن بعض الشيوخ الفصل ليجري الباب كله على نسق واحد"[3]. وبهذا يتبين أنه يرى القراءة بالإدخال في هذا الموضع لاستحسانه له.

الخلاصة: الوجهان صحيحان مقروء بهما لقالون، والتسهيل مع الإدخال هو المقدم في الأداء[4]، وهذا ما ذكره ذكره إمامنا الشوشاوي رحمه الله .

ثالثا: رأي الإمام الشوشاوي رحمه الله فيما اجتمعت فيه ثلاث همزات: قال النَّاظمُ ابن بري رحمه الله :

وَحَيثُ تَلْتَقِي ثَلَاثٌ تَرَكَهْ وَفِي أَئِمَّةٍ لنَقْلِ الحرَكَهْ[5].

ذكر النَّاظم في هذا البيت ما لا إدخال فيه لقالون من غير خلاف، وهو ما اجتمعت فيه ثلاث همزات، وهو كلمتان: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ الواقع في: [الأعراف: 122]، [طه: 70]، [الشعراء: 48]، و﴿ءَأَلِهَتُنَا﴾[الزخرف: 58] فالهمزة الأُولى هي همزة استفهام للمواضع الثلاثة، والثالثة للأصل، وتختلف الثانية[6]، والحكم فيها للإمام نافع رحمه الله تحقيق الأولى وتسهيل الثانية وإبدال الثالثة ألفا، وكما لا إدخال لقالون فيما اجتمع فيه ثلاث همزات لا إبدال لورش فيه، غير أن البعض روى عن ورش رحمه الله وجه الإبدال في الهمزة الثانية كالآتي[7]:

القول الأول: تحقيق الهمزة الأولى وإبدال الثانية وهذا ذكره الحافظ الداني رحمه الله في إيجاز البيان، وبعض شُراح الشاطبية كالإمام الجعبري وابن القاصح[8] ــ رحمهما الله ــ[9].

دليلهم: قال الحافظ الدَّاني رحمه الله : "وقال أكثر أهل الأداء من أصحاب أبي يعقوب عنه أنه يبدل الهمزة الثانية المسهَّلة ألفاً على أصله في سائر الاستفهام، ثم يحذفها هاهنا لاجتماعها مع الألف المبدلة من همزة الأصل

---

[1] شرح الدرر اللوامع، المنتوري، 269/1، 270.

[2] شرح الدرر اللوامع، المِنْتوري، 273/1. النجوم الطوالع، المارغني، ص121.

[3] الورقة 274، الوجه أ.

[4] ينظر: المغني في رواية قالون، رضا العلواني، 83/1، النجوم الطوالع، المارغني، ص121.

[5] متن الدرر اللوامع، باب: الهمز المزدوج ــ في كلمة ــ، البيت[91]، ص50.

[6] الهمزة الثانية في: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ همزة قطع، وأما في: ﴿ءَأَلِهَتُنَا﴾ فهي همزة الجمع. ينظر: القصد النافع، الخراز، ص163.

[7] ينظر: النجوم الطوالع، المارغني، ص122، القصد النافع، الخراز، ص163.

[8] هو علي بن عثمان بن محمد بن أحمد بن القاصح بالقاف العذري المصري الشافعي ناقل مصدر، قرأ العشر وغيرها على أبي بكر بن الجندي وإسماعيل الكفتي وألف وجمع، ومن بيت تواليفه سراج القارئ المبتدئ، توفي سنة أربع عشرة، وثمانمائة، وقيل غير ذلك. ينظر: غاية النهاية لابن الجزري، 555/1.

[9] ينظر: الجعبري ومنهجه في كتر المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التهاني مع تحقيق نموذج من الكتر، الجعبري، ت: أحمد اليزيدي، 402/2-403. سراج القارئ المبتدئ، ابن القاصح، ص71.

الساكنة، لئلا يلتقي ساكنان ويشبع المدَّ ليدلَّ بذلك على أصل الكلمة، وأنَّ مخرجها مخرج الاستفهام دون الخبر"[1].

القول الثاني: تحقيق الهمزة الأولى وتسهيل الثانية بين بين، وإليه ذهب المِنْتَوري وغيره[2].

دليلهم: الرواية عن الإمام ورش من طريق الأزرق بتسهيل الهمزة الثانية في هذه المواضع، قال ابن الجزري رحمه الله لما تكلم على ﴿ءَأٰلِهَتُنَا﴾: "بل اتفق أصحاب الأزرق قاطبة على تسهيلها بين بين"[3]. وقال ابن الباذش رحمه الله: "ومن أخذ لورش في: ﴿ءَآنذَرْتَهُم﴾ بالبدل لم يأخذ له هنا ـــ أي في هذه المواضع ـــ إلاَّ بين بين"[4].

رأي الإمام: يرى الإمام رحمه الله القراءة بتحقيق الأولى وتسهيل الثانية، حيث قال: "ورش له فيها وجهان: البدل والتسهيل، وهو الأشهر"[5].

الخلاصة: الذي قال به الإمام الشوشاوي رحمه الله بتحقيق الهمزة الأولى، وتسهيل الثانية هو الذي اتفق عليه أصحاب الأزرق عن الإمام ورش ـــ رحمهما الله ـــ، قال المحقق ابن الجزري رحمه الله: "بل اتفق أصحاب الأزرق قاطبة على تسهيلها بين بين"[6].

رابعا: رأي الإمام رحمه الله في لفظ ﴿أَيِمَّةَ﴾: لفظ ﴿أَيِمَّةَ﴾ مما اجتمعت فيه همزتان في كلمة واحدة؛ الأولى منهما متحركة بالفتح والثانية ساكنة[7]، وقد ورد هذا اللفظ في خمسة مواضع من القرآن الكريم[1]، اختلف أهل الأداء الأداء في كيفية النطق بها عن الإمام نافع رحمه الله على قولين هما[2]:

---

[1] جامع البيان، الداني، ص519. هذه الرواية التي ذكرها الحافظ هي قول محمد بن علي الأذفوي في كتابه الاستغناء، وهو من أهل الأداء من مشيخة مصر. ينظر: شرح الدرر اللوامع، المنتوري، 1/ 276. وقد ردَّ المحقق ابن الجزري رحمه الله على هذه الرواية بقوله: "وهذا مما انفرد به وخالف به سائر النّاس وهو ضعيف قياساً ورواية، ومصادم مذهب ورش نفسه، وذلك أنه إذا كان المدُّ من أجل الاستفهام فلم نره يجيز المد في نحو ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ﴾[البقرة: 284]، ويخرجه بذلك عن الخبر إلى الاستفهام؟ والعجب أن بعض شراح الشاطبية يجيز ذلك ويجيز فيه أيضاً الثلاثة الأوجه التي في نحو ﴿أَيِفْكاً ءَالِهَةً﴾[الصافات:86]، فليت شعري ماذا يكون الفرق بينهما؟ وكذلك الحكم في ﴿ءَأَنتُمْ﴾". ينظر: النشر، ابن الجزري، 365/1.

[2] ينظر: اللآلئ الفريدة، أبو عبد الله الفاسي، 252/1. النشر، ابن الجزري، 365،369/1. شرح الدرر اللوامع، المِنْتوري، 274/1. البدور الزاهرة، عبد الفتاح بن القاضي، 316/1، و564/2.

[3] النشر، ابن الجزري، 364/1، 369.

[4] الإقناع، ابن الباذش، 362/1.

[5] الورقة 275، الوجه ب، والورقة 276، الوجه أ.

[6] النشر، ابن الجزري، 365/1. وللتوسع في المسألة ينظر: اللآلئ الفريدة، أبو عبد الله الفاسي، 183/1. غيث النفع، الصفاقسي، ص248، 250.

[7] أصل "أئمة" على وزن أَفْعِلَة، وهي جمع إمام، مثل فِراش وأَفْرِشة، وأصلها "أَأْمِمَة"، فاستثقلوا الجمع بين همزتين، ومثلين في كلمة واحدة، فنقلوا حركة الميم الأولى إلى الهمزة الساكنة قبلها، وأدغموا الميم في الميم التي بعدها، فصار أَإِمَّة، ورسمت في جميع المصاحف بالياء للزوم كسرها، فإذا تأملت ذلك علمت أن الهمزة المكسورة أصلها السكون. ينظر: شرح الدرر اللوامع، المِنتوري، 277/1.

القول الأول: إبدال الهمزة الثانية ياءً خالصة، وهذا ما نصَّ عليه الإمام ابن شريح رحمه الله، وأشار إليه الشيخ مكي رحمه الله وبه قرأ ابن الجزري رحمه الله من بعض طرقه[3]، وذكره الإمام الشاطبي[4] وغيره بأنَّه مذهب النحاة[5]، وهو اختيار القيجاطي وتلميذه المِنْتَوري ـــ رحمهما الله ـــ[6].

قال الشوشاوي رحمه الله : "استثقلوا الجمع بين الهمزتين والمثلين في كلمة واحدة فنقلت حركة الميم الأولى إلى الهمزة الثانية الساكنة فأدغمت الميم الأولى في الثانية فصار أيّمّة...، ليلا يقع الإلتباس بين المفرد والجمع"[7].

دليلهم: القياس. قال أبو عبد الله الفاسي رحمه الله : "أصل الهمزة المكسورة في ﴿أَيِمَّةً﴾ السكون، وإنما نقلت إليها حركة الميم فكسِرت، وحركة النَّقل عارضة، وإذا كانت عارضة كانت الهمزة في حكم الساكنة، وإذا كانت في حكم الساكنة لم يجز تحقيقها بعد الهمزة المفتوحة ولا تسهيلها، كما لا يجوز ذلك في الساكنة لفظاً، ولما لم يجز ذلك عدل إلى ما تستحقه في الأصل من البدل، غير أنها لم تبدل ألفا للسبب الذي وقع الفرار منه أولا، ودبرت في الإبدال بحركة نفسها، فأبدلت ياء، والذي ذهبوا إليه قياسي"[8]. فالهمزة الثانية أصلها ساكن، وإنما تحركت بنقل كسرة الميم إليها فكان الأصل الإبدال من أجل السكون، ولذلك نصَّ أكثر النحاة على إبدال الياء[9].

القول الثاني: تحقيق الهمزة الأولى وتسهيل الثانية حيث وقعت. وإليه ذهب ابن مجاهد، وابن غلبون، وغيرهما[10].

---

[1] وهي قوله تعالى: ﴿فَقَٰتِلُوٓاْ أَيِمَّةَ ٱلۡكُفۡرِ﴾[التوبة: 12]، وقوله: ﴿وَجَعَلۡنَٰهُمۡ أَيِمَّةٗ يَهۡدُونَ بِأَمۡرِنَا﴾[الأنبياء: 72]، وقوله: ﴿وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى ٱلَّذِينَ ٱسۡتُضۡعِفُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَنَجۡعَلَهُمۡ أَيِمَّةٗ﴾[القصص: 4]، وقوله: ﴿وَجَعَلۡنَٰهُمۡ أَيِمَّةٗ يَدۡعُونَ إِلَى ٱلنَّارِۖ﴾[القصص: 41]، وقوله: ﴿وَجَعَلۡنَا مِنۡهُمۡ أَيِمَّةٗ يَهۡدُونَ بِأَمۡرِنَا﴾[السجدة: 24].

[2] ينظر: شرح الدرر اللوامع، المنتوري، 278/1، الكافي، ابن شريح، ص122، التبصرة، مكي القيسي، ص526.

[3] النشر، ابن الجزري، 378/1. قال شارح طيبة النشر: (والحاصل أنَّه سهل الهمزة الثانية من "أئمة" أبو عمرو ورويس والمدنيان وابن كثير وعنهم أيضا إبدالها ياء مكسورة، وجعله الشاطبي ثانيا في النحو فَأفهم أنه لا يجوز في القراءة، والصواب ثبوته في القراءة أيضا). ينظر: شرح طيبة النشر، ابن الجزري، ص72.

[4] قال الإمام: وَأَئِمَّةً بالخُلْفِ قَدْ مَدَّ وَحْدَهُ وَسَهِّلْ سَمَا وَصْفاً وَفِي النَّحْوِ أُبْدِلاَ. ينظر: حرز الأماني، باب الهمزتين من كلمة، البيت[199] ص20.

[5] ينظر: اللآلئ الفريدة، أبو عبد الله الفاسي، 254/1. جامع البيان، الداني، ص533، 534.

[6] شرح الدرر اللوامع، المِنتوري، 281/1.

[7] الورقة 277، الوجه أ.

[8] اللآلئ الفريدة، أبو عبد الله الفاسي، 255/1، 256.

[9] ينظر: النشر، ابن الجزري، 380/1.

[10] ينظر: التيسير، الداني، ص149، السبعة في القراءات، ابن مجاهد، ص233، التذكرة، ابن غلبون، 356/2، اللآلئ الفريدة، أبو عبد الله الفاسي 254/1. النشر، ابن الجزري، 294/1.

دليلهم: النقل والرواية[1]. قال الداني رحمه الله في إيجاز البيان: "والأوَّل ـــ يعني التسهيل بين بين ـــ قول القرَّاء وأهل الأداء، وبه ورد النَّص عن ورش من رواية داود بن أبي طيبة"[2].

وقال في الإيضاح: "ولم يأتِ بذلك منصوصاً عن أحد من الرُّواة عن الأئمة، إلاَّ داود بن أبي طيْبة عن ورش عن نافع، وأبو بكر الأصبهاني عن أصحابه عن ورش"[3].

رأي الإمام: اختار الإمام رحمه الله في هذا الموضع القراءة بالتسهيل (بين بين) في الهمزة الثانية، حيث قال رحمه الله: "البدل فيه هو مذهب النحاة، والتسهيل فيه هو مذهب جمهور القراء، واعترض النحاة ها هنا على القراء فقالوا لهم: كيف تقرءون بالتسهيل ما أصله البدل؟ أجاب القراء بأنهم إعتبروا ها هنا في ﴿أَيِمَّةَ﴾ لغة الذين لا يستثقلون إجتماع الهمزتين في كلمة واحدة"[4]. وبهذا يتبين أن الإمام رحمه الله يقول بالتسهيل تبعًا لمذهب جمهور القراء.

الخلاصة: وجه إبدال الهمزة الثانية ذكره الإمام الشاطبي رحمه الله فقال: (وفي النحو أبدلا)، وهو من زياداته على أصله، وإن كان صحيحا من طرق النَّشر الأخرى، فلا يؤخذ به من طريق التيسير والشاطبية. ويؤخذ للإمام نافع رحمه الله التسهيل بين بين من طرق التَّيسير والتَّحبير[5]، أما وجه التسهيل الذي اختاره إمامنا الشوشاوي رحمه الله جاء موافقا لقول جمهور القراء.

الفرع الثاني: باب الهمزتين من كلمتين: وفيه:

أولا: رأي الإمام الشوشاوي رحمه الله في حكم اجتماع همزتين متفقتين فتحا من كلمتين: يسقط الإمام قالون رحمه الله الهمزة الأولى من الهمزتين المتفقتين فتحًا[6]، بحيث تكون الهمزة الأولى آخر الكلمة الأولى، والهمزة الثانية أول الكلمة الثانية، ولكن لأهل الأداء قولان لقالون رحمه الله :

القول الأول: إسقاط الهمزة الأولى وتحقيق الثانية. واختاره الداني وابن الجزري –رحمهما الله–، وهو مذهب ابن غلبون في التذكرة، ومكي في التبصرة، وابن الباذش في الاقناع، وابن عظيمة في منح الفريدة الحمصية[1] وابن المرابط في التقريب والحرش[2]، وابن جزي في المختصر البارع[3].

---

[1] اللآلئ الفريدة، أبو عبد الله الفاسي، 256/1.

[2] هو داود بن أبي طيبة المصري، أبو سليمان بن هارون بن يزيد مولى آل عمر بن الخطاب، قرأ على ورش، وتحقق بالأداء، ثم عرض على علي بن كيسة، قرأ عليه ابنه عبد الرحمن ومواس بن سهل، والحسن بن علي بن زياد وغيرهما، توفي سنة: 223هـ. ينظر: معرفة القراء، الذهبي 182/1- 183.

[3] ينظر: شرح الدرر اللوامع، المِنتوري، 278/1، 279. وكتاب الإيضاح في الهمز كما سمَّاه المِنتوري، فقد قال عنه قرأت كثيرا منه تفقها على يد يد شيخنا أبو عبد الله القيجاطي، ونقل عنه كثيرا شراح الدرر اللوامع، وهو مذكور في فهرس ابن خير باسم الإيضاح في الهمزتين. ينظر: معجم مؤلفات الدَّاني، د. عبد الهادي حميتو، ص50، 51.

[4] الورقة 278، الوجه أ.

[5] ينظر: الرسالة الغراء، علي محمد النحاس، ص47.

[6] وتوجد في القرآن الكريم في ستة عشر لفظا في تسعة وعشرين موضعا، منها السفهاء أموالكم بالنساء، وفيها وفي المائدة جاء أحد منكم وفي الأنعام جاء أحدكم...، ينظر: النشر، ابن الجزري، 382/1.

دليلهم: قال الحافظ الداني رحمه الله بعد ذكره للقولين مرجحا القول بإسقاط الأولى منهما: "وعلى ذلك أكثر أهل الأداء"[4]. وقال المحقق ابن الجزري رحمه الله: "ذهب سائر أهل الأداء إلى أنها الأولى، وهو الذي قطع به غير واحد وهو القياس"[5].

القول الثاني: تحقيق الهمزة الأولى وإسقاط الثانية. وإليه ذهب ابن غلبون وغيره فيما نقله ابن الجزري في النشر.

دليلهم: قال ابن الجزري رحمه الله: "ذهب أبو الطيب بن غلبون فيما حكاه عنه صاحب التجريد وأبو الحسن الحمامي[6] فيما حكاه عنه أبو العز القلانسي[7] إلى أن الساقطة هي الثانية، وهو مذهب الخليل بن أحمد وغيره من النحاة"[8].

رأي الإمام: يرى الإمام الشوشاوي رحمه الله بإسقاط الهمزة الأولى وقال: "هي المشهورة"[9].

الخلاصة: ذكر الداني رحمه الله وجها آخر لقالون من طريق الحلواني، وهو تسهيل الهمزة الثانية، وقال: "والروايتان عنه صحيحتان"[10] يعني بذلك رحمه الله، رواية إسقاط الأولى ورواية تسهيل الثانية، وعليه فيكون لقالون في الهمزتين المفتوحتين من كلمتين ما يلي: الأول: إسقاط الأولى وتحقيق الثانية، وهو المقدم لكثرة رواته ووفرة نصوص الأئمة عليه، وهذا ما قال به إمامنا الشوشاوي رحمه الله، والثاني: تحقيق الأولى وإسقاط الثانية، وتظهر ثمرة اختلافهم في مقدار المد، فمن قال بإسقاط الأولى كان المد عنده من قبيل المنفصل، فيجري فيه الوجهان: الإشباع

---

[1] ينظر: التذكرة، ابن غلبون، 116/1، التبصرة، مكي القيسي، ص288، الإقناع، ابن الباذش، 380/1، منح الفريدة الحمصية، ابن عظيمة ص314.

[2] التقريب والحرش، ابن المرابط، ص239، وابن المرابط هو أبو الأصبغ، عيسى بن محمد بن فتوح الهاشمي البلنسي، المعروف بابن المرابط، مقرئ متصدر بارع، أخذ القراءات عن أبي زيد الوراق وأبي بكر الهدهد، قرأ عليه أبو عبد الوهاب بن الحباب، توفي سنة: 552هـ. غاية النهاية، ابن الجزري، 541/1.

[3] المختصر البارع، ابن جزي، ص51، وابن جزي هو محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن يحيى بن عبد الرحمن بن يوسف بن جزي، ويكنى بأبي القاسم الكلبي الغرناطي، الإمام الفقيه، المفسر الأصولي، من مشايخه: أبو جعفر بن الزبير، وابن العماد، ومن تلاميذه: محمد بن الخشاب، أبو عثمان بن الحداد وغيرهما، من مؤلفاته: التسهيل لعلوم التنزيل، المختصر البارع في قراءة نافع، توفي سنة: 741هـ. ينظر: غاية النهاية، ابن الجزري، 75/2، طبقات المفسرين، الأندروي، 85/2.

[4] جامع البيان، الداني، ص218.

[5] النشر، ابن الجزري، 389/1.

[6] هو علي بن أحمد بن عمر بن حفص بن الحمامي البغدادي، أبو الحسن، الإمام المحدث، مقرئ العراق، ولد سنة: 328هـ، سمع من عثمان بن السماك، وعلي بن محمد بن الزبير، وغيرهما، وحدّث عنه: الخطيب والبيهقي وأبو الحسن بن العلاف وآخرون، توفي سنة: 417هـ. ينظر: غاية النهاية، ابن الجزري، 462/1، سير أعلام النبلاء، الذهبي، 402/17.

[7] هو محمد بن الحسين بن بندار، الأستاذ، أبو العز الواسطي القلانسي، مقرئ العراق، قرأ على أبي علي غلام الهراس وغيره، وأبي القاسم الهذلي، قرأ عليه أبو محمد سبط الخياط وأبو بكر الباقلاني وغيرهما، توفي سنة: 521هـ. ينظر: معرفة القراء الكبار، الذهبي، 473/1- 475.

[8] النشر، ابن الجزري، 389/1.

[9] الورقة 280، الوجه ب.

[10] ينظر مفردة نافع، الداني، ص35- 36.

والقصر، ومن قال بإسقاط الثانية أو سهلها كان المد عنده من قبيل المتصل فلا يجري فيه إلا الطول[1]. وقد رجّح إمامنا رحمه الله القول بإسقاط الهمزة الأولى من الهمزتين المجتمعتين من كلمتين لقالون تبعًا لكبار الأئمة والمحققين كابن الجزري رحمه الله على مذهب سائر أهل الأداء، وهو الوجه الذي اقتصر عليه الداني في التيسير[2].

ثانيا: رأي الإمام رحمه الله في لفظي: ﴿جَآءَ .الَ لُوطٍ﴾، و﴿جَآءَ .الَ فِرْعَوْنَ﴾ عند الإمام ورش رحمه الله: إذا وقع بعد الهمزة الثانية من الهمزتين المفتوحتين ألف وذلك في قوله تعالى: ﴿جَآءَ .الَ لُوطٍ﴾ [الحجر: 61]، وقوله: ﴿جَآءَ .الَ فِرْعَوْنَ﴾[القمر: 41]، فهل تبدل الثانية فيهما كما في سائر الباب، أم تسهل فقط من أجل الألف بعدها؟ وذلك كما يلي[3]:

القول الأول التسهيل بين بين، ولا تبدل لئلا يجتمع ألفان، واجتماعهما متعذر. واقتصر على هذا الوجه الحافظ الداني في التيسير، وهو ظاهر كلام مكي في التبصرة[4]، وتابعهم على ذلك السملالي في تحصيل المنافع وزاد "لأن المشهور في جاء ال عند ورش تسهيل الثانية وفي غيره – أي غير هذين الموضعين– من المفتوحتين إبدالها"[5]، وكذا الخراز في القصد النافع[6].

واختاره المنتوري، ومن المتأخرين؛ المارغني–رحمهم الله جميعا–.

دليلهم: قال الحافظ رحمه الله: "اختلف أصحابنا في ذلك، فقال بعضهم: لا يبدلها فيهما؛ لأن بعدها ألفا، فيجتمع ألفان واجتماعهما متعذّر، فوجب لذلك أن يكون بين بين لا غير؛ لأن همزة بين بين في زنة المتحركة"[7]. وقال وقال المنتوري رحمه الله: "وبالتسهيل بين بين قرأت ﴿جَآءَ .الَ لُوطٍ﴾، و﴿جَآءَ .الَ فِرْعَوْنَ﴾ على جميع من قرأت عليه لورش وبذلك آخذ"[8].

وقال المارغني رحمه الله: "يقدم فيهما التسهيل لأنه الأشهر والأقيس"[9].

القول الثاني: الإبدال كسائر الباب، وفي هذا البدل وجهان؛ الأول أن تحذف للساكنين، إذ هي أولاهما ويزاد في المد دلالة على أنها هي المسهلة دون الأولى، لأن اللفظ إذا لم تكن زيادة محتمل لحذف الثانية أو الأولى أو الثالثة، والوجه الثاني أن لا تحذف ويزاد في المد ليفصل بذلك بين الساكنين ويمنع من اجتماعهما. وممن أخذ لورش بالإبدال فقط الداني رحمه الله.

---

[1] ينظر: النشر لابن الجزري، 389/1.

[2] ينظر: التيسير، الداني، ص151.

[3] ينظر: إتحاف فضلاء البشر، ابن البنا، 195/1. الفجر الساطع، ابن القاضي، 369/2.

[4] ينظر: التبصرة، مكي القيسي، ص287- 288.

[5] تحصيل المنافع، السملالي، ص148.

[6] القصد النافع، الخراز، ص169- 170.

[7] جامع البيان، الداني، ص220.

[8] شرح الدرر اللوامع، المنتوري، 287/1.

[9] النجوم الطوالع، المارغني، ص125.

الدليل: قال الداني رحمه الله: "وقال آخرون يبدلهما فيهما كسائر الباب، ثم فيها بعد البدل وجهان أحدهما: أن تحذف للساكنين إذ هي أولهما ويزاد المد دلالة على أنها هي الملينة دون الأولى، والثاني: أن لا تحذف ويزاد في المد فتفصل تلك الزيادة بين الساكنين وتمنع من اجتماعهما"[1]. وقال ابن الجزري رحمه الله بعد ذكره لكلام الحافظ الحافظ الداني رحمه الله: "وهو جيد، وقد أجاز بعضهم على وجه الحذف الزيادة في المد على مذهب من روى المد عن الأزرق، لوقوع حرف المد بعد همز ثابت، فحكى فيه المد والتوسط والقصر، وفي ذلك نظر لا يخفى"[2].

رأي الإمام: قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "فيه ثلاثة أقوال: قول بالتسهيل وهو المشهور فرارًا من إجتماع ألفين، وقول بالبدل مع الحذف، وقول بالبدل من غير حذف، وإنما كان التسهيل هو المشهور، لأن تسهيلها يمنع من حذفها، وأما البدل فيؤدي إلى حذفها، وما لا يؤدي إلى الحذف أولى من الذي يؤدي إلى الحذف"[3].

الخلاصة: تحصَّل من كلام الداني رحمه الله السابق وجهان لورش على الإبدال القصر في حذف الألف المبدلة لدرء التقاء الساكنين، والطول في زيادة المد للفصل بين الألف المبدلة والتي بعدها لسكونهما، وزاد ابن الجزري رحمه الله في نشره وجهاً ثالثا على الإبدال وضعَّفه، والمقدم التسهيل كما ذكر الإمام تبعا للحافظ في التيسير. وقال الحافظ رحمه الله في ايجاز البيان: "وهذا مذهب الحذاق من أهل الأداء"[4]. فرأي إمامنا جل رحمه الله موافقا لما عليه الحذّاق الحذّاق من أهل الأداء.

ثالثا: رأي الإمام رحمه الله في قوله تعالى: ﴿هَـٰٓؤُلَآءِ اں كُنتُمْ﴾، و﴿عَلَى ٱلْبِغَآءِ انَ اَرَدْنَ﴾ **عند الإمام ورش رحمه الله:**

اختُلِف عن الإمام ورش رحمه الله في قوله تعالى: ﴿هَـٰٓؤُلَآءِ اں كُنتُمْ﴾[البقرة: 30]، وقوله: ﴿ٱلْبِغَآءِ انَ اَرَدْنَ﴾ [النور: 33] على ثلاثة أقوال[5]:

القول الأول: الإبدال حرف مد خالص، وهو رواية المصريين، والجمهور.

دليلهم: وجه إبدال الثانية ياء؛ أنه أراد تخفيفها، ورأى أن همزة بين بين في زنة المحققة، وأن النطق بالياء الساكنة، أسهل من النطق بهمزة بين بين، فأبدلها ياء خالصة على غير قياس[6].

القول الثاني: التسهيل بين بين، وهو رواية البغداديين.

دليلهم: علة من حقق الهمزة الأولى وسهل الثانية، أنه استثقل الجمع بين الهمزتين لما وصلهما، فحقق الأولى وخفف الثانية، إذ كان الثقل إنما عرض من أجلها، فلذلك سهلها فجعلها بين الهمزة والياء الساكنة، لأنها مكسورة قبلها متحرك، فكان تقريبها من الحرف الذي منه حركتها أولى بها، لقربه منها[1].

---

[1] جامع البيان، الداني، ص220.

[2] النشر، ابن الجزري، 390/1.

[3] الورقة 281، الوجه ب.

[4] شرح الدرر اللوامع، المنتوري، 286/1.

[5] ينظر: التيسير، الداني، ص151، تقريب النشر، ابن الجزري، ص62، تلخيص العبارات، ابن بليمة، ص29، النجوم الطوالع، المارغني، ص126.

[6] شرح الدرر اللوامع، المنتوري، 291/1.

القول الثالث: إبدال الهمزة الثانية ياء خفيفة الكسر، أي مختلسة الكسر، وهذا الوجه قرأ به الحافظ الداني على أبي القاسم خلف بن خاقان عنه، وقرأ به على أبي الفتح وأبي الحسن.

دليلهم: ذكر الحافظ رحمه الله الأقوال الثلاثة فقال: "قرأ نافع في رواية المسيبي وقالون...، في الباب كله بتليين الهمزة الأولى على نحو حركتها، فتكون في اللفظ كالياء المكسورة المختلسة الكسر، وهي في الحقيقة بين الهمزة والياء الساكنة، وقرأ نافع في رواية ورش من غير رواية أبي يعقوب، وفي رواية ابن جبير[2] عن أصحابه... بتحقيق الهمزة الأولى وتليين الثانية، فتكون في اللفظ كأنها ساكنة وهي في القياس بين الهمزة والياء الساكنة وروى المصريون أداء عن أبي يعقوب عن ورش إبدالها ياء ساكنة، فعلى ذلك يزاد في تمكينها لكونها حرف مد وسكون ما بعدها، والبدل على غير قياس"[3]. ووافقه الإمام الخراز[4] فقال بعد ذكره لوجه إبدال الهمزة الثانية من المكسورتين ياء خفيفة الكسر ما نصه: "خفيف الكسر يعني بكسرة غير مشبعة، وقد اختلف في ذلك فقيل: مشبعة، وقيل غير مشبعة، قال أبو عمرو: وقال أبو القاسم خلف بن إبراهيم، وقد كان بعض شيوخنا يبدل الهمزة الثانية في هذين الموضعين ياء مكسورة مشبعة الكسر، وكان الجِلّة منهم لا يشبعونها"[5]. قال الداني رحمه الله: "واستثنى لنا الخاقاني وأبو الفتح وأبو الحسن في روايته عن ورش من جميع الباب موضعين، وهما: ﴿هَـٰٓؤُلَآءِ ان كُنتُمْ﴾، و﴿عَلَى ٱلْبِغَآءِ انَ آرَدْنَ﴾ فرووهما عن قراءتهم...، بتحقيق الهمزة الأولى، وجعل الثانية ياء مكسورة محضة الكسرة"[6]. وذكر في التيسير أخذه على ابن خاقان لورش في الموضعين فقط، بإبدال الهمزة الثانية ياء مكسورة، وصرّح بأنه المشهور عن ورش في الأداء دون النص"[7].

رأي الإمام: قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "لورش في هذين الموضعين أربعة أوجه: وجهان مرويان عنه وهما: البدل والتسهيل ، ووجهان استحسان من الأشياخ وهما: إختلاس الكسرة وإشباعها، ذكر المؤلف منها ثلاثة أوجه، وهي: التسهيل والبدل والإختلاس، وسكت عن الرابع وهو الإشباع لضعفه"[8]. فقدّم الإمام وجه الإبدال، ثم التسهيل وبعده الإبدال ياء خفيفة، "وبناء على ما ذكر أبو عمرو يتحصل في الكلمتين أربعة أوجه: الأول: البدل على ما يأتي- يعني حرف مد -، والثاني: ابدالها ياء خفيفة الكسر، وهو ما ذكره الناظم ابن بري، والثالث: إبدالها ياء مشبعة الكسر، والرابع: التسهيل...، وإبدالها ياء مشبعة الكسر أقيس من إبدالها ياء

---

[1] المرجع نفسه، 290/1.

[2] هو أحمد بن محمد بن جبير، أبو جعفر الكوفي، من كبار القراء وحذاقهم ومعمريهم، قرأ على والده وعن الكسائي واليزيدي وغيرهم، وقرأ عليه خلق كثير منهم: عبد الله بن صدقة وعبد الرزاق بن الحسن، توفي سنة: 258هـ. ينظر: معرفة القراء، الذهبي، 207/1- 208.

[3] جامع البيان، الداني، ص220.

[4] قال الناظم: وَأَبْدِلَنْ يَاءً خَفِيفَ الكَسْرِ مِنْ ** عَلَى البِغَاءِ إِنْ وَهَؤُلَاءِ إِنْ. متن الدرر، ابن بري، البيت[95]، ص51.

[5] القصد النافع، الخراز، ص171.

[6] جامع البيان، الداني، ص220.

[7] التيسير، الداني، ص151.

[8] الورقة 283، الوجه ب.

خفيفة الكسر، وقد نص على هذا بعض شيوخ شيوخنا رحمهم الله تعالى"[1]. وعليه يتحصل للإمام ورش رحمه الله في الموضعين السابقين؛ ثلاثة أوجه: الإبدال حرف مدّ، وهو المقدم في الأداء، ثم التسهيل، ثم إبدالها ياء خفيفة الكسر، وهذا ما ذكره إمامنا الشوشاوي رحمه الله، أما القول الرابع الذي ضعّفه وهو القول بإشباعها ، قال عنه ابن الجزري رحمه الله: "والعمل على غير هذا – أي إبدال الهمزة الثانية ياء مشبعة – عند سائر أهل الأداء في سائر الأمصار؛ ولذلك لم يذكره في التيسير مع إسناده رواية ورش من طريق ابن خاقان"[2].

الخلاصة: مما سبق يمكن القول أن لورش في ﴿هَـٰٓؤُلَآءِ ان كُنتُمْ﴾، ثلاثة أوجه: إبدال الهمزة الثانية ياء مدية مع إشباع المد، وإبدال الهمزة الثانية ياء خفيفة متحركة بكسر، وتسهيل الهمزة الثانية بين بين. وفي قوله تعالى: ﴿عَلَى ٱلْبِغَآءِ انَ اَرَدْنَ﴾ أربعة أوجه: إبدال الثانية ياء مدية مع إشباع المد، حملا على الأصل، وهو السكون في النون، وإبدال الثانية ياء مدية مع قصر المد، باعتبار الحركة العارضة على النون، والتي هي الفتحة بسبب النقل، وإبدال الثانية ياء خفيفة الكسر، وتسهيل الثانية بين بين[3].

رابعا: رأي الإمام رحمه الله في قوله تعالى: ﴿بِالسُّوٓءِ الاَّ﴾[يوسف: 53]: إختُلف عن الإمام قالون رحمه الله في قوله تعالى: ﴿بِالسُّوٓءِ الاَّ﴾[يوسف: 53] على قولين[4]:

القول الأول: إبدال الهمزة الأولى واواً وإدغامها في الواو التي قبلها، وهذا ما ذهب إليه الجمهور من المغاربة وسائر العراقيين عنه[5].

دليلهم: الرواية عن الإمام قالون رحمه الله . قال المحقق ابن الجزري رحمه الله : "وهذا هو المختار رواية مع صحة القياس"[6].

وقال الإمام الخراز رحمه الله: "فوجه ما ذهب إليه من الإبدال والإدغام هو ما كان يؤدي إليه من التقاء الساكنين، فلو سهلها "بين بين" لقربت من الياء الساكنة وقبلها واو ساكنة فيؤدي ذلك لاجتماع ساكنين، ولم يذكر ذلك فيما قبلها ألف نحو قوله تعالى: ﴿هَـٰٓؤُلَآءِ ان كُنتُمْ﴾[البقرة: 30]، لأصالة الألف وقوة المدِّ الذي فيه"[7].

قال أبو عبد الله الفاسي رحمه الله "والحجة لهما[8] في مخالفتهما أصلهما إلى البدل والإدغام أنَّ الهمزة إذا سهلت قربت قربت من الساكن وقبلها واو ساكنة، ففي ذلك ما هو قريب من اجتماع الساكنين، وليس من مذهبهما في

---

[1] ينظر: قراءة الإمام نافع عند المغاربة، د. حميتو، 5/166- 167.

[2] النشر، ابن الجزري، 1/385.

[3] الوافي، عبد الفتاح القاضي، ص77.

[4] ينظر: التذكرة، ابن غلبون، 2/380، النشر، ابن الجزري، 1/383.

[5] النشر، ابن الجزري، 1/383، التذكرة، ابن غلبون، 2/380، التيسير، الداني، ص151، الإقناع، ابن الباذش، 1/378.

[6] النشر، ابن الجزري، 1/383.

[7] القصد النافع، الخراز، ص173.

[8] يقصد بهما الإمامين قالون والبزي رحمهما الله، غير أني اقتصرت على قراءة الإمام قالون لإقتصار الإمام الشوشاوي عليها.

هذا الضرب الحذف، فأجريا الواو الأصلية مجرى الزائدة في إبدال الهمزة بعدها واو، وإدغام الواو الأولى فيها"[1]. والمعول عليه في ذلك كله صحَّة الرِّواية والتَّوجيه أمر تابع لها[2].

القول الثاني: تسهيل الأولى بين بين، كسائر نظائرها من المكسورتين مع تحقيق الهمزة الثانية، وهو مذهب الإمام قالون رحمه الله في الهمزتين المكسورتين من كلمتين[3].

قال ابن الجزري رحمه الله[4]: "وسهل الهمزة الأولى منهما بين بين طرداً للباب جماعة من أهل الأداء وذكره مكي رحمه الله[5] أيضاً وهو الوجه الثاني في الشاطبية"[6]. وقال ابن الباذش رحمه الله "ومنهم من أخذ له بجعل الأولى بين بين كما هي المواضع الثلاثة عشر، وهو مذهب الكوفيين، يجرون الواو والياء مجرى الألف في تخفيف الهمزة بعدهما بين بين"[7].

دليلهم: البقاء على الأصل في المكسورتين من تسهيل الأولى وتحقيق الثانية، لأن الهمزة المسهلة وإن قربت من الساكنة فإنها بزِنة المتحركة، وهذا الوجه من زيادات القصيد[8].

قال المحقق ابن الجزري رحمه الله: "وسهَّل الهمزة الأولى منهما بين بين طرداً للباب"[9].

رأي الإمام: يرى الإمام رحمه الله القراءة بإبدال الهمزة الأولى واواً وإدغامها في الواو التي قبلها مع تحقيق الثانية، فبعد ذكره للأقوال السابقة[10] قال: "المشهور منها هو البدل مع الإدغام"[11].

الخلاصة: وخلاصة الأمر أن كلا الوجهين صحيح مقروء به، والإبدال هو المقدم في الأداء، قال ابن الجزري رحمه الله : "وهذا هو المختار رواية مع صحته في القياس"[12]. وقال المارغني رحمه الله: "وكلا الوجهين صحيح مقروء بهما والإبدال مقدم في الأداء"[13]. وعليه فقول إمامنا الشوشاوي رحمه الله جاء موافقا لما عليه جمهور أهل الأداء وبما جرى به العمل.

---

[1] اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة، الخراز، 195/1.

[2] النجوم الطوالع، إبراهيم المارغيني، ص129.

[3] التذكرة، ابن غلبون، 380/2. الإقناع، ابن الباذش، 379/1.

[4] النشر، ابن الجزري، 383/1.

[5] الكشف، مكي القيسي، 117/1.

[6] اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة، أبو عبد الله الفاسي، 195/1.

[7] الإقناع، ابن الباذش، 379/1.

[8] ينظر: اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة، أبو عبد الله الفاسي، 195/1. سراج القارئ المبتدئ، ابن القاصح، ص71.

[9] النشر، ابن الجزري، 383/1.

[10] أضاف الإمام الشوشاوي قولا ثالثا، وهو النقل، أي نقل حركة الهمزة إلى الواو قبلها مع حذف الهمزة، ولكن هذا القول مع قوته قياسا فهو ضعيف رواية. ينظر: النشر، ابن الجزري، 383/1.

[11] الورقة 286، الوجه أ.

[12] النشر، ابن الجزري، 383/1.

[13] النجوم الطوالع، المارغني، ص128.

خامسا: حالة اجتماع الهمز المزدوج من كلمتين الأولى منهما مضمومة والثانية مكسورة عند الإمام نافع:

عند اجتماع همزتين من كلمتين الأولى منهما مضمومة والثانية مكسورة، نحو قوله تعالى: ﴿يَّشَآءُ إِلَىٰ﴾[يونس: 25]، فإن لأكثر القراء والنحويين قولين هما:

القول الأول: تبدل واو خالصة مكسورة. وهو مذهب جمهور القراء من أئمة الأمصار قديما. وهو الذي في الإرشاد والكفاية لأبي العز[1]. وعزوه إلى الأخفش، وقد فصَّل ابن الباذش في هذا العزو نقلا عن أبيه بما حُكي عن الأخفش فقال: "إن الهمزة المكسورة التي قبلها ضمة يبدلها واوا في المتصل كسئل، ويجعلها بين الهمزة والياء في المنفصل، كقول الخليل وسيبويه سواء، في نحو قولهم: هذا مرتع إبلك"[2]. وعلى وجه البدل اقتصر مكي في كشفه رَادًّا وجه التسهيل فقال: وعلة ذلك- أي الإبدال – أنها لّما لم يكن إلقاء حركتها على ما قبلها، إذ هو متحرك، ولاتلقى حركة على حركة، ولم يكن فيها أن تُجعل بين بين...، فإن التي قبلها ضمة، لو جُعلت بين الهمزة والياء الساكنة، لم يتمكن ذلك، إذ ليس في كلام العرب ياء ساكنة قبلها ضمة...، فلم يكن بُدٌّ فيها من البدل على حكم حركة ما قبلها"[3].

دليلهم: من أبدلها واوا راعى حركة ما قبلها وهو الضم، إذ الضم أثقل من الكسر، فكانت واوا مكسورة[4]. قال الحافظ الداني في جامعه: "وهذا مذهب أكثر أهل الأداء"[5].

القول الثاني: التسهيل بين بين، أي بين الهمزة والياء. وهو مذهب أئمة النحوكالخليل وسيبويه، ومذهب جمهور القراء حديثا. وحكاه ابن مجاهد نصا عن اليزيدي عن أبي عمرو... وبه قرأ الداني على شيخه فارس بن أحمد[6]. وبالتسهيل قطع مكي في التبصرة، والمهدوي في شرح الهداية، وابن سفيان في الهداي، وغيرهم[7].

دليلهم: من سهلها فإنه راعى حركتها، إذ لا مانع من تسهيلها بين بين على الأصل[8]، وذكر الداني رحمه الله الوجهين وقدم التسهيل؛ كونه آثر في النقل، فقال: "وبذلك – الإبدال – قرأت أنا على أكثر شيوخي، وقد قرأت بالمذهب الأول – أي التسهيل بين بين- على فارس بن أحمد في مذهب أهل الحرمين وأبي عمرو وهو أوجه في القياس، والثاني أكثر في النقل"[9].

---

[1] ينظر: إرشاد المبتدئ، القلانسي، ص107، الكفاية، القلانسي، ص91، النشر، ابن الجزري، 388/1.

[2] الإقناع، ابن الباذش، 384/1- 385.

[3] الكشف، مكي القيسي، 104/1- 105.

[4] ينظر: جامع البيان، الداني، ص227، القصد النافع، السملالي، ص180.

[5] جامع البيان، الداني، ص227.

[6] النشر، ابن الجزري، 1/388.

[7] ينظر: التبصرة، مكي القيسي، ص292، شرح الهداية، المهدوي، 47/1، الهادي، ابن سفيان، ص127، النشر، ابن الجزري، 388/1.

[8] تحصيل المنافع، السملالي، ص157.

[9] جامع البيان، الداني، ص227.

رأي الإمام: قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "قال أبو عمرو في إيجاز البيان: (وبذلك قرأت على عامة من لقيته، وعليه أهل الأداء، وهو آثر، وعليه العمل وبه الأخذ)"[1].

الخلاصة: الوجهان جائزان ومقروء بهما عند الأئمة كما ذُكر، غير أنَّه يقدم الإبدال كما قال الإمام الشوشاوي رحمه الله؛ لكونه مذهب أكثر أهل الأداء، وآثر في النقل، وأقوى في الرواية من التسهيل، وإن كان التسهيل هو الوجه في القياس[2].

الفرع الثالث: رأي الإمام رحمه الله في حكم همزة لام التعريف الداخلة عليها همزة الاستفهام:

إذا وقعت همزة الوصل بين لام التعريف الساكنة وهمزة الاستفهام، وقد وردت في ثلاث كلمات في ستة مواضع وهي: ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾ معا بالأنعام[3]، و﴿ءَالَـٰنَ﴾ معا بيونس[4]، و﴿ءَآللَّهُ﴾ موضع بيونس، والآخر بالنمل[5] بالنمل[5] فاتفق أهل الأداء على إثبات همزة الوصل وعلى تليينها في المواضع الستة، واختلفوا في كيفية ذلك على قولين:

القول الأول: تبدل ألفا خالصة مع المد للساكن اللازم[6]. وهذا قول كثير من الحذَّاق، والنحويين[7]، وعليه اقتصر الناظم، ونوَّه الشاطبي رحمه الله بتقديمه حيث قال.

وَإِنْ هَمْزُ وَصْلٍ بَيْنَ لاَمٍ مُسَكَّنَ وَهَمْزَةُ الاِسْتِفْهَامِ فَامْدُدهُ مُبدَّلاَ
فَلِلْكُلِّ ذَا أُولَى وَيَقْصُرَه الذَّي يُسَهِّلْ عَنْ كُلٍّ كَالاَنَ مُثَّلاَ[8].

القول الثاني: تسهل بين بين. وقد حكى الحافظ الداني الوجهين ولم يرجح أحدها على الآخر، حيث قال: "واختلف علماؤنا في كيفية تليينها، فقال بعضهم تبدل ألفا خالصة، وجعلوا ذلك لازما لها، هذا قول أكثر النحويين، وهو قياس ما رواه المصريون أداء عن ورش عن نافع، وقال آخرون: يجعل بين الهمزة والألف- أي

---

[1] الورقة 292، الوجه ب. متن الدرر اللوامع، ابن بري، البيت[212]، ص70. وشرح الدرر للمنتوري، 314/1.

[2] ينظر: التيسير، الداني، ص153، النجوم الطوالع، المارغني، ص132.

[3] في قوله تعالى: ﴿ثَمَـٰنِيَةَ أَزْوَٰجٍ مِّنَ ٱلضَّأْنِ إِثْنَيْنِ وَمِنَ ٱلْمَعْزِ إِثْنَيْنِ قُلْ ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾[الأنعام: 144]، وقوله: ﴿وَمِنَ ٱلْإِبِلِ إِثْنَيْنِ وَمِنَ ٱلْبَقَرِ إِثْنَيْنِ قُلْ ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾[انعام: 145].

[4] في قوله تعالى: ﴿ءَالَـٰنَ وَقَدْ كُنتُم بِهِۦ تَسْتَعْجِلُونَ﴾[يونس: 51]، وقوله: ﴿ءَالَـٰنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنتَ مِنَ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾[يونس: 91].

[5] في قوله تعالى: ﴿قُلْ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾[يونس: 59]، وقوله: ﴿ءَآللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا تُشْرِكُونَ﴾[النمل: 61].

[6] إلا إذا عرض تحرك الساكن وهو اللام في عالان موضعي يونس في قراءة نافع بنقل حركة الهمزة التي بعدها إليها، فيجوز حينئذ المد المشبع نظرا للأصل، ويجوز القصر نظرا للحركة العارضة. الوافي، عبد الفتاح القاضي، ص71.

[7] ينظر: شرح الدرر اللوامع، المنتوري، 322/1.

[8] منظومة حرز الأماني، الشاطبي، البيتين [192- 193]، ص20.

تسهيلها – لثبوتها في حال الوصل وتعذر حذفها فيه، فهي كالهمزة اللازمة لذلك، فوجب أن يجري التليين فيها مجراه في سائر الهمزات المتحركات بالفتح إذا وليتهن همزة الاستفهام والقولان جيدان"[1].

رأي الإمام: قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "قد نص أبو عمر الداني وغيره من شيوخ الأداء على جواز التسهيل بين بين في هذه الهمزة المذكورة...، فذكر المؤلف[2] البدل، وسكت عن التسهيل مع أن الوجهين مرويين عن كل واحد، وإنما سكت عن التسهيل لأنه مرجوح عن القراء"[3]. فقول الإمام الشوشاوي رحمه الله يبين تقديمه لوجه الإبدال.

الخلاصة: لم يبين الحافظ رحمه الله الوجه الراجح لديه، بل قال: "وكلهم سهّل همزة الوصل التي بعد همزة الاستفهام في ذلك، نحو قوله تعالى: ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾، ولم يحققها أحد منهم، ولا فصل بينها وبين التي قبلها بألف؛ لضعفها؛ ولأن البدل في قول أكثر القراء والنحويين يلزمها"[4]، ولكن الإمام رحمه الله قدّم وجه الإبدال، ولعله تبع الشاطبي رحمه الله في ذلك، –والله أعلم–.

الفرع الرابع: باب نقـــل الحركـــة[5]:

أولا: الخُلْفُ في ﴿كِتَٰبِيَهْ ۝١٩ إِنِّي﴾، و﴿مَالِيَهْ ۝٢٨ هَّلَكَ﴾: قال ابن بري رحمه الله:

أَوْ لَام تَعْريف وَفي كتَابيَه خُلْفٌ وَيَجْري في ادَّغَام مَاليَهْ[6].

أخبر الناظم رحمه الله أنّ القراء اختلفوا عن الإمام ورش رحمه الله في نقل حركة الهمزة من ﴿إِنِّي﴾ إلى الهاء من ﴿كِتَٰبِيَهْ﴾ وترك النقل مع إسكان الهاء، وبيان ذلك كالآتي[7]:

القول الأول: النقل؛ أي نقل حركة الهمزة إلى الهاء الساكنة قبلها، وهي رواية عبد الصمد ويونس[8] وأحمد عن عن الإمام ورش رحمه الله، وهذا طردا لمذهبه في سائر السَّواكن[9].

---

[1] جامع البيان، الداني، ص216- 217.

[2] في قوله: فصل وأبدل همز وصل اللام ** لعدم اللبس بهمز الوصل. متن الدرر، ابن بري، البيت[105]، ص52.

[3] الورقة 295، الوجه ب.

[4] جامع البيان، الداني، ص217.

[5] النَّقل في اللغة هو تحويل الشيء من موضع إلى موضع، أما اصطلاحا فهو تحريك الحرف بحركة الهمز الذي بعده ثم حذف الهمز من اللفظ. وهو لغة لبعض العرب واختص بكثرته الإمام ورش. ينظر: لسان العرب، ابن منظور، مادة: [نقل]، 4529/50. النجوم الطوالع، المارغيني، ص146.

[6] متن الدرر اللوامع، ابن بري، باب: نقل حركة الهمز، البيت[118]، ص54.

[7] ينظر: جامع البيان، الداني، ص267. شرح على الدرر اللوامع، المنتوري، 364/1.

[8] هو أبو موسى يونس بن عبد الأعلى بن ميسرة الصدفي المصري، المُقرئ الفقيه، ولد سنة:170هـــ، قرأ القرآن على الإمام ورش، وقرأ عليه أحمد أحمد بن محمد الواسطي، توفي سنة: 264هـــ. ينظر: معرفة القرَّاء الكبار، الذهبي، ص112، 113. غاية النهاية، ابن الجزري، 352/2.

[9] جامع البيان، الداني، ص267. وينظر أيضاً: شرح على الدرر اللوامع، المنتوري، 364/1.

دليلهم: الرِّواية عن الإمام ورش رحمه الله. قال الحافظ الداني رحمه الله: "اختلف أصحاب أبي يعقوب عنه في نقل حركة همزة ﴿إِنِّي﴾ إلى الهاء من ﴿كِتَٰبِيَهْ﴾ وفي ترك نقلها، فروى بعضهم عنه النَّقل، قال: (وهي رواية عبد الصَّمد ويونس وأحمد عن ورش فيما قرأنا من طرقهم)"[1].

وقال أيضا: "فمن روى النَّقل فقد سلك مذاهب القُرَّأة في إثبات الهاء في الحالين، فصارت بذلك كالأصلية فوجب النقل إليها، كما يجب في سائر السواكن"[2].

وحجتهم في ذلك أنهم أجروها مجرى كل ساكن يقع قبل الهمزة، غير حروف المد واللين، فألقوا على الهاء الحركة لسكونها، كما يفعل كل ساكن أتى بعده همز، غير حروف المد واللين[3]. مع العلم أنَّ الهاء في هذا الموضع هي هاء السكت، وهي ليست بلازمة كسائر الحروف، وإنما جِيء بها لبيان الحركة في الوقف، فالحاجة إليها إنما هي في الوقف فاعْتُدَّ بها وجعلوها كاللازمة لثبوتها في الرسم فتنقل إليها كما نُقِل إلى: ﴿قُلِ إِنِّي﴾[الجن: 22][4].

القول الثاني: ترك النَّقل؛ أي القراءة بإسكان الهاء وتحقيق الهمزة بعدها على مراد القطع والاستئناف[5]، وممن اختاره مكي القيسي، وابن غلبون[6]، والحافظ، وهو قول الجمهور[7].

قال مكي القيسي رحمه الله: "وترك إلقاء الحركة عليها هو الاختيار فيها"[8].

وقال الحافظ الداني رحمه الله: "وبذلك قرأت على مشيخة المصريين وبه آخذ"[9].

دليلهم: الرواية عن الإمام ورش رحمه الله. قال الحافظ الداني رحمه الله في إرشاد المتمسكين: "فروى أكثر أصحاب أبي يعقوب عنه، عن ورش ترك الإلقاء"[10]. وقال في التمهيد: "ولم أجد النقل ولا غيره في هذا الموضع في كتاب أحد من النَّاقلين عنه"[11].وقال في إيجاز البيان: "ومن ترك النقل سلك مذاهب النحويِّين في إثبات هذه الهاء في حال الوقف لا غير، إذ ذلك الموضع هو الموضع الذي جِيء بها له، فصار الوقف والسكوت عليها لازماً لابد منه، وامتنعت بذلك من أن توصل بما بعدها، وقوَّى ذلك ها هنا كون الكلمة التي هي آخرها رأس آية، فإن

---

[1] ذكره في إيجاز البيان. ينظر: شرح على الدرر اللوامع، المنتوري، 364/1.

[2] المرجع نفسه، 365/1.

[3] الكشف عن وجوه القراءات السبع، مكي القيسي، 93/1- 94.

[4] شرح الدرر اللوامع، المنتوري، 363/1.

[5] ينظر: جامع البيان، الداني، ص 267، التذكرة، ابن غلبون، 124/1، النشر، ابن الجزري، 409/1.

[6] علّل ابن غلبون ذلك فقال: "لأنه ينوي بها الوقف وانقطاع الهمزة عنها". التذكرة، ابن غلبون، 124/1.

[7] ينظر: جامع البيان، الداني، ص267. النشر، ابن الجزري، 409/1.

[8] الكشف، مكي القيسي، 93/1- 94.

[9] التيسير، الداني، ص157.

[10] ينظر: شرح الدرر اللوامع، المنتوري، 364/1.

[11] المرجع نفسه، 364/1، 365.

وصلت بما بعدها فإنما توصل بنية الوقف بمنزلة ما يوقف عليه، فبطل النقل إليها لذلك"[1]. والمشهور في هذا الموضع؛ ترك النقل[2].

وعلى هذا الاختلاف يجري الخُلْفُ في إدغام الهاء في الهاء التي بعدها في قوله تعالى: ﴿مَالِيَهْۜ ۝٢٨ هَّلَكَ﴾[الحاقة: 28- 29] بين الإدغام والإظهار على النحو الآتي[3]:

القول الأول: إدغام هاء ﴿مَالِيَهْۜ﴾ في هاء ﴿هَّلَكَۜ﴾ وهذا لمن عمل بالنقل في ﴿كِتَٰبِيَهْ ۝١٩ إِنِّي﴾[4].

دليلهم: قال الحافظ رحمه الله: "ومن روى الإلقاء لزمه أن يصلها ويدغمها في الهاء التي بعدها؛ لأنها عنده كالحرف اللازم الأصلي"[5].

القول الثاني: إظهار هاء ﴿مَالِيَهْۜ﴾ وعدم إدغامها لمن ترك النقل في ﴿كِتَٰبِيَهْ ۝١٩ إِنِّي﴾. والإظهار هنا معناه كما قال أبو شامة: "أن يقف على﴿مَالِيَهْۜ ۝٢٨ هَّلَكَ﴾ وقفة لطيفة، وأما إن وصل فلا يمكن غير الإدغام أو التحريك، وإن خلا اللفظ من أحدهما كان القارئ واقفًا وهو لا يدري بسرعة الوصل"[6].

دليلهم: الرواية. قال مكّي رحمه الله: "وبالإظهار قرأت، وعليه العمل وهو الصواب إن شاء الله"[7]. وقال الحافظ الداني رحمه الله: "فمن روى التحقيق- يقصد قوله: ﴿كِتَٰبِيَهْ ۝١٩ إِنِّي﴾- لزمه أن يقف على الهاء في قوله: ﴿مَالِيَهْۜ﴾ وقفة لطيفة في حال الوصل من غير قطع، لأنه واصل بنيَّة واقف، فيمتنع بذلك من أن تدغم في الهاء التي بعدها"[8].

رأي الإمام: يرى الإمام الشوشاوي رحمه الله بترك النقل في ﴿كِتَٰبِيَهْ ۝١٩ إِنِّي﴾، حيث قال: "وفي نقل حركة الهمزة في ﴿كِتَٰبِيَهْ ۝١٩ إِنِّي﴾ خلاف، والمشهور من القولين هو ترك النقل، وهو مذهب أبي يعقوب الأزرق، وعليه الجمهور والعمل"[9]، كما اختار الإظهار في قوله تعالى: ﴿مَالِيَهْۜ ۝٢٨ هَّلَكَ﴾، وقال: "هذا هو المشهور"[10].

---

[1] شرح الدرر اللوامع، المنتوري، 365/1.

[2] ينظر: اللآلئ الفريدة، أبو عبد الله الفاسي، 230/1، النشر، ابن الجزري، 409/1.

[3] ينظر: الكشف، مكي القيسي، 94/1.

[4] ينظر: جامع البيان، الداني، ص268. شرح الدرر اللوامع، المنتوري، 365/1.

[5] جامع البيان، الداني، ص268.

[6] إبراز المعاني، أبو شامة المقدسي، 194.

[7] التبصرة، مكي القيسي، ص310.

[8] جامع البيان، الداني، ص268.

[9] الورقة 331، الوجه أ.

[10] الورقة 332، الوجه أ.

وبهذا يظهر أن الشوشاوي رحمه الله يرى بترك النقل في: ﴿كِتَٰبِيَهْ ۝٢٥ إِنِّي﴾، تبعًا للجمهور، ولما عليه الداني رحمه الله وبالإظهار في: ﴿مَالِيَهْ ۝٢٨ هَّلَكَ﴾.

الخلاصة: بعد عرض الأقوال السابقة في المسألة نستخلص أنه من نقل حركة الهمزة للإمام رحمه الله في: ﴿كِتَٰبِيَهْ ۝٢٥ إِنِّي﴾ أدغم الهاء في: ﴿مَالِيَهْ ۝٢٨ هَّلَكَ﴾، ومن ترك نقل حركة الهمزة أظهر الهاء، والوجهان مقروء بهما إلاَّ أنَّ الوجه الثاني هو الأصحُّ المختار، واقتصار كثير من الأئمة عليه[1]. قال المنتوري رحمه الله: "وترك النقل هو المشهور المعمول به في رواية أبي يعقوب عن ورش"[2]. وقال الحافظ الداني رحمه الله: "وبذلك قرأت على مشيخة المصريين وبه آخذ"[3]. وبهذا القول قال إمامنا الشوشاوي رحمه الله

ثانيا: رأي الإمام رحمه الله في حكم الابتداء بلام التعريف إذا نقلت إليها حركة الهمزة بعدها: اختُلف عن الإمام ورش رحمه الله في كيفية الابتداء بلام التعريف المنقول إليها حركة همزة القطع إذا جاءت بعدها، في نحو قوله تعالى:﴿ٱلْآخِرَةُ وَالأولىٰ﴾[النجم: 25] كما يلي[4]:

القول الأول: أن يبتدئ فيثبت همزة الوصل مع تحريك اللام، لأن تلك الحركة عارضة. وممن اختاره الحافظ الداني، وابن غلبون، وإليه ذهب سيبويه[5]. قال ابن الباذش رحمه الله: "وهو الذي يذهب إليه سيبويه، لأنه حكى أَلَحْمَرُ، وقال: شبهوها بهمزة أَحْمَر"[6].

دليلهم: قال الحافظ الداني رحمه الله : "واعلم أن الابتداء بلام المعرفة، إذا ألقي عليها حركة الهمزة وجهان: أحدهما أن يبتدئ ﴿ٱلْآخِرَةُ﴾...، وما أشبهه فيثبت همزة الوصل مع تحريك اللام؛ لأن تلك الحركة عارضة..."، ثم قال عنه: "وهو أوجه، وأقيس، وعليه العمل"[7].

وقال في الاقتصاد: "وهذا الوجه هو الصحيح وعليه العمل"، وقال في التلخيص وإيجاز البيان مثله[8]. وقال ابن غلبون بعد حديثه عن هذا الوجه: "وهو الجيد"[9].

القول الثاني: أن يبتدئ فيسقط ألف الوصل قبلها، استغناءً عنها بحركة اللام، وإن كانت عارضة. حكى هذا القول الأخفش، وهو اختيار أبي علي الفارسي[10].

---

[1] النجوم الطوالع، المارغني، ص148.

[2] شرح الدرر اللوامع، المنتوري، 365/2.

[3] التيسير، الداني، ص157.

[4] ينظر: جامع البيان، الداني، ص269، شرح الدرر، المنتوري، 370/1- 371.

[5] ينظر: الكتاب، سيبويه، 444/4.

[6] الإقناع، ابن الباذش، 394/1.

[7] جامع البيان، الداني، ص269- 270.

[8] ينظر: شرح الدرر اللوامع، المنتوري، 1/369.

[9] التذكرة، ابن غلبون، ص126.

[10] ينظر: الحجة في علل القراءات السبع، أبو علي الفارسي، 101/1- 102.

دليلهم: قال المنتوري رحمه الله : "ووجه الابتداء بلام التعريف منفردا، أنّ همزة الوصل إنما جيء بها في أول الكلمة ليتوصل بها إلى النطق بالساكن، فلما نقلت إليه حركة الهمزة التي بعده، وتحرك بها، استغنى بحركته عن اجتناب همزة الوصل"[1].

قال ابن الباذش رحمه الله : "وإن كان لم يذكره سيبويه، فقد حكاه أبو الحسن"، يعني الأخفش[2].

رأي الإمام: قال الإمام ورش رحمه الله : "يؤخذ من كلام المؤلف وجهان: الابتداء باللام إذا اعتد بها والابتداء بهمزة الوصل إذا لم يعتد باللام، وهذان الوجهان ذكرهما أبو عمرو ورجح منهما الابتداء بهمزة الوصل، لأنه لما ذكر الابتداء بهمزة الوصل، فقال: هذا أوجه الوجهين وأقيسهما، فيؤخذ من ذلك أن المشهور هو الابتداء بهمزة الوصل، لأن الحركة عارضة"[3].

الخلاصة: من اعتد بحركة اللام المنقولة إليها من الهمزة بعدها حذف همزة الوصل وابتدأ بلام التعريف مباشرة مثل: ﴿لآخِرَةُ﴾، و﴿لأولى﴾، ومن لم يعتد بحركة النقل أبقى همزة الوصل وابتدأ بها نحو: ﴿ٱلآخِرَةُ﴾ ﴿الأُولى﴾، وقد مال الإمام الشوشاوي إلى قول أغلب الأئمة كالحافظ الداني وابن غلبون، وهو القول الأول.

المطلب الخامس: ما يتعلق بباب الإظهار والإدغـــام:

الفرع الأول: مسألة الإظهار[4]، هل هو الأصل أم هو فرع:

قال ابن الجزري رحمه الله : "وأما أحكام الادغام[5] فإن له شرطا وسببا ومانعا، فشرطه في المدغم أن يلتقي الحرفان خطا ولفظا أو خطا لا لفظا...، وسببه التماثل والتجانس والتقارب...، وموانعه المتفق عليها ثلاثة: كون الأول تاء ضمير أو مشددا أو منونا...، فإن وجد الشرط والسبب وارتفع المانع جاز الادغام"[6]. فكلام ابن الجزري رحمه الله يقتضي أنّ الادغام متى توفرت شروطه وتحققت أسبابه وانتفت موانعه جاز للقارئ الادغام، وإن

---

[1] شرح الدرر اللوامع، المنتوري، 370/2.

[2] ينظر: الإقناع، ابن الباذش، 395/1، شرح الدرر اللوامع، المنتوري، 368/1- 369.

[3] الورقة 333، الوجه أ.

[4] الإظهار في اللغة من أظهر أي أبدى وأظهر وأعلن وأجهر، أما اصطلاحا فهو إخراج الحرف المظهر من مخرجه بغير غنة كاملة، أو هو النطق بالحرف ظاهرا، من غير غنة ولا إخفاء في الحرف المظهر، وذلك إن جاء بعد النون أو التنوين أحد حروف الحلق حروف الحلق وهي: (أ، هـــ، ع ح، غ، خ). ينظر: الستة الألفاظ المؤتلفة، محمد الطائي، ص، ، 132، منحة ذي العرش، أ. كمال قدة، ص65.

[5] الإدغام في اللغة من إدخال الشيء في الشيء، يقال أدغمت الثياب في الوعاء إذا أدخلتها، أما اصطلاحا فهو وصلك حرفا ساكنا بحرف آخر متحرك من غير أن يفصل بينهما بحركة أو وقف، فيصيران بتداخلهما كحرف واحد، يرتفع اللسان عنهما ارتفاعة واحدة، ويلزم موضعا واحدا ويشتد الحرف. ينظر: التعريفات، الجرجاني، ص13، الخصائص، ابن جني، 139/2- 140، الكتاب، سيبويه، 491/2، الإدغام الكبير، أبو عمرو الداني، تحقيق، ص92.

[6] النشر، ابن الجزري، 278/1- 279.

تعذر ذلك لم يحق له الادغام، بخلاف الاظهار فلم يذكروا له أسبابًا، وهو ضد الادغام، فمتى حلَّ أحدهما غاب الآخر.

رأي الإمام: قال الإمام الشوشوي رحمه الله: "والإظهار هو الأصل"[1].

الخلاصة: مما سبق يتبين أن الاظهار هو الأصل في الحروف، والادغام فرع عنه لتوقفه على شروط وأسباب وانتفاء موانع، وقد نص المحقق ابن الجزري على ذلك في كتابه التمهيد فقال: "وإنما يقع الادغام في أكثر الكلام لتقارب المخارج، فإذا تباعدت وجب الاظهار الذي هو الأصل"[2]. وهو الذي يراه إمامنا الشوشوي رحمه الله.

الفرع الثاني: فصل حروف قربت مخارجها:

المراد بحروف قربت مخارجها حروف من كلمات مخصوصة جاءت مفرقة في كتاب الله تعالى لا تدخل تحت قاعدة، اختلف القراء في إظهار كل منها وإدغامها[3]، منها:

أولا: رأي الإمام رحمه الله في حكم ﴿نٓ وَالْقَلَمِ﴾[القلم: 1]: قال الناظم ابن بري رحمه الله:

.... وَخُلْفُ وُرْشِهِمْ بِنُونَا[4].

ذكر الناظم الخلاف عن الإمام ورش رحمه الله في حكم النون الساكنة عند الواو في قوله تعالى: ﴿نٓ وَالْقَلَمِ﴾ وجهين حال الوصل، هما:

الوجه الأول: الإظهار؛ أي إظهار النون الساكنة عند الواو. وقد قطع له بالإظهار صاحب التذكرة والعنوان[5]. وهو اختيار أكثر أئمن الفنّ.

دليلهم: أن حروف التهجي مبنية على الوقف، فهي وإن وصلت في نية الوقف، والسكون مقدر على كل حرف، فصار في حكم الفاصل[6]. وقد ذكر الحافظ الداني رحمه الله في كتاب رواية ورش من طريق المصريين الوجهين، ثم قال: "والمشهور عنه الإظهار"[7]، وقال في التيسير: "غير أن عامة أهل الأداء من المصريين يأخذون في مذهب ورش بالبيان فيه"[8]. وقال في ايجاز البيان: "وهو الذي يأخذ به أكثر أهل الأداء، من مشيخة

---

[1] الورقة 344، الوجه أ.

[2] التمهيد في علم التجويد، ابن الجزري، ص166.

[3] النجوم الطوالع، المارغني، ص174.

[4] متن الدرر اللوامع، ابن بري، باب الإظهار والإدغام، البيت[139]، ص59.

[5] ينظر: التذكرة، ابن غلبون، 511/2، العنوان، إسماعيل بن خلف، ص195.

[6] ينظر: الكشف، مكي القيسي، 331/2، كتر المعاني، ابن شعلة، 537/1.

[7] شرح الدرر اللوامع، المنتوري، 419/1.

[8] التيسير، الداني، ص493.

المصريين، وبه كان يقرئ محمد بن علي بن أحمد – يعني الأدفوي – وبه آخذ"[1]. قال المنتوري رحمه الله: "وبالوجهين قرأت ﴿نٓ وَالْقَلَمِ﴾ لورش على شيخنا الأستاذ أبي عبد الله القيجاطي رحمه الله وبالإظهار آخذ"[2].

وقال الشيخ مكي رحمه الله: "والإظهار هو الإختيار، لأنه الأصل في الحروف المقطوعة، إذ الوجه الوقف على كل حرف منها، والوقف يمنع من الإدغام"[3].

الوجه الثاني: الإدغام؛ قياسا على نظائره. قطع له بالإدغام من طريق الأزرق ابن بليمة[4] وابن الفحّام[5] وابن الباذش[6] وصاحب الكامل[7].

دليلهم: قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "وحجة الإدغام فيه الغنة التي في النون تشبه المدة التي في الواو فَهُما صفتان متشابهتان، فحسن الإدغام لذلك"[8]. وقال ابن غلبون رحمه الله: "وأظهر نافع سوى ورش، النون من ﴿نٓ وَالْقَلَمِ﴾ عند الواو التي بعدها"[9].

رأي الإمام: قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "ذكر الناظم الوجهين و لم يرجح واحدًا منهما، واختار أبو عمرو فيه الإظهار ورجحه، قال: (وهو الذي لفظ به أهل الأداء من مشيخة المصريين وبه آخذ)، فالمشهور لورش في ﴿نٓ وَالْقَلَمِ﴾ هو الإظهار، لأنه رواه الشيخان الأزرق وعبد الصمد"[10].

الخلاصة: الوجهان مقروء بهما للإمام ورش رحمه الله، وقد نص عليهما أئمة الفنّ كإبن شريح رحمه الله، والمقدم منهما الإظهار[11]، وبه قال الإمام رحمه الله لاشتهاره عن أهل الأداء من مشيخة المصريين.

ثانيا: حكم القاف عند الكاف في لفظ: ﴿نَخْلُقكُّم﴾[المرسلات: 20]: اتفق القرَّاء على إدغام القاف الساكنة في الكاف في لفظ: ﴿نَخْلُقكُّم﴾[12]، لكنهم اختلفوا في كيفية الإدغام، هل تبقى صفة الاستعلاء في القاف أم لا[13]؟ فهناك قولان:

---

[1] شرح الدرر اللوامع، المنتوري، 419/1- 420.

[2] المرجع نفسه، 420/1.

[3] الكشف، مكي القيسي، ص331.

[4] ينظر: تلخيص العبارات، ابن بليمة، ص141.

[5] ينظر: التجريد، ابن الفحام، ص161.

[6] ينظر: الإقناع، ابن الباذش، 245/1.

[7] ينظر: الكامل في القراءات العشر، ابن جبارة الهذلي، ص345.

[8] الورقة 357، الوجه أ.

[9] التذكرة، ابن غلبون، 511/2.

[10] الورقة 356، الوجه ب.

[11] ينظر: النجوم الطوالع، المارغني، ص177.

[12] من قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَخْلُقكُّم مِّن مَّآءٍ مَّهِينٍ﴾[المرسلات: 20].

[13] ينظر: البدور الزاهرة، عبد الفتاح القاضي، ص335.

القول الأول: أن صفة الاستعلاء باقية مع الإدغام. وكيفية أداء هذا الادغام المحافظة على سكون القاف من غير قلقلة[1]. وهو مذهب الأئمة مكي[2] وابن الباذش[3]، وابن مهران[4]، والأهوازي[5]-رحمهم الله-.

دليلهم: قال الحافظ الداني رحمه الله: "كان بعض أهل الأداء يرى بيان صوت القاف، وهو قلقلتها مع ادغامها في الكاف، قياسا على بيان صوت الطاء مع ادغامها في التاء نحو: ﴿أَحَطْ﴾[النمل: 22] وبابه"[6]. وقال ابن مهران رحمه الله: "وعن نافع برواية ورش قرأناه بين الإظهار والإدغام، وهو الحق والصواب لمن أراد ترك الإدغام"[7].

القول الثاني: ادغام القاف في الكاف ادغامًا محضًا. "وكيفية أدائه أن تدغم القاف في الكاف إدغاما كاملًا باسقاطها ذاتًا وصفةً، وبذلك يصير النطق بلام مضمومة بعدها كاف مضمومة مشددة تشديدا كاملا"[8]. اختاره المنتوري[9]، وإليه ذهب الداني وابن مجاهد، وغيرهما[10].

دليلهم: "إنما أدغمت لقرب المخرجين، وأنهما من حروف اللسان، وهما متفقتان في الشدة"[11]. قال صاحب الوافي: "وأما ادغام القاف في الكاف في ﴿نَخْلُقكُّمْ﴾ فمن أهل الأداء من أبقى صفة استعلاء القاف، ومنهم من حذفها، وهذا هو المشهور المأخوذ به"[12].

رأي الإمام الشوشاوي رحمه الله: قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "فمذهب الداني هو الصحيح، وهو إدغام القاف في الكاف إدغامًا كليًّا خالصًا من غير بقاء أثر من الحرف الأول"[13].

---

[1] هداية القاري، عبد الفتاح المرصفي، ص255.

[2] ينظر: الرعاية، مكي القيسي، ص172.

[3] الإقناع، ابن الباذش، ص186.

[4] هو الأستاذ أبو بكر احمد بن الحسين بنمهران الأصبهاني، ثم النيسابوري، المقرئ، العبد الصالح، من شيوخه: أبي الفضل أحمد بن تاج الأمناء، وأبي وأبي الحسن ابن الأخرم، ومن تلاميذه: أبو عبد الله الحاكم، من مصنفاته: كتاب الغاية في القراءات العشر، توفي سنة: 381هـ. ينظر: معرفة القراء الكبار، الذهبي، 847/1- 849.

[5] الوجيز في شرح قراءات القرأة، أبو علي الأهوازي، ص370.

[6] ذكره الداني في المفصح. ينظر: شرح الدرر اللوامع، المنتوري، 410/1.

[7] المبسوط، ابن مهران، ص102.

[8] هداية القاري، عبد الفتاح المرصفي، ص255.

[9] قال المنتوري رحمه الله "وبادغام القاف في الكاف قرأتُ على جميع من قرأتُ عليه، وبه آخذ". ينظر: شرح الدرر اللوامع، المنتوري، 411/1.

[10] كما ذهب إليه أبي الحسن الأنطاكي وأبي الحسن الحوفي. ينظر: الإقناع، ابن الباذش، ص183.

[11] الكتاب، سيبويه، 4/452.

[12] الوافي، عبد الفتاح القاضي، ص50. وقد ذكر الحافظ الداني رحمه الله أنه لا خلاف في ادغام القاف في الكاف في ذلك من غير تبقية لصوت القاف. ذكره في: المفصح وارشاد المتمسكين وايجاز البيان والتلخيص. ينظر: شرح الدرر، المنتوري، 409/1. وكذلك ذكر الحافظ في جامعه. ينظر: جامع البيان، الداني، ص291.

[13] الورقة 358، الوجه أ.

الخلاصة: الوجهان صحيحان مقروء بهما عند القراء[1]، إلا أن الإدغام الكامل هو الأولى والمختار عند الجمهور، والمقدم في الأداء، وقد حكى غير واحد الإجماع عليه[2]، لأنهم لم يعتدوا بصفة الاستعلاء، فكان الإدغام كاملاً، وهو الذي قال به إمامنا الشوشاوي رحمه الله.

الفرع الثالث: باب أحكام النون الساكنة والتنوين:

أولا: حكم إظهار النون الساكنة والتنوين عند حروف الحلق: اختلف أهل العلم في حكم إظهار النون الساكنة والتنوين عند حروف الحلق، هل هو متساوٍ لا تفاوت فيه، أم أنه متفاوت؟ فيه قولان:

القول الأول: أنه متساوٍ لا تفاوت فيه. ودليلهم قول الداني رحمه الله في ايجاز البيان: "والعلة في اظهار النون والتنوين عند هذه الحروف هي بعد المسافة التي بينها وبينهن، لأنهن من الحلق، والنون من طرف اللسان، فوجب الإظهار لأجل ذلك"[3].

القول الثاني: أنه متفاوت. ودليلهم "أن الإظهار متفاضل في القوة والتمكن عند هذه الحروف، فأشد الإظهار وأسرعه وأمكنه عند الهمزة، ثم الهاء ثم الحاء ثم العين وأضعفه وأقربه عند الخاء والغين"[4]. "ويبينان عند الهمزة والعين والحاء بتعمُّل"[5].

قال ابن مجاهد رحمه الله: "النون والتنوين يبينان عند الهاء والحاء والعين ضرورة من غير تعمل"[6].

وقال المنتوري رحمه الله: "قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي رحمه الله ما ذكره ابن الباذش...، من تفاضل الإظهار عند الحروف الأربعة، ليس بشيء ولا صحيح، وما ذكره عنه عند الخاء والغين فصحيح؛ وما ذكره عن ابن مجاهد من أن النون والتنوين يبينان عند الهاء والحاء والعين ضرورة من غير تعمَّل، هو صواب لكنه نقصه الهمزة"[7].

قال الحافظ الداني رحمه الله رواية عن قالون: "اخفاءهما عند الغين والخاء، واظهارهما عند الأربعة الباقية..."، ثم قال: "وبالإظهار قرأت من طريقه وبه آخذ"[8].

وقال ابن الباذش رحمه الله: "وبه –يعني الاخفاء عند الغين والخاء – قرأت من طريق الأهوازي لابن شنبوذ عن أبي نشيط"، قال: "وهي رواية المسيبي عن نافع"[1].

---

[1] إلا السوسي فلا يجوز له إلا الإدغام الكامل، وهو المقدم لباقي القراء. ينظر: النجوم الطوالع، المارغني، ص179.

[2] قال أبو شامة: وأما قوله في سورة المرسلات ﴿أَلَمْ نَخْلُقكُّم﴾ فجمع على ادغامه. إبراز المعاني، أبو شامة المقدسي، ص88. ينظر كذلك: هداية القاري، عبد الفتاح المرصفي، ص255.

[3] ينظر: شرح الدرر اللوامع، المنتوري، 426/1.

[4] ذكره ابن الباذش عن أبي بكر بن نبت العروق. ينظر: الإقناع، ابن الباذش، 256/1.

[5] المرجع نفسه، 256/1.

[6] السبعة، ابن مجاهد، ص125.

[7] شرح الدرر اللوامع، المنتوري، 426/1.

[8] ينظر: المرجع نفسه، 427/1.

وقال ابن غلبون رحمه الله: "ووجه هذه الرواية أن الخاء والغين يخالطان حروف اللسان، فلذلك أخفى نافع النون الساكنة والتنوين عندهما، كما يخفيهما عند حروف اللسان"[2].

رأي الإمام: قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "لا خلاف في هذا عند رواة نافع قرب هذين الحرفين من مخرج النون والتنوين عند هذه الحروف الحلقية، فليس هذه المناسبة بينهما وبينهن، لأن النون من طرف اللسان وهذه الحروف من الحلق، فلما تباعد المخرج وجب الإظهار وانتفاء الإدغام لانتفاء علته التي هي التقارب، وإنما هل يتفاضل الإظهار أو يتساوى، فالذي عليه الجمهور أنه لا يتفاضل"[3].

الخلاصة: يرى الإمام رحمه الله بتساوي إظهار النون الساكنة والتنوين عند حروف الحلق حسب مذهب الأكثرين من أئمة الفنّ. وهو القول الراجح في المسألة، ووجه هذا الإظهار؛ بعد مخرج حروف الحلق من مخرج النون والتنوين، وإجراء الحروف الحلقية مجرى واحد[4].

ثانيا: حكم إدغام النون الساكنة والتنوين في اللام والراء: اختلف القراء في الإدغام مع اللام والراء[5] هل يبقى معهما غنة أم لا؟ على قولين:

القول الأول: الإدغام فيهما بلا غنة. وهذا مذهب الجمهور من أهل الأداء، والجلة من أئمة التجويد، وهو الذي عليه العمل عند أئمة الأمصار في هذه الأعصار، وهو الذي لم يذكر المغاربة، وكثير من غيرهم سواه كصاحب التيسير والعنوان والكافي والهادي والتبصرة والهداية وتلخيص العبارات والتجريد والتذكرة[6] وغيرهم[7].

ذكر ابن الباذش عن الأهوازي: "أن قراءة البغداديين على ادغام النون والتنوين عند الراء واللام عن الجماعة من غير غنة، وأهل الأندلس والمغرب على ما حكي عن البغداديين من إذهاب الغنة يأخذون للجميع، قال وبه قرأت على أبي"[8].

دليلهم: والوجه في إدغامهما فيهما بلا غنة، أن وجود الغنة يؤدي إلى مشقة وكلفة، وذلك أنهما إذا أدغما في اللام والراء أبدلا لاماً وراءً ضرورة، واللام والراء ليس فيهما غنة ولا شبيه بما فيه غنة[9]. وقد أسقط القراء غنة

---

[1] الإقناع، ابن الباذش، 255/1.

[2] التذكرة، ابن غلبون، 187/1.

[3] الورقة 363، الوجه أ.

[4] النشر، ابن الجزري، 23/2.

[5] لكن ينبغي تقييد ذلك في اللام بالمنفصل رسما، نحو: (أن لا أقول) و(أن لا ملجأ)، أما المتصل رسما نحو (ألن نجعل) بالكهف فلا غنة فيه للرسم، وأما التنوين فلا يكون إلا منفصلا. ينظر: اتحاف فضلاء البشر، ابن البنا، 145/1، والكافي لابن شريح، ص58.

[6] ينظر: العنوان، ابن خلف، ص58، تلخيص العبارات، ابن بليمة، ص 44، التجريد، ابن الفحام، ص160، التذكرة، ابن غلبون، 188/1–189.

[7] ينظر: النشر، ابن الجزري، 23/2.

[8] ينظر: الإقناع، ابن الباذش، 250/1 – 251.

[9] العقد النضيد، السمين الحلبي، ص1243.

النون والتنوين منهما لتزلهما من اللام والراء مترلة المثل، لشدة القرب[1]. قال الحافظ رحمه الله: "وأجمعوا على إدغام النون الساكنة والتنوين في الراء واللام بغير غنة"[2]، وقال أيضا: "فأما الراء واللام فيدغم النون والتنوين فيهما بغير غنة، هذا المأخوذ به في الأداء، فينقلبان من جنسهما قلبا صحيحا، ويدغمان إدغاما تاما، ويصير مخرجهما من مخرجهما وذلك حقيقة باب الإدغام"[3]. و"أجمعوا أيضًا على إدغامها في الراء واللام بلا غنة"[4]. قال المهدوي رحمه الله: "فالراء واللام قريبتان من مخرجهما، لأن مخرجهما من بينهما، فأدغمت فيهما لقرب المخارج"[5]. وقال المنتوري رحمه الله: "وبادغام النون الساكنة والتنوين في الراء واللام من غير غنة، قرأت على جميع من قرأت عليه وبه آخذ"[6].

القول الثاني: الإدغام فيهما مع بقاء الغنة. وهو مذهب كثير من أهل الأداء[7]. نص عليه ابن سوار في المستنير عن شيخه، ورواه أبو العز في ارشاده.

دليلهم: الرواية عن القراء، والقياس على الحروف المتقاربة المدغمة: قال المنتوري رحمه الله: "إنما جاز ابقاء غنتها مع الإدغام، كما جاز ابقاء اطباق الطاء إذا أدغمت في التاء، لأنهما صوتان في غير موضع الحرفين"[8]. وقال ابن سوار رحمه الله: "وقرأتُ على أبي علي العطار عن حماد والنقاش بتبقية الغنة أيضا"[9]. وقال أبو العز رحمه الله في إرشاده: "واختلفوا في النون والتنوين الساكنين فرُوى اظهار الغنة من ذلك عند الراء واللام"[10].

رأي الإمام: قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "والذي لا تبقى معه الغنة حرفان يجمعها قولك: (ر، ل)، هذا هو الذي عليه الجمهور، وروى عن الأصبهاني إبقاء الغنة عند الراء واللام، ولكن هذا شاذ ضعيف، فالصحيح الذي عليه الجمهور، وعليه العمل"[11].

الخلاصة: بعد عرض الأقوال السابقة، يظهر أن القول المشهور المعمول به عند أئمة الأمصار هو القول الذي ذكره الإمام الشوشاوي رحمه الله، لما عليه الجمهور لكون الإدغام فيهما –اللام، والراء– مع إبقاء الغنة، ليس بمقروء به من طريق التيسير والشاطبية[12].

---

[1] إبراز المعاني، أبو شامة، ص201.

[2] التيسير، الداني، ص173.

[3] التحديد، الداني، ص113.

[4] التبصرة، مكي القيسي، ص367 – 368.

[5] شرح الهداية، المهدوي، ص89.

[6] شرح الدرر اللوامع، المنتوري، 432/1.

[7] النشر، ابن اجزري، 23/2.

[8] شرح الدرر اللوامع، المنتوري، 431/1.

[9] المستنير في القراءات العشر، أبو طاهر بن سوار، 467/1 – 468.

[10] رواه النهرواني عن أبي جعفر. ينظر: إرشاد المبتدئ، أبو العز القلانسي، ص94.

[11] الورقة 364، الوجه ب.

[12] الرواية عن الأصبهاني ببقاء الغنة في اللام والراء هي من طريق طيبة النشر. ينظر: إتحاف فضلاء البشر، ابن البنا، 144/1، النجوم الطوالع المارغني، ص185.

ثالثا: حكم إخفاء[1] الميم الساكنة عند الباء: اختُلف في حكم الميم إذا سكنت وأتى بعدها حرف الباء على قولين هما:

القول الأول: إخفاء الميم الساكنة عند الباء. و"عليه أهل الأداء بمصر والشام والأندلس وسائر البلاد الغربية"[2] وبه قال الحافظ رحمه الله، وهو مذهب ابن مجاهد وابن بشر وغيرهما[3].

دليلهم: الرواية عن الأئمة. قال الحافظ رحمه الله : "وهذا مذهب ابن مجاهد...، وبالأول – أي الإخفاء – أقول"[4].

وقال ابن مجاهد رحمه الله: "والميم لا تدغم في الباء لكنها تُخفى، لأن لها صوتًا من الخياشم تواخي به النون الخفيفة"[5].

القول الثاني: إظهار الميم الساكنة عند الباء. وإليه ذهب ابن غلبون والقيسي وغيرهما[6]، وهو الذي عليه أهل الأداء بالعراق وسائر البلاد الشرقية، ومنهم من حكى إجماع القُرَّاء عليه[7].

دليلهم: قال مكي القيسي رحمه الله : "وإذا سكنت الميم وجب أن يتحفظ باظهارها ساكنة عند لقائها باءً"[8] وحجتهم في إظهارها؛ خوف الاخفاء والادغام لقرب مخرج الميم من مخرجهن، لأنهن كلهن يخرجن من ما بين الشفتين"[9].

رأي الإمام: ذكر الإمام الشوشاوي رحمه الله حكم الميم عند الباء، ثم قال: "فهذا فيه خلاف، ذكر أبو عمرو فيه قولين: الإظهار والإخفاء، وقال: (الإخفاء أشهر)"[10]، ومن خلال كلام الإمام الشوشاوي رحمه الله يظهر أنه على ما رجّحه الحافظ الداني لاشتهاره.

الخلاصة: قال المحقق ابن الجزري رحمه الله : "والوجهان صحيحان مأخوذ بهما، إلَّا أنَّ الاخفاء أولى للإجماع على اخفائها عند القلب"[11]، وقال أيضا: "وبالاخفاء أقول قياسا على مذهب أبي عمرو بن العلاء، قال شيخنا ابن

---

[1] الإخفاء في اللغة هو السِتْرُ، أما اصطلاحًا فهو النطق بحرف بصفة بين الإظهار والإدغام، عار عن التشديد، مع بقاء الغنة في الحرف الأول، وتخفى وتخفى الميم الساكنة بغنة إذا أتى بعدها حرف واحد، وهو الباء. ينظر: معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، مادة: "خفي"، 202/2، التجويد المصور، أيمن سويد، 260/1- 261.

[2] النشر، ابن الجزري، 222/1.

[3] وذهب إلى هذا أبو الحسن الأنطاكي، وأبو الفضل الخزاعي، وكذلك أخذ علي عياش بن خلف عن قراءته على محمد بن عيسى، ويحكى أنه مذهب الفراء. ينظر: الإقناع، ابن الباذش، 179/1- 180.

[4] التحديد، الداني، ص167.

[5] الإقناع، ابن الباذش، 179/1.

[6] منهم: ابن المنادي، أحمد بن يعقوب التائب وعبد الباقي بن الحسن. الإقناع، ابن الباذش، 180/1.

[7] النشر، ابن الجزري، 222/1.

[8] الرعاية في التجويد، مكي القيسي، ص232.

[9] المرجع نفسه، ص233.

[10] الورقة 357، الوجه ب.

[11] النشر، ابن الجزري، 222/1.

الجندي ﷺ[1]، واختلف في الميم الساكنة إذا لقيت باء، والصحيح اخفاؤها مطلقا، أي سواء كانت أصلية السكون كـ﴿أَم بِظَٰهِرٍ﴾[الرعد: 43]، أو عارضة كـ﴿يَّعْتَصِم بِاللَّهِ﴾[آل عمران: 101]"[2]، وهذا القول المشهور الذي قال به الإمام الشوشاوي ﷺ هو المأخوذ "به في زماننا عند أهل الأداء في حكم الميم الساكنة قبل الباء، وهو الإخفاء[3]، وهو المنصوص عليه في الكتب المؤلفة في علم التجويد في عصرنا ويسميه بعضهم بالاخفاء الشفوي"[4].

رابعا: رأي الإمام في إخفاء النون الساكنة في فواتح السور: ذُكر في حروف الإخفاء من فواتح السور كالنون الساكنة من سين قوله تعالى: ﴿طَسٓۚ تِلۡكَ﴾[النمل: 1] عند التاء، وعند القاف في قوله تعالى: ﴿عٓسٓقٓۚ﴾ قولان هما:

القول الأول: إخفاء النون الساكنة عند حروف الإخفاء من فواتح السور. وهو قول الجمهور.

دليلهم: قال الحافظ ﷺ: "وكلهم أخفى النون عند التاء في قوله:﴿طَسٓۚ تِلۡكَ﴾[النمل: 1]، وعند القاف في قوله: ﴿عٓسٓقٓۚ﴾ على مراد الاتصال دون الانفصال"[5]، وهذا "فيه مراعاة للانفصال الحكمي والاتصال اللفظي وذلك أن الاخفاء حالة بين الاظهار والادغام، فما فيه من مناسبة الاظهار موافق للانفصال الحكمي، وما فيه من مناسبة الادغام موافق للاتصال اللفظي"[6]. وقال أيضًا ﷺ: "ذلك أن النون والتنوين لم يقربا من هذه الحروف كقربهما من حروف الادغام فيجب ادغامهما فيهن من أجل القرب، ولم يبعدا منهن كبعدهما من حروف الاظهار فيجب اظهارهما عندهن من اجل البعد، فلمَّا عدم القرب الموجب للاغام، والبعد الموجب للاظهار، أخفيا عندهن"[7].

---

[1] هو أبو بكر بن أيدغدي بن عبد الله الشمسي الشهير بابن الجندي، ويسمى عبد الله، شيخ مشايخ القرّاء بمصر، ولد سنة: 699هـ بدمشق،، قرأ قرأ الكثير على التقي الصايغ والعشر على إبراهيم بن عمر الجعبري، وقرأ عليه النور علي بن الحكري وأحمد بن الزيلعي وغيرهما، قال عنه ابن الجزريّ: "ألف كتاب البستان في الثلاثة عشر، قرأت عليه به سوى قراءة الحسن إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ﴾[النحل: 90]، وأجازني بما بقي، وعاقني إكمال الختمة موته – رحمه الله–". ينظر: غاية النهاية، ابن الجزري، 1/163– 164.

[2] التمهيد في علم التجويد، ابن الجزري، ص165.

[3] ويكون اخفاء الميم الساكنة عند الباء بانطباق الشفتين للميم واظهار غنتها والنطق بالباء بعدها من غير فصل، وهذا مذهب جمهور أهل الأداء، وهناك مذهب آخر هو ترك فرجة صغيرة بين الشفتين عند نطق الميم، ثم انطباق الشفتين للنطق بالباء، ولم ترد في كتب التجويد القديمة اشارة واضحة إلى هذا المذهب، والمذهب الأول أرجح وأشهر، لكن يجب عدم المبالغة في انطباق الشفتين عند النطق بالميم. ينظر أبحاث في علم التجويد غانم قدوري، ص143– 144.

[4] أبحاث في علم التجويد، د.غانم قدوري الحمد، ص142.

[5] جامع البيان، الداني، ص649.

[6] العقد النضيد، السمين الحلبي، 1240/2.

[7] ينظر: التحديد، الداني ص115.

القول الثاني: الإظهار. وهي رواية أحمد بن صالح[1] عن قالون، وورش عن نافع[2].

دليلهم: قال أبو عمرو رحمه الله: "ولم يرو عن نافع إظهار نون العين عند الصاد -في﴿كٓهيعٓصٓ﴾- غير أحمد بن صالح، وإظهارها عندها إظهارًا خالصًا، غير معروف من مذاهب القراء"[3]، وحجتهم: "أن يكون راعى الانفصال الحكمي في ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ لما يحصل بمراعاته من الاظهار المناسب لما أظهره من ﴿إِذْ تَقُولُ﴾[آل عمران: 124]"[4].

وقال أبو شامة رحمه الله: "الذي في أول النمل، فإن نونه مظهرة بلا خلاف"[5].

رأي الإمام: قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "الإخفاء جار في التهجي أيضا نحو: ﴿طسٓ تِلْكَ﴾[النمل: 1]، و﴿حمٓ عٓسٓقٓ﴾[الشورى: 1] هذا هو المشهور، وروى أحمد بن صالح عن ورش الإظهار في العين في الموضعين الشورى ومريم، وهو شاذ"[6].

الخلاصة: القول بالإظهار في موضع النمل سبق قلم، قال ابن الجزري رحمه الله: "ما وقع لأبي شامة من النص على الإظهار في ﴿طسٓ تِلْكَ﴾ للجميع فهو سبق قلم فاعلم"[7]. أما موضع سورة مريم فقد انفرد بذكره أحمد بن صالح وهي رواية شاذة كما ذكر الإمام رحمه الله، لأن بيان النون مع حروف الفم لحن، ولعل أحمد بن صالح قد جعل الإظهار عبارة عن الإخفاء مجازا واتساعا، وخلاصة القول أن الراجح هو الإخفاء في جميع المواضع[8].

المطلب السادس: باب الفتـــح والإمالة.

الفتح لغة القبائل التي كانت مساكنها غربي الجزيرة العربية إضافة إلى قبائل الحجاز، ومراد الفتح في الاصطلاح فتح الفم بلفظ الحرف، لا فتح الحرف، إذ الألف لا تقبل الحركة، ويقال له التفخيم[9]. أما الإمالة لغة فهي؛ التقريبُ إلى الشيء، وهي في هذا الباب تقريب الألف من الياء والفتحة قبلها من الكسرة، والغرض من ذلك تجانس الصوتين لسبب، وأما اصطلاحا بأن تنحو بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء كثيرا، وهي المحضة

---

[1] هو أبو جعفر المصري، الحافظ المقرئ، ولد سنة: 140هـــ بمصر، أخذ القراءة عن مشاهير العلماء منهم ورش وقالون، وأخذ عنه كثيرون منهم: أحمد بن محمد بن حجاج، والحسن بن أبي مهران وغيرهما، توفي رحمه الله في ذي القعدة سنة: 248هـــ. معجم حفاظ القرآن عبر التاريخ، محمد سالم محيسن، 31/1- 33.

[2] ينظر: جامع البيان، الداني، ص615.

[3] المصدر نفسه، ص615.

[4] العقد النضيد، السمين الحلبي، 1237/2.

[5] إبراز المعاني، أبو شامة، ص199.

[6] الورقة 365، الوجه أ.

[7] النشر، ابن الجزري، 19/2.

[8] ينظر: جامع البيان، الداني، ص615.

[9] ينظر: تاج العروس، الزبيدي، 321/10، منحة ذي العرش، د. كمال قدة، ص119، إتحاف فضلاء البشر، ابن البنا، 247/1.

ويقال لها الكبرى، والإضجاع، والبطح، وهي المرادة عند الإطلاق، وهي بين اللفظين، ويقال لها التقليل، وبين وبين، والصغرى[1].

الفرع الأول: هل الفتح أصل والإمالة فرع عنه، أم كلٌّ منهما أصل:

اشتهر بين علماء القراءات أن "الفتح والإمالة لغتان مشهورتان مستعملتان فاشيتان على ألسنة الفصحاء من العرب الذين نزل القرآن بلغتهم"[2]، ثم اختلفوا في أي هذه الأوجه أولى هل الفتح أصل والإمالة فرع عنه، أم كلٌّ منهما أصل[3]:

القول الأول: أن الفتح هو الأصل، وأن الإمالة فرع، بدليل أن الإمالة لا تكون إلا عند وجود سبب من الأسباب، فإن فقد سبب منها لزم الفتح، وإن وجد شيء منها جاز الفتح والامالة، فما من كلمة تمال إلا وفي العرب من يفتحها...، فلزم أن الفتح هو الأصل والامالة فرع عنه، وإليه ذهب الحافظ الداني، ومكي القيسي، وهو قول الجمهور[4].

دليلهم: قال الحافظ الداني رحمه الله "والفتح عند علمائنا: الأصل والإمالة فرع عنه"[5]. وقال مكي القيسي : "اعلم "اعلم أن أصل الكلام كله الفتح، والإمالة تدخل في بعضه، في بعض اللغات لعلة، والدليل على ذلك أن جميع الكلام الفتح فيه سائغ جائز، وليست الامالة بداخلة إلا في بعضه، في بعض اللغات لعلة، فالأصل ما عمَّ، وهو الفتح"[6].

القول الثاني: القول بأصالة كل منهما وعدم تقدم أحدهما على الآخر. قال به جماعة.

دليلهم: لتوقف كل واحد منهما على سبب، فكما أنه لا يكون إمالة إلا بسبب[7]، فكذلك لا يكون فتح إلا بسبب، ووجود السبب لا يقتضي الفرعية ولا الأصالة.

رأي الإمام: قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "الفتح والامالة لغتان مشهورتان...، فالأصل الفتح، والدليل على إمالته الوجهان: العموم والخصوص، والافتقار وعدم الافتقار، فدليل العموم أن كل ممال يجوز فتحه وليس كل مفتوح يجوز امالته، فما عمَّ أصل وما خص فرع، ودليل افتقاره أن الفتح لا يفتقر إلى سبب، والإمالة تفتقر إلى سبب، فما لا يفتقر هو الأصل"[8].

---

[1] ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري، 452/2، إتحاف فضلاء البشر، ابن البنا، 247/1.

[2] الفتح والامالة، أبو عمرو الداني، ص12.

[3] إتحاف فضلاء البشر، ابن البنا، 248/1. الموضح في وجوه القراءات، ابن أبي مريم، 210/1.

[4] النجوم الطوالع، المارغني، ص195.

[5] ينظر: الفتح والإمالة، الداني، ص12.

[6] الكشف، مكي القيسي، 168/1.

[7] ذكر الحافظ الداني سبعة أسباب جالبة للإمالة وهي: الكسرة والياء والانقلاب والمشبه بالمنقلب من الياء والامالة للامالة والألف التي ينكسر ما قبلها أو ما بعدها، والألف المتطرفة في ما زاد على ثلاثة أحرف. ينظر: الفتح والامالة للداني، ص22- 25.

[8] الورقة 367، الوجه أ، والورقة 268، الوجه أ.

الخلاصة: قال المحقق ابن الجزري رحمه الله: "ولكل من الرأيين وجه"[1]، ولكن الذي قال به الجمهور أن الفتح هو الأصل، لأن كل ما يمال يجوز فتحه من غير عكس، ولأن الفتح لا يحتاج إلى سبب بخلاف الإمالة[2]، وهو الذي الذي قال به إمامنا تبعًا لما عليه المحققون من علماء القراءات، ولعله هو الصواب لما فيه من أدلة – والله أعلم–.

الفرع الثاني: رأي الإمام رحمه الله في كلمة: ﴿كِلْتَا﴾[3] حال الوقف عليها:

اختلف أهل الأداء : في ألف ﴿كِلْتَا﴾ حال الوقف عليها وذلك لاختلاف النحاة في لاختلاف النحويين في أصلها أهي ألف تثنية أم ألف تأنيث فتدخل في حكم ذوات الياء، إلى قولين:

القول الأول: أنَّ ألفها ألف تثنية، وواحد ﴿كِلْتَا﴾ (كلت)، وهو قول الكوفيين.

دليلهم: قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "ألفه ألف التثنية، فهو مثنى لفظًا ومعنًى، كما في (كلا)، وتكون التاء للتثنية"[4].

القول الثاني: أنَّ ألفها ألف تأنيث، ووزن (كلتا) فِعْلَى كإحدى وسيمى[5]، والتاء مبدلة من واو والأصل كلوى، وهو قول البصريون.

دليلهم: قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "قال البصريون: ألفه ألف التأنيث، فوزنه فعلى نحو: ﴿ذِكْرَى﴾[الأنعام: 69] فهو مفرد لفظًا، مثنى معنًى كما في (كلا)، واستدلوا أيضا بقوله تعالى: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ اكُلَهَا﴾[الكهف: 33]، فأخبر بالمفرد فقال: (أتت)، ولم يقل: (ءاتتا)"[6]. وعلى القولين يتوقف الفتح والإمالة، والإمالة، قال الحافظ: "فعلى الأول لا يوقف عليها بالإمالة المشبعة في مذهب حمزة والكسائي، ولا بين بين في مذهب أبي عمرو، ومذهب من روى التوسط في اللفظ عن نافع؛ لأن ألف الاثنين لا يجوز إمالتها لكونها مجهولة لا يُعلم لها أصل في ياء ولا واو، ولا هي أيضا مشبهة بما أصله ذلك من الألفات، وعلى الثاني يوقف عليها بالإمالة المشبعة وغير المشبعة في مذهب المسمّين – أي مذهب أبي عمرو ومن روى التوسط عن نافع – والقراء وأهل الأداء على الأول"[7].

---

[1] ينظر: النشر لابن الجزري، 32/2.

[2] النجوم الطوالع، المارغني، ص195.

[3] من قوله تعالى: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ﴾[الكهف: 33].

[4] الورقة 376، الوجه أ.

[5] وردت كلمة سيمى في القرآن الكريم مضافة، وذلك في قوله تعالى: ﴿بِسِيمَاهُم﴾ في: [البقرة: 273]، [الأعراف: 46-48]، [محمد: 30]، [الفتح: 29]، و[الرحمن: 41].

[6] الورقة 376، الوجه ب.

[7] جامع البيان، الداني، ص344.

قال المحقق ابن الجزري رحمه الله بعد نقله لكلام الحافظ الداني: "نص على إمالتها لأصحاب الإمالة العراقيون قاطبة كأبي العز وابن سوار...، وغيرهم، ونص على الفتح غير واحد، وحكى الإجماع عليه أبو عبد الله بن شريح[1] وغيره"[2].

رأي الإمام: ذكر الإمام الشوشاوي رحمه الله القولين السابقين ومال لوجه الفتح، حيث قال: "المشهور في ﴿كِلْتَا﴾ ترك الإمالة ليلا يزاد تغييرا على تغيير، لأن أصله (كلوا) بالواو، ثم أبدلت الواو تاء، فلو أميل لإزداد تغييرا، لأن الإمالة تغيير"[3].

الخلاصة: رأي الإمام الشوشاوي رحمه الله موافقا لما عليه الحافظ الداني رحمه الله وأهل الأداء والقراء وحجته في ذلك أن اصل الكلمة بالواو ثم أبدلت تاء فلو اميلت لازداد تغيرًا على تغير، وفي الحقيقة هذا القول هو الافضل في المسألة لأنه منصوص عليه، قال المحقق ابن الجزري :" والوجهان جيدان ولكن الى الفتح أجنح فقد جاء به منصوصًا.[4]

الفرع الثالث: حكم لفظ ﴿آرِيكَهُم﴾ عند الإمام ورش من طريق الأزرق:

قلل الإمام ورش رحمه الله قولا واحدا ذوات الراء، عدا لفظ ﴿آرِيكَهُم﴾[الأنفال: 44] فقد اختُلف فيه عنه على قولين هما:

القول الأول: فتح الراء وتفخيمها. وقد قرأ به المصريين[5]. قال الحافظ الداني رحمه الله في التلخيص: "فعامة المصريين على إخلاص الفتح فيه أداء عن مشيختهم"[6].

وقد "فخم ورش الراء من قوله: ﴿وَلَوَ آرِيكَهُمْ﴾ في هذا الحرف فقط"[7].

وحجتهم في ذلك : "بعد الألف عن الطرف؛ لكثرة الحروف المتصلة بها بعدها"[8].

القول الثاني: إمالة الراء؛ طردًا للباب. وقد أخذ به عامة أهل الأداء من المشارقة والمغاربة منهم: الحافظ الداني وابن شريح، والمهدوي، وابن غلبون، وغيرهم[9].

---

[1] الكافي، ابن شريح، ص65.

[2] النشر، ابن الجزري، 79/2.

[3] ينظر: الورقة 376، الوجه ب.

[4] النشر ، ابن الجزري، 79/2.

[5] كتر المعاني في شرح حرز الأماني، ابن شعلة، 568/1. وقال ابن الجزري: "قطع له بالفتح فيه صاحب العنوان وشيخه عبد الجبار وأبو بكر الأدفوي، وبه قرأ الداني على أبي الفتح فارس". النشر، ابن الجزري، 41/1- 42.

[6] ذكره في كتابه التلخيص والنص محفوظ عند المنتوري رحمه الله ينظر: شرح الدرر اللوامع، المنتوري، 460/1.

[7] الاكتفاء، إسماعيل بن خلف، ص143.

[8] ينظر: ابراز المعاني، أبو شامة، ص227، إتحاف فضلاء البشر، ابن البنا، 260/1.

[9] محقق كتر المعاني لشعلة، 568/1.

قال الحافظ الداني رحمه الله في ايجاز البيان:" وقرأته على أبي القاسم-ابن خاقان- وأبي الحسن-ابن غلبون- بين اللفظين، قياسا على سائر الباب"[1]. وقال عن هذا الوجه: "هو القياس"[2].

وقال ابن شريح رحمه الله: "وقد قرأت له ﴿وَلَوَ آرِيكَهُمْ﴾ في الأنفال بالفتح أيضا، وبين اللفظين أشهر عنه"[3].

وقال المهدوي رحمه الله: "وقد روي عنه في قوله: ﴿آرِيكَهُمْ﴾ الفتح وبين اللفظين[4]، أشهر وأجرى على الأصول إذ لا علة لمن روى الفتح يفرق بها بين ﴿آرِيكَهُمْ﴾ وغيره من سائر هذا الباب"[5].

رأي الإمام: قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "هذا من القواعد الذي اختار ورش لنفسه، ولو روى غيره عن نافع رحمه الله فالمشهور إذًا في ﴿آرِيكَهُم﴾ هو الإمالة كما اختاره ورش رحمه الله، وحجة من أماله ليجري الباب كله على نسق واحد، أعني ذوات الراء"[6].

وبهذا يتبين أن الإمام الشوشاوي رحمه الله يرى بإمالة راء ﴿آرِيكَهُم﴾ تبعًا لما عليه الأكثرين.

الخلاصة: قال أبو شامة رحمه الله: "والصحيح وجه بين بين، وعليه الأكثر"[7]. وهو الذي قال به إمامنا الشوشاوي رحمه الله، وقال ابن الجزري رحمه الله: "وقطع به صاحب تلخيص العبارات والتيسير والتذكرة والهداية، وقال: إنه اختيار ورش...، وقال صاحب الكافي: (إنه قرأه - أي ورش- بالفتح، قال: وبين اللفظين أشهر عنه)، قلت: وبه قرأ الداني على ابن خاقان وابن غلبون، وقال في تمهيده: (وهو الصواب)"[8].

الفرع الرابع: رأي الإمام رحمه الله في ذوات الياء[9] التي لم تتصل بها الراء ولم تكن رأس آية:

اختلف أهل الأداء عن الإمام ورش في كل ما ليس فيه راء من ذوات الياء، و لم تكن رأس آية[10] على أي وزن كان، نحو قوله تعالى: ﴿رَمى﴾[الأنفال: 17]، ﴿يَحْيى﴾[مريم: 6]، ﴿أَلْيَتَمى﴾[النساء: 2]، وما شابهه، فقال بعضهم بالإمالة في جميع الباب، وقال آخرون بالفتح، وبيان ذلك على النحو الآتي:

---

[1] ينظر: شرح الدرر اللوامع، المنتوري، 461/1.

[2] جامع البيان، الداني، ص312.

[3] الكافي، ابن شريح، ص61.

[4] قال محقق التيسير للداني، ص175: "بين اللفظين أن ينحو القارئ بالفتحة نحو الكسرة وبالألف نحو الياء قليلا ويقال له الإمالة الصغرى، وبين بين". ينظر كذلك: ابراز المعاني، أبو شامة، ص222، اتحاف فضلاء البشر، ابن البنَّا، 260/1.

[5] شرح الهداية للمهدوي، ص146.

[6] الورقة 378، الوجهان: أ، ب.

[7] إبراز المعاني، أبو شامة، ص222.

[8] النشر، ابن الجزري، 141/1- 42.

[9] ذوات الياء هي كل ألف متطرفة ترجع إلى الياء سواء كان أصلها الياء أو كانت زائدة للتأنيث. النجوم الطوالع ص196.

[10] رأس آية المقصود بها الفاصلة، والفاصلة هي كلمة آخر الآية؛ كقافية الشعر وقرينة السجع، وقد وقعت رؤوس الآي ممالة في إحدى عشرة سورة وهي: طه، النجم، سأل، القيامة، النازعات، عبس، سبح، الشمس، الليل، الضحى، العلق. ينظر: تهذيب وترتيب الإتقان، السيوطي، ص749، والوافي، عبد الفتاح القاضي، ص121.

القول الأول: الإمالة بين بين. ورواه عن الإمام ورش صاحب العنوان والمجتبى وفارس والخاقاني[1]، وهو اختيار الحافظ الداني والخراز وغيرهما.

دليلهم: الرواية والأداء. قال الحافظ رحمه الله : "وهو الصحيح عن ورش نصا وأداءً، وبه آخذ"[2]. وقال الخراز رحمه الله : "قال أبو عمرو اختلف أهل الأداء عنه – أي الامام ورش–...، فقرأته على أبي الحسن عن قراءته باخلاص الفتح في ذلك كله، وقرأته على أبي القاسم وأبي الفتح وغيرهما، بالإمالة اليسيرة التي بين اللفظين، ثم قال: وهو الصحيح الذي يؤخذ رواية وتلاوة، وبذلك آخذ"[3]. وقال ابن خلف رحمه الله: "وقرأ نافع جميع ذلك بين اللفظين"[4].

القول الثاني: الفتح، ورواه عن الإمام ورش رحمه الله ابن غلبون، وأبو محمد مكي، وغيرهما[5].

دليلهم: الرواية عن الشيوخ. قال ابن غلبون رحمه الله في التذكرة: "وقرأ ورش ما كان فيه راء بعدها ألف بين اللفظين، وما عداه[6] بالفتح"[7].

وقال أبو عبد الله رحمه الله : "وأما ذوات الياء اللاتي ليس قبل ألفاتهن راء، فإن ابن غلبون يأخذ في جميعها بالفتح وغيره يأخذ بالإمالة اليسيرة، وعليه الأكابر من أصحاب ورش المصريين، وجميع أصحابه البغداديين والشاميين"[8].

رأي الإمام: قال الإمام الشوشاوي رحمه الله : "والخلف عن ورش في كل ما ليس فيه الراء من ذوات الياء، والمشهور فيه الامالة، قال أبو عمرو رحمه الله : (الإمالة بين بين هو مذهب الحذاق من المصريين وبه آخذ)"[9]. وبهذا يتبين أن الإمام الشوشاوي رحمه الله يرى بالإمالة تبعًا للحافظ الداني رحمه الله .

الخلاصة: قال المحقق ابن الجزري رحمه الله بعد ذكره للاختلاف المذكور: "والوجهان صحيحان"[10]، وكان رأي الإمام رحمه الله موافقا لرأي الحافظ للإستشهاد بقوله لكون هذا الوجه هو المشهور

الفرع الخامس: رأي الإمام رحمه الله في ذوات الياء الواقعة رأس آية ومتصلة بالهاء:

---

[1] ينظر: النشر، ابن الجزري، 49/2- 50، وتقريب النشر، ابن الجزري، ص92.

[2] جامع البيان، الداني، ص311- 312.

[3] القصد النافع، الخراز، ص253.

[4] العنوان، ابن خلف، ص60.

[5] ينظر: التذكرة، ابن غلبون، 199/1، التذكرة، ابن غلبون، 199/1، النشر، ابن الجزري، 50/2.

[6] أي ما ليس قبل ألفه راء، وهو ما كانت الألفات فيه منقلبة عن ياء، وما رسم بالياء مطلقا وإن كان من ذوات الواو. ينظر: العقد النضيد السمين الحلبي، ص125.

[7] التذكرة، ابن غلبون، 199/1.

[8] اللالئ الفريدة، أبو عبد الله الفاسي، 341/2.

[9] الورقة 378، الوجه ب.

[10] النشر، ابن الجزري، 50/2.

اختُلف عن الإمام ورش رحمه الله فيما كان من رؤوس الآي المتصلة بها هاء التأنيث، وذلك في سورتي النازعات والشمس في قوله: ﴿بَنَيهَا﴾[النازعات: 27]، ﴿ضُحَيهَا﴾[النازعات: 29]، ﴿وَالشَّمْس وَضُحَيهَا﴾[الشمس: 1]...، سواء كان واويا أو يائيا[1] على قولين هما:

القول الأول: الفتح. أخذ به جماعة وهو مذهب أبي عبد الله بن سفيان، وابن غلبون، وأبي العباس المهدوي[2] وأبي محمد مكي[3]...، وغيرهم، وبه قرأ الداني على شيخه[4].

دليلهم: قال الإمام ابن سفيان رحمه الله: "وكذلك ﴿طَحَيهَا﴾[الشمس: 6]، ﴿تَلَيهَا﴾[الشمس: 2]...، لا يعتبر ما وقع بعد الألف ضمير المؤنثة الغائبة أو لم يقع، فإن وقع شيء من ذلك في رأس آية ليس قبلها ولا بعدها من الآي وما يشابهها فتح"[5].

وقال المهدوي رحمه الله: "ووافقه أي أبي عمرو ـــ ورش على هذا الأصل أعني قراءة رؤوس الآي المتوالية التي هي من ذوات الياء بين اللفظين، وخالفه إذا جاء بعد الألف ضمير المؤنثة الغائبة، وذلك لأن الألف أشبهت الألف المتوسطة، وإنما يقع التوفيق بين الكلم إذا كانت الألف متطرفة"[6]. وقال ابن بليمة رحمه الله: "قرأ ورش جميع ذلك بين اللفظين إلا ما كان من ذلك في سورة أواخرها آيها (ها ألف) فإنه أخلص الفتح فيه؛ وهذا الذي لا يوجد غيره"[7].

القول الثاني: الإمالة بين بين. وهو مذهب أبي القاسم الطرسوسي[8]، وأبي طاهر بن خلف صاحب العنوان[9] وأبي الفتح فارس بن أحمد، وأبي القاسم الخاقاني، وغيرهم[10].

دليلهم: ليجري الباب على نسق واحد. قال الحافظ رحمه الله في إيجاز البيان: "وبالأول قرأت على أبي الحسن – يعني بالفتح – وقرأت على الخاقاني، وعلى أبي الفتح ذلك بين بين، كسائر الفواصل التي لا كناية مؤنث بعد

---

[1] إلا إذا كانت الألف فيها بعد راء وذلك في كلمة ﴿ذِكْرِيهَآ﴾[النازعات: 42] فليس لورش فيها إلا التقليل. الوافي، الشاطبي، ص123.

[2] ينظر: الهادي، ابن سفيان، ص175، التذكرة، ابن غلبون، ص190، ص614، شرح الهداية، المهدوي، 107/1.

[3] لم يصرح الإمام مكي برأيه هذا، ولكن يُفهم من قوله. التبصرة، مكي القيسي، ص390.

[4] ينظر: النشر، ابن الجزري، 48/2- 50، القصد النافع، الخراز، ص254. التيسير، الداني، ص179، 511 و526.

[5] الهادي، ابن سفيان، 174/1- 175.

[6] شرح الهداية للمهدوي، ص107.

[7] تلخيص العبارات لابن بليمة، ص46.

[8] هو عبد الجبار بن أحمد الإمام أبو القاسم الطرسوسي، ثم المصري المقرئ، شيخ القراء في زمانه بمصر، قرأ على أبي عدي عبد العزيز، وأبي أحمد السامري وغيرهما، قرأ عليه أبو الطار إسماعيل بن خلف مصنف العنوان، وإبراهيم بن ثابت بن أخطل، وعبد الله بن سهل الأندلسي الزاهد، وله كتاب المجتنى في القراءات، توفي في غرة ربيع الآخر سنة عشرين وأربعمائة. طبقات القراء، الذهبي، 582/3.

[9] العنوان، أبو طاهر بن خلف، ص60.

[10] ينظر: النشر، ابن الجزري، 48/2- 50.

الألف المنقلبة عن الياء فيها طردا لمذهبه في جميع ذوات الياء"[1]. و"حجة إمالة ذوات الياء محاولة تقريب الألف إلى أصلها، وهو الياء، ولا يتمكن من ذلك إلا بتقريب الفتحة إلى الكسرة"[2].

رأي الإمام: ذكر الإمام الشوشاوي ﷺ أنّ في هذه الألفاظ وجهان والمقدم الفتح، وهذا موافق لما عليه جمهور أهل الأداء، حيث قال: "والمشهور فيما اتصل بالهاء من رؤوس الآي؛ الفتح، قاله أبو عمرو"[3].

الخلاصة: الوجهان صحيحان مقروء بهما، غير أنّ الإمام الشوشاوي ﷺ قدّم الفتح تبعًا لأكثر الأئمة كالحافظ الداني ومكي القيسي وابن غلبون وغيرهم[4]. قال الحافظ الداني ﷺ: "وقرأ ورش جميع ذلك بين اللفظين، إلا ما كان من ذلك في سورة أواخر آيها على هاء ألف، فإنه أخلص الفتح فيه، على خلاف بين أهل الأداء في ذلك"[5].

الفرع السادس: حكم الألف التي بعدها راء متطرفة مكسورة وقبلها حرف استعلاء:

قال الناظم ابن بري ﷺ :

وَالأَلِفَاتِ اللاَّئِي قَبْلَ الرَّاءِ مَحْفُوظَةً فِي آخِرِ الأَسْمَاءِ
كَالـــدَّارِ وَالأَبْرَارِ وَالفُجَّارِ وَالجَارِ لَكِنْ فِيهِ خُلْفٌ جَارِ[6]

ذكر الإمام الداني ﷺ في جامعه أن الألف التي بعدها راء متطرفة مكسورة وقبلها حرف استعلاء اختُلف فيها عن الإمام ورش ﷺ على قولين اثنين هما:

القول الأول: الفتح. وانفرد به أبو الفتح فارس بن أحمد فيما ذكره الداني في جامع البيان[7].

دليلهم: قال الداني ﷺ : "واستثنى لي فارس بن أحمد عن قراءته في رواية أبي يعقوب الأزرق عنه الأبصار خاصة نحو: ﴿لِّأُوْلِي ٱلأَبْصَٰرِ﴾[آل عمران: 13]، و﴿يَذْهَبُ بِالأَبْصَٰرِ﴾[النور: 42]، وشبهه من لفظه حيث وقع، فأخذ ذلك عليَّ بإخلاص الفتح"[8].

وقال في ايجاز البيان: "وبإجراء القياس على نظائره قرأت ذلك- أي الامالة- وبه آخذ"...، وقال في كتاب رواية ورش من طريق المصريين: "وكل ألف دخلت للبناء وغيره، وبعدها راء مجرورة، فإنه قرأها بين اللفظين،

---

[1] ينظر: شرح الدرر للمنتوري، 468/1.
[2] القصد النافع، الخرّاز، ص254.
[3] الورقة 382، الوجه ب، وينظر كذلك: جامع البيان، الداني، ص311.
[4] ينظر: النشر، ابن الجزري، 49/2.
[5] التيسير للداني، ص178- 179.
[6] متن الدرر اللوامع، ابن بري، البيتين[153- 154]، ص60.
[7] ينظر: النشر، ابن الجزري، 2/55.
[8] جامع البيان للداني، ص324.

نحو: ﴿عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم﴾[المائدة: 48]، و﴿فِي ٱلنَّارِ﴾[الأعراف: 36]...، وشبهه، وسواء كان قبل ذلك حرف استعلاء أو غيره"[1].

"وقد كان محمد بن علي[2] يستثني عن قراءته على أصحابه من جملة الباب ما قبل الألف فيه حرف من حروف الاستعلاء، نحو: ﴿مِنَ ٱلْأَبْصَٰرِهِمْ﴾[النور: 30]...، وما أشبهه، فكان يخلص الفتح فيه"[3].

القول الثاني: الإمالة. وهو الذي عليه أهل الأداء واختاره الحافظ الداني والإمام المنتوري، وغيرهما، واقتصر عليه الإمام الشاطبي رحمه الله في حرزه فقال:

كأبصارهم والدار ثم الحمار مع حمارك والكفار واقتس لتنضلا[4].

قال الداني رحمه الله في ايجاز البيان: "وقرأت ذلك على غيره- أي فارس بن أحمد- بين اللفظين، طردا لسائر نظائره"[5]، وقال أيضا: "وبإجراء القياس على نظائره قرأت ذلك- أي الإمالة- وبه آخذ"[6]. وقال المنتوري رحمه الله: "قلت: وبالإمالة بين بين قرأت لورش هذا الفصل، من غير استثناء لما قبله حرف استعلاء على جميع من قرأت عليه وبذلك آخذ"[7].

دليلهم: علة الإمالة طلب الخفة، لأن الألف بعدها كسرة فإذا أميلت قربت من الياء وقربت من الفتحة التي قبلها من الكسرة، فعمل اللسان عملا واحدا مستفلا وذلك أخف من أن يعمل متصعدا بالفتحة والألف ثم يهبط مستفلا بالكسرة، ويقوي ذلك أن كسرة الراء بمنزلة كسرتين من قبل أنها حرف تكرير، فقويت بذلك على اختلاف الألف في كسرتها"[8].

رأي الإمام: قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "وقد قال أبو عمرو في هذا النوع قولين: المشهور فيهما الإمالة، لأن أبا عمرو قال: بعد ذكر القولين، (وبالإمالة قرأت، وبها آخذ قياسا على نظائره)[9]...، وحجة القول المشهور ليجري الباب كله على نسق واحد"[10].

---

[1] ينظر: شرح الدرر اللوامع، المنتوري، 476/1.

[2] هو محمد بن علي بن أحمد، أبو بكر الأدفوي المصري المقرئ النحوي المفسّر، قرأ القرآن على أبي غانم،وسمع القراءات من ابن جامع وابن السّكن وعليه قرأ ابنه أبو القاسم أحمد، والحسين بن النعمان والحسن بن سليمان؛ انفرد في قراءة نافع في وقته، وألّف التفسير، والهمز، والإبانة، والطالع السعيد، وتوفي سنة 388هـ. ينظر: غاية النهاية، ابن الجزري، 198/2، معرفة القراء الكبار، الذهبي، 535/1- 354، طبقات المفسرين الداودي، 197/1- 198، بغية الوعاة، السيوطي، 189/1.

[3] جامع البيان للداني، ص324.

[4] متن حرز الأماني، الشاطبي، البيت[322]، ص33.

[5] ينظر: شرح الدرر اللوامع، المنتوري، 475/1.

[6] ينظر كلامه في: شرح الدرر اللوامع، المنتوري، 476/1.

[7] شرح الدرر الوامع، المنتوري، 476/1.

[8] اللالئ الفريدة، أبو عبد الله الفاسي، 354/2.

[9] جامع البيان للداني، ص324.

[10] الورقة 383، الوجه ب.

الخلاصة: الذي عليه أهل الفنّ رحمهم الله والأداء في هذا النوع؛ الإمالة كما ذكره الأئمة لشهرته، منهم الإمام الشوشاوي رحمه الله قياسا على نظائره، وليجري الباب كله على نسق واحد، أما رواية الفتح "فانفرد بها أبو الفتح من لفظه فخالف فيه سائر الناس عنه"[1].

الفرع السابع: رأي الإمام رحمه الله في إمالة ألفات الأسماء الواقعة قبل الراء المتطرفة المكسورة:

أجمع أئمة القراءة على أنّ كل ما يمال وصلا فإنه يوقف عليه كذلك من غير خلاف عن أحد منهم، إلا أنهم استثنوا من ذلك ما كان من الكلم التي فيهن الراء مجرورة ووقعت طرفا بعد الألف نحو: ﴿أَلْبِّارِ﴾[الرعد: 24] ﴿أَلْفُجِّارَ﴾[المطففين: 7] حال الوصل، فإن أهل الأداء اتفقوا على إمالتها لورش إلاَّ في حال الوقف فقد اختلفوا فيه على أقوال[2]:

القول الأول: الوقف على هذه الألفاظ وشبهها بالفتح، وهو مذهب البصريين، وغيرهم[3].

دليلهم: اعتدادهم بالعارض، فكون الإمالة إنما كانت لأجل الكسرة فلما عُدمت في الوقف زالت الإمالة لزوال الموجب لها[4]. قال المنتوري رحمه الله: "الموجب للإمالة اليسيرة هي جرة الراء، وجرها معدومة في حال الوقف، فلما عدم ما أوجب الإمالة، زالت الإمالة بزواله"[5].

القول الثاني: الوقف بالإمالة على مثل هذه الألفاظ، وهو قول الجمهور، وإليه ذهب مكي القيسي والداني والبغداديون، والشاطبي، والمِنْتَوري وهو مذهب الجمهور[6].

قال الشيخ مكي رحمه الله لما تحدث عن حكم الوقف على الراء المتطرفة: "إلا ما كان ممالا فإنه لا يحسن أن يغلظ لأن الحرف الممال الذي قبله بمنزلة الياء، ولا يجوز القياس غيره"[7].

دليلهم: ويتمثل فيما يأتي:

- ✓ كون الوقف عارض، والعارض لا يُعْتَدُّ به.
- ✓ أن يُبنى الوقف على الوصل في ذلك، فكما أُميل في الوصل لأجل الجرَّةِ والكسرةِ فيُمال في الوقف، وإن عُدِمت فيه، وبناء الوقف على الوصل يستعمل كثيراً.
- ✓ أن يفرق بذلك بين المُمال لعلَّة وبين ما لا يمال أصلاً.

---

[1] ينظر: النشر، ابن الجزري، 55/2.

[2] جامع البيان، الداني، ص339، 340.

[3] أمثال: أبو الحسن بن المنادي، وأحمد بن نصر الشذائي، ومحمد بن أشتة. ينظر: جامع البيان، الداني، ص339. النشر، ابن الجزري، 72/2. شرح الدرر اللوامع، المنتوري، 501/2.

[4] ينظر: جامع البيان، الداني، ص339. الفجر الساطع، ابن القاضي، 301/3.

[5] شرح الدرر اللوامع، المنتوري، 501/2.

[6] ينظر: اللآلئ الفريدة، الفاسي، 436/1. سراج القارئ، ابن القاصح، ص131، جامع البيان، ص340، والتيسير، ص188 لأبي عمرو الداني شرح الدرر اللوامع، المنتوري، 504/2، النشر، ابن الجزري، 72/2.

[7] التبصرة، مكي القيسي، ص414.

✓ الإعلام بأنَّ اللفظ ممال حال الوصل كالإعلام بالروم والإشمام أنَّ الموقوف عليه متحرك[1].

القول الثالث: الوقف بإمالة يسيرة على مقدار الإشارة إلى الكسر، وهذا على مذهب من أخلص الإمالة في الوصل[2].

دليلهم: أن الإمالة لا تشبع هناك، فكذلك لا تشبع الإمالة للألف قبلها[3].

رأي الإمام: قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "تمال في الوقف كما تمال في الوصل، ولو ذهبت الكسرة الموجبة للإمالة بسكون الوقف، فإن ذلك السكون عارض فلا عبرة به في الكسرة في تقدير الوجود، هذا القول الذي ذكره المؤلف[4] هو القول المشهور"[5]. فالإمام الشوشاوي رحمه الله يرى بالإمالة اتباعًا لاشتهاره الأئمة كالحافظ الداني رحمه الله، وهو قول الجمهور.

الخلاصة: قال المحقق ابن الجزري رحمه الله: "وذهب الجمهور إلى أنَّ الوقف على ذلك في مذهب من أمال بالإمالة الخالصة وهي مذهب من قرأ "بين بين" كذلك بين اللفظين كالوصل سواء... وهذا مذهب الأكثرين من أهل الأداء واختيار جماعة المحققين وهو الذي عليه العمل من عامة المقرئين وهو الذي لم يذكر أكثر المؤلفين سواه"[6].

الفرع الثامن: رأي الإمام رحمه الله في لفظي: ﴿الْجار﴾ و﴿جَبّارِينَ﴾:

اختلف أهل الأداء عن الإمام ورش رحمه الله من طريق الأزرق بين الفتح والإمالة في لفظي: ﴿الْجار﴾، و﴿جَبّارِينَ﴾[7]، على قولين هما:

القول الأول: التقليل. وهو اختيار ابن شريح، وبه قطع الحافظ الداني في التيسير، وفي مفرداته، ونص في جامعه بأنه قرأه على ابن خاقان، وأبو الفتح فارس بن أحمد[8].

دليلهم: الحمل على نظائره: قال المنتوري رحمه الله: "وكان شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي رحمه الله يذهب فيه إلى الإمالة بين بين، وبذلك قرأت عليه، وبه آخذ...، ووجه الإمالة فيه حمله على نظائره"[9]. وقال ابن شريح رحمه الله:

---

[1] جامع البيان، الداني، ص340.

[2] وهو مذهب أبي طاهر بن أبي هاشم، ومن أخذ عنه، وحكى أنه كذلك قرأ على ابن مجاهد وأبي عثمان عن الكسائي وعلى ابن مجاهد عن أصحابه عن اليزيدي. جامع البيان للداني، ص340. والنشر لابن الجزري، 73/2.

[3] جامع البيان، الداني، ص340.

[4] وهو قوله: فصلٌ ولا يَمْنَعُ وَقْفُ الرَّاءِ ** إِمَالَةَ الأَلِفِ فِي الأَسْمَاءِ. متن الدرر اللوامع، ابن بري، البيت[161]، ص62.

[5] الورقة 395، الوجهان: أ، ب.

[6] ينظر: النشر، ابن الجزري، 72/2.

[7] في قوله تعالى: ﴿وَالْجار ذِے الْقُرْبىٰ وَالْجارِ الْجُنُبِ﴾[النساء: 36]، و﴿جَبّارِينَ﴾الواقع في سورتي: [المائدة: 24]، و[الشعراء: 130].

[8] ينظر: النشر، ابن الجزري، 56/2.

[9] شرح الدرر اللوامع، المنتوري، 2/478- 479.

"قرأ ورش هذا الفصل كله بين اللفظين، في وصله ووقفه"[1]. وقال الحافظ الداني رحمه الله: "أن ورشًا يقرؤهما أيضا بين بين، على اختلاف بين أهل الأداء عنه في ذلك، وبالأول- يعني بين بين- قرأت، وبه آخذ"[2].

القول الثاني: الفتح. وهي قراءة الحافظ الداني على أبي الحسن بن غلبون، وبه قطع صاحب الهداية[3] والهادي[4] والهادي[4] والتلخيص[5] وغيرهم[6].

دليلهم: القراءة على الشيوخ، وقلة دوره: قال الداني رحمه الله في جامعه: "وقرأ نافع في رواية ورش من غير طريق الأصبهاني جميع ما تقدم بين اللفظين...، واستثنى ابن غلبون عن قراءته ﴿وَالْجارِ﴾ في الموضعين، و﴿جَبّارِينَ﴾ في المكانين، فأخذ ذلك عليَّ بالفتح، وقرأت له ذلك كله على ابن خاقان بين بين كنظائره"[7]. وقال: "فأقرأني ذلك أبو الحسن بإخلاص الفتح، وأقرأنيه غيره بين بين، وهو القياس وبه آخذ"[8]. قال المنتوري رحمه الله: "ووجه الفتح فيه، أن ذلك لقلة دوره"[9]، وللتنبيه على أن كسرة الراء لا تحتم الإمالة بل يجوز معها الفتح[10]، قال المارغني رحمه الله: "ووجه الخلاف في ﴿جَبّارِينَ﴾ الجمع بين اللغتين مع اتباع الأثر"[11].

رأي الإمام: قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "فالمشهور في ﴿الْجارِ﴾ في الموضعين إذاً الإمالة قياسا على نظائره"[12] وقال أيضا: "والأشهر في﴿جَبّارِينَ﴾ الإمالة، لأن أبا عمرو لما ذكر القولين، قال: (وبالإمالة آخذ)"[13].

الخلاصة: الوجهان صحيحان ومقروء بهما في اللفظتين، والمقدم في الأداء التقليل[14]، قياسًا على نظائره، وهذا ما ذكره إمامنا الشوشاوي رحمه الله. قال المارغني رحمه الله: "وكلاهما صحيح مقروء به، والمقدم في الأداء التقليل"[15].

الفرع التاسع: رأي الإمام الشوشاوي رحمه الله في هجاء فواتح السور: وفيه نذكر:

---

[1] الكافي لابن شريح، ص62.

[2] التيسير، الداني، ص182.

[3] ينظر: شرح الهداية للمهدوي، ص98- 99.

[4] ينظر: الهادي لابن سفيان، ص170 – 175.

[5] ينظر: تلخيص العبارات، ابن بليمة، ص46- 47.

[6] ينظر: النشر، ابن الجزري، 56/2- 58. وممن اختار الفتح؛ الأهوازي في كتابه الوجيز، ص105.

[7] جامع البيان للداني، ص324.

[8] ذكره في التلخيص والنص محفوظ في: شرح الدرر اللوامع، المنتوري، 478/2.

[9] شرح الدرر اللوامع، المنتوري، ، 479/2.

[10] النجوم الطوالع، المارغني، ص221.

[11] المرجع نفسه، ص223.

[12] الورقة 387، الوجهان: أ، ب.

[13] الورقة 378، الوجه ب.

[14] ينظر: جامع البيان للداني، ص324، شرح الدرر اللوامع، المنتوري، 481/2، النجوم الطوالع، المارغني، ص221- 222.

[15] النجوم الطوالع، المارغني، ص221.

أولا: الاختلاف في حروف الهجاء الواقعة في فواتح السور: اختلف أهل الأداء في إمالة وفتح الألف من أسماء حروف الهجاء الواقعة في فواتح السور، منها: الهاء والياء في فاتحة سورة مريم، و(حا) من ﴿**جم**﴾ السور السبع[1]، وبيان ذلك كالآتي:

القول الأول: الإمالة في الهاء والياء من قوله تعالى: ﴿كٓهيعٓصٓ﴾[مريم: 1]، وبه قطع الحافظ الداني، وصاحب التلخيص[2]، وابن غلبون في تذكرته[3]، وابن شريح في كافيه[4].

أما الألف في ﴿**جم**﴾ بداية السور السبع، فقد حكى فيها ابن الجزري وجها واحدا، وهو إمالتها لورش من طريق الأزرق بين اللفظين فقط، وبه قال مكي رحمه الله في الكشف واقتُصر عليه في الموضح ، وحكى الداني رحمه الله الوجهين.

دليلهم: قال ابن شريح رحمه الله: عن الهاء والياء في سورة مريم: "وقرأهما أيضًا لنافع بين اللفظين"[5]، وقال عن ألف ألف ﴿**جم**﴾: "وقرأ ورش بين اللفظين"[6]. وقال المنتوري رحمه الله: "وبالإمالة بين بين قرأت لورش الهاء والياء من ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ والحاء من ﴿**جم**﴾ على جميع من قرأت عليه وبذلك آخذ"[7]. وقال أيضًا: "قال الداني في إيجاز البيان: وأما العلة فيما أماله من حروف التهجي، فلأن حروف التهجي أسماء لما يلفظ به، من الأصوات المتقطعة من خارج الحروف، فأمالها قليلا ليفرق بذلك بينها وبين الحروف التي ليست بالأسماء، التي تمتنع الإمالة فيها رأسًا نحو: ها وما"[8]. وقال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "علة الإمالة في حروف التهجي قيل لأن الإمالة فيها مسموعة عن العرب فاتبعت القراء العرب في ذلك لأن القرآن نزل بلغة العرب"[9].

القول الثاني: الفتح في الهاء والياء من ﴿كٓهيعٓصٓ﴾، وهي رواية الأصبهاني عن ورش، وقطع له بالفتح صاحب الهداية والهادي والتجريد، وأحد الوجهين في الكافي والتبصرة[10]، وهي قراءة الحافظ الداني على أبي الفتح، أما

---

[1] السور السبع هي: غافر، فصلت، الشورى، الزخرف، الدخان، الجاثية، والأحقاف.

[2] ينظر: تلخيص العبارات، ص322.

[3] ينظر: التذكرة، ابن غلبون، ص351.

[4] ينظر: النشر، ابن الجزري، 69/2.

[5] الكافي، ابن شريح، ص152.

[6] ينظر: المرجع نفسه، ص195.

[7] ينظر: شرح الدرر اللوامع، المنتوري، 486/2.

[8] المرجع نفسه، 486/2.

[9] الورقة 390، الوجه ب.

[10] ينظر: النشر، ابن الجزري، 67/2.

الألف في ﴿جم﴾ فقد اقتصر الخياط[1] على وجه الفتح في تبصرته. وبها روى ابن المسيبي وابن سعدان[2] عن المسيبي عن الإمام نافع[3].

دليلهم: ذكر الحافظ الداني رحمه الله في جامعه أن أبا الفتح حكى له عن قراءته على شيخه بإخلاص الفتح للهاء والياء[4]. وقال في إيجاز البيان: "روى لي فارس بن أحمد عن قراءته ﴿جم﴾ بإخلاص فتحة الحاء والأول أصح لورود النص عنه به"[5].

رأي الإمام: عند قول الناظم ابن بري رحمه الله :

..... وَبَعْضُهُمْ حَا مَعَ هَا يَا فَتَحَا[6]

قال الإمام الشوشاوي رحمه الله : "هذا الخلاف الذي ذكره المؤلف في هذه الأحرف الثلاثة لم يذكره أبو عمرو ولا أبو محمد مكي، لأنهما لم يذكرا إلا الإمالة في جميعها، والذي ذكر هذا الخلاف هو الإمام أبو الحسن الحصوري حيث قال:

وَحَامِيمَ ثُمَّ الهَاءُ وَاليَاءُ بَعْدَهَا قَرَأْتُ لَهُ بِالفَتْحِ فِي أَكْثَرِ العُمُرِ[7]

فذكر أن أكثر قراءته فيها كانت بالفتح، فدل ذلك على الخلاف فيها، وكذلك أبو عبد الله بن شريح ذكر هذا الخلاف أيضا...، والحروف المذكورة بالإمالة"[8].

فالملاحظ أنّ الإمام الشوشاوي رحمه الله اختار الإمالة في حروف التهجي المذكورة تبعًا لما عليه أغلب الأئمة، وأما قوله: (لم يذكره أبو عمرو...) فيه نظر؛ لأن الحافظ أورد الخلاف في ذلك، فقد ذكر أنه قرأ في رواية الأزرق بالفتح، رواه عن أبي الفتح، وكذا في إيجاز البيان[9].

---

[1] هو: عبد الله بن علي بن أحمد البغدادي، أبو محمد، المعروف بسبط الخياط، شيخ الاقراء ببغداد في عصره، كان عالما بالقراءات واللغة والنحو، من من شيوخه ابن سوار، ومن تلاميذه عبد الوهاب بن سكينة، له مؤلفات عديدة منها التبصرة، توفي سنة 541هـ. معرفة القراء الكبار للذهبي، 494/1، الأعلام للزركلي، 105/4.

[2] هو محمد بن سعدان أبو جعفر الضرير الكوفي النحوي، إمام كامل، أخذ القراءة عرضا عن سليم عن حمزة وعن يحيى بن المبارك اليزيدي وعن إسحق بن محمد المسيبي، روى القراءة عنه عرضا وسماعا محمد بن أحمد بن واصل، له مؤلفات متعددة منها: الجامع والمجرد، توفي سنة: 231هـ. غاية النهاية، ابن الجزري، 127/2.

[3] ينظر: جامع البيان، الداني، ص702.

[4] ينظر: المرجع نفسه، ص702- 703.

[5] ينظر: شرح الدرر اللوامع، المنتوري، 486/2.

[6] متن الدرر اللوامع، ابن بري، البيت[156]، ص61.

[7] متن الحصورية، الحصري، البيت[143]، ص125.

[8] الورقة 390، الوجه أ، ينظر كذلك: الكافي لابن شريح، ص152.

[9] وأما الهاء والياء من سورة مريم فذكر الخلاف في الموضح، وأن الفتح رواية الأصبهاني عن الإمام ورش . ينظر: شرح الدرر اللوامع، المنتوري، المنتوري، 485/2.

الخلاصة: يرى الإمام الشوشاوي رحمه الله برأي أئمة الفنِّ في إمالة الحروف المذكورة لاشتهاره ولما عليه المحققون كالحافظ الداني وابن الجزري وابن غلبون وغيرهم، قال المحقق ابن الجزري رحمه الله: "وقرأ نافع بين اللفظين، وقد روى عنه الفتح، والأول أشهر"[1].

ثانيا: رأي الإمام في هاء لفظ: ﴿طَـه﴾ عند الإمام ورش رحمه الله: اختلف أهل الأداء عن الإمام ورش رحمه الله في هاء قوله تعالى: ﴿طَـه﴾[طه: 1] على أقوال:

القول الأول: الإمالة المحضة، أي الإمالة الكبرى[2]. وهي رواية أبي يعقوب الأزرق عن ورش، وبها قال الجمهور، واقتصر عليه غير واحد من الأئمة، وبه القراءة من طريق الشاطبية وأصلها، واختاره الناظم ابن بري رحمه الله، حيث قال:

وَقَدْ رَوَى الأَزْرَقُ عَنْهُ المَحْضَا فِيهَا بِهَا طَهَ وَذَاكَ أَرْضَى[3]

دليلهم: قال ابن الجزري رحمه الله: "واختلف عن الأزرق عن ورش، فالجمهور على إمالتها محضا، وهو الذي في الشاطبية[4]، والتيسير[5]، والتذكرة[6]، والعنوان[7]، وتلخيص ابن بليمة[8]، وأحد الوجهين في التبصرة[9]، ولم يقرأ يقرأ الداني على شيوخه سواه...، وانفرد صاحب التجريد بإمالتها محضا عن الأصبهاني[10].

قال الحافظ الداني رحمه الله في الموجز: وقرأ الهاء من ﴿طَـه﴾ بالإمالة المحضة، هذه رواية أبي يعقوب الأزرق[11]، وقال أيضًا: "روى المصريون عن ورش عن نافع بإخلاص فتحة الطاء وإمالة فتحة الهاء إمالة خالصة"[12]، وفي التلخيص قال: "وأما قوله تعالى طه فإن المصريين رووا عنه أداء إمالة فتحة الهاء إمالة محضة، وإخلاص فتحة الطاء والنص عنه في جميع ذلك بين بين، وبالأول قرأت وبه آخذ"[13].

---

[1] ينظر: النشر، ابن الجزري، 67/2.

[2] وهو تقريب الفتحة من الكسرة والألف من الياء من غير قلب خالص ولا إشباع مبالغ فيه. مختصر العبارات، الدوسري، ص31.

[3] متن الدرر اللوامع، ابن بري، البيت[158]، ص61.

[4] في قول الشاطبي: ومما أنالاه أواخر آي ما ** بطه وآي النجم كي تتعدلا. ينظر: شرح الهداية، المهدوي، 93/1.

[5] التيسر، الداني، ص361.

[6] التذكرة، ابن غلبون، 429/2.

[7] العنوان، ابن خلف، ص129.

[8] ينظر: تلخيص العبارات، ابن بليمة، ص120.

[9] ينظر: التبصرة، مكي القيسي، ص589.

[10] ينظر: النشر، ابن الجزري، 68/2، إتحاف فضلاء البشر، ابن البنا، 286/1.

[11] ينظر: شرح الدرر اللوامع، المنتوري، 2/489.

[12] ينظر: جامع البيان، الداني، ص620.

[13] ينظر: شرح الدرر اللوامع، المنتوري، 489/2.

القول الثاني: بين بين. وهي رواية عبد الصمد[1]، وهو في تلخيص أبي معشر، والوجه الثاني في الكافي، وفي التجريد[2].

دليلهم: قال صاحب التجريد: "وأمال الهاء في ﴿طَـه﴾ أبو عمرو وورش، وقال عبد الباقي بين اللفظين عن ورش"[3]. وقال ابن شريح رحمه الله "وقرأهما أيضا لورش بين اللفظين"[4].

القول الثالث: الفتح. وهي رواية البعض[5]. وبه أخذ الحصوري.

دليلهم: قال الداني رحمه الله في جامعه: "وقرأت في رواية الأصبهاني عن أصحابه عنه بفتح الطاء والهاء"[6]. وقال الحصوري رحمه الله :

إمالة ورش كلها غير محضة**سوى الهاء من طه وللفتح استجرى[7].

وقال الحافظ في التمهيد: "وقرأت لورش من طريق أبي يعقوب على أبي الحسن وأبي الفتح بفتح الطاء وإمالة الهاء إمالة محضة...، وقرأت على ابن خاقان بفتح الطاء والهاء بين بين[8].

رأي الإمام: قال الإمام الشوشاوي رحمه الله : "وجه تخصيص هذا اللفظ لا وجه له إلا الجمع بين اللغتين، يقصد لغة الإمالة الخالصة ولغة الإمالة اليسيرة"[9].

الخلاصة: رواية الأصبهاني الفتح في هاء ﴿طَـه﴾، واختلفوا عن الأزرق، فروى الجمهور عن الإمام ورش رحمه الله الإمالة المحضة، وهو الذي عليه كبار الأئمة كالحافظ الداني والإمام الشاطبي، وإمامنا الشوشاوي، وروى عنه أبو معشر الطبري بين اللفظين.

الفرع العاشر: رأي الإمام رحمه الله في لفظ ﴿هارٍ﴾[التوبة: 110] عند الإمام قالون رحمه الله :

ورد الخلاف عن الإمام قالون رحمه الله في لفظة ﴿هارٍ﴾[التوبة:110] على النحو الآتي:

القول الأول: الإمالة المحضة، وعليه اقتصر الداني رحمه الله في التيسير، وبه قطع للحلواني في جامعه[10]، وهو الذي لم تذكر المغاربة قاطبة عن قالون سواه، وممن قرأ به: ابن الباذش، وابن غلبون، وصاحب البدور الزاهرة، والوجيز، والتبصرة، والتجريد[1]، وغيرهم[2].

---

[1] ينظر: القصد النافع، الخرّاز، ص263، شرح الدرر اللوامع، المنتوري، 489/2

[2] ينظر: التلخيص، أبو معشر، ص327، الكافي، ابن شريح، ص155، التجريد، ابن الفحّام، ص173، النشر، ابن الجزري، 68/2.

[3] التجريد لابن الفحام، ص173.

[4] الكافي، ابن شريح، ص155.

[5] وكذلك روى المسيبي وابن سعدان عن ورش الفتح في الطاء والهاء. ينظر: جامع البيان، الداني، ص620.

[6] جامع البيان، الداني، ص620- 621.

[7] القصيدة الحصرية، الحصري، باب الإمالة والفتح، البيت[132]، ص121.

[8] ينظر: شرح الدرر اللوامع، المنتوري، 490/2.

[9] الورقة 392، الوجه ب.

[10] ينظر: التيسير، الداني، ص306، جامع البيان، الداني، ص539.

دليلهم: الرواية عن الشيوخ: قال الحافظ الداني رحمه الله في كتاب رواية أبي نشيط: "وأمال قالون الهاء والألف وما بعدها إمالة محضة في قوله تعالى: ﴿هِيَ﴾ في التوبة، على أنّ فارسًا أقرأني ذلك بإخلاص الفتح، وبالأول آخذ"[3].

والقراءة بالإمالة المحضة هو من طريق الشاطبية، واقتصر عليه الداني في التيسير والإقتصاد.

قال المنتوري رحمه الله: "وقرأت لقالون بالإمالة المحضة على جميع من قرأت عليه، وبذلك آخذ"[4].

قال أبو علي الفارسي رحمه الله: "والإمالة في ﴿هِيَ﴾ حسنة؛ لما في الراء من التكرير، فكأنك قد لفظت براءين مكسورتين، وبحسب كثرة الكسرات تحسن الإمالة، وكذا لو أملتها في الوقف كان أحسن من إمالتك نحو: هذا ماشٍ وداعٍ؛ لأنك لم تلفظ هنا بكسرة، وفي الراء كأنك قد لفظت بها؛ لما فيها من التكرير بحرف مكسور إذا وقفت عليها"[5].

القول الثاني: الفتح. روى عنه الفتح أبو الحسن بن ذؤابة القزاز[6]، وهو الذي عليه العراقيون قاطبة من طريق أبي نشيط، وبه قرأ ابن خلف في الاكتفا، والداني على ابن غلبون[7].

دليلهم: للإمام قالون رحمه الله في النشر وجهان: الفتح والإمالة، مخالفا لروايته من الحرز والتيسير، حيث أن روايته منهما بالإمالة قولا واحدا، فتعتبر روايته بالفتح من زيادات النشر على الحرز والتيسير[8].

القول الثالث: التقليل. وبه حكى السملالي في تحصيل المنافع.

دليلهم: قال السملالي رحمه الله: "حكت جماعة من رواة قالون التقليل في ﴿هِيَ﴾"[9].

رأي الإمام: قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "المشهور الإمالة المحضة"[10].

---

[1] ينظر: الإقناع، ابن الباذش، ص247، التذكرة، ابن غلبون، 360/2، البدور الزاهرة، عبد الفتاح القاضي، ص140، الوجيز في شرح قراءات القرأة، أبو علي الأهوازي، ص105، التبصرة، مكي القيسي، ص389، التجريد، ابن الفحام، ص170.

[2] النشر، ابن الجزري، 57/2.

[3] شرح الدرر اللوامع، المنتوري، 492/2.

[4] المرجع نفسه، 492/2- 493.

[5] الحجة في علل القراءات السبع، أبو علي الفارسي، ص145.

[6] هو علي بن سعيد بن الحسن أبو الحسن بن ذؤابة البغدادي، القزاز المقرئ، كان من جلة أهل الأداء، مشهور ضابط محقق قرأ على إسحاق بن أحمد الخزاعي، وأبي عبد الرحمن اللهبي، صاحبي البزي، وعلى أحمد بن فرح الضرير، وأبي بكر بن مجاهد، وتصدر للإقراء مدة، قرأ عليه أبو الحسن الدارقطني، وصالح بن إدريس، وعامة البغداديين، قال الداني: مشهور بالضبط والإتقان، ثقة مأمون، قال ابن الجزري: توفي قبل الأربعين وثلاثمائة فيما أظن والله أعلم. ينظر: معرفة القراء الكبار للذهبي، ص170، وغاية النهاية لابن الجزري، 480/1.

[7] ينظر: النشر، ابن الجزري، 57/2، الاكتفاء، ابن خلف، ص149، إتحاف فضلاء البشر، ابن البنا، 271/1.

[8] التنوير، عبد العزيز المزيني، ص228.

[9] تحصيل المنافع، السملالي، ص212- 213.

[10] الورقة 393، الوجه أ.

الخلاصة: الوجهان – الأول والثاني- صحيحان كما قال ابن الجزري رحمه الله [1]، والمقدم الإمالة المحضة وهو الذي قال به الشوشاوي رحمه الله، وقد تبع في ذلك الحافظ الداني وغيره من المحققين، أما الوجه الثالث الذي ذكره السملالي فيبقى محل دراسة وبحث في المسألة – والله أعلم-.

الفرع الحادي عشر: حكم لفظ ﴿أَلتَّوْرِيه﴾ عند الإمام قالون رحمه الله: اخْتُلف عن الإمام قالون رحمه الله في قوله تعالى: ﴿أَلتَّوْرِيه﴾[2] على قولين هما:

القول الأول: القراءة بالفتح، وهذا ما رواه العراقيون قاطبة وجماعة من غيرهم.

دليلهم: الرواية عن الأئمة. قال الحافظ رحمه الله: "وقال الحلواني في حكاية الجمال عنه عن قالون بفتح الرَّاء في كل القرآن"، ثم قال: " وبذلك قرأت – أي بإخلاص الفتح – على أبي الحسن في رواية قالون من طريق أبي نشيط والحلواني، وبذلك قرأت أيضا على أبي الفتح عن قراءته على عبد الباقي بن الحسن المُقرئ عن أصحابه في رواية إسماعيل والمسيبي وقالون"[3].

القول الثاني: القراءة بالإمالة اليسيرة، أي التقليل بين بين، وهذا ما ذهب إليه مكِّي ابن أبي طالب[4]، والمغاربة قاطبة، وآخرون من غيرهم[5].

دليلهم: الرواية عن الأئمة. قال الحافظ الداني رحمه الله: "وقرأت في رواية الأربعة عن نافع على أبي الفتح من قراءته على عبد الله بن الحسين عن ابن مجاهد وغيرهُ بين الفتح والإمالة"[6]. وقال أيضًا: "واختلف علينا في أصل مطردٍ مطردٍ من ذلك، وهو ما جاء من لفظ: ﴿أَلتَّوْرِيه﴾ في جميع القرآن، فأقرأني أبو الفتح ذلك بإخلاص الفتح وأقرأنيه أبو الحسن بين بين"[7].

رأي الإمام: قال الإمام الشوشاوي رحمه الله : "الإمالة اليسيرة هي المشهورة"[8].

الخلاصة: الوجهان صحيحان مقروء بهما لقالون في ﴿أَلتَّوْرِيه﴾ إلاَّ أنّ المقدم هو الفتح، وقد أشار إلى ذلك المحقق ابن الجزري رحمه الله، فقال – بعد أن ذكر وجه الفتح للحافظ الداني من طريق أبي الفتح -: "وذكره غيره ـــ أي الفتح ـــ فيه خروج عن طريقه"[9]، وهذا صريح في أنَّ الرَّاجح بل الأولى في الأداء الفتح لقالون في كل

---

[1] ينظر: النشر، ابن الجزري، 57/2.

[2] كقوله تعالى: ﴿نَزَّلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقاً لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرِيَٰةَ﴾[آل عمران: 2]، وقد وردت هذه الكلمة في القرآن الكريم في سبعة عشر موضعا. ينظر: شرح الدرر اللوامع، المنتوري، 496/2.

[3] ينظر: جامع البيان، الداني، ص445.

[4] التبصرة، مكي القيسي، ص389.

[5] النشر، ابن الجزري، 46/2- 47.

[6] جامع البيان، الداني، ص445.

[7] النص من كتاب رواية أبي نشيط وهو محفوظ عند المنتوري في شرحه على الدرر اللوامع، 497/2.

[8] الورقة 394، الوجه أ.

[9] النَّشر، ابن الجزري، 47/2.

القرآن من طريق التيسير والشاطبية[1]، إلاَّ أنَّ الإمام الشوشاوي رحمه الله يرى بالإمالة اليسيرة في اللفظة جمعا بين اللغتين مع اتّباع الأثر[2].

الفرع الثاني عشر: ما يمنع الإمالة وما لا يمنعها:

مما يمنع الإمالة هو السكون حال الوصل، فإذا وقع السكون بعد الألف الممالة؛ فإنه يمنع إمالة الألف والحرف الذي قبلها في الوصل، أي لا تصح إمالته في الوصل وتصح في الوقف، لأن الموجودة في الوصل ليست الموجودة في الوقف في نحو قوله تعالى: ﴿ٱلْهُدَى ٱيتِنَآ﴾[الأنعام: 71][3]، ولهذا اختلف أهل النظر في الحرف الموجود في اللفظ بعد الحركة، هل هو الأصلي أو المبدل من همزة الأصل على قولين:

القول الأول: أن تكون الألف الموجودة في اللفظ بعد الدال في نحو: ﴿ٱلْهُدَى ٱيتِنَآ﴾ هي المبدلة من الهمزة في﴿ٱيتِنَآ﴾ وألف ﴿ٱلْهُدَى﴾ حذفت لالتقاء الساكنين، وعليه فلا إمالة فيها، وتدخل في كلام الناظم.

دليلهم: أنَّ الساكنين إذا التقيا من كلمتين، لم يكن المحذوف منهما إلا الأول، إلا أن تمنع من حذفه علة وهي معدومة هنا، فوجب أن يكون الثابت هو المحذوف لكونه أولا – يريد الثابت في الخط هو المحذوف في اللفظ – وأنَّ الثابت في الخط قد كان محذوفا مع تحقيق الهمزة فيه، فوجب أن يكون محذوفا أيضًا مع تخفيفها، إذ التخفيف عارض[4].

قال الحافظ الداني رحمه الله: "الوقف عليها يحتمل وجهين الفتح والامالة، فالفتح على أن الألف موجودة في اللفظ بعد فتحة الدال هي المبدلة من الهمزة دون ألف ﴿ٱلْهُدَى﴾، والإمالة على أنها ألف ﴿ٱلْهُدَى﴾ دون المبدلة من الهمزة، والوجه الأول أقيس؛ لأن ألف الهدى قد كانت ذهبت مع تحقيق الهمزة في حال الوصل، فكذا يجب أن يكون مع المبدل منها؛ لأنه تخفيف والتخفيف عارض"[5].

القول الثاني: أن الحرف الموجود في اللفظ بعد الحركة هو الأصلي؛ الثابت في الخط، أي هي ألف ﴿ٱلْهُدَى﴾ فتمال ولا تدخل في كلام الناظم.

دليلهم: أن المبدل إنما يوجد في حال التخفيف فقط، فهو عارض فوجب أن يكون هو الساقط للساكنين[6].

رأي الإمام: يرى الإمام الشوشاوي رحمه الله بقول الحافظ الداني رحمه الله في هذه المسألة، حيث قال: "وقد ذكر أبو عمرو في الألف المحذوفة في الوصل...، فوجب أن يحذف الأول ها هنا– ألف الهدى –، قال أبو عمرو: (وهذا القول أوجه القولين وأقيسهما وبه أقول)"[1].

---

[1] الرسالة الغراء، علي محمد النحاس، ص64.

[2] ينظر: النجوم الطوالع، المارغني، ص230.

[3] على مذهب حمزة في إبدال الهمزة في الوقف ألفا، والحكم في وجه الإمالة للأزرق عن ورش كذلك. ينظر: النشر، ابن الجزري، 2/79– 80.

[4] شرح الدرر اللوامع، المنتوري، 2/507.

[5] جامع البيان، الداني، ص344.

[6] القصد النافع، الخراز، ص268.

الخلاصة: الصحيح المأخوذ به هو القول بحذف ألف الهدى، وهو ما قال به إمامنا الشوشاوي رحمه الله[2].

الفرع الثالث عشر: الوقف على المنون المنصوب من الأسماء: قال النَّاظم ابن بري رحمه الله:

فَإِن يَكُ السَّاكِنُ تَنْويناً وَفي مَا كَان مَنْصُوباً فبالفتحِ قِفِ
نَحْوُ قُــرًى ظَــاهِرةً وجَاءَ إِمَالــةُ الكُــلِّ لَــهُ أَدَاءَ[3].

ذكر النَّاظم مذاهب العلماء في الوقف على المقصور المنون، نحو قوله تعالى: ﴿قُرىً مُّحَصَّنَةٍ﴾[الحشر: 14] وقوله: ﴿يَوْمَ لاَ يُغْنِي مَوْلىً عَن مَّوْلىً﴾ [الدخان: 39]، فإذا وقف القارئ على هذه الألفاظ[4] وكانت منصوبة

فلأهل الأداء قولان[5]:

القول الأول: الوقف بالإمالة في حالة النصب على مثل هذه الألفاظ، وإليه ذهب ابن غلبون، ومكيٍّ القيسي، والحافظ الدَّاني، والمحقق ابن الجزري ـــ رحمهم الله ـــ[6].

دليلهم: ويتمثل في:

1- الرواية: قال الحافظ الداني رحمه الله: "والعمل عند القراء وأهل الأداء على الأول وبه أقول لورود النَّص المذكور به ودلالة القياس على صحته"[7]، كما رُوي عن ورش﴿قُرىً﴾[سبأ: 18] مفتوحة في القراءة مكسورة في الوقف، و لم يأت به عن ورش نصًّا غيرهُ[8].

2- خلاف نحوي: قال ابن الجزري رحمه الله: "وإنما هو مذهب نحوي لا أدائي دعا إليه القياس لا الرواية"[9]. وهذا الخلاف مرجعه إلى اختلاف النحاة في تعيين الألف المحذوفة، أهي الألف المبدلة من التنوين أو هي المنقلبة عن الياء، فذهب الكوفيون وبعض البصريين كالخليل وسيبويه وغيرهما[10] إلى أنّ المحذوفة هي المبدلة من التنوين

---

[1] ينظر: الورقة 398، الوجه أ. جامع البيان، الداني، ص344.

[2] ينظر: النشر، ابن الجزري، 80/2، القصد النافع، الخراز، ص268، النجوم الطوالع، المارغني، ص233.

[3] متن الدرر اللوامع، باب: الفتح والإمالة، البيتان[165- 166]، ص62.

[4] بيَّن المؤلف هنا أنواع المقصور، فإذا وصل المقصور المنون حذفت الألف للتنوين وأجمعوا على الفتح، فإذا وقف فمنفتح استمر عليه، ومن أمال له ثلاثة أوجه: 1. الإمالة في الرفع والنصب والجرِّ. 2. الفتح في الأحوال الثلاثة. 3. الإمالة في المرفوع والمجرور والفتح في المنصوب. هذا الأخير هو محل دراسة الإمام. ينظر: الفجر الساطع، ابن القاضي، 314/3.

[5] جامع البيان، الداني، ص343، 344.

[6] ينظر: التذكرة، ابن غلبون، 217/1، الكشف، مكي القيسي، 201/1، جامع البيان، الداني، ص344، النشر، ابن الجزري، 57/2.

[7] جامع البيان، الداني، ص344.

[8] رواه حبيب بن إسحاق عن داود بن أبي طيبة جامع البيان، الداني، ص344. وداود هو داود بن أبي طيبة كما ذكره ابن الجزري في النشر، 74/2.

[9] ينظر: النشر، ابن الجزري، 75/2.

[10] ينظر: اللالئ الفريدة للفاسي، 371/1. والنشر لابن الجزري، 75/2 – 76. والفتح والإمالة للداني، ص294.

لكون ما أُبدلت منه زائدًا، والثابتة هي المنقلبة عن الياء لكون ما انقلبت عنه أصليًا، وهذا هو الصواب للأسباب الآتية:

1- إجماع السلف من الصحابة رضي الله عنهم على رسم ألفات هذه الأسماء ياءات في كل المصاحف.

2- ورود النَّص عن العرب وأئمة القراءة بإمالة هذه الألفات في الوقف.

3- وقوف بعض العرب على المنصوب المنون نحو "رأيت زيداً" بغير عوض من التنوين[1].

القول الثاني: الوقف بالفتح على المنون المنصوب، وبه قال ابن شريح[2]، والحُصْري في منظومته[3]، والشاطبي في في حرزه[4] ـــ رحمهم الله ـــ.

دليلهم: القياس: وهو ما ذهب إليه النحويون من أهل البصرة في أنَّ الألف المحذوفة في هذه الألفاظ هي المنقلبة عن الياء لكونها أول الساكنين، والثانية هي المبدلة من التنوين لكون ما أبدلت منه دالاً على معنىً يذهب بذهابها، وكون المنقلبة عن الياء ذهبت في الوصل مع التنوين، فكذا يجب أن تذهب في الوقف مع ما أُبدل منه[5].

رأي الإمام: قال الإمام الشوشاوي رحمه الله : "فإنه يمال على المشهور"[6].

الخلاصة: قال الحافظ رحمه الله : "والعمل عند القرَّاء وأهل الأداء على الأوَّل -أي بالإمالة- وبه أقول لورود النَّص المذكور به ودلالة القياس على صحته"[7]. وعليه سار الإمام الشوشاوي رحمه الله وبه العمل، قال المارغني رحمه الله : "والأصح والأقوى منها الوقف بالإمالة مطلقا لمن مذهبه الإمالة، وهو الذي لم يذكر الداني في كتاب الإمالة وغيره سواه، وبه العمل"[8].

المطلب السابع: باب الـــرَّاءات:

الفرع الأول: أصل الراء:

اختلف علماء القراءات هل الأصل في الراء التفخيم أم الترقيق أوكُلاً منهما أصل، على ثلاثة أقوال، هي:

القول الأول: أصل الراء التفخيم. وهو مذهب الجمهور، منهم مكي القيسي وابن الباذش[9].

---

[1] ينظر: جامع البيان، الداني، ص 344، الفتح والإمالة، الداني، ص293، النشر، ابن الجزري، 57/2.

[2] الكافي، ابن شريح ص64.

[3] اختياره في هذه المسألة فينظر: المنظومة الحصرية، الأبيات: [136، 137، 138]، ص123.

[4] يقول الإمام الشاطبي رحمه الله وقَدْ فَخَّمُوا التَّنْوينَ وَقْفًا ورَقَّقُوا وتَفْخِيمُهُم فِي النَّصْبِ أَجْمَعُ أَشْمُلاَ. حرز الأماني، باب: الفتح والإمالة وبين اللفظين البيت [337]، ص34. ينظر: فتح الوصيد، السخاوي، 469/2، 472.

[5] ينظر: جامع البيان، الداني، ص343، النشر، ابن الجزري، 75/2.

[6] الورقة 400، الوجه ب.

[7] جامع البيان، الداني، ص344.

[8] النجوم الطوالع، المارغني، ص235.

[9] قال ابن الباذش رحمه الله: أصل الراء الفتح – التفخيم –، حتى يدخل عليها ما يُحدث الترقيق، وتابعهم على ذلك المهدوي في شرح الهداية. ينظر: الإقناع، ابن الباذش، 324/1، شرح الهداية للمهدوي، ص141.

دليلهم: قال مكي رحمه الله: "اعلم أن الراءات أصلها التغليظ والتفخيم ما لم تنكسر الراء، فإن انكسرت غلبت الكسرة عليها، فخرجت عن التفخيم إلى الترقيق...، والدليل على أن أصلها التغليظ أن كل راء غير مكسورة فتغليظها جائز، وليس كل راء يجوز فيها الترقيق"[1]. وقال ابن عظيمة رحمه الله: "ومفاد هذا الكلام أن التفخيم فيها هو الأعم، والأعم هو أصل للأخص"[2]. وقيل أن أصل الراء التفخيم بكونها متمكنة في ظهر اللسان فقربت بذلك من الحنك الأعلى الذي به تتعلق حروف الإطباق وتمكنت مترلتها لما عرض لها من التكرار[3].

القول الثاني: أصل الراء الترقيق. وهو قول ابن مطروح[4].

دليلهم: نقل عنه السملالي رحمه الله في تحصيل المنافع هذا القول فقال: "وقال ابن مطروح: الأصل في الراء الترقيق، وإنما فخم منها ما فخم حملا على حروف الاستعلاء"[5].

وهذا القول ضعيف مستبعد، لذا قال عنه صاحب منح الفريدة الحمصية: "وقد استُضعف هذا الرأي وأُخمل و لم يُحتفل بذكره في أغلب كتب القراءات"[6].

القول الثالث: كلا من التفخيم والترقيق أصل.

دليلهم: قال المحقق ابن الجزري رحمه الله: "وقال آخرون: ليس للراء أصل في التفخيم، ولا في الترقيق، وإنما يعرض لها ذلك بحسب حركتها فترقق مع الكسرة لتسفلها وتفخم مع الفتحة والضمة لتصعدهما، فإذا سكنت جرت على حكم المجاور لها"[7].

رأي الإمام: قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "فالأصل في الراء التفخيم"[8].

الخلاصة: قول الجمهور أن أصل الراء هو التفخيم[9]، وهذا ما عليه إمامنا الشوشاوي رحمه الله لقوة أدلتهم.

الفرع الثاني: رأي الإمام في الاسم المنون وقبله ياء ساكنة: قال النَّاظم ابن بري رحمه الله:

رَقَّقَ وَرْشٌ فَتْحَ كُلِّ رَاءِ وَضَمَّهَا بَعْدَ سُكُونِ يَاءِ

نَحْوَ خَبِيرًا وَبَصِيرًا.... .....[10]

---

[1] الكشف، مكي القيسي، ص209.

[2] منح الفريدة الحمصية، ابن عظيمة، ص188.

[3] ينظر: النشر لابن الجزري، 108/2.

[4] هو عبد الله بن مطروح، أبو محمد التجيبي البلنسي، مقرئ حاذق، ولي القضاء بدانية، أخذ القراءات عرضا عن محمد بن أيوب بن نوح الغافقي ولازمه، مات سنة خمس وثلاثين وستمائة، وله ستون سنة. ينظر: غاية النهاية لابن الجزري، 405/1.

[5] ينظر: تحصيل المنافع للسملالي، ص220.

[6] منح الفريدة الحمصية لابن عظيمة، ص188.

[7] النشر لابن الجزري، 108/2.

[8] ينظر: الورقة 402، الوجه ب، الورقة 403، الوجه أ.

[9] ينظر: النشر، ابن الجزري، 108/2.

[10] متن الدرر اللوامع، ابن بري، البيتين[168- 169]، ص63.

أخبر الناظم في هذين البيتين أن الإمام ورش رحمه الله رقق كل راء مفتوحة أو مضمومة إذا وقعت بعد ياء ساكنة، ويدخل في هذا النوع؛ الراء إن وقعت متطرفة ومنونة بالنصب على وزن (فعيلا)، نحو قوله تعالى: ﴿فَدِيرا﴾[النساء: 132]، ﴿خَبِيرا﴾[النساء: 134]، فقد اختلف أهل الأداء فيه بين ترقيق الراء وتفخيمها حال الوصل[1] على النحو الآتي:

القول الأول: الترقيق في الراء وصلا ووقفا. وهو مذهب جمهور الأئمة كالشيخ مكي، وابن شريح، وابن خلف، وابن غلبون وأبي معشر...، وبه قرأ الداني على شيخه أبي الحسن[2].

دليلهم: قال مكي القيسي رحمه الله: "فأما ما ذكرنا من الراء المفتوحة المنونة في فعيل، فالأشهر عن ورش فيها الترقيق في الوصل والوقف، لأن الياء لازمة قبل الراء في الوجهين جميعا، وليس للتنوين في التغليظ عمل"[3]. وقال ابن شريح رحمه الله: "وقد قرأت ﴿فَدِيرا﴾[النساء: 132]...، ﴿خَبِيرا﴾[النساء: 134]...، وشبهه، مما قبل الراء فيه ياء ساكنة أو كسرة والراء منونة بين اللفظين في الوصل والوقف"[4].

القول الثاني: تقخيم الراء من أجل التنوين الذي لحقه، وهو مذهب ابن أبي هاشم[5]، وغيره[6]. وقد "ذكر الامام الامام – ابن شريح – في جميع ذلك عن ورش في الوصل التغليظ والترقيق، وفي الوقف الترقيق لا غير، ووافقه الشيخ – مكي– على ما كان وزنه فعيلا"[7].

دليلهم: الرواية. قال مكي القيسي رحمه الله: "ولا حجة له في ذلك غير الرواية"[8].

رأي الإمام: يرى الإمام الشوشاوي رحمه الله بالترقيق وصلا ووقفا، حيث قال: "الأشهر عن ورش فيه الترقيق في الوصل والوقف"[9].

الخلاصة: قال المحقق ابن الجزري رحمه الله عن وجه الترقيق: "وهو القياس"[10]، وبه قال الإمام الشوشاوي رحمه الله تبعًا لما يراه الجمهور من أئمة الفنّ.

الفرع الثالث: رأي الإمام رحمه الله في لفظ ﴿حَيْرَان﴾[الأنعام: 71]:

---

[1] أما في الوقف فهو مرقق بإتفاق. ينظر: جامع البيان، الداني، ص355.

[2] ينظر: العنوان، ابن خلف، ص220، التذكرة، ابن غلبون، 220/1، التلخيص، أبو معشر الطبري، ص195، النشر، ابن الجزري، 94/2.

[3] الكشف، مكي القيسي، 213/1- 214.

[4] الكافي لابن شريح، ص75.

[5] هو عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون بن المبارك، أبو الطيب الحلبي المصري المقرئ المحقق، قرأ على إبراهيم بن عبد الرزاق ونظيف بن عبد الله ومحمد الفريابي، وقرأ عليه ولده أبو الحسن بن غلبون والحسن الصقلي، وسمع الحديث من عبيد الله الأنطاكي، له كتاب الإرشاد في القراءات، توفي سنة 389هـ. ينظر: غاية النهاية، 470/1، معرفة القراء الكبار، الذهبي، 355/1- 356.

[6] كابن أبي هاشم وأبي القاسم الهذلي. ينظر: النشر، ابن الجزري، 94/2- 95، جامع البيان، الداني، ص355.

[7] شرح كتاب التيسير للداني للمالقي، ص542.

[8] الكشف، مكي القيسي، 213/1- 214.

[9] الورقة 407، الوجهان: أ، ب.

[10] النشر، ابن الجزري، 94/2.

اختلف أهل الأداء عن الإمام ورش رحمه الله في: ﴿حَيْرَان﴾[الأنعام: 71] بين تفخيم رائه وترقيقها على الأصل كالآتي:

القول الأول: ترقيق الراء، وعليه اقتصر الداني في التيسير، وكذا شيخه ابن غلبون في التذكرة، ومكي في التبصرة، وابن عظيمة في المنح الفريدة[1]، وهو اختيار المنتوري وشيخه حيث قال: "واختيار شيخنا الأستاذ أبي عبد الله القيجاطي رحمه الله فيه بين بين – أي الترقيق –، وبذلك قرأت عليه، وبه آخذ"[2].

دليلهم: لسكون الياء قبل الراء. قال السملالي رحمه الله : "من رقق فلأجل سكون الياء"[3].

القول الثاني: تفخيم الراء. حكاه الداني في جامعه، واختاره من المتأخرين الشيخ المارغني، قال الداني رحمه الله : "فأقرأني ابن خاقان حيران بإخلاص الفتح – التفخيم – لامتناعه من الصرف بكون مؤنّثة حيرى، وكذلك نصّ عليه إسماعيل النحاس في كتابه في الأداء"، وأقرأنيه غيره بإمالة الراء قياساً على نظائره"[4]. وقال المارغني رحمه الله : "والمقدم في الأداء التفخيم"[5].

دليلهم: يتمثل فيما يلي[6]:

✓ أن لفظ ﴿حَيْرَان﴾ لما كان غير منصرف في آخره الألف والنون شبَّهه بـــ﴿عِمْرَانَ﴾[آل عمران: 33] ففتحه كما فتح ﴿عِمْرَانَ﴾.

✓ الجمع بين اللغتين.

رأي الإمام: قال الإمام الشوشاوي رحمه الله : "الخلاف المذكور في ﴿حَيْرَان﴾ هو لجميع رواة ورش، ولكن المشهور فيه الترقيق، ووجهه حمله على سائر نظائره"[7].

الخلاصة: الوجهان جائزان: الترقيق والتفخيم في الراء إلاَّ أنه يقدم الترقيق جريا على الأصل، وطردا للباب لذلك اختاره جمع من الأئمة المحققين، منهم إمامنا الشوشاوي رحمه الله، وهو الأصل الأصيل في الراء، قال السملالي في تحصيل المنافع: "والمختار الترقيق"[8].

الفرع الرابع: رأي الإمام في لفظ ﴿إِرَمَ﴾[الفجر: 7] للإمام ورش رحمه الله :

قال النَّاظم ابن بري رحمه الله :

---

[1] ينظر: التيسير، الداني، ص192، التذكرة، ابن غلبون، ص220، التبصرة، مكي القيسي، ص411، المنح الفريدة، ابن عظيمة، ص404 – 405.

[2] شرح الدرر اللوامع، المنتوري، 549/2.

[3] تحصيل المنافع للسملالي، ص221.

[4] جامع البيان، الداني، ص354.

[5] النجوم الطوالع، المارغني، ص240.

[6] ينظر: شرح الدرر اللوامع، المنتوري، 549/2، وتحصيل المنافع، السملالي، ص221، شرح الهداية للمهدوي، ص147.

[7] الورقة 405، الوجه ب.

[8] تحصيل المنافع، السملالي، ص221.

وفُخِّمت في الأعجميِّ وإِرَمْ وفي التَّكرُّرِ بفتـــحٍ أو بِضَمْ[1]

اختُلف عن الإمام ورش رحمه الله في هذا اللفظ بين ترقيق الراء وتفخيمها[2] على النحو الآتي:

القول الأول: ترقيق الراء، وإليه ذهب جماعة منهم: الحسن بن غلبون في التذكرة، وأبو الطاهر صاحب العنوان، ومكي في التبصرة[3]، وبه قرأ الداني على شيخه ابن غلبون.

دليلهم: الرواية عن الشيوخ، قال الداني رحمه الله: "وأقرأني ابن غلبون ﴿إِرَمَ﴾ ذات بإمالة الراء، لأجل الكسرة"[4].

وقال أبو شامة رحمه الله: "لأن الكسرة وليت الراء"[5].

القول الثاني: تفخيم الراء. حكاه الداني في التيسير، والمهدوي في شرح الهداية[6]، وابن شريح في الكافي والشاطبي في حرزه. قال ابن شريح رحمه الله: "وخالف أصله في ﴿إِرَمَ﴾... ففخم"[7]، وقال الإمام الشاطبي رحمه الله:

وَفَخَّمَهَا فِي الأَعْجَمِيِّ وَفِي إِرَمْ وَتَكْرِيرِهَا حَتَّى يُرَى مُتَعَدِّلاَ[8].

دليلهم: التنبيه على العجمة، لأن هذه الأسماء لا تنصرف للعجمة والعَلَمية، وما لا ينصرف لا يدخله الكسر وترقيق الراء فرع على الكسر، فلما امتنع الأصل امتنع الفرع[9].

رأي الإمام: يرى الشوشاوي رحمه الله بالتفخيم حيث قال: "فيه قولين: بالتفخيم والترقيق، فمن جعله أعجميا فخَّمه، ومن جعله عربيًا رققه، وذكر أبو عمرو أنّ المشهور فيه التفخيم"[10].

الخلاصة: تبع الإمام الشوشاوي رحمه الله ما جرى عليه الداني رحمه الله في تيسيره من اعتبارها لفظة أعجمية فقال بتفخيمها، وهو القول المشتهر عند أئمة الفنّ.

الفرع الخامس: الخُلْف في راء ﴿الإِشْرَاقِ﴾[ص: 17]:

من أسباب تفخيم الرَّاء وقوع حرف مستعلٍ بعد الرَّاء ولو حال بينهما الألف، نحو: ﴿صِرَاطٍ﴾[البقرة:141]، و﴿إِعْرَاضُهُمْ﴾[الأنعام:36] وشبهه، إلا لفظ ﴿الإِشْرَاقِ﴾ فقد اختلفوا فيه بين ترقيق الراء وتفخيمها[1]:

---

[1] متن الدرر اللوامع، ابن بري، باب الراءات، البيت[174]، ص65.

[2] وسبب الخلاف فيها يرجع إلى لفظ ارم هل هو أعجمي أم عربي، فمن قال أعجمي فخمه وبه قطع أبو شامة، ولم يفرده الداني بالذكر في التيسير التيسير لاندراجه عنده في الأعجمي. ينظر: ابراز المعاني لأبي شامة، ص250. والنجوم الطوالع للمارغني، ص244.

[3] ينظر: التذكرة، ابن غلبون، 219/1، العنوان، ابن خلف، ص62، التبصرة، مكي القيسي، ص411.

[4] جامع البيان، الداني، ص354.

[5] ابراز المعاني، أبو شامة، ص250.

[6] ينظر: التيسير، الداني، ص193، شرح الهداية، المهدوي، ص147.

[7] الكافي، ابن شريح، ص75.

[8] متن حرز الأماني، الشاطبي، البيت[345]، ص35.

[9] ينظر: ابراز المعاني، الشاطبي، ص250. والمستطاب، شهاب الدين القسطلاني، ص321.

[10] الورقة 413، الوجهان: أ ، ب.

القول الأول: تفخيم الراء، وهذا ما اقتصر عليه الداني في التيسير، وإليه ذهب عامة المصريين، وابن شريح وابن عظيمة، والمِنْتَوري وشيخه، والشاطبي في حرزه[2].

قال الحافظ رحمه الله: "وهذا هو قياس الرواية ـــ أي الفتح ـــ وبه آخذ"[3].

دليلهم: الرواية عن الأئمة، مع إجماعهم على إخلاص الفتح في هذا الموضع، وليكون العمل بالصوت كله من جهة التصعد. قال الحافظ رحمه الله: "وكان شيخنا أبو الحسن يرى إمالة الرَّاء في قوله: ﴿وَالِاشْرَاقِ﴾ لكون حرف الاستعلاء فيه مكسوراً، وخالف بذلك عامة أهل الأداء من المصريين وغيرهم، فأخلصوا الفتح للقاف في ذلك حملاً على ما انعقد الإجماع على إخلاص الفتح فيه مع كون حرف الاستعلاء فيه مكسوراً نحو: ﴿صِرَاطٍ﴾ وشبهه، وبذلك قرأت على ابن خاقان وأبي الفتح عن قراءتهما"[4]. وقال أيضًا: "وذلك أن القاف لما كانت حرف استعلاء ووقعت في آخر الكلمة لم يمل ما قبلها لئلا ينحدر لسانه بالإمالة ثم يتصعد بالمستعلي والتصعد بعد الانحدار طويل فلذلك فتح الراء قبلها ليكون العمل بالصوت كله من جهة التصعد فيخفف"[5].

القول الثاني: ترقيق الراء، وإليه ذهب شيخ الدَّاني ابن غلبون. قال الحافظ رحمه الله: "وقد كان شيخنا أبو الحسن رحمه الله يرى ترقيق الرَّاء، وإمالة فتحتها في قوله تعالى: ﴿وَالِاشْرَاقِ﴾"[6].

دليلهم: أن الراء رُقِّقَت في هذا الموضع من أجل كسر حرف الاستعلاء[7]. وحجة الترقيق؛ أن الحرف المكسور ينحدر به اللسان؛ أي ينسفل به، فلو فخمت الراء قبل القاف المكسورة لكان فيه التسفل بعد التصعد[8].

رأي الإمام: يرى الإمام رحمه الله بتفخيم راء ﴿الِاشْرَاقِ﴾، وقال: "هذا هو القول المشهور"[9].

الخلاصة: بعد عرض الأقوال السابقة يظهر أنَّ الوجهان صحيحان مقروء بهما، والمقدم منهما التفخيم[10] لاجماع أئمة الأداء عليه. قال الحافظ الدَّاني رحمه الله: "ولا أعلم خلافاً بين أهل الأداء لقراءة ورش عن نافع من

---

[1] النشر، ابن الجزري، 93/2. مع العلم أنه لم يقع بعد الرَّاء من حروف الاستعلاء سوى ثلاثة أحرف وهي: الطاء والضَّاد والقاف. هذا ما ذكره الداني في التمهيد ونقله عنه المِنتوري. ينظر: شرح الدرر اللوامع، المنتوري، 572/2.

[2] ينظر: التيسير، الداني، ص193، جامع البيان، الداني، ص353، التيسير، الداني، ص43، الكافي، ابن شريح، ص76، المنح، ابن عظيمة ص410- 411، شرح الدرر اللوامع، المنتوري، 575/2، حرز الأماني، الشاطبي باب: مذهبهم في الرَّاءات، البيت [350]، ص35، اللآلئ الفريدة، أبو عبد الله الفاسي، 467/1.

[3] النص ذكره الحافظ في كتاب إيجاز البيان وهو محفوظ عند المنتوري في شرح الدرر اللوامع، 573/2.

[4] جامع البيان، الداني، ص353.

[5] الفتح والامالة، الداني، ص326.

[6] جامع البيان، الداني، ص353.

[7] ينظر: النشر لابن الجزري، 98/2.

[8] ينظر: الورقة 414، الوجه أ.

[9] الورقة 414، الوجه أ.

[10] ينظر: النجوم الطوالع، المارغني، ص245.

المصريين وغيرهم، في إخلاص الفتح للرَّاء في ذلك، وإنما قال ذلك شيخنا فيما أحسبه قياساً دون أداء، لإجماع الكُلِّ على خلاف ما قاله"[1].

وعليه فالإمام الشوشاوي رحمه الله يرى بقول جمهور أهل الأداء في المسألة بما فيهم الحافظ رحمه الله[2].

الفرع السادس: رأي الإمام رحمه الله في: ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُم﴾:

اختلف أهل الأداء في لفظ ﴿حَصِرَتْ﴾[النساء: 89] حال الوصل والوقف على قولين، هما[3]:

القول الأول: تفخيم الرَّاء حال الوصل من أجل حرف الاستعلاء بعده، وهو مذهب بعض أهل الأداء من المغاربة[4]، وبه قال صاحب التجريد، والهداية، وابن الفحام الصقلي، والهادي لابن سفيان، وصاحب الكافي[5].

الكافي[5].

دليلهم: وقوع الرِّاء بين حرفين مستعليين؛ الصاد التي قبلها، والصاد التي بعدها في ﴿صُدُورُهُمُ﴾، قال المهدوي رحمه الله: "لما جاءت بعد الراء صاد من قوله: ﴿صُدُورُهُمْ﴾، وليس بين الراء وبينها إلا التاء، وهي ضعيفة لسكونها وللهمس الذي فيها، فصارت الراء قد اكتنفها حرفان مستعليان مطبقان، فغلب المطبقان على الكسرة، فأوجبا التفخيم"[6].

وقال القيجاطي رحمه الله: "لا ينبغي أنَّ يُخطَّأ من أخذ لورش رحمه الله ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمُ﴾ بإخلاص فتحة الرَّاء لأجل الصَّاد بعدها، لأن المانع البعديّ المفصول، من العرب من يعتبره"[7].

القول الثاني: ترقيق الرَّاء في الحالين؛ الوصل والوقف، على أصل ورش في ذلك، وإلى هذا ذهب الحافظ الداني[8]، والمحقق ابن الجزري[9]، والمِنْتَوري ـــ رحمهم الله ـــ[10].

دليلهم: ويتمثل فيما يأتي:

✓ الرواية عن الأئمةِ: قال الحافظ رحمه الله: "هذه قراءتي من طريق أبي يعقوب وأبي الأزهر وداود وأحمد بن يونس"[11].

---

[1] النص محفوظ عند المنتوري في شرحه للدرر اللوامع، 574/2.

[2] للتفصيل أكثر يرجى الإطلاع على: الفجر الساطع، ابن القاضي، 359/3، 360، 361.

[3] ينظر: الكافي، ابن شريح، ص75. القصيدة الحصرية في قراءة نافع، الحُصْري، باب: الرَّاءات، البيت[153]، ص127.

[4] ذكره الحافظ الداني في كتابه الإبانة، والنَّص محفوظ في شرح الدرر اللوامع للمنتوري، 576/2.

[5] ينظر: التجريد لابن الفحام، ص179، شرح الهداية للمدوي، ص146، التجريد، ابن الحام، ص179، الكافي لابن شريح، ص75.

[6] شرح الهداية للمدوي، ص146 – 147.

[7] ينظر: شرح الدرر اللوامع، المنتوري، 577/2.

[8] جامع البيان، الداني، ص351، 352.

[9] ينظر: النشر، ابن الجزري، 74/2.

[10] شرح الدرر اللوامع، المنتوري، 577/2.

[11] جامع البيان، الداني، ص352.

✓ وقوع الرَّاء قبل كسر لازم متصلٍ: وهذا شرط أساس لترقيقها عند الإمام ورش رحمه الله، على الرَّغم من كونه حرف مستعلٍ إلاَّ أنَّه لا يعتبر، كما أنه لا اعتبار بوجود حرف الاستعلاء بعده لانفصاله، وللإجماع على ترقيق ﴿ٱلذِّكۡرَ﴾"[1].

قال المهدوي رحمه الله: "أن الراء لما انكسر ما قبلها كانت الكسرة موجبة لترقيقها، وإن كانت قبلها الصاد وهي حرف استعلاء فقد تعادلت الكسرة والمستعلي، فغلبت الكسرة المستعلي من أجل كونها فيه، ومن أجل أنها مقدّرة بعده"[2].

رأي الإمام: يرى الإمام الشوشاوي رحمه الله بترقيق الرَّاء في ﴿حَصِرَتۡ﴾، حيث قال رحمه الله: "ترقق الراء في قوله تعالى: ﴿حَصِرَتۡ صُدُورُهُم﴾ في حالة الاتصال هذا مذهب الداني"[3].

الخلاصة: قال المحقق ابن الجزري رحمه الله: "والأصح ترقيقها في الحالين ـــ الوصل والوقف ـــ ولا اعتبار بوجود حرف الاستعلاء بعد لانفصاله، وللإجماع على ترقيق: ﴿ٱلذِّكۡرَ صَفۡحاً﴾[الزخرف: 4]، ﴿لِتُنذِرَ قَوۡماً﴾[القصص: 46]، وعدم تأثير حرف الاستعلاء في ذلك من أجل الانفصال والله أعلم"[4]. فقول الإمام الشوشاوي رحمه الله موافق لما صرح به الحافظ الدَّاني والمحقق ابن الجزري رحمه الله لقوة أدلتهم.

الفرع السابع: رأي الإمام في حكم الراء الأولى من قوله تعالى: ﴿بِشَرَرٍ﴾ عند الإمام الأزرق رحمه الله: قال الناظم ابن بري رحمه الله:

وَرَقِّقِ الأُولَى لَهُ مِنْ بِشَرَرْ .....[5].

تطرق النَّاظم في هذا الشطر من البيت لحكم الراء الأولى من ﴿بِشَرَرٍ﴾ في قوله تعالى: ﴿إِنَّهَا تَرۡمِي بِشَرَرٖ كَٱلۡقَصۡرِ﴾[المرسلات: 32] عن الإمام ورش من طريق الأزرق، فذكر أن الإمام ورش رحمه الله رقق هذه الراء، وفيه خروجه عن أصله في ترقيق الراء لأجل كسر قبلها، وهذا لأجل كسر بعدها[6]، ولكنه اختُلف عليه في الراء الأولى على قولين هما:

القول الأول: ترقيق الراء الأولى في الحالين؛ الوصل والوقف، وهو قول الجمهور[7].

دليلهم: لوقوع الكسر بعدها، ولأنها لغة من لغات العرب. قال الحافظ رحمه الله: "وأجمع الرواة عن ورش، على إمالة[1] فتحة الراء يسيرا، لأجل جرة الراء بعدها"[2].

---

[1] ينظر: جامع البيان، الداني، ص 352. النشر، ابن الجزري، 98/2. غيث النفع، الصفاقسي، ص149.

[2] شرح الهداية للمهدوي، ص146.

[3] الورقة 415، الوجه أ.

[4] النشر، ابن الجزري، 98/2.

[5] متن الدرر اللوامع، ابن بري، باب أحكام الراءات، البيت[176]، ص65.

[6] ينظر: النجوم الطوالع، المارغني، ص248- 249.

[7] ينظر: النشر، ابن الجزري، 98/1، إتحاف فضلاء البشر، ابن البنا، 299/1.

وقال المهدوي رحمه الله: "ذكر أهل العربية أن الراء المكسورة ربما نحا بعض العرب بالفتحة إلى ما قبلها نحو الكسرة فيقولون (ضَعُفْتُ مِنَ الكِبَرِ)، فيميلون فتحة الباء نحو الكسرة لقوة الراء، ولما قدمناه من أن الكسرة فيها في تقدير كسرتين، فعلى هذا يكون ورش إنما رقق الراء الأولى من ﴿بِشَرَر﴾ من أجل قوة الكسرة في الراء الثانية على هذه اللغة التي ذكرناها"[3].

القول الثاني: تفخيم الراء الأولى من ﴿بِشَرَر﴾ بسبب الوقف على الراء الثانية، وممن قال به صاحب العنوان[4] وشيخه ابن بليمة[5].

دليلهم: أن ترقيق الراء الأولى إنما هو لأجل كسرة الراء الثانية، وقد زالت بالوقف فيلزم تفخيم الراءين اعتدادا بسكون الوقف[6].

رأي الإمام: قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "الخلاف يجري في الوقف على ﴿بِشَرَر﴾، فمن رقق الراء الأولى في الوصل وقف بالترقيق، وهو المشهور، لأنه وقع بعد ممال، ومن لم يرقق الراء الأولى وقف بالتفخيم، لأنه يقع بعد ممال"[7]. فهذا القول يبين أن الإمام الشوشاوي يرى بترقيق الراء الأولى، وإن ذكر الخلاف فيه، بحجة وجود الكسر بعد هذه الراء، وهو القول المشهور في المسألة الذي عليه الجمهور.

الخلاصة: ذهب الجمهور إلى ترقيق راء ﴿بِشَرَر﴾ في الحالين من أجل الكسرة المتأخرة، فهو خارج فيها عن أصله المتقدم...، وحكى الرواة الاتفاق عليه، لأنه ترقيق لترقيق،كالإمالة للإمالة[8]، وهذا الذي ذكره إمامنا الشوشاوي رحمه الله.

الفرع الثامن: الخُلْف في باب ﴿ذِكْرا﴾ وأخواتها: اختلف أهل الأداء عن الإمام ورش رحمه الله في لفظ ﴿ذِكْرا﴾ وأخواتها[9] بين تفخيم الراء وترقيقها على قولين[10]:

---

[1] مقصود الإمام ورش بالإمالة هنا ترقيقها. ينظر: شرح الدرر، المنتوري، 582/2.

[2] نقله عنه المنتوري في شرح الدرر، 583/2.

[3] شرح الهداية، المهدوي، 145/1.

[4] ينظر: العنوان، ابن خلف، ص216.

[5] ينظر: تلخيص العبارات، ابن بليمة، ص52.

[6] ينظر: النجوم الطوالع، المارغني، ص263.

[7] الورقة 417، الوجه أ.

[8] ينظر: النشر، ابن الجزري، 98/2.

[9] وهي: ﴿ذِكْرا﴾[الكهف: 69]، ﴿إِمْرا﴾[الكهف: 70]، ﴿سِتْرا﴾[الكهف: 87]، ﴿وِزْراً﴾[طه: 98]، ﴿حِجْرا﴾[الفرقان: 53] ﴿صِهْرا﴾[الفرقان: 54]. ينظر: النشر لابن الجزري، 92/2.

[10] ينظر: جامع البيان، الداني، ص355.

القول الأول: تفخيم الراء وصلاً ووقفاً، وهذا ما ذكره الحافظ الدَّاني وعليه عامة المصريين[1]، وابن الباذش في الكافي، لكنه استثنى لورش ﴿صِهْرا﴾[الفرقان: 54]؛ فحكى فيها وجه الترقيق وصلا ووقفا، ومكي في التبصرة إلا أنه استثنى ﴿صِهْرا﴾[الفرقان: 54] فحكى فيها قراءته بالوجهين[2]، كما ذهب إلى التفخيم الحُصْري في قصيدته[3]، والشَّاطبي في حرزه[4]، والمِنْتوري وشيخه[5].

قال ابن الباذش رحمه الله: "وقرأ ﴿سِتْرا﴾[الكهف: 87]، ﴿وِزْراً﴾[طه: 98]، ﴿إِمْرا﴾[الكهف: 70] بالتفخيم في الوصل والوقف إلا قوله تعالى: ﴿صِهْرا﴾[الفرقان: 54] فإنه بين اللفظين في الحالين، وقد قرأت له بين اللفظين في الحالين، وقد قرأت له هذا الفصل كله بين اللفظين أيضا"[6].

دليلهم: ويتمثل فيما يلي:

✓ الرواية عن الأئمة. قال الحافظ الدَّاني: "وأقرأنيه ابن خاقان وأبو الفتح بإخلاص الفتح مناقضة للأصل وعلى ذلك عامة أهل الأداء من المصريين وغيرهم"[7].

✓ كون الرَّاء وقعت بين ساكنين؛ الساكن الذي قبلها، والتنوين الذي بعدها، ولزوم الفتحة للراء وصلاً ووقفاً، ففخم لذلك و لم يعتد بالكسرة[8].

القول الثاني: ترقيق الراء ﴿ذِكْرَآ﴾ وأخواتها، وهذا ما ذهب إليه ابن غلبون رحمه الله [9] وفصَّل ابن عظيمة؛ فذكر تفخيم الراء في جميع الباب إلا صهرا، وصلا، وترقيقها في الوقف، وأبقى صهرا على الأصل في ترقيقها، وعلل ذلك بعدم الاعتداد بالهاء حاجزا لخفائها[10].

دليلهم: ويتمثل فيما يلي:

✓ الرواية عن الأئمة، قال الحافظ الداني رحمه الله: "فأقرأني ذلك أبو الحسن بإمالة الرَّاء بين بين وصلاً ووقفاً، لأجل الكسرة وضُعِّف السَّاكن الحائل بينها وبين الرَّاء"[11].

---

[1] ينظر: التيسير، الداني، ص43. جامع البيان، الداني، ص355.

[2] التبصرة، مكي القيسي، ص411- 412.

[3] القصيدة الحصرية، الحصري، باب: الرَّاءات، بيت: 161، ص129.

[4] منظومة حرز الأماني، الشاطبي، باب: مذاهبهم في الراءات، البيت[346]، ص35. وينظر: سراج القارئ المبتدئ، ابن القاصح، ص136.

[5] شرح الدرر اللوامع، المِنْتوري، 581/2.

[6] الكافي لابن الباذش، ص76.

[7] وكذلك رواه جميع أصحاب أبي يعقوب وأبي الأزهر وداود عنهم عن ورش. ينظر: جامع البيان، ص355.

[8] ينظر: القصد النافع، الخرَّاز، ص281. شرح الهداية، المهدوي، 151/1.

[9] التذكرة، ابن غلبون، ص222.

[10] ينظر: منح الفريدة الحمصية، ابن عظيمة، ص412.

[11] جامع البيان، الداني، ص355.

✓ ليأتي الباب كله على نسق واحد في نظائره من كل راء مفتوحة أو مضمومة بعد كسرة لازمة وليس معه حرف الاستعلاء[1].

رأي الإمام: قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "المشهور فيه التفخيم، قاله أبو عمرو الداني"[2].

الخلاصة: الوجهان صحيحان، والمقدم منهما التفخيم في الأداء[3]، وهذا ما يراه الإمام الشوشاوي رحمه الله لشهرته تبعًا للجمهور، قال المارغني رحمه الله: " وما ذكره النَّاظم من تفخيم باب ستراً هو الأشهر ومذهب الأكثر وبه قطع الداني في التيسير[4]...، وكلاهما مقروءٌ به عندنا وصلاً ووقفاً والمقدم في الأداء التفخيم"[5].

الفرع التاسع: رأي الإمام في لفظ ﴿بِرْوٍ﴾[الشعراء: 63]:

قال النَّاظم ابن بري رحمه الله:

وكُلُّهم رَقَّقَها إنْ سَكَنَتْ مِنْ بَعْدِ كَسْرٍ لاَزِمٍ واتَّصَلَتْ
إلاَّ إذَا لَقِيَهَا مُسْتَــعْلي والخُلْفُ في فِرقٍ لِفِرْقٍ سَهْلِ[6].

اتفق أهل الأداء على ترقيق كل راء ساكنة لغير الوقف سكونا لازماً أو عارضاً متوسطة ومتطرفة وصلاً ووقفاً إنْ كان قبلها كسرة متصلة لازمة، وليس بعدها حرف استعلاء متصل مباشر في الفعل والاسم العربي والأعجمي نحو: ﴿شِرْعَه﴾[المائدة: 50]، ﴿بِرْعَوْن﴾[البقرة: 49]، ﴿إِسْتَغْبِر﴾[التوبة: 81][7]، أمَّا إذا وقع بعد الرَّاء حرف استعلاء نحو قوله تعالى: ﴿فِرْطَاس﴾[الأنعام: 8] فإنَّها تفخَّم بلا خلاف إلاَّ ﴿بِرْوٍ﴾ بالشعراء[8] ففيه خلاف على النحو الآتي[9]:

القول الأول: ترقيق الرَّاء في ﴿بِرْوٍ﴾، وإليه ذهب جمهور المغاربة والمصريين، وممن حكى الإتفاق عليه الشيخ مكيٍّ القيسي، وابن الفحام[10].

---

[1] الورقة 416، الوجه أ.
[2] الورقة 416، الوجه أ.
[3] ينظر: الوافي، عبد الفتاح القاضي، ص136.
[4] التيسير، الداني، ص193.
[5] النجوم الطوالع، المارغني، ص247.
[6] متن الدرر اللوامع، باب الراءات، البيتين[178، 179]، ص64- 65.
[7] الفجر الساطع، ابن القاضي، (3/ 378).
[8] في قوله تعالى: ﴿فَانفَلَقَ فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَالطَّوْدِ الْعَظِيمِ﴾[الشعراء: 63] لا غير.
[9] ينظر: جامع البيان، الدَّاني، ص358. سراج القارئ المبتدئ، ابن القاصح، ص137.
[10] ينظر: النشر، ابن الجزري، 98/2، التبصرة، مكي القيسي، ص408، التجريد، ابن الفحّام، ص180.

دليلهم: وقوع الراء بين حرفين مكسورين: قال الإمام الشوشاوي رحمه الله : "وحجة الترقيق فيه وقوع الراء فيه بين كسرتين، فضعف حرف الاستعلاء لذلك، فإن الكسرتين قد غلبتا حرف الاستعلاء في شيئين أقوى من شيء واحد وأيضا فإن الكسرة مقدرة بعد الفاء فكأنها في نفس الراء فوجب ترقيق الراء لذلك"[1].

القول الثاني: تفخيم الرَّاء، وإليه ذهب الدَّاني[2] والمِنْتَوري وشيخه، وسائر أهل الأداء[3].

دليلهم: وقوع حرف الاستعلاء بعد الرَّاء، دون النظر إلى كسرته. قال الإمام الشوشاوي رحمه الله : "اعتبار حرف الاستعلاء وإن كان مكسورا، ليجري الباب كله على نسق واحد"[4].

قال الحافظ رحمه الله : "فمنهم من يفخم الرَّاء فيه لأجل حرف الاستعلاء"[5]. وقال أيضًا: "والاختيار عندي التفخيم...، ولا أمنع من الترقيق لوقوع الرَّاء في ذلك بين كسرتين لا حائل بينهما، والنَّص في كلا الوجهين معدوم، ومثله يضبط أداءً عمن يوثق بنقله وفهمه، وقليل ما هم"[6].

رأي الإمام: يرى الإمام الشوشاوي رحمه الله بترقيق الرَّاء في الكلمة تبعًا لابن الباذش، حيث قال: "ذكر فيه أبو عمرو قولين، ثم قال: (والوجهان في ذلك جيدان)، ولم يرجح، وأما أبو جعفر بن الباذش رحمه الله [7] فقد رجح فيه الترقيق، فالمشهور إذًا الترقيق"[8].

الخلاصة: قال المحقق ابن الجزري رحمه الله : "والوجهان صحيحان إلاَّ أنَّ النصوص متواترة على الترقيق، وحكى غير واحد عليه الإجماع، وذكر الدَّاني في غير التيسير والجامع أنَّ من النَّاس من يفخم راء ﴿وِزْرٍ﴾ من أجل حرف الاستعلاء، قال: والمأخوذ به الترقيق، لأنَّ حرف الاستعلاء قد انكسر صولته لتحركه بالكسر"[9]. وقال المارغني المارغني رحمه الله : "والوجهان في الشاطبية وكلاهما مقروء به عندنا، والمقدم الترقيق"[10]. وبهذا يظهر أن الإمام رحمه الله قد وافق ما عليه المغاربة وما تواترت عليه النصوص كما قال ابن الجزري رحمه الله ، وخالف في ذلك الداني رحمه الله .

الفرع العاشر: رأي الإمام في الألفاظ الآتية: ﴿مَرْيَم﴾[البقرة: 86]، ﴿ٱلْمَرْءِ﴾[البقرة: 101] ﴿فَرْيَةٍ﴾ [البقرة: 258]:

قال الناظم ابن بري رحمه الله :

وَقَبْلَ كَسْرَةٍ وَ يَاءٍ فَخَّمَا فِي المَـــرْءِ ثُمَّ قَرْيَـــةٍ وَمَـــرْيَـــمَا

---

[1] الورقة 421، الوجه أ. وهو الذي قاله الحافظ في جامع البيان، ص 358.

[2] ذكره في كتابه الإبانة والنَّص محفوظ في شرح الدرر اللوامع، المنتوري، 590/2.

[3] ينظر: شرح الدرر اللوامع، المِنْتوري، 591/2، النشر، ابن الجزري، 103/2.

[4] الورقة 421، الوجه أ.

[5] جامع البيان، الداني، ص358.

[6] النص مذكور في الإبانة ومحفوظ في شرح الدرر اللوامع للمِنْتوري، 590/2.

[7] الإقناع، ابن الباذش، 327/1.

[8] الورقة 421، الوجه أ.

[9] النشر، ابن الجزري، 103/2.

[10] النجوم الطوالع، المارغني، ص252- 253.

إِذْ لاَ اعْتِبَارَ لِتَأَخُّرِ السَّبَبْ هُنَا وَإِنْ حُكِيَ عَنْ بَعْضِ العَرَبْ[1].

تكلم الناظم في هذين البيتين عن حكم الرَّاء إذا وقع بعدها الكسرة والياء، فأخبر أن قالونا وورشا فخّما الراء إذا وقعت قبل كسرة أو ياء، فقبل الكسرة في: ﴿ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ﴾[البقرة: 101]، و﴿ٱلْمَرْءِ وَقَلْبِهِۦ﴾[الأنفال: 24]، وقبل الياء في: ﴿فَرْيَةٍ﴾، و﴿مَرْيَم﴾ كيف وقعا[2]، ولكن أهل الأداء اختلفوا في ترقيق الرَّاء وتفخيمها في الألفاظ المذكورة على النحو الآتي:

القول الأول: ترقيق الراء. رقق ابن عظيمة لورش فقط ما وقع بعد الراء همز كـ﴿ٱلْمَرْءِ﴾، وفخمها للآخرين ورقق اللفظين الأُخريين لجميع القراء[3]، وبنحوه قال مكي في التبصرة[4]، ووافقهما ابن شريح في ترقيق اللفظتين اللفظتين ﴿فَرْيَةٍ﴾، و﴿مَرْيَم﴾، لجميع القراء وخالفهما في لفظ ﴿ٱلْمَرْءِ﴾، فقال: "رُوي عنه – أي ورش – ترقيق رائه والتفخيم أكثر وأحسن"[5]، وذكر الداني الوجهين في ﴿ٱلْمَرْءِ﴾، وقدم التفخيم فيه فقال: "وقد كان كان محمد بن علي وجماعة من أهل الأداء...، يروون عن قرائهم ترقيق الراء في قوله ﴿ٱلْمَرْءِ﴾ حيث وقع من أجل الهمزة وتفخيمها أقيس لأجل الفتحة قبلها، وبه قرأت"[6]. قيل: "وأما الراء الساكنة إن انفتح ما قبلها أو انضم فهي مفخمة...، إلا أن يأتي بعد الراء ياء مفتوحة نحو قوله تعالى: ﴿مَرْيَم﴾، أو همزة مكسورة نحو ﴿ٱلْمَرْءِ﴾"[7].

حجتهم: قال ابن الجزري رحمه الله: "ترقيق الراء من قوله: ﴿ٱلْمَرْءِ﴾ حيث وقع من أجل جرة الهمزة"، ورققت الراء في ﴿مَرْيَم﴾، و﴿فَرْيَةٍ﴾ من أجل سكونها ووقوع الياء بعدها.[8]

القول الثاني: تفخيم الراء. وهو مذهب المحققون وجمهور أهل الأداء.

حجتهم: التفخيم لسكون الراء بعد فتح: قال ابن الجزري رحمه الله: "وذهب المحققون وجمهور أهل الأداء إلى التفخيم فيهما – أي ﴿فَرْيَةٍ﴾ و﴿مَرْيَم﴾–، وهو الذي لا يوجد نص على أحد من الأئمة المتقدمين بخلافه وهو الصواب، وعليه العمل في سائر الأمصار، وهو القياس الصحيح...، والتفخيم لسكون الراء بعد فتح، ولا

---

[1] متن الدرر اللوامع، ابن بري، باب الراءات، البيتين[180– 181]، ص65.

[2] ورد لفظ﴿فَرْيَةٍ﴾ في ثلاثة وثلاثين موضعا، نحو: ﴿وَكَم مِّن فَرْيَةٍ اَهْلَكْنَهَا﴾[الأعراف: 3]، أما لفظ ﴿مَرْيَم﴾ فقد وقع في أربعة وثلاثين موضعا منها: ﴿وَءَاتَيْنَا عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱلْبَيِّنَـٰتِ﴾[البقرة: 86]. ينظر: النجوم الطوالع، المارغني، ص254، هامش: 5 و6.

[3] المنح الفريدة الحمصية لابن عظيمة، ص419 – 421.

[4] التبصرة، مكي القيسي، ص408-410.

[5] الكافي، ابن شريح، ص73– 76.

[6] جامع البيان للداني، ص358.

[7] تلخيص العبارات لابن بليمة، ص51.

[8] النشر، ابن الجزري، 102/2.

أثر لوجود الياء بعدها في الترقيق، ولا فرق بين ورش وغيره في ذلك، ثم ذكر خلاف العلماء في ﴿ٱلْمَرْءِ﴾ وقال: والتفخيم هو الأصح والقياس لورش، وجميع القراء"[1].

رأي الإمام: ذكر الإمام الشوشاوي رحمه الله الخلاف في الألفاظ الثلاثة، ثم قال: "والترقيق في هذه الألفاظ الثلاثة ضعيف من وجهين: أحدهما أنه مبني على القياس[2]، ولا مدخل للقياس في القراءة، والوجه الثاني أنه مبني على السماع القليل، فإن السماع الكثير أولى من السماع القليل، فإنه سمع التفخيم عن كثير من العرب في هذه الألفاظ الثلاثة"[3]. فقول الإمام: (والترقيق في هذه الألفاظ الثلاثة ضعيف)، دليل على أنه اختار التفخيم في تلك تلك الألفاظ، ثم قال: "حجة أبو عمرو على التفخيم في ﴿ٱلْمَرْءِ﴾ فهي أنَّ الكسرة متأخرة لا توجب الترقيق، وحجته على تفخيم ﴿فَرْيَةٍ﴾ و﴿مَرْيَم﴾ أنَّ الياء المتأخرة لا توجب الترقيق"[4].

الخلاصة: مما سبق يظهر أنَّ الإمام الشوشاوي رحمه الله اتَّبع الحافظ الداني في تفخيمه للألفاظ المذكورة مضعِّفًا لأوجه الترقيق التي ذكرها الأئمة الأخرون، قال الحافظ رحمه الله: "وكان محمد بن علي وغيره، يروون عن قراءتهم ترقيق الراء الساكنة، إذا وقع بعدها همزة مجرورة، نحو قوله تعالى: ﴿ٱلْمَرْءِ﴾ وشبهه، وبالتفخيم قرأت ذلك"[5].

وأما الراء في ﴿فَرْيَةٍ﴾ و﴿مَرْيَم﴾ فمذهب الداني فيها التفخيم، قال في الإبانة: "فأما الراء إذا سكنت، وأتى بعدها ياء مفتوحة، فلا أعلم خلافا عن ورش ولا عن غيره في نص ولا في تلاوة ولا دراية، أن الراء في ذلك مفخمة، وذلك في نحو قوله سبحانه: ﴿مَرْيَم﴾ و﴿فَرْيَةٍ﴾"[6]، ولكن قول الإمامين الشيخ مكي القيسي وابن شريح للفظين الأخيرين ضعَّفهما إمامنا الشوشاوي رحمه الله، وبالتالي فالوجه الأوجه في المسألة هو القول بالتفخيم في هذه الألفاظ، قال الشاطبي رحمه الله :

وَمَا بَعْدَهُ كَسْرٌ أَوِ اليَا فَمَا لَهُمْ بِتَرْقِيقِهِ نَصٌّ وَثِيقٌ فَيَمْثُلاَ[7].

الفرع الحادي عشر: الخُلف في كلمتي: ﴿ٱلْفِطْرَ﴾، و﴿مِّصْرَ﴾:

إذا وقعت الرَّاء طرفا بعد ساكن هو بعد كسرة، وكان ذلك الساكن حرف مستفل نحو قوله تعالى: ﴿ٱلشِّعْرَ﴾[يسن: 68] فإنها ترقق، أما إذا كان ذلك الساكن حرف استعلاء نحو: ﴿عَيْنَ ٱلْفِطْرِ﴾[سبأ: 12] ﴿مِّصْرَ﴾[1]، فقد اختُلف فيها حال الوقف على قولين هما[2]:

---

[1] النشر، ابن الجزري، 102/2.

[2] أي قياس الكسرة المتأخرة على الكسرة المتقدمة في لفظ﴿ٱلْمَرْءِ﴾، أما في ﴿فَرْيَةٍ﴾ و﴿مَرْيَم﴾ حمل الياء الساكنة البعدية على الياء القبلية وهذا ممنوع، إذ لا قياس في القراءة، لأنها سنة تتبع. ينظر: 423، أ، ب.

[3] الورقة 423، الوجه أ.

[4] الورقة 424، الوجه أ.

[5] ذكره في كتابه التلخيص، والنص محفوظ في شرح الدرر، المنتوري، 592/2.

[6] ينظر: شرح الدرر، المنتوري، 593/2- 594.

[7] منظومة حرز الأماني، الشاطبي، البيت[363]، ص36.

القول الأول: الوقف بالترقيق على اللفظتين لجميع القرَّاء، وقد نص الحافظ على ترقيق راء ﴿عَيْنَ ٱلْقِطْرِ﴾[3] وذكر ترقيق اللفظين المنتوري وشيخه.

دليلهم: سكون الرَّاء حال الوقف وسبوقها بكسر لازم متصل، مع عدم الاعتداد بالحرف المستعلي لسكونه. قال الأستاذ القيجاطي رحمه الله: "أنَّ الرَّاء في الوصل مفتوحة، والفتحة فيها مقام فتحتين، فأشبهت حرف الاستعلاء وقبلها حرف استعلاء، فكثر الاستعلاء فلم تقو الكسرة على إمالة فتحة الرَّاء لأجل ذلك؛ بخلاف الوقف، فإنه ليس فيه إلاَّ حرف استعلاء خاصَّة، لسكون الرَّاء، فرققها لأجل الكسرة قبلها، ولم يبال بحرف الاستعلاء لسكونه"[4]. كما ذكر ترقيق اللفظين الحصري في قصيدته[5].

القول الثاني: الوقف عليهما بالتفخيم، وممن ذهب إليه ابن شريح، وهو قياس مذهب ورش من طريق المصريين[6].

رأي الإمام: يرى الإمام الشوشاوي رحمه الله بتفخيم الرَّاء في: ﴿عَيْنَ ٱلْقِطْرِ﴾، و﴿مِّصْرَ﴾، حال الوقف عليهما حيث قال رحمه الله: "إن الراء في هذين الحرفين مفخمة، وقد نص أبو عمرو الداني على تفخيم ﴿عَيْنَ ٱلْقِطْرِ﴾ في الوقف في كتابه المسمى بكتاب الإبانة[7]، واختيار الإمام رحمه الله؛ لاعتداده بحرف الاستعلاء في الوقف، واتباعًا للحافظ الداني في كتابه الإبانة، والملاحظ أن الإمام اقتصر على التفخيم في كتاب الإبانة للحافظ مع أن هذا الأخير ذكر وجه الترقيق كذلك في الكلمتين في نفس الكتاب[8]، فلعلَّه أخذ بالمشهور حال الوقف على لفظ ﴿ٱلْقِطْرِ﴾، فبعد ذكره لوجه التفخيم قال: "على المشهور في هذا القسم، وقد روي فيه الوقف بالترقيق، وهو شاذ"[9]، فهذا الكلام يوضح أنَّ الإمام ذكر الوجهين حال الوقف على ﴿ٱلْقِطْرِ﴾، ولكنَّه قدَّم وجه التفخيم.

---

[1] في نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِى ٱشْتَرَىٰهُ مِن مِّصْرَ لِٱمْرَأَتِهِۦٓ أَكْرِمِى مَثْوَىٰهُ﴾[يوسف: 21].

[2] ينظر: النشر، ابن الجزري، 106/2، النجوم الطوالع، المارغني، ص259.

[3] ينظر: جامع البيان، الداني، ص359- 360، وأما لفظ ﴿مِّصْرَ﴾ فقد ذكره في الاقتصاد، والنص محفوظ في شرح الدرر اللوامع، المنتوري 604/2.

[4] شرح الدرر اللوامع، 604/2.

[5] قال الحصري: وما أنت بالترقيق واصله فقف عليه به لا حكم للطاء في القطر. القصيدة الحصرية الحصري، البيت[170]، ص132.

[6] ينظر: الكافي، ابن شريح، ص76، النشر، ابن الجزري، 106/2. لم أجد من استدل لهذا القول، إلا بعض ما ذكره العلماء من أقوال عامة. قال الشيخ الضباع: "الوقف على الرَّاء المُتطرفة المسبوقة بساكن وقبل الساكن كسرٌ لازمٌ متصل يكون بالترقيق، ما لم يكن الساكن حرف مستعلٍ. ينظر: إرشاد المريد، علي الضباع، ص313. فمن أجرى التفخيم حال الوقف في: ﴿عَيْنَ ٱلْقِطْرِ﴾، و﴿ مِّصْرَ﴾، أنه اعتدّ بحرف الاستعلاء الذي قبل الرَّاء مع سكون الرَّاء حال الوقف وهذا مما يمنع ترقيقها. والله أعلم. ينظر: شرح الدرر اللوامع، المِنْتُوري، 604/2. النجوم الطوالع، المارغني، ص259.

[7] ينظر: شرح الدرر اللوامع، 600/2.

[8] ينظر لكلام الحافظ في كتابه الإبانة. والنص محفوظ في شرح الدرر، المنتوري، 604/2.

[9] الورقة 429، الوجه ب.

الخلاصة: بعد ذكر الأقوال السابقة وأدلتها، يظهر أنَّ ما قاله الإمام الشوشاوي رحمه الله هو المعمول به عند المغاربة قال ابن القاضي رحمه الله : "المشهور اعتبار حرف الاستعلاء في الوقف على ﴿عَيْنَ ٱلْفِطْرِ﴾، و﴿مِّصْرَ﴾ فليس، إلاَّ التفخيم وبه الأخذ عندنا بفاس وأرض المغرب قاطبة"[1]. وقال المارغني رحمه الله: "والمقروء به عندنا التفخيم فقط في ﴿مِّصْرَ﴾، والوجهان في ﴿ٱلْفِطْرِ﴾ لدى الوقف، والمقدم التفخيم"[2]. ولكن يمكن القول أنَّ الوجه الحسن في المسألة ما ذكره المحقق ابن الجزري رحمه الله ، حيث قال: "وأختار في ﴿مِّصْرَ﴾ التفخيم، وفي: ﴿عَيْنَ ٱلْفِطْرِ﴾ الترقيق نظراً للوصل وعملاً بالأصلِ، والله أعلم"[3].

المطلب الثامن: ما يتعلق باب اللامـــات:

الفرع الأول: رأي الإمام في اللام الأولى من قوله تعالى: ﴿صَلْصَـٰلٍ﴾:

قال ابن بري رحمه الله :

غَلَّـــظَ وَرْشُ فَتْحَةَ الـــلاَمِ يَلِي طَاءً وَظَاءً وَلِصَادٍ مُهْمَـــلِ
إِذَا أَتَـــــيْنَ مُتَحَرِّكَـــــاتِ بِالفَتْحِ قَبْلُ أَوْ مُسَكِّنَاتِ[4].

تكلم الناظم في هذا البيت عن حكم اللام المفتوحة عند الإمام ورش رحمه الله إذا وليت طاء أو ظاء أو صاد، على أن تكون هذه الأحرف الثلاث متحركات بالفتح أو مسكنات، وأن يكون كل منها قبل اللام، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿بَطَلَ﴾[الأعراف: 117] وشبهه، فإنَّ اللام تغلظ، أما إن كانت اللام متحركة بحركة غير الفتحة، نحو: ﴿يُصَلُّون﴾[الأحزاب: 56] وشبهه فإنها ترقق، إلاَّ أنهم اختلفوا في اللام الأولى من كلمة ﴿صَلْصَـٰلٍ﴾[5] كما يلي:

يلي:

القول الأول: تغليظ اللام. فقطع بتفخيم اللام فيها صاحب الهداية[6]، وبه قال مكي القيسي، وابن سفيان وابن بليمة، وابن الفحَّام، وأبو معشر[7].

---

[1] الفجر الساطع، ابن القاضي، 402/3.

[2] النجوم الطوالع، المارغني، ص260.

[3] النشر، ابن الجزري، 106/2.

[4] متن الدرر اللوامع، ابن بري، باب أحكام اللامات، البيتين[187- 188]، ص67.

[5] وقع هذا اللفظ في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ مِن صَلْصَـٰلٍ﴾[الحجر: 26]، ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَـٰٓئِكَةِ إِنِّى خَـٰلِقٌۢ بَشَرًا مِّن صَلْصَـٰلٍ﴾[الحجر: 28]، ﴿قَالَ لَمْ أَكُن لِّأَسْجُدَ لِبَشَرٍ خَلَقْتَهُۥ مِن صَلْصَـٰلٍ﴾[الحجر: 33]، ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَـٰنَ مِن صَلْصَـٰلٍ كَٱلْفَخَّارِ﴾[الحجر: 12] لا غير.

[6] قال المهدوي رحمه الله: "فلما وقع في القرآن موضع واحد وقعت اللام الساكنة فيه بين حرفين مطبقين حسن التفخيم فيها حين اكتنفها الحرفان المطبقان. ينظر: الهداية، المهدوي ص134.

[7] ينظر: التبصرة، مكي القيسي، ص416، الهادي لابن سفيان، ص202، تلخيص العبارات لابن بليمة، ص52، التجريد لابن الفحام، ص182 التلخيص، أبو معشر الطبري، ص197.

دليلهم: لوقوع اللام بين حرفي استعلاء. قال مكي رحمه الله: "سوى ﴿صَلْصَٰل﴾ فقد روي عن ورش تغليظ اللام الأولى فيه، لأجل كون اللام بين حرفي الإطباق ولا نظير له، فلذلك مما يقوي التغليظ ليعمل اللسان عملا واحدا، وروي عنه ترقيقها، وبالوجهين آخذ، والترقيق هو الأصل، وعليه جماعة القراء"[1].

القول الثاني: ترقيق اللام. وهو اختيار الحافظ في جامعه، وقد قطع بالترقيق في التيسير، وصاحب العنوان والتذكرة وغيرهم[2].

دليلهم: الحمل على سائر اللامات السواكن: قال الداني رحمه الله: "أن قوما من منتحلي قراءة نافع رواية عن ورش عنه من المغاربة يغلظون اللام في قوله ﴿صَلْصَٰل﴾ لوقوعها بين صادين، و لم أقرأ بذلك، والترقيق هو القياس حملا على سائر اللامات السواكن"[3].

رأي الإمام: يرى الإمام الشوشاوي رحمه الله بترقيق الراء حيث قال: "وأما الساكنة فلا تفخم عند أبي عمرو"[4].

الخلاصة: قال ابن الجزري رحمه الله عن وجه الترقيق: "وهو الأصح رواية وقياسا، حملا على سائر اللامات السواكن"[5]. وهذا القول الذي قال به الإمام الشوشاوي رحمه الله تبعًا للحافظ رحمه الله وحملا على سائر اللامات السواكن.

الفرع الثاني: رأي الإمام في لام اسم الجلالة:

﴿ألله﴾ و﴿ٱللَّهُم﴾: تُغلَّظُ لام اسم الجلالة في ﴿ألله﴾ و﴿ٱللَّهُم﴾ بإتفاق إذا وقعت بعد فتحة أو ضمَّة وترقق إذا وقعت بعد كسرة[6]، غير أنَّهَ وقع الخلاف عند بعضهم كالآتي:

القول الأول: تُغلَّظُ اللام بعد فتح أو ضمٍّ، نحو: ﴿فَالَ ٱللَّهُ﴾[المائدة: 121]، ﴿رُسُلُ ٱللَّهِ﴾[الأنعام: 125] ﴿فَالُواْ ٱللَّهُمَّ﴾[الأنفال:32]، وترقق بعد كسر نحو: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ﴾[هود: 41]، ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ﴾[آل عمران: 26] وشبهه، وإليه ذهب الحافظ الداني[7] والإمام الشاطبي[8] وقد ذكر ابن الجزري أنَّ القراء وأئمة أهل الأداء أجمعوا أجمعوا عليه[9].

---

[1] الكشف، مكي القيسي، 1/221.

[2] ينظر: التيسير للداني، ص198، النشر لابن الجزري،114/2.

[3] جامع البيان، الداني، ص362.

[4] الورقة 436، الوجه أ.

[5] النشر لابن الجزري، 114/2.

[6] ينظر: جامع البيان، الداني، ص364، 365. النجوم الطوالع، المارغني، ص272- 273.

[7] جامع البيان، الداني، ص364، 365. التيسير، الداني، ص45.

[8] منظومة حرز الأماني ووجه التهاني، الشاطبي، باب: اللاَّمات، البيتين[373، 374]، ص37. وينظر كذلك: اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة أبو عبد الله الفاسي، 316/2- 317.

[9] النشر، ابن الجزري، 115/2.

دليلهم: الرواية مع تواتر النقل. قال الحافظ رحمه الله : "و لم يأت بتفخيم هذه اللام مع الفتحة والضمَّة وترقيقها مع الكسرة منصوصاً إلاَّ داود بن أبي طيبة عن ورش عن نافع، وعن ابن كيسة[1] عن سليم[2] عن حمزة، ولا أعلم مخالفا في ذلك من القرَّاء والنحويين"، ورُوي ـــ عن تغليظ اللام بعد فتح وضم ـــ فقال: "ينقله قرن عن قرن، وخالف عن سالف"[3].

القول الثاني: ترقيق اللام، وهو مذهب البصريين قديما والكوفيين حديثا[4].

دليلهم: قال ابن الباذش رحمه الله : "كان الكسائي إذا قرأ لنفسه رقَّق اللام في ذلك، وإذا أقرأ غيره غلَّظ اللام في جميع ذلك"[5].

رأي الإمام: يرى الإمام الشوشاوي رحمه الله بتفخيم لام اسم الجلالة إذا سُبقت بفتح أو ضم، وترقيقها إذا سُبقت بكسر، ثم قال: "وعلة تفخيم اللام في اسم ﴿ألله﴾ عز وجل بعد فتحة أو ضمة فيه ثلاثة أقوال: قيل للتعظيم مع مجانسة الفتح والضم للتفخيم، وقيل للفرق بين اسم الله عز وجل واسم الصنم، وقيل للفرق بين لغة العرب ولغة العجم"[6].

الخلاصة: قال الداني رحمه الله : "وأجمعوا على تغليظ اللام من اسم ﴿ألله﴾ مع الفتحة والضمة نحو قوله: ﴿قَالَ ٱللَّهُ﴾[المائدة: 121]، ﴿رَسُلُ ٱللَّهِ﴾[الأنعام: 125]، ﴿قَالُواْ ٱللَّهُمَّ﴾[الأنفال:32] وشبهه، وعلى ترقيقها مع الكسرة في الوصل نحو قوله عزَّ وجلَّ: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ﴾[هود: 41]، و﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ﴾[آل عمران: 26] وشبهه"[7]. فهذا القول الذي قاله الحافظ رحمه الله هو الذي أجمع عليه القراء وأئمة أهل الأداء، وبه قال إمامنا الشوشاوي رحمه الله.

الفرع الثالث: رأي الإمام رحمه الله فيما حال الألف بين اللام وحرف الاستعلاء:

اختلفوا عن الإمام ورش رحمه الله فيما إذا فُصِل بين اللام والطاء أو الظاء أو الصاد ألفًا نحو:﴿فِصَالًا﴾[البقرة: 231]، ﴿يَّصَّلَحَا﴾[النساء: 127]، ﴿آبَطَالَ﴾[طه: 85] كالآتي[8]:

---

[1] ابن كيسة هو علي بن يزيد بن كيسة، يكنى أبا الحسن، كوفي، نزل مصر، عرض عن سليم بن عيسى –وهو أضبط أصحابه– عن حمزة القراءة عرض عليه يونس بن عبد الأعلى، وداود بن أبي طيبة، وعبد الصمد بن عبد الرحمن، توفي بمصر سنة: 202هـ. تاريخ الغرباء، الصدفي، 156/2.

[2] هو سليم بن عيسى بن عامر، شيخ القراء، أبو عيسى، وأبو محمد الحنفي مولاهم الكوفي، تلميذ حمزة، وأحذق أصحابه، وهو خلفه في الإقراء تلا عليه خلف البزار، وخلاد بن خالد، وروى عنه ضرار بن صرد وأحمد بن حميد، مات سنة: 188هـ، وقيل سنة: 189هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، 376/9.

[3] جامع البيان، الداني، ص365. ولمزيد تفصيل ينظر: اللآلئ الفريدة أبو عبد الله الفاسي، 489/1. النشر، ابن الجزري، 86/1.

[4] الإقناع، ابن الباذش، 338/1.

[5] المرجع نفسه، 337/1.

[6] ينظر: الورقة 442، الوجهان: أ، ب.

[7] التيسير، الداني، ص198.

[8] ينظر: التيسير، الداني، ص197، جامع البيان، الداني، ص361- 362، النشر، ابن الجزري، 113/2- 114، النجوم الطوالع، المارغني ص269.

القول الأول: ترقيق اللام. وإليه ذهب جماعة من أهل الأداء، وهو في التيسير والعنوان والتذكرة والتلخيص ومفهوم من كلام مكي القيسي رحمه الله في التبصرة، واختاره المهدوي[1].

دليلهم: وجود حاجز بين اللام وحرف الاستعلاء، ولسكون اللام حال الوقف[2].

القول الثاني: تغليظ اللام. وإليه ذهب كثير من أهل الأداء. وهو اختيار الحافظ في غير التيسير، وابن شريح وأبو معشر، وابن القاصح، إلا أن صاحب التجريد أجرى الوجهين مع الصاد، وقطع بالترقيق مع الطاء على أصله، واقتصر عليه صاحب المختصر البارع[3].

دليلهم: الإعتداد بقوة حرف الاستعلاء مع أن الألف حرف هوائي لا معتمد له في شيء من أجزاء الفم[4].

رأي الإمام: قال الإمام الشوشاوي رحمه الله : "المشهور في الوقف على ﴿طَال﴾[الأنبياء: 44] ونحوه، هو التغليظ"[5].

الخلاصة: الوجهان صحيحان وجائزان للإمام ورش رحمه الله لنصوص الأئمة عليهما، والمشهور فيهما التغليظ وهو الذي عليه الإمام الشوشاوي رحمه الله قال الحافظ رحمه الله"التغليظ أوجه؛ لأن ذلك الفاصل ألف والفتح منه"[6]. منه"[6]. وقال المحقق ابن الجزري رحمه الله "وهو الأقوى قياسا، والأقرب إلى مذهب رواة التفخيم"[7].

الفرع الرابع: رأي الإمام في حكم اللام الواقعة في ذوات الياء وليس برأس آية:

للإمام ورش رحمه الله في ذوات الياء الواقعة بعد اللام، التي قبلها موجب التغليظ و لم تكن رأس آية، نحو قوله تعالى:﴿يَصْلَى ٱلنَّارَ﴾[الأعلى: 13]، وقوله: ﴿سَيَصْلَىٰ نَاراً﴾[المسد: 3]، قولان عند من يميل[8]، وذلك على النحو الآتي:

القول الأول: تغليظ اللام. وهو اختيار الداني في جامعه و الشيخ الفاسي، وابن سفيان وابن المرابط في كتابه واقتصر عليه مكي في التبصرة[9]، وحكاه أبو معشر في التلخيص.

---

[1] ينظر: التيسير، الداني، ص198، التذكرة، ابن غلبون، 246/1، تلخيص العبارات، ابن بليمة، ص52، التبصرة، مكي القيسي، ص415، شرح الهداية، المهدوي، 131/1.

[2] ينظر: النشر، ابن الجزري، 113/2- 114. والحاجز هو الساكن الفاصل بين حكم وسببه-أي الألف-، منه ما يؤثر ويقال له حاجز حصين ومنه لا تأثير له في الحكم ويقال له غير حصين. مختصر العبارات، الدوسري، ص85.

[3] ينظر: الكافي، ابن شريح، ص70، التلخيص، أبو معشر، ص197، سراج القارئ، ابن القاصح، ص139، التجريد، ابن الفحام، ص181-182، المختصر البارع، ابن جزي، ص93.

[4] اللالئ الفريدة في شرح القصيدة، أبو عبد الله الفاسي، 414/2.

[5] الورقة 440، الوجه ب.

[6] جامع البيان، الداني، ص362.

[7] النشر، ابن الجزري، 114/2.

[8] الخلاف في اللام الواقع بعدها ذوات الياء، إنما يكون إن أمال ورش، أي لمن أخذ له بإمالة ذوات الياء، أما غير ذلك فهي مفخمة. ينظر: القصد النافع، الخراز، ص295، النجوم الطوالع، المارغني، ص270.

[9] ينظر: اللالئ الفريدة في شرح القصيدة، الفاسي، 415/1، الهادي، ابن سفيان، ص201. التبصرة، مكي القيسي، ص415.

دليلهم: قوة حرف الاستعلاء. قال الحافظ رحمه الله: "ففي هذه اللام وجهان: التغليظ والترقيق، فالتغليظ على ما أصَّلاه في اللام مع الصاد، والترقيق على قولهما في إمالة الألف المنقلبة من الياء وما قبلها، والأقيس ههنا التغليظ بخلاف ما هو فيما قبله لعدم الاتباع والتشاكل اللذين حسّنا الترقيق وقرّباه هنا"[1]، فالتفخيم "على أصله لوجود لوجود حرف الاستعلاء وفتح اللام، والترقيق على مذهبه في إمالة ذوات الياء بين بين"[2].

القول الثاني: ترقيق اللام. وإليه ذهب الحافظ الداني في المفردة والتيسير، وأبو معشر[3]. قال الحافظ رحمه الله: "فأمَّا ما عدا ذلك مما ليس في فاصلة، وهو من ذوات الياء، نحو: ﴿لاَ يَصْلَيْهَآ﴾[الليل: 15]، ﴿يُصَلَّىٰ سَعِيراً﴾[الإنشقاق: 12]...، وشبهه، فالترقيق في ذلك أوجه وأقيس لعدم الاتباع الذي حسَّن ذلك في الفواصل"[4].

دليلهم: نظرًا لإمالة الألف بعدها. قال ابن الباذش رحمه الله: "أجاز له أبو عمرو الترقيق على طرد أصله في إمالة ما كان من ذوات الياء بين بين"[5]. "فإن كانتا متحركتين – يقصد إن انضمت اللام أو انفتحت وكان قبلها الطاء الطاء أو الصاد متحركتين– قرأها بين اللفظين"[6].

رأي الإمام: قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "المشهور في ذوات الياء التفخيم في نحو: ﴿تَصْلَىٰ نَاراً حَامِيَةً﴾[الغاشية: 4]"[7].

الخلاصة: الوجهان صحيحان، مقروء بهما، والمقدم التغليظ؛ لقوة حرف الاستعلاء، قال السخاوي رحمه الله: "والتغليظ ها هنا أولى"[8]. وهذا الذي عليه الإمام الشوشاوي رحمه الله

المطلب التاسع: ما يتعلق بباب الروم والإشمام.

الفرع الأول: رأي الإمام الشوشاوي رحمه الله في الإشمام:

الإشمام في اللغة بأن يُشم الحرف الساكن حرفا[9]، أما في الاصطلاح فقد تعددت آراء العلماء في تعريفه بتعاريف متقاربة ترجع كلها إلى معنى واحد. قال الداني رحمه الله: "أما حقيقة الإشمام فهو ضمك شفتيك بعد

---

[1] جامع البيان، الداني، ص361.
[2] كنز المعاني، ابن شعلة 626/1.
[3] ينظر: التيسير، الداني، ص197، النشر، ابن الجزري، 113/2.
[4] مفردة نافع، الداني، ص107.
[5] الإقناع، ابن الباذش، 342/1.
[6] الكافي، ابن شريح، ص71.
[7] الورقة 440، الوجه ب.
[8] فتح الوصيد، السخاوي، ص511.
[9] لسان العرب، ابن منظور، مادة (شمم)، 325/12.

سكون الحرف أصلا"[1]. فالإشمام هو ضم الشفتين بُعيد سكون الحرف، مع عدم صوت الحركة في ذلك الضم فهو إشارة بالعضو لا غير، مع بقاء فرجة بين الشفتين لخروج النفس[2].

قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "الإشمام هو ضم الشفتين بعد سكون الحرف، فلا يدرك الأعمى معرفته، فهو يرى ولا يسمع"[3]، وقال: "إنما هو ضم الشفتين مع فرجة بينهما لا إطباقهما"[4].

وهذا الذي ذكره العلماء هو تعريف القراء للإشمام، أما تعريف النحويين له، فهو الاشارة بضم الشفتين إلى الحركة المحذوفة من غير صوت ويدركه البصير لا الأعمى[5].

وهو مشتق من الشم، كأن الواقف بالإشمام مضفي على الحرف رائحة الحركة، بأن هيَّأ شفتيه باستدارتهما مضمومتين للنطق بها، والغرض منه الفرق بين ما هو متحرك في الوصل، وأسكن في الوقف، وبين ما هو ساكن على كل حال[6].

الخلاصة: رأي الإمام الشوشاوي رحمه الله في تعريف الإشمام جاء موافقًا لقول الحافظ الداني رحمه الله، ولو أضاف الإمام نوع الحركة التي يجوز فيها الإشمام في التعريف لكان أشمل، من ذلك قولك: "الإشمام هو ضم الشفتين بلا صوت عقب إسكان الحرف إشارة إلى أن الحركة المحذوفة ضمة، ويؤخذ من هذا أنه لا بد من اتصال ضم الشفتين بإسكان الحرف من غير تراخ، فلو تراخى فإسكان مجرد"[7].

الفرع الثاني: رأي الإمام رحمه الله في الإشمام الواقع في هاء الضمير:

هاء الضمير، وتسمى هاء الكناية، وهي التي تلحق الاسم والفعل والحرف، وهي الهاء الزائدة عن بنية الكلمة الدالة على المفرد المذكر الغائب[8]، وقد اختلف أهل الأداء في جواز الإشارة[9] لهاء الضمير ومنعها على النحو الآتي:

القول الأول: جواز الرَّوم والإشمام في هاء الضمير مطلقا. وهو قول كثير من أهل الأداء، منهم صاحب التيسير[10] والتجريد والتلخيص والإرشاد وغيرها، واختاره ابن مجاهد[1].

---

[1] التيسير، الداني، ص199.

[2] ينظر: التوضيح والبيان في مقرأ الإمام نافع بن عبد الرحمن، إدريس بن عبد الله الودغيري الإدريسي، تحقيق عبد العزيز العمراوي، ص325 مطبعة آنفو برانت، الليدو، فاس، بدون سنة طبع.

[3] الورقة 444، الوجه ب.

[4] الورقة 450، الوجه أ.

[5] ارتشاف الضرب، أبو حيان، 808/2.

[6] ينظر: المرجع نفسه، 624/2.

[7] أحكام قراءة القرآن الكريم، محمود خليل الحصري، ص234.

[8] ينظر: النشر، ابن الجزري، 124/2، هداية القارئ، عبد الفتاح المرصفي، 355/1.

[9] الإشارة بالروم و الإشمام، والروم هو النطق ببعض حركة الحرف الأخير في الكلمة الموقوف عليها، وهو الإتيان بالحركة بصوت خفي يدركه الأعمى والقريب المصغي. ينظر: أحكام قراءة القرآن الكريم، محمود الحصري، ص233.

[10] لم يذكر الحافظ الداني هذه المسألة في تيسيره، ولكن فُهم حكمه بالجواز فيه من عدم استثناء هاء الكناية من الإشارة كما فعل مع الحركة العارضة وميم الجمع وهاء التأنيث. ينظر: التيسير، الداني، ص143.

دليلهم: إجراؤها مجرى سائر الحروف[2]. قال الداني رحمه الله: "وقد اختلف أهل الأداء في الإشارة إلى هاء الكناية إذا انكسرت وانكسر ما قبلها وكان ياء أو انضمت وانضم ما قبلها وكان واوًا، وكان بعضهم لا يرى الإشارة إلى هذه الهاء عند الوقف استثقالا لتوالي الكسرات والضمات، وكان آخرون يرون الإشارة إليها كسائر المبني اللازم من الضمير وغيره، وذلك أقيس"[3].

القول الثاني: جواز الرَّوم والإشمام في هاء الضمير في بعض الحالات ومنعها في الأخرى، وإليه ذهب جماعة من المحققين إلى التفصيل فمنعوا الإشارة بالرَّوم والإشمام فيها إذا كان قبلها ضم أو واو ساكنة أو كسرة أو ياء ساكنة طلبا للخفة، وأجازوا الإشارة إذا لم يكن قبلها ذلك، وبه قطع أبو محمد مكي[4]، وابن شريح[5]، وإليه ذهب ابن جزي[6]، وابن عظيمة[7].

دليلهم: قال أبو شريح رحمه الله: "وأن الوقف على كناية المذكر الغائب بالإسكان إذا كانت مضمومة وقبلها ضمة أو واو ساكنة أو كانت مكسورة وقبلها كسرة أو ياء ساكنة، وما عدا هذين الأصلين فالروم والإشمام جائزان فيهما"[8].

القول الثالث: منع الرَّوم والإشمام في هاء الضمير مطلقا من حيث إن حركتها عارضة، وهو ظاهر كلام الشاطبي[9]، واختاره المحقق ابن الجزري.

دليلهم: استثقال الخروج من ثقيل وهو ما قبلها من الضمة والكسرة والواو والياء إلى ثقيل والضمة والكسرة[10]

قال الشاطبي رحمه الله في حرزه:

وَفِي الهَاءِ لِلإِضْمَارِ قُومٌ أَبَوهُمَا وَمِنْ قَبْلِهِ ضَمٌّ أَوْ الكَسْرُ مُثِّلاَ[11].

في هذا البيت بيّن الناظم أن جماعة أهل الأداء منعوا إدخال الإشمام والروم في كل كلمة قبلها الضم أو الواو الساكنة، أو أن يكون قبلها الكسر أو الياء الساكنة[12].

---

[1] ينظر: التجريد، ابن الفحَّام، ص14، تلخيص العبارات، ابن بليمة، ص53- 54، إرشاد المريد، علي الضباع، ص150، النشر، ابن الجزري، 124/2، السبعة، ابن مجاهد، ص128- 129.

[2] النجوم الطوالع، المارغني، ص289.

[3] ينظر: جامع البيان، الداني، ص386.

[4] ينظر: الكشف، مكي القيسي، 127/1.

[5] ينظر: النشر، ابن الجزري، 124/2.

[6] ينظر: المختصر البارع، ابن جزي، ص96.

[7] ينظر: المنح الفريدة الحمصية، ابن عظيمة، ص266- 267.

[8] الكافي، ابن شريح، ص69.

[9] النشر، ابن الجزري، 124/2.

[10] ينظر: القصد النافع، الخراز، ص311، النجوم الطوالع، المارغني، ص289.

[11] منظومة حرز الأماني، الشاطبي، البيت[374]، ص38.

[12] ينظر: الوافي، عبد الفتاح القاضي، ص148.

قال المحقق ابن الجزري رحمه الله: "ذهب جماعة من المحققين إلى التفصيل فمنعوا الإشارة بالروم والإشمام فيها إذا كان قبلها ضم أو واو ساكنة أو كسرة أو ياء ساكنة"[1].

رأي الإمام الشوشاوي: قال الإمام رحمه الله: "الخلاف واقع في جواز الإشمام في هاء الضمير في أربعة أنواع؛ إذا كانت بعد ضمة، أو بعد واو، أو بعد كسرة، أو بعد ياء"[2]، وقال أيضًا: "وما يجوز فيه الإشمام ثلاثة أنواع إذا إذا وقعت بعد فتحة، وثانيهما إذا وقعت بعد ألف، وثالثها إذا وقعت بعد ساكن صحيح"[3].

الخلاصة: مما سبق يتضح أن الإمام الشوشاوي رحمه الله يرى بالتفصيل في المسألة، والقول الوجيه جواز الرَّوم والإشمام في هاء الضمير مطلقا، كما ذكره أكثر أهل الأداء، إذا لا يوجد نصوص تدل على استثنائها من باقي الحرف، بالإضافة للاستثقال الذي ذكروه لمنع الروم والإشمام لا يخصص عموم الحكم، -والله أعلى وأعلم-.

الفرع الثالث: رأي الإمام رحمه الله في الوقف بالروم على ﴿يَوْمَئِذٍ﴾، ﴿حِينَئِذٍ﴾:

يكون الوقف بالروم عند القُرَّاء في الرفع والضمِّ والخفض والكسر ولا يستعملونه في النَّصب والفتح لخفتهما[4]. غير أنهم اختلفوا في الوقف بالروم على المنون في كلمتي: ﴿يَوْمَئِذٍ﴾[5]، و﴿حِينَئِذٍ﴾[الواقعة: 87] على قولين:

القول الأول: الوقف على الكلمتين بالروم، وهذا ما ذهب إليه والد ابن الباذش[6] والأستاذ القيجاطي، وتلميذه وتلميذه المنْتَوري[7].

دليلهم: لزوم حركة الحرف الأخير من ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ في الوصل فيكون الوقف عليها كالوقف على كل متحرك وإن كان أصلها، ـــ إذا لم يدخلها التنوين عوضاً ـــ السكون وكأنها مع التنوين في حكم ما بُني على الكسر وحركات البناء تُشمُّ وتُرام كحركات الإعراب[8].

---

[1] ينظر: النشر، ابن الجزري، 124/2، إتحاف فضلاء البشر، ابن البنا، 316/1.

[2] الورقة 456، الوجه أ.

[3] الورقة 456، الوجه ب.

[4] التيسير، الداني، ص46. وينظر أنواع الوقف الأخرى: اللآلئ الفريدة، أبو عبد الله الفاسي، 491/1.

[5] في نحو قوله تعالى: ﴿وَلِيَعْلَمَ ٱلذِينَ نَافَقُواْ وَقِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْاْ قَـٰتِلُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَوِ ٱدْفَعُواْ قَالُواْ لَوْ نَعْلَمُ قِتَالًا لَّٱتَّبَعْنَـٰكُمْ هُمْ لِلْكُفْرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلِايمَـٰنِ﴾[آل عمران: 167].

[6] الإقناع، ابن الباذش، 529/1.

[7] شرح الدرر اللوامع، المِنْتَوري، 692/2.

[8] ينظر: الإقناع، ابن الباذش، 529/1.

القول الثاني: الوقف عليهما بالسكون، ويمتنع الرَّوم، وهذا ما ذهب إليه مكي بن أبي طالب القيسي[1]، وغيره من أئمة القراءة[2].

دليلهم: التنوين الذي من أجله تحركت الذال يسقط في الوقف فترجع الذَّال إلى أصلها وهو السكون، والحرف الساكن لا يدخله الروم[3].

رأي الإمام: يرى الإمام الشوشاوي ﷺ بعدم جواز الرَّوم في اللفظتين، وإنما يوقف عليهما بالسكون، حيث قال: "إذا وقف على الذال من ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ و﴿حِينَئِذٍ﴾ فإنه يقف بالإسكان لا غير"[4]. فالملاحظ أن الإمام ﷺ اتبع الحافظ في ذلك، ولكون السكون أصلي في حرف الذال، قال مكي ﷺ : "التنوين الذي من أجله تحركت الذَّال يسقط في الوقف فترجع الذال إلى أصلها وهو السكون، والتنوين في ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ ونحوه دخل على ساكن فكُسر لالتقاء الساكنين، وصار التنوين في الوصل تابعا للكسرة فنقف على الأصل"[5].

الخلاصة: في قوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ وشبهه، كسرة الذال فيها عارضة لالتقاء الساكنين على الصحيح، لأن الكلمة أصلها يوم مع إذْ الظرفية؛ وإذْ ظرف مبني على السكون محتاج إلى جملة يُضاف إليها ما توضحه وتزيل إبهامه، فإذا حذفت جيء بالتنوين عوضاً منها وكسرت الذَّال لالتقاء الساكنين، فإذا وقف عليها زال الساكن الثاني وهو التنوين فرجعت الذال إلى أصلها وهو السكون، فلم تجز فيها الإشارة[6]. وقال ابن الجزري ﷺ : "التنوين في ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ تنوين عوض من محذوف، والإشارة ممتنعة، لأن أصل الذَّال ساكنة، وإنما كسرت من أجل ملاقاتها سكون التنوين، فلما وقف عليها زال الذي من أجله كسرت فعادت الذَّال إلى أصلها وهو السكون"[7]، وبالتالي لا روم في الكلمتين كما أخبر إمامنا ﷺ

المطلب العاشر: ما يتعلق بباب ياءات الإضافـــة.

ياء الإضافة في اصطلاح القراء هي الياء الزائدة الدالة على المتكلم[8]، وقد تطرق الإمام الشوشاوي ﷺ للآيات التي اختلف فيها القراء، وبيان ذلك كالآتي:

الفرع الأول: رأي الإمام ﷺ في ياء قوله تعالى: ﴿رَبِّيَ إِنَّ﴾[فصلت: 49]:

اختلف أهل الأداء في ياء ﴿رَبِّيَ﴾[1] للإمام قالون ﷺبين فتح الياء[2] وإسكانها على النحو الآتي:

---

[1] التبصرة، مكي القيسي، ص339.

[2] ينظر: النشر، ابن الجزري، 91/2، 92.

[3] التبصرة، مكي القيسي، ص339، 340.

[4] الورقة 454، الوجه ب.

[5] ينظر: التبصرة، مكي القيسي، ص339- 340.

[6] ينظر: اللآلئ الفريدة، أبو عبد الله الفاسي، 427/1، النجوم الطوالع، المارغني، ص286- 287.

[7] ينظر: النشر، ابن الجزري، 125/2.

[8] ينظر: النجوم الطوالع، المارغني، ص311، التيسير، الداني، ص208.

القول الأول: فتح ياء ﴿رَبِّيَ﴾ على أصله وهي رواية الجمهور، و لم يذكر العراقيون قاطبة سواه، وممن اختاره الشيخ مكي القيسي، وهي رواية أحمد بن صالح المصري[3] عن قالون عن نافع، وهو الذي في الكامل والكافي والتجريد، وغير ذلك من كتب المغاربة[4]. قال مكي القيسي رحمه الله : "والذي قرأت له بالفتح"، وقال أيضًا: "وهو الأشهر عن قالون"[5].

دليلهم: الرواية. قال ابن غلبون رحمه الله : "واختلف عن قالون فيها، فروى أحمد بن صالح المصري عن قالون عن نافع بالفتح"[6].

القول الثاني: إسكان الياء، وهو الذي في تلخيص العبارات والعنوان[7]، وهي رواية إسماعيل القاضي[8] عن قالون عن نافع-رحمهم الله تعالى-.

دليلهم: الرواية. قال ابن غلبون رحمه الله : "وروى إسماعيل القاضي عن قالون بالإسكان"[9].

رأي الإمام: قال الإمام الشوشاوي رحمه الله : "والمشهور في ﴿إِلَىٰ رَبِّيَ﴾ هو الفتح"[10].

الخلاصة: الوجهان صحيحان ومقروء بهما، ولكن الفتح أرجح[11]، وهذا الذي أخذ به أهل العلم، قال ابن الجزري رحمه الله : "والوجهان صحيحان عن قالون قرأت بهما، وبهما آخذ، غير أن الفتح أشهر وأكثر وأقيس بمذهبه والله أعلم"[12]. وهو الذي قال به إمامنا الشوشاوي رحمه الله .

الفرع الثاني: الخُلْفُ في قوله تعالى: ﴿مَحْيَايَ﴾[الأنعام: 164]:

اختُلف عن ورش من طريق الأزرق في فتح وإسكان ياء ﴿مَحْيَايَ﴾، على قولين هما:

---

[1] من قوله تعالى: ﴿وَلَئِن رُّجِعْتُ إِلَىٰ رَبِّيَ إِنَّ لِي عِندَهُۥ لَلْحُسْنَىٰ﴾[فصلت: 49].

[2] المقصود بالفتح هو حركة الإعراب التي تلحق الياء في آخر الكلمة، وليس الفتح الذي هو ضد الإمالة.

[3] أحمد بن صالح، أبو جعفر المصري الإمام الحافظ، المعروف بابن الطبري، ولد سنة: 170هـ، قرأ على ورش وقالون، وقرأ عليه أحمد الرشديني والحسن الأشناني، وحدّث عن ابن عيينة وابن وهب وعبد الرزاق وحدث عنه البخاري وأبو داود والترمذي، توفي سنة 248هـ. ينظر: غاية النهاية لابن الجزري، 62/1، معرفة القراء للذهبي، 184/1- 185.

[4] الكامل في القراءات، الهذلي، ص444. الكافي، ابن شريح، ص197. التجريد، ابن الفحّام، ص302. النشر، ابن الجزري، 168/2.

[5] ينظر: التبصرة، مكي القيسي، ص666، الكشف، مكي القيسي، 249/2.

[6] التذكرة، ابن غلبون، 540/2.

[7] ينظر: تلخيص العبارات، ابن بليمة، ص62. العنوان، ابن خلف، ص519.

[8] هو إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد بن زيد، أبو إسحاق الأزدي البغدادي القاضي، ثقة مشهور كبير، ولد سنة: 199هـ، روى القراءة عن قالون وأحمد بن سهل وعن نصر الجهضمي، وروى القراءة عنه ابن مجاهد وابن الأنباري ومحمد الفريابي، توفي ببغداد 282هـ. ينظر: غاية النهاية، ابن الجزري، 147/1، معرفة القراء الكبار، الذهبي، 156/1.

[9] التذكرة، ابن غلبون، 540/2.

[10] الورقة 470، الوجه ب.

[11] ينظر: البدور الزاهرة، عبد الفتاح القاضي، ص354.

[12] النشر، ابن الجزري، 169/2.

القول الأول: القراءة بإسكان الياء، وبه قطع ابن غلبون، والأهوازي، وابن سفيان، وصاحب العنوان[1] واختاره الحافظ رحمه الله حيث قال: "والمشهور عنه الإسكان، وبه آخذ"، وقال أيضًا: "وعلى ذلك – أي الإسكان – عامة أهل الأداء من المصريين، وغيرهم، وهو الذي رواه ورش عن نافع أداءً وسماعاً، والفتح اختيار منه لقوته في العربية"[2].

دليلهم: الرواية عن الإمام ورش رحمه الله، والجمع بين الساكنين: قال الداني رحمه الله: "وبه قرأت لورش من جميع الطرق"[3]، وقال المهدوي رحمه الله: "من أسكن الياء فإنه جمع بين الساكنين، وإن لم يكن الثاني مدغما"[4].

القول الثاني: القراءة بفتح الياء ، وهذا اختيار الإمام ورش رحمه الله لنفسه، وبه قرأ الحافظ الداني رحمه الله، وصاحب التجريد[5].

دليلهم: تمثل فيما يلي:

✓ الرواية عن الشيوخ: قال الحافظ رحمه الله: "وأقرأني أبو الفتح عن قراءته في رواية أبي يعقوب عن ورش ﴿مَحْيَآىَ﴾بالفتح للياء"[6].

✓ الأصل ولغة العرب: قال المهدوي رحمه الله: من فتح فهو على الأصل واللغة المستعملة[7].

رأي الإمام: قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "قال بعض الأشياخ الإسكان أولى وأحسن من الفتح، لأن الإسكان هو المروي عن نافع، وأما الفتح فهو قياس عن ورش، فإن الرواية مقدمة على القياس إذ القياس في القراءة ضعيف"[8].

الخلاصة: الوجهان صحيحان[9]، إلا أنّ الإسكان أشهر رواية والفتح أقيس في اللغة[10]، لذلك يقدم الإسكان لاختيار الأئمة المحققين له، ولأنه الوجه الثابت بالرواية عن الإمام روش رحمه الله . قال الحافظ رحمه الله: "فدلّت حكاية هؤلاء المشهورين بالضبط والإتقان وحُسن الاطلاع على أنَّ رواية ورش عن نافع أداءً وسماعاً هي الإسكان لا غير، وأنَّ الفتح اختيار منه صار إليه لما ذكروه عنه من اطِّراده في اللُّغة وقوته في قياس العربية"[11]. وبه قال الإمام الشوشاوي رحمه الله .

---

[1] ينظر: التذكرة لابن غلبون، 338/2، الوجيز للأهوازي، ص181، الهادي لابن سفيان، ص326، العنوان لابن خلف، ص94.

[2] ينظر: مفردة نافع، الداني، ص110، جامع البيان الداني، ص508.

[3] جامع البيان، الداني، ص508.

[4] شرح الهداية للمهدوي، 296/2.

[5] قرأ به ابن الفحام على أبي حفص عمر بن عراك عن ابن هلال. التجريد لابن الفحام، ص223.

[6] مفردة نافع بن عبد الرحمن المدني، أبو عمرو الداني، ص57.

[7] شرح الهداية للمهدوي، 296/2.

[8] الورقة 471، الوجه ب.

[9] ينظر: النشر لابن الجزري، 172/2- 173.

[10] ينظر: التقريب والحرش، ابن المرابط، ص204.

[11] جامع البيان الداني، ص509.

المطلب الحادي عشر: ما يتعلق بباب الياءات الزوائـــد.

الياءات الزوائد عند علماء القراءة؛ الياءات المتطرفة الزائدة في التلاوة على رسم المصاحف العثمانية؛ ولكونها زائدة في التلاوة على الرسم عند من أثبتها سُمّيت زوائد[1].

الفرع الأول: رأي الإمام رحمه الله في لفظتي: ﴿أَلتَّلَـوِ﴾، و﴿أَلتَّنَادِ﴾:

اختُلف عن الإمام قالون رحمه الله حال الوصل بإثبات الياء وحذفها من قوله تعالى: ﴿أَلتَّلَـوِ﴾[غافر: 14]، وقوله: ﴿أَلتَّنَادِ﴾[غافر: 32]، على النحو الآتي:

القول الأول: إثبات الياء في الوصل. وعليه اقتصر الحصري في قصيدته، وابن مجاهد في السبعة[2]، وابن المرابط في التقريب والحرش[3].

قال الحصري رحمه الله:

علامَتَهُنَّ الحَّفُ فِي وَقْفِ قَارئٍ علَيْهُنَّ وَالإِثْبَاتُ فِي وَصل ذِي حدرِ[4].

القول الثاني: الحذف، وبه قال ابن الخياط في تبصرته، وصاحب التجريد، والقلانسي في إرشاده، وابن عظيمة في المنح، واللبيب في الدرة الصقيلة[5].

القول الثالث: الخلاف في حذف الياء وإثباتها في اللفظتين، وبه قطع الحافظ الداني رحمه الله في التيسير والمفردة[6] والناظم ابن بري في دُرره، وأبو علي الفارسي في الحجة، وابن جزي في المختصر البارع، والصفاقسي في غيث النّفع[7]، والشاطبي في حرزه.

قال ابن الباذش رحمه الله بعد ذكره الخلاف: "والمشهور عنه حذفها"[8]، وقال الداني رحمه الله: "فقرأتهما له بالوجهين"[9]

وقال الناظم ابن بري رحمه الله:

وَأَرْبَعًا نَكِيرِ ثُمَّ البَادِ تُرْدِينِ وَالتَّلاَقِ وَالتَّنَادِ[10].

وقال الشاطبي رحمه الله:

وَفِي المُتَعَالِي دُرُّهُ وَالتَّلاَقِ وَالتْـــ تَنَادِ دَرَا بَاغِيهِ بِالخُلْفِ جُهِّلاَ[1].

---

[1] النجوم الطوالع، المارغني، ص320.

[2] ينظر: السبعة، ابن مجاهد، ص568.

[3] ينظر: التقريب والحرش، ابن المرابط، ص257.

[4] القصيدة الحصرية، الحصري، البيت[208]، ص142.

[5] التبصرة، ابن الخياط، ص481، التجريد، ابن الفحام، ص119، إرشاد المبتدئ، القلانسي، ص374، المنح الفريدة، ابن عظيمة، ص455 الدرة الصقيلة، اللبيب، ص448.

[6] مفردة نافع، الداني، ص114.

[7] ينظر: الحجة في علل القراءات السبع، أبو علي الفارسي، 103/6، المختصر البارع، ابن جزي، ص114، غيث النفع، الصفاقسي، ص510.

[8] الإقناع، ابن الباذش، 546/2.

[9] التيسير، الداني، ص445.

[10] متن الدرر اللوامع، ابن بري، البيت[221]، ص72.

رأي الإمام: قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "الخلاف لقالون في هذين الموضعين وهما: ﴿ٱلتَّلَاقِ﴾[غافر: 14] ﴿ٱلتَّنَادِ﴾[غافر: 32] ذكر المؤلف الخلاف لقالون في هذين اللفظين، ولم يرجح واحد من الوجهين، وكذلك فعل أبو عمرو في المفردة ذكر الوجهين من غير ترجيح أحدهما على الآخر"[2]، وبهذا القول يظهر أن الإمام الشوشوي رحمه الله يرى بجواز الوجهين في اللفظين تبعًا للحافظ الداني رحمه الله ولم يرجح بين أحد منهما.

الخلاصة: الوجهان – حذف الياء وإثباتها- جائزان لنصوص الأئمة عليهما، وهذا الذي قال به الإمام الشوشاوي رحمه الله، لكن المقدم منهما الحذف، لتظافر أقول الأئمة عليه، وقد قدَّم المحقق ابن الجزري هذين الوجهين، وضعَّف وجه الإثبات، حيث قال: "وأما﴿ٱلتَّلَاقِ﴾، و﴿ٱلتَّنَادِ﴾ انفرد أبو الفتح فارس بن أحمد من قراءته على عبد الباقي بن الحسن عن أصحابه عن قالون بالوجهين الحذف والإثبات في الوقف، وتبعه في ذلك الداني من قراءته عليه وأثبته في التيسير كذلك، فذكر الوجهين جميعا عنه وتبعه الشاطبي على ذلك، وقد خالف عبد الباقي في هذين سائر الناس"[3].

الفرع الثاني: رأي الإمام رحمه الله في قوله تعالى: ﴿ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ﴾[النمل: 37]:

اختُلف عن الإمام قالون رحمه الله في قوله تعالى: ﴿ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ﴾[النمل: 37] بين حذف الياء وإثباتها ساكنة حال الوقف عليها على قولين:

القول الأول: الوقف بحذف الياء. وبه قطع جمهور العراقيين، وابن الخياط في تبصرته، ومفهوم من قول ابن الباذش، وصاحب الإرشاد، وصاحب المستنير، وغيرهم[4].

حجتهم: اتباع خط المصحف، وأنها لغة: قال الشيخ مكي رحمه الله: "وعلة من حذف في الوقف، أنه اتبع خط المصحف في وقفه، واتبع الأصل في وصله، فجمع بين الوجهين، وكان الوقف أولى بالحذف، لأن أكثر الخط كتب على الوقف والابتداء، فلما لم تثبت الياء في الخط حذفها في الوقف، إتباعًا للخط"، وقال أيضًا: "وهي لغة للعرب مشهورة، فيها الحذف لهذه الياءات...، فيحذفون الياء، لدلالة الكسرة عليها ولسكونها"[5].

القول الثاني: إثبات الياء ساكنة. قطع له بإثبات الياء ابن غلبون في التذكرة[6]، وابن مجاهد في السبعة[7]، ومكي في الكشف والتبصرة[8]، وابن بليمة في التلخيص[1]. قال ابن مجاهد: "ومن فتح: ﴿ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ﴾، وقف بالياء"[2].

---

[1] منظومة حرز الأماني، الشاطبي، البيت[435]، ص44.

[2] الورقة 479، الوجهان: أ، ب.

[3] النشر، ابن الجزري، 190/2- 191.

[4] ينظر: النشر، ابن الجزري، 188/2، التبصرة، ابن الخياط، ص423، الإقناع، ابن الباذش، 548/1، إرشاد المبتدئ، القلانسي، ص337 المستنير، ابن سوار، ص722.

[5] الكشف، مكي القيسي، 333/1.

[6] التذكرة، ابن غلبون، ص481.

[7] السبعة، ابن مجاهد، ص488.

[8] الكشف، مكي القيسي، 170/2، التبصرة، مكي القيسي، ص625.

حجتهم: قال الداني رحمه الله في إيجاز البيان: "والعلة في إثبات هذه الياءات في الوصل وحذفهن في الوقف، أنه لما كان الأصل إثباتهن، لأن التي هي لام من نفس الكلمة، والتي للإضافة اسم للمتكلم، و لم تحدث فيهن علة تمنع من إثباتهن، أثبتهن لذلك في الوصل؛ ولما كُنَّ محذوفات من المرسوم حذفهن عند الوقف، إذ الوقف موضع الحذف والتغيير؛ فجمع بذلك بين وجهين من الصواب، موافقة الأصل في الوصل، وموافقة الخط في الوقف هذا مع إتباعه في ذلك من اقتدى به من أئمته، وقرأ عليه من مشيخته"[3].

رأي الإمام: في قول الناظم رحمه الله :

لَكِنَّهُ وَقَفَ فِي ءاتَانِ قَالُونُ بالإِثْبَاتِ والإِسْكَانِ[4].

يرى الإمام الشوشاوي رحمه الله بإثبات الياء حال الوقف محتجًا له بقوله: "وحجة قالون في إثبات الياء في الوقف في ﴿ءَاتَيۡنِۦَ ٱللَّهُ﴾ حمل الوقف على الوصل، وحجة اختصاص الإثبات بهذا اللفظ دون غيره، لأن ياءه متحركة دون غيره من سائر الزوائد"[5]. وبهذا يرى الإمام إثبات الياء حال الوقف بسبب؛ حمل الوقف على الوصل ولحركة يائه.

الخلاصة: الوجهان جائزان كما نص عليهما أئمة الفنّ، وقد نص على الخلاف فيها الحافظ الداني، وابن الجزري، وابن عظيمة، وابن المرابط، والسملالي، وابن القاصح، وابن جزي، والخراز[6]. ولكن يقدم الاثبات لقطع الأئمة المحققين به كابن غلبون ومكي القيسي، واختاره الحافظ الداني رحمه الله حيث قال: "وبالاثبات قرأت وبه آخذ"[7]، قال الشيخ حميتو في تحقيقه لكتاب التقريب والحرش، بالهامش: "وهو –أي أبو عمرو بن العلاء– كقالون في ورود الخلاف عنه في هذا الحرف"[8]، وبالتالي يكون قول الإمام الشوشاوي رحمه الله تبعًا لرأي كبار المحققين، و لم يشُذْ عنهم.

المطلب الثاني عشر: باب فـــرش الحروف.

الفرش مصدر فرش إذا نشر وبسط، فالفرش معناه النشر والبسط، والحروف جمع حرف والحرف القراءة وسمي الكلام على كل حرف في موضعه من الحروف المختلف فيها بين القراء فرشا لانتشار هذه الحروف في

---

[1] التلخيص، ابن بليمة، ص60.

[2] السبعة، ابن مجاهد، ص488.

[3] ينظر: شرح الدرر اللوامع، المنتوري، 759/2.

[4] متن الدرر اللوامع، ابن بري، باب الياءات الزوائد، البيت[226]، ص73.

[5] الورقة 481، الوجه ب، والورقة 482، الوجه أ.

[6] ينظر: التيسير، الداني، ص399، النشر، ابن الجزري، 187/2-188، المنح الفريدة، ابن عظيمة، ص457- 458، التقريب والحرش، ابن المرابط، ص258، تحصيل المنافع، السملالي، ص278- 279، السراج، ابن القاصح، ص165، المختصر البارع، ابن جزي، ص115، القصد النافع، الخراز، 598/2- 599.

[7] ذكره ابن المرابط في مفردة أبي عمرو بن العلاء، لأن أبا عمرو كقالون في ورود الخلاف عنه في هذا الحرف. ينظر: التقريب والحرش لابن المرابط، ص258.

[8] المرجع نفسه، ص258.

مواضعها من سور القرآن الكريم، فكأنما انفرشت في السور بخلاف الأصول فإن حكم الواحد منها ينسحب على الجميع[1].

الفرع الأول: رأي الإمام رحمه الله في ألف ﴿آنَا﴾ إذا وقع بعدها همزة قطع مكسورة:

اختُلف عن الإمام قالون في إثبات وحذف ألف لفظ ﴿آنَا﴾ إذا وقع بعدها همزة قطع مكسورة حال الوصل، وذلك في ثلاثة مواضع وهي: ﴿إِنَ آنَا إِلاَّ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ﴾[الأعراف: 188]، ﴿إِنَ آنَا إِلاَّ نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾[الشعراء: 115]، ﴿وَمَآ أَنَا إِلاَّ نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾[الأحقاف: 8]، وبيان ذلك كالآتي:

القول الأول: حذف الألف، وهو اختيار السملالي في تحصيل المنافع[2]، وأبو شامة المقدسي، ومكي القيسي وعليه اقتصر ابن سفيان في الهادي[3].

دليلهم: قال أبو شامة رحمه الله: "وفيما بعده همزة مكسورة خلاف عن قالون، والمشهور عنه الحذف"[4]. وقال مكي القيسي رحمه الله: "والمشهور عنه الحذف"[5].

القول الثاني: إثبات الألف، وعليه اقتصر الحافظ الداني في المفردة والتيسير والتهذيب[6].

دليلهم: قال الداني رحمه الله في المفردة: "وأقرأني أبو الفتح في رواية أبي نشيط عن قالون، بإثبات الألف في الوصل في قوله: ﴿إِنَ آنَا إِلاَّ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ﴾[الأعراف: 188]، ﴿إِنَ آنَا إِلاَّ نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾[الشعراء: 115]، ﴿وَمَآ أَنَا إِلاَّ نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾[الأحقاف: 8]"[7].

وقال: "روى أبو نشيط عن قالون إثباتها مع الهمزة المكسورة"[8]، وذكر الألفاظ السابقة.

رأي الإمام: قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "فيه وجهان لقالون وهما مرويان عن أبي نشيط ذكرهما أبو عمرو ولم يرجح واحد من الوجهين، كذلك المؤلف"[9]، وبهذا يتبين أن الإمام الشوشاوي يرى بالوجهين ولم يرجح أحدهما عن الآخر تبعًا للناظم وللحافظ الداني الذي قال: "وقرأت أنا ذلك في رواية أبي نشيط على أبي الفتح بالوجهين بالإثبات والحذف"[10].

---

[1] الوافي، عبد الفتاح القاضي، ص165.
[2] ينظر: تحصيل المنافع، السملالي، ص286.
[3] الهادي، ابن سفيان، ص262.
[4] إبراز المعاني، أبو شامة، ص365.
[5] التبصرة، مكي القيسي، ص444.
[6] ينظر: التهذيب، الداني، ص37.
[7] المفردة، الداني، ص58.
[8] التيسير، الداني، ص241.
[9] الورقة 491، الوجه أ.
[10] جامع البيان، الداني، ص427.

الخلاصة: قال المحقق ابن الجزري رحمه الله: "والوجهان صحيحان عن قالون نصا وأداء نأخذ بهما من طريق أبي نشيط"[1]، وهذا الذي ذكره أيضا الحافظ الداني في جامعه والشاطبي في حرزه[2]، وبه قال الإمام الشوشاوي رحمه الله ولكن المقدم منهما الإثبات لورود النص به.

الفرع الثاني: رأي الإمام رحمه الله في الألفاظ ﴿نِعِمَّا﴾ وأخواتها[3]:

اختُلف عن الإمام قالون رحمه الله في قراءة هذه الألفاظ على قولين هما:

القول الأول: قراءتها باختلاس[4] حركة العين والهاء والخاء، رواه المغاربة، وإليه ذهب ابن مجاهد في السبعة، غير غير أنه اقتصر على وجه الإسكان في: ﴿تَعَدُّوآ﴾، و﴿يَّهْدِيٓ﴾[5]، وعليه اقتصر ابن غلبون[6]، والشاطبي[7] والحصري[8] والمحقق ابن الجزري[9]، -رحمهم الله-.

حجتهم: في لفظ: ﴿نِعِمَّا﴾: "من أخفى حركة العين فالأصل عنده نِعِم، فكره توالي الكسرات إذا أشبع، وكره إسكان العين لئلا يجمع بين ساكنين، فأخفى الحركة، لكون ذلك أخف من الإشباع"[10]. أما الألفاظ الأخرى: ﴿تَعَدُّوآ﴾، ﴿يَّهْدِيٓ﴾، و﴿يَخَصِّمُون﴾ أنَّ أصلها السكون، أي سكون العين والهاء والخاء وفتح التاء، فأريد إدغام التاء من الألفاظ الثلاثة فيما بعدها تخفيفا، فنقلت فتحة التاء إلى الساكن قبلها لتدل على حركة المدغم فصارت: تعَدوا، يهَدي، يخَصمون بفتح العين والهاء والخاء وتشديد ما بعدها، فاختلسها قالون تنبيها على أن أصلها السكون والفتح عارض[11].

---

[1] النشر، ابن الجزري، 231/2.

[2] في قوله: وَمَدُّ أَنَا فِي الوَصْلِ مَعْ ضَمِّ هَمْزَةٍ وَفَتْحٍ أَتَى وَالخُلْفُ فِي الكَسْرِ بُجِّلاَ. البيت[531] من منظومة حرز الأماني للشاطبي، ص53.

[3] أخواتها هي: ﴿فَنِعِمَّا﴾[البقرة: 270]، ﴿نِعِمَّا﴾[النساء: 57]، ﴿تَعَدُّوآ﴾[النساء: 153]، ﴿يَّهْدِيٓ﴾[يونس: 35]، و﴿يَخَصِّمُون﴾[يس: 48].

[4] معنى الاختلاس؛ النطق بحركة سريعة، وهو ضد الإشباع، وقيل: هو ما بين المتحرك والساكن، وهو يدخل جميع أنواع الحركات من فتح وضم وكسر، ويُقدَّر المحذوف من الحركة بالثلث والمنطوق بالثلثين، وقد يعبر عنه بالإخفاء. ينظر: القصد النافع، الخراز، ص339، مختصر العبارات للدوسري، ص14.

[5] ينظر: السبعة، ابن مجاهد، ص190- 240- 326- 541.

[6] التذكرة، ابن غلبون، ص277- 311- 365- 513.

[7] ينظر: حز الأماني، الشاطبي، البيت[536]، و[612]، و[748]، و[988]، ص43- 49- 59- 79.

[8] ينظر: القصيدة الحصورية، الحصري، الأبيات[190- 191- 192]، ص137- 138.

[9] النشر، ابن الجزري، 235/2.

[10] ينظر: القصد النافع، الخراز، ص340. وشرح الهداية، المهدوي، 1/209.

[11] ينظر: النجوم الطوالع، المارغني، ص338.

القول الثاني: قراءة هذه الألفاظ بإسكان العين والهاء والخاء. وبه قال العراقيون والمشرقيون قاطبة، وقطع صاحب العنوان بالإسكان في جميعها[1]، وذكر ابن شريح الاختلاس في المواضع الخمسة، وقرأها كلها بالإسكان[2].

حجتهم: الرواية والسماع: قال الداني رحمه الله في لفظي: ﴿فَنِعِمَّا﴾، و﴿نِعِمَّا﴾: "بكسر النون وإخفاء حركة العين ويجوز إسكانها، وبذلك ورد النص عنه، والأول أقيس"[3].

وقال أيضًا: "قرأ قالون بكسر النون وإسكان العين...، وهو جائز مسموع"[4].

أما السكون في باقي الكلمات فعلى حذف حركة التاء في الألفاظ الثلاثة، وإدغامها فيها بعدها وإبقاء ما قبل التاء على سكونه[5].

رأي الإمام: ذكر الإمام الاختلاس في كل المواضع، وقال: "المشهور عن قالون الاختلاس"[6].

الخلاصة: الذي ذكره الإمام رحمه الله من تقديم وجه الاختلاس لكونه المشهور عن الجمهور، وهي رواية المغاربة قال ابن الجزري رحمه الله: "والوجهان صحيحان غير أن النص عنهم بالإسكان، ولا يعرف الاختلاس إلا من طرق المغاربة...، مع أن الإسكان في التيسير و لم يذكره الشاطبي"[7]، فما ذكره إمامنا هو الوجه الذي اقتصر عليه الشاطبي وغيره، ولكونه الوجه الأقيس، قال الداني رحمه الله: "والإسكان آثر، والإخفاء أقيس"[8]. لكن المعمول به عند المغاربة الآن هو تقديم وجه الإسكان، قال المارغني رحمه الله: "والوجهان مقروء بهما عندنا لقالون والمقدم الإسكان"[9].

الفرع الثالث: رأي الإمام الشوشاوي رحمه الله في لفظ: ﴿أَلِيَ﴾:

اختُلف عن الإمام ورش في قوله تعالى: ﴿أَلِيَ﴾ الواقعة في [الأحزاب: 4] و[المجادلة: 2]، وموضعي[الطلاق: 4] بين تسهيل همزتها بين بين، أو إبدالها ياء مكسورة حال الوصل، وتبيين ذلك كالآتي:

القول الأول: تسهيل الهمزة بين بين. وإليه ذهب الحافظ الداني، وابن الباذش، وابن مجاهد، وابن الجزري، وأبي معشر الطبري، وابن الخياط[10].

---

[1] ينظر: النشر، ابن الجزري، 236/2، العنوان، أبو الطاهر ابن خلف، ص75- 84- 86- 105- 159.

[2] الكافي، ابن شريح، ص89- 102- 127- 189.

[3] ينظر: التيسير للداني، ص245.

[4] جامع البيان للداني، ص433.

[5] النجوم الطوالع، المارغني، ص338.

[6] ينظر: الأوراق: 488، ب، و489، ب، و490، أ.

[7] النشر، ابن الجزري، 236/2.

[8] جامع البيان للداني، ص434.

[9] النجوم الطوالع، المارغني، ص335- 336.

[10] ينظر: الإقناع، ابن الباذش، 734/2، السبعة، ابن مجاهد، ص518، النشر، ابن الجزري، 404/1، التلخيص، أبو معشر الطبري، ص370 التبصرة، ابن الخياط، ص442.

دليلهم: القراءة على الشيوخ: قال الداني رحمه الله في التمهيد: "فقرأت ذلك على شيوخنا، بكسرة مختلسة على الياء"[1]. وقال أيضًا: "ورش بياء مختلسة خلفا من الهمزة، وإذا وقف صيرها ياء ساكنة"[2]. ومقصود الحافظ بياء بياء مختلسة؛ التسهيل، حيث قال: "فخفف – ورش– الياء من ﴿ٱلِۦ﴾، وهذا يدل على أنه يسهل الهمزة، ويجعلها بين بين، فيكون في اللفظ كالياء المكسورة المختلسة الكسرة"[3]. وقال السملالي رحمه الله: "فيه عن ورش وجهان البدل بياء مكسورة والتسهيل بين بين، وهو أشهر في الوصل"[4].

وحجتهم أن ﴿ٱلِۦ﴾ لما ثقل بالجمع والتأنيث سهل همزته لئلا يزيد الثقل بتحقيقها[5].

القول الثاني: إبدال الهمزة ياءً مكسورة. وعليه اقتصر جماعة منهم: ابن غلبون في التذكرة[6]، والمهدوي في شرح الهداية[7]، ومكي في التبصرة والكشف[8]، وابن شريح في الكافي[9].

دليلهم: أنها لغة، وألَّا يلتقي ساكنان: قال الداني رحمه الله: "ومن العرب من يبدلها ياء ساكنة، وهو مذهب أبي عمرو، وحكى أن ذلك لغة قريش"[10].

وقال المهدوي رحمه الله: "من كسر الياء فلأنها بدل من همزة مكسورة، ولئلا يلتقي ساكنان"[11].

رأي الإمام: ذكر الإمام الشوشاوي رحمه الله وجهي الإبدال والتسهيل، ثم قال: "والتسهيل مذهب أبي عمرو الداني فهو المشهور، وهو القياس، وقال أبو عمرو هو لغة الفصحاء من العرب...، وعلى وجه التسهيل فيه وجهان المد والقصر، نص عليهما أبو عمرو في المفردة والتلخيص، والمشهور الإشباع"[12].

الخلاصة: الوجهان جائزان حال الوصل؛ والمشهور منهما التسهيل بين بين، ويجوز فيه الإشباع والقصر في حرف المد الواقع قبل الهمزة المغيرة بالتسهيل، لقول الداني في المفردة: "فمذهبه – أي ورش – يحتمل المد على الأصل، والقصر على اللفظ"[13]، وهذا الذي قال به إمامنا الشوشاوي رحمه الله تبعًا للحافظ الداني رحمه الله وغيره من أئمة

---

[1] النص محفوظ عند المنتوري، ينظر: شرح الدرر اللوامع، المنتوري، 782/2.

[2] التيسير، الداني، ص416.

[3] جامع البيان، الداني، ص673.

[4] تحصيل المنافع، السملالي، ص288.

[5] ينظر: القصد النافع، الخراز، ص344، النجوم الطوالع، المارغني، ص345.

[6] التذكرة، ابن غلبون، 500/2.

[7] شرح الهداية، المهدوي، 473/2.

[8] التبصرة، مكي القيسي، ص640، والكشف، مكي القيسي، 193/2.

[9] الكافي، ابن شريح، ص183.

[10] ينظر: شرح الدرر اللوامع، المنتوري، 782/2.

[11] شرح الهداية، المهدوي، 473/2.

[12] الورقتان: 494، ب، و495، أ.

[13] المفردة، الداني، ص74.

الفنّ، وعليه اقتصر الشاطبي، وهو المقروء به في البلاد المغربية، قال المارغني : "وهو المقروء به عندنا لورش"[1].
لورش"[1].

الفرع الرابع: رأي الإمام رحمه الله في لفظي: ﴿سۡـَٔاءَ﴾[هود: 76]، و[العنكبوت:33]، و﴿سِيٓـَٔتۡ﴾[الملك: 28]:

قال الناظم ابن بري رحمه الله :

واتَّفَقَا بَعْدُ عَنِ الإمَامِ فِي سِينِ سِيئَتْ سِيءَ بالإشْمَامِ[2].

عبَّر العلماء على ما وقع في هذه الألفاظ بالإشمام والروم والضم والإمالة، وإنما اختار الناظم من هذه الألفاظ الإشمام؛ لأنها عبارة عامة النحويين وجماعة من القراء المتأخرين[3]، وعليه سار إمامنا الشوشاوي ، وقد اختلف اختلف القراء في كيفية هذا الإشمام على النحو الآتي:

القول الأول: أن الإشمام يكون قبل حرف السين، ويطلق عليه بالروم، لأنه يُسمع ويُرى وفيه النطق ببعض الحركة. وإليه ذهب جماعة منهم: الداني، ومكي القيسي، وابن الباذش، والخرّاز، وابن جزي، وابن المرابط[4].

دليلهم: قال الحافظ رحمه الله في التيسير: "بإشمام السين الضم"[5]، وقال في التلخيص: "وحقيقة الإشمام في ذلك عند علمائنا، والموثوق بهم من أئمتنا، أن ينحى بالكسرة نحو الضمة"[6].

القول الثاني: أن الإشمام يكون بعد حرف السين، وعليه يكون الإشمام إشارة بالعضو خاصة مع إخلاص الكسرة في السين.

دليلهم: تُكسر كسرة محضة، ثم يشار إلى الإشمام بالشفتين بعد الإتيان بتلك الكسرة، ولكن هذا الوجه ردَّه الحافظ الداني في إرشاد المتمسكين. قال الداني رحمه الله: "فأما من قال[7]: إن السين تُكسر كسرة محضة، ثم يشار إلى إلى الإشمام بالشفتين بعد الإتيان بتلك الكسرة غير جائز"[8].

رأي الإمام الشوشاوي: قال الإمام الشوشاوي رحمه الله : "الإشمام أن ينحو بالكسرة نحو الضمة، واختلفوا في محل هذا الإشمام، قيل بعد النطق بالكسرة، وقيل في حال النطق بالكسرة، وقيل يكون قبل النطق بالسين، فهو على القولين الأولين روم، لأنه يرى ويسمع، وعلى القول الثاني إشمام لأنه يرى ولا يسمع لأنه إشارة بالعضو، أي

---

[1] النجوم الطوالع، المارغني، ص344.

[2] متن الدرر اللوامع، ابن بري، باب فرش الحروف، البيت[237]، ص74.

[3] فتح الوصيد، السخاوي، 623/3.

[4] ينظر: الإقناع، ابن الباذش، 534/1- 535، القصد النافع، الخرّاز، ص348، المختصر البارع، ابن جزي، ص96، التقريب والحرش، ابن المرابط، ص156.

[5] التيسير، الداني، ص316.

[6] شرح الدرر اللوامع، المنتوري، 789/2.

[7] لم يذكروا من قال بهذا القول، إلا أن كلام الحافظ الداني هذا يشير إلى وجود من قال به، غير أنه مردود.

[8] شرح الدرر اللوامع، المنتوري، 791/2.

كأنه يشير إلى الضمة بضم الشفتين قبل النطق بالسين، أن الإشمام لا يكون في وسط إلا في هذين الحرفين وهو مذهب نافع"[1].

الخلاصة: الذي ذكره الإمام الشوشاوي رحمه الله أنَّ الإشمام يكون قبل حرف السين هو القول الذي عليه أئمة القراءات المحققين بأن ينحو بالكسرة نحو الضمة قليلا، أما القول الثاني فهو مردود، قال الحافظ: "وحقيقة الإشمام في هذه الحروف أن يُنحى بكسر أوائلها نحو الضمة يسيرا دلالة على الضم الخالص قبل أن عُلّ، كما يُنحى بفتحة الحرف الممال نحو الكسرة قليلا إذا أراد ذلك ليدل على أن الألف التي بعد الفتحة منقلبة عن ياء أو لتقرب بذلك من كسرة وليتها، وما عدا ذلك في حقيقته فباطل"[2].

الفرع الخامس: رأي الإمام رحمه الله في لفظ: ﴿تَامَنَّا﴾[يوسف: 11]: اختُلف عن الإمام نافع رحمه الله في هذا اللفظ على ثلاثة أقوال[3]:

القول الأول: إدغام تام مع الإشمام. وإليه ذهب ابن شريح، ، وقطع به صاحب المنح لنافع إلا الحلواني باختلاف عنه، واقتصر عليه ابن سفيان[4]، واختاره ابن الجزري- رحمهم الله-. قال المحقق ابن الجزري رحمه الله: "وهو اختياري لأني لم أجد نصا يقتضي خلافه ولأنه الأقرب إلى حقيقة الإدغام، وأصرح في إتباع الرسم، وبه ورد نص الأصبهاني"[5].

حجتهم: "أن الإشارة بالشفتين ليست بصوت خارج إلى اللفظ، وإنما هي تهيئة العضو للدلالة على كيفية الحركة لا غير"[6]. "ووجه ذلك أن أصله ﴿تَامَنَّا﴾ بنونين على تفعلنا، فأدغمت النون الأولى في الثانية، فبقي تأمنا بنون مدغمة، ثم أشمت النون الأولى المدغمة الضمة التي كان لها قبل الإدغام، كما يشم الحرف الموقوف عليه الحركة في حال الوقف، وإنما فعلوا ذلك لحرصهم على إبانة ما للحرف من الحركة"[7]. ووجه الإشمام الفرق بين إدغام المتحرك وإدغام الساكن[8].

القول الثاني: إدغام غير تام مع الإخفاء[9](الروم أو الاختلاس): وهو الذي اختاره الحافظ رحمه الله في المحكم واقتصر عليه في التيسير مختارا له، وهو الذي اقتصر عليه ابن جزي في المختصر، وابن المرابط في التقريب

---

[1] الورقة 497، الوجه، ب، والورقة 498، الوجه أ.

[2] جامع البيان، الداني، ص388.

[3] ينظر: إتحاف فضلاء البشر لابن البنا، 123/1.

[4] ينظر: الكافي، ابن شريح، ص131، المنح الفريدة، ابن عظيمة، ص373، الهادي، ابن سفيان، ص365.

[5] النشر، ابن الجزري، 304/1.

[6] المحكم للداني، ص82.

[7] الموضح في وجوه القراءات وعللها، ابن أبي مريم، ص671.

[8] إبراز المعاني، أبو شامة المقدسي، ص532.

[9] الإخفاء هو أن تضعف الصوت بحركة النون الأولى بحيث أنك لا تأتي إلا ببعضها وتدغمها في الثانية إدغاما غير تام، لأن التام يمتنع مع الروم، لأن لأن الحرف لم يسكن سكونا تاما فيكون أمرا متوسطا بين الإظهار والإدغام، ولا يحكم هذا إلا بالأخذ من أفواه المشايخ البارعين العارفين الآخذين عن أمثالهم. غيث النفع للصفاقسي، ص319.

والحرش[1]، وذكر الشاطبي الوجهين في حرزه وقدّم وجه الإخفاء[2]. قال الداني رحمه الله: "وكلهم قرأ ﴿تَامَنَّا﴾ بإدغام النون الأولى في الثانية، وإشمام الضم، وحقيقة الإشمام في ذلك أن يشار بالحركة إلى النون لا بالعضو إليها، فيكون ذلك إخفاء لا إدغاما صحيحا؛ لأن الحركة لا تسكن رأساً، بل يضعف الصوت بها فيفصل بين المدغم والمدغم فيه لذلك"[3].

حجتهم: "لأن الإشارة بالحركة إليها هي تضعيف الصوت بها"[4].

القول الثالث: تشديد النون – أي إدغامها – من غير إشمام.

انفرد به الحلواني عن قالون. ذكره أبو بكر النيسابوري في المبسوط[5]، والمنتوري في شرح الدرر[6] وضعَّفه ابن الجزري في النشر بقوله: "والجمهور على خلافه"[7]، وقال الداني رحمه الله: "وكلهم قرأ ﴿مَالَكَ لاَ تَامَنَّا﴾ بالإشارة إلى النون المدغمة بالضم، إلا ما اختلف فيه عن قالون عن نافع"[8].

حجتهم: "والوجه أنه الأصل، لأنه إذا أدغم أحد الحرفين في الآخر أسكن الأول لا محالة، وليس الإشمام بواجب، إنما هو زيادة في التبيين، فهو دلالة على الحركة"[9].

رأي الإمام: قال الإمام رحمه الله : "معنى الإخفاء ها هنا هو الإدغام الذي هو غير صحيح، وبالإشمام على هذا القول أيضا هو روم، لأنه يرى ويسمع، وهذا هو المشهور، وهو قول أبو عمرو الداني[10]، وإنما عبر عنه المؤلف بالإخفاء لأن إدغامه غير صحيح، لأنه ليس بإدغام صحيح ولا بإظهار صحيح، وإنما حال بين حالتين فهو إدغام بغنة، وليس المراد ها هنا بالإخفاء الحقيقي العاري عن الإدغام"[11]. وبهذا يظهر أن الإمام الشوشاوي يرى بقول الحافظ الداني من تقديم الإدغام غير التام مع الإخفاء.

الخلاصة: الوجهان الأولان جائزان كما ذكر الصفاقسي[12]، إلا القول الثالث فقد ضعّفه العلماء كما سبق ذكره، وقال الإمام الشوشاوي رحمه الله عن هذا الوجه: "غير صحيح"، والوجه المقدم هو الذي ذكره الإمام

---

[1] ينظر: المحكم، الداني، ص82- 83، التيسير، الداني، ص127- 128، المختصر، ابن جزي، ص96، التقريب والحرش، ابن المرابط ص155. ص155.

[2] منظومة حرز الأماني، الشاطبي، البيتين[772 – 773]، ص71.

[3] التيسير، الداني، ص319- 320.

[4] المحكم، الداني، ص83.

[5] المبسوط، أبو بكر النيسابوري، ص245.

[6] شرح الدرر اللوامع، المنتوري، 800/2.

[7] النشر، ابن الجزري، 304/1.

[8] جامع البيان، الداني، ص561.

[9] الموضح في وجوه القراءات وعللها، ابن أبي مريم، ص671.

[10] ينظر: جامع البيان، الداني، ص 561- 562.

[11] الورقة 499، الوجه أ.

[12] غيث النفع، الصفاقسي، ص318- 319

الشوشاوي رحمه الله تبعا للحافظ الداني رحمه الله، وهو وجه الإدغام غير التام مع الإخفاء لتواطئهم عليه، قال الداني: "وهذا قول عامة أئمتنا وهو الصواب"[1].

الفرع السادس: رأي الإمام الشوشاوي رحمه الله في لفظ ﴿آرَآيْـت﴾:

اختُلف عن ورش رحمه الله في كلمة ﴿آرَآيْـت﴾ المسبوق بهمزة الإستفهام حيث وقع في القرآن وكيف وقع[2] كما يلي:

الوجه الأول: تسهيل الهمزة الثانية بين بين في ﴿آرَآيْـت﴾، وعليه اقتصر ابن مجاهد، وابن غلبون، والداني، وابن الباذش، وابن شريح، وابن الفحام، وابن سوار، والقلانسي، وأبو معشر الطبري[3]-رحمهم الله جميعا-.

دليلهم: لأن التسهيل أقيس في العربية: قال ابن الجزري رحمه الله : "وجعلها بين بين أقيس على أصول العربية"[4].

وقال الداني رحمه الله : "واختلف أهل الأداء من مشيخة المصريين في كيفية تسهيلها، فقال بعضهم أبدلها ألفا خالصة فطولوا مدها جدا لسكونها وسكون ما بعدها، والبدل ضعيف عند جميع النحويين غير أن مثله قد سمع من العرب، وقال آخرون وسهلها بين بين، فجعلها بين الهمزة والألف، فصار فيها من اللين بمقدار التسهيل... وكان يُحتجُّ للتسهيل بأنه الوجه السائغ في العربية، والجاري على أصول القراءات"[5].

الوجه الثاني: إبدال الهمزة الثانية ألفًا مع المد طولا. وقد روى الشيخ مكي القيسي الوجهين فقال: "وقيل رُوي عن ورش أنه يبدلها ألفًا، وهو أحرى في الرواية، لأن النقل والمشافهة إنما هو بالمد عنه، وتمكين المد إنما يكون مع البدل"[6].

دليلهم: القراءة على الشيوخ: قال المنتوري : "وقرأت لورش رحمه الله﴿آرَآيْـت﴾ بالبدل، على أكثر من قرأت عليه"[7].

رأي الإمام: قال الإمام الشوشاوي رحمه الله : "وأما الراجح عند ورش فهو التسهيل، قاله أبو عمرو في إيجاز البيان و لم يذكر في التيسير غيره، وهو القياس"[8].

---

[1] التيسير، الداني، ص320.

[2] نحو قوله تعالى: ﴿آرَآيْتَ مَنِ إِتَّخَذَ إِلَـٰهَهُۥ هَوِيٰهُ﴾[الفرقان: 43]، وقوله: ﴿أَفَرَآيْتَ ٱلذِے تَوَلّىٰ﴾[النجم: 32]، وقوله: ﴿قُلَ آرَآيْتُمْ﴾[فصلت: 51]. ينظر: النجوم الطوالع، المارغني، ص352.

[3] ينظر: السبعة، ابن مجاهد، ص257، التذكرة، ابن غلبون، 323/2، التيسير، الداني، ص275، الإقناع، ابن الباذش، 639/2، الكافي، ابن شريح، ص108، التجريد، ابن الفحام، ص217، المستنير، ابن سوار، ص537، إرشاد المبتدئ، القلانسي، ص217، التلخيص، أبو معشر الطبري، ص256.

[4] النشر، ابن الجزري، 398/1.

[5] ينظر: شرح الدرر اللوامع، المنتوري، 819/2- 820.

[6] ينظر: التبصرة، مكي القيسي، ص493.

[7] ينظر: شرح الدرر اللوامع، المنتوري، 820/2.

[8] الورقة 500، الوجهان: أ، ب.

الخلاصة: الوجهان جائزان للإمام ورش رحمه الله مع تقديم وجه التسهيل، لاقتصار كثير من الأئمة عليه، قال ابن الجزري رحمه الله : " بين بين في هذا أكثر وأشهر، وعليه الجمهور "[1]، وهذا الذي يراه إمامنا الشوشاوي رحمه الله ، وهو القياس، قال الداني رحمه الله : "وهذا الوجه أقيس في العربية، وأليق بمذاهب القرأة"[2].

الفرع السابع: رأي الإمام رحمه الله في لفظ: ﴿هَآنتُم﴾ عند الإمام ورش رحمه الله:

ذكر العلماء اتّفاق قالون وورش – رحمهما الله – على تسهيل الهمزة في لفظ ﴿هَآنتُم﴾[3] حيث وقع[4] إلا أن قالون يثبت ألفا بعد الهاء من اللفظة مع القصر والمد، وذكروا للإمام ورش وجهان، أحدهما التسهيل كقالون مع حذف الألف من اللفظ، والآخر الإبدال مع المد، وذلك كالآتي[5]:

الوجه الأول: الاقتصار على وجه تسهيل الهمزة بين بين مع حذف الألف بعد الهاء. وعليه اقتصر الداني، وابن الخياط، وابن الفحام، وأبو معشر، وابن شريح، والقيسي–رحمهم الله–.

الوجه الثاني: ذكر الوجهين مع ترجيح وجه التسهيل. وهذا الذي ذكره الحافظ فيما نقله عنه الخرَاز في القصد النافع حيث قال: "وقد نص على ذلك أبو عمرو في إيجاز البيان، ورجح فيهما التسهيل"[6]، كما ذكر ذلك ابن ابن المرابط في التقريب، والسخاوي في فتح الوصيد، وابن عظيمة في المنح[7].

رأي الإمام: قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "أما الراجح في هذه اللفظة عند ورش فهو التسهيل قاله أبو عمرو في إيجاز البيان، و لم يذكر في التيسير غيره، وهو القياس، لأنها مفتوحة بعد فتحة، قياسها التسهيل بين بين"[8].

الخلاصة: أخذ الإمام الشوشاوي رحمه الله بالوجه الثاني، حيث ذكر وجهي الإبدال والتسهيل في لفظ ﴿هَآنتُم﴾ ورجح التسهيل لاقتصار معظم الأئمة عليه، وقوة وجهه في العربية، والوجهان جائزان لورش؛ فيكون القصر مع التسهيل لحذف الألف وهو المشهور، والطول مع الإبدال، قال السخاوي رحمه الله: "من أهل الأداء من سهلها له – أي لورش – بين بين، وهو أقوى في العربية، وإليه ذهب الأئمة في مصنفاتهم...، وكذلك يسهلها قالون إلا

---

[1] النشر، ابن الجزري، 398/1.

[2] نقله عنه المنتوري في شرح الدرر اللوامع، 819/2.

[3] قال الشوشاوي رحمه الله: "أصل الهاء في الكلمة تحتمل الاستفهام والتنبيه لورش وقالون، بل ولجميع القراء"، وعليه اقتصر المهدوي ورجح كونها مبدلة، وأبو علي الفارسي ورجح كون الهاء للتنبيه، ومنهم من فصّل في ذلك فتكون الهاء مبدلة من همزة الاستفهام لبعض القراء كورش، وتكون للتنبيه لبعضهم كحفص، وتكون محتملة الاثنين للبعض الآخر كقالون ذكرها السمين الحلبي واقتصر عليها الداني، والراجح كما ذكر الإمام. ينظر: الورقة 501، الوجه أ، شرح الهداية للمهدوي، 1/221، الحجة للفارسي، 2/280، الدر المصون، للسمين، 236/3، التيسير، الداني، ص252 النشر، ابن الجزري، 236/1.

[4] وقع هذا اللفظ في موضعي: [آل عمران: 65 و 119]، و[النساء: 108]، و[محمد: 39].

[5] ينظر: النجوم الطوالع، المارغني، ص352- 353.

[6] القصد النافع، الخراز، ص350.

[7] ينظر: التقريب والحرش، ابن المرابط، ص89- 90، فتح الوصيد، السخاوي، 783/3- 784، منح الفريدة الحمصية، ابن عظيمة، ص447. ص447.

[8] ينظر: الورقة 500، الوجهان: أ، ب.

أنه يأتي بألف قبل الهمزة...، قال: وذهب إلى أن ورشا يبدل الهمزة ألفا جماعة من أهل الأداء، ودوّنه الأئمة في كتبهم أيضا، وقالوا أبدلها ألفا خالصة، وأشبع مدّها لوقوع النون الساكنة بعدها"[1].

المبحث الثاني: آراء الإمام الشوشاوي رحمه الله في علم الرسم القرآني.

حريٌّ بنا أن نذكر مفهوم الرسم القرآني – العثماني- وقواعده في هذا المبحث ـــ إن شاء الله ـــ قبل دراسة آراء الإمام الشوشاوي رحمه الله في الرَّسم القرآني.

المطلب الأول: مفهوم الرسم القرآني.

تطرق البحث في هذا المطلب لتعريف الرسم القرآني مع ذكر قواعده ورأي الإمام الشوشاوي رحمه الله في إتباع الرسم المصحفي.

الفرع الأول: تعريف الرسم القرآني:

الرسم في اللغة هو الأثر، وقيل بقية الأثر[2]، ويرادفه الخط، والكتابة، والزبر، والسطر، والرقم والرشم[3] وأما في الاصطلاح: فقد قسموه إلى قسمين: قياسي، واصطلاحي، فالرسم القياسي عرفوه بأنه: تصوير اللفظ بحروف هجائه، بتقدير الابتداء به والوقف عليه، وأما الاصطلاحي، ويقال له العثماني، فهو: علم تعرف به

[1] فتح الوصيد، السخاوي، ص783- 784.

[2] لسان العرب، ابن منظور، مادة "رسم"، 241/12.

[3] سمير الطالبين، الضباع، ص20.

مخالفة المصاحف العثمانية لأصول الرسم القياسي[1]، أي ما خالفه بزيادة أو حذف أو بدل أو وصل أو فصل وله قوانين وأصول يحتاج إلى معرفتها...، وأكثر خط المصاحف موافق لتلك القوانين لكنه قد جاءت فيه أشياء خارجة عن ذلك يلزم اتباعها ولا يتعدى إلى سواها[2].

الفرع الثاني: قواعد الرسم العثماني:

إن الرسم العثماني الذي كتبت به الصحابة المصاحف أكثره موافق لقواعد الرسم القياسي، إلا أنه خالفه في أشياء، وهي المدونة في التآليف، ولم يخالف الصحابة رضي الله عنهم في هذه الأشياء، إلا لأمور قد تحققت عندهم وأسرار وحكم تشهد لهم بأنهم كانوا الغاية القصوى في الذكاء والفطنة[3].

وتنحصر مخالفة الرسم العثماني للرسم القياسي في ست قواعد وهي: الحذف، الزيادة، البدل، الهمز، القطع والوصل، وما فيه قراءتان فكتب على إحداهما[4].

وسنتطرق لكل واحدة من هذه القواعد باختصار.

1ـ الحذف: حَذَفَ الشيءَ يَحْذِفُه حذْفًا: قطعه من طرفه. وحَذْفُ الشيءِ: إسقاطه[5] فالحذف هو الإسقاط والإزالة[6] ويقابله الإثبات.

"والذي يحذف في المصاحف من حروف الهجاء خمسة: حروف المدّ الثلاثة، واللام، والنون"[7]، بحيث "يكثر الحذف في ثلاثة منها، وهي الألف والواو والياء المدّيّتان، ويقل في النون واللام"[8]، وإنما اختصت هذه الأحرف الأحرف بالحذف غالبا لكثرة دورها، وبقاء ما يدلّ عليها عند حذفها وهو الحركات التي نشأت هذه الأحرف عنها"[9] والحذف ثلاثة أنواع[10]:

أ- **حذف إشارة:** وهو الإشارة إلى قراءة أخرى في الكلمة، وذلك مثل حذف الألف من كلمة ﴿مَلِكِ﴾[الفاتحة: 04][11]، إشارة لقراءة الحذف.

---

1 المرجع نفسه، الضباع، ص20-22.

2 النشر، ابن الجزري، 128/2.

3 سمير الطالبين، الضباع، ص20-21.

4 سمير الطالبين، الضباع، ص23.

5 لسان العرب، ابن منظور، مادة "حذف"، 39/9.

6 ينظر: دليل الحيران، المارغني، ص65. سمير الطالبين، الضباع، ص24. لطائف البيان، أبو زيتحار، 14/1.

7 سمير الطالبين، الضباع، ص25.

8 لطائف البيان، أبو زيتحار، 14/1.

9 دليل الحيران، المارغني، ص66.

10 ينظر: مختصر التبيين، أبو داود، 135/1، دليل الحيران، المارغني، ص66. سمير الطالبين، الضباع، ص24. لطائف البيان، أبو زيتحار، 14/1.

11 قرأها عاصم والكسائي وكذا يعقوب وخلف بالألف "مالك"، والباقون بغير ألف. ينظر: النشر، ابن الجزري، 271/1. وإتحاف فضلاء البشر ابن البنا، ص162- 163.

ب- حذف اختصار: وهو الذي يكون مطردا في جميع الكلمات المتناظرة كحذف الألف في كل جمع مذكر سالم وشبهه، إذا لم يقع بعد الألف تشديد أو همز مباشرين مثل قوله تعالى: ﴿ٱلْعَٰلَمِين﴾[الفاتحة:01] ﴿الذَّٰرِيَٰت﴾[الذاريات:01] من جموع السلامة.

ت- حذف اقتصار: وهو ما يختص بكلمة دون نظائرها، كحذف ألف ﴿ٱلْمِيعَٰد﴾[الأنفال: 42] في موضع الأنفال فقط، و﴿ٱلْكَبِير﴾[الرعد: 43] في موضع الرعد فقط، وإثبات الألف في بقية المواضع في القرآن الكريم.

2- الزيادة: الأصل في كل كلمة أن تكتب بصورة لفظها، وقد تزاد على خلاف الأصل أحرفا لعلل أخرى ولا تزاد من الحروف رسما غير الألف، والواو، والياء[1]، ومعنى زيادتها أنها زائدة في القراءة، فلا تقرأ وصلا، ولا ولا وقفا، إلا في ﴿لَّٰكِنَّا هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي﴾[الكهف: 38]، و﴿أَنَا﴾ حيث وردت، فيوقف فيهما على الألف المزيدة في الصلة[2].

3- الإبدال: بَدَلُ الشيءِ: غَيْرُه، وأَبدلَ الشيءَ من الشيءِ وبدّله: اتَّخِذَهُ منه بَدَلا، وأبدلتُ الشيءَ بغيره والأصل في الإبدال: جعل شيءٍ مكان شيءٍ آخر[3].

واصطلاحا "جعل حرف مكان آخر، وينقسم الإبدال إلى: إبدال ياء أو واو من ألف، أو صاد من سين، أو تاء من هاء، أو ألف من نون"[4].

4ـ الهمز: الهمز مثل الغمز والضغط، ومنه الهمز في الكلام لأنه يُضْغط. والهمز مثل اللمز: وهو الدفع ويستعمل مصدرا أيضا بمعنى: النطق بالهمزة[5].

واصطلاحا النطق بالهمزة الحرف المعلوم المسمى همزة لاحتياجه في إخراجه من أقصى الحلق إلى ضغط الصوت ودفعه لثقله، والأصل فيه التحقيق، وقد يخفف بتسهيله بين بين، أو بإبداله، أو بحذفه بإسقاط أو نقل، ثم إن الهمزة إما أن تكون همزة وصل أو همزة قطع[6].

5ـ القطع والوصل: وقد يقال: الفصل والوصل، وقد يعبر عنهما بالمقطوع والموصول، والمراد بالقطع: قطع الكلمة عمّا بعدها رسما، وهو الأصل، والوصل مقابله، واعلم أن الأصل في كل كلمة كانت على حرفين فصاعدا أن تكتب منفصلة من التي بعدها اسما كانت، أو فعلا، أو حرفا، إلا في عدة مواضع[7].

---

1 نثر المرجان، الأركاتي، 61/1.

2 إيقاظ الأعلام، محمد الشنقيطي، ص45- 46.

3 ينظر: لسان العرب، ابن منظور، مادة "بدل"، 48/11.

4 سمير الطالبين، الضباع، ص62.

5 ينظر: لسان العرب، ابن منظور، مادة "همز"، 425/5. دليل الحيران، المارغني، ص231.

6 سمير الطالبين، الضباع، ص56.

7 ينظر: نثر المرجان، الأركاتي، 77/1ـ 83. دليل الحيران، المارغني، ص314. سمير الطالبين، الضباع، ص66، لطائف البيان، أبو زيتحار 58/2 ـ 70.

6ــ ما فيه قراءتان فكتب على إحداهما: والمقصود بها القراءات غير الشاذة، وتنقسم إلى:

أ- ما فيه قراءتان ورسم على إحداهما اقتصارا، وذلك مثل لفظ: ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾[1].

ب- ما فيه قراءتان ورسم في كل مصحف بحسب قراءة مِصره نحو: ﴿وَأَوْ صِبْيَٰنِ﴾[البقرة: 131]، فكُتب في الإمام والمدني والشامي بألف بين الواوين، وفي البقية بدونها، وبهما قرئ[2].

ت- ما فيه قراءتان ورسم برسم واحد صالح لهما، نحو: ﴿رَءُوفٌ﴾ رسم بواو واحدة[3].

الفرع الثالث: رأي الإمام رحمه الله في إتباع رسم المصحف:

اختلف أهل العلم في كون رسم المصحف توقيفيًا أم اجتهاديًا على أقوال:

القول الأول: أن رسم المصحف توقيفي لا تجوز مخالفته، ولا تجوز كتابة المصحف إلا على الكتبة الأولى، وهو مذهب الجمهور.

دليلهم: استدلوا بأدلة متعددة منها:

- فعل الصحابة رضي الله عنهم فمن الثابت أن أبا بكر رضي الله عنه لما تولى الخلافة وأمر بجمع القرآن، كتبه الكتبة على نفس الهيئة التي كتب عليها أيام الرسول ﷺ، ثم جاء عثمان رضي الله عنه وأمر بنسخ المصاحف من صحف أبي بكر على هذا الرسم، وقد حث الرسول ﷺ على الاقتداء بالخلفاء الراشدين والتمسك بفعلهم[4].

- الإجماع على عدم مخالفة رسم المصحف الشريف، قال الداني رحمه الله: "سُئل مالك رحمه الله هل يكتب المصحف على ما أحدثه الناس من الهجاء؟ فقال: لا إلا على الكتبة الأولى...، ولا مخالف في ذلك من علماء الأمة"[5].

- قال اللبيب رحمه الله: "وقد اجتمع على كتب المصاحف حين كتبوها نحو اثني عشر ألفا من الصحابة رضي الله عنهم، ونحن مأجورون على إتباعهم، ومأثومون على مخالفتهم، فينبغي لكل مسلم عاقل أن يقتدي بعلمهم وبفعلهم، فما كتبوه بغير ألف فواجب أن يكتب بغير ألف، وما كتبوه متصلا فواجب أن نكتبه متصلا، وما كتبوه منفصلا

---

[1] اختلف في "الصراط، وصراط"، فقنبل من طريق ابن مجاهد، وكذا رويس بالسين حيث وقعا على الأصل، وقرأ: خلف عن حمزة بإشمام الصاد الزاي في كل القرآن، واختلف: عن خلاد على أربع طرق: الإشمام في الأول من الفاتحة فقط، والإشمام في حرفيْ الفاتحة فقط، والإشمام في المعرف باللام خاصة هنا، وفي جميع القرآن، وعدم الإشمام في الجميع. والباقون بالصاد. ينظر: النشر، ابن الجزري، 271/1، 272. وإتحاف فضلاء البشر ابن البنا، 365/1.

[2] اختلف في "وَوَصَّى بِهَا"، فنافع وابن عامر، وكذا أبو جعفر بهمزة مفتوحة بين الواوين وإسكان الثانية وتخفيف الصاد، وهو موافق لرسم المصحف المدني والشامي، والباقون بالتشديد من غير همز معدى بالتضعيف موافقة لمصاحفهم. ينظر: النشر، ابن الجزري، 222/2، 223. إتحاف فضلا البشر، ابن البنا، 418/1.

[3] اختلف في ﴿رَءُوفٌ﴾ حيث وقع، فأبو بكر، وأبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وكذا خلف، ويعقوب بقصر الهمزة من غير واو، والباقون بالمد كعطوف، وتسهيل همزة عن أبي جعفر. ينظر: إتحاف فضلاء البشر، ابن البنا، 421/1.

[4] رسم المصحف وضبطه، شعبان محمد إسماعيل، ص66.

[5] المقنع، الداني، ص164- 165.

فواجب أن يكتب منفصلا، وما كتبوه من هاء التأنيث بالتاء فواجب أن يكتب بالتاء، وما كتبوه بالهاء فواجب أن يكتب بالهاء"[1].

- وقال البيهقي رحمه الله[2]: "من كتب مصحفا فينبغي أن يحافظ على الهجاء التي كتبوا بها تلك المصاحف ولا يخالفهم فيها ولا يغير مما كتبوه شيئا فإنهم كانوا أكثر علما، وأصدق قلبا ولسانا، وأعظم أمانة منا فلا ينبغي لنا أن نظن بأنفسنا استدراكا عليهم ولا تسقطا لهم"[3].

- أن القرآن الكريم كُتب كله بين يدي رسول الله ﷺ وكان يملي على كتاب الوحي ويرشدهم في كتابته بوحي من جبريل عليه السلام، فقد ورد أن رسول الله ﷺ قال لمعاوية[4]: ألق الدواة، وحرّف القلم، وانصب الباء وفرّق السين، ولا تعور الميم" الحديث[5]...، قال صاحب كتاب الإبريز: "رسم القرآن سر من أسرار المشاهدة وكمال الرفعة، وهو صادر من النبي ﷺ، وليس للصحابة ولا لغيرهم في رسم القرآن العزيز ولا شعرة واحدة وإنما هو بتوقيف من النبي ﷺ، وهو الذي أمرهم أن يكتبوه على الهيئة المعروفة، بزيادة الألف ونقصانها، ونحو ذلك، لأسرار لا تهتدي إليها العقول إلا بفتح رباني، وهو سر من الأسرار التي خص الله بها كتابه العزيز دون سائر الكتب السماوية، فكما أن نظمه معجز، فرسمه معجز أيضا"[6].

- إطباق القراء على إثبات الياء في: ﴿وَاخْشَوْنِ﴾[البقرة: 150]، وحذفها في الموضعين في ﴿وَاخْشَوْنَ﴾[المائدة: 4]، و[المائدة: 44] وغير ذلك، مما خولف فيه نظائر مختلفة بالحذف والإثبات والزيادة والنقصان، فلو كان الرسم بالاجتهاد لما خولف فيه بين هذه النظائر[7].

القول الثاني: أن رسم المصحف اصطلاحي، وعليه فتجوز مخالفته. وإليه ذهب ابن خلدون[8] والقاضي أو بكر وابن تيمية.

---

[1] الدرة الصقيلة، اللبيب، ص273- 274.

[2] هو: الإمام أحمد بن الحسين بن علي بن مرمى الخرساني، أبو بكر البيهقي، صاحب السنن، ولد سنة: 384هـ، فقيه حافظ، زاهد ورع، من شيوخه: أبو الحسن العلوي والحاكم، ومن تلاميذه: ابن منده، والعزاوي، له مؤلفات منها: "دلائل النبوة"، و"السنن والآثار"، توفي سنة: 458هـ. ينظر: تذكرة الحفاظ للذهبي، 1132/3، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي، 8/4، سير أعلام النبلاء، الذهبي، 163/18.

[3] شعب الإيمان، البيهقي، فصل في إفراد المصحف للقرآن وتجريده فيه عما سواه، ح2678، 547/2.

[4] هو: معاوية بن أبي سفيان واسم أبي سفيان صخر بن حرب القرشي الأموي، وأمه هند بنت عتبة، أبو عبد الرحمن، أمير المؤمنين، حدَّث عن النبي ﷺ، وكان يكتب له فيما بينه وبين العرب. توفي في رجب سنة: 60هـ. ينظر: الاستيعاب، ابن عبد البر، 1416/3، والإصابة، ابن حجر، 151/6.

[5] ينظر: الشفاء، القاضي عياض، ص448، أدب الإملاء والاستملاء، السمعاني، 588/2.

[6] ينظر: رسم المصحف وضبطه، شعبان محمد إسماعيل، ص65- 66، و الإبريز، أحمد بن المبارك، ص87، وسمير الطالبين، الضباع، ص18.

[7] المدخل لدراسة القرآن الكريم، أبو شهبة، ص347.

[8] هو عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن محمد بن الحسن بن محمد بن جابر، ابن خلدون الحضرمي، الإشبيلي الأصل، التونسي المولد، أبو زيد ولي الدين المالكي، من المائة التاسعة، ولد سنة: 732هـ، ولى الكتابة والوساطة بين الملوك في بلاد المغرب والأندلس ثم انتقل إلى مصر حيث قلده السلطان برقوق قضاء المالكية، سمع من الوادى آشي وابن عبد السلام وغيرهما، وأخذ القراءات عن محمد بن سعد بن بُرَّاد، واعتنى بالأدب وأمور الكتابة والخط، من مؤلفاته تاريخ ابن خلدون، توفي سنة: 808هـ. ينظر، رفع الإصر، ابن حجر العسقلاني، 232/3.

دليلهم: استدلوا بأدلة متعددة منها:

- قال ابن خلدون: "كان الخط العربي لأول الإسلام غير بالغ إلى الغاية من الإحكام والإتقان والإجادة، ولا إلى التوسط، لمكان العرب من البداوة والتوحش، وبعدهم عن الصنائع، وانظر ما وقع لأجل ذلك في رسمهم المصحف، حيث رسمه الصحابة بخطوطهم، وكانت غير مستحكمة في الإجادة، فخالف الكثير من رسومهم ما اقتضته أقيسة رسوم صناعة الخط عند أهلها، ثم اقتفى التابعون من السلف رسمهم فيها تبركاً بما رسمه أصحاب رسول الله ﷺ، وخير الخلق من بعده، المقتفون لوحيه، من كتاب الله وكلامه، كما يقتفى لهذا العهد خط وليٍّ تبركاً، ويتبع رسمه خطأ أو صواباً"[1].

- أنه لا يوجد في نصوص الكتاب، ولا في نصوص السنة، ولا في القياسات الشرعية أن رسم القرآن لا يجوز إلا على وجه مخصوص، قال الباقلاني[2]: "وليس في نص الكتاب ولا في مضمونه ولحنه أنَّ رسم القرآن وخطه لا يجوز إلا على وجه مخصوص وحدّ محدود، ولا يجوز تجاوزه إلى غيره، ولا في نص السنة أيضا ما يوجب ذلك ويدل عليه، ولا هو مما أجمعت عليه الأمة، ولا دلت عليه المقاييس الشرعية، بل السنة قد دلّت على جواز كتبه بأي رسم سهل وسنح للكاتب"[3].

القول الثالث: أنه يجوز كتابة المصحف بالرسم الإملائي للعامة فقط، أما الرسم العثماني فلا يرسم به إلا للخاصة. وبه قال العز بن عبد السلام[4] والزركشي[5].

دليلهم: بأن كتابة المصحف حسب قواعد الرسم العثماني توقع الناس لا محالة في العسر والمشقة، وتفضي بهم إلى اللحن المنكر، والخطأ في التلاوة.

قال الزركشي رحمه الله بعد ذكره لكلام الإمام مالك بأنه يمنع كتابة المصحف على ما أحدثه الناس: "وكان هذا في الصدر الأول، والعلم حي غض، وأما الآن فقد يخشى الإلباس، ولهذا قال الشيخ عز الدين ابن عبد السلام: لا تجوز كتابة المصحف الآن على الرسوم الأولى باصطلاح الأئمة؛ لئلا يوقع في تغير من الجهال، ولكن لا ينبغي إجراء هذا على إطلاقه؛ لئلا يؤدي دروس العلم، وشيء أحكمته القدماء لا يترك مراعاة لجهل الجاهلين، ولن تخلو الأرض من قائم لله بحجة"[6].

---

[1] مقدمة ابن خلدون، ابن خلدون، 121/2- 122.

[2] هو أبو بكر بن الطيب بن محمد القاضي، المعروف بالباقلاني، الملقب بشيخ السنة ولسان الأمة، سمع أبا بكر بن مجاهد وأبا بكر الأبهري، وأخذ عنه عبد الوهاب بن نصر المالكي وأبو عمران الفاسي، ألّف شرح اللمع، والتقريب والإرشاد، توفي سنة: 403هـ. ينظر: ترتيب المدارك، القاضي عياض، ص203- 209، الديباج المذهب، ابن فرحون، ص363.

[3] الانتصار، الباقلاني، 547/2- 548.

[4] هو: عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن، أبو محمد السُّلمي الدمشقي الشافعي شيخ المذهب، الملقب بسلطان العلماء، فقيه أصولي، مفسِّر، له قدم صدق في إنكار المنكر على العامة والسلاطين، من مصنفاته: تفسير القرآن، ومجاز القرآن، والقواعد الكبرى والصغرى. وتوفي سنة: 660هـ. ينظر: طبقات الشافعية للسُبْكي، 209/8، وطبقات المفسرين للداودي، 242/1.

[5] ينظر: رسم المصحف وضبطه، شعبان محمد إسماعيل، ص63.

[6] البرهان في علوم القرآن، الزركشي، 14/2.

رأي الإمام: ذهب الإمام الشوشاوي رحمه الله إلى وجوب إتباع مرسوم الخط وعدم مخالفته مطلقا، قال الإمام: "رسم المصحف سنة تُتبع رواها السلف عن الخلف إلى هلم جرا"[1].

الخلاصة: يرى الإمام الشوشاوي رحمه الله بوجوب إتباع رسم المصحف وعدم مخالفته، وهذا الرأي الذي عليه جمهور علماء الأمة، أما القول بأن الرسم توقيفي فإن المؤلفين في رسم المصحف من المتقدمين لم يتعرضوا لهذه المسألة في كتبهم، وظهرت عند المتأخرين والمعاصرين[2]، أما القول بكتابة القرآن بالرسم الإملائي للعامة فإنها تتحقق عن طريق تلقين المعلمين؛ إذ لا يستغني تعليم القرآن في جميع الأحوال عن معلم، فهو يتولى تعليم الناشئين قراءة الكلمات التي يختلف رسمها في المصحف العثماني عن رسمها في قواعد الإملاء الدارجة، فمتى تعلم الناشئ الكلمة بالرسم العثماني سهل عليه قراءتها كلما تكررت في المصحف[3].

المطلب الثاني: رأي الإمام الشوشاوي رحمه الله في باب الحذف.

حروف الهجاء التي تحذف من المصاحف خمسة: حروف المد الثلاثة واللام والنون، وقد تطرق الإمام الشوشاوي رحمه الله إلى بعضها على النحو الآتي:

الفرع الأول: فصل حذف الألف:

جاء حذف الألف في القرآن الكريم على قسمين: الأول ما يدخل تحت قاعدة، وهو خمسة أنواع[4]، والثاني ما ما لا يدخل تحت قاعدة وهو الجزئيات التي تكررت أم لم تتكرر.

القسم الأول: ما يدخل تحت قاعدة:

أولا: حذف ألف جمع السلامة:

[1] الورقة 462، الوجه أ.

[2] وقد ردّ أهل العلم هذا القول. ينظر: رسم المصحف وضبطه، شعبان إسماعيل، ص75، الميسر، قدوري الحمد، ص47.

[3] رسم المصحف وضبطه، شعبان إسماعيل، ص86.

[4] هي حذف: ألف جمع المذكر السالم، وألف جمع المؤنث السالم، وألف ضمير الرفع المتصل، وألف التثنية، وألف الأسماء الأعجمية. ينظر: سمير الطالبين، الضباع، ص25.

1- ألف﴿أَلْحَوَارِيُّون﴾[آل عمران: 51]، ﴿أَلْحَوَارِيِّين﴾[المائدة: 113]، و﴿نَّحْسَات﴾[فصلت: 15]: أجمعوا على حذف الألف من كل جمع سلامة، كثر دوره، مذكرا كان أو مؤنثا[1]، قال الحافظ رحمه الله: "وكذلك اتفقوا على حذف الألف من الجمع المسلّم الكثير الدور في المذكر والمؤنث جميعا"[2].

أما أبو داود رحمه الله فقد استثنى منه ألفاظا بالإثبات، فأثبت ألف ﴿أَلْحَوَارِيِّين﴾ مرفوعا ومنصوبا ومجرورا كما أثبت ألف ﴿نَّحْسَات﴾، حيث قال: "﴿أَلْحَوَارِيُّون﴾ بإثبات الألف حيث ما أتى"[3]، وقال أيضا: "﴿نَّحْسَات﴾ بألف ثابتة"[4].

وهذه الألفاظ اختلف فيها العلماء عن الحافظ الداني رحمه الله على قولين:

القول الأول: حذف ألف هذه الألفاظ مطلقا، ليجري الباب على سنن واحد في الجمع السالم كثير الدور عنده، وعليه الأركاتي رحمه الله[5]. حيث قال: "﴿أَلْحَوَارِيُّون﴾ بحذف الألف بين الواو والراء لأنه على زنة منتهى الجموع، أو لأنه جمع"[6]، وقال أيضا: "﴿نَّحْسَات﴾ بحذف الألف بعد السين المهملة بالاتفاق، وبتطويل التاء لأنه جمع مؤنث سالم، وقيل في رسمها اختلاف إثباتا وحذفا والحذف موافق للقانون"[7].

القول الثاني: حذفوا من لفظ ﴿أَلْحَوَارِيُّون﴾ المرفوع بالواو، وأثبتوا المجرور من ﴿أَلْحَوَارِيِّين﴾. قال أحمد شرشال[8]: "واضطراب المتأخرين في النقل عن أبي عمرو الداني فيه، فحذفوا المرفوع بالواو، وأثبتوا المجرور، ولا ولا ينبغي هذا الاختلاف في الكلمة الواحدة"[9]. وقال الأركاتي رحمه الله: "﴿أَلْحَوَارِيُّون﴾ بحذف الألف بعد الواو لأنه جمع مذكر سالم كما صرح به صاحب الخلاصة"[10].

---

[1] هجاء مصاحف الأمصار، المهدوي، ص77.

[2] المقنع، الداني، ص263.

[3] مختصر التبيين، أبو داود، 465/3.

[4] مختصر التبيين، أبو داود، 1083/4.

[5] هو محمد غوث بن ناصر الدين محمد بن نظام الدين أحمد النائطي، الأركاتي، ولد سنة: 1166هـ، أخذ العلم عن جده، ثم عن الأستاذ أمين الدين الصديقي الألوري، له تصانيف ثمنية منها: نثر المرجان، توفي سنة: 1238هـ. ينظر: هداية القارئ، عبد الفتاح المرصفي، 715/2-716.

[6] نثر المرجان، الأركاتي، 230/1.

[7] المصدر نفسه، 125/2.

[8] الدكتور أحمد شرشال متخصص في علم الرسم والضبط القرآني، وهو من خرّيجي الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، تحصل على شهادة الدكتوراه الدكتوراه بتحقيق كتاب من أهم كتب الرسم والضبط، وهو مختصر التبيين لهجاء التنزيل لداود سليمان بن نجاح، درس بالجامعة الإسلامية بموريتانيا، والتي كانت تتبع في برامجها الدراسية، البرنامج الجامعي للمملكة العربية السعودية، وبعدها انتقل إلى الجامعة الإسلامية كيفان بالكويت، حاليا يُدرس بسلطنة بروناي. دليل الطالبين إلى معرفة القراء الجزائريين المجازين، سالم بوحامدي، ص283- 284.

[9] مختصر التبيين، أبو داود، 465/3، هامش: 6.

[10] نثر المرجان، الأركاتي، 125/2.

رأي الإمام: قال الإمام الشوشاوي ﷺ: "وأثبت أبو داود الألف في الحواريين يريد كان بالياء أو بالواو، مثاله قوله تعالى: ﴿قَالَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ لِلْحَوَارِيِّينَ مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ قَالَ ٱلْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنصَارُ ٱللَّهِ﴾[الصف: 14]، وعِلّة الإثبات في ألف ﴿ٱلْحَوَارِيُّون﴾ ليكون عوضا من الياء المحذوفة من هذه الكلمة... وعلة إثبات الألف في الحواريون بالواو هو حمل ﴿ٱلْحَوَارِيُّون﴾ بالواو على الحواريين بالياء، فثبت الألف فيهما معا ليتفق حكم اللفظين مرفوعا ومنصوبا ومخفوضا...، وأما ﴿ٱلْحِسَاب﴾ فقد ثبت الألف فيه على أصل الإثبات"[1].

الخلاصة: ما رآه الإمام الشوشاوي كان تبعا للإمام أبي داود هو المذهب الراجح، لكونه صريحا، خلافا لمذهب الحافظ الذي أطلق فيه قاعدة عامة، مع اختلاف المتأخرين في النقل عنه، وقد جرى العمل بمذهب أبي داود[2].

2- **رأي الإمام الشوشاوي ﷺ في لفظ ﴿دَاخِرِين﴾**: ورد لفظ ﴿دَاخِرِين﴾ في أربعة مواضع من القرءان الكريم وهي: ﴿سُجَّداً لِّلهِ وَهُمْ دَاخِرُونَ﴾[النحل: 48]، ﴿وَكُلٌّ ـاتُوهُ دَاخِرِينَ﴾[النمل: 89]، ﴿قُلْ نَعَمْ وَأَنتُمْ دَاخِرُونَ﴾[الصافات: 18]، و﴿سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾[غافر: 60]، وقد اختلف أهل العلم في الموضع الأخير منها على قولين:

القول الأول: الحذف مطلقا للمواضع الأربعة بما فيها موضع سورة غافر، وهو مذهب الداني، وقد أخذ بعض العلماء بقوله لاندراجه تحت قاعدة الجمع المذكر السالم، وقياسا على نظيراتها[3]، وعلى هذا المذهب مصحف الجماهيرية الليبية.

قال الداني ﷺ في المقنع: "وكذلك اتفقوا على حذف الألف من الجمع المسلم الكثير الدور في المذكر والمؤنث جميعا"[4]. وقال الأركاتي ﷺ "﴿دَاخِرِين﴾ بحذف الألف بعد الدال المهملة بالاتفاق"[5].

القول الثاني: الحذف في المواضع الثلاث عدا موضع سورة غافر بالإثبات، وهذا مذهب أبي داود. قال أبو داود ﷺ: "﴿دَاخِرِين﴾[غافر: 60] بألف ثابتة"[6].

رأي الإمام: قال الإمام الشوشاوي :"وأثبت ﷺ صاحب التنزيل ألف الكلمة الأخيرة من كلمات﴿دَاخِرِين﴾"[7].

كلمات﴿دَاخِرِين﴾"[7].

---

[1] تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص264- 265.

[2] ينظر: فتح المنان، ابن عاشر، 570/2، دليل الحيران، المارغني، ص74.

[3] ينظر: الترجيح والتعليل، أحمد خالد شكري، ص16.

[4] المقنع، الداني، ص263.

[5] نثر المرجان، الأركاتي، 253/6.

[6] مختصر التبيين، أبو داود، 1078/4.

[7] تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص274.

الخلاصة: جرى العمل في مصاحف المشارقة والمغاربة بإثبات الألف في لفظة ﴿دَاخِرِين﴾ من سورة غافر وهذا ما رآه الإمام الشوشاوي رحمه الله. قال المارغني رحمه الله: "وأما ﴿دَاخِرِين﴾ الذي بغافر فالعمل فيه على الإثبات، وغيره محذوف"[1].

3- **الجمع المنقوص**[2]: اختلفت نقول العلماء في الجمع المنقوص عن مذهب الإمامين الداني وأبي داود على قولين هما:

القول الأول: وهو مذهب الداني رحمه الله الذي اختلف النقل عنه على قولين:

أولا: طائفة أخذت له بحذف الألف في جميع المواضع؛ لاندراجه في عموم حذف ألف الجمع[3].

ثانيا: طائفة نقلت عنه الإثبات؛ لسكوته عنه، وبه رُسم مصحف الجماهيرية الليبية.

القول الثاني: وهو مذهب أبي داود الذي اختلف النقل عنه على قولين:

أولا: طائفة أخذت له بالحذف في خمسة ألفاظ هي: ﴿وَالصَّـٰبِينَ﴾[البقرة: 61]، ﴿الصَّـٰبُونَ﴾[المائدة: 71] ﴿طَـٰغِينَ﴾[الصافات: 30]، ﴿غَـٰوِينَ﴾[الصافات: 33][4]، ﴿رَـٰعُونَ﴾ في موضعين [المؤمنون: 8] و[المعارج: 32] ورُوي عنه الإثبات في غيرها، لأنه نص على الحذف فيها دون غيرها. قال أبو داود رحمه الله: "﴿الصَّـٰبِينَ﴾ وكتب أيضا بغير ألف بين الصاد والباء وكذا ﴿الصَّـٰبُونَ﴾ أين ما أتى"[5]. وقال: "﴿طَـٰغِينَ﴾ بغير ألف"[6]، وقال أيضًا: أيضًا: "بحذف الألف وكذا ﴿غَـٰوِينَ﴾[الصافات: 32]"[7]، وقال: "﴿رَـٰعُونَ﴾[المؤمنون: 8]، و[المعارج: 32] بغير ألف"[8].

ثانيا: وطائفة أخذت له بالحذف مطلقا، لاندراجه في عموم حذف ألف الجمع.

رأي الإمام: في قول الناظم رحمه الله:

ثُمَّ مِنَ المَنْقُــوصِ وَالصَّابُونَا **** وَمِثْلُهُ الصَّابِيــنَ مَعْ طَاغِينَا
وَفَــوْقَ صَادٍ قَدْ أَتَتْ غَاوِينَا **** وَمِثْلُــهُ الخَرْفَانِ مِنْ رَاعُونَا[9].

---

[1] دليل الحيران، المارغني، ص77.

[2] قال الشوشاوي رحمه الله: "وجه تسميته منقوصا؛ فلأنه نقصت منه لام الكلمة". تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص285.

[3] المصدر نفسه، ص286.

[4] لقيده بقوله (فوق صاد)، ينظر: فتح المنان، ابن عاشر، 593/1- 594.

[5] مختصر التبيين، أبو داود، 154/2.

[6] المصدر نفسه، 1033/4.

[7] المصدر نفسه، أبو داود، 1034/4.

[8] المصدر نفسه، 1229/5.

[9] منظومة مورد الظمآن، الخراز، البيتين[68- 69]، ص11.

قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "ذكر الناظم هاهنا الجمع المنقوص، فذكر في هذين البيتين: أن أبا داود حذف منه ستة ألفاظ وهي: ﴿الصَّـٰبُونَ﴾، ﴿الصَّـٰبِين﴾، ﴿طَـٰغِينَ﴾، ﴿غَـٰوِينَ﴾، و﴿رَٰعُونَ﴾، هذا هو المحذوف، لأنه هو الذي ذكره أبو داود بالحذف وسكت عن غيره... ، فهو محمول عنده على الإثبات"[1].

الخلاصة: بما أنّ أقوال العلماء اختلفت عن الإمامين، فالأولى أن يرسم الجمع المنقوص بالحذف إلا كلمة ﴿طَـٰغُونَ﴾[الذاريات: 53] فإنها ثابتة لنصهما عليها[2]، ولكن الذي عليه العمل ما ذكره الإمام الشوشاوي رحمه الله بالحذف في الكلمات الخمس المنصوص على حذفها والإثبات في غيرها، قال المارغني رحمه الله: "والعمل عندنا على ما نقله الناظم عن أبي داود"[3].

4- رأي الإمام الشوشاوي في لفظ ﴿أَلْخَاطِـِٔينَ﴾: ورد لفظ ﴿أَلْخَاطِـِٔينَ﴾ في القرءان الكريم في خمسة مواضع، هي: [يوسف: 29]، [يوسف: 91]، [يوسف: 97]، [القصص: 8]، [الحاقة: 37] أربعة منها بالحذف باتفاق الإمامين[4]، واختلفت أقوال العلماء في الموضع الأول من سورة يوسف عن أبي داود لسكوته عنه على قولين[5]:

القول الأول: يرى هذا الفريق بإثبات الألف؛ لسكوته عنه[6]، وهذا ما نسبه له الخراز ورحمه الله[7]. قال النَّاظم النَّاظم الخراز رحمه الله:

وَعَنْهُ حَذْفُ خَطِئُونَ خَطِئِينَ ** بِغَيْرِ أُولَى يُوسُفَ... [8].

القول الثاني: يرى هذا الفريق بحذف الألف، وممن قال به الأركاتي رحمه الله.

قال الأركاتي رحمه الله: "وبحذفها لأبي داود"[9].

رأي الإمام: ذكر الإمام الشوشاوي رحمه الله المواضع كلها بالحذف لأبي داود عدا الموضع الأول من سورة يوسف قال عنه: "الثلاثة الألفاظ الواقعة في سورة يوسف عليه السلام، اللفظ الأول منها، هو قوله تعالى: ﴿وَاسْتَغْفِرِى

---

[1] تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص283- 286.

[2] ينظر: المقنع، الداني، ص269، مختصر التبيين، أبو داود، 1143/4.

[3] دليل الحيران، المارغني، ص81، ينظر كذلك: سمير الطالبين، الضباع، ص26.

[4] ينظر: الترجيح والتعليل، أحمد خالد شكري، ص21.

[5] أما الحافظ الداني فعنده بالحذف لاندراجها تحت قاعدة جمع السلامة. ينظر: المقنع، الداني، ص263.

[6] ينظر: فتح المنان، ابن عاشر، 592/1- 593.

[7] في قول الناظم: كيف أتى ووزن فعَّالين**..... ينظر: منظومة مورد الظمآن، الخراز، باب ما اتفق أو اختلف على حذف ألفه...، البيت[66] ص11.

[8] المصدر نفسه، البيت[67]، ص11.

[9] نثر المرجان، الأركاتي، 213/3.

لِذَنۢبِكِ إِنَّكِ كُنتِ مِنَ ٱلۡخَاطِـِٔينَ﴾[يوسف: 29] هذا هو المستثنى بالإثبات في قوله: (بغير أولى يوسف)"[1]. يوسف)"[1].

الخلاصة: لسكوت الإمام أبي داود رحمه الله عن اللفظة، كان الأولى أن ترسم بحذف الألف حملا على النظائر ولكن جرى العمل بإثبات الألف فيه[2]، وهذا ما قاله الإمام الشوشاوي رحمه الله

ثانيا: حذف ألف جمع المؤنث السالم.

1- رأي الإمام رحمه الله في رسم جمع المؤنث السالم المشدّد والمهموز[3]: ما اجتمع فيه ألفان من جمع المؤنث السالم السالم سواء كان بعد الألف حرف مضعَّف أو همز، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿الصَّـٰٓفَّـٰتِ﴾، ﴿الصَّـٰٓئِمَـٰتِ﴾ وشبهه فقد اختلفت المصاحف في رسمه على أقوال:

القول الأول: حذف الألفين: وممّن قال به: المهدوي، وأبو عمرو الداني، والسخاوي، وابن وثيق الأندلسي[4] وهو اختيار الإمام أبو داود.

أقوالهم: قال المهدوي رحمه الله: "وكذلك تحذف الألفان إذا اجتمعتا في جمعٍ في أكثر المصاحف، وفي ذلك اختلاف"[5]. وقال أبو عمرو الداني رحمه الله ذكره لاتفاق المصاحف على حذف الألف من جمع المذكر والمؤنث والمؤنث السالمين: "فإن جاء بعد الألف همزة أو حرف مضعف...، أُثبتت الألف في ذلك، على أني تتبعت مصاحف أهل المدينة وأهل العراق العتق القديمة فوجدت فيها مواضع كثيرة مما بعد الألف فيه همزة، قد حذفت الألف منها، وأكثر ما وجدته في جمع المؤنث لثقله، والإثبات في المذكر فأكثر"[6].

فقول الداني رحمه الله "وأكثر ما وجدته في جمع المؤنث لثقله" يحمل على ألف البناء الموجودة في مفرد الجمع الذي اجتمع فيه ألفان، لأنه "لا يوجد في كتاب الله عزّ وجلّ جمع مؤنث سالم ممّا فيه ألف واحدة بعدها همزة، ولا حرف مضعّف، وإنما ذلك في المذكّر مثل: ﴿الصَّـٰٓئِمِينَ﴾[الأحزاب: 35]، و﴿ٱلظَّـٰٓنِّينَ﴾[الفتح: 6]، أو ما فيه ألفان من جمع المؤنث، مثل: ﴿الصَّـٰٓئِمَـٰتِ﴾[الأحزاب: 35]، و﴿الصَّـٰٓفَّـٰتِ﴾ [الصافات: 1]، وأما ما فيه ألف واحدة فلا يوجد"[7]. وسكت عن المشدّد، لأنه لا خلاف في أنه ثابت الألف[1].

---

[1] تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص282.

[2] ينظر: فتح المنان، ابن عاشر، 593/1. دليل الحيران، المارغني، ص80.

3 ما جاء بعد ألف بنائه مباشرة حرف مضعّف مدغم، أو همزة، إذ لا يكون بعد الألف الدّالة على الجمع إلا التاء. ينظر: إرشاد القراء والكاتبين المخللاتي، 222/1. جميلة أرباب المراصد، الجعبري، 69/2.

4 أبو القاسم إبراهيم بن محمد بن عبد الرحمن بن وثيق الأندلسي الإشبيلي، إمام مشهور مجود محقق، من شيوخه: حبيب بن محمد سبط شريح وعبد الرحمن بن محمد بن عمرو اللخمي، وطاف البلاد وأقرأ بالشام والموصل ومصر، وممن قرأ عليه: إسماعيل بن صدقة، والفخر عثمان التوزري وتوفي بالإسكندرية سنة 654هـ. ينظر: غاية النهاية، ابن الجزري، 1/28، 29.

5 هجاء مصاحف الأمصار، المهدوي، ص78.

6 المقنع، الداني، ص265- 266.

7 ينظر: التبيان، ابن آجطا، 162/1.

قال الداني رحمه الله: "وما اجتمع فيه ألفان من جمع المؤنث السالم، فإن الرسم في أكثر المصاحف ورد بحذفها معا سواء كان بعد الألف حرف مضعف أو همزة...، وقد أنعمت النظر في ذلك في مصاحف أهل العراق الأصلية القديمة؛ إذ عدمت النص في ذلك، فلم أرها تختلف في حذف ذلك"[2]. وقال السخاوي رحمه الله: "وقد كشفت المصحف الشامي، فرأيت فيه...، ﴿الصَّٰٓئِمَٰتِ﴾[الأحزاب: 35]، و﴿الصَّٰٓفَّٰتِ﴾[الصافات: 01] و﴿ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [البقرة: 24] محذوف الألفين"[3]. وقال ابن وثيق الأندلسي رحمه الله في فصل الحذف: "ومن ذلك جمع المؤنث السالم، عاقلا وغير عاقل، سواء وقع بعد ألفه همزة أو مشدّد، أو لم يقع، ألف واحد كان فيه أو ألفان... معرفة كان أو نكرة"[4]. وقال أبو داود رحمه الله: "وكذا مما اجتمع فيه ألفان من جمع المؤنث السّالم وسواء كان بعد الألف حرف مضعّف أو همزة، وفي هذا اختلاف من بعض المصاحف، فبعضها حذف منها الألف الثاني وأثبت الأول، وبعضها – وهو الأكثر – حذف منها الألفين على الاختصار وتقليل حروف المد وبذلك أكتب، وإياه أختار، وذلك نحو قوله: ﴿ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾"[5].

القول الثاني: إثبات الأولى وحذف الثانية: وممن ذكره ابن آجطّا[6]، والجعبري[7]، والضباع[8].

أقوالهم: قال الناظم الخراز رحمه الله:

وبعضهم أثبت فيها الأوّلا وفيهما الحذف كثيرا نقلا[9].

القول الثالث: إثبات الثانية وحذف الأولى: وممّن ذكره المخلّلاتي[10]، والجعبري، والضبّاع[1].

---

1 المصدر نفسه، 163/1.

2 المقنع، الداني، ص268- 269.

3 الوسيلة، السخاوي، ص295.

4 الجامع لما يحتاج إليه من رسم المصحف، ابن وثيق، ص37.

5 مختصر التبيين، أبو داود، 33/2- 34.

6 ينظر: التبيان، ابن آجطا، 169/1.

7 ينظر قوله في جميلة أرباب المراصد، الجعبري، 2/73- 74.

8 سمير الطالبين، الضباع، ص28.

9 ينظر: منظومة مورد الظمآن، الخراز، باب ما اتفق أو اختلف على حذف ألفه ونظائره...، البيت [54]، ص10

10 هو رضوان بن محمد بن سليمان المكنى بأبي عيد، المعروف بالمخللاتي، الأستاذ الحجة الثقة في عصره العلاّمة الجليل الشافعي المذهب، ولد بالقاهرة سنة: 1250هـ، من شيوخه: الشيخ محمد أحمد المتولي، الشيخ محمد عبده السرسي، من تلاميذه: الشيخ محمد البدري، من مصنفاته: إرشاد القراء والكاتبين إلى معرفة رسم الكتاب المبين، القول الوجيز في فواصل الكتاب العزيز، توفي سنة: 1311هـ. ينظر: معجم المؤفين، محمد رضا كحالة، 165/4- 166، إمتاع الفضلاء، إلياس الساعاتي، 115/2- 117.

أقوالهم: قال المخللاتي رحمه الله: "لأن الثاني الذي يخص الجمع أنسب بالحذف؛ إذ هي المعهودة بالحذف حالة الانفراد، ولأن بها قَويَ الثقل، وبدليل تصريح أبي داود بذلك"[2].

وقال الجعبري رحمه الله: "وبقي مفهوم حذفهما أعمّ من إثباتهما، أو إثبات الأولى فقط، أو الثانية كذا، لأن كلا منهما قد حذف على انفراده، واجتماعهما أثقل، فإذا لم يحذفا تعارض الإجحاف، حُذف أحدهما والأول أولى، لأنه السابق فيجري على قياسه، وبرهانه في ﴿سَمَوَاتٍ﴾[فصلت:12]"[3].

القول الرابع: إثبات الألفين معا: ويُفهم من قول المهدوي، والداني، كما ذكره الضبّاع وهو ظاهر قول الجعبري السابق.

أقوالهم: قال علي الضباع رحمه الله: "وجاء فيه عن بعض المدنية والعراقية ثلاثة أقوال: إثبات الأولى وحذف الثانية وعكسه، وإثباتهما. وهذان ضعيفان، والعمل على حذف ألفيه، ولكن هذا وإن قاله فالدّرك باق معا"[4].

رأي الإمام الشوشاوي: في قول الناظم رحمه الله:

وَجَاءَ فِي الْحَرْفَيْنِ نَحْوُ الصَّادِقَات وَالصَّالِحَاتِ الصَّابِرَاتِ الْقَانِتَاتْ
وَبَعْضُهُمْ أَثْبَتَ فِيهَا الأَوَّلاَ وَفِيهِمَا الْحَذْفُ كَثِيرًا نُقِلاَ[5].

قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "رُوي أن الناظم اعترض عليه في هذين البيتين بالتناقض[6]، ففكّر قليلا، ثم بدل الشطر الآخر من البيتين، وهو قوله: (وفيهما الحذف كثيرا نقلا) بشطر آخر، فقال: (ولكن حذفه كثيرا نقلا) فالدرك عليه، لأنه لم يبيّن أي طريقة سلك، هل طريقة أبي داود؟ أو طريقة أبي عمرو؟ لأن كلام الناظم قبل هذا التبديل على طريقة أبي عمرو، وكلامه بعد هذا التبديل على طريقة أبي داود، وكان حقّه أن يبيّن طريقتيهما"[7]، وقال أيضا: "فالاعتراض الوارد على الناظم وارد في الحقيقة على أبي عمرو الداني، لأن الناظم تبعه في هذا، وعبارة أبي داود في التنزيل أحسن من عبارة أبي عمرو الداني[8].

---

1 ينظر: سمير الطالبين، الضباع، ص28. والضباع هو نور الدين علي بن محمد بن حسن بن إبراهيم الضبَّاع المصري، إمام مقدم في التجويد والقراءات، ولد سنة: 1307هـ، أخذ القراءات عن عبد الرحمن الخطيب الشعار، وأخذ عنه عبد العزيز بن محمد عيون السود، له مؤلفات نفيسة منها: تقريب النفع في القراءات السبع، توفي سنة: 1380هـ/1961م. ينظر: معجم المؤلفين المعاصرين، محمد خير رمضان، 463/1. هداية القاري، عبد الفتاح المرصفي، 681/2، 682، 683.

2 إرشاد القراء والكاتبين، المخللاتي، 224/1.

3 جميلة أرباب المراصد، الجعبري، 73/2- 74.

4 سمير الطالبين للضباع، الضباع، ص28.

5 منظومة مورد الظمآن، الخراز، البيتن[53- 54]، ص10.

6 وذلك أن قوله: (وجاء في الحرفين) يقتضي أن الألفين محذوفان من غير خلاف، وقوله: (وبعضهم أثبت فيه الأولا) يقتضي أن الخلاف في الأول دون الثاني وأن الثاني محذوف من غير خلاف، وقوله: (وفيهما الحذف كثيرا نقلا) يقتضي أن الخلاف فيهما معا، وأن الحذف أكثر من الإثبات وهذا تدافع بين الكلام الأول والثاني والثالث، فإن أول الكلام يقتضي الحذف في الأول دون الثاني. تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص253.

7 تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص256.

8 المرجع نفسه، ص255.

ثم قال: "والأوْلى والأبْين أن تقول عوض هذه الأبيات الثلاثة، هذه الأبيات:

وَالْخُلْفُ فِي التَّأْنِيثِ فِي الْحَرْفَيْنِ لِلدَّانِي فِي مُقْنِعٍ دُونَ مَيْنِ
وَالْحَذْفُ فِيهِمَا اخْتِيَارُ الْحَبْرِ بِالْهَمْزِ أَوْ بِالشَّدِّ أَوْ بِالْغَيْرِ
كَقَوْلِـــهِ الصَّافَّاتِ تَائِبَاتٍ وَعَابِدَاتٍ قُلْ وَبَاسِقَاتٍ
وَالْحُكْمُ فِي التَّنْزِيلِ حَذْفُ اللاحِقْ وَالْحَذْفُ مَشْهُورٌ لَهُ بِالسَّابِقْ[1].

وإن شئت أن تجمع بين طريقتي الشيخين فتقول:

وَأَلِفًا جَمْـعَ الْمُؤَنَّثَـاتِ شَدًّا أَوْ نَبْرًا أَوْ سِوَاهُ يَأْتِـي
ثَالِثُهُمَا أَنْ يُثْبِتَ الْمُقَدَّمُ وَالْحَذْفُ فِيهِمَا هُوَ الْمُعَظَّمُ[2].

الخلاصة: من خلال قول الإمام الشوشاوي رحمه الله في إصلاح النظم، وفي تحسينه لكلام أبي داود يتضح رأيه في ذلك؛ وهو حذف الألفين معا، موافقا لما عليه أكثر الأئمة؛ اختصارا وتقليلا لحروف المد، وليكون الباب – جمع المؤنث السالم – على سنن واحد، وهو المعمول به في المصاحف، قال المارغني رحمه الله: "والعمل عندنا على حذف الألفين في ذلك"[3].

2– رأي الإمام رحمه الله في ألف لفظي: ﴿رَّاسِيَـٰتٍ﴾، ﴿بَاسِقَـٰتٍ﴾: اختُلف في إثبات الألف وحذفها في قوله تعالى: ﴿رَّاسِيَـٰتٍ﴾[سبأ: 13]، و﴿بَاسِقَـٰتٍ﴾[ق: 10] كالآتي:

القول الأول: حذف الألفين من الكلمتين، وهذا ما ذهب إليه الحافظ الداني لدخوله تحت قاعدة جمع المؤنث السالم.

دليلهم: قال الحافظ رحمه الله: "وما اجتمع فيه ألفان من جمع المؤنث السالم فإن الرسم في أكثر المصاحف ورد بحذفهما معا"[4].

القول الثاني: إثبات الألف الأولى من الكلمتين، وهذا مذهب أبي داود.

دليلهم: قال الإمام أبو داود: "وكتبوه ﴿رَّاسِيَـٰتٍ﴾ بحذف الألف الثانية التي بين الياء والتاء، وإثبات الأولى"[5].

وقال: "﴿بَاسِقَـٰتٍ﴾ بحذف الألف الثانية وإثبات الأولى"[6].

رأي الإمام: يرى الإمام الشوشاوي رحمه الله بقول الإمام أبي داود، لرده عن الاعتراض الوارد عليه، حيث قال: "فقوله: (رجح ثبته[1])، أي: رجح وميّل وثقّل وشهّر أبو داود ثبت الألف الأول من ﴿رَّاسِيَـٰتٍ﴾، وكذلك

---

[1] كما ذكر أبيات أخرى في نفس الأمر، ولو لا خشي الإطالة لذكرتها. ينظر: تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص256.

[2] المرجع نفسه، ص256.

[3] دليل الحيران، المارغني، ص73. ينظر كذلك: سمير الطالبين، الضباع، ص28.

[4] المقنع، الداني، 268.

[5] مختصر التبيين، أبو داود، 1010/4.

[6] المرجع نفسه، 1135/4.

الألف من ﴿بَاسِفَٰتٍ﴾، واعترض قوله في هذين الكلمتين: (رجح ثبته) بأن قوله: (رجح ثبته) يقتضي الخلاف بالحذف والإثبات في الألف الأولى من هاتين الكلمتين إلا أن الإثبات هو الراجح، وليس الأمر كذلك في التنزيل، بل لم يذكر في التنزيل في الألف الأول في هاتين الكلمتين إلا الإثبات، ونصّه في التنزيل[2] في سورة قاف: "﴿بَاسِفَٰتٍ﴾ بحذف الألف الثانية وإثبات الأولى"، وقال[3] في سورة سبأ: "وكتبوا ﴿رَّاسِيَٰتٍ﴾ بحذف الألف الثانية التي بين الياء والتاء وإثبات الأولى، فهذا نصّه في هذين اللفظين، وليس في هذا النص ما يدلّ على الخلاف أصلا، قلت: صوابه أن يقول: (نَقل ثبتَه وباسقات)[4].

الخلاصة: جرى العمل بمذهب أبي داود رحمه الله ، وهذا الذي قال به إمامنا الشوشاوي رحمه الله، ونسخ به المغاربة والمشارقة مصاحفهم[5].

3- رأي الإمام الشوشاوي في لفظ ﴿رِسَالَتِهِۦٓ﴾: كتبوا ﴿رِسَالَتِهِۦٓ﴾[6] بالمائدة بألف قبل اللام، وبغير ألف بعدها، واجتمعت على ذلك المصاحف فلم تختلف، قال أبو داود رحمه الله: "﴿رِسَالَتِهِۦٓ﴾ بألف قبل اللام، وبغير ألف بعدها، واجتمعت على ذلك المصاحف فلم تختلف"[7]، وقال صاحب نثر المرجان رحمه الله: "﴿رِسَالَتِهِۦٓ﴾ بحذف الألفين بعد السين واللام، رعاية للقراءتين[8]...، وجمع المؤنث السالم إذا اجتمع فيه ألفان فتحذفان، كما هو المنصوص في المقنع[9] وهو المرسوم في مصحف الجزري"[10].

وقد اختلف العلماء في لفظ رسالته الواقع في سورة الأنعام هل يدخل ضمن سورة المائدة من حيث الحذف والإثبات في الألف الواقعة بين السين واللام على قولين:

القول الأول: أن الإثبات مقتصر على موضع المائدة دون الأنعام، فموضع الأنعام يبقى على الحذف على أصل قاعدة الجمع المؤنث السالم، وهو مذهب المغاربة[11].

---

[1] قال الخراز: ..... *** .....قُلْ وَرَاسِيَاتْ

رَجَّحَ ثَبْتَهُ وَبَاسِقَاتِ ****..... البيتين[55- 56]، منظومة مورد الظمآن، الخراز، ص10.

[2] مختصر التبيين، أبو داود، 1135/4.

[3] المرجع نفسه، 1010/4.

[4] تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص262- 263.

[5] ينظر: التبيان، ابن آجطا، ص174، تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص269، فتح المنان، ابن عاشر، 446/1، رسم الطالب عبد الله، ص19، نثر المرجان، الأركاتي، 258/5.

[6] في قوله تعالى: ﴿...وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ ...﴾[المائدة: 69].

[7] مختصر التبيين، أبو داود، 453/3.

[8] قرأ المدنيان وابن عامر ويعقوب وأبو بكر رسالاته بالألف على الجمع وكسر التاء، وقرأ الباقون بغير ألف ونصب التاء على التوحيد". النشر، ابن الجزري، 255/2.

[9] المقنع، الداني، ص268.

[10] نثر المرجان، الأركاتي، 78/2.

[11] ينظر: المصحف الحسني المسبع، المصحف المحمدي.

أقوالهم: قال الناظم الخراز رحمه الله في منظومته:

.....***...رسالة العقود.....[1].

ففي إثبات الألف في لفظ ﴿رِسَالَتِهِۦٓ﴾ بالمائدة ليخرج منها موضعي الأنعام والأعراف[2]، وتبعه على ذلك شراح مورده كابن آجطا[3]، وابن عاشر[4]، المارغني[5].

قال ابن آجطا رحمه الله: "رسالة العقود، فقيد بالسورة احترازا من الذي في سورة الأنعام ﴿ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَٰلَتَهُۥۗ﴾[الأنعام 125]"[6].

وقال المارغني رحمه الله: "واحترز بقيد السورة عن الواقع في غيرها نحو: ﴿ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَٰلَتَهُۥۗ﴾[الأنعام 125]، فإن ألفه الأولى محذوفة"[7].

قال صاحب منظومة الجكنية رحمه الله [8]:

واحذف رسالات سوى العقود *** والثبت في مفردها المشهود[9].

القول الثاني: رسم موضع الأنعام بالألف قياسا على نظيرتها في المائدة، وأما موضع الأعراف فيبقى على قاعدته على الحذف، وهذا مذهب المشارقة.

أقوالهم: قال اللبيب رحمه الله: "وأما الألف التي بعد السن كتابته بالإجماع وبه جرى رسم مصاحف أهل المشرق وخالف أهل المغرب واقتصروا على إثبات الألف التي تعد بعد السن في موضع المائدة، وحذفوها في سوى ذلك"[10]. فرسموا موضع الأنعام بالإثبات أخذا من كلام أبي داود في موضع المائدة، إذ أن نصه في موضع المائدة يغني عن تكراره في موضع الأنعام، لأنها نظيرة لها من جانب الرسم ومن جانب القراءة جمعا وإفرادا[11].

---

[1] منظومة مورد الظمآن، الخراز، باب ما اتفق أو اختلف على حذف ألفه ونظائره...، البيت[55]، ص10.

[2] في قوله تعالى: ﴿...ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَٰلَتَهُۥۗ...﴾[الأنعام: 125]، وقوله: ﴿قَالَ يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّي ٱصۡطَفَيۡتُكَ عَلَى ٱلنَّاسِ بِرِسَٰلَٰتِي وَبِكَلَٰمِي...﴾[الأعراف: 144].

[3] التبيان، ابن آجطا، ص169.

[4] فتح المنان، ابن عاشر، 446/1.

[5] دليل الحيران، المارغني، ص74.

[6] التبيان، ابن آجطا، ص169.

[7] دليل الحيران، المارغني، ص74.

[8] الجكنية نظم من المنظومات التي اعتمد عليها شيوخ المدارس القرآنية بالمغرب العربي، والجكني نسبة لقبيلة جاكن أو تاجكنت، وجاكن نسبة إلى القبيلة المستوطنة منطقة شنقيط التابعة لدولة موريتانيا.

[9] منظومة الجكنية في بيان المحذوف من حروف الكلمات القرآنية،الجكني، فصل في الحذف بعد السين، البيت[174]، ص12.

[10] ينظر: الدرة الصقيلة، اللبيب، ص256، مختصر التبيين، أبو داود، 512/3، هامش: 9.

[11] قرأ المدنيان والمكي وروح عن يعقوب بالإفراد والباقون على الجمع، ينظر: التيسير، الداني، ص88، تقريب النشر، ابن الجزري، 524/2 لطائف الإشارات، القسطلاني، 2096/5.

رأي الإمام: قال الإمام الشوشاوي رحمه الله شارحا لقول الناظم: "قوله: (رسالة العقود) قيّده بالسورة احترازا من غيره، كقوله تعالى في سورة الأنعام: ﴿رِسَٰلَتِهِۦ﴾[1]، وقوله تعالى في سورة الأعراف: ﴿أُبَلِّغُكُمْ رِسَٰلَٰتِ رَبِّى﴾[الأعراف: 61]"[2].

يظهر أن الإمام الشوشاوي رحمه الله على رأي الناظم في الاقتصار على موضع المائدة بإثبات الألف بعد السين، ولسكوت أبي داود رحمه الله عن موضع الأنعام أجراه على الحذف، ليكون على سنن واحد، لكنه غفل عن موضع الأعراف الأخير الذي نص أبو داود رحمه الله في مختصره على إثبات ألفه قبل السين فقال: "وكتبوا ﴿بِرِسَالَتِي﴾[الأعراف: 144] بألف قبل اللام وبغير ألف بين اللام والتاء"[3].

الخلاصة: أثبت المشارقة موضعي المائدة والأنعام، وحذفوا موضعي الأعراف، بينما المغاربة منهم من أثبت موضع المائدة فقط، وهذا رأي الإمام الشوشاوي رحمه الله ، ومنهم من أثبت موضع المائدة وموضع الأعراف فقط، لتصريح أبي داود بهما دون موضع الأنعام، وعلى هذا الأخير جرى العمل في مصاحف المغاربة المتأخرة كالمصحف الحسني المسبع، ومصحف مجمع الملك فهد بروايتي ورش وقالون-رحمهما الله تعالى-.

4- رأي الإمام الشوشاوي رحمه الله في ألف ﴿أَلْبَنَاتُ﴾: ورد لفظ ﴿أَلْبَنَاتُ﴾ في مواضع عدة من القرءان الكريم[4]، اختلف في رسمها بين حذف ألفها وإثباتها كما يلي:

أولا: أنها بالإثبات كلها عدا ثلاثة مواضع بالحذف: الأول في الأنعام من قوله تعالى: ﴿وَخَرَّقُواْ لَهُۥ بَنِينَ وَبَنَٰتٍۭ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾[الأنعام: 101]، والثاني في النحل: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ سُبْحَٰنَهُۥ﴾[النحل: 57]، والثالث في الطور: ﴿أَمْ لَهُ ٱلْبَنَٰتُ﴾[الطور: 37]، وهذا قول الإمام أبي داود رحمه الله [5]. حيث قال عن مواضع النساء[6]: "﴿وَبَنَاتُكُم﴾ بألف ثابتة... ﴿وَبَنَاتُ ٱلأَخِ وَبَنَاتُ ٱلأُخْتِ﴾[النساء: 23] بألف بلا خلاف"[7].

ثانيا: أنها محذوفة مطلقا، وهذا مفهوم من كلام الحافظ؛ لاندراجها في عموم حذف ألف الجمع[8]، وجرى العمل به في مصحف الجماهيرية الليبية، ورجحه الأركاتي رحمه الله ، وصاحب كتاب الترجيح والتعليل. قال

---

[1] وقد ذكر أبو عمرو الداني حذف الألف بعد اللام في الحرفين. ينظر: المقنع، الداني، ص11.

[2] تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص262.

[3] مختصر التبيين، أبو داود، 571/3.

[4] ورد لفظ "بنات" في عشرة مواضع من القرآن الكريم. ينظر: الترجيح والتعليل، أحمد شكري، ص15.

[5] ينظر: مختصر التبيين، أبو داود، 507/3، 773، 1151/4.

[6] لم يصرح الإمام أبو داود بالإثبات إلا في هذا الموضع، ولكن أُخذ له بالإثبات في باقي المواضع على الأصل.

[7] مختصر التبيين، أبو داود، 397/2، 398.

[8] ينظر: المقنع، الداني، ص263.

الأركاتي ﷺ: "هو الأكثر"[1]، وقال صاحب كتاب الترجيح والتعليل: "والذي يترجح عندي العمل بما ذهب إليه الداني ﷺ من تعميم الحذف في جميع المواضع حملا للفظ على نظيره، وتسهيلا للقارئين وتسيرا عليهم"[2].

رأي الإمام: قال الإمام الشوشاوي ﷺ: "جاء بالحذف عن أبي داود بنات في ثلاث كلمات:

الكلمة الأولى في النحل، وهي قوله تعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلهِ ٱلْبَنَٰتِ سُبْحَٰنَهُۥ﴾، والثانية في سورة الأنعام، وهي قوله تعالى: ﴿وَخَرَّقُواْ لَهُۥ بَنِينَ وَبَنَٰتِۭ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾، والثالثة: في سورة والطور، وهي قوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُ ٱلْبَنَٰتُ﴾...، يُفهم من ذكر المحذوف من ﴿ٱلْبَنَٰتُ﴾، أن كل ما عدا هذه المواضع الثلاثة ثابت الألف"[3].

وفي هذا إشارة لترجيح قول أبي داود عند الإمام الشوشاوي ﷺ بإثبات ألف لفظ ﴿ٱلْبَنَٰتُ﴾ في كل المواضع عدا الثلاثة المذكورة.

الخلاصة: جرى العمل بما رآه الإمام الشوشاوي ﷺ على مذهب أبي داود ﷺ، عدا مصحف الجماهيرية الليبية[4]، قال المارغني ﷺ "والعمل عندنا على ما نقله الناظم عن أبي داود من حذف ﴿ٱلْبَنَٰتُ﴾ في الكلمات الثلاث، وعلى الإثبات في غيرها"[5].

ثالثا: رأي الإمام ﷺ في ألف التثنية غير المتطرفة: اختلفت نظرات العلماء في رسم ألف التثنية غير المتطرفة الواقعة في وسط الكلمة، في اسم كانت أو فعل إلى أقوال:

القول الأول: حذف ألف تثنية من القرآن الكريم حيث وقعت، قال به المهدوي، والشيرازي[6] والقسطلاني[7].

والقسطلاني[7].

---

[1] نثر المرجان، الأركاتي، 520/1.

[2] الترجيح والتعليل، أحمد شكري، ص15.

[3] تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص266- 267.

[4] ينظر: سفير العالمين، أشرف طلعت، 89/1، الهامش: 2.

[5] دليل الحيران، المارغني، ص75.

6 أبو الخطاب محمد بن محمود بن محمد الشيرازي، المعروف بصدر الدين القارئ، من شيوخه: برهان الدين الجعبري، ومحمد بن عمر بن أبي بكر الرقاعي، وقرأ عليه جماعة منهم ولده منصور، وعبد الرحمن بن محمد بن علي الأصبهاني، توفي سنة: 776هـ. ينظر: غاية النهاية، ابن الجزري 228/2.

[7] هو أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك القسطلاني، القتيبي، المصري، أبو العباس، من علماء الحديث، من مؤلفاته: لطائف الإشارات، توفي في القاهرة سنة: 923هـ. ينظر: الأعلام، الزركلي، 232/1.

أقوالهم: قال المهدوي رحمه الله: "قال[1]: وكذلك رأيت التثنية المرفوعة كلها بغير ألف"[2].

وقال الشيراز ي رحمه الله: "وحذفت الألف أيضا في التثنية المرفوعة، نحو: ﴿وَامْرَأَتَـٰنِ﴾[البقرة: 281] و﴿رَجُلَـٰنِ﴾[المائدة: 25]، و﴿أَضَلَّانَا﴾[فصلت: 28] وشبهه، ما لم تقع طرفا"[3].

فقد نقل القسطلاني رحمه الله في لطائف الإشارات الحذف لا غير، فقال: "وحذفوا الألف الدالة على اثنين إعرابا وعلامة في الاسم"[4].

القول الثاني: حذف ألف التثنية من جميع القرآن إلا في ﴿تُكَذِّبَانِ﴾ فبالوجهين، قاله الحافظ الداني رحمه الله.

أقوالهم: قال الحافظ الداني رحمه الله: "وكذلك رسم التثنية المرفوعة بغير ألف كقوله: ﴿وَامْرَأَتَـٰنِ﴾[البقرة: 282] و﴿رَجُلَـٰنِ﴾[المائدة: 23]، و﴿سَـٰحِرَانِ﴾[القصص: 48] وشبهه، وسواء كانت الألف اسما أو حرفا ما لم تقع طرفا ووقعت حشوا"[5]، ولم يذكر اختلاف المصاحف في ألف التثنية إلا في ﴿تُكَذِّبَانِ﴾ بسورة الرحمن، حيث قال: قال: "وفي الرحمن كتبوا في بعض المصاحف ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ بالألف، وفي بعضها ﴿تُكَذِّبَانِ﴾ بغير ألف من أول السور إلى آخرها"[6].

وقال السخاوي رحمه الله: "يعني أنهم رسموا ما فيه الألف من التثنية إذا كانت الألف حشوا ولم تكن طرفا بالحذف وذلك نحو: ﴿سَـٰحِرَانِ﴾[القصص: 48]، و﴿يَفْتَتِلَانِ﴾[القصص: 14]، و﴿تُكَذِّبَانِ﴾، و﴿أَضَلَّانَا﴾[فصلت: 29]، فأما إذا كانت الألف طرفا فلا تحذف، لأنها لو حذفت التبس الخط تارة بالواحد، وتارة بالجمع"[7]. وقد ذكر اختلاف المصاحف في ﴿تُكَذِّبَانِ﴾ بالرحمن، ثم قال: "فأما تكذبان فحذف ألفه للتخفيف والاختصار وكذلك رأيته في المصحف الشامي في جميع مواضعه"[8].

وقال ابن وثيق الأندلسي رحمه الله: "ومما جاء في التثنية كل ألف وقعت وسطا، في اسم كانت أو فعل، فهي محذوفة...، حيث وقع. واختلف في قوله: ﴿تُكَذِّبَانِ﴾ في الرحمن، ففي بعض المصاحف بالحذف، وفي بعضها بالإثبات"[9].

---

1 يقصد به أبي عبيد. ينظر: هجاء مصاحف الأمصار، المهدوي، ص76.

2 ينظر: هجاء مصاحف الأمصار، المهدوي، ص76.

3 ينظر: كشف الأسرار في رسم مصاحف الأمصار، الشيرازي، ص40.

4 لطائف الإشارات، القسطلاني، 562/2.

5 المقنع، الداني، ص227- 228.

6 المرجع نفسه، ص557.

7 الوسيلة، السخاوي، ص272.

8 الوسيلة، السخاوي، ص231، 231.

9 الجامع لما يحتاج إليه من رسم المصحف، ابن وثيق، ص35، 36.

القول الثالث: ورد في ألف التثنية اختلاف المصاحف حيث وقعت، قاله الإمام أبو داود رحمه الله، واختار الإثبات في أكثر من موضع، معللا ذلك لموافقة بعض المصاحف وإعلاما بالتثنية، واختار الحذف في خمسة كلمات: ﴿يَاتِيَانِهَا﴾[النساء:16]، ﴿الأَوْلَيَانِ﴾[المائدة: 109]، ﴿إِنَّ هَذَانِ﴾[طه: 62]، ﴿لَسَاحِرَانِ﴾[طه: 62] ﴿فَذَانِكَ﴾[القصص: 32]، فقد نص في تنزيله على الحذف فقط.

أقوالهم: قال الإمام أبو داود رحمه الله: "وكذا اختلفت المصاحف في قوله: ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ﴾[البقرة: 101]، فكتبوه بألف، وبغير ألف أيضا، وبالألف أختار لمعنيين، أحدهما: موافقة لبعض المصاحف، والثاني: إعلاما بالتثنية"[1].

وقال أيضًا: "وقد ذكرنا اختلاف الصحابة رضي الله عنهم في إثبات ألف التثنية في قوله: ﴿امْرَأَتَانِ﴾[البقرة: 281] وحذفها في هذه الكلمة وشبهها، واختيارنا الإثبات"[2]، وقال عن المواضع التي نص على حذفها: "﴿يَاتِيَانِهَا﴾[النساء: 16] يغير ألف بين الياء والنون التي معها هاء"[3]، وقال أيضًا: "﴿الأَوْلَيَانِ﴾[المائدة: 109] كتبوه بغير ألف بين الياء والنون، واجتمعت على ذلك المصاحف فلم تختلف"[4]، وقال: "﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾[طه: 62] كتبوه بحذف الألف قبل النون في الكلمتين، وقبل الحاء أيضا على الاختصار، وكذا بعد الهاء"[5]، وقال عن ﴿فَذَانِكَ﴾[القصص: 32]: "كتبوه بغير ألف على الاختصار"[6].

رأي الإمام: قال الشوشاوي رحمه الله: "ألف التثنية محذوف بشرط أن يقع في حشو الكلمة، سواء كان في وسط الكلمة بنون التثنية بعده (كرجلان)، وقوله: (يحكمان)، أو كان في وسط الكلمة بغير نون التثنية، نحو: ﴿يَدَاهُ﴾[المائدة: 66] و﴿يَدَاكَ﴾[المائدة: 10]، وسواء كان ألف التثنية أيضا في اسم، كان أو فعل"[7]، ثم قال: وقوله: (واختلف) البيت[8]، "أن ابن نجاح ذكر الخلاف في ألف التثنية الواقع في الوسط حيث ما وقع في القرآن القرآن من غير استثناء"[9]، ثم ذكر تنبيه في ذلك فقال: "لماذا سكت الناظم عن مختار أبي داود في ألف التثنية؟ لأنه اختار فيه في التنزيل الإثبات، لأنه قال في التنزيل بعد ذكر الخلاف فيه، ثم قال: "وبالألف أختار لمعنيين:

---

[1] مختصر التبيين، أبو داود، 188/2، 189.

[2] المرجع نفسه ، أبو داود، 320/2، 321.

[3] المرجع نفسه، 396/2.

[4] المرجع نفسه، 462/3.

[5] المرجع نفسه، 846/4.

[6] المرجع نفسه، 966/4.

[7] تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص355.

[8] وهو قول الناظم: مَعَ الْمُثَنَّى وَهْوَ فِي غَيْرِ الطَّرَفْ **** كَرَجُلَانِ يَحْكُمَانِ وَاخْتُلِفْ
لِابْنِ نَجَاحٍ فِيهِ ثُمَّ الدَّانِي **** قَدْ جَاءَ عَنْهُ فِـــي تكذّبان. منظومة مورد الظمآن، الخراز، باب القول فيما اختلف أو اتفق على حذف ألفه ونظائره من سورة البقرة، البيتين[117- 118]، ص14.

[9] تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص357.

أحدهما موافقة لبعض المصاحف، والثاني: إعلاما بالتثنية، وهذا الاعتراض لازم للناظم لأنه التزم أن يذكر ما ذكروه"[1].

الخلاصة: يظهر أن الإمام الشوشاوي رحمه الله يقول برأي الناظم في ذكر الخلاف في ألف التثنية للإمام أبي داود مع ذكر اختياره للإثبات فيها، و لم يذكر ما نص عليه أبو داود بالحذف، قال ابن عاشر رحمه الله: "فأنت ترى كيف اقتصر في ﴿فَتَيَانِ﴾[يوسف: 36]، و﴿ذَانِكَ بِمَا قَدَّمَتْ يَدَاكَ﴾[الحج: 10][2] على الإثبات، وفي ﴿الأَوْلَيَانِ﴾[المائدة: 109]، و﴿يَاتِيَانِهَا﴾[النساء: 16]، و﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾[طه: 62]، و﴿فَذَانِكَ﴾[القصص: 32] على الحذف، ولكن لما رأى الناظم: العمومات التي في التنزيل صريحة في استغراق الأفراد حمل الأماكن المعارضة لها بالاختصار على أحد الوجهين، على الترجيح للمذكور، والاكتفاء على ذكر الطرف الآخر بما قرره عن عموم الخلاف في ألف المثنى غير مرة، كما اقتصر على الحذف في ﴿إِسْرَآءِيلَ﴾ عند قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الْمَلإِ مِنْ بَنِي إِسْرَآءِيلَ﴾[البقرة: 244][3] بعد أن قرر فيه الخلاف قبل ذلك"[4].

وهذا تأكيد للكلمات التي أوردها أبو داود بالحذف، و لم يستثنها الشوشاوي رحمه الله[5]، وعليه فالحذف أصح في في الاختيار من الإثبات في ألف التثنية، إلا كلمة ﴿تُكَذِّبَانِ﴾[الرحمن: 11] لاختيار الإمامين الإثبات، وعليه عمل المغاربة، وعلى مذهب أبي داود جرى عمل المشارقة، قال المارغني رحمه الله: "والكل عندنا على حذف ألف المثنى بنوعيه، حيث وقع في القرءان، وعلى حذف ألف اثنان إلا جميع ما وقع في سورة الرحمن من لفظ ﴿تُكَذِّبَانِ﴾[الرحمن: 11]، فالعمل عندنا على إثباته"[6]. فجرى عمل المغاربة بما قاله الإمام الشوشاوي تبعًا للحافظ الداني- رحمهما الله تعالى-[7].

رابعا: رأي الإمام رحمه الله في الأسماء الأعجمية[8] المختلف فيها: اختلفت المصاحف في ألف ﴿هَارُوتَ وَمَارُوتَ﴾[البقرة: 101]، و﴿فَارُونَ﴾[القصص: 76] والألف الأولى من ﴿يَاهَامَانُ﴾[القصص: 38]، و[غافر: 36] فبالألف في أكثر المصاحف وحذفت في أقلّها، وقد صُوِّرت كما يلي:

---

[1] المرجع نفسه، ص358.

[2] ينظر: مختصر التبيين، أبو داود، 716/3، و870/4.

[3] المرجع نفسه ، أبو داود، 295/2.

[4] فتح المنان، ابن عاشر، 542/1.

[5] فمثلا مما ذكره الإمام أبو داود بالحذف وفيه قراءة سباعية لا توافق الإثبات هي: ما قرأه شعبة وحمزة وخلف ويعقوب على الجمع ((الأولين)) وما قرأه أبو عمرو ((إن هذين لساحران)) على النصب. ينظر: لطائف الإشارات، القسطلاني، 1976/5، 2883/7.

6 دليل الحيران، المارغني، ص87.

7 الألفات المختلف فيها بين الحذف والإثبات، السيد فرغل أحمد، ص15.

8 المراد بها الأعلام الأعجمية الزائدة على ثلاثة أحرف، وكانت الألف فيه متوسطة، والوارد منها في القرآن 21 اسما، وهي على قسمين: قسم كثر كثر استعماله وهو 9 أسماء، كإبراهيم، وإسماعيل، وقسم لم يكثر استعماله وهو 12 اسما، كطالوت وجالوت، وقد اختلف النقل في رسمها على التفصيل الآتي:

المذهب الأول: رُسمت بإثبات الألف في الكلمات الأربع، وهو ما صرَّح به الإمام الداني، وتبعه الشاطبي على ذلك.

دليلهم: قال الإمام الداني رحمه الله: "ورأيت المصاحف تختلف في أربعة منها وهي: ﴿هَـٰرُوتَ﴾، ﴿وَمَـٰرُوتَ﴾، ﴿يَـٰهَـٰمَـٰنُ﴾ ﴿فَـٰرُونَ﴾ ففي بعضها بالألف، وفي بعضها بغير الألف، والأكثر على إثبات الألف، وفي كتاب هجاء السنة الذي رواه الغازي بن قيس[1] الأندلسي عن أهل المدينة: ﴿هَـٰرُوتَ﴾ و﴿وَمَـٰرُوتَ﴾ و﴿فَـٰرُونَ﴾ بغير الألف رسما لا ترجمة. ووجدت في مصاحف أهل العراق ﴿يَـٰهَـٰمَـٰنُ﴾ بألف بعد الهاء، وفي كلها بغير ألف بعد الميم...

وكذلك ﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ رسم بالألف أيضا في أكثر المصاحف لأنه قد حذفت منه الياء التي هي صورة الهمزة، وقد وجدت ذلك في بعض المصاحف المدنيّة العراقية العتق القديمة بغير ألف وإثباتها أكثر"[2]. وقال الشاطبي رحمه الله[3]:

والأعجمي ذو الاستعمال خصّ وقل *** طالوت جالوت بالإثبات مُقتفـــرا
ياجوج ماجوج في هاروت يثبت مع *** ماروت قارون مع هامان مشتهـــرا
داود مثبـــت إذ واو به حذفوا *** والحـــذف قل بإسرائيل مختبـــرا

قال السخاوي رحمه الله شارحا للأبيات: "يعني أن الألف يثبت في ذلك في حال شهرته، أي أنه الوجه المعروف الظاهر، وكشفت أنا ذلك في المصحف الشامي، فوجدت فيه: ﴿إِبْرَٰهِـۧمَ﴾، ﴿وَإِسْمَٰعِيلَ﴾، ﴿إِسْحَٰقَ﴾، ﴿وَهَـٰرُونَ﴾، ﴿وَسُلَيْمَـٰنَ﴾، ﴿يَـٰهَـٰمَـٰنُ﴾، ﴿جَالُوتَ﴾، ﴿هَـٰرُوتَ﴾، ﴿وَمَـٰرُوتَ﴾، و﴿قَـٰرُونَ﴾، الكل بغير ألف"[4]. وقال الجعبري رحمه الله: "واختلفت في ﴿هَـٰرُوتَ وَمَـٰرُوتَ﴾[البقرة: 102]، و﴿قَـٰرُونَ﴾[القصص: 76- 79]، و﴿هَـٰمَـٰنَ﴾[القصص: 06] و﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾[البقرة: 40] أين جاء...، فثبت في أكثرها، وحذف من أقلها"[5].

المذهب الثاني: بحذف الألف في الكلمات الأربع، وهو اختيار الإمام أبي داود رحمه الله، و لم يمنع من الإثبات[6].

- ما حذفت منه الألف اتفاقا: إبراهيم، إسمعيل، إسحق، عمرن، هارون، لقمن، سليمن، ميكئيل.
- ما أثبتت فيه الألف اتفاقا: داود، طالوت، جالوت، يأجوج ومأجوج، بابل، إلياس، إل ياسين.
- ما اختلفت فيه المصاحف بين الإثبات والحذف: إسرائيل، هاروت، ماروت، قارون، وهامان. ينظر: التبيان، ابن آجطا، 1/250،251. سمير الطالبين، أبو داود، ص29. سفير العالمين، أشرف طلعت، 1/99-101.

1 الغازي بن قيس أبو محمد الأندلسي إمام جليل، وثقة ضابط، كان مؤدبا بقرطبة، أخذ القراءات عرضا وسماعا عن نافع بن أبي نعيم وضبط عنه اختياره، والموطأ عن الإمام مالك، وهو أول من أدخل قراءة نافع والموطأ إلى الأندلس، له كتاب في الرسم كتاب هجاء السنة، مات سنة 199هـ ينظر: غاية النهاية لابن الجزري، 3/2.

2 المقنع، الداني، ص260- 262.

3 ينظر: منظومة عقيلة أتراب القصائد، الشاطبي، باب الحذف في كلمات تحمل عليها أشباهها، البيت[157- 159]، ص27.

4 الوسيلة، السخاوي، ص292.

5 جميلة أرباب المراصد، الجعبري، ص60-61.

6 مختصر التبيين، أبو داود، 2/114- 115.

دليلهم: ذكر الإمام أبو داود رحمه الله اختلاف المصاحف فيها، واختار الحذف، حيث قال: "واختلفت المصاحف في ﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾، ﴿هَـٰرُوتَ وَمَرُوتَ﴾، ﴿هَامَـٰنَ﴾، ﴿قَـٰرُونَ﴾، هذه الخمسة الأسماء، ففي بعضها بالألف، وفي بعضها بغير ألف، و لم يختلفوا في حذف الألف بعد الميم من: ﴿هَامَـٰنَ﴾، وأنا أختار كتب الخمسة الأسماء بغير ألف، حملا على سائرها مع مجيء ذلك كذلك في بعض المصاحف"[1]، واختيار أبي داود يرجع لما اتُّفق على حذفه مثل: ﴿إِبْرَٰهِيمَ﴾[البقرة: 123]، ﴿وَإِسْمَٰعِيلَ﴾[البقرة: 126] وغيرها، ومع مجيء ذلك كله في بعض المصاحف وإتباعا منه لمصحف المدينة، كما رواها الغازي بن قيس الأندلسي في كتابه هجاء السنة.

رأي الإمام: قال الإمام الشوشاوي رحمه الله في قول النَّاظم:

وَعَنْ خِلاَفٍ قَــلَّ فِي هَــارُوتَا *** هَامَانَ قَارُونَ وَفِي مَارُوتَــا[2]

"ذكر الناظم في هذا البيت القسم المختلف فيه بالحذف والإثبات إلا أن الإثبات هو المشهور فيها[3]، وهي أربعة ألفاظ، وهي: ﴿هَـٰرُوتَ﴾، ﴿وَمَرُوتَ﴾، ﴿هَامَـٰنَ﴾، و﴿قَـٰرُونَ﴾"[4]. وعلى هذا يتبين أن الإمام الشوشاوي يرحمه الله يرى بقول أبي داود رحمه الله حملا على الأعجمية الكثيرة الاستعمال، وموافقة لما عليه المصاحف.

الخلاصة: اختار المغاربة إثبات الألف، ورسموا بذلك مصاحفهم[5]، وهو الذي رجحه الحافظ الداني والشاطبي[6] والشاطبي[6] وشراح عقيلته[7] إلا السخاوي نقل الحذف فيها[8]، وجزم السيوطي بإثبات الألف الأولى من ﴿يَـٰهَامَـٰنُ﴾[9]، وعلى الإثبات القسطلاني[10]، وجزم الجزري بالإثبات في ﴿قَارُونَ﴾[القصص: 76][11]، ونقل

---

1 المرجع نفسه، 114/2- 115.

2 منظومة مورد الظمآن، الخراز، باب القول فيما اختلف أو اتفق على حذف ألفه...، البيت[98]، ص13.

3 قال أبو عمرو الداني: "والأكثر على إثبات الألف"، ثم قال: "وفي كتاب هجاء السنة الذي رواه الغازي بن قيس عن أهل المدينة: ﴿هَارُوتَ وَمَارُوتَ﴾ و﴿قَارُونَ﴾ بغير ألف رسما لا ترجمة. ووجدت في مصاحف أهل العراق: ﴿هَامَٰنَ﴾ بألف بعد الهاء، وفي كلّها بغير ألف بعد الميم". واختار أبو داود الحذف في هذه الأسماء. قال المارغني – بعد ذكر الخلاف –: "والعمل عندنا على الإثبات". ينظر: المقنع، الداني، ص22، مختصر التبيين أبو داود، 115/2، الوسيلة، السخاوي، ص 292، دليل الحيران، المارغني، ص95.

4 تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص334.

5 ينظر: المصحف الجزائري (الرودوسي وشريفي)، مصحف المجمع بروايتين ورش وقالون، مصحف الجماهيرية الليبية، مصحف الأزهر برواية ورش، والمصحف الحسني المسبع.

6 منظومة عقيلة أتراب القصائد، الشاطبي، البيت[147]، ص15.

7 جميلة أرباب المراصد، الجعبري، 60/2- 61. الدرة الصقيلة، اللبيب، ص400- 401.

8 ينظر: الوسيلة، السخاوي، ص292.

9 الإتقان، السيوطي، 2202/6.

10 لطائف الإشارات، القسطلاني، 567/2.

11 ذكره الأركاني في نثر المرجان، 208/5.

الخلاف في الباقي، ونقل الإثبات في الأربع صاحب نثر المرجان[1]، أما المشارقة فقد رسموا مصاحفهم على مذهب أبي داود[2]، وهو الذي عليه إمامنا الشوشاوي، وقد ألزم الدكتور شرشال المغاربة بإتباع اختيار أبي داود داود إتباعا لأصولهم العتيقة وهي مصاحف المدينة، حيث قال: "ينبغي لأهل المغرب أن يتبعوا مرسوم مصاحف أهل المدينة، إتباعا لأصولهم العتيقة"[3].

القسم الثاني: حذف ألـــف الجزئيات: وفيها:

1. **حذف الألف من ﴿بَٰطِل﴾**: ورد لفظ ﴿بَٰطِل﴾ في القرآن الكريم في ستة وعشرين موضعا[4]، اتفقت المصاحف على موضعين بالحذف، وهما قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ مُتَبَّرٌ مَّا هُمْ فِيهِ وَبَٰطِلٌ مَّا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾[الأعراف: 139]، وقوله: ﴿وَحَبِطَ مَا صَنَعُواْ فِيهَا وَبَٰطِلٌ مَّا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾[هود: 16]، واختلفت في بقية المواضع، ويمكن إيضاح ذلك كالآتي:

القول الأول: نص الحافظ الداني رحمه الله على الحذف في موضعي: الأعراف وهود[5]، وسكت عن المواضع الأخرى، غير أنه صرَّح بإثبات ألف وزن (فَاعِل)، فبمقتضى ذلك هي ثابتة عنده، ووافقه الشاطبي والسيوطي[6]، ورجح هذا القول الأركاتي حيث قال: "وبإثبات الألف بعد الباء الأكثر وحذفها الجزري في مصحفه ولا أعرف به وجها، على أنَّ الداني ضبط بإثبات الألف فيما هو على وزن "فَاعِل" لأنها زيدت للبناء وأما الحمل على قوله و﴿وَبَٰطِلٌ مَّا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾ خفيه موجه، لأن الداني والشاطبي جعلاه مما حذف ألفه للاختصار، وحصراه في سورة هود والأعراف وتبعهما السيوطي، وذكره فيما لم يدخل حذف ألفه تحت ضابطة، كما ستعرف هناك إن شاء الله والقياس لا يسوغ في رسم المصاحف"[7].

وقال عن موضعي الأعراف وهود: "ولا يبعد أن يكون الحذف لرعاية من قرأ (بَطَلَ)"[8].

القول الثاني: أما أبو داود فقد نص على حذف الألف بعد الباء في لفظة ﴿بَٰطِل﴾ وقال: "حيث ما وقع وكيف ما تصرف"[9]. قال اللبيب رحمه الله "وقال أبو داود رحمه الله في التبيين: "اتفق كتاب المصاحف على حذف

---

[1] المصدر نفسه، 193/1، 208/5 ، 249.

[2] ينظر: مصحف مجمع الملك فهد بروايتي حفص وشعبة، والمصاحف المصرية.

[3] مختصر التبيين، أبو داود، 115/2، هامش: 1.

[4] منها قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ﴾[البقرة: 187].

[5] ينظر: المقنع، الداني، ص184، 187.

[6] ينظر: منظومة عقيلة أتراب القصائد، الشاطبي، البيت[69]، ص7، الإتقان، السيوطي، 2210/6.

[7] نثر المرجان، الأركاتي، 132/1.

[8] المصدر نفسه، 108/3.

[9] مختصر التبيين، أبو داود، 134/2.

الألف التي بين الباء والطاء من قوله تعالى: ﴿وَبَٰطِلٌ مَّا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾ في الأعراف وهود وحذفت الألف منها تخفيفا واختصارا"[1].

من خلال كلام اللبيب رحمه الله يظهر أن الإمام أبو داود رحمه الله اختص بحذف موضعي الأعراف وهود إجماعا من المصاحف.

رأي الإمام: قال الإمام الشوشاوي رحمه الله بعد ذكره لموضعي الأعراف وهود: "أن أبا عمرو لم يذكر بالحذف إلا هذين اللفظين خاصّة[2]، وهذا يعني الباقي بالإثبات[3].

الخلاصة: من خلال ما سبق جرى العمل على مذهب أبي داود بالحذف مطلقا، وبه خطت المصاحف مشرقا ومغربا، وعلى مذهب الداني خط مصحف الجماهيرية الليبية[4]. وبهذا يتبين أن الإمام الشوشاوي رحمه الله رأيه على قول الحافظ، وعُمل به في المصحف الليبي.

2. **رأي الإمام رحمه الله في لفظ:** ﴿ٱلۡأَسۡبَٰبُ﴾: ورد لفظ ﴿ٱلۡأَسۡبَٰبُ﴾ في أربعة مواضع؛ منها ثلاثة معرفة بالألف واللام، وهي: ﴿...وَرَأَوُاْ ٱلۡعَذَابَ وَتَقَطَّعَتۡ بِهِمُ ٱلۡأَسۡبَٰبُ﴾[البقرة: 165]، و﴿...فَلۡيَرۡتَقُواْ فِي ٱلۡأَسۡبَٰبِ﴾[ص: 9]، و﴿وَقَالَ فِرۡعَوۡنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبۡنِ لِي صَرۡحٗا لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ﴾[غافر: 36]، وواحد نكرة في قوله تعالى: ﴿أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾[غافر: 37][5]، وقد اختلف أهل العلم في رسمها على النحو الآتي:

القول الأول: الحذف مطلقا في جميع الكلمات، وهذا مذهب البلنسي رحمه الله.

قال الإمام الخراز رحمه الله:

وَالْمُنْصِفُ الأَسْبَابَ .... **** وَابْنُ نَجَاحٍ مَا سِوَى الْبِكْرِ نَقَلْ[6].

قال ابن عاشر رحمه الله: "أخبر عن البلنسي صاحب المنصف بحذف ألف ﴿ٱلۡأَسۡبَٰبُ﴾ مطلقا"[7].

القول الثاني: الحذف في موضعي صاد وغافر، والإثبات في موضع البقرة. وهذا نسبه الخراز وشراح مورده لأبي داود.

---

[1] الدرة الصقيلة، اللبيب، ص277.

[2] ذكر أبو عمرو الداني هذين الموضعين بالحذف بسنده في الباب المروي عن قالون عن نافع بالحذف وسكت عن غير هذين الموضعين، إلا أنه نصّ نصّ على إثبات ألف وزن "فاعل" ممّا يعني ثبوت المواضع الأخرى. ينظر: المقنع، الداني، ص11، الوسيلة، السخاوي، ص143.

[3] تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص354.

[4] ينظر: التبيان، ابن آجطا، ص280، تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص364، فتح المنان، ابن عاشر، 539/1، دليل الحيران، المارغني، ص86 الوسيلة، السخاوي، ص143، 144.

[5] ينظر: الألفات المختلف فيها بين الحذف والإثبات، السيد فرغل، ص19.

[6] منظومة مورد الظوآن، الخراز، باب القول فيما اختلف أو اتفق على حذف ألفه...، البيت[136]، ص15.

[7] ينظر: فتح المنان، ابن عاشر، 739/1.

القول الثالث: الإثبات مطلقا، وهذا نُسب للحافظ الداني لسكوته عن الكلمة.

رأي الإمام: ذكر الإمام الشوشاوي رحمه الله أن صاحب المنصف حذف ألف هذا اللفظ مطلقا، أما ابن نجاح فقد حذفها كلها إلا موضع سورة البقرة فإنه ثابت عنده[1].

الخلاصة: ما نسبه الإمام الشوشاوي رحمه الله لأبي داود كان تابعا للخراز، لأن ابن نجاح لم يتعرض لهذه اللفظة بتاتا، بل سكت عنه، والسكوت يحتمل الإثبات ويحتمل الحذف، قال الشيخ أحمد شرشال: "بل إن هناك كلمات لم يذكرها البتة في جميع مواضعها وفي جميع النسخ الستة التي طالعتها، فذكر له الخراز حذف ألف قوله تعالى: ﴿ٱلأَسْبَـٰبُ﴾ ما عدا موضع البقرة، فإنه ثابت لأبي داود، وتبعه على ذلك شراح مورده، ولقد راجعت جميع نسخه المخطوطة، وفي جميع مواضعه و لم أجد أبا داود تعرض له لا بحذف ولا بإثبات"[2].

وكلام شرشال "لعله يحمل هذا على اختلاف النسخ، فكلا الفريقين صادق وكل اطلع على ما لم يطلع عليه الآخر"[3]، ومن خلال هذا الكلام يتأكد عدم تطرق أبو داود للكلمة رأسا، والذي يجب أن يكون عله العمل هو الحذف مطلقا، وعليه مصاحف المغاربة، أما المشارقة فرسموها على ظاهر المورد[4].

3. **رأي الإمام رحمه الله في ألف الألفاظ المشتقة من لفظ البركة:** الألفاظ المشتقة من لفظ البركة في القرءان الكريم خمسة ألفاظ، وهي: ﴿مُّبَـٰرَكَةٍ﴾، ﴿تَبَـٰرَكَ﴾، ﴿مُبَـٰرَكٌ﴾، ﴿وَبَـٰرَكَ﴾، و﴿بَـٰرَكْنَا﴾، وقد اختلف فيها علماء الرسم على ثلاثة أقوال هي:

القول الأول: الحذف مطلقا لكل الكلمات المشتقة من البركة، وهو ظاهر مذهب الداني.

قال الداني رحمه الله: "وكذلك حذف الألف بعد الباء في قوله تعالى: ﴿تَبَـٰرَكَ﴾، في نحو قوله تعالى: ﴿أَلاَ لَهُ ٱلْخَلْقُ وَالاَمْرُ تَبَـٰرَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾[الأعراف: 53] حيث وقع، وكذا ﴿بَـٰرَكْنَا﴾ في نحو قوله تعالى: ﴿وَأَوْرَثْنَا ٱلْقَوْمَ ٱلذِينَ كَانُواْ يُسْتَضْعَفُونَ مَشَـٰرِقَ ٱلاَرْضِ وَمَغَـٰرِبَهَا ٱلتِى بَـٰرَكْنَا فِيهَاۖ﴾[الأعراف: 136] و﴿مُبَـٰرَكاً﴾ في نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلذِى بِبَكَّةَ مُبَـٰرَكاً﴾[آل عمران: 96] و﴿مُّبَـٰرَكَةٍ﴾ في نحو قوله تعالى: ﴿كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّىٌّ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَـٰرَكَةٍ﴾[النور: 35] و﴿ٱلْمُبَـٰرَكَةِ﴾ في نحو قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَتَيٰهَا نُودِىَ مِن شَـٰطِىِٕ ٱلْوَادِ ٱلاَيْمَنِ فِى ٱلْبُقْعَةِ ٱلْمُبَـٰرَكَةِ مِنَ

[1] ينظر: تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص392.

[2] مختصر التبيين، أبو داود، 341/1.

[3] ظواهر الرسم، محمد شفاعت رباني، ص41.

[4] ينظر: سفير العالمين، طلعت أشرف، 110/1. دليل الحيران، المارغني، ص124.

ألشَّجَرَةِ﴾[القصص: 30]"[1]. وسكت عن موضع فصلت في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِن فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا﴾[فصلت: 9] فأخذ له الشاطبي بالإثبات، وتبعه شراح عقيلته[2]. قال الشاطبي ﷺ:

حتى يلاقوا ملاقوه مباركا احـــ *** فظه ملاقيه باركنا وكن حذرا[3]

قال السخاوي ﷺ شارحا للبيت: "وقوله (كن حذرا) نبه به على قوله تعالى: ﴿بَارَكَ﴾ فإنه كتب بالألف باتفاق، فحذرك أن تقيسه على ﴿بَارَكْنَا﴾"[4]. وقال الجعبري ﷺ: "ثم إنه لما نص على ﴿بَارَكْنَا﴾ كالأصل خاف أن تفعل فيه ما فعلت في نظيره، فقال أجمد-أحفظ- على لفظ ﴿بَارَكْنَا﴾ المتصل بالضمير، واحذر أن تقيس عليه ﴿بَارَكَ﴾ المنفصل عنه لأنه متفق الإثبات"[5].

القول الثاني: وهو ظاهر مذهب أبي داود، وعليه الخراز وشراح مورده. قال الخراز ﷺ:

مُبَارَكَةْ وَمُقْنِعٌ تَبَارَكَ **** مُبَارَكٌ وَابْنُ نَجَاحٍ بَارَكَا

وَعَنْهُ مِنْ صَادٍ أَتَى مُبَارَكْ **** ثُمَّ مِنَ الرَّحْمَنِ قُلْ تَبَارَكْ

وَجَاءَ عَنْهُمَا بِلاَ مُخَالَفَةْ **** فِي لَفْظِ بَارَكْنَا وَفِي مُضَاعَفَةْ[6]

فمذهب أبي داود ﷺ هو الحذف مطلقا في ثلاثة ألفاظ وهي: ﴿مُّبَارَكَه﴾، ﴿بَارَكَ﴾[فصلت: 9]، ﴿بَارَكْنَا﴾ وقيَّد لفظين وهما ﴿مُبَارَكَ﴾ من سورة صاد إلى آخر القرآن[7]، ولفظة ﴿تَبَارَكَ﴾ من سورة الرحمن إلى آخر القرآن[8]، وسكت عن سوى ذلك، فأخذ له بالإثبات.

القول الثالث: الحذف مطلقا إلا موضع فصلت، وهو مذهب الشاطبي وتبعه السخاوي والجعبري رحمهم الله.

رأي الإمام: رأى الإمام ﷺ موافق لما عليه الخراز ﷺ القائل: "حذف صاحب المقنع لفظ ﴿تَبَارَكَ﴾ حيثما ورد في القرآن وكيفما ورد... وأن أبا داود لم يحذف من لفظ ﴿مُبَارَكَ﴾ إلا ما وقع في سورة صاد وما

---

[1] المقنع، الداني، ص234- 236.

[2] إلا اللبيب قال: "وكذلك حذفوها بعد الباء من بركنا ومبركة ومباركا ومبارك وتبارك حيث وقعن". الدرة الصقيلة، المغني اللبيب، ص390-391.

[3] منظومة عقيلة أتراب القصائد، الشاطبي، البيت[139]، ص14.

[4] الوسيلة، السخاوي، ص281.

[5] جميلة أرباب المراصد، الجعبري، 40/2.

[6] منظومة مورد الظمآن، الخراز، باب ما اتفق أو اختلف على حذف ألفه.، الأبيات[163، 164، 165]، ص17.

[7] ينظر: مختصر التبيين، أبو داود، 905/4، 1082/4، 1135/4.

[8] المرجع نفسه، 1174/4.

بعدها إلى آخر القرآن، وأما ما وقع قبل سورة صاد، فهو عنده ثابت... وأن أبا داود لم يحذف – أيضا – من لفظ ﴿تَبَـٰرَكَ﴾ إلا ما وقع في سورة الرحمن وما بعدها"[1].

الخلاصة: اختار المغاربة الحذف مطلقا بما فيه موضع فصلت تقليلا للخلاف، وهو مذهب الداني، واختار كتاب مصحف الجماهيرية الحذف إلا موضع فصلت وهو مذهب الشاطبي وشراح عقيلته، واختار المشارقة ظاهر مذهب أبي دود، وهو الذي يراه الإمام الشوشاوي رحمه الله إلا أن الراجح هو العمل بمختار المغاربة حملا على النظائر وطردا للباب وتسهيلا للطالب[2].

قال المارغني رحمه الله: "والعمل عندنا على الحذف في جميع ألفاظ البركة حيث وقعت"[3].

4. **رأي الإمام رحمه الله في قوله تعالى: ﴿ٱلۡأَدۡبَـٰرَ﴾ حيث جاء**[4]: اختلف أهل الفنّ في لفظة ﴿ٱلۡأَدۡبَـٰرَ﴾كيف جاءت على أقوال:

القول الأول: حذف الألف منه إذا كان مضافا إلى ضمير الجمع الغائب، نحو: ﴿أَدۡبَـٰرِهِم﴾[5]، أو إلى اسم ظاهر نحو: أدبار السجود، وعلى حذف ألف ﴿ٱلۡأَدۡبَـٰرَ﴾[6] من الأحزاب إلى آخر القرءان، نص على ذلك أبو داود، وسكت عن المواضع؛ [آل عمران: 111]، [النساء: 46]، و[المائدة: 23].

القول الثاني: إطلاق الحذف في الجميع وهو مذهب البلنسي رحمه الله، وتبعه المغاربة.

قال الناظم الخراز رحمه الله:

وَالْمُنْصِفُ الأَدْبَارُ فِيهِ مُطْلَقَا **** وَفِيهِ أَعْنَاقُهُمْ قَـــدْ أَطْلَقَا[7]

القول الثالث: الإثبات مطلقا لسكوت الداني رحمه الله عليه.

رأي الإمام: في قول الناظم رحمه الله:

..... وَعَنْ أَبِي دَاوُدَ أَدْبَارُهُمْ[8]

قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "يعني أن ﴿أَدۡبَـٰرِهِم﴾ محذوف عن أبي داود، كقوله تعالى في سورة الأنفال: ﴿وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذۡ يَتَوَفَّى ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلۡمَلَـٰٓئِكَةُ يَضۡرِبُونَ وُجُوهَهُمۡ وَأَدۡبَـٰرَهُمۡ﴾[الأنفال: 51]... ، وقوله:

---

[1] تنبيه العطشان، الشوشاوي،، ص428- 430.

[2] ينظر: ظواهر الرسم، محمد شفاعت رباني، ص51- 52.

[3] دليل الحيران، المارغني، ص141.

[4] وقع في ثلاثة عشر موضعا. ينظر: ظواهر الرسم، محمد شفاعت رباني، ص41.

[5] نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱرۡتَدُّواْ عَلَىٰٓ أَدۡبَـٰرِهِم مِّنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ ٱلۡهُدَى ٱلشَّيۡطَـٰنُ سَوَّلَ لَهُمۡ﴾[محمد: 26].

[6] نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنۡ يُقَـٰتِلُوكُمۡ يُوَلُّوكُمُ ٱلۡأَدۡبَـٰرَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ﴾[آل عمران: 111]. ينظر: فتح المنان، ابن عاشر، 684/2.

[7] منظومة مورد الظمآن، الخراز، البيت[199]، ص19.

[8] المصدر نفسه، البيت[198]، ص19.

﴿أَدْبَـٰرِهِم﴾ لا يدخل فيه إلا ما كان بالهاء والميم، ولا يدخل فيه غيره، كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَانُواْ عَـٰهَدُواْ ٱللَّهَ مِن قَبْلُ لاَ يُوَلُّونَ ٱلاَدْبَـٰرَ﴾[الأحزاب: 15]...، وأن صاحب المنصف أطلق الحذف في ﴿ٱلاَدْبَـٰرَ﴾ كيف ما جاء في القرآن، سواء كان معرّفا بالألف واللام أو بالإضافة"[1].

وقد أغفل الخراز رحمه الله كلمة ﴿ٱلاَدْبَـٰرَ﴾ الواقع في الأحزاب والحشر، مع نص أبي داود على حذف ألفيهما وتبعه على ذلك شراحه، فتقرر من قاعدة الناظم في النقل عن أبي داود أن يحذف له جميع ما في الأحزاب إلى آخر القرءان[2].

الخلاصة: جرى العمل في المصاحف المشرقية بقول أبي داود، بحذف كل ما نص عليه، وإثبات ما سكت عنه وبه قال إمامنا رحمه الله، أما المصاحف المغربية فقد أطلقت الحذف تبعًا للبلنسي رحمه الله. قال المارغني رحمه الله: "والعمل عندنا على الحذف في ﴿ٱلاَدْبَـٰرَ﴾[آل عمران: 111] حيث وقع في القرءان"[3]، واختاره المخللاتي[4]، وهو الذي ينبغي أن يكون عليه العمل في مصاحف أهل المشرق لنص المنصف، وجرى العمل في مصحف الجماهيرية الليبية بالإثبات مطلقا، عملا بما نُسب للداني[5].

5. **الحُلْفُ في ألف:** ﴿ٱلْعَدَٰوَةَ﴾: ورد لفظ ﴿ٱلْعَدَٰوَةَ﴾ في ستة مواضع من القرآن الكريم، وهي أربعة مواضع في المائدة[6]،[المائدة: 15] و[المائدة: 64]، [المائدة: 82]، و[المائدة: 91]، وموضع في[فصلت: 34]، وموضع في [الممتحنة: 4]، ووردت كلها بالحذف عدا الموضع الأول من سورة المائدة اختُلِف فيه على قولين هما:

القول الأول: حذف ألفه بناءً على نظائره الأخرى، وهذا ما نصَّ عليه البلَنْسي[7].

دليلهم: قال الناظم الخراز رحمه الله:

..... ** ..... وَقُلْ فِي الْمُنصف
عَدَاوَةٌ وَغَيْرُ الأُولَى وَارِد ** لِابْنِ نَجَاحٍ .....[8]

القول الثاني: إثبات ألفه، وهذا ما استثناهُ الخراز، وذكرهُ شُرَّاح مورد الظمآن[9].

---

[1] تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص470- 471.

[2] ينظر: فتح المنان، ابن عاشر، 877/2.

[3] دليل الحيران، المارغني، ص165. اختار الحذف المخللاتي. ينظر: إرشاد القراء والكاتبين، المخللاتي، 440/2.

[4] ينظر: إرشاد القراء والكاتبين، المخللاتي، 440/2، التبيان، ابن آجطا، 394/1، تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص484، فتح المنان، ابن عاشر 684/1، سفير العالمين، أشرف محمد، 112/1.

[5] ينظر: مختصر التبيين، أبو داود، 999/4-1000، هامش 13. ظواهر الرسم، محمد شفاعت، ص41.

[6] منها قوله تعالى: ﴿فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَٰوَةَ وَالْبَغْضَآءَ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾[المائدة: 15].

[7] ينظر: التبيان، ابن آجطا، 366/1، تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص449، فتح المنَّان، ابن عاشر، 815/2، 866.

[8] منظومة مورد الظمآن، الخراز، باب ما اتفق أو اختلف على حذف ألفه...، البيتين[179- 180]، ص18.

[9] ينظر: التبيان، ابن آجطا، 366/1، تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص448، فتح المنَّان، ابن عاشر، 815/2، 866، 867، 868، دليل الحيران، المارغيني، ص151- 152.

دليلهم: سكوت أبي داود على هذه المواضع[1].

قال الشيخ الضباع رحمه الله: "﴿ٱلْعَدَٰوَةَ﴾ كيف جاء سوى الأول منه"[2].

رأي الإمام: قال الإمام الشوشاوي رحمه الله في قول الناظم:

.... وغير الأولى وارد ** لابن نجاح.....[3]

"معناه: أن ابن نجاح حذف ألف العداوة إلا الكلمة الأولى فإنه سكت عنها، فهي عنده ثابتة، وأراد بالكلمة الأولى قوله تعالى في المائدة: ﴿فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَٰوَةَ وَالْبَغْضَآءَ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾"[4].

الخلاصة: يرى الإمام الشوشاوي رحمه الله بحذف ألف ﴿ٱلْعَدَٰوَةَ﴾ حيث وقعت عدا موضع المائدة فعنده ثابتة لسكوت أبي داود عنه، قال الدكتور شرشال: "لم يذكر المؤلف -أبي داود- الموضع الأول من قوله تعالى: ﴿فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَٰوَةَ وَالْبَغْضَآءَ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾[المائدة: 15] فأخذ له بعضهم بالإثبات، واستثناه الخراز وتبعه على ذلك شراح المورد، وعليه عمل أهل المشرق في مصاحفهم ولا ينبغي ذلك، لأن غيره وتلميذه البلنسي صاحب المنصف نص على الحذف في جميع ألفاظه وهو الأولى، موافقة لنظائره، وعليه عمل أهل المغرب"[5]. والذي عليه مصاحف أهل المغرب أولى بالعمل طردا للباب، وعلى الإثبات في الموضع الأول مصاحف المشارقة، وعلى الإثبات مطلقا مصحف الجماهيرية الليبية.

قال المارغني رحمه الله: "والعمل عندنا على الحذف في ﴿ٱلْعَدَٰوَةَ﴾[المائدة: 15] مطلقا"[6].

وقال ابن القاضي رحمه الله: "﴿ٱلْعَدَٰوَةَ﴾ والحذف أولى لنص المنصف لنظائره"[7].

---

[1] ينظر: مختصر التبيين، أبو داود، 323/3، 452.

[2] سمير الطالبين، الضباع، ص34، سفير العالمين، أشرف طلعت، 134/1.

[3] منظومة مورد الظمآن، الخراز، باب ما اتفق أو اختلف على حذف ألفه...، البيت[180]، ص18.

[4] تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص451.

[5] مختصر التبيين، أبو داود، 452/3، هامش: 11.

[6] دليل الحيران، المارغني، ص152، ينظر كذلك: فتح المنان، ابن عاشر، 815/2، التبيان، ابن آجطا، 369، تنبيه العطشان، الشوشاوي ص461، نثر المرجان، الأركاتي، 24/2.

[7] بيان الخلاف والتشهير، ابن القاضي، ص62.

6. **رأي الإمام رحمه الله في لفظ:﴿بَأَذَافَهَا﴾**: نص الإمام أبو داود رحمه الله على حذف الألف التي بعد الذال من قوله تعالى: ﴿بَأَذَافَهَا﴾[النحل: 112]، حيث قال: "﴿بَأَذَافَهَا﴾ بغير ألف بين الذال والقاف، كذا رسمه عطاء الخرساني[1]، و لم أروه عن غيره"[2]، أما الإمام أبو عمرو الداني فقد سكت عنها، لذا نُسب له فيها الإثبات.

رأي الإمام: قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "حذف ألف قوله تعالى: ﴿بَأَذَافَهَا أَلَّهُ لِبَاسَ...﴾[النحل: 112] عن أبي داود عن عطاء بن يزيد الخرساني"[3]، وفي هذا القول بحذف ألف كلمة ﴿بَأَذَافَهَا﴾ للإمام الشوشاوي رحمه الله تبعًا للإمام أبي داود. رحمه الله

الخلاصة: جرى العمل عند المشارقة على حذف الألف التي بعد الذال على ظاهر التنزيل وهذا الذي قال به إمامنا رحمه الله، وعمل المغاربة في مصاحفهم على إثبات الألف بعد الذال خلافا للتنزيل، وحجتهم تشهير المجاصي الإثبات كما نقله عنه ابن القاضي[4]، ولسكوت الحافظ عن هذا اللفظ أثبته صاحب نثر المرجان[5]، ولعدم وجود وجود نص صريح للأئمة في إثبات ألف اللفظ، كان إتباع ما نص عليه الإمام أبو داود من الحذف أولى من غيره لنصه عليه صراحة وعدله عن غيره[6].

7. **رأي الإمام في لفظ** ﴿ٱلصِّرَٰط﴾: اتفقت المصاحف على كتابة لفظ: ﴿ٱلصِّرَٰط﴾ كيف جاء، وحيث وقع في القرآن الكريم بالصاد[7]، بينما اختلفت آراء العلماء في الألف الواقعة بين الراء والطاء على قولين:

القول الأول: إثبات الألف بعد الراء: وممّن ذهب إليه الحافظ الداني رحمه الله.

أقوالهم: قال المخللاتي رحمه الله: "وألفه ثابتة عند الداني"[8]، وإن لم يذكره أبو عمرو الداني صراحة في المقنع، إلا أنه على وزن "فِعال"، حيث قال عند ذكره لما رسم بإثبات الألف: "وكذلك رسموا كل ما كان على وزن فَعال وفِعال بفتح الفاء وبكسرها"[9].

---

[1] هو عطاء بن يزيد بن أبي مسلم الخرساني، ويتردد اسمه كثيرا عند علماء الرسم، ويكثر العلماء النقل عنه، وصفه الذهبي بكثرة الإرسال، وهو من كبار العلماء، روى عن أنس وسعيد بن المسيب وعكرمة رضي الله عنهم وغيرهما، وروى عنه ابنه عثمان والأوزاعي وجماعة، توفي سنة: 135هـ، ينظر: ميزان الاعتدال، الذهبي، 73/3، مختصر التبيين، أبو داود، 165/1.

[2] مختصر التبيين، أبو داود، 781/3.

[3] تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص493.

4 بيان الخلاف والتشهير، ابن القاضي، ص79.

5 ينظر: نثر المرجان، الأركاتي، 499/3.

6 ينظر: فتح المنان، ابن عاشر، 720/2، دليل الحيران، المارغني، ص180، سفير العالمين، محمد أشرف، 136/1.

7 ينظر: المقنع، الداني، ص535، وجميلة أرباب المراصد، الجعبري، 390/1، الدرة الصقيلة، اللبيب، ص229. مرسوم الخط، ابن الأنباري ص17، والجامع لما يحتاج إليه من رسم المصحف، ابن وثيق، ص57.

8 إرشاد القراء والكاتبين، المخللاتي، 257/1.

9 ينظر: المقنع، الداني، ص359.

وقد قال ابن القفال[1] في شرحه للعقيلة: "وكتب في بعض المصاحف القديمة بحذف الألف من ﴿صِرَٰط﴾ و﴿ٱلصِّرَٰط﴾ حيث وقع، و لم يذكره الشاطبي، ولا أبو عمرو الداني لأنه ليس بمشهور عندهما"[2].

القول الثاني: حذف الألف: اختاره أبو داود رحمه الله. وتبعه ابن وثيق الأندلسي رحمه الله:

أقوالهم: قال ابن وثيق الأندلسي رحمه الله في باب حذف الألف: "وصراطا كيف ما جاء"[3]، وقال في سورة الفاتحة: الفاتحة: "والمحذوف منها أربعة أحرف...، و﴿صِرَٰط﴾، و﴿ٱلصِّرَٰط﴾"[4]، والظاهر أنه اختار فيه الحذف لعدم ذكر اختلاف المصاحف فيه في باب حذف الألف، ولكنه في سورة الفاتحة قال: "وكُتب في بعض المصاحف القديمة ﴿ٱلصِّرَٰط﴾، و﴿صِرَٰط﴾ حيث وقع، على أي لفظ كان، بحذف الألف، والأشهر الإثبات"[5].

وقال أبو داود: "وكتبوا في بعض المصاحف ﴿ٱلصِّرَٰط﴾ بغير ألف بين الراء والطاء حيث وقع لفظ ﴿ٱلصِّرَٰط﴾ سواء كان معرّفا بالألف واللام، أو غير معرّف...، وفي بعضها بالألف، وكلاهما حسن، والأول أختار"[6].

رأي الإمام: أطلق الخراز رحمه الله في نظمه الخلف عن أبي داود دون تقييده بالترجيح، فقال:

وَفِي صِرَاطٍ خُلْفُهُ وَسَوْءَاتْ وَعَنْهُمَا رَوْضَاتِ قُلْ وَالجَّنَاتْ[7]

قال الشوشاوي رحمه الله: "وقوله: (وفي صراط خلفه) الضمير في (خلفه) يعود على أبي داود، لأنه المذكور قبله في الأبيات المذكورة قبله، معناه: وجاء الخلاف عن أبي داود في ألف ﴿ٱلصِّرَٰط﴾ بالحذف والإثبات"[8]، ثم قال: "واعترض قوله: (وفي صراط خلفه) بأن قيل ظاهره يقتضي التساوي بين الحذف والإثبات عند أبي داود في لفظ ﴿ٱلصِّرَٰط﴾، وليس الأمر كذلك، لأنه اختار فيه الحذف على الإثبات...، فكان حقّه أن يختار الحذف كما اختاره أبو داود"[9].

الخلاصة: يلاحظ أن الإمام الشوشاوي رحمه الله مال إلى القول بالحذف تبعا للإمام أبي داود رحمه الله، وهذا ما عليه أهل المغرب والمشرق، قال المارغني رحمه الله: "والعمل عندنا على الحذف في صراط"[10].

---

1 لم أعثر في الكتب المطلع عليها على ترجمة لابن القفال متأخر عن الشاطبي، بل الذين وجدتهم متقدمين عن الشاطبي، ولا يوافقونه في الاسم، وكل وكل ما وجدته أنه أبو عبد الله محمد بن القفال الشاطبي، تلميذ علم الدين السخاوي، ومن شيوخه كذلك الخطيب محمد بن محمد بن وضاح اللخمي وقد كان حيا سنة 628هـ. ينظر: كشف الظنون، حاجي خليفة، 1159/2. شرح العقيلة، ابن القفال، ص22.

2 شرح العقيلة، ابن القفال، ص22.

3 الجامع لما يحتاج إليه من رسم المصحف، ابن وثيق، ص35.

4 المرجع نفسه، ص87،

5 المرجع نفسه، ص87.

6 مختصر التبيين، أبو داود، 55/2، 56.

7 منظومة مورد الظمآن، الخراز، باب ما اتفق أو اختلف على حذف ألفه ونظائره...، البيت[59]، ص10.

8 تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص271.

9 تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص271.

10 دليل الحيران، المارغني، ص75.

8. **الخُلف في ألف ﴿إِحْسَٰنا﴾**: نص أبو داود رحمه الله على حذف كلمة ﴿إِحْسَٰنا﴾ كيفما تصرفت، إلا أنه سكت عن الموضع الأول الواقع في قوله تعالى: ﴿وَإِذَ آخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسْرَآءِيلَ لاَ تَعْبُدُونَ إِلاَّ ٱللَّهَ وَبِالْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰناً﴾[البقرة: 82]، فاختلف فيها أئمة الرسم على قولين[1]:

القول الأول: إثبات الألف في هذا الموضع، وهذا ما استثناهُ الخراز وذكره شرَّاح المورد[2].

دليلهم: سكوت أبو داود عن الموضع الأول من سورة البقرة، وموضعي سورة النساء وذكر الحذف في باقي المواضع[3].

القول الثاني: حذف الألف في الموضع الأول لها من سورة البقرة، وسائر المواضع أيضاً وهذا ما نصَّ عليه البلنسي، ورجَّحه ابن عاشر[4].

دليلهم: نصُّ البَلَنْسي على الحذف. قال الإمام الخرَّاز رحمه الله:

وَكُلَّ مَا بَقِيَ مِنْهُ فَاحْذِفِ وَلَفْظُ إِحْسَانٍ أَتَى فِي المُنْصِفِ[5].

رأي الإمام: ذكر الإمام الشوشاوي رحمه الله أن لفظ (إحسان) "جاء بالحذف في المنصف من غير استثناء، وفي نصّ التنزيل لأبي داود إلا اللفظ الأول فإنه ثابت، فالأول من لفظ (إحسان): قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿وَبِالْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰناً﴾[البقرة: 82]"[6].

الخلاصة: الملاحظ في المصاحف اليوم يرى أن المشارقة أخذوا بإثبات الموضع الأول من البقرة لسكوته عنهابو داوود رحمه الله والحذف في المواضع الباقية من القرءان الكريم، وأخذ المغاربة بالحذف مطلقا سواء كان في البقرة أو غيرها قياسا على ما صرح بحذفه وحملا عن نظائره، قال الضباع رحمه الله في باب الحذف: "﴿إِحْسَٰناً﴾[البقرة: 82] كيف جاء سوى الأول-أي بالحذف سوى موضع البقرة فهو ثابت-"[7]، وهذا الذي قال به الإمام الشوشاوي رحمه الله لسكوت أبي داود عنه تبعا لجميع المصاحف[8]، عدا المصحف المتعلق برواية الإمام ورش بالخط المغربي فهي فيه بالحذف. والقول بالحذف في جميع المواضع بما فيها البقرة هو الصحيح قال الدكتور أحمد

---

[1] فتح المنَّان، ابن عاشر، 670/1، 671.

[2] ينظر: التبيان، ابن آجطا، 266/1، تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص345، فتح المنَّان، ابن عاشر، 670/1، 671، دليل الحيران، المارغيني، ص102.

[3] ينظر: مختصر التبيين، أبو داود، 244/2، 287/2، 778/3.

[4] ينظر: التبيان، ابن آجطا، 266/1، فتح المنَّان، ابن عاشر، 670/1، 672.

[5] منظومة مورد الظمآن، الخراز، باب القول فيما اختلف أو اتفق على حذف ألفه ونظائره من سورة البقرة، البيت[106]، ص13.

[6] ينظر: تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص343.

[7] سمير الطالبين، الضباع، ص37.

[8] المصاحف التي رسمت الألف ثابتة هي: مصحف برواية الإمام البزي عن ابن كثير، مصحف برواية الإمام حفص عن عاصم (مصحف المدينة) مصحف برواية الإمام الدوري طبعة مجمع الملك فهد، مصحف التجويد برواية الإمام ورش من طريق الأصفهاني، ومصحف الواثق بالله برواية الإمام حفص. وأمَّا مصحف الجماهرية ففيه (حُسْناً) لأن الإمام قالون يقرأها بهذا الشكل.

شرشال: "سكت المؤلف عن قوله: ﴿إِحْسَٰنا﴾ في آية البقرة، فذهب بعضهم إلى إثبات ألفه لسكوت المؤلف عنه، وعليه رسم مصاحف أهل المشرق، والأولى حذفه كبقية نظائره، لأن أبا الحسن البلنسي نص على الحذف في الجميع، ورجحه ابن القاضي فقال: (فيترجح الحذف لنص المنصف، وللحمل على النظائر)"[1].

واختار صاحب نثر المرجان الحذف وعلله قائلا: "ورسم بحذف الألف بعد السين كراهة اجتماع أمثال في لفظ واحد ولا يمكن حذف الألف في الابتداء لأنها همزة قطع وكذا التي في الآخر لأنها عوض التنوين زيدت للدلالة على النصب، وهكذا رسمه الجزري، وعلى هامش بعض المصاحف الصحيحة تصريح بالحذف"[2].

1- حذف ألف لفظ ﴿وِصَٰلُهُۥ﴾: اتفق الإمامان الداني وأبو داود على حذف ألف ﴿وِصَٰلُهُۥ﴾ الواقع في سورة لقمان: ﴿...وَوِصَٰلُهُۥ فِي عَامَيْنِ﴾[لقمان: 14]، أما الواقع في سورة الأحقاف ﴿...وَحَمْلُهُۥ وَوِصَٰلُهُۥ ثَلَٰثُونَ شَهْرًا﴾[الأحقاف: 15] فاختُلف لهما فيه على قولين:

القول الأول: حذف ألفه، نص عليه أبي داود قال أبو داود: "وفيه من الهجاء ﴿لُقْمَٰنَ﴾[لقمان: 11] بحذف الألف، حيث ما وقع، وكذا ﴿وِصَٰلُهُۥ﴾[لقمان: 13]"[3]، وقال أيضًا:"﴿وِصَٰلُهُۥ﴾[الأحقاف: 15] بحذف الألف"[4] الألف"[4]

القول الثاني: إثبات ألفه. قال أبو عمرو رحمه الله: "وفي لقمان ﴿وِصَٰلُهُۥ﴾[لقمان: 14]"[5].

و لم يتعرض لموضع الأحقاف، فرُسم له بالإثبات؛ لدخوله في عموم إثبات ألف فِعال.

رأي الإمام: ذكر الإمام رحمه الله الحذف في الموضعين عند أبي داود رحمه الله، أما موضع الأحقاف عند الحافظ رحمه الله فقال عنه: "فإنه ثابت عند أبي عمرو الداني"، ثم قال: "وهذان الحرفان – لقمان، والأحقاف – ليس فيهما في السبع إلا قراءتهما بالألف، ووقع خارج السبع قراءتهما بغير ألف مع فتح الفاء وتسكين الصاد، هكذا: ﴿وِصَٰلُهُۥ﴾ فيحتمل حذف الاقتصار ويحتمل الإشارة"[6]، وفي هذا إشارة لترجيحه الحذف في الموضعين ليشمل القراءتين فيكون رأيه موافقا لقول أبي داود رحمه الله.

الخلاصة: جرى العمل في بعض المصاحف، كمصحف الجماهرية بإثبات موضع الأحقاف، إتباعا للداني والذي ينبغي أن يكون الاتفاق على الحذف في موضع الأحقاف، قال أحمد شرشال: "والصواب الذي ينبغي أن يكون الاتفاق على حذفه هنا، أي في الأحقاف"[7]، وقال صاحب نثر المرجان معللا الحذف في الأحقاف:

---

[1] ينظر: بيان الخلاف والتشهير، ابن القاضي، ص54، مختصر التبيين، أبو داود، 244/2، هامش: 12.

[2] نثر المرجان، الأركاتي، 174/1.

[3] مختصر التبيين، أبو داود، 992/4.

[4] المر جع نفسه، 1119/4.

[5] المقنع، الداني، ص199.

[6] تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص505- 506.

[7] مختصر التبيين، أبو داود، 1114/4، هامش: 4.

"﴿وِصَـٰلُهُۥ﴾، قرأه يعقوب بفتح الفاء وسكون الصاد المهملة من غير ألف بعدها[1]، ولم يتعرض له الداني ولا الشاطبي ولا غيرهما[2]. لكن رسمه الجزري رحمه الله بغير ألف، ولعل ذلك قياس على ﴿وِصَـٰلُهُۥ﴾[لقمان: 13] الواقع في سورة لقمان، لأنه مرسوم بغير ألف بالاتفاق، وكُتب في هامش بعض المصاحف الصحيحة أنه مختلف الرسم أقول حذف الألف في سورة لقمان إنما هو للاختصار فهو يقتضي أن تحذف ههنا أيضا على أن الحذف هنا رعاية لقراءة يعقوب، وهي قراءة مشهورة، وليس في لقمان إلا قراءة شاذة[3] لم يذكرها الجزري وغيره في القراءات المشهورة، وقد نص السيوطي في الإتقان[4] على أن حذف الألف هناك لرعاية القراءة الشاذة فحذفها ههنا أولى ولذا حذفناها والله الموفق"[5]، فإعمال الحذف هو الصحيح وهو الذي ينبغي أن يكون عليه العمل وهذا ما رآه الإمام الشوشاوي رحمه الله، وبه جرى العمل عند المغاربة، قال المارغني رحمه الله: "والعمل عندنا على ما لأبي داود من حذف ألف ﴿وِصَـٰلُهُۥ﴾ في السورتين"[6].

2- **الخُلْفُ في ألف: ﴿الصَّـٰحِبِ﴾ غير المقترن بلام الجر:** اختلف أهل الفنَّ في لفظ ﴿الصَّـٰحِبِ﴾ غير المقترن بلام الجر في نحو قوله تعالى: ﴿وَالصَّـٰحِبِ بِالْجَنْبِ﴾[النساء:26] على قولين[7]:

القول الأول: إثبات الألف، وهذا ما استثناهُ الخراز، وذكرهُ شُرَّاح مورد الظمآن[8].

دليلهم: سكوت أبي داود على هذه المواضع، فقيده له الخراز بالمصاحب للام الجر.

القول الثاني: إطلاق الحذف في ألفه سواء كان في أوله لام جر أو لا، وهذا ما نصَّ عليه البلَنْسي رحمه الله[9].

رأي الإمام: قال الإمام رحمه الله: "لفظ ﴿الصَّـٰحِبِ﴾ لم يجيء بالحذف في كتاب أبي داود في جميع سور القرآن إلا إذا كانت فيه لام الجر"[10].

الخلاصة: يرى الإمام الشوشاوي رحمه الله بإثبات ألف هذا اللفظ ما لم يكن مقترن بلام الجر لسكوت أبي داود رحمه الله عنه، ولكن بعد الاطلاع على المصاحف المطبوعة وجدت ﴿وَالصَّـٰحِبِ بِالْجَنْبِ﴾ محذوفة في المصحف

---

[1] ينظر: النشر، ابن الجزري، 373/2.

[2] ذكره أبو داود في مختصر التبيين، 1119/4.

[3] قال السخاوي: "(وقد روي عن أُبَي والحسن ومورِّق وابن حوشب وأبي رجاء وطلحة (وَفَصْلُهُ)، وذلك على ما حكاه نافع في رسمه؛ فيجوز أن يكون ذلك هو المقصود بالرسم مع تحمل القراءة الأخرى، وتقدير حذف الألف؛ هذا إذا كان معلوم التنزيل عند الصحابة". الوسيلة، السخاوي ص203.

[4] الإتقان، السيوطي، 2237/6.

[5] نثر المرجان، الأركاتي، 542/6.

[6] دليل الحيران، المارغني، ص188.

[7] ينظر: فتح المنَّان المروي، ابن عاشر، 815/2، 866/2، 867، 868.

[8] ينظر: التبيان، ابن آجطا، 387/1، تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص465. فتح المنَّان، ابن عاشر، 815/2، 866، 867، 868، دليل الحيران، المارغيني، ص151- 152.

[9] ينظر: التبيان، ابن آجطا، 386/1، تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص465، فتح المنَّان، ابن عاشر، 815/2، 866.

[10] تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص465.

المتعلق برواية الإمام ورش بالخط المغربي، وباقي المصاحف بألف ثابتة تبعا لسكوت أبي داود[1]. والأولى إعمال الحذف مطلقا، لنص البلنسي رحمه الله، وقياسا على النظائر، وإعمالا لحكم موحد في رسم المصاحف، وتسهيلا على الكاتب، قال المارغني رحمه الله: "والعمل عندنا على الحذف سواء كان مجرورا باللام أم لا"[2].

9. **رأي الإمام الشوشاوي رحمه الله في لفظ ﴿ٱلرَّضَٰعَةَۖ﴾**: ورد لفظ ﴿ٱلرَّضَٰعَةِۖ﴾ في القرءان الكريم في موضعي: [البقرة: 233]، و[النساء: 23]، وقد اختُلف في كيفية رسمها كما يلي:

أولا: نص الإمام أبو داود رحمه الله عن الحذف في سورة النساء، وسكت عن موضع سورة البقرة فأُخذ له بالإثبات فيها. قال أبو داود رحمه الله في موضع سورة النساء: "﴿ٱلرَّضَٰعَةِۖ﴾ بغير ألف بين الضاد والعين"[3].

ثانيا: لم يتعرض لهما الداني رحمه الله، فأُخذ له بالإثبات، وعليه مصحف الجماهيرية الليبية.

رأي الإمام: ذكر الإمام الشوشاوي رحمه الله: "أن أبا داود حذف الألف قوله تعالى: ﴿وَأَخَوَٰتُكُم مِّنَ ٱلرَّضَٰعَةِۖ﴾[النساء: 23]، وسكت عن قوله تعالى:﴿لِمَنۡ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَٰعَةَۖ﴾[البقرة: 231]، فهو عنده محمول على الإثبات، لسكوته عنه"[4].

الخلاصة: ذكر الإمام الشوشاوي رحمه الله أن سكوت أبي داود عن موضع البقرة يُعَدُّ ثابتًا، ولكن السكوت لا يعطي حكما، فقد يكون سهوا من المصنف، كما أن هذا الموضع قد وردت فيه قراءة عن مجاهد بن جبر بحذف الألف، وإن كانت قراءة شاذة[5] فهي تقوي جانب الرسم[6]، ولأن ناظم كتاب أبي داود الإمام البلنسي البلنسي رحمه الله قد نص على الحذف في الموضعين فقال:

ثُمَّ الرَّضَاعَةَ كَذَا وَقَاهُمْ**** ....."[7].

ولذا عمل المغاربة بالحذف في الموضعين، طردا للباب، ولنص البلنسي رحمه الله، أما المشارقة فعملوا بظاهر التنزيل، قال المارغني رحمه الله: "والعمل عندنا على الحذف في لفظ ﴿ٱلرَّضَٰعَةِۖ﴾ بالموضعين"[8].

---

[1] المصاحف التي رُسمت الألف فيها ثابتة هي: مصحف التجويد برواية الإمام ورش من طريق الأصفهاني، مصحف برواية الإمام حفص عن عاصم (مصحف المدينة)، مصحف الجماهرية برواية الإمام قالون، مصحف الواثق بالله برواية الإمام حفص، مصحف برواية الإمام البزي عن ابن كثير ومصحف برواية الإمام الدوري طبعة مجمع الملك فهد.

[2] دليل الحيران، المارغني، ص105.

[3] مختصر التبيين، أبو داود، 398/2.

[4] ينظر: تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص457.

[5] قرأها مجاهد بن جبر بإسكان الضاد دون ألف. معجم القراءات، عبد اللطيف الخطيب، 322/1.

[6] ينظر: مختصر التبيين، أبو داود، 398/2، هامش: 4. وسفير العالمين، أشرف طلعت، 163/1، هامش1.

[7] فتح المنان، ابن عاشر، 833/2.

[8] دليل الحيران، المارغني، ص158.

10. **رأي الإمام رحمه الله في ألف ﴿شَعَـٰٓئِرِ﴾**: ورد لفظ ﴿شَعَـٰٓئِرِ﴾ في أربعة مواضع من القرءان الكريم[1]، وقد اختُلف في كيفية رسم الموضع الأول من سورة البقرة لأبي داود رحمه الله على النحو الآتي:

القول الأول: إثبات موضع سورة البقرة، وحذف بقية المواضع. وهذا ما اعتمده المتأخرون من المغاربة تبعا للخراز في نظمه، وبه جرى العمل في مصاحف أهل المشرق، قال الخراز رحمه الله:

..... **** وَلَفْظُ إِحْسَانَا أَتَي فِي المُنْصِفِ

مَعَ شَعَائِرَ، وَجَاءَ حَذْفُ ذَيْنِ **** فِي نَصِّ تَنْزِيلِ بِغَيْرِ الأَوَّلَيْنِ[2]

وتبعه على ذلك جلّ شراح المورد كابن آجطا[3]، وغيره[4].

القول الثاني: بالحذف مطلقا، في المواضع الأربعة بما فيها موضع سورة البقرة، وعليه عمل المغاربة. قال المارغني رحمه الله: "والراجح الحذف....، حيث وقعت وجرى العمل عندنا"[5].

وقال ابن عاشر رحمه الله: "يترجح الحذف في ﴿شَعَـٰٓئِرِ﴾ حملا على النظائر"[6].

رأي الإمام: ذكر الإمام الشوشاوي رحمه الله أن الموضع الأول من لفظ ﴿شَعَـٰٓئِرِ﴾ الواقع في سورة البقرة، بالإثبات وما عداه بالحذف[7].

الخلاصة: الراجح من القولين هو الحذف في المواضع كلها حملا على النظائر خلافا لما حدده الإمام رحمه الله، فهذه اللفظة "رسمت بحذف الألف بعد العين، لأنها منتهي الجموع على وزن فعائل كما ضبطه السيوطي[8]، ورحمه الله رسمه ورسمه ابنالجزري رحمه الله بالحذف في مصحفه، وهي ثابتة في بعض المصاحف الصحيحة وهو خلاف الضابط"[9]، وعلى الإثبات مصاحف المشارقة وغيرها[10]، وبالحذف لرواية ورش وقالون، وعلى الإثبات في هذا الموضع مصحف الجماهيرية الليبية، وعلى الحذف مصحف المغاربة[11].

---

[1] هي قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَـٰٓئِرِ ٱللَّهِ﴾[البقرة: 158]، وقوله: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلذِينَ ءَامَنُواْ لاَ تُحِلُّواْ شَعَـٰٓئِرَ ٱللَّهِ﴾[المائدة: 2]، وموضعان في سورة الحج، وهي قوله: ﴿وَمَنْ يُّعَظِّمْ شَعَـٰٓئِرَ ٱللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى ٱلْقُلُوبِ﴾[الحج: 32]، وقوله: ﴿وَٱلْبُدْنَ جَعَلْنَـٰهَا لَكُم مِّن شَعَـٰٓئِرِ ٱللَّهِ﴾[الحج: 36].

[2] منظومة مورد الظمآن، الخراز، باب القول فيما اختلف أو اتفق على حذف ألفه ونظائره من سورة البقرة، البيتين[106- 107]، ص13.

[3] ينظر: التبيان، ابن آجطا، 265/1.

[4] منهم: التروليي وشهره المجاصي مع ذكره بأنه يحتمل الحذف. ينظر: فتح المنان، ابن عاشر، 672/1، هامش: 3.

[5] دليل الحيران، المارغني، ص102.

[6] ينظر: فتح المنان، ابن عاشر، 672/1.

[7] ينظر: تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص343.

[8] لم أقف عليه.

[9] نثر المرجان، الأركاني، 241/1.

[10] ومصاحف المجمع رواية حفص وشعبة والدوري عن أبي عمرو.

[11] كمصحف الرودوسي، ومصحف الشريفي والمصحف الحسني المسبع المغربي.

11. **رأي الإمام رحمه الله في لفظي: ﴿أَضْعَٰفا﴾، ﴿ضِعَٰفا﴾**: قال الإمام الخراز رحمه الله:

وَالْحَذْفُ فِي الْمُقْنِعِ فِي ضِعَافَا **** وَعَنْ أَبِي دَاوُدَ جَا أَضْعَافاً[1]

اختُلف في كيفية رسم ألف كلمة: ﴿أَضْعَٰفاً﴾ الواقع في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلذِينَ ءَامَنُواْ لاَ تَاكُلُواْ ٱلرِّبَوٰاْ أَضْعَٰفاً مُّضَٰعَفَةً﴾[آل عمران: 130]، ولفظ: ﴿ضِعَٰفاً﴾ الواقع في قوله تعالى: ﴿وَلْيَخْشَ ٱلذِينَ لَوْ تَرَكُواْ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَٰفاً خَافُواْ عَلَيْهِمْ﴾[النساء: 9]، وذلك على النحو الآتي:

أولا: لفظ: ﴿ضِعَٰفا﴾ الواقع في سورة النساء: نص الداني على حذف ألف ﴿ضِعَٰفا﴾[النساء: 9][2]، وسكت عنه أبو داود[3].

ثانيا: لفظ ﴿أَضْعَٰفا﴾ الواقع في سورة آل عمران[4]: نص أبو داود رحمه الله على حذف ألف ﴿أَضْعَٰفا﴾ [آل عمران: 130]، وسكت عنه الداني رحمه الله.

قال أبو داود رحمه الله موضع آل عمران: "وفيها من الهجاء حذف الألف من: ﴿أَضْعَٰفا﴾"[5].

رأي الإمام: قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "أن أبا عمرو الداني ذكر الحذف في ألف ﴿ضِعَٰفا﴾، وسكت أبو عمرو عن ﴿أَضْعَٰفا﴾ فهو عنده ثابت، كما سكت أبو داود عن ﴿ضِعَٰفا﴾ فهو عنده ثابت، ولا يندرج ﴿أَضْعَافاً كَثِيرَةً﴾ في سورة البقرة"[6].

الخلاصة: ذكر الإمام الشوشاوي رحمه الله أن لفظ ﴿ضِعَٰفا﴾ ثابت عند أبي داود مع أنه سكت عنه، ومنهم من اختار فيه الحذف، قال الأركاتي رحمه الله: "بحذف الألف بعد العين وفاقا وذلك للاختصار كما نص عليه الداني والشاطبي[7] والسخاوي[8] وذكره السيوطي[9] فيما لا يدخل ألفه تحت القاعدة"[10]. قال المارغني رحمه الله: "والعمل عندنا على حذف ألف ﴿ضِعَٰفا﴾[النساء: 9]، و﴿أَضْعَٰفا﴾[آل عمران: 130]"[11].

---

[1] منظومة مورد الظمآن، الخراز، باب ما اتفق أو اختلف على حذف ألفه ونظائره من آل عمران إلى الأعراف، البيت[161]، ص17.

[2] ينظر: المقنع، الداني، ص179.

[3] فربما يكون سكوته عليها سهوا أو غفلة، لأنه رحمه الله يعتمد في مختصره على كلام الداني الذي رواها بالحذف بسنده عن قالون عن نافع. ينظر: ينظر: المقنع، الداني، ص179.

[4] أما الواقع في سورة البقرة فقد نص على إثبات ألفه. ينظر: مختصر التبيين، أبو داود، 294/2.

[5] المصدر نفسه، 366/2.

[6] ينظر: تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص427.

[7] وهو قوله: وقاتلوا وثلاث مع رباع كتا****ب الله معه ضعافا عاقدت حصرا. منظومة عقيلة أتراب القصائد، الشاطبي، البيت[57]، ص6.

[8] الوسيلة، السخاوي، 121.

[9] الإتقان، السيوطي، 2210/6.

[10] نثر المرجان، الأركاتي، 533/1.

[11] دليل الحيران، المارغني، ص139.

12. **رأي الإمام رحمه الله في لفظ ﴿عَـٰمِل﴾ حيث وقع:** لفظ ﴿عَـٰمِل﴾ وقع في أربعة مواضع من القرءان الكريم[1] اختلف فيها أئمة الفنّ على النحو الآتي:

أولا: نص الإمام أبو داود على حذف ألف ﴿عَـٰمِل﴾ في آل عمران، فقال: "وفي هذه الآيات من الهجاء ﴿عَـٰمِل﴾ بغير ألف"[2]. ونص على الإثبات في موضع الأنعام فقال: "﴿عَـٰمِل﴾ هنا بألف"[3].

ثانيا: سكت أبو داود عن الكلمة، إلا أنها تندرج عنده تحت وزن (فاعل) الثابت الألف، وصرّح الأركاتي بالإثبات مطلقا[4].

ثالثا: الحذف مطلقا، وهو ما نسبه الخراز لأبي داود، وعليه البلنسي-رحمهم الله تعالى-[5].

رأي الإمام: ذكر الإمام الشوشاوي رحمه الله أن الناظم أغفل عن ذكر موضع الأنعام لأبي داود الذي نص على إثباته، ثم قال: "أن لفظ عامل بالحذف في التنزيل لأبي داود حيث جاء في القرءان...، وأن الذي في سورة الأنعام قال فيه أبو داود في مختصر التنزيل بالإثبات"[6].

الخلاصة: جرى عمل المشارقة والمغاربة على إثبات الألف في موضع الأنعام وحذف باقي المواضع وهذا رأي إمامنا رحمه الله ، قال المارغني رحمه الله: "والعمل عندنا على الحذف في ﴿عَـٰمِلٍ﴾ حيث وقع إلا ﴿إِنِّي عَامِلٌ﴾[الأنعام: 136] فالعمل عندنا على إثبات ألفه"[7].

13. **رأي الإمام رحمه الله في لفظ ﴿كَـَٔبَّرَه﴾:** ورد لفظ﴿كَـَٔبَّرَه﴾ في سورة المائدة في المواضع: [المائدة: 47-89- 97]، وبلفظ﴿فَكَـَٔبَّرَتُه﴾ في [المائدة: 89]، وقد ذكرها كلها أبو داود رحمه الله بالحذف، سوى الموضع الأول منها وهو: ﴿فَمَن تَصَدَّقَ بِهِۦ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُۥ﴾ فقد سكت عنه، فاختلفت أقوال العلماء فيه على النحو الآتي:

---

[1] وهي قوله تعالى: ﴿فَٱسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَآ أُضِيعُ عَمَلَ عَـٰمِلٍ مِّنكُم﴾[آل عمران: 195]، و﴿قُلْ يَـٰقَوْمِ ٱعْمَلُواْ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ إِنِّي عَامِلٌ﴾[الأنعام: 136]، و﴿وَيَـٰقَوْمِ ٱعْمَلُواْ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ إِنِّي عَـٰمِلٌ سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾[هود: 93]، و﴿قُلْ يَـٰقَوْمِ ٱعْمَلُواْ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ إِنِّي عَـٰمِلٌ﴾[الزمر: 37].

[2] مختصر التبيين، أبو داود، 388/2.

[3] المرجع نفسه، 517/3.

[4] نثر المرجان، الأركاتي، 535/1.

[5] ينظر: فتح المنان، ابن عاشر، 829/2، هامش: 2.

[6] تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص443- 454.

[7] دليل الحيران، المارغني، ص156.

القول الأول: الحذف، أطلق البلنسي رحمه الله الحذف فتبعه على ذلك الخراز، واقتصر عليه التجيبي رحمه الله.

قال البلنسي رحمه الله:

وَمَثالُ ذُرِّيَاتِنَا كَفَّارَة**.....[1].

وقال الخراز رحمه الله:

رَبَائِبُ كَفَّارَة..**.....[2].

القول الثاني: الإثبات، وعليه المشارقة والمغاربة.

رأي الإمام: في القول السابق للناظم: ﴿كَفَّـٰرَه﴾، قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "ظاهره يقتضي أنه محذوف عند ابن نجاح حيث ما وقع كما حذفه أبو عمرو، وليس الأمر كذلك، لأن ابن نجاح نصّ على الإثبات في قوله تعالى في العقود: ﴿فَمَن تَصَدَّقَ بِهِۦ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُۥ﴾"[3].

الخلاصة: ذكر الإمام الشوشاوي رحمه الله أن ابن نجاح نص على إثبات موضع المائدة الأول، لكن بتتبع الكتاب لم أجد نصه على ذلك، بل سكت عنه، وسكوت صاحب المورد عنه تعقبه ابن عاشر فقال: "وسكوته عنه إما لغفلته أو لوجوده بالحذف في نسخته من التنزيل"[4]، وقوله (لوجوده بالحذف في نسخته من التنزيل)، أقرب للصواب، لأن غيره نص عليه واقتصر عليه أبو إسحاق التجيبي بالحذف، وهو ناقل لكلام أبي داود، والسكوت لا يقتضي الإثبات، ولا ينبغي التعبير عنه بالاستثناء كما عبر عنه شراح المورد كالرجراجي[5]. وعليه فالذي يترجح القول الأول خاصة وأن القائل به هو كبار أئمة الرسم كالبلنسي، والتجيبي والخراز، إلا أن المغاربة خالفوا عادتهم، ورسموا مصاحفهم بالإثبات كالمشارقة وهذا الذي رآه الشوشاوي رحمه الله ، قال ابن القاضي رحمه الله: "﴿كَفَّارَةٌ لَّهُۥ﴾[المائدة: 47] سكت عنها في التنزيل، والعمل الإثبات، وحذفها المنصف، و لم يعتبر هنا لعدم النسبة له فيها"[6].

وقال المارغني رحمه الله: "إلا كفارة من قوله ﴿كَفَّارَةٌ لَّهُۥ﴾ في العقود، فالعمل عندنا على ثبته"[7]. وقال الدكتور شرشال معقبا على القولين: "ثم إن هذا مما خالف العمل النص، فقد أطلق البلنسي صاحب المنصف الحذف في الجميع، حيث وقع، وتبعه على ذلك الخراز في مورد الظمئان، وفي عمدة البيان"[8].

---

[1] ينظر: فتح المنان، ابن عاشر، 807/2.

[2] منظومة مورد الظمآن، الخراز، باب ما اتفق أو اختلف على حذف ألفه ونظائره من آل عمران إلى الأعراف، البيت[176]، ص18.

[3] تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص443.

[4] فتح المنان، ابن عاشر، 806/2.

[5] ينظر: مختصر التبيين، أبو داود، 458/3، هامش: 1.

[6] بيان الخلاف والتشهير، ابن القاضي، ص62.

[7] دليل الحيران، المارغني، ص149.

[8] مختصر التبيين، أبو داود، 458/3 ، هامش: 1.

14.**رأي الإمام** رحمه الله **في لفظ ﴿فَالِقُ﴾**: ورد لفظ ﴿فَالِقُ﴾ في القرءان الكريم في موضعين هما: قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ﴾[الأنعام: 96]، وقوله تعالى: ﴿فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ﴾[الأنعام: 97]، وقد اختلف أئمة الفنّ فيهما على أقوال:

القول الأول: إثبات الألف في الموضعين، وبه جرى العمل عند المشارقة؛ لأنه على وزن (فاعل) مما يثبته الداني، وهو صريح مذهب ابن أشته. قال اللبيب رحمه الله: "ذكر ابن أشته أن في الإمام ﴿فَالِقُ ٱلْحَبِّ﴾[الأنعام: 96]، و﴿فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ﴾[الأنعام: 97] بألف ثابتة بعد الفاء"[1].

القول الثاني: حذف الألف في الموضعين، وهو مذهب أبي داود والأركاتي-رحمهما الله-.

قال الأركاتي رحمه الله: "قال صاحب الخلاصة: رسمه بدون الألف أشمل، لأن الأعمش[2] قرأه (فَلَقَ) بصيغة الماضي وهي قرأة النخعي[3] وابن قيس[4] فيحتمل أن يقصد الكاتب هذه القرأة، إن كانت من السبعة[5]، ثم قال: لأنهم قد لأنهم قد يراعون في الرسم القرأة الشاذة أيضا كما صرح به السيوطي في الإتقان"[6].

القول الثالث: حذف الألف في الموضع الأول وإثباتها في الثاني، وهو ما عليه المغاربة وهو المنسوب لظاهر المقنع.

رأي الإمام: ذكر الإمام الشوشاوي رحمه الله أن الموضع الأول بالخلاف للإمام الداني، وقال عن الموضع الآخر: "﴿فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ﴾ فإنه ثابت عند أبي عمرو الداني، وأما أبو داود فقد ذكر الخلاف فيها كما ذكر في الأولى"[7].

الخلاصة: الذي ذكره الإمام رحمه الله من إثبات الألف في الموضع الثاني هو الذي جرى عليه عمل المغاربة، وكان ينبغي أن يكون الخلاف في الموضعين كما ذكر ذلك لأبي داود؛ إتباعا لأصولهم العتيقة[8]، أيضا ترك الإمام

---

[1] الدرة الصقيلة، اللبيب، ص269.

[2] هو سليمان بن مهران الأعمش، أبو محمد الأسدي، ولد سنة ستين، أخذ القراءة عرضا عن إبراهيم النخعي وزر بن حبيش وعاصم بن أبي النجود النجود وغيرهم، وروى القراءة عنه عرْضًا وسماعًا حمزة الزيات، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، قال هشام: (مارأيت بالكوفة أقرأ لكتاب الله عز وجل من الأعمش)، توفي سنة: 148هـ. ينظر: غاية النهاية، ابن الجزري، 286/1.

[3] أبو عمران إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي اليماني ثم الكوفي، الإمام الحافظ، من صغار التابعين، توفي 96 هج، ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، 520/4، تذكرة الحفاظ، الذهبي، 69/1.

[4] علقمة بن قيس بن عبد الله بن مالك، الفقيه، أبو الشبل النخعي الكوفي، ولد في حياة النبي ﷺ، أخذ القراءة على ابن مسعود وسمع من عمر وعلي وعلي وابن مسعود وغيرهم من الصحابة الكرام، توفي في: 61 هـ، ينظر: معرفة القراء الكبار، الذهبي، 140/1.

[5] يقصد به الأحرف السبعة. ينظر: الوسيلة، السخاوي، ص140.

[6] نثر المرجان، الأركاتي، 208/2- 209.

[7] تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص453.

[8] ينظر: فتح المنان، ابن عاشر، 826/2، هامش: 3.

التخيير في الموضع الأول مع أن المغاربة اختاروا فيه الحذف لقول أبي داود: "﴿وَبَـٰلِغَ ٱلْحَبِّ﴾ كتبوه بحذف الألف بين الفاء واللام"[1].

ولكن ما تركه بذكر الخلاف هو وجوده في الكتاب الكبير لأبي داود، حيث نقل اللبيب من الكتاب الكبير أن أبا داود نص على الخلاف في الموضع الأول[2]، وبعد هذه الأقوال يتبين أن الكاتب مخير بين الحذف مطلقا تبعا لمذهب أبي داود، أو الإثبات مطلقا، إلا أنه يقدم الحذف لورود قراءة ذلك عن الصحابة والتابعين.

15. **رأي الإمام الشوشاوي في لفظ:﴿سُكَـٰرَىٰ﴾**: ورد لفظ ﴿سُكَـٰرَىٰ﴾ في ثلاثة مواضع؛ موضع في سورة النساء ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلذِينَ ءَامَنُواْ لاَ تَقْرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَـٰرَىٰ﴾[النساء: 43]، وموضعين في سورة الحج: ﴿...وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَـٰرَىٰ وَمَا هُم بِسُكَـٰرَىٰ﴾[الحج: 2]، وقد كانت نصوص العلماء فيها كالآتي:

القول الأول: حذف الألف مطلقا، نص على ذلك أبو داود رحمه الله.

دليلهم: قال أبو داود رحمه الله: "و﴿سُكَـٰرَىٰ﴾ بحذف الألف"[3].

القول الثاني: حذف موضعي الحج فقط، وهذا رأي الداني، وسكت عن موضع النساء فأُخذ له فيه بالإثبات كالمصحف الليبي[4]، وتبعه على ذلك الشاطبي رحمه الله

دليلهم: قال الإمام الشاطبي رحمه الله:

خِتَامُهُ وَتُصَاحِبْنِي كَبَائِرَ قُلْ *** وَفِي عِبَادِي سُكَارِى نَافِعٌ كَثُرَا[5].

رأي الإمام: ذكر الإمام الشوشاوي رحمه الله: "أن أبا عمرو الداني وافق أبا داود على حذف الألف في ﴿سُكَـٰرَىٰ﴾ في الموضعين في سورة الحج، وسكت أبو عمرو عن الذي في سورة النساء، فهو عنده محمول على الإثبات لسكوته عنه، وأما أبو داود فقد ذكر الثلاثة بالحذف"[6].

الخلاصة: جرى العمل عند المشارقة والمغاربة بالحذف في المواضع الثلاث، حملا على النظائر وتقليلا للخلاف وللاتفاق على كتبه بالحذف، قال اللبيب رحمه الله: "واتفقوا على حذف الألف التي بين الكاف والراء من لفظة ﴿سُكَـٰرَىٰ﴾"[7]، لذا فالأولى حذف موضع النساء، وليس كما قال الإمام الشوشاوي رحمه الله بالإثبات لتقليل

---

[1] مختصر التبيين، أبو داود، 504/3.

[2] ينظر: الدرة الصقيلة، اللبيب، ص268.

[3] مختصر التبيين، أبو داود، 402/2.

[4] المقنع، الداني، ص211، هامش: 4.

[5] منظومة عقيلة أتراب القصائد، الشاطبي، باب ومن سورة ص إلى آخر القرآن، البيت[119]، ص12.

[6] تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص457.

[7] الدرة الصقيلة، اللبيب، 354، 355.

الخلاف وحملا على نظائره لأنه المعمول به، قال المارغني رحمه الله: "والعمل عندنا على الحذف في ﴿سُكَٰرَىٰ﴾ بالمواضع الثلاثة"[1].

16. **الخُلف في ألف ﴿كَٰدَتْ﴾[القصص: 9]:** اختلف أهل الفنِّ في ألف ﴿كَٰدَتْ﴾ الواقع في سورة القصص على قولين هما:

القول الأول: إثبات الألف، وهو ما ذهب إليه المشارقة[2].

دليلهم: سكوت أبي داود عنه.

القول الثاني: حذف الألف، وهذا الذي نصَّ عليه البَلَنسي وعليه عمل المغاربة[3].

دليلهم: يقول الإمام الخرَّاز رحمه الله:

أَصْوَاتٌ اسْتَاجِرْهُ واسْتَاجَرْتَا ومُنْصِفٌ كَادَتْ مَتى رَسَمْتَا[4].

رأي الإمام: قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "وحذف صاحب المنصف الألف في ﴿كَٰدَتْ﴾، وأراد قوله تعالى: ﴿وَأَصْبَحَ فُؤَادُ أُمِّ مُوسىٰ فَٰرِغاً إِن كَٰدَتْ لَتُبْدِے بِهِۦ...﴾[القصص: 9]، متى كتبت هذا اللفظ، فاكتبه بغير ألف كما في المنصف، وإن شئت فاكتبه بالألف كما في غيره"[5].

الخلاصة: ترك الإمام رحمه الله التخيير للكاتب، وفي اللفظة اختلاف بين المصاحف، إذ أنها محذوفة في المصحف المتعلق برواية الإمام ورش بالخط المغربي، أما باقي المصاحف فهي بألف ثابتة تبعاً لسكوت أبي داود عنها[6].

17. **الخُلف في ألف: ﴿كَٰذِبَه﴾:** ذكر الإمام أبو داود رحمه الله حذف ألف ﴿كَٰذِبَه﴾ الواقع في قوله تعالى: ﴿نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾[العلق: 17]، فقال: "﴿كَٰذِبَه﴾[العلق: 2] بحذف الألف"[7]، ولكنه سكت عن موضع سورة الواقعة في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَٰذِبَةٌ﴾[الواقعة: 2]، فاختُلف في رسمه على قولين هما:

القول الأول: إثبات ألف ﴿كَٰذِبَه﴾ في موضع الواقعة. وبه جرى العمل في مصاحف المشارقة على ظاهر مختصر التبيين بإثبات موضع الواقعة، ورجحه الضباع وحذف باقي المواضع رحمه الله.

---

[1] دليل الحيران، المارغني، ص157.

[2] الألفات المختلف فيها بين الحذف والإثبات، السيد فرغل أحمد، ص45.

[3] ينظر: التبيان، ابن آجطَّا، 266/1، تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص500، فتح المنَّان، ابن عاشر، 670/1- 672، دليل الحيران، المارغني، ص184.

[4] منظومة مورد الظمآن، الخراز، باب ما اطرد حذف ألفه ونظائره أو لم يطرد...، البيت [225]، ص21.

[5] تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص502.

[6] المصاحف التي رسمت الألف ثابتة هي: مصحف برواية الإمام البزي عن ابن كثير، مصحف برواية الإمام حفص عن عاصم (مصحف المدينة) مصحف برواية الإمام الدوري طبعة مجمع الملك فهد، مصحف التجويد برواية الإمام ورش من طريق الأصفهاني، ومصحف الواثق بالله برواية الإمام حفص. ومصحف الجماهرية برواية الإمام قالون.

[7] مختصر التبيين، أبو داود، 1309/5.

قال الضباع رحمه الله: "أما حرف الواقعة فلم يذكره عنه أحد سوى صاحب التبيان، ولذا جرى عملنا فيه على الألف"[1].

دليلهم: سكوت أبي داود عن هذا الموضع، واقتصاره على ذكر حذف موضع سورة العلق[2].

القول الثاني: حذف ألف ﴿كَٰذِبَه﴾ في موضعي الواقعة والعلق، وهذا الذي نصَّ عليه البلنْسي[3]، وجرى عليه المغاربة[4].

دليلهم: قال الإمام الخرَّاز رحمه الله:

وَمَا أَتَى فِي الذِّكْرِ مِنْ خَاشِعَةِ مَعَ تُمَارُونَهُ مَعْ كَاذِبَةِ
فِي سُورَةِ العَلَقِ قُلْ وَالمُنْصِفِ أَطْلَقَهُ وابْنُ نَجَاحٍ يَحْذِفُ[5].

رأي الإمام: قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "أن ابن نجاح حذف ألف ﴿كَٰذِبَه﴾ في سورة العلق، وقيّده بالسورة احترازا مما وقع في سورة الواقعة فإنه ثابت، وهو قوله تعالى: ﴿لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَٰذِبَةٌ﴾[الواقعة: 2]"[6].

الخلاصة: من خلال ما سبق يظهر رأي الإمام بإثبات ألف ﴿كَٰذِبَه﴾ الوارد في سورة الواقعة تبعا لسكوت أبي داود، وهذا ما جرى عليه بعض المغاربة[7]، والبعض الآخر اختار الحذف مطلقا تبعا لما نص عليه البلنسي[8]

قال ابن القاضي رحمه الله: "﴿كَٰذِبَه﴾ الواقعة العمل بالإثبات، وحذفه أولى للنص وللنظائر"[(9)].

وقال المارغني رحمه الله: "والعمل عندنا على حذف الألف في... و﴿كَٰذِبَه﴾ مطلقا"[(10)].

وبتتبع المصاحف وجدت المصحف المتعلق برواية الإمام ورش بالخط المغربي، ومصحف قطر برواية الإمام حفص عن عاصم بالحذف، أما باقي المصاحف فهي بألف ثابتة تبعاً لسكوت أبي داود[11]، ولكن الأولى

---

[1] سمير الطالبين، الضباع، ص42.

[2] ينظر: مختصر التبيين، أبو داود، 1309/5.

[3] فتح المنَّان، ابن عاشر، 1016/2.

[4] ينظر: دليل الحيران، المارغني، ص201- 202، لطائف البيان، أبو زيتحار، 92/1، سمير الطالبين، الضبَّاع، ص42.

[5] منظومة مورد الظمآن، الخراز، باب القول في الألفات المحذوفة أو الثابتة...، البيتين [251- 252]، ص23.

[6] تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص537- 538.

[7] ينظر كذلك: التبيان، ابن آجطا، 483/1.

[8] ينظر: فتح المنان، ابن عاشر، 1016/2. دليل الحيران، المارغني، ص202.

[(9)] بيان الخلاف والتشهير والاستحسان، ابن القاضي، ص95.

[(10)] دليل الحيران، المارغني، ص202.

[11] المصاحف التي رسمت الألف ثابتة هي: مصحف برواية الإمام البزي عن ابن كثير، مصحف برواية الإمام حفص عن عاصم (مصحف المدينة) مصحف برواية الإمام الدوري طبعة مجمع الملك فهد، مصحف التجويد برواية الإمام ورش من طريق الأصفهاني، ومصحف الواثق بالله برواية الإمام حفص. ومصحف الجماهرية برواية الإمام قالون.

الحذف وبه خط ابن الجزري مصحفه[1]، قال أحمد شرشال: "لم يذكر موضع الواقعة، وأطلق تلميذ المؤلف البلنسي الحذف في الموضعين، وعليه جرى العمل عند المغاربة... والحذف أولى"[2].

3- **الحُلْفُ في ألف ﴿غُلَم﴾**: وقع لفظ﴿غُلَم﴾ في عدة مواضع من القرآن الكريم منها قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ ٱلْكِبَرُ﴾[آل عمران: 40]، وقد اختلف علماء الرسم في ألف ﴿غُلَم﴾ على قولين هما:

القول الأول: حذف ألفها كيف جاء وحيثما وقع، في جميع القرآن عدا الموضع الأول من سورة آل عمران بالإثبات، وهذا ما ذهب إليه المغاربة[3]، واستثناه الخرَّاز لأبي داود في مورده[4].

دليلهم: سكوت أبي داود عن موضع آل عمران، أدى للقول بإثباته.

قال الشَّيخ علي بن محمد الضباع رحمه الله: "غلام كيف جاء عنهما إلاَّ أنَّ أبا داود رحمه الله سكت عن الأول، فجرى العمل على إثبات ألفه"[5].

القول الثاني: حذف ألف ﴿غُلَم﴾ في كل المواضع بما فيها موضع آل عمران، وهذا ما صرَّح به الحافظ الداني رحمه الله[6]، وأبو الحسن البَلَنْسي[7]، واختاره المخللاتي[8].

دليلهم: قال الحافظ الداني رحمه الله: "وكذلك حذفوا الألف بعد اللام في قوله : ﴿غُلَم﴾"[9].

وقال ابن القاضي رحمه الله: "جرى العمل في المغرب بإثباته، والحق خلافه، لأنَّ الدَّاني صرَّح بحذفه، فلا كلام لغيره"[10].

رأي الإمام: قال الإمام الخراز رحمه الله:

تِلاَوَته وسُبُلَ السَّلاَمِ ومِثْلُهَا الأَوَّلُ مِنْ غُلاَمِ[11].

قال الإمام الشوشاوي رحمه الله في شرحه للبيت: "وقوله: (ومثلها الأول من غلام)، أراد باللفظ الأول من ﴿غُلَم﴾ قوله تعالى في آل عمران: ﴿قَالَ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَامٌ﴾[آل عمران: 40]، وقيّده الناظم بالمرتبة

---

[1] نثر المرجان، الأركاتي، 162/7.

[2] مختصر التبيين، أبو داود، 1309/5، هامش: 11.

[3] بيان الخلاف والتشهير والاستحسان، ابن القاضي، ص50.

[4] ينظر: مختصر التبيين، أبو داود، 711/3، وينظر أيضا: تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص397، التبيان، ابن آجطا، 317/1، ودليل الحيران، المارغيني، ص126- 127.

[5] سمير الطالبين، الضباع، ص43.

[6] المقنع، الداني، ص230.

[7] ينظر: تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص399. التبيان، ابن آجطا، 317/1.

[8] إرشاد القراء والكاتبين، المخللاتي، 371/1.

[9] المقنع، الداني، ص39.

[10] بيان الخلاف والتشهير والاستحسان، ابن القاضي، ص50.

[11] منظومة مورد الظمآن، الخراز، باب القول فيما اختلف أو اتفق على حذف ألفه ونظائره من سورة البقرة، البيت[139]، ص15.

الأولى احترازا من غيره، كقوله تعالى في سورة مريم: ﴿غُلَٰمٌ﴾[مريم: 7] وشبهه[1]. كما ذكر الإمام أن أبا عمرو عمرو أطلق الحذف في اللفظ، وأما أبو داود فقد استثنى موضع آل عمران بالإثبات[2]. ثم ترك للكاتب التخيير فقال: "إن شاء كتبها بالإثبات على مذهب أبي داود، وإن شاء كتبها بالحذف على مذهب صاحب المنصف، لأن صاحب المنصف حذف الألف المعانق مطلقا"[3].

الخلاصة: مما سبق يتضح أن الإمام رحمه الله ترك التخيير للكاتب، لا على حسب المورد قال الخراز رحمه الله:

مُخَيَّرٌ فِي رَسْمِهَا وَحُذِفَتْ ** .....[4]

ولكن الذي عليه المصاحف[5] في لفظ ﴿غُلَٰمٌ﴾ رُسم بحذف الألف تبعاً لقول الحافظ الداني رحمه الله. قال الدكتور أحمد شرشال: "ولمجرد سكوت أبي داود ذهب بعض أهل المشرق إلى إثبات ألفه...، وهو مخالف للمصحف الإمام، كيف يصح الإثبات وقد نص أبو عمرو الداني والإمام البلنسي على حذفه... ولا إدخال إن أبا داود يخالف هذه النصوص المتوافرة، ولو سئل عنه لقال بحذفه موافقة لنظيره"[6].

18. **الخُلف في ألف** ﴿تِلَٰوَتِهِۦ﴾: اختلف أهل الفنِّ في ألف ﴿تِلَٰوَتِهِۦ﴾ الواقع في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَتْلُونَهُۥ حَقَّ تِلَٰوَتِهِۦٓ﴾[البقرة: 120]، على قولين هما[7]:

القول الأول: إثبات ألف ﴿تِلَٰوَتِهِۦ﴾، وهو ما استثناه الخرَّاز لأبي داود، وذكره شُرَّاح المورد أيضاً[8].

دليلهم: سُكوت أبي داود عن هذا الموضع، فلم يذكرهُ بحذف ولا إثبات، فأخذ له بالإثبات.

القول الثاني: حذف ألف ﴿تِلَٰوَتِهِۦ﴾، وهذا الذي ذهب إليه البَلنسي، واختاره ابن القاضي-رحمهما الله تعالى-.

دليلهم: قال البلنسي رحمه الله:

وحَذَفُوا الأَلِفَ بَعْدَ اللاَّمِ *** فِي إِلَـــهٍ ثُمَّ فِي السَّـــلاَمِ
وفِي أُولَئِـــكَ وفِي لَكِنَّا *** ومِثْلُهَا أَصْلاَبِكُمْ رَسَمْنَا[9].

وقال ابن القاضي رحمه الله: " العمل على الإثبات، والحذف للمُنْصف، فالأولى الحذف، ولحمل راجحية العمل

---

[1] تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص397.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص406.

[3] تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص399.

[4] منظومة مورد الظمآن، الخراز، باب القول فيما اختلف أو اتفق على حذف ألفه ونظائره من سورة البقرة، البيت[142]، ص16.

[5] ينظر: مصحف الجزائر بطبعة الرغاية، مصحف برواية ورش من طريق الأزرق، مصحف الجماهرية الليبية برواية الإمام قالون، مصحف المدينة النبوية برواية الإمام حفص، مصحف الدوري طبعة مجمع الملك فهد، مصحف التوافق طبعة إستانبول تركيا.

[6] التوجيه السديد، أحمد شرشال، ص40.

[7] تنبيه العطشانالشوشاوي، 85/2.

[8] ينظر: تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص397، التبيان، ابن آجطا، 317/1.

[9] ينظر: التبيان، ابن آجطا، 318/1، تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص397.

سكوت الشيخين معا، وهما قدوة هذا الفنّ"[1].

رأي الإمام: قال الشوشاوي رحمه الله معقبا على قول البلنسي رحمه الله: "فتحصَّل من هذه النُّصوص: أنَّ صاحب المنصف حذف الألف المعانق للام مطلقا من غير تفصيل"[2]، ثم ترك للكاتب التخيير فقال: "فالكاتب مخيّر في رسم الألف المعانق للام مطلقا، إن شاء حذفها مطلقا، كما قال صاحب المنصف، وإن شاء أثبت منه هذه الثلاثة عشر لفظا، كما قال أبو داود"[3].

الخلاصة: ألف ﴿تِلَاوَتِهِ﴾ محذوفة في المصحف المتعلق برواية الإمام ورش بالخط المغربي، وباقي المصاحف بألف ثابتة تبعاً لسكوت أبي داود[4]، لذا ترك الإمام الشوشاوي رحمه الله التخيير للكاتب على أي رواية شاء.

19. **رأي الإمام رحمه الله في لفظ:** ﴿أَعْنَبٍ﴾: لفظ ﴿أَعْنَبٍ﴾ كيف جاء، وجملته تسعة مواضع من القرآن الكريم[5] اختلف العلماء في رسم ألفها من عدمه على قولين هما:

القول الأول: الإثبات مطلقا، وهذا عليه عمل مصحف الجماهيرية الليبية، لسكوت الداني عن اللفظ.

القول الثاني: الحذف في لفظة ﴿الأَعْنَبَ﴾ إلا موضعي البقرة والأنعام لأبي داود لسكوته عنهما، وهذا القول نقله عنه الخراز وشراح مورده. قال الخراز رحمه الله:

..... **** كُلاًّ وَالأَعْنَابَ بِغَيْرِ الأَوَّلَيْنَ[6]

رأي الإمام: قال الشوشاوي رحمه الله: "أن ألفاظ ﴿الأَعْنَبَ﴾ محذوفة –أيضا– في التنزيل إلا اللفظين الأولين فإنهما ثابتان عنده لسكوته عنهما، وهما قوله تعالى في البقرة: ﴿أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَن تَكُونَ لَهُۥ جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ﴾[البقرة: 265]، وقولـــه تعالى في سورة الأنعام: ﴿وَجَنَّٰتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ وَالزَّيْتُونَ﴾[الأنعام: 100]"[7].

الخلاصة: بعد تتبع كتاب التنزيل تبين أن الإمام ابن نجاح رحمه الله لم يصرح بالحذف في هذه اللفظة إلا في الموضع الثاني من سورة النحل[8]، حيث قال فيه: "حذف الألف من... (أعناب)"[9]، والمواضع التي سكت عنها الإمام

---

[1] بيان الخلاف والتشهير والاستحسان، ابن القاضي، ص47.

[2] تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص397.

[3] تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص398.

[4] المصاحف التي رسمت الألف ثابتة هي: مصحف الجماهرية برواية الإمام قالون، ومصحف برواية الإمام البزي عن ابن كثير، مصحف برواية الإمام حفص عن عاصم (مصحف المدينة)، مصحف برواية الإمام الدوري طبعة مجمع الملك فهد، مصحف التجويد برواية الإمام ورش من طريق الأصفهاني، ومصحف الواثق بالله برواية الإمام حفص.

[5] هي: [البقرة: 266]، و[الأنعام: 99]، و[الرعد: 4]، والنحل موضعان [11، 67]، و[الكهف: 32]، و[المؤمنون: 19]، و[يسن: 34] و[النبأ: 32]. ينظر: الألفات المختلف فيها بين الحذف والإثبات، السيد فرغل، ص54.

[6] منظومة مورد الظمآن، الخراز، باب القول فيما اختلف أو اتفق على حذف ألفه ونظائره من سورة البقرة، البيت[122]، ص14.

[7] تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص368.

[8] في قوله تعالى: ﴿وَمِن ثَمَرَٰتِ ٱلنَّخِيلِ وَالأَعْنَٰبِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا﴾[النحل: 67].

[9] مختصر التبيين، أبو داود، 774/3.

أربعة هي: [البقرة: 295]، [الأنعام: 100]، [الرعد: 4]، و[النحل: 11]، و لم يكن سكوته عن موضعين كما ذكره الإمام الشوشاوي تبعا للناظم الخراز رحمه الله، "وقد تقدم مرارا أن السكوت لا يعطي حكما، فقد يكون سهوا من المصنف أو من الناسخ، كما أن أبا داود قد نص على الحذف في موضع النحل، والمؤمنون[1]، وأحال على موضع متقدم، مما يفيد أن هناك موضعا متقدما يحمل قاعدة كلية بحذف الألف من لفظه ﴿الآعْنَبَ﴾ حيث وقع، و لم ينص على موضع النحل[2]، والكهف[3]، والنبأ[4]، وإنما أحال على موضع متقدم، مما يؤيد الفكرة الفكرة السابقة"[5].

فما حكاه الإمام الشوشاوي عن الخراز لا ينسب لأبي داود لعدم وضوح قوله.

والمعمول به هو الحذف في كل المواضع في المصاحف المغربية، قال المارغني رحمه الله: "والعمل عندنا على الحذف في لفظ﴿الآعْنَبَ﴾، حيث وقع"[6]، ورسمت مصاحف المشارقة على قول الخراز وشراحه[7].

20.**الخُلْفُ في ألف** ﴿أَعْنَـٰفِهِم﴾: ورد لفظ ﴿أَعْنَـٰفِهِم﴾ المضاف إلى ضمير الغائبين في أربعة مواضع من القرآن الكريم[8]، اختلفت المصاحف فيها على النحو الآتي:

القول الأول: حذف ألف ﴿أَعْنَـٰفِهِم﴾ مطلقا، وهذا ما ذهب إليه الإمام البلنسي رحمه الله[9].

دليلهم: قال الخراز رحمه الله:

وَعنْ أَبـــي دَاوُدَ أَدْبَـــارُهمُ ** ثُمَّ بِغَيْـــرِ الرَّعْدِ أَعْنَاقَهُمُ
وَالْمُنْصِفُ الأَدْبارُ فِيهِ مُطْلَقَا ** وَفِيهِ أَعْنَاقُهُمْ قَدْ أَطْلَقَا[10].

القول الثاني: إثبات ألف ﴿أَعْنَـٰفِهِم﴾ الوارد في موضع الرَّعد فقط وحذف ما عداه، وهذا ما استثناهُ الخرَّاز لأبي داود، وذكر ذلك شرَّاح مورد الظمآن[11].

---

[1] في قوله تعالى: ﴿فَأَنشَأْنَا لَكُم بِهِۦ جَنَّـٰتٍ مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَـٰبٍ﴾[المؤمنون: 19].

[2] في قوله تعالى: ﴿يُنۢبِتُ لَكُم بِهِ ٱلزَّرْعَ وَالزَّيْتُونَ وَالنَّخِيلَ وَالآعْنَبَ وَمِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾[النحل: 11].

[3] في قوله تعالى: ﴿يُنۢبِتُ لَكُم بِهِ ٱلزَّرْعَ وَالزَّيْتُونَ وَالنَّخِيلَ وَالآعْنَبَ وَمِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾[الكهف: 32].

[4] في قوله تعالى: ﴿حَدَآئِقَ وَأَعْنَـٰباً﴾[النبأ: 32].

[5] سفير العالمين، أشرف طلعت، 207/1، هامش: 5.

[6] ينظر: دليل الحيران، الماغني، ص115.

[7] سفير العالمين، أشرف طلعت، 207/1، هامش: 5.

[8] وهي قوله تعالى: ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ ٱلذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمْ وَأُوْلَـٰٓئِكَ ٱلآغْلَلُ فِيٓ أَعْنَـٰقِهِمْ﴾[الرعد: 6]، و﴿إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةً فَظَلَّتَ آعْنَـٰقُهُمْ لَهَا خَـٰضِعِينَ﴾[الشعراء: 3]، و﴿إِنَّا جَعَلْنَا فِيٓ أَعْنَـٰقِهِمْ أَغْلَـٰلاً﴾[يس: 7]، و﴿إِذِ ٱلآغْلَلُ فِيٓ أَعْنَـٰقِهِمْ وَالسَّلَـٰسِلُ يُسْحَبُونَ﴾[غافر: 71].

[9] ينظر: شرح مورد الظمآن، ابن آجطا، 394/1، تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص472، دليل الحيران، المارغني، ص165، سمير الطالبين الضباع، ص45، هامش4.

[10] منظومة مورد الظمآن، الخراز، باب ما اتفق أو اختلف على حذف ألفه ونظائره من الأعراف إلى مريم، البيتين[198- 199]، ص19.

[11] ينظر: تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص472. فتح المنَّان، ابن عاشر، 876/2، 879، دليل الحيران، المارغني، ص165.

دليلهم: سكوت أبي داود على هذا الموضع، وإطلاق الحذف في غيره[1].

رأي الإمام: قال الإمام الشوشاوي رحمه الله في شرحه للأبيات السابقة: "وقوله: (ثم بغير الرعد أعناقهم)، يعني: أن أبا داود حذف ألف ﴿أَعْنَـٰقِهِم﴾ حيث ما وجد في القرآن، إلا الذي في سورة الرعد، فهو ثابت الألف"[2].

الخلاصة: نرى أن الإمام رحمه الله ذهب إلى القول الأول، وهو حذف كل ألفاظ ﴿أَعْنَـٰقِهِم﴾ حيثما وجدت إلا الذي في سورة الرعد اعتبره ثابتا لسكوت أبي داود عنه، ولكن بعد تتبع المصاحف وجدت لفظ ﴿أَعْنَـٰقِهِم﴾ اختلفت فيه المصاحف، فكتبته المصاحف المغربية بالحذف في كل المواضع طردا للباب وتقليلا للخلاف، ولنص البلنسي على الحذف مطلقا، وأثبتت المصاحف المشرقية موضع الرعد فقط تبعا لسكوت أبي داود[3]. ولكن إعمال ما نص عليه الإمام البلنسي أولى بالإتباع. قال ابن القاضي رحمه الله: "﴿أَعْنَـٰقِهِم﴾[الرعد: 6] العمل بالإثبات والأولى الحذف للنظائر والنص"[4]. قال المارغني رحمه الله: "والعمل عندنا على الحذف في ﴿أَعْنَـٰقِهِم﴾[الرعد: 6] حيث وقع بقيد إضافته إلى ضمير الغائبين"[5].

21. **الخُلف في ألف** ﴿مِهَـٰدا﴾: ورد لفظ ﴿مِهَـٰدا﴾ في القرآن الكريم منصوبا في ثلاثة مواضع وهي: ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ مِهَـٰدًا﴾[طه:52]، و[الزخرف 9]، وقوله: ﴿أَلَمْ نَجْعَلِ ٱلْأَرْضَ مِهَـٰدًا﴾[النبأ 6]، فهو عند أئمة الفنِّ بالحذف إلا موضع سورة طه ورد فيه الخلاف، وتفصيل ذلك كما يلي:

القول الأول: حذف الألف في المواضع المذكورة بما فيها موضع طه لتوافق القراءة[6]، وهذا ما ذهب إليه الحافظ الحافظ الداني رحمه الله[7]، وأبي داود رحمه الله[8]؛ إلاَّ أنَّه سكت عن الموضع الأول[9].

---

[1] ينظر: مختصر التبيين، أبي داود، 921/4، 1021/4، 1079/4.

[2] تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص472. وهو قوله تعالى: ﴿وَٱلْأَغْلَـٰلُ فِىٓ أَعْنَـٰقِهِمْ﴾[الرعد: 6].

[3] ينظر: الألفات المختلف فيها بين الحذف والإثبات، السيد فرغل أحمد، ص55. والمصاحف التي اطلعت عليها والمرسومة بألف ثابتة هي: مصحف التجويد برواية الإمام ورش من طريق الأصفهاني، مصحف الجماهرية برواية الإمام قالون، مصحف برواية الإمام حفص عن عاصم (مصحف المدينة)، مصحف الواثق بالله برواية الإمام حفص، مصحف برواية الإمام الدوري طبعة مجمع الملك فهد، ومصحف برواية الإمام البزي عن ابن كثير، وبألف محذوفة في المصحف المتعلق برواية الإمام ورش بالخط المغربي.

[4] بيان الخلاف والتشهير والاستحسان، ابن القاضي، ص77.

[5] ينظر: دليل الحيران، المارغني، ص165، فتح المنان، ابن عاشر، 877/2، سفير العالمين، أشرف طلعت، 207/1.

[6] قرأ أبو جعفر ونافع وابن كثير وابن عامر وأبو عمرو ورويس وزيد عن يعقوب مهدا طه بالألف وكسر الميم وفتح الهاء، وفي الزخرف مثله، وقرأ وقرأ عاصم وحمزة والكسائي وروح عن يعقوب وخلف مهدا بفتح الميم من غير ألف، وسكون الهاء في السورتين، ولم يختلفوا في سورة المعصرات... أنه بالألف وكسر الميم. المبسوط، ابن مهران، ص294-295.

[7] المقنع، الداني، ص191.

[8] مختصر التبيين، أبو داود، 1097/4، 1098، 1260/5، ولم يذكر الموضع الأول من سورة طه في مختصره.

[9] ينظر: تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص516، لطائف البيان، أبو زيتحار، ص84.

دليلهم: الرواية عن أئمة الفنِّ. روى الدَّاني رحمه الله عن قالون فقال: "الألف غير مكتوبة يعني في المصاحف..." وساق المواضع التي حذفت منها الألف من بينها لفظ: ﴿مِهَـدا﴾[1].

القول الثاني: إثبات ألف موضع طه. وقد استثناه الخرَّاز لأبي داود لأنَّه محمول عنده على الإثبات[2]، واختاره القاضي[3].

دليلهم: سكوت أبي داود عن الموضع الأول من سورة طه[4].

رأي الإمام الشوشاوي رحمه الله: في قول الناظم رحمه الله:

كَذَا حَرَامُ الأَنْبِيَاءِ عَنْهُما وَهلْ يُجازَى وَمِهادًا حَيْثُمَا[5]

قال الإمام الشوشاوي رحمه الله "وقوله: (ومهادا حيثما)، يعني أن الشيخين اتفقا على حذف الألف في ﴿مِهَـدا﴾ حيثما وقع هذا اللفظ في القرآن، واستثنى منه الناظم لأبي داود اللفظ الأول منه في القرآن، فإنه محمول عند أبي داود على الإثبات، وهو قوله تعالى في سورة طه: ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلأَرْضَ مِهَـدًا﴾[طه: 52]، هذا هو اللفظ الأول منه، وأما غير هذا اللفظ في سورة طه فهو محذوف عند الشيخين"[6].

الخلاصة: سكوت أبي داود عن موضع طه أدى للقول بإثباته كما ذكر الإمام الشوشاوي رحمه الله، ولكن هذا الموضع فيه قراءتين مما يترجح بها الحذف رعاية لمن قرأ بالحذف، ومن جهة ثانية أن أبا عمرو الداني روى هذا الحرف بسنده عن قالون عن نافع بالحذف بخصوصه، ثم عمم الحذف بصيغة تشعر بالتعميم فقال (حيث وقع) وهذه الرواية نفسها هي عمدة أبي داود وعليها عوّل، فلم يبق مجال للقول بأن الأصل في السكوت الإثبات كما شاع ذلك عند أهل المشرق، وكما ذكر ذلك الشوشاوي رحمه الله، بل إنه محمول عند أبي داود على الحذف[7]، وقد تتبعت هذا اللفظ في المصاحف[8] وجدتها رسمت بحذف الألف لنصِّ الشيخين على ذلك.

22. **رأي الإمام في ألف ﴿ٱلأَصْوَاتُ﴾**: ذكر الإمام أبو داود رحمه الله حذف الألف بعد الواو من لفظ:﴿ٱلأَصْوَات﴾ وما تصرف منها في المواضع الآتية: قوله تعالى:﴿وَٱقْصِدْ فِى مَشْيِكَ وَٱغْضُضْ مِن صَوْتِكَ

---

[1] ذكر الإمام السند في باب ما حذفت منه الألف اختصارا، ثم ساق مواضع حذف الألفات في المصحف. ينظر: المقنع، الداني، ص191.

[2] ينظر: مورد الظمآن، الخراز، باب: من سورة مريم إلى ص، البيتين [236، 237]، ص23. تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص516. بيان الخلاف والتشهير والاستحسان، ابن القاضي، ص67.

[3] قال ابن القاضي رحمه الله "يرجح فيه الحذف وهو الأولى، ولنص الدَّاني: [مهدا حيثما ...]، وهو اختياري، لقراءة الكوفيين بغير ألف، وجرى العمل بإثباته، ولا عبرة به". بيان الخلاف والتشهير والاستحسان، ابن القاضي، ص67.

[4] ينظر: مورد الظمآن، الخراز، باب: من سورة مريم إلى ص، البيتين[236، 237]، ص23. تنبيه العطشان على مورد الظمآن، الشوشاوي، ص516.

[5] منظومة مورد الظمآن، الخراز، باب ما اطرد حذف ألفه ونظائره أو لم يطرد...البيت[236]، ص22.

[6] تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص516.

[7] ينظر: التوجيه السديد، أحمد شرشال، ص62- 63.

[8] كل المصاحف فيها الألف محذوفة عدا مصحف المدينة فكتبت من غير ألف: (مَهْداً).

إِنَّ أَنكَرَ ٱلأَصْوَٰتِ لَصَوْتُ ٱلْحَمِيرِ﴾[لقمان: 18]، وقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلذِينَ ءَامَنُواْ لاَ تَرْفَعُوٓاْ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِىءِ﴾[الحجرات: 2] وقوله: ﴿إِنَّ ٱلذِينَ يَغُضُّونَ أَصْوَٰتَهُمْ﴾[الحجرات: 3]، قال أبو داود رحمه الله: "﴿ٱلأَصْوَٰتِ﴾ بغير ألف قبل التاء"[1]، وقال أيضًا: "﴿أَصْوَٰتَكُم﴾، ﴿أَصْوَٰتَهُم﴾ بحذف الألف"[2].

أما موضع طه وهو قوله تعالى: ﴿وَخَشَعَتِ ٱلأَصْوَاتُ لِلرَّحْمَنِ﴾[طه: 105] فقد سكت عنه، لذا اختلف له فيه أهل الفنّ بين الحذف والإثبات.

القول الأول: إثبات الألف بعد الواو. وبه عمل الجزري في مصحفه[3] والتجيبي في اختياره[4].

القول الثاني: حذف الألف. وهذا مفهوم من ظاهر المورد[5]، وهو الذي صرح به المخللاتي، فقد نسب للخراز للخراز الحذف مطلقا[6].

رأي الإمام: لما تحدث الإمام رحمه الله عن موضع سورة طه نسب التصريح بالإثبات لأبي داود فقال: "نصّ ابن نجاح على إثباته"[7]،والصحيح أنه لم يصرح به[8]، إلا أن يكون أثبتها في نسخة أخرى غير التي اعتمدها الإمام رحمه الله

الخلاصة: جرى عمل بعض الأئمة بإثبات ألف موضع طه، كالإمام الشوشاوي وغيره[9]، ولكن الذي يترجح هو الحذف؛ حملا على النظائر[10].

---

[1] مختصر التبيين، أبو داود، 993/4.

[2] المصدر نفسه، 1131/4.

[3] نثر المرجان، الأركاتي، 339/4.

[4] ينظر: فتح المنان، ابن عاشر، 947/2.

[5] في قول الإمام الخراز: أصوات...، باب ما اطرد حذف ألفه ونظائره أو لم يطرد من مريم إلى ص، البيت[225]، ص21 من المنظومة.

[6] إرشاد القراء والكاتبين، المخللاتي، 521/2.

[7] تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص500.

[8] ينظر: بيان الخلاف والتشهير والاستحسان، ابن القاضي، ص82.

[9] ممن قال بالإثبات: ابن القاضي، والمارغني، والضباع، وأبو زيتحار. ينظر: بيان الخلاف والتشهير والاستحسان، ابن القاضي، ص82، دليل الحيران، المارغني، ص184، سفير العالمين، أشرف طلعت، 220/1، لطائف البيان، أبو زيتحار، ص79.

[10] ينظر: مختصر التبيين، أبو داود، 993/4.

23. **رأي الإمام الشوشاوي رحمه الله في لفظ ﴿ٱلرِّيَٰح﴾**[1]: وردت كلمة ﴿ٱلرِّيَٰح﴾ في القرءان الكريم ثمانية عشر مرة جمعا وإفرادا[2]، وقد ذكر علماء الرسم أقوالا مختلفة في رسمها، وذلك كالآتي:

✓ منهم من حذف ألف لفظ ﴿ٱلرِّيَٰح﴾ مطلقا، قال الكرماني رحمه الله: "قوله تعالى: ﴿ٱلرِّيَٰح﴾ بغير ألف في كل القرآن"[3].

✓ منهم من ذكر اختلاف المصاحف فيها حيث وقعت، كصاحب كشف الأسرار حيث قال: "وفي ﴿ٱلرِّيَٰح﴾ خلاف حيث وقع"[4].

✓ ومنهم من ذكر فيها أقوال مختلفة؛ فذكر في بعضها الحذف، وفي بعضها الآخر الخلاف، وسكت عن بعضها، كالإمامين الحافظ وأبو داود.

نقل الحافظ رحمه الله الخلاف عن المصاحف في ثلاثة مواضع، موضع الحجر والكهف والفرقان، ونص على حذف ثلاثة موضع؛ البقرة وإبراهيم والشورى، فذكر مما حذفت منه الألف اختصارا لفظ ﴿ٱلرِّيَٰح﴾ في البقرة، وإبراهيم، والكهف، والفرقان، والشورى[5]، وقال: "﴿وَهُوَ ٱلَّذِى أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ نُشُرًۢا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦٓ﴾[الفرقان: 48] بالألف"[6]. وقال في باب ذكر ما اختلفت فيه مصاحف أهل الأمصار: "وفي الحجر في بعض المصاحف ﴿وَأَرْسَلْنَا ٱلرِّيَٰحَ لَوَٰقِحَ﴾[الحجر: 22] بألف على الإجماع، وفي بعضها ﴿ٱلرِّيَٰح﴾ بغير ألف على واحدة...، وفي بعض المصاحف﴿تَذْرُوهُ ٱلرِّيَٰحُ﴾[الكهف: 44] بغير ألف، وفي بعضها ﴿ٱلرِّيَٰح﴾ بألف"[7]. بألف"[7].

---

[1] لفظ "الرياح" في كتاب الله تعالى ينقسم بحسب قراءته إلى ثلاثة أقسام هي:

- قسم اختلف القراء فيه بالإفراد والجمع، وهي11 موضعا باعتبار القراء السبع: بالبقرة، والأعراف، وإبراهيم، والحجر، والكهف، والفرقان والنمل، وثاني الروم، وفاطر، والشورى، والجاثية. أما باعتبار العشرة فتضاف لها موضع الإسراء، والأنبياء، والحج، وسبأ ، وص.
- قسم اتفق القراء فيه على قراءته بالجمع، وهو الموضع الأول بالروم في قوله تعالى: ((الرياح مبشرات)).
- قسم اتفق القراء فيه على قراءته بالإفراد، وهو ما عدا المذكور.

ينظر: النشر، ابن الجزري، 2/223، 224. وإتحاف فضلاء البشر، ابن البنَّا، 1/424- 425.

[2] الإمامين نافع وأبو جعفر بالجمع في جميع هذه المواضع، ووافقهما ابن كثير في البقرة والحجر والكهف والجاثية، وأبو عمرو وابن عامر وعاصم ويعقوب بالجمع في البقرة والأعراف والحجر والكهف والفرقـــان والنمل وثاني الروم وفاطر والجاثية، وقرأ حمزة وخلف بالجمع في الفرقان، وقرأ الكسائي بالجمع في الفرقان وفي الحجر، واتفقوا على الجمع في أول الروم. ينظر: إتحاف فضلاء البشر، ابن البنَّا، ص196، المبسوط، ابن مهران ص124، النشر، ابن الجزري، 223/2 .

[3] خط المصاحف، الكرماني، ص83.

4 كشف الأسرار في رسم مصاحف الأمصار، الشيرازي، ص39.

5 ينظر: المقنع، الداني، ص20 ــ 22.

6 المصدر نفسه، ص91.

7 المصدر نفسه، ص98، 99.

وقال ابن وثيق الأندلسي رحمه الله في باب حذف الألف: "ومن ذلك ما جاء في وزن (فِعَال) وذلك: ﴿ٱلرِّيَٰح﴾[الآية: 164] في البقرة، وإبراهيم ﴿إِشْتَدَّتْ بِهِ ٱلرِّيَٰحُ﴾[الآية: 21]، وفي: ﴿أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ﴾[الفرقان: 48]، وفي: ﴿إِنْ يَّشَأْ يُسْكِنِ ٱلرِّيَٰحَ﴾[الشورى: 30]، واختُلِف في قوله: ﴿ٱلرِّيَٰحَ لَوَٰقِحَ﴾[الحجر: 22]، وفي: ﴿تَذْرُوهُ ٱلرِّيَٰحُ﴾[الكهف: 45]، ففي بعض المصاحف بالحذف، وفي بعضها بالإثبات"[1]. وكلاهما سكت عن المواطن الخمس وهي: الأعراف والنمل وأول الروم وثانيها وفاطر والجاثية، أما أبو داود رحمه الله فقد نقل الخلاف في ستة مواضع[2]، واختار حذفها، وذكر بالنص الحذف في موضع الأعراف وثاني الروم وفاطر والجاثية.

قال الإمام أبو داود رحمه الله: "﴿وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ﴾[البقرة: 164] بغير ألف بين الياء والحاء، في خمسة مواضع هنا وفي إبراهيم، والكهف، والفرقان، والشورى، وروينا عن محمد بن عيسى الأصبهاني[3] حرفا سادسا وهو في الحجر: ﴿وَأَرْسَلْنَا ٱلرِّيَٰحَ لَوَٰقِحَ﴾[الحجر: 22]، وحكى أن المصاحف اختلفت فيه وفي الذي في الكهف، ولم يذكر محمد من هذه الجملة غيرهما، ولا رسم منهما الغازي ابن قيس في كتابه غير الذي في الحجر، وكتبه بغير ألف ولم يذكر اختلافا، وجملة الوارد من لفظ: ﴿ٱلرِّيَٰحَ﴾ مما اختلف القراء فيه، فيقرأ بالجمع والإفراد أحد عشر موضعا، الستة المذكورة آنفا وحرف في الأعراف: ﴿وَهُوَ ٱلذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ﴾[الأعراف: 56]، وحرف في الروم: ﴿ٱللَّهُ ٱلذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَاباً﴾[الروم: 47]، وحرف في النمل: ﴿وَمَنْ يُّرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ نُشُراً﴾[النمل: 65]، وحرف في فاطر: ﴿أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ﴾[فاطر: 09]، وحرف في الجاثية: ﴿وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ﴾[الجاثية: 05]، تمت الأحد عشر موضعا، وقد وقع في الروم حرف واحد اجتمع القرّاء على قراءته بألف على الجمع من أجل ﴿مُبَشِّرَٰتٍ﴾[الروم: 46] وليست لي فيه رواية، كيف كتبه الصحابة ﷺ، واختياري أن يكتب بالحذف على الاختصار لحذف الألف من الأسماء والأفعال كثيرا مع بقاء الفتحة الدالة، مثل الأحد عشر موضعا التي وقع فيها الاختلاف بين القرّاء، ليأتي الباب واحدا، ولا أمنع من الإثبات على اللفظ إذ لم تأت رواية بخلاف ذلك"[4].

رأي الإمام الشوشاوي رحمه الله: في قول الناظم:

وَجَاءَ أُولَى الـــرُّومِ بِالتَّخْيِيرِ **** لِابْنِ نَجَاحٍ لَيْسَ بِالْمَأْثُورِ[5]

---

1 الجامع لما يحتاج إليه من رسم المصحف، ابن وثيق، ص39.

2 وهي: البقرة 164، إبراهيم 18، الحجر 22، الكهف 45، الفرقان 48، والشورى 33.

3 محمد بن عيسى بن إبراهيم بن رزين أبو عبد الله التيمي الأصبهاني، مقرئ نحوي، من شيوخه: خلاد بن خالد، والحسن بن عطية، ونصير بن يوسف النحوي، وممن أخذ عنه الفضل بن شاذان، توفي سنة 253هـ، وقيل: 242هـ، من مؤلفاته: كتاب الجامع في القراءات. ينظر: غاية النهاية، ابن الجزري، 197/2. معجم المؤلفين، رضا كحالة، 103/11.

4 هو مختصر التبيين، أبو داود، 2/234 ــ237. وسكتوا على موضع: [الإسراء: 69]، [الأنبياء: 81]، [الحج: 31]، [سبأ: 12]، [ص: 36] و[الذاريات: 41] لقراءتها بالإفراد على قراءة نافع المدني.

5 منظومة مورد الظمآن، الخراز، باب القول فيما اختلف أو اتفق على حذف ألفه...، البيت[105]، ص13.

قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "اعترض قول الناظم (وجاء أولى الروم بالتخيير) لأن ظاهره يقتضي أن الحذف والإثبات في هذا اللفظ سواء، لأن ذلك يقتضي التسوية، وليس الأمر كذلك، لأن أبا داود اختار أن يكتب بالحذف"، ثم ذكر نص أبي داود وقال: "ومن حقّ الناظم رحمه الله أن يذكر أن المختار لأبي داود الحذف دون الإثبات"، ثم بعد ذكره للأقوال السابقة في كل المواضع قال: "جملة ذلك اثنا عشر موضعا، وهذه الألفاظ الاثنا عشر اختلف القراء فيها جميعا بالجمع، وهذا ممّا اختلفت المصاحف في رسمه واختلف القراء في قراءته، و لم يتفق القراء إلا على الذي في أول سورة الروم، وهذه الألفاظ المذكورة الاثنا عشر على طريقة أبي عمرو على ثلاثة أقسام: قسم بالحذف عنده من غير خلاف، وهي ثلاثة: في البقرة وإبراهيم والشورى، وقسم بالخلاف عنده وهي ثلاثة – أيضا –: وهي في الحجر والكهف والفرقان، وقسم سكت عنه، وهي الستة الباقية، وهذه الألفاظ المذكورة الاثنا عشر – أيضا – على طريقة أبي داود على ثلاثة أقسام – أيضا –: قسم بالخلاف عنده، وهي الستة المذكورة في النظم في قوله: (وعنهما في الحجر) إلى قوله (والشورى)[1]، وقسم بالتخيير عنده بين الحذف والإثبات، إلا أن الحذف أحسن من الإثبات، وهو الأول في سورة الروم، وقسم بالحذف من غير خلاف عنه، وهي الخمسة الباقية"[2].

الخلاصة: أجمع القراء على قراءة الموضع الأول من سورة الروم بالجمع، فاختار فيه أبي داود رحمه الله الحذف على الاختصار وقياسا على النظائر، وهذا ما رآه الإمام الشوشاوي رحمه الله، بينما الحافظ الداني رحمه الله أثبت فيه الألف بناءً على وزن (فِعَال). قال المارغني رحمه الله: "والعمل عندنا على إثبات ألفه لعدم ثبوت أصل الحذف فيه، مع إجماع القراء على قراءته بالجمع"[3].

أما المواضع الخمسة التي اختلفت المصاحف فيها بين الحذف والإثبات فقد اختار فيها أبي داود الحذف، قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "احذف أيها المخاطب عن أبي داود لما بقي من ألفاظ ﴿اِلرِّيَـٰحِ﴾ والذي بقي من ألفاظ ﴿اِلرِّيَـٰحِ﴾ غير ما ذكر خمسة ألفاظ- مواضع السور التي ذُكرت آنفًا: الأعراف، النمل، الروم، فاطر، والجاثية- "[4]. وما ذكره الإمام رحمه الله بالحذف في المواضع الخمسة هو الصحيح الذي عليه العمل، لتواتر القراءات الصحيحة جمعا وإفرادا فيها، والرسم على ما يحتمل القراءتين أرجح على ما يحمل قراءة واحدة[5]، وكذا الرواية الصريحة

---

[1] يقصد الأبيات[102، 103، 104] من المنظومة، باب القول فيما اختلف أو اتفق على حذف ألفه...، ص13، وهو قوله: (طُغْيَانٌ أَمْوَاتٌ كَذَا لاِبْنِ نَجَاحْ ** وَعَنْهُمَا فِي الْحِجْرِ خُلْفُ فِي الرِّيَاحْ
وَسُورَةُ الْكَهْفِ وَنصّ الْفُرْقَانِ ** كَذَا بِإِبْرَاهِيمَ عَنْ سُلَيْمَانْ
وَالْبِكْرِ وَالشُّورَى وَنصّ الْمُقْنِعِ** بِالْحَذْفِ فِي الثَّلاَثِ عَنْ تَتَبُّعِ).

[2] تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص342- 343.

[3] دليل الحيران، المارغني، ص101.

[4] تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص340.

[5] قرأ ابن كثير والكسائي وحمزة وخلف مواضع الأعراف والنمل وثاني الروم وفاطر بالإفراد، وقرأ موضع الجاثية بالإفراد الكوفيون عدا عاصم. ينظر: التيسير، الداني، ص289، 396، 410، 425، 458.

بالحذف من أبي داود عن الصحابة رضي الله عنهم، فقد قال عن أول الروم "ليست لي فيه رواية كيف كتبه الصحابة"[1] فدل من ذلك على أن المواضع الأخرى له فيها رواية.

24.**رأي الإمام في ألف ﴿دِيَٰرِكُمْ﴾، ﴿دِيَٰرِهِمْ﴾، و﴿خِلَٰلَ ٱلدِّيَارِ﴾**: اختلف أهل العلم بين الحذف والإثبات في الألفاظ: ﴿دِيَٰرِكُمْ﴾[2]، و﴿دِيَٰرِهِم﴾[3]، حيث ورد في القرءان الكريم وكيف كان، ولفظ ﴿خِلَٰلَ ٱلدِّيَارِ﴾[الإسراء: 5] على النحو الآتي:

القول الأول: الحذف مطلقا في هذه اللفظة حيثما وقعت عدا موضع الإسراء بالإثبات[4]. وهذا مذهب الإمام أبو داود رحمه الله.

قال أبو داود رحمه الله: "﴿دِيَٰرِكُمْ﴾ بحذف الألف بين الياء والراء، حيث ما وقع، ووزنها (فِعال) بكسر الفاء وفتح العين مخففة، وجملتها خمسة عشر موضعا[5]،كلها حذفت الألف منها حاشا الذي في سبحان[6]﴿خِلَٰلَ ٱلدِّيَارِ﴾ فليست لي رواية فيه...، والخامس عشر في بني إسرائيل ﴿خِلَٰلَ ٱلدِّيَارِ﴾ وأستحب كتب هذا الذي في بني إسرائيل بألف على اللفظ، ولا أمنع من كتبه بغير ألف"[7]. وقال في سورة الإسراء: "﴿خِلَٰلَ ٱلدِّيَارِ﴾ بألف بألف ثابتة، ولا أمنع من كتابه بغير ألف، والذي أستحب بالألف"[8].

القول الثاني: إثبات الألف في كل المواضع، وهذا مذهب الحافظ لكونه صرح بإثبات ألف كل ما جاء على وزن على وزن (فِعال). قال الحافظ رحمه الله: "وكذلك رسموا كل ما كان على وزن (فِعال) و(فَعال) بفتح الفاء وبكسرها"[9].

رأي الإمام: "جاء لفظ ﴿ٱلدِّيار﴾ عن أبي داود بالحذف إلا اللفظ الذي وجد معه لفظة ﴿خِلَٰل﴾، وأراد قوله تعالى في سورة الإسراء: ﴿فَجَاسُواْ خِلَٰلَ ٱلدِّيَارِ﴾، فإن أبا داود ذكر فيه وجهين: الحذف والإثبات، واستَحَب

---

[1] مختصر التبيين، أبو داود، 237/2.

[2] نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ لاَ تَسْفِكُونَ دِمَآءَكُمْ وَلاَ تُخْرِجُونَ أَنفُسَكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ﴾[البقرة: 83].

[3] نحو: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقاً مِّنكُم مِّن دِيَٰرِهِمْ﴾[البقرة: 84].

[4] منهم من اختار الحذف في كل مواضع القرءان بما فيها موضع الإسراء، وهذا اختيار ابن الجزري، وأحمد شكري من المتأخرين. ينظر: نثر المرجان، الأركاتي، 7/4، الترجيح والتعليل، أحمد خالد شكري، ص18.

[5] ستة عشر موضعا على الصحيح.

[6] المقصود بها سورة الإسراء وتسمى أيضا ببني إسرائيل. ينظر: التحرير والتنوير، ابن عاشور، 15/5.

[7] مختصر التبيين، أبو داود، 174/1، 175.

[8] المرجع نفسه، 785/3.

[9] المقنع، الداني، ص359.

من الوجهين رسمه بألف ثابت"[1]، ومن خلال هذا القول يظهر أن الإمام الشوشاوي رحمه الله يقول بالحذف في كل كل المواضع عدا موضع الإسراء بالإثبات.

الخلاصة: جرى العمل بمذهب أبي داود وهذا ما رجحه الإمام الشوشاوي رحمه الله، أما مذهب الداني فقد رُسم به مصحف الجماهيرية الليبية، قال المارغني رحمه الله: "والعمل عندنا على الحذف في هذه الألفاظ المذكورة في البيتين حيث وقعت في القرآن إلا الديار من ﴿وَجَاسُواْ خِلَٰلَ ٱلدِّيَارِ﴾ فألفه ثابتة"[2].

25. **رأي الإمام رحمه الله في لفظ ﴿بِأَيِّيَّم﴾[إبراهيم:7]:** اختلفت المصاحف في لفظ ﴿بِأَيِّيَّم﴾[3] على قولين هما:

القول الأول: رسم اللفظة بياء واحدة مع ثبوت الألف بعدها. ففي بعض مصاحف المشارقة بياء واحدة وألف ثابتة[4].

القول الثاني: رسمها بياءين على الأصل من غير ألف بعدها. وهو اختيار أبي داود رحمه الله.

قال أبو داود رحمه الله: "كتبوه في بعض المصاحف بياءين على الأصل، من غير ألف بعدها، اكتفاء بفتحة الياء قبلها على الاختصار والحذف، وفي بعضها بياء واحدة وألف بعدها على اللفظ، والأول أختار وكلاهما حسن"[5]

وفي المقنع ذكر الخلاف برسمه بياءين مع حذف الألف وهو المختار في التنزيل وعليه المدنية والعراقية.

رأي الإمام: قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "فإذا كتب بياء واحدة فليس فيه إلا وجه واحد، وهو أن يكتب بياء واحدة وألف ثابت بعدها على اللفظ، نحو: ﴿بِأَيِّيكُمِ ٱلۡمَفۡتُونُ﴾، وإذا كتب بياءين – وهو الوجه الأحسن – ، ففي علّة ذلك وجهان: أحدهما التنبيه على الأصل، كـ﴿ٱللَّهۡوِ﴾ في نحو قوله تعالى: ﴿...قُلۡ مَا عِندَ ٱللَّهِ خَيۡرٞ مِّنَ ٱللَّهۡوِ وَمِنَ ٱلتِّجَٰرَةِ...﴾[الجمعة: 11] واللعب، لأنهما مرسومان بلامين، والوجه الثاني: التنبيه على الإمالة"[6].

قال المخللاتي رحمه الله: "اختلف الشيخان في الياء الثانية منه هل ترسم أو لا ترسم بل تترك، اختار أبو داود كتبها بياءين، وإذا كتبت كذلك فلا يضع الكاتب لها ألفا بعد الياء الثانية، وإذا كتبت بياء واحدة فالألف ثابتة اتفاقا"[7].

الخلاصة: ذهب الشوشاوي رحمه الله إلى القول الثاني، وهو مختار أبي داود وبه جرى العمل[8].

---

[1] تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص316.

[2] دليل الحيران، المارغني، ص91.

[3] من قوله تعالى: ﴿وَذَكِّرۡهُم بِأَيَّىٰمِ ٱللَّهِۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّكُلِّ صَبَّارٖ شَكُورٖ﴾ [ابراهيم:7].

[4] ينظر: مختصر التبيين، أبو داود، 746/3، هامش: 4. لطائف البيان، أبو زيتحار، ص67.

[5] مختصر التبيين، أبو داود، 745/3- 746.

[6] تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص474- 475.

[7] إرشاد القراء والكاتبين، المخللاتي، 481/2.

[8] سمير الطالبين، الضباع، ص47، دليل الحيران، المارغني، ص166.

الفرع الثاني: فصل حـــذف الياء.

1- **رأي الإمام الشوشاوي رحمه الله في لفظ ﴿يُحْيِى﴾**: اتفقا الشيخان الحافظ الداني وأبو داود على رسم كل كلمة وقع في آخرها ياءين ثانيتهما متحركة[1] بياء واحدة[2]، أي ما تقع فيه الياء طرفا و لم يتصل به ضمير نحو: ﴿يُحْيِى﴾، وسواء كانت الياء أصلية أو زائدة للإضافة فإن الكلمة مرسومة بياء واحدة، ولكن ورد تقييد في لفظ ﴿يُحْيِى﴾ الواقع في سورة القيامة في قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْيِۦَ ٱلْمَوْتَىٰ﴾[القيامة: 39] على قولين هما:

القول الأول: التقييد بحذف ياء موضع سورة القيامة. قال الإمام الخراز رحمه الله:

لَدَى وَلِيِي وِحِيَّ يُحْيِي لَدَى القَيَامَةِ وَفِي لِنُحْيِي[3]

قيَّد الناظم اللفظ الواقع في سورة القيامة بحذف الياء الأولى وإثبات الثانية المتحركة، أما غيره في نحو: ﴿يُحْيِۦَ ٱلْمَوْتَىٰٓ﴾[الأحقاف: 32] لم تحذف منه الياء، وسكت عن موضع الأحقاف. قال أبو عمرو رحمه الله لما تحدث عن إثبات الألف: "وعلى أن ﴿يُحْيِۦَ ٱلْمَوْتَىٰٓ﴾ في القيامة بياء واحدة، وهي عندي المفتوحة؛ لأنها حرف الإعراب"[4].

القول الثاني: أطلق الشاطبي رحمه الله الحذف في ﴿يُحْيِى﴾ فعمَّ كلامه الواقع في الأحقاف، كما أطلق الحذف فيه أبو العباس بن حرب[5] في تأليفه الموضوع في الرسم.

قال ابن آجطا رحمه الله: "وظاهر إطلاق الشاطبي أن الذي في الأحقاف محذوف، مثل الذي في القيامة، وكفى بالشيخ الشاطبي حجة في التقييد في ذلك بأنه إمام مقدم في هذا الفن وفي غيره، فيجب أن يقتدى به، مع أن إماما من الأئمة غيره ذكره نصا في كتابه، وأنه محذوف كمثل الذي في القيامة، وهو أبو العباس بن حرب"[6].

---

[1] الوارد من ذلك في القرآن أربعة مواضع، قوله تعالى: ﴿لِّيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنۢ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنۢ بَيِّنَةٍ﴾[الأنفال: 43] وقوله: ﴿إِنَّ وَلِيِّۦَ ٱللَّهُ﴾[الأعراف: 196]، وقوله: ﴿لِّنُحْيِۦَ بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا﴾[الفرقان: 49]، والقيامة الموضع المذكور. ينظر: مختصر التبيين، أبو داود، 589/3.

[2] قال السخاوي: وقد رأيت في المصحف الشامي على أن ﴿يُحْيِى﴾ بياءين. الوسيلة، السخاوي، ص344.

[3] منظومة مورد الظمآن، الخراز، باب الياءات المحذوفة اكتفاء بكسر ما قبلها، البيت[281]، ص25.

[4] المقنع، الداني، ص380.

[5] هو أحمد بن محمد بن سعيد بن حرب، أبو العباس المسيلي، أستاذ، قرأ على أبي داود سليمان بن نجاح، قرأ عليه نجبة بن يحيى، من كتبه: التقريب في القراءات السبع، بقي إلى حدود: 540هـ. ينظر: غاية النهاية، ابن الجزري، 116/1.

[6] التبيان، ابن آجطا، 525/1.

رأي الإمام: تبع الإمام الشوشاوي ابن آجطا-رحمهما الله تعالى- في إطلاق الحذف للشيخين فقال: "فإذا كان هذان الإمامان المقتدى بهما في هذا الشأن أطلقا في كتابيهما في هذا اللفظ، فينبغي أن يقتدى بهما رحمهما الله"[1]، وهذا يعني أن الإمام أطلق الحكم في المواضع المذكورة، دون أن يقيده بسورة القيامة فقط كما قيده الشيخان.

الخلاصة: جرى العمل بالحذف في المواضع المذكورة[2]، وهو ما عليه الإمام ﷺ، أي القول بحذف ياء موضع سورة القيامة كنظائره لقوة أدلته.

2- **رأي الإمام الشوشاوي ﷺ فيما اجتمع فيه ياءان من ذوات الياء:** اتفقت المصاحف على كَتْب ما اجتمع فيه ياءان من ذوات الياء بالألف؛ كراهة الجمع بين ياءين في الصورة إلا أنه استُثني منه كلمتين رُسِمتا بالياء: الأولى لفظ ﴿وَسُفْيَاهَا﴾[الشمس: 13]، والثانية لفظ ﴿**يَحْيَى**﴾ حيث وقع في القرآن الكريم[3].

اللفظ الأول: ﴿وَسُفْيَاهَا﴾[الشمس: 13]: فقد اختُلف فيه على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أن يرسم بياءين، وإليه ذهب الشاطبي وشراح عقيلته. قال الشاطبي ﷺ:

وغير ما بعد ياء خوف جمعهما *** لكن يحي وسقياها بها حُبرا[4].

قال السخاوي ﷺ شارحا للبيت: "وقوله: (لكن يحي وسقياها بها حُبِّرا)، أي كتب هذان بالياء على مراد الإمالة"[5].

كما ذهب المهدوي ﷺ لهذا القول فقال: "وكذلك ﴿سُفْيَاهَا﴾ هو في المصاحف ﴿وسقييها﴾ بياءين"[6]. وقال الجعبري ﷺ: "فإن ذلك مرسوم بياءين"[7].

القول الثاني: أن يرسم بغير ياء ولا ألف، ذكر الحافظ الداني أنها في كتاب الغازي بن قيس بغير ألف ولا ياء[8] وشهَّر بهذا القول ابن وثيق ﷺ فقال: "واختلف في ﴿سُفْيَاهَا﴾ بالشمس، فبعضهم كتبها بالياء، وبعضهم لم يكتب ياء، وحذف الألف، وهو الأشهر"[9].

كما رسم بياء واحدة مع حذف الألف بعدها[1].

---

[1] مخطوط تنبيه العطشان، الشوشاوي، الورقة 204، الوجهان: أ- ب.

[2] فتح المنان، ابن عاشر، 2/1103. دليل الحيران، المارغني، ص222- 223.

[3] نحو قوله تعالى: ﴿لِّيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيِّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾[الأنفال: 43]. ينظر: فتح المنان، ابن عاشر، 1351/2-1352.

[4] منظومة عقيلة أتراب القصائد، الشاطبي، باب رسم بنات الياء والواو، البيت[228]، ص23.

5 الوسيلة، السخاوي، ص399.

6 هجاء مصاحف الأمصار، المهدوي، ص51.

7 جميلة أرباب المراصد، الجعبري، ص524.

8 المقنع، الداني، ص442- 443.

9 الجامع لما يحتاج إليه من رسم المصحف، ابن وثيق، ص59.

القول الثالث: أن يكتب بإثبات الألف ولا يستثنى من الباب، ويُفهم هذا من كلام الحافظ في أنَّ أقل المصاحف الكوفيّة والبصريّة، وكذا المصاحف التي لم يذكرها الشاميّة والمكيّة لفظ ﴿سُفْيَاهَا﴾ فيها بإثبات الألف"[2]. ويدخل في هذا النوع بعض الكلمات التي اختلف فيها أهل الفنَّ بين إثبات ألفها وحذفها وهي: ﴿هُدَاىَ﴾[البقرة: 37]، و﴿مَحْيَآىَ﴾[الأنعام: 162]، و﴿يَبُشْرَىَ﴾[يوسف: 19]، و﴿مَثْوَاىَ﴾[يوسف: 23] وأقوالهم كالآتي:

القول الأول: إثبات ألفها، وممن قال به قال به المهدوي[3]، ورجحه الحافظ رحمه الله. قال المهدوي رحمه الله: "وكذلك كُتِبَ ﴿هُدَاىَ﴾، ﴿مَثْوَاىَ﴾، ﴿مَحْيَآىَ﴾ بالألف"[4].

وقال الحافظ الداني رحمه الله: "على أنّي وجدت في المصاحف المدينة وأكثر الكوفية والبصرية التي كتبها التابعون وغيرهم ﴿يَبُشْرَىَ﴾ في يوسف بغير ياء ولا ألف، وكذلك وجدت فيها ﴿سُفْيَاهَا﴾ في الشمس، ووجدت في بعضها ﴿هُدَاىَ﴾، و﴿مَحْيَآىَ﴾، و﴿مَثْوَاىَ﴾ كذلك، ووجدت ذلك في أكثرها بالألف"[5].

"وكلام أبي عمرو يقتضي ترجيح الحذف في ﴿يَبُشْرَىَ﴾، والإثبات في الثلاثة الأخرى"[6].

القول الثاني: حذف الألف، وجاء في كتاب الغازي بن قيس: "﴿هُدَاىَ﴾ بألف، و﴿مَحْيَآىَ﴾، و﴿يَبُشْرَىَ﴾ و﴿سُفْيَاهَا﴾ بغير ألف ولا ياء[7].

وقد اختار الإمام أبو داود رحمه الله حذف جميع ما تقدم فقال: "واختلفت المصاحف في هذه الحروف الستة الأخيرة، ففي بعضها بألف كما رسمت، وفي بعضها بغير ألف: ﴿أَحْيَهُمْ﴾، و﴿مَّحْيَاهُمْ﴾، ﴿مَحْيَآىَ﴾، ﴿هُدَاىَ﴾ ﴿يَبُشْرَىَ﴾، ﴿مَثْوَاىَ﴾، وكذا: ﴿سُفْيَاهَا﴾ في والشمس، وكلاهما حسن، والحذف أختار، ولا أمنع من الإثبات لمجيء ذلك كذلك"[8].

اللفظ الثاني: ﴿يَحْيَى﴾ حيث وقع: قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "فقد اختلف فيه أهل المصاحف والنحويون فذهب أهل المصاحف أنه مكتوب بالياء عندهم مطلقا سواء كان اسما أو كان فعلا، ومذهب النحاة لا يرسم يحيى بياءين إلا إذا كان اسما، وأما إن كان فعلا فلا يرسم بالياء وإنما يرسم بالألف"[9].

---

1 دليل الحيران، المارغني، ص295.

[2] التبيان، ابن آجطا، 368/2.

[3] وممن قال به كذلك الشاطبي وشراح عقيلته. ينظر: الوسيلة، السخاوي، ص399، جميلة أرباب المراصد، الجعبري، 258/2.

[4] هجاء مصاحف الأمصار، المهدوي، ص51.

[5] المقنع، الداني، ص69.

6 دليل الحيران، المارغني، ص296.

[7] المقنع، الداني، ص442- 443.

[8] مختصر التبيين، أبو داود، 67/2، 68.

[9] مخطوطة تنبيه العطشان، الشوشاوي، الورقة 268، الوجه ب.

رأي الإمام: في قول الناظم رحمه الله:

كَقَوْلِهِ الدُّنْيَا وَرِءْيَا أَحْيَا إِلاَّ وَسُقْيَهَا وَلَفْظُ يُحْيِى
وَفِي العَقِيلَة أَتَى سُقْيَيهَا وَلَمْ يَجِيء بِاليَاءِ فِي سِوَاهَا
وَعَنْهُمَا قَدْ جَاءَ أَيْضًا بِالأَلِفْ كَنَحْوِ هَذِهِ وَعَنْ بَعْضُ حُذِفْ
كَحَذْفِهِمِ هُدَايَ مَعَ مَحْيَايَ وَحَذْفِهِمْ بُشْرَايَ مَعَ مَثْوَايَ[1]

قال الإمام الشوشاوي رحمه الله شارحا للنظم: "اعترض قوله – أي الناظم– (كحذفهم هداي مع محياي) البيت بوجهين: أحدهما: أن ظاهره يقتضي أن الألف في هذه الكلمات الأربع محذوف باتفاق، وليس الأمر كذلك لأن أبا عمرو وأبا داود ذكرا معاً في كتابهما المقنع والتنزيل خلافاً في الألف في هذه الأربعة الكلمات بالحذف والإثبات، ولا خلاف أنه لا يرسم فيه الياء، وإنما الخلاف في الألفات خاصة هل هي محذوفة أو ثابتة، وينبغي أن يزاد بعد قوله: (كحذفهم هداي) البيت هو قولنا:

وقيل في الأربع بالإثبات نص عليه جملة الروات

ويحتمل أن يجاب عن هذا الاعتراض بالضمير في قوله كحذفهم عائد على البعض، فيؤخذ منه أن البعض الآخر لم يحذف الألف بل أثبته، والاعتراض الثاني: أن الناظم سكت عن مختار أبي داود في سقيها في هذه الكلمات الأربع، لأنه اختار في جميعها حذف الألف، لأنه ذكر وجهين الحذف والإثبات، ثم قال: والحذف اختاره ولا أمنع من الإثبات"[2].

الخلاصة: لم يذكر الناظم في الأربع كلم وهي: ﴿هُدَايَ﴾، و﴿مَحْيَآىَ﴾، و﴿يَـٰبُشْرَىٰ﴾، و﴿مَثْوَاىَ﴾ إلا الحذف ولم يذكر وجه الإثبات كما في المقنع والتنزيل، ولكن الإمام الشوشاوي رحمه الله ذكر ذلك، وبيَّن أن الوجه الراجح عند أبي داود هو الحذف في كل ما سبق[3]، وعلى هذا يظهر رأي الإمام رحمه الله موافق لاختيار أبي داود رحمه الله.

ولكننا نجد المصاحف اختلفت في رسم سقيها بين الحذف والإثبات[4]، فرسمه المشارقة بحذف الألف تبعا لأبي داود[1]، ورسمه المغاربة بالإثبات[2]، ولكن الذي يترجح فيها رسمها بالألف إجراءا للقاعدة عليه، وموافقة لمن لمن رسمه كذلك، ولأنه أيسر وأقرب إلى النطق[3].

---

[1] منظومة مورد الظمآن، الخراز، باب رسم الألف ياء، الأبيات من[370] إلى [373]، ص30– 31.

[2] مخطوطة تنبيه العطشان، الشوشاوي، الورقة 269، الوجه أ.

[3] بما فيها لفظ سقياها. ينظر: مخطوطة تنبيه العطشان، الشوشاوي، الورقة 268، الوجه ب.

[4] فلفظ سقياها كتبت بحذف الألف في: مصحف المدينة النبوية برواية الإمام الدوري طبعة مجمع الملك فهد، مصحف الواثق بالله برواية الإمام حفص، مصحف الجماهرية برواية قالون، مصحف برواية الإمام حفص عن عاصم (مصحف المدينة)، مصحف برواية الإمام البزي عن ابن كثير وكتب بألف ثابتة: مصحف التجويد برواية الإمام ورش من طريق الأصفهاني، مصحف المدينة النبوية رواية الإمام قالون طبعة مجمع الملك فهد، المصحف المتعلق برواية الإمام ورش بالخط المغربي.

كما اختلفت المصاحف في رسم ألف ﴿يَٰبُشۡرَىٰ﴾[4]، فرسمه المشارقة بحذف الألف[5]، والمغاربة بالإثبات قال المارغني رحمه الله: "والعمل عندنا على الحذف في ﴿يَٰبُشۡرَىٰ﴾، وعلى الإثبات في الثلاثة الأخرى"[6].

الفرع الثالث: فصل حذف الـــلام:

في هذه الجزئية تطرق الإمام الشوشاوي رحمه الله لحذف إحدى اللامين فيما أوله لام لحقتها لام التعريف ورسمه بلام واحدة، وذلك في نحو: ﴿ٱلتِّي﴾، و﴿ٱلَّتِي﴾ وشبهه، وقال محمد الشيرازي رحمه الله: "اعلم أن المصاحف اجتمعت على حذف إحدى اللامين لكثرة الاستعمال، وكراهة اجتماع صورتين متفقتين في قوله: ﴿ٱلَّيۡل﴾ ﴿ٱلَّذِي﴾، ﴿ٱلَّذِين﴾، ﴿ٱلَّذَان﴾، و﴿ٱلَّتِي أَرۡضَعۡنَكُمۡ﴾[النساء: 23]، و﴿وَٱلَّتِي يَأۡتِينَ ٱلۡفَٰحِشَةَ﴾[النساء: 15] و﴿ٱلَّتِي دَخَلۡتُم بِهِنَّ﴾[النساء: 23]، و﴿ٱلَّمۡ تَظَّهَّرُونَ﴾[الأحزاب: 4]، وشبهه من لفظه في جميع القرآن"[7]، ولكن اختلف أهل الفنَّ في أي اللامين هي المحذوفة على قولين:

القول الأول: أن اللام المحذوفة هي اللام الأصلية، وهو اختيار الحافظ الداني، والخراز ووافقهما الشاطبي[8] رحمهم الله تعالى-.

دليلهم: قال الحافظ رحمه الله: "اعلم أن المصاحف اجتمعت على حذف إحدى اللاّمين اختصارا؛ لكثرة الاستعمال، وكثرة تكرارها، ولكراهة اجتماع صورتين متفقتين في قوله تعالى: ﴿ٱلَّيۡل﴾، ﴿ٱلَّذِي﴾، ﴿ٱلَّذَان﴾ ﴿ٱلَّذِين﴾، ﴿ٱلَّتِي﴾، ﴿وَٱلَّيۡل﴾، ﴿ٱلَّذِي﴾، و﴿ٱلَّمۡ﴾، وشبه من لفظه في جميع القرآن حيث وقع، والمحذوفة عندي هي اللام الأصلية، وجائز أن تكون لام المعرفة؛ لذهابها بالإدغام وكونها مع ما أدغمت فيه حرفا واحدا والأول أوجه؛ لامتناعها من الانفصال من همزة ألف الوصل فلم تحذف لذلك"[9].

وقال الخراز رحمه الله في مورده:

---

[1] سفير العالمين، طلعت أشرف، 232/1.

[2] ينظر: حذف الألفات المختلف فيها بين الحذف والإثبات، السيد فرغل، ص64. دليل الحيران، المارغني، ص295.

[3] ينظر: الترجيح والتعليل، أحمد شكري، ص25.

[4] لفظ ﴿يَٰبُشۡرَىٰ﴾ في مصحف الجماهرية برواية قالون بالألف، وبالحذف في: مصحف التجويد برواية الإمام ورش من طريق الأصفهاني المصحف المتعلق برواية الإمام ورش بالخط المغربي، مصحف المدينة النبوية برواية الإمام الدوري طبعة مجمع الملك فهد، مصحف المدينة النبوية رواية الإمام قالون طبعة مجمع الملك فهد، مصحف المدينة النبوية برواية الإمام الدوري طبعة مجمع الملك فهد، مصحف برواية الإمام البزي عن ابن كثير.

[5] ينظر: سفير العالمين، طلعت أشرف، 143/1.

[6] دليل الحيران، المارغني، ص296.

7 كشف الأسرار في رسم مصاحف الأمصار، الشيرازي، ص86.

[8] في قوله: لَامُ التِّي الَىٔ وَاللَاتِي وَكَيْفَ أَتَى الْـــ ** لَذِي مَعَ الَّيْلِ فَاحْذِفْ وَاصْدُقِ الْفِكَرَا. منظومة عقيلة أتراب القصائد، الشاطبي، باب حذف إحدى اللامين، البيت[236]، ص24. ينظر اختياره لحذف اللام الثانية في الوسيلة، السخاوي، ص407.

[9] المقنع، الداني، ص455، 457.

بَابُ وُرُودِ حَذْفِ إِحْدَى اللَّامَيْنِ ** وَهْوَ مُرَجَّحٌ بِثَانِي الْحَرْفَيْنْ[1].

القول الثاني: أن المحذوفة هي لام التعريف، وهو اختيار أبو داود والتجيبي ورجحه ابن عاشر –رحمهم الله تعالى–.

دليلهم: قال أبو داود رحمه الله: "وأجمعوا على كتب ﴿ٱلذِيى﴾ بلام واحدة، سواء كان جمعا، أو مفردا أو تثنية حيث ما وقع كما فعلوا في (مد) و(رد) كراهة اجتماع صورتين متفقتين، وكذلك فعلوا في كلمة ﴿ٱلَّيۡلِ﴾ و﴿ٱلَّتِي﴾، و﴿ٱلَّۡ﴾ في هذه الحروف المذكورة حيث ما وقعت، مع حذف الألف، بعد اللام في جميع القرآن"[2] وقال في سورة النساء: "﴿ٱلَّتِي﴾ بلام واحدة، وهي عندي المتحركة المشددة"[3]. قال ابن عاشر معلقاً على كلام كلام أبي داود –رحمهما الله–: "وقد تبعه التجيبي في اختياره"[4]. وقال أيضًا: "ومذهب أبي داود ظاهر الرجحان على غيره"[5].

رأي الإمام: يرى الإمام الشوشاوي رحمه الله بالقول الأول حيث قال: "يجوز أن تكون الأولى هي المحذوفة، ويجوز أن تكون الثانية هي المحذوفة، إلا أن الراجح حذف الثانية"[6]، وهذا الذي عليه الحافظ الداني رحمه الله، واختاره كذلك المخللاتي رحمه الله[7].

الخلاصة: الذي تترجح صحته من القولين هو القول الثاني،قال الدكتور شرشال: "فقد كتب المحقق الإمام محمد بن ملوكة التونسي[8] بحثا نفيسا في بسط أدلة صحة مذهب أبي داود، واختياره حذف اللام الأولى نقتبس منه ما يلي: (ومن الحجج القاطعة على صحة مذهب أبي داود ما يأتي:

1) أن اللام الأولى ساكنة والثانية متحركة، وحذف الساكن أسهل وأولى.
2) أن اللام الأولى زائدة، والثانية أصلية، وحذف الزائدة أهون من حذف اللام الأصلية.
3) أن اللام الأولى أقرب إلى الطرف والثانية متحصنة بالوسط.
4) أن اللام الأولى هي أولى بالحذف لذهابها بالإدغام، فلما ذهبت في اللفظ بالإدغام حذفت في الخط حملا للخط على اللفظ، فإبقاء الثانية كبقائهما معا وحذفها كحذفهما معا.

---

[1] منظومة مورد الظمآن، الخراز، باب حذف إحدى اللامين، البيت[289]، ص25.
[2] مختصر التبيين، أبو داود، 2/56- 57.
[3] المرجع نفسه، 2/395.
[4] فتح المنان، ابن عاشر، 2/1132.
[5] المرجع نفسه، 2/1132.
[6] مخطوطة تنبيه العطشان، الشوشاوي، الورقة 209، الوجه أ.
[7] إرشاد القراء والكاتبين، المخللاتي، 1/257.
[8] هو محمد بن صالح بن ملوكة التونسي، الفقيه المفسر الصوفي الفرضي (ت1272هـ)، ينظر: تراجم المؤلفين التونسيين، محمد محفوظ، 4/376. 4/376.

5) وهو أوجبها: حصول الفرق للجاهل لقواعد العربية بين لفظ ﴿ٱلتِي﴾ مفردا ولفظ: ﴿ٱلتِّي﴾ جمعا على مذهب أبي داود دون مذهب أبي عمرو؛ لأن الأصل في كتابتها ﴿ٱلتِّي﴾، فعلى رأي أبي داود القائل بحذف الأولى يصيران هكذا ﴿ٱلتِي﴾ ﴿ٱلتِّي﴾ فالفرق بين المفرد والجمع حاصل بعدم تظفير اللام الأولى – أي إلحاق الألف– وتظفير الثانية، وعلى رأي أبي عمرو الداني يبقيان هكذا ﴿ٱلتِي﴾ ﴿ٱلتِّي﴾ من غير وجود فارق بين المفرد والجمع فيقع الجاهل الذي ما شرع الضبط وجازت زيادته على ما تأصل في المصحف العثماني إلا من أجله في الخطأ، وبهذا ثبت أن رأي أبي داود أصوب وأقوم وأدل على اللفظ، وأبعد عن الالتباس"[1].

ومما يزيد القول الثاني ترجيحا هو ثمرة الخلاف بين المذهبين في ضبط هذه الكلمات، وقد وضّحها ابن عاشر رحمه الله قائلا: "إذا نقط على مختار أبي عمرو أن المحذوفة الثانية، لم يجعل على اللام المرسومة فتحة، ولا شد، ولا تلحق الألف التي بعدها في ﴿ٱلِۦ﴾ و﴿ٱلتِي﴾، لفقد المفتوح المشدد الذي شأنه أن تلحق الألف معه[2]، وإذا نقط على مختار أبي داود، فعلى العكس"[3]. والملاحظ للمصاحف المغربية أنها جرت على مذهب الحافظ، وعليه إمامنا رحمه الله، بينما اختار المشارقة مذهب أبي داود، وهو الذي يجب أن يكون عليه العمل. قال المارغني رحمه الله: "وبمختار أبي عمرو جرى عملنا"[4]. وقال الضباع رحمه الله موضحا مذهب المشارقة: "واختار أبو داود أن تكون الأولى وعليه العمل"[5].

المطلب الثالث: رأي الإمام الشوشاوي رحمه الله في باب الزيـــادة.

حروف الهجاء التي تُزاد في المصاحف ثلاثة، وهي: الألف، الياء، والواو، وقد ذكر الإمام الشوشاوي رحمه الله الكلمات التي تزاد فيها الألف على النحو الآتي:

الفرع الأول: رأي الإمام رحمه الله في الكلمات التي زيدت فيها الألف بعد اللام ألف المهموزة:

زاد كُتَّاب المصاحف ألف بعد اللام ألف في بعض الكلمات القرآنية، وقد تعدّدت نقول العلماء لها على عدة أقوال:

القول الأول: فمنهم من اقتصر على ذكر لفظي: ﴿وَلَا وْضَعُواْ﴾[التوبة: 47]، و﴿لَّأَاْذْبَحَنَّهُۥٓ﴾[النمل: 21] مع اختلاف بينهم في موضع التوبة، وهو قول الحافظ في المقنع والشيرازي في كشف الأسرار، حيث ذكر الحافظ

---

[1] مخالفات النساخ، أحمد شرشال، ص57- 59.

[2] وعند التحقيق نجد الإمام الداني وإن اختار حذف اللام الأصلية في كتابه المقنع، إلا أنه لا يلزم من ذلك منع التحريك والتشديد، حيث شدد في المحكم على استيفاء ضبط الحرف بكل ما يستحقه رادا على أهل العراق في تعريتهم الحرف، وعلى كل حال فمذهب أبي داود هو الراجح كما ذكر ابن عاشر. ينظر: فتح المنان، ابن عاشر، 2/1135- 1136.

[3] المصدر نفسه، 2/1135.

[4] دليل الحيران، المارغني، ص229.

[5] سفير العالمين، أشرف طلعت، 1/306.

بأن الألف زيدت بعد لام ألف في الموضعين مع اختلاف المصاحف في الذي بالتوبة[1]. وقال الشيرازي رحمه الله: "وكذا رأيت في: ﴿وَلَأَوْضَعُواْ﴾[التوبة: 47]، وفيه خلاف بين المصاحف، وفي: ﴿لَأَاْذْبَحَنَّهُۥٓ﴾[النمل: 21] بلا خلاف"[2].

القول الثاني: ومنهم من زاد على اللفظين السابقين حرفين آخرين، مع الاقتصار على ذكر الخلاف فيما سبق، قال ابن معاذ الجهني رحمه الله[3]: "﴿لَأَوْضَعُواْ﴾[التوبة: 47]، و﴿لَأَاْذْبَحَنَّهُۥٓ﴾[النمل: 21] بألف زائدة، أما: ﴿لِإَلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾[آل عمران: 158]، و﴿لِإَلَى ٱلْجَحِيمِ﴾[الصافات: 68] فقد اختلفت المصاحف فيهما، وأن أكثر المصاحف على حذف الألف من هذين الموضعين[4].

وأضاف الحافظ لفظين: ﴿مِاْيَةَ﴾، و﴿مِاْيَتَيْنِ﴾ فقال: "اعلم أن كتّاب المصاحف زادوا الألف في الرسم بإجماع منهم في أصل مطرد وخمسة أحرف مفترقة، فأما الأصل المطرد: فهو ما جاء من لفظ مائة ومائتين، وأما الخمسة الأحرف فأولها في التوبة ﴿لَأَوْضَعُواْ﴾[التوبة: 47]، وكذا في النمل ﴿لَأَاْذْبَحَنَّهُۥٓ﴾[الآية: 21]"[5]، وذكر وذكر أن في مصاحف أهل بلده القديمة المتبع في رسمها مصاحف أهل المدينة بزيادة ألف، فقال: "﴿لِإَلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾[الآية: 158] بآل عمران، و﴿لِإَلَى ٱلْجَحِيمِ﴾[الآية: 68] بالصافات بزيادة ألف، بينما لم يجد ذلك كذلك مرسوما في شيء من مصاحف أهل العراق القديمة"[6].

كما قال الإمام أبو داود رحمه الله: "وكتبوا في بعض المصاحف هنا: ﴿لِإَلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾[آل عمران: 158] بألف بعد اللام ألف وكذا في الصافات: ﴿لِإَلَى ٱلْجَحِيمِ﴾[الصافات: 68]، وفي بعضها في الموضعين بغير ألف، وكذا في التوبة: ﴿لَأَوْضَعُواْ﴾[التوبة: 47] بغير ألف، وفي بعضها بألف بعد اللام ألف، وفي النمل كتبوا في جميع المصاحف ﴿لَأَاْذْبَحَنَّهُۥٓ﴾[النمل: 21] بألف بعد اللام ألف، وكُتب في بعض مصاحف أهل العراق في سورة الأحزاب: ﴿لَّاتَوْهَا﴾[الأحزاب: 14] بألف بعد اللام ألف، وفي بعضها بغير ألف، وسائر الأمصار بغير ألف: ﴿لَّاتَوْهَا﴾، ورسم الغازي بن قيس في كتابه: ﴿لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً﴾[الآية: 13] في الحشر بألف بعد اللام ألف لم أر ذلك لغيره، وأنا أختار كتاب هذه المواضع الخمسة المذكورة بغير ألف لمجيء ذلك كذلك في أكثر

---

[1] ينظر: المقنع، الداني، ص364.

[2] كشف الأسرار في رسم مصاحف الأمصار، الشيرازي، ص51.

[3] محمد بن يوسف بن أحمد بن معاذ، أبو عبد الله الجهني الأندلسي القرطبي، وهو ابن خال أمّ أبي عمرو الداني، وكان حافظا، ضابطا، ثقة، سكن مصر خمسة أعوام، من مشايخه: عبد الجبار بن أحمد صاحب أبي أحمد السامري، وأبو عمرو الداني، توفي في حدود سنة 442 هـ، من آثاره: البديع في رسم مصحف عثمان بن عفان. ينظر: غاية النهاية، ابن الجزري، 252/2، 253. معجم المؤلفين، رضا كحالة، 70/2.

[4] ينظر: البديع، ابن معاذ الجهني، ص46.

[5] المحكم، الداني، ص174.

[6] ينظر: المصدر نفسه، ص174، 175.

المصاحف، وموافقة لسائر ما جاء في القرآن من ذلك على اللفظ والأصل خارجا عن الخمسة المواضع المذكورة الشاذة المختلف فيها، والموضع الذي اجتمعت عليه المصاحف هو: ﴿لَأَاْذْبَحَنَّهُۥٓ﴾ [الآية: 21] في النمل فأكتبه بألف بعد اللام ألف، حسبما اجتمعت عليه المصاحف"[1]. ومنهم من ذكر الألفاظ الأربع، مع الخلف في ثلاث منها: فقد ذكر السخاوي رحمه الله أن المصاحف متفقة على زيادة الألف بعد اللام ألف في ﴿لَأَاْذْبَحَنَّهُۥٓ﴾[النمل: 21]، بينما ﴿لَأَوْضَعُواْ﴾[التوبة: 47] في أكثر المصاحف بالألف، كما ذكر الخلف في "﴿لإِلَى﴾ بآل عمران، والصافات.[2]

القول الثالث: ومنهم من ذكر الخلف في الكل، كالمهدوي رحمه الله حيث قال: "ومما زيدت الألف فيه، قوله: ﴿لاإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾[آل عمران: 158]، و﴿لَأَوْضَعُواْ﴾[التوبة: 47]، و﴿لَأَاْذْبَحَنَّهُۥٓ﴾[النمل: 21]، و﴿ثُمَّ إِنَّ مَرْجِعَهُمْ لإِلَى ٱلْجَحِيمِ﴾[الصافات: 68]، وقد حذفت في بعض المصاحف"[3].

رأي الإمام: ذكر الإمام الشوشاوي رحمه الله الراجح عند الشيخين الداني وأبي داود، ثم استدل بقول الإمام أبي داود واختياره الحذف في الكلمات الخمس فقال: "والراجح فيها عند أبي داود رسمها بغير ألف، لأنه قال في التنزيل: وأنا أختار كتب هذه المواضع الخمسة المذكورة بغير ألف، لمجيء ذلك في أكثر المصاحف وموافقته لسائر ما جاء في القرآن من ذلك على اللفظ"[4].

الخلاصة: رأي الإمام الشوشاوي رحمه الله على ما اختاره أبي داود لموافقته لأكثر المصاحف[5]، ولسائر ما جاء في القرآن الكريم على اللفظ، وهذا ما عملت به المصاحف المغربية[6].

الفرع الثاني: رأي الإمام رحمه الله في لفظي: ﴿ٱسْتَيْـَٔسُوا﴾ و﴿ٱسْتَيْـَٔسَ﴾:

اختلفت المصاحف في لفظتي: ﴿ٱسْتَيْـَٔسُواْ﴾، و﴿ٱسْتَيْـَٔسَ﴾[7] فبعضها كتبه بألف بعد التاء، وبعضها كتبه بغير بغير ألف، وبيان ذلك كالآتي:

القول الأول: استحباب حذف الألف في الموضع الثاني: ﴿ٱسْتَيْـَٔسَ﴾، وهو رأي الإمام أبو داود رحمه الله[8].

---

[1] ينظر: مختصر التبيين، أبو داود، 379/2ــ 381.

[2] ينظر: الوسيلة، السخاوي، ص156ــ 158.

[3] هجاء مصاحف الأمصار، المهدوي، ص64.

[4] مخطوطة تنبيه العطشان، الشوشاوي، الورقة 247، الوجه أ.

[5] مصحف المدينة برواية الدوري جاء بإثبات الألف في المواضع المذكورة عدا موضع الأحزاب بالحذف.

[6] دليل الحيران، المارغني، ص270.

[7] من قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ٱسْتَيْـَٔسُواْ مِنْهُ خَلَصُواْ نَجِيًّا﴾[يوسف: 80] وقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسْتَيْـَٔسَ ٱلرُّسُلُ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمْ قَدْ كُذِّبُواْ جَآءَهُمْ نَصْرُنَا﴾[يوسف: 110].

[8] ينظر: سمير الطالبين، علي الضباع، ص54.

دليلهم: قال أبو داود ﷺ: "وكتبوا في بعض المصاحف ﴿ٱسْتَيْـَٔسَ﴾ بغير ألف، وفي بعضها بألف، وكلاهما حسن، فليكتب الكاتب ما شاء من ذلك، إلا أنه إن كان ضبط المصحف لابن كثير فاستحب له كتب ذلك بألف، لا غير موافقة للمرسوم في بعض المصاحف"[1]، أما ﴿ٱسْتَيْـَٔسُواْ﴾ فقال فيه: "بألف بين التاء والياء"[2] فالإمام أبو داود ﷺ اقتصر على وجه واحد من الخلاف في هذا الموضع، اعتمادا منه على مصاحف أهل المدينة.

القول الثاني: استحسان إثبات الألف في اللفظتين لمن ضبط المصحف على قراءة ابن كثير[3]. وهذا الذي شهَّره الحافظ الداني لكثرته في مصاحف العراق[4].

دليلهم: قال الداني ﷺ: "وَوَجدت أنا في بعض مصاحف أَهْلِ العراق:

﴿ٱسْتَيْـَٔسُواْ﴾ و ﴿ٱسْتَيْـَٔسَ﴾ بالألف، وفي بعضها بغير ألف، وذلك الأكثر"[5].

رأي الإمام الشوشاوي ﷺ: في قول الناظم الخراز ﷺ:

.....، وَقُلْ عَنْ بَعْضِهِمْ *** فِي اسْتَيْئَسُوا اسْتَيْئَسَ أَيْضًا قَدْ رُسِمْ[6]

قال الإمام الشوشاوي ﷺ بعد ذكر اختلاف المصاحف فيهما: "وزيادة الألف تحتمل وجهين: الأول أن تكون الألف زيدت تقويه للهمزة لخفائها، والثاني أن تكون الألف زيدت في هذين اللفظين تنبيها على قراءة ابن كثير، وهي قراءة الألف من غير همز مع فتح الياء"[7].

الخلاصة: الملاحظ أنّ أبا داود ﷺ استحسن الحذف في الموضع الثاني، إلا لمن ضبط المصحف على قراءة ابن كثير فإنه استحسن له الإثبات، بينما الحافظ يرى بالحذف في الموضعين لكثرته في مصاحف العراق، أما الناظم فقد ذكر الوجهين وتبعه على ذلك الإمام الشوشاوي ﷺ لاختلاف المصاحف في الموضعين، ولكن المعمول به رسمهما بالحذف[8].

المطلب الرابع: باب الهمز:

الفرع الأول: رأي الإمام ﷺ في لفظي: ﴿ءَاخْطَأْنَا﴾[البقرة: 285]، و﴿ٱطْمَأْنَنتُم﴾[النساء: 102]:

---

[1] مختصر التبيين، أبو داود، 732/3.

[2] المصدر نفسه، 725/3.

[3] قرأ البزي عن ابن كثير بخلف عنه بتقديم الهمزة، وجعلها في موضع الياء مع إبدالها ألفاً، وتأخير الياء وجعلها في موضع الهمزة فيصير النطق بألف بعد التاء المفتوحة وبعدها ياء مفتوحة، وقرأ الباقون بياء ساكنة بعد التاء وبعد الياء الساكنة همزة مفتوحة وهو الوجه الثاني للبزي. ينظر: البدور الزاهرة، عبد الفتاح القاضي، ص169.

[4] ينظر: سمير الطالبين، علي الضباع، ص54.

[5] المقنع، الداني، ص90.

[6] منظومة مورد الظمآن، الخراز، باب الحروف الزائدة رسما، البيت[341]، ص29.

[7] مخطوطة تنبيه العطشان، الشوشاوي، الورقة 246، الوجه أ.

[8] ينظر: دليل الحيران، المارغني، ص270.

ذكر أغلب علماء الرسم الخلف في لفظ ﴿اِطْمَأْنَنتُم﴾[النساء: 103]، ولم يذكروا لفظ ﴿اَخْطَأْنَا﴾[البقرة: 286]، مع ورود الخلاف في كيفية رسمه، وكانت نقول بعض العلماء في ذلك كالآتي:

أولا: الاقتصار على لفظ ﴿اِطْمَأْنَنتُم﴾: ممن اقتصر على هذا اللفظ الحافظ، وابن وثيق والشيرازي. قال أبو عمرو الداني رحمه الله: "وفي كتاب الغازي بن قيس: ﴿اِطْمَأْنَنتُم﴾[الآية: 103] في النساء بغير ألف، وهو في المصاحف بالألف"[1]. وقال ابن وثيق الأندلسي رحمه الله: "واختُلِف في قوله: ﴿اِطْمَأْنَنتُم﴾[الآية: 103] في النساء والأشهر أنها مصوّرة"[2]، وقال الشيرازي رحمه الله بعد ذكره لما اتفقت أكثر المصاحف على حذف ألفه التي هي صورة الهمزة: "وقد رُوِيَ عن بعض المصاحف ﴿اِطْمَأْنَنتُم﴾[الآية: 103] في النساء"[3].

ثانيا: ذكر الخلاف في اللفظين: ذكر الإمام أبو داود رحمه الله اختلاف المصاحف في لفظيْ: ﴿اَخْطَأْنَا﴾[البقرة: 286]، و﴿اِطْمَأْنَنتُم﴾[النساء: 103] بين إثبات صورة الهمزة وحذفها، فعند حديثه عن [الآية: 286] بالبقرة قال: "وفي هذه الآية من الهجاء ﴿اَخْطَأْنَا﴾ بألف ثابتة صورة للهمزة الساكنة، ورسمها الغازي بن قيس بغير ألف، وكذا: ﴿اِطْمَأْنَنتُم﴾[الآية: 103] في النساء، لم نروه عن غيره، والكاتب مخيّر في إثبات الألف فيهما وحذفها، وإلى إثبات الألف أميل موافقة للمصاحف المرسومة فيها ذلك كذلك، لأنها من باب الهمز، لا من باب الياء"[4]. وقال عند [الآية: 103] من سورة النساء: "وكتبوا في بعض المصاحف: ﴿اِطْمَأْنَنتُم﴾ بألف بعد الميم صورة للهمزة الساكنة، لانفتاح ما قبلها، وفي بعضها: ﴿اِطْمَأْنَنتُم﴾ بغير ألف، والأول أختار"[5].

رأي الإمام: في قول الناظم رحمه الله: .....** والخلف في امتلأت واطمأننتم[6]

قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "اعترض الناظم أنه سكت عن مختار أبي داود في أخطأنا في البقرة لأنه اختار في التنزيل رسمه بالألف، ولأجل هذا ينبغي أن يزاد ها هنا هذا البيت وهو قولنا: (واختيار كتب الألف التنزيل ** لدا وأخطأنا جلا التفصيل)"[7]. وهذا يدل على أنَّ الإمام الشوشاوي رحمه الله يرى برسم الألف في لفظ ﴿اَخْطَأْنَا﴾ تبعا للإمام أبي داود رحمه الله.

الخلاصة: الذي ذكره الإمام رحمه الله هو الذي جرى عليه العمل في المصاحف[8].

---

[1] المقنع، الداني، ص280- 281.

2 الجامع لما يحتاج إليه من رسم المصحف، ابن وثيق، ص71.

3 كشف الأسرار في رسم مصاحف الأمصار، الشيرازي، ص79.

[4] مختصر التبيين، أبو داود، 323/2، 324.

[5] المرجع نفسه، 415/2.

[6] منظومة مورد الظمآن، الخراز، باب أحكام رسم الهمز، البيت [309]، ص26.

[7] مخطوطة تنبيه العطشان، الشوشاوي، الورقتان: 222، ب، و223، أ.

[8] ينظر: دليل الحيران، المارغني، ص245، سمير الطالبين، الضباع، ص58.

الفرع الثاني: رأي الإمام رحمه الله في لفظي: ﴿يَسْتَـٔخِرُون﴾[1]، و﴿تَسْتَـٔخِرُونَ﴾[2]:

فقد وردت هذا اللفظتين بالتاء أو بالياء في خمسة مواضع بالياء وهي[الاعراف: 34]، [يونس: 49]، [الحجر: 5] [النحل: 61]، وموضع بالتاء وهوموضع [سبأ: 30] ذكرها الإمام أبو داود بالحذف كلها سوى موضع الأعراف...، سكت عنه، كما سكت الحافظ الداني على كل المواضع دون استثناء، فنُسب له الإثبات فيها مطلقا، وموضع الأعراف لأبي داود اختلف فيه أهل الفنّ كالآتي:

القول الأول: إثبات الألف، وبه جرى عمل مصاحف أهل المشرق، لما عليه ظاهر التنزيل.

القول الثاني: حذف الألف، وبه جرى عمل مصاحف أهل المغرب، لنص البلنسي عليه.

قال أبو داود رحمه الله في موضع سورة يونس عليه السلام: "يستأخرون بغير ألف بين التاء والخاء، وسائر ما فيه من الهجاء مذكور"[3]، قال الإمام الخراز رحمه الله

يَسْتَأْخِرُونَ غَابَ أَوْ إِنْ حَضَرَا **** بِغَيْرِ الأَعرَافِ وَكُلٌّ ذُكِرَا

بِمُنْصِفٍ..... **** .....[4]

قال ابن القاضي رحمه الله: "﴿يَسْتَـٔخِرُون﴾ في الأعراف، العمل بالإثبات وحذفه أولى"[5].

قال المارغني رحمه الله: "والعمل عندنا على الحذف في ﴿يَسْتَـٔخِرُون﴾[الأعراف: 32] سواء كان مفتتحا بالياء أو بالتاء، في الأعراف وفي غيرها"[6].

رأي الإمام: ذكر الإمام الشوشاوي رحمه الله "أن أبا داود حذف هذا اللفظ حيث ما وجد في القرآن إلا الذي في سورة الأعراف فإنه ثابت، وهو قوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَآءَ اجَلُهُمْ لاَ يَسْتَـٔخِرُونَ سَاعَةً وَلاَ يَسْتَقْدِمُونَ﴾[الأعراف: 32]"[7].

الخلاصة: جرى العمل عند المشارقة بالحذف إلا في موضع الأعراف بالإثبات، وجرى العمل عند المغاربة بالحذف مطلقا[8]، وعليه يكون رأي الإمام رحمه الله موافقا للمشارقة.

الفرع الثالث: رأي الإمام رحمه الله في ألف النصب إذا كان قبلها همزة قبلها ألف ساكنة:

---

[1] في نحو قوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ اُمَّةٍ اَجَلٌ فَإِذَا جَآءَ اجَلُهُمْ لاَ يَسْتَـٔخِرُونَ سَاعَةً وَلاَ يَسْتَقْدِمُونَ﴾[الأعراف: 32].

[2] في نحو قوله تعالى: ﴿قُل لَّكُم مِّيعَادُ يَوْمٍ لاَّ تَسْتَـٔخِرُونَ عَنْهُ سَاعَةً وَلاَ تَسْتَقْدِمُونَ﴾[سبأ: 30].

[3] مختصر التبيين، أبو داود، 659/3. ينظر كذلك المواضع: 754/3، 1013/4.

[4] منظومة مورد الظمآن، الخراز، باب ما اتفق أو اختلف على حذف ألفه ونظائره من الأعراف إلى مريم، البيتين[211، 212]، ص20.

[5] بيان الخلاف والتشهير والاستحسان، ابن القاضي، ص65.

[6] دليل الحيران، المارغني، ص175.

[7] تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص484.

[8] ينظر: فتح المنان، ابن عاشر، 908/2.

اتفقت المصاحف على رسم المنون المنصوب الذي آخره همزة مسبوقة بألف نحو: ﴿مَآء﴾[1]، و﴿جُفَآء﴾[الرعد: 17]، بألف واحدة، ولكن اختلفوا في أيّهما المحذوفة على قولين:

القول الأول: أن الألف المحذوفة هي المعوّضة من التنوين، وهو اختيار أهل الرسم.

القول الثاني: أن الألف المحذوفة هي ألف بناء الكلمة، التي قبل الهمزة.

والأقوال في ذلك كما يلي: قال أبو عمرو الداني رحمه الله: "واتفقت المصاحف أيضا على حذف ألف النصب إذا كان قبلها همزة قبلها ألف، نحو قوله: ﴿مَآء﴾[البقرة: 21]، ﴿غُثَآء﴾[الأعلى: 5]، ﴿جُفَآء﴾[الرعد: 19] و﴿سَوَآء﴾[آل عمران: 113]، وما كان مثله؛ لئلا تجتمع ألفان، وقد يجوز أن تكون هي المرسومة والمحذوفة الأولى، والأول أقيس"[2].

وقال أبو داود رحمه الله: "واتفقت المصاحف على حذف ألف النصب إذا كان قبلها همزة قبلها ألف ساكنة، وعلى حذف صورة الهمزة أين ما أتى ذلك، نحو قوله هنا: ﴿مَآء﴾[البقرة: 22]...، وشبهه لئلا يجتمع ألفان، وقد يحتمل أن تكون المحذوفة ألف النصب، كما قدمنا، وأن تكون الأولى هي المحذوفة، وتكون المرسومة ألف النصب، والأول أقيس"[3].

وقال المهدوي رحمه الله: "وكتب المنون المنصوب بألف واحدة في جميع القرآن، نحو: ﴿عَطَآء﴾[هود: 108] ﴿بِنَآء﴾[البقرة: 21]، وهذه الألف المثبتة فيه: يجوز أن تكون التي قبل الهمزة، ويجوز أن تكون المعوضة من التنوين، ولا صورة للهمزة، وكونها التي قبل الهمزة أولى، لوجودها في الوصل والوقف فهي لازمة، وليست المعوضة من التنوين لازمة"[4].

وقال ابن وثيق رحمه الله في فصل قلب الحروف بعضها إلى بعض: "ومن ذلك رسم التنوين ألفا، وذلك في كل اسم منصوب ليس فيه هاء تأنيث ولا مقصور... إلا أن يكون الاسم المنون آخره همزة قبلها ألف، فإن ألف التنوين تحذف من الخط، نحو: ﴿مَآء﴾[البقرة: 22]، و﴿غُثَآء﴾[المؤمنون: 41] وشبهها، وقد قيل إنها تثبت، وتحذف التي قبل الهمزة، فترسم هكذا "مئا"، و"غثئا"، والأول أكثر"[5].

رأي الإمام الشوشاوي رحمه الله: في قول الناظم:

---

[1] كقوله تعالى: ﴿وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ﴾[البقرة: 21].

[2] المقنع، الداني، ص282- 283.

[3] مختصر التبيين، أبو داود، 102/2، 103.

[4] هجاء مصاحف الأمصار، المهدوي، ص83.

5 الجامع لما يحتاج إليه من رسم المصحف، ابن وثيق، ص60.

وَفِي الأَخِيرِ الْحَذْفُ مِنْ نِدَاءَ **** رَجَحَ عَنْهُمَا وَنَحْوِ مَاءَ[1]

قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "ذكر الناظم في هذا البيت أن الحذف هو المشهور في الألف المبدلة من التنوين، إذا كانت قبله همزة وقبل الهمزة ألف، والوجه الآخر – الذي هو غير المشهور –، وهو إثبات ألف النصب وحذف الألف الذي قبل الهمزة"، ثم قال: "والعلّة في ترجيح حذف الآخر دون الأول، لوجهين: أحدهما: أنه في الطرف والأول في الوسط، والطرف أولى بالحذف من الوسط، والوجه الآخر: مراعاة للغة الأخرى التي لا تبدل من تنوين النصب ألفا، كما لا تبدل من تنوين الرفع والخفض"[2].

الخلاصة: الذي رآه الإمام الشوشاوي رحمه الله هو الذي جرى عليه عمل المصاحف[3].

الفرع الرابع: رأي الإمام رحمه الله في رسم ﴿أَوْلِيَآء﴾ المصحوب بضمير حال كونه مرفوعا ومجرورا:

ورد لفظ ﴿أَوْلِيَآء﴾ المصحوب بضمير حال كونه مرفوعا ومجرورا في ستة مواضع من القرآن الكريم، وهي: ﴿أَوْلِيَآؤُهُمُ﴾[البقرة: 257]، ﴿أَوْلِيَآؤُهُم﴾[الأنعام: 128]، و﴿أَوْلِيَآئِهِم﴾[الأنعام: 122]، ﴿أَوْلِيَآءَهُۥٓ﴾[الأنفال: 34]، وفي فصلت: ﴿أَوْلِيَآؤُكُم﴾[فصلت: 30]، و﴿أَوْلِيَآئِكُم﴾[الأحزاب: 6]، وقد اختلفت أقوال العلماء في كيفية رسمه، فمنهم من حذف منه صورة الهمزة وألف البناء، ومنهم من أثبت صورة الهمزة وألف البناء ومنهم اكتفى بإيراد حذف أحدهما دون الآخر، وذلك كما يلي:

أولا: إثبات صورة الهمزة مع إثبات ألف البناء: ذكره الإمام أبو داود واختاره، حيث قال: "واختلفت الرواية في:﴿أَوْلِيَآؤُهُمُ﴾ [البقرة: 257]، ﴿أَوْلِيَآؤُهُم﴾ [الأنعام: 129]، ﴿أَوْلِيَآءَهُۥٓ﴾ [الأنفال: 34] ﴿أَوْلِيَآؤُكُم﴾[فصلت: 30]، ﴿أَوْلِيَآئِهِم﴾[الأنعام: 122]، و﴿أَوْلِيَآئِكُم﴾[الأحزاب: 6] هذه الستة المواضع فروينا بواو صورة للهمزة المضمومة، وبياء صورة للهمزة المكسورة مع إثبات الألف قبلها كما رسمناه آنفا وروينا بحذف الألف وحذف صورة الهمزة في الحالتيْن من الضم والكسر، والأول أختار في هذه الستة إذ لم يختلف فيما يضاهيها، ولا أمنع من الوجه الثاني المحذوف، والله وليّ المتقين"[4].

ثانيا: ذكر الخلاف بين إثبات صورة الهمزة وحذفها، مع حذف الألف التي قبلها: وممن قال به الإمامين: الجعبري، المخللاتي –رحمهما الله تعالى–.

قال الجعبري رحمه الله: "وحذفت واو الهمزة المضمومة، وياء المكسورة الواقعتيْن بين ألف التكسير وضمير المذكرين المخاطبين والغائبين في المصاحف العراقية، وثبتا في البواقي من قوله تعالى: ﴿أَوْلِيَآؤُهُمُ﴾[البقرة: 257] و﴿أَوْلِيَآئِهِم﴾[الأنعام: 122]، و﴿أَوْلِيَآؤُهُم﴾[الأنعام: 129]، و﴿أَوْلِيَآئِكُم﴾[الأحزاب: 6]، و﴿أَوْلِيَآؤُكُم﴾

---

[1] منظومة مورد الظمآن، الخراز، باب القول فيما اختلف أو اتفق على حذف ألف، البيت[119]، ص14.

[2] تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص365.

[3] الميسر، د. غانم قدوري الحمد، ص212.

[4] مختصر التبيين، أبو داود، 301/2، 302.

[فصلت: 30]، واختلفت في ﴿أَوْلِيَآءَهُۥٓ﴾[الأنفال: 34] بين الواو وحذفها، وحذفت ألف التكسير من كلها"[1].

وقال المخلّلاتي رحمه الله: "واختلف في حذف صورة الهمزة من (أولياء) المضاف إلى الضمير مرفوعا، ومجرورا، نحو: ﴿أَوْلِيَآؤُهُم﴾، و﴿أَوْلِيَآئِكُم﴾[الأحزاب: 6][2]، وقال أيضًا في سورة البقرة: "﴿أَوْلِيَآؤُهُم﴾[البقرة: 257] هنا و﴿أَوْلِيَآؤُهُم﴾ [الأنعام: 128]، ﴿أَوْلِيَآءَهُۥٓ﴾ [الأنفال: 34]، ﴿أَوْلِيَآؤُكُم﴾ [فصلت: 30]، وكذا ﴿أَوْلِيَآئِهِم﴾ [الأنعام: 122]، و﴿أَوْلِيَآئِكُم﴾[الأحزاب: 6]، هذه المواضع الستة رسمت بحذف صورة الهمزة عند بعض الرسام على غير قياس، وإثباتها على القياس عند الباقين، وكلاهما مع حذف ألف البناء قبل الهمزة"[3].

ثالثا: ذكر الخلاف بين إثبات صورة الهمزة وحذفها، مع ذكر الألف التي قبلها: قال به ابن وثيق رحمه الله، فقد قال: "واختُلِف في قوله: ﴿أَوْلِيَآؤُهُم﴾[البقرة: 257]، ﴿أَوْلِيَآؤُهُم﴾[الأنعام: 129]، ﴿أَوْلِيَآئِهِم﴾[الأنعام: 122]، ﴿أَوْلِيَآءَهُۥٓ﴾[الأنفال: 34]، ﴿أَوْلِيَآئِكُم﴾[الأحزاب: 6]، و﴿أَوْلِيَآؤُكُم﴾[فصلت: 30] فحذف بعضهم في ذلك كله صورة الهمزة الواو والياء مع الألف التي قبلها، وأثبتها بعضهم، وهو الأكثر"[4].

رابعا: الاقتصار على ذكر إثبات صورة الهمزة: وممن قال به: ابن معاذ الجهني، وأبو عمرو الداني، ومحمد الشيرازي. قال ابن معاذ الجهني رحمه الله: "وكل ما كانت الهمزة فيه مرفوعة وتوسطت في الكلمة فهي مصورة واوا، نحو: ﴿أَوْلِيَآءَهُۥٓ﴾[الأنفال: 34]، و﴿جَزَٰٓؤُهُۥ﴾[يوسف: 74]، و﴿ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ﴾[النساء: 11]... وما كان من نظائر هذا الباب"[5]. وقال أبو عمرو الداني رحمه الله: "وإذا كان الساكن الواقع قبلها ألفا وانفتحت لم ترسم خطا أيضا نحو: ﴿أَبْنَآءَنَا﴾[آل عمران: 61]، ﴿نِسَآءَنَا﴾[آل عمران: 61]، ﴿وَمَا جَآءَنَا﴾[المائدة: 86]...، وشبهه، فإن انضمت رسمت واوا، وإن انكسرت رسمت ياء، فالمضمومة نحو: ﴿ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ﴾[النساء: 11]، و﴿أَوْلِيَآءَهُۥٓ﴾[الأنفال: 34] وشبهه، والمكسورة نحو: ﴿وَمِنَ ءَابَآئِهِمْ﴾[الأنعام: 88]"[6].

رأي الإمام الشوشاوي رحمه الله: ذكر الإمام الشوشاوي رحمه الله اختيار الإمام أبي داود في المواضع المذكورة آنفا فقال: "هذه الستة المواضع رويناها بواو صورة للهمزة المضمومة، وبياء صورة للهمزة المكسورة، مع إثبات الألف قبلها، ورويناه بحذف الألف وحذف صورة الهمزة في الحالتين من الضم والكسر، قال: والأول اختياري في هذه الستة إذ لم يختلف فيما يضاهيها، ولا أمنع من الوجه الثاني المحذوف، انتهى نصه في التنزيل، ومثال هذا

1 جميلة أرباب المراصد، الجعبري، 231/2.

2 إرشاد القراء والكاتبين، المخللاتي، 250/2.

3 إرشاد القراء والكاتبين، المخللاتي، 358/2.

4 الجامع لما يحتاج إليه من رسم المصحف، ابن وثيق، ص72، 73.

5 البديع، ابن معاذ الجهني، ص43.

6 المقنع، الداني، ص431- 432.

النص في المقنع إلا أنه لم يذكر في المقنع ﴿أَوْلِيَآءَهُۥ﴾ سورة الأنفال"، ثم ذكر أن الناظم لم يذكر مختار أبي داود حيث قال: "واعترض قوله (وحذف البعض)[1] البيت بسكوته عن مختار أبي داود في أولياء المتصل بالضمير، لأنه اختار في التنزيل رسمه بواو في الرفع، وبياء في الخفض مع إثبات الألف قبلها، ومن حقه أن يذكر ذلك"[2].

في قول الإمام الشوشاوي رحمه الله (ومن حقه أن يذكر ذلك) دليل على أنه يرى بإثبات صورة الهمزة وإثبات ألف البناء بعدها، موافقا لقول الإمام أبي داود رحمه الله الموافق لأكثر المصاحف، وليجري الباب كله على سنن واحد.

وقول الإمام الشوشاوي رحمه الله: (ومثال هذا النص في المقنع إلا أنه لم يذكر في المقنع ان أولياؤه إلا المتقون في سورة الأنفال)، بل ذكره منقولا عن كتاب هجاء السنة حيث قال: "وفي كتاب هجاء السنة، وفي عامة مصاحفنا القديمة، في الأنفال ﴿إِنَ آوْلِيَآؤُهُۥ﴾[الأنفال: 34]، وفي يوسف ﴿جَزَٓؤُهُۥ﴾ في الثلاث كلم[3] بغير واو فيهما"[4].

الخلاصة: رأي الإمام رحمه الله هو الذي جرى عليه عمل المصاحف المغربية والمشرقية، إتباعا لاختيار أبي داود رحمه الله[5].

الفرع الخامس: رأي الإمام رحمه الله في لفظ﴿تَرَٓاءَا ٱلْجَمْعَانِ﴾ [الشعراء:61]:

كُتب لفظ ﴿تَرَٓاءَا ٱلْجَمْعَانِ﴾ في جميع المصاحف بألف واحدة، واختلفوا في أي الألفين هي المرسومة؛ الأولى أم الثانية، على النحو الآتي:

القول الأول: حذف الألف الأولى التي قبل الهمزة وإثبات الثانية الواقعة بعد الهمزة. وهو اختيار الحافظ الداني في المقنع، وأبي داود في كتابه أصول الضبط.

دليلهم: قال الحافظ الداني رحمه الله: رسموا في سائر المصاحف ﴿تَرَٓاءَا﴾ في الشعراء (وجاءانا) في الزخرف بألف واحدة، ويجوز أن تكون الأولى، وأن تكون الثانية، وهو أقيس عندي[6].

وقال في كتابه المحكم: "وهذا المذهب عندي في ذلك أوجه، وهو الذي أختار، وبه أنقط"[7].

قال أبو داود رحمه الله فيه: "وهذا الوجه الثاني أحسن، لما قدمته من العلة في الكتاب الكبير"[8].

القول الثاني: إثبات الألف الأولى الواقعة بعد الراء وحذف الثانية. وهو مختار أبي داود في المختصر، واقتصر عليه الجعبري، واستحسنه المهدوي[1].

---

[1] منظومة مورد الظمآن، الخراز، أحكام رسم الهمز، البيت[304]، ص26.

[2] مخطوطة تنبيه العطشان، الشوشاوي، الورقة 220، الوجه ب.

[3] الموضع الأول في الآية 74، وموضعان في الآية 75 من سورة يوسف عليه السلام.

[4] المقنع، الداني، ص336- 337.

[5] ينظر: دليل الحيران، المارغني، ص242، الألفات المختلف فيها بين الحذف والإثبات، السيد فرغل أحمد، ص63- 64. وقد ذكر السيد فرغل أن المصاحف الهندية كُتِبت بحذف الألف.

[6] المقنع، الداني، ص276.

[7] المحكم، الداني، ص157- 159.

[8] أصول الضبط، أبو داود، ص183.

دليلهم: قال أبو داود رحمه الله: "كتبوه في جميع المصاحف بألف واحدة بعد الراء كراهة اجتماع ألفين، والثانية هي المحذوفة عندي"[2].

رأي الإمام: قال الإمام رحمه الله: "حذف الأول، وهو الوجه المختار"[3].

الخلاصة: الاختيار الذي ذكره الناظم إنما هو لأبي عمرو في المحكم ولأبي داود في أصول الضبط، وقد اختار الداني في المقنع إثبات الثانية، واختار حذفها أبي داود في التنزيل، ولكن جرى العمل في اللفظة بحذف الألف الأولى وإثبات الثانية[4]، وهذا الذي قال به الإمام رحمه الله.

المطلب الخامس: باب البـــدل:

البدل هو جعل حرف مكان آخر، وينقسم إلى إبدال ياء أو واو من ألف، أو صاد من سين، أو تاء من هاء، أو ألف من نون، وقد ذكر إمامنا الشوشاوي رحمه الله نجد في هذا الباب مايلي:

الفرع الأول: رسم الهاء تاء:

1- **رأي الإمام رحمه الله في رسم كلمة ﴿رَحْمَةِ﴾[آل عمران: 159]:** اتفق علماء الرسم على أنَّ كلمة ﴿رَحْمَةِ﴾ رسمت بالتاء في سبعة مواضع[5]، ولكنهم لم يتطرقوا للخلاف الذي ورد في موضع آل عمران: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾[آل عمران: 159] إلا بعضهم، وكانت نصوصهم في ذلك كالآتي:

أولا: الاقتصار على ذكر المواضع السبعة: اقتصر أكثر علماء الرسم على ذكر المواضع السبع المذكورة آنفا كالحافظ الداني، والجهني، وابن وثيق، وغيرهم[6]، وهذه أقوالهم:

قال أبو عمرو الداني رحمه الله: "فكل ما في كتاب الله عز وجل من ذكر ﴿رَحْمَةِ﴾ فهو بالهاء - يعني في الرسم- إلا سبعة أحرف[7].

وقال الجهني رحمه الله: "وكل ما وقع في كتاب الله من ذكر ﴿رَحْمَةِ﴾ فهو بالهاء، إلا سبع مواضع فإنها وقعت فيه بالتاء"[8]. وقال ابن وثيق رحمه الله: "ومما رسم على غير ما يلفظ به في الوصل تاء التأنيث في الاسم الواحد، فإنه

---

[1] ينظر: جميلة أرباب المراصد، الجعبري، 23/2، هجاء مصاحف الأمصار، المهدوي، ص82.

[2] مختصر التبيين، أبو داود، 927/4.

[3] تنبيه العطشان، الشوشاوي، ص524.

[4] ينظر: فتح المنان، ابن عاشر، 979/2. سمير الطالبين، الضباع، ص35. دليل الحيران، المارغني، ص194- 195.

[5] وهي: [البقرة: 216]، [الأعراف: 55]، [هود: 23]، [مريم: 1]، [الروم: 50]، [الزخرف: 31]، و[الزخرف: 31].

[6] منهم: المهدوي، والجعبري، والشيرازي. ينظر: هجاء مصاحف الأمصار، المهدوي، ص36، جميلة أرباب المراصد، الجعبري، 355/2، كشف الأسرار في رسم مصحف الأمصار، الشيرازي، ص87.

[7] ينظر: المقنع، الداني، ص487.

8 البديع، ابن معاذ الجهني، ص31.

يلفظ بها بالتاء، وتكتب بالهاء، إلا مواضع قد رسمت بالتاء يجب معرفتها... ومن ذلك ﴿رَحْمَت﴾ في سبعة مواضع"[1].

ثانيا: ذكر موضع آل عمران مع المواضع السبعة: وهو رأي الإمام أبو داود، حيث قال: "ورسم الغازي وحكم، وعطاء بن يزيد الخراساني حرفا ثامنا وهو قوله عزّ وجل: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾[آل عمران: 159] إلا أنه وقع في كتبهم رسما بغير تقييد، واعتمادي على ما قدّمته من ذكر السبعة الأحرف لا غير، ولا أكتب هذا الذي في آل عمران إلا بالهاء"[2]. وقال: "وكتبوا ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾[آل عمران: 159] بالهاء، ورسم هذه الكلمة الغازي وحكم، وعطاء بالتاء: ﴿رَحْمَت﴾ رسما دون ترجمة لم يذكرها غيرهم، واختياري ما قدّمته ﴿رَحْمَه﴾ بالهاء، ولا يجوز عندي أن يكتب بالتاء"[3].

رأي الإمام الشوشاوي رحمه الله: يرى الإمام الشوشاوي رحمه الله بقول الإمام ابن نجاح رحمه الله لأنه قال: "أنَّ قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ مذكور لابن نجاح بالتاء كالألفاظ السبعة المذكورة، ولكن ليس بمشهور"، ثم قال: "المشهور في هذه الكلمة المذكورة في ءال عمران رسمها بالهاء لابن نجاح قال في التنزيل بعد ذكر الخلاف: "ولا أكتب هذا الذي في ءال عمران إلاّ بالهاء"[4].

الخلاصة: الذي جرى عليه عمل المصاحف في موضع آل عمران رسمه بالهاء[5]، وهذا الذي قاله الإمام الشوشاوي رحمه الله.

2- **رأي الإمام** رحمه الله **في رسم لفظة ﴿كَلِمَه﴾[الأعراف: 136]:** اختلف النقل عن المصاحف العثمانية في لفظة ﴿كَلِمَه﴾ الواقع في قوله تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ ٱلْحُسْنَىٰ عَلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾[الأعراف: 136] بين رسمها بالهاء والتاء، وكانت نقول العلماء فيها كالآتي:

القول الأول: رسمها بالهاء. وهو اختيار الإمام أبو داود، وتابعه ابن القاضي والمارغني[6] من المعاصرين – رحمهم الله تعالى–.

أقوالهم: قال أبو داود رحمه الله: "وكتبوا ﴿كَلِمَةُ رَبِّكَ﴾ بالهاء، وكذا رويناه عن معلّى الورّاق، قال: (سألت عاصما يعني الجحدري عن ﴿كَلِمَةُ رَبِّكَ﴾[الأعراف: 136] فقال: (في الأنعام تاء وفي الأعراف هاء) ورسمه الغازي بن قيس في كتابه كذلك، وروينا عن الحافظ ابن عمرو عثمان بن سعيد قال: (وكل ما في

1 الجامع لما يحتاج إليه من رسم المصحف، ابن وثيق، ص61.
2 مختصر التبيين، أبو داود، 269/2.
3 المرجع نفسه، 381/2، 382.
4 مخطوطة تنبيه العطشان، الشوشاوي، الورقة 302، الوجه ب.
5 دليل الحيران، المارغني، ص335.
6 المرجع نفسه، ص340.

كتاب الله عزّ وجل من ذكر ﴿كَلِمَةُ﴾ على لفظ الواحد فهو بالهاء، إلا حرفا واحدا في الأعراف ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[الأعراف: 136] فإن مصاحف أصل أهل العراق اتفقت على رسمه بالتاء)؛ فدّل هذا وما قدمناه من قول عاصم ورسم الغازي ابن قيس لذلك بالهاء أن مصاحف أهل المدينة على الهاء لرواية الغازي بن قيس عن نافع بن أبي نعيم المدني وأخذه الهجاء عنه، ومن مصنفه، وأنه عرض مصحفه بمصحف نافع ثلاث عشرة مرة، وقيل أربع عشرة مرة، وهو الصحيح في القياس، إذ لم يقرأ أحد هذا الموضع بالجمع فتكون المصاحف ربما تختلف في ذلك لاختلاف لفظ القراء"[1]. وقال ابن القاضي رحمه الله: "﴿كَلِمَةٌ رَبِّكَ﴾[الأعراف: 136] المشهور الهاء، وبه جرى العمل"[2].

القول الثاني: رسمها بالتاء. وهذا ما اقتصر عليه الإمام الشاطبي في قصيدته، وكذلك ابن الجزري، وغيرهما- رحمهم الله جميعا-[3].

أقوالهم: قال الشاطبي رحمه الله:

مَعًا وَقُرَّتُ عَيْنٍ وَابْنَتٌ كَلِمَتْ **** فِي وَسْطِ أَعْرَافِهَا وَجَنَّتُ الْبُصَرَا[4].

وقال ابن الجزري رحمه الله:

..... وكل ما اختُلِف **** جمعا وفردا فيه بالتاء عُرِف[5]

رأي الإمام: قال الشوشاوي رحمه الله عن موضع الأعراف: "فاختار فيها صاحب التنزيل رسمها بالهاء"[6]، وفي هذا إشارة لاختياره رسمه بالهاء، لأنه لم يذكر غيره.

الخلاصة: اختلف المتأخرون في رسم هذه الكلمة لاختلاف المصاحف فيها، ففي المصاحف المطبوعة برواية حفص أو غيره من أئمة الكوفة ترسم بالهاء في المصاحف التي تطبع برواية ورش وقالون، نظرا لأن ذلك كذلك في مصاحف أهل المدينة[7]، وهذا الذي قال به إمامنا الشوشاوي رحمه الله، وجرى العمل على التاء في مصاحف

---

[1] مختصر التبيين، أبو داود، 567/3- 569. ينظر كلامه أيضا عند ذكره لسورة البقرة، 276/2.

[2] بيان الخلاف والتشهير والاستحسان، ابن القاضي، ص66.

[3] منهم الشيخ المتولي. ينظر: الرحيق المختوم بنثر اللؤلؤ المنظوم، حسن الحسيني، ص21.

[4] منظومة عقيلة أتراب القصائد، الشاطبي، باب المضافات إلى الأسماء الظاهرة والمفردات، البيت[269]، ص27.

[5] منظومة المقدمة فيما يجب على قارئ القرآن أن يعلمه، ابن الجزري، البيت[100]، ص10.

[6] مخطوطة تنبيه العطشان، الشوشاوي، الورقة 306، الوجه ب.

[7] فابن الجزري والشهاب ابن البنا والمتولي وخلف الحسيني ورجحه السفاقصي تابعوا الشاطبي في اقتصاره على رسمها بالتاء، قال السفاقصي: (لا خلاف بينهم في قراءتها بالإفراد، واختلفوا في رسمها، والمعول عليه رسمها بالتاء إجراء على الأصل، وعمل أكثر الناس عليه)، واستأنسوا بقراءة الحسن، وزيد عن عاصم وهي قراءة عبد الوارث وحسين ويونس والأزرق كلهم عن أبي عمرو ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ على الجمع، ورجح الهاء الأركاتي وعموم المغاربة تبعا لأبي داود. ينظر: فتح المنان، ابن عاشر، 1419/2، غيث النفع، السفاقصي، ص251، معجم القراءات، عبد اللطيف الخطيب، 144/3، نثر المرجان، الأركاتي، 389/2.

المشارقة ومصحف الجماهيرية – وكان الأولى رسمه بالهاء- ، وعلى الهاء في مصاحف المصريين – وكان الأولى رسمه بالتاء- والمغاربة[1].

الفرع الثاني: رأي الإمام رحمه الله في رسم كلمة: ﴿أَرْبَىٰ﴾[النحل: 92]:

اختلف أهل الرسم في كلمة: ﴿أَرْبَىٰ﴾ من قوله تعالى: ﴿أَن تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ﴾[النحل: 92] بين رسمها بالألف وبين رسمها بالياء، وبين من رسمها بالألف والياء معًا، وبيان ذلك على النحو الآتي:

القول الأول: رسمها بالألف، والقائل به الغازي بن قيس رحمه الله.

القول الثاني: رسمها بالياء، وبه قال الحافظ الداني رحمه الله.

القول الثالث: رسمها بالوحهان معًا –بالألف والياء-، وهو قول عطاء الخرساني رحمه الله.

أدلتهم: قال أبو داود رحمه الله: "و﴿أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ﴾ رسمها الغازي بألف، ورسمها عطاء بالألف والياء معا، قال: والألف أجود، وأنا أقول: وبالياء أجود"[2].

وذكره الحافظ الداني رحمه الله فيما اتفقت المصاحف على رسمه بالياء على مراد الإمالة وتغليب الأصل، ولم يذكر فيه خلافا[3].

رأي الإمام الشوشاوي رحمه الله: قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "أن أبا داود ذكر فيه وجهين وهما رسمه بالألف ورسمه بالياء، واختار فيه بالياء، لأنه صار بالزيادة مزيدا على الثلاثي، فرسم بالياء وكان أصله الواو، ولأنه زائد على الثلاثي"، ثم أورد بيتًا فقال:

"أَرْبَى لَدَى بَعْضِهِمْ بِالأَلِفْ *** لَكِنْ عَلَى اليَاءِ كَثْرَةُ المَصَاحِفْ"[4].

الخلاصة: يلاحظ أن الإمام الشوشاوي رحمه الله قد وافق رأيه الإمامين الداني وأبو داود باختيار كتب اللفظة بالياء، لأن أصل هذه الألف ياء، فالألف تنقلب إلى ياء إذا صُرِّف الفعل مع ضمير المتكلم، ولرسم بعض المصاحف لها بذلك، والعمل على ما قاله الأئمة[5].

المطلب السادس: باب القطع والوصـــل:

الفرع الأول: رأي الإمام الشوشاوي رحمه الله في كلمة ﴿أَيْنَمَا﴾:

وقع لفظ ﴿أَيْنَمَا﴾ في القرآن الكريم في العديد من المواضع، كلها مقطوعة باتفاق، عدا خمسة مواضع، وهي:

---

[1] ينظر: فتح المنان، ابن عاشر، 1490/2- 1491، هامش: 5.

[2] مختصر التبيين، أبو داود، 778/3- 779.

[3] المقنع، الداني، ص68- 69.

[4] مخطوطة تنبيه العطشان، الشوشاوي، الورقة 272، الوجه أ.

[5] ينظر: المقنع، الداني، ص68، ومختصر التبيين، أبو داود، 779/3، الهامش 7.

✓ موضعان متفق على وصلهما، وهما: ﴿وَلِلهِ ٱلْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾[البقرة: 114]، و﴿أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ﴾[النحل: 76].

✓ ثلاثة مواضع مختلف فيها بين أهل العلم، وهي: ﴿ءَايْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾[النساء: 77]، و﴿أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾[الشعراء: 92]، فمن عدّ الذي في النساء لا يعدّ الذي في الشعراء، والعكس، وكذلك موضع ﴿أَيْنَمَا ثُقِفُوٓاْ﴾[الأحزاب: 61]، فمنهم من يعدّه ومنهم من لا يعدّه. وهذه أقوال العلماء في ذلك:

القول الأول: أن المواضع: البقرة، النساء، النحل، والأحزاب، بالوصل، وأن موضع الشعراء مختلف فيه واختار قطعه، وهو قول الإمام أبو داود رحمه الله، حيث قال عند حديثه عن سورة البقرة: "وكتبوا هنا في هذه الآية: ﴿ءَايْنَمَا﴾[الآية: 115]، باتصال النون بالميم غير منفصلة، وكذا: ﴿ءَايْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾[النساء: 78]، ﴿أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ﴾[النحل: 76]، و﴿أَيْنَمَا ثُقِفُوٓاْ﴾[الأحزاب: 61]، هذه الأربعة خاصة، واختلفوا في التي في الشعراء، ففي بعض المصاحف متصلة مثل هذه الأربع، وفي بعضها منفصلة مثل سائر ما في القرآن، وقياس ما رويناه عن نصير النحوي[1] صاحب الكسائي من قوله: (كل ما في القرآن من الجزاء، معناه: (حيث ما)، ينبغي أن يكتب موصولا، وما كان من الاستفهام معناه: (أين الذي؟)، ينبغي أن يكتب مقطوعا)، يوجب أن يكون هذا الحرف الخامس الواقع بالشعراء المذكور منفصلا غير متصل، ويوجب أن تكون الأربعة المذكورة متصلة غير مقطوعة كما قدّمنا"[2].

القول الثاني: أن الموصول ثلاثة أحرف: البقرة والنحل والشعراء، وقد اختلفوا فيه، "فمنهم من يعدّ التي في البقرة، والتي في النحل، و﴿ءَايْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾[النساء: 78]، و﴿أَيْنَمَا ثُقِفُوٓاْ﴾[الأحزاب: 61]، ومنهم من قال أن ﴿أَيْنَمَا﴾ موصولة أربعة أحرف التي في البقرة، والنحل، والشعراء، والأحزاب[3].

القول الثالث: أن جميع ما في القرآن الكريم من ذكر ﴿أَيْنَمَا﴾ مقطوع عدا أربعة مواضع، وهو قول الجهني، حيث ذكر الموضع: البقرة، النحل، الشعراء، والأحزاب، ثم قال: "فهذه المواضع الأربعة وقعت موصولة لا غير، وقد اختلف الناس في الذي في سورة الشعراء، فمنهم من يقطعه ويصل الذي في سورة النساء، وهو قوله: ﴿ءَايْنَمَا تَكُونُواْ﴾[النساء: 78]، والوجه في ذلك أن تكتب ﴿أَيْنَمَا﴾ موصولة إن كانت للمجازاة، ولا تقطع النون عن الميم، وإذا كانت (ما) بمعنى (الذي) فالوجه أن يكتب مقطوعا، وكان الوجه في الشعراء أن يكتب

---

[1] نصير بن يوسف بن أبي نصر، أبو المنذر الرازي ثم البغدادي النحوي، أستاذ كامل ثقة، أخذ عن الكسائي وهو من جلة أصحابه. وممن أخذ عنه: محمد بن عيسى الأصبهاني، وعلي بن أبي نصر النحوي. كان من الأئمة الحذاق لا سيما في رسم المصحف وله فيه تصنيف، مات في حدود: 240هـ. ينظر: غاية النهاية، ابن الجزري، 297/2. معجم المؤلفين، رضا كحالة، 100/13.

[2] مختصر التبيين، أبو داود، 199/2ـ 201.

[3] المقنع، الداني، ص472- 473.

﴿أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾[الآية: 92] مقطوعة، لأن (ما) هنا في معنى (الذي)، ومعناه: أين الذي كنتم تعبدون، وإذا كانت ﴿أَيْنَمَا﴾ بمعنى (حيث) فهي التي للمجازاة، وإذا كانت بمعنى (الذي) فهي التي معناها: أين الذي[1].

القول الرابع: أن ثلاثة مواضع موصولة، وما سواها مقطوع، وهو قول المهدوي، حيث قال: "﴿أَيْنَمَا﴾ منها ثلاثة أحرف موصولة: في البقرة ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾[الآية: 115]، وفي النحل: ﴿أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ﴾[الآية: 76]، وفي الشعراء ﴿أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾[الآية: 92]، وما سواه مقطوع"، ثم ذكر أنّ غيره زاد موضع واحدا، وهو قوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا ثُقِفُوٓاْ﴾[الأحزاب: 61]، ومنهم من زاد قوله: ﴿ءَايْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾[النساء: 78] بالوصل[2].

القول الخامس: ومنهم من عدَّ بعض المواضع، موصولة وغيره ذكرها بالقطع، وهُم:

✓ صاحب شرح العقيلة، حيث قال: "وأينما فيها خلاف، قيل في أربعة مواضع موصولة ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّواْ﴾[البقرة: 115]، ﴿أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ﴾[النحل: 76]، ﴿ءَايْنَمَا تَكُونُواْ﴾[النساء: 78]، و﴿أَيْنَمَا ثُقِفُوٓاْ﴾[الأحزاب: 61]، ومنهم من عدّ قوله: ﴿أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾[الشعراء: 92]، و لم يعدّ الذي في النساء، والذي في الأحزاب فيه خلاف، فمن قطعه جعل المواضع ثلاثة في البقرة، والنحل، والشعراء، والنساء بدل الشعراء وقوله: (يقل الوصل)، يريد قطع الذي في النساء أكثر، ومعتمرا: مقصودا"[3].

✓ وقال ابن وثيق رحمه الله عند حديثه عن المقطوع والموصول: "ومن ذلك (أين) إذا وقع بعدها (ما) فهي مقطوعة إلا في مواضع فهي موصولة: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّواْ﴾[البقرة: 115]، ﴿أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ﴾[النحل: 76]، ﴿ءَايْنَمَا تَكُونُواْ﴾[النساء: 78]، و﴿أَيْنَمَا ثُقِفُوٓاْ﴾[الأحزاب: 61]، واختلف في الذي في الأحزاب، ومنهم من زاد ﴿أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾[الشعراء: 92]، ونقص الذي في النساء"[4].

✓ وقال الجعبري رحمه الله: "واتفقت المصاحف على وصل ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّواْ﴾[البقرة: 115]، ﴿أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ﴾[النحل: 76] واختلفت: فأكثرها على قطع ﴿ءَايْنَمَا تَكُونُواْ﴾[النساء: 78]، واستويا في ﴿أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾[الشعراء: 92]، ﴿أَيْنَمَا ثُقِفُوٓاْ﴾[الأحزاب: 61]، واتفقت على قطع البواقي"[5].

---

[1] البديع، ابن معاذ الجهني، ص21، 22.

[2] هجاء مصاحف الأمصار، المهدوي، ص46.

3 شرح العقيلة، ابن القفال، ص105- 106.

4 الجامع لما يحتاج إليه من رسم المصحف، ابن وثيق، ص83، 84.

5 جميلة أرباب المراصد، الجعبري، 327/2- 328.

رأي الإمام: قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "خمسة مواضع: موضعان باتفاق على الوصل وهما الذي في البقرة والذي في النحل، وثلاثة بالخلاف، وهو الذي في النساء والذي في الشعراء والذي الأحزاب، وما عدا هذه المواضع الخمسة فهو مقطوع باتفاق...، موضع الشعراء الأصل فيه القطع... والمواضع الخمسة المذكورة حيث كانت موصولة إلا الذي في الشعراء"[1]، ومن خلال كلام الإمام رحمه الله يتبين أنه يرى بقطع موضع الشعراء، ووصل المواضع الأربعة المتبقية، وهذا دليل على إتباعه للإمام أبي داود رحمه الله.

الخلاصة: ما قاله الإمام الشوشاوي رحمه الله هو المعمول به في المصاحف، وهو العمل بالوصل في موضعي النساء والأحزاب، وبالقطع في موضع الشعراء[2].

الفرع الثاني: رأي الإمام الشوشاوي رحمه الله في لفظ ﴿كُلِّ مَا﴾:

اختلفت وجوه نظر العلماء في كيفية رسم لفظ﴿كُلِّ مَا﴾ في القرآن الكريم، فمنهم من رسمها بالوصل في كل المواضع عدا حرفان، ومنهم من زاد على ذلك وبيانه كالآتي:

القول الأول: أن كل مواضع ﴿كُلِّ مَا﴾ موصولة، إلا موضع سورة إبراهيم ﴿كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُۚ﴾[إبراهيم: 36] فهو بالقطع اتفاقا، واختلف في موضعي سورة النساء والمؤمنون، وهذا قول الإمام أبو داود، حيث ذكر اختلاف المصاحف في الموضعين الأخيرين، وسكت عن موضعي الأعراف والملك، واختار رسم موضعي النساء والمؤمنون بالقطع[3].

القول الثاني: أن كل مواضع ﴿كُلِّ مَا﴾ موصولة إلا موضعي النساء وإبراهيم، قال به الجهني وغيره[4]. قال الجهني رحمه الله: "وجميع ما في كتاب الله عزّ وجلّ ﴿كُلَّ مَا رُدُّوٓاْ﴾[النساء: 90] فهو في المصحف موصول إلا موضعين: الأول في النساء قوله تعالى: ﴿كُلَّ مَا رُدُّوٓاْ﴾[النساء: 90]، والثاني: ﴿كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُۚ﴾[إبراهيم: 34]، فهذان وقعا في المصحف مقطوعين، والمقطوع مكتوب على القياس، لأن (ما) بمنزلة (الذي)، والأول مخالف للقياس"[5].

القول الثالث: قالوا بالقول الثاني مع ذكر الخُلف في الذي في النساء، وبه قال ابن وثيق رحمه الله، حيث قال: "ومن ذلك (كل) إذا أتى بعدها (ما) كتبت موصولة، إلا في موضعيْن كتبت فيهما مقطوعة: ﴿كُلَّ مَا رُدُّوٓاْ﴾[النساء: 91]، و﴿كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُۚ﴾[إبراهيم: 34]، وقد جاء الخلاف في الذي في النساء، وقد جاء الخلاف أيضا في جميع القرآن من ذلك، فقيل إنه مقطوع، والمشهور الأول"[6].

---

1 مخطوطة تنبيه العطشان، الشوشاوي، الورقة 138، الوجه ب، دبي.

2 ينظر: دليل الحيران، المارغني، ص327، سمير الطالبين، الضباع، ص68.

3 ينظر: مختصر التبيين، أبو داود، 410/2- 411.

4 منهم المهدوي. ينظر: هجاء مصاحف الأمصار، المهدوي، ص47.

5 البديع، ابن معاذ الجهني، ص22.

6 الجامع لما يحتاج إليه من رسم المصحف، ابن وثيق، ص82.

القول الرابع: قالوا بنفس القول الثالث مع زيادة المواضع المختلف فيها، قال الجعبري رحمه الله: "اتفقت المصاحف على قطع لام ﴿كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ﴾[إبراهيم: 34] عن "ما"، واختلفت في القطع والوصل بـــ ﴿كُلَّ مَا رُدُّوٓاْ﴾[النساء: 91]، و﴿كُلَّمَا دَخَلَتْ امَّةٌ لَّعَنَتْ اخْتَهَا﴾[الأعراف: 36]، و﴿كُلَّ مَا جَآءَ امَّةً رَّسُولُهَا كَذَّبُوهُ﴾[المؤمنون: 44] بالفلاح، و﴿كُلَّمَآ ا۟لْقِىَ فِيهَا فَوْجٌ﴾[الملك: 8]، واتفقت على وصل ما خلا الخمسة"[1].

وقد ذكر الحافظ الداني رحمه الله أن ﴿كُلَّ مَا﴾ مقطوع حرفان: ﴿كُلَّ مَا رُدُّوٓاْ﴾[النساء: 91]، و﴿كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ﴾[إبراهيم: 34]، ومنهم من يصل التي في النساء[2]، مع اختلاف في الذي في النساء.[3]

كما ذكر اختلاف المصاحف بين القطع والوصل في: ﴿كُلَّمَا دَخَلَتْ﴾[الأعراف: 38]، وفي ﴿كُلَّ مَا﴾[المؤمنون: 44]، وفي ﴿كُلَّمَآ ا۟لْقِىَ﴾[الملك: 8]"[4].

أمّا ما ذكره الحافظ عن مصحف عبد الله رضي الله عنه من أن ﴿كُلَّمَا﴾ مقطوعة في كل القرآن، فهو ضعيف لا يُعتدّ به؛ لأنه قد نُسخ بالمصحف العثماني[5].

رأي الإمام: ذكر الإمام الشوشاوي رحمه الله أن موضعي الأعراف والملك بالوصل، فقال: "أن أبا داود اختار الاتصال في قوله تعالى: ﴿كُلَّمَآ ا۟لْقِىَ فِيهَا فَوْجٌ﴾ في سورة الملك"، وقال عن موضع الأعراف "وظاهر التنزيل أن هذا اللفظ موصول لأجل سكوته عنه"[6]، ثم ذكر موضعي النساء والمؤمنون بالقطع"[7]، وفي هذا ميل الإمام الشوشاوي رحمه الله لقول أبي داود رحمه الله.

الخلاصة: الذي جرى عليه عمل المصاحف هو القطع في موضعي النساء والمؤمنون، وبالوصل في موضعي الأعراف والملك[8]، وهذا الذي ذكره إمامنا الشوشاوي رحمه الله

---

[1] جميلة أرباب المراصد، الجعبري، 2/323- 324.

[2] المقنع، الداني، ص478- 479.

[3] ينظر: المصدر نفسه، ص79.

[4] ينظر: المصدر نفسه، ص542- 549- 558.

[5] المصدر نفسه،ص479- 480.

[6] مخطوطة تنبيه العطشان، الشوشاوي، الورقة 291، الوجه أ.

[7] مخطوطة تنبيه العطشان، الشوشاوي، الورقة 291، الوجه ب.

[8] ينظر: دليل الحيران، المارغني، ص323، سمير الطالبين، الضباع، ص68.

المبحث الثالث: آراء الإمام الشوشاوي رحمه الله في علم الضبط القرآني:

في هذا المبحث ذِكر للمسائل التي اختلف فيها علماء الضبط، وكان للإمام الشوشاوي رحمه الله رأيه فيها، ولكن قبل ذلك يجدر بنا الحديث عن معنى الضبط وأنواعه كمدخل للموضوع.

أولا: تعريف الضبط:

1. **الضبط لغةً:** نقول: ضَبط الشيء؛ لزَمه لزوما شديدا، وقيل: لزوم الشيء أو حبسه، وهو أيضا بلوغ الغاية في إحكام حفظ الشيء، يقال: ضبط الكتاب إذا أحكم حفظه بما يزيل عنه الإشكال، وضبط الشيء حفظه بالحزم، والرجل ضابط؛ أي حازم[1].

2. **الضبط اصطلاحًا:** الضبط هو: عبارة عن علامات مخصوصة تلحق الحرف للدلالة على حركة مخصوصة أو سكون أو مد أو تنوين أو شد أو نحو ذلك[2]. أو هو: ما يرجع إلى بيان علامة الحركة والسكون والشد والمد والساقط والزائد[3]. ووجه المناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي: أن الضبط مراعى فيه إتقان الكلمة فيرتفع اللبس عنها، والضبط مصدر سميت به الأشكال المحدثة[4]. وموضوع علم الضبط: العلامات الدالة على تلك العوارض، من حيث: وضعها وتركها، وكيفيتها ومحلها، ولونها، وغير ذلك[5].

ثانيا: أنواع الضبط: هناك نوعان من الضبط هما: الضبط الإعرابي، والضبط الإعجامي.

النوع الأول: الضبط الإعرابي: وهو ما يدل على ما يعرض للحرف من حركة أو سكون أو شد أو مد أو غير ذلك، وهو بهذا المعنى مساوٍ للضبط والشكل[6].

---

[1] أساس البلاغة، الزمخشري، مادة: (ض ب ط)، 573/1، ولسان العرب، ابن منظور، مادة: (ض ب ط)، 340/7.

[2] سمير الطالبين، علي الضباع، ص79.

[3] الطراز، التنسي، ص37.

[4] المرجع نفسه، ص37.

[5] سمير الطالبين، علي الضباع، ص86.

[6] السبيل، أبوزيتحار، ص11.

والذي يسمى عند القدامى بالنقط الإعرابي، وقد يطلق بالاشتراك على معنيين-أحدهما- ما يطلق عليه الضبط والشكل-وثانيهما- النقط الدال على ذوات الحروف وهو النقط أزواجاً وأفراداً المميز بين الحرف المعجم والمهمل[1].

النوع الثاني: الضبط الإعجامي: الإعجام هو: النقط الدال على ذات الحرف، وتمييز الحروف المتماثلة في الرسم من بعضها، بوضع نقط يمنع العجمة واللبس[2]. وهو أيضا: ما يدل على ذوات الحروف تمييزاً لها عن بعضها إذا اتحدت صورها كالباء، التاء أو تقاربت كالفاء، والقاف[3].

المطلب الأول: آراء الإمام الشوشاوي رحمه الله في مسائل الضبط.

الفرع الأول: رأي الإمام رحمه الله في مسألة نقط المصاحف وتشكيلها:

كانت المصاحف في زمن سيدنا عثمان رضي الله عنه دون نقط ولا شكل، وكان الناس لا يجدون مشقة في قراءتها والتفريق بين الكلمات وإن تشابهت الحروف؛ بسبب فطرتهم العربية السليمة، وتلقيهم للقرآن الكريم مشافهة من رسول الله ﷺ، فلما اتسعت بلاد المسلمين، وكثر الأعاجم الداخلون في الإسلام، بدأ اللحن يتطرق إلى ألسنة الناس، عند ذلك اضطروا لوضع علامات تساعد على النطق السليم[4]، فظهر النقط والشكل، ثم ازدادت عناية العلماء بالمصحف الشريف وذلك بوضع علامات التعشير والسجدات وغيرها من العلامات، الأمر الذي دعا للاختلاف في حكم هذه الزيادات على ثلاثة أقوال بين أهل العلم:

القول الأول: أنه يمنع الزيادات على المصحف الشريف، ومن القائلين به عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمر[5]، والحسن البصري[6] وابن سيرين[7] وقتادة والنخعي[8]، وهو مذهب الإمام أبي حنيفة، وإحدى الروايات عن الروايات عن الإمام أحمد –رحمهم الله جميعا-[1].

---

[1] سمير الطالبين، علي الضباع، ص154.

[2] الطراز، التنسي، ص38.

[3] السبيل، أبوزيتحار، ص12.

[4] ينظر: رسم المصحف وضبطه، شعبان محمد إسماعيل، ص89.

[5] هو: عبد الله بن عمر بن الخطاب بن نُفيل القرشي العدوي، أبو عبد الرحمن، ولد في السنة الثالثة من البعثة، أسلم مع أبيه، من صالحي الصحابة وعبادهم، كثير الرواية للحديث، توفي سنة: 84هـ. ينظر: الاستيعاب لابن عبد البر، 950/3، الإصابة لابن حجر، 182/4.

[6] هو الحسن بن أبي الحسن يسار، يعرف بالحسن البصري، يقال مولى زيد بن ثابت، سمع عثمان بن عفان رضي الله عنه يخطب مرات، وكان يوم الدار عمره أربع عشرة سنة، لازم العلم والجهاد، حدث عن عثمان وابن عباس، توفي سنة: 110هـ. ينظر: الطبقات لابن سعد، 156/7، تذكرة الحفاظ للذهبي، 71/1.

[7] محمد بن سيرين البصري، أبو بكر بن أبي عمرة مولى أنس بن مالك، من كبار التابعين، كانت ولادته لسنتين بقيتا من خلافة عثمان رضي الله عنه، إمام وقته في علوم الدين بالبصرة، تفقه وروى الحديث، واشتهر بالورع وتعبير الرؤيا. توفي بالبصرة في شهر شوال سنة 110هـ. ينظر: مشاهير علماء الأمصار، ابن حبان، ص113، ووفيات الأعيان، 181/4، وسير أعلام النبلاء، الذهبي، 606/4.

[8] المصاحف، أبو داود، 523/4. والنَّخَعِيُّ هو: إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود بن عمرو بن ربيعة النَّخَعِيّ ، الفقيه، الكوفي، أحد الأئمة المشاهير، من كبار التابعين رأى عائشة –رضي الله عنها- ودخل عليها، ولم يثبت له منها سماع، وكان مفتي أهل الكوفة هو والشَّعبيّ في زمانهما.

دليلهم: استدلوا بأدلة متعددة منها:

- ✓ **الحديث النبوي:** منها: قول النبي ﷺ: (لا تكتبوا عني شيئا، ومن كتب عني شيئا غير القرآن فليمحه)[2].
- ✓ **الآثار الواردة عن الصحابة والتابعين:** منها ما أخرجه الحافظ بإسناده في المحكم[3]:

1. عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: (جردوا القرآن).
2. عن عبد الله بن عمر -رضي الله عنهما- أنه قال: (جردوا القرآن ولا تخلطوه بشيء).
3. عن إبراهيم النخعي رضي الله عنه قال: (جردوا القرآن، ولا تخلطوا به ما ليس منه).
4. ما رُوي عن الحسن وابن سيرين –رحمهمه الله- أنهما كانا يكرهان نقط المصاحف.

القول الثاني: أن الزيادات على المصحف الشريف جائزة، وبه قال الحسن البصري وابن سيرين والأوزاعي[4] وهي إحدى الروايات عن الإمام أحمد رحمهم الله جميعا-[5].

دليلهم: استدلوا بالآثار الواردة عن السلف، منها[6]:

- عن الحسن رحمه الله قال: (لا بأس به، ما لم تبغوا).
- عن الليث[7] رحمه الله قال: (لا أرى بأسا أن ينقط المصحف بالعربية).

القول الثالث: قالوا أنه مكروه في الأمهات مباح في الأجزاء، وهو قول مالك رضي الله عنه[8].

دليلهم: قال الإمام مالك رحمه الله: "أما هذه المصاحف الصغار فلا أرى بأسا، وأما الأمهات فلا"[9].

رأي الإمام: ذكر الإمام الشوشاوي رحمه الله الأقوال الثلاثة، ثم احتج لها فقال: "حجة جواز النقط والشكل البيان، وحجة الكراهة قيل مخافة الالتباس، وقيل مخافة الإحداث في المصاحف بما ليس فيها حين كتبت في زمان

توفي سنة: 96 هـ. ينظر: مشاهير علماء الأمصار، ابن حبان، ص126، ووفيات الأعيان، ابن خلكان، 25/1، وسير أعلام النبلاء، الذهبي 520/4.

[1] ينظر: البناية في شرح الهداية، العيني، 234/12، الآداب الشرعية، ابن مفلح الحنبلي، 273/2.

[2] رواه مسلم في صحيحه عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، ك: الزهد، ب: التثبت في الحديث وحكم كتابة العلم، ح(3004)، 1366/2.

[3] أخرجها الداني بسنده في المحكم، ص10- 11.

[4] الأَوْزَاعِيّ هو: عبد الرحمن بن عمرو بن محمد الأَوْزَاعِيّ، أبو عمر، إمام أهل الشام في وقته، كان ثقةً مأموناً صدوقاً فاضلاً خيراً، كثير الحديث والعلم والفقه، سمع من يحيى بن أبي كثير وغيره من مشايخ أهل اليمامة، وكان يسكن بيروت، وبها مات سنة: 175هـ في آخر خلافة أبي جعفر المنصور. ينظر: الطبقات الكبرى لابن سعد، 488/7، وتذكرة الحفاظ، الذهبي، 178/1.

[5] الآداب الشرعية، ابن مفلح الحنبلي، 273/2.

[6] أخرجها الداني بسنده في المحكم في نقط المصاحف، عثمان بن سعيد الداني، ص12- 13.

[7] هو الليث بن سعد، الإمام الحافظ، شيخ الإسلام، وعالم الديار المصرية، أبو الحارث الفَهْمي مولاهم الأصبهاني الأصل، المصري، كان الشافعي يتأسف على فواته، وكان يقول: هو أفقه من مالك إلاَّ أن أصحابه لم يقوموا به. مناقبه وفضائله كثيرة، مات سنة: 175 هـ. ينظر: طبقات علماء الحديث، أبو عبد الله الصالحي، 331/1 - 333 ، وسير أعلام النبلاء، الذهبي، 136/8 - 163 .

[8] المحكم، الداني، ص13.

[9] المصدر نفسه، ص13.

عثمان رضي الله عنه، وحجة الجواز في الأجزاء والألواح والكراهة في الأمهات التوسط بين القولين، بالإطلاق في الجواز أو بالإطلاق في الكراهة فكره ذلك في المصاحف الكبار مخافة الأحداث، وجوّز ذلك في الصغار والألواح لأجل البيان في حق المتعلمين، والتعليل بالأحداث هو أولى وهو رأي مالك رضي الله عنه"[1]، فقول الإمام: (والتعليل بالأحداث هو أولى، وهو رأي مالك رضي الله عنه)، هذا يظهر قوله الموافق لرأي الإمام مالك رحمه الله، وهو جواز النقط في المصاحف الأجزاء، وكراهته في المصاحف الأمهات.

الخلاصة: الذي يترجح -والله أعلم- هو جواز ذلك كله، خلافا لما قيّده الإمام رحمه الله سواء في المصاحف الأجزاء أو الأمهات، لأن النقط لا ينافي الأمر بالتجريد[2]، وأما كراهة الزيادات عند البعض "في ذلك الزمن خوفا من التغيير فيه، وقد أمن ذلك اليوم فلا منع"[3].

الفرع الثاني: رأي الإمام رحمه الله في مسألة كتابة الأعشار[4] في المصاحف:

يرجع تعشير المصاحف إلى زمن الصحابة رضي الله عنهم، قال قتادة عنهم: "بدؤوا فنقطوا، ثم خمسوا، ثم عشروا"[5]، وقد اختلف أهل العلم في مسألة تعشير المصاحف على أقوال هي:

القول الأول: جواز تعشير المصاحف مطلقا، وممن قال به الحافظ الداني رحمه الله[6].

دليلهم: استدلوا بأدلة متعددة منها:

- عن قتادة رحمه الله أنه قال: (بدؤوا فنقطوا، ثم خمسوا، ثم عشروا)، قال الحافظ معقبا على هذه الرواية: "وهذا يدل على الترخص في ذلك، والسعة فيه"[7]. وقال أيضًا: "وهذه الأخبار كلها تؤذن بأن التعشير والتخميس وفواتح السور ورؤوس الآي من عمل الصحابة، فأدّاهم إلى عمله الاجتهاد، وأرى أن من كره ذلك منهم ومن غيرهم إنما كره أن يُعمل بالألوان،كالحمرة والصفرة وغيرها..،والحرج والخطأ مرتفعان عنهم فيما أطبقوا عليه[8] عليه[8]

- تعشير المصحف عونا في ضبط القرآن، لأن الصحابة رضي الله عنهم وإن لم تفعل ذلك لم تنه عنه، وقد وجد ذلك بعدهم عصرا بعد عصر من غير نكير من أحد، فدل على جوازه[9].

---

[1] الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص207.

[2] دراسات في علوم القرآن، فهد الرومي، ص498.

[3] التبيان في آداب حملة القرآن، النووي، ص189.

[4] الأعشار والتعشير جمع العواشر في المصحف، وهو كتابة العلامة عند منتهى عشر آيات. ينظر: البناية في شرح الهداية، العيني، 234/12.

[5] المحكم، الداني، ص15.

[6] ينظر: المحكم، الداني، ص15، المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين، القاضي أبو يعلى، 143/3.

[7] والأثر أخرجه الحافظ الداني في محكمه. ينظر: المحكم، الداني، ص15.

[8] البيان في عد آي القرآن، أبو عمرو الداني، ص131.

[9] المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين، القاضي أبي يعلى، 143/3.

القول الثاني: كراهة التعشير مطلقا، وممن قال به: عبد الله بن مسعود، ومجاهد، وإبراهيم النخعي، وأبو حنيفة رضي الله عنهم[1].

دليلهم: استدلوا بعدة أدلة، نذكر منها:

- عن مسروق[2] أن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه كان يكره التعشير في المصحف[3].
- وعنه أيضًا أن عبد الله رضي الله عنه كان يحك التعشير في المصحف[4].
- ما رُوِي عن مجاهد وابن سرين أنهما كانا يكرهان تعشير المصحف[5].

القول الثالث: يجوز بالسواد ويكره بالحمرة، وهو قول الإمام مالك رحمه الله.

دليلهم: سُئل الإمام مالك رحمه الله عن العشور التي تكون في المصحف بالحمرة وغيرها من الألوان، فكره ذلك وقال: "تعشير المصحف بالحبر لا بأس به"[6]. وقال ابن رشد رحمه الله: "سئل – الإمام مالك رحمه الله – عن عشور المصحف فقال: (يعشر بالسواد وأكره الحمرة)...، ووجه كراهيته لتزيين داخله بالخواتم وتعشيره بالحمرة بيَّن وذلك أن القارئ فيه ينظر إلى ذلك فيلهيه ويشغله عن اعتباره وتدبر آياته "[7].

رأي الإمام: قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "قال الحافظ أبو عمرو الداني: الذي عليه الأكثر من العلماء، جواز جميع ذلك، وانعقد عليه الإجماع بعد التابعين إلى الآن"[8].

الخلاصة: الذي يراه الإمام الشوشاوي رحمه الله هو جواز تعشير المصاحف مطلقا، فقوله موافقا لما عليه الحافظ الداني رحمه الله، قال الزركشي رحمه الله: "قال الحليمي[9]: يجوز، لأن النقط ليس له قراءة، فيتوهم لأجلها ما ليس بقرآن قرآنا، وإنما هي دلالات على هيئة المقروء فلا يضر إثباتها لمن يحتاج إليها"[10]، وهو المعمول به حاليا في مصاحفنا عند رؤوس الآي.

الفرع الثالث: رأي الإمام رحمه الله في مسألة اعتماد أيٍّ التنقيط في ضبط المصاحف:

---

[1] ينظر: بدائع الصنائع، الكاساني، 506/6 البناية في شرح الهداية، العيني، 236/12، الآداب الشرعية، العيني، 273/2.

[2] هو مسروق بن الأجدع، أبو عائشة الهمداني، الكوفي، الفقيه، أحد الأعلام، من أصحاب عبد الله بن مسعود، قال ابن المديني: ما أقدم على مسروق أحداً من أصحاب عبد الله، وقد صلى خلف أبي بكر الصديق، توفي سنة: 63 – رحمه الله –. ينظر: طبقات علماء الحديث، أبو عبد الله الصالحي، 102/1 – 103، سير أعلام النبلاء، الذهبي، 63/4 – 69.

[3] أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن، 232/2، وابن أبي داود في المصاحف، 516/2، والداني في المحكم، ص14.

[4] أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن، ص394، والداني في المحكم، ص14.

[5] رواه أبو عبيد في فضائل القرآن، 232/2، والداني في المحكم، ص14– 15.

[6] المحكم، الداني، ص15.

[7] البيان والتحصيل، ابن رشد، 240/1.

[8] الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص206.

[9] الحليمي: العلامة البارع، القاضي، أبو عبدالله، الحسين بن الحسن بن محمد بن حليم، الشافعي، صاحب التصانيف، كان من أذكياء زمانه، وله يد يد طولى في العلم والأدب، روى عنه الحاكم، وآخرون، مات سنة: 403 هـــ. ينظر: طبقات علماء الحديث، أبو عبد الله الصالحي، 229/3 – 230.

[10] البرهان، الزركشي، 108/2– 109.

اختلف العلماء في اعتماد أيُّ التنقيط في ضبط المصحف الشريف، على قولين:

القول الأول: اعتماد نقط أبي الأسود الدؤلي، وهو النقط المدور[1]، وهو اختيار الحافظ الداني رحمه الله

حجتهم: قال الحافظ الداني رحمه الله في محكمه: "قال أبو الأسود للذي أمسك المصحف: إذا فتحت شفتي فأنقط واحدة فوق الحرف، وإذا ضممتهما فاجعل النقطة إلى جانب الحرف، وإذا كسرتهما فاجعل النقطة في أسفله" ثم قال أبو عمرو رحمه الله: "فإتباع هذا أولى، والعمل به في نقط المصاحف أحق، لأن الذي رآه أبو الأسود ومن بحضرته من الفصحاء والعلماء، حين اتفقوا على نقطها أوجه لا شك من الذي رآه من جاء بعدهم، لتقدمهم ونفاذ بصيرتهم"[2].

القول الثاني: اعتماد نقط الخليل بن أحمد الفراهيدي، وهو النقط المطول[3]. وإليه ذهب الإمامين أبي داود والخراز –رحمهما الله تعالى–.

حجتهم: قال أبو داود رحمه الله: "والشكل في المصحف أسرع إلى فهم المبتدئ، لأنه هو الذي عُرف قبل، وبه يُعلم أولا في المكتب...، ولا أمنع من الشكل المأخوذ من الحروف"[4].

قال الناظم الخراز رحمه الله:

مُسْتَنْبِطًا مِنْ زَمَنِ الخَلِيلِ مُشْتَهِرًا فِي أَهْلِ هَذِا الجِيلِ[5].

رأي الإمام: قال الإمام الشوشاوي رحمه الله شارحا لبيت الناظم: "اختار المؤلف الضبط الذي اخترعه الخليل بثلاثة أوجه: لشهرته في زمانه، ولكونه أوضح وأبين من إعراب الكلام، ولعمومه للأمهات والأجزاء والألواح وغيره"[6]. وبهذا يتبين أن رأي الإمام الشوشاوي رحمه الله موافقا لرأي الإمامين الخراز وأبي داود –رحمهما الله تعالى– في اعتماد ضبط الخليل.

الخلاصة: مما سبق يتبين أن كِلا القولين معمول به، والذي عليه عمل المصاحف اليوم هو شكل الخليل، قال المارغني رحمه الله: "واستمر العمل به إلى وقتنا هذا لكن مع بعض تغيير فيه"[7].

وبذلك يترجح مذهب أبي داود – الشكل المطول –، فهو الذي عليه العمل مشرقا ومغربا، ولا وجود لمذهب أبي عمرو في المصاحف المطبوعة[1].

---

[1] النقط المدور هو ضبط الحروف بالحركات نقطا مدورا، فعلامة الفتحة نقطة فوق الحرف، وعلامة الضمة نقطة أمام الحرف، وعلامة الكسرة نقطة تحت الحرف. ينظر: سمير الطالبين، علي الضباع، ص85.

[2] المحكم، الداني، ص43.

[3] النقط المطول هو الأشكال الثلاثة المأخوذة من صور حروف المد، فعلامة الفتحة ألف مبطوحة، وعلامة الضمة واو صغيرة، وعلامة الكسرة ياء صغيرة. سمير الطالبين، علي الضباع، ص86.

[4] أصول الضبط، أبو داود، ص6.

[5] منظومة مورد الظمآن، الخراز، باب متن الذيل في الضبط، البيت [457]، ص36.

[6] الورقة 18، الوجه أ.

[7] دليل الحيران، المارغني، ص346. ينظر كذلك: سفير العالمين، أشرف طلعت، 2/524.

المطلب الثاني: باب في كيفية وضع الحركات وما يتبعها من تنوين وغيره.

الفرع الأول: مسألة ضبط الحركة والتنوين المنصوب في الاسم المنون المرسومة ألفه خطا[2]:

من مسائل الضبط التي وقع خلاف العلماء فيها، مكان وضع الحركة والتنوين المنصوب على الاسم المنون الذي رسمت ألفه، وكان لهم فيها أربعة أقوال:

القول الأول: تجعلان معاً على الألف المرسومة (ـــاً)، مع انفصالهما عنها، وعليه نقاط المدينة والكوفة والبصرة، وهو مذهب أبي محمد اليزيدي[3]، اختاره الأئمة الداني، وأبو داود والخراز[4]. قال الحافظ رحمه الله: "وهذا المذهب في نقط ذلك أختار، وبه أقول، وعليه الجمهور من النقاط"[5]. وقال أبو داود رحمه الله: "في ضبطه أربعة أوجه، والذي أستحسن منها، وأختاره: أن تجعل النقطتين معا على الألف"[6].

القول الثاني: تجعلان معاً على الحرف المتحرك الذي قبل الألف (ـــًا)، وهو قول الخليل وسيبويه، وحكم بفساده الحافظ الداني رحمه الله[7].

القول الثالث: تجعل علامة الحركة على حرفها وعلامة التنوين على الألف (ـــَاً).

---

[1] ينظر: أصول الضبط، أبو داود، ص6، سفير العالمين، أحمد طلعت، 524/2، دليل الحيران، المارغني، 344، إرشاد القراء والكاتبين، المخللاتي، 743/2.

[2] ويدخل في حكمه ماكان مقصورا كان مقصورا، أي اسم منون كُتبت ألفه ياء نحو: فتى، قرى، فحكمه في الضبط كحكم هذا النوع سواء، واختُلِف في ألف هذا النوع الملفوظ بها في الوقف، قال المازني هي ألف التنوين مطلقا، وقال الكسائي هي المنقلبة عن الياء مطلقا، وقال سيبويه بالتفصيل قياسا على الصحيح، ففي المنصوب هي ألف التنوين مطلقا، وفي غيره هي بدل الياء، وهذا الذي اختاره الإمام الشوشاوي. حلة الأعيان، 39، ب، و40، أ، و61، أ، ب، ينظر كذلك: سمير الطالبين، الضباع، ص91.

[3] هو يحيى بن المبارك بن المغيرة العدوي، أبو محمد البصري، النحوي، وعُرف باليزيدي لاتصاله بالأمير يزيد بن منصور، نحوي مقرئ، ثقة، علاّمة كبير، جوّد القرآن على أبي عمرو المازني، وحدّث عن ابن جريج، تتلمذ عليه خلق منهم: أبو عمرو الدوري، وأبو شعيب السوسي، من مؤلفاته: نوادر اللغة، مات سنة: 202هـ. ينظر: معرفة القراء، الذهبي، 320/1، غاية النهاية، ابن الجزري، 327/2.

[4] اقتصر عليه الخراز فقال: وإن تقف بألف في النصب** هما عليه في أصح الكتب. منظومة مورد الظمآن، الخراز، باب القول في أحكام وضع الحركة وما ينوب عنها، البيت [463]، ص37.

[5] المحكم، الداني، ص62.

[6] أصول الضبط، أبو داود، ص21.

[7] المحكم، الداني، ص63.

القول الرابع: تجعل علامة الحركة على الحرف المتحرك، ثم تعاد مع علامة التنوين، فتوضعان معاً على الألف (ـــاً)[1]. قال الحافظ الداني رحمه الله عن الوجهين الأخيرين: "وذهب إلى هذين الوجهين، قوم من متأخري النقاط ولا إمام لهم فيهما علمناه"[2].

رأي الإمام: قال الإمام الشوشاوي رحمه الله بعد ذكره للأقوال الأربعة: "والقول الصحيح من هذه الأقوال الأربعة هو القول الأوّل، بجعل العلامتين معا على الألف أو على عوضه الذي هو الياء، للدلالة الملازمة بين الحركة والتنوين، وللدلالة على المعنى الذي جيء بالتنوين من أجله وهو الانصراف، فلو جُعلت العلامتان أعني الحركة والتنوين على غير الألف، أو على غير عوضه، لأدّى ذلك إلى عُرُوّ الرسم من الدلالة على فائدة التنوين"[3].

الخلاصة: الناظر للمصاحف المغربية يرى أنها على القول الأول الذي عليه الجمهور، وهو ما ذهب إليه الإمام الشوشاوي رحمه الله، أما بعض مصاحف المشارقة فهي على مذهب الخليل ومن تبعه[4].

الفرع الثاني: ضبط الهمزة المنونة المنصوبة بعد الألف، والتي بعدها ألف محذوفة:

اختلف النُقَّاط في ضبط الهمزة المنونة، والتي بعدها ألف محذوفة في نحو: ﴿مَآءً﴾ وشبهه، على ثلاثة أقوال هي:

القول الأول: أن تجعل الهمزة بالصفراء بعد الألف في السطر، وحركتها والتنوين معًا عليها، ولا يلحق بعدها شيء. قال الحافظ رحمه الله: "فإن الاختيار عندي أن تجعل النقطتان معا على الهمزة"[5].

القول الثاني: أن ترسم بالحمراء ألف بعد الهمزة المذكورة، وتجعل حركتها والتنوين معا عليها.

القول الثالث: أن يرسم بالحمراء ألف قبل الألف السوداء، والهمزة بينهما، وتجعل حركتها والتنوين معا على الألف السوداء[6].

رأي الإمام: قال الإمام رحمه الله: "والمشهور من هذه الأوجه الثلاثة هو حذفه من غير إلحاق، قاله الأشياخ الثلاثة وإنّما اختاروا هذا الوجه، لأنّ الضبط مبنيّ على الوصل لا على الوقف"[7].

الخلاصة: القول الأول الذي عليه الإمام رحمه الله هو الراجح وبه عمل المصاحف، لوجودها في الوصل والوقف فهي لازمة[8].

الفرع الثالث: رأي الإمام رحمه الله في تحديد الحركة والتنوين حال التركيب:

---

[1] ينظر: المحكم، الداني، ص60- 65، وسمير الطالبين، الضباع، ص125- 126.

[2] المحكم، الداني، ص61.

[3] الورقتان: 33، ب، و34، أ.

[4] ينظر: أصول الضبط، أبو داود، ص21، السبيل، أبوزيتحار، ص38، سمير الطالبين، الضباع، ص90.

[5] المحكم، الداني، ص65.

[6] ينظر: أصول الضبط، أبو داود، ص24- 26. الطراز، التنسي، ص235- 236.

[7] الورقة 36، الوجه ب.

[8] ينظر: هجاء مصاحف الأمصار، المهدوي، ص83، الطراز، التنسي، ص235، دليل الحيران، المارغني، ص349، سمير الطالبين، الضباع ص91.

اتفق العلماء في تحديد الحركة من التنوين في حال التتابع، واختلفوا في تحديدهما حال التركيب إلى قولين هما:

القول الأول: احتمال أن تكون علامة الحركة هي العليا واحتمال أن تكون السفلى، وكذا التنوين، وهو رأي الإمام التنسي رحمه الله، وتبعه الشيخ الضباع رحمه الله[1]، وغيره[2].

دليلهم: قال التنسي رحمه الله: "وإذا كانتا مركبتين فيحتمل أن تكون العليا هي التنوين، ويحتمل أن تكون هي السفلى، وأما في التتابع فالأخيرة بلا ريب"[3]. وقال الضباع رحمه الله: "فإن كانتا مركبتين فيحتمل أن تكون العليا هي التنوين، ويحتمل أن تكون السفلى"[4].

القول الثاني: تحديد علامة الحركة في حال النصب والرفع والعليا التنوين، أما في حال الخفض فالعليا الحركة والسفلى التنوين، وإليه ذهب الإمامين الداني وأبو داود –رحمهما الله تعالى–.

دليلهم: قال الحافظ رحمه الله: "واعلم أن الاسم إذا لحقه التنوين في حال نصبه، أو خفضه، أو رفعه، وأتى بعده حرف من حروف الحلق، وهي ستة: الهمزة، والهاء، والحاء، والعين، والخاء، والغين، فإن النقطتين، من الحركة والتنوين، تجعلان مع ذلك متراكبتين، واحدة فوق أخرى، على ما تقدم من جعل المنصوب والمخفوض والمرفوع، فالسفلى منهما الحركة، لأنها تلي صورة الحرف، والعليا التنوين، لأنه آت بعد الحركة، هذا في حال النصب والرفع، وفي حال الخفض، العليا الحركة، لأنها هي التي تلي الحرف فيه، والسفلى التنوين، وتجعل على حرف الحلق نقطة لا غير"[5].

وقال أبو داود رحمه الله: فإن أتى بعدها حرف من حروف الحلق، الستة، وهي الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء جعلت نقطتين – إحداهما: الحركة، والثانية: التنوين – متراكبتين[6].

قال ميمون مولى الفخار رحمه الله في الدرة الجلية:

إِنْ تَبِعَ التَّنْوِينُ شَكْلَ الجَّرِ وَالرَّفْعُ وَالنَّصْبُ كَمَا فِي الذِّكْرِ
رَكَّبْهُمَا قَبْلَ حُرَوفِ الحَلْقِ الشَّكْلُ مِنْ تَحْتِ، وذَا مِنْ فَوْقِ
رَفْعًا وَنَصْبًا عَكْسُهُ فِي الجَّرِ الشَّكْلُ مِنْ فَوْقِ بِهِ عَنْ خَبَرِ[7].

رأي الإمام: قال الإمام رحمه الله: "الحركة منهما هي التي تلي الحرف مطلقا، كان الحرف المتحرّك منصوبا أو مرفوعا أو مخفوضا، والعلامة الأخرى هي التنوين، مثال النصب: ﴿غَفُورآ رَّحِيمآ﴾[النساء: 23]، ومثال الرفع:

---

[1] سمير الطالبين، الضباع، ص90.

[2] تبعهم أيضا أبو زيتحار. ينظر: السبيل، أبوزيتحار، ص41.

[3] الطراز، التنسي، ص28- 30.

[4] سمير الطالبين، الضباع، ص90.

[5] المحكم، الداني، ص68.

[6] أصول الضبط، أبو داود، ص 13- 14.

[7] الدرة الجلية، ميمون الفخار، الورقة 11، الوجه ب.

﴿غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[البقرة: 172]، ومثال الخفض: ﴿غَفُورٍ رَّحِيمٍ﴾[فصلت: 31]"[1]. وبهذا يظهر أن الإمام الشوشاوي رحمه الله يرى بقول الإمامين الحافظ الداني وأبو داود، بأن التي تلي الحرف مباشرة هي علامة الحركة والأخرى علامة التنوين.

الخلاصة: الأقرب إلى الصواب ما ذهب إليه الشيخين وإمامنا رحمه الله بأن علامة الحركة هي الأولى وعلامة التنوين هي الأخيرة ليطابق الخط اللفظ، لأن اللفظ بالتنوين هو الأخير، فحينئذ تكون علامته هي الأخيرة، وكذلك في تعريفاتهم للتنوين (تلحق آخر الاسم) فثبت أن علامة التنوين هي الأخيرة التي تباشر الحرف مطلقا طولا وعرضا[2].

الفرع الرابع: رأي الإمام رحمه الله في ضبط التنوين قبل حروف الحلق: في هذه المسألة قولان:

القول الأول: أن الحكم في حركتيه التركيب، وهو جعل علامة التنوين فوق علامة الحركة[3]، وهو رأي جمهور جمهور العلماء. قال أبو داود رحمه الله: فإن أتى بعدها حرف من حروف الحلق، الستة، وهي الهمزة، والهاء، والعين والحاء، والغين والخاء، جعلت نقطتين ـــ إحداهما: الحركة، والثانية: التنوين ـــ متراكبتين[4]. قال الخراز رحمه الله

وَقَبْلُ حَرْفِ الحَلْقِ رَكِّبْتُهُمَا *** وَقَبْلَ مَا سَوَاهُ أَتْبَعْتُهُمَا[5].

القول الثاني: أن تجعل علامة التنوين نونا مركبة على الحركة، وهو قول الإمام المحاصي رحمه الله.

قال د. أحمد شرشال: "شذ أبو محمد المحاصي فجعل علامة التنوين نونا مركبة على الحركة، وهو أصل مرفوض ضعيف، ورأيت ذلك في المصاحف الباكستانية ولا عمل عليه"[6].

رأي الإمام: رأي الإمام رحمه الله من رأي الجمهور، وذلك لذكره القولين معا، ثم ردَّ القول الذي اعتُرِض به على الإمام المحاصي، حيث قال في شرحه: "وقال أبو عبد الله المحاصي قوله: (ركّبتَهما) أي جعلت الأولى حركة، والأخرى نونا مركّبة عليها...، واعتُرض قول المحاصي: (والأخرى نونا) إذْ رسم التنوين نونا هو أصل مرفوض...، وما قاله المحاصي مخالف لنصوص أئمّة هذا الشأن، أُجيب عنه بأن قيل أطلق النون على التنوين باعتبار لفظه وأصله، لا باعتبار وضعه، فيُردّ كلامه إلى كلام المؤلّف"[7].

الخلاصة: الذي جرى به العمل في المصاحف ما ذهب إليه الإمام الشوشاوي رحمه الله، لأن علّة التركيب هي الدّلالة على البعد الذي بين التنوين والحروف الحلقيّة في المخرج، لأنّ مخرج التنوين من طرف اللسان، ومخرج

---

[1] الورقة 46، الوجه أ.

[2] ينظر: المحكم، الداني، ص68- 69، أصول الضبط، أبو داود، ص16، الطراز، التنسي، ص232.

[3] الطراز، التنسي، ص250- 253، وسمير الطالبين، الضباع، ص92.

[4] أصول الضبط، أبو داود، ص13- 15.

[5] منظومة مورد الظمآن، الخرّاز، باب القول في أحكام وضع الحركة وما ينوب عنها، البيت[468]، ص37.

[6] ينظر: التوجيه السديد، أحمد شرشال، ص28، أصول الضبط، أبو داود، ص14.

[7] الورقة 45، الوجهان: أ، ب.

الحروف الحلقيّة من الحلق، فأُبعدت علامة التنوين على الحروف الحلقيّة وجُعلت فوق الحركة تنبيها على ذلك البعد، فلأجل ذلك يُظهر عندهما[1].

الفرع الخامس: علامة القلب عند النون الساكنة والتنوين:

إذا جاء بعد النون الساكنة والتنوين حرف الباء، فلأهل النقط فيه قولان[2]:

القول الأول: بالنسبة للنون الساكنة تُعرى من علامة السكون، لأنها عند غير حروف الحلق لا تكون موجودة في اللفظ وصلا لكونها مقلوبة، فلما قلب الحرف من نون إلى الميم لفظا كان تعريتها من علامة السكون دليلا على القلب، وأما التنوين فتجعل النقطتين متتابعتين بلا تغيير. وهو اختيار الحافظ الداني رحمه الله.

حجتهم: قال الإمام التنسيّ رحمه الله: "أن حكم النون الساكنة إذا لقيها حرف غير حلقي أن تعرى من علامة السكون، وإنما كان ذلك لأن النون عند غير حروف الحلق غير موجودة في اللفظ وصلا؛ لكونها مدغمة أو مخفاة أو مقلوبة، فلما كان اللسان لا يقرعها في اللفظ، جاء النقط منبِّها على ذلك، فعري النون من علامة السكون؛ ليدل على عدم قرع اللسان له، كما كان إتباع التنوين قبل هذا دليلا على ذلك"[3]. وقال الحافظ رحمه الله في المحكم: "وكذا حكم النون إذا لقيت الباء، وقلبت ميما على اللفظ، لمؤاخاة الميم النون في الغنة، وقربها من الباء في المخرج نحو: ﴿مِنۢ بَعۡدِ﴾[البقرة: 26]...، وشبهه، أن تعرى النون من علامة السكون، وتعرى الباء بعدها من علامة التشديد، وإن جعل على النون ميم صغرى بالحمرة ن ليدل بذلك على انقلابها إلى لفظها كان حسنا، غير أن الأول هو الذي اختار، وبه أقول"[4]، وقال عن ضبط التنوين: "وإن أتى بعد الاسم المنون في الأحوال الثلاثة من النصب والجر والرفع باقي حروف المعجم، سوى حروف الحلق من حروف اللسان والشفتين، جعلت النقطتان من الحركة والتنوين متتابعتين واحدة أمام الأخرى، فالمتقدمة منها التي تلي الحرف هي الحركة، والمتأخرة هي التنوين"[5].

القول الثاني: بالنسبة للنون تُصور ميما صغيرة تنبيها على أن النون انقلبت في اللفظ ميما لمؤاخاتها النون في الغنة، وقربها من الباء في المخرج، نحو قوله تعالى: ﴿أَنۢ بُورِكَ﴾[النمل: 8]، وأمَّا عن التنوين، فإنك تعوض من

---

[1] ينظر: الورقة 45، الوجه ب، المحكم، الداني، ص69، الطراز، التنسي، ص250، دليل الحيران، المارغني، ص353.

[2] ينظر: الطراز، التنسي، ص258- 266، سفير العالمين، أشرف طلعت، 2/551- 552.

[3] الطراز، التنسي، ص268- 269.

[4] المحكم، الداني، ص75- 76.

[5] المصدر نفسه، ص69.

علامة التنوين مما صغيرة، لأن التنوين عند الباء يقلب ميما في القراءة فيكون تصويره ميما في الضبط مشعرا بذلك، نحو قوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعاً بِالنَّاصِيَةِ﴾[العلق: 16]، وهو اختيار أبي داود رحمه الله.

حجتهم: قال أبو داود رحمه الله: "وكذا أختار أن يجعل على النون إذا أتت بعدها الباء ميما صغرى مكان السكون، ليدل بذلك على النون انقلبت عندها ميما صغرى، وصورة ذلك هذا: ﴿أَنْبِئْهُم﴾[البقرة: 32]، ﴿فَانْبَجَسَتْ﴾[الأعراف: 160]، ﴿أَنْ بُورِكَ﴾[النمل: 8]، ﴿مِنْ بَعْدِ﴾[البقرة: 26]، وكذا أستحب أن يجعل مكان النقطة التي هي علامة التنوين إذا أتى بعدها الباء ميما صغرى أيضا؛ لتدل بذلك على انقلابها ميما، وصورة ذلك أيضا هكذا ﴿صُمٌّ بُكْمٌ﴾[البقرة: 17]، ﴿مَآءً بِقَدَرٍ﴾[المؤمنون: 18]، ﴿ذَهَابٍ بِهِۦ﴾[المؤمنون: 18]"[1].

رأي الإمام: ذكر الخرّاز رحمه الله في منظومته المذهبين في نقط التنوين و لم يرجح، وجعل الأمر تحت اختيار الناقط. حيث قال رحمه الله:

وَعَوِّضْنَ إِنْ شِئْتَ مِيمًا صُغْرَى****مِنْهُ لِبَاءٍ إِذْ بِذَاكَ يُقْرَا.

وقال عن حكم ضبط النون الساكنة:

.....****وَإِنْ تَشَأْ صَوَّرْتَ مِيمًا صُغْرَى

مِنْ قَبْلِ بَاءٍ.....****.....[2]

في هذه الأبيات أطلق الناظم الحكم، وجعل الأمر للناقط، وكذلك قال الإمام الشوشاوي رحمه الله في نقط التنوين أما في النون الساكنة فقد مال لرأي الحافظ الداني رحمه الله، قال الإمام: "في التنوين إذا وقع بعد الباء وجهين: احدهما تعويض التنوين بالميم، والوجه الآخر عدم التعويض"[3]، ومن خلال هذا الكلام يتضح أن الإمام ترك الناقط على التخيير، وقال عن النون الساكنة: "ذكر المؤلّف في النون الساكنة المجاورةِ للباء وجهين وهما: التجريد والقلب و لم يرجّح واحدا منهما، إلّا أن يُؤخذ التجريد من تقديم التعرية في قوله: (وعند كلّ ما سواه تُعرى) لأنّ الباء مندرج في قوله: (سواها) وقد نصّ أبو عمرو على ترجيح التعرّي على القلب"[4].

الخلاصة: استحسان الحافظ الداني رحمه الله للقول الثاني يرجح هذا الأخير، والأخذ بما قاله الشيخان أولى من العمل بقول أحدهما، لذا استقر العمل عليه عند المشارقة والمغاربة وبه نُقط المصحف، قال المارغني رحمه الله: "وذكر أبو داود الوجهين، واختار الوجه الثاني وبه جرى عملنا"[5]. وقال عن النون الساكنة: "وهذا الوجه هو اختيار أبي

---

[1] أصول الضبط، أبو داود، ص 85،86.

[2] منظومة مورد الظمآن، الخرّاز، باب القول في أحكام وضع الحركة وما ينوب عنها، البيت[473 إلى 476]، ص37.

[3] حلة الأعيان، الشوشاوي، الورقة 50، الوجه ب.

[4] الورقة 56، الوجه أ.

[5] دليل الحيران، المارغني، ص356.

داود وبه جرى العمل"[1]. وقال الضباع رحمه الله عن التنوين بعد ذكره المذهبين: "وذكر أبو داود الوجهين، لكنه اختار الثاني وبه جرى عملنا"[2]، وقال عن النون الساكنة: وهو اختيار أبي داود، وبه جرى العمل"[3].

الفرع السادس: رأي الإمام رحمه الله في ضبط النون الساكنة إن أتى بعدها واو أو ياء:

اختلف أهل الفنّ في كيفية ضبط النون الساكنة التي يعقبها واو أو ياء عند من يدغمها إدغاما ناقصا، نحو قوله تعالى: ﴿مَنْ يَّقُولُ﴾[البقرة: 7]، ﴿مِنْ وَّرَآئِكُمْ﴾[النساء: 101]، ولهم فيها قولان هما:

القول الأول: أن تضبط النون بعلامة السكون، وتشدد الياء بعدها والواو، وعلة هذا الضبط الإعلام بعدم الإدغام إدغاما تاما، لكون السكون على النون، واختاره الشيخان.

حجتهم: قال الحافظ الداني رحمه الله: وهذا المذهب في الاستعمال أولى، وفي القياس أصح[4].

قال أبو داود رحمه الله: وأختار في الياء والواو ما قدمته، وذلك أن يشددا، ويجعل على النون قبلهما علامة السكون، فرقا بين ما يدغم إدغاما صحيحا، وبين ما يبقى صوته[5].

القول الثاني: تعرية النون من علامة السكون، وتعرية الواو والياء من التشديد، مع بقاء حركتها. وهو مذهب الشيخ علي بن محمد[6].

حجتهم: قال الحافظ الداني رحمه الله: فيدل بذلك على أن النون لم تنقلب إلى لفظ ذلك الحرف قلبا صحيحا، ولا أدغمت فيه إدغاما تاما، وهذا كان مذهب شيخنا أبي الحسن علي بن محمد بن بشر نضر الله وجهه، في نقط ذلك، من حيث كان ضربا من الإخفاء الذي يعدم القلب والتشديد فيه رأسا، و لم يكن إدغاما صحيحا[7].

رأي الإمام: ذكر الإمام الشوشاوي رحمه الله قولا ثالثا واستبعده، وذلك بعد ذكره للقولين السابقين، حيث قال: "والوجه الثالث أن تعرى النون من السكون مع إبقاء التشديد على الواو والياء"، ثم ردَّه فقال: "لكن هذا التأويل بعيد، لأن الشيوخ المقتدى بهم في هذا الشأن تردُّ هذا، وذلك أن الشيوخ الثلاثة أبو عمرو وأبو داود وأبو إسحاق التجيبي كل واحد منهم نص في كتابه نصا جليا على الوجهين المتقدمين، ولا ثالث لهما، أحدهما: إثبات العلامتين معا، والثاني: إسقاط العلامتين معا، و لم يذكر واحد منهم إثبات إحدى العلامتين دون الأخرى، كما ذكره هذا الشيخ، وإن كان شيخنا مقتدى به في هذا الشأن"[8]، وبهذا يتبين أن الإمام ترك الناقط

---

[1] المرجع نفسه، ص358.

[2] سفير العالمين، أشرف طلعت، 551/2.

[3] المرجع نفسه، 554/2.

[4] المحكم، الداني، ص74.

[5] أصول الضبط، أبو داود، ص84- 85.

[6] هو علي بن محمد بن إسماعيل بن محمد بن بشر، أبو الحسن الأنطاكي الأندلسي، أخذ القراءة عن إبراهيم بن عبد الرزاق، وقرأ عليه إبراهيم بن مبشر، كان بصيرا بالعربية، توفي سنة 377هـ. ينظر: غاية النهاية، ابن الجزري، 499/1.

[7] المحكم، الداني، ص 74.

[8] الورقة 56، الوجهان: أ، ب.

الناقط التخيير بين القولين الأولين، مع تقديم قول الشيخان من مفهوم كلامه، لأنه ذكر حجة القول الأول فقال: "وذلك إذا أدغمت النون في الياء أو الواو، ذهب جسمه من مخرجه اللساني، وبقيت غنته في الخيشوم ففصلته تلك الغنة من إخلاص الإدغام فصار إدغاما غير خالص، لأن الإدغام الخالص هو الذي لا يبقى معه للحرف جسم ولا صوت، بل يدخل الحرف في الحرف إدخالا كليا لا يبقى معه أثر[1].

الخلاصة: جرى العمل عند المغاربة باختيار الشيخين، وهذا الذي يراه إمامنا الشوشاوي رحمه الله، أما العمل عند المشارقة فقد جرى بالقول الثاني[2].

الفرع السابع: ضبط الدارة علامة الحرف المخفف:

اصطلح نقاط أهل المدينة وأهل الأندلس على جعل دارة صغرى بالحمراء على الحروف الزوائد في الخط، والمعدومة في اللفظ، وعلى الحروف المخففة باتفاق أو اختلاف[3] علامة لذاك، ودلالة على حقيقة النطق به[4].

وقد اتفق الشيخان في جعل الدارة على الحروف الزوائد في الخط المعدومة في اللفظ، إلا أنهما اختلفا في وضع الدارة على الحروف المخففة.

المذهب الأول: جعل دارة على الحرف المخفف، وهو مختار الحافظ الداني رحمه الله.

قال أبو عمرو رحمه الله: "والحروف المخففة باتفاق نحو قوله: ﴿أَلْعَادُون﴾[المؤمنون: 7]، و﴿أَلْعَالِينَ﴾[ص: 74] وشبهه، والمخففة باختلاف نحو: ﴿وَخَرَّقُوا﴾[الأنعام: 101]، و﴿أَمَنْ هُوَ قَنِتٌ﴾[الزمر: 10]، و﴿مَا كَذَبَ أَلْفُؤَادُ﴾[النجم: 11] وشبهه، وقد كان بعض شيوخنا من أهل النقط لا يجعلون الدارة إلا على الحروف الزوائد لا غير لعدمها في النطق، ولا يجعلونها على الحروف المخففة من حيث كان عدمها من علامة التشديد دليلا على تخفيفها فلم تحتج لذلك إلى علامة أخرى وهو مذهب حسن، غير أني بقول أهل المدينة أقول، و بما جرى عليه استعمالهم أنقط"، ثم ذكر بسنده إلى قالون فقال: "في مصاحف أهل المدينة ما كان من حرف مخفف فعليه دارة حمرة"[5].

المذهب الثاني: أنّ الحرف المخفف لا تجعل عليه الدارة، وهو اختيار الإمام أبو داود والخرّاز –رحمهمه اللهتعالى–.

---

[1] الورقتان: 56، ب، و57، أ.

[2] ينظر: دليل الحيران، المارغني، ص359، السبيل، أبو زيتحار، ص46، سمير الطالبين، الضباع، ص95- 96.

[3] اتفاق أو اختلاف في القراءة تخفيفا وتثقيلا.

[4] المحكم، الداني، ص194.

[5] المحكم، الداني، ص194، 195.

ذكر أبو داود رحمه الله مذهب شيخه ثم عطف عليه قائلا: "وقد كان بعض المتقدمين لا يجعلون الدارة إلا على الحروف الزوائد لا غير، لعدمها في النطق، ولا يجعلونها على الحروف المخففة من حيث كان عدمها من علامة التشديد دليلا على تخفيفها، فلا يحتاج بذلك إلى علامة أخرى، وهذا أيضا وجه حسن، وأميل إليه لخفته"[1].

المذهب الثالث: أن التعرية من الشد كافية، وهذا المذهب عزَّاه الإمام التنسيّ للداني رحمه الله[2].

رأي الإمام: قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "أما محل الدارة فهي تقع على الحرف الساكن...، وعلى الحرف المتفق على تخفيفه، وعلى الحرف الزائد في الخط المعدوم من اللّفظ"[3].

وبهذا القول نلاحظ أن الإمام رحمه الله يرى بجعل الدارة على الحروف المخففة تبعا للحافظ الداني رحمه الله، ولأنه عمل أهل المدينة.

الخلاصة: استقر العمل على مذهب أبي داود طلبا للاختصار وهو اختيار التنسيّ[4]، بحكم أن الدارة رسمها يوافق رسم السكون، فقد تجرُّ هذه الدارة القارئ إلى قراءتها بالسكون لا قراءتها بالتخفيف، ثم إن الاكتفاء بالحركة دون علامة التشديد دليلا على التخفيف، فلا يحتاج بذلك إلى علامة أخرى[5]، ولكن الإمام الشوشاوي رحمه الله خالفهم في ذلك، واختار النقط بالمذهب الأول لدلالة الدارة في الحرف الزائد على زيادته وتمييزه عن الحرف الأصلي، أما في المخفف فيدل على حقيقة النطق به وعدم تشديده.

المطلب الثالث: كيفية ضبط علامات الإشارة؛ المختلس والمشم والممال:

الفرع الأول: تعريف مصطلحات علامات الإشارة.

1. الاختلاس: الاختلاس في اللغة الاختطاف، وهو عند علماء القراءة عبارة عن الإسراع بالحركة إسراعا يحكم به السامع أن الحركة قد ذهبت، وهو الإتيان بثلثي الحركة، ويرادفها الإخفاء[6].

2. الإشمام: الإشمام حقه أن يخلص سكون الحرف ثم يومأ بالعضو (الشفتان) إلى حركته، ليدل بذلك عليها من غير صوت، وإنما هو تهيئة للعضو لا غير، ويختص بالرفع والضم، هذا في الحركة حال الوقف، أما في الحركتين وسط الكلمة نحو (قيل) وهو النطق بحركة تامة مركبة من حركتين إفرازا وشيوعا، جزء الضمة مقدم وهو الأقل يليه جزء الكسرة وهو الأكثر[7].

---

[1] أصول الضبط، أبو داود، 250، 251.

[2] الطراز، الخراز، ص588.

[3] الورقة 286، الوجه ب.

[4] ينظر: الطراز، التنسي، ص588، دليل الحيران، المارغني، ص434.

[5] ينظر: أصول الضبط، أبو داود، ص251.

[6] ينظر: التحديد، الداني، ص95، سفير العالمين، أشرف طلعت، 560/2.

[7] ينظر: التحديد، الداني، ص96، سفير العالمين، أشرف طلعت، 561/2.

3. الإمالة: الإمالة نوعان: الأول هو تقريب الفتحة من الكسرة والألف من الياء، من غير قلب خالص ولا إشباع مبالغ فيه، وتسمى بالإمالة الكبرى وبالإضجاع. والثاني هي ما بين الفتح والإمالة المحضة، ولذا يقال لها بين بين، وبين اللفظين، وتسمى بالإمالة الصغرى وبالتقليل[1].

الفرع الثاني: رأي الإمام في ضبط علامات الإشارة؛ المختلس والمشم والممال:

لما كانت هذه الأنواع مخالفة في اللفظ لما حركته خالصة، لكون حركة المشم كسرة مشوبة بضمة، وحركة المختلس مشوبة بسكون، وحركة الممال فتحة مشوبة بكسرة، احتاج أهل الضبط إلى تمييزها عنه، واختلفوا في ذلك نقطها على قولين:

القول الأول: تعريتها من الشكل، وهو اختيار الإمام أبي داود، واستحسنه الحافظ. قال الإمام أبو داود رحمه الله: "وترك ضبط هذه الحروف المشمة... أولى وأحسن، وهذا الذي أختار وبه أنقط"[2]. وقال الحافظ الداني رحمه الله في المحكم: "وإن تركت الحروف عارية من تلك النقطة، وأخذ ذلك مشافهة عن القراء كان حسنا"[3].

القول الثاني: أن يوضع في الاختلاس نقطة فوق الحرف إن كان مفتوحا، وتحته إن كان مكسورا، وفي الإشمام نقطة أمام الحرف تنبيها على أنه يشار بالكسرة إلى الضمة، وفي الممال نقطة تحته عوضا من فتحته للدلالة على أنه ممال"[4]، وهو اختيار الحافظ الداني، وإليه ذهب الإمام الخراز والشيخ المارغني[5]، والشيخ الضباع[6] وغيرهم[7].

قال الحافظ الداني رحمه الله في المحكم: "فجعل النقطة دلالة على ذلك أبين وأدل على النطق"[8].

وقال الإمام الخراز رحمه الله:

وَكُلُ مَا اخْتُلِسَ أَوْ يُشَمْ**** فَالشَّكْلُ نُقَطٌ وَالتَّعَرِّي حُكُمْ[9].

رأي الإمام: ذكر الإمام الشوشاوي رحمه الله الوجهين في كل نوع من هذه الأنواع الثلاث مقدِّماً الوجه الأول، وهو النقط، ثم قال عن الوجه الآخر: "والتعري حكم آخر أو حكم جائز أو حكم ثانٍ"، ثم قال فيمن قدّم النقط على التعري: "للتقديم مَزِيَّةٌ على التأخير للاعتناء به والاهتِمَام بِه"[10].

وبهذا يتبين رأي الإمام رحمه الله الموافق لرأي الحافظ في تقديم وجه التنقيط.

---

[1] ينظر: التحديد، الداني، ص101، سفير العالمين، أشرف طلعت، 561/2.

[2] أصول الضبط، أبو داود، ص42.

[3] المحكم، الداني، ص48.

[4] ينظر: سمير الطالبين، الضباع، ص98- 99.

[5] دليل الحيران، المارغني، ص360- 361.

[6] سمير الطالبين، الضباع، ص98- 99.

[7] منهم أبو زيتحار، ومحيسن، ينظر: السبيل إلى ضبط كلمات التنزيل، ص55، 57. إرشاد الطالبين، محيسن، ص30- 31.

[8] المحكم، الداني، ص48.

[9] منظومة مورد الظمآن، الخراز، باب القول في أحكام وضع السكون والشدة وعلامة المد، البيت [479]، ص38.

[10] حلة الأعيان، الشوشاوي، 57، ب، إلى 61، أ.

الخلاصة: المعمول به في المصاحف اليوم سواء كانت المصاحف المغربية أو المشرقية قول الإمام الداني رحمه الله لأنه لأنه هو الأظهر، قال الإمام التنسي رحمه الله في طرازه: "والأظهر اختيار الداني، إذ قد يظن الناظر أن التعري غفلة من الناقط، فيقرؤه بحركة خالصة، بخلاف تحريكه بغير حركة سائر الحروف"[2]، وهذا ما عليه إمامنا الشوشاوي الشوشاوي رحمه الله، وذلك للمرجحات الآتية:

- قال الشيخ أحمد شرشال: "لا منافاة بين الداني وأبي داود، بل وجميع الأئمة، في أن الأصل في القرآن أن يتلقى بالمشافهة والرواية، فمذهب الداني فيه زيادة بيان"[3].
- أن تعرية الحرف تُوقع القارئ في اللبس، لذا لابد له من ضبط.
- الناظر في المصحف الشريف يظن أن التعرية غفلة من الناقط فيقرأ الحرف بحركة خالصة[4].
- أن وضع النقط عوض الحركة في هذه الحالات يدفع الناظر في المصحف للسؤال بخلاف التعرية.
- كما أن أبا داود قد صرّح بجواز مذهب النقط مع تقديمه مذهب التعرية، حيث قال: "ولا أمنع من ذا الذي ذكر شيخنا إذ هو أيضا وجه ولذلك قدمناه"[5].

المطلب الرابع: في كيفية ضبط علامة السكون والتشديد وأحكامهما.

الفرع الأول: رأي الإمام رحمه الله في علامة السكون:

اختلف أهل الضبط في علامة السكون على عدَّة أقوال[6] نذكرها كما يلي:

القول الأول: أن تكون علامة السكون دارة صغيرة كالصفر (°)، وهو مذهب أهل المدينة. "أخذوه مما تقرر عند أهل الحساب من جعل دارة صغيرة في المنزلة الخالية من العدد؛ دلالة على الخلو[7]، فلما كان الحرف الساكن خاليا من الحركة جعلوا عليه تلك الدارة دليلا على خلوه من الحركة"[8]، واختاره أبو داود[9]، ووافقه التجيبي، وهو المختار عند المغاربة[10].

---

[1] ينظر: إرشاد القراء والكاتبين، المخللاتي، 752/2، دليل الحيران، المارغني، ص361، السبيل، أبو زيتحار، ص56، سمير الطالبين، الضباع ص98، مصحف الجماهيرية الليبية، مصحف مجمع الملك فهد بالمدينة برواية الدوري.

[2] الطراز، التنسي، ص283- 284.

[3] أصول الضبط، أبو داود، ص43.

[4] ينظر: الطراز، التنسي، ص283- 284.

[5] أصول الضبط، أبو داود، ص41.

[6] ينظر: الطراز، التنسي، ص294- 298، سمير الطالبين، الضباع، ص100- 101، سفير العالمين، أشرف طلعت، 566/2- 569.

[7] قال د. أحمد شرشال: "والذي أراه ولعله الصواب أنها مأخوذة من ميم جزم وحذفوه عراقة الميم تخفيفا، وسموا تلك الدائرة جزما الذي هو لقب السكون". الطراز، التنسي، ص294.

[8] المرجع نفسه، ص294.

[9] أصول الضبط، أبو داود، ص46.

[10] ينظر: مخطوط الدرة الجلية، ميمون الفخار، الورقة 31، الوجه أ، إرشاد القراء والكاتبين، المخللاتي، 757/2، سمير الطالبين، الضباع، ص100 سفير العالمين، أشرف طلعت، 566/2.

روى الحافظ الدَّاني عن الإمام قالون ـــ رحمهما الله ـــ: "أنَّ في مصاحف أهل المدينة ما كان من حرف مخفف فعليه دارةُ حمرة، وإن كان حرفا مُسَكَّناً فكذلك أيضاً"[1].

قال الإمام أبو داود رحمه الله في أصول الضبط: والأول أختار، وبه أنقط[2].

القول الثاني: وهو مذهب بعض النحاة البصريين والترر من أهل المدينة؛ أن علامة السكون هاء (ه) وحجتهم أن أصل الوقف السكون، والهاء تزاد في الوقف للسكت ﴿كِتَٰبِيَه﴾[الحاقة:18]، فهما من خواص الوقف، وأيضا أنهما اشتركا في كون كل واحد منهما ليس بحاجز حصين[3]. قال الحافظ الداني رحمه الله: "من أهل أهل العربية من يجعل علامته هاء من حيث اختص بها الوقف الذي يُلزم فيه تسكين المتحرك، وذلك في نحو قوله تعالى: ﴿كِتَٰبِيَه﴾[الحاقة: 19]، ﴿حِسَابِيَه﴾[الحاقة: 19]، ﴿مَالِيَهْۜ﴾[الحاقة: 28]، وشبهه، ومن حيث كانت أيضاً عند النحويين البصريين حرفاً غير حاجز ولا فاصل، ككون السَّاكن كذلك سواء، لاشتراكهما في الخفة والخفاء. فلذلك جعلت علامة له، ودلالة عليه[4].

القول الثالث: أن تكون علامة السكون (خاء) إشارة إلى أول كلمة (خفيف)، أو (جيم) إشارة إلى أول كلمة (جزم)، إلا أنهم لا ينقطونهما، فيصران على صورة واحدة (حـــ)، وقال بعضهم: هي (حاء) من آخر كلمة (استرح)، لأن السكون استراحة من ثقل الحركة[5]. وهو مذهب الخليل وسيبويه وعامة أصحابهما، وهو الذي استقر عليه أكثر المشارقة[6]. إلا أن أبا داود لم يستجزه في المصاحف[7].

القول الرابع: أن علامة السكون الجرة مثل الفتحة (الألف الصغيرة المبطوحة)، وهو مذهب نقاط الأندلس، ويقصدون به مذهب الخليل إلا أنهم أسقطوا رأس الخاء وأبقوا مطتها. وهو اختيار الحافظ الداني لتقديمه إياه في الترتيب[8]. قال الإمام الداني رحمه الله: "فأما السكون فعامة أهل بلدنا، قديما وحديثا، يجعلون علامته جرَّة فوق الحرف المُسَكّن"[9].

القول الخامس: هو تعرية الحرف المسكن من الضبط، وهو مذهب أهل العراق.

---

[1] الداني، ص51.

[2] أصول الضبط، أبو داود، ص 46.

[3] المحكم، الداني، ص52، أصول الضبط، أبو داود، ص47، 48، الطراز، التنسي، ص295- 296، سفير العالمين، أشرف طلعت، 568/2 إرشاد القراء والكاتبين، المخللاتي، 757/2.

[4] المحكم، الداني، ص52.

[5] ينظر: سمير الطالبين، الضباع، ص100.

[6] سفير العالمين، أشرف طلعت، 567/2.

[7] ينظر: أصول الضبط، أبو داود، ص47.

[8] ينظر المحكم، الداني، ص 51.

[9] المصدر نفسه، ص51.

قال الحافظ الداني رحمه الله: "وعامة نقاط أهل العراق من السلف والخلف، لا يجعلون في المصاحف علامة للسكون... بل يُعرُّون الحروف من ذلك كله"[1].

قال ميمون الفخّار رحمه الله في الدرة الجلية[2]:

أَهْلُ العِرَاقِ تَرِكُوا شَكْلَ السُّكُوْنْ*** وَالشَّدِ والعدِّ فَتِلْكَ لاَ تكُونُ

في مصحف .....*** .....

القول السادس: جعل علامة السكون نقطة مربعة توضع فوق حرفه، ونسب الضباع هذا المذهب للهرويِّ[3] وضعفه[4].

رأي الإمام: ذكر الإمام الشوشاوي رحمه الله خمسة علامات للسكون فقال: "ففي علامة السكون إذًا خمسة أقوال وهي: دارة، وجرّة، وخاء، وهاء، وتعرية"، ثم تكلم عن الدارة فقال: "وجُعلت هذه الدارة عند أرباب الضبط على الحرف الساكن علامة لخلوّه من الحركة...، و لم يذكر المؤلّف من الأوجه المذكورة في صورة السكون إلّا وجها واحدا وهو الدارة؛ لأنّه قال: (فدارة علامة السكون)[5]، فاختار الدارة؛ إمّا لتقدّم أهل عصره كما قال أوّلا: (حسَبما اليوم عليه الشكل)[6]، وإمّا لتقديم عمل أهل المدينة على غيره"[7]، وبهذا يظهر أن الإمام يرى بأن بأن علامة السكون هي دارة، لاختيار الناظم لها لتقدّم أهل عصره، وتقديمه لعمل أهل المدينة.

قال الإمام التنسي رحمه الله: "واقتصر في علامة السكون على الدارة اعتمادا على اختيار أبي داود، واقتداء بمدينة النبي ﷺ، لأن أكثر نقاطها على ذلك، وأخذوه مما تقرر عند أهل الحساب من جعل دارة صغيرة في المترلة الخالية من العدد؛ دلالة على الخلو، فلما كان الحرف الساكن خاليا من الحركة جعلوا عليه تلك الدارة على خلوه من الحركة، وجرى بذلك عمل المتأخرين"[8].

الخلاصة: الناظر لحال المصاحف اليوم يجدها استقرت على قولين هما:

القول الأول: جعل علامة السكون دارة شبيهة بالصفر في عدد الحساب، وهو مختار أبي داود وعليه مصاحف أهل المغرب قاطبة، وهذا في مصاحف الجماهرية برواية الإمام قالون عن نافع ـــ رحمهما الله ـــ وكذا مصحف

---

[1] المصدر نفسه، ص56.

[2] الدرة الجلية، ميمون الفخار، البيتين[273- 274]، ص31.

[3] علي بن سلطان محمد نور الدين الملا الهروي القاري، فقيه حنفي، كان يكتب في كل عام مصحفا وعليه طررا من القراءات والتفسير، توفي 1014 هـــ، ينظر: الأعلام للزركلي 12/5.

[4] سفير العالمين، أشرف طلعت، 568/2.

[5] منظومة مورد الظمآن، الخراز، باب القول في أحكام وضع السكون والشدة وعلامة المد، البيت[483]، ص38.

[6] منظومة مورد الظمآن، الخراز، باب القول في أحكام وضع الحركة وما ينوب عنها، البيت[466]، ص37.

[7] حلة الأعيان، 65، ب.

[8] الطراز، التنسي، ص294، ينظر كذلك: سمير الطالبين، الضباع، ص100- 101.

الجزائر برواية الإمام ورش عن نافع ـــ رحمهما الله ـــ والذي طبع بالمطبعة الثَّعَالِبِيَّة بالخط المغربي[1]. وهذا الذي يراه إمامنا.

القول الثاني: جعل السكون خاء أو حاء أو جيما دون نقط، وهو مذهب الخليل وسيبويه، واختاره المشارقة وبه نقطوا مصاحفهم[2].

أما مذهب الأندلس الذي اختاره الحافظ الداني رحمه الله وهو جعل الجرة علامة للسكون لم يبق له أثر في المصاحف لأن المصاحف كلها على نقط الخليل المطول، وأما الجرة[3] فلا تصلح إلا مع الضبط المدور[4].

الفرع الثاني: رأي الإمام الشوشاوي رحمه الله في علامة التشديد:

اختلف أئمة الضبط في صورة التشديد ومحلها وشرطها على أوجه، وهي:

الوجه الأول: أن تجعل علامة التشديد شين غير معرَّقة ولا ممطوطة ولا منقوطة فوق الحرف المشدد، مختصرة من أول حروف: (شد) أو (شديد)؛ إعلاما بأن الحرف شديد لا خفيف، فيدل بحرف واحد من الكلمة على ما يدل عليه بالكلمة كلها اختصارا وإيجازا، وهو مذهب الخليل وأصحابه، وعليه نقاط المشرق، واختاره أبو داود لمن ينقط بالحركات المأخوذة من الحروف[5].

لكن لا يكتفى في الحرف المشدد بجعل علامة التشديد التي هي الشين فوقه، بل لا بد أن تضيف إلى ذلك شكل الحرف، فتجعل واو صغيرة أمام الحرف، يعني في الضم على قول فيه، وياء صغيرة تحت الحرف يعني في الكسرة، وألفا صغيرة مبطوحة أعلى الحرف، يعني في الفتح"[6].

كما اختلفوا في مكان الفتحة والضمة، على القول بجعلها فوق الحرف من علامة التشديد المذكورة، هل يوضع كل منهما فوقها أو تحتها؟

---

[1] ينظر: مصحف الجزائر (الرودوسي)، المصحف الحسني المسبع، المصحف المحمدي، مصحف مجمع الملك فهد رواية ورش وقالون.

[2] ينظر مصحف الجزائر (شريفي)، مصحف مجمع الملك فهد برواية حفص وشعبة والدوري.

[3] هذا المذهب عمل به المغاربة في كلمة واحدة في القرآن عند قوله تعالى: ﴿بِأَيْيْدٍ﴾[الذاريات: 47] فجعلوا الجرة على الياء الأولى علامة للسكون ووضعوا دارة على الياء الثانية دلالة على زيادتهما في الخط، ساقطة في اللفظ، وسبب اختيارهم لهذا الضبط هو اجتماع ساكن وبعده حرف ساقط في اللفظ وسط الكلمة، وليس للمغاربة علامة يفرقون بها بين الحرف الساكن والحرف الساقط في اللفظ، فاضطروا لجعل علامة مغايرة تنبه على سكون الأول وسقوط الثاني لفظا، فاختاروا الجرة. ينظر: مصحف الجزائر (الرودوسي)، مصحف مجمع الملك فهد برواية ورش وقالون، مصحف الجماهيرية الليبية. ينظر كذلك: الطراز، التنسي، ص295، هامش: 5.

[4] ينظر: الطراز التنسي ، ص297.

[5] ينظر: أصول الضبط، أبو داود، ص55، الطراز، التنسي، ص297، سمير الطالبين، الضباع، ص102.

[6] الطراز، التنسي، ص298.

والذي نص عليه الداني رحمه الله وغيره وعليه العمل أنهما يوضعان فوقها، ووجه ذلك بأن الحركة لما كانت تدل على شيء واحد، وهو التحريك، وعلامة التشديد تدل على شيئين: التحريك، والشد، فكانت له مزية استوجبت بها القرب من الحرف[1].

وأما ما ذكره بعضهم من وضع الكسرة فوق الحرف وتحت علامة التشديد ضعيف[2].

الوجه الثاني: أن تجعل علامة التشديد في المفتوح: دالا مفتوحة توضع قائمة الجناحين فوق الحرف، وفي المكسور: دالا مقلوبة أطرافها إلى أسفل، وفي المضموم: منكسة أطرافها إلى أسفل – كالمكسور – أمام الحرف، أخذا من دال شدّ أو شديد، وكأنهم رجحوها على الشين لتكرارها في اللفظ، فصارت بذلك ثلثي الكلمة وهو في حكم الكل فكأنها هي اللفظة كلها، وهذا القول لبعض نقاط المدينة المنورة، وتبعهم عليه نقاط الأندلس، واختاره الداني[3]، وهو اختيار أبي داود في حال استعمال النقط المدور[4].

قال أبو داود رحمه الله: "لكني استحب ما قدمته آنفا، أعني أن يكون استعمال التشديد فيما ضبط منها شكلا شينا، واستعمال الدال فيما ضبط منها نقطا"[5].

الوجه الثالث: أن تجعل علامة التشديد دالا مفتوحة أطرافها إلى فوق، تحت الحرف، مخترقة له، فتحا وكسرا وضما، وأعربوا الحرف بحركته، استعمله ناس من النقاط قديما، واستنكره الشيخان[6].

وفي الوجه الذي اختاره نقاط المدينة الذين جعلوا علامة التشديد عندهم دالا يختلف محلها باختلاف الحركة اختلفوا هل يجمع بين الشكل والشدِّ أو لا ؟ على ثلاثة أقوال[7]:

الأول: أن الشدَّ يغني عن الشكل؛ لتنزله منزلته، ففيه بيان المعنيين الشد والشكل، وصرّح باختياره أبو داود[8].

الثاني: أنه يجمع بين الشدِّ والشكل تأكيدا في البيان...، وقد يحتج لترجيح هذا القول على الذي قبله بما إذا كان الحرف المشدد مختلفا فيه بالفتح والإمالة نحو: ﴿أَلدَّار﴾[الرعد: 24]، فإنه لا يتميز ضبطه لأحد المذهبين عن الآخر إلا باجتماع الشدِّ مع إحدى العلامتين، إما الفتحة أو نقطة التعويض.

---

[1] ينظر: المحكم، الداني، ص49، الطراز، التنسي، ص299، سمير الطالبين، الضباع، ص102.

[2] ينظر: سمير الطالبين، الضباع، ص102، سفير العالمين، أشرف طلعت، 571/2.

[3] المحكم، الداني، ص50، وينظر: سمير الطالبين، الضباع، ص102.

[4] ينظر: المحكم، الداني، ص50، أصول الضبط، أبو داود، ص52، 56 ، الطراز، التنسي، ص300.

[5] أصول الضبط، أبو داود، ص55- 56.

[6] ينظر المحكم، الداني، ص51، وأصول الضبط، أبو داود، ص56، قال أبو داود: وهذا الوجه غير معمول به ولا مرتضى عندنا، ولا معروف عند أهل الأندلس فاعلمه.

[7] الطراز، التنسي، ص303- 304.

[8] أصول الضبط، أبو داود، ص53.

الثالث: إن كان هذا الحرف المشدد في آخر الكلمة جمع فيه بين الشد والشكل...، لأن الأطراف محل التغيير، فيطلب فيها البيان أكثر من غيرها، واستحسنه الداني إذ قال: "وبعضهم يجعلهن معها في أطراف الكلم خاصة دون حشوهن، لكون الأطراف مواضع الإعراب، وهو مذهب حسن"[1].

رأي الإمام: قال الإمام الشوشاوي رحمه الله بعد ذكره للأوجه السابقة: "المؤلف ذكر الوجهين من غير ترجيح، إلا أن يؤخذ له الترجيح من تقديم الشين على الدال لأنه قال:

.....** أَعْلاَهُ والتَّشْدِيدُ حَرْفَ الشِّينِ[2]

ومحلها أعلا الحرف"[3]. فالإمام رحمه الله يرى بالقول الأول، وهو جعل صورة الشدة شينا مقطوعة.

الخلاصة: لكل قول رأي وجيه في العمل به، فمن ضبط مصحفه بشكل الخليل يجعل الشين علامة للشد أولى من استعماله للدال، وهذا ما رآه الإمام الشوشاوي رحمه الله، ومن نقط مصحفه بنقط أبي الأسود الدؤلي يستحب له جعل الدال علامة للتشديد بدل الشين، وعلى هذا استقر العمل في المشرق والمغرب[4].

المطلب الخامس: في بيان علامة المـــد وأحكامها.

الفرع الأول: رأي الإمام في كيفية وضع علامة المد:

اتفق أهل النقط على أن علامة المد مطة[5] حمراء تجعل فوق حروف المد الثلاثة دلالة على زيادة تمكينهن، لكن اختلفوا في كيفية وضعها:

القول الأول: أن يكون حرف المد مقابلا لوسط العلامة، وهو اختيار الأئمة الداني وأبو داود والخراز، وعليه أهل المشارق والمغرب[6].

دليلهم: قال الإمام أبو داود رحمه الله: "فيؤخذ بأول المدة من الحرف المتحرك خارجا إلى الهمزة أو الحرف الساكن المشدد؛ إذ عندهما ينتهي نطق القارئ بالمدة، ويخرج من أولها من الحرف المتحرك، فتكون الألف، والياء والواو، وسطاً من المدَّة، وتكون المدَّة عليهنَّ[1].

---

[1] المحكم، الداني، ص50.

[2] منظومة مورد الظمآن، الخراز، باب القول في أحكام وضع السكون والشدة وعلامة المد، البيت[483]، ص38.

[3] الورقتان: 66، ب، 68، ب.

[4] ينظر: الطراز، التنسي، ص298- 306، سفير العالمين، أشرف محمد، 571/2، دليل الحيران، المارغني، ص365- 367، مصحف الجزائر(الرودوسي)، المصحف المحمدي.

[5] بعض نقاط أهل العراق لا يجعلون للمد علامة. ينظر: المحكم، الداني، ص56، سمير الطالبين، الضباع، ص106.

[6] ينظر: المحكم، الداني، ص54، أصول الضبط، أبو داود، ص112. الطراز، التنسي، ص107- 108، دليل الحيران، المارغيني، ص367- 368، سمير الطالبين، الضباع، ص104، الجامع المفيد، ابن القاضي، ص104.

القول الثاني: أن يكون ابتداء العلامة من حرف المد وتمر به إلى الهمز أو الساكن، أخذ بهذا القول التُجَيْبي رحمه الله[2] وجماعة[3].

دليلهم: قال التُجَيْبي رحمه الله : "يكون ابتداء المدِّ من حروف المدِّ، ويمر بها إلى الهمزة، أو الساكن"[4].

رأي الإمام: يرى الإمام الشوشاوي رحمه الله بالقول الأول، فبعد ذكره لنص الإمام أبي داود رحمه الله قال: "وإنّما قال يُبتدأ بالمدّ بالحرف المتحرّك إلى الهمزة والساكن ليُوافق الخطُّ اللفظَ، لأنّ المدّ في اللفظ أوّله جرّة من النّطق بالحرف المتحرّك، وآخره عند أوّل جزء من النّطق بالهمزة أو السّاكن[5].

الخلاصة: الناظر للمصحف الشريف يرى أنها موجودة وسط حرف المدِّ تبعا لاختيار الإمام أبي داود، وهذا ما اقتصر عليه أكثر المحققين، وما عليه المشارقة والمغاربة[6].

قال الإمام التِّنسي رحمه الله : "المختار ما قاله أبو داود"[7]. وقال الشيخ المارغني رحمه الله : "ويكون حرف المدِّ مقابلا لوسط المدِّ على المختار"[8]. وعليه فاختيار الإمام الشوشاوي رحمه الله جاء تبعًا لمذهب أبي دواد رحمه الله لوجاهة ادلته.

الفرع الثاني: رأي الإمام رحمه الله في ضبط حرف المد المحذوف رسما:

إذا كان حرف المد الواقع بعده همز أو سكون محذوفا في رسم المصحف، نحو قوله تعالى: ﴿ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾[البقرة: 60]، و﴿يَـٰٓأَيُّهَا﴾[البقرة: 20]، و﴿الصَّـٰٓفَّـٰتِ﴾[الصافات: 1]، فلأهل الضبط فيه قولان:

القول الأول: أن يلحق ذلك الحرف المحذوف ثم تجعل المطة عليه، وهو اختيار الإمام أبو داود[9]، وحسَّنه الإمام التجيبي. قال الدكتور أحمد شرشال: "وحسن هذا الوجه أبو إسحاق التجيبي"[10].

القول الثاني: ألا يرسم المحذوف منهن، وتجعل تلك المطة في موضع المحذوف؛ دلالة على حذف الألف والياء والواو. قال الإمام أبو داود رحمه الله : "والأول أختار في هذا الباب كله"[11].

رأي الإمام: ذكر الإمام رحمه الله القولين، ثم قال: "المختار من هذين الوجهين هو الوجه الأوّل، الذي هو إلحاقٌ، مع جعل المطّة، وقد صرّح أبو داود وأبو إسحاق باختياره، وقدّمه أبو عمرو على الوجه الآخر الذي هو المطّ

---

[1] أصول الضبط، أبو داود، ص112.

[2] الطراز، التنسي، ص308.

[3] سمير الطالبين، الضباع، ص104.

[4] الطراز، التنسي، ص308.

[5] الورقة 76، الوجه ب.

[6] ينظر: الجامع المفيد، ابن القاضي، ص104، دليل الحيران، المارغني، ص368، سمير الطالبين، الضباع، ص104.

[7] الطراز، التنسي، ص308.

[8] دليل الحيران، المارغني، ص368.

[9] المحكم، الداني، ص55، أصول الضبط، أبو داود، ص116، الطراز، التنسي، ص307- 308. سمير الطالبين، الضباع، ص105.

[10] أصول الضبط، أبو داود، 116، هامش: 1.

[11] المرجع نفسه، 116.

دون الإلحاق، وظاهر التّقديم التّرجيح، وظاهر تقديم المؤلّف إيّاه ترجيحه أيضا"[1]، وبهذا يتبين أن الإمام يرى بأن يلحق الحرف المحذوف وتجعل عليه علامة المد.

الخلاصة: جرى عمل المصاحف بإلحاق حرف المد المحذوف ثم وضع المطة عليه، وهذا ما رآه الإمام الشوشاوي رحمه الله، قال الشيخ المارغني رحمه الله: "وبه جرى عملنا"[2].

الفرع الثالث: رأي الإمام رحمه الله في كيفية ضبط حروف المد الواقعة في فواتح السور:

أما حروف المد الواقعة في فواتح السور فقد انعقد إجماع علماء الضبط على عدم إلحاق المحذوف، وأما وضع علامة المد على الحروف التي قبلها في نحو: ﴿أَلَمٓ﴾[البقرة: 1]، و﴿ق﴾[ق: 1]، فلم يرد فيه نص عن المتقدمين، وأما المتأخرون فلهم فيه وجهان[3]:

الأول: لا توضع، لأن الأئمة المقتدى بهم لم يعرجوا على ذلك بوجه ولو كان مفتقرا إلى المط – علامة المد- لتكلموا عليه بدليل أنهم تكلموا على النقط. وهو مختار الإمام التنسي إذ قال فيه: "وهو الصحيح عندي"[4]. عندي"[4].

الثاني: توضع مراعاة للفظ، وانعدام حرف المد لا عبرة به. رجحه الإمام القيسي رحمه الله حيث قال:

..... *** ....على المط اعملوا[5].

وقال الشيخ الضباع رحمه الله: "والصحيح الأول ولكن جرى العمل بالثاني غالبا"[6].

واختلف القائلون بوضعها في محلها من الحرف الذي ينطوي فيه حرف المد على قولين[7]:

الأول: أن علامة المد توضع فوقه. قال المارغني رحمه الله: "يجعل فوقها على ما جرى به العمل"[8].

الثاني: أن علامة المد توضع أمامه؛ أي على محل حرف المد لو أُلحق.

رأي الإمام: قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "ليس للمتقدمين في ذلك نص، وقال أبو عبد الله المحاصي في شرح الدرر اللوامع يجعل المط في أوائل السور في موضع حروف المد واللين على تقدير رسمها، وهذا الذي قاله رحمه الله تعالى هو من نظره، و لم يتقدم له منصوص قوله...، إذا اعتبرنا كلام أبي عبد الله المحاصي أن المطة تجعل في مواضع حروف المد واللين على تقدير رسمها...، ويجعل المط في ﴿نٓۚ وَٱلۡقَلَمِ﴾[القلم: 1] أمام النون على

---

[1] الورقة 87، الوجه ب.

[2] دليل الحيران، المارغني، ص370.

[3] الطراز، التنسي، ص320- 321، سمير الطالبين، الضباع، ص106، دليل الحيران، المارغني، ص371.

[4] الطراز، التنسي، ص322.

[5] ينظر كلامه في كتاب الطراز، التنسي، ص321.

[6] سمير الطالبين، الضباع، ص106.

[7] سفير العالمين، أشرف طلعت، ص585.

[8] دليل الحيران، المارغني، ص371.

المشهور، لأن ذلك موضع حرف المد المحذوف من الخط...، وأما جعل المد فوق الحرف المرسوم كما جرت به عادة أهل زماننا فلم أر له وجها"[1]. وبهذا يتبين أن الإمام يرى بوضع علامة المد، وأمام الحرف المرسوم على محل حرف المد لو أُلحق.

الخلاصة: الناظر في المصحف اليوم يرى أن المعمول به هو وضع علامة المد كما ذكر الإمام الشوشاوي رحمه الله غير أنه لا يضعه أمام الحرف المرسوم قبل حرف المد المحذوف، بل تُجعل عليه، قال المارغني رحمه الله: "ويجعل فوقها على ما جرى به العمل"[2].

الفرع الرابع: علامة المطِّ على ألف الإدخال[3]:

إذا اجتمعت همزتان في كلمة، سواء كانتا متفقتين نحو قوله تعالى: ﴿ءَآنذَرْتَهُم﴾[البقرة: 5]، أو مختلفتين نحو قوله: ﴿ءَاللَّهُ﴾[النمل: 63]، فإن إحدى الهمزتين تتغير إمَّا بالإبدال وإمَّا بالتسهيل، ومن القُرَّاء من يدخل ألفا بين الهمزة المسهلة والمحققة تسمى بألف الإدخال كالإمام قالون رحمه الله[4] وقد اختُلف في ضبط هذه الألف على قولين: قولين:

القول الأول: جعل ألف بين الهمزتين من غير وضع علامة المدِّ عليها، أو مطَّة بالحمراء مكان ألف الإدخال. وقد أورد هذا القول الحافظ الدَّاني رحمه الله، حيث قال: "وتُجْعل بين الهمزتين في مذهب من فصل بينهما بألف

ألف أو مطَّة بالحمراء على القولين جميعا"[5].

القول الثَّاني: جعل علامة المطِّ فوق ألف الإدخال، وهو ما ذهب إليه ميمون الفخار[6]، وغيره[7].

قال ميمون الفخَّار رحمه الله:

والمَطُّ فَوْقَ الفَصْلِ هَلْ يُنَزَّلُ مِنْ خَطِّهِ فَبالقِيَاسِ يُعْمَلُ

وقال أيضاً:

والمَطُّ فَوْقَ الفَصْلِ هَلْ تَرَاهُ فَخِلْتُهُ القِيَاسُ لاَ يَأْبَاهُ[8].

---

[1] الورقة 89، الوجه أ.

[2] دليل الحيران، المارغني، ص371، ينظر كذلك: سمير الطالبين، الضباع، ص106، السبيل، أبوزيتحار، ص52.

[3] يُقال له ألف الإدخال، ويُقال له ألف الفصل، والمعنى فيهما واحد؛ لأنّه يُدخل بين الهمزتين ليُفصل بينهما لِثِقْل اجتماعهما، وإنّما يُدخل هذا الألف بين المحقّقة والمسهّلة مع أنّ الهمزة الثّانية زال ثقلها بالتسهيل؛ لأنّ فائدة التسهيل هي التّخفيف، فإنّما ذلك لبقاء الثِّقْل في الهمزة المسهّلة؛ لأنّ الهمزة المسهّلة في حكم المحقّقة وفي وزنها. حلة الأعيان، الورقة 90، الوجه أ.

[4] الفجر الساطع، ابن القاضي، 327/2.

[5] المحكم، الداني، ص97.

[6] الدرَّة الجلية، ميمون الفخار، البيت[700]، ص59.

[7] ومنهم: أبو عبد الله بن غازي، وعبد الرحمن بن القاضي والزياتي، وأبو عبد الله القيسي. ينظر: الطراز، التِّنسي، ص414، هامش: 5.

[8] الدُرَّة الجلية، ميمون الفخار، البيتين [700، 728]، ص59، 60.

رأي الإمام: يرى الإمام الشوشاوي رحمه الله جعل علامة المطِّ فوق ألف الإدخال، فعند البيت:

.....** وَإِنْ تَشَأْ عَوَّضْتَهَا بِمَدَّهْ[1].

قال: "ظاهره يقتضي أنّه لا يُجمع بين ألف الفصل والمدّة، وهو ظاهر إطلاق الأشياخ أيضًا هاهنا، ولكنْ تنصيصُهم على إشباع المدّ على المشهور فيما وقع بعده همزة مسهّلة يقتضي جعل المدّة على هذه الألف، أعني: ألف الإدخال"[2]. ومن خلال كلام الإمام الشوشاوي رحمه الله يظهر أنه نص على الجمع بين ألف الفصل والمد بناء على أن المد مشبع[3].

الخلاصة: قال الإمام التنسي رحمه الله: "لم يذكر القدماء في علامة الإدخال إلا ما ذكره الناظم، وهو إما ألف حمراء فقط، وإما تعويضها بمدة، ولم يذكروا الجمع بينهما، وهذا منهم والله أعلم بناء على أن ذلك المد المدخل ليس بمشبع، فيصير حينئذ كما زيد من الياءات التي ليس بعدها موجب المد بجامع الزيادة، وأجاز المتأخرون الجمع بينهما بناء على أن المد المدخل مشبع، وهو صحيح"[4].

وقال المارغني رحمه الله عن القول الأول: "وهو المقروء به عندنا"[5]. أما ما ذكره المتأخرون من الجمع بين الإدخال والمد بناء على الإشباع في ألف الفصل فهو ضعيف[6].

والناظر لمصحف الجماهرية العربية اللبيبة برواية الإمام قالون عن نافع، تبيَّن أنَّ ضبط ألف الإدخال يكون بإلحاق ألف بين الهمزة المحققة والمسهَّلة من غير جعل علامة المطِّ عليها، موافقا لما ذكره الحافظ الدَّاني، أما ما قاله إمامنا رحمه الله فهو كما ذكره المتأخرون من أئمة الفنّ، وللدلالة على قراءة من قرأ بالإشباع للإمام قالون رحمه الله.

المطلب السادس: باب أحكام ضبط المدغم والمظهر وما بعدهما.

الفرع الأول: كيفية ضبط الإدغام الناقص –الطاء الساكنة في التاء–:

لأئمة الضبط في ضبط الإدغام الناقص[7] وجهان على سبيل التخيير في ضبطه:

الوجه الأول: أن يجعل على الطاء علامة السكون، وعلى التاء بعدها علامة التشديد. وهو اختيار الحافظ الداني والإمام أبو داود –رحمهم الله تعالى–.

الوجه الثاني: أن تعرى الطاء من علامة السكون، وتعرى التاء من علامة التشديد[1].

---

[1] منظومة مورد الظمآن، الخراز، باب القول في ضبط الهمز، البيت[532]، ص41.

[2] الورقة، 139، الوجه ب.

[3] ينظر: الطراز، التِّنسي، ص414، هامش5.

[4] Hglvû ktsi، ص413- 414.

[5] دليل الحيران، المارغني، ص394.

[6] قال الشيخ صادق قمحاوي في تعليقه على دليل الحيران: "الإشباع في ألف الفصل ضعيف جدا، فلا يقرأ به". ينظر: الطراز، التنسي، ص414 هامش: 4.

[7] هو سقوط المدغم ذاتا لا صفة بإدغامه في المدغم فيه، وبذلك يصير حرفا واحدا مشددا تشديدا ناقصا، وذلك من أجل بقاء صفة المدغم، ومنه إدغام الطاء في التاء في نحو: بسطت وأحطت وفرطتم، لجميع القراء. هداية القاري، عبد الفتاح المرصفي، 254/1.

قال الحافظ رحمه الله: "والوجه الأول أدل على اللفظ، وهو الذي أختار"[2]. وقال الإمام أبو داود رحمه الله: اختار الوجه الأول حيث قال: "وكلا الوجهين عندي حسن، والأول أختار[3].

رأي الإمام: يرى الإمام رحمه الله بالوجه الأول حيث قال: "الوجه الأوّل وهو ضبط الحرفين هو المُختار عند الأشياخ أبو عمرو، وأبو داود، والتّجيبي؛ وإنّما اختاروه لأنّه أدلّ على اللّفظ بإثبات العلامتين، والوجه الآخر أخصر، وفيه الرّجوع إلى موافقة الصّحابة قبل إحداث الضّبط...، يُؤخذ اختيار الناظم من جهة تقديمه إيّاه على الوجه الآخر؛ لأنّ للتّقديم مزيّة على التّأخير"[4].

الخلاصة: جرى نقط مصاحف أهل المغرب بالوجه الأول، ونقط أهل المشرق بالوجه الثاني[5]، لذا نجد الإمام الشوشاوي رحمه الله يرى برأي الشيوخ، وما عليه أهل المغرب.

الفرع الثاني: باب أحكام نقط ما يخفى من المدغم:

1- **ضبط ما أدغم من الحرفين المتماثلين في اللفظ والمتقاربين في المخرج وكانا متحركين:** لعلماء النقط في ضبط ما يخفى من المدغم على مذهب أبي عمرو في الإدغام الكبير من الأحرف المتحركة المتماثلة والمتقاربة[6] إذا سكن ما قبل الأول، أو تحرك، وأشار إلى حركة الأول في نحو قوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾[البقرة: 184]، و﴿وَالصَّـٰفَّـٰتِ صَفّٗا﴾[الصافات: 1]، وشبهه، وجهان:

الأول: أن تُجعل نقطة على الحرف المُدغم، وتلك النّقطة هي حركتُه، وتُجعل علامة التّشديد على الحرف الثّاني. قال الحافظ رحمه الله: "أن الأول لم يخلص له السكون بحصول تلك الحركة عليه، ولا خلصت له الحركة بتشديد الحرف الذي بعده، وذلك حقيقة الإخفاء الذي هو حال بين حالتين، من البيان والإدغام"[7].

الثاني: أن يُعرى الحرف الأول من الحركة والسكون، و يُعرى الحرف الذي بعده من التشديد، مع إبقاء حركته.[8] قال الحافظ رحمه الله: أن الأول لم يخلص له السكون، إذ قد أُعري من علامته، وأنه لم يدغم إدغاما تاما إذ قد أُعري ما بعده من التشديد"[9].

رأي الإمام الشوشاوي رحمه الله: قال الإمام الشوشاوي رحمه الله بعد ذكره للوجهين: "والمختار من هذين الوجهين المذكورين هو الأول، لأن الأشياخ كلهم قدموه في كتبهم على الوجه الآخر، وللتقديم مزية على التأخير"، وقد

---

[1] ينظر: المحكم، الداني، ص80، أصول الضبط، أبو داود، ص103- 104، الطراز، التنسي، ص339.

[2] المحكم، الداني، ص80.

[3] أصول الضبط، أبو داود، ص104- 105.

[4] حلة الأعيان، الورقة 102، الوجه ب.

[5] ينظر: دليل الحيران، المارغني، ص375، سمير الطالبين، الضباع، ص108، السبيل، أبو زيتحار، ص61.

[6] التماثل أن يتفقا مخرجا وصفة كالباء في الباء، والتقارب أن يتقاربا مخرجا أو صفة أو مخرجا وصفة. ينظر: النشر، ابن الجزري، 278/1.

[7] المحكم، الداني، ص81.

[8] المحكم، الداني، ص81- 82. أصول الضبط، أبو داود، ص105، حلة الأعيان، الشوشاوي، الورقة 103، الوجه ب.

[9] المحكم، الداني، ص82.

ذكر الإمام توجيه ذلك فقال: "فتدلّ تلك النّقطة على أنّ الحرف الأوّل لم يُخلَص السّكون، إذْ لو خُلّص سكونه لجُعل عليه علامة السّكون، ويدلّ التّشديد على أنّ الحرف الأوّل أيضًا لم تُخلّص له الحركة، إذْ لو خُلِّصت له الحركة لَما جُعل علامة التّشديد على الحرف الثّاني، وذلك حقيقة الإخفاء، الذي هو حال بين حالين، لا إدغام خالص، ولا إظهار خالص"[1].

الخلاصة: الذي جرى عليه العمل في ضبط المصحف الشريف هو القول الأول[2]، وهذا ما ذهب إليه الإمام رحمه الله على أساس اختيار كبار شيوخ الضبط له.

2- **رأي الإمام في كيفية ضبط لفظ قوله تعالى: ﴿تَامَنَّا﴾ على وجه الإخفاء:** ورد لفظ ﴿تَامَنَّا﴾[يوسف: 11] في جميع المصاحف بنون واحدة على لفظ الإدغام الصحيح، وأجمع القراء على الإشارة فيه[3]، والإشارة عند القراء والنحويين تكون بالحركة إلى النون المدغمة؛ لتدل بذلك على الأصل، وهو قول الأكابر من العلماء؛ لأن الحرف الأول يندغم في الثاني، ويبقي بعضهم حركته، فذلك عند القراء والنحويين[4]، والمتأخرون يجعلون النون الأولى مخفاة غير مدغمة، قال الحافظ رحمه الله : "والقول بالإخفاء في ذلك أوجه وعليه أكثر العلماء"[5]، وفي نقط ذلك على مذهب الإخفاء أوجه:

الوجه الأول: أن تُلحق نونًا حمراء بين الميم والنّون، وتُجعل حركة النّون المُلْحقة نقطة حمراء، وتُجعل علامة التّشديد على النّون الكحلاء.

قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "فيدلّ إلْحاق النّون ووضع حركتها وهي النّقطة على أنّ الإدغام غير خالص؛ لأنّ الحركة -وإن كانت ضعيفة- هي فاصلة بين المُدغم والمُدغم فيه بعضَ الانفصال، ويدلّ وجود التّشديد على أنّ الحركة ليست بخالصة"[6].

الوجه الثّاني: أن تُجعل في محلّ النّون المحذوفة نقطةٌ حمراءُ لا غير، وتُجعل علامة التّشديد على النّون الكحلاء.

قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "فتدلّ النّقطة والتّشديد أيضًا على أنّ الإدغام غير خالص. وهذه النّقطة المذكورة هي حركة النّون المُختلسة، وإنّما جُعلت الحركة هنا دون محلّها الذي هو الحرف؛ لأنّها حركة مختلسة، وأمّا الحركة المُشبعة فلابدّ لها من محلّ"[7].

---

[1] الورقة 103، الوجه ب.

[2] ينظر: المصحف الشريف برواية السوسي عن أبي عمرو البصري، طبعة دار المنار، القاهرة.

[3] سوى أبي جعفر فإنه قرأه بالإدغام المحض من غير إشارة إلى روم ولا إشمام، وقرأ الباقون بوجهين الأول الإدغام مع الإشمام، والثاني الإخفاء. ينظر: ينظر: النشر، ابن الجزري، 106/1.

[4] ينظر: أصول الضبط، أبو داود، ص106- 107.

[5] المحكم، الداني، ص83.

[6] الورقة 117، الوجه أ.

[7] الورقة 117، الوجه أ.

وهذان الوجهان ذكرهما الأشياخ الثّلاثة: أبو عمرو، وأبو داود، والتّجيبي[1]، وبهما قال الإمام الشوشاوي، مع تقديم الوجه الأول[2].

الوجه الثّالث: قال الإمام الشوشاوي رحمه الله عن هذا الوجه: "أن تعرّي الحرفين -أعني النّونين- من العلامتين؛: علامة الحركة، وعلامة التّشديد؛ قياسًا على وجه التّعرّي في إدغام أبي عمرو بن العلاء، في نحو: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾[البقرة: 184]"[3]. قال أحمد شرشال: "ولولا مكانة أبي عمرو الداني وأبي داود والتجيبي ورسوخهم في في هذا العلم لكان هذا الوجه أحقها بالصواب، لأن وضع علامة التشديد على النون السوداء يدل على الإدغام الكامل، ويتعارض مع ما أجمعوا عليه وقالوا: (لا تشدد لفظا على رواية الإخفاء)"[4].

الخلاصة: قال الإمام ابن القاضي رحمه الله: "العمل بإلحاق النون الأولى، وجعل نقطة الإشمام أمامها، والثّانية عليها حركتها بالحمراء من غير تشديد. هذا هو المشهور المعمول به، وغيره باطل"[5]. "وبناء على كلام العلماء ينبغي ينبغي أن تلحق النون الحمراء مفصولة فوق المطة، ولا تشدد النون الثانية الكحلاء على قراءة الإخفاء كما جرى به العمل في مصحف الجزائر برواية ورش، وجرى العمل في بقية المصاحف برواية ورش وقالون على تشديد النون، وهو مخالف لنصوص الأئمة ولا يتوافق مع غرض التلاوة"[6].

المطلب السابع: باب ضبط الهمز وأحكامـــه:

الفرع الأول: مسألة أحكام نقط الهمزة المفردة اللينة:

1- **هيئة الهمزة:** لأهل النقط في هيئة الهمزة[7] مذهبان هما:

الأول: أن الهمزة عبارة عن نقطة مُدوّرة كنقطة الإعجام في الصورة بهذا الشكل (•) سواء كانت محققة أو مسهلة، وهو مذهب نقاط المصاحف. قال الحافظ رحمه الله: "اصطلح السلف على أن جعلوا علامة الهمزة، وهي حرف من الحروف، نقطة بالصفراء، والنقطة علامة لحركات الحروف...، وما جرى عليه استعمال أهل المدينة من جعلها بالصفراء فرقا بينها وبين الحركات هو الوجه وعليه العمل"[8].

حجتهم: "لأنهم رأواها في الغالب مفتقرة إلى صورة، فصارت كالحركات التي لا تفارق الحروف"[9].

---

[1] ينظر: المحكم، الداني، ص82، أصول الضبط، أبو داود، ص106- 107.

[2] ينظر: الورقة 117، الوجه ب.

[3] ونص على هذا الوجه أيضا الإمام الحسن بن علي المنبهي الشباني. ينظر: التوجيه السديد في رسم وضبط بلاغة القرآن المجيد، أحمد شرشال ص60. حلة الأعيان، الشوشاوي، الورقة 117، الوجه أ.

[4] التوجيه السديد، أحمد شرشال، ص60.

[5] بيان الخلاف والتشهير والاستحسان، ابن القاضي، ص61. وينظر كذلك: الفجر الساطع، ابن القاضي، 331/2.

[6] التوجيه السديد، أحمد شرشال، ص61.

[7] قال الشوشاوي رحمه الله الهمز في اللغة: هو الدّفع بسرعة، وسمّيت الهمزة بالهمزة مأخوذ من الدّفع؛ لأنّ الصّوت يندفع بالنّطق بها؛ وأمّا في الاصطلاح الاصطلاح فيُطلق على معنيين: يُطلق ويراد به المصدر، فيُقال: همزتُ الحرف أهمِزُه همزًا، ويُطلق ويُراد به جمع همزة. الورقتان: 106، ب، 107، أ.

[8] المحكم، الداني، ص147.

[9] الطراز، التنسي، ص348- 349.

الثاني: أن الهمزة عبارة عن عين صغيرة هكذا (ء)، وهو مذهب النحاة والكتّاب في الكتب[1].

حجتهم: "أنه يستدل على موضع الهمزة من الكلمة بالعين فيقال: في رأس وسأل: رعس وسعل"[2].

رأي الإمام: يقول الإمام رحمه الله: "أنها نقطة صغيرة مُدوّرةً كنقطة الإعجام، ولا مُخالفة بينهما إلّا باللّون، لأنّ نقط الإعجام بالسّواد". ثم ذكر الإمام لونها فقال: "أنّ الهمزة المُحقّقة تُجعل في موضعها نقطة بالصفراء، وأنّ الهمزة المُسهّلة تُجعل في موضعها نقطة بالحمراء"[3].

الخلاصة: ما قاله الإمام هو المعمول به سابقا، أما الذي عليه عمل المصاحف الآن، تصويرها رأس عين إن كانت محققة، ونقطا مدورا إن كانت مخففة[4].

2- **ضبط قوله تعالى: ﴿ألِيّ﴾[الأحزاب: 4][5] حيث وقع على قراءة من ليّن الهمزة**[6]: في نقط الياء التي هي خلف من الهمزة وجهان عند الإمام ورش رحمه الله[7]:

الوجه الأول: أن تجعل النقطة بالحمراء تحت الياء، وفوقها دارة، علامة لتخفيفها، ودلالة على أنها همزة ملينة. واستحسنه الإمام التنسي رحمه الله فقال: "وهذا الوجه حسن، وهو الذي يعطيه القياس"[8].

الوجه الثاني: أن تُعَرَّى الياء من النقط؛ إذ كسرها غير خالص، وتجعل الدارة عليها وحدها.

وقد قدّم الحافظ الوجه الأول وعلّل له فقال: "جعل تحتها نقطة بالحمراء وجعل فوقها دارة، علامة لتخفيفها ودلالة على أنها همزة ملينة"[9].

وزاد بعض الأئمة وجهان آخران عن الشيخين، وهما:

الوجه الثالث: تعرية الياء من الدارة ومن علامة الحركة، وهو اختيار الإمام أبو داود رحمه الله.

قال أبو داود رحمه الله بعد ذكره للوجهين السابقين: "وتعرية الياء من ضبط الوجهين المذكورين عندي أولى، وهو الذي أختار وبه أنقط، إذ لا غنى لقارئ هذا الحرف من مشافهة العالم فيه، إذ لا يقدر على اللفظ به من الكتاب"[10].

---

[1] وقد استحب الإمام أبو داود لمن نقط بضبط الخليل، أن يجعل الهمزة عينا، وأمّا من أخذ بضبط أبي الأسود فإنّه يجعلها نقطة، وإليه ذهب الإمام الشوشاوي. ينظر: أصول الضبط، أبو داود، ص152، حلة الأعيان، الشوشاوي، 96، ب.

[2] السبيل، أبو زيتحار، ص30.

[3] الورقة 96، الوجهان: أ، ب. وهذا مذهب الحافظ. ينظر: المحكم، الداني، ص96.

[4] ينظر: الطراز، التنسي، ص348، دليل الحيران، المارغني، ص387، سمير الطالبين، الضباع، ص110، السبيل، أبو زيتحار، ص30.

[5] ومثله في الآية 2 المجادلة، والآية 4 الطلاق.

[6] قرأها ورش وأبو جعفر بهمزة مكسورة مسهلة مع المد والقصر من غير ياء بعدها وصلا، ولهما في الوقف تسهيل الهمزة بالروم مع المد والقصر وإبدالها ياء ساكنة مع الإشباع. ينظر: النشر، ابن الجزري، 404/1.

[7] المحكم، الداني، ص91. أصول الضبط، أبو داود، ص136. الطراز، التنسي، ص558.

[8] الطراز، التنسي، ص357.

[9] المحكم، الداني، ص91.

[10] أصول الضبط، أبو داود، ص136، هامش: 3.

الوجه الرابع: جعل نقطة حمراء تحت الياء من غير دارة. وهذا الوجه أضافه الإمام الشوشاوي رحمه الله، حيث قال بعد ذكره للأوجه الثالثة السابقة: "جعل نقطة الحركة خاصّة دون الدّارة"[1].

رأي الإمام: قال الإمام الشوشاوي رحمه الله : "وقوله: (سهّل بين بين)[2] يقتضي أن تجعل نقطة التّسهيل في قوله تعالى: ﴿ٱلۡـَٔانَ﴾ على القول بتسهيلها بين بين؛ لأنّه أطلق في التّسهيل بين بين، وهذا خلاف المنصوص للأشياخ في هذا اللّفظ، الذي هو ﴿ٱلۡـَٔانَ﴾، وذلك أنّ الأشياخ الثّلاثة: أبو عمرو، وأبو داود، وأبو إسحاق التجيبي لم يذكروا نقطة التّسهيل بين بين في ﴿ٱلۡـَٔانَ﴾"، ثم ذكر الأوجه السابقة...، وقال: "وللتّقديم مزيّة وفضيلةٌ"[3]، وهذا يدل على أن الإمام رحمه الله قدّم الوجه الأول من الأوجه السابقة.

الخلاصة: بالنظر لما جرت عليه المصاحف اليوم يجد أن المصاحف المغربية على رأي الإمام الشوشاوي رحمه الله، قال المارغني رحمه الله: "وبالوجه الأول من هذه الأوجه الأربعة جرى العمل عندنا"[4].

3- كيفية ضبط قوله تعالى:﴿قُلۡ ءَأُنَبِّئُكُم﴾، ﴿أَءِيفْكًا ءَالِهَةً﴾ على وجه التسهيل: إن الهمزة المحققة عند أهل الضبط توضع عليها حركتها كسائر الحروف المتحركة، وأمَّا المخففة، فإن سهلت بين بين فلا تحرك، لأن حركتها غير خالصة[5]، ولكنهم استثنوا كلمتان، وهما: قوله تعالى: ﴿قُلۡ ءَأُنَبِّئُكُم﴾[آل عمران: 15] التي أجمعت المصاحف على رسمها بالواو[6]، وقوله: ﴿أَءِيفْكًا ءَالِهَةً﴾[الصافات: 86] التي أجمعت المصاحف العراقية والمدنية على رسمها بالياء[7]، فالأصل في الكلمتين أن توضع الهمزة في أول الكلمة على صورتها الألف، فلما دخلت عليهما همزة الاستفهام، عُدل عن الألف لئلا تجتمع صورتان في كلمة واحدة فجعلت الواو في الثانية الأولى والياء في الثانية، وللإشارة لهذا الأصل اختُلف في ضبط هاتين الكلمتين على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أن تجعل دارة على الواو والياء، وجعل نقطة أمام الواو ونقطة تحت الياء، ووجهه أن الدارة علامة للتخفيف، والنقطة علامة للحركة[8].

الوجه الثاني: وهو تعرية الواو والياء من الدارة ومن النقطة، ووجهه أن الأداء إنما يؤخذ من الشيوخ مشافهة فالتعرية توجب السؤال[9]، وهو اختيار الحافظ الداني والإمام أبو داود رحمه الله

---

[1] الورقتان: 110، ب، 111، أ.

[2] في قول الناظم: (وذا الذي ذكرتُ في المسهل ** سهّل بين بين...). منظومة مورد الظمآن، الخراز، باب القول في ضبط الهمز، البيت[505] ص40.

[3] الورقتان: 110، ب، 111، أ.

[4] دليل الحيران، المارغني، ص431.

[5] سفير العالمين، أشرف طلعت، 597/2.

[6] المقنع، الداني، ص417، مختصر التبيين، أبو داود، 332/2.

[7] ينظر: المقنع، الداني، ص391، مختصر التبيين، أبو داود، 474/2، الوسيلة، السخاوي، ص390.

[8] ينظر: الطراز، التنسي، ص384، سفير العالمين، أشرف طلعت، 601/2.

[9] سفير العالمين، أشرف طلعت، 602/2.

قال الحافظ الداني رحمه الله: "فأمَّا الموضع الذي رسمت فيه الهمزة الثانية واو، على مراد التسهيل وهو قوله تعالى: ﴿آَوْنَبِّيئُكُم﴾، فإن الألف المصورة قبلها هي همزة الاستفهام لا غير، وذلك من حيث صوروا الهمزة الثانية بالحرف الذي منه حركته، فإذا نُقط ذلك على قراءة من سهل جُعلت الهمزة نقطة بالصفراء، وحركتها عليها بالحمراء، في الألف، وأعريت الواو بعدها من الحركة، لأنها ليست بواو مشبعة الحركة، وإنما هي خلف من همزة مضمومة؛ ومن أهل النقط من يجعل أمام الواو نقطة، وعلى الواو دارة، علامة لتحقيقها، وهو وجه، والأول أحسن"[1]. وقال أبو داود رحمه الله: "فإذا فقط ذلك على قراءة ابن كثير، جعلت الهمزة نقطة بالصفراء وحركتها عليها نقطة بالحمراء في الألف، وعريت الواو الواقعة بعدها من الحركة؛ لأنها ليست بواو مشبعة الحركة، وإنما هي خلف من همزة مضمومة...، والأول أختار"[2].

الوجه الثالث: وهو الاكتفاء بالنقطة عن الدارة، مع اعتبار أنها علامة للحركة، وهذا الوجه زاده التجيبي رحمه الله[3].

رأي الإمام: قال الإمام الشوشاوي رحمه الله في كلمة ﴿آَوْنَبِّيئُكُم﴾: "وتعرى هذه الواو من نقطة التسهيل ومن نقطة الحركة، وهذا الوجه هو المختار عند الأشياخ الثلاثة أبي عمرو الداني وأبي داود والتجيبي"[4]، وأما كلمة ﴿أَيِفْكاً﴾ بعد ذكره للأقوال السابقة أضاف وجها رابعا وهو "جعل الدارة دون نقطة"، ثم قدّم الوجه الأول في الترتيب، وقال: "وللتقديم مزية وفضيلة"[5].

الخلاصة: اختار الإمام الشوشاوي رحمه الله وجه التعري في: ﴿آَوْنَبِّيئُكُم﴾ تبعًا للأئمة الثلاث، ولكن هذا الذي يراه ليس له أثر في المصاحف المطبوعة، أما مختاره في كلمة ﴿أَيِفْكاً﴾ هو اختيار المغاربة، ومعمول به في مصحف مجمع الملك فهد بالمدينة برواية ورش وقالون رحمه الله[6].

الفرع الثاني: مسألة أحكام الهمزتين اللتين في كلمة:

يوجد ثلاثة أضرب تلتقي فيها الهمزتين في كلمة واحدة؛ الأول: أنّ تتحركا معًا بالفتح نحو قوله تعالى: ﴿ءَآنذَرْتَهُمْ﴾[البقرة: 6]، والثاني: أنّ تتحرك الأولى بالفتح والثانية بالكسر، نحو: ﴿أَئِنَّكَ﴾[الصافات: 52] والثالث: أنّ تتحرك الأولى بالفتح والثانية بالضم، نحو: ﴿ءَأُنزِلَ﴾[ص: 7]، على قراءة نافع، فأما الهمزة الأولى

---

[1] المحكم، الداني، ص107، 108.

[2] أصول الضبط، أبو داود، ص 162، 163.

[3] الطراز، التنسي، ص385، سفير العالمين، أشرف طلعت، 602/2.

[4] الورقة 144، الوجه ب.

[5] الورقة 147، الوجه أ.

[6] دليل الحيران، المارغني، ص255. وبه نُقط أيضا مصحف الجزائر (شريفي) والمصحف الحسني المسبع، والمصحف المحمدي.

في هذه الأضرب الثلاثة، فلا خلاف في تحقيقها لكونها مبتدأة[1] وتعذر تليينها، من حيث كان التليين يقربها من الساكن، والابتداء بالساكن ممتنع، وأما الهمزة الثانية من الهمزتين المذكورتين في الأضرب الثلاثة فاختلفوا فيها من ناحية تليينها، وفي إدخال ألف فاصلة بينهما، مع إجماع كُتَّاب المصاحف من الصحابة رضي الله عنهم على كتابة ذلك كله بألف واحدة، صورة عن إحدى الهمزتين؛ كراهة الجمع بين صورتين متفقتين، واكتفاء بالواحدة منهما. ولعلماء العربية في أيهما المحذوفة مذهبان:

المذهب الأول: مذهب الكسائي[2] القائل: المحذوفة من الهمزتين همزة الاستفهام، من حيث كانت حرفا زائدا داخلا على الكلمة، والثابتة همزة الأصل أو القطع، من حيث كانت لازمة للكلمة، وعلى هذا القول عامة أصحاب المصاحف. قال أبو داود رحمه الله: "والوجهان في ذلك صحيحان"[3].

المذهب الثاني: مذهب الفراء[4] وثعلب[5] وابن كيسان[6]، القائل: المحذوفة منهما همزة الأصل أو القطع، والمرسومة والمرسومة همزة الاستفهام لأنها مبتدأة، والمبتدأة لا تحذف صورتها، ولكونها داخلة لمعنى الاستخبار، فوجب رسمها وإثبات صورتها.

رأي الإمام: وأمّا وجه القول بأنّ الصّورة للثّانية في المُتّفقتين، والصّورة للأولى في المختلفين، فهو الجمع بين القولين المتّقدّمين، فأُثبتت الصّورة للأولى في المُختلفين، كما في القول الأوّل بإثبات الصّورة للأولى مطلقًا وأُثبتت الصّورة للثّانية في المُتّفقين، كما في القول الثّاني بإثبات الصّورة للثّانية مطلقًا، فجُمع بين القولين؛ لأنّ الجمع بين القولين أولى من اطّراح أحدهما[7].

---

[1] فإن وصلت الهمزة المبتدأة المذكورة بساكن جامد قبلها، فنافع من رواية ورش خاصة عنه يلقي حركتها على ذلك الساكن ويسقطها من اللفظ تخفيفا، وكيفية نقطها أن تجعل حركة الحرف نقطة بالحمراء عليه، وتجعل موضع الهمزة جرة بالحمراء علامة لسقوطها من اللفظ، ونقل حركتها إلى الساكن، فإن كان قبلها حرف منون جعلت حركتها مكان التنوين؛ لذهاب التنوين من اللفظ. ينظر: أصول الضبط، أبو داود، ص 138.

[2] هو علي بن حمزة، أبو الحسن الأسدي، المعروف بالكسائي، النحوي، أحد الأئمة القراء من أهل الكوفة، من شيوخه: حمزة الزيات، ومن تلاميذه: الفراء، له عدة مصنفات منها: معاني القرآن، والآثار في القراءات، مات سنة: 193هـ. ينظر: طبقات النحويين واللغويين، محمد بن الحسن الزبيدي، ص127- 130.

[3] اختار جماعة من المتأخرين الجمع بين القولين بين مذهب الكسائي ومذهب الفراء، فاختاروا في المتفقتين إثبات الصورة للثانية دون الأولى واختاروا في المختلفتين إثبات الصورة للأولى دون الثانية، فالعمل بالمذهبين أولى من طرح أحدهما، وبه جرى العمل. ينظر: سمير الطالبين، الضباع ص203.

[4] هو يحيى بن زياد بن عبد الله، أبو زكريا، المعروف بالفراء، كان أبرع الكوفيين وأعلمهم، من مصنفاته: الحدود، معاني القرآن، مات سنة: 207هـ. ينظر: طبقات النحويين واللغويين، محمد بن الحسن الزبيدي، ص131.

[5] هو أحمد بن يحيى بن زيد، أبو العباس النحوي، المعروف بثعلب، إمام الكوفيين في النحو واللغة، من شيوخه: محمد بن زياد الأعرابي، سلمة بن عاصم، من تلاميذه: الأخفش، أبو عمر الزاهد، له عدة مصنفات منها: اختلاف النحويين، القراءات، مات سنة: 291هـ. ينظر: طبقات النحويين واللغويين، محمد بن الحسن الزبيدي، ص141.

[6] هو محمد بن أحمد بن كيسان، أبو الحسن، البصري، الكوفي، أحد المذكورين بالعلم الموصوفين بالفهم، من شيوخه: ثعلب والمبرد، له عدة مصنفات منها: المهذب، الحقائق، مات سنة: 299ه. ينظر: طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي، ص153.

[7] الورقة 151، الوجه أ.

الخلاصة: قال الإمام التنسي رحمه الله: "أخذ النقاط بالقولين"[1]. واختار جماعة من المتأخرين الجمع بين القولين بين مذهب الكسائي ومذهب الفراء، فاختاروا في المتفقتين إثبات الصورة للثانية دون الأولى، واختاروا في المختلفتين إثبات الصورة للأولى دون الثانية، فالعمل بالمذهبين أولى من طرح أحدهما، وبه جرى العمل[2]، وهذا الذي قال به الإمام رحمه الله.

1- **مسألة اجتماع همزة الاستفهام مع همزة الوصل بدخول همزة القطع بينهما:** قد تجتمع همزة الاستفهام مع همزة الوصل في بعض الكلمات القرآنية، وذلك بدخول همزة القطع بينهما، ووقع ذلك في كتاب الله عز وجل في أربعة مواضع، وهي: لفظ ﴿ءَٱمَنتُم﴾ الواقع في: [الأعراف: 122]، و[طه: 70]، و[الشعراء: 48] ولفظ ﴿ءَٱلِهَتُنَا﴾[الزخرف:58] لا غير، وكتب بألف واحدة؛ لئلا يجتمع ثلاث ألفات، وتحتمل تلك الألف المرسومة ثلاثة احتمالات:

إما أن تكون همزة الاستفهام من حيث كانت داخلة لمعنى لا بد من تأديته، **ثانيا:** أن تكون همزة القطع من حيث كانت من نفس الكلمة، **ثالثا:** أن تكون همزة الأصل المبدلة ألفا عند جميع القراء لسكونها[3]. ولعلماء النقط في ضبطه على قراءة تحقيق همزة الاستفهام وتسهيل همزة القطع أوجه:

الوجه الأول: جُعلت الألف المصورة همزة الاستفهام، وجُعل على تلك الألف نقطة بالصفراء، وحركتها عليها نقطة بالحمراء قبل الألف السوداء، وجُعل بعد الألف نقطة بالحمراء فقط، ورُسم بعدها ألف بالحمراء، ليدل بذلك على أن بعد الهمزة المسهلة ألفا ساكنة، هي بدل من همزة فاء الفعل الساكنة، ولا بد من رسم هذه الألف في هذا الوجه[4].

الوجه الثاني: إن جعلت الألف المصورة همزة القطع الزائدة على فاء الفعل جُعلت النقطة بالصفراء وحركتها عليها قبل تلك الألف السوداء، وجُعل على الألف نقطة بالحمراء، ورُسم بعدها ألف بالحمراء، ليدل على فاء الفعل بذلك. وهو اختيار الأئمة الداني وأبو داود والخرّاز -رحمهم الله-.

قال الحافظ رحمه الله: "والوجه الثاني الذي تجعل فيه الألف المرسومة همزة القطع أوجه عندي، من قبل أن الحرف لا يتوالى فيه كما يتوالى في الوجهين الآخرين، وعلى ذلك أصحاب المصاحف، وهو اختياري، وإليه أذهب وبه أنقط"[5]. وقال الإمام أبو داود رحمه الله عن هذا الوجه: "أختار، وبه أرسم، ولا أمنع من الوجوه الباقية[6]. وقال الإمام الخرّاز رحمه الله:

---

[1] الطراز، التنسي، ص383.

[2] ينظر: سمير الطالبين، الضباع، ص203.

[3] أصول الضبط، أبو داود، ص 144- 145.

[4] المحكم، الداني، ص99، أصول الضبط، أبو داود، ص 145- 146.

[5] المحكم، الداني، ص100.

[6] أصول الضبط، أبو داود، ص148.

..... ** ..... وَءَالِهَتُنَا فؤي الزُّخْرُفِ

وَقَوْلُهُ ءَامِنتُمْ مُسْتَفْهِمَا ** الحُكْمُ فِيهِنَّ كَمَا تَقَدَّمَا

لَكِنْ بَعْدَ أَلِفِ أُلْحِقَتَا ** حَمْرَاءَ مِثْلَ هَذِهِ إِنْ أنتا

جُعِلَتْ هَذِهِ هِيَ المُلَيَّنَة ** وَإِنْ جَعَلْتَهَا هِيَ المُسَكَّنَةَ

فَالأَلِفُ الحَمْرَاءُ قَبْلَ أُلْحِقَنْ** وَانْقُطْ عَلَيْهَا أَوْ بِنَقَطٍ عَوِّضَنْ[1].

الوجه الثالث: إن جُعلت الألف المصورة همزة الأصل المبدلة ألفا جُعلت النقطة بالصفراء وحركتها عليها، قبل تلك الألف المصورة في السطر، ورُسم بعدها ألف بالحمراء، وجُعل عليها نقطة بالحمراء فقط، فتحصل هذه الألف بين الهمزة التي علامتها نقطة بالصفراء، وبين الألف السوداء، وإن شاء الناقط لم يرسم تلك الألف الحمراء، وجعل مكانها النقطة التي كانت آنفا على رأسها بالحمراء[2].

رأي الإمام الشوشاوي: قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "والمشهور في هذه الأقوال أن الصورة الثابتة هي صورة الهمزة الثانية، واختاره الأشياخ كلهم أبو عمرو وأبو داود والتجيبي"[3]، ثم علّل للوجه المختار بتوجيه الحافظ السابق ليلا يتوالى الحذف، بخلاف الوجهين الآخرين، لأن الحذف يتوالى فيهما، وبهذا يتبين رأي الإمام الشوشاوي الموافق لقول أئمة الفنّ.

الخلاصة: جرى عمل المصاحف بالوجه المختار الذي عليه إمامنا الشوشاوي رحمه الله، قال الإمام التنسي رحمه الله: "وهذا الوجه هو المختار عند النقاط"[4]، وقال الشيخ المارغني رحمه الله "وبه جرى العمل"[5].

2- **كيفية ضبط ألف (يا) النداء و (ها) التنبيه إذا اتصلتا بكلمة أولها همزة:** قد تتصل ياء النداء وهاء التنبيه بكلمة أولها همزة في نحو قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾[البقرة: 20]، ﴿هَـٰٓؤُلَآءِ﴾[البقرة: 30] وشبهه، فإن كُتاب المصاحف أجمعوا على حذف إحدى الألفين؛، كراهة لاجتماع صورتين متفقتين، واختلف النحويون في أي الألفين هي المحذوفة على قولين:

القول الأول: أن المرسومة هي صورة الهمزة، وأن المحذوفة هي الألف الساكنة التي في بعد الياء والهاء، وهو مذهب الكسائي وغيره من النحويين، واختاره الحافظ وأبو داود –رحمهما الله تعالى-.

قال الحافظ رحمه الله: "اعلم أن (يا) التي للنداء و(ها) التي للتنبيه إذا اتصلتا بكلمة أولها همزة، فإن رسم المصاحف جاء بحذف الألف من آخرها، ووصل الياء والهاء بتلك الكلمة التي همزتها مبتدأة، فصار ذلك كلمة واحدة في الخط، وهو في الأصل والتقدير كلمتان، وإنما حذفت الألف من آخر الكلمة الأولى من حيث وُصلت الكلمتان

---

[1] منظومة مورد الظمآن، الخرّاز، باب القول في ضبط الهمز، الأبيات[524، 525، 526، 527، 528]، ص41.

[2] المحكم، الداني، ص99- 100، أصول الضبط، أبو داود، ص147.

[3] الورقة 149، الوجه ب.

[4] الطراز، التنسي، ص401.

[5] دليل الحيران، المارغني، ص392.

وصارتا بذلك كالكلمة الواحدة التي لا تنفصل...، وإلى ذلك ذهب الكسائي وغيره من النحويين، وبه أقول"[1].

قال أبو داود رحمه الله: "وهو الذي أختار أن يضبط به، وأعول عليه؛ لوجودنا ألف النداء، والتنبيه محذوفتان بإجماع منهم، فيما لم يأت بعده همزة نحو: ﴿يَـٰرَبِّ﴾، ﴿هَـٰذَا﴾[الفرقان: 30][2].

فينقط هذا الضرب بجعل الهمزة نقطة بالصفراء في الألف المصورة لأنها صورتها، وجعل نقطة بالحمراء من فوقها إن كانت مفتوحة، ومن أسفلها إن كانت مكسورة، ومن أمامها إن كانت مضمومة، ورسم ألف بالحمراء بين الياء والهاء وبين تلك الألف[3].

القول الثاني: المحذوفة هي صورة الهمزة وأن الألف المرسومة هي الألف الساكنة، وهو مذهب أحمد بن يحيى ثعلب ومن معه.

رأي الإمام: يرى الإمام رحمه الله بقول الشيخين أن المحذوفة هي الألف الأولى الساكنة، حيث قال: "فيه وجهان: أحدهما وهو المشهور حذف الألف الأولى وإثبات الثّانية، والوجه الآخر عكس هذا، وهو إثبات الألف الأولى وحذف الثّانية التي هي صورة للهمزة"[4].

الخلاصة: جرى العمل في المصاحف على اختيار الشيخين[5]، وهو الذي قال به الإمام الشوشاوي رحمه الله بأن المحذوفة هي الألف الأولى الساكنة، وذلك للوجوه الآتية:

أحدها: أن ثعلبا وموافقيه قد أجمعوا أن المحذوف من الرسم تخفيفا في نحو قوله تعالى: ﴿يَـٰرَبِّ﴾[الفرقان: 30] و﴿يَـٰنُوحُ﴾[هود: 32]...، وشبهه، من المنادي والتنبيه من الأسماء هو الألف الساكنة لا غير، لعدم سواها في ذلك، فكما حذفت ها هنا بإجماع، كذلك يجب أن تحذف هناك، لا سيما وقد دخلت فيه خاصة على ما هو مثلها في الصورة، وهو الهمزة.

والثّاني: أنّ الألف الأولى ساكنة بخلاف الثّانية، وحذف السّاكن أَوْلى من حذف المتحرّك.

والثّالث: أنّ الألف الأولى وقعت في الطّرف، بخلاف الثّانية فإنّها وقعت أوّل الكلمة، وحذف الأطراف أَولى من حذف الأوائل.

والرّابع: أنّ الساكنَيْن إذا الْتقيَا إنّما يُغيّر الأوّل منهما"[6].

الفرع الثالث: كيفية ضبط الهمزتان اللتان من كلمتين، إذا تحركتا بالكسر أو الضم عند قالون رحمه الله :

---

[1] المحكم، الداني، ص153- 155.

[2] أصول الضبط، أبو داود، ص176.

[3] المحكم، الداني، ص155. أصول الضبط، أبو داود، ص176- 177.

[4] الورقة 199، الوجه أ.

[5] دليل الحيران، المارغني، ص412.

[6] الورقة 199، الوجه أ.

ضبط الهمزتان اللتان من كلمتين مختلفتين على قراءة من سهل الأولى وحقق الثانية[1] إذا تحركتا بالضم أو بالكسر، نحو قوله تعالى: ﴿هَـٰٓؤُلَآءِ ان كُنتُمْ﴾[البقرة: 31]، وقوله: ﴿أَوْلِيَآءُ اوْلَٰٓئِكَ﴾[الأحقاف: 31] فلعلماء الضبط في الهمزة الأولى عند تسهيلها وجهان:

الوجه الأول: أن تسقط الهمزة الأولى وتجعل مكانها نقطة بالحمراء بعد الألف الأولى علامة لتليينها، وتجعل الهمزة الثانية نقطة بالصفراء وحركتها نقطة بالحمراء تحت الألف الثانية عند الكسر، وأمامها أو في الواو عند الضم، وهو اختيار الإمام أبو داود رحمه الله.

الوجه الثاني: جعل الهمزة المسهلة بعد الألف الأولى ياء صغرى بالحمراء في المكسورة، وواو صغرى بالحمراء في المضمومة؛ من حيث قربت بالتسهيل منها ويعريها من الحركة؛ لأن كسرتها وضمتها ليست بخالصة، ونجعل المحققة نقطة بالصفراء في الألف الثانية وحركتها تحتها نقطة بالحمراء تحت الألف الثانية عتد الكسر، وأمامها أو في الواو عند الضم[2].

قال أبو داود رحمه الله: والأول أختار، وبه أنقط، ولا أستجيز هذا[3].

ذكر الداني رحمه الله الوجهين و لم يرجح شيئا، إلا ما يؤخذ له من التقديم، حيث قدم الوجه الأول[4].

رأي الإمام: قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "وضبط ذلك على مذهب من سهّل الأولى وحقّق الثّانية أن تجعل الهمزة الأولى نقطة بالحمراء في السّطر، وأعريتها من علامة الحركة؛ لأنّ حركتها غير خالصة؛ لضعفها بالتّسهيل"، وقال: "وإن شئت ألحقت موضع الهمزة الأولى المُسهّلة ياءً بالحمراء في المكسورة، وواو بالحمراء في المضمومة"، ثم قال: "ويمكن أن يُقال: يؤخذ التّرجيح لهم من تقديم كلّ واحد منهم النّقطة على الإلحاق"[5].

وبهذا القول يظهر أن الإمام الشوشاوي رحمه الله يقول بالوجه الأول في المسألة تبعا للأئمة.

الخلاصة: جرى عمل المصاحف بما رآه الإمام الشوشاوي رحمه الله[6].

المطلب الثامن: باب في إلحاق ما حذف في الرسم.

الفرع الأول: رأي الإمام في مسألة إلحاق الياء في قوله تعالى: ﴿إِيلَٰفِهِم﴾[قريش: 2]:

رُسم لفظ ﴿إِيلَٰفِهِم﴾[قريش: 2] بغير ياء بعد الهمزة، وقد اختلف أهل الفنّ في إلحاق هذه الياء وكيفية ضبطها على قولين:

---

[1] قرأ قالون والبزي بتسهيل الهمزة الأولى، وتحقيق الثانية، مع المد والقصر. ينظر: البدور الزاهرة، عبد الفتاح، ص28.

[2] المحكم، الداني، ص114- 116، أصول الضبط، أبو داود، ص170- 172.

[3] أصول الضبط، أبو داود، ص171.

[4] المحكم، الداني، ص114.

[5] الورقة 123، الوجهان: أ، ب.

[6] ينظر: دليل الحيران، المارغني، ص383، سفير العالمين، أشرف طلعت، 601/2.

القول الأول: أن ترسم بعد الألف الذي هو صورة الهمزة ياء حمراء ممطوطة، متصلة باللام بعدها، هكذا ﴿إِيلَٰفِهِم﴾. وهذا القول ظاهر كلام الأئمة. وقد ذكر أبو داود رحمه الله أنه يجوز أن تلحق ياء بالحمراء بالحرف[1].

القول الثاني: أن تلحق الياء مردودة، أي معقوصة للخلف، هكذا (إلے لفهم). وهذا الوجه جوّزه اللبيب[2] وعليه ضبط المشارقة.

قال الإمام التنسي رحمه الله: "خالف اللبيب هنا فقال: إن الياء تلحق مردودة جريا على أصله من عدم اتصال المحذوفات بما أثبت"[3].

وقال ميمون الفخّار رحمه الله:

أَوْ رُدَّهَا إِنْ شِئْتَ لِلَّبِيبِ** .....[4].

رأي الإمام: قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "إنما الخلاف في كيفية إلحاقه هل يلحق الياء متصلا باللام أو يلحقه منفصلا عن اللام...، والظاهر من كلام أبي عمرو وأبي داود والتجيبي أن الملحقات لا تنفصل ولا تقطع عن السطر، وإنما توصل كما توصل الثابتات، وإنما يفرق بين الملحقات والثابتات باللون في المصاحف أو بالرقة والغلظ في الألواح"[5].

وبهذا يظهر أن الإمام الشوشاوي رحمه الله يرى بإلحاق الياء متصلة باللام في الكلمة.

الخلاصة: جرى العمل في المصاحف المغربية بما ذكره الإمام الشوشاوي رحمه الله، قال المارغني رحمه الله: "والعمل على الأول"[6]، يعني اتصالها باللام. أما المشارقة فقد ضبطوا مصاحفهم بقول اللبيب رحمه الله[7].

وقال صاحب سفير العالمين: "أجاز اللبيب أن تلحق مردودة، وعليه عملنا"[8].

قال الدكتورأحمد شرشال: "يحسن ضبطها بالياء المتصلة إن كان الضبط بالأحمر، أما وقد أصبح الرسم والضبط باللون الواحد فيلزم منه أن تلحق مردودة على نحو ما ذكر اللبيب، وبقلم دقيق"[9].

الفرع الثاني: رأي الإمام في كيفية ضبط لفظ ﴿نَنجِي﴾، ﴿نُنجِي﴾:

اختلف علماء الضبط في كيفية إلحاق النون الثانية من قوله تعالى: ﴿نَنجِي﴾[يوسف: 110]، وقوله: ﴿نُنجِي﴾[الأنبياء: 87]، على قولين هما:

---

[1] ينظر: أصول الضبط، أبو داود، ص154.

[2] ذكر اللبيب أن منهم من يكتبها ياء ممطوطة متصلة باللام، ومنهم من يكتبها معقوصة. الدرة الصقيلة، اللبيب، ص458.

[3] الطراز، التنسي، ص489.

[4] الدرة الجلية، ميمون الفخار، البيت[1461]، ص105.

[5] الورقتان: 219، ب، و220، أ.

[6] دليل الحيران، المارغني، ص416.

[7] ينظر: إرشاد الطالبين، محيسن، ص37.

[8] ينظر: سفير العالمين، أشرف طلعت، 634/2، السبيل، أبو زيتحار، ص86.

[9] الطراز، التنسي، ص489، هامش3.

القول الأول: أن تلحق النون سنًا بالحمراء بين النون السوداء والجيم، واصلا إلى السطر. وهذا الوجه جاري على ما عليه المحققون من إيصال الملحق إلى السطر[1].

قال الإمام التنسي رحمه الله: "الجاري على ما عند جمهور الأئمة من أن الملحق يصل إلى السطر أن تجعل ضرسا بالحمراء بين النون الكحلاء والجيم"[2].

القول الثاني: أن تلحق النون معرقة فوق السطر حمراء. وهو اختيار اللبيب رحمه الله[3].

قال الإمام التنسي رحمه الله: "والجاري على مذهب اللبيب أن تجعل نونا معرقة فوق السطر حمراء"[4].

رأي الإمام: قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "تلحق نون بالحمراء في إثبات السطر متصلة بما قبلها وبما بعدها، ولا تجعل فوق السطر كما يفعله من لا علم له بهذا الشأن، كما هو مقتفى نصوص الأشياخ في سائر الملخصات إنما تجعل في السطر كما تجعل في الثابتات، ويفرق بين المحذوف والثابت باللون أو بالرقة والغلظ"[5].

الخلاصة: ماذكره الامام الشوشاوي رحمه اللهلامعمول به عند المغاربة

قال المارغني رحمه الله: "وبالأول جرى العمل"[6]، وأما المشارقة فجاء ضبطهم تبعًا لاختيار اللبيب[7].

الفرع الثالث: كيفية ضبط ما اجتمع فيه ألفان في آخر الكلمة:

اجتمع ألفان آخر الكلمة في قوله: ﴿تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ﴾[الشعراء: 61]، وقوله: ﴿تَبَوَّءَا لِقَوْمِكُمَا﴾[يونس: 87].

أ- كيفية ضبط كلمة ﴿تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ﴾[الشعراء: 61]: اتفقت المصاحف على كتب كلمة ﴿تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ﴾ بألف واحدة، فتحتمل تلك الألف السوداء أن تكون ألف البناء التي هي بناء تفاعل، أو أن تكون الياء التي هي اللام من الفعل؛ لأن أصل الكلمة (تراءي)، فلما تحركت الياء التي هي لام الفعل وانفتح ما قبلها انقلبت ألفا فصارت ﴿تَرَٰٓءَا﴾ بهمزة بين ألفينّ؛ ألف البناء، والألف المنقلبة، وكيفية ضبطها على وجهين:

الوجه الأول: كيفية ضبط ﴿تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ﴾ على الوجه الذي تكون المرسومة منهما ألف البناء والمحذوفة

الثانية: أن تجعل الهمزة نقطة بالصفراء بعد الألف المكتوبة بالحبر، وتلحق بعدها ألف بالحمراء، فتقع الهمزة بين ألفين الأولى بالسوداء والثانية بالحمراء، دلالة على أن بعد الهمزة ألف ثابتة في حال الانفصال ساقطة في حال الاتصال.

---

[1] ينظر: أصول الضبط، أبو داود، ص217.

[2] الطراز، التنسي، ص491.

[3] ينظر: الدرة الصقيلة، اللبيب، ص296.

[4] الطراز، التنسي، ص491.

[5] الورقة 220، الوجه أ.

[6] دليل الحيران، المارغني، ص417.

[7] ينظر: الطراز، التنسي، ص491، هامش4. إرشاد الطالبين، محيسن، ص38، سفير العالمين، أشرف طلعت، 635/2. السبيل، أبو زيتحار، ص8.

الوجه الثاني: كيفية ضبط ﴿تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ﴾ على الوجه الذي تكون الألف المرسومة منهما الألف الثانية المنقلبة وتكون المحذوفة الأولى للبناء: أن تثبت الألف الحمراء بعد الراء وتجعل الهمزة بالصفراء بعدها وحركتها عليها بالحمرة، فتقع أيضا الهمزة بين ألفين؛ الأولى بالحمرة، والثانية بالسواد، وإن شاء الناقط أيضا لم يرسم الألف في هذا الوجه الثاني، وجعل مقامها مطة[1]، وهذا الوجه اختاره الشيخان.

قال الحافظ رحمه الله: "وهذا المذهب عندي في ذلك أوجه، وهو الذي أختار وبه أنقط"، واختار أيضا أن ترسم الألف بالحمراء بين الراء والهمزة بدلا من جعل المطة موضعها"[2].

قال الإمام أبو داود رحمه الله: "هذا الوجه الثاني أحسن...؛ لرسم السلف الصالح ذلك"[3].

رأي الإمام: قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "وأمّا ﴿تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ﴾[الشعراء: 61] فضبطه على الوجه المشهور فيه وهو حذف الألف الأولى وإثبات الثّانية، أن تلحق الألف الأولى بالحمراء في السّطر وتجعل عليها مطّة بالحمراء؛ إعلامًا بإشباع مدّها، وتجعل الهمزة نقطة بالصّفراء بعد الألف الحمراء في السّطر، وتجعل عليها فتحتها، وترسم بعد الهمزة ألفًا ثابتة بالكحلاء، وإن شئتَ جعلْتَ مطّة بالحمراء في موضع الألف الأولى واستغنيْتَ بالمطّة عن الألف، والأحسن إلحاق الألف، قاله الأشياخ كلّهم"[4]. ومن خلال رأي الإمام يظهر أنه اختار الوجه الثاني، وبأن ترسم الألف بالحمراء بين الراء والهمزة بدلا من جعل المطة موضعها.

الخلاصة: جرى العمل بما قاله الإمام الشوشاوي رحمه الله تبعًا لرأي الشيخين، بأن المحذوفة هي الألف الأولى وذلك لأمور:

أحدها: أنّ الألف الأولى زائدة لبناء تفاعل، والألف الثّانية أصليّة؛ لأنّها في موضع لام الكلمة، وحذف الزّائد أولى من حذف الأصليّ؛ لأنّ أصل هذا اللّفظ تراءيَ على وزن تفاعَلَ، تحرّك حرف العلّة، وانفتح ما قبله فقُلِب ألفًا، فصار ﴿تَرَٰٓءَا﴾، نظيره من الصّحيح: تشاتم، وتضارب، وتقاتل، وتحاكم، وتخاصم، ونظيره من المعتلّ: ترامى، وتعاطى.

الوجه الثّاني: أنّ الألف الثّانية قد أُعلّت بالقلب، فلو أُعلّت أيضًا بالحذف لَلَحِقَ لام الفعل إعلالان: قلبٌ ثمّ حذفٌ، وذلك إجحاف بالحرف.

---

[1] أصول الضبط، أبو داود سليمان، ص182- 183.

[2] المحكم، الداني، 159- 162.

[3] أصول الضبط، أبو داود، ص183. واختياره هنا يخالف اختياره في كتابه مختصر التبيين، حيث قال: والثانية هي المحذوفة عندي. ينظر: مختصر التبيين، أبو داود، 926/2-927.

[4] الورقة 218، الوجه ب.

الوجه الثّالث: أنّ الألفَيْن هاهنا قد الْتقيا وهما ساكنان، والهمزة بينهما ليست بحاجز حصين لخفائها وبعد مخرجها وعدم صورتها، وحكم لسّاكنيْن إذا التقيَا إنْ يحذف الأوّل منهما إذا لم يوجد سبيل إلى تحريك أحدهما[1].

ب. ضبط قوله تعالى: ﴿تَبَوَّءَا لِقَوْمِكُمَا﴾[يونس: 87]: اجتمع في كلمة ﴿تَبَوَّءَا لِقَوْمِكُمَا﴾[يونس: 87] ألفان آخر الكلمة، وقد رُسم بألف واحدة بإجماع من المصاحف والقراء، فيحتمل أن تكون المرسومة إما صورة الهمزة التي هي لام الفعل، أو أن تكون المرسومة هي ألف التثنية، وكيفية ضبط لفظ ﴿تَبَوَّءَا﴾ على وجهين هما:

الوجه الأول: أن تكون المرسومة ألف التثنية فتجعل الهمزة نقطة بالصفراء، وحركتها عليها نقطة بالحمراء قبل الألف السوداء في السطر بينها وبين الواو. وهذا اختيار الشيخان، قال الحافظ رحمه الله: "والأوجه ها هنا أن تكون ألف التثنية"[2]، وقال أبو داود رحمه الله: والوجه الأول أختار، وبه أنقط[3].

الوجه الثاني: أن تكون الألف السوداء هي صورة الهمزة، فتجعل الهمزة وحركتها عليها، وترسم بعدها ألفا أخرى بالحمراء، لأنه لابد من تأدية اللفظ، وتحقيق المعنى[4].

رأي الإمام: قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "فيه وجهان: أحدهما: حذف الألف التي هي صورة الهمزة وإثبات الألف التي بعدها، وهذا الوجه هو المشهور، والوجه الآخر: عكس هذا، وهو إثبات الألف التي هي صورة للهمزة، وحذف الألف التي بعدها...، فإذا ضبطت هذا القسم على الوجه المشهور الذي هو حذف الألف التي هي صورة للهمزة وإثبات الألف التي بعدها، فلك في الألف التي هي صورة للهمزة وجهان: أحدهما: ترك إلحاقه، وجعل الهمزة في السّطر، وهو المشهور عندهم، والثّاني: إلحاق الألف التي هي صورة للهمزة بالحمراء، وجعل الهمزة نقطةً بالصّفراء فوقها، وجعل حركتها عليها بالحمراء"[5]. فالإمام الشوشاوي رحمه الله يرى بقول الشيخان.

الخلاصة: الذي عليه الإمام الشوشاوي رحمه الله هو الرأي الراجح في المسألة، أي بحذف الألف التي هي صورة الهمزة وإثبات الألف التي بعدها، وذلك لأوجه ثلاث:

أحدها: أنّ الألف التي هي صورة للهمزة أولى بالحذف، لأنّ الهمزة قد تستغني عن الصّورة لكونها حرفًا من الحروف.

---

[1] ينظر: الورقة 218، الوجه ب، المحكم، الداني، ص159.

[2] المحكم، الداني، ص163.

[3] أصول الضبط، أبو داود، ص187.

[4] وكذلك تفعل بكل همزة مفتوحة سواء تحرك ما قبلها أو سكن، إذا أتى بعدها ألف زائدة أو مبدلة من حرف أصلي، نحو: ﴿رَءَا﴾[الأنعام: 76] باستثناء الآيتين 11، 18 من سورة النجم المرسومتان بالألف، فاختار ضبطها كضبط لفظ ﴿تَبَوَّءَا﴾. ينظر: أصول الضبط، أبو داود، ص190.

[5] الورقتان: 234، ب، و235، أ.

الوجه الثّاني: أنّ أوّل المثلين أولى بالتّغيير إذا لم يوجدْ سبيل إلى تحريك أو إدغام.

الوجه الثّالث: أنّ ألف التّثنية لو حُذفت لم يبق في الكلمة ما يدلّ على التّثنية، فوجب إثباتها، ليتأدّى بذلك معنى التّثنية[1].

الفرع الرابع: كلمة ﴿جَآءَنَا﴾[الزخرف:37] وكيفية ضبطها:

ما اجتمع فيه ألفان في وسط الكلمة، وقع في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿جَآءَنَا﴾[الزخرف:37]، وقد رُسم في جميع المصاحف بألف واحدة، فإن كان مرسوما على قراءة التوحيد والإفراد فذلك حقيقة رسمه، وإن كان مرسوما على قراءة التثنية[2]، فقد حذفت منه ألف واحدة، والمحذوفة على احتمالين:

الاحتمال الأول: أن تكون المحذوفة هي علامة الاثنين من حيث كانت زائدة، وكان الثقل والكراهة إنما وجبا لأجلها، فلذلك حذفت الزائدة وأثبتت الأصلية. وضبط ذلك يكون بجعل الهمزة نقطة بالصفراء وحركتها عليها بعد الألف السوداء، أن تثبت ألفاً بالحمرة بين الجيم والألف السوداء، وتوقع الهمزة بالصفراء بينهما. وهذا الشيخان.

قال الحافظ رحمه الله: "وذلك الوجه عندي، لأن عين الفعل الذي هو من سنخ الحرف[3] قد أُعِلّ بالقلب، فلم يكن ليعل بالحذف فلا يبقى له أثر في الرسم"[4]. وقال أبو داود رحمه الله: " والأول أختار، وبه أنقط"[5].

الاحتمال الثاني: أن تكون المنقلبة عن عين الفعل في جاء، إذ الأصل (جيأ)، فلما تحرّكت الياء وانفتح ما قبلها انقلبت ألفا، ثم أتت ألف التثنية بعدها فالتقتا معاً، فوجب حذف إحداهما، فحذفت التي هي عين لكونها أولها وأثبتت التي هي علامة الاثنين، لأن المعنى يختل بحذفها.

فإن نقط ذلك يكون بجعل الهمزة نقطة بالصفراء وحركتها عليها نقطة بالحمراء قبل الألف السوداء، وترسم بالحمراء ألف قبل الهمزة وبعد الجيم.

رأي الإمام: قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "الوجه المختار حذف الألف الثّانية، وإثبات الأولى"[6].

وبهذا يظهر أن الإمام الشوشاوي رحمه الله مع رأي الشيخين.

الخلاصة: جرى عمل المصاحف بالوجه المختار لدى الأئمة، وذلك لأمور عدة:

أحدها: أنّ الألف الأولى أصليّة؛ لأنّها منقلبة عن عين الفعل، والألف الثّانية زائدة للتّثنية، وحذف الزّائد أولى من حذف الأصليّ؛ لضعف الزّائد وقوّة الأصليّ.

---

[1] ينظر: الورقة 236، الوجه ب، المحكم، الداني، ص163، أصول الضبط، أبو داود، ص187.

[2] قراءة التثنية هي قراءة: نافع وابن كثير، وابن عامر، وأبو بكر، وقرأ الباقون بغير ألف على التوحيد. ينظر: النشر، ابن الجزري، 2/369.

[3] سنخ الحرف؛ أصله، فالسنخ؛ من كل شيء: الأصل، وأسناخ الثنايا والأسنان: أصولها، ومراده أن الياء المنقلبة ألفا من أصل الكلمة. ينظر: تاج العروس، الزبيدي، 274/7، أصول الضبط، أبو داود، ص185.

[4] المحكم، الداني، ص163.

[5] أصول الضبط، أبو داود، ص186.

[6] الورقتان، 222، ب، و223، أ.

الوجه الثّاني: أنّ الألف الأولى هي عين الفعل قد أُعلّ بالقلب، فلو أُعِلَّ بالحذف أيضًا لَلَحِقَ عَيْنَ الفعل إعلالان قلبٌ ثمّ حذفٌ، وذلك إجحافٌ بالحرف.

الوجه الثّالث: أنّ الألف الثّانية هي التي وقع بها الثّقل والكراهة، بخلاف الأولى، وحذف ما وقع به الثّقل أولى من حذف ما لم يقع به الثّقل.

الوجه الرّابع: أنّ الألف الثّانية قريبة من الطرف، وما قَرُب من الشيء حكمه حكم ذلك الشيء، والأطراف محلُّ التّغيير، والحذف تغيير، والتّغيير يأنس بالتّغيير.

الوجه الخامس: أنّ الألف الأولى متّفق على إثباتها عند جميع القرّاء، والألف الثّانية مختلف في إثباتها عند القرّاء وحذف المختلف فيه أولى من حذف المتّفق على إثباته.

الوجه السّادس: أنّ حذف الألف الثّانية أولى من حذف الأولى حملًا على سائر ألف التّثنية في حشو الكلمة نحو: رجلان، ويحكمان؛ لجري الباب على نسق واحد[1].

الفرع الخامس: رأي الإمام في ضبط قوله تعالى: ﴿يَبْنَؤُمَّ﴾:

الأصل في كلمة ﴿يَبْنَؤُمَّ﴾[طه: 92] ثلاث ألفات: ألف ياء النداء، وألف الوصل في ابن، وألف الأصل في أم وقد رسمت متصلة في جميع المصاحف من غير اختلاف، ولكن علماء الرسم اختلفوا في رسمها على ثلاثة أقوال[2]:

القول الأول: يرسم موصولا من غير إلحاق ألف، وهو ظاهر كلام الحافظ الداني رحمه الله.

قال الحافظ رحمه الله: "وأما رسم ﴿يَبْنَؤُمَّ﴾ كلمة واحدة، وهو في الأصل ثلاث كلم: (يا) كلمة، و(ابن) كلمة، و(أم) كلمة، فعلى المراد الوصل وتحقيق اللفظ، فلذلك حذفت ألف (يا) وألف (ابن) لعدمهما في النطق بكون الأولى ساكنة، والثانية لوصل، وقد اتصلتا بالباء الساكنة من (ابن)، وصورت همزة (أم) المبتدأة واوًا، لما وصلت بما قبلها، كما تصور الهمزة المضمومة المتوسطة في نحو ﴿يَّكْلَؤُكُم﴾[الأنبياء: 42]، وشبهه سواء، فصار كلمة واحدة، وخرج رسمه على لفظه دون أصله"[3].

القول الثاني: يرسم موصولا، وتلحق ألف النداء بالحمراء، ذكره اللبيب في شرح العقيلة.

قال أبو بكر اللبيب رحمه الله: "فأما الألف التي بعد ياء النداء فلا بد من إثباتها بالحمرة في المصاحف"[4].

القول الثالث: يرسم بإثبات ألف النداء بالسواد، ذكره السخاوي في شرح العقيلة موصولا.

قال السخاوي رحمه الله: "ورأيته في المصحف الشامي ﴿يَبْنَؤُمَّ﴾ موصولا إلا أنه أثبت فيه الألف التي بعد الياء"، ثم قال: "وإنما كتب ذلك على مراد وصل الكلم لا على الوقف والانفصال"[1].

---

[1] ينظر: الورقة، 123، أصول الضبط، أبو داود، ص184.

[2] ينظر: الطراز، التنسي، ص477.

[3] المحكم، الداني، ص181- 182.

[4] الدرة الصقيلة، اللبيب، ص484.

رأي الإمام: ذكر الإمام الشوشاوي رحمه الله الأقوال الثلاثة، ثم قال: "رسمه موصولا من غير إلحاق ألف النداء وهذا هو القول المشهور، وهو ظاهر كلام أبي عمرو في المحكم"[2].

الخلاصة: الذي عليه المصاحف ما قاله الإمام الشوشاوي رحمه الله تبعًا للحافظ الداني رحمه الله، قال المارغني رحمه الله: "أن ألفه لا تلحق عند الجميع خلافا للبيب"[3].

الفرع السادس: كيفية ضبط ما اجتمع فيه ياءين:

1- **كيفية ضبط قوله تعالى:﴿ٱلنَّبِيِّـۧـِۧينَ﴾[4] حيث ما وقع:** اتفق كتَّاب المصاحف على حذف إحدى الياءين من الرسم في قوله تعالى: ﴿ٱلنَّبِيِّـۧـِۧينَ﴾[البقرة:60] الخاصة بقراءة نافع وحده[5] حيث وقع، فيجوز أن تكون المحذوفة هي الأولى، ويجوز أن تكون الثانية، ففي ضبطها مذهبان:

المذهب الأول: أن تكون المحذوفة منهما الأولى، التي هي زائدة للمد، وأنها أول الياءين، لأن الهمزة بينهما لخفائها، وأن لا صورة لها ليست بفاصلة فوجب لذلك حذفها من الرسم.

فنقطه على هذا القول جعل الهمزة نقطة بالصفراء وحركتها من تحتها نقطة بالحمراء قبل الياء السوداء، ورسم قبل الهمزة وبعد الباء ياء بالحمراء. وهو اختيار الحافظ.

قال الحافظ رحمه الله: "والمذهب الأول أوجه"[6].

المذهب الثاني: أن تكون المحذوفة منهما الثانية، التي هي علامة الجمع من حيث كان البناء يختل بحذف الأولى وكان الثقل والكراهة للجمع بين صورتين متفقتين إنما وجب بالثانية لا بالأولى، وهو اختيار أبي داود[7]. فنقطه على هذا القول جعل الهمزة وحركتها بعد الياء السوداء، وتلحق بعد الهمزة وقبل النون ياء بالحمراء، وهي ياء الجميع، ولا بد من إلحاق هذه الياء في هذا الوجه ليتأدى بإلحاقها المعنى الذي جاءت هي والنون لأجله[8].

رأي الإمام الشوشاوي: في قول الناظم رحمه الله:

القَوْلُ فِي النَّقْصِ مِنَ الهِجَاءِ ** إِنْ شِئْتَ أَنْ تُلْحِقَ بِالحَمْرَاءِ
أَوِلُ مَا الثَّانِي بِهِ قَدْ دَخَلاَ ** عَلاَمَةٌ لِلجَمْعِ أَوْ أَنْ أَصَلاَ

---

[1] الوسيلة، السخاوي، ص367. ونقله أبو العاصي في الكشف ورده الحسن بن علي الشيباني فقال: "وما ذكره الشيخان فيه نظر فإن الإجماع على أن الألف المصاحبة لياء النداء محذوف". ينظر: مختصر التبيين، أبو داود، 576/3.

[2] الورقتان: 204، ب، و205، أ.

[3] دليل الحيران، المارغني، ص412.

[4] كقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُواْ يَكْفُرُونَ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧـِۧينَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ﴾[البقرة: 60].

[5] قرأ نافع على الأصل؛ وقرأ الباقون بياء مشددة على الإبدال والإدغام. ينظر: التذكرة، ابن غلبون، 315/2.

[6] المحكم، الداني، ص165.

[7] أصول الضبط، أبو داود، ص193.

[8] المحكم، الداني، ص165- 166، أصول الضبط، أبو داود، ص193، المقنع، الداني، ص378.

نَحْوَ النَّبِيئِينَ..... ** .....[1]

ذكر الإمام الشوشاوي رحمه الله التخيير في أيٍّ الألفين المحذوفة، فقال: "أمّا ﴿ٱلنَّبِيِّـۧٓـِۧـينَ﴾ فرجّح أبو عمرو فيه حذف الياء الأولى، ورجّح فيه أبو داود والتّجيبي حذف الياء الآخرة[2]، ثم ذكر الإمام المذهبين وحجتهما وقال في المذهب الأول: "فإذا أردت ضبط ﴿ٱلنَّبِيِّـۧٓـِۧـينَ﴾ على القول بحذف الياء الأولى جعلْت الياء الأولى بالحمراء في السّطر، وجعلْتَ عليها مطّة بالحمراء إعلامًا بإشباع مدّها، وجعلْتَ الياء الآخرة ثابتة بالكحلاء وجعلْتَ بين الياءين همزة نقطةً بالصّفراء في السّطر، وجعلْتَ تحتها كسرتَها بالحمراء، فتحصل الهمزة إذًا بين الياء بالحمراء قبلها والياء الكحلاء بعدها، وإن شئتَ لم تُلحق الياء الأولى المحذوفة، وجعلتَ في موضعها مطّةً بالحمراء، الوجه الأوّل أحسن، وهو إلحاق الياء هو أحسن من الاستغناء بالمطّة"[3].

وبهذا القول يظهر أن الإمام الشوشاوي رحمه الله قد استحسن من المذهب الأول الذي عليه الحافظ الداني رحمه الله، وهو القول بإلحاق الياء مع جعل المد عليها بدل الاستغناء عنها بالمطة.

الخلاصة: جرى عمل المصاحف على اختيار أبي داود، عكس ما اختاره الحافظ واستحسنه إمامنا الشوشاوي رحمه الله، قال الشيخ المارغني رحمه الله: "والعمل عندنا على ما رجحه أبو داود رحمه الله "[4]. وقال ابن القاضي رحمه الله: "والعمل بحذف الثانية على مرجح التنزيل"[5].

2- **الخلف في ضبط ياء ﴿يُحْيِ ٱللَّهُ﴾**: اختلف أهل الفنِّ في ضبط الياء الثانية عند قوله تعالى: ﴿يُحْيِ ٱللَّهُ﴾[البقرة: 72]، على قولين[6]:

القول الأول: عدم إلحاق الياء لأنَّ الضبط مبني على الوصل وهذا ما ذهب إليه التُجَيْبِي[7]، والتَّنَسي[8] -رحمهم رحمهم الله تعالى-

---

[1] منظومة مورد الظمآن، الخرّاز، باب القول في إلحاق المحذوف من الهجاء، الأبيات[544- 545- 546]، ص42.

[2] توهم الإمام التخيير بين حذف الياء الأولى وحذف الياء الثانية كما ذكر الناظم، ولكن الصواب ليس بين الحذف والإثبات، وإنما في إلحاق الياء وعدم إلحاقها. وكذلك ذكر الزياتي في حواشيه. ينظر: الطراز، التنسي، ص454، هامش: 10.

[3] الورقتان: 218، ب، و219، أ، ب.

[4] دليل الحيران، المارغني، ص405. ينظر: المصحف برواية قالون عن نافع.

[5] بيان الخلاف والتشهير والاستحسان، ابن القاضي، ص45.

[6] ومنشأ الخلاف سببه عدم نص الشيخين على هذا الموضع، إلاَّ أنهما نصَّا على التخيير بين إلحاق الياء وعدمها في صلة الهاء والياء الزائدة إذا لم يأت بعدها همز ولا سكون، نحو: ﴿يَوْمَ يَاتِ﴾[هود: 105]، ﴿إِنَّ رَبَّهُۥ كَانَ بِهِۦ بَصِيرًا﴾[الانشقاق: 15]. ولشبهه بهما ينبغي أن يقاس عليهما إذ هو يشبههما، ولا فرق بينه وبينها، وهو ما ليس بعده همز ولا سكون مما اجتمع فيه ياءين وحذفت منهما الثانية؛ لكونها ساكنة واقعة في الطرف ولكنها سقطت خطاً لا لفظاً. ينظر: الطراز، التنسي، ص327- 330- 331.

[7] رسالة التُجَيْبي في الضبط القرآني، ص57.

[8] الطراز، التنسي، ص135330- 331.

دليلهم: قال الإمام التَّنسي رحمه الله : "فإن جاء بعده سكون ــ أي حرف المدِّ[1] ــ نحو: ﴿يُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾[الحج: 6] كان ساقطا في الوصل لفظاً، فلا يلحق لإجماعهم على أنَّ النَّقط مبني على الوصل...، ولا يلتفت إلى من زعم أنَّه يلحق، إذا لم يقل به أحد من الأئمة القدماء"[2].

وقال التُجَيْبي رحمه الله : "وإن كانت الثانية ساكنة الأشهر أن لا تصور المحذوفة نحو: ﴿يَسْتَحْيِۦٓ﴾[البقرة: 25] ﴿يُحْيِ ٱللَّهُ﴾، وشبهه..."[3].

القول الثاني: إلحاق الياء المحذوفة في: ﴿يُحْيِ ٱللَّهُ﴾، وهو ما جرى به العمل بفاس[4].

رأي الإمام: قال الإمام الشوشاوي رحمه الله : "يجوز فيه وجهان: الإلحاق وعدمه بالقياس على ﴿تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ﴾[الشعراء: 61] على حذف الثاني، وبالقياس على ﴿مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ﴾[البقرة: 52]"[5].

الخلاصة: الملاحظ أن الإمام الشوشاوي رحمه الله خيّر الناقط في قوله تعالى: ﴿يُحْيِ ٱللَّهُ﴾ بين إلحاق الياء وعدمه بالقياس، ولكن المعمول به بفاس إلحاق الياء كما سبق ذكره، والذي جرى عليه العمل عدم الإلحاق، قال التَّنَسِي رحمه الله : "فلا يلحق لإجماعهم على أنَّ النَّقط مبني على الوصل...، ولا يلتفت إلى من زعم أنَّه يلحق، إذا لم يقل به أحد من الأئمة القدماء"[6].

الفرع السابع: باب نقط ما اجتمع فيه واوان فحذفت إحداهما تخفيفا:

اجتمعت المصاحف على حذف إحدى الواوين في أربع كلم وهن: قوله تعالى: ﴿لِيَسُۥٓـُٔوا﴾[الإسراء: 7] و﴿تُـْٔوِۦ﴾[الأحزاب:51]، و﴿تُـْٔوِيهِ﴾[المعارج: 13]، و﴿ٱلْمَوْءُۥدَةُ﴾[التكوير: 8]:

1- ضبط قوله تعالى: ﴿لِيَسُۥٓـُٔوا﴾[الإسراء: 7] على قراءة من قرأ بالياء على الجمع: اجتمع في كلمة ﴿لِيَسُۥٓـُٔوا﴾ واوان أولاهما عين الكلمة، وهي التي بعد السين، والثانية ضمير الجمع، وهي التي بعد الهمزة وهذا على قراءة من قرأ بالياء على الجمع[7]، وقد اتفقت المصاحف على كتبه بواو واحدة لئلا يجتمع فيه واوان ولكنهم اختلفوا في أيُّهما المحذوفة على قولين:

---

[1] حرف المد يقصد به الياء الثانية الساكنة.

[2] الطراز، التنسي، ص331- 332.

[3] رسالة التُّجَيْبي في الضبط القرآني، ص57.

[4] بيان الخلاف والتشهير والاستحسان، ابن القاضي، ص45.

[5] الورقة 214، الوجهان: أ، ب.

[6] الطراز، التنسي، ص332.

[7] قرأ نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو حفص عن عاصم بياء على الجمع بهمزة بين واوين، وقرأ عاصم في رواية أبي بكر، وابن عامر، وحمزة على على الواحد بالياء، وقرأ الكسائي بالنون. ينظر: السبعة في القراءات، ابن مجاهد، ص378.

القول الأول: أن تكون الأولى محذوفة التي هي عين الفعل إذ هي السابقة، فنقطه بجعل الهمزة نقطة بالصفراء وحركتها نقطة بالحمراء أمامها قبل الواو السوداء، ورسم واو بالحمراء قبل الهمزة وبعد السين، فتحصل الهمزة بين الواوين الحمراء والسوداء، وإن شاء الناقط لم يرسم تلك الواو وجعل مطة في موضعها بين السين والهمزة وهو اختيار الحافظ وأبو داود-رحمهما الله تعالى-[1].

قال الحافظ ﷺ: "ويجوز أن تكون المحذوفة منهما الأولى التي هي عين من الفعل، إذ هي السابقة، ويجوز أن تكون الثانية التي هي علامة الجمع، من حيث كانت حرفا زائدا دخيلا، وكانت الأولى من سنخ الحرف والمذهب الأول أوجه، لأن معنى الجمع يختل بسقوط علامته، وعدم دليله"[2].

وقال أبو داود ﷺ: "والوجه الأول أختار، وبه أنقط، ولا يجوز في هذا الوجه الثاني اختصار الواو الحمراء البتة"[3].

الثاني: أن تكون الواو الثانية محذوفة التي هي علامة الجمع من حيث كانت حرفا زائدا دخيلا، فنقطه بجعل الهمزة وحركتها بعد الواو السوداء، ورسم واو بالحمراء بعدها لا بد من ذلك ليتأدى بها المعنى الذي جاءت له، فتحصل الهمزة بين الواوين السوداء والحمراء[4].

رأي الإمام: قال الإمام الشوشاوي ﷺ: "وأمّا ضبط ﴿لِيَسُۥٓـُٔوا﴾[الإسراء: 7] فإذا أردتَّ ضبطه على القول المختار بحذف الواو الأولى جعلْتَ الواو الأولى بالحمراء في السّطر، وجعلْتَ عليها مطّة بالحمراء؛ إعلامًا بإشباع مدّها كما تقدّم في ﴿ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾، وجعلْت الواو الآخرة ثابتة بالكحلاء، وجعلْتَ بين الواوين همزة نقطة بالصّفراء في السّطر، وجعلْتَ أمامها ضمّتها بالحمراء، فتحصل الهمزة إذًا بين الواو الحمراء قبلها والواو الكحلاء بعدها، وإن شئتَ لم تُلحق الواو الأولى المحذوفة، وجعلْتَ مطّة بالحمراء في موضعها، وإلحاقها أحسن من الاستغناء عنها بالمطّة، قاله الأشياخ كلّهم"[5]. فقول الإمام موافق لما عليه الشيخين من أن المحذوفة هي الواو الواو الأولى، ثم ذكر أن الوجه المقدم فيها إلحاق الواو مع وضع علامة المط عليها.

الخلاصة: قول الإمام الشوشاوي ﷺ في التخيير بين الإلحاق مع وضع المط، وبين الاستغناء عنه بالمطة واستحسانه للأول منهما، وأنه "قاله الأشياخ"، يمكن قصد به الإمام أبو داود، لأن الحافظ الداني ترك الناقط على التخيير و لم يستحسن أيُّ وجهٍ منهما، قال أبو داود ﷺ : "والأول أختار، وبه أنقط"[6]، وما قاله الإمام من

---

[1] ينظر: المحكم، الداني، ص168- 169، أصول الضبط، أبو داود، ص196.

[2] المحكم، الداني، ص169.

[3] أصول الضبط، أبو داود، ص198.

[4] الطراز، التنسي، ص455- 456.

[5] الورقة 189، الوجه ب.

[6] أصول الضبط، أبو داود، ص198.

استحسان الوجه الأول بإلحاق الواو الأولى وجعل المد عليها هو الذي جرى به عمل المصاحف، تبعا للإمام أبي داود رحمه الله، لأن المطة لا تقع إلا على حرف موجود في الخط واللفظ[1].

2- **ضبط قوله تعالى:** ﴿تُـْوِى﴾[الأحزاب:51]، و﴿تُـْوِيه﴾[المعارج: 13]: رُسم هذان اللفظان بواو واحدة في جميع المصاحف، وهي الثانية المكسورة التي هي عين الفعل، فكان ضبطهما على وجهين:

الأول: جعل الهمزة نقطة بالصفراء وعلامة السكون عليها، بين التاء والواو السوداء في بياض السطر، وجعل تحت الواو السوداء نقطة بالحمراء علامة لكسرها. وهو اختيار الحافظ وأبو داود –رحمهما الله تعالى-.

الثاني: جعل الهمزة نقطة بالصفراء وعلامة السكون عليها، ورسم بعد التاء وقبل الواو السوداء واوا بالحمراء وجعل الهمزة فيها[2]. قال الحافظ الداني رحمه الله: وإن شاء الناقط رسم بعد التاء وقبل الواو السوداء بالحمراء واوا وجعل الهمزة فيها، وألاّ يرسمها أحسن"[3]. وقال أبو داود رحمه الله: "والأول أحسن، وهذا الثاني لا أستجيزه"[4].

رأي الإمام: أضاف الإمام الشوشاوي رحمه الله قولا آخرا، وهو جواز حذف الواو الثانية المكسورة، وقال بأنه: "وجه شاذ"[5]، ثم أخذ بالقول المنصوص عليه عند الشيخين، وقال: "فإذا ضبطَه على القول المشهور المنصوص عليه عند الأشياخ الذي هو حذف صورة الهمزة فلك في إلحاق الواو التي هي صورة للهمزة وجهان، والوجه المختار عند الأشياخ تركُ إلحاق الواو"[6].

الخلاصة: ما قاله الإمام الشوشاوي رحمه الله هو الذي جرى به العمل، قال الشيخ المارغني رحمه الله: "فالمختار المعمول به في ضبط جميع ذلك ترك إلحاق صورة الهمزة، والاقتصار على جعل الهمزة نقطة صفراء في السطر قبل الواو"[7]. الواو"[7]. وقال الضباع رحمه الله "والمختار الأول"[8].

3- **ضبط قوله تعالى: ﴿أُلْمَوْءُدَه﴾[التكوير: 8]:** رسمت في جميع المصاحف بواو واحدة، فضبطها أئمة النقط على وجهين بحسب الواو المرسومة:

الأول: أن تكون المرسومة الواو الأولى التي هي فاء من الفعل، والمحذوفة الواو الثانية، فنقطه جعل الهمزة نقطة بالصفراء وحركتها أمامها نقطة بالحمراء بعد الواو السوداء، ورسم واو بالحمراء بعد الهمزة فتحصل الهمزة بذلك بين واوين سوداء وحمراء، وإن شاء الناقط لم يرسم تلك الواو من حيث كانت ضمة الهمزة دالة عليها

---

[1] ينظر: الطراز، التنسي، ص456، دليل الحيران، المارغني، ص406.

[2] ينظر: المحكم، الداني، ص170، أصول الضبط، أبو داود، ص201.

[3] المحكم، الداني، ص170.

[4] أصول الضبط، أبو داود، ص201.

[5] هذا القول أضافه عن بعض الشراح، وقال: "هذا جارٍ على قواعدهم...، وهذا الذي قاله هذا الشّارح له وجه حسنٌ؛ لأنّ المِثْلَيْن إذا اجتمعَا يجوز يجوز حذف الأوّل منهما، ويجوز حذف الثّاني".

[6] الورقة 190، الوجه أ.

[7] دليل الحيران، المارغني، ص418- 419.

[8] سمير الطالبين، الضباع، ص122.

اختاره الحافظ وأبو داود. قال الحافظ الداني رحمه الله: "وأن تكون المرسومة الأولى التي هي فاء أولى"[1]. وقال أبو داود رحمه الله: "والوجه الأول أقيس"[2].

الثاني: أن تكون المرسومة الثانية، والمحذوفة الأولى من حيث كانت السابقة منهما، فنقطه جعل الهمزة وحركتها قبل الواو السوداء، ورسم واو بالحمراء بعد الميم وقبل الهمزة، فتحصل الهمزة أيضا بين واوين، واو حمراء وواو سوداء، ولا بد من تصوير الواو في هذا الوجه ضرورة لأن اللفظ والمعنى يختلان بحذفها.

رأي الإمام: قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "مقتضى كلام المؤلّف، وهو التّخيير بين شيئين، وهما الإلحاق وتركه، وهو مقتضى كلام أبي عمرو، والتّجيبي، وعبارتهما مثل عبارة المؤلّف، وأمّا أبو داود فقد ذكر التّخيير في هذا القسم بين ثلاثة أشياء وهي: الإلحاق، أو تركه من غير شيء في موضعه، أو ترك الإلحاق مع جعل المطّة في موضعه...، والمشهور عند أهل الرسم حذف الثّانية وإثبات الأولى، نصّ عليه أبو عمرو وأبو داود والتّجيبي"[3].

والتّجيبي"[3].

ومما يلاحظ أن الإمام الشوشاوي رحمه الله نسب ثلاثة أوجه لأبي داود، لكن ما قاله يرى بوجهين فقط، قال التنسي رحمه الله: "والظاهر عندي أن كلام أبي داود مفسر لكلام الداني، فليس فيه على حذف الثاني إلا وجهان"[4]. ثم إن الإمام الشوشاوي رحمه الله يقول بما نصّ عليه الأشياخ من أن الواو المحذوفة هي الثانية، ويكون ضبط اللفظة عليها.

الخلاصة: الذي جرى به العمل ما قاله الإمام الشوشاوي رحمه الله ، وهو إثبات الواو الأولى[5]، وذلك لأنها من نفس الكلمة، وأن ضمة الثانية تدل على الثانية، وأن من العرب إذا خففها أسقط الثانية[6].

4- **ضبط الواو المرسومة إذا جاءت بعد همزة مضمومة:** كل همزة مضمومة جاءت قبل واو مرسومة، سواء كانت للجمع أو للبناء، وسواء تحرك ما قبل الهمزة أو سكن، نحو: ﴿مُسْتَهْزِءُون﴾[البقرة: 13]، ﴿وَادْرَءُوا﴾[آل عمران: 168]، ﴿يَسْتَنْبِئُونَكَ﴾[يونس: 53]، وشبهه، حيث وقع، رسمت بواو واحدة في المصاحف، واختلف أهل النقط في الواو المرسومة على قولين:

الأول: أن تكون هي واو الجمع وواو البناء، والمحذوفة صورة الهمزة، وعليه يكون النقط بجعل الهمزة نقطة بالصفراء قبل الواو، وفي أعلى المطة إن كان قبلها خط ممطوط، وفي بياض السطر إن لم يكن قبلها خط ممطوط، وحركتها أمامها بالحمراء. وهو اختيار الحافظ وأبو داود.

---

[1] المحكم، الداني، ص170- 171. أصول الضبط، أبو داود، ص202.

[2] أصول الضبط، أبو داود، ص202.

[3] الورقة 221، الوجهان: أ، ب.

[4] الطراز، التنسي، ص466.

[5] ينظر: الطراز، التنسي، ص466، دليل الحيران، المارغني، ص410.

[6] ينظر: مختصر التبيين، أبو داود، 1272/5.

قال الحافظ رحمه الله: جائز أن تثبت واو الجمع و واو البناء صورة الهمزة، وأن تحذف واو الجمع و واو البناء وتثبت صورة الهمزة، والأول أقيس"[1].

الثاني: أن تكون هي صورة الهمزة، والمحذوفة واو الجمع و واو البناء، وعليه يكون النقط بجعل الهمزة في نفس تلك الواو السوداء، ورسم بعدها واو بالحمراء[2].

قال أبو داود رحمه الله: "والأول أقيس، وبه أنقط، لاستغناء الهمزة عن الصورة، ومن اختلال اللفظ والمعنى جميعا بحذف ما يدل على الجمع أو على البناء"[3].

رأي الإمام: قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "فيجوز فيه إثبات الواو الأولى التي هي صورة للهمزة، وحذف الواو التي بعدها، ويجوز فيه أيضًا عكس هذا، وهو إثبات الواو الثّانية وحذف صورة الهمزة، وهذا هو الوجه المشهور عند الأشياخ، نصّ عليه أبو عمرو وأبو داود والتّجيبي، وقد ذكر كلّ واحد منهم هذين الوجهين واختاروا كلّهم من الوجهين حذفَ صورة الهمزة وإثبات الواو التي بعدها"[4]. فإذا ضبطت هذا القسم على الوجه المشهور بحذف الواو الأولى التي هي صورة للهمزة، فإنّك لا تُلحق الواو التي هي صورة للهمزة؛ لأنّ الهمزة تجزي عن صورتها، ويجوز إلحاقها أيضًا، ولكنّ المشهور ترك إلحاقها"[5].

الخلاصة: ما قاله الإمام الشوشاوي رحمه الله من حذف صورة الهمزة وإثبات الواو الثّانية هو الذي جرى به عمل المصاحف، وهو الذي عليه أئمة الفنّ[6]، لأن حذف صورة الهمزة وُجِّه بثلاثة أوجه: أحدها: أنّ أوّل المثلين أولى بالتّغيير، والوجه الثّاني: أنّ الهمزة قد تستغني عن الصّورة بخلاف الواو، والوجه الثّالث: أنّ الواو الثّانية أُتي بها لمعنى الجمع أو البناء أو للأصل، فلو حُذفت لاختلّ المعنى الذي جيء بها من أجله"[7].

5- **ضبط الواو المضمومة إذا جاء بعدها واو ساكنة:** كل واو مضمومة جاء بعدها واو ساكنة للجمع كانت أو للبناء، نحو قوله تعالى: ﴿تَتْلُوْن﴾[آل عمران: 153]، ﴿فَبَأْوُوا﴾[الكهف: 16]، ﴿وُوْرِيَ﴾[الأعراف: 19] و﴿دَاوُوْد﴾[البقرة: 249] فضبطها على النحو كالآتي:

القول الأول: أن تكون المرسومة هي الواو الأولى، فضبطها بإلحاق واو بالحمراء بعد الواو السوداء أو جعل مكانها مطة، وهو اختيار الأئمة الحافظ وأبو داود والخرّاز –رحمهم الله تعالى-. قال الحافظ: رحمه الله "والأوجه ها

---

[1] أوراق غير منشورة من كتاب المحكم، الداني، ص33.

[2] ينظر: المحكم، الداني، ص171، أصول الضبط، أبو داود، ص205.

[3] أصول الضبط، أبو داود، ص204.

[4] الورقة 208، الوجهان: أ، ب.

[5] الورقة 208، الوجهان: أ، ب.

[6] دليل الحيران، المارغني، ص406، السبيل، أبوزيتحار، ص83. سفير العالمين، أشرف طلعت، ص628.

[7] الورقة، 208، الوجهان: أ، ب.

هنا أن تكون المرسومة الواو الأولى...، والناقط مخير في رسم واو الجمع و واو البناء في هذا الضرب على ما تستحقه وفي ترك رسمها لدلالة الضمة عليها"[1].

وقال أبو داود رحمه الله: "الأوجه ها هنا أن تكون المرسومة هي الواو الأولى؛ لتحركها، والمحذوفة الواو الثانية لسكونها "[2]. وقال الإمام الخرّاز رحمه الله:

.....ثُمَّ مَا ** أَوَلاَهُمَا ضُمَّتْ فَفِي الثَّانِي كَمَا

هَذَا كَيَلْوُونَ..... ** .....[3].

القول الثاني: أن تكون المرسومة هي الواو الثانية، فضبطها بإلحاق واو بالحمراء بعد الواو السوداء وحركتها نقطة بالحمراء أمامها[4].

رأي الإمام: قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "واتّفقوا على المختار في هذا القسم وهو حذف الواو الآخِرة وإثبات الأولى"[5]. وبهذا القول يظهر أن الإمام يرى بقول أئمة الفنّ لاتفاقهم عليه.

الخلاصة: الذي جرى به العمل ما قاله الأئمة[6]، من أن المرسومة هي الواو الأولى، وحجّة الوجه المشهور ستّة أوجه:

أحدها: أنّ الواو الأولى أصليّة، والثّانية زائدة، وحذف الزائدة أولى من حذف الأصلي.

الثاني: أنّ الواو الثّانية بها وقع به الثّقل، فما وقع به الثّقل أولى بالحذف ممّا لم يقع به.

الوجه الثالث: أنّ الأولى إذا حُذفت لم يَبْقَ ما يدلّ عليها، بخلاف الثّانية إذا حُذفت بقيتْ الضمّةُ تدلُّ عليها والحذف بدليلٍ أولى من الحذف بغير دليلٍ.

الوجه الرابع: أنّ الثانية قريبة من الطّرف الذي هو محلّ التّغيير، وما قَرُب من الشّيء له حكمه، والأطراف محلّ التّغيير.

الوجه الخامس: أنّ الأولى متحرّكة، والثّانية ساكنة، وحذف السّاكن أولى من حذف المتحركِ.

الوجه السادس: أنّ الأولى إذا حُذفتْ بقيتْ حركتُها لا محلّ لها، ووجود الحركة بلا حرف محالٌ؛ لأنّ الحركة مع حرفها كالعَرَضِ مع الجَوْهَرِ"[7].

لذلك كان ضبطه بإلحاق واو صغيرة بالحمراء، وبالتالي فقول الإمام الشوشاوي رحمه الله جاء موافقا لقول أئمة الفنّ، وبه ضُبطت المصاحف[1].

---

[1] المحكم، الداني، ص173.

[2] أصول الضبط، أبو داود، ص207.

[3] منظومة مورد الظمآن، الخراز، باب القول في إلحاق المحذوف من الهجاء، البيتين[546- 547]، ص42.

[4] ينظر: أصول الضبط، أبو داود، ص207، الطراز، التنسي، ص458- 459.

[5] ينظر: الورقة 216، الوجهان: أ، ب.

[6] ينظر: الطراز، التنسي، ص458، دليل الحيران، المارغني، ص407.

[7] ينظر: الورقة 216، الوجهان: أ، ب.

الفرع الثامن: كيفية ضبط لفظ ﴿ٱلرُّءْيَا﴾ وما تصرف منه:

اتفقت المصاحف في قوله تعالى: ﴿ٱلرُّءْيَا﴾ الواقع في [الإسراء: 60]، [الصافات: 105]، و[الفتح: 27] وقوله: ﴿رُءْيَىٰ﴾ في: [يوسف: 43]، و[يوسف: 100]، و﴿رُءْيَاكَ﴾[يوسف: 5]، على حذف الواو التي هي صورة الهمزة[2]، وذُكر وجهان في ضبطها هما:

الوجه الأول: أن تجعل الهمزة بين الراء والياء، وحركتها عليها. وهو اختيار أبي داود والتنسي.

قال أبو داود رحمه الله: "والأول أختار، وبه أنقط"[3]. وقال التنسي رحمه الله: "في نقطه وجهان، أحدهما وهو المختار الاستغناء بالهمزة لاستقلالها"[4].

الوجه الثاني: أن تثبت واوا بالحمراء بينهما، وتجعل في رأسها الهمزة وحركتها عليها. وهذا الوجه استحسنه الحافظ الداني رحمه الله حيث قال: "وإن صورت الواو بالحمراء وجعلت الهمزة فيها فحسن"[5].

رأي الإمام: قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "المختار من الوجهَيْن ترك الإلحاق، وقد صرّح أبو داود باختياره، وأمّا أبو عمرو والتّجيبي فلم يُصرّحَا باختيارهما، ولكن يؤخذ لهما ذلك من تقديم ترك الإلحاق، وللتّقديم مزيّة وفضيلة على التّأخير"[6].

الخلاصة: جرى عمل المصاحف بالوجه الأول[7]. وهو القول الذي يراه الإمام الشوشاوي رحمه الله.

الفرع التاسع: رأي الإمام في ضبط مشتقات لفظ ﴿أَوْلِيَآء﴾:

اتفقت مصاحف أهل العراق وأهل الأندلس على حذف ألف البناء، وصورة الهمزة المضمومة والمكسورة بعدها في ستة مواضع وهي: قوله تعالى: ﴿أَوْلِيَآؤُهُمُ﴾[البقرة: 257]، ﴿أَوْلِيَآؤُهُم﴾[الأنعام: 128] ﴿أَوْلِيَآءَهُۥٓ﴾[الأنفال: 34]، ﴿أَوْلِيَآئِهِم﴾[الأنعام: 122]، ﴿أَوْلِيَآئِكُم﴾[الأحزاب: 6]، و﴿أَوْلِيَآؤُكُم﴾ [فصلت: 6]، ولأهل النقط في ضبط هذا الضرب على حذف صورة الهمزة وجهان هما[8]:

القول الأول: إثبات الألف الحمراء، وجعل الهمزة بعدها في السطر، وجعل ضمتها أمامها، وكسرتها تحتها. وهو ظاهر كلام الحافظ رحمه الله.

---

[1] ينظر: دليل الحيران، المارغني، ص407، إرشاد الطالين، محيسن، ص35، التوجيه السديد، أحمد شرشال، ص629، السبيل، أبو زيتحار، ص84.

[2] على مراد تحقيقها دون تسهيلها.

[3] أصول الضبط، أبو داود، ص188.

[4] الطراز، التنسي، ص499.

[5] المحكم، الداني، ص184.

[6] الورقة 217، الوجه أ.

[7] ينظر: أصول الضبط، أبو داود، ص188، هامش5، دليل الحيران، المارغني، ص417.

[8] ينظر: المحكم، الداني، ص184- 185، مختصر التبيين، أبو داود، ص301- 302، الطراز، التنسي، ص501- 502.

القول الثاني: إثبات الألف الحمراء، وتصوير الواو والياء، وجعل الهمزة فيهما. وهو هذا الوجه استحسنه الحافظ رحمه الله حيث قال: "وإن صورت الواو والياء وجعلت الهمزة فيهما فحسن"[1]، للإعلام بأن صورة الهمزة محذوفة، والقول بالحذف لا يرتضيه صاحب النثر حيث قال: "يلزم على قول الداني والشاطبي[2] يحذفان في الكلمة مع أنهم يحترزون عنه، وحذف صورة الهمزة هنا مخالف للقياس"[3]، ولأهل النقط أيضا وجهان على القول بإثبات صورة الهمزة:

الأول: إثبات صورة الهمزة مع إثبات الألف التي قبلها، وهو مختار الإمام أبو داود.

الثاني: إثبات صورة الهمزة مع حذف الألف التي قبلها.

رأي الإمام الشوشاوي رحمه الله: في رسم صورة الهمزة فيه وجهيْن: أحدهما: وهو الذي عليه الجمهور إثبات صورة الهمزة مع إثبات الألف التي قبلها، والوجه الآخر: حذف صورة الهمزة مع حذف الألف التي قبلها وعلى هذا الوجه الأخير فرّع المؤلّف هذا التّخيير الذي ذكره هاهنا في إلحاق صورة الهمزة وعدم إلحاقها"[4].

الملاحظ أن الإمام يرى بوجه إثبات صورة الهمزة مع إثبات صورة الألف التي قبلها، وهذا ما عليه الإمام أبو داود الذي قال: "فروينا بواو صورة للهمزة المضمومة، وبياء صورة للهمزة المكسورة مع إثبات الألف قبلها...، وروينا بحذف الألف وحذف صورة الهمزة في الحالتين من الضم والكسر، والأول أختار في هذه الستة"[5]، أما في حالة حذف صورة الهمزة فقد ترك التخيير للناقط بين إلحاق صورة الهمزة من عدم إلحاقه.

الخلاصة: جرى عمل المصاحف على القول الذي رآه الإمام الشوشاوي رحمه الله، وهو اختيار الإمام أبي داود والجمهور[6].

المطلب التاسع: باب أحكام صلة ألف الوصل والهمزة المنقولة:

الفرع الأول: رأي الإمام في وضع علامة الصلة لألف الوصل:

لما رأى القدماء أن همزة الوصل ساقطة من اللفظ وصلا، وضعوا علامة تدل على سقوطها فيه ولكنهم اختلفوا في كيفيتها على مذاهب[7]:

---

[1] المحكم، الداني، ص185.

[2] قال الشاطبي في عقيلته: وفي ألف البناء** في الكل حذف ثابت. باب حروف من الهمز وقعت في الرسم على غير قياس، البيت[221]، ص23، يعني أن جميع ذلك لم يرسم فيه ألف البناء، وهي الألف التي قبل الهمزة في أوليائهم وشبهه. ينظر: الوسيلة إلى كشف العقيلة، السخاوي، ص392.

[3] نثر المرجان، الأركاتي، 346/3.

[4] الورقتان: 240، ب، و241، أ.

[5] مختصر التبيين، أبو داود، ص301- 302.

[6] ينظر: دليل الحيران، المارغني، ص420، سمير الطالبين، الضباع، ص122، إرشاد الطالبين، محيسن، ص39، السبيل، أبو زيتحار، ص87.

[7] ينظر: المحكم، الداني، ص84، أصول الضبط، أبو داود، ص58، الطراز، التنسي، ص424، سمير الطالبين، الضباع، ص118.

المذهب الأول: أن تجعل جرة صغيرة، هكذا (-)، تابعة للحركة التي قبلها في الأسماء والأفعال، وتتحرك بالحركات الثلاث، بالفتح، والكسر، والضم، فإذا تحرك ما قبلها بالفتح جُعل على رأسها جرة لطيفة، دلالة على انفتاح ما قبلها، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿تَتَّقُونَ ۝٢١ ٱلذِى﴾[البقرة: 20- 21]، وإن تحرك بالكسر جُعلت الجرة تحتها، دلالة على انكسار ما قبلها، وذلك نحو قوله: ﴿رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝١ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾[الفاتحة: 1- 2]، وإن تحرك بالضم جُعلت الجرة في وسطها، دلالة على انضمام ما قبلها، وذلك في نحو: ﴿ٱشْتَرَوُا۟ ٱلضَّلَٰلَةَ﴾[البقرة: 15]، ولم يعتبروا الحرف الموجود في الخط الساقط في اللفظ وصلا، وخصها بعضهم بألف الوصل التي يمكن الوقف على ما قبلها، وهو مذهب أهل الأندلس، وعليه مصاحف المغاربة، واختاره الداني وأبو داود[1]. قال الحافظ رحمه الله: ومذهب أهل بلدنا أوجه[2]. وقال أبو داود رحمه الله: ومذهب أهل الأندلس أوجه[3].

المذهب الثاني: أن تجعل دارة هكذا (ه)، وأن تكون فوق الألف مطلقاً، واستحسنه الداني.

قال الحافظ رحمه الله: "ولو جُعل علامتها دارة صغرى لكان حسنا، وذلك من حيث كانت الدارة عند أهل المدينة ونقاطهم علامة للسكون"[4].

المذهب الثالث: أن تجعل دال مقلوبة هكذا: (ᐱ) فوق الألف، وهو مذهب بعض المشارقة.

قال الحافظ: "فأما أهل المشرق فإنهم يخالفون أهل المغرب في ذلك، فيجعلون صلة ألف الوصل في الكسر على رأس الألف أبدا، ولا يعتبرون ما قبلها ولا ما بعدها من الحركات، مع التنوين وغيره، ولا يجعلونها جرة، بل يجعلونها دالا مقلوبة" [5].

المذهب الرابع: أن تجعل رأس صاد صغيرة هكذا (صـــ) فوق الألف[6]، وهو مذهب المتأخرين.

رأي الإمام: ذكر الإمام الشوشاوي رحمه الله الأوجه الثلاثة الأولى، ثم مال إلى مذهب الحافظ الداني مستدلا بقوله في ذلك، حيث قال: "قال أبو عمرو: (ومذهب أهل بلدنا أوجَهُ وأَقْيَس)"[7].

الخلاصة: جرى العمل في مصاحف المغاربة بالمذهب الأول، وهو الذي قدّمه الإمام الشوشاوي رحمه الله، بينما ذهب بعض المشارقة إلى أنها رأس صاد صغيرة[8]. فاختيار الإمام أن تجعل جرة صغيرة.

الفرع الثاني: رأي الإمام في علامة الابتداء بألف الوصل وكيفية نقطها:

---

[1] ينظر: المحكم، الداني، ص 84.

[2] المصدر نفسه، ص 86.

[3] أصول الضبط، أبو داود، ص 58- 59، 66-67.

[4] المحكم، الداني، ص 86.

[5] المصدر نفسه، ص 86.

[6] ينظر: سمير الطالبين، الضباع، ص118.

[7] الورقة 169، الوجه ب.

[8] ينظر: دليل الحيران، المارغني، ص397، السبيل، أبو زيتحار، ص76.

أحيانا يضطر القارئ للوقوف على الكلمة التي قبل همزة الوصل، لذلك يجب عليه معرفة كيفية ابتدائه بهمزة الوصل، وفي ذلك قولين هما:

القول الأول: جعل نقطة بالخضراء أو باللازورد[1] في محل حركة ألف الوصل، فتجعل فوق الألف إذا ابتدئت بالفتح، وتحتها إن ابتدئت بالكسر، وأمامها إن ابتدئت بالضم، وهو مذهب نقاط أهل الأندلس. قال الحافظ رحمه الله: "وقد جرى استعمال نقاط بلدنا على الدلالة على كيفية الابتداء بهمزة الوصل، لاضطرار القارئ إلى معرفة ذلك، إذا قطع على الكلمة التي قبلها، فيجعلون فوق الألف نقطة بالخضراء أو باللازورد، فرقا بين حركتها التي لا توجد إلا في حال الابتداء فقط، وبين حركات الهمزات وسائر الحروف اللائي يثبتن في الحالين من الوصل والابتداء، ويجعلن نقطا بالحمرة، وذلك إذا ابتدئت الألف بالفتح، فإن ابتدئت بالكسر جعلوا تلك النقطة تحت الألف، وإن ابتدئت بالضم جعلوها أمامها"[2].

الثاني: عدم جعل أي علامة للابتداء، لأن النقط مبني على الوصل، لا على الوقف والابتداء، وهو مذهب أهل المشرق[3]. قال الحافظ رحمه الله "ونقاط أهل المشرق لا يفعلون ذلك"[4].

رأي الإمام: يقول الإمام الشوشاوي رحمه الله بالقول الأول أنها توضع فوق الألف إذا ابتدئت بالفتح، وتحتها إن ابتدئت بالكسر، وأمامها إن ابتدئت بالضم، ثم قال: "فلونها هو الخضراء أو الأزْوَرْدُ قاله أبو عمرو وأبو داود وأبو إسحاق التّجيبي...، والقول المعتمد عليه ما قاله أبو عمرو وأبو داود، لأن الشأن عنهما أخذ، فالابتداء بهما أولى وأحسن"[5]. فرأي الإمام الشوشاوي رحمه الله جاء موافقا لما عليه الأئمة في هذا الشأن.

الخلاصة: لا تجعل علامة الابتداء عند المشارقة، لأن النقط مبني على الوصل، أما المغاربة فرأوا جعلها واصطلحوا على أن تكون نقطة خضراء توضع في محل حركة ألف الوصل لو ابتدئ بها"[6]، وهذا ما رآه إمامنا الشوشاوي رحمه الله.

الفرع الثالث: مسألة كيفية ضبط الهمزة المنقولة عند الإمام ورش:

لما كانت الهمزة المنقولة الحركة تسقط في الوصل، وتثبت في الابتداء، صارت كهمزة الوصل، إذ هذا شأنها، فساوتها لذلك في جعل الجرة الدالة على السقوط، وفي تبعية محل الجرة لما قبلها، وهذا لمن نقط المصحف على

---

[1] قال الدكتور أحمد شرشال: "هو اللون الازرق". ينظر: أصول الضبط، أبو داود، ص68، هامش: 6.

[2] المحكم، الداني، ص86.

[3] المصدر نفسه، ص86- 87، أصول الضبط، أبو داود، ص68.

[4] المحكم، الداني، ص87.

[5] الورقة 174، الوجه ب.

[6] ينظر: دليل الحيران، المارغني، ص401، سمير الطالبين، الضباع، ص118.

قراءة نافع من رواية ورش عنه، في نحو قوله تعالى: ﴿فَدَ اَفْلَحَ﴾[المؤمنون: 1]، وقوله: ﴿أَلٓمٓ اَحَسِبَ﴾[العنكبوت: 1][1]، وشبهه، فلأهل النقط في ضبطها قولان:

القول الأول: جعل على الساكن الذي يُلقى عليه الهمزة المبتدأة نقطة بالحمراء، فإن كانت تلك الحركة فتحة جُعلت النقطة فوق الحرف الساكن، لأنه متحرك بها، وإن كانت كسرة جُعلت النقطة تحته، وإن كانت ضمة جُعلت النقطة أمامه، وجُعل في موضع الهمزة جرة، علامة لسقوطها من اللفظ كسقوط همزة الوصل منه، فإن كانت الهمزة مفتوحة جُعلت الجرة في أعلى الألف التي هي صورتها، وإن كانت مكسورة جُعلت الجرة تحتها وإن كانت مضمومة جُعلت الجرة في وسطها، دلالة على كيفية حركتها المنقولة إلى الحرف الساكن قبلها[2]. وهذا عليه أئمة الفن، الحافظ الداني، والإمام أبو داود، والإمام التجيبي والإمام التنسي[3]، والإمام الخراز[4]- رحمهم الله-.

القول الثاني: أن تجعل في موضع المفتوحة فتحة، وفي موضع المضمومة ضمة، وفي موضع المكسورة كسرة. وإليه ذهب أبو العاصي[5].

رأي الإمام: قال الإمام الشوشاوي رحمه الله بعد ذكره للقول الأول: "قال أبو العاصي في كتابه الكشف له أنّ الهمزة المضمومة إذا نُقلت حركتها تُجعل الضمة في محلها، فهذا يقتضي أن تختلف تلك الجرة باختلاف الحركة المنقولة، فتكون الجرة على صورة الضمة إذا كانت ضمة كما نص عليه، وتكون الجرة على صورة الفتحة إذا كانت المنقولة فتحة، وتكون الجرة على صورة الكسرة إذا كانت الحركة المنقولة كسرة؛ بالحمل للفتحة والكسرة على الضمة التي نص عليها، قال أبو عبد الله المحاصي رحمه الله فالصواب بما قاله صاحب الكشف فاستحسن المحاصي ما قاله أبو العاصي، ولكن نقول ما قاله أبو عمرو وأبو داود وأبو إسحاق التجيبي أحن وأولى، والاقتداء بهم أحقّ وأحسن"[6]. قال الإمام التنسي رحمه الله عن القول الثاني: "ذلك غير صحيح، إذ ليس في الحركات دليل على السقوط، بل تفيد نقيض المراد إذ تدل على أن ذلك الحرف محرك فيلزم ثبوته وصلا ووقفا"[7].

---

[1] قال الإمام الشوشاوي: هذا مبني على الخلاف في ألم المرسومة من هجاء ميم، هل المرسومة الميم الأولى أو المرسومة الميم الآخرة، فإذا قلنا الميم المرسومة هي الميم الأولى، فلا تجعل حركة النقل على الميم، لأن تلك الميم مكسورة لا ساكنة ولا تنقل حركة الهمزة إلى المتحرك، وإنما تنقل إلى الساكن، وإذا قلنا الميم المرسومة هي الميم الآخرة، فإن حركة النقل تجعل على الميم، لأن تلك الميم ساكنة والقول الأول هو الظاهر. حلة الأعيان، الشوشاوي، الورقة 164، الوجه أ.

[2] ينظر: المحكم، الداني، ص87- 88، أصول الضبط، أبو داود، ص62، الطراز، التنسي، ص441- 442.

[3] ينظر: المحكم، الداني، ص87- 88، أصول الضبط، أبو داود، ص62، الطراز، التنسي، ص443.

[4] في قوله: وحكمها لورشهم في النقل** كحكمها في ألفات الوصل...منظومة مورد الظمآن، الخراز، البيتين[541- 542]، ص42.

[5] لم أجد له ترجمة. ينظر هذا القول في حلة الأعيان، الشوشاوي، 163، أ، والطراز، التنسي، ص443.

[6] الورقة 163، الوجه أ، ب.

[7] الطراز، التنسي، ص443- 444.

الخلاصة: قال الشيخ المارغني رحمه الله: "وما ذكره الناظم وغيره من الأئمة من أنّ الجرة الدالة على السقوط هي التي تجعل في موضع الهمزة مفتوحة كانت أو مضمومة أو مكسورة هو المعول عليه والمعمول به"[1]. وهذا الذي قال به إمامنا الشوشاوي رحمه الله.

المطلب العاشر: باب ضبط المزيد رسما:

الفرع الأول: كيفية ضبط ما زيدت فيه بعد همزة مفتوحة معانقة للام:

وقع في القرآن الكريم ألفاظ زيدت فيها الألف بعد همزة مفتوحة معانقة للام على الراجح[2]، وذلك في قوله تعالى: ﴿لَأَاْذْبَحَنَّه﴾[النمل: 21]، ولأهل النقط في ضبطه[3] قولان هما[4]:

القول الأول: الذي تكون فيه الهمزة المختلطة باللام، وتكون الألف الزائدة المنفصلة عنها، جُعِلت الهمزة نقطة بالصفراء في الطرف الأول من طرفي اللام ألف، لأنه الألف التي هي صورة الهمزة، وجعلت حركتها نقطة بالحمراء في رأس الألف الزائدة المنفصلة، إذا جعلت صورة لها، وإذا جعلت الحركة نفسها لم تجعل النقطة عليها، ولا على الهمزة، وأعريتا معا منها، لأن الحرف لا يحرك بحركتين إحداهما نقط والثانية خط، وإذا جعلت بيانا للهمزة أو علامة لإشباع فتحتها، جعلت النقطة الحمراء التي هي الحركة على الهمزة نفسها، وجعل على الألف دارة صغرى علامة لزيادتها في الخط وسقوطها من اللفظ من حيث رسمت لمعنى يتأدى بصورتها فقط وهو قول أصحاب المصاحف. واختاره الحافظ الداني بتقديمه إياه إتباعا لأصحاب المصاحف[5].

القول الثاني: الذي تكون فيه الهمزة المنفصلة عن اللام وتكون الألف الزائدة المختلطة بها، جُعِلت الهمزة نقطة بالصفراء وحركتها عليها نقطة بالحمراء على الألف المنفصلة، وجعل على الألف المختلطة باللام دارة صغرى علامة لزيادتها، وهو قول الفراء وبعض النحاة[6]، واختاره المهدوي.

قال المهدوي رحمه الله: "فالألف في ﴿وَلَأَوْضَعُوا﴾[التوبة: 47] المتصلة باللام، هي المتولدة من حركة اللام المشبعة والألف التي بعدها هي صورة الهمزة"[7].

رأي الإمام: رجّح الإمام الشوشاوي رحمه الله مذهب أصحاب المصاحف على قول أهل النحو، ثم قال: "إذا قلنا بأنّ الألف الزّائد هو الألف المنفصل على قول أصحاب المصاحف فسبب زيادة الألف في هذا القسم أربعة

---

[1] دليل الحيران، المارغني، ص402.

[2] والوجه المرجوح هو أن الزائدة هي المعانقة للام، والأخرى صورة للهمزة. الطراز، التنسي، ص515.

[3] يدخل فيه: ﴿لَأَوْضَعُوا﴾[التوبة: 47] عند الأكثرين، و﴿لَأَنتُمْ﴾[الحشر: 13]، و﴿لَأَتَوْهَا﴾[الأحزاب: 14] عند من يزيد الألف فيها. الطراز التنسي، ص517.

[4] ينظر: المحكم، الداني، ص176- 179، أصول الضبط، أبو داود، ص221، الطراز، التنسي، ص518- 519. فتح المنان، ابن عاشر 2/1257- 1259.

[5] ينظر: المحكم، الداني، ص176.

[6] ينظر: المحكم، الداني، ص176- 179، أصول الضبط، أبو داود، ص221، الطراز، التنسي، ص518- 519.

[7] هجاء مصاحف الأمصار، المهدوي، ص66.

أوجه: أحدها: أن تكون الألف المزيدة تقويةً للهمزة وبيانً لها؛ لخفائها وبعد مخرجها، والثّاني: أن تكون الألف إشباعًا لفتحة الهمزة؛ للفرق بين الحركة المشبعة والحركة المختلسة...، والثّالث: أن تكون الألف صورة لحركة الهمزة؛ ليَدُلَّ ذلك على أنّ الفتحة مأخوذة من تلك الصّورة، ولأنّ الإعراب قد يكون بهما، أي: بالألف والفتحة، وهذا الوجه هو المختار، واللّه أعلم؛ لأنّ أبا عمرو قدّمه في المحكم[1] وبدأ به، والرّابع: أن تكون الألف نفس حركة الهمزة...، ثم قال: "وأمّا ضبطه فإذا جعلْتَ الألف المنفصلة هي الزّائدة في مفتوح الهمزة فإن جعلْتَ الألف إشباعًا لحركة الهمزة أو تقويةً للهمزة جعلْتَ الدّارة على الألف المنفصلة علامةً لزيادتها، وتجعلُ الهمزة وحركتها في أحد قرنيْ لام ألف"[2]. فما قاله الإمام الشوشاوي رحمه الله من أنها صورة لحركة الهمزة كان تبعا لتقديم الحافظ الداني هذا الوجه، ويدل بذلك أن الفتحة مأخوذة من تلك الصورة، وذلك لاستبعاد الالتباس بين الحرف المزيد والأصلي، فرُسم منفصلا[3].

الخلاصة: الذي جرى عليه العمل هو زيادة الألف في موضع النمل قوله تعالى: ﴿لَأَاْذْبَحَنَّه﴾[النمل: 21] قال أبو داود رحمه الله: "فأذكر ضبطه هنا لاتفاق المصاحف على كتابه بألف بعد اللام ألف المظفرتين على أحد الوجوه المحتملة لزيادة الألف...، وذلك أن تجعل على الألف المظفرة باللام الهمزة نقطة بالصفرة، وحركتها عليها نقطة بالحمرة، وتجعل على الألف المنفصلة دارة بالحمراء؛ دليلا على إشباع فتحة الهمزة، وتمطيطها في اللفظ؛ لخفاء الهمزة وبعد مخرجها وفرقا بين ما يحقق من الحركات وبين ما يختلس منهن إرادة إتمام الصوت بالحركة"[4].

وأما بقية المواضع فقد اختلفت المصاحف فيها بين الحذف والإثبات، فاختار أبو داود كتبها بحذف الألف فقال في موضع التوبة: "وأنَّ اختيارنا كتاب ذلك بغير ألف؛ لاختلاف المصاحف فيهن"[5]، وكذا في بقية المواضع، وبه جرى العمل في المصاحف المغربية[6].

الفرع الثاني: كيفية ضبط الياء بعد الهمزة والألف الملفوظة:

اتفق كتّاب المصاحف على زيادة الياء بعد الهمزة والألف الملفوظة في نحو قوله تعالى: ﴿تِلْقَآءِۡ نَفْسِيۡۚ﴾[يونس: 15]، ﴿وَإِيتَآءِۡ ذِے اِلْقُرْبىٰ﴾[النحل: 90]، ﴿وَمِنۡ ـانَآءِۡ اِلَيْلِ﴾[طه: 128]، و﴿مِنۡ وَّرَآءِۡ حِجَابٍ﴾[الشورى: 48]، ولأهل النقط ثلاثة مذاهب في ضبطه:

---

[1] ينظر: المحكم، الداني، ص177.

[2] ينظر: الأوراق: 555، أ، ب، و256، أ، و257، أ، ب.

[3] ينظر: الطراز، التنسي، 518، هامش: 9، دليل الحيران، المارغني، ص422.

[4] أصول الضبط، أبو داود، ص220- 221.

[5] المرجع نفسه، أبو داود، ص220.

[6] ينظر: بيان الخلاف والتشهير والاستحسان، ابن القاضي، ص59. دليل الحيران، المارغني، ص270، و ص424، إرشاد الطالبين، محيسن، ص40.

المذهب الأول: جعل الهمزة نقطة بالصفراء وحركتها من تحتها نقطة بالحمراء في الياء نفسها. وهو اختيار الحافظ حيث قال: "الوجه الأول الذي هو المختار"[1].

المذهب الثاني: جعل الهمزة بين الألف والياء في بياض السطر، وجعل حركتها تحت الياء، إذا كانت صورة لها وأعريت منها إذا كانت هي الحركة.

المذهب الثالث: جعل الهمزة بين الألف والياء في بياض السطر، وجعل حركتها تحتها، وجعل على الياء دارة بالحمراء علامة على زيادتها[2].

رأي الإمام: يرى الإمام الشوشاوي رحمه الله أن تكون الياء صورة للهمزة تبعاً لاختيار الأئمة له، حيث قال: "أن تكون الياء صورة للهمزة: إمّا بالقياس على قوله تعالى: أن تبوأ وبابه ممّا صُوّرت فيه الهمزة الواقعة بعد الساكن، وإمّا باعتبار الوصل، وهذا الوجه الخامس هو الذي اختاره أبو عمرو في كتابَيْه المقنِع و المحكم"[3] واختاره أيضًا أبو داود والتّجيبي"[4]، ثم ذكر ضبطه على هذا الوجه فقال: "وإذا قلنا أنّ الياء هي صورة للهمزة وهو الوجه المختار عندهم جعلْتَ الهمزة نقطةً بالصّفراء تحت الياء، وحركتها تحتها بالحمراء، لأنّ الياء هي صورة للهمزة"[5].

والملاحظ أن الإمام الشوشاوي رحمه الله على رأي الحافظ الداني رحمه الله الذي ذكر ستة أوجه كذلك محتملة في الياء واختار منها أن تكون صورة للهمزة، فقال في المحكم: "فإذا نقط هذا الضرب – على الوجه الأول الذي هو المختار – جعلت الهمزة نقطة بالصفراء وحركتها من فوقها في الياء نفسها، لأنها صورة لها"[6]، وكذلك اقتصر على هذا الوجه الإمام أبو داود في مختصره[7]، وقال التجيبي: "وهو أحسن الوجوه"[8].

الخلاصة: الوجه المختار هو كون الياء صورة للهمزة قال الحافظ: "وهو عندي في هذه المواضع أوجه"، [9] وهو الوجه الذي قرره الإمام الشوشاوي رحمه الله، كما اقتصر عليه الإمام أبو داود رحمه الله فقال: "وأنا أذكر منها وجها واحدا يعمل عليه...، وأما الياء الزائدة في يونس والنحل وطه والشورى، فإن الهمزة تقع هناك تحت الياء؛ لاحتمال أن تكون هناك صورة للهمزة"[10]، وكذلك صوّب التنسي هذا الوجه فقال: "الصواب عندي

---

[1] أوراق غير منشورة من كتاب المحكم، الداني، ص62.

[2] أوراق غير منشورة من كتاب المحكم، الداني، ص61-62، وأصول الضبط، أبو داود، ص226.

[3] ينظر: المقنع، الداني، ص371، المحكم، الداني، ص130.

[4] ينظر: مختصر التبيين، أبو داود، 652/3، الطراز، التنسي، ص554.

[5] الورقتان: 271، أ، ب، و272، أ.

[6] المحكم، الداني، ص175.

[7] مختصر التبيين، أبو داود، 652/3.

[8] ينظر: المصدر نفسه، 652/3، هامش: 8.

[9] المقنع، الداني، ص144.

[10] أصول الضبط، أبو داود، ص225- 226.

جعل الصفراء تحت الياء؛ لأنها صورة لها، فلا ينبغي جعلها في السطر مع وجود صورتها"[1]. "وهذا هو الصواب، لأن الحرف إذا دار بين الزيادة وعدمها، فحمله على عدم الزيادة أولى كما تقدم في نصوص العلماء ويقويه القياس على قوله تعالى: لتنوأ بالعصبة وقوله أن تبوأ باثمي، وحينئذ يجب في ضبطه أن تعرى الياء من الدارة وتوضع الهمزة تحتها كما هو الحال في المصحف برواية حفص عن عاصم وجرى به عمل أهل المشرق[2] وخالف أهل المغرب شيوخهم في ضبط مصاحفهم برواية ورش وقالون فجعلوا الدارة على الياء علامة لزيادتها وجعلوا الهمزة في السطر بعد الألف[3]، وهو وجه مرجوح لم يقل به إلا صاحب المورد، وخالفه شراحه والأول والأول هو الصحيح، وعليه أئمة هذا الفن"[4].

الفرع الثالث: كيفية ضبط قوله تعالى: ﴿بِأَيْيْدٍ﴾، و﴿بِأَييِّكُمْ﴾:

لأهل النقط في ضبط قوله تعالى: ﴿بِأَيْيْدٍ﴾[الذاريات: 47]، و﴿بِأَييِّكُمْ﴾[القلم: 6] قولان هما:

القول الأول: في الموضع الأول تُجعل الهمزة الصفراء مع حركتها على الألف، وتجعل علامة السكون جرة على الياء الأولى، لأنها الأصلية، وجعل على الثانية دارة علامة لزيادتها، وفي الموضع الثاني جعل علامة التشديد في الياء الثانية، لأنها المتحركة المدغم فيها الياء الأولى. وهو اختيار الحافظ حيث قدمه على الوجه الثاني الذي قال عنه "وهذا الوجه من الغامض اللطيف الحسن"[5].

القول الثاني: جعل الهمزة في الألف نقطة بالصفراء فقط، وجعل على الياء نقطة بالحمراء، فتؤذن الصفراء بالتحقيق، وتؤذن الحمراء بالتخفيف، وجعل على الياء الثانية في الموضع الأول علامة السكون، وفي الموضع الثاني جعل على الياء الثانية علامة التشديد.

رأي الإمام: ذكر الإمام رحمه الله أن سب زيادة الياء الثانية في لفظ ﴿بِأَيْيْدٍ﴾، إما للفرق بين الأيد التي هي القوة والأيدي التي هي الجرحة، والوجه الثاني الوزن، ثم قال: "والمختار من هذين الوجهين هو الأوّل، وهو كون الياء الثّانية زيدت للفرق؛ لأنّ أبا عمرو قدّمه، وللتّقديم مزيّة، وقد صرّح أبو داود والتّجيبي باختياره"[6]، وأمّا وأمّا ضبطه، فإذا قلنا: القول المشهور بزيادة الياء الثّانية للفرق جعلْتَ الهمزة نقطة بالصّفراء على الألف، وحركتها عليها بالحمراء، وجعلْتَ على الياء الأولى جرّةً بالحمراء علامةً لسكونها، وجعلْتَ على الياء الثّانية دارة علامة لزيادتها، وإنّما جعلت على الياء الأولى جرّة دون السّكون ليمتاز الحرف الزّائد من الحرف

---

[1] الطراز، التنسي، ص555- 556.

[2] والذي عليه العمل عدم جعل الدارة على الياء واعتبار الياء صورة للهمزة على غير قياس لتوافق قراءة هشام وحمزة في وجه وقفهما عليها بالياء للرسم". ينظر: إرشاد الطالبين، محيسن، ص42.

[3] جرى العمل عند المغاربة بجعل الهمزة صفراء مع حركتها في السطر، وجعل الدارة على الياء دلالة على زيادتها. ينظر: دليل الحيران، المارغني، ص429. مصحف المدينة المنورة برواية ورش وبرواية قالون.

[4] التوجيه السديد، أحمد شرشال، ص58- 59.

[5] أوراق غير منشورة من كتاب المحكم، الداني، ص64- 65.

[6] ينظر: أصول الضبط، التنسي، ص229.

الأصليّ، وأمّا قوله تعالى: ﴿بِأَييِّكُمُ﴾[القلم: 6] فسبب زيادة الياء فيه وجهان: أحدهما: التّنبيه على الأصل في المدغم والمدغم فيه لأنّ الأصل في المدغم أن يرسم بحرفَيْن، سواءٌ كان في كلمة واحدة، أو في كلمتَيْن، فبقي المدغم في كلمتَيْن على أصله فرُسم بحرفَيْن على مراد الانفصال، و الوجه الثّاني: أن تكون الياء الأولى والألف قبلها معًا صورتَيْن للهمزة على مراد التّحقيق والتّسهيل: فالألف صورة لتحقيقها، والياء صورة لتسهيلها؛ لكونها مفتوحة بعد كسرة، والمختار من هذين الوجهين هو الأوّل...، وأمّا ضبطه أن تجعل علامة التّشديد على الياء الثّانية وأعرَيْت الياء الأولى من علامة السّكون"[1]. وبهذا يكون رأي الإمام موافقا لقول الأئمة الداني وأبو داود والتجيبي-رحمهم الله-.

الخلاصة: ما قال به الإمام الشوشاوي رحمه الله من جعل جرة على الياء الأولى الأصلية علامة للسكون هو الذي جرى به العمل، قال المارغني رحمه الله: "وبهذا الضبط جرى العمل عندنا"[2]، فقوله: (وضع الجرة علامة للسكون) هو اصطلاح القدامى، قال د. شرشال: "على مذهب أهل الأندلس قديما في استعمالهم النقط المدور، فالجرة عندهم علامة للسكون الذي يقرعه العضو، والثانية عليها دارة علامة لزيادتها، وبهذا المذهب القديم جرى العمل في المصاحف برواية ورش، وجرى العمل في المصاحف برواية قالون بجعل دارة على كل من الياءين"[3]

وقال الدكتور شرشال: "مما لفت انتباهي في مصاحف المغرب برواية ورش وقالون ضبط قوله تعالى: ﴿بِأَيَيْدٍ﴾ حيث ضبط نساخ مصاحف المغرب قوله تعالى بأييد بالجرة، وهي تشبه الفتحة على الياء الأولى، وهذا الضبط يوهم أنها فتحة وخاصة لدى المبتدئين، وجعلوا الدارة علامة السكون على الياء الثانية، وأيضا يوهم أنها ساكنة سكونا ميتا، ولا تتميز الياء الزائدة من الساكنة التي يقرعها اللسان إلا بتغاير العلامتين، علامة السكون، وعلامة الزائدة، والذي أوجب هذا اللبس هو عدم الاتفاق على المفاهيم، معنى علامة السكون المدور عند المغاربة غير معناه عند المشارقة، فأولئك عندهم علامة للسكون وعلامة للحرف الزائد، وهؤلاء عندهم علامة للزائد فقط، أما ضبط المشارقة واختيارهم علامة السكون رأس خاء كما هو مذهب الخليل، فلا إشكال فيه، وهو الصواب كما هو ظاهر في مصحف المدينة النبوية برواية حفص عن عاصم"[4].

فالجرة هي علامة السكون عند أهل الأندلس رأس خاء صغيرة، محذوفة الرأس، وإلى عصر الشيخان وما بعدهما كانوا يضبطون مصاحفهم بالنقط المدور الذي يميز الحرف عن غيره، ولما تدرج الناس في استعمال شكل الخليل لم يغيروا تلك العلامة مما التبس بالشبيهة لها الفتحة، قال شرشال: "لذا يجب أن تزول بزوال النقط المدور لأنها منه، ولأنها لا تناسب إلا نقط أبي الأسود الدؤلي، لذا يجب أن تستبدل بغيرها كما استبدل غيرها، وينهي

[1] الأوراق: 272، ب، و273، أ، ب، و274، أ.

[2] دليل الحيران، المارغني، ص432.

[3] أصول الضبط، أبو داود، ص228، هامش: 2.

[4] التوجيه السديد، أحمد شرشال، ص67- 68. مخالفات النساخ، أحمد شرشال، ص103- 104.

العمل بها كما انتهى العمل بمثيلاتها"[1]. وما ذكره الإمام رحمه الله في ضبط ﴿بِأَييِّكُمُ﴾ هو المختار المعمول به في المصاحف[2].

الفرع الرابع: كيفية ضبط قوله تعالى: ﴿لِأَهَب﴾:

أجمعت المصاحف العثمانية على كتابة قوله تعالى: ﴿**لِأَهَب**﴾[مريم: 18] بلام ألف مظفرة[3]، واختلف القراء في قراءتها، فقرأ ورش وقالون بخلف عنه وأبو عمر ويعقوب بياء بعد اللاّم، وقرأها الباقون بهمزة محققة[4].

وقد اختلف أهل النقط في ضبط الياء على قراءة الإبدال على ثلاثة مذهب، وهي:

المذهب الأول: "أن الهمزة المفردة التي تقع حشوا في الكلمة، وأن تتحرك بالفتح وما قبلها بالكسر، وأن تكون على مذهب من ليَّن الهمزة المتوسطة فيه من القراء جُعل في موضع الهمزة التي صورتها ألف، لانفتاح ما قبلها نقطة بالحمراء على رأس الألف، وفي موضع التي صورتها ياء، لانكسار ما قبلها، نقطة بالحمراء[5]، وهذا القول مندرج في عموم ضبط الهمزة المبدلة حرفا محضا الواقعة حشوا، وبه قال الحافظ الداني.

قال التنسيُّ رحمه الله: "وما ذكره الناظم مع ﴿لِأَهَب﴾ يعني من جعل النقطة حمراء على أحد قرنيِّ لام ألف هو الذي عند الداني وغيره من أئمة هذا الشأن"[6]، وذكر نحوه صاحب كشف الغمام[7].

المذهب الثاني: أن تجعل ياء بالحمراء مردودة في موضع الهمزة المبدلة على الألف المظفرة مع اللام، بناءً على أن الياء مبدلة من همز، وهو مذهب أبي داود[8]، واختاره اللبيب.

قال اللبيب رحمه الله: "وأحسنها أن تكون الياء على قراءة ورش وأبي عمرو[9] في الفخذ الأيمن من اللام ألف، وهو موضع الهمزة على قراءة من قرأ بالهمز وهذه صفتها ﴿لِأَهَب﴾ فاعلمه"[10].

المذهب الثالث: أن تكتب ياء بالحمرة متصلة بالهاء وتجعل دارة على الألف علامة لزيادتها[11]، وهذا المذهب زاده اللبيب، قال ميمون رحمه الله في الدرة الجلية:

---

[1] التوجيه السديد، أحمد شرشال، ص69. مخالفات النساخ، أحمد شرشال، ص105.

[2] ينظر: الطراز، التنسي، ص585، هجاء مصاحف الأمصار، المهدوي، ص67، إرشاد الطالبين، محيسن، ص42، دليل الحيران، المارغني ص433.

[3] ينظر: مختصر التبيين، أبو داود، 828/4، جميلة أرباب المراصد، الجعبري، 215/2، فتح المنان، ابن عاشر، 999/2، الدرة الصقيلة، اللبيب، ص491.

[4] ينظر: التيسير، الداني، ص357، لطائف الإشارات، القسطلاني، 2833/7.

[5] المحكم، الداني، ص90- 91.

[6] الطراز، التنسي، ص168.

[7] فتح المنان، ابن عاشر، 1282/2.

[8] ينظر: أصول الضبط، أبو داود، ص134، فتح المنان، ابن عاشر، 1282/2.

[9] قرأ أبو عمرو ويعقوب وورش بالياء بعد اللام، واختلف عن قالون. ينظر: النشر، ابن الجزري، 317/2.

[10] الدرة الصقيلة، اللبيب، ص492.

[11] ينظر: الدرة الصقيلة، اللبيب، ص491 ،492 ، قراءة الإمام نافع، عبد الهادي حميتو، 477/2.

عَنَ اللَّبيب لأَهَبَ باليَاءِ****حُمْرَا أَتَتْ مَوْصُولَةٌ بالهَاءِ
بُعَيْدَ لاَمٍ أَلِفٌ وَتُفْصَلُ****وَذَاكَ وَجْهٌ عَنْهُ أَيْضًا يُنْقَلُ[1].

رأي الإمام: أضاف الإمام الشوشاوي رحمه الله وجهان آخران بالإضافة لما سبق، فقال: "الوجه الرّابع أن يُكتب بلام ألف أيضًا، وبياء حمراء منفصلة عن الهاء...، والوجه الخامس أن يُكتب بلام مجبودة متّصلة بياء حمراء مجبودة متّصلة بالهاء"، ثم قال: "والمشهور من هذه الأوجه الخمسة هو الأوّل الذي نصّ عليه أبو عمرو وأبو داود"، وقال: " و لم يذكرا – أي الداني وأبو داود – غيره"[2].

فالظاهر أن الإمام اختار الوجه الأول، الذي يؤخذ من كلام الحافظ، ولكن في قوله: (و لم يذكرا غيره) فيه نظر، لأن أبا داود ذكر الوجه الثاني أيضا، قال ابن عاشر: "واقتصر أبو داود[3] في نقطه حسبما رأيته في بعض نسخ الذيل على جعل ياء بالحمراء على الألف المظفرة مع اللام بناءً على أن اللام مبدلة من همزة"[4] فهذا الكلام دليل على أن أبا داود ذكر الوجه الثاني أيضا، و لم يقتصر على الوجه الأول.

الخلاصة: الذي قاله الإمام الشوشاوي رحمه الله معمول به عند بعض المغاربة، أما المذهب الثاني فقد جرى العمل به في أكثر المصاحف[5]، وهو المذهب الأرجح في المسألة لعدة نقاط، منها:

– تصريح الإمام أبو داود بضبط اللفظة، أما لدى الحافظ فهو مندرج في عموم ضبط الهمزة المفردة اللينة الواقعة في حشو الكلمة.

– موافقة الخط اللفظ في التلاوة، إذ لو جعلت النقطة في الكلمة كما ذكره إمامنا الشوشاوي لتوهم أنها همزة مسهلة.

– أن الهمزة المتوسطة حقيقة أو حكما، المصورة المبدلة حرفا محضا إنما شأن النقطة الحمراء معها أن تدل على التخفيف بالصيرورة إلى لفظ تلك الصورة، ولا يمكن ذلك هنا، لأن الصورة ألف والملفوظ ياء، فعدل عن النقطة إلى الياء طلبا للإيضاح والتنصيص خلافا لنظائر هذا المثال كقوله تعالى: ﴿لِيَلاَّ﴾[البقرة: 150][6].

أما المصاحف المشرقية فقد أخذ أكثرها بمذهب الحافظ الداني[7]، وهو الذي قال به إمامنا الشوشاوي رحمه الله

---

[1] الدرة الجلية، ميمون الفخار، البيتين[591- 592]، ص51.

[2] الورقة 115، الوجه أ.

[3] ذكر الإمام أبو داود في كتابه الأصول الضبط بالنقطة الحمراء و لم يذكر وجه الإبدال، ينظر: أصول الضبط 134.

[4] فتح المنان، ابن عاشر، 999/2.

[5] ينظر: سفير العالمين، أشرف طلعت، 603/2، هامش: 6.

[6] فتح المنان، ابن عاشر، 1283/2- 1284.

[7] ينظر: مصحف مجمع الملك فهد برواية الدوري، وسفير العالمين، أشرف طلعت، 603/2.

المطلب الحادي عشر: ضبط اللام ألف وأي الطرفين منه هي الهمزة:

الفرع الأول: فصل في أحكام اللام ألف:

اللام ألف حرف مركب من حرفين متعانقين أحدهما اللام والآخر الألف، وفي أعلاه طرفان وفي أسفله دارة صغيرة، وقد اختلف أهل الفنّ في أي الطرفين هو الألف على قولين حاصلهما الاختلاف في كيفية ضبطه ويتلخص ذلك في أربعة أحكام، هي: حكم الهمزة التي صورت بالألف المعانقة للام نحو قوله تعالى: ﴿ٱلأَرْضِ﴾[البقرة: 11]، وحكم المد إن كانت الألف المعانقة مدا نحو قوله تعالى: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلاَّ ٱللَّهُ﴾[محمد: 20] وحكم الهمزة المتأخرة عن الألف نحو قوله تعالى: ﴿إِمْتَلْأَتِ﴾[ق: 30]، وحكم الهمزة المتصلة في اللفظ بالألف المعانقة للام سواء كانت مؤخرة عنها نحو قوله تعالى: ﴿هَـٰٓؤُلَآءِ﴾[البقرة: 30]، أو متقدمة عليها نحو قوله تعالى: ﴿ءَالَأَكِلُونَ﴾[الواقعة: 55].

الفرع الثاني: كيفية ضبط اللام ألف وأي الطرفين منه هي الهمزة:

اختلف المتقدمون من أهل العربية في أي الطرفين من اللام ألف تقع الهمزة على قولين هما:

القول الأول: أن الطرف الثاني من اللام ألف هو اللام والطرف الأول هو الألف وعليه تقع الهمزة، قال به الخليل بن أحمد، وإليه ذهب عامة أهل النقط من المتقدمين والمتأخرين، ورجحه الحافظ الداني رحمه الله.

دليلهم: قال الحافظ رحمه الله: "فإن من أتقن صناعة الخط من الكتَّاب المتقدمين وغيرهم، إنما يبتدئ برسم الطرف الأيسر قبل الطرف الأيمن، ومن خالف ذلك وابتدأ برسم الطرف الأيمن قبل الطرف الأيسر فجاهل بصناعة الرسم، إذْ هو بمنزلة مَن ابتدأ برسم الألف قبل الياء والهاء والميم في يا وها وما وشبه ذلك، ممّا هو على حرفَيْن فلا يُلتفت إلى رسمه...، فصح بذلك أيضا أن الطرف الأول هو الهمزة، وأن الطرف الثاني هو اللام"[1].

القول الثاني: أن الطرف الأول في الصورة هو اللام والطرف الثاني هو الألف، وعليه تقع الهمزة، قال به الأخفش رحمه الله.

دليلهم: "أن الملفوظ به من حروف الكلم أولا هو المرسوم في الكتابة أولا، وأن الملفوظ به من حروفهن آخرا هو المرسوم آخرا"[2].

رأي الإمام: قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "والصحيح مذهب الخليل القائل بأنّ الطّرف الأوّل هو الألف والطّرف الآخِر هو اللّام، ولا يصحّ مذهب الأخفش القائل بأنّ الطّرف الثّاني هو الألف؛ لأنّه يلزمه على مذهبه محذوران وهما: مخالفة الإجماع، ومخالفة مذهبه، أمّا مخالفة الإجماع أنّ الهمزة إذا تقدّمت في اللّفظ على لام ألف نحو قوله تعالى: ﴿ءَالَآتِيَه﴾[الحجر: 85]، [غافر: 59]، فإنّها تُجعل في السّطر قبل لام ألف؛ لأنّ ذلك الموضع هو موضع العين الذي يُمتحن به موضع الهمزة عند العلماء، ويلزم على مذهب الأخفش القائل بأنّ الطّرف الآخر

[1] المحكم، الداني، ص197، 198.

[2] المحكم، الداني، ص199. ينظر كذلك أصول الضبط، أبو داود، ص252.

هو اللّام أن تُجعل هذه الهمزة بين الطّرفَيْن؛ لأنّ ذلك هو قبل الألف عنده، لأنّ الطّرف الآخر هو الألف عنده وهذا لا قائل به، وهو خلاف الإجماع...، وأنّ جعل الطّرف الأوّل موضع الهمزة هو المعوّل عليه والمعتمد عليه عند النّحاة والكُتّاب"[1]. فتبيّن أنّ ما رآه الإمام الشوشاوي رحمه الله جاء موافقا لقول الحافظ، إتباعا لقول عامة أهل النقط من المتقدمين والمتأخرين.

الخلاصة: جرى العمل في المصاحف المغربية بالقول الأول، وهو الرأي الذي قال به إمامنا الشوشاوي رحمه الله، أما أهل المشرق فقد ضبطوا مصاحفهم بالقول الثاني[2]، ولكنّ الإمام أبو داود رحمه الله قيَّد ذلك – على أن يكون الطرف الثاني هو اللام – في حالة إذا كانت اللام ألف مظفرة[3]، ورجح الإمام التنسي رحمه الله مذهب الأخفش وذلك بالاستدلال لمذهبه والرد على الانتقادات الموجهة إليه[4]، والتقييد بالمظفرة هو الصواب، لأن الخلاف يقع بها، ولم تعد الآن مرسومة بالتظفير بل ترسم متقاطعة أو متلاصقة[5]، قال الدكتور أحمد شرشال عن مذهب الأخفش: "أن اللام ألف صارت بالتركيب حرفا واحدا مستقلا كبقية حروف الهجاء...فتقع بحسب النطق بها على ترتيب اللفظ ليطابق الخط التلاوة فاللام هي الطرف الأول وصورة الهمزة هي الطرف الثاني موافقة للتلاوة، فهذا أسلم لتحقيق اللفظ، أما على مذهب الخليل القائل بأن الطرف الأول هو صورة الهمزة، والطرف الثاني هو اللام يرد عليه جملة اعتراضات من أهمها أن أتباعه فرّوا من مشابهة خط الأعاجم بالتظفير، فوقعوا في التلاوة فيما فروا منه فيلزمهم البدء من اليسار إلى اليمين، وهذه طريقة الأعاجم، وفيه مخالفة للتلاوة حيث يضعون الهمزة قبل اللام ألف في قوله تعالى: ﴿ءَلآَكِلُون﴾[الواقعة: 55] ونحوه، كما هو معمول به في مصاحف ورش وهو مذهب المغاربة ونحو قوله: ﴿وَلَلآَخِرَةُ﴾[الضحى: 4]، كما هو مرسوم في المصحف الليبي برواية قالون عن نافع، وما جرى به العمل في مصاحف المغرب برواية ورش ورواية قالون مخالف لا يصح العمل به ولا يؤدي الغرض من تحقيق التلاوة، وهو مناقض للأصل واللفظ والترتيب"[6].

---

[1] الورقة 293، الوجه أ.

[2] دليل الحيران، المارغني، ص438، التوجيه السديد، أحمد شرشال، ص44، السبيل، أبو زيتحار، ص93.

[3] ينظر: أصول الضبط، أبو داود، ص252.

[4] الطراز، التنسي، ص599.

[5] ينظر: التوجيه السديد، أحمد شرشال، ص45.

[6] التوجيه السديد، أحمد شرشال، ص46.

المبحث الرابع: آراء الإمام الشوشاوي رحمه الله في علوم القرآن المختلفة.

كان للإمام الشوشاوي رحمه الله آراء متنوعة بيَّن من خلالها الفنون المتعلقة بعلوم القرآن كالنزول القرآني، جمع القرآن وترتيبه، فضائل القرآن، المكي والمدني، الناسخ والمنسوخ، ودلالات الألفاظ، إلى غير ذلك مما له صلة بالقرآن الكريم.

المطلب الأول: النزول القرآني:

يدخل تحته: كيفية نزول القرآن-الوحي- من اللوح المحفوظ، والأحرف السبعة التي نزل بها القرآن الكريم.

الفرع الأول: كيفية النزول القرآني:

قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "أما كيفية إلقاء كلام الله تعالى على من أراد إلقاءه عليه، فإلقاؤه على وجهين: إما بإلهام لملك، وإما بكتابة في صحيفة أو لوح"[1]. فنستخلص من كلامه رحمه الله كيفية إلقاء كلام الله تعالى على من أراد إلقاءه عليه، فقوله: "على من أراد" لم يحدد المقصود به، لذلك سنتطرق لذكر كيفية إلقاء الله لكلامه

أولا: الوحي وhأنواعه

1-الوحي في اللغة: الوحي بمعناه اللغوي له معان متعددة، قال ابن فارس[2]: "الواو والحاء والحرف المعتل أصل يدل على إلقاء علم في إخفاءه أو غيره إلى غيرك، فالوحي؛ الإشارة، والكتابة والرسالة، وكل ما ألقيته إلى غيرك حتى علمه فهو وحي"[3].

و"القول الجامع في معنى الوحي أنه الإعلام الخفي السريع الخاص بمن يوجه إليه، بحيث يخفى على غيره"[4].

وللوحي إطلاقات متعددة، إذ يطلق ويراد به:

- الإلهام الفطري للإنسان، كالوحي إلى أم موسى في قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّ مُوسَىٰٓ أَنَ أَرْضِعِيهِ فَإِذَا خِفْتِ عَلَيْهِ فَأَلْقِيهِ فِي ٱلْيَمِّ﴾[القصص: 6].

-الإلهام الغريزي للحيوان، كالوحي إلى النحل كما في قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ أَنِ ٱتَّخِذِي مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتاً﴾[النحل: 68].

-الإشارة السريعة على سبيل الرمز والإيحاء، كإيحاء زكريا عليه السلام لقومه كما في قوله تعالى: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ مِنَ ٱلْمِحْرَابِ فَأَوْحَىٰٓ إِلَيْهِمْ أَن سَبِّحُواْ﴾[مريم: 10].

---

[1] الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص148.

[2] هو أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء بن محمد بن حبيب الرازي اللغوي، كان إماما في علوم شتى، وخصوصا اللغة فإنه أتقنها، سمع الحديث من أبي بكر بن السني والطبراني وأبي الحسن علي بن إبراهيم القطان، وغيرهم، وروى عنه أبو عبد الله التوبي الفقيه، وأبو سهل بن زيرك وآخرين، من مؤلفاته: المجمل في اللغة، ومعجم مقاييس اللغة وغيرهما، توفي سنة: 395هـ. ينظر: وفيات الأعيان، بن خلكان، 118/1. طبقات الفقهاء الشافعية، ابن الصلاح، 657/2.

[3] معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، 93/6.

[4] الوحي المحمدي، محمد رشيد رضا، ص81.

-وسوسة الشيطان وتزيينه الشر في نفس الإنسان، كما في قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ غُرُورًا﴾[الأنعام: 113].

- ما يلقيه الله إلى ملائكته من أمر ليفعلوه، قال تعالى: ﴿إِذْ يُوحِي رَبُّكَ إِلَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ أَنِّي مَعَكُمْ فَثَبِّتُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾[الأنفال: 12][1].

2-الوحي في الشرع: من العلماء من عرفه باعتبار الموحى به فقال: "هو كلام الله تعالى المنزل على أحد أنبيائه، وقيل هو ما أنزل الله على أنبيائه وعرفهم به من أنباء الغيب والشرائع، من عرفه بمعنى المصدر فقال: هو إعلام الله لأحد من أنبيائه بحكم شرعي أو نحوه"[2]، وقيل هو "تكليم الله سبحانه أحداً من عباده بطريقة من طرق الوحي"[3].

والوحي بمعناه الاصطلاحي الشرعي ينقسم إلى قسمين أساسيين هما؛ وحي الله إلى رسله من البشر، ووحيه إلى الملائكة بصفة عامة وإلى جبريل عليه السلام بصفة خاصة، مع العلم أن هذا الأمر من الأمور الغيبية التي لا نستطيع القول فيها إلا بحدود ما نص عليه الشرع.

أ - **الوحي إلى الرسل من البشر:** وحي الله تعالى إلى رسله من البشر على نوعين[4]:

النوع الأول: الوحي بغير واسطة: وهو قسمان: أولهما: الرؤيا الصالحة في النوم كما جاء في حديث عائشة رضي الله عنها (أول ما بدئ به رسول الله من الوحي الرؤيا الصالحة في النوم، فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح)[5]، وكما وقع الوحي بالمنام لإبراهيم عليه السلام كما جاء في القرآن عنده قوله: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعْىَ قَالَ يَٰبُنَيَّ إِنِّيٓ أَرَىٰ فِي ٱلْمَنَامِ أَنِّيٓ أَذْبَحُكَ.... قَدْ صَدَّقْتَ ٱلرُّءْيَآ﴾[الصافات: 102- 105]، والرؤيا الصالحة في المنام للأنبياء هي القسم الأول من أقسام التكليف الإلهي المذكور في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآئِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُ﴾[الشورى: 48] وثانيهما: الكلام الإلهي من وراء حجاب يقظة لا في المنام، وهو ثابت لسيدنا موسى عليه السلام: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ﴾[الأعراف: 143]، ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾[النساء: 163]، كما ثبت التكلم لرسولنا ليلة الإسراء والمعراج[6].

---

[1] ينظر: بصائر ذوي التمييز، الفيروز آبادي، 178/5، ومباحث في علوم القرآن، مناع القطان، ص29.

[2] ينظر: الوحي المحمدي، محمد رشيد رضا، ص82، دراسات في علوم القرآن، فهد الرومي، ص194.

[3] لمحات في علوم القرآن، محمد الصباغ، ص45.

[4] مباحث في علوم القرآن، مناع القطان، ص34.

[5] رواه البخاري، ك: بدء الوحي، ب: كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ، ح(3)، 181/1، ومسلم في صحيحه، ك: الإيمان، ب: بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ، ح(160)، 83/1.

[6] ينظر: مباحث في علوم القرآن، مناع القطان، ص33- 34.

النوع الثاني: الوحي إلى الرسل بواسطة الملك: وبه نزل القرآن الكريم، ولا يخلو هذا النوع من إحدى الحالات؛ إما أن يأتي الملك إلى الرسول مثل صلصلة[1] الجرس والصوت القوي، فيثير فيه عوامل الانتباه، فتتهيأ النفس بكل قواها لتلقي أثره، وإما أن يتمثل الملك رجلا في صورة بشر[2].

ب- وحي الله إلى الملائكة: تباينت أقوال العلماء في تحديد طبيعة وحي الله تعالى إلى الملائكة بشكل عام، وإلى جبريل عليه السلام بوجه خاص عند تلقيه القرآن الكريم، وهم في كل ذلك اعتمادهم جملة من الأحاديث التي جاءت تالية لمجمل ذلك الوحي، ومن تلك الأحاديث ما جاء في الصحيح عن النبي ﷺ: (إذا قضى الله الأمر في السماء ضربت الملائكة بأجنحتها خضعانا لقوله كأنه سلسلة على صفوان، فإذا فزع عن قلوبهم قالوا: ماذا قال ربكم؟ قالوا للذي قال: الحق وهو العلي الكبير)[3]، ويؤيد هذا ما جاء في الحديث عن النواس بن سمعان[4] رضي الله عنه قال: قال قال رسول الله ﷺ: (إذا أراد الله تعالى أن يوحي بالأمر تكلم بالوحي، أخذت السموات منه رجفة- أو قال رعدة - شديدة خوفا من الله عز وجل، فإذا سمع ذلك أهل السموات صعقوا وخروا لله سجدا، فيكون أول من يرفع رأسه جبريل عليه السلام فيكلمه الله من وحيه بما أراد، ثم يمر جبريل على الملائكة كلما مر بسماء سأله ملائكتها، ماذا قال ربنا يا جبريل، فيقول قال الحق وهو العلي الكبير، فيقولون كلهم مثلما قال جبريل فينتهي جبريل بالوحي إلى حيث أمره الله عز وجل)[5] الحديث، "فهذا الحديث يبين أن كيفية الوحي تكلم من الله، وسماع من الملائكة، وهول شديد لأثره"[6]، وقد بيَّن النبي ﷺ الكيفية التي يوحي الله عز وجل للملائكة، روى البخاري في صحيحه عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، أنه قال: (إذا تكلم الله بالوحي سمع أهل السموات شيئا فإذا فزع عن قلوبهم وسكن الصوت عرفوا أنه الحق ونادوا ﴿مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُواْ الْحَقَّ﴾[سبأ: 23] إذا قال ربكم قالوا الحق)[7]، ورُوي عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال: (إن الله إذا تكلم بالوحي، سمع أهل السماء للسماء

---

[1] الصلصة: صوت الحديد إذا حُرِّك، يقال صَلَّ الحديد وصلصلة، والصلصلة أشد من الصليل. النهاية في غير الحديث والأثر، ابن الأثير، 46/3.

[2] ينظر: الواضح في علوم القرآن، مصطفى ومحي الدين ديب، ص18، محاضرات في علوم القرآن، د. غانم قدوري، ص23.

[3] رواه البخاري في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه، ك: التفسير، ب: (حتى إذا فزع عن قلوبهم قالوا ماذا قال ربكم قالوا الحق وهو العلي الكبير)، ح(4783)، 332/6.

[4] هو النواس بن سمعان بن خالد بن عبدالله الكلابي، له صحبة، معدود من الشاميين، يقال إن أباه وفد على النبي ﷺ فدعا له رسول الله ﷺ وأعطاه نعله فقبلهما، روى عنه جبير بن نفير الحضرمي. ينظر: الإصابة، ابن حجر، 478/6، تهذيب الكمال، أبو الحجاج المزي، 37/30.

[5] أخرجه ابن جرير في تفسيره، 276/19، وعزاه ابن كثير في تفسيره إلى ابن أبي حاتم، 516/6، والبيهقي قي الأسماء والصفات، 512/1، وابن وابن خزيمة في التوحيد، 348/1- 349، برقم 206.

[6] مباحث في علوم القرآن، مناع القطان، ص31.

[7] صحيح البخاري ك: التوحيد، ب: قول الله تعالى: ﴿وَلاَ تَنفَعُ الشَّفَاعَةُ عِندَهُ إِلاَّ لِمَنْ أَذِنَ لَهُ﴾[سبأ: 23]، و لم يقل: ماذا خلق ربكم، ربكم، ح(32)، 2719/6.

صلصلة كجر السلسلة على الصفا، فيصعقون، فلا يزالون كذلك حتى يأتيهم جبريل، فإذا جاءهم جبريل فزع عن قلوبهم، قال: فيقولون: يا جبريل ماذا قال ربك؟ فيقول: الحق، فيقولون: الحق الحق)[1].

ج- وحي الله إلى سيدنا جبريل عليه السلام: ذهب العلماء في كيفية وحي الله تعالى إلى جبريل عليه السلام بالقرآن إلى المذاهب الآتية:

المذهب الأول: ذهب جمهور أهل السنة والجماعة إلى أن جبريل عليه السلام قد سمع القرآن الكريم من الله تعالى بكلامه المخصوص وبالكيفية التي يعلمها الله تعالى وحده[2].

المذهب الثاني: أن جبريل عليه السلام حفظ القرآن من اللوح المحفوظ ثم نقله إلى الرسول ﷺ بأمر الله[3].

المذهب الثالث: أن جبريل عليه السلام ألقي إليه المعنى، والألفاظ لجبريل عليه السلام أو لمحمد ﷺ[4].

رأي الإمام الشوشاوي رحمه الله: لما تحدث عن كيفية إلقاء الله تعالى على من أراد قال: "فإلقاؤه على وجهين: إما بإلهام لملك، وإما بكتابة في صحيفة أو لوح"، فهذا القول يدفعنا للتساؤل الآتي:

هل أخذ جبريل عليه السلام القرآن من الله تعالى بصفة مباشرة؟ أم أخذه من اللوح المحفوظ؟ ثم كيف أخذه من الله عز وجل؟ وهذا التساؤل يدفعنا للحديث عن مفهوم الإلهام في اللغة والاصطلاح.

1: تعريف الإلهام في اللغة: الإلهام هو "إيقاع شيء في القلب يطمئن له الصدر، يخص الله به بعض أصفيائه"[5]. أصفيائه"[5]. و"أصل الوحي في اللغة إعلام في خفاء؛ لذلك صار الإلهام يسمى وحيا"[6].

2: تعريف الإلهام في الاصطلاح: الإلهام هو "وجدان تستيقنه النفس وتنساق إلى ما يطلب من غير شعور منها من أين أتى، وهو أشبه بوجدان الجوع والعطش والحزن والسرور"[7]. فقول الإمام الشوشاوي رحمه الله "إلهام لملك"، يقصد منه - والله أعلم - الوحي، وذلك مستنتج من خلال التعريف اللغوي والاصطلاحي لكلمة الإلهام، ثم لنتعرف على مفهوم تلقي الملك للوحي عند الإمام، إذ يقول عند حديثه عن لفظ الإنزال: "المراد بالإنزال؛ الإدراك والإفهام، وليس المراد به الانتقال من علو إلى أسفل، لأن نقل ذات الكلام محال لا في الكلام القديم ولا في الكلام الحادث، لأن الكلام القديم صفة الله تبارك وتعالى، وصفاته لا تفارق ذاته، ولا يتصور النقل في الكلام الحادث أيضا، لأنه عرض من الأعراض لا يصح عليها الانتقال، لأن الانتقال من خواص

---

[1] أخرجه أبو داود في سننه، ب: في القرآن، ح(4738)، 117/7- 118، ينظر كذلك: الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، ابن حبان البستي، ك: الوحي، ذكر وصف أهل السماوات عند نزول الوحي، ح(37)، 224/1، قال شعيب الأرنؤوط: "اسناده صحيح".

[2] ينظر: مباحث في علوم القرآن، مناع القطان، ص31.

[3] بحوث منهجية في علوم القرآن الكريم، موسى إبراهيم الإبراهيم، ص18- 19.

[4] مباحث في علوم القرآن، مناع القطان، ص31.

[5] المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، باب اللام، ص842.

[6] تاج العروس من جواهر القاموس، مرتضى الزبيدي، 171/40.

[7] الوحي المحمدي، محمد رشيد رضا، ص83.

الأجسام"[1]، ثم استدل بقول أبا المعالي في الإرشاد، حيث قال: "فالمعنى بالإنزال أن جبريل عليه السلام أدرك كلام الله تعالى وهو في مقامه فوق سبع سموات، ثم أنزل إلى الأرض وأفهم الرسل ما فهمه عند سدرة المنتهى من غير نقل لذات الكلام، وإذا قال القائل: نزلت رسالة الملك من القصر، لم يرد بذلك انتقال أصواته، وانتقال كلامه القائم بنفسه"[2]، ثم قال عن كلام الله عز وجل: "إن نزل به على عربي عبر عنه بلغة العرب، وإن نزل به على عجمي عبر عنه بلغة العجم، وإن نزل به على عبراني فبلغته أيضا، وإن نزل به على سرياني فبلغته كذلك...، فإذا عبر عنه بالعجمية سمي انجيلا، وإذا عبر عنه بالعبرانية سمي توراة، وإذا عبر عنه بالسريانية سمي زبورا، وإذا عبر عنه بالعربية سمي قرآنا، وهذه العبارات يقال لجميعها كلام الله تعالى من غير خلاف بين العلماء، وإنما يقال لها كلام الله، لأنها يفهم منها ما يفهم من كلام الله الذي هو المعنى القائم بالنفس"[3].

مناقشة الإمام في المسائل المذكورة: من خلال ما سبق، نحاول مناقشة الإمام رحمه الله في المسائل الآتية:

المسألة الأولى: قوله بإلهام لملك، أو بكتابة في صحيفة أو لوح: في قول الإمام بإلهام لملك، يقصد به وحي الله لجبريل عليه السلام، أي أن جبريل عليه السلام أدرك كلام الله تعالى وهو في مقامه فوق سبع سموات، ثم نزل إلى الأرض وأفهم الرسل ما فهمه عند سدرة المنتهى من غير نقل لذات الكلام، وهذا الكلام هو قول الأشاعرة[4] الذين يثبتون نزول القرآن، ويفسرون النزول بالإفهام والإدراك، كما نص عليه إمام الحرمين في الإرشاد، أما سماع صوته تعالى الذي ثبت بالأحاديث فينفونه، وكذلك ينفون النزول المعروف في لغة العرب[5]، بناء على نفي العلو، قال الباقلاني رحمه الله: "كلام الله تعالى القديم الأزلي القائم بذاته، متزل على قلب النبي ﷺ نزول إعلام وإفهام لا نزول حركة وانتقال"[6]، وكلامهم هذا ينفون فيه سماع جبريل عليه السلام لرب العزة مباشرة، قال ابن تيمية رحمه الله: "والقرآن حمله جبريل مسموعًا من الله، والنبي ﷺ سمعه من جبريل عليه السلام، والصحابة رضي الله عنهم سمعوه من رسول الله ﷺ، وهو الذي نتلوه نحن بألسنتنا، وفيما بين الدفتين، وما في صدورنا؛ مسموعًا، ومكتوبًا

---

[1] رفع النقاب، الشوشاوي، 1/31-32.

[2] كتاب الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، الجويني، ص135. وأبو المعالي هو عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن محمد العلامة إمام الحرمين، ضياء الدين أبو المعالي، تحصل على أصول الدين والفقه على أبي القاسم الإسفراييني، روى عنه: أبو عبد الله الفراوي، وزاهر الشحامي، وأحمد بن سهل المسجدي وآخرون، من مؤلفاته: الإرشاد في أصول الفقه، البرهان في أصول الفقه، الأساليب في الخلاف، توفي سنة: 478هـ. ينظر: طبقات الشافعية، ابن شهبة، 1/255. سير أعلام النبلاء، الذهبي، 18/468.

[3] الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص149- 150.

[4] الأشاعرة هم أصحاب أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري يقولون بأن الله تعالى عالم بالعلم قادر بالقدرة سميع بالسمع بصير بالبصر مريد بالارادة حي بالحياة متكلم بالكلام، وهذه صفات قديمة قائمة بذاته تعالى، وأما الصفات عندهم فهي حادثة، وقال بأن كلام الله تعالى هو المعنى القائم، وهو قائم بالذات يستحيل أن يفارقه والعبارات والحروف دلالات على الكلام الأزلي. ينظر: رسالة في الرد على الرافضة، محمد المقدسي، ص166.

[5] النزول في اللغة هو الانحطاط من علو، يقال نزل عن دابته ونزل في مكان كذا حط رحله فيه، وأنزله غيره... وإنزال الله تعالى نعمه ونقمه على الخلق، وإعطاؤهم إياها، وذلك إما بإنزال الشيء نفسه كانزال القرآن، وإما بإنزال أسبابه والهداية إليه، كإنزال الحديد واللباس، ونحو ذلك. ينظر: مفردات ألفاظ القرآن، الراغب الأصفهاني، كتاب النون، ص799.

[6] الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، الباقلاني، ص92.

ومحفوظًا"[1]، وقد أكد شيخ الإسلام هذا المعنى في موضع آخر فقال: فالقرآن كلام الله، لفظه ومعناه، سمعه جبريل من الله، وبلغه إلى محمد ﷺ، وسمعه محمد منه، وبلغه محمد ﷺ إلى الخلق"[2]، فهو كلام الله حيث سمع وكتب وقرئ، كما قال تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾[التوبة: 6].

أما قوله: (أو بكتابة في صحيفة أو لوح)، فهذا الكلام يحتمل أن جبريل عليه السلام أخذه من هذا اللوح، قال ابن تيمية رحمه الله: "ومن قال إن جبريل أخذ القرآن من الكتاب لم يسمعه من الله، كان هذا باطلا من وجوه منها: أن يقال إن الله سبحانه وتعالى قد كتب التوراة لموسى بيده، فبنو إسرائيل أخذوا كلام الله من الكتاب الذي كتبه هو سبحانه وتعالى فيه، فإن كان محمد أخذه عن جبريل، وجبريل عن الكتاب كان بنو إسرائيل أعلى من محمد بدرجة، وكذلك من قال: إنه ألقى إلى جبريل المعاني، وإن جبريل عبر عنها بالكلام العربي، فقوله يستلزم أن يكون جبريل ألهمه إلهامًا، وهذا الإلهام يكون لآحاد المؤمنين كما قال تعالى: ﴿وَإِذَ أَوْحَيْتُ إِلَى ٱلْحَوَارِيِّينَ أَنَ ءَامِنُواْ بِى وَبِرَسُولِى﴾، وقال: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّ مُوسَىٰٓ أَنَ أَرْضِعِيهِ﴾[القصص:6]، وقد أوحى إلى سائر النبيين فيكون هذا الوحي الذي يكون لآحاد الأنبياء والمؤمنين أعلى من أخذ محمد القرآن عن جبريل؛ لأن جبريل الذي علمه لمحمد هو بمنزلة الواحد من هؤلاء"[3]، ثم قال: "ولو كان جبريل أخذ القرآن من اللوح المحفوظ لكان اليهود أكرم على الله من أمة محمد؛ لأنه قد ثبت بالنقل الصحيح: أن الله كتب لموسى التوراة بيده وأنزلها مكتوبة، فيكون بنو إسرائيل قد قرأوا الألواح التي كتبها الله، وأما المسلمون فأخذوه عن محمد ﷺ، ومحمد أخذه عن جبريل، وجبريل عن اللوح، فيكون بنو إسرائيل بمنزلة جبريل، وتكون منزلة بني إسرائيل أرفع من منزلة محمد ﷺ على قول هؤلاء الجهمية[4]، والله سبحانه جعل من فضائل أمة محمد ﷺ:" أنه أنزل عليهم كتابا كتابا لا يغسله الماء، وأنه أنزله عليهم تلاوة لا كتابة، وفرقه عليهم لأجل ذلك، فقال: ﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ وَنَزَّلْنَٰهُ تَنزِيلًا﴾[الإسراء:106]، وقال تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَٰهُ تَرْتِيلًا﴾[الفرقان:32]، ثم إن كان جبريل عليه السلام لم يسمعه من الله وإنما وجده مكتوبًا، كانت العبارة عبارة جبريل، وكان القرآن كلام جبريل ترجم به عن الله كما يترجم عن الأخرس الذي كتب كلامًا ولم يقدر أن يتكلم به، وهذا خلاف دين المسلمين"[5]. إذاً فكلام الله لا يخلو من: أن يكون كلاماً مسموعاً، تكلم به الله تعالى بصوت مسموع، أو أن

---

[1] مجموع الفتاوى، ابن تيمية، 306/12.

[2] المرجع نفسه، 98/12.

[3] المرجع نفسه ، 127/12- 129.

[4] الجهمية أصحاب جهم بن صفوان وهو من الجبرية الخالصة، ظهرت بدعته بترمذ وقتله سلم بن أحوز المازني بمرو، في آخر ملك بني أمية، ووافق المعتزلة في نفي الصفات الأزلية وزاد عليهم بأشياء، منها قوله لا يجوز أن يوصف الباري تعالى بصفة بها خلقه، لأن ذلك يقتضي تشبيها، وجهم هو القائل بأن الجنة والنار لا تفنيان، وأن الإيمان هو المعرفة فقط وشايعته الفرقة على ذلك. ينظر: الملل والنحل، الشهرستاني، 73/11-85، المغرب في ترتيب المعرب، ابن المطرز، 171/1.

[5] مجموع الفتاوى، ابن تيمية، 520/12-521.

يكون كلاماً مكتوباً كتبه بيمينه كما كتب التوراة بيمينه، وهذا أيضاً يسمى كلام الله ، لأن الله تعالى سمى التوراة كلامه فقال: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُواْ لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُۥ﴾[البقرة: 74] وجبريل عليه السلام إما أن يكون أخذ القرآن سماعاً عن الله تعالى، أو أخذه عن المكتوب، وإذا انتفى الثاني ثبت الأول، وهو المطلوب.

المسألة الثانية: في لفظ عبر عنه: "قال جمهور العقلاء نحن إذا عربنا التوراة والإنجيل لم يكن معنى ذلك معنى القرآن، بل معاني هذا ليست معاني هذا، وكذلك معنى ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[الإخلاص: 1]، ليس هو معنى ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ وَتَبَّ﴾[المسد: 1] ولا معنى آية الكرسي هو معنى آية الدين"[1].

المسألة الثالثة: في تعريفه لكلام الله بأنه المعنى القائم بالنفس: يُعرف الأشعرية القرآن أنه: "المعنى القائم بالنفس، ويعبرون عنه بالكلام النفسي، وهو الكلام الحقيقي، والألفاظ موضوعة للدلالة عليه"[2]، وهذا تعريف الإمام الشوشاوي رحمه الله لكلام الله تعالى، حيث نلاحظ تقييده لكلام الله بالنفس، "ولفظ الكلام إذا جاء مقيدا كان التقييد قرينة دالة على إخراجه من إطلاقه، ونحن نقرّ أنه قد تراد به المعاني أو الألفاظ بالقرائن، فلما قيده ههنا بالنفس أخرجه من مطلق الكلام"[3]، وهذا الأمر لينفوا به سماع جبريل عليه السلام للقرآن الكريم مباشرة من الله عز وجل، فـــ"حين ذهب الأشعرية إلى كون الكلام معنى مجردا، إنما فروا من وصفه بالحرف والصوت، لأن الحروف والأصوات لا تكون إلا مخلوقة عندهم، فنزهوا كلام الله تعالى أن يكون بحرف أو صوت بزعمهم فقالوا هو الكلام النفسي، والحروف إنما خلقت للدلالة عليه، والصوت خلق للإعلام والإفهام"[4].

ثانيا: عدد نزولات الوحي: القرآن الكريم هو كلام الله تعالى تكلّم به حقيقة، ونزل به الروح الأمين جبريل عليه السلام على النبي ﷺ مفرقا عبر السنين، قال تعالى: ﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ وَنَزَّلْنَٰهُ تَنزِيلًا﴾[الإسراء: 106]، وقال تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ﴾[الفرقان: 32]، أنزله الله على رسولنا الكريم لهداية البشرية جمعاء، فكان يترل على سيدنا محمد ﷺ تترا لتثبيت قلبه، وتدرجاً مع الوقائع والأحداث، حتى أكمل الله دينه وأتم نعمته، ومن الواجب معرفة أنه اختُلِف في كيفية إنزاله من اللوح المحفوظ إلى السماء الدنيا على ثلاثة أقوال هي[5]:

القول الأول: أنه نزل إلى السماء الدنيا ليلة القدر جملة واحدة، وقد رجحه كثير من أهل العلم كالحافظ ابن حجر رحمه الله حيث قال: "هو الصحيح المعتمد"[6].

---

[1] مجموع الفتاوى، ابن تيمية، 122/12.

[2] العقيدة السلفية، عبد الله الجديع، ص364.

[3] المرجع نفسه، ص351-352.

[4] المرجع نفسه، ص374- 375.

[5] ينظر: الاتقان، السيوطي، 268/1.

[6] فتح الباري، ابن حجر العسقلاني، 11/155.

دليلهم: استدلوا بما يلي:

أولا: الآيات القرآنية: "قال تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ﴾[البقرة: 184]، وقال تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ﴾[الدخان: 3]، وقال تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾[القدر: 1]، فظاهر هذه الآيات الثلاث أن القرآن الكريم أُنزل جملة في ليلة واحدة توصف بأنها مباركة من شهر رمضان"[1].

ثانيا: الآثار: نذكر منها:

1- رُوي عن ابن عباس -رضي الله عنهما- أنه قال: (أنزل القرآن جملة واحدة إلى السماء الدنيا في ليلة القدر، ثم أنزل بعد ذلك في عشرين سنة)[2].

2- وقال أيضًا: (إنما نزل في رمضان، في ليلة القدر، وليلة مباركة؛ جملة واحدة، ثم أنزل على مواقع النجوم رَسَلا في الشهور والأيام)[3].

3- عن سعيد بن جبير[4]، عن ابن عباس ﷺ، قال: (أُنزل القرآن في ليلة القدر جملة واحدة إلى سماء الدنيا وكان بمواقع النجوم، فكان الله يترله على رسول الله ﷺ بعضه في إثر بعض)[5].

4- وعن ابن عباس -رضي الله عنهما- قال: (أنزل الله القرآن إلى السماء الدنيا في ليلة القدر، فكان الله إذا أراد أن يُوحِيَ منه شيئا أوحاه، أو أن يحدث منه في الأرض شيئا أحدثه)[6].

---

[1] نزول القرآن الكريم، محمد بن عبد الرحمن الشايع، ص16.

[2] رواه الحاكم في مستدركه، ك: التفسير، ح(2938)، 2/662، وقال" هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي، ورواه النسائي في السنن الكبرى، ك: التفسير، سورة الفرقان: قوله تعالى: وهو الذي جعل الليل والنهار خلفة، ح(11308)، 10/205، وقال المحقق صحيح، كما رواه البيهقي في الشعب، ح(2249)، 2/415، ب: في تعظيم القرآن، فصل في الاستكثار من القراءة في شهر رمضان، وذلك لأنه شهر القرآن، وصحح إسناده السيوطي في الإتقان، 269/1، وذكره ابن كثير في فضائل القرآن عن أبي عبيد، ثم قال "هذا إسناد صحيح"، 2/202.

[3] أخرجه الطبري في تفسيره بسنده، 3/192، ولم يسم، وابن أبي حاتم في التفسير ح(1650)، 1/310، والبيهقي في الأسماء والصفات، ح(507)، 571/1، وأخرجه الطبراني في الكبير، ح(12095) من طريق مقسم به، 391/11، والسيوطي في الدر المنثور، 233/2، وزاد نسبته لابن أبي حاتم وابن مردويه ومحمد بن نصر في ك: الصلاة، والهيثمي في مجمع الزوائد، وقال عنه وفيه سعد بن طريف وهو متروك، 30/7.

[4] هو: سعيد بن جبير بن هشام، أبو عبد الله، الإمام الحافظ المقرئ المفسر، من عباد المكيين وفقهاء التابعين، روى عن جماعة من أصحاب رسول الله ﷺ منهم: ابن عباس، وأبو هريرة ﷺ، توفي شهيداً قتله الحجّاج سنة: 95 هـ. ينظر: مشاهير علماء الأمصار، ابن حبان، ص106، ووفيات الأعيان، ابن خلكان، 371/2، وسير أعلام النبلاء، الذهبي، 321/4.

[5] أخرجه الحاكم في مستدركه، ك: التفسير، ب: تفسير سورة إنا أنزلناه، ح(4016)، 2/623، وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، والبيهقي في سننه، ك: الصيام، ب: فضل ليلة القدر، ح(8521)، 4/504، وفي الأسماء والصفات، 572/1، وفي شعب الإيمان، 319/3، وقال الحاكم: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين".

[6] رواه الحاكم في مستدركه، ك: التفسير، ح(2877)، 2/241، وقال: "هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه"، ووافقه الذهبي، والطبري في في تفسيره، 3/190، و24/542، أخرجه النسائي في سننه، ح(7990)، 5/7، والبيهقي في الأسماء والصفات،ح(498)، 1/572، وأخرجه ابن الضريس بنحوه في فضائل القرآن، 72/3.

5- وعنه أيضًا في: ﴿إنا أنزلناه في ليلة القدر﴾ قال: (أنزل القرآن جملة واحدة حتى وضع في بيت العزة في السماء الدنيا، ونزله جبريل عليه السلام على محمد ﷺ بجواب كلام العباد وأعمالهم)[1].

6- وعنه -رضي الله عنهما- قال: (فُصِل القرآن من الذكر، فوضع في بيت العزة في السماء الدنيا، فجعل جبريل عليه السلام يترله على النبي ﷺ ويرتله ترتيلا)[2].

7- وقال أيضا: (أنزل القرآن جملة واحدة في ليلة واحدة، في ليلة القدر إلى السماء الدنيا حتى رفع في بيت العزة)[3].

8- قال السيوطي رحمه الله: "اختلف في كيفية إنزاله من اللوح المحفوظ على ثلاثة أقوال: أحدها وهو الأصح الأشهر أنه نزل إلى سماء الدنيا ليلة القدر جملة واحدة، ثم نزل بعد ذلك منجما"[4].

القول الثاني: أنه نزل إلى السماء الدنيا في عشرين ليلة قدر أو ثلاث وعشرين أو خمس وعشرين، في كل ليلة ما يقدر الله إنزاله في كل السنة، وهو قول مقاتل بن سليمان البلخي، والحليمي والماوردي[5].

القول الثالث: أنه ابتدئ إنزاله في ليلة القدر، ثم نزل بعد ذلك منجما في أوقات مختلفة من سائر الأوقات وهو قول عامر بن شراحبيل الشعبي[6]، ومن المتأخرين ابن عثيمين[7] وغيره[8].

---

[1] أخرجه الطبراني في الكبير، ح(12382)، 32/12، والهيثمي في مجمع الزوائد، ح(11506)، 295/7، وقال عنه: رواه الطبراني والبزار، ح(5009)، 11/236، باختصار ورجال البزار رجال الصحيح، وفي إسناد الطبراني عمرو بن عبد الغفار وهو ضعيف، وذكره السيوطي في الدر المنثور، وزاد نسبته لابن الضريس، 533/15

[2] رواه النسائي في السنن الكبرى، ك: فضائل القرآن، ب: كم بين نزول أول القرآن وبين آخره، ح(7937)، 7/247، والحاكم في مستدركه، ك: التفسير، في: نزول القرآن ح(2940)، 2/267، وقال: "هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه"، ووافقه الذهبي، وقال الزركشي في برهانه: إسناده صحيح، 229/1، وأخرجه البيهقي في الأسماء والصفات، ح(502)، 570/1، والطبراني في الكبير، ح(12095)، 11-391، والنسائي في فضائل القرآن، وزاد في آخره "قال سفيان خمس آيات ونحوها"، ص70.

[3] أخرجه ابن الضريس في فضائل القرآن، رقم121، ص73.

[4] الاتقان، السيوطي، 268/1.

[5] ينظر: المنهاج في شعب الإيمان، أبو عبد الله الحليمي، 235/2، والنكت والعيون، الماوردي، 311/6.

[6] روى عنه الطبري في تفسيره، 543/24، وسنده ضعيف فيه عمران بن دَاوَر أبو العوام؛ صدوق يهم؛ وعمرو بن عاصم الكِلابي؛ صدوق في حفظه شيء؛ كما في تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، ص738، و750.

[7] ينظر: تفسير القرآن العظيم، محمد الصالح بن العثيمين، 333/2. وابن عثيمين هو محمد بن صالح بن محمد بن عثيمين المقبل الوهيبي التميمي، ولد ولد سنة: 1347هـ، واستفاد في طلبه للعلم من عدة مشايخ بعضهم في عنيزة وبعضهم في الرياض منهم: الشيخ عبد الرحمن السعدي، والشيخ عبد العزيز بن باز، له مؤلفات كثيرة منها: القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى، والقول المفيد في كتاب التوحيد، ويعتبر من أكابر علماء هذا العصر في العقيدة السلفية، ونصر عقيدة أهل السنة والجماعة، توفي بجدة يوم الإربعاء: 1421/10/15هـ. ينظر: الدر الثمين في ترجمة فقيه الأمة العلامة ابن عثيمين، ص17، ابن عثيمين الإمام الزاهد للدكتور ناصر الزهراني، ص5.

[8] منهم: محمد عبده، صبحي الصالح. ينظر: تفسير جزء عم، محمد عبده، ص128، مباحث في علوم القرآن، صبحي الصالح، ص51. وأجابوا عن عن الآثار الواردة في نزول القرآن الكريم إلى بيت العزة في سماء الدنيا بأنها ضعيفة، وأن الأدلة على خلافها، والصحيح في حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن (ألـ) هنا للجنس؛ وليست للعموم؛ وأن معنى أنزل فيه القرآن أي ابتدئ فيه إنزاله. ينظر: اللقاء الشهري مع الشيخ محمد بن عثيمين رقم 3، ص30-31.

القول الرابع: "أن القرآن نزل جملة واحدة من اللوح المحفوظ، وأن الحفظة نجمته على جبريل عليه السلام في عشرين سنة، وهذا الكلام ذكره الماوردي في تفسيره عن ابن عباس، قال: "قوله (إنا أنزلناه في ليلة القدر)، فيه وجهان: أحدهما: يعني جبريل، أنزله الله في ليلة القدر بما نزل به من الوحي، الثاني: يعني القرآن؛ وفيه قولان: أحدهما ما رُوي عن ابن عباس –رضي الله عنهما– قال: (نزل القرآن في رمضان وفي ليلة القدر وفي ليلة مباركة جملة واحدة من عند الله تعالى من اللوح المحفوظ إلى السفرة الكرام الكاتبين في السماء الدنيا، فنجمته السفرة على جبريل عليه السلام عشرين ليلة، ونجمه جبريل على النبي ﷺ عشرين سنة)، والثاني: أن الله تعالى ابتدأ بإنزاله في ليلة القدر، قاله الشعبي"[1].

رأي الإمام: قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "نزل القرآن مجتمعا، ثم نزل مفترقا، وذلك أنه نزل مجتمعا جملة واحدة، من اللوح المحفوظ إلى سماء الدنيا، ثم نزل من سماء الدنيا على النبي ﷺ مفترقا"[2]، وعند تفريقه بين اللفظين أنزل ونزَّل قال: "معنى أنزل ما كان دفعة واحدة، ومعنى نزَّل ما كان منجما مقسطا؛ وذلك أن الله تعالى أنزله في ليلة القدر من اللوح المحفوظ إلى سماء الدنيا، ثم نزَّله بعد ذلك على النبي عليه السلام منجما مقسطا على قدر الحاجة"[3]. وقال أيضًا: "أما وقت نزوله فهو شهر رمضان في ليلة القدر، لقوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ﴾[البقرة: 184]، وقال: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَـٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾[القدر: 1]"[4]، ومما تقدم يظهر أن الإمام الشوشاوي رحمه الله يرى أن للقرآن نزولين هما:

أولا: نزوله من اللوح المحفوظ إلى السماء الدنيا مجتمعا جملة واحدة.

ثانيا: نزوله مفترقا من السماء الدنيا إلى الأرض على النبي ﷺ على مقدار ما يحتاج إليه.

الخلاصة: إن القول الأول الذي عليه الإمام الشوشاوي رحمه الله هو الأصح والمشهور من جهتين:

1- أنه أكثر قول جمهور العلماء.

2- أنه من كلام الصحابي الجليل ابن عباس –رضي الله عنهما–، "ومعلوم أن هذا لا يقوله ابن عباس بمحض الرأي، فهو محمول على سماعه من النبي ﷺ أو ممن سمعه من النبي ﷺ من الصحابة رضي الله عنهم، ومثل هذا له حكم المرفوع"[5].

---

[1] النكت والعيون للماوردي، 489/4. وبهذا القول يتبين أنه مغاير لما قبله، وأنه رواية عن ابن عباس وليس قولا للماوردي، إلا أن يكون نُسب إليه لأنه ذكره و لم يتعقبه، ولا يكفي هذا في جعله قولا له، ولذا كانت عبارة ابن حجر أدق وأصوب حين قال: "وحكى الماوردي في تفسير ليلة القدر..."، ثم تعقبه بقوله: "وهذا أيضا غريب. فتح الباري، ابن حجر، 155/11. وقال أبو شامة: "وذكر أبو الحسن الماوردي في تفسيره ثم أورده وهو قول مردود، لأنه ليس بين الله وجبريل واسطة في تلقي القرآن الكريم". نزول القرآن الكريم، محمد الشايع، ص27-28.

[2] الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص162.

[3] رفع النقاب، الشوشاوي، 30/1-31.

[4] الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص164.

[5] المدخل لدراسة القرآن الكريم، محمد محمد أبو شهبة، ص51.

فالصحيح أن القرآن نزل جملة واحدة من اللوح المحفوظ إلى بيت العزة في ليلة القدر من رمضان، ثم نزل بعد ذلك منجما على رسول الله ﷺ، وقد روي عن ابن عباس-رضي الله عنهما- أنه قال: "فصل القرآن من الذكر، فوضع في بيت العزة من السماء الدنيا، فجعل جبريل يترل به على النبي ﷺ"[1]، وهذا ما ذهب إليه الإمام رحمه الله.

ثالثا: مدة نزول القرآن الكريم: اختلفت أقوال العلماء في مدة نزول القرآن الكريم وتعددت، وسبب ذلك يرجع إلى مدة إقامة النبي ﷺ بمكة، قال أبو شامة المقدسي رحمه الله: "وكان نزول أول القرآن وآخره عشرون أو ثلاث وعشرون أو خمس وعشرون سنة، وهو مبني على الخلاف في مدة إقامة النبي ﷺ بمكة بعد النبوة، فقيل عشر، وقيل ثلاث عشرة، وقيل خمس عشرة، ولم يختلف في مدة إقامته بالمدينة أنها عشر، والله أعلم"[2]. وبيان ذلك كما يلي:

القول الأول: أن مدة إقامته ﷺ بمكة عشرة سنين، وبالتالي فمدة نزول القرآن الكريم على النبي ﷺ عشرين سنة، وممن قال به ابن عباس، عكرمة، الشعبي، قتادة، واختاره ابن جزي الكلبي[3]. رحمهم الله جميعصا-

دليلهم: استدلوا بـــما يلي:

- ما رُوِي عن أنس بن مالك رضي الله عنه أنه قال: (كان رسول الله ﷺ ليس بالطويل البائن، ولا بالقصير...، بعثه الله على رأس أربعين سنة، فأقام بمكة عشر سنين، وبالمدينة عشر سنين، فتوفاه الله وليس في رأسه ولحيته عشرون شعرة بيضاء)[4].

- ما رُوِي عن ابن عباس -رضي الله عنهما- أنه قال: (أنزل القرآن جملة واحدة إلى السماء الدنيا في ليلة القدر، ثم أنزل بعد ذلك في عشرين سنة)[5].

- ما رُوِي عن سعيد بن المسيب رضي الله عنه أنه قال: (أنزل على النبي ﷺ وهو ابن ثلاث وأربعين)[6].

القول الثاني: أن مدة إقامة النبي ﷺ بمكة ثماني سنين، فتكون مدة نزول القرآن الكريم عليه ﷺ ثماني عشرة سنة، ورُوي هذا القول عن الحسن البصري.

دليلهم: قال الحسن البصري رحمه الله: "ذكر لنا أنه كان بين أوله وآخره ثماني عشرة سنة، وأنه أنزل على الرسول ثماني سنين في مكة قبل الهجرة وعشر سنين بعدها"[7].

---

[1] سبق تخريجه، ص ص440

[2] المرشد الوجيز، أبو شامة المقدسي، ص135.

[3] ينظر: المحرر الوجيز، ابن عطية، 491/3، زاد المسير، ابن الجوزي، ص30، التسهيل، ابن جزي، 6/1، 594/2.

[4] رواه البخاري في صحيحه، ك: المناقب، ب: صفة النبي ﷺ، ح(3544)، 496/4.

[5] سبق تخريجه.ص 439

[6] المستدرك، الحاكم، ك: تواريخ المتقدمين من الأنبياء والمرسلين، ب: ذكر نبي الله وروحه عيسى ابن مريم، ح(4213)، 2/667، وتعقبه الذهبي، الذهبي، وحكم الحافظ ابن حجر بشذوذه، ينظر: فتح الباري، ابن حجر، ح(4464)، 620/9.

[7] ينظر: جامع البيان، الطبري، 179/15، والمحرر الوجيز، ابن عطية، 375/10، وفضائل القرآن، ابن الضريس، ص74. وهو قول ضعيف ينتج عنه أن الرسول ﷺ توفي عن: 58 سنة، وهو ما لم يقل به أحد، فهو قول مختل لا يصح عن الحسن. نزول القرآن، الشايع، ص57.

القول الثالث: أن مدة إقامته ﷺ بمكة خمسة عشر سنة، فتكون مدة نزول القرآن الكريم على النبي ﷺ خمس وعشرين سنة، وهو قول من يذهب إلى أن الرسول عاش خمسا وستين سنة خلافا للمشهور[1]. وممن قال به الرازي رحمه الله، حيث قال: "نزوله كان مفترقا أنزله في نيف وعشرين سنة"[2].

القول الرابع: أن مدة إقامة ﷺ في مكة ثلاث عشرة سنة، فتكون مدة نزول القرآن الكريم عليه ﷺ ثلاث وعشرين سنة، وهو قول الجمهور[3].

رأي الإمام: قال الإمام الشوشاوي رحمه الله وهو يتحدث عن مدة نزول القرآن: "مدة نزوله فهي ثلاث وعشرون سنة، وهي جملة مدة ثبوته عليه الصلاة والسلام، لأنه عليه السلام نبئ إليه بعد أربعين سنة، فجملة عمره إذن ثلاث وستون سنة"[4].

الخلاصة: من خلال عرض الأقوال السابقة يظهر والله أعلم ترجيح القول الثالث، الذي يراه الإمام الشوشاوي رحمه الله، وذلك أن النبي ﷺ نبئ على رأس الأربعين، ومات في سن الثالثة والستين، وقد روى الترمذي في سننه وقال: "حديث حسن صحيح"، عن ثابت عن أنس رضي الله عنه قال: (خدمت النبي ﷺ عشر سنين، فما قال لي أف قط، وما قال لشيء صنعته لم صنعته؟ ولا لشيء تركته لم تركته؟ وكان رسول الله ﷺ من أحسن الناس خلقا ولا مسست خزا قط، ولا حريرا، ولا شيئا كان ألين من كف رسول الله ﷺ، ولا شممت مسكا قط، ولا عطرا كان أطيب من عَرَق رسول الله ﷺ)[5]. فيكون مكوثه بمكة ثلاث عشرة سنة هي فترة نزول القرآن المكي، يضاف إليها مدة مكوثه بالمدينة، وهي العشر سنوات التي حكاها أنس بن مالك رضي الله عنه، وقد حسم ابن عباس -رضي الله عنهما- حَبَر الأمة وترجمان القرآن المسألة، فقد روى البخاري في صحيحه عن عكرمة عن ابن عباس -رضي الله عنهما- قال: "أنزل على رسول الله ﷺ وهو ابن أربعين، فمكث بمكة ثلاث عشرة سنة يوحى إليه، ثم أمر بالهجرة فهاجر إلى المدينة، فمكث بها عشر سنين ثم توفي ﷺ"[6].

الفرع الثاني: الأحرف السبعة التي نزل بها القرءان الكريم:

قبل الحديث عن معنى الأحرف السبعة، لابد من تعريف كلمة حرف في اللغة والاصطلاح، لما له من تأثير في بيان معنى الحديث.

---

[1] ينظر: البرهان، الزركشي، 325/1، والإتقان، السيوطي، 268/1.

[2] مفاتيح الغيب، الرازي، 14/2.

[3] ينظر: الإتقان، السيوطي، 268/1، علوم قران من خلال مقدمات التفسير، محمد صفاء، 56/2، الواضح في علوم القرآن، مصطفى ديب البغا ص47، علوم القرآن الكريم، نور الدين عتر، ص26، علوم القرآن وإعجازه، عدنان زرزور، ص96.

[4] الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص164.

[5] سنن الترمذي، ك: البر والصلة، ب: خلق النبي ﷺ، ح(2015)، 368/4، قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، وقال الألباني: "صحيح". "صحيح". صحيح سنن الترمذي، الألباني، 283/2

[6] رواه البخاري في صحيحه، ك: مناقب الأنصار، ب: مبعث النبي ﷺ، ح(3840)، 113/5.

أولا: تعريف الحرف لغةً واصطلاحًا: الحرف في اللغة هو كلمة متنوعة الدلالة، فهو في الأصل الطرف والجانب، وبه سمي الحرف من حروف الهجاء، وكل كلمة تقرأ على الوجوه من القرآن تسمى حرفا[1] والحرف: حد الشيء، والوجه، والطريقة تقول: هو من أمره على حرف واحد أي: على طريقة واحدة[2]. وقال ابن القيم رحمه الله[3]: "الحرف في كتاب الله تعالى ولسان العرب محامل، أحدها: اللغة، الثاني: يطلق ويراد به معنى المعاني، الثالث: يطلق ويراد به أحد القراءات، الرابع: يطلق ويراد به الآية، الخامس: يطلق ويراد به الشك، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَنْ يَّعْبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ﴾[الحج: 11]، أي على شك، السادس: يطلق ويراد به الجانب، السابع: الحرف الناقة، الثامن: يطلق ويراد به أحد حروف الهجاء التي يجمعها أبجد"[4]. وكل كلمة تقرأ على وجوه من القرآن تسمى حرف[5].

أما اصطلاحا: من خلال المعنى اللغوي لكلمة حرف، يتضح أنها من قبيل المشترك اللفظي؛ الذي يتوقف تعيين أحد معانيه على حسب القرائن، ومقام الكلام، فالمراد من كلمة حرف في الحديث هو الوجه (وهو المعنى الأخير من المعاني السابقة)، ودليل ذلك لفظة (على) الواردة في نص الحديث الشريف (أنزل القرآن على سبعة أحرف)، والتي تشير إلى أن هذا الشرط للتوسعة والتيسير، بمعنى أنزل القرآن موسعاً فيه على القارئ أن يقرأه على سبعة أوجه، يقرأ بأي أراد منها على البدل من صاحبه كأنه قال: أنزل على هذا الشرط للتوسعة[6].

ثانيا: معنى الأحرف السبعة: يعد موضوع الأحرف السبعة من الموضوعات الشائكة التي كثر فيها الكلام قديما وحديثا، وقد اختلفت فيها آراء العلماء، وتشعبت أقوالهم بسبب عدم وجود نص صريح عن رسول الله ﷺ ولا عن أحد الصحابة رضي الله عنهم ينص على ماهية هذه الأحرف، ورغم كثرة الأحاديث الواردة في ذلك، إلا أنها جاءت مجملة لا تكشف عن حقيقة المراد بها، لذلك اجتهد العلماء في تحديدها حتى أوصلها بعضهم إلى خمسة وثلاثين قولاً[7].

والناظر في تلك الأقوال يقطع بأن أكثرها متداخل، وكثيرٌ منها لا يُعلم قائله، ولا يُعلم له دليلٌ يؤيده عند النظر والتمحيص، فمعظم هذه الأقوال لا قيمة له من حيث الدليل والنظر[8].

---

[1] ينظر: لسان العرب، مادة "حرف"، ابن منظور، 41/9.

[2] ينظر: معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، 42/2.

[3] هو محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي، أبو عبد الله، شمس الدين، من أركان الاصلاح الاسلامي، وأحد كبار العلماء، تتلمذ لشيخ الاسلام ابن تيمية حتى كان لا يخرج عن شيء من أقواله، بل ينتصر له في جميع ما يصدر عنه، من مؤلفاته: زاد المعاد، مفتاح دار السعادة، إعلام الموقعين وغيرها، توفي سنة: 751هـ. ينظر: بغية الوعاة، السيوطي، 62/1، الأعلام، الزركلي، 56/6.

[4] ينظر: الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان، ابن قيم الجوزية، ص246.

[5] ينظر: معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، 42/2، لسان العرب، مادة حرف، ابن منظور، 41/9.

[6] النجوم الزاهرة، صابر حسن، ص65.

[7] ينظر: الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، 72/1، قال السيوطي اختلف في معنى هذا الحديث-حديث الأحرف السبعة- على نحو أربعين قولا ذكر منها خمسة وثلاثون وأغفل الأخرى. الإتقان، 306/1.

[8] ينظر: حديث الأحرف السبعة، عبد العزيز القارئ، ص42. مباحث في علم القراءات، المزيني، ص65.

وستكتفي الدراسة باستعراض الأقوال الأظهر حتى لا يطول البحث، وتورد ما هو ذو بال منها[1]:

القول الأول: المراد سبعة أوجه من المعاني المتفقة، بالألفاظ المختلفة[2]، نحو: أقبل وهلم وتعال، وعجّل وأسرع وانظر وأمهل، ونحوه، أي بمعنى سبعة لغات من لغات العرب المشهورة في كلمة واحدة، وإليه ذهب ابن عيينة وابن وهب[3]، والطبري[4]، والطحاوي[5]، وغيرهم[6]، وحسَّنه القرطبي في التذكار وذكر بأنه القول الذي عليه عليه أكثر أهل العلم[7]، واختاره ابن عبد البر[8]، نقل ابن الجزري رحمه الله إجماع العلماء أنه ليس هو المقصود من الحديث، قال: "إذ لا يوجد ذلك إلا في كلمات يسيرة من القرآن نحو: ﴿أُفٍّ﴾ و﴿جِبْرِيل﴾ و﴿أَرْجِهِ﴾"[9].

دليلهم: استدلوا بما يلي:

1- حديث أبي بكرة[10] رضي الله عنه قال: (جاء جبريل عليه السلام إلى النبي ﷺ فقال: اقرأ على حرف، فقال ميكائيل عليه السلام: استزده، فقال اقرأ على حرفين، فقال ميكائيل عليه السلام: استزده، حتى بلغ سبعة أحرف، فقال: اقرأ فكل

---

[1] ينظر: مباحث في علوم القرآن لمناع القطان، ص141، القراءات القرآنية لعبد الحليم قابة، ص163.

[2] وقد اعترض هذا القول باعتراضات متعددة منها: أنَّ الأحاديث المستدل بها ليست صريحة في أن المراد تفسير الأحرف بما ذُكر فيها، وأنَّ من قال أن المراد بالأحرف السبعة هو تبديل خواتيم الآيات، بأن يجعل مكان غفور رحيم سميع بصير، وغيره، بأن هذا فاسد لإجماع الأمة على منع تغيير شيء من القرآن، وأنَّ الكلمة التي يوجد لها سبع مرادفات في القرآن نادرة، فلا يتأتى التيسير. للتوسعة أكثر ينظر: حديث الأحرف السبعة، عبد العزيز بن عبد الفتاح القارئ، ص56، القراءات القرآنية، د. عبد الحليم قابة، ص125، المنهاج، النووي، 100/6، مباحث في علم القراءات المزيني، ص71.

[3] ينظر: البرهان، الزركشي، 313/2، الاتقان، السيوطي، 316/1- 319، مناهل العرفان، الزرقاني، 146/1-147، فنون الأفنان، ابن الجوزي، ص206، المرشد الوجيز، أبو شامة، ص265.

[4] ذهب ابن جرير الطبري في بيان معنى الأحرف السبعة إلى ما ذهب إليه ابن عيينة وابن وهب والطحاوي وغيرهم، لكنه لم يقل باعتبار سبعة وجوه متفقة المعنى مختلفة اللفظ، إنما اعتبر المصدر الذي تنجم عنه هذه الوجوه المتقاربة في المعاني المختلفة ألفاظها، وهي اللغات، ففسر الأحرف السبعة بلغات سبع عربية، أنزل القرآن بها، مراعيا ما اختلفت فيه الألسن؛ ببيان المعنى الواحد بألفاظ اللغات السبع في التعبير عنه. ينظر: الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها، ضياء عتر، ص173.

[5] ذكر الطحاوي اختياره أن الأحرف السبعة هي سبع لغات من لغات العرب المشهورة في كلمة واحدة. ينظر: شرح مشكل الآثار، الطحاوي، 121/8. والطحاوي هو أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، أبو جعفر، محدث فقيه، ولد سنة: 239هـ، صاحب العقيدة الطحاوية، ومن مؤلفاته: أحكام القرآن، توفي سنة: 321هـ. ينظر: طبقات المفسرين، الداودي، ص59، سير أعلام النبلاء، الذهبي، 27/15.

[6] من الذين جنحوا إلى هذا المذهب: الطاهر الجزائري، محمد علي سلامة، محمد أبو زهرة، محمد أبو شهبة وغيرهم. ينظر: التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن، الطاهر الجزائري، ص72، منهج الفرقان، محمد سلامة، 72/1، المعجزة الكبرى، أبو زهرة، ص36، المدخل لدراسة القرآن الكريم، أبو شهبة، ص176.

[7] التذكار في أفضل الأذكار، ابن فرح القرطبي، ص36.

[8] التمهيد، ابن عبد البر، 284/8.

[9] النشر، ابن الجزري، 24/1.

[10] هو أبو بكرة الثقفي الطائفي مولى النبي ﷺ، اسمه نفيع بن الحارث وقيل: نفيع بن مسروح، تدلى في حصار الطائف ببكرة، وفر إلى النبي ﷺ وأسلم على يده، وأعلمه أنه عبد فأعتقه، روى جملة أحاديث، حدّث عنه الحسن البصري وعقبة بن صبهان وغيرهما، وممن روى عنه ولده رواد وكيسة، مات سنة: 51هـ وقيل: 52هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، 5/3. الأعلام، الزركلي، 302/3.

شاف كاف، إلا أن تخلط آية رحمة بآية عذاب، أو آية عذاب بآية رحمة، على نحو: هلم، وتعال، وأقبل واذهب، وأسرع، وعجل)[1].

2- عن الأعمش رضي الله عنه قال: "قرأ أنس هذه الآية: ﴿إِنَّ نَاشِئَةَ ٱلَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ وَطْئاً وَأَقْوَمُ قِيلًا﴾[المزمل: 5] فقال له بعض القوم: يا أبا حمزة، إنما هي (وأقوم) فقال: أقوم وأصوب وأهيأ واحد"[2].

3- حديث أبي رضي الله عنه أنه كان يقرأ ﴿لِلذِينَ ءَامَنُواْ انظُرُونَا﴾[الحديد: 13]، وبدل لفظ ﴿انظُرُونَا﴾: أمهلونا أخرونا، أرقبونا[3].

4- حديث أبي بن كعب رضي الله عنه أنه كان يقرأ ﴿كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوْاْ فِيهِ﴾[البقرة: 19]، (مروا فيه)، (سعوا فيه)[4].

القول الثاني: أن المراد سبع لغات لسبع قبائل من العرب؛ وليس معناه أن يكون في الحرف الواحد سبعة أوجه هذا لم يُسمع قط، أي نزل على سبع لغات متفرقة في القرآن[5]، فالقرآن بجملته لا تخرج كلماته عن سبع لغات لغات لسبع قبائل[6]، وليس معناه أن يكون في الحرف الواحد سبعة أوجه، ولكن هذهِ اللغات متفرقة في القرآن، القرآن، وإلى هذا القول ذهب القاسم بن سلام، واختاره ابن عطية، والأزهري[7]، وغيرهما[8]. قال ابن الجوزي رحمه الله: "وهذا هو القول الصحيح"[9]. وقال أبو عبيد رحمه الله: "قوله سبعة أحرف يعني سبع لغات من لغات العرب، وليس معناه أن يكون في الحرف الواحد سبعة أوجه، هذا لم يسمع به قط، ولكن يقول: هذه اللغات السبع

---

[1] أخرجه: ابن جرير في تفسيره، 45/1، ورواه أحمد والطبراني بنحوه إلا أنه قال: واذهب وأدبر، وفيه علي بن زيد بن جدعان، وهو سيئ الحفظ وقد توبع، وبقية رجال أحمد رجال الصحيح. ينظر: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، الهيثمي، 314/7. وقال شعيب الأرنؤوط: (صحيح لغيره دون قوله في آخره) نحو قولك: تعال وأقبل وهلم ...إلخ، وهذا إسناد ضعيف لضعف علي بن زيد، ينظر: مسند الإمام أحمد بن حنبل، 51/5، والمعجم الكبير، الطبراني، ح(8296)، 26/9.

[2] رواه البزار وأبو يعلى بنحوه إلا أنه قال: وأصوب قيلا، وقال: إن أقوم وأصوب وأهيأ وأشباه هذا واحد، و لم يقل الأعمش سمعت أنسا، ورجال أبي يعلى رجال الصحيح، ورجال البزار ثقات. ينظر: مجمع الزوائد للهيثمي، ح(11613)، 325/7، ومسند البزار، ح(7565)، 367/2 ومسند أبو يعلى، ح(4022)، 88/7، وأخرجه الطبري في تفسيره، 47/1.

[3] فضائل القرآن لابن كثير، ص133، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي، 42/1.

[4] وهي قراءة شاذة. ينظر: مختصر ابن خالويه، ص11، فضائل القرآن لابن كثير، ص133، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي، 42/1، التمهيد لابن عبد البر، 291/8.

[5] ينظر: الإتقان، السيوطي، 320/1، والبرهان، الزركشي، 309/1، ومناهل العرفان، الزرقاني، 150/1.

[6] وقد اختلفوا في تعيين القبائل التي نزل القرآن بلسانها على هذا القول، ينظر تفصيل ذلك في: الاتقان، السيوطي، 322/1- 323، التبيان لبعض لبعض المباحث المتعلقة بعلوم القرآن، طاهر الجزائري، ص81 وما بعدها، نزول القرآن على سبعة أحرف لمناع القطان، ص141 وما بعدها.

[7] ينظر: تهذيب اللغة، محمد الأزهري، 13/5.

[8] منهم: أبو العباس ثعلب، وأبو حاتم السجستاني، وابن شهاب الزهري، والأهوازي. ينظر: البرهان، الزركشي، 309/1، كما اختاره الفيروزآبادي في قاموسه،123/3، وصححه البيهقي في الشعب، ب: تعظيم القرآن، فصل في ترك المماراة في القرآن، ح(2271)، 421/2 حيث قال: "والصحيح أن يكون المراد بالحروف السبعة اللغات السبع التي هي شائعة في القرآن".

[9] فنون الأفنان، ابن الجوزي، ص214.

متفرقة في القرآن"[1]. وقال ابن عطية رحمه الله: "أنزل القرآن على سبعة أحرف، أي فيه عبارات سبع قبائل بلغة جملتها نزل القرآن، فيعبر عن المعنى فيه مرة بعبارة قريش، ومرة بعبارة هذيل، ومرة بغير ذلك بحسب الأفصح والأوجز في اللفظة"[2]. وهو "سبعة لغات ولهجات من لغات العرب ولهجاتهم، يجوز أن يقرأ بكل لغة منها، وليس المراد أن كل كلمة منه تقرأ على سبعة أوجه وإنما لا يخرج عنها، فإما أن تكون بلغة قريش، وهو الغالب، وإما أن تكون بلغة قبيلة أخرى؛ لأنها أفصح"[3].

دليلهم: استدلوا بما يلي:

- بما رُوي عن بعض الصحابة القرشيين[4] من أنهم لم يفهموا بعض الكلمات من القرن الكريم، مما يدل على أنها ليست من لغة قريش، وإنما هي لغات أخرى، نحو ما رُوي عن ابن عباس أنه قد أشكل عليه معنى كلمة فطر، فلم يفهم معنى قوله تعالى: ﴿فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَالأَرْضِ﴾[فاطر: 1] إلا عندما اختصم أعرابيان في بئر فقال أحدهما أنا فطرتها أي ابتدأتها[5].

- وبما قاله سيدنا عثمان ﷺ للرهط الأربعة حين أمرهم بنسخ المصحف: (إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في عربية من عربية القرآن فاكتبوها بلسان قريش، فإن القرآن أنزل بلسانهم، ففعلوا)[6]، فوجه هذا الحديث يدل على أن القرآن نزل معظمه بلسان قريش، أن فيه من لغات العرب[7]. ويرد على هذا القول: بأن في القرآن الكريم ألفاظاً كثيرة نزلت بلغات قبائل غير السبعة التي عدوها، ومن أمثلة ذلك: كلمة ﴿سَٰمِدُونَ﴾ في قوله تعالى:﴿وَأَنتُمْ سَٰمِدُونَ﴾[النجم: 61] فهي باللغة الحميرية[8].

- أنّ الحكمة من نزول القرآن على سبعة أحرف إنما هي التخفيف والتيسير على العرب، والقول السابق ليس فيه أي معنى للتخفيف والتيسير، لأن العرب الذين نزل القرآن عليهم لا يمزج غالبهم لغات بعضهم ببعض"[9].

---

[1] غريب الحديث، القاسم بن سلّام، 159/3.

[2] المحرر الوجيز، ابن عطية، 46/1.

[3] التفسير المنير، وهبة الزحيلي، 28/1.

[4] كما وقع في حديث عمر لما سمع هشاما يقرأ سورة الفرقان على حروف كثيرة لم يقرئه إياها رسول الله ﷺ، وهذا يدل على أن رسول الله أقرأ عمر سورة الفرقان على وجه يختلف عن الوجه الذي قرأ به هشام، ثم بين النبي ﷺ أن سبب هذا الاختلاف في التلاوة يرجع إلى سبب نزول القرآن على سبعة أحرف.

[5] ينظر: الأحرف القرآنية السبعة، عبد الرحمن إبراهيم المطرودي، ص49، وفضائل القرآن، ابن كثير، ص125.

[6] أخرجه البخاري في صحيحه عن أنس بن مالك ﷺ، ك: فضائل القرآن، ب: نزل القرآن بلسان قريش والعرب، ح(4971)، 531/6.

[7] الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها، ضياء عتر، ص171.

[8] حمير: لغة قبيلة حمير اليمنية وهي لغة مغايرة للغة مضر في الكثير من أوضاعها وتصاريفها وحركات إعرابها، وهي لغة مشتقة من اللغة السبئية، وهم شعب عظيم من ولد حمير بن سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان. ينظر: مقدمة ابن خلدون، ابن خلدون، 381/2، مجموع بلدان اليمن وقبائلها، محمد الحجري، 282/1.

[9] محاضرات في علوم القرآن، فضل عباس، ص230.

– "لو كان القرآن مؤلفا من عدة لغات، كل جزء بلغة، لما أمكن لأهل كل لغة أن يقرؤوا منه إلا جزءا واحدا، وهو ما وافق لغتهم دون غيره"[1]. ويجاب عليها "في الواقع أن القرآن فيه من الكلمات من اللغات الأخرى غير لغة قريش ما يفوق الحصر...، بل كُتب فيها من الأحرف السبعة ما تواتر وثبت في العرضة الأخيرة"[2]. أما قول سيدنا عثمان رضي الله عنه: (إذا اختلفتم أنتم وزيد...) فالجواب عنه أن عثمان رضي الله عنه لا يريد من وراء هذه المقالة إلا الاختلاف من حيث الرسم– فالمعنى إذا اختلفتم في رسم كتابة فاكتبوه بالرسم الذي يوافق لغة قريش ولهجتها فإنه نزل بها– والكتابة لا من حيث جواهر الألفاظ والكلمات جمعا بين الأدلة...، وقوله: (إنما نزل بلسانهم)؛ أي أنزل أولا بلسان قريش لأنهم هم المقصودون أولا، ثم وسع الله على الأمة بإنزاله اللغات الأخرى ليسهل عليهم ترتيله"[3].

القول الثالث: أن المراد بالأحرف؛ سبعة أصناف، واختلفوا في تعيين السبعة، قيل: منها الأمر والنهي والوعد والوعيد، والجدل والقصص والمثل، أو من الأمر والنهي والحلال والحرام والمحكم والمتشابه والأمثال[4].

دليلهم: استدلوا بما يلي:

– ما رُوِي عن ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: (كان الكتاب الأول نزل من باب واحد، وعلى حرف واحد، ونزل القرآن من سبعة أبواب على سبعة أحرف: زاجر وآمر وحلال وحرام، ومحكم ومتشابه وأمثال)[5]. ويجاب عنهم بأن ظاهر الأحاديث يدل على أن المراد بالأحرف السبعة أن الكلمة تقرأ على وجهين أو ثلاثة إلى سبعة توسعة للأمة، والشيء الواحد لا يكون حلالا وحراما في آية واحدة...، والذي ثبت من الأحاديث السابقة أن الصحابة رضي الله عنهم الذين اختلفوا في القراءة احتكموا إلى النبي ﷺ فاستقرأ كل رجل منهم، ثم صوب جميعهم في قراءتهم على اختلافها"[6]. وقد خطَّأ بعض العلماء هذا القول؛ لإجماع المسلمين على تحريم إبدال آية بآية[7]. وبالنسبة لحديث ابن مسعود رضي الله عنه الذي استندوا إليه فإنه حديث ضعيف لا يصلح للاحتجاج وإثبات الأحكام[8].

---

[1] القراءات القرآنية، عبد الحليم قابة، ص152.

[2] تاريخ المصحف الشريف، عبد الفتاح القاضي، ص33.

[3] المرجع نفسه، ص33– 34.

[4] ينظر: الاتقان، السيوطي، 324/1، ومناهل العرفان، الزرقاني، 152/1.

[5] أخرجه ابن حبان في صحيحه، ح(745)، 20/3، قال محقق الكتاب: "رجاله ثقات إلا أنه منقطع"، وقد حسنه الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة، ح(587)، 133/2، وقال الحاكم في مستدركه: "هذا حديث صحيح الاسناد ولم يخرجه"، وتعقبه الذهبي بقوله: "منقطع"، ك: التفسير، تفسير سورة آل عمران، ح(3203)، 346/2– 347.

[6] مباحث في علوم القرآن، مناع القطان، ص146.

[7] ينظر: المنهاج، النووي، 100/6.

[8] قال ابن عبد البر: "هذا حديث لا يثبت" –لأنه من رواية أبي سلمة بن عبد الرحمن عن بن مسعود، ولم يلق بن مسعود–، وعلى فرض صحة الحديث، فإنه لم يسق لبيان المراد من الأحرف السبعة، بل إن الكلام مستأنف يذكر أوصافا لما جاء به القرآن من مقاصد وبيانات. ينظر: فتح الباري، ابن حجر، 194/11. القراءات القرآنية، عبد الحليم قابة، ص159.

القول الرابع: المراد بها؛ سبعة أوجه من أوجه التغاير، بمعنى الأوجه التي يقع بها الاختلاف في القراءات فأصحاب هذا القول عمدوا إلى وجوه القراءات المنقولة صحيحها وشاذها، وحاولوا تصنيفها إلى سبعة أبواب وقد كان أول هذهِ التصانيف ظهوراً هو تصنيف ابن قتيبة، ثم تلاه أبو بكر الباقلاني[1]، وبعدهما أبو الفضل الرازي[2]، ثم ابن الجزري[3]، وسنذكر ما قاله ابن قتيبة كمثال على هذا الاتجاه في تفسير الأحرف السبعة، الذي الذي كان له أثراً في التالين له، الذين لم يتجاوزوا في الغالب الدائرة التي رسمها لهم في فهم حديث الأحرف السبعة[4].

دليلهم: قال ابن قتيبة رحمه الله: "وقد تدبّرت وجوه الخلاف في القراءات فوجدتها سبعة أوجه[5]، وهي:

الأول: الاختلاف في إعراب الكلمة أو في حركة بنائها بما لا يزيلها عن صورتها في الكتاب، ولا يغير معناها نحو: ﴿هَـٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِيٓ هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾[هود: 77]، ﴿أَطْهَـرَ﴾ بفتح الراء[6].

والثاني: أن يكون الاختلاف في إعرا ب الكلمة وحركات بنائها بما يغير معناها، ولا يزيلها عن صورتها في الكتاب، نحو قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا بَـٰعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا﴾[سبأ: 19]، قُرأت: ﴿رَبَّنَابَعِّدْ﴾ و﴿رَبُّنَا بَاعَدَ﴾ و﴿رَبَّنَا بَعِدَ﴾[7].

والثالث: أن يكون الاختلاف في حروف الكلمة دون إعرابها، بما يغير معناها ولا يزيل صورتها نحو: ﴿وَانظُر إِلَى ٱلْعِظَـٰمِ كَيْفَ نُنشِزُهَا﴾[البقرة: 258]، قُرأت ﴿نُنشِرُهَا﴾ بالزاي وبالراء[8].

والرابع: أن يكون الاختلاف في الكلمة بما يغير صورتها في الكتاب، ولا يغير معناها، نحو قوله تعالى: ﴿كَٱلْعِهْنِ ٱلْمَنفُوشِ﴾[القارعة: 4] قُرأت (كالصوف المنفوش)[9].

---

[1] عبارة الباقلاني في الأحرف هي نفسها عبارة ابن قتيبة على اختلاف في الترتيب فقط. ينظر: الانتصار للباقلاني 348/1.

[2] أثبت حسن عتر محقق كتاب معاني الأحرف السبعة لأبي الفضل بشكل قاطع أن ما نسب إليه ليس رأيه، وإنما هو قول سرده مع الأقوال، ظنه الناس قولا له، وهو يشبه قول ابن قتيبة على اختلاف بسيط في بعض الأوجه. ينظر: معاني الأحرف السبعة، أبو الفضل الرازي، ص113- 119.

[3] النشر، ابن الجزري، 26/1.

[4] ينظر: رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية، د. غانم قدوري الحمد، ص136.

[5] مشكل الآثار، ابن قتيبة، ص36- 38.

[6] ذكرها الطبري في تفسيره عن عيسى بن عمر البصري أنه كان يقرأ: ﴿أَطْهَـرُ﴾ بنصب الراء. 505/12.

[7] قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وهشام بنصب ﴿بَـٰعِدْ﴾ على النداء، وكسر العين المشددة من غير ألف ﴿بَعِّدْ﴾، وقرأ يعقوب بضم الباء في لفظ ﴿رَبُّنَا﴾، وبالألف وفتح العين ﴿بَاعَدَ﴾، وقرأ الباقون بنصب ﴿بَعِدَ﴾، وبالألف وكسر العين ﴿بَـٰعِدْ﴾، ينظر: إتحاف فضلاء البشر، ابن البنَّا 385/2-386.

[8] قرأ بالزاي ابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف، ووافقهم الأعمش ﴿نُنشِزُهَا﴾، وقرأ الباقون بالراء، وقرأ الحسن بفتح النون وضم وضم الشين. ينظر: إتحاف فضلاء البشر، ابن البنَّا، 449/1.

[9] وهي قراءة شاذة قرأ بها ابن مسعود رضي الله عنه. ينظر: مختصر شواذ القرآن، ابن خالويه، ص179.

والخامس: أن يكون الاختلاف في الكلمة بما يزيل صورتها ومعناها نحو قوله تعالى: ﴿وَطَلْحٍ مَّنضُودٍ﴾[الواقعة: 31] قُرأت (وطلع منضود)[1].

والسادس: أن يكون الاختلاف بالتقديم والتأخير، نحو قوله: ﴿وَجَآءَتْ سَكْرَةُ ٱلْمَوْتِ بِٱلْحَقِّ﴾[ق: 19]، قُرئت: ﴿وَجَآءَتْ سَكْرَةُ الْحَقِّ بِالْمَوْتِ﴾[2].

والسابع: أن يكون الاختلاف بالزيادة والنقصان نحو قوله: ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾[يسن: 34] قُرئت بحذف الهاء من ﴿عَمِلَتْهُ﴾[3]. وقد تعقّبوا هذا الرأي بأن الرخصة وقعت وأكثرهم يومئذ لا يكتب ولا يعرف الرسم وإنما كانوا يعرفون الحروف ومخارجها[4]. والملاحظ على أقوال هؤلاء الأئمة أنها تضمنت الاختلاف في القراءات، سواء كانت المتواترة، أو الشاذة، فهي آراء متفقة، بينها تداخل يتعذر أو يتعسر معه اعتبارها أقوالا مستقلة[5]، ولكن لا يمكن اعتبار القراءات الشاذة قرآناً وإن صحت الرواية فيها.

القول الخامس: أن المراد بالأحرف السبعة سبعة معانٍ في القرآن الكريم، ولكنها اختلفت في تحديد هذه المعاني، ومن هذه الأقوال: أنها وعد ووعيد وحلال وحرام ومواعظ واحتجاج وأمثال، أو أنها زجر أمر حلال حرام نهي خبر وأمثال، وغيرها[6].

دليلهم: استدلوا بـــ:

- ما رواه ابن مسعود رضي الله عنه: (كان الكتاب الأول...)[7]. قال ابن عطية رحمه الله: "وهذا أيضا ضعيف، لأن هذه لا تسمى أحرفا، وأيضا فالإجماع أن التوسعة لم تقع في تحريم حلال، ولا في تحليل حرام، ولا في تغيير شيء من المعاني المذكورة"[8].

القول السادس: أنه من المشكل الذي لا يدرى معناه، واعتباره من المشترك اللفظي[9]، لأن الحرف "يطلق في اللغة على الحرف الهجائي، وعلى الكلمة، واللغة أو اللهجة، والوجه الأدائي أو القراءة، وكل هذه المعاني يحتملها حديث الأحرف السبعة"[10]. ويرد عن القول "بأن مجرد الاشتراك اللفظي لا يلزمه الإشكال، لأن ذلك

---

[1] وطلع: هي قرأة شاذة قرأ بها علي رضي الله عنه. ينظر: المرجع نفسه، ص151.

[2] وهي قراءة شاذة قرأ بها أبو بكر الصديق رضي الله عنه. ينظر: مختصر شواذ القرآن ابن خالويه، ص145.

[3] قُرأت وما عملت، وهي قراءة عبد الله، ذكرها الطبري في تفسير، 433/19.

[4] ينظر: البرهان، الزركشي، 307/1- 308. 124، الاتقان، السيوطي، 313/1.

[5] ينظر: مناهل العرفان، الزرقاني، 146/1.

[6] ينظر: النشر، ابن الجزري، 24/1- 25. بتصرف

[7] سبق تخريجه. ص 448

[8] المحرر الوجيز، ابن عطية، 43/1.

[9] قال به أبو جعفر محمد بن سعدان النحوي. ينظر: البرهان، الزركشي، 305/1.

[10] ينظر: النص القرآني والأحرف السبعة، زينب عبد السلام، ص67.

يلزم لو لم تقم قرينة تعين بعض المعاني، وهنا قامت قرينة تعين بعض المعاني، بل قامت قرائن تمنع ما عدا ذلك البعض من المعاني الأخرى..، إذن قد بطل القول بالإشكال"[1].

القول السابع: إن العدد سبعة لا يراد به حقيقة العدد، بل المراد التيسير والتسهيل والسعة، ولفظ السبع يطلق على إرادة الكثرة في الآحاد، كما يطلق السبعون في العشرات، والسبعمائة في المئين، ولا يراد العدد المعين وإلى هذا جنح القاضي عياض[2] ومن تبعه[3]. ولكن هذا القول يرده ما في حديث ابن عباس في الصحيحين: أن رسول الله ﷺ قال: (أقرأني جبريل على حرف، فراجعته، فلم أزل أستزيده ويزيدني حتى انتهى إلى سبعة أحرف)[4].

وهذه هي أشهر الأقوال في تفسير معنى الأحرف السبعة، مع العلم أن هناك أقوالاً أخرى بعضها يدخل ضمن هذه الأقوال، وبعضها الآخر لا يقوى إلى درجتها، فلتراجع في مواطنها[5].

ثالثا: رأي الإمام رحمه الله: يقول الإمام الشوشاوي رحمه الله: "اختلف العلماء في معنى هذه الأحرف المذكورة على خمسة أقوال، قيل: هي وعد ووعيد وحلال وحرام، ومواعظ وأمثال واحتجاج، وقيل: هي حلال وحرام، وأمر ونهي، وخبر ما مضى، وخبر ما يأتي، وأمثال، وقيل: سبع لغات في الكلمة الواحدة، وهذه الأقوال الثلاثة باطلة...، والقول الرابع: هو القول الذي اختاره أبو عبيد الهروي في كتاب الغريبين[6]، أن المراد بالسبعة الأحرف المذكورة هي سبع لغات مفترقات في القرآن، أي نزل القرآن بسبع لغات مفترقات... والقول الخامس: وهو الذي اختاره أبو محمد بن قتيبة، في كتاب تأويل المشكل[7]؛ أن المراد بالسبعة الأحرف المذكورة سبعة أوجه من اللغات متفرقة في القرآن"[8]. فالإمام الشوشاوي أبطل الأقوال الثلاثة الأولى لضعفها، وذكر وذكر أن القول الرابع أعم من الخامس، وهذا فيه إشارة لرأيه في اختيار القول الرابع.

الخلاصة: يعتبر رأي الإمام الشوشاوي رحمه الله رأيًا وجيها بأن القرآن نزل على لغات فصيحة من لغات العرب، دون تحديد لهذه اللغات، يقول ابن الجوزي رحمه الله: "الذي نراه أن التعيين من اللغات على شيء بعينه لا يصح لنا

---

[1] منهج الفرقان في علوم القرآن، محمد علي سلامة، 68/1.

[2] ينظر: فتح الباري، ابن حجر، 185/11، الاتقان، السيوطي، 309/1، وينظر قول القاضي عياض في المنهاج، النووي، 99/6، اكمال المعلم بفوائد مسلم، القاضي عياض، 187/3.

[3] منهم جمال الدين القاسمي، والأديب مصطفى صادق الرافعي، وإبراهيم أنيس، وغيرهم. ينظر: محاسن التأويل، القاسمي، 287/1، واعجاز القرآن القرآن والبلاغة النبوية، مصطفى الرافعي، ص68. اللهجات العربية، إبراهيم أنيس، ص39.

[4] صحيح البخاري، ك: فضائل القرآن، ب: أنزل القرآن على سبعة أحرف، ح(4978)، 536/6، وصحيح مسلم، ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: بيان أن القرآن على سبعة أحرف وبيان معناه، ح(819)، 366/1.

[5] ينظر: البرهان، الزركشي، 305/1 وما بعدها، وحديث الأحرف السبعة، عبد العزيز القارئ، ص42- 80، نزول القرآن على سبعة أحرف، مناع القطان، ص41 وما بعدها، الأحرف السبعة، حسن عتر، ص121- 194.

[6] ينظر: الغريبين في القرآن والحديث، أبو عبيد الهروي، ص426.

[7] تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة، ص34.

[8] الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص155- 157.

سنده، ولا يثبت عنده جهابذة النقل طريقه، بل نقول: نزل القرآن على سبع لغات فصيحة من لغات العرب"[1]. قال المارغني رحمه الله: "والذي عليه معظمهم وصححه البيهقي واختاره الأبهري[2] وغيره، واقتصر عليه في القاموس أنها لغات، ومن حكم إتيانه عليها التخفيف والتيسير على هذه الأمة في التكلم بكتابهم كما خفف عليهم في شريعتهم"[3]. ولذا فيمكن القول بأن "المراد بالأحرف السبعة؛ سبعة لغات من لغات العرب الفصيحة المستعملة وقت نزول القرآن، منها لغة قريش قطعًا، لم تتعدد أوجه الخلاف بينها فيما نزل من القرآن سبعة أوجه عُرفت بالاستقراء"[4]، وهي "اختلاف اللهجات، فقد نزل القرآن بعدد من لهجات العرب- وإن كانت لهجة قريش هي السائدة فيه- وكانت لهجة قريش تمثل القمة في الفصاحة، فكانت هي السائدة في المواسم والأسواق...، والذي يجعلنا نجنح إلى هذا الترجيح أن عددا من الصحابة قد اختاروا من القراءات التي سمعوها من رسول الله ما يوافق لهجاتهم، فليس لأحد أن يقرأ القرآن بلغته كما يشاء ويهوى"[5]. ومما يرجح هذا القول: القول: الدليل والنظر:

فأما الدليل: منها ما رواه البخاري رحمه الله في صحيحه عن أبي بن كعب رضي الله عنه أن النبي ﷺ أتاه جبريل عليه السلام فقال: (إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على حرف، فقال أسأل الله معافاته ومغفرته، وإن أمتي لا تطيق ذلك، ثم أتاه الثانية فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على حرفين فقال: أسأل الله معافاته ومغفرته، وإن أمتي لا تطيق ذلك، ثم جاءه الثالثة فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على ثلاثة أحرف، فقال: أسأل الله معافاته ومغفرته، وإن أمتي لا تطيق ذلك، ثم جاءه الرابعة فقال إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على سبعة أحرف فأيما حرف قرؤوا فقد أصابوا)[6]. فكلمة حرف تأتي بمعنى لغة كما رُوي عن بعض الصحابة القرشيين من أنهم لم يفهموا بعض الكلمات في القرآن الكريم، فهذا دليلا يدل على أنها ليست من لغة قريش وإنما هي لغات أخرى[7].

دليل النظر: أن حكمة إتيانه على سبعة أحرف التخفيف والتيسير على هذه الأمة في التكلم بكتابهم كما خفف عليهم في شريعتهم، ولأنه ﷺ أرسل للخلق كافة وألسنتهم مختلفة غاية التخالف، ولو كلفوا كلهم

---

[1] فنون الأفنان، ابن الجوزي، ص217.

[2] هو محمد بن عبد الله بن محمد الصالح أبو بكر التميمي، المعروف بالأبهري، الإمام الفقيه المقرئ المحدث، إمام المالكية، وإليه انتهت الرئاسة في مذهب مالك ببغداد، من شيوخه: القاضي أبي عمر محمد بن يوسف بن يعقوب، ومن تلاميذه: أبو الحسن بن القصار، له مؤلفات متعددة منها: إجماع أهل المدينة، وكتاب الأصول، توفي ببغداد سنة: 375هـ. ينظر: تدريب المدارك، القاضي عياض، 183/6- 192، الديباج المذهب ابن فرحون، 206/2- 210، شجرة النور، محمد مخلوف، 136/1.

[3] دليل الحيران، المارغني، ص44.

[4] القراءات القرآنية، عبد الحليم قابة، ص162.

[5] علوم القرآن، إبراهيم النعمة، ص56.

[6] صحيح مسلم، ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: بيان أن القرآن على سبعة أحرف وبيان معناه، ح(821)، 367/1.

[7] فمثلا ابن عباس –رضي الله عنهما- لم يعرف معنى التخوف حتى سمع رجل يقول لأعرابي: "يا فلان ما فعل ربك فقال: قد تخيفته – يعني تنقصته تنقصته – "ينظر: جامع البيان، الطبري، 236/14، الدر المنثور، السيوطي، 55/9.

النطق بلغة واحدة لشق ذلك عليهم وتعسر، إذ لا قدرة لهم على ترك ما اعتادوه وألفوه من الكلام إلا بتعب شديد وجهد جهيد، فلو أتى بلغة دون لغة لقال الذين لم يأت بلغتهم: لو أتى بلغتنا لأتينا بمثله[1]. وأنَّ التأمل والتفكير في استعمال كلمة حرف يبين "أنَّ الأحرف التي نزل بها القرآن هي لغات متفرقة في القرآن، ومعان في ألفاظ تسمع في القراءة، مختلفة في السمع متفقة في المعنى، ومختلفة في السمع وفي المعنى"[2]، ومما يؤيد هذا القول أنه "كان إنزال القرآن على سبع لغات كفيلا بنشر القرآن، لما في ذلك من تيسير قراءته وفهمه لجميع العرب إلا ما ندر، والنادر لا يعول عليه، ولا تُؤدي الأحرف إلى تهوين تلاوة القرآن وتيسير تعلمه للعرب، ما لم تعم معظم ألسنتهم، ولا يتحقق هذا إلا أن تكون الأحرف السبعة سبع لغات من أشهر وأفصح لغات العرب"[3]. ورغم كل الاختلافات الواردة في قضية الأحرف السبعة إلا أنها لا تؤثر في تلاوة كلام الله تعالى، ولا في فهم معانيه.

المطلب الثاني: جمع القرآن وترتيبه:

وفي هذه الجزئية تطرق البحث لمسألة الترتيب القرآني، ولعدد المصاحف التي نسخها عثمان رضي الله عنه.

الفرع الأول: مسألة الترتيب القرآني:

يتناول موضوع الترتيب القرآني؛ ترتيب الآيات في السور، وترتيب السور مع بعضها البعض، ولقد تطرق الإمام لكلا الترتيبين فقال: "ترتيب القرآن في المصحف بالوحي إلى النبي ﷺ، وكان يُعلم ذلك الترتيب للصحابة ويقول لهم هذه الآية تكتب بعد آية كذا، وهذه آية كذا تكتب بعد آية كذا، وسورة كذا بعد سورة كذا"[4]. وقال أيضا: "الترتيب الصديقي كالترتيب العثماني باتفاق، لأن الترتيب في القرآن من الأمور المعلومة عند الصحابة رضي الله عنهم، لأنهم تعلموا ذلك من النبي ﷺ"[5]. وإيضاح هذه المسألة كالآتي:

أولا: ترتيب الآيات في السور: أجمع العلماء على أن ترتيب آيات القرآن الكريم في سورها توقيفي، و لم يكن للاجتهاد أي دور في هذا الترتيب، فقد كان جبريل عليه السلام يتنزل بالآيات على رسول الله ﷺ ويرشده إلى موضعها في السورة، فيأمر النبي ﷺ كتبة الوحي بكتابتها في مواضعها، وقد جزم السيوطي رحمه الله بالإجماع على ذلك فقال: "الإجماع والنصوص المترادفة على أن ترتيب الآيات توقيفي لا شبهة في ذلك"[6]، وفيما يلي ذكر للبعض الأدلة على توقيفية ترتيب الآيات:

---

[1] ينظر: غيث النفع، الصفاقسي، ص13. كما استحسن هذا القول صاحب النهاية، أبو السعادات، 938/1.

[2] الإبانة، مكي القيسي، ص71.

[3] الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها، ضياء عتر، ص179 – 180.

[4] حصر اللغات التي نزل بها القرآن، الشوشاوي، الورقة 1، الوجه ب.

[5] الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص166.

[6] الاتقان، السيوطي، 394/2.

1- النصوص: أما النصوص الدالة على توقيفية ترتيب الآيات فكثيرة[1]، منها:

أ- ما أخرجه البخاري رحمه الله بسنده عن عبد الله بن الزبير[2] -رضي الله عنهما- قال: (قلت لعثمان بن عفان رضي الله عنه : ﴿وَالذِيِن يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً﴾[البقرة: 240] قد نسختها الآية الأخرى، فلم تكتبها أو تدعها ؟ قال: يا ابن أخي، لا أغير شيئاً منه من مكانه)[3]. قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعليقاً على هذا الأثر: "وفي جواب عثمان رضي الله عنه هذا دليل على أن ترتيب الآي توقيفي، وكأن عبد الله بن الزبير رضي الله عنه ظن أن الذي ينسخ حكمه لا يكتب، فأجابه عثمان رضي الله عنه بأن ذلك ليس بلازم، والمتبع فيه التوقف"[4].

ب- ما رُوي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال: (ما راجعت رسول الله ﷺ في شيء ما راجعته في الكلالة، وما أغلظ لي في شيء ما أغلظ لي فيه، حتى طعن بأصبعه في صدري، وقال: يا عمر ألا تكفيك آية الصيف التي في آخر سورة النساء)[5]. فلو لم يكن الترتيب توقيفياً من قبل لما وصف النبي ﷺ الآية بأنها آخر آية في السورة، إذ كيف تتميز لهم عن غيرها بوصف يكون مجهولاً من عندهم[6].

ج- ما رواه عن ابن أبي العاص[7] رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ أنه قال: (أتاني جبريل عليه السلام فأمرني أن أضع هذه الآية بهذا الموضع من هذه السورة: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَامُرُ بِالْعَدْلِ ... ﴾[النحل:90][8].

2: الإجماع: من أقوال العلماء في توقيفية ترتيب الآيات ما يلي:

- قال الإمام الزركشي رحمه الله: "فأما الآيات في كل سورة ووضع البسملة أوائلها فترتيبها توقيفي بلا شك، ولا خلاف فيه، ولهذا لا يجوز تعكيسها"[9].

---

[1] للمزيد من الإطلاع ينظر: البرهان، الزركشي،353/1، والإتقان، السيوطي، 394/2.

[2] هو عبد الله بن الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد القرشي الأسدي، وأمه أسماء بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وهو أول مولود للمهاجرين في المدينة، وأحد الأعلام، له مواقف ، قتل رحمه الله في أيام عبد الملك سنة: 73هـ، وهو ابن 72سنة. ينظر:الاستيعاب، ابن عبد البر، 905/3- 907.

[3] صحيح البخاري، ك: التفسير، ب: ﴿وَالذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْراً﴾ إلى قوله: ﴿بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾، ح(4508)، 43/6.

[4] فتح الباري، ابن حجر، ك: التفسير، ب: ﴿وَالذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً﴾، 689/9.

[5] صحيح مسلم، ك: الفرائض، ب: ميراث الكلالة، ح(1617)، 759/2.

[6] المكي والمدني في القرآن الكريم، عبد الرزاق حسين، 502/2.

[7] هو عثمان بن أبي العاص بن بشر الثقفي الطائفي، أبوعبد الله، استعمله رسول الله ﷺ على الطائف، فلم يزل عليها حياة رسول الله ﷺ وخلافة أبي بكر رضي الله عنه، وسنتين من خلافة عمر رضي الله عنه، ثم عزله عمر وولاه سنة: 15هـ على عمان والبحرين، توفي سنة51: هـ في خلافة معاوية. ينظر: الاستيعاب، ابن عبد البر، 1035/3.

[8] أخرجه الإمام أحمد في المسند، ح(71918)، 441/29، قال ابن كثير:"وهذا إسناد لا بأس به". تفسير القرآن العظيم لابن كثير، 597/4.

[9] البرهان، الزركشي، 353/1.

- قال القاضي الباقلاني رحمه الله: "وأن الأمة ضبطت عن النبي ﷺ ترتيب آي كل سورة ومواضعها، وعرفت مواقعها، كما ضبطت عنه نفس القرآن وذات التلاوة"[1].

- نقل السيوطي رحمه الله عن ابن الحصار قوله: "ترتيب السور ووضع الآيات مواضعها إنما كان بالوحي، كان رسول الله ﷺ يقول ضعوا آية كذا في موضع كذا، وقد حصل اليقين من النقل المتواتر بهذا الترتيب من تلاوة رسول الله ﷺ، ومما أجمع الصحابة على وضعه هكذا في المصحف"[2].

ثانيا: ترتيب سور القرآن الكريم: اختلف العلماء في مسألة ترتيب سور القرآن على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أن ترتيب سور القرآن توقيفي من النبي ﷺ، فلم توضع سورة في موضعها إلا بناءً على أمر النبي ﷺ أو بإشارته على حسب ما فهمه الصحابة من تلاوته ﷺ[3]. وممن ذهب إلى هذا القول أبو جعفر النحاس[4] النحاس[4] وابن الأنباري[5]، والكرماني[6].

دليلهم: استدل أصحاب هذا القول بما يلي:

أولا: الآثار الواردة الدالة على التوقيف، منها:

1- ما أخرجه البخاري في صحيحه بسنده عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: "في بني إسرائيل، والكهف، ومريم، إنهن من العتاق الأول، وهن من تلادي"[7]. ووجه الاستدلال: أن ابن مسعود رضي الله عنه ذكر هذه السور نسقاً كما استقر استقر ترتيبها[1].

---

[1] الانتصار، الباقلاني، 60/1.

[2] الإتقان، السيوطي، 403/2- 404. وابن الحصّار هو عبد الرحمن بن أحمد بن سعيد بن محمد بن بشر، أبو المطرِّف، المالكي، المعروف بابن الحَصَّار، كان أحد الأذكياء المتفنِّنين، قال ابن حزم: "ولقد كان من أعلم من لقيته بمذهب مالك مع قوته في علم اللغة والنحو، ودقة فهمه"، روى عن أبيه والإمام أبي محمد الأصيل، وبه تفقه أبو عبد الله بن عتاب وكتب بين يديه، مات سنة: 422 هـ. ينظر: ترتيب المدارك، القاضي عياض، 10/8- 11، سير أعلام النبلاء 473/17 – 475.

[3] ينظر: البرهان، الزركشي، 354/1، الإتقان، السيوطي، 406/2، فتح الباري، ابن حجر، 216/11.

[4] ينظر: الناسخ والمنسوخ للنحاس، ص478، والنحاس هو: أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي، وأبو جعفر النحاس، النحوي، المصري، كان واسع العلم كثير الرواية حسن التحرير، أخذ عن الأخفش الأصغر والمبرد، له عدة مؤلفات منها: إعراب القرآن، الناسخ والمنسوخ، وغيرهما، توفي سنة 338هـ. بغية الوعاة للسيوطي، 362/1.

[5] ينظر: تفسير القرطبي، 60/1، وابن الأنباري هو: محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن، أبو بكر الأنباري، روى القراءة عن أبيه وإسماعيل القاضي، روى عنه عبد الواحد بن أبي هاشم، من مؤلفاته: الوقف والابتداء، والرد على من خالف مصحف عثمان، توفي سنة 328هـ. ينظر: معرفة القراء للذهبي، 280/1-282، بغية الوعاة للسيوطي، 212/1.

[6] البرهان في توجيه متشابه القرآن، الكرماني، ص16. والكرماني هو محمود بن حمزة بن نصر الكرماني، برهان الدين، أبو القاسم الشافعي، تاج القراء، قرأ على حمزة بن نصر الفرغاني، تتلمذ على يده العديد من الطلبة منهم: أبو عبد الله نصر بن علي بن محمد الشيرازي النحوي، له مصنفات في مختلف العلوم منها: لباب التأويل وعجائب التأويل، مختصر الإيضاح في النحو وسماه الإيجاز، توفي في نحو: 531هـ. ينظر: بغية الوعاة للسيوطي، 277/2، وطبقات المفسرين للأدنروي، ص149.

[7] الأثر في البخاري، ك: التفسير، ب: سورة بني إسرائيل الإسراء، ح(4689)، 211/6.

وقوله "من تلادي" أي من قديم ما أخذت من القرآن، شبهه بتلاد المال أي القديم الأصلي، وهو نقيض الطارف. ينظر: فضائل القرآن لأبي عبيد 56/2، والنهاية لابن الأثير، ص110، ولسان العرب لابن منظور، 99/3- 100.

2- ما رواه أوس بن أبي أوس[2] رضي الله عنه قال: (كنت في الوفد الذين أتوا رسول الله ﷺ أسلموا من ثقيف... قلنا: ما أمكثك عنّا يا رسول الله؟ قال: طرأ علي حزب من القرآن فأردت أن لا أخرج حتى أقضيه، قال: فسألنا أصحاب رسول الله ﷺ حين أصبحنا، قال: قلنا: كيف تحزبون القرآن؟ قالوا: نحزبه ست سور، وخمس سور وسبع سور، وتسع سور، وإحدى عشرة سورة، وثلاث عشرة سورة، وحزب المفصل من ق حتى تختم)[3]. قال الحافظ بن حجر رحمه الله بعد أن أورد الحديث: "فهذا يدل على أن ترتيب السور على ما هو في المصحف الآن كان في عهد النبي ﷺ، ويحتمل أن الذي كان مرتباً حينئذ حزب المفصل خاصة، بخلاف ما عداه"[4]. وهذا الدليل يقتصر على ترتيب حزب المفصل فقط، أما غيره من السور فلا يدخل فيه، لأنه عرض لتحزيب السور لا لترتيبها.

ثانيا: أن الصحابة رضي الله عنهم أجمعوا على المصحف الذي كتب في عهد عثمان رضي الله عنه ولم يخالف في ذلك أحد وإجماعهم لا يتم إلا إذا كان الترتيب الذي أجمعوا عليه عن توقيف، لأنه لو كان عن اجتهاد لتمسك أصحاب المصاحف المخالفة بمخالفتهم، لكنهم لم يتمسكوا بها، بل عدلوا عنها وعن ترتيبهم، ولكن عدولهم عنها وعن ترتيبها، وإحراقها دليل على أن الأمر ليس للرأي فيه مجال[5].

ثالثا: أن مما يدل على التوقيف كون الحواميم رتبت ولاء؛ أي متتابعة، ولم ترتب المسبحات ولاء، بل فصل بين سورها بالمجادلة والممتحنة والمنافقون، كما فصل بين ﴿طَسٓمٓ﴾[الشعراء: 1] و[القصص: 1]، و﴿طَسٓ﴾[النمل: 1] مع أنها أقصر منها، فلو كان الترتيب اجتهادياً لما حصل الفرق بين المتماثلات من السور في الفواتح مع التناسب في الطول والقصر[6].

رابعا: لو كان الترتيب اجتهادياً لما تأخرت السور المكية وهي من أوائل القرآن نزولاً، وتقدمت السور المدنية وهي من أواخر القرآن نزولاً، وهذا أمر لابد فيه من السماع والتوقيف[7].

---

[1] ينظر: البرهان للزركشي، 356/1.

[2] اسمه أوس بن حذيفة الثقفي، له صحبة، ويقال: إن اسمه أوس بن أوس، والصحيح أنهما اثنان، روى أوس بن أبي أوس عن النبي ﷺ، وروى له أبوداود والنسائي وابن ماجه، وصح من طريقه أحاديث، توفي سنة: 59هـ. ينظر: الاستيعاب، ابن عبد البر، 120/1، والإصابة، ابن حجر، 143/1.

[3] أخرجه أحمد في مسنده، 89/26، وأبو داود في سننه، ك: الصلاة، ب: تحزيب القرآن، ح(1393)، 540/2، وابن ماجه في سننه، في ك: إقامة الصلاة، ب: في كم يستحب يختم القرآن، ح(1345)، 427/1، وضعفه الألباني، وحسّن الحافظ ابن كثير إسناده في مقدمة تفسيره 49/1.

[4] فتح الباري لابن حجر، ك: فضائل القرآن، ب: تأليف القرآن، رقم4996، 217/11.

[5] ينظر: مناهل العرفان للزرقاني، 288/1، المدخل لدراسة القرآن الكريم لأبي شهبة، ص330.

[6] ينظر: المدخل لدراسة القرآن الكريم لأبي شهبة، ص331، الإتقان للسيوطي، 411/2.

[7] ينظر: مقدمتان في علوم القرآن لأرثر جفري، ص62.

خامسا: تأخر السور المكية وهي من أوائل القرآن نزولاً، وتقدم السور المدنية وهي من أواخر القرآن نزولاً، لا يتم إلا بالسماع والتوقيف، ولو كان الأمر اجتهاديا لما حصل ذلك[1].

القول الثاني: أن ترتيب سور القرآن كان باجتهاد من الصحابة رضي الله عنهم، وقد نسبه السيوطي إلى جمهور العلماء ومن القائلين به: الإمام مالك، والقاضي الباقلاني[2]، وتابعه الشوكاني فيما يظهر من كلامه[3]، وغيره من أهل العلم[4].

دليلهم: استدل أصحاب هذا القول بما يلي:

1. اختلاف الصحابة رضي الله عنهم في ترتيب المصحف يدل على أنه اجتهادي، قال السيوطي رحمه الله: "ومما استدل به لذلك – أي اجتهاد الترتيب – اختلاف مصاحف السلف في ترتيب السور، فمنهم من رتبها على النزول، وهو مصحف علي رضي الله عنه، كان أوله اقرأ ثم المدثر، ثم ن، ثم المزمل، ثم تبت، ثم التكوير، وهكذا إلى آخر المكي والمدني، وكان أول مصحف ابن مسعود رضي الله عنه البقرة، ثم النساء، ثم آل عمران على اختلاف شديد، وكذا مصحف أبيّ رضي الله عنه، وغيره"[5]، فلو كان الترتيب توقيفياً لما اختلفوا فيه، ولكن أجيب على هذا الخلاف أنه لا يصلح أن يكون دليلا على عدم توقيفيته، وذلك لأن مصاحفهم لم تكن مصاحف عامة بل كانت خاصة لم يعتمد عليها عند الجمع العثماني[6].

2. أن الترتيب الوارد في قراءة النبي ﷺ غير الترتيب الوارد في المصاحف العثمانية، كالذي رواه مسلم في صحيحه عن حذيفة بن اليمان[7] رضي الله عنه قال: (صليت مع النبي ﷺ ذات ليلة فافتتح بالبقرة، فقلت يركع عند المائة، ثم مضى فقلت يصلي بها في ركعة، فمضى فقلت: يركع بها، ثم افتتح النساء فقرأها، ثم افتتح آل عمران فقرأها، يقرأ مترسلا، إذا مر بآية فيها تسبيح سبح، وإذا مر بسؤال سأل، وإذا مر بتعوذ تعوذ ثم ركع)[8]. وهذا وهذا الترتيب مخالف لما عليه المصحف العثماني، مما يدل على أن ترتيب سور القرآن كان باجتهاد من الصحابة رضي الله عنهم حين كتبوا المصحف. وأجيب عن هذا بأن فعل النبي ﷺ ربما كان لأجل التوسعة على الأمة، أو كان قبل التوقيف والترتيب[9].

---

[1] ينظر: المرجع نفسه، ص62.

[2] ينظر: الإتقان للسيوطي، 405/2، الزركشي في برهانه، 354/1، الانتصار للباقلاني، ص279.

[3] ينظر: نيل الأوطار، الشوكاني، 211/4.

[4] منهم: شيخ الإسلام ابن تيمية، والشيخ عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، والشيخ ابن عثيمين. ينظر: فتاوى ابن تيمية، 13/396، وحاشية مقدمة مقدمة التفسير، عبد الرحمن النجدي، ص43، وأصول في التفسير، محمد العثيمين، ص18.

[5] الإتقان، السيوطي، 406/2.

[6] ينظر: المدخل لدراسة القرآن الكريم، أبو شهبة، ص331.

[7] هو حذيفة بن اليمان العبسي، يكنى أبا عبد الله، شهد أُحدا، وكان من كبار أصحاب رسول الله ﷺ، وهو الذي بعثه رسول الله ﷺ يوم النخدق النخدق ينظر إلى قريش، وهو المعروف بصاحب سر رسول الله ﷺ، مات سنة: 36هـ. ينظر: الاستيعاب، ابن عبد البر، 334/1.

[8] صحيح مسلم ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: استحباب تطويل القراءة في صلاة الليل، ح(772)، 1/351.

[9] ينظر: البرهان للزركشي، 355/1، ونيل الأوطار للشوكاني، 211/4.

3. حديث حذيفة رضي الله عنه قال: (صليت مع النبي ﷺ ذات ليلة فافتتح البقرة، فقلت يركع عند المائة، ثم مضى فقلت: يصلي بها في ركعة، فمضى، فقلت، يركع بها، ثم افتتح النساء فقرأها، ثم افتتح آل عمران فقرأها)[1]. وهذا الترتيب مخالف لما عليه المصحف العثماني، مما يدل على أن ترتيب سور القرآن كان باجتهاد من الصحابة رضي الله عنهم حين كتبوا المصحف. وأجيب عليه أن فعل النبي ﷺ ربما كان لأجل التوسعة على الأمة، أو كان قبل التوقيف والترتيب[2].

4. حديث ابن عباس – رضي الله عنهما – وفيه قول عثمان بن عفان رضي الله عنه: (وكانت الأنفال من أوائل ما أنزل بالمدينة، وبراءة من آخر القرآن، فكانت قصتها شبيهة بقصتها، فقبض رسول الله ﷺ ولم يُبَيّن لنا أنها منها، وظننت أنها منها فمن ثم قرنت بينهما، ولم أكتب سطر (بسم الله الرحمن الرحيم) ووضعتها في الطول)[3] فهذا الحديث "صريح أنه لم يكن لهم توقيف عن رسول الله ﷺ في وضع السور، ولذا اجتهد في شأن براءة والأنفال"[4].

القول الثالث: يرى أن بعض السور توقيفي، وبعضه الآخر اجتهادي من الصحابة رضي الله عنهم، مع اختلافهم في مقدار كل منهما[5]، وممن قال بهذا الرأي ابن عطية[6]، وهو ما ذهب إليه البيهقي[7]، والسيوطي[8]، وابن حجر فيما يظهر يظهر من كلامه[9]، وغيرهم[10]. قال ابن عطية رحمه الله: "وظاهر الآثار أن السبع الطوال، والحواميم، والمفصل كان مرتباً في زمن النبي ﷺ، وكان في السور ما لم يرتب، فذلك هو الذي رُتِّب وقت الكتب"[11]. وقال السيوطي رحمه الله: "والذي ينشرح له الصدر ما ذهب إليه البيهقي، وهو أن جميع السور ترتيبها توقيفي إلا براءة

---

[1] صحيح مسلم، ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: استحباب تطويل القراءة في صلاة الليل، ح(772)، 325/1.

[2] ينظر: البرهان، 355/1، ونيل الأوطار للشوكاني، 211/4.

[3] مسند أحمد، ح(376)، 381/1، وأبو داود في السنن ك: الصلاة، ب: الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم، ح(786)، 90/2، والترمذي في سننه، ك: تفسير القرآن، ب: ومن سورة التوبة، ح(3086)، وقال عنه: "حديث حسن"، 272/5-273، والحاكم في المستدرك، ك: التفسير تفسير سورة التوبة، ح(3332)، 391/2- 392، وقال: "صحيح الإسناد ولم يخرجاه"، ووافقه الذهبي، وضعفه الألباني في صحيح سنن الترمذي، ح(3086)، 242/3-243.

[4] المقدمات الأساسية في علوم القرآن، عبد الله جديع، ص132.

[5] ينظر: فتح الباري، ابن حجر، 216/11، الإتقان، السيوطي، 405/2

[6] المحرر الوجيز، ابن عطية، 50/1.

[7] ينظر: دلائل النبوة للبيهقي، 152/1.

[8] ينظر: الإتقان للسيوطي، 405/2.

[9] ينظر: فتح الباري لابن حجر، 216/11.

[10] منهم كذلك: ابن حجر وأبو جعفر بن الزبير، والزرقاني. ينظر: فتح الباري، ابن حجر، 214/11، الإتقان، السيوطي، 405/2. مناهل العرفان، الزرقاني، 290/1.

[11] المحرر الوجيز، ابن عطية، 50/1.

والأنفال"[1]. وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله: "ترتيب بعض السور على بعض أو معظمها لا يمتنع أن يكون توقيفياً، وإن كان بعضه من اجتهاد بعض الصحابة"[2].

دليلهم: استدلوا بالنصوص الواردة بترتيب بعض السور على التوقيفي[3]، وبكل ما لم يرد فيه ترتيب من النبي ﷺ على الاجتهادي كحديث ابن عباس –رضي الله عنهما–، حيث قال: (قلت لعثمان بن عفان رضي الله عنه ما حملكم أن عمدتم إلى الأنفال وهي من المثاني، وإلى براءة وهي من المئين فقرنتم بينهما، ولم تكتبوا بينهما سطر بسم الله الرحمن الرحيم... الحديث، فأجابه بأن الرسول ﷺ: كان إذا نزل عليه الشيء من القرآن يدعو بعض من كان يكتبه فيقول: ضعوا هذه في السورة التي يذكر فيها كذا وكذا؛ فكانت الأنفال من أوائل ما أنزل بالمدينة، وبراءة من آخر القرآن، وكانت قصتها شبيهة بقصتها فقبض رسول الله ﷺ ولم يبين لنا أنها منها فظننا أنها منها فمن ثم قرن بينهما، ولم يكتب بينهما سطر: بسم الله الرحمن الرحيم)[4]. ومثل ما رُوي عنه ﷺ أنه قال: (اقرءوا الزهراوين: البقرة وسورة آل عمران)[5].

– أن بعض ترتيب سور القرآن كان باجتهاد من الصحابة رضي الله عنهم بنفس الأدلة التي استدل بها أصحاب القول الثاني.

الخلاصة: رأي الإمام رحمه الله في ترتيب الآيات أمر مجمع عليه، أما في ترتيب السور فيرى بتوقيفية الترتيب، وهو أحد الأقوال في المسألة، ولكن الراجح من هذه الآراء – والله أعلم – أن ما عُلِم ترتيبه بتوقيف من النبي ﷺ فإننا نجزم بتوقيفه من قِبَله، وما لم يصل إلينا فيه دليل فلا نجزم بتوقيفه، ويكون ترتيبه اجتهاد من الصحابة رضي الله عنهم. قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: "ترتيب بعض السور على بعض أو معظمها لا يمتنع أن يكون توقيفياً، وإن كان بعضه من اجتهاد بعض الصحابة"[6]. وعلى كل حال "يجب الوقوف في ترتيب القرآن في سوره وآياته على ما هو موجود عليه الآن، ولا يجوز لأحد التعدي عليه بتغيير ترتيبه"[7].

الفرع الثاني: عدد المصاحف التي نسخها سيدنا عثمان بن عفان رضي الله عنه وأرسلها إلى الأمصار:

اختلف العلماء في عدد النسخ التي جمع فيها سيدنا عثمان بن عفان رضي الله عنه القرآن على خمسة أقوال:

---

[1] الإتقان، السيوطي، 411/2.

[2] فتح الباري، ابن حجر، 216/11.

[3] منها ما أخرجه مسلم في صحيحه عن أبي أمامة الباهلي قال: "سمعت رسول الله يقول اقرءوا القرآن فإنه يأتي شفيعا لأصحابة، اقرءوا الوهراوين البقرة وسورة آل عمران..." الحديث. صحيح مسلم، ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: فضل قراءة القرآن وسورة البقرة، ح(804)، 361/1.

[4] أخرجه أحمد في مسنده: مسند عثمان بن عفان، ح(399)، 57/1، سنن أبي داود :ك: الصلاة، ب: من جهر بها – البسملة–، ح(786) 287/1، سنن الترمذي: ك: التفسير، ب: سورة التوبة، ح(3086)، 272/5، قال الترمذي: "هذا حديث حسن صحيح"، وصححه الألباني في مشكاة المصابيح، التبريزي، ح(2222)، 502/1.

[5] رواه مسلم في صحيحه عن أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه، ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: فضل قراءة القرآن وسورة البقرة، ح(804)، 1/361. وهذه الأحاديث تبين أن هناك سورا رتبت بتوقيف من النبي ﷺ.

[6] فتح الباري، ابن حجر، 216/11.

[7] فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، 8/4.

القول الأول: أن عدد المصاحف التي نسخها سيدنا عثمان رضي الله عنه أربعة، وهو اختيار الحافظ الداني والقرطبي. قال الداني رحمه الله: "وأكثر العلماء على أن عثمان بن عفان رضي الله عنه لما كتب المصحف جعله على أربع نسخ، وبعث إلى كل ناحية من النواحي بواحدة منهن، فوجه إلى الكوفة إحداهن والى البصرة أخرى، وإلى الشام الثالثة وأمسك عند نفسه واحدة، وقد قيل أنه جعله سبع نسخ، ووجه من ذلك أيضا نسخة إلى مكة، ونسخة إلى اليمن، ونسخة إلى البحرين، والأول أصح، وعليه الأئمة"[1]. وقال القرطبي رحمه الله: "قيل: سبعة، وقيل: أربع، وهو الأكثر"[2].

القول الثاني: أنها خمسة مصاحف، وهو اختيار السيوطي، واللبيب، والأهوازي وابن حجر[3].

قال الإمام السيوطي رحمه الله: "اختلف في عدة المصاحف التي أرسل بها عثمان إلى الآفاق، فالمشهور أنها خمسة"[4].

وقال اللبيب رحمه الله: "والصحيح المشهور أنها كانت أربعة غير الإمام"[5].

القول الثالث: أنها ستة مصاحف وممن اختاره الضباع، وابن عاشر، قال الضباع رحمه الله: "والصحيح أنها ستة أرسل منها سيدنا عثمان رضي الله عنه مصحفا إلى مكة ومصحفا إلى الشام ومصحفا إلى الكوفة ومصحفا إلى البصرة[6] وأبقى بالمدينة مصحفا وهو الذي ينقل عنه نافع واحتبس لنفسه مصحفا"[7]. وعلى هذا القول بنى ابن عاشر منظومته في اختلاف الحروف، حيث قال:

هَاكَ زَائِدْ لِمَوْرِدٍ تَفِـــي بِالسَّبْعِ مَعَهُ مِنْ خِلاَفِ الْمُصْحَفِ
الْمَـــدَنِي وَالْمَكِ وَالإِمَامِ وَالكُـــوفِ وَالبَصْرِ مَعًا وَالشَّامِ.

فقد ذكر في البيت الثاني عدد المصاحف العثمانية المتعارفة عند أهل الرسم وهي ستة[8].

القول الرابع: أنها سبعة مصاحف. وبه قال أبو حاتم السجستاني، ومكي بن أبي طالب القيسي، وابن كثير. قال أبو حاتم السجستاني رحمه الله: "لما كتب عثمان المصاحف حين جمع القرآن كتب سبعة مصاحف، فبعث واحدا إلى مكة، وآخرا إلى الشام، وآخرا إلى اليمن، وآخرا إلى البحرين، وآخرا إلى البصرة، وآخرا إلى الكوفة

---

[1] المقنع، الداني، ص162- 163.

[2] الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، 54/1.

[3] ينظر: فتح الباري، ابن عبد البر، ك: فضائل القرآن، ب: جمع القرآن، ح(4987)،11/ 180، مختصر التبيين، أبو داود، 140/1 و27/2 الزيادة والإحسان، ابن عقيلة المكي، 27/2.

[4] الإتقان، السيوطي، 393/2.

[5] الدرة الصقيلة، اللبيب، ص213.

[6] الذين بعثهم سيدنا عثمان رضي الله عنه، هم: عبد الله بن السائب مع المكي، والمغيرة ابن شهاب مع الشامي، وأبا عبد الرحمن السلمي مع الكوفي، وعامر بن عبد القيس مع البصري، وأمر زيد بن ثابت أن يقرئ بالمدني. ينظر: المقنع، الداني، ص163، والمصاحف، أبو داود، 1-239

[7] سمير الطالبين، الضباع، ص12.

[8] تنبيه الخلان بتكميل مورد الظمآن، ابن عاشر، ص450. كما رجح هذا العدد رضوان المخللاتي، وأحمد شرشال. ينظر: مختصر التبيين، أبو داود داود 141/1.

وحبس بالمدينة واحدا"[1]. قال مكي رحمه الله: "فما نسخوا المصحف كتبوه في سبع نسخ، وقيل في خمس، ورواة الأول أكثر"[2]. وقال ابن كثير رحمه الله: "المصاحف الأئمة التي نفذها عثمان إلى الآفاق: مصحفا إلى مكة ومصحفا إلى البصرة، وآخر إلى الكوفة، وآخر إلى الشام، وآخر إلى اليمن، وآخر إلى البحرين، وترك عند أهل المدينة مصحفا"[3].

القول الخامس: أنها ثمانية مصاحف. وبه قال ابن الجزري، والشاطبي والجعبري -رحمهم الله-.

قال ابن الجزري رحمه الله: "فكتب منها عدة مصاحف – أي من مصحف حفصة رضي الله عنها- فوجه بمصحف إلى البصرة ومصحف إلى الكوفة ومصحف إلى الشام وترك مصحفا بالمدينة وأمسك لنفسه مصحفا الذي يقال له الإمام ووجه بمصحف إلى مكة وبمصحف إلى اليمن وبمصحف إلى البحرين"[4]. وقال الإمام الشاطبي رحمه الله:

وسار في نُسَخ منها مع المدني *** كوف وشام وبصر تملأ البصرا

وقيل مكة والبحرين مع يمن *** ضاعت بها نسخ في نشرها قُطُرا[5].

وقال الجعبري رحمه الله: "ومجموعها ثمانية؛ خمسة متفق عليها، وثلاثة مختلف فيها"[6].

رأي الإمام: مال الإمام الشوشاوي رحمه الله إلى الرأي الأول، القائل بأنها أربعة مصاحف، حيث قال: "أما عدد النسخ التي جمع فيها عثمان رضي الله عنه القرآن، فقيل أربع، وقيل سبع، والأكثر والأشهر أربع، بعث إحداها إلى المدينة وأخرى إلى البصرة، وأخرى إلى الكوفة وأخرى إلى الشام"[7].

الخلاصة: الذي يظهر – والله أعلم – أن الذي أرسله عثمان رضي الله عنه أكثر من أربعة نسخ، ودليل ذلك عدة أمور:

أولا: رواية البخاري عن أنس رضي الله عنه المذكورة أنه قال: (حتى إذا نسخوا الصحف في المصاحف رد عثمان رضي الله عنه الصحف إلى حفصة رضي الله عنها، فأرسل إلى كل أفق بمصحف مما نسخوا)[8].

ثانيا: أن الهدف من نسخ المصاحف هو القضاء على الفتنة والاختلاف، وهذا لا يتأتى إلا ببعث مصحف إلى كل مصر من الأمصار التي كانت مفتوحة في ذلك الوقت[9].

---

[1] المصاحف، ابن أبي داود، 239/2

[2] الإبانة، مكي القيسي، ص65.

[3] فضائل القرآن، ابن كثير، ص77.

[4] النشر، ابن الجزري، 7/1.

[5] منظومة عقيلة أتراب القصائد، الشاطبي، البيتين[36- 37]، ص4.

[6] جميلة أرباب المراصد، الجعبري، 370/1.

[7] ينظر قول الإمام الشوشاوي في: الفوائد الجميلة، ص201-202، وتنبيه العطشان، ص132- 133، ومخطوط حصر اللغات التي نزل بها كلام الله، الورقة2، الوجه أ.

[8] أخرجه البخاري في صحيحه، ك: فضائل القرآن، ب: جمع القرآن، الحديث ح(4974)، 534/6.

[9] محاضرات في علوم القرآن، فضل عباس، ص127.

ثالثا: عدد القراء الذين أسند إليهم الخليفة إقراء الجمهور من هذه المصاحف[1]، ووجه الدلالة في أن عثمان رضي الله عنه رأى أن يبعث مع كل مصحف قارئا متقنا لكي يتلقى الناس منه القرآن مشافهة.

رابعا: أن مؤرخي القراءات تعرضوا لذكر ما بين مصاحف الأمصار من اختلاف بالذكر والحذف، مما لا تتحمله نسخة واحدة، وقد فرقته اللجنة على مجموع المصاحف التي انتُسِخت، بحيث تحتوي المصاحف مجتمعة على كل ما ثبتت قرآنيته في العرضة الأخيرة.

خامسا: القراءات العشر ومواطنها، بدليل أنه نشأة في جميع الأمصار التي أرسلت إليهم المصاحف قراءة أو أكثر من القراءات العشر المتواترة[2]، فلو أن البحرين واليمن ومصر كانت من الأمصار التي أرسل إليها عثمان مصاحف، لنشأت في كل واحد منها قراءة ونسبت إليه، فقيل قراءة أهل البحرين، وقراءة أهل اليمن، وقراءة أهل مصر، وهو الأمر الذي لم تذكره المصادر[3].

هذا "وإن قلنا أن الراجح عددها ستة غير أن الروايات تكتفي بالإشارة إلى إرسال المصاحف إلى كل أفق من آفاق الدولة الإسلامية آنذاك، وهي عبارة توحي بأن عدد تلك المصاحف كان كبيرا، خاصة أن الهدف منها هو توحيد المصاحف وقراءة القرآن في كافة الأمصار الإسلامية، فمن المتوقع إذن إرسال نسخة إلى كل إقليم أو مصر، لكن وردت روايات عن الأجيال التي تلت الصحابة تشير إلى عدد تلك المصاحف – المذكورة آنفا –، وإذا كانت هذه الروايات غير قاطعة في تحديد عدد المصاحف التي أرسلها الخليفة الثالث[4].

المطلب الثالث: فضائل القرآن الكريم.

فضائل القرآن من مواضيع علوم القرآن المهمة التي تُرّغِب في تلاوة كتاب الله وحفظه والعمل به، لما له من عظيم الأجر والثواب، "وقد صح فيه أحاديث باعتبار الجملة، وفي بعض السور بالتعيين"[5]، وهذا البحث سيذكر– إن شاء الله – رأي الإمام الشوشاوي رحمه الله في مسائل هذا الباب.

الفرع الأول: عناية الإمام الشوشاوي رحمه الله بفضائل القرآن عموما:

ذكر الإمام رحمه الله فضل تلاوة القرآن الكريم والعمل به، فقال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (مثل المؤمن الذي يقرأ القرآن كمثل الأترجة[6] طعمها طيب وريحها طيب، ومثل المؤمن الذي لا يقرأ القرءان كمثل التمرة طعمها حلو حلو ولا ريح فيها، ومثل الفاجر الذي يقرأ القرآن كمثل الريحانة ريحها طيب وطعمها مر، ومثل الفاجر الذي

---

[1] فقد بعث عبد الله بن السائب مع المكي، والمغيرة ابن شهاب مع الشامي، وأبا عبد الرحمن السلمي مع الكوفي، وعامر بن عبد القيس مع البصري، البصري، وأمر زيد بن ثابت أن يقرئ بالمدني. ينظر: المقنع، الداني، ص163، هامش: 3.

[2] ففي مكة نشأت قراءة ابن كثير، وفي المدينة نشأت قراءة أبي جعفر ونافع، وفي الشام نشأت قراءة ابن عامر، وفي البصرة نشأت قراءة أبي عمرو بن العلاء ويعقوب، وفي الكوفة نشأت قراءة عاصم وحمزة والكسائي. ينظر: الاختلاف بين القراءات، أحمد البيلي، ص69.

[3] ينظر: المرجع نفسه، ص67- 69.

[4] رسم المصحف، غانم قدوري الحمد، ص123- 124.

[5] البرهان، الزركشي، 2/56- 59.

[6] الأترجة: شجر ناعم الأغصان والورق والثمر، ثمره كالليمون الكبار، وهو ذهبي اللون، ذكي الرائحة، حامض الماء. المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى وآخرون، مادة "الأترج"، 1/4.

لا يقرأ القرآن كمثل الحنظلة طعمها مر ولا ريح لها)[1]، كما ذكر وجوب العمل بالقرآن عند حديثه عن آداب قراءته فقال: "أن يشعر نفسه أنه المخاطب بكل آية، فيقدر أنه المأمور بآية الأمر وأنه المنهي بآية النهي، وأنه المتوعد بآية الوعد وبآية الوعيد، إذ بذلك يحصل الاتعاظ والاعتبار والامتثال والانزجار"[2]، ثم ذكر فضائل القرآن الكريم من الكتاب كقوله تعالى: ﴿فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ﴾[طه: 121]، و﴿لَقَدْ أَنزَلْنَا إِلَيْكُمْ كِتَابًا فِيهِ ذِكْرُكُمْ﴾[الأنبياء: 10]، إلى غيرها من الآيات الدالة على فضل القرآن وعظمته[3]، ومن السنة استشهد بتسعة وثلاثين حديثا[4]، منها قوله ﷺ: (إن أفضلكم من تعلم القرآن وعلمه)[5]، وقوله: (ما أذن الله لشيء ما أذن للنبي أن يتغنى بالقرآن)[6]، وقوله: (الماهر بالقرآن مع السفرة الكرام البررة)[7]، كما استدل استدل بكلام ثمانية أقوال من أهل العلم[8]، منها قوله: "قال الداني في كتاب المنبهة[9]:

وَاعْلَمْ هُدِيْتَ الرُشْدَ والتَّوْفِيقَا ** وَكُنْتَ مِمَنْ يَسْلُكُ الطَّرِيقَا

إلى قوله

فِي الدَّرَجَاتِ وَاقْرَأُوا القُرْءَانَا ** وَرَتِلُوهُ وَأَسْكِنُوا الجِنَانَا.

الفرع الثاني: رأي الإمام الشوشاوي رحمه الله في حكم تفضيل بعض القرآن على بعض:

اختلف أهل العلم في مسألة تفضيل بعض القرآن على بعض على قولين هما:

القول الأول: أنه يجوز تفضيل بعض القرآن على بعض، قال به: إسحاق بن راهويه، والحليمي، وابن الحصار وابن العربي، والقاضي عياض، وأبو يعلى الفراء[10] والغزالي[1]، ورجحه القرطبي[2]، وابن تيمية[3]، والسيوطي[4]

---

[1] أخرجه البخاري في صحيحه من حديث أبي موسى الأشعري بلفظ (مثل الذي يقرأ القرءان كالأترجة...)، ك: فضائل القرآن، ب: فضل القرءان على سائر الكلام، ح(5007)، 552/6، ورواه مسلم عن نفس الراوي، ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: فضيلة حافظ القرآن، ح(797) 359/1. ينظر كذلك: الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص272.

[2] الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص251.

[3] حيث استشهد بثلاثة عشر آية. ينظر: الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص313- 314.

[4] لمزيد من الاطلاع ينظر: المرجع نفسه، ص315- 320.

[5] أخرجه البخاري في صحيحه من حديث عثمان بن عفان رضي الله عنه، ك: فضائل القرآن، ب: خيركم من تعلم القرآن وعلمه، ح(5015)، 556/6.

[6] أخرجه البخاري في صحيحه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، ك: فضائل القرآن، ب: من لم يتغن بالقرآن، ح(5011)، 554/6، ومسلم، ك: صلاة صلاة المسافرين وقصرها، ب: استحباب تحسين الصوت بالقرآن،ح(892)، 356/1.

[7] أخرجه مسلم من حديث عائشة، ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: فضل الماهر بالقرآن يتتعتع فيه، ح(798)، 359/1. وأخرجه البخاري بزيادة(وزينو القرآن بأصواتكم)، ك: التوحيد، ب: قول النبي الماهر بالقرآن مع الكرام البررة، ح(7540)، 419/9.

[8] ينظر: الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص320- 323.

[9] الأرجوزة المنبهة، الداني، من البيت [455] إلى البيت [467]، ص163- 165.

[10] العدة، أبو يعلى الفراء، 792/3، وأبو يعلى هو محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن أحمد بن الفراء، أبو يعلى البغدادي الحنبلي، المعروف بابن الفراء، من شيوخه: علي بن عمر الحربي وإسماعيل بن سويد، ومن تلاميذه: الخطيب البغدادي وأبو الوفاء بن عقيل، له مؤلفات معتبرة منها: أحكام القرآن، الكلام على الاستواء وغيرها، توفي سنة: 458هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، 547/18.

وابن عثيمين[5]، "وهو القول المأثور عن السلف، وهو الذي عليه أئمة الفقهاء من الطوائف الأربعة وغيرهم"[6].

دليلهم: استدلوا بما يلي:

أولاً: الآيات القرآنية، فقوله تعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَاتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ﴾[البقرة: 105] فهذا بيان من الله تعالى لكون تلك الآية قد يأتي بمثلها تارة أو خير منها أخرى، فدل ذلك على أن الآيات تتماثل تارة وتتفاضل أخرى"[7].

ثانيا: الأحاديث النبوية الدالة على أفضلية بعض السور والآيات، منها:

- ما جاء عن النبي ﷺ قال لأبي بن كعب رضي الله عنه: (يا أبا المنذر، أتدري أي آية في كتاب الله معك أعظم؟" قال: قلت: الله ورسوله أعلم، قال: "يا أبا المنذر أتدري أي آية من كتاب الله أعظم؟" قال: قلت: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾[البقرة: 253] قال: فضرب في صدري وقال: والله لِيَهْنِكَ العلمُ أبا المنذر)[8].

✓ عن عقبة بن عامر[9] رضي الله عنه قال: (قال لي رسول الله ﷺ: أُنزل أو أنزلت عليّ آيات لم يُرَ مثلهن قط: المعوذتين)[10].

✓ عن أبي سعيد بن المعلّى[11] رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال له: (ألا أعلّمك أعظم سورة في القرآن قبل أن تخرج من المسجد، فأخذ بيدي، فلما أردنا أن نخرج، قلت: يا رسول الله، إنك قلت: لأعلمنّك أعظم سورة من القرآن، قال: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾، هي السبع المثاني، والقرآن العظيم الذي أوتيته)[12].

---

[1] جواهر القرآن، الغزالي، ص63.

[2] ينظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، 170/1.

[3] جواب أهل العلم والإيمان، ابن تيمية، ص31. ومجموع الفتاوى لابن تيمية، 13/17.

[4] إتمام الدراية لقراء النقاية، السيوطي، ص22.

[5] شرح العقيدة الواسطية، محمد الصالح العثيمين، 164/1.

[6] ينظر: جواب أهل العلم والإيمان، ابن تيمية، ص9، ينظر الأقوال في: البرهان، الزركشي، 70/2، والإتقان، السيوطي، 2139/6، التذكار، لابن فرح، ص46-47. والجامع لأحكام القرآن، القرطبي، 170/1.

[7] جواب أهل العلم والإيمان، ابن تيمية، ص28. ومجموع الفتاوى، ابن تيمية، 10/17- 11.

[8] الحديث أخرجه مسلم في ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: فضل سورة الكهف وآية الكرسي، ح(810)، 363/1، ومعنى: ليهنك العلم، أي ليكن العلم هنيئاً لك، وكل أمرٍ أتاك من غير تعب ومشقة فهو هنيء، ينظر: منة المنعم في شرح صحيح مسلم لصفي الرحمن المباركفوري 508/1.

[9] هو عقبة بن عامر بن عبس الجهني، يكنى أبا عامر، وقيل : غير ذلك ، صاحب النبي ﷺ ، سكن مصر، وكان والياً عليها، روى عنه من الصحابة جابر وابن العباس وأبو أمامة ومسلمة بن مخلد، وأما رواته من التابعين فكثير، وتوفي في آخر خلافة معاوية رضي الله عنه سنة: 58هـ. ينظر: الاستيعاب ابن عبد البر، 1073/3، السير، الذهبي، 467/2.

[10] أخرجه مسلم في ك: صلاة المسافرين، ب: فضل قراءة المعوذتين، ح(814)، 364/1.

[11] هو: الحارث بن نفيع بن المعلى بن لوذان بن حارثة الانصاري، أبو سعيد بن المعلى، واختلف في اسمه، قيل الحارث وقيل رافع، والصحيح أنه الحارث، له صحبة تعد في اهل الحجاز، روى عنه حفص عن عاصم توفي سنة 74هـ، الإستعاب ، ابن عبد البر، 1669/2.

[12] أخرجه البخاري، ك: فضائل القرآن، ب: فاتحة الكتاب، ح(4993)، 544/6، وفي ب: التفسير، ح(4453)، 6/6.

✓ عن أبي الدرداء رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: (أيعجز أحدكم أن يقرأ في ليلة ثلث القرآن، قالوا: وكيف يقرأ ثلث القرآن؟ قال: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[الإخلاص: 1] تعدل ثلث القرآن)[1].

القول الثاني: أنه لا فضل لبعض القرآن على بعض؛ لأن الكل كلام الله، وكذلك أسماؤه تعالى لا تفاضل بينهما، قال به ابن عبد البر[2]، ونسبه الزركشي والسيوطي إلى أبي الحسن الأشعري[3]، وابن حبان البستي[4]، وأبو وأبو بكر الباقلاني، وابن عبد البر[5].

دليلهم: استدلوا بما يلي[6]:

أولاً: أن الأفضل يشعر بنقص المفضول، والذاتية في الكل واحدة، وهي كلام الله، وكلام الله حقيقة واحدة لا نقص فيه.

ثانياً: أن القول بتفضيل بعض كلام الله على بعض مستلزم لكون القرآن مخلوقاً، ونحن لا نقول بخلق القرآن، بل نفروا من ذلك، فننكر القول بالتفضيل لما بينهما من التلازم.

ثالثاً: قالوا: إن القرآن كله كلام الله عز وجل، فلا فضل لبعض كلامه على بعض.

وقد نوقش القول بمنع التفاضل بما يلي:

أولاً: أن القول بأن كلام الله بعضه أفضل من بعض هو المأثور عن السلف[7].

ثانياً: أن القول بأن تفضيل البعض يشعر بنقص المفضول غير مسلّم، فلا تلازم بين الأفضلية والنقص، بل إن صفات الله وأسمائه تتفاضل، وكلها صفات كمال، من ذلك ما ورد عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: (قال رسول الله ﷺ: لما خلق الله الخلق كتب في كتابه، فهو عنده فوق العرش إنّ رحمتي تغلب غضبي)[8].

---

[1] رواه مسلم في صحيحه ك: صلاة المسافرين، ب: فضل قراءة قل هو الله احد ح(811)، 1/556.

[2] ينظر:الاستذكار، ابن عبد البر، 8/116- 117.

[3] ذكره الزركشي في البرهان، 2/67، والسيوطي في الإتقان، 6/2139. والأشعري هو: العلاّمة، إمام المتكلمين، أبو الحسن عليّ بن إسماعيل بن أبي بشر، الأشعري اليماني البصري إلى كان عجباً في الذكاء، وقوة الفهم، كان معتزلياً ثُمَّ رجع عن مذهب الاعتزال وتاب من ذلك ثُمَّ أخذ يرد على المعتزلة ويهتك عوارهم، ومذهبه في الصفات خلاف مذهب الذين ينسبون أنفسهم إليه من الأشاعرة المؤلين، فهو يمرّ الصفات كما جاءت، ويقرّ بها، ولايؤوّلها. مات سنة: 324 هـــ ببغداد. ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، 15/85 - 90.

[4] ينظر: الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، ابن حبان، 3/52. وابن حبان هو: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان، أبو حاتم البُستي، الحافظ، العلامة، صاحب التصانيف، قال الحاكم: كان من أوعية العلم في الفقه واللغة والحديث والوعظ، ومن عقلاء الرجال، من شيوخه: الحسين الهروي وأبو يعلى الموصلي، ومن تلاميذه: أبو الحسن الدارقطني والحاكم صاحب المستدرك، صنّف المسند الصحيح المشهور بصحيح ابن حبان، وله كتاب الضعفاء وكتاب الثقات، مات سنة: 354 هـــ. ينظر: طبقات علماء الحديث، أبو عبد الله الصالحي، 3/113- 115.

[5] ينظر: إعجاز القرآن، الباقلاني، ص37- 38، الاستذكار، ابن عبد البر، 8/116- 117.

[6] ينظر: التذكار في أفضل الأذكار، ابن فرح، ص45. جواب أهل العلم والإيمان، ابن تيمية، ص60. الإتقان، السيوطي، 6/2139، البرهان للزركشي، 2/68.

[7] جواب أهل العلم والإيمان، ابن تيمية، ص9، ومجموع الفتاوى له، 17/13.

[8] أخرجه مسلم في صحيحه، ك: التوبة، ب: في سعة رحمة الله تعالى وأنها سبقت غضبه، ح(2751)، 2/1261. ينظر كذلك: ترجيحات الزركشي في علوم القرآن، بدر البدر، ص327.

ثالثا: أن القول بالمنع اشتهر بعد المائتين لما أظهرت الجهمية القول بأن القرآن مخلوق، واتفق أئمة السنة على إنكار ذلك ورده؛ لكن ظنت طائفة أخرى أن هذا القول لا يمكن رده إلا إذا قيل إن الله لم يتكلم بمشيئته وقدرته، وإن كلام الله معنى واحد قائم بذاته لا بعض له فضلا عن أن يقال بعضه أفضل من بعض، لكن يقال إن إيجاب التلازم بين القولين كلام الله غير مخلوق وإنه ليس بمتفاضل ليس صوابا؛ فإن سلف الأمة وجمهورها قالوا: أن كلام الله غير مخلوق وبعضه أفضل من بعض، وأما القول بالتفضيل يشعر بالنقص فغير مسلم فلا تلازم بين الأفضلية والنقص؛ بل إن صفات الله وأسماءه تتفاضل، وكلها صفات كمال[1].

رأي الإمام: يرى الإمام الشوشاوي رحمه الله عدم جواز تفضيل بعض القرآن على بعض، حيث قال: "وكل ما ورد مما يوهم ذلك[2] فإنه يؤول، فمعنى ذلك أن الله تعالى يعطي على قراءته من الثواب أكثر مما يعطي على قراءة غيره، لا أن بعضه أفضل من بعض"[3]، فيرى الإمام أن التفضيل الوارد في الأحاديث لا يقصد به تفاضل بعض القرآن على بعض إنما هو تضاعف في الثواب والأجر.

ولكن يجب التفصيل في المسألة، فالتفاضل إن كان باعتبار المتكلم به فإنه لا يتفاضل لأن المتكلم به واحد وهو الله عز وجل.

الخلاصة: لقد تأول المانعين من التفاضل بأن التفاضل يكون من حيث الثواب وهذا ما قال به الإمام الشوشاوي رحمه الله، وعلته أن الكل كلام الله ولئلا يوهم التفضيل نقص المفضل عليه، أما وقد صحت بذلك أحاديث فلا وجه لهذا التعليل، ولعل مراد الله من ذلك لفت انتباه الناس لما اشتملت عليه من المعاني، فأراد لهم سبحانه حملهم على مداومة قراءته لتبقى معانيه تتكرر في نفوسهم، وهذا وجه القائلين بالتفاضل، كما يجب معرفة أن التفاضل ليس مقصورا عن مضاعفة الأجر والثواب، بل التفاضل يكون في موضوعات السورة ومدلولاتها، فسورة الإخلاص التي فيها الثناء على الله تعالى بما تضمنته من الأسماء والصفات ليست كسورة المسد التي فيها بيان حال أبي لهب من حيث الموضوع، كذلك يتفاضل من حيث التأثير والقوة في الأسلوب، فهناك آيات قصيرة لكن فيها ردع قوي للقلب وموعظة، بينما نجد آيات أطول منها لكنها لا تشمل ما شملته الآية الأولى، فآية الدين مثلا ليس لها تأثير على القلب كقوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾[آل عمران: 185]، فالراجح – والله تعالى أعلم – قول من قال بتفضيل بعض آي القرآن وسوره على بعض؛ وذلك للأسباب الآتية:

1 ــ قوة الأدلة التي استدلوا بها ووجاهتها.

2 ــ ضعف استدلال المانعين.

---

[1] ينظر: ترجيحات الزركشي في علوم القرآن بدر البدر، ص325- 327.

[2] نحو قوله ﷺ: (الله الواحد الصمد ثلث القرآن)، ينظر: صحيح البخاري، ك: فضائل القرآن، ب: فضل ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[الإخلاص: 1] ح(5002)، 549/6، إلى غير ذلك.

[3] الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص369.

قال ابن الحصّار رحمه الله: "العجب ممن يذكر الاختلاف في ذلك مع النصوص الواردة بالتفضيل"[1].

قال ابن تيمية رحمه الله: "ومعلوم أنه ليس في الكتاب والسنة نص يمنع تفضيل بعض كلام الله على بعض، بل ولا يمنع تفاضل صفاته تعالى، بل ولا نقل هذا النفي عن أحد من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، ولا عن أئمة المسلمين الذين لهم لسان صدق في الأمة بحيث جعلوا أعلاماً للسنة وأئمة للأمة"[2].

الفرع الثالث: رأي الإمام الشوشاوي رحمه الله فيما ورد في فضائل سور القرآن:

ذكر الإمام الشوشاوي رحمه الله أنّ لكل سورة من سور القرآن الكريم فضل، ثم سردها كاملة على الاختصار فقال: "الباب التاسع عشر في فضل كل سورة على الاختصار"[3]، ولكن هذا الموضوع لم يورد فيه إلا سور وآيات مخصوصة، قال الزركشي رحمه الله: "وأمَّا حديث أبيّ بن كعب رضي الله عنه في فضيلة سُوره سورة سورة فحديث موضوع"[4]، فلا التفات لما وضعه الواضعون، واختلقه المختلقون من الأحاديث الكاذبة والأخبار الباطلة في فضل سور القرآن وغير ذلك من فضائل الأعمال، وقد ارتكبها جماعة كثيرون يدعون الناس إلى فضائل الأعمال، كما روي عن أبي عصمة نوح بن أبي مريم المروزي[5]، حيث قيل له: من أين عن عكرمة عن ابن عباس في فضل سور القرآن سورة سورة؟ فقال: إني رأيت الناس قد أعرضوا عن القرآن واشتغلوا بفقه أبي حنيفة ومغازي محمد بن اسحق[6]، فوضعت هذا الحديث حسبة"[7].

ومن خلال ما سرده الإمام في ذكره لفضائل سور القرآن كاملة أنّ معظمه أحاديث ضعيفة لا يعول عليها ومنها ما لم ينزل الله بها من سلطان، ولكن سأقتصر على ذكر الأحاديث التي استدل بها الإمام في فضل السور وكان لأهل العلم فيها أقوال ثبتت صحتها[8] خلافا لما ذكره الإمام.

أولا: فضل سورة البقرة: وردت أحاديث متعددة تدل على فضل سورة البقرة منها:

---

[1] نقله عنه القرطبي في جامعه، 110/1، وكذلك السيوطي في الإتقان، 2141/6.

[2] مجموع فتاوى، ابن تيمية، 78/17- 79. جواب أهل العلم والإيمان، ابن تيمية، ص73 وما بعدها.

[3] الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص407.

[4] البرهان، الزركشي، 56/2- 59. حديث أبي ذكر طرفه العقيلي في الضعفاء الكبير، 156/1- 157 ضمن ترجمة بزيع بن حسان فقال بسنده: (عن أبي بن كعب قال: قال رسول الله: يا أبي من قرأ بفاتحة الكتاب أعطي من الأجر... فذكر فضائل السور سورة سورة إلى آخر القرآن...، قال ابن المبارك: أظن الزنادقة وضعته)، وذكره ابن الجوزي في الموضوعات، 239/1- 242، أبواب تتعلق بالقرآن، ب: في فضائل لسور، وذكره السيوطي في اللالئ المصنوعة، 226/1- 227، باب فضائل القرآن.

[5] هو نوح بن أبي مريم بن جعونة المروزي أبو عصمة القرشي، قاضي مرو، روى عن أبيه والزهري، وروى عنه عيسى بن موسى، أخذ الفقه عن أبي حنيفة وابن أبي ليلى، والحديث عن الحجاج بن أرطاة وطبقته، والمغازي عن ابن اسحاق، والتفسير عن الكلبي ومقاتل، توفي سنة 173هـ تهذيب التهذيب، ابن حجر، 486/10.

[6] هو ابن اسحاق محمد بن اسحاق بن يسار بن خيار الأخباري، أبو بكر، العلامة، الحافظ، قال الشافعي: "من أراد أن يتبحر في المغازي، فهو عيال على محمد بن إسحاق"، حدّث عن أبيه: وموسى بن يسار، وأبان بن عثمان، وغيرهم، وحدّث عنه: شعبة والثوري وغيرهما، مات سنة: 151هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، 33/7.

[7] ينظر: التذكار في أفضل الأذكار لابن فرح القرطبي، ص225، البرهان، الزركشي، 2/60.

[8] ينظر: صحيح فضائل السور، حسن عبد العال، ص8-31.

- عن أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه قال: "سمعت رسول الله ﷺ يقول: (اقرأوا القرآن فإنه يأتي يوم القيامة شفيعا لأصحابه، اقرؤا الزهراوين[1]: البقرة وسورة آل عمران، فإنهما تأتيان يوم القيامة كأنهما غمامتان، أو كأنهما غيايتان[2]، أو كأنهما فرقان من طير صواف، تحاجان عن أصحابهما، اقرأوا سورة البقرة، أخذها بركة، وتركها وتركها حسرة، ولا يستطيعها البطلة)[3].

- وحديث أسيد بن حضير[4] رضي الله عنه حين كان يقرأ سورة البقرة وفيه: (بينما هو يقرأ سورة البقرة وفرسه مربوط مربوط عنده إذ جالت الفرس، فسكت فسكنت، فقرأ فجالت الفرس... الحديث)[5].

- عن النواس بن سمعان رضي الله عنه قال: سمعت النبي ﷺ يقول: (يؤتى بالقرآن يوم القيامة وأهله الذين كانوا يعملون به، تقدمه سورة البقرة وآل عمران)[6].

- ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ أنّه قال: (لا تجعلوا بيوتكم مقابر، إن الشيطان ينفر من البيت الذي تُقرأ فيه سورة البقرة)[7].

- وقال أيضًا: (لا تتخذوا بيوتكم مقابر صلوا فيها، فإن الشيطان ليفر من البيت يسمع سورة البقرة تقرأ فيه)[8].

- وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال: (قال رسول الله ﷺ: إن لكل شيء سناما، وسنام القرآن سورة البقرة، وإن الشيطان إذا سمع سورة البقرة تقرأ خرج من البيت الذي تقرأ فيه سورة البقرة)[9].

- أن النبي ﷺ قال: (اقرءوا سورة البقرة في بيوتكم، فإن الشيطان لا يدخل بيتا يُقرأ فيه سورة البقرة)[1].

---

[1] الزهراويين: تثنية الزهراء تأنيث الأزهر وهو المضيء الشديد الضوء، أي المنيرتين لنورهما وهدايتهما وعظم أجرهما. مرقاة المفاتيح، التبريزي، 17/5.

[2] غيايتان؛ ما يكون أدون منهما في الكثافة وأقرب إلى رأس صاحبهما كما يفعل بالملوك، فيحصل عنده الظل والضوء جميعا. والفرقان قطعيان وجماعتان، وصواف جمع صافة وهي من الطيور ما تبسط أجنحتها في الهواء. ينظر: مرقاة المفاتيح، التبريزي، 17/5 جمع الجوامع السيوطي.1/766

[3] رواه مسلم في صحيحه، ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: فضل في قراءة القرآن وسورة البقرة، ح(804)، 361/1. والبطلة هم السحرة. ينظر: مرقاة المفاتيح، التبريزي، 17/5.

[4] هو أُسيد بن حُضير بن سماك بن عتبك بن رافع بن الأوس الأنصاري الأشهلي، يكنى أبا يحيى على المشهور، أسلم قبل سعد بن معاذ على يد مصعب بن عمير، وكان ممن شهد العقبة الثانية، وكان أحد العقلاء الكملة من أهل الرأي، توفي سنة: 20هـ، وقيل 21هـ. ينظر: الإستيعاب ابن عبد البر، 92/1.

[5] رواه البخاري في ك: فضائل القرآن، ب: نزول السكينة والملائكة عند قراءة القرآن، ح(5005)، 551/6.

[6] رواه مسلم في صحيحه، ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: فضل في قراءة القرآن وسورة البقرة، ح(805)، 362/1.

[7] رواه مسلم في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه، ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: استحباب صلاة النافلة في بيته وجوازها في المسجد، ح(780)، 353/1

[8] رواه ابن حبان في صحيحه ب: قراءة القرآن، ح(783)، 62/3، وقال شعيب الأرناؤوط: "إسناده صحيح على شرط مسلم".

[9] حديث حسن أخرجه الحاكم في المستدرك من طريق عمرو بن أبي قيس عن عاصم عن أبي الأحوص عن ابن مسعود موقوفا ومرفوعا، قال: "هذا "هذا حديث صحيح الإسناد"، ووافقه الذهبي، ح(2112)، 1/762، وقال الألباني في السلسلة الصحيحة: "وهو عندي حسن"، 135/2

وهذه الأحاديث منها الصحيح، ومنها الحسن، وأما الحديث الذي أورده الإمام الشوشاوي رحمه الله في فضل سورة البقرة قوله: "وأما سورة البقرة فقال عليه السلام: (من قرأ سورة البقرة في بيته لم يدخله الشيطان ثلاثة أيام)"[2] والمقيد بقراءة سورة البقرة في كل ثلاثة أيام، أو أن الشياطين لا تدخله ثلاثة أيام، فقد ورد في ذلك حديث ضعيف وفيه أن رسول الله ﷺ: قال: (إن لكل شيء سناما، وإن سنام القرآن سورة البقرة، من قرأها في بيته ليلة لم يدخله الشيطان ثلاث ليال، ومن قرأها في بيته نهارا لم يدخله الشيطان ثلاثة أيام)[3].

ثانيا: فضل سورة آل عمران: قال الإمام الشوشاوي رحمه الله في فضل سورة آل عمران: "قوله ﷺ: (من قرأ سورة آل عمران أعطي الأمان من الصراط)"[4]، وهذا الحديث ذكره ابن الجوزي في الأحاديث الموضوعة[5] ولكن الأحاديث الصحيحة والحسنة الواردة في ذلك منها:

- الحديث السابق، وهو قوله ﷺ: (يؤتى بالقرآن يوم القيامة وأهله الذين يعملون به، تقدمه سورة البقرة وآل عمران...).
- قال النبي ﷺ: (لقد نزلت عليَّ الليلة آية، ويل لمن قرأها و لم يتفكر فيها: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَالأَرْضِ...﴾[آل عمران: 190]...) إلى آخر السورة[6].
- عن النواس بن سمعان رضي الله عنه قال: سمعت النبي ﷺ يقول: (يؤتى بالقرآن يوم القيامة وأهله الذين كانوا يعملون به، تقدمه سورة البقرة وآل عمران...)[7].

ثالثا: فضل سورة المائدة: من الأحاديث الواردة في فضلها نذكر:

- عن جبير بن نفير رضي الله عنه[8]، قال: (دخلتُ على عائشة- رضي الله عنها- فقالت: (هل تقرأ سورة المائدة؟ قال قلت: نعم، قالت: فإنها آخر سورة نزلت فما وجدتم فيها من حلال فاستحلوه...))[1].

---

[1] أخرجه الحاكم في مستدركه، وقال: "هذا حديث صحيح الإسناد على شرط الشيخين و لم يخرجاه"، ح(3088)، 2/312، والبيهقي في شعب الإيمان، ح(2380)، 2/453، عن ابن مسعود رضي الله عنه. قال الألباني: "صحيح"، صحيح الجامع، ح(1170)، ص258.

[2] الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص408، وهذا الحديث أخرجه ابن عدي في الكامل عن النعمان بن بشير رضي الله عنه، 24/7.

[3] أخرجه ابن كثير في تفسيره عن سهل بن سعد رضي الله عنه، 151/1، والطبراني في المعجم الكبير، 163/6، قال شعيب الأرنؤوط: "إسناده ضعيف(780)، 3/59، كما ضعفه الألباني في ضعيف الجامع برقم1933، ص279، وأخرجه ابن حبان، 3/59-60، والبيهقي في الشعب2/453، والهيثمي في مجمع الزوائد، 21/7، قال: "رواه الطبراني، وفيه سعيد بن خالد الخزاعي، وهو ضعيف"، 7/21، وأحمد في مسنده ح(3440)، 313/10، والدارمي في سننه، ح(33772)، 2/539، والبغوي في شرح السنة، 4/453- 455.

[4] الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص408. لمحات الأنوار، الغافقي، رقم858، ص217.

[5] الموضوعات، ابن الجوزي، 239/1.

[6] أخرجه ابن حبان في صحيحه عن عائشة –رضي الله عنها-، رقم620، 286/2، قال شعيب الأرنؤوط: "إسناده صحيح على شرط مسلم". ينظر: سلسلة الأحاديث الصحيحة، الألباني، 106/1.

[7] رواه مسلم في صحيحه، ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: فضل قراءة القرآن وسورة البقرة، ح(805)، 362/1.

[8] هو جبير بن نفير بن مالك بن عامر الحضرمي، أبو عبد الرحمن، أدرك الجاهلية و لم ير النبي ﷺ، أسلم في خلافة أبي بكر رضي الله عنه، وهو معدود من كبار تابعي أهل الشام، ولأبيه نفير صحبة ورواية. ينظر: الإصابة، ابن حجر، 531/1، الإستيعاب، ابن عبد البر، 234/1.

- عن أسماء بنت يزيد –رضي الله عنها- قالت: (نزلت سورة المائدة على النبي ﷺ جميعا، إن كادت من ثقلها لتكسر الناقة)[2].

أما الحديث الذي ذكره الإمام الشوشاوي رحمه الله فمن الموضوعات[3]، قال الإمام في فضل السورة: قال النبي ﷺ: (من قرأ سورة المائدة أعطي من الأجر بعدد اليهود والنصارى)[4].

رابعا: فضل سورة الكهف: قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: (من قرأ سورة الكهف عصمه الله من كل فتنة تكون إلى ثمانية أيام)[5]، فهذا من الأحاديث الضعيفة[6].

وقد وردت أحاديث متعددة في فضل سورة الكهف منها:

- حديث البراء بن عازب[7] رضي الله عنه، الذي قال فيه: (كان رجل يقرأ سورة الكهف وإلى جانبه حصان مربوط بشطنتين[8]، فتغشته سحابة فجعلت تدنو وتدنو، وجعل فرسه ينفر، فلما أصبح أتى النبي ﷺ فذكر ذلك له فقال: "تلك السكينة تنزلت بالقرآن")[9].

- عن أبي الدرداء رضي الله عنه: (أن النبي ﷺ قال: "من حفظ عشر آيات من أول سورة الكهف عصم من الدجال")[10].

- عن ابن مسعود رضي الله عنه قال في بني إسرائيل والكهف ومريم: (إنهن من العتاق الأول وهن من تلادي)[11].

خامسا: فضل سورة السجدة: من الأحاديث الواردة في سورة السجدة:

- أن رسول الله ﷺ (كان لا ينام حتى يقرأ ألم تنزيل السجدة، وتبارك الذي بيده الملك)[1]

---

[1] رواه أحمد في مسنده، ح(25588)، 188/6، ، وقال شعيب الأرناؤوط: إسناده صحيح رجاله ثقات رجال الصحيح، وفي سنن النسائي الكبرى، ح(11138)، 333/6.

[2] رواه أحمد في مسنده برقم27633، 458/6، وقال شعيب الأرناؤوط: "حسن بشواهده". وأسماء هي: أسماء بنت يزيد بن السكن بن رافع بن امرئ القيس بن زيد بن عبد الأشهل بن جشم بن الحارث الأنصارية، روت عن رسول الله ﷺ عدة أحاديث، شهدت اليرموك وقتلت يومئذ تسعة من الروم بعمود فسطاطها، روى عنها: محمود بن محمد وشهر بن حوشب وإسحق بن راشد وغيرهم، وعاشت بعد ذلك دهرا. ينظر: الإصابة، ابن حجر، 498/7. الإستيعاب، ابن عبد البر، 1787/4.

[3] ينظر: الموضوعات، ابن الجزري، 239/1- 240.

[4] الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص408. والحديث رُوي عن أبي بن كعب رضي الله عنه.

[5] المرجع نفسه، ص410.

[6] ينظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة، الألباني، 26/5. وهذا الحديث مروي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

[7] هو البراء بن عازب بن حارث بن عدي بن جشم الخزرجي الأنصاري، يكنى أبا عمارة، استصغره الرسول ﷺ يوم بدر فلم يشهدها، وشهد أحداً، وروى عنه أنه غزا مع رسول الله ﷺ أربع عشرة غزوة، وسافر معه ثمانية عشر سفرا، روى أحاديث عن النبي ﷺ وعن أبيه وأبي بكر وعمر وغيرهم، توفي سنة: 72هـ. ينظر: الطبقات الكبرى، ابن سعد، 363/4، الاستيعاب، ابن عبد البر، 155/1، الإصابة، ابن حجر، 278/1.

[8] بشطنين: مثنى شطن، وهو الحبل، وقيل: هو الطويل منه. ينظر: النهاية في غريب الحديث، مادة شطن.

[9] رواه البخاري في صحيحه، ك: فضائل القرآن، ب: فضل الكهف، ح(4998)، 547/6.

[10] رواه مسلم في صحيحه، ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: فضل سورة الكهف وآية الكرسي، ح(809)، 396/1

[11] رواه البخاري في صحيحه، ك: فضائل القرآن، ب: تأليف القرآن، ح(4981)، 539/6.

أما ما ذكره الإمام الشوشاوي رحمه الله في فضل السورة وهو قوله: (من قرأ السجدة فكأنما أحيا ليلة القدر)[2] فحديث موضوع[3].

سادسا: فضل سورة الفتح: قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: (من قرأ سورة ﴿إِنَّا فَتَحْنَا﴾ فكأنما بايع محمدا تحت الشجرة)[4]. فذا حديث موضوع[5]، أما الأحاديث الواردة في فضل السورة نذكر:

- حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه وفيه أن النبي ﷺ قال: (لقد أنزلت علي الليلة سورة لهي أحب إلي مما طلعت عليه الشمس، ثم قرأ: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحاً مُّبِيناً﴾[الفتح: 1])[6].

- عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: لما نزلت ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحاً مُّبِيناً﴾ إلى قوله: ﴿فَوْزاً عَظِيماً﴾[الفتح: 5] مرجعه من الحديبية وهم يخالطهم الحزن والكآبة، وقد نحر الهدي بالحديبية، فقال: "لقد أنزلت علي آية هي أحب إلي من الدنيا جميعا")[7].

سابعا: فضل سورة الزلزلة: من الأحاديث الواردة في فضل سورة الزلزلة نذكر:

- حديث عبد الله بن عمرو بن العاص[8] وفيه: (أتى رجل رسول الله ﷺ فقال: أقرئني يا رسول الله، فقال له رسول الله ﷺ: اقرأ ثلاثا من ذات الراء، فقال الرجل: كبرت سني واشتد قلبي وغلظ لساني، قال: اقرأ ثلاثا من ذات حم، فقال: مثل مقالته الأولى، اقرأ ثلاثا من المسبحات، فقال مثل مقالته، فقال الرجل: يا رسول الله أقرئني سورة جامعة، فأقرأه رسول الله ﷺ: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا﴾[الزلزلة: 1] حتى فرغ منها، فقال الرجل: والذي بعثك بالحق لا أزيد عليه، ثم أدبر الرجل، فقال رسول الله ﷺ: أفلح الرويجل)[9].

---

[1] حديث حسن الإسناد رواه ابو عبيد في فضائل القرآن، 62/2، والحاكم في مستدركه، وقال: "هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه"، ووافقه الذهبي، رقم 3602، 484/2، كما رواه النسائي في سننه الكبرى، ح(10542)، 178/6، وفي عمل اليوم والليلة، ص431 عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

[2] الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص424.

[3] ينظر: الأجوبة المرضية، السخاوي، 462/2 مروي عن أبي بن كعب رضي الله عنه.

[4] الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص415.

[5] ينظر: الموضوعات، ابن الجوزي، 239/1، اللآلئ المصنوعة، السيوطي، 226/1.

[6] رواه البخاري في صحيحه، ك: فضائل القرآن، ب: فضل سورة الفتح، ح(4999)، 547/6

[7] رواه مسلم في صحيحه، ك: الجهاد والسير، ب: صلح الحديبية في الحديبية، ح(1786)، 860/2.

[8] هو عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل بن هاشم بن كعب بن لؤي القرشي السهمي، يكنى أبا محمد على الأشهر، أسلم قبل أبيه، وكان فاضلا حافظا عالما، قرأ الكتاب واستأذن النبي ﷺ في أن يكتب حديثه فأذن له، روى عن النبي ﷺ كثيرا وعن عمر وأبي الدرداء وغيرهما، وحدّث عنه من الصحابة: بن عمر وأبو أمامة وغيرهما، مات سنة: 67هـ، وقيل غير ذلك. ينظر: الإستيعاب، ابن عبد البر، 956/3. الإصابة، ابن حجر192/4.

[9] رواه أبو عبيد في فضائله، 71/2، والبيهقي في شعب الإيمان، 496/2، والحاكم في مستدركه، وقال: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه"، ووافقه الذهبي، ح(4022)، 2/626، وابن حبان في صحيحه، ح(773)، 50/3، قال شعيب الأرنؤوط إسناده صحيح مع تغيير بسيط في اللفظ: "فأقرأه رسول الله ﷺ إذا زلزلت حتى بلغ من يعمل...، قال الرجل: والذي بعثك بالحق ما أبالي أن لا أزيد عليها حتى ألقى الله...الحديث).

-أما الحديث الذي أورده الإمام الشوشاوي رحمه الله قوله: (من قرأ سورة إذا زلزلت فكأنما قرأ ربع القرآن)[1]، فحديث ضعيف[2].

ثامنا: فضل سورة الإخلاص: ورد في فضلها أحاديث كثيرة بأنها تعدل ثلث القرآن، منها:

- حديث أبي الدرداء رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: (أيعجز أحدكم أن يقرأ في ليلة ثلث القرآن؟ قالوا: وكيف يقرأ ثلث القرآن؟ قال: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[الإخلاص: 1] تعدل ثلث القرآن)[3].

- حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: أن رجلا سمع رجلا فقرأ ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ يرددها، فلما أصبح جاء إلى رسول الله ﷺ فذكر ذلك له، وكأن الرجل يتقالها، فقال رسول الله ﷺ: "والذي نفسي بيده إنها لتعدل ثلث القرآن")[4].

- عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: (قال رسول الله ﷺ: "احشروا فإني سأقرأ عليكم ثلث القرآن فحشد من حشد ثم خرج النبي ﷺ فقرأ ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، ثم دخل فقال بعضنا لبعض: إني أرى هذا خبر جاءه من السماء فذلك الذي أدخله، ثم خرج نبي الله ﷺ فقال: "إني قلت لكم سأقرأ عليكم ثلث القرآن، ألا إنها تعدل ثلث القرآن")[5].

- عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: (قال النبي ﷺ لأصحابه: (أيعجز أحدكم أن يقرأ ثلث القرآن في ليلة، فشق ذلك عليهم، وقالوا: أينا يطيق ذلك يا رسول الله؟ فقال: الله الواحد الصمد ثلث القرآن))[6].

- حديث عن عائشة -رضي الله عنها- أن النبي ﷺ بعث رجلا على سرية، وكان يقرأ لأصحابه في صلاته فيختم بـــ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، فلما رجعوا ذُكِرَ ذلك للنبي ﷺ فقال: (سلوه لأي شيء يصنع ذلك، فسألوه فقال: لأنها صفة الرحمن، وأنا أحب أن أقرأ بها، فقال رسول الله ﷺ: أخبروه أن الله يحبه)[7].

أما الحديث الذي ذكره الإمام الشوشاوي رحمه الله فقال: (من قرأ سورة ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ فكأنما قرأ ثلث القرآن)[1]، فهذا حديث ضعيف[2].

---

[1] الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص422.

[2] رواه الترمذي في سننه، وقال: "هذا حديث غريب لا نعرفه من حديث هذا الشيخ الحسن بن سالم بلفظ من قرأ إذا زلزلت عدلت له بنصف القرآن"، ح(2893)، 165/5.

[3] رواه مسلم في صحيحه، ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: فضل قراءة ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، ح(811)، 363/1

[4] رواه البخاري في صحيحه، ك: فضائل القرآن، ب: فضل ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، ح(5000)، 584/6، وفي ك: التوحيد، ب: ما جاء في دعاء دعاء النبي ﷺ أمته إلى توحيد الله تبارك وتعالى، ح(7369)، 310/9.

[5] رواه مسلم في صحيحه، ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: فضل قراءة ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، رقم 812، ص363.

[6] أخرجه البخاري في صحيحه، ك: فضائل القرآن، ب: فضل ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، ح5002، 6/549.

[7] أخرجه البخاري في صحيحه، ك: التوحيد، ب: ما جاء في دعاء النبي ﷺ أمته إلى توحيد الله تبارك وتعالى، ح(7370)، 311/9، ومسلم في ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: فضل قراءة ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، ح(813)، 364/1.

تاسعا: فضل المعوذتين: من الأحاديث الواردة في المعوذتين ما يلي:

- حديث عن عائشة- رضي الله عنها- أن رسول الله ﷺ كان إذا اشتكى يقرأ على نفسه بالمعوذات وينفث[3]، فلما اشتد وجعه كنت أقرأ عليه وأمسح بيده رجاء بركتها)[4].

- عن عقبة بن عامر قال: (قال رسول الله ﷺ: ألم تر آيات أنزلت الليلة لم ير مثلهن قط؟ ﴿قُلَ اَعُوذُ بِرَبِّ اِلْفَلَقِ﴾[الفلق: 1]، و﴿قُلَ اَعُوذُ بِرَبِّ اِلنَّاسِ﴾[الناس: 1])[5].

- عن عقبة رضي الله عنه قال: (قال لي رسول الله ﷺ: يا عقبة قل، قلت: ماذا أقول؟ فسكت عني، ثم قال: قل، قلت: ماذا أقول يا رسول الله؟ قال: ﴿قُلَ اَعُوذُ بِرَبِّ اِلْفَلَقِ﴾[الفلق: 1] فقرأها حتى أتيت على آخرها، ثم قال: قل، فقلت: ماذا أقول يا رسول الله؟ قال: ﴿قُلَ اَعُوذُ بِرَبِّ اِلنَّاسِ﴾[الناس: 1] فقرأها، ثم أتيت على آخرها، ثم قال: رسول الله ﷺ عند ذلك: ما سأل سائل بمثلها ولا استعاذ مستعيذ بمثلها)[6].

- حديث عن عائشة –رضي الله عنها- أن النبي ﷺ كان ينفث على نفسه في مرضه الذي مات فيه بالمعوذات، فلما ثقل كنت أنفث عليه بهن، وأمسح بيده نفسه لبركتها)[7].

وأما الحديث الذي ذكره الإمام الشوشاوي رحمه الله فهو حديث شديد الضعف[8]، وهو قوله: (من قرأ المعوذتين فكأنما قرأ جميع الكتب التي أنزلها الله تعالى كلها)[9].

الخلاصة: من خلال ما سبق ذكره، يظهر أنَّ الإمام الشوشاوي رحمه الله في بيانه لفضائل السور جعل:

- لكل سورة من سور القرآن فضل خاص؛ سورة سورة.

- أن الأحاديث التي ذكرها لسور القرآن من الأحاديث الضعيفة والموضوعة[1] عدا ما ذكره في فضل سورة البقرة، حيث قال: "قال ﷺ: (فو الذي نفسي بيده، ما أنزل في التوراة، ولا في الإنجيل، ولا في الزبور، ولا في الفرقان مثل فاتحة الكتاب، وهي السبع المثاني، والقرآن العظيم الذي أعطيت)"[2]، فهذا حديث حسن[3].

---

[1] الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص424.

[2] رُوي الحديث عن أبي بن كعب رضي الله عنه قال ابن حجر عن هذا الحديث: "مرفوع ضعيف لضعف عبد الله بن عامر الأسلمي". المطالب العالية، ابن حجر، 471/15.

[3] ينفث: النفث: شبيه بالنفخ، وهو أقل من التفل، لأن التفل لا يكون إلا معه شيء من الريق. ينظر: النهاية في غريب الحديث، ابن الأثير، مادة: نفث، ص929.

[4] أخرجه البخاري في صحيحه، ك: فضائل القرآن، ب: فضل المعوذات، ح(5003)، 6/550.

[5] أخرجه مسلم في صحيحه، ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: فضل قراءة المعوذتين، ح(814)، 364/1.

[6] فضائل القرآن للنسائي، ص119، سنن الدارمي، 554/2، وقال حسين سليم أسد: إسناده حسن من أجل محمد بن عجلان ولكن الحديث صحيح. سنن النسائي الكبرى، ح(7838)، 4/437، وفي المجتبى للنسائي قال الألباني: "حسن صحيح"، 235/8.

[7] أخرجه البخاري في صحيحه، ك: الطب، ب: الرقى بالقرآن والمعوذات، ح(5735)، 378/7.

[8] قال ابن حجر في المطالب العالية: "شديد الضعف"، 480/15.

[9] هذا الحديث رواه أبي بن كعب رضي الله عنه، قال ابن حجر: "موضوع"، ينظر: الكافي الشافِ، ابن حجر، ص329، والفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص425.

- يرى الإمام أن التفضيل الوارد في الأحاديث لا يقصد به تفاضل بعض القرآن على بعض إنما هو تضاعف في الأجر والثواب.

المطلب الرابع: القرآن الكريم وسوره ومكيه ومدنيه.

هذا المطلب تطرق البحث لتعريف القرآن الكريم وأسمائه وعدد السور وأسمائها، بالإضافة للمكي والمدني ورأي الإمام في هذه المسائل.

الفرع الأول: تعريف القرآن:

اختلف العلماء في بيان الأصل الاشتقاقي للفظ القرآن على مذهبين:

المذهب الأول: أن كلمة قرآن غير مشتقة، فهي اسم جامد غير مهموز (قرآن)، فالقرآن اسم خاص بكلام الله تعالى المنـــزل على محمد ﷺ، مثل التوراة، والإنجيل، وبه قرأ ابن كثير[4]، في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَـٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾[النحل: 98].

وهذا القول مروي عن الإمام الشافعي[5] رحمه الله، واختاره السيوطي[6] رحمه الله. قال الشافعي رحمه الله: "القرآن اسم وليس بمهموز، و لم يؤخذ من (قرأت)، ولو أخذ من (قرأت) لكان كل ما قرئ قرآناً، ولكنه اسم للقرآن مثل التوراة والإنجيل"[7]. واعترض على هذا الرأي بأنه اسم عَلَم غير منقول، وأن معظم القراء السبعة قرأوا لفظ القرآن بالهمز[8].

المذهب الثاني: أن القرآن مشتق، والهمزة فيه أصلية، وهذا المذهب على رأيين:

الرأي الأول: قالوا أنه من مادة (ق ر ن)، وعليه فالنون أصلية، واختلفوا أيضا، فقيل:

---

[1] ينظر: الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص407-425، وقد استمدها من: كتاب الموضوعات لابن الجوزي، الكشف والبيان للثعلبي، فضائل القرآن للغافقي.

[2] الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص408.

[3] رواه الترمذي في سننه عن أنس بن مالك رضي الله عنه، وقال: "هذا حديث حسن صحيح"، ك: فضائل القرآن، ب: فضل فاتحة الكتاب، ح(2875) 5/154.

[4] ينظر: حجة القراءات، ابن زنجلة، ص125، تحبير التيسير، ابن الجزري، ص301.

[5] مناقب الشافعي، البيهقي، 277/1، تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، 62/2.

[6] الإتقان، السيوطي، 341/2.

[7] مناقب الشافعي، البيهقي، 277/1.

[8] المدخل لدراسة القرآن الكريم، أبو شهبة، ص18.

1- أن كلمة (قرآن) مشتقة من قرنت الشيء بالشيء إذا ضممت أحدهما إلى الآخر، وسمي القرآن بذلك لقِرآن السور والآيات والحروف فيه، وإلى هذا ذهب الأشعري[1].

2- أنه مشتق من (القراين) جمع قرينة، وذلك لأن آيات القرآن يشابه بعضها بعضاً ويصدق بعضها بعضاً. وبه قال الفراء[2]، ونسبه الزركشي للقرطبي[3]، ويعترض على هذا القول بما قاله الزجاج رحمه الله[4] بأن هذا القول القول سهو والصحيح أن ترك الهمز فيه من باب التخفيف ونقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها"[5].

الرأي الثاني: قالوا أن همزته أصلية، واختلفوا فيه أيضا، فقيل:

1- أن القرآن مصدر (قرأ) بمعنى (تلا) مرادف للقراءة، كالغفران والرجحـــان، قال الله تعالى: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ۝ فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ﴾[القيامة: 16- 17] أي فاتبع قراءته.

قال الطبري رحمه الله: "فأما القرآن فإن المفسرين اختلفوا في تأويله، والواجب أن يكون تأويله على قول ابن عباس رضي الله عنه من التلاوة والقراءة، وأن يكون مصدراً من قول القائل: قرأت"[6].

وقال ابن عطية رحمه الله لما ساق الخلاف في ذلك: "والقول الأول أقوى: أن القرآن مصدر من قرأ، إذا تلا، ومنه قول حسان بن ثابت يرثي عثمان بن عفان-رضي الله عنهما-:

ضَحّوْا بِأَشْمَطَ عُنْوانُ السُّجودِ بِهِ يُقَطِّعُ اللَّيـــلَ تَسْبيحاً وقُرْآناً[7].

أي: قراءة"[8]. وقال ابن الأثير[9]: "وسمي القرآن قرآناً لأنه جمع القصص والأمر والنهي والوعد والوعيد والآيات والآيات والسور بعضها إلى بعض، وهو مصدر كالغفران، والكفران"[1]. وبه قال غير واحد من أهل العلم[2].

---

[1] البرهان، الزركشي، 373/1، والإتقان، السيوطي، 340/2.

[2] ينظر: الإتقان، السيوطي، 340/2، مباحث في علوم القرآن، صبحي الصالح، ص18.

[3] ينظر: البرهان، الزركشي، 373/1، والذي في تفسير القرطبي أنه مصدر من قرأ يقرأ قراءة، 298/2.

[4] هو: إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج النحوي، أخذ عن ثعلب والمبرد، وكان حسن الاعتقاد، من مؤلفاته: معاني القرآن وإعرابه، وإعرابه، والاشتقاق، وخلق الإنسان، توفي سنة: 311هـــ. ينظر: معجم الأدباء، ياقوت الحموي، 82/1، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، الفيروزآبادي، ص2، إنباه الرواة، القفطي، 194/1.

[5] البرهان، الزركشي، 349/1.

[6] جامع البيان، الطبري، 90/1.

[7] ديوان حسان بن ثابت، حسان بن ثابت، ص244، والأشمط: هو الرجل إذا ابيض شعره. ينظر: لسان العرب لابن منظور، مادة "شمط" 335/7.

[8] المحرر الوجيز، ابن عطية، 56/1.

[9] هو المبارك بن محمد بن محمد بن الشيباني، أبو السعادات، الملقب بمجد الدين، المعروف بابن الأثير، ولد سنة: 544هـــ، كان عالما فاضلا وسيدا وسيدا كاملا، قد جمع بين علم العربية والقرآن، والنحو واللغة والحديث، وكان شافعيا، وله مصنفات مختلفة، توفي سنة: 606هـــ. ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، 488/21، معجم الأدباء، ياقوت الحموي، 2268/5، إنباه الرواة، ابن عبد البر، 257/3.

2- أن القرآن وصف على وزن "فَعلان" مشتق من القرء، بمعنى الجمع، تقول: قرأت الماء في الحوض إذا جمعته، وهو من ضم الحروف والكلمات بعضها إلى بعض، وسمي القرآن الكريم قرآنا لأنه يجمع السور ويضمها. وبه قال: الخليل[3]، والزجاج[4]، والأزهري[5]، وابن فارس[6]، والجوهري[7].

رأي الإمام: يقول الإمام الشوشاوي رحمه الله: "معنى القرآن؛ هو اسم لطائفة من كلام الله تعالى، كما سميت طائفة منه توراة وأخرى إنجيلا، وأخرى زبورا، وأخرى صحفا، وهي كلها تندرج تحت الكلام"، وقال رحمه الله: "وسمي القرآن قرانا؛ لأنه مأخوذ من قولهم: قرأت الماء في الحوض، وقرأت الناقة لبنها في الضرع، أي جمعت الماء في الحوض، وجمعت الناقة لبنها في الضرع، وسمي القرآن بذلك لأنه جمعت فيه القصص والأخبار، والأوامر والنواهي، والوعد والوعيد، وغير ذلك"[8].

الخلاصة: الإمام الشوشاوي رحمه الله يرى بقول الخليل وأصحابه، وهذا رأي في المسألة، لكن الذي يترجح والله تعالى أعلم.

1 – أنَّ لفظ (القرآن) وضوح الدلالة في سورة القيامة على أن القرآن مصدر مرادف للقراءة[9].

2- ضعف الأقوال الثلاثة المتضمنة لعدم همز لفظ (القرآن)، وذلك لأن الاستدلال بقراءة ابن كثير استدلال غير صحيح، فحذفه للهمزة من باب التسهيل ولا يعني أن اللفظ غير مهموز؛ بل يدل على وجود الهمزة فحذفه لها دليل على وجودها[10].

3- أن ابن عباس – رضي الله عنهما – وهو حبر الأمة وترجمان القرآن، كان قوله في المسألة قريباً من القول الراجح فيها.

---

[1] النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير، مادة "قرأ"، 30/4.

[2] منهم اللحياني، ينظر: الإتقان، السيوطي، 340/2، والراغب الأصفهاني في المفردات، مادة "قرأ"، 237/2، الواضح في علوم القرآن، د.مصطفى البغا، ص13، ومناع القطان في مباحث علوم القرآن، ص19.

[3] ينظر: العين، الخليل، 204/5.

[4] ينظر: البرهان، الزركشي، 373/1، الاتقان، السيوطي، 340/2.

[5] ينظر: تهذيب اللغة، الأزهري، مادة "قرأ"، 271/9، والأزهري هو: محمد بن أحمد بن طلحة بن نوح الأزهري، أبو منصور، اللغوي الأديب الهروي، الشافعي، أخذ العلم عن الربيع بن سليمان، ونفطويه، وابن السراج وغيرهم، (ت 370)، من مؤلفاته: تهذيب اللغة، والأدوات، التقريب في التفسير، توفي سنة: 370هـ. ينظر: إنباه الرواة، القفطي، 177/4، بغية الوعاة، السيوطي، ص19، طبقات الشافعية، ابن قاضي شهبة 144/1.

[6] ينظر: معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، مادة "ق ر ي"، 79/5.

[7] ينظر: الصحاح، الجوهري، مادة "قرأ"، 64/1. والجوهري هو إسماعيل بن حماد الجوهري أبو النصر الفارابي، من شيوخه: أبو علي الفارسي وأبو سعيد السيرافي، ومن تلاميذه: أبو إسحق إبراهيم بن صالح الوراق، ومن مصنفاته: الصحاح، توفي سنة: 400هـ. ينظر: معجم الأدباء، ياقوت الحموي، 656/2، الوافي بالوفيات، ابن خلكان، 69/9، سير أعلام النبلاء، الذهبي، 80/17.

[8] الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص346.

[9] ينظر: مباحث في علوم القرآن لصبحي الصالح، ص18.

[10] ينظر: مباحث في علوم القرآن لصبحي الصالح، ص19، مقالات في علوم القرآن لمساعد الطيار، ص17، كما أن القراء غير ابن كثير وحمزة حال الوقف يهمزونه، ينظر: إبراز المعاني من حرز الأماني لأبي شامة، 357/1.

4-أنه تخريج للقراءات التي تهمز لفظ (القرآن) عند القول بعدم همزه[1].

5-كثرة ورود هذا اللفظ في القرآن الكريم بهذا المعنى كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ فَٱسْتَمِعُواْ لَهُۥ﴾[الأعراف: 204].

5-وروده بهذا اللفظ في الأحاديث النبوية، والآثار المروية عن الصحابة، منها: ما رُوي عن عبد الله بن عمرو بن العاص -رضي الله عنهما- أنه تزوج امرأة من قريش فكان لا يأتيها، كان يشغله الصوم والصلاة، فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال: (صم من كل شهر ثلاثة أيام، قال: إني أطيق أكثر من ذلك، فما زال به حتى قال له: صم يوما وأفطر يوما، وقال له: اقرأ القرآن في كل شهر...)، الحديث[2]، وما رواه الإمام البخاري عن أبي بردة ﷺ وفيه: أن معاذ ﷺ قال لأبي موسى ﷺ:(كيف تقرأ القرآن؟ قال: قائما وقاعدا، وعلى راحلته وأتفوقه[3] تفوقا...) الحديث[4].

الفرع الثاني: أسماء القرآن الكريم:

سمى الله عز وجل كلامه المنزل على رسوله الكريم ﷺ بأسماء تضمنتها آيات الذكر الحكيم، فقد "اختص القرآن الكريم دون سائر الكتب السماوية بعدة أسماء كلها تدل على رفعة شأنه وعلو مكانته، ومن أشهر أسمائه: القرآن، الفرقان، الكتاب، التنزيل، والذكر"[5]، ولكن أهل العلم اختلفوا في عدد هذه الأسماء حتى أوصلها بعضهم إلى نيف وتسعين اسما[6]، والسبب في هذا الاختلاف يرجع إلى عدم التمييز بين ما جاء من تلك تلك الألفاظ على انه اسم، وما ورد على أنه وصف[7]، قال الزرقاني رحمه الله: "واعتمد هذا وذاك على إطلاقات واردة في كثير من الآيات والسور، وفاتهما أن يفرقا بين ما جاء من تلك الألفاظ على أنه اسم، وما ورد على أنه وصف"[8]. أما الإمام الشوشاوي رحمه الله فقد ذكر للقرآن عشرين اسما وهي: "القرآن، الفرقان، التنزيل، الهدى النور، الكتاب، الكلام، الذكر، البيان، التبيان، الموعظة، الشفاء، الرحمة، الحق، المبين، الهادي، العظيم، العزيز

---

[1] ينظر: مباحث في علوم القرآن لمناع القطان، ص19، المدخل لدراسة القرآن الكريم لأبي شهبة، 20، مصطلحات علوم القرآن لسليمان القرعاوي، ص8، علوم القرآن من خلال مقدمات التفاسير لمحمد صفا حقي، 39/1 .

[2] أخرجه البخاري في صحيحه، ك: الصوم، ب: صوم يوم وافطار يوم، ح(1988)، 117/3.

[3] أتفوقه: لا أقرأ وردي منه دفعة واحدة، ولكن أقرأه شيئا بعد شيء في ليلي ونهاري. النهاية في غريب الحديث، ابن الأثير، مادة فوق، 480/3.

[4] رواه البخاري في صحيحه، ك: المغازي، ب: بعث أبي موسى ومعاذ إلى اليمن قبل حجة الوداع، ح(4327)، 409/5.

[5] أسماء سور القرآن وفضائلها، منيرة الدوسري، ص31- 36، ينظر كذلك: مناهل العرفان، الزرقاني، 17/1، اللالئ الحسان، موسى شاهين ص12، الواضح في علوم القرآن، مصطفى ديب البغا، ص13، مباحث في علوم القرآن، مناع القطان، ص16- 17، مباحث في علوم القرآن،صبحي الصالح، ص20- 21.

[6] وهو علي الحرالي المتوفى سنة 647هـ. ينظر: البرهان، الزركشي، 370/1.

[7] الأسماء هي ألفاظ وضعت علامة ودليلا للشيء، ترفعه للذهن فلا ينصرف إلى غيره إذا أطلق، أما تلك الأوصاف المشتركة إذا أطلقت لا تفيد تخصيص الاسمية بكلام الله تعالى، بل غاية ما تدل عليه في سياقاتها هو ما قام فيها من المعنى، وهو الوصفية المذكورة فيها، أو خصيصة من خصائص هذا الكتاب. علوم القرآن بين البرهان والإتقان، حازم حيدر، ص203.

[8] مناهل العرفان، الزرقاني، 17/1.

الحكيم، والكريم"[1]، والملاحظ أن أغلبها صفات مستمدة من كتاب الله تعالى وليست بأسماء، لذا سأذكر تعريفا مختصرا لما اشتهر على أنه اسم للقرآن باعتبار أنها ألفاظ "إذا ذكرت في سياق الإشارة إلى علمية المنزل على النبي ﷺ، لا ينصرف المعنى إلا إليها"[2]، وذلك على النحو الآتي:

- **القرآن:** سمى الله كتابه العزيز قرآنا في ثلاثة وسبعين موضعا، وهو من أشهر أسماء كتاب الله[3].

- **الفرقان:** ورد هذا اللفظ في سبعة مواضع من القرآن الكريم، منها قوله تعالى: ﴿تَبَـٰرَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ﴾[الفرقان: 1]، ودلَّ على أنه اسم للقرآن الكريم في ثلاثة مواضع هي: قوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَـٰتٍ مِّنَ ٱلْهُدَىٰ وَٱلْفُرْقَانِ﴾[البقرة: 184]، وقوله في السورة التي تحمل الاسم نفسه ﴿تَبَـٰرَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ﴾، وقوله تعالى: ﴿نَزَّلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ ...مِن قَبْلُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَأَنزَلَ ٱلْفُرْقَانَ﴾[آل عمران: 2- 3]"[4]، وكأن في مادة هذا الاسم إشعارا بتفرقة الكتاب أي "فرق بين الحق والباطل، والإيمان والكفر، والحلال والحرام، والخير والشر وذلك لغاية كماله في الهداية والبيان"[5] بل وفرق بين الحضارة التي تنعم الدنيا في ظلها، وبين الهمجية والجاهلية التي كانت ترزح أثقالها[6].

- **الكتاب:** ورد في مائتين وتسعة وسبعين موضعا[7]، وهذه المادة مأخوذة في أصلها من الكُتْب، أي الجمع ومنه الكتيبة للجيش لاجتماعها، ثم أُطْلِقَتْ على الكتابة، لجمعها الحروف، وسمي القرآن بذلك لأنه يجمع أنواعا من القصص والآيات والأحكام والأخبار على أوجه مخصوصة[8]، وقيل: لما اجتمع فيه من المعاني كالأمر والنهي والمحكم والمتشابه والنسخ والمنسوخ والحلال والحرام نبأ ما كان وما يكون وما يحتاج إليه من أمر الدين، وتفصيل ما اختلف فيه من الأحكام[9]، وقيل: لأنه اشتمل على سور وآيات وحروف وكلمات[10].

- **التنزيل:** ورد هذا اللفظ في مائة وعشرين آية[11]، منها قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾[الشعراء: 192] وهو عربي خالص، كذلك يشعر بأنه وحي يوحى، يترل على قلب الرسول الكريم ﷺ[12].

---

[1] الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص346.

[2] علوم القرآن بين البرهان والإتقان، حازم حيدر، ص203.

[3] ينظر: الهدى والبيان في أسماء القرآن، البليهي، ص182.

[4] أسماء القرآن الكريم، آدم بمبا، ص24.

[5] علوم القرآن الكريم، نور الدين عتر، ص14.

[6] ينظر: مباحث في علوم القرآن، لصبحي الصالح، ص20.

[7] الهدى والبيان في أسماء القرآن، البليهي، ص178.

[8] علوم القرآن الكريم، نور الدين عتر، ص13.

[9] ينظر: جمال القرّاء وكمال الإقراء للسخاوي، 169/1.

[10] الهدى والبيان في أسماء القرآن، صالح البليهي، 178/1.

[11] رسالة القرءان الكريم من خلال أسمائه وصفاته، أحمد سيد عبد الوهاب مجيد الثينجويني، ص57.

[12] مباحث في علوم القرآن، صبحي الصالح، ص21.

- **الذكر:** وردت لفظة الذكر في القرآن اثنين وخمسين مرة"[1]، منها قوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ﴾[الأنبياء: 50]، وهو عربي خالص، ومعناه الشرف، ومنه قوله تعالى: ﴿لَقَدْ أَنزَلْنَا إِلَيْكُمْ كِتَابًا فِيهِ ذِكْرُكُمْ﴾[الأنبياء: 10]"[2]، قال ابن عطية رحمه الله: "ذكر به الناس آخرهم وإلهُهم وما كانوا في غفلة عنه فهو ذكر لهم، وقيل سمي بذلك لأن فيه ذكر الأمم الماضية والأنبياء، وقيل سمي بذلك لأنه ذكر وشرف لمحمد ﷺ وقومه وسائر العلماء به"[3].

الفرع الثالث: أسماء سور القرآن الكريم:

قال الإمام السيوطي رحمه الله: "قد يكون للسورة اسم واحد، وهو كثير، وقد يكون لها اسمان فأكثر، من ذلك الفاتحة وقد وقفت لها على نيف وعشرين اسما، وذلك يدل على شرفها؛ فإن كثرة الأسماء دالة على شرف المسمى"[4]، ومن السور التي تعددت أسماؤها الفاتحة، التوبة، يسن، والملك، وهو ما ذكره الإمام الشوشاوي رحمه الله حيث قال: "وأما السور التي هي أكثر أسماء من سائر السور فهي أربع سور: فاتحة الكتاب، وسورة براءة وسورة يسن، وسورة الملك"[5]، وقد ذكر الإمام هذه السور، وسبب تسميتها بها، وهي كالآتي:

أولا: سورة الفاتحة: سورة الفاتحة من السور ذات الأسماء الكثيرة، وذلك يدل على شرفها، فإن كثرة الأسماء تدل على شرف المسمى وفضله، أنهاها صاحب الإتقان إلى خمس وعشرين، بين ألقاب وصفات اشتهرت بين علماء السلف[6]. يقول الإمام الشوشاوي رحمه الله: "أما فاتحة الكتاب فلها ستة عشر اسما، الفاتحة وفاتحة الكتاب وفاتحة القرآن وسورة الحمد والحمد لله والحمد لله رب العالمين وأم الكتاب وأم القرآن والسبع المثاني على قول والقرآن العظيم على قول أيضا، والوافية والكافية والشفاء والأساس وسورة المسألة وسورة الصلاة"[7]، وهذه الأسماء والصفات التي ذكرها الإمام رحمه الله أوردها الإمام القرطبي رحمه الله، غير أنه اقتصر على اثنتي عشرة اسما وأضاف اسم الرقية[8]، ولم يذكر اسم الفاتحة، وفاتحة القرآن، والحمد لله، والحمد لله رب العالمين، وسورة المسألة، وبيان الأسماء التي ذكرها الإمام الشوشاوي رحمه الله كالآتي:

1- **الكافية:** قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "وأما تسميتها بالكافية فلأنها تكفي عن غيرها ولا يكفي غيرها عنها"[9]، وهذا التوجيه نفسه ذكره الإمامين: السيوطي[1]، والألوسي رحمه الله[2]

---

[1] صفات القرآن الكريم المقترنة بأسمائه، مروان نوري إسماعيل، ص100.

[2] مباحث في علوم القرآن، صبحي الصالح، ص20.

[3] المحرر الوجيز، ابن عطية، 56/1.

[4] الإتقان، السيوطي، 349/2.

[5] الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص377.

[6] أسماء سور القرآن الكريم، منيرة الدوسري، ص98، ينظر كذلك: الإتقان، السيوطي، 349/2.

[7] الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص377-382.

[8] الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، 172/1- 175.

[9] الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص382.

2- **الوافية:** قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "وأما تسميتها بالوافية، فلأنها لا يجوز النقصان منها في الصلاة، فلا بد أن تكون وافية بخلاف السورة"[3]. فوجه تسمية الإمام للسورة جاء موافق لما ذكره الثعلبي في تفسيره[4]. وممن ذكر هذه التسمية: الزمخشري، الرازي، القرطبي، ابن كثير، الألوسي، السيوطي، وغيرهم[5].

3- **الأساس:** قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "وأما تسميتها بالأساس فلقول النبي ﷺ: (أساس الكتب القرآن وأساس القرآن فاتحة الكتاب)"[6]. وبنفس الاسم ذكر كثير من المفسرين كالإمام الرازي، القرطبي، ابن كثير والسيوطي، وغيرهم[7].

4- **القرآن العظيم:** قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "وأما تسميتها بالقرآن العظيم فلأن جميع معاني القرآن مضمنة فيها"[8]، وهذا الذي قاله الإمام موافق لما ذكره السيوطي في وجه تسمية السورة[9].

5- **المسألة:** قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "وأما تسميتها بسورة المسألة، فلأن الله تعالى علم فيها آدم السؤال وهو تقديم الثناء قبل الدعاء"[10]، وهذا التوجيه موافق لما ذكره السيوطي[11].

6- **سورة الحمد**[12]: قال الإمام رحمه الله: "ووجه تسميتها بذلك لذكر الحمد فيها"[1]. وبهذا الاسم والتوجيه ذكرها كثير من المفسرين منهم: الزمخشري، والرازي، والقرطبي، وابن كثير، وابن الجوزي، والألوسي، وغيرهم[2].

---

[1] هذا التوجيه أورده السيوطي في الدر المنثور، 10/1، وعزاه لثعلبي، لكن لم أجده في كتاب الكشف والبيان للثعلبي. ينظر كذلك: الإتقان، السيوطي، 354/2.

[2] ينظر: روح المعاني، الألوسي، 1-38، والالوسي هو: محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي، شهاب الدين أبو الثناء البغدادي، مفتي الحنفية، مفسر، محدث، أديب، تقلد الإفتاء وعزل، من كتبه روح المعاني في التفسير، توفي سنة: 1270هـ. ينظر: هدية العارفين، إسماعيل باشا، 6/418، الأعلام للزركلي، 8/53.

[3] الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص382.

[4] ينظر: الكشف والبيان، الثعلبي، 127/1. والثعلبي هو أحمد بن محمد بن إبراهيم النيسابوري الثعلبي، أبو إسحاق، وكان حافظا موثقا، برع في علوم القرآن واللغة، روى عن ابن خزيمة وابن هانئ، ومن تلاميذه: الواحدي النيسابوري ، صاحب التفسير المشهور: الكشف والبيان في تفسير القرآن، توفي سنة 427هـ. ينظر: وفيات الأعيان لابن خلكان، 79/1، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي، 58/4، طبقات المفسرين للسيوطي، 28/1.

[5] ينظر: الكشاف، الزمخشري، ص25، مفاتيح الغيب، الرازي، 179/1، أحكام القرآن، القرطبي، 172/1، تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، 101/1، روح المعاني، الألوسي، 38/1، الإتقان، السيوطي، 353/2، ينظر كذلك: أسماء سور القرآن الكريم، منيرة الدوسري، ص132-133.

[6] الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص382. والحديث أورده النيسابوري في غرائب القرآن، 83/1.

[7] ينظر: مفاتيح الغيب، الرازي، 179/1، أحكام القرآن، القرطبي، 172/1، تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، 101/1، ينظر كذلك: أسماء سور القرآن، منيرة الدوسري، ص137.

[8] الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص381.

[9] ينظر: الإتقان، السيوطي، 352/2.

[10] الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص382.

[11] نسب هذا القول الإمام السيوطي للمرسي. ينظر: الإتقان، 354/2.

[12] ثبتت هذه التسمية في القرآن وفي الأحاديث الصحيحة. أسماء سور القرآن الكريم، منيرة الدوسري، ص115.

7- **الصلاة:** قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "وأما تسميتها بسورة الصلاة فلأن الصلاة لا تصح إلا بها"[3]. وقد وافق الإمام هذه التسمية كثير من المفسرين منهم: الزمخشري، الرازي، القرطبي، ابن كثير، الشوكاني، القرطبي وابن كثير، والإمام السيوطي[4]، والنووي[5]، وغيرهم[6]. وقد اكتفى الإمام بهذهِ الأسماء والأوصاف لسورة الفاتحة، ربما لأنها الأشهر، بينما أضاف إليها قسم من العلماء أسماءاً أخرى عديدة[7]. ومن الأسماء التي لم يذكرها الإمام: "الرقية، الكنز، سورة الشكر، الثناء، المناجاة، التفويض، الدعاء، النور، سورة تعليم المسألة سورة السؤال"[8].

ثانيا: سورة التوبة: "ورد لهذه السورة أسماء عديدة، وتعد السورة الثانية بعد سورة الفاتحة من ناحية كثرة الأسماء وأشهر"[9]. وقد ذكر الإمام الشوشاوي رحمه الله سبعة منها، فقال: "لها سبعة أسماء؛ سورة براءة، التوبة، العذاب، البحوث، المبعثرة، المقشقشة والفاضحة"[10].

1- **تسميتها ببراءة والتوبة:** قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "وأما تسميتها بسورة براءة فلذكر براءة فيها، وأما تسميتها بسورة التوبة فلذكر التوبة فيها"[11]، وهذا التوجيه الذي ذكره الإمام موافق لما قاله السيوطي[12].

2- **سورة العذاب:** قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "وأما تسميتها بسورة العذاب فلأنها نزلت بعذاب الكفار لقوله تعالى: ﴿فَقَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ﴾[التوبة: 14]"[13]، وكذلك ذكر جلّ المفسرين كالألوسي، ابن الجوزي، الزمخشري، القرطبي، الرازي، السخاوي، الفيروزآبادي[1]، والسيوطي[2].

---

[1] الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص378.

[2] ينظر: الكشاف، الزمخشري، 25/1، مفاتيح الغيب، الرازي، 179/1، أحكام القرآن، القرطبي، 172/1، تفسير القرآن العظيم، ابن كثير 101/1، زاد المسير، ابن الجوزي، ص33، روح المعاني، الألوسي، 1/38، ينظر كذلك: أسماء سور القرآن الكريم، منيرة الدوسري، ص129- 130.

[3] الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص382.

[4] الإتقان، السيوطي، 354/2.

[5] المنهاج، النووي، 103/4.

[6] ينظر: الكشاف، الزمخشري، 25/2، مفاتيح الغيب، الرازي، 179/1، أحكام القرآن، القرطبي، 111/1، تفسير القرآن العظيم، ابن كثير 101/1، فتح القدير، الشوكاني، 74/1، البرهان، الزركشي، 367/1، الإتقان، السيوطي، 354/2، وينظر كذلك: أسماء سور القرآن، منيرة الدوسري، ص131.

[7] ينظر: الجامع لأحكام القرآن، القرطبي 111/1- 113، أنوار التنزيل وأسرار التأويل/ البيضاوي 25/1، الاتقان في علوم القرآن، السيوطي، 354/2.

[8] ينظر: البرهان، الزركشي، 367/1، الإتقان، السيوطي، 354/2، أسماء سور القرآن، منيرة الدوسري، ص133- 147.

[9] أسماء سور القرآن، منيرة الدوسري، ص204.

[10] الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص383- 384.

[11] المصدر نفسه، ص383.

[12] الإتقان، السيوطي، 357/2.

[13] الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص383.

3- **سورة البحوث:** قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "وأما تسميتها بسورة البحوث فلأنها بحثت عن سائر المنافقين"[3]، ورأي الإمام في التسمية جاء موافقا لما سماها به المفسرون[4].

4- **سورة المبعثرة:** قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "وأما تسميتها بسورة بالمبعثرة فلأنها بعثرت أخبار المنافقين أي أخرجتها"[5]، ذكر هذا الاسم جُلّ علماء التفسير كالسخاوي وابن الجوزي[6].

5- **سورة المقشقشة:** قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "وأما تسميتها بسورة المقشقشة فلأنها تبرئ صاحبها من الشرك والنفاق"[7]، وهذا التوجيه ذكره الإمام السيوطي[8]. وقد وردت هذه التسمية في كتب المفسرين، وعلوم القرآن بنفس ما ذكره الإمام[9].

6- **سورة الفاضحة:** قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "وأما تسميتها بسورة الفاضحة فلأنها فضحت المنافقين"[10] وهذا التوجيه ذكره السيوطي[11]. وقد ورد هذا الاسم عند أكثر المفسرين؛ كالسخاوي، الزمخشري، الرازي القرطبي الشوكاني، الفيروزآبادي، الزركشي[12]. وهناك أسماء أخرى لم يذكرها الإمام منها: "المنقرة، الحافرة المثيرة، المدمدمة، المخزية، المنكلة، المشردة"[13].

---

[1] هو محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم الشيرازي الفيروزآبادي، العلاّمة مجد الدين أبو الطاهر، ولد سنة: 729هـ بكارزين، وتفقه ببلاده وسمع بها من محمد بن يوسف الزرندي وابن القيم وغيرهما، وأخذ عنه خلق كثير، من مؤلفاته: القاموس المحيط في اللغة، توفي سنة: 816هـ. ينظر: بغية الوعاة، السيوطي، 273/1.

[2] ينظر: روح المعاني، الألوسي، 10/40، زاد المسير، ابن الجوزي، ص565، الكشاف، الزمخشري، ص25، أحكام القرآن، القرطبي، 172/1 مفاتيح الغيب، الرازي، 179/1، جمال القراء، السخاوي، 1/198، بصائر ذوي التمييز، الفيروزآبادي، 227/1، الإتقان، السيوطي، 357/2-358، أسماء سور القرآن، منيرة الدوسري، ص210.

[3] الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص383.

[4] ينظر: بصائر ذوي التمييز، الفيروزآبادي، 228/1، المحرر الوجيز، ابن عطية، 42/3، روح المعاني، الألوسي، 10/40، أحكام القرآن القرطبي، 172/1، الإتقان، السيوطي، 358/2، أسماء سور القرآن، منيرة الدوسري، ص212.

[5] الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص383.

[6] ينظر: زاد المسير، ابن الجوزي، ص565، جمال القراء، السخاوي، 1/198. ومن المزيد من الاطلاع يرجى النظر في كتاب: أسماء سور القرآن، منيرة الدوسري، ص216.

[7] الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص383.

[8] الإتقان، السيوطي، 358/2.

[9] ينظر مثلا: زاد المسير، ابن الجوزي، ص565، جمال القراء، السخاوي، 1/198، روح المعاني، الألوسي، 10/40، الإتقان، السيوطي 358/2، أسماء سور القرآن، منيرة الدوسري، ص211.

[10] الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص384.

[11] الإتقان، السيوطي، 359/2.

[12] ينظر: جمال القراء، السخاوي، 1/198، الكشاف، الزمخشري، ص25، مفاتيح الغيب، الرازي، 179/1، أحكام القرآن، القرطبي، 172/1 فتح القدير، الشوكاني، 101/1، بصائر ذوي التمييز، الفيروزآبادي، 227/1، البرهان، الزركشي، 366/1.

[13] ينظر: أسماء سور القرآن، منيرة الدوسري، ص213- 219. البرهان، الزركشي، 366/1.

ثالثا: سورة يسن: قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "فلها ستة أسماء: سورة يسن، وقلب القرآن، والدافعة والقاضية والمعمة، والعزيزة"[1]. وأما أوجه تسميتها فهي كالآتي:

1- **الدافعة:** قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "وأما تسميتها بسورة الدافعة فلأنها تدفع عن صاحبها كل سوء من أهوال الدنيا والآخرة"[2]، وهذا التوجيه ذكره السيوطي[3]. وقد ذكر هذا الاسم أيضا الإمامين السيوطي والألوسي، ونقله بعض المفسرين[4].

2- **العزيزة:** قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: وأما تسميتها بسورة العزيزة فلعزة مقامها عند الله"[5]، وعلى النحو الذي ذكره الإمام قال به الإمام القرطبي[6].

3- **المعمة:** قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "وأما تسميتها بسورة المعمة فلأنها تعم صاحبها بخيري الدنيا والآخرة وتعمه بحفظه من شر الدنيا والآخرة"[7]، ووافق الإمام التسمية وتوجيه المعنى الإمامين: السيوطي، والألوسي[8].

4- **قلب القرآن:** قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "وأما تسميتها بقلب القرآن فهو من باب المجاز لأنها في القرآن بمنزلة القلب في الإنسان"[9]، والذي يظهر أن الذي ذكره الإمام هو وصف للسورة وصفها بها رسول الله ﷺ حينما قال: (إن لكل شيء قلبا وقلب القرآن يسن)[10].

5- **القاضية:** قال الإمام رحمه الله: وأما تسميتها بسورة القاضية فلأنها تقضي لصاحبها كل حاجة"[11]، وقد أورد هذا الاسم بعض المفسرين كالألوسي، القرطبي، البقاعي[12]، والبيضاوي[13]، والسيوطي[1].

---

[1] الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص384- 385.

[2] المصدر نفسه، ص384.

[3] الاتقان، السيوطي، 361/2.

[4] ينظر: الإتقان، السيوطي، 361/2، روح المعاني، الألوسي، 209/22، من المفسرين الذين نقلوه: البقاعي في نظم الدرر، 239/6، والقرطبي في في تفسيره، 404/17، وغيرهما. ينظر: أسماء سور القرآن وفضائلها، منيرة الدوسري، ص331.

[5] الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص385.

[6] أحكام القرآن، القرطبي، 3/15.

[7] الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص385.

[8] الإتقان، السيوطي، 361/2، روح المعاني، الألوسي، 22/209.

[9] الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص384.

[10] رواه الترمذي في سننه عن أنس بن مالك رضي الله عنه، ك: فضائل القرآن، ب: ما جاء في فضل يسن، ح2887، 162/5، قال الألباني: "هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديث حُميد بن عبد الرحمن" ضعيف سنن الترمذي، الألباني، ص298.

[11] الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص384.

[12] هو برهان الدين أبو الحسن إبراهيم بن عمر بن حسن البقاعي الشافعي، أديب مفسر مؤرخ، من شيوخه: التاج بن بهادر وعلي الجزري، ومن تلاميذه: عبد الرحمن السيوطي وشمس الدين الرملي، له مصنفات منها: نظم الدرر في تناسب الآي والسور، توفي سنة: 885هـ. ينظر: البدر الطالع، الشوكاني، 18/1، معجم المؤلفين، رضا كحالة، 49/1، الضوء اللامع للسخاوي، 102/1 ، طبقات المفسرين للداودي، ص347.

[13] البَيْضَاوِيّ هو: عبد الله بن عمر بن محمد بن علي الشيرازي البَيْضَاوِيّ الشافعي، أبو الخير ناصر الدين، المفسِّر، الأصولي، اللغوي، كان إماماً مبرزاً صالحاً متعبداً زاهداً، ولي القضاء بشيراز، تتلمذ على كثير من الشيوخ منهم: والده أبو القاسم عمر بن محمد، وعمر البوشكاني، ومن تلاميذه:

وهناك أسماء لم يذكرها الإمام الشوشاوي رحمه الله، وذكرها علماء التفسير، هي: "سورة العظيمة عند الله تعالى سورة حبيب النجار"[2].

رابعا: سورة الملك وأوجه تسميتها: قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "لها ستة أسماء: سورة تبارك، سورة الملك المطهرة، المانعة، المنجية، والمجادلة"[3].

1- **سورة المطهرة:** قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "وأما تسميتها بسورة المطهرة فلأنها تطهر صاحبها من خطاياه كلها"[4]، وهذا التوجيه ذكره صاحب لمحات الأنوار[5].

2- **سورة المانعة:** قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "وأما تسميتها بسورة المانعة فلأنها تمنع صاحبها من عذاب القبر"[6]، وهذا التوجيه ذكره السيوطي[7]. وممن أورد هذا الاسم أيضا: الإمام السيوطي، الألوسي، ابن الجوزي الفيروزآبادي[8].

3- **سورة المنجية:** قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "وأما تسميتها بسورة بالمنجية فلأنها تنجي صاحبها من عذاب القبر ومن فزع يوم القيامة"[9]، وهذا التوجيه موافق لما ذكره السيوطي[10]. وبنحو الذي ذكره الإمام قال به كثير من المفسرين كالزمخشري، الرازي، القرطبي، البيضاوي، الألوسي، البقاعي، السخاوي، والسيوطي[11].

4- **سورة المجادلة:** قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "وأما تسميتها بسورة المجادلة فلأنها تجادل عن صاحبها في القبر"[12]، وهذا التوجيه ذكره ابن عطية في تفسيره، وصاحب لمحات الأنوار[1]. وقد ذكر هذا الاسم أغلب المفسرين، منهم: الألوسي، الرازي، الفيروزآبادي، السيوطي[2].

فخر الدين الجاربردي، ومن مصنفاته: أنوار التأويل في التفسير، والطوالع في علم الكلام، والمنهاج في أصول الفقه، توفي سنة: 685هـ. ينظر: طبقات الشافعية للسُبْكي، 157/8، وطبقات المفسرين للداودي، 248/1.

[1] ينظر: روح المعاني، الألوسي، 209/22، أحكام القرآن، القرطبي، 404/17، نظم الدرر، البقاعي، 239/6، أنوار التنزيل، البيضاوي، 263/4، الإتقان، السيوطي، 361/2، أسماء سور القرآن، منيرة الدوسري، ص331.

[2] ينظر: أسماء سور القرآن، منيرة الدوسري، ص332- 333.

[3] الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص385- 386.

[4] المصدر نفسه، ص385.

[5] ذكر هذا الحديث عن جابر بن عبد الله، برقم 1392. ينظر: لمحات الأنوار، الغافقي، 997/2.

[6] الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص385.

[7] الاتقان، السيوطي، 365/2.

[8] ينظر: الإتقان، السيوطي، 365/2، روح المعاني، الألوسي، 29/2، زاد المسير، ابن الجوزي، ص1456، بصائر ذوي التمييز، الفيروزآبادي 473/1.

[9] الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص385.

[10] الاتقان، السيوطي، 365/2.

[11] ينظر: الكشاف، الزمخشري، ص1124، مفاتيح الغيب، الرازي، 52/30، أحكام القرآن، القرطبي، 108/21، أنوار التنزيل، البيضاوي، 2/5 روح المعاني، الألوسي، 29/2، نظم الدرر، البقاعي، 62/8، جمال القراء، السخاوي، 1/265، والسيوطي، 364/2، ينظر كذلك: أسماء سورة القرآن، منيرة الدوسري، ص466.

[12] الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص386.

وما ذكره الإمام من تسمية السورة بالمانعة، المجادلة، المطهرة، هي أوصاف للسورة، وليست بأسماء[3]. وهناك أسماء أخرى للسورة ذكرها علماء التفسير، و لم يذكرها الإمام، وهي: "سورة تبارك الذي بيده الملك، تبارك الملك، الواقية، الدافعة، الشافعة، المخلصة"[4].

الفرع الرابع: السور المكية والمدنية:

إنَّ علم المكي والمدني بدأ بشكل روايات يتناقلها الصحابة والتابعون، و لم يرد في ذلك بيان عن النبي ﷺ ولأنَّ المسلمين في زمانه لم يكونوا في حاجة إلى هذا البيان، لكونهم شهدوا الوحي والتنزيل، ولكن الذين جاؤوا من بعدهم أبدوا اهتمامهم بهذا العلم لما في معرفته من فوائد عديدة لفهم القرآن، فاختلفوا في تعيين عدد السور المكية والمدنية، وذلك يرجع لأسباب متعددة[5]:

أولا: عدم التنصيص من الرسول ﷺ على هذا الأمر، فلم ينقل عن النبي ﷺ أنه قال: هذه السورة أو الآية مكية، وتلك السورة أو الآية مدنية.

ثانيا: الاختلاف في تحديد مصطلح المكي والمدني.

ثالثا: عدم التمييز بين ما هو صريح في السببية، وما هو غير صريح فيها.

رابعا: توهم قطعية بعض الضوابط وخصائص المكي والمدني، مع أن مبناها على الغالبية.

خامسا: الاعتماد على الروايات الضعيفة التي لا ترتقي بمستوى الاحتجاج رغم وجود روايات صحيحة في الموضوع، وبالتالي فتحديد "المكي والمدني منها ما هو متفق عليه في كونه مكيا أو مدنيا، ومنها ما هو مختلف فيه بين المكي والمدني، والإشكال ليس فيما اتفق عليه، وإنما فيما اختلف فيه"[6]، ولذا سأورد ما ذكره الإمام في هذا الباب[7].

قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "فعدد السور المنزلة في المدينة خمس وعشرون سورة وهي: سورة البقرة، آل عمران، النساء، المائدة، الأنفال، براءة، الرعد، الحج، النور، الأحزاب، سورة القتال- محمد ﷺ-، الحجرات الحديد، المجادلة، الحشر، الممتحنة، الصف، الجمعة، المنافقون، التغابن، الطلاق، التحريم، سورة لم يكن، الزلزلة

---

[1] ينظر: المحرر الوجيز، ابن عطية، 310/5، لمحات الأنوار، الغافقي، 994/2.

[2] ينظر: روح المعاني، الألوسي، 29/2، مفاتيح العيب، الرازي، 52/30، بصائر ذوي التمييز، الفيروزآبادي، 473/1، الإتقان، السيوطي، 366/2.

[3] ينظر: أسماء سور القرآن، منيرة الدوسري، ص470- 471.

[4] ينظر: المرجع نفسه، ص465- 471.

[5] ينظر: المكي والمدني في القرآن الكريم، عبد الرزاق حسين أحمد، 127/1- 131.

[6] المكي والمدني في القرآن الكريم، محمد بن عبد الرحمن الشايع، ص54.

[7] إذا كانت السورة من المختلف فيها وعند أهل العلم الغالب أنها مكية أو مدنية مع قوة أدلتهم، وكان نفس ما ذكره الإمام فإني لم أذكره، بل يرجى الإطلاع عليه في: كتاب المكي والمدني من السور والآيات، ص84 إلى غاية، 649، لأنه حرر في المسألة مع دراسة أسانيدها دراسة علمية، كذلك كتاب المكي والمدني في القرآن، محمد الشايع، ص55.

النصر، فهذه خمس وعشرون سورة، كلها مدنية، والباقي من سور القرآن كلها مكية"[1]. وقد نقل السيوطي[2] أنّ السور المدنية عشرون سورة، والمختلف فيه اثنتا عشرة سورة[3]، وماعدا ذلك فهو مكي باتفاق وهي اثنتين وثمانين سورة.

1- السور المدنية هي: البقرة، آل عمران، النساء، المائدة، الأنفال، التوبة، النور، الأحزاب، محمد، الفتح الحجرات، الحديد، المجادلة، الحشر، الممتحنة، الجمعة، المنافقون، الطلاق، التحريم، النصر.

2- السور المختلف فيها: الفاتحة، الرعد، الرحمن، الصف، التغابن، المطففين، القدر، البينة، الزلزلة، الإخلاص الفلق، الناس. وليس معنى القول بأنها مختلف فيها عدم وجود قول راجح في هذا الخلاف، بل إن كل واحدة من هذه السورة فيها قول راجح يلحقها إما بالقسم المكي أو بالمدني كما هو مثبت في فهرس السور الملحق بمصحف المدينة النبوية من طبع مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

3- السور المكية: ماعدا ذلك وعددها اثنتان وثمانون سورة. ومن المعلوم أنه "لا يوجد نص صريح عن النبي ﷺ ولا قال هذا مكي وهذا مدني، لكنَّ الصحابة رضي الله عنهم كان هذا متوفرًا عندهم معلوما لديهم، فلم ينقلوه ويعتنوا به؛ لأنه ليس واجبا عليهم، ولذلك وقع في هذا الباب ضرب من الاجتهاد واختلاف الأقوال"[4]. وفيما يلي عرض لما يراه الإمام الشوشاوي رحمه الله في مكية السور ومدنيتها وكان مخالفا لغالب أقوال أهل العلم:

أولا: سورة الرعد: اختلف العلماء في نزول سورة الرعد على أقوال، هي:

القول الأول: أن سورة الرعد مدنية كلها، وقد جاء ذلك عن ابن عباس، وعن قتادة وغيرهما رضي الله عنهم[5].

أدلتهم: استدلوا بما يلي:

1- عن ابن عباس -رضي الله عنهما- قال: (نزلت سورة الرعد بالمدينة)[6].

2- عن عبد الله بن الزبير -رضي الله عنهما- قال: (نزلت سورة الرعد بالمدينة)[7].

---

[1] ينظر: الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص427.

[2] نقله عن ابن الحصَّار، ينظر: الإتقان، السيوطي، 57/1.

[3] لم تتفق كلمة العلماء في عدد السور المختلف في نزولها، فذكر بعضهم أكثر مما ذكره ابن الحصار، كهبة الله بن سلامة في الناسخ والمنسوخ، حيث جعلها 17 سورة. ومنهم من جعلها أقل من ذلك. ينظر: البيان للداني، ص83، جمال القراء، السخاوي، 8/1، البرهان، الزركشي 282/1، الإتقان السيوطي، 60/1.

[4] ينظر: علوم القرآن بين البرهان والإتقان، حازم حيدر، ص167.

[5] رواه عطية العوفي عن ابن عباس وعطاء الخارساني عن ابن عباس، ومجاهد عن ابن الزبير، وفي رواية عكرمة والحسن البصري عند البيهقي، وقتادة وقتادة في رواية عنه، وبه قال جابر بن زيد والزهري وابن جبير، ينظر: الدر المنثور، السيوطي، 359/8، دلائل النبوة، البيهقي، 142/7- 143 الاتقان، السيوطي، 66/1، وقال بذلك من المفسرين: النحاس في الناسخ والمنسوخ، ص535، جامع البيان، الطبري، 405/13، الكشاف الزمخشري، 482/2، مفاتيح الغيب، الرازي، 184/18، الدر المنثور، السيوطي، 359/8.

[6] الدر المنثور، السيوطي، 359/8

[7] المرجع نفسه، 359/8

3- ما تدل عليه بعض روايات أسباب نزول آيات السورة منها: ما روي عن أنس رضي الله عنه أنَّ قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنثَىٰ﴾[الرعد: 9] إلى قوله: ﴿وَهُوَ شَدِيدُ ٱلْمِحَالِ﴾[الرعد: 14] نزل في رجلين قدما المدينة على رسول الله ﷺ[1].

القول الثاني: أن سورة الرعد مدنية من حيث الجملة مع اشتمالها على آيات مكية، ورُوي هذا القول عن ابن عباس وقتادة رضي الله عنهم[2].

دليلهم: قال السيوطي رحمه الله في الدر المنثور: "عن قتادة قال: سورة الرعد مدنية إلا آية: ﴿وَلَا يَزَالُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ تُصِيبُهُم...﴾[الرعد: 32]"، وكذلك ذكر في الإتقان[3].

القول الثالث: أنَّ سورة الرعد مكية من حيث الجملة مع اشتمالها على آيات مدنية كثيرة، وهذا مروي عن ابن عباس وقتادة ومقاتل بن سليمان وغيرهم رضي الله عنهم[4].

دليلهم: قال ابن عطية رحمه الله: "والظاهر عندي أن المدني فيها كثير"[5]، وقال الزركشي رحمه الله: "سورة الرعد يخاطب أهل مكة، وهي مدنية"[6]، وقال السيوطي رحمه الله "والذي يجمع به بين الاختلاف أنها مكية إلا آيات منها"[7].

القول الرابع: أن سورة الرعد مكية، ورد هذا القول في رواية مجاهد عن ابن عباس، ومن طريق علي بن أبي طلحة[8] عن ابن عباس، وهو مروي عن سعيد بن جبير وعطاء بن يسار وقتادة في رواية عنه، وإليه ذهب جمهور المفسرين[9].

دليلهم: استدلوا بما يلي:

1- ما رُوي عن مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: (سورة الرعد نزلت بمكة فهي مكية)[1].

---

[1] الرجلان هما: أربد بن قيس وعامر بن الطفيل. قال الهيثمي: "رواه الطبراني في الاوسط والكبير بنحوه، وفي اسنادهما عبد العزيز بن عمران، وهو ضعيف". ينظر: مجمع الزوائد للهيثمي، 124/7.

[2] ينظر: المكي والمدني في القرآن الكريم، عبد الرزاق حسين أحمد، 483/1، مصاعد النظر، البقاعي، 191/2، الدر المنثور، السيوطي، الإتقان السيوطي، 66/1.

[3] ينظر: الدر المنثور، السيوطي، 359/8، الإتقان، السيوطي، 66/1.

[4] وغيرهم كالنقاش. ينظر: المحرر الوجيز، ابن عطية، 296/3، مصاعد النظر، البقاعي، 191/2، الثعالبي في الجواهر الحسان، 358/3.

[5] المحرر الوجيز، ابن عطية، 296/3.

[6] البرهان، الزركشي، 283/1.

[7] الإتقان، السيوطي، 41/1.

[8] هو علي بن أبي طلحة، أبو الحسن الهاشمي، مولى بني هاشم، يكنى أبا الحسن، روى عن مجاهد ومحمدبن زيد وراشد بن سعد، وروى عنه بديل بن ميسرة ومعمر وعبد الله بن سالم، مات سنة: 120هـ في خلافة هشام بن عبد الملك. ينظر: التاريخ الكبير، البخاري، 281/6. الثقات، ابن حبان، 211/7. الطبقات الكبرى، ابن سعد، 458/7.

[9] ينظر: المحرر الوجيز، ابن عطية، 296/3، البحر المحيط، أبو حيان، 350/5، تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، 428/4، بحر العلوم السمرقندي 215/2، تفسير القرآن، السمعاني، 75/3، تفسير النسفي، النسفي، 200/2، تنوير المقباس، ابن عباس، ص261، التحرير والتنوير، ابن عاشور، 133/12، البيان في عد آي القرآن، الداني، ص169، الناسخ والمنسوخ، النحاس، ص535، زاد المسير، الجوزي، ص724، الاتقان السيوطي، 66/1.

2- أن المتأمل في مضمون هذه السورة والقضايا التي تناولتها آيات السورة ليجد أنها مكية تماما[2]، قال ابن عاشور رحمه الله: "ومعانيها جارية على أسلوب القرآن المكي من الاستدلال على الوحدانية"[3].

3- أن بعض روايات أسباب نزول آيات السورة تدلنا على مكيتها[4]، قال البقاعي رحمه الله: "والأحاديث الواردة في سبب نزول ﴿وَلَوَ اَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ اَلْجِبَالُ﴾[الرعد: 32] تدل على أنها مكية[5].

4- أنه قد جاء في رواية علي بن أبي طلحة عن ابن عباس رضي الله عنهما أن سورة الرعد مكية[6].

الخلاصة: ذكر الإمام الشوشاوي رحمه الله أن سورة الرعد مدنية، وهذا مخالف لما عليه أغلب أهل العلم، لأن الذي يترجح في المسألة أن سورة الرعد مكية إلا آيات منها نزلت بالمدينة، وهذا يظهر بوضوح في السورة، فهي مكية المطلع، والموضوع، والسياق، ومتضمنة لإحدى السجدات القرآنية التي هي من ضوابط السور المكية الغالبة[7]، ومما يقوي ذلك أيضا:

- ✓ أن الطرق التي ورد فيها القول بمكية السورة عن ابن عباس من بينها طرق صحيحة كطريق علي بن أبي طلحة، بخلاف الطرق التي ورد فيها القول بمدنية السورة فهي طرق ضعيفة[8].
- ✓ رد بعض أهل العلم القول بمدنية السورة كابن عاشور، الذي ذكر بأن الأسباب القائلة بمدنية السورة أخبارها واهية.
- ✓ أن القول بمكية السورة هو قول جمهور المفسرين. قال أبو حيان[9]: "والجمهور على أنها مكية" قال ابن الحصار رحمه الله: "فالرعد مختلف فيها متى نزلت ** وأكثر الناس قالوا الرعد كالقمر"[10].

ثانيا: سورة الفتح: يرى الإمام رحمه الله أنَّ سورة الفتح مكية، ولكن العلماء اختلفوا فيها كما يلي:

القول الأول: أن سورة الفتح نزلت بين مكة والمدينة في شأن الحديبية[1].

---

[1] الناسخ والمنسوخ، النحاس، ص535.

[2] المكي والمدني في القرآن الكريم، عبد الرزاق حسين أحمد، 473/1.

[3] التحرير والتنوير، ابن عاشور، 133/12.

[4] المكي والمدني في القرآن الكريم، عبد الرزاق حسين أحمد، 471/1.

[5] مصاعد النظر، البقاعي، 191/2.

[6] ذكره ابن الجوزي في تفسيره. ينظر: زاد المسير، ابن الجوزي، ص724.

[7] المكي والمدني في القرآن الكريم، محمد بن عبد الرحمن الشايع، ص61.

[8] المكي والمدني في القرآن الكريم، عبد الرزاق حسين أحمد، 484/1.

[9] هو: محمد بن يوسف بن علي بن حيَّان، أثير الدين أبو حيَّان الأندلسي الجَيَّاني الغرناطي، المقرئ النحوي، برع في العربية والتفسير والقراءات والفقه والحديث والتراجم، كان كثير النظم من الأشعار والموشحات،

له تصانيف مفيدة تدل على إمامته وكثرة إطلاعه منها: البحر المحيط في التفسير، وعقد اللآلئ في القراءات، والتحريد لأحكام سيبويه، توفي سنة: 745هـ. ينظر: طبقات السُبْكي، 276/9، والدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، ابن حجر العسقلاني، 58/6، وبغية الوعاة، السيوطي 280/1.

[10] ينظر: الإتقان، السيوطي، 59/1. وقول ابن الحصّار: "وأكثر الناس قالوا الرعد كالقمر"، دليل على أن سورة الرعد كسورة القمر من حيث مكية كل منهما.

دليلهم: عن المسور بن مخرمة[2] ومروان بن الحكم[3] قالا: (نزلت سورة الفتح بين مكة والمدينة، في شأن الحديبية من أولها إلى آخرها)[4].

القول الثاني: أن سورة الفتح مدنية، وهي رواية عن ابن عباس، وابن الزبير –رضي الله عنهما-.

دليلهم: قال ابن عباس –رضي الله عنهما-: (نزلت سورة الفتح بالمدينة)[5].

القول الثالث: أن سورة الفتح مكية، وبه قال الإمام الشوشاوي رحمه الله.

الخلاصة: يرى الإمام الشوشاوي رحمه الله بمكية سورة الفتح، وهذا خلاف ما يراه أغلب العلماء، لأن الراجح – والله أعلم- أن سورة الفتح من السور المتفق على مدنيتها[6]، ودليل ذلك ما يلي:

1- ما رُوي عن ابن عباس وابن الزبير –رضي الله عنهما- أن سورة الفتح نزلت بالمدينة[7].

2- أن السورة معدودة ضمن القسم المدني في الروايات التي عددت المكي والمدني[8].

3- ما ثبت في الصحيح أن رسول الله ﷺ كان يسير في بعض أسفاره، وعمر بن الخطاب رضي الله عنه يسير معه ليلا فسأله عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن شيء، فلم يجبه رسول الله ﷺ، ثم سأله فلم يجبه، ثم سأله فلم يجبه، فقال عمر بن الخطاب: ثكلت أمك يا عمر، نزرت[9] رسول الله ﷺ ثلاث مرات كل ذلك لا يجيبك، قال عمر: فحركت

---

[1] أخرجه الحاكم في مستدركه، باب سورة الفتح، ح3710، 498/2، قال في التعليق عنه: "هذا حديث صحيح على شرط مسلم و لم يخرجاه".

[2] المسور بن مخرمة: ابن نوفل بن أهيب بن عبد مناف القرشي الزهري، أبو عبد الرحمن له صحبة، ولد بمكة بعد الهجرة بسنتين، وكان فقيها من أهل العلم والدين، روى عن النبي ﷺ، وعن الخلفاء وغيرهم، روى عنه سعيد بن المسيب، وعلي بن الحسين، وعروة وآخرون، وكان مع ابن الزبير فلما كان الحصار الأول أصابه حجر من حجارة بالمنجنيق فمات وهو يصلي سنة: 64هـ. ينظر: أسد الغابة، ابن الأثير، 170/5، الإصابة، ابن حجر، 204/9.

[3] هو مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف القرشي الأموي، يكنى أبا عبد الملك، ولد على عهد رسول الله ﷺ سنة: اثنتين من الهجرة، وقيل عام الخندق، ولى المدينة ومكة والطائف وكانت خلافته تسعة أشهر وقيل عشرة أشهر، روى عنه: سهل بن سعد وعبد الرحمن بن إسحق وغيرهما، مات في صدر رمضان سنة خمس وستين، وهو ابن ثلاث وستين، وقيل: ابن أربع وستين، وقيل غير ذلك. ينظر: الاستيعاب، ابن عبد البر، 1387/3.

[4] ينظر: الدر المنثور، السيوطي، 455/13.

[5] أخرجه ابن الضريس والنحاس وابن مردويه والبيهقي عن ابن عباس، وأخرج ابن مردويه عن ابن الزبير مثله. ينظر: الدر المنثور، السيوطي 455/13.

[6] محمد بن عبد العزيز الفالح المكي والمدني من السور والآيات، ص322- 324.

[7] أخرجه ابن مردويه كما في الدر المنثور للسيوطي، 455/13، فتح القدير، الشوكاني، 45/5، والناسخ والمنسوخ، النحاس، 14/3، روح المعاني، الألوسي، 19/5.

[8] ينظر: فضائل القرآن، أبو عبيد، 328/1، تنزيل القرآن، ابن شهاب الزهري، ص31، فضائل القرآن، ابن الضريس، ص34، البيان للداني ص133-137، فنون الأفنان، ابن الجوزي، ص337، جمال القراء، السخاوي، 110/1، الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، 61/1، فضائل القرآن، ابن كثير، ص223، الإتقان، السيوطي، 81/1-82.

[9] نزرت: ألححت عليه. ينظر: النهاية في غريب الحديث، ابن الأثير، مادة "نزر"، ص910.

بعيري ثم تقدمت أمام الناس، وخشيت أن يترل فيّ القرآن...، فجئت رسول الله ﷺ، فسلمت عليه، فقال: لقد أنزلت عليّ الليلة سورة، لهي أحب إلي مما طلعت عليه الشمس، ثم قرأ: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحاً مُّبِيناً﴾[الفتح: 1][1].

4- أن أغلب أهل العلم حكى الإجماع على مدنيتها، قال ابن الجوزي رحمه الله: "مدنية كلها بإجماعهم"[2].

ثالثا: سورة المطففين: يرى الإمام رحمه الله مكية السورة، ولكنها من السور المختلف فيها كالآتي[3]:

القول الأول: أنها مكية، وهو مروي عن ابن عباس وابن الزبير –رضي الله عنهما-، ومنسوب إلى ابن مسعود، والضحاك[4]، ومجاهد وعطاء، وجابر بن زيد، ومقاتل، ويحيى بن سلام[5]، الداني[6].

أدلتهم: استدلوا بما يلي[7]:

1- ما روي عن ابن عباس وابن الزبير رضي الله عنهم أن سورة المطففين نزلت بمكة.

2- أنها معدودة ضمن القسم المكي في أغلب الروايات التي عددت المكي والمدني.

القول الثاني: أنها مدنية، رواه ابن عباس، ونُسب إلى الحسن وعكرمة، والسدي[8]، وقاله مقاتل[9].

أدلتهم: استدلوا بما يلي:

1- ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أن أول ما نزل بالمدينة ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾[المطففين: 1].

---

[1] أخرجه البخاري في صحيحه، ك: المغازي، ب: غزوة الحديبية، ح(4164)، 321/5، وفي ك: التفسير، سورة الفتح، ح(4817)، 376/6، وتنظر الآثار الأخرى الدالة على نزول السورة في صحيح البخاري ك: التفسير سورة الفتح، 320/5، وصحيح مسلم، ك: الجهاد والسير، ب: صلح الحديبية، ح(1786)، 860/2.

[2] زاد المسير، ابن الجوزي، ص1316. ينظر كذلك: جامع الأحكام، القرطبي، 259/16، وفتح القدير، الشوكاني، 58/5.

[3] المكي والمدني من السور والآيات، محمد بن عبد العزيز الفالح، ص506.

[4] هو: الضَّحَّاكُ بنُ مُزَاحِمٍ الهِلالي، أبو محمد، وقيل أبو القاسم، صاحب التفسير، من أوعية العلم، ليس بالمجود لحديثه، وهو صدوق في نفسه، توفي سنة: 105هـ، وقيل: 106 هـ. ينظر: الطبقات الكبرى، ابن سعد، 6/300، وسير أعلام النبلاء، الذهبي، 4/ 598، وطبقات المفسرين للداودي، 1/222.

[5] أخرجه ابن مردويه كما في الدر المنثور، السيوطي، 288/15، ينظر كذلك: فتح القدير، الشوكاني، 45/5، روح المعاني، 67/30، النكت والعيون، الماوردي، 309/5، زاد المسير، ابن الجوزي، ص1524، الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، 259/16، البحر المحيط، أبو حيان، 87/8 مصاعد النظر، البقاعي، 167/3، التحرير والتنوير، ابن عاشور، 141/26، مفاتيح الغيب، الرازي، 80/30.

[6] البيان في عد آي القرآن، الداني، ص229.

[7] ينظر: البيان للداني، ص267، جمال القراء، السخاوي، 146/1، الجامع للقرطبي، 259/16.

[8] هو: إسماعيل بن عبد الرحمن السدي، مولى زينب بنت قيس بن مخرمة، صاحب التفسير، حدث عن أنس وابن عباس، وحدث عنه شعبة والثوري، توفي سنة 127هـ. ينظر: التاريخ الكبير للبخاري، 361/1، الطبقات الكبرى لابن سعد، 323/6، سير أعلام النبلاء للذهبي 264/5

[9] ينظر: الدر المنثور، السيوطي، 288/15، فتح القدير، الشوكاني، 45/5، روح المعاني، 67/30، النكت والعيون، الماوردي، 309/5، زاد المسير، ابن الجوزي، ص1524، الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، 259/16، البحر المحيط، أبو حيان، 87/8، مصاعد النظر، البقاعي، 167/3، التحرير والتنوير، ابن عاشور، 141/26.

2- ما جاء عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: (لما قدم نبي الله المدينة فكانوا من أخبث الناس كيلا، فأنزل الله عز وجل ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾ فحسنوا الكيل بعد ذلك)[1].

القول الثالث: أنها نزلت بين مكة والمدينة، وهو منسوب إلى الكلبي[2]، وجابر بن زيد[3].

وهذا القول لا يوجد له دليل[4].

الخلاصة: الراجح هو القول الثاني؛ القائل بمدنية السورة، خلافا لما يراه الإمام رحمه الله، لقوة أدلته[5].

رابعا: سورة الكوثر: اختلف أهل العلم في مكية سور الكوثر ومدنيتها على قولين هما[6]:

القول الأول: أنها مدنية. وإليه ذهب: الحسن، وعكرمة، ومجاهد، وقتادة. نسبه إليهم ابن الجوزي، والقرطبي والشوكاني، وقال به ابن كثير ونسبه لكثير من القراء. وإليه ذهب ابن حجر[7].

واستدلوا بما رواه مسلم رحمه الله في صحيحه عن أنس رضي الله عنه قال: (بينا رسول الله ﷺ ذات يوم بين أظهرنا، إذ أغفى إغفاءة، ثم رفع رأسه متبسما، فقلنا ما أضحكك يا رسول الله، قال أنزلت علي آنفاً سورة، فقرأ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ...﴾، ثم قال: أتدرون ما الكوثر...) الحديث[8]. ووجه الاستدلال أن الحادثة المذكورة وقعت في المدينة بعد الهجرة، حيث إنَّ أنس بن مالك خدم رسول الله ﷺ في المدينة؛ مما يدل على أن السورة مدنية.

القول الثاني: أنها مكية. وهذا القول رُوي عن ابن عباس-رضي الله عنهما-، ونُسب إلى الكلبي، وبه قال مقاتل[9]، وعائشة، وابن الزبير رضي الله عنهم، وابن عطية، والرازي، والبغوي[1]، وغيرهم[2]، وإليه ذهب الجمهور[3] واستدلوا بما يلي:

---

[1] أخرجه النسائي في تفسيره، سورة المطففين، ح(11654)، 508/6، وابن ماجه في سننه، ك: التجارات، ب: التوقي في الكيل والوزن، ح(2223)، 748/2، وحسنه الشيخ الألباني.

[2] هو: محمد بن السائب بن بشر، وقيل: مبشر، التيمي، الكلبي، أبو النضر الكوفي، المفسر، كان من أصحاب عبدالله بن سبأ، روى عنه سفيان الثوري وابن إسحاق، وعنه: ابنه وأبو معاوية ويزيد ويعلى بن عبيد وغيرهم، توفي سنة: 146هـ. ينظر: التاريخ الكبير للبخاري، 101/1 طبقات المفسرين للداودي، 149/2.

[3] ينظر: النكت والعيون، الماوردي، 309/5، زاد المسير، ابن الجوزي، ص1524، ، الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، 259/16، البحر المحيط أبو حيان، 87/8، مصاعد النظر، البقاعي، 167/3، التحرير والتنوير، ابن عاشور، 141/26.

[4] المكي والمدني من السور والآيات، محمد بن عبد العزيز الفالح، ص509.

[5] المكي والمدني من السور والآيات، محمد بن عبد العزيز الفالح، ص509.

[6] ينظر: المرجع نفسه، ص620.

[7] ينظر: زاد المسير لابن الجوزي، ص1596، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، 216/20، تفسير القرآن العظيم لابن كثير، 498/8، فتح الباري الباري لابن حجر، 132/11، فتح القدير للشوكاني، 677/5.

[8] صحيح مسلم، ك: الصلاة، ب: حجة من قال: البسملة آية من أول كل سورة، سوى براءة، ح(400)، 188/1.

[9] أخرجه ابن مردويه عن ابن عباس، وعن ابن الزبير وعائشة مثله، في الدر المنثور، السيوطي، 695/15، ينظر كذلك: فتح القدير، الشوكاني 677/5، النكت والعيون، الماوردي، 354/6، زاد المسير، ابن الجوزي، ص1596، الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، 216/20، مصاعد

1- ما رُوي عن ابن عباس وعائشة وابن الزبير رضي الله عنهم أن سورة إنا أعطيناك الكوثر نزلت بمكة[4].

2- ما جاء عن ابن عباس –رضي الله عنهما- أنه قال: (قدم كعب بن الأشرف[5] مكة فقالت له قريش: أنت سيدهم، ألا ترى إلى هذا الصنبور[6] المنبتر من قومه، يزعم أنه خير منا، ونحن أهل الحجيج، وأهل السقاية وأهل السدانة[7]، قال: أنتم خير منه، قال: فنزلت إن شانئك هو الأبتر)[8].

3- أنها معدودة ضمن القسم المكي في الروايات التي عددت المكي والمدني[9].

الخلاصة: وافق الإمام الشوشاوي رحمه الله أصحاب القول الثاني الذين يرون بمكية سورة الكوثر، ولكن بعد النظر في أقوال العلماء وأدلتهم يظهر أن الراجح – والله أعلم – هو القول بمدنية السورة، ويشهد لذلك ما يلي:

1- قوة أدلة القائلين بمدنية سورة الكوثر، لاسيما حديث أنس بن مالك رضي الله عنه في صحيح مسلم مع وضوح الدلالة فيه على مدنية السورة.

2- صراحة الدلالة في الأثر عن ابن عباس رضي الله عنهما بنزول السورة في مكة إلا أنه لا يماثل في قوته حديث أنس رضي الله عنه المذكور.

النظر، البقاعي، 167/3، روح المعاني، الألوسي، 244/30. وبه قال جمهور المفسرين، أنوار التنزيل، البيضاوي، ص536، البيان، الداني ص292، المحرر الوجيز، ابن عطية، 496/5، الكشاف، الزمخشري، 811/4.

[1] والبَغَوِيّ هو: الحسين بن مسعود بن محمد، أبو محمد، الفقيه الشافعي، يلقب بمحيي السنة وركن الدين، كان إماماً في التفسير والحديث والفقه، له من التصانيف: معالم التنـــزيل في التفسير، وشرح السنة في الحديث، والتهذيب في الفقه، توفي سنة: 516هـــ. ينظر: وفيات الأعيان، ابن خلكان 136/2، وسير أعلام النبلاء، الذهبي، 439/19، وطبقات المفسرين للسيوطي، ص38، وطبقات المفسرين للداودي، 157/1.

[2] منهم: الثعالبي في تفسيره، 632/5، ينظر كذلك: معالم التنزيل للبغوي، 554/8، المحرر الوجيز لابن عطية، 496/5، زاد المسير لابن الجوزي، ص1596، التفسير الكبير للرازي، 110/32، الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، 216/20، الجواهر الحسان في تفسير القرآن للثعالبي، 632/5، فتح القدير للشوكاني، 677/5، روح المعاني للألوسي، 244/30.

[3] ينظر: زاد المسير، ابن الجوزي، ص1596، البحر المحيط لأبي حيان، 520/8، مصاعد النظر، البقاعي، 255/3.

[4] أخرجه ابن مردويه في الدر المنثور، السيوطي، 695/15، فتح القدير، الشوكاني، 677/5.

[5] هو كعب بن الأشرف الطائي، من بني نبهان من طيء، شاعر جاهلي، كانت أمه من بني النضير، وكان قد كبر عليه قتل من قتل ببدر من قريش، فسار إلى مكة وحرض على رسول الله ﷺ، وأكثر من هجو النبي ﷺ وأصحابه، أمر النبي ﷺ بقتله، فقتله محمد بن مسلمة ومن معه. ينظر: الكامل في التاريخ، ابن الأثير، 34/2، الأعلام، الزركلي، 225/5.

[6] الصنوبر هي النخلة تبقى منفردة، ويدق أسفلها، وقيل الصنبور: الضعيف الفرد الذي لا غناء عنده ولا امتناع. الغريبين، أبو عبيد الهروي، 1099/14، لسان العرب، مادة "صنبر"، 469/4.

[7] السدانة من السدن وهو خادم الكعبة وبيت الأصنام. الصحاح تاج اللغة، الجوهري، 2135/5.

[8] أخرجه أبو اسحاق الحربي في غريب الحديث 435/2، والبزار كما في كشف الأستار، الهيثمي، 83/3، والنسائي في سننه الكبرى، ك: التفسير، ب: سورة الكوثر، ح(11707)، 524/6.

[9] فضائل القرآن، لابن الضريس، ص31، البيان للداني، ص133، الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، 216/20، فنون الأفنان، ابن الجوزي، ص326، جمال القراء، السخاوي، 560/2.

3- أن تفسير كلمة النحر في السورة يعضده القول بذبح المناسك، قال ابن كثير رحمه الله: "والصحيح القول بأن المراد بالنحر ذبح المناسك، ولهذا كان رسول الله ﷺ يصلي العيد ثم ينحر نسكه"[1].

4- أن مَن له دراية بالأحاديث وعللها، والأسانيد وطرقها أيَّد مدنية السورة، كالسيوطي، وابن كثير، وابن حجر[2].

خامسا: سورتي الفلق والناس -المعوذتان-: اختلف العلماء في سورتي الفلق والناس على قولين:

القول الأول: أنهما مكيتان، قال به ابن عاشور وأبو حيان، وابن جزي وابن عطية والسمعاني[3]، ونُسب إلى ابن عباس وقتادة والحسن وعكرمة وعطاء وجابر بن زيد وعلي بن أبي طلحة والضحاك والسدي[4]. واستدلوا بما يلي:

- أنها معدودة ضمن القسم المكي في الروايات التي عددت المكي والمدني[5].
- ما رواه أبو عبيدٍ عن علي بن أبي طلحة أنه قال: "نزلت بالمدينة سورة البقرة، وآل عمران، والنساء والمائدة، والأنفال، والتوبة، والحج، والنور، والأحزاب، والذين كفروا، والفتح، والحديد، والمجادلة، والحشر والممتحنة، والحواريون يريد الصف والتغابن، والطلاق والتحريم، والفجر، والليل، وإنا أنزلناه في ليلة القدر ولم يكن، وإذا زلزلت، وإذا جاء نصر الله؛ وسائر ذلك بمكة"[6].
- مَا رُوي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: أُنْزِل بمكة ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾[7].
- ما رُوي عن قتادة أنه قال: (البقرة وآل عمران والنِّساء والمائدة والأَنفال وبَراءة والرَعد والنَّحل والحِجر والنُّور والأَحزاب ومُحَمَّد والفتح والحُجُرات والرَّحمن والحديد إلى ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ﴾ عَشْرٌ مُتَوَالِيَاتٌ، و﴿إِذَا زُلْزِلَتِ﴾ و﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ﴾[النصر: 1] قال: "هذا مَدَنِيٌّ، وسائِرُ القرآن مَكِّيٌ")[8].

---

[1] تفسير القرآن العظيم لابن كثير، 503/8.

[2] فتح الباري لابن حجر، 132/11.

[3] هو: منصور بن محمد بن عبد الجبار بن أحمد المروزى السَّمْعَانِيّ التميمي، أبو المظفر العلم الزاهد الورع، المفسِّر، المحدِّث، الفقيه الشافعي، من شيوخه: أبو غانم الكراعيوأبو كر الترابي، ومن تلاميذه: عمر السرخسي وأبو نصر الغازي، صنف تصانيف كثيرة منها: تفسير القرآن، ومنهاج أهل السنة، والرد على القدرية، توفي سنة: 487هـ. ينظر: وفيات الأعيان، ابن خلكان، 209/3، وطبقات الشافعية للسُبْكي، 335/5، وطبقات المفسرين للداودي، 339/2.

[4] ينظر: التحرير والتنوير، ابن عاشور، 624/30- 631، البحر المحيط، أبو حيان، 532/8، التسهيل لعلوم التنزيل، ابن جزي، 628/2- 632، المحرر الوجيز، ابن عطية، 503/5- 505، تفسير القرآن، السمعاني، 305/6.

[5] ينظر: فضائل القرآن، أبو عبيد، 2/200، جمال القراء، السخاوي، 1/151، الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، 251/20- 260، الإتقان السيوطي، 83/1.

[6] وهذا مقطوع على علي بن أبي طلحة. ينظر: فضائل القرآن، أبو عبيد، 200/2.

[7] الدر المنثور، السيوطي، 806/13.

[8] ينظر: الناسخ والمنسوخ، قتادة السدوسي، ص52.

- مَا رُوِي في فضائلِ القرآن عن عمر بن هارون[1] منسوبا لابن عَبَّاس رضي الله عنهما فِي ترتيب نزول سُور القرآن فَعَدَّهُمَا فِيمَا نَزَل فِي مَكَّة، وعمر بن هارون متروك الحديث[2].

القول الثاني: أنهما مدنيتان، وممن قال به: الداني والثعلبي والبغوي والرازي والسيوطي، وابن كثير، ونُسب إلى ابن عباس وقتادة ومجاهد وعطاء[3] رحمهم الله تعالى . واستدلوا بما يلي:

- ما ثبت عن عقبة بن عامر رضي الله عنه أنه قال: (قال رسول الله ﷺ: ألم تر آيات أنزلت الليلة لم ير مثلهن قط؟ ﴿قُلَ اَعُوذُ بِرَبِّ اِلْبَلَقِ﴾، و﴿قُلَ اَعُوذُ بِرَبِّ اِلنَّاسِ﴾)[4]، وعقبة إنما كان بالمدينة[5].
- ما رُوي في كتاب ابن عبَّاس رضي الله عنهما أن مِن سُورَةِ القَدر إلى آخِرِ القرآن مَكِّيَّةٌ إِلَّا ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ اِلْاَرْضُ﴾ و﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ اَللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾، و﴿قُلْ هُوَ اَللَّهُ أَحَدٌ﴾، و﴿قُلَ اَعُوذُ بِرَبِّ اِلْبَلَقِ﴾، و﴿قُلَ اَعُوذُ بِرَبِّ اِلنَّاسِ﴾، فإِنَّهُنَّ مَدَنِيَّاتٌ[6].
- ما رُوي عن عبد الله بن الزبير رضي الله عنه أنه قال: (أُنْزِلَ بالْمَدينة ﴿قُلَ اَعُوذُ بِرَبِّ اِلنَّاسِ﴾)[7]. وصحَّح ابن الجوزيّ أَنَّهُمَا مدنيَّتَان لنزولِهما بسبب حادِثَة سَحْرِ النَّبِيِّ ﷺ[8].

ومما يؤكد مدنية السورتين حَديثُ عُقْبَةَ بنِ عَامِرٍ الجهَنِيِّ[9] الوارد في الصحيح، فقد روى الإمامُ مُسلم عن عُقْبَةَ عُقْبَةَ بْن عَامِر قال: (قال رَسُولُ الله ﷺ: (أَلم تَرَ آيَاتٍ أُنْزِلَتِ الليلة لم يُرَ مِثْلُهُنَّ قَطُّ؟ ﴿قُلَ اَعُوذُ بِرَبِّ اِلْبَلَقِ﴾ و﴿قُلَ اَعُوذُ بِرَبِّ اِلنَّاسِ﴾)، وقال أيضًا: (قال لي رسول اللَّه ﷺ: (أُنْزِلَ -أَوْ أُنْزِلَتْ- عَلَيَّ آيَاتٌ لَمْ يُرَ مِثْلُهُنَّ قَطُّ الْمُعَوِّذَتَيْنِ)[10].

الخلاصة: يرى الإمام الشوشاوي رحمه الله بمكية السورتين، ولكن الراجح القول بمدنيتهما، وذلك :

1-لحديث عقبة رضي الله عنه، -والله أعلم-[11].

---

[1] هو عمر بن هارون بن يزيد بن جابر بن سلمة، عالم خراسان، أبو حفص الثقفي، مولاهم البلخي المقرئ المحدث، ولد سنة بضع وعشرين ومائة وارتحل وصنف وجمع، حدّث عن سلمة بن وردان وابن جريج وغيرهما، وعنه هشام بن عبيد الله الرازي وأحمد بن حنبل وآخرون، وقال ابن سعد: كتب الناس عنه كثيرا، وتركوا حديثه، مات سنة: 194هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، 268/9، غاية النهاية، ابن الجزري، 528/1.

[2] فضائل القرآن، ابن الضريس، ص32.

[3] ينظر: البيان، الداني، ص297- 298، الكشف والبيان، الثعلبي، 337/10، معالم التنزيل، البغوي، 591/8- 597، مفاتيح الغيب، الرازي 173/32- 180، الإتقان، السيوطي، 83/1، تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، 530/8.

[4] أخرجه مسلم في صحيحه كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب فضل قراءة المعوذتين، ح(814)، 364/1.

[5] المكي والمدني من السور والآيات، محمد بن عبد العزيز الفالح، ص645.

[6] رواه النحاس عن كُرَيْبٌ. ينظر: الناسخ والمنسوخ، النحاس، ص776.

[7] الدر المنثور، السيوطي، 806/15.

[8] زاد المسير، ابن الجوزي، ص1604.

[9] لأنه ممن أسلم بَعْدَ هِجْرَةِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى المدِينَةِ، وَكَانَ مِن أَهْلِ الصُّفَّةِ.

[10] صحيح مسلم، ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: فضل قراءة المعوذتين، ح(814)، 364/1.

[11] المكي والمدني من السور والآيات، محمد بن عبد العزيز الفالح، ص646.

2-ما جاء في قصة سحر اليهود للنبي ﷺ، وأن السورتين الفلق والناس نزلتا بسبب ذلك[1].

المطلب الخامس: المحكم والمتشابه في القرآن الكريم:

في هذه الجزئية يتطرق البحث لمعنى المحكم والمتشابه في القرآن الكريم، بالإضافة لمسألة وقوعه.

الفرع الأول: معنى المحكم والمتشابه[2] في القرآن الكريم:

تعددت آراء العلماء في بيان معنى المحكم والمتشابه وتقاربت، ولكنها في الحقيقة لا تختلف عن بعضها البعض تجدها مبسوطة في كتب التفسير وعلوم القرآن وأصول الفقه[3]، وأهم هذه الاقوال هي[4]:

1. المحكم هو الواضح الدلالة الظاهر الذي لا يحتمل النسخ، أما المتشابه فهو الخفي الذي لا يدرك معناه عقلاً ولا نقلاً، وهو ما استأثر الله تعالى بعلمه، كقيام الساعة، والحروف المقطعة في أوائل السور، ونُسب هذا الرأي إلى السادة الحنفية. وهذا الرأي "يقصر تعريف المحكم على النص وتعريف المتشابه ما استأثر الله بعلمه ويلزم عليه وجود واسطة لا تدخل في المحكم ولا في المتشابه ويكون تعريفهما غير جامع"[5].

2. المحكم ما عرف المراد منه إما بالظهور وإما بالتأويل، أما المتشابه ما استأثر الله بعلمه، كقيام الساعة وخروج الدجال، والحروف المقطعة في أوائل السور، وينسب هذا القول إلى أهل السنة.

وهذا الرأي الثاني يدخل في المحكم كثيرا من الخفيات ويقصر المتشابه على نوع واحد منها، فيكون تعريف المحكم فيه غير مانع وتعريف المتشابه غير جامع[6].

3. أن المحكم ما لا يحتمل إلا وجها واحدا من التأويل، أما المتشابه فهو ما احتمل أوجها، وعزاه الزركشي لأكثر الأصوليين[7]. ويمكن الاعتراض على هذا القول أنه "يخرج الظاهر من المحكم ويدخله في المتشابه مع أنه من الواضحات، واحتماله لغير معناه الراجح احتمال ضعيف لا يقدح في ظهوره ووضوحه"[8].

---

[1] أخرجه البيهقي في دلائل النبوة، 6/248 من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس وهو إسناد ضعيف.

[2] المحكم في اللغة: من أحكمَ الشيءَ يحكمه فهو مُحْكَم، أي: أتقنه ومنعه من الفساد، وأما المتشابه: مأخوذ من التشابه، وهو أن يشبه أحد الشيئين الآخر. ينظر: بصائر ذوي التمييز، الفيروزآبادي، 487/2. مفردات ألفاظ القرآن، الراغب الأصبهاني، ص443.

[3] ينظر مثلا: جامع البيان، الطبري، 192/5، تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، 6/2، المحرر الوجيز،ابن عطية، 401/1، معاني القرآن، النحاس 344/1، البرهان، الزركشي، 199/2، الإتقان، السيوطي، 1335/4. مناهل العرفان، الزرقاني، 215/2، إرشاد الفحول، الشوكاني ص64- 65،

[4] ينظر: معالم التنزيل، البغوي، 8/2-9، مناهل العرفان، الزرقاني، 215/2، اللالئ الحسان، موسى لاشين، ص144- 145، دراسات في علوم القرآن، فهد الرومي، ص511- 512.

[5] مناهل العرفان، الزرقاني، 215/2- 218.

[6] المرجع نفسه، 218/2.

[7] البحر المحيط، الزركشي، 363/1.

[8] مناهل العرفان، الزرقاني، 218/2.

4. المحكم ما كانت دلالته راجحة وهو النص والظاهر، أما المتشابه فما كانت دلالته غير راجحة وهو المجمل والمؤول والمشكل، ويعزى هذا الرأي إلى الإمام الرازي رحمه الله واختاره كثير من المحققين.

قال الزرقاني رحمه الله في هذه الأقوال: "لا نجد بينها تناقضا ولا تعارضا بل نلاحظ بينها تشابها وتقاربا بيد أن رأي الرازي أهداها سبيلا، وأوضحا بيانا؛ لأن أمر الإحكام والتشابه يرجع فيما نفهم إلى وضوح المعنى المراد للشارع من كلامه وإلى عدم وضوحه، وتعريف الرازي جامع مانع من هذه الناحية[1]. أما معناهما عند الإمام الشوشاوي رحمه الله ما ذكره بقوله: "الآيات المحكمات؛ أي الآيات الظاهرات في تفسيرها، ومعنى الآيات المتشابهات؛ أي الخفيات في تفسيرها"[2]، ثم استدل بقول ابن الحاجب في كتاب الأصول بقوله: "المحكم المتضح المعنى، والمتشابه مقابله، إما لاشتراك أو إجمال أو ظهور تشبيه[3]، قوله: إما لاشتراك كقوله تعالى: ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾[البقرة: 226]، وقوله: أو إجمال كقوله تعالى: ﴿لَٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾[النساء: 43]، وقوله: ظهور تشبيه كقوله تعالى: ﴿وَجْهُ رَبِّكَ﴾[الرحمن: 25]، وقوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾[المائدة: 66]"[4].

ذكر الإمام الشوشاوي رحمه الله أن المتشابه مقابل المحكم، إما لاشتراك أو إجمال أو ظهور تشبيه، فقوله: "لاشتراك"، أي اتحاد اللفظ واختلاف المعنى، يعني: الاتحاد في اللفظ والتعدد في المعنى، وقوله: "أو إجمال"، أي إطلاق اللفظ بدون بيان المراد منه، وقوله: "أو ظهور تشبيه"، كآيات الصفات وأخبارها، وهذه اللفتة التي ذكرها بعض الأصوليين، وهو كون صفات الله تعالى – آيات– أنها من المتشابه، لعله تبع فيها ابن قدامة[5] رحمه الله في الروضة[6]، لكن ابن قدامة رحمه الله أراد هناك أن يبين بأن المتشابه هو ما استأثر الله تعالى به، يعني: لا يعلمه إلا الله، وقال: الصحيح أن المتشابه ما ورد في صفات الله تعالى مما يجب الإيمان به، ويحرم التعرض لتأويله[7].

وقد اختلفت الآراء في هذه المسألة بما يمكن حصر المقبول منه في هذين المذهبين:

المذهب الأول: مذهب السلف، وهو تفويض معاني هذه المتشابِهات إلى الله تعالى وحده، بعد تنـــزيهه تعالى عن ظواهرها المستحيلة، فهم يصفون الله بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله ﷺ من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل[8].

---

[1] مناهل العرفان، الزرقاني، 217/2.

[2] الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص 160.

[3] ينظر: مختصر منهى السؤل، ابن الحاجب، 386/1- 388.

[4] الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص161.

[5] هو أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي، ولد سنة: 541هـــ، فقيه حنبلي محدث أصولي، من شيوخه: والده أحمد، والشيخ عبد القادر بن عبد الله الجيلي، ومن تلاميذه: أبو إسحق الواسطي وأحمد بن سلامة، له مؤلفات متعددة منها: المغني والكافي، وروضة الناظر، وتوفي سنة: 620هـــ. ينظر: الذيل على طبقات الحنابلة، ابن رجب، 133/2، معجم البلدان، ياقوت الحموي، 160/2.

[6] روضة الناظر، ابن قدامة، ص66- 68.

[7] المرجع نفسه، ص66.

[8] ينظر: مجموع الفتاوى، ابن تيمية، 5/26، علوم القرآن الكريم، نور الدين عتر، ص125، الواضح في علوم القرءان، مصطفى ديب البغا، محي الدين ديب، ص130.

المذهب الثاني: مذهب الخلف، وهو تأويل هذه الآيات بما يناسب استعمالات اللغة مما يليق بكمال الله تعالى وتقديسه[1]. وهذا الذي يراه الإمام الشوشاوي رحمه الله فقد فسَّر بعض الآيات بنحوه، ومن ذلك تفسيره لمعنى اليد في قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَآءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْيْدٍ﴾[الذاريات: 47]، أنها القوة[2]، وتفسيره للرحمة في القرءان الكريم بمعنى الإنعام والإحسان[3].

ولكن "العبارة الجامعة في باب التوحيد أنْ يقال إثبات من غير تشبيه، ونفي من غير تعطيل قال الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[الشورى: 9]، والعبارة الجامعة في المتشابه من آيات الصفات أن يقال: آمنت بما قال اللّه تعالى على ما أراده، وآمنت بِما قالَ رسول اللّه ﷺ على ما أراده، فهذا اعتقادنا الذي نتمسك به وننتهي إليه"[4].

الخلاصة: "من خلال النظر في تلك التعريفات ومناقشتها يظهر أن كثيرا منها متقاربة، فهي تدور على الخفاء والوضوح؛ لذا فلعلَّ التعريف الأشمل والأقرب أن يقال: إن المحكم ما كان واضح المعنى، والمتشابه ما خفي معناه كالغيبيات، وما ترددت فيه الاحتمالات كالمجمل والمبهم، وفي هذا جمع بين كثير من التعريفات"[5].

الفرع الثاني: مسألة وقوع المحكم والمتشابه في القرآن الكريم:

اختلفت آراء العلماء في وقوع المحكم والمتشابه في القرآن الكريم على ثلاثة أقوال[6]، وهي:

القول الأول: أن القرآن الكريم كله محكم ولا وجود للمتشابه فيه، واستدلوا لذلك بآيات الذكر الحكيم[7] منها: قوله تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتْ﴾[هود: 1]، وقوله: وقوله: ﴿أَلٓرۚ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْحَكِيمِ﴾[يونس: 1]، وقوله: ﴿يٰسٓۚ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ﴾[يس: 1]، وهذه الآيات وأمثالها تصف القرآن الكريم بأنه محكم كله. ونوقش هذا القول بأن المقصود بالإحكام في تلك الآيات هو الإتقان، فالقرآن كله حق متقن، لا يتطرق إليه النقص ولا الاختلاف ولا العبث[8]. وهذا مما لا شك فيه، لكن يختلف عن معنى المحكم المراد هنا وهو المتضح المعنى، ويقابله المتشابه وهو ما ترددت فيه الاحتمالات أو خفي معناه[9].

---

[1] علوم القرآن الكريم، نور الدين عتر، ص126.

[2] ينظر: مخطوطة حلة الأعيان، الشوشاوي، الورقة 257، الوجه أ.

[3] ينظر: مخطوطة قرة الأبصار، الشوشاوي، الورقة 87، الوجه ب.

[4] اجتماع الجيوش الإسلامية، ابن قيم الجوزية، ص267.

[5] ترجيحات الزركشي في علوم القرآن، بدر بن ناصر البدر، ص464.

[6] حكاها الحسن بن محمد بن حبيب النيسابوري، ولم ينسبها لأحد، رغم التعارض بينها. ينظر: البرهان، الزركشي، 199/2، الإتقان، السيوطي 1335/4.

[7] ينظر: معالم التنزيل، البغوي، 8/2، البرهان، الزركشي، 199/2، الإتقان، السيوطي، 1335/4، مناهل العرفان، الزرقاني، 213/2، دراسات دراسات في علوم القرآن، فهد الرومي، ص508.

[8] معالم التنزيل، البغوي، 39/1، الاتقان، السيوطي، 1335/4. إجابة السائل شرح بغية الآمل، محمد الصنعاني، ص75.

[9] ترجيحات الزركشي في علوم القرآن، بدر بن ناصر البدر، ص460.

قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "لو كان القرآن كله واضح المعنى لكان مخالفا للغة العربية التي بها نزل، ولو كان كله واضح المعنى لماتت العقول وأدركها العجز والبلادة، ولو كان كله واضح المعنى لذهب أجر التعلم والتعليم"[1]. ولكن المقصود بالإحكام في الآيات السابقة أن القرآن كله منظم رصين، متقن متين، حق ليس فيه عبث ولا هزل، ولا يتطرق إليه خلل لفظي ولا معنوي[2].

القول الثاني: أن القرآن الكريم كله متشابه مثاني، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانِيَ﴾[الزمر: 23][3]. ولكن المراد بالمتشابه هنا أن القرآن كله يشبه بعضه بعضا في الحق والصدق، وفي الحسن والإعجاز[4]. وهذا مما لا شك فيه، لكنه غير المتشابه المراد بالمسألة هنا وهو ما ترددت فيه الاحتمالات أو خفي خفي معناه[5].

القول الثالث: أن القرآن الكريم منه ما هو محكم، ومنه ما هو متشابه، اختاره الزركشي والسيوطي[6]. واستدلوا بقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾[آل عمران: 7]، فالآية صريحة بوجود النوعين في القرآن الكريم، فمنه آيات محكمات؛ هن أصل الكتاب الذي فيه عماد الدين والفرائض والحدود؛ بينات واضحات الدلالة لا التباس فيها على أحد من الناس ومنه آيات أخر فيها اشتباه في الدلالة على كثير من الناس أو بعضهم[7].

رأي الإمام الشوشاوي: يقول الإمام الشوشاوي رحمه الله: "إن قلت نزل محكما لا متشابها أو العكس فقد أخطأت، وإنما الجواب أن تقول: نزل محكما ومتشابها لقوله تعالى: ﴿مِنْهَ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾[آل عمران: 7][8].

الخلاصة: بعد عرض الأقوال السابقة، نرى أن الإمام الشوشاوي رحمه الله يقول بوجود المحكم والمتشابه في القرآن الكريم، وهو القول الصحيح في المسألة، بناءً على أن المراد بالمحكم ما اتضحت دلالته على مراد الله تعالى منه والمتشابه ما خفيت دلالته على هذا المراد الكريم[9].

---

[1] ينظر: الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص161- 162.

[2] ينظر: معالم التنزيل، البغوي، 2/8، مناهل العرفان، الزرقاني، 214/2.

[3] ذكر ذلك مجاهد كما قال الطبري. ينظر: جامع البيان، الطبري، 192/20، البرهان، الزركشي، 199/2، الإتقان، السيوطي، 1335/4.

[4] ينظر: معالم التنزيل، البغوي، 8/2، الإتقان، السيوطي، 1335/4.

[5] ترجيحات الزركشي في علوم القرآن، بدر بن ناصر البدر، ص460.

[6] ينظر: البرهان، الزركشي، 199/2، الإتقان، السيوطي، 1335/4.

[7] ينظر: جامع البيان، الطبري، 189/2، تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، 6/2.

[8] الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص160.

[9] ينظر: مناهل العرفان، الزرقاني، 214/2.

المطلب السادس: الإعجاز في القرآن الكريم.

جاءت معجزة سيدنا محمد ﷺ وقد تفوق قومه في البيان والفصاحة والبلاغة، فجاءت معجزته عليه السلام من جنس ما برع فيه قومه، فأنزل الله القرآن وأعجزهم، و لم يستطيعوا ولن يستطيعوا الإتيان بمثله أو بعضه[1]، ولذا ولذا اهتم العلماء ببيان الإعجاز ووجوهه في القرآن الكريم، ومن بينهم الإمام الشوشاوي رحمه الله الذي عرّف معجزة القرآن الكريم على أنها: "الكلام المنزل للإعجاز بسورة منه"[2].

وقال أيضًا: "المعجزات جمع معجزة، وهو اسم فاعل من أعجز إعجازا فهو معجز، والمعجزات والآيات بمعنى واحد، وحقيقة المعجزة: عبارة عن الفعل الحادث الخارق للعادة الظاهر على يد مدعي النبوة الدال على صدق مدعيها، وسميت معجزة؛ لأنها أعجزت الخلق عن الإتيان بمثلها"[3].

والملاحظ من كلام الإمام الشوشاوي رحمه الله أنه ذكر مسألتين، هما:

الأولى معنى الإعجاز، والمراد به، والثانية أقل ما وقع به التحدي في القرآن الكريم.

الفرع الأول: معنى الإعجاز، والمراد به:

المعجزة في اللغة: هي الفوت والسبق، يقال: أعجزني فلان، أي فاتني وعجزت عن طلبه وإدراكه، ويقال: عجز عن الأمر إذا قصر عنه[4]، وفي الاصطلاح: "هي زوال القدرة عن الإتيان بالشيء من عمل أو رأي أو تدبير"[5].

والإعجاز في الكلام خاصة هو "أن يؤدَّى المعنى بطريق هو أبلغ من جميع ما عداه من الطرق"[6]، "فيعجز عن عن الإتيان بمثله كل من يحاوله، فيصير هذا الكلام معجزاً للناس كلهم"[7]. وأما إعجاز القرآن فهو مركب إضافي معناه: "إثبات القرآن عجز الخلق عن الإتيان بما تحداهم به"[8].

وهذا تعريف عام لإعجاز القرآن لا يتعلق بإثبات وجه من وجوه الإعجاز ولا نفيه[9].

---

[1] دراسات في علوم القرآن، فهد الرومي، ص280.

[2] رفع النقاب، الشوشاوي، 30/1.

[3] المرجع نفسه، 35/1.

[4] ينظر: تهذيب اللغة، الأزهري، 340/1، مادة "عجز"، مقاييس اللغة، ابن فارس، 232/4-233، مادة "عجز".

[5] بصائر ذوي التمييز، الفيروز أبادي، 65/1.

[6] التعريفات، الجرجاني، ص47، والكليات، الكفوي، ص214.

[7] إعجاز القرآن الكريم، محمد حسن عقيل، ص27.

[8] مناهل العرفان، الزرقاني، 259/2.

[9] ينظر: إعجاز القرآن الكريم، محمد بن حسن بن عقيل، ص53.

أما التعريف الذي ذكره الإمام الشوشاوي رحمه الله بالإضافة إلى ما سبق بيانه[1]، قوله: "نسبة الإعجاز إلى الآيات مجاز، لأن المعجز في الحقيقة هو الله تبارك وتعالى، لأنه فاعل المعجزات وخالقها"[2]، فمن خلال أقوال الإمام في الإعجاز يظهر ما يلي:

- قوله: "وحقيقة المعجزة: عبارة عن الفعل"، فتقييده بعبارة (الفعل) يُتناول الأفعال كانفجار الماء بين أصابع المصطفى ﷺ، يُوحي هذا الكلام أنه أخرج به القول كالقرآن الكريم، فلو قال: "أمر خارق للعادة" لكان أسلم.

- قوله: "فاعل المعجزات وخالقها"، قد يُفهم منه أن القرآن مخلوق، لأن المعجزات من القرآن، والأولى أن يقول: "فاعل المعجزات ومترلها".

الفرع الثاني: أقل ما وقع به التحدي في القرآن الكريم:

اختلف العلماء في القدر المعجز من القرآن الكريم على أربعة أقوال، وهي:

القول الأول: أن القدر المعجز متعلق بجميع القرآن لا ببعضه، وهذا قول المعتزلة[3].

دليلهم: أن الله تحدى الخلق في الإتيان بمثل القرآن، فقال: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ﴾[الإسراء: 88]. قالوا: ومن هنا يكون الإعجاز بجميع القرآن لا ببعضه[4]. ببعضه[4]. بيد أن هذا القول مردود بالآيات التي تتحدى بعشر سور، وبسورة واحدة أو حديث مثله[5].

القول الثاني: أن الإعجاز متعلق بسورة تامة طويلة كانت أو قصيرة، قال به الجمهور[6]، وبعض الأصوليين وهو اختيار الزرقاني[7].

دليلهم: قال تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ﴾[البقرة: 23]، وقال تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ ۖ قُلْ فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّثْلِهِۦ﴾[يونس: 38]، فتحداهم الله بسورة منه. قال الباقلاني رحمه الله: "إن التحدي يتعلق بقدر سورة تامة وأقصر سورة في القرآن هي الكوثر، ثلاث آيات، فيكون مقدار هذه

---

[1] التعريف الذي ذكره الإمام الشوشاوي للمعجزة هو نفسه ما ذكره الإمامين؛ الغزالي والجويني. ينظر: الاقتصاد في الاعتقاد، الغزالي، ص136، لمع لمع الأدلة، الجويني، ص124.

[2] رفع النقاب، الشوشاوي، 25/1.

[3] ينظر: إعجاز القرآن للباقلاني، ص254، البرهان، الزركشي، 238/2، الإتقان، السيوطي، 1896/5.

[4] مناهل العرفان، الزرقاني، 261/2.

[5] ينظر: مناهل العرفان، الزرقاني، 241/2، دراسات في علوم القرآن الكريم، فهد الرومي، ص307.

[6] ينظر: إعجاز القرآن للباقلاني، ص254، البرهان، الزركشي، 238/2، الإتقان، السيوطي، 1896/5. وينظر كذلك: كتب الأصوليين مثل: أصول السرخسي، السرخسي، 280/1، والبحر المحيط، الزركشي، 357/1، وشرح الكوكب المنير، ابن النجار، 117/2.

[7] ينظر: أصول السرخسي 291/1، البحر المحيط، الزركشي، 442/1، شرح الكوكب المنير، 117/2، مناهل العرفان، الزرقاني، 261/2.

السورة من الآيات معجز"[1]. وقال ابن كثير رحمه الله: "قوله تعالى: ﴿فَلْ فَأْتُواْ بِسُورَةٍ مِّثْلِهِۦ﴾[يونس: 38] يعم كل سورة في القرآن طويلة كانت أو قصيرة؛ لأنه نكرة في سياق الشرط، فتعمُّ كما هي في سياق النفي عند المحققين من الأصوليين كما هو مقرر في موضعه، فالإعجاز حاصل في طوال السور وقصارها، وهذا لا أعلم فيه نزاعاً بين الناس سلفاً وخلفاً"[2]. ولكن الله تحداهم بأقل من سورة كما في قوله: ﴿فَلْيَأْتُواْ بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِۦٓ﴾[الطور: 32][3].

القول الثالث: أن الإعجاز يتعلق بقليل القرآن وكثيره[4]. وممن قال به أبو يعلى[5]، وابن حزم[6].

قال ابن حزم: "إن القرآن كله قليله وكثيره معجزة هذا هو الحق"[7].

دليلهم: استدلوا بقوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ تَقَوَّلَهُۥ بَل لاَّ يُؤْمِنُونَ ۝ فَلْيَأْتُواْ بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِۦٓ﴾[الطور: 31-32]. قالوا: والتحدي بجنس القرآن لا بالمقدار[8].

ولكن كل كلمة قائمة المعنى بعلم إذا تليت أنها من القرآن فإنها معجزة لا يقدر أحد على المجيء بمثلها أبدا[9].

القول الرابع: أن أقل ما يُعجز في القرآن آية، قال به أبو الخطاب الكلوذاني[10].

دليلهم: قال الزركشي رحمه الله: "إن أقصر السور ثلاث آيات، وقد وقع التحدي بأقل منها في قوله تعالى:﴿أَمْ يَقُولُونَ تَقَوَّلَهُۥ بَل لاَّ يُؤْمِنُونَ ۝ فَلْيَأْتُواْ بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِۦٓ﴾[الطور: 31- 32]، ولذا فالإعجاز يقع بآية من

---

[1] ينظر: إعجاز القرآن، البقلاني، ص254.

[2] تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، 203/1.

[3] ينظر: البحر المحيط، الزركشي، 357/1.

[4] ينظر: الإتقان، السيوطي، 1896/5، مناهل العرفان، الزرقاني، 261/2.

[5] ينظر: العدة، أبو يعلى، 792/3. وأبو يعلى هو محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن أحمد بن الفراء، أبو يعلى البغدادي الحنبلي، المعروف بابن الفراء، من شيوخه: علي بن عمر الحربي وإسماعيل بن سويد، ومن تلاميذه: الخطيب البغدادي وأبو الوفاء بن عقيل، له مؤلفات معتبرة منها: أحكام القرآن، الكلام على الاستواء وغيرها، توفي سنة: 458هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، 547/18.

[6] هو علي بن أحمد بن سعيد بن حزم بن غالب، أبو محمد، الفارسي الأصل، مولى يزيد بن أبي سفيان صخر بن حرب الأموي، عالم الأندلس في عصره، وأحد أئمة الإسلام، قيل إنه تفقه أولاً للشافعي، ثم أداه اجتهاده إلى القول بنفي القياس كله جليه وخفيه، والأخذ بظاهر النص وعموم الكتاب والسنة، من مصنفاته: المحلى، والفصل في الملل والأهواء والنحل، وجمهرة الأنساب، والناسخ والمنسوخ، توفي سنة: 256هـ. ينظر: وفيات الأعيان، ابن خلكان، 3/325، وبغية الملتمس، الضبي، ص364 ، وسير أعلام النبلاء، الذهبي، 18/184.

[7] الفصل في الملل والأهواء والنحل، ابن حزم، 13/3.

[8] ينظر: دراسات في علوم القرآن، فهد الرومي، ص296.

[9] الفصل في الملل والأهواء والنحل، ابن حزم، 14/3.

[10] ينظر: التمهيد في الأصول، الكلوذاني، 371/1. والكلوذاني هو محفوظ بن أحمد بن حسن بن أحمد الكلوذاني، أبو الخطاب البغدادي، الفقيه الإمام، أحد أئمة المذاهب وأعيانه، سمع من الجوهري والقاضي أبي يعلى وجماعة، درس الفقه على القاضي أبي يعلى ولزمه، روى عنه: ابن ناصر وأبو الفتح بن شاتيل وغيرهما، من مؤلفاته: الهداية في الفقه والانتصار، ولد سنة 432هـ، وتوفي سنة: 510هـ. ينظر: طبقات الحنابلة، ابن أبي يعلى، 257/2، المقصد الأرشد، ابن مفلح، 20/3.

القرآن[1]. ويناقش هذا القول بأن استدلالهم بآية الطور يلزم منه القول بأن الإعجاز يقع بأقل من آية، ولكن كل ما في القرآن هو معجز[2].

الخلاصة: يرى الإمام الشوشاوي رحمه الله أن القرآن "معجز بسورة منه"، وهذا يدخل فيه السورة الواحدة وإن قصرت كسورة الكوثر، ولكن الراجح -والله تعالى أعلم- القول الثالث، لعموم التحدي في القرآن لقوله تعالى: ﴿فَلْيَاتُواْ بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِۦ﴾[الطور: 34]. قال ابن حزم رحمه الله: "وذهب سائر أهل الإسلام إلى أن القرآن كلّه قليله وكثيره معجز، وهذا هو الحق الذي لا يجوز خلافه، ولا حجة لهم في قول الله تعالى: ﴿قُل لَّئِنِ إِجْتَمَعَتِ إِلانسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰٓ أَنْ يَّاتُواْ بِمِثْلِ هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لاَ يَاتُونَ بِمِثْلِهِۦ﴾[الإسراء: 88]، ولا يختلف اثنان في أن كل شيء من القرآن معجز"[3]. وقد ذكر العلماء وجوهاً متعددة لإعجاز القرآن الكريم، قال شيخ الإسلام رحمه الله: "وكون القرآن أنه معجزة ليس هو من جهة فصاحته وبلاغته فقط، أو نظمه وأسلوبه فقط، ولا من جهة إخباره بالغيب فقط... بل هو آية بينة معجزة من وجوه متعددة، من جهة اللفظ، ومن جهة النظم ومن جهة البلاغة، في دلالة اللفظ على المعنى، ومن جهة معانيه التي أخبر بها عن الله تعالى وأسمائه وصفاته وملائكته، وغير ذلك، ومن جهة معانيه التي أخبر بها عن الغيب الماضي، وعن الغيب المستقبل...، وكل ما ذكره الناس من الوجوه في إعجاز القرآن هو حجة على إعجازه، ولا تناقض في ذلك، بل كل قوم تنبهوا لما تنبهوا له"[4]، وعلى هذا فكل من ظهر له نوع إعجاز في الكتاب العزيز- وكان أهلاً للنظر والتدبر- فهو معتبر. معتبر. غير أنه لابد من التفريق بين:

1- ما دل على مصدر القرآن الكريم، وأنه ليس من عند البشر، و لم يقع بها التحدي، ولا يشترط أن تكون موجودة في جميع سور القرآن، مثل: الإعجاز التشريعي، والإعجاز الغيبي، والإعجاز العلمي، الإعجاز النفسي وغير ذلك[5].

2- ما وقع به التحدي، وأثبت العجز للإنس والجن، وهذا موجود في جميع سور القرآن، وهو وجه الإعجاز البياني بكل فروعه: الفصاحة، والبلاغة، والأسلوب، والنظم[6].

---

[1] ينظر: البحر المحيط، الزركشي، 357/1.

[2] ينظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل، ابن حزم 13/3.

[3] ينظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل، ابن حزم، 13/3.

[4] الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ابن تيمية، 428/5- 429.

[5] يُنظر في هذا ا لتفريق: مداخل إعجاز القرآن، محمود شاكر، ص159، وعلوم القرآن من خلال مقدمات التفاسير، محمد صفاء حقي، 381/2. 381/2.

[6] ينظر: المحرر الوجيز، ابن عطية، 93/1، والجامع لأحكام القرآن، القرطبي، 75/1.

المطلب السابع: في وجوه مخاطباته: وفيه:

الفرع الأول: المجمل في القرآن الكريم:

المجمل: "هو المتردد بين احتمالين فصاعدا، إما بسبب الوضع وهو المشترك، أو من جهة العقل كالمتواطئ بالنسبة إلى جزئياته، فكل مشترك مجمل، وليس كل مجمل مشتركا، وقد يكون اللفظ مبينا من وجه مجملا من وجه، كقوله تعالى: ﴿وَءَاتُواْ حَقَّهُۥ يَوْمَ حِصَادِهِۦ﴾ [الأنعام: 142]؛ فإنه مبين في الحق مجمل في مقاديره"[1].

وقد اختلف أهل العلم في وقوع المجمل في القرآن الكريم على قولين هما:

القول الأول: أن الإجمال موجود في القرآن الكريم. وإليه ذهب جمهور العلماء.

دليلهم: وقوعه في الآيات المتلوة، والأمثلة على ذلك كثيرة، منها: قوله تعالى: ﴿أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَٰمِ إِلاَّ مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة: 2] فسَّرها قوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَالدَّم...﴾ [المائدة: 4]، وقوله: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: 3] فسَّره قوله: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ۝١٧ ثُمَّ مَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ۝١٨ يَوْمَ لاَ تَمْلِكُ نَفْسٌ لِّنَفْسٍ شَيْـًٔا﴾ [الانفطار: 17- 19]، وقد يقع التبيين بالسنة، ومثاله قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ﴾[البقرة: 42] وقوله: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾[آل عمران: 97] فقد بينت السنة أفعال الصلاة والحج ومقادير نصب الزكاة في أنواعها"[2]، وكذلك قوله: ﴿والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء﴾[البقرة: 228]، فإن القرء موضوع بإزاء حقيقتين وهما: الحيض والطهر"[3].

القول الثاني: أن الإجمال ليس واردا في الشرع، ولا من أساليب تقريره للأحكام. وهو قول أبو داود الظاهري رحمه الله.

دليلهم: احتج أصحاب هذا القول بأن الكلام إما أن يذكر للإفهام أو لا للإفهام، والثاني عبث غير جائز على الله تعالى، والأول إما أن يكون قد قرن بالمجمل ما يبينه أو لم يفعل ذلك، والأول تطويل من غير فائدة لأن التنصيص عليه أسهل وأدخل في الفصاحة من ذكره باللفظ المجمل، ثم بيان ذلك المجمل بلفظ آخر، وأيضا فيجوز أن يصل الإنسان إلى ذلك المجمل قبل وصوله إلى ذلك البيان فيكون سببا للحيرة وإنه غير جائز، والثاني باطل لأنه إذا أراد الإفهام مع أن اللفظ لا يدل عليه، وليس معه ما يدل عليه كان تكليفا بما لا يطاق وإنه غير جائز[4]. ويجاب عليه أن الكلام إذا ورد مجملا، ثم فصل أوقع في النفس من ذكره مبينا ابتداء[5].

---

[1] رفع النقاب، الشوشاوي، 4/297- 299.

[2] الاتقان، السيوطي، 4/1429- 1430.

[3] نهاية السول، جمال الدين الأسنوي، 1/225.

[4] المحصول في علم الأصول، محمد بن عمر بن الحسين الرازي، 3/238- 239.

[5] شرح الكوكب المنير، ابن النجار، ص410.

قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "والجواب أنَّا لا نسلم عدم الفائدة في ورود المجمل، بل فيه فوائد ومصالح: أحدها امتحان العبد حتى يظهر تثبته وفحصه عن البيان فيعظم أجره، أو يظهر إعراضه فيظهر عصيانه، وثانيها أنه إذا ورد المجمل ثم ورد البيان بعده، ازداد شرف العبد بكثرة مخاطبة سيده له، وثالثها أن الحروف إذا كثرت كثرت الأجور"[1].

رأي الإمام: يرى الإمام رحمه الله وقوع المجمل في القرآن الكريم، وصاغ لذلك أمثلة منها قوله: "حجة القول بورود المجمل في القرآن نحو آية الجمعة، وهي قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَّوْمِ ٱلْجُمُعَةِ فَاسْعَوْاْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾[الجمعة: 9]، فهي مجملة بالنسبة إلى صفة أدائها، وكذلك آية الزكاة وهي قوله تعالى: ﴿وَءَاتُواْ حَقَّهُۥ يَوْمَ حَصَادِهِۦ﴾[الأنعام: 142] فهي مجملة بالنسبة إلى مقادير الحق الواجب"[2].

الخلاصة: من خلال الأقوال السابقة يترجح رأي الإمام الشوشاوي رحمه الله الذي عليه الجمهور، لقوة أدلتهم وضعف أدلة المخالف.

الفرع الثاني: تخصيص[3] القرآن بالقرآن:

لقد تكفل الله عز وجل ببيان القرآن وإيضاحه، إذ يقول في محكم تنزيله: ﴿كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ ءَايَـٰتِهِۦ لِلنَّاسِ﴾[البقرة: 187]، ومن بين هذا البيان ما جاء في القرآن نفسه، إذ أن تفسير القرآن بالقرآن من أصح طرق التفسير، قال ابن تيمية رحمه الله: "إن أصح الطرق في ذلك أن يفسر القرآن بالقرآن؛ فما أجمل في مكان فإنه قد يفسر في موضع آخر، وما اختصر من مكان فقد بسط في موضع آخر"[4]، فهناك ألفاظا وردت في القرآن الكريم بصيغة العموم، وأحيانا وردت بصيغة الخصوص، وأحيانا أخرى يكون اللفظ عاما ويراد به الخصوص والعكس كذلك، فقد ترد آيات عامة فتخصصها آيات أخرى، لذا اختلف أهل العلم في حكم جواز تخصيص القرآن بالقرآن على قولين هما:

القول الأول: جواز تخصيص القرآن بالقرآن. وبه قال جمهور العلماء[5].

دليلهم: استدلوا بالمنقول والمعقول.

فأما المنقول: فأمثلته كثيرة في القرآن الكريم، منها:

---

[1] رفع النقاب، الشوشاوي، 341/4.

[2] رفع النقاب، الشوشاوي، 339/4-340.

[3] التخصيص هو إخراج بعض ما كان داخلا تحت العموم. إرشاد الفحول، الزركشي، ص244.

[4] مقدمة في أصول التفسير، ابن تيمية، ص93.

[5] ينظر: إرشاد الفحول، الشوكاني، ص266. إجابة السائل شرح بغية الآمل، الصنعاني، ص328. الفصول في الأصول، الرازي،142/1. الإبهاج الإبهاج في شرح المنهاج، السبكي، 170/2.

- قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوَءٍ﴾[البقرة: 228]، فهذا لفظ عام يدخل فيه جميع المطلقات، فخصصه الله تعالى بقوله: ﴿وَأُوْلَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾[الطلاق: 4] فالمطلقة الحامل خرجت من العموم بهذا الدليل، فعدتها وضع حملها لا ثلاثة قروء[1].

- وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَّ﴾[البقرة: 219] فهذا عام في جميع المشركات خصصه قوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ﴾[المائدة: 6] أخرج المشركة الكتابية فيجوز الزواج بها[2].

وأما المعقول: قولهم: "إذا اجتمع نصان من الكتاب أحدهما عام والآخر خاص وتعذر الجمع بين حكميهما فإما أن يعمل بالعام أو الخاص، فإن عمل بالعام لزم منه إبطال الدليل الخاص مطلقا، ولو عمل بالخاص لا يلزم منه إبطال العام مطلقا لإمكان العمل به فيما خرج عنه كما سبق، فكان العمل بالخاص أولى، ولأن الخاص أقوى في دلالته وأغلب على الظن لبعده عن احتمال التخصيص بخلاف العام فكان أولى بالعمل"[3].

القول الثاني: قالوا بالمنع، وأنَّ القرآن لا يخصص بالقرآن وإنما بالسنة، وبه قال بعض الظاهرية[4].

دليلهم: "أن التخصيص بيان للمراد باللفظ، ولا يكون إلا بالسنة، لقوله تعالى: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾[النحل: 44]"، ويجاب عنه: بأن كونه ﷺ مبينًا لا يستلزم أن لا يحصل بيان الكتاب بالكتاب، وقد وقع ذلك، والوقوع دليل الجواز، فإن قوله سبحانه: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوَءٍ﴾[البقرة: 228] يعم الحوامل وغيرهن فخص أولات الأحمال بقوله تعالى: ﴿وَأُوْلَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾[الطلاق: 4]، وخص منه أيضًا المطلقة قبل الدخول بقوله تعالى: ﴿فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُّونَهَا فَمَتِّعُوهُنَّ﴾[الأحزاب: 49]، وهكذا[5].

رأي الإمام: يرى الإمام الشوشاوي رحمه الله جواز تخصيص القرآن بالقرآن، وقد استدل لذلك بعدة أمثلة منها: "قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ ...﴾[البقرة: 226] خصصه قوله: ﴿وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمْ...﴾[الطلاق: 4]، وقوله: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ...﴾[البقرة: 232] خصَّصه قوله: ﴿وَأُوْلَاتُ الْأَحْمَالِ...﴾[الطلاق: 4]...إلخ"[6].

---

[1] إرشاد الفحول، الشوكاني، 266. البحر المحيط في أصول الفقه، الزركشي، 494/2.

[2] ينظر: الإحكام، الآمدي، 243/2. البحر المحيط، الزركشي، 437/4.

[3] الإحكام، الآمدي، 343/2- 344.

[4] إرشاد الفحول، الشوكاني، ص266. إجابة السائل، الصنعاني، 328. الفصول في الأصول، الرازي، 142/1.

[5] ينظر: إرشاد الفحول، الشوكاني، ص266. إجابة السائل، الصنعاني، 328. الفصول في الأصول، الرازي، 142/1.

[6] رفع النقاب، الشوشاوي، 233/3- 234.

الخلاصة: من خلال عرض الأقوال السابقة يتبين كلام الإمام رحمه الله الموافق لما عليه الجمهور، وهو الرأي السديد لقوة أدلتهم وضعف القول المخالف، ووضوح ذلك في آيات القرآن الكريم.

المطلب الثامن: أحكام القرآن وآدابه.

للقرآن الكريم أحكام تتعلق بتاليه وأخرى تتعلق بالمصحف الشريف، كان للإمام الشوشاوي رحمه الله حظًا في إبراز جانب منها، وإبداء رأيه فيها، ومن هذه الأحكام نذكر:

الفرع الأول: مسألة مدة ختم القرءان:

اختلف العلماء في مدة ختم القرآن على أقوال، منها:

القول الأول: أنه يستحب ختم القرآن كل ثلاثة أيام، ممن قال به: عبد الله بن مسعود، وعائشة رضي الله عنهما، وهو اختيار الإمام أحمد في رواية، وإسحاق بن راهوية، وابن سلام، وغيرهم[1].

أدلتهم: استدلوا بعدة أحاديث منها:

1- عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: (اقرأ القرآن في كل شهر، قال، إني أطيق أكثر، فما زال حتى قال: في ثلاث)[2].

2- عن عائشة -رضي الله عنها-: (أن النبي ﷺ كان لا يختم القرآن بأقل من ثلاث)[3].

3- عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: (اقرؤوا القرآن في سبع ولا تقرؤه في أقل من ثلاث)[4].

وهذه الأدلة لا تدل على تحريم ختم القرآن في أقل من ثلاثة، ولكن مراده أنه لا يمكن مع قراءته في أقل من ثلاث التفقه فيه والتدبر لمعانيه...، والمراد نفي الفهم لا نفي الثواب[5].

القول الثاني: أنه يستحب ختم القرآن في خمسة أيام، وهذا فعل علقمة رضي الله عنه[6].

أدلتهم: عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه قال: (قلت يا رسول الله: في كم أقرأ القرآن؟ قال اختمه في شهر، قلت: إني أطيق أفضل من ذلك، قال اختمه في عشرين، قلت: إني أطيق أفضل من ذلك، قال اختمه في خمسة عشر قلت: إني أطيق أفضل من ذلك، قال اختمه في عشر، قلت: إني أطيق أفضل من ذلك، قال اختمه في خمس

---

[1] ينظر: فتح الباري، ابن حجر، 298/11، التذكار للقرطبي، ص101، فضائل القرآن، أبو عبيد، 347/1، الإتقان، السيوطي، 662/2.

[2] سبق تخريجه، ص 476

[3] أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن، ح(272)، 349/1، وضعف الحديث ابن كثير في فضائل القرآن في مقدمة تفسيره 83/1، والألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة، ح(6954)، 1048/14، وتراجع عن تحسينه له.

[4] أخرجه سعيد بن منصور في سننه، 442/2، وعبد الرزاق في المصنف، ص5948، وصححه ابن حجر في فتح الباري، 302/11.

[5] طرح التثريب، زين الدين العراقي، 103/3، تحفة الأحوذي، المباركفوري، 221/8.

[6] أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن، ب: القارئ يقرأ القرآن من سبع ليال إلى ثلاث، ح(269)، 348/1، وعلقمة هو علقمة بن قيس بن عبد الله بن مالك النخعي، من أنبل أصحاب عبد الله بن مسعود، وكان عبد الله يشبه النبي ﷺ في هديه ودله وسمته، وكان علقمة يشبه بعبد الله، كان فقيها إماما بارعا ثبتا فيما ينقل صاحب خير وورع، توفي سنة: 62هـ. ينظر: طبقات ابن سعد، 86/6، صفة الصفوة لابن الجوزي، 27/3، تذكرة الحفاظ للذهبي، 48/1.

قلت: إني أطيق أفضل من ذلك، قال: فما رخص لي)[1]، ورواية (اختمه في خمس) على استحباب ختمه في خمسة أيام قد ذكر ابن حجر أنه إن كان محفوظا فالجمع بين الروايتين بتعدد القصة؛ فلا مانع أن يتعدد قول النبي ﷺ لعبد الله بن عمرو رضي الله عنه ذلك تأكيدا، ويؤيده الاختلاف الواقع في السياق؛ وعُرف ذلك من قرائن الحال[2].

القول الثالث: أنه يستحب ختم القرآن في سبعة أيام، وهذا اختيار السيوطي رحمه الله وغيره[3].

أدلتهم: استدلوا بأدلة متعددة منها:

1- عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال له: (اقرأ القرآن كل شهر، قال: قلت له: يا نبي الله إني أطيق أفضل من ذلك؟ قال: فاقرأه في كل عشرين، قال: قلت له: يا نبي الله إني أطيق أفضل من ذلك؟ قال: فاقرأه في كل عشر، قال: قلت له: يا نبي الله إني أطيق أفضل من ذلك؟ قال: فاقرأه في كل سبع، ولا تزد على ذلك)[4].

2- لم يثبت أن النبي ﷺ ختم القرآن في أقل من سبع، وهو أعلم بالمصالح والأجر.

3- أن هذا هو فعل الأكثرين من الصحابة وغيرهم؛ كما ذكره النووي والسيوطي[5]، وقد ورد عن أوس بن حذيفة رضي الله عنه أنهم كانوا يختمون القرآن كله في سبعة أيام، حيث قال: (سألت أصحاب رسول الله ﷺ كيف تحزبون القرآن، قالوا: ثلاث، وخمس، وسبع، وتسع، وإحدى عشرة، وحزب المفصل من ق حتى نختم)[6].

4- هو فعل كثير من السلف الصالح من أصحاب رسول الله ﷺ ومن تبعهم بإحسان[7].

القول الرابع: أنه يستحب ختم القرآن مرة كل شهر، فإن ختمه في أقل من ذلك فحسن، لكن لا يجوز للقارئ أن يختم القرآن في أقل من ثلاث، وإليه ذهب ابن حزم رحمه الله، حيث قال: "يستحب أن يختم القرآن كله مرة في كل شهر؛ فإن ختمه في أقل فحسن، ويكره أن يختم في أقل من خمسة أيام، فإن فعل ففي ثلاثة أيام لا

---

[1] أخرجه الترمذي في سننه ك: القراءات عن رسول الله، ب: 13، ح(2946)، 196/5، والدارمي في سننه ك: فضائل القرآن، ب: ختم القرآن، ح(3486)، 562/2، والنسائي في السنن الكبرى، ك: فضائل القرآن، ب: في كم يقرأ القرآن؟ ح(8065)، 25/5، وقال الترمذي هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه يستغرب من حديث أبي بردة عن عبد الله بن عمرو، وضعف الألباني إسناده في ضعيف سنن الترمذي، ص311.

[2] ينظر: فتح الباري، ابن حجر، 303/11.

[3] ينظر: الإتقان، السيوطي، 663/2.

[4] حديث متفق عليه، أخرجه البخاري في صحيحه ك: فضائل القرآن، ب: في كم يقرأ القرآن، ح(5042)، 567/6، ومسلم في صحيحه ك: الصيام، ب: النهي عن صوم الدهر لمن تضرر به، ح(1159)، 515/1.

[5] الأذكار، النووي، ص85، الإتقان، السيوطي، 663/2.

[6] أخرجه ابن ماجه في سننه، ب: في كم يستحب ختم، ح(1345)، 427/1، وأحمد في مسنده باب حديث أوس بن حذيفة رضي الله عنه ح(19043)، 343/4، وقال شعيب الأرنؤوط: "إسناده ضعيف"، كما ضعفه الألباني في ضعيف سنن ابن ماجه، ب: في كم يستحب أن يختم القرآن، ح(1362)، ص102.

[7] ينظر: التبيان في آداب حملة القرآن، النووي، ص59، فضل ختم القرآن الكريم وحدَّاه الزمنيان الأدنى والأعلى، عبد الرحمن عبد الله سرور الجرمان، ص1083.

يجوز أن يختم القرآن في أقل من ذلك"[1]. والقول بعدم جواز قراءته في أقل من ثلاث ورد فيه أحاديث منها:(لا أعلم نبي الله قرأ القرآن كله في ليلة)[2]، وهذا النهي ليس على التحريم، لأنه بالمقابل أن الأمر في جميع ذلك ليس للوجوب، وعرف ذلك من السياق[3].

دليلهم: حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه السابق، وفيه: أن النبي ﷺ قال له: (اقرأ القرآن كل شهر).

القول الخامس: أن مدة ختم القرآن تبعًا لحال القارئ وظروفه، اختاره أكثر المحققين كالنووي[4].

دليلهم: استدل أصحاب هذا القول بما رُوي عن عثمان رضي الله عنه أنه قرأ القرآن في ركعة في ليلة[5]، وأنه لا بد من التفصيل في مقدار القراءة، فإنْ كان من العابدين السالكين بطريق العمل، فلا ينبغي أن ينقص عن ختمتين في الأسبوع، وإن كان من السالكين بأعمال القلب وضروب الفكر، أو من المشتغلين بنشر العلم، فلا بأس أن يقتصر في الأسبوع على مرة، وإن كان نافذ الفكر في معاني القرآن، فقد يكتفي في الشهر بمرة؛ لكثرة حاجته إلى كثرة الترديد والتأمل[6].

رأي الإمام: يرى الإمام رحمه الله أن أقل ما ينبغي أن يختم فيه القرآن هو سبع ليالي، وذكر قول بجواز ختمه في ثلاثة أيام، مستدلا بحديث رسول الله ﷺ لعبد الله بن عمرو رضي الله عنه: (اقرأه في شهر، فقال له دعني أستمتع من قوتي وشبابي، فقال له: اقرأه في عشرين، فقال له: دعني أستمتع من قوتي وشبابي...، ثم قال له: اقرأه في خمس ومنهم من قال: ثم قال له: اقرأه في ثلاث)[7]، ثم قال: "ولم يرو عن أحد أنه رخص في أقل من ثلاث، ثم قال: وهذا الذي قررناه هو الذي عليه الجمهور من العلماء"[8].

الخلاصة: يرى الإمام رحمه الله أن مدة ختم القرآن سبعة أيام، وهذا ما عليه أكثر السلف، حتى لا يؤدي طول المدة إلى نسيان القرآن ومعانيه، كما استحب ختمه في ثلاثة أيام وكره ختمه في أقل من ذلك؛ لعدم حصول الخشوع والتدبر، ولكن هذا الأمر يرجع لحالة القارئ، ولا تقييد بالوقت، قال الإمام النووي رحمه الله: "فمن كان يظهر له بدقيق الفكر لطائف ومعارف فليقتصر على قدر ما يحصل له كمال فهم ما يقرؤه، وكذا من كان

---

[1] المحلى شرح المجلى، ابن حزم الظاهري، ص256.

[2] رواه مسلم في صحيحه عن عائشة رضي الله عنها، ك: صلاة المسافرين، ب: جامع صلاة الليل، ح(746)، 337/1.

[3] ينظر: فتح الباري، ابن حجر، 303/11.

[4] ينظر: الأذكار، النووي، ص86، البرهان، الزركشي، 101/2، فتح الباري، ابن حجر، 303/11.

[5] رواه ابن أبي شيبة في مصنفه ك: الصلوات، ب: من رخص أن يقرأ القرآن في ليلة، ح(8676)، 511/3، وكذلك روي عن تميم الداري. وممن رواه عن تميم البيهقي في شعب الإيمان، ح(2184)، 398/2.

[6] إحياء علوم الدين، الغزالي، 273/2.

[7] أخرجه البخاري من طريق مجاهد عن عبد الله بن عمرو في ك: فضائل القرآن، ب: في كم يقرأ القرآن، ح(5042)، 567/6، غير أنه ورد في هذه الرواية عبارة إني أطيق أكثر من ذاك بدل (دعني أستمتع بقوتي وشبابي)، ورواه مسلم في صحيحه، ك: الصيام، ب: النهي عن صوم الدهر لمن تضرر، ح(1159)، 515/1، مع اختلاف في اللفظ، ورواه النسائي، ب: في كم يقرأ القرآن، ح(8064)، 24/5، والإمام أحمد في مسنده مسند عبد الله بن عمرو، ح(6516)، 163/2، وابن ماجه بنفس رواية المؤلف، ب: في كم يستحب ختم، ح(1346)، 428/1، وقال الألباني: "صحيح".

[8] ينظر: الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص326- 327.

مشغولا بنشر العلم، أو غيره من مهمات الدين ومصالح المسلمين العامة فليقتصر على قدر لا يحصل بسببه إخلال بما هو مرصد له، وإن لم يكن من هؤلاء المذكورين فليستكثر ما أمكنه من غير خروج إلى حد الملل والهذرمة"[1]، وقال: "والمختار أنه يستكثر منه ما يُمكنه الدوام عليه ولا يعتاد إلاَّ ما يغلب على ظنه الدوام عليه في حال نشاطه وغيره، هذا إذا لم تكن له وظائف عامة أو خاصة يتعطل بإكثار القرآن عنها، فإن كانت له وظيفة عامة كتعليم ونحوه فليوظف لنفسه قراءة يُمكنه المحافظة عليها من غير إخلال بالوظيفة"[2].

الفرع الثاني: كيفية قراءة القرآن بالنسبة إلى الترتيل والإسراع:

اختلفت مسميات الأداء في قراءة القرآن وتباينت بين علماء القراءات والتجويد، ولكنها ترجع كلها لثلاثة أنواع؛ التحقيق، الحدر، والتدوير[3]، ويعم الثلاثة مصطلح الترتيل؛ وهو تتبع الكلام بعضه بعضا على مكث وتفهم من غير عجلة، وبمعنى تجويد الحروف ومعرفة الوقوف[4]، فالترتيل[5] صفة للقراءة الملتزمة بأحكام التجويد التجويد في جميع هذه المراتب الثلاث[6]، وقد ذكر أهل العلم أيهما أفضل من هاته المراتب كالآتي:

القول الأول: أن الترتيل أفضل المراتب مطلقا. وهو المقدم عند الكثير من العلماء[7].

دليلهم: استدلوا بالكتاب والسنة والمعنى.

أولا: الكتاب: من ذلك قوله تعالى: ﴿وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا﴾[المزمل: 3]، وقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ﴾[النساء: 82]، وقوله: ﴿لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَـٰتِهِۦ﴾[ص: 28].

ثانيا: السنة: استدلوا بالعديد من الأحاديث والروايات منها:

✓ ما رُوِي (أنَّ رسول الله ﷺ قام ليلة كاملة بآية واحدة يرتلها ويرددها إلى الصباح، وهي قوله تعالى: ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ ....﴾[المائدة: 120])[8].

---

[1] التبيان في آداب حملة القرآن، النووي، ص61.

[2] ينظر: المنهاج، النووي، 43/8.

[3] التحقيق هو إعطاء كل حرف حقه من إشباع المد، وتحقيق الهمزة، وإتمام الحركات، وغيرها، وهذا النوع من القراءة مذهب حمزة وورش، والحدر والحدر هو إدراج القراءة وسرعتها وتخفيفها بالقصر والتسكين والاختلاس...مع مراعاة إقامة الاعراب وتقويم اللفظ، وهو مذهب ابن كثير وأبي جعفر ومن قصر المنفصل كأبي عمرو ويعقوب، والتدوير هو التوسط بين المقامين من التحقيق والحدر، وهو مذهب سائر القراء. ينظر: النشر، ابن الجزري، 205/1- 207، الإقناع، ابن الباذش، 552/1- 562، الإتقان، السيوطي، 636/2-638.

[4] النشر، ابن الجزري، 208/1، التجويد المصور، أيمن رشدي سويد، 52/1.

[5] منهم من جعل الترتيل هو نفسه التحقيق كالإمام الشوشاوي، ومنهم من فرّق بينهما فذكر أن التحقيق يكون للرياضة والتعليم والتمرين، والترتيل والترتيل يكون للتدبر والتفكر والاستنباط. ينظر: الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص219، التمهيد، ابن الجزري، ص61- 62، النشر، ابن الجزري، 209/1. التحديد، الداني، ص70.

[6] ينظر: الإتقان، السيوطي، 636/2، الواضح في أحكام التجويد، عصام القضاة، ص11.

[7] الدقائق المحكمة، زكرياء الأنصاري، ص15، غاية المريد في علم التجويد، عطية قابل، ص19-20. دراسات في علوم القرءان، فهد الرومي، ص109، هداية القاري، عبد الفتاح المرصفي، ص50، نهاية القول المفيد، محمد مكي، ص30.

[8] أخرجه ابن ماجه في سننه، ح(1350)، 429/1 وقال في الزوائد: "إسناده صحيح"، مصباح الزجاجة، الكناني، 159/1.

✓ عن ابن عباس – رضي الله عنهما– قال: (لأن أقرأ البقرة وآل عمران أرتلهما وأتدبرهما أحب إلي من أن أقرأ القرآن كله)[1].

✓ عن سعيد بن جبير رضي الله عنه: (أنه قام ليلة كاملة بآية واحدة إلى الصباح، وهي قوله تعالى: ﴿وَامْتَـٰزُواْ ٱلْيَوْمَ أَيُّهَا ٱلْمُجْرِمُونَ﴾[يسن: 58])[2].

✓ قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه: (لا خير في عبادة لا فقه فيها، ولا خير في قراءة لا تدبر فيها)[3].

القول الثاني: الحدر – الإسراع في القراءة – أفضل مطلقا، وهو المختار عند أكثر أهل الأداء. وهذا القول ذكره الإمام السيوطي في الإتقان[4].

دليلهم: استدلوا بالكتاب والسنة والمعنى.

أولا: الكتاب: قوله تعالى: ﴿ٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا﴾[الأحزاب: 41][5].

ثانيا: السنة: استدلوا بعدة آثار منها:

- ما رُوي عن النبي ﷺ أنه: (لم يختم القرآن في أقل من ثلاث ليال)[6].
- (أنَّ عثمان بن عفان رضي الله عنه كان يختمه في كل ليلة في ركعة، ولم يصل قبلها ولا بعدها شيئا)[7].
- ما روي عن سعيد بن جبير رضي الله عنه (أنه كان يختمه في كل ليلة في ركعة واحدة، ويقرأ سورة الإخلاص في الركعة الثانية)[8].

---

[1] رواه البيهقي في السنن الكبرى، ب: كيف قراءة المصلي، ح(2529)، 54/2، وفيه ذكر لسورة البقرة دون آل عمران، وذكره بنفس الألفاظ الغزالي في إحياء علوم الدين، 37/2.

[2] رواه أبو عبيد في فضائل القرآن،317/1، وفيه قراءة واتقوا يوما ترجعون فيه إلى الله وفي رواية إذا السماء انفطرت، بدل ما ذكره المصنف، وفي إحياء علوم الدين، الغزالي، 298/2 نفس لفظ الإمام.

[3] أخرجه الدارمي في سننه، ب: من قال العلم الخشية وتقوى، ح(297)، 101/1. وفيه (لا خير في عبادة لا علم فيها) بدل (لا فقه فيها)، وذكر وذكر في اسناده ضعف وانقطاع، ينظر كذلك: إحياء علوم الدين، الغزالي، 297/2 بنفس لفظ الإمام الشوشاوي. وعلي بن أبي طالب هو أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، أبو الحسن، ابن عم رسول الله ﷺ، زوجه فاطمة بنت رسول الله ﷺ، رابع الخلفاء الراشدين، وأحد العشرة المبشرين بالجنة توفي مقتولاً سنة: 40هـ. ينظر: صفة الصفوة لابن الجوزي، 308/1، الإصابة لابن حجر، 564/4.

[4] الإتقان، السيوطي، 638/2.

[5] هذه الآية استدل بها الإمام الشوشاوي، ولكني لم أجد في كتب التفسير من شرحها بأنها تعني الإسراع في القراءة، ولكن ربما قصد الإمام أن كثرة كثرة الذكر يترتب عليه الإسراع في القراءة، لزيادة الأجر.

[6] منها حديث (لا يفقه من قرأه في أقل من ثلاث)، أخرجه أبو داود، ب: في كم يقرأ القرآن، ح(1392)، 527/1، والترمذي في سننه الكبرى، الكبرى، ب: غسل الميت، ح(990)، 315/3، وابن ماجه في سننه، ب: في كم يستحب ختم، ح(1347)، 428/1، وأحمد في مسند عبد الله بن عمرو، ح(6535)، 164/2، وصححه الألباني في السلسلة، 18/4، قال العظيم آبادي: "وهذا نص صريح في أنه لا يختم القرآن في أقل من ثلاثة أيام". عون المعبود، 187/4.

[7] أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه عن السائب بن يزيد رحمه الله ك: الصلاة، ب: حافظوا على الصلاة..، ح(8669)، 579/3.

[8] أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، ك: الصلاة، ب: حافظوا على الصلاة..، ح(8670)، 579/3.

ثالثا: المعنى: أن الإسراع يتضمن كثرة القراءة، وكثرة القراءة يتضمن كثرة الأجر. قال الحافظ الداني رحمه الله: "أن الإسراع في القراءة لتكثير الحسنات"[1].

القول الثالث: التدوير أفضل، وهو المختار عند أكثر أهل الأداء[2].

دليلهم: قول ابن مسعود رضي الله عنه: (لا تنثروه – يعني القرءان– نثر الدقل ولا تهذوه هذّ الشعر)[3].

رأي الإمام: ذكر الإمام الشوشاوي رحمه الله أقوال أخرى بالإضافة لما سبق[4]، ثم قال: "الترتيل أفضل مطلقا، وهو القول المشهور الذي عليه الجمهور"[5].

الخلاصة: يرى الإمام الشوشاوي رحمه الله أنَّ الترتيل في قراءة القرآن الكريم أفضل المراتب لمن أراد القراءة، ولكن الذي يترجح كلا حسب القراءة الصحيحة دون إخلال بالأحكام، قال ابن الباذش رحمه الله: "لهذا كله حدود تحكمها المشافهة، فلا يُدفع أن يكون الأخذ لهم بالترتيل أكثر اشتياقا لمخارج الحروف وصفاتها من الأخذ بالحدر أو التوسط، والكل غير خارج عن حد التجويد إلى الإخلال بالحروف"[6]، ومهما كانت كيفية قراءة الفرد، إلا أنه ينبغي له مراعاة أحكام التجويد فيتحفظ في الترتيل عن التمطيط، وفي الحدر عن الإدماج والتخليط[7].

الفرع الثالث: مسألة الأفضلية في قراءة القرآن الكريم، هل الأفضل قراءته من المصحف، أم على ظهر قلب:

اختلف أهل العلم في هذه المسألة على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أن القراءة من المصحف أفضل، قاله القاضي الحسين[8]، والغزالي حيث قال: "قراءة القرآن في المصاحف أفضل إذ يزيد في العمل النظر، وتأمل المصحف وحمله فيزيد الأجر بسببه"[9].

---

[1] التحديد في الاتقان والتجويد، الداني، ص71، ينظر كذلك: الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص223.

[2] ينظر: التحديد في الاتقان والتجويد، الداني، ص93- 94، النشر، ابن الجزري، 207/1.

[3] أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف على النحو(لا تهذوا القرآن كهذ الشعر، ولا تنثروه نثر الدقل)، ح(8817)، 610/3، وينظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال، 273/10، أخلاق حملة اللقران، الآجري، ص41.

[4] الأول: الترتيل والإسراع سواء، الثاني: الترتيل في غير الإمام أفضل، والإسراع في الإمام أفضل، الثالث: الترتيل أفضل إلا في حق من صعب عليه، عليه، الرابع: الإسراع للعارف بمعاني القرآن أفضل، والترتيل للجاهل بمعاني القرآن أفضل. الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص223.

[5] الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص218.

[6] الإقناع، ابن الباذش، 553/1.

[7] نهاية القول المفيد، محمد مكي، ص30.

[8] البرهان، الزركشي، 93/2، والقاضي الحسين هو الحسين بن محمد بن أحمد القاضي أبو علي المزوروذي، الفقيه الشافعي، زين العلم، فقيه النفس، الإمام الجليل، كان يقال له حبر الأمة، تخرج عليه من الأئمة عدد كبير منهم: إمام الحرمين والمتولي والبغوي، من تصانيفه: التعليق الكبير توفي سنة: 462 هـ. طبقات الشافعية، السبكي، 155/3.

[9] إحياء علوم الدين، الغزالي، ص330.

دليلهم: استدلوا بما يلي:

- ✓ ما رُوِي عن النبي ﷺ أنه قال: (قراءة الرجل في غير المصحف ألف درجة، وقراءته في المصحف تضاعف على ذلك إلى ألفي درجة)[1].
- ✓ أنّ النبي ﷺ قال: (فضل القرآن نظرا على من قرأ ظاهرا كفضل الفريضة على النافلة)[2].
- ✓ ما رُوِي عن عائشة –رضي الله عنها- مرفوعا: (النظر إلى الكعبة عبادة، والنظر في وجه الوالدين عبادة والنظر في المصحف عبادة)[3].
- ✓ ما رُوِي عن أبي الدرداء رضي الله عنه مرفوعا: (من قرأ مائتي آية كل يوم نظرا شُفِّع في سبعة قبور حول قبره وخُفِّف العذاب عن والديه وإن كانا مشركين)[4].
- ✓ أن النظر في المصحف عبادة، فتجتمع القراءة والنظر[5].
- ✓ "دخل بعض فقهاء مصر على الشافعي في السحر وبين يديه مصحف، فقال: (شغلكم الفقه عن القرآن إني لأصلي العتمة، وأضع المصحف بين يدي فما أُطْبِقُه حتى أُصبح)"[6].

القول الثاني: أن القراءة على ظهر القلب أفضل، واختاره أبو محمد بن عبد السلام رحمه الله.

دليلهم: "قيل القراءة في المصحف أفضل؛ لأنه يجمع فعل الجارحتين؛ وهما اللسان والعين، والأجر على قدر المشقة، وهذا باطل؛ لأن المقصود من القراءة التدبر لقوله تعالى: ﴿لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ﴾[ص: 28]، والعادة تشهد أن النظر في المصحف يخل بهذا المقصود، فكان مرجوحا"[7].

القول الثالث: حسب حالة القارئ للقرآن وقوة تدبره، وهو اختيار النووي رحمه الله.

دليلهم: قال النووي رحمه الله: "إن كان القارئ من حفظه يحصل له من التدبر والتفكر وجمع القلب والبصر أكثر مما يحصل من المصحف فالقراءة من الحفظ أفضل، وإن استويا فمن المصحف أفضل، قال: وهو مراد السلف"[8].

---

[1] أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، ح(601)، 1/221، والبيهقي في شعب الإيمان، ح(2218)، 2/407، وابن عدي في الكامل ح(2203)، 7/299. قال الهيثمي في مجمع الزوائد: "رواه الطبراني وفيه أبو سعيد بن عون وثقه ابن معبد في رواية وضعفه في أخرى، وبقية رجاله ثقات"، 7/343. والحديث رواه أوس بن أبي أوس الثقفي رضي الله عنه مرفوعا.

[2] رواه أبو عبيد في فضائل القرآن بسنده عن النبي ﷺ، 1/282. والحديث مروي عن أبو عبد الله بن عبد الرحمن. ينظر: تخريج أحاديث إحياء علوم الدين، الزبيدي، 2/697.

[3] ينظر: شعب الإيمان، البيهقي، ح(7860)، 187/6، قال الألباني عن هذا الحديث: "موضوع". سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، الألباني الألباني 531/1.

[4] ذكره السيوطي في الأحاديث الموضوعة. ينظر: اللالئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، السيوطي، 246/1.

[5] البرهان، الزركشي، 93/2.

[6] مناقب الشافعي، البيهقي، 281/1.

[7] ينظر: البرهان، الزركشي، 95/2، مباحث في علوم القرآن، مناع القطان، ص171.

[8] الأذكار، النووي، ص91.

رأي الإمام: قال الإمام رحمه الله: "فقراءة القرآن في المصحف أفضل من قراءته في غير المصحف"[1].

الخلاصة: صرَّح كثير من العلماء بأن القراءة من المصحف نظرًا أفضل من القراءة عن ظهر قلب، وهذا ما ذكره الإمام الشوشاوي رحمه الله، ولكن القول أن قراءة القرآن عن ظهر قلب أمكن في التوصيل إلى التعليم، والذي يظهر أن ذلك يختلف باختلاف الأحوال والأشخاص[2].

الفرع الرابع: حكم أخذ الأجرة على قراءة القرآن وتعليمه:

الأصل في الأعمال التي يتقرب فيها إلى الله تعالى كتعليم القرآن الكريم أن يقوم بها صاحبها محتسبا ومخلصا لوجه الله عز وجل، لا يبتغي فيها أجرا غير وجهه سبحانه، لقوله تعالى: ﴿قُل لَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً﴾[الشورى: 21]، وقد كان "الصحابة والتابعون وتابعوا التابعين، وغيرهم من العلماء المشهورين عند الأمة بالقرآن والحديث والفقه، إنما كانوا يعلِّمون بغير أجرة، و لم يكن فيهم من يعلم بأجرة أصلاً"[3]، إلا أنه في بعض الأحيان الأحيان لا يكون للإنسان عملا آخرًا غير القرآن يتكسب منه معيشته، لذا اختلف العلماء في مسألة جواز أخذ الأجرة على تعليم القرآن من عدمه كالآتي:

القول الأول: أنه يجوز أخذ الأجرة على تعليم القرآن الكريم ولو بشرط، وبه قال جمهور العلماء، منهم: مالك، والشافعي، ورواية عن أحمد، وابن حزم[4]، وغيرهم[5].

دليلهم: استدل أصحاب هذا القول بأدلة نقلية وأخرى عقلية كما يلي:

أولا: أدلة نقلية: منها:

- أن النبي ﷺ زوّج رجلا بما معه من القرآن، وقال له ﷺ: (زوجتُكها بما معك من القرآن)[6].
- ما رُوي عن ابن عباس – رضي الله عنهما – (أن نفراً من أصحاب النبي ﷺ مروا بماء فيه لديغ أو سليم، فعرض لهم رجل من أهل الماء، فقال هل فيكم راق؟ إن في الماء رجلاً لديغاً أو سليماً، فانطلق رجل منهم فقرأ بفاتحة الكتاب على شاة، فجاء بالشاة إلى أصحابه، فكرهوا ذلك، وقالوا: أخذت على كتاب الله أجراً، حتى قدموا المدينة، فقالوا يا رسول الله أخذ على كتاب الله أجراً، فقال رسول الله ﷺ: "إن أحق ما أخذتم عليه أجراً كتاب الله")[7].

---

[1] الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص337.

[2] ينظر: فتح الباري، ابن حجر، 273/11.

[3] مجموع الفتاوى، ابن تيمية، 204/30.

[4] ينظر: الاستذكار، ابن عبد البر، 417/5، الذخيرة، القرافي، 402/5، مغني المحتاج، محمد الشربيني، 344/2، أسنى المطالب، زكريا الأنصاري الأنصاري 410/2، المغني، ابن قدامة، 136/8، المحلى، ابن حزم، 193/8.

[5] منهم: أبو قلابة، وأبو ثور. ينظر: المغني، ابن قدامة، 39/8- 43.

[6] رواه البخاري في صحيحه عن سهل بن سعد رضي الله عنه، ك: فضائل القرآن، ب: خيركم من تعلم القرآن وعلمه، ح(5016)، 556/6.

[7] أخرجه البخاري في ك: الطب، ب: الشرط في الرقية بقطيع من الغنم، ح(5737)، 380/7.

- عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: (أن أناسا من أصحاب النبي ﷺ أتوا على حيّ من أحياء العرب فلم يقروهم فبينما هم كذلك إذ لُدِغ سيد أولئك، فقالوا: هل معكم من دواء أو راق؟ فقالوا: إنكم لم تقرونا، ولا نفعل حتى تجعلوا لنا جعلا، فجعلوا لهم قطيعا من الشاء، فجعل يقرأ بأم القرآن ويجمع بزاقه ويتفل فبرأ، فأتوا بالشاء فقالوا: لا نأخذه حتى نسأل النبي ﷺ، فسألوه فضحك وقال: "وما أدراك أنها رقية، خذوها واضربوا لي بسهم")[1].

- حديث سهل بن سعد الساعدي[2] رضي الله عنه في قصة الزواج وفيه أن النبي ﷺ قال له: (فهل عندك من شيء؟ قال: لا، والله يا رسول الله، فقال: اذهب إلى أهلك فانظر هل تجد شيئا، فذهب ثم رجع فقال: لا والله ما وجدت شيئا...، حتى قال النبي ﷺ ماذا معك من القرآن؟ قال: معي سورة كذا وسورة كذا عدَّدها، فقال: تقرؤهن عن ظهر قلبك؟ قال: نعم، قال: اذهب فقد ملكتها بما معك من القرآن، وفي لفظ قال: انطلق فقد زوجتكها فعلِّمها من القرآن)[3].

ثانيا: أدلة عقلية: يجوز أخذ الأجرة على تعليم القرآن، لأنه استئجار لعمل معلوم ببدل معلوم[4].

القول الثاني: أنه يجوز أخذ الأجرة على تعليم القرآن عند الحاجة والضرورة، وهو رواية في مذهب الإمام أحمد[5]، وهو اختيار ابن تيمية رحمه الله

دليلهم: استدلوا بعدة أدلة منها:

✓ حديث سهل رضي الله عنه السابق، وفيه أن النبي ﷺ لم يجعل تعليم القرآن مهرا للزواج إلا حينما لم يكن عند الصحابي شيء من المال فدل على جواز أخذ الأجرة على التعليم عند الحاجة[6].

✓ قال ابن تيمية رحمه الله: "يباح للمحتاج"، وقال أيضًا: "ومن فرّق بين المحتاج وغيره، قال المحتاج إذا اكتسب بها أمكنه أن ينوي عملها لله، ويأخذ الأجرة ليستعين بها على العبادة، فإن الكسب على العيال واجب أيضاً"[7].

القول الثالث: أنَّ أخذ الأجرة على التعليم لا يجوز مطلقا، وممن قال به الضحاك، وابن شقيق[1].

---

[1] أخرجه البخاري في صحيحه، ك: الطب، ب: الرقى بفاتحة الكتاب، ح(5736)، 379/7.

[2] هو سهل بن سعد بن مالك بن خالد بن ثعلبة بن حارثة بن عمرو بن الخزرج الساعدي الأنصاري، يكنى أبا العباس، توفي سنة: 91هـ، وقيل غير ذلك. ينظر: الاستيعاب، ابن عبد البر، 664/2.

[3] أخرجه البخاري في صحيحه، ك: فضائل القرآن، ب: القراءة عن ظهر قلب، ح(5017)، 556/6، ومسلم في صحيحه، ك: النكاح، ب: الصداق وجواز كونه تعليم قران وخاتم حديد وغير ذلك من قليل وكثير، ح(1425)، 1040/2- 1041.

[4] بدائع الصنائع، الكاساني، 8/6.

[5] ينظر: حاشية الروض المربع، عبد الرحمن العاصمي، 320/5.

[6] ترجيحات الزركشي، بدر البدر، ص394.

[7] ينظر: مجموع الفتاوى، ابن تيمية، 192/30- 193، 207/30.

دليلهم: استدلوا بأدلة متعدد منها:

1- الآيات الواردة في بيان طريقة الأنبياء في الدعوة، وأنهم لا يأخذون عليه أجرا، كقوله تعالى: ﴿قُل لآَّ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراًۖ﴾[الأنعام: 91]، وقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنَ اَجْرٍۖ اِنَ اَجْرِىَ إِلاَّ عَلَىٰ رَبِّ اِلْعَـٰلَمِينَ﴾[الشعراء: 164]، "ويؤخذ من هذه الآيات الكريمة أن الواجب على أتباع الرسل من العلماء وغيرهم أن يبذلوا ما عندهم من العلم مجاناً من غير أخذ عوض عن ذلك، وأنه لا ينبغي أخذ الأجرة على تعليم كتاب الله تعالى، ولا على تعليم العقائد والحلال والحرام"[2].

2- ما ورد عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه[3] قال: (علّمت ناساً من أهل الصفة الكتاب والقرآن، فأهدى إليّ رجل منهم قوساً، قلت: ليس بمال وأرمي عنها في سبيل الله عزّ وجل، لآتين رسول الله ﷺ فلأسألنّه! فأتيته فقلت: يا رسول الله! رجل أهدى إليّ قوساً ممن كنت أعلمه الكتاب والقرآن، وليست بمال، وأرمي عنها في سبيل الله؟ قال: إن كنت تحب أن تطوق طوقاً من نار فاقبلها)[4].

3- أنها عبادة يختص فاعلها أن يكون من أهل القربة...، فمتى فعله من أجل الأجرة خرج عن كونه عبادة فلم يصح[5].

القول الرابع: أنه يختلف باختلاف الأوقات والأزمان، فإذا كان هناك إقبال على التعليم بالحسبة واعتياد الناس على ذلك، فلا يجوز أخذ الأجرة، وإن كان هناك إدبار عن التعليم بالحسبة، وأن الناس اعتادوا أن لا يعلّموا إلا بالمقابل فإنه يجوز أخذ الأجرة على ذلك.

دليلهم: أن "بعض أئمة بلخ[6] – رحمهم الله تعالى – اختاروا قول أهل المدينة، وقالوا: إن المتقدمين من أصحابنا بنوا هذا الجواب على ما شاهدوا في عصرهم من رغبة الناس في التعليم بطريق الحسبة ومروءة المتعلمين في مجازاة الإحسان بالإحسان من غير شرط، فأما في زماننا فقد انعدم المعنيين جميعاً، فنقول يجوز الاستئجار لئلا

---

[1] ينظر: البرهان، الزركشي، 90/2، المحلى، ابن حزم، 195/8. وعبد الله بن شقيق هو عبد الله بن شقيق العقلي البصري، يكنى أبن عبد الحمن، سمع عائشة رضي الله عنها وأبي هريرة رضي الله عنه، روى عنه الجريري وخالد الحذاء، مات سنة: 108هـ. ينظر: التاريخ الكبير، البخاري، 116/5. الثقات، ابن حبان، 10/5.

[2] أضواء البيان، الشنقيطي، 179/2.

[3] هو عُبادة بن الصامت بن قيس بن أصرم بن فهر بن ثعلبة بن الخزرج الأنصاري السالمي، يكنى أبا الوليد، شهد بدرا والمشاهد كلها، ثم وجهه عمر رضي الله عنه إلى الشام قاضيا ومعلما، روى عنه من الصحابة أنس بن مالك وجابر بن عبد الله وغيرهم كما روى عنه جماعة من التابعين، أقام بحمص ثم انتقل إلى فلسطين ومات بها، سنة: 34هـ. ينظر: الاستيعاب، ابن عبد البر، 807/2.

[4] أخرجه أبو داود في الإجارة، ب: في كسب المعلم، ح(3418)، 267/3، وفيه المغيرة بن زياد قد ضعّفه جمع من العلماء منهم أحمد، وأبو زرعة الرازي وغيرهم. ينظر: تنقيح تحقيق أحاديث التعليق، شمس الدين الحنبلي، 65/3.

[5] المغني، ابن قدامة، 24/5.

[6] بلخ: مدينة مشهورة بخراسان، وبلخ من أجلّ مدن خراسان، وأذكرها وأكثرها خيراً، وأوسعها غلّة، ويقال: إن أول من بناها الإسكندر، وكانت تسمى الاسكندرية قديماً. ينظر: معجم البلدان، ياقوت الحموي، 479/1.

يتعطل هذا الباب"[1].

القول الخامس: أنه لا يجوز أخذ الأجرة على تعليم القرآن إن كان بشرط، وهو مذهب أبي حنيفة، ورواية عن أحمد[2]، وقال به: إبراهيم النخعي[3]، والشعبي، وطاووس بن كيسان[4]، وغيرهم[5].

دليلهم: عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه قال: (سمعت عمر رضي الله عنه يقول: كان رسول الله ﷺ يعطيني العطاء فأقول: أعطه من هو أفقر إليه مني، فقال: خذه إذا جاءك من هذا المال شيء وأنت غير مشرف ولا سائل فخذه، وما لا فلا تتبعه نفسك)[6].

القول السادس: قالوا أن حكمها الأجرة معلق بالمقاصد، فإن كان قصد التالي التآكل بالقرآن، وتعجيل أجره عليه حرمت عليه الأجرة، وإن قصد التعليم ونفع الناس وتفرّغ له جاز أن يأخذها بدل تفرغه لذلك[7].

دليلهم: استدلوا بالوجوه الآتية[8]:

الأول: ثبوت النص بجواز أخذ الأجرة على منفعة القراءة، وهو دليل من يقول بجواز أخذ الأجرة على تعليم القرآن.

الثاني: السلامة من المعارِض الثابت الذي لا يقبل التأويل.

الثالث: أن تعليم القرآن واجب على الكفاية، فلو تُرِك لتطوع من شاء لقصر الناس فيه؛ لانشغالهم بطلب المعاش، وسعيهم في مصالح حياتهم، فلزمهم أن يُوجِدوا من بينهم من يكفيهم ذلك الواجب، وهذا لا يكون إلا بتهيئة الأسباب للقيام به، وأهم تلك الأسباب تفريغ المعلمين والمقرئين والقيام بأسباب معاشهم بما لا يكونون به أدنى من أمثالهم من أهل مجتمعهم وبيئتهم.

رأي الإمام: يرى الإمام الشوشاوي رحمه الله بجواز أخذ الأجرة على تعليم القرآن، حيث قال: "ودليل مالك القائل بالجواز مطلقا، وهو القول الصحيح؛ القرآن والحديث والعمل والنظر، ودليل النظر لئلا يضيع كتاب الله

---

[1] ينظر: المبسوط، السرخسي، 37/16.

[2] ينظر: بدائع الصنائع، الكاساني، 8/6، الإقناع في فقه الإمام أحمد، شرف الدين الحجاوي، 294/2.

[3] هو إبراهيم بن يزيد بن الأسود بن عمرو بن ربيعة بن حارثة بن سعد بن مالك بن النخع من منحج، يكنى أبا عمران، كوفي ثقة، وكان مفتي الكوفة هو والشعبي في زمانهما، فقيها متوقيا قليل التكلف. ينظر: معرفة الثقات، العجلي، ص209.

[4] هو أبو عبد الرحمن طاووس بن كيسان اليماني، فقيه وراوي حديث وتابعي من كبار فقهاء التابعين، كان من خواص أصحاب ابن عباس وعُرف وعُرف بتقشفه في العيش وجرأته في وعظ الخلفاء والولاة، روى عن زيد بن ثابت وابن عباس وعائشة وغيرهم، وروى عنه عطاء ومجاهد وجماعة، وردت عنه الرواية في حروف القرآن، توفي حاجا بالمزدلفة أو بمنى سنة: 106هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، 39/5. غاية النهاية، ابن الجزري 309/1.

[5] منهم ابن سيرين، الزهري، إسحاق. ينظر: ينظر: المغني، ابن قدامة، 23/5، 136/8.

[6] أخرجه البخاري، ك: الزكاة، ب: من أعطاه الله شيئا من غير مسألة ولا إشراف نفس، ح(1485)، 347/2، ومسلم في ك: الزكاة، ب: إباحة الأخذ لمن أعطي من غير مسألة ولا إشراف، ح(1045) 461/1.

[7] المقدمات الأساسية في علوم القرآن، عبد الله جديع، ص489.

[8] المرجع نفسه، ص489- 490.

عز وجل، ودليل العمل، لأن علماء أهل المدينة جوزوه، ودليل القرآن قوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ﴾[المائدة: 2]، وأي بر أعظم من إعطاء المال على تعليم كتاب الله عز وجل، ودليل الحديث السابق وهو قوله عليه السلام: (أحق ما أخذتم عليه أجرا كتاب الله)، فهذا الحديث يدل على جواز تعليم القرآن بالأجرة"[1].

الخلاصة: الراجح في المسألة هو القول بجواز أخذ الأجرة مقابل تعليم القرآن مطلقاًكما ذكر الإمام رحمه الله، قالت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء: "يجوز أخذ الأجرة على تعليم القرآن في أصح قولي العلماء لعموم قوله ﷺ: (إن أحقّ ما أخذتم عليه أجراً كتاب الله)[2]، ولمسيس الحاجة الى ذلك خاصةً ان كان ليس له عمل غير القرآن.

الفرع الخامس: حكم قراءة القرآن بالاجتماع بصوت واحد:

اختلف العلماء في حكم قراءة القرآن بالاجتماع بصوت واحد على عدة أقوال، أهمها:

القول الأول: أنَّ قراءة القرآن بالاجتماع بصوت واحد جائزة للتعلم، وممن قال به القاضي عياض، وابن رجب-رحمهما الله تعالى-.

دليلهم: استدلوا بما يلي:

✓ قال القاضي عياض رحمه الله: "وقوله: (وما اجتمع قوم في بيت من بيوت الله ، يتلون كتاب الله): ظاهره يبيح الاجتماع لقراءة القرآن في المساجد، وإن كان مالك قد قال في المدونة بالكراهة...، قال القاضي: قد يكون هذا الاجتماع للتعلم بعضهم من بعض، بدليل قوله: (ويتدارسونه بينهم)، ومثل هذا لم ينه عنه مالك ولا غيره"[3].

✓ قال الإمام ابن رجب رحمه الله: "قوله ﷺ: (وما جلس قومٌ في بيتٍ من بيوتِ الله، يتلونَ كتابَ الله ويتدارسونه بينهم، إلا نزلت عليهمُ السَّكينةُ، وغشيتهُم الرَّحمة، وحفَّتهم الملائكةُ، وذكرهمُ اللهُ فيمن عنده) هذا يدلُّ على استحباب الجلوس في المساجد لتلاوة القرآن ومدارسته، وهذا إن حُمِل على تعلم القرآن وتعليمه، فلا خلاف في استحبابه"[4]. ولكن هذه الأقوال باجتهاداتهم لا دليل على تخصيصها للمتعلم فقط فقوله (وما جلس قومٌ) مطلق، وقوله (وما اجتمع قوم) استُدل به على أن هذا لا يُخص به قوم من قوم فيصلح أن يكون هؤلاء المجتمعون من العلماء، أو طلبة العلم، أو من العامة، أو من العباد، أو من غيرهم فالمساجد تصلح للاجتماع فيها لتلاوة كتاب الله، ولتدارسه، فإذا اجتمعت أية فئة لأجل تلاوة كتاب الله وتدارسه؛ فإنهم يتعرضون لهذا الفضل العظيم[5].

---

[1] فيه بين العلماء ثلاثة مذاهب: الجواز مطلقا، قاله مالك، والمنع مطلقا قاله أبو حنيفة، والمذهب الثالث أنه يجوز على وجه الإثابة دون الإجارة قاله بعض العلماء.- رحمهم الله جميع- الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص281- 283.

[2] فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية واللإفتاء، 97/15

[3] إكمال المعلم بفوائد مسلم، القاضي عياض، 195/8.

[4] جامع العلوم والحكم، ابن رجب الحنبلي، ص731.

[5] شرح الأربعين النووية، يحيى النووي، ص497.

القول الثاني: أنَّها جائزة مطلقا، وهو مذهب الإمام النووي، كما قال به الإمام المازري[1]، ونُسِب هذا القول إلى جمهور العلماء[2]. قال الإمام النووي رحمه الله: "لا كراهة في قراءة الجماعة مجتمعين بل هي مستحبة"[3]، وقال أيضًا: "وفي هذا دليل لفضل الاجتماع على تلاوة القرآن في المسجد، وهو مذهب ومذهب الجمهور"[4].

دليلهم: استدلوا بـــأدلة نقلية وأخرى عقلية كما يلي:

أولا: الأدلة النقلية: منها: ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه، وفيه: (ما من قوم يذكرون الله إلا حفت بهم الملائكة وغشيتهم الرحمة ونزلت عليهم السكينة وذكرهم الله فيمن عنده ﷺ)[5].

وبما رواه أبو هريرة رضي الله عنه أيضًا أن النبي ﷺ قال: (وما اجتمع قوم في بيت من بيوت الله يتلون كتاب الله ويتدارسونه بينهم إلا نزلت عليهم السكينة، وغشيتهم الرحمة، وحفتهم الملائكة، وذكرهم الله فيمن عنده)[6]. "فهذا ظاهر كالنص في الترغيب في الاجتماع للقرآن، وأن يكون ذلك على سبيل الجهر، إذ لا يتم الاشتراك في التلاوة مع الاخفات"[7].

ثانيا: أدلة عقلية: منها: استحسان العلماء الذين عليهم المدار في الفتوى لهذه الطريقة، فالعمل على ذلك تضافرت عليه أهل الأمصار والأعصار، وهذه مقاصد من يقصدها فلن يخيب من أجرها: منها: تعاهد القرآن حسبما جاء فيه من الترغيب في الأحاديث، ومنها تسميع كتاب الله لمن يريد سماعه من عوام المسلمين، إذ لا يقدر العامي على تلاوته فيجد بذلك سبيلا إلى سماعه، ومنها التماس الفضل المذكور في الحديث"[8]. وأنها تساعد على حفظ القرآن، وتثبت المحفوظ، وغيرها.

القول الثالث: أنها ممنوعة مطلقا، وهو مذهب الإمام مالك رحمه الله.

دليلهم: استدلوا بأدلة متعددة منها:

1- عموم الأدلة الناهية عن الابتداع في الدين، والتي منها:

---

[1] هو أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر بن محمد التميمي المازري المالكي، المعروف بالإمام، محدث حافظ فقيه، أصولي متكلم، من شيوخه: أبي الحسن اللخمي وعبد الحميد الصائغ، ومن تلاميذه: القاضي عياض، وأبو بكر بن العربي، من تصانيفه: المعلم بفوائد كتاب مسلم شرح صحيح مسلم، تعليق على المدونة، توفي سنة: 536هـ. ينظر: هدية العارفين، إسماعيل باشا، 88/2، الديباج المذهب، ابن فرحون، ص279.

[2] نسبه إليهم ابن لب. ينظر: المعيار المعرب، ابن لب، 155/1، وفي تقريب الأمل، له أيضا، 200/1.

[3] المجموع شرح المهذب، النووي، 192/2.

[4] المنهاج، النووي، 21/17- 22.

[5] أخرجه الترمذي في سننه، ك: الدعاء، ب: ما من قوم يذكرون الله، ح(3378)، 459/5، قال الترمذي: "هذا حديث حسن صحيح".

[6] رواه مسلم في صحيحه، ك: الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، ب: فضل الإجتماع على تلاوة القرآن، وعلى الذكر، ح(2699)، 1242/2. 1242/2.

[7] المقدمات الأساسية في علوم القرآن، عبد الله الجديع، ص539.

[8] المعيار المعرب، الونشريسي، 155/1.

✓ ما روته عائشة –رضي الله عنها– أنَّ رسول الله ﷺ قال: (من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد)[1].

✓ ما رواه جابر رضي الله عنه مرفوعا للنبي ﷺ: (إن خير الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة)[2]. ووجه الاستدلال في هذه الأحاديث ونحوها، أنها أمر محدث لم يكن عند الأولين، قال مالك رحمه الله: "عندنا كنا المهاجرون والأنصار ما نعرف هذا"[3].

2– احتجاجهم بالنصوص المنسوبة إلى المذهب المالكي، سُئل – الإمام مالك– عن القوم يجتمعون فيقرؤون القرآن جميعا السورة الواحدة فقال: إني لأكره ذلك، ولو كان بعضهم يتعلم من بعض لم أر بذلك بأسا، قيل له: أرأيت إن كان واحد منهم يقرأ عليهم؟ قال: لا بأس به، قال: وسئل عن القوم يجتمعون فيقرؤون السورة الواحدة فقال: لا يعجبني هذا ولا أحبه"[4]، قال ابن رشد: "يريد أنّ التزام القراءة في المسجد بإثر صلاة من الصلوات أو على وجه ما مخصوص حتى يصير ذلك سنة مثل ما يفعل بجامع قرطبة إثر صلاة الصبح فرأى ذلك بدعة، وأما القراءة على غير هذا الوجه فلا بأس بها في المسجد، ولا وجه لكراهيتها"[5]. فالظاهر من النص أن الكراهية محمولة على ما يحدث من المخالفات الشرعية في القراءة كاللحن.

رأي الإمام: يرى الإمام الشوشاوي رحمه الله[6] بجواز الاجتماع لقراءة القرآن بصوت واحد، حيث قال: "دليله أنه ثبت عن الصحابة رضي الله عنهم أنهم يجتمعون على قراءة السورة بصوت واحد"[7].

الخلاصة: الذي يترجح في المسألة ما عليه الإمام الشوشاوي رحمه الله، في جواز القراءة جماعة بصوت واحد، وذلك للأسباب الآتية[8]:

✓ لا يوجد نص شرعي واضح الدلالة في المنع، قاطع الخلاف، وإنما هي اجتهادات لها الأجر أو الأجرين بحسب ما استفرغه الإمام في هذه الحيثية من الجهد.

✓ أنّ ظاهر الحديث نص في القول بالقراءة جماعة، وهو قوله: (ما اجتمع قوم في بيت من بيوت الله...) الحديث، فلا يلجأ للتأويل وصرف الكلام عن ظاهره إلى معنى آخر قريب أو بعيد إلا بأدلة قوية داعمة لهذا الصرف.

---

[1] أخرجه البخاري في صحيحه، ك: الإصلاح بين الناس، ب: إذا اصطلحوا على صلح جور فالصلح مردود، ح(2713)، 539/3.

[2] أخرجه مسلم في صحيحه، ك: الجمعة، ب: تخفيف الصلاة والخطبة، ح(867)، 385/1.

[3] جامع العلوم والحكم، ابن رجب، ص746.

[4] البيان والتحصيل، ابن رشد، 349/18، ولكن نوقش هذا القول بأن ما أُثر عن الإمام مالك من كراهة هذا الفعل، أراد به عدم وجود نص في ذلك، وليس معناه أن العمل غير مشروع أصلا. البيان والتحصيل، ابن رشد، 298/1.

[5] المرجع نفسه، 242/1.

[6] فصل الإمام في الأقوال فأضاف قولان: القول بأنها جائزة في مكان خال، للإمام الباجي، والاستحباب لأبي طاهر الفاسي. ينظر: الفوائد الجميلة الشوشاوي، ص238، المنتقى في شرح الموطأ للباجي، 345/1، تقريب الأمل، ابن لب، 200/1.

[7] لم اقف على هذا الأثر، والامام الشوشاوي لم يذكر سنده لذا لا نستطيع بيان درجته.

[8] ينظر: بحوث شرعية في المسائل المالكية، أحمد كافي، ص21.

✓ أنّ هذا الرأي هو ما عليه جمهور أهل العلم.

الفرع السادس: حكم السفر بالقرآن إلى بلاد الكفار:

اختلف العلماء في حكم السفر بالقرآن الكريم إلى بلاد الكفار على أقوال متعددة، ويرجع ذلك لاختلافهم في حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما القائل: (أن رسول الله ﷺ نهى أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو) وجاء في لفظ آخر: (لا تسافروا بالقرآن فإني لا آمن أن يناله العدو)[1].

القول الأول: قالوا أنه يحرم السفر بالمصحف إلى دار الحرب مطلقاً، وبه قال المالكية[2]، ورواية للشافعية[3] والحنابلة[4] والظاهرية[5]، بل نقل الإجماع على ذلك. قال ابن عبد البر : "وأجمع الفقهاء أن لا يسافر بالقرآن بالقرآن إلى أرض العدو في السرايا والعسكر الصغير المخوف عليه، واختلفوا ذلك في العسكر الكبير المأمون عليه، قال مالك رحمه الله: لا يسافر بالقرآن إلى أرض العدو، و لم يفرق بين العسكر الكبير والصغير"[6]. وقال الهيثمي الهيثمي رحمه الله: "إن الذي صرح به أصحابنا يحرم بالاتفاق السفر بالقرآن إلى أرض الكفر سواء كان أهلها ذميين أم حربيين ومحله إذا خيف وقوعه بأيديهم لما فيه من تعريضه للامتهان...، وقال جماعة من أصحابنا – أي الشافعية – بالنهي مطلقاً لظاهر الحديث وخشية أن تناله الأيدي"[7]. وقال ابن حزم رحمه الله: "ولا يحل السفر بالمصحف إلى أرض الحرب، لا في عسكر ولا في غير عسكر، وقال مالك: إن كان العسكر مأموناً فلا بأس به، وهذا خطأ، وقد يهزم العسكر المأمون، ولا يجوز أن يعترض أمر رسول الله ﷺ فيخصّ بلا نص"[8].

القول الثاني: أنه يجوز السفر بالمصحف إلى دار الحرب إن لم نخف عليه من الإهانة، كأن يكون ذلك في الجيش الكبير، وأما إذا خيف عليه كأن يكون في جيش صغير فقد تفرقوا إلى فرقتين:

الفرقة الأولى: قالوا بكراهة السفر بالمصحف إذا خيف عليه كأن يكون في جيش صغير، وهذا قول قالت به الأحناف[9]. قال الطحاوي رحمه الله "قال أصحابنا يكره أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو مخافة أن يناله العدو، ولا ولا يكره في العسكر العظيم"[10]. وقال الكاساني رحمه الله [1]: "وأما المسافرة بالقرآن العظيم إلى دار الحرب فينظر في

---

[1] أخرجه البخاري في ك: الجهاد، ب: السفر بالمصاحف إلى أرض العدو، ح(126)، 149/4، ومسلم في ك: الإمارة، ب: النهي عن أن يسافر بالمصحف إلى أرض الكفار إذا خيف وقوعه بأيديهم، ح(1869)، 905/2.

[2] ينظر: المنتقى شرح موطأ مالك، أبو وليد الباجي، 165/3.

[3] ينظر: الفتاوى الكبرى، الهيثمي، 37/1.

[4] ينظر: المغني، ابن قدامة، 204/1.

[5] ينظر: المحلى، ابن حزم الظاهري، 349/7.

[6] التمهيد، ابن عبد البر، 15، 254.

[7] ينظر: الفتاوى الكبرى، للهيثمي، 37/1.

[8] ينظر: المحلى، ابن حزم، 349/7.

[9] ينظر: المبسوط، السرخسي، 29/10، مختصر اختلاف العلماء، الطحاوي، 435/3.

[10] مختصر اختلاف العلماء، الطحاوي، 435/3.

ذلك إن كان العسكر عظيماً مأموناً عليه لا بأس بذلك؛ لأنهم يحتاجون إلى قراءة القرآن...، وإن لم يكن مأموناً عليه كالسرية يكره المسافرة به"[2]، والفرقة الثانية: قالوا بتحريم السفر بالمصحف إذا خيف عليه، وذلك إن كان في جيش صغير، وبهذا قالت الشافعية[3]، والحنابلة[4]. قال النووي رحمه الله: "تحرم المسافرة بالمصحف إلى أرض العدو إذا خيف وقوعه في أيديهم للحديث المشهور في الصحيحين أن رسول الله ﷺ نهى أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو"[5]. وقال ابن مفلح رحمه الله: "ويحرم السفر به إلى دار الحرب، وقيل إلا مع غلبة السلامة"[6].

القول الثالث: قالوا بإباحة السفر بالمصحف إلى دار الحرب، ونسب هذا إلى الحنفية. قال الطحاوي رحمه الله: "وقد اختلف أهل العلم في السفر به إلى أرض العدو، فذهب بعضهم إلى إباحة ذلك منهم أبو حنيفة"[7].

رأي الإمام: قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "لا يجوز، لأن ذلك يؤدي إلى إهانته ليلا تناله أيديهم لقوله عليه السلام: (لا تسافروا بالقرآن إلى أرض العدو)"[8]. وبهذا يظهر رأي الإمام القائل بالمنع والموافق للقول الأول.

الخلاصة: الراجح -والله تعالى أعلم- أن يقال إنه يجوز حمل المصحف إلى بلاد الكفار إذا انتفت العلة التي وردت في الحديث وهي مخافة الإهانة، "فالسفر به إلى بلاد الكفار هي أن وقوع المصحف في أيدي الكفار كان مظنة فتنة في العصر الأول لقلة المصاحف، فيخشى أن يغيروا ويحرفوا فيه...، ثُمَّ كثرت المصاحف وانتشرت وعمّت الآفاق، وأمنت تلك الفتنة وأتم الله وعده بحفظ كتابه[9]. فـ"حمل المسلم المصحف إلى بلاد الكفار من المسائل التي اختلف الفقهاء في حكمها، فقال جماعة منهم بجواز حمله إلى بلادهم، وقال آخرون بمنع ذلك؛ لنهي رسول الله ﷺ عن السفر به إلى بلادهم خشية أن يمتهنوه أو يحرّفوه أو يشبهوا على المسلمين فيه...، وقال آخرون بجواز حمله إلى بلادهم للبلاغ وإقامة الحجة عليهم، وللتحفظ والتفهم لأحكامه عند الحاجة إذا كان للمسلمين قوة أو سلطان أو ما يقوم مقامهما من العهود والمواثيق...، وهذا الأخير هو الأرجح لحصول المصلحة مع انتفاء المفسدة التي خشيها النبي ﷺ"[10].

---

[1] هو علاء الدين أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني أو الكاشاني، فقيه حنفي مشهور من أهل حلب، لُقب بملك علماء الحديث، تأثر بالإمام علاء الدين السمرقندي، ومن تلاميذه: جمال الدين الغزنوي، له مصنف عظيم في فقه الحنفية سماه بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، توفي سنة: 587هـ. ينظر: معجم المؤلفين، رضا كحالة، 75/3، طبقات الحنفية، ابن أبي الوفاء، 244/2.

[2] بدائع الصنائع، الكاساني، 402/9.

[3] ينظر: فتح الوهاب، زكريا بن محمد، 19/1.

[4] ينظر: المبدع شرح المقنع، ابن مفلح، ص135، كشاف القناع، منصور البهوتي، 72/3.

[5] التبيان في آداب حملة القرآن، النووي، ص191.

[6] المبدع شرح المقنع، ابن مفلح، ص135. وابن مفلح هو: محمد بن مفلح بن محمد، أبو عبد الله، شمس الدين المقدسي الراميني ثُمَّ الصالحي، أعلم أهل عصره بمذهب الإمام أحمد بن حنبل، من تصانيفه: كتاب الفروع في الفقه، والآداب الشرعية، توفي سنة: 763هـ. ينظر: الدرر الكامنة شهاب الدين أبي الفضل، 14/6، شذرات الذهب، عبد الحي، العكري، 199/6، الأعلام، الزركلي 107/7.

[7] شرح مشكل الآثار، الطحاوي، 166/5.

[8] الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص338.

[9] ينظر: الآداب الشرعية لابن مفلح، تعليق محققي الكتاب، 119/44.

[10] ينظر: مجلة البحوث الإسلامية، فتوى رقم (2358)، العدد 44، ص119.

الفرع السابع: حكم بيع المصحف:

اختلف الفقهاء في حكم بيع المصحف على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أنه يحرم بيع المصحف. وهو المشهور عن الإمام أحمد، وأخذ به بعض أصحابه[1].

دليلهم: واستدلوا على ذلك بآثار الصحابة والمعقول:

أولاً: من آثار الصحابة: ما رواه سالم عن ابن عمر رضي الله عنه أنه قال: "لوددت أن الأيدي قطعت في بيع المصاحف"[2]. ويمكن توجيهه بأن ابن عمر رضي الله عنه ذكر أنه يود قطع اليد في بيع المصاحف، والقطع عقوبة كبيرة لا لا تكون إلا على فعل محرم، فدل ذلك على حرمة بيع المصاحف.

ثانياً: من المعقول: أن تعظيم المصحف واجب؛ لأنه يشتمل على كلام الله تعالى، وفي بيعه إهانة وابتذال له فيحرم[3].

القول الثاني: أنه يباح بيع المصحف. وبهذا قال الحنفية كما نقله عنهم الشافعي، وابن قدامة[4]، والمالكية[5]، وهو وهو وجه في مذهب الشافعية[6]، وبه قال الإمام أحمد في رواية عنه[7]، وابن حزم[8].

دليلهم: استدلوا على ذلك بأدلة من الكتاب والآثار والمعقول:

أولاً: من الكتاب: كقوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ﴾[البقرة: 274]، ويمكن توجيه الاستدلال بهذه الآية بأن الله سبحانه وتعالى أباح البيع إباحة عامة، فيدخل فيه بيع المصحف[9]، وكقوله تعالى: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾[الأنعام: 120]، وتوجيهه أنّ الله ذكر أنه فصَّل كل محرم، ولم يذكر تحريم بيع

---

[1] ينظر: الهداية، أبو الخطاب، ص230، المغني، ابن قدامة، 367/6، الفروع، ابن مفلح، 136/6.

[2] رواه البيهقي في ك: البيوع، ب: ما جاء في كراهية بيع المصاحف، ح(10851)، 6/16، وابن أبي شيبة في ك: البيوع والأقضية، ب: من كره شراء المصاحف، ح20466، 182/7،وابن أبي داود في كتابه "المصاحف" عن سعيد بن جبير عن ابن عمر، ص572. ويمكن مناقشة هذا الدليل بما سبق من مناقشة أدلة أصحاب القول الثاني.

[3] ينظر: المغني، ابن قدامة، 386/6، كشاف القناع، البهوتي، 155/3، شرح منتهى الإرادات، البهوتي، 669/1. ويناقش بعدم التسليم بأن في بيع المصحف إهانة وابتذالاً له مطلقاً، بل إنما يكون ذلك إذا قصد به التجارة أو طريقة تقتضي ذلك.

[4] هكذا ذكر رأيهم كما نقله النووي في المجموع المهذب، النووي، 302/9، والمغني، ابن قدامة، 367/6، ولم أطلع على ذلك فيما بين يدي من كتبهم.

[5] المدونة الكبرى، سحنون، 107/10، مواهب الجليل، شمس الدين الطرابلسي، 52/6، الذخيرة، القرافي، 163/8.

[6] المهذب في فقه الإمام الشافعي، الشيرازي، 21/2، المجموع المهذب، النووي، 302/9، التبيان، النووي، ص197.

[7] الفروع ابن مفلح، 136/6، المبدع شرح المقنع، ابن مفلح، 350/3، الإنصاف، المرداوي، 201/4.

[8] المحلى شرح المجلى، ابن حزم، 44/9- 45.

[9] ينظر: الأحكام الفقهية الخاصة بالقرن الكريم، عبد العزيز الحجيلان، ص719.

المصحف، فيكون بيع المصحف حلالاً؛ لأنه لم يفصل لنا تحريمه، ولو فصّل تحريمه لحفظه الله حتى تقوم به الحجة على العباد[1].

ثانياً: الآثار: منها: ما روي أن ابن مصبح[2] كان يكتب المصاحف في زمان عثمان رضي الله عنه ويبيعها ولا ينكر عليه ذلك[3]. ولكن هذا الدليل ناقشه ابن حزم من وجهين: الأول: أن في سنده من لم يدرك سيدنا عثمان رضي الله عنه[4] والثاني: أنه ليس في الأثر أن عثمان رضي الله عنه عرف بذلك، ولا أحد من الصحابة[5] رضي الله عنهم. أيضا استدلوا بما ما رُوي عن عن ابن عباس ومروان بن الحكم رضي الله عنهم سُئلا عن بيع المصاحف للتجارة فيها فقالا : "لا نرى أن نجعله متجراً ولكن ما عملت بيديك فلا بأس به"[6]، وقد نُوقشوا بأن في سنده بكير بن مسمار[7]، وهو ضعيف، والحارث بن بن أبي الزبير[8] وهو مجهول[9].

ثالثاً: من المعقول: استدلوا بـــ:

1 ــ أن الذي يباع إنما هو القرطاس[10] والمداد[11] والأديم[12] إن كانت المصاحف مجلدة وما عليها من حلية إن كانت محلاة، وهذا جائز، وأما ما فيها من العلم فإنه لا يباع[13].

2 ــ أن المصحف طاهر منتفع به فجاز بيعه كسائر الأموال[14].

القول الثالث: أنه يكره بيع المصحف. وبهذا قال الإمام الشافعي، وهو الوجه الصحيح عند أصحابه[15] والإمام أحمد في رواية عنه وبها أخذ بعض أصحابه[1].

---

[1] المحلى شرح المجلى، ابن حزم، 47/9.

[2] ذكر ابن حزم أنه مجهول، لا يُدْرَى مَنْ هُو. ينظر: المحلى شرح المجلى، ابن حزم، 46/9.

[3] رواه ابن حزم في المحلى، 46/9.

[4] عبد الملك بن حبيب وابن مصبح وطلق بن السمح ولا يدري من هم من خلق الله، وعبد الجبار بن عمر الأيلي وهو ساقط لم يدرك عثمان.

[5] رواه ابن حزم في المحلى، 47/9.

[6] رواه البيهقي في السنن الكبرى، ك: البيوع، ب: ما جاء في كراهية بيع المصاحف، ح(10847)، 16/6.

[7] هو بكير بن مسمار القرشي الزُّهري المديني أخو مهاجر مولى سعد بن أبي وقاص، يكنى أبا محمد، روى عن عامر بن سعد بن أبي وقاص، وروى وروى عنه حاتم بن إسماعيل وأبو بكر الحنفي، مات سنة: 153هـــ. ينظر: تقريب التهذيب، ابن حجر، ص128، الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي 42/2.

[8] لم أجد له ترجمة، قال عنه الذهبي: "ذهب علمه". ينظر: ميزان الإعتدال، الذهبي، 168/2.

[9] المحلى شرح المجلى، ابن حزم، 47/9.

[10] القرطاس هي الصحيفة من أي شيء كانت، يكتب فيها، والجمع قراطيس. ينظر: تاج العروس، الزبيدي، 366/16.

[11] المداد ما يكتب به، وهو الحبر. ينظر: المخصص، ابن سيده، 7/4، التوقيف على مهمات التعاريف، المناوي، ص644.

[12] الأديم هو الجلد. ينظر: تاج العروس، الزبيدي، 192/31.

[13] المحلى شرح المجلى، ابن حزم، 45/9.

[14] المهذب في فقه الإمام الشافعي، الشيرازي، 12/2.

[15] المجموع المهذب، النووي، 302/9، التبيان، النووي، ص197، فتح الوهاب، زكريا الأنصاري، 273/1، نهاية المحتاج، شمس الدين الرملي، 389/3.

دليلهم: استدلوا على ذلك بما يلي:

1. ما رواه عبد الله بن شفيق قال: (كان أصحاب رسول الله ﷺ يكرهون بيع المصاحف)[2].

2. ما رواه علقمة رحمه الله عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه "كره شراء المصاحف وبيعها"[3].

3. رُوي عن سالم بن عبد الله[4] رضي الله عنه قوله: (كان ابن عمر يمر بأصحاب المصاحف، فيقول: بئس التجارة)[5].

وهذه الكراهة على وجه التنزيه تعظيماً للمصحف عن أن يبتذل بالبيع أو يتخذ متجراً"[6].

رأي الإمام الشوشاوي رحمه الله: قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "أما بيعه فجائز باتفاق"[7].

الخلاصة: القول الذي ذكره الإمام رحمه الله هو الرأي الراجح في المسألة، وذلك لقوة أدلتهم، لكن لا يجوز أن يكون قصده المتاجرة به أو إهانته بأي طريقة تقتضي التنقيص من حقه والإخلال بمنزلته الشريفة.

الفرع الثامن: حكم إجارة المصحف:

اختلف العلماء في حكم إجارة المصحف على قولين:

القول الأول: عدم جواز إجارة المصحف، وبه قال الحنفية والحنابلة في رواية، وابن حبيب من المالكية[8].

قال الزيلعي[9]: "ولا يجوز استئجار المصحف، وكتب الفقه لعدم التعارف"[1].

---

[1] الهداية، أبو الخطاب، ص230، المغني، ابن قدامة، 367/6، الفروع، ابن مفلح، 136/6، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، المرداوي 201/4.

[2] رواه البيهقي في ك: البيوع، ب: ما جاء في كراهية بيع المصاحف، ح(10853)، 16/6، وقال النووي: "بإسناد صحيح". المجموع المهذب، النووي، 302/9.

[3] رواه البيهقي في السنن الكبرى، ب: ما جاء في كراهية بيع المصحف، ح(10854)، 16/6، وابن أبي شيبة في ك: البيوع والأقضية، ب: من كره شراء المصاحف، ح(20465)، 182/7، وابن أبي داود في كتابه "المصاحف" بيع المصاحف وشراؤها، ص570.

[4] هو سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي، أبو عمر، أحد الفقهاء السبعة، وردت عنه الرواية في حروف القرآن، روى عن أبيه وروى عنه الزهري، مات سنة: 6هـ على الصحيح، وقيل سنة سبع وقيل سنة ثمان ومائة. ينظر، غاية النهاية، ابن الجزري، 273/1. الأعلام، الزركلي 41/3. الثقات، ابن حبان، 305/4.

[5] رواه البيهقي في ك: البيوع، ب: ما جاء في كراهية بيع المصاحف ح(10852)، 15/6، وابن أبي داود في كتابه "المصاحف" بيع المصاحف وشراؤها، ص569.

[6] السنن الكبرى، البيهقي، ب: ما جاء في كراهية بيع المصحف، ح(10854)، 16/6. ومناقشة هذه الأدلة بأنها مختلف في الاحتجاج بها لأنها أقوال وأفعال صحابة، وعارضت عموم أدلة الإباحة، كما يمكن حملها على ما إذا اتخذت للتجارة أو بطريقة تؤدي إلى إهانة المصحف.

[7] الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص310.

[8] ينظر: الذخيرة، القرافي، 401/5. وابن حبيب هو عبد الملك بن حبيب بن سليمان بن هارون بن جلهمة بن عباس بن مرداس، ويقال: عبد الملك بن حبيب، روى عن ابن الماجشون وأسد بن موسى والغازي بن قيس، وغيرهم، وروى عنه بقي بن مخلد وابن وضاح ومُطَرِّف بن قيس وغيرهم، له مؤلفات كثيرة منها: الواضحة، الجامع، توفي سنة: 238هـ. ينظر: جمهرة تراجم الفقهاء المالكية، القاضي الحبيب، 783/2.

[9] هو جمال الدِّين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد بن أيوب بن موسى الحنفي الزيلعي، إمام ومحدّث، من شيوخه: الذهبي والمزي، ومن تلاميذه: له العديد من المؤلفات منها: نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية، مات سنة: 762هـ بالقاهرة. ينظر: الدرر الكامنة، ابن حجر، 95/3، حسن المحاضرة، السيوطي، 359/1.

دليلهم: استدلوا بما يلي:

- ✓ بناءً على أنه لا يصح بيعه كذلك لا يصح إجارته.
- ✓ إجلالاً لكلام الله وكتابه من المعاوضة به، وابتذاله بالثمن في البيع والأجرة في الإجارة.
- ✓ أنه ليس في القراءة في المصحف أكثر من النظر إليه، حكمه كمن استأجر سقفاً لينظر إلى عمله وتصاويره، وأن القراءة والنظر منفعة تحدث من القارئ لا من الكتاب[2].

القول الثاني: جواز إجارة المصحف، وإليه ذهب المالكية والشافعية، وبعض الحنابلة. فقد جاء في المدونة الكبرى لمالك بن أنس رحمه الله: "قلت: رأيت المصحف هل يصلح أن يستأجره الرجل يقرأ فيه، قال: لا بأس بذلك، قلت: لم جوزه مالك؟ قال: لأن مالكاً قال لا بأس ببيع المصحف، فلما جوز مالك بيعه جازت فيه الإجارة"[3].

دليلهم: أنه انتفاع مباح تجوز إعارته، فجازت فيه الإجارة، كسائر الكتب التي يجوز بيعها"[4].

رأي الإمام: يرى الإمام الشوشاوي رحمه الله بجواز إجارة المصحف الشريف، وقد استدل لذلك بقول ابن الحاجب رحمه الله الذي قال: "وفي إجارة المصحف قولان بخلاف بيعه"[5]. واستدل بما سبق ذكره.

الخلاصة: الرأي الراجح في هذه المسألة القول بجواز استئجار المصحف للقراءة فيه، وهو قول إمامنا الشوشاوي رحمه الله، وذلك لقوة أدلة المجيزين، ولعدم وجود دليل واضح يمنع استئجاره.

الفرع التاسع: هبة أجر قراءة القرءان للميت:

اختلفت آراء العلماء في مسألة قراءة القرآن للميت، وإهداء ثوابها له[6] على قولين:

القول الأول: يرى جواز هبة ثواب قراءة القرآن للميت، وأن ذلك يصله وينتفع به، وهذا قول الحنفية والحنبلية، والرأي الراجح للمالكية، والمختار عند الشافعية هو وصول ثواب القراءة للميت إذا سأل القارئ الله تعالى إيصال ثواب قراءته للميت[7].

دليلهم: ويتمثل في: قياس ثواب قراءة القرآن على غيره من الأعمال[8].

القول الثاني: يرى أن الميت تناله بركة القراءة وليس ثوابها، وبه قال بعض المالكية وبعض الشافعية[1]، وهو اختيار السيوطي رحمه الله[2].

---

[1] ينظر: تبيين الحقائق، الزيلعي، 125/5.

[2] ينظر: تبيين الحقائق، الزيلعي، 125/5.

[3] المدونة الكبرى، سحنون، 60/11.

[4] ينظر: المغني، ابن قدامة، 135/8، مجمع الأهر في شرح ملتقى الأبحر، إبراهيم الحلبي، 534/3.

[5] الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص310. ينظر قول ابن الحاجب في كتابه جامع الأمهات، ص435.

[6] أما الاستئجار لنفس القراءة والإهداء فلا يصح ذلك. ينظر: مجموع الفتاوى، ابن تيمية، 315/12.

[7] ينظر: المجموع شرح المهذب، النووي، 509/16- 510، الأذكار، النووي، ص137، فتاوى ابن الصلاح، ابن الصلاح، 192/1.

[8] ينظر: شرح الصدور بشرح حال الموتى والقبور، السيوطي، ص310.

دليلهم: استدلوا بأدلة متعددة منها:

✓ قوله تعالى: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلإِنسَـٰنِ إِلاَّ مَا سَعَىٰ﴾[النجم: 38]. قال الحافظ ابن كثير رحمه الله: "ومن هذه الآية الكريمة استنبط الشافعي ومن تبعه أن القراءة لا يصل إهداء ثوابها إلى الموتى؛ لأنه ليس من عملهم ولا كسبهم ولهذا لم يندب إليه رسول الله ﷺ أمته ولا حثهم عليه، ولا أرشدهم إليه بنص ولا إيماء، ولم ينقل عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم، ولو كان خيراً لسبقونا إليه وباب القربات يقتصر فيه على النصوص، ولا يتصرف فيه بأنواع الأقيسة والآراء، فأما الدعاء والصدقة، فذاك مجمع على وصولهما ومنصوصٌ من الشارع عليهما"[3].

✓ حديث النبي ﷺ: (إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له)[4]، فهذه الثلاثة من سعيه وكده وعمله[5]، ولم يذكر فيها قراءة القرآن.

رأي الإمام: قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "وفي أجوبة ابن رشد أنه سئل عن هبة أجر القراءة للميت فقال: ذلك جائز فينتفع به إن شاء الله"[6].

الخلاصة: القول بوصول أجر قراءة القرآن إلى الميت قول مرجح وقد وردت إجابات قوية على دليل القول بأن ثواب قراءة القرآن لا يصل إلى الميت منها: أن الآية منسوخة بقوله تعالى: ﴿وَالذِينَ ءَامَنُواْ وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَـٰنٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّـٰتِهِمْ﴾[الطور: 19]، أو أنها خاصة بقوم إبراهيم وموسى -عليهما السلام-، أو أن المراد بالإنسان في الآية هو الكافر، أو أن للإنسان ما سعى من طريق العدل، أو أن معنى ما سعى أي ما نوى، أو أن ليس له إلاَّ سعيه غير أن الأسباب مختلفة، فتارة يكون سعيه في تحصيل الشيء بنفسه، وتارة يكون سعيه في تحصيل سببه، مثل سعيه في تحصيل قراءة ولد يترحم عليه[7].

المطلب التاسع: الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم:

---

[1] ينظر: الفواكه الداني، النفراوي، 451/1، روضة الطالبين، النووي، ص238.

[2] الإتقان، السيوطي، 718/2.

[3] تفسير القرءان العظيم، ابن كثير، 465/7.

[4] أخرجه الترمذي في سننه، ب: في الوقف، ح(1376)، 660/3، والدارمي في سننه، ك: العلم، ب: البلاغ عن رسول الله ﷺ، ح(559) 148/1، قال الترمذي، هذا حديث حسن صحيح، وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان، فصل في الاختيار في صدقة التطوع، ح(3447) 247/3، وابن خزيمة في صحيحه، ك: الزكاة، ب: ذكر الدليل على أن أجر الصدقة المحبسة يكتب للمحبس بعد موته، ح(2494)، 122/4 وابن حبان في صحيحه، ك: الجنائز، ب: البيان بأن عموم هذه اللفظة انقطع، ح(3016)، 286/7، صحيح الألباني، صحيح الجامع الصغير وزياداته، ح(793)، 199/1.

[5] ينظر: تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، 465/7.

[6] الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص241. ينظر: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، شمس الدين الدسوقي، 423/1.

[7] ينظر: عمدة القاري، العيني، 177/3، شرح الصدور بشرح حال الموتى والقبور، السيوطي، ص302.

علم الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم من الموضوعات المهمة التي لا بد لمريد تفسير القرآن معرفتها والعناية بها، حتى قال بعض الأئمة: (لا يجوز لأحد أن يفسر كتاب الله إلا بعد أن يعرف منه الناسخ والمنسوخ)[1]، لذا تعرّض الإمام رحمه الله لهذا العلم في كتابه رفع النقاب، وسوف أجمع خلاصة ما ذكره في هذا الباب -بإذن الله تعالى-.

الفرع الأول: النسخ ورأي الإمام رحمه الله فيه:

النسخ في اللغة: النون والسين والخاء أصل واحد، إلا أنه مختلف في قياسه، قال قوم: قياسه رفع شيء وإثبات غيره مكانه، وقال آخرون: تحويل شيء إلى شيء[2]، قال الأصفهاني[3]: "النسخ إزالة شيء بشيء يتعقبه كنسخ الشمس الظل، والظل الشمس، فتارة يفهم منه الإزالة، وتارة يفهم منه الإثبات، وتارة يفهم منه الأمران، ونسخ الكتاب إزالة الحكم بحكم يتعقبه"[4]، وقال ابن منظور[5]:" النسخ: إبطال الشيء وإقامة آخر مقامه...، والنسخ نقل الشيء من مكان إلى مكان"[6]، والنسخ: الإزالة، نسخت الريح أثر القوم: أي أزالته[7]، فالمعنى اللغوي للنسخ يدور بين النقل والإزالة والتحويل[8].

وقد عرَّف الإمام الشوشاوي رحمه الله النسخ من الناحيتين اللغوية والاصطلاحية، فقال: النسخ في اللغة: "يطلق على معنيين أحدهما: الإزالة، والثاني: النقل، فمن الإزالة قوله تعالى: ﴿فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلْقِي ٱلشَّيْطَـٰنُ﴾[الحج: 50]، أي يزيله، ومنه قوله: نسخت الشمس الظل، أي أزالته، ومثال المعنى الذي هو النقل قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[الجاثية: 28]، أي ننقل...، ومن معنى النقل قولهم: نسخت الكتاب، ولكن إطلاق النسخ على هذا مجاز، وهو مجاز التشبيه؛ لأن حقيقة النقل نقل الشيء من مكان إلى مكان، ومن حالة إلى حالة، مع بقائه في نفسه"[9]. أما من الناحية الاصطلاحية: فقد قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "رفع الحكم

---

[1] البرهان، الزركشي، 158/2، والاتقان، السيوطي: 1435/4. والزيادة والإحسان، ابن عقيلة المكي، 272/5.

[2] معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، 424/5.

[3] الراغب هو الحسين بن محمد بن المفضل، أبو القاسم، الراغب الأصفهاني، أديب، لغوي، مفسر، من أشهر كتبه: المفردات في غريب القرآن، وله كتاب في التفسير والمفردات في غريب القرآن، توفي سنة: 502هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، 120/18، طبقات المفسرين، الأندروي ص168. بغية الوعاة، السيوطي، 297/2.

[4] المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني، مادة "نسخ"، ص801.

[5] ابن منظور هو: محمد بن مكرم بن علي بن أحمد بن منظور، جمال الدين الأنصاري، أبو الفضل، ولي قضاء طرابلس، وعنده تشيع بلا رفض، كان كثير الحفظ اختصر كتباً كثيرة وله نظم ونثر، من مصنفاته: لسان العرب وغيره، توفي سنة: 711هـ. ينظر: الدرر الكامنة، شهاب الدين العسقلاني، 15/6، بغية الوعاة، السيوطي، 248/1.

[6] لسان العرب، ابن منظور، 61/3.

[7] عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، السمين الحلبي، 169/4.

[8] ينظر: المصباح المنير، الفيومي، 602/2-603، المعجم الوسيط، إبراهيم أنيس وآخرون، 917/2.

[9] رفع النقاب للشوشاوي، 439/4-440.

الشرعي بدليل شرعي متأخر"[1]، وهذا التعريف قيل: "أدق تحديد اصطلاحي لهذه اللفظة، يتناسق في آن واحد مع لسان العرب الذي يرى النسخ إزالة ورفعا، ونصوص الشرع التي لا مدافعة في رفع بعض أحكامها بأدلة قوية صريحة في وقائع معروفة محفوظة لأسرار وحكم لا يعرفها إلا الراسخون في العلم"[2]. فـ"هذا التعريف واضح لا غموض فيه، وإنه يعود بالنسخ إلى مدلوله الأول، فيربط بينه وبين معناه اللغوي برباط وثيق، ويعرفه على أنه فعل الشارع، فهو جامع مانع[3]. أما التعريف الجامع المانع هو: رفع حكم دليل شرعي أو لفظه بدليل من الكتاب والسنة[4].

الفرع الثاني: مسألة وقوع النسخ في القرآن:

اختُلف في وقوع النسخ في القرآن على قولين هما:

القول الأول: أن النسخ جائز عقلا وواقع شرعا، وهو قول عامة أهل العلم[5]، قال ابن الجوزي رحمه الله:" انعقد إجماع أهل العلم على هذا؛ إلا أنه قد شد من لا يلتفت إليه"[6]، وكذا ابن كثير رحمه الله نقل اتفاق المسلمين على جوازه[7]، بل حكى الشوكاني رحمه الله اتفاق أهل الشرائع عليه"[8].

دليلهم: استدلوا بعدة أدلة منها:

1- الآيات الدالة على جواز النسخ ووقوعه، وهي: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَاتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ﴾[البقرة: 105]، وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ﴾[النحل: 101]، وقوله: ﴿يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثَبِّتُ﴾[الرعد: 40]، ووجهه أن الله تعالى بيّن لنا في هذه الآية أنه جل وعلا حينما ينسخ آية من القرآن لفظا أو حكما أو هما معا، فإنه يأتي بناسخ خير من المنسوخ، وأنفع لعباده عاجلا بنسخ أخف، أو آجلا بنسخ أثقل[9].

2- إجماع الأمة على أن شريعة محمد ﷺ نسخت ما خالفها من شرائع الأنبياء قبله[10].

---

[1] المرجع نفسه، 453/4. وهو تعريف ابن الحاجب في شرح العضد، ص267.

[2] مباحث في علوم القرآن، صبحي الصالح، ص261.

[3] النسخ في القرآن، مصطفى زيد، 105/1.

[4] ينظر: شرح الأصول، ابن عثيمين، ص384.

[5] ينظر: الناسخ والمنسوخ للنحاس، 400/1، جامع البيان، الطبري، 388/2، نواسخ القرآن لابن الجوزي، 112/1. اللمع في اصول الفقه الشيرازي، ص164، المستصفى، الإحكام، روضة الناظر، ابن قدامة، 227/1، المستصفى، الغزالي، ص202، الإحكام، الآمدي، 179/3 شرح المختصر وغيرها.

[6] نواسخ القرآن، ابن الجوزي، 112/1.

[7] تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، 265/1.

[8] إرشاد الفحول، الشوكاني، ص311.

[9] ينظر: شرح مختصر الروضة، الطوفي، 286/2، الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، 311/2.

[10] نواسخ القرآن، ابن الجوزي، .1/119

3- من ناحية العقل فإنه لا يمتنع أن يكون الشيء مصلحة في زمان دون زمان، فالله يعلم مصلحة عباده في أن يأمرهم بأمر مطلق حتى يستعدوا له فيثابوا عليه، ثم يخفف عليهم لمصلحة أخرى[1].

4- الأدلة كثيرة على وقوع النسخ، منها: نسخ الاعتداد بالحول في قوله تعالى: ﴿وَالذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً وَصِيَّةً لِّأَزْوَاجِهِم مَّتَاعاً اِلَى الْحَوْلِ﴾[البقرة: 238]، بالاعتداد بأربعة أشهر وعشر في قوله تعالى: ﴿وَالذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْراً﴾[البقرة: 232] ونسخ تقديم الصدقة بين يدي مناجاة النبي ﷺ في قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نَـٰجَيْتُمُ ٱلرَّسُولَ فَقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَىْ نَجْوِيكُمْ صَدَقَةً﴾[المجادلة: 12] بقوله تعالى: ﴿ءَأَشْفَقْتُمْ أَن تُقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَىْ نَجْوِيكُمْ صَدَقَـٰتٍ﴾[المجادلة: 13].

القول الثاني: أن النسخ لا يجوز، ولم يقع في القرآن، وهذا القول لم يقل به أحد من المسلمين إلا أبو مسلم الأصفهاني[2].

دليلهم: أن القول بالنسخ يستلزم البداء؛ وهو أنه بدا وظهر للفاعل ما كان خافيا عليه[3]. ولكن نوقش بأن النسخ لا يستلزم البداء، فإن الله يعلم أنه يأمرهم بأمر مطلق، ويديم عليهم التكليف إلى وقت معلوم يقطع فيه التكليف بالنسخ؛ لما فيه من مصلحة للعباد[4]، وأنه لو نسخ لبطل؛ لأن النسخ إبطال[5].

رأي الإمام الشوشاوي رحمه الله: يرى الإمام الشوشاوي رحمه الله بوقوع النسخ في القرآن الكريم، حيث قال: "اتفق أهل الشرائع على جواز النسخ عقلا، وعلى وقوعه شرعا"[6].

الخلاصة: نستنتج مما سبق أن النسخ جائز عقلا وثابت شرعا، فقد دلت الأدلة المتظافرة على جوازه عقلا وثبوته شرعا[7]، وهذا الذي قال به الإمام الشوشاوي رحمه الله

الفرع الثالث: مسألة إطلاق لفظ التبديل على النسخ:

اختلف العلماء في إطلاق لفظ التبديل على النسخ على قولين هما:

القول الأول: أن من معاني النسخ التبديل، وهو قول جمهور المفسرين[8] والأصوليين[1].

---

[1] ينظر: المستصفى، الغزالي، ص202، روضة الناظر، ابن قدامة، 228/1.

[2] هو محمد بن بحر، أبو مسلم الأصفهاني المعتزلي، كان نحويا كاتبا بليغا، عالم أصبهان وفارس، وكان عالما بالتفسير وغيره، من مصنفاته: كتاب التفسير على مذهب المعتزلة اسمه: جامع التأويل لمحكم التنزيل، والناسخ والمنسوخ، مات سنة: 322هـ. ينظر: بغية الوعاة، السيوطي، 59/1.

[3] ينظر: البحر المحيط، الزركشي، 150/3.

[4] روضة الناظر، ابن قدامة، 225/1.

[5] ينظر: المحصول، الرازي، 1-463/3، الإحكام للآمدي، 146/3 الإيضاح لمكي، ص259، رفع النقاب، الشوشاوي، 4/477.

[6] رفع النقاب، الشوشاوي، 459/4.

[7] مناهل العرفان، الزرقاني، ص187.

[8] ينظر: جامع البيان، الطبري، 388/2، الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، 130/10، تفسير القرآن العظيم، ابن كثير 587/2، الاتقان، السيوطي، 1435/4.

دليلهم: قال تعالى: ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ﴾[النحل: 101]، فإن جمهور المفسرين فسروها بالنسخ[2].

القول الثاني: أن إطلاق التبديل على النسخ ممنوع، قال به بعض الحنفية[3].

دليلهم: قالوا إن في إطلاق لفظ التبديل إشارة إلى أنه رفع الحكم المنسوخ، وإقامة الناسخ مقامه؛ وفي ذلك إيهام البداء؛ وهو أنه بدا وظهر للفاعل ما كان خافيا عليه، والله تعالى منزه عن ذلك[4].

ونوقش هذا القول من وجهين:

✓ أنّ عبارة التبديل منصوص عليها في القرآن، فإذا كان اسم النسخ شرعيا معلوما بالنص فجعله عبارة عما يكون معلوما بالنص أيضا يكون أولى الوجوه[5].

✓ أنّ رفع الحكم لا يلزم منه البداء؛ بل القول بهذا اللازم قول فاسد؛ فإن الله تعالى يعلم أنه يأمرهم بأمر مطلق، ويديم عليهم التكليف إلى وقت معلوم يقطع فيه التكليف بالنسخ؛ لما فيه من مصلحة للعباد[6].

رأي الإمام: في قوله تعالى: ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِيَ أَنْ أُبَدِّلَهُ مِن تِلْقَآئِ نَفْسِيٓ﴾[يونس: 15]، قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "فإن النسخ تبديل"[7].

الخلاصة: من خلال عرض الأقوال السابقة يظهر أن من معاني النسخ هو التبديل، وهذا الذي قال به إمامنا الشوشاوي رحمه الله لنص الآية على ذلك، وبهذا يكون رأي الإمام موافقا للقول الأول، الذي عليه جمهور المفسرين والأصوليين.

الفرع الرابع: أنواع النسخ في القرآن الكريم:

للنسخ في القرآن الكريم أنواع نُبيِّنها كالآتي:

أولا: أنواع النسخ باعتبار النص المنسوخ: ينقسم النسخ باعتبار المنسوخ إلى ثلاثة أقسام:

أولًا: نسخ التلاوة وبقاء الحكم: اختلف العلماء في مسألة نسخ التلاوة وبقاء الحكم على قولين:

---

[1] ينظر: الرسالة، الشافعي، ص107، أصول السرخسي 55/2، المستصفى، الغزالي، ص202، المحصول للرازي 421/3، روضة الناظر، ابن قدامة، 173/1، ارشاد الفحول، الشوكاني، ص311.

[2] ينظر: جامع البيان، الطبري، 388/2، الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، 130/10، تفسير القرآن العظيم، ابن كثير 587/2، بحر العلوم السمرقندي، 108/1، تفسير العز بن عبد السلام، 580/1، وغيرها.

[3] ينظر: أصول السرخسي، السرخسي، 55/2، البحر المحيط، الزركشي 72/4.

[4] ينظر: أصول السرخسي، السرخسي، 55/2، البحر المحيط، الزركشي 72/4.

[5] أصول السرخسي، السرخسي، 55/2.

[6] روضة الناظر، ابن قدامة، 225/1.

[7] رفع النقاب للشوشاوي، 515/4.

القول الأول: أن نسخ التلاوة دون الحكم جائز وواقع في القرآن، وبه قال الجمهور[1].

دليلهم: استدلوا بما يلي:

- ما رواه عمر بن الخطاب وأبي بن كعب –رضي الله عنهما- أنهما قالا: (كان فيما أنزل من القرآن الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة نكالا من الله)[2]، أي كان هذا النص آية تتلى، ثم نسخت تلاوتها وبقي حكمها معمولا به إلى اليوم[3].
- ما رُوي عن أنس رضي الله عنه أنه قال: (أنزل في قتلى بئر معونة[4]، ألا بلغوا إخواننا أنا قد لقينا ربنا فرضي عنا ورضينا عنه)[5].
- عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه قال: (كنا نقرأ من القرآن: لا ترغبوا عن آبائكم فإنه كفر بكم)[6].

القول الثاني: أن نسخ التلاوة ممتنع دون الحكم، قال به بعض المعتزلة[7].

دليلهم: استدلوا بما يلي:

- ✓ قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "حجة من منع نسخ التلاوة مع بقاء الحكم: أن التلاوة دليل على الحكم والحكم يثبت بثبوتها، فينبغي أن ينتفي بانتفائها"[8].
- ✓ أن الأحاديث الواردة في ذلك لم تبلغ حد التواتر فقالوا: "الشيخ والشيخة لم يثبت بالتواتر بل بقول عمر ونسخ المتواتر بالآحاد ممتنع سواء كان قرآنا أو خبرا"[1].

---

[1] ينظر: شرح الكوكب المنير، ابن النجار، 553/3، البرهان، الزركشي، 166/2، الإتقان، السيوطي، 1454/4، مناهل العرفان، الزرقاني 154/2.

[2] رواه النسائي في السنن الكبرى عن زيد بن ثابت، ك: الرجم، ب: نسخ الجلد عن الثيب، ح(7107)، 406/6، الحاكم في المستدرك، ح(3554)، 450/2، الدارمي في سننه، ح(2323)، 234/2، وقد رواه البيهقي في سننه الكبرى من حديث أبي بن كعب، ك: الحدود بـــــ: ما يستدل به على أن السبيل هو جلد الزانيين ورجم الثيب، ح(16688)، 211/8، وأيضا من حديث زيد بن ثابت، ح(16690) 211/8 وابن ماجة في سننه، ح(2553)، ص435، وصححه الألباني.

[3] مناهل العرفان، الزرقاني، 154/2.

[4] معونة بفتح الميم وضم العين، بئر لبني سليم بين مكة والمدينة، وكانت عندها الوقعة المعروفة بسرية القراء، والتي غدرت فيها رعل وذكوان بسبعين من قراء الصحابة أرسلهم النبي في جوار أبي البراء عامر بن مالك المعروف بملاعب الأسنة، والقصة مذكورة في كتب السير والتاريخ. ينظر: البداية والنهاية، ابن كثير، 71/4، معجم البلدان، ياقوت الحموي، 298/1، مادة بئر، جوامع السيرة، ابن حزم، ص178. والحديث أخرجه البخاري في صحيحه، ك: غزوة العشيرة أو العسيرة، ب: غزوة الرجيع ورِعل وذكوان وبئر معونة، ح(4085)، 274/5. استدل به الإمام الشوشاوي في كتابه رفع النقاب، 491/4-492.

[5] أخرجه البخاري في صحيحه، ك: غزوة العشيرة أو العسيرة، ب: غزوة الرجيع ورِعل وذكوان وبئر معونة، ح(4085)، 274/5. استدل به الإمام الشوشاوي في كتابه رفع النقاب، 491/4-492.

[6] أخرجه البخاري في صحيحه عن عمر رضي الله عنه، ك: المحاربين من أهل الكفر والردة، ب: رجم الحبلى من الزنا إذا حصنت، ح(6838)، 466/8. استدل به الإمام الشوشاوي في كتابه رفع النقاب، 491/4.

[7] البحر المحيط، الزركشي، 181/3، وممن انكر هذا النوع من المعاصرين مصطفى زيد في كتابه النسخ في القرآن، 285/1، ومحمد الخضري في كتابه أصول الفقه، ص263.

[8] رفع النقاب، الشوشاوي، 493/4، البحر المحيط، الزركشي، 182/3، الإحكام للآمدي، 142/3، الوصول لابن برهان، 31/2.

رأي الإمام الشوشاوي رحمه الله: قال الإمام رحمه الله بعد ذكره لحجة من منع نسخ التلاوة مع بقاء الحكم: "أجيب عنه بأنه لا يلزم من عدم الدليل عدم المدلول، فإن وجود العالم دليل على وجود صانعه جل وعلا، ولا يلزم من عدم العالم عدم صانعه"[2]. فيلاحظ أن الإمام أقرَّ قول الجمهور، وردَّ قول المانعين لنسخ التلاوة مع بقاء الحكم[3].

الخلاصة: نسخ التلاوة وبقاء الحكم واقع في القرآن الكريم لقوة أدلة القول الأول الذي عليه الإمام الشوشاوي رحمه الله.

ثانيًا: نسخ الحكم مع بقاء التلاوة: اختلف أهل العلم في هذه المسألة على قولين هما:

القول الأول: قالوا بجواز نسخ الحكم وبقاء التلاوة، وإليه ذهب جمهور العلماء[4].

دليلهم: أنه واقع في آيات محكم التنزيل بكثرة، منها[5]: نسخ آية الوصية للوالدين والأقربين: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْراً الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ﴾[البقرة: 179] بآية المواريث، وهي قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ ...﴾[النساء: 11]، ونسخ وجوب الفدية على المفطر القادر على الصوم بوجوب الصوم، وذلك أن قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾[البقرة: 183] أي يطعم عن كل يوم أفطر فيه مدا من الطعام، ثم نسخ ذلك بقوله تعالى: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾[البقرة: 184].

القول الثاني: قالوا بمنع نسخ الحكم مع بقاء التلاوة، قال به بعض المعتزلة[6].

دليلهم: قال الإمام الشوشاوي رحمه الله وحجة من منع نسخ الحكم دون التلاوة: أن التلاوة دليل على الحكم، فإذا ارتفع المدلول ارتفع دليله"[7].

رأي الإمام: يرى الإمام رحمه الله بوقوعه لأنه ردَّ على القائلين بمنع نسخ الحكم فقال: "أجيب عنه بأن دلالة التلاوة على الحكم مشروطة بعدم الناسخ، فإذا وجد الناسخ انتفت الدلالة لانتفاء شرطها"[8].

الخلاصة: بعد عرض الأقوال السابقة يظهر أن نسخ الحكم دون التلاوة جائز وواقع في القرآن الكريم، وهذا الذي مال إليه الإمام رحمه الله، وذلك لقوة أدلتهم وضعف أدلة المانعين.

---

[1] البحر المحيط للزركشي 182/3. ويُرد عليهم بأن التواتر شرط في القرآن المثبت بين الدفتين، أما المنسوخ فلا نسلم أن ذلك شرط فيه، بل يثبت بخبر الواحد، لكن الذي قد ثبت ضمنا بها لا يثبت به استقلالا. نفس المرجع والصفحة.

[2] رفع النقاب، الشوشاوي، 494/4، ينظر كذلك: الاحكام للآمدي 143/3.

[3] ينظر: رفع النقاب، الشوشاوي، 493/4.

[4] ينظر: الناسخ والمنسوخ، النحاس، 638/1، الاتقان، السيوطي، 1441/4.

[5] رفع النقاب، الشوشاوي، 492/4- 493.

[6] شرح الكوكب المنير لابن النجار 553/3.

[7] رفع النقاب، الشوشاوي، 494/4. ينظر كذلك: اللمع، الشيرازي، ص171، الفصول للباجي 434/1، الوصول لابن برهان 31/2.

[8] رفع النقاب، الشوشاوي، 494/4، ينظر كذلك: الفصول للباجي، 435/1.

ثالثًا: نسخ التلاوة والحكم معا: اختلف العلماء في مسألة نسخ التلاوة والحكم معًا على قولين نوردهما كما يلي:

القول الأول: أن نسخ التلاوة والحكم معًا جائز، وبه قال جمهور أهل العلم[1].

دليلهم: استدلوا بعدة أدلة منها:

- ✓ قول عائشة-رضي الله عنها-: (كان فيما أنزل من القرآن: عشر رضعات معلومات يحرمن، ثم نسخن بخمس معلومات)[2].
- ✓ أن سورة الأحزاب كانت تعدل سورة البقرة ثم نسخ منها ما نسخ[3].
- ✓ أن نسخ التلاوة لما جاز في حالة إفراد التلاوة دون الحكم، وجاز أيضًا في حالة إفراد الحكم دون التلاوة فيجوز نسخهما معًا في حالة تركيبهما، أي في حالة اجتماعهما[4].

القول الثاني: أن نسخ التلاوة والحكم معا ممتنع شرعا، قال به بعض المعتزلة[5].

دليلهم: أن الأحاديث في ذلك لم تبلغ حد التواتر[6].

رأي الإمام: قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "ويجوز نسخ التلاوة والحكم معًا"[7].

الخلاصة: الذي عليه الجمهور جواز نسخ الحكم والتلاوة معا، وهو الذي قال به الإمام الشوشاوي رحمه الله، لقوة أدلة المجوزين وضعف أدلة المخالفين.

ثانيا: أنواع النسخ باعتبار الناسخ: ينقسم النسخ في القرآن الكريم باعتبار نوع الناسخ إلى ثلاثة أقسام، وهي: نسخ القرآن بالقرآن، نسخ القرآن بالسنة، نسخ السنة بالقرآن، ولأهل العلم في نسخ القرآن بالقرآن قولان هما:

---

[1] شرح الكوكب المنير، ابن النجار، 553/3. مناهل العرفان، الزرقاني، 167/2.

[2] أخرجه مسلم في صحيحه، ك: الرضاع، ب: التحريم بخمس رضعات، ح(1452)، 663/1.

[3] هذا مشهور من حديث أبي رضي الله عنه أية الشيخ والشيخة اذا زنيا...، وأحمد في مسنده، ح(21596)، 472/35، والحاكم في المستدرك، 359/4 والبيهقي في سننه الكبرى، ح(16687)، 211/8، والدارمي في سننه، ح(2323)، 234/2، وقال حسين سليم أسد: "إسناده حسن" والطبراني في المعجم الكبير، ح(867)، 350/24، وابن حبان في صحيحه، ح(4428)، 273/10، قال شعيب الأرناؤوط: "عاصم بن أبي النجود صدوق، له أوهام وحديثه في الصحيحين مقرون وباقي السند ثقات على شرط الصحيح"، ينظر كذلك: رفع النقاب، الشوشاوي 493/4.

[4] رفع النقاب، الشوشاوي، 494/4.

[5] الإحكام في الأصول للآمدي، 141/3، شرح الكوكب المنير لابن النجار، 553/3.

[6] ينظر البحر المحيط، الزركشي، 181/3. وقد أجيب عنهم بأن شرطية التواتر فيما أثبت بين الدفتين، وأما المنسوخ فلا نسلم ذلك فيه، وبأن ثبوت النسخ لما كان قرآنا، لا ثبوت قرآنيته بذلك، فقد ثبتت قرآنيته. الزيادة والاحسان، ابن عقيلة، 273/5.

[7] رفع النقاب، الشوشاوي، 494/4.

القول الأول: جواز نسخ القرآن بالقرآن، وبه قال جمهور العلماء[1].

أدلتهم: استدل أصحاب هذا القول بما يلي:

1- الآيات القرآنية الدالة على ذلك: قوله تعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَاتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ﴾[البقرة: 105]، وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ﴾[النحل: 101]، فالآية الأولى تدل على الجواز نسخ القرآن بالقرآن، والآية الثانية تدل على الوقوع، وهي نص ظاهر في جواز زوال حكم آية ووضع أخرى موضعها[2].

2- أن النسخ جائز عقلا وثابت شرعا، فقد دلت الأدلة المتظافرة على جوازه عقلا وثبوته شرعا[3]. بل نقل ابن الجوزي رحمه الله إجماع أهل العلم على ذلك؛ انعقد إجماع أهل العلم على هذا؛ إلا أنه قد شد من لا يلتفت إليه"[4]، وكذا ابن كثير نقل اتفاق المسلمين على جوازه[5]، بل حكى الشوكاني اتفاق أهل الشرائع عليه"[6].

القول الثاني: منع نسخ القرآن بالقرآن، وبه قال أبو مسلم الأصفهاني[7].

أدلتهم: قوله تعالى: ﴿لاَّ يَاتِيهِ الْبَـٰطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلاَ مِنْ خَلْفِهِۦ﴾[فصلت: 41] فلو نسخ لبطل؛ لأن النسخ إبطال[8].

رأي الإمام: يرى الإمام الشوشاوي رحمه الله بجواز نسخ القرآن بالقرآن، وذكر لذلك أمثلة متعددة منها: "قوله تعالى: ﴿إِنْ يَّكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَـٰبِرُونَ﴾[الأنفال: 66]، هذه الآية منسوخة بالتي بعدها، وهي قوله تعالى: ﴿أَنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ﴾[الأنفال: 67]، وكذلك نسخ اعتداد المتوفى عنها بالحول الكامل بأربعة أشهر وعشر"[9].

الخلاصة: اتفق الجمهور على جواز نسخ القرآن بالقرآن ما عدا أبي مسلم الأصفهاني الذي ينكر ثبوت النسخ ويراه تخصيصا، وهذا ما قال به الإمام الشوشاوي رحمه الله.

---

[1] ينظر: الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه، مكي القيسي، ص77، والإحكام في أصول الأحكام، ابن حزم، 505/4، الإحكام الآمدي 159/3، نواسخ القرآن، ابن الجوزي، 139/2، وقلائد المرجان، الكرمي، ص32، ومذكرة في أصول الفقه، الشنقيطي، ص124، ومناهل العرفان، الزرقاني، 184/2، ومباحث في علوم القرآن، مناع القطان، ص201.

[2] الايضاح، مكي القيسي، ص61- 62.

[3] مناهل العرفان، الزرقاني، ص187.

[4] نواسخ القرآن، ابن الجوزي، 112/1.

[5] تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، 265/1.

[6] إرشاد الفحول، الشوكاني، ص311.

[7] ينظر: الاحكام، الآمدي، 3/127، 208، المحصول، الرازي، 460/3، المستصفى، الغزالي، ص98، أصول الفقه ، نهاية السول، الأسنوي ص489، الفصول في الأصول، الجصاص، 325/2

[8] ينظر: المحصول، الرازي، 463/1، الإحكام للآمدي، 146/3، الإيضاح، مكي القيسي، ص259، رفع النقاب، الشوشاوي، 4/477.

[9] رفع النقاب، الشوشاوي، 477/4.

ثانياً: نسخ القرآن بالسنة[1]: اختلف العلماء في نسخ القرآن بالسنة على مذهبين هما:

المذهب الأول: جواز نسخ القرآن بالسنة المتواترة ووقوعه، وإليه ذهب الجمهور[2].

أدلتهم: استدلوا بعدة أدلة منها[3]:

1. أنّ قوله ﷺ: (لا وصية لوارث)[4]، نسخ به وجوب الوصية في قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ....﴾[البقرة: 179].

2. أنّ جلد الزاني الثابت بقوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ...﴾[النور: 2]، نسخ بالرجم الثابت بالسنة، بفعل النبي ﷺ عند رجمه لماعز والغامدية.

المذهب الثاني: عدم نسخ القرآن بالسنة، ذهب إليه الإمام الشافعي، وأكثر أهل الظاهر بامتناع نسخ القرآن بالسنة المتواترة، وإليه ذهب أحمد بن حنبل[5].

قال الإمام الشافعي رحمه الله: (وأبان الله لهم إنه إنما نسخ ما نسخ من الكتاب بالكتاب، وإن السنة؛ لا ناسخة للكتاب، وإنما هي تبع للكتاب بمثل ما نزل نصاً، ومفسّرة معنى ما أنزل الله منه جملاً)[6].

أدلتهم: استدلوا بعدة أدلة منها:

1- قوله تعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا....﴾[البقرة: 105]، إذ يقول الإمام الشافعي رحمه الله: "أخبر الله تعالى أن نسخ القرآن وتأخير إنزاله لا يكون إلا بقرآن مثله"[7]، كما أن تذييل الآية بالقدرة بقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[البقرة: 105]، مع الاستفهام التقريري، يدّلان على أن النسخ لا يكون إلا لله[8].

2- قوله تعالى: ﴿....قُلْ مَا يَكُونُ لِيَ أَنْ أُبَدِّلَهُ مِن تِلْقَآئِ نَفْسِيٓ﴾[يونس: 15]، قال الإمام الشافعي رحمه الله: "أخبر الله أنه فرض على نبيه إتباع ما يُوحى إليه، و لم يجعل له تبديله من تلقاء نفسه، ففي الآية بيان ما وصفت

---

[1] أن المراد بالسنة هنا السنة المتواترة دون الآحادية، والسنة المتواترة قطعية الثبوت أيضا كالقرآن، فهما متكافئتان من هذه الناحية، فلا مانع أن ينسخ أحدهما الآخر. مناهل العرفان، الزرقاني، 188/2.

[2] ذهب إليه الحنفية، وبعض المالكية، واختاره الإمام الجويني والغزالي من الشافعية، وإحدى الروايتين عن الإمام أحمد، ومذهب ابن حزم الأندلسي. ينظر: إحكام الأحكام، ابن دقيق العيد، ص322، التلخيص في أصول الفقه، الجويني، 516/2، الفصول في الأصول، الجصاص، 346/2.

[3] ينظر: الإحكام، الآمدي، 190/3، والمغني في أصول الفقه، الخبّازي، ص256، كتر الوصول، البزدوي، 222/1.

[4] أخرجه أبو داود في السنن، ك: الوصايا، ب: ما جاء في الوصية للوراث، ح(2870)، 114/3، والنسائي في السنن الكبرى، ب: إبطال الوصية الوصية للوارث، ح(6468)، 107/4.

[5] ينظر: الإحكام في أصول الأحكام، الآمدي، 189/3، وإرشاد الفحول، الشوكاني، ص324، المصفى، ابن الجوزي، ص13، قلائد المرجان الكرمي، ص34، البحر المحيط، الزركشي، 187/3، التبصرة، الشيرازي، ص264، اللمع، الشيرازي، ص31، الحاوي في فقه الشافعي، الماورد 188/13، الذخيرة، القرافي، 6/7، التقرير والتحبير، ابن أمير الحاج، 85/3، مباحث في علوم القرآن، صبحي الصالح، ص261.

[6] ينظر: الرسالة، الشافعي، ص106، وأحكام القرآن، الجصاص، 33/1.

[7] الرسالة، الشافعي، ص108.

[8] ينظر: المستصفى في علم الأصول، الغزالي، ص89.

من أنه لا ينسخ كتاب الله إلا بكتابه، كما كان المبتدئ لفرضه فهو المزيل المثبت لما شاء منه –جل ثناؤه– ولا يكون ذلك لأحدٍ من خلقه"[1].

3- كما استدل الإمام الشافعي رحمه الله بأن القول بتجويز النسخ يؤدي إلى مفسدة، إلا وهي جواز أن يقال: إنّ ما بيّنه رسول الله ﷺ في سننه كتحريم البيوع، ورجم الزناة يحتمل أن يكون ذلك قبل أن ينّزل عليه: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَالزَّانِي...﴾ فيكون القرآن ناسخاً للسنة[2].

رأي الإمام: يرى بجواز نسخ القرآن بالسنة، وقد مال لقول مالك رحمه الله فقال: "قال مالك جائز وواقع"[3]. وقال أيضًا: "يجوز نسخ الكتاب بالسنة المتواترة"[4].

الخلاصة: يرى الإمام الشوشاوي رحمه الله بجواز نسخ القرآن بالسنة متبعًا لكلام الجمهور، وذلك لأن قوله تعالى: ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ﴾[النحل: 101] تكون الخيرية والأفضلية فيها بحسب اختلاف الأحكام شدة وتيسيرا مراعاة لمصالح العباد، ولا معنى لأن يكون لفظ الآية خيرا من لفظ آية أخرى فالمدار على أن يكون الحكم الناسخ خيرا من المنسوخ أيًّا كان الناسخ قرآنا أو سنة، لأن الكل تشريع الحكيم العليم[5].

ثالثاً: نسخ السنة بالقرآن. اختلف أهل العلم في نسخ السنة بالقرآن على قولين هما:

القول الأول: ذهب جمهور العلماء إلى جواز نسخ السنة بالقرآن ووقوعه شرعاً، وممن اختاره الشيخ الشنقيطي، وشارح الكوكب المنير[6].

أدلتهم: استدل أصحاب هذا الفريق بأدلة عقلية وأخرى نقلية:

الدليل العقلي: هو أن الكتاب والسنة وحي من الله تعالى، كما في قوله عز وجل: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝ إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾[النجم: 3- 4] غير أن الكتاب وحي متلو، والسنة وحي غير متلو، ونسخ أحد الوحيين بالآخر غير ممتنع عقلاً[7].

---

[1] ينظر: الرسالة، الشافعي، ص 106- 107.

[2] ينظر: الرسالة، الشافعي، ص111- 112، ومعالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة، محمد الجيزاني، ص268.

[3] رفع النقاب، الشوشاوي، 513/4. نسب هذا القول للإمام مالك القاضي أبو الفرج. ينظر: الفصول للباجي، 455/1، مقدمة ابن القصار ص297.

[4] رفع النقاب، الشوشاوي، 512/2.

[5] ينظر: روائع البيان، الصابوني، 106/1- 107.

[6] ينظر: الإحكام، الآمدي، 185/3، وإرشاد الفحول، الشوكاني، ص324، ومذكرة في أصول الفقه، الشنقيطي، ص100، والسنة ومكانتها في في التشريع الإسلامي، السباعي، ص429، أضواء البيان، الشنقيطي، 334/3، شرح الكوكب المنير، ابن النجار، 560/3.

[7] الإحكام في أصول الأحكام، ابن حزم الظاهري، 107/4، والإحكام في أصول الأحكام، الآمدي، 185/3.

الأدلة النقلية: أما الأدلة النقلية[1] التي استدل بها المجوزون للنسخ فمنها:

1- أنّ النبي ﷺ والمسلمين -أول هجرتهم إلى المدينة- صلّوا بضعة عشر شهراً إلى بيت المقدس، و لم يكن في ذلك نص من القرآن، ثم نُسخ بقوله تعالى: ﴿فَدْ نَرِىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِى ٱلسَّمَآءِ...﴾[البقرة: 143].

2- أنّ النبي ﷺ صالح أهل مكة عام الحديبية على أن من جاءه مسلماً ردّه، فجاءت امرأة، فأنزل الله: ﴿وَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُومِنَٰتٍ فَلاَ تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى ٱلْكُفَّارِ﴾[الممتحنة: 10]، وهذا قرآن نسخ ما صالح عليه رسول الله ﷺ وهو من السنة.

3- أنّ المباشرة في الليل كانت محرمة على الصائم بالسنة وقد نسخ بقوله تعالى: ﴿فَٱلَـٰنَ بَـٰشِرُوهُنَّ﴾[البقرة: 186].

4- أنّ صوم عاشوراء كان واجباً بالسنة، ونسخ بصوم رمضان في قوله تعالى: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾[البقرة: 184].

5- أنّ تأخير الصلاة إلى انجلاء القتال كان جائزاً بالسنة، وقد نسخ ذلك الجواز بصلاة الخوف في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا كُنتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ ٱلصَّلَوٰةَ...﴾[النساء: 101].

القول الثاني: عدم جواز نسخ السنة بالقرآن، وهذا منقول عن الإمام الشافعي[2] في أحد قوليه[3].

أدلتهم: استدل أصحاب هذا القول بأدلة نقلية وأخرى عقلية:

الدليل النقلي: أما الدليل النقلي للمانعين فقد استدلوا بقوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾[النحل: 44]، ووجه استدلالهم بهذا النص أن الله تعالى جعل السنة بياناً، فلو نسخت لخرجت عن كونها بيان وذلك غير جائز[4]. وردّ المجوِّزون لنسخ السنة بالقرآن هذا الدليل: بأن المراد بالآية إنما هو التبليغ، وذلك يعم تبليغ الناس من القرآن وغيره، وليس فيه ما يدل على امتناع كون القرآن ناسخاً للسنة[5].

الأدلة العقلية[6]: أنّ السنة لو نسخت بالقرآن للزم تنفير الناس عن النبي ﷺ وعن طاعته، لإيهامهم أنّ الله تعالى لم يرضَ ما سنّه الرسول، وذلك مناقض لمقصود البعثة، ولقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلاَّ لِيُطَاعَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾[النساء: 63]، وأنَّ السنة ليست من جنس القرآن؛ لأن القرآن معجز ومتلو ومحرم تلاوته على الجنب

---

[1] ينظر: الإحكام في أصول الأحكام، الآمدي، 186/3، ومناهل العرفان، الزرقاني، 509/2.

[2] لم يمنع الإمام الشافعي نسخ السنة بالقرآن كما نُقل عنه، وإنما أراد أن الكتاب والسنة لا يوجدان مختلفان إلا ومع إحداهما مثله ناسخ له، وهذا تعظيم منه لقدر الكتاب والسنة، وإبانة لتعاضدهما وتوافقهما. ينظر: البرهان في علوم القرآن، الزركشي، 32/2، ومباحث في علوم القرآن، صبحي الصالح، ص 261.

[3] ينظر: الإحكام في أصول الأحكام، الآمدي: 186/3، وإرشاد الفحول، الشوكاني، ص326.

[4] ينظر: الإحكام في أصول الأحكام، الآمدي، 187/3، ومناهل العرفان، الزرقاني، 510/2.

[5] الإحكام في أصول الأحكام، الآمدي، 188/3.

[6] ينظر: المرجع نفسه، 187/3.

وليست كذلك السنة، وإذا لم يكن القرآن من جنس السنة امتنع نسخه لها. وقد ردّ الجمهور على الوجه الأول من الدليل العقلي بأنّ ذلك إنما يصح لو كانت السنة من عند الرسول ﷺ من تلقاء نفسه، وليس كذلك إنما هي من الوحي، وأنّه لو امتنع نسخ السنة بالقرآن لدلالته أن ما شرعه أولاً غير مرضي، لامتنع نسخ القرآن بالقرآن والسنة بالسنة، وهو خلاف الإجماع. وردّوا على الوجه الثاني أنه لا يلزم اختلاف جنس السنة والقرآن بعد اشتراكهما في الوحي بما اختص بكل واحد منهما امتناع نسخ أحدهما بالآخر.

رأي الإمام الشوشاوي رحمه الله: يرى الإمام الشوشاوي رحمه الله بما قاله الجمهور في جواز نسخ السنة بالقرآن، إذ يقول: "يجوز نسخ السنة بالكتاب عندنا خلافا للشافعي وبعض أصحابه"[1].

الخلاصة: الراجح –والله أعلم– ما ذكره الإمام الشوشاوي رحمه الله بجواز نسخ السنة بالقرآن وهو قول الجمهور لورود نسخ استقبال بيت المقدس الذي ثبت بالسنة بقوله تعالى: ﴿فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَىٰهَا﴾[البقرة: 143] فهذهِ الآية ظاهرة الدلالة على نسخ السنة بالقرآن.

الفرع الخامس: مسائل تتعلق بالنسخ: وفيه:

أولا: مسألة جواز النسخ بلا بدل: اختلف العلماء في جواز النسخ بلا بدل على قولين، هما:

القول الأول: أن النسخ يجوز بلا بدل، قال به جمهور العلماء[2]. واستدلوا بما يلي:

1- أن هذا الأمر واقع في الشريعة، ومن أمثلته:

✓ عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: (لما نزلت ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نَجَيْتُمُ ٱلرَّسُولَ فَقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَىٰكُمْ صَدَقَةً﴾[المجادلة: 12] قال لي النبي ﷺ: (ما ترى دينارا؟) قال: فنزلت ﴿ءَأَشْفَقْتُمْ أَن تُقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَىٰكُمْ صَدَقَٰتٍ﴾[المجادلة: 13])[3]، فنُسخ تقديم الصدقة بين يدي مناجاة الرسول بلا بدل[4].

✓ نسخ وجوب ثبات الرجل الواحد من المؤمنين لعشرة من الكفار، قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَرِّضِ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَى ٱلْقِتَالِ....﴾[الأنفال: 66-67][5].

---

[1] رفع النقاب، الشوشاوي، 511/4.

[2] ينظر اللمع في أصول الفقه، الشيرازي، ص31، الاحكام، الآمدي 149/3. الإبهاج، السبكي، 238/2، البحر المحيط، الزركشي، 144/3، إجابة السائل، الصنعاني، 370، إرشاد الفحول، الشوكاني، ص317، التحبير شرح التحرير، المرداوي، 3017/6، شرح الكوكب المنير، ابن النجار، 545/3.

[3] أخرجه الترمذي في سننه، ك: التفسير، ب: ومن سورة المجادلة، ح(3300)، 389/5، وقال: "هذا حديث حسن غريب إنما نعرفه من هذا الوجه"، وضعَّف إسناده الألباني في ضعيف الترمذي، ص382.

[4] ينظر: اللمع في أصول الفقه، الشيرازي، ص31، الاحكام، الآمدي، 149/3، الابهاج، السبكي، 238/2، إرشاد الفحول، الشوكاني ص317.

[5] الاحكام للآمدي، 149/3.

2- أنه لا يمتنع عقلا النسخ من غير بدل، وفي ذلك مصلحة قد تخفى على الخلق؛ لكن الخالق حكيم عليم وهو سبحانه يفعل ما يشاء[1].

القول الثاني: أن النسخ لا يصح إلا ببدل، قال به أهل الظاهر، ونُسب إلى جماهير المعتزلة[2].

دليلهم: أنَّ قوله تعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَاتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ﴾[البقرة: 105]، فهذه الآية دليل على أنه لا ينسخ إلا إلى بدل هو خير من المنسوخ أو مثله[3]، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ﴾[النحل: 101]، فالشرط فيها يفيد البدلية؛ فلا يمكن أن تستبدل آية لا حكم فيها بآية تقرر حكما[4].

رأي الإمام: قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "جوَّزه أهل السنة ومنعه المعتزلة، فإذا جوزناه جملةً أولى وأحرى أن نجيزه في عبادة مخصوصة"[5].

الخلاصة: من خلال عرض الأقوال السابقة يظهر أن الخلاف في هذه المسألة يرجع إلى اللفظ دون الحقيقة فالقائلون باشتراط البدل يعتبرون الإباحة والتخفيف بدلا، والآخرين لا يعتبرونه، لذلك كان الخلاف أقرب للفظ منه إلى الحقيقة، ووجه في "تسمية الحكم المنتقل إليه بدلاً إذا كان رجوعًا وردًا إلى الحكم السابق الذي كانوا عليه، فعند الجمهور لا يسمى هذا بدلاً، إذ البدل عندهم خاص بما هو حكم شرعي آخر ضد المنسوخ كاستقبال الكعبة بدلاً من بيت المقدس، أما الرد إلى ما كانوا عليه قبل شرع المنسوخ – كما في المناجاة – فليس هذا بدلاً عندهم، أما النافون للنسخ إلى غير بدل فمرادهم بالبدل ما هو أعم فيشمل الرد إلى ما كانوا عليه قبل شرع المنسوخ"[6]، وهذا ما ذهب إليه الإمام الشوشاوي رحمه الله

ثانيا: مسألة نسخ الحكم من الأخف إلى الأثقل: اختلف العلماء في جواز نسخ الأخف إلى الأثقل على قولين، هما:

القول الأول: أن نسخ الأخف إلى الأثقل جائز وواقع في القرآن، وهو مذهب جمهور العلماء[7].

أدلتهم: استدلوا بما يلي[8]:

---

[1] ينظر: الإحكام، الآمدي، 149/3.

[2] ينظر: البحر المحيط، الزركشي، 210/3، إرشاد الفحول، الشوكاني، ص318، البرهان في أصول الفقه، الجويني، 856/2.

[3] اجابة السائل، الصنعاني، ص370، النسخ في القرآن، مصطفى زيد، 195/1.

[4] النسخ في القرآن، مصطفى زيد، 194/1- 195.

[5] رفع النقاب، الشوشاوي، 484/4- 485.

[6] ينظر: معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة، محمد بن حسين الجيزاني، ص256-257.

[7] ينظر: الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه، مكي القيسي، ص110، شرح مختصر الروضة، الطوفي، 302/2، صفوة الراسخ، أبو عبد الله شعلة، ص94، البحر المحيط، الزركشي، 174/3، إرشاد الفحول، الشوكاني، ص318- 319.

[8] ينظر: المستصفى، الغزالي، ص96- 97، الناسخ والمنسوخ، ابن حزم، ص26، الناسخ والمنسوخ، النحاس، ص91، إرشاد الفحول، الشوكاني ص319، البحر المحيط، الزركشي، 174/3.

1- أدلة نقلية: وتتمثل في آيات الذكر الحكيم والتي منها:

- أنَّ قوله تعالى: ﴿وَعَلَى ٱلذِينَ يُيفُونَهُۥ فِدْيَةٌ طَعَامِ مَسَٰكِينَۖ﴾[البقرة: 183] تخيير في الصوم منسوخ بالعزيمة فيه: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ .....﴾[البقرة: 184].

- أنَّ الله وضع القتال في أول الإسلام عن المؤمنين، ثم نسخه بفرض القتال فقال: ﴿اذِنَ لِلذِينَ يُقَٰتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُواْ﴾[الحج: 37].

- نسخ جواز تأخير الصلاة عند الخوف إلى إيجابها أثناء القتال، ونسخ صوم عاشوراء بصوم رمضان، حرمة الخمر بعد إطلاقها وغير ذلك[1].

2- **أدلة عقلية:** أنَّ النسخ بالأثقل لا يمتنع لذاته ولا للاستصلاح، فلم يستحيل أن تكون المصلحة في التدرج والترقي من الأخف إلى الأثقل، كما كانت المصلحة في ابتداء التكليف، ورفع الحكم الأصلي[2].

القول الثاني: أن نسخ الأخف إلى الأثقل ممنوع، بل يشترط في ثبوت النسخ أن يكون إلى ما هو أخف منه أو مثله، قال به بعض الشافعية، وبعض الظاهرية[3].

أدلتهم: استدلوا بما يلي:

✓ قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَنْ يُّخَفِّفَ عَنكُمْۚ﴾[النساء: 28]، ولا تخفيف في نسخ الحكم إلى الأثقل.

✓ قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلاَ يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾[البقرة: 184] وفي نسخ الأخف بالأثقل إرادة العُسر، وفيه تعذيب لخبر الصادق.

✓ أنَّ قوله تعالى: ﴿نَاتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآۗ﴾[البقرة: 105] ليس المراد منه أن يأتي بخير من الآية في نفسها لأن القرآن كله خير، وإنما المراد به بالنسبة إلينا، وذلك الأخف في الأحكام.

✓ قالوا: إن العقل منع من نسخ الأخف إلى الأثقل لما فيه من التنفير[4].

رأي الإمام الشوشاوي رحمه الله: يرى الإمام رحمه الله بجواز النسخ من الأخف إلى الأثقل، وضرب لذلك أمثلة متعددة كنسخ الصفح عن الكفار بالقتال؛ لأن القتل أثقل وأشد من الصفح؛ لأن قوله تعالى: ﴿فَاصْفَحْ عَنْهُمْ وَقُلْ سَلَٰمٌۚ﴾[الزخرف: 89] منسوخ بقوله تعالى: ﴿فَاقْتُلُواْ ٱلْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتمُوهُمْ﴾[النور: 2]"[5].

---

[1] ينظر: المستصفى، الغزالي، ص96- 97، الناسخ والمنسوخ، ابن حزم، 26، الناسخ والمنسوخ، النحاس، ص91، إرشاد الفحول، الشوكاني ص319، البحر المحيط، الزركشي، 174/3.

[2] ينظر: المستصفى، الغزالي، ص96.

[3] ينظر: الإحكام، الآمدي، 150/3، البحر المحيط، الزركشي، 95/4.

[4] ينظر: الإحكام، الآمدي، 172/3، ومناهل العرفان، الزرقاني، 173/2- 174، الناسخ والمنسوخ، ابن حزم، ص26، البحر المحيط الزركشي، 96/4، روضة الناظر، ابن قدامة، 180/1.

[5] رفع النقاب، الشوشاوي، 488/4- 489. ينظر كذلك: الإيضاح، مكي القيسي، ص267، الفصول، الباجي، 432/1، التمهيد، الخطابي 352/2.

الخلاصة: النسخ من الأخف إلى الأثقل جائز وارد في القرآن الكريم، وهذا ما أثبتته الأدلة، وقال به الإمام الشوشاوي رحمه الله تبعًا لجمهور الأئمة، وذلك كله لِمَا علم فيه تعالى ذكره من الصلاح والأجر، ومن الأمثلة على ذلك ما ذكره في قوله تعالى: ﴿وَعَلَى ٱلذِينَ يُيفُونَهُۥ فِدْيَةٌ طَعَامِ مَسَٰكِينَۖ﴾[البقرة: 183]، فأوجب الإطعام على من أفطر وهو يقدر على الصيام، فكان هذا تخفيفا ثم نسخه بقوله ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُۖ﴾[البقرة: 184]، والصيام أثقل من الإفطار والإطعام أعظم أجرا، أي أن الوجوب أثقل على النفس من التخير لكنه أجزل في الثواب[1].

المطلب العاشر: دلالات الألفاظ في القرآن الكريم عند الإمام الشوشاوي رحمه الله.

تحدث الإمام الشوشاوي رحمه الله عن كثير من المباحث الأصولية المتعقلة بعلوم القرآن، لعلمه الواسع في الفنين، ومن بين الأمور التي تطرق إليها دلالات الألفاظ[2] باعتبار أنه لا يتوصل إلى تفسير النص القرآني تفسيراً صحيحاً إلا بإدراك سليم لدلالات الألفاظ على المعاني المرادة من الكلام عند الاستنباط، والألفاظ التي ذكرها الإمام نوعان متقابلان يعرف أحدهما بمعرفة قسيمه، وهي: الأمر والنهي، العام والخاص، المطلق والمقيد، والمجمل والمبين.

الفرع الأول: الأمر والنهي في القرآن الكريم:

أولا: الأمر في القرآن الكريم: الأمر في لغة: ضد النهي وهو بمعنى الطلب[3]، وقال الإمام رحمه الله: هو اسم لمطلق اللفظ الدال على الطلب[4]، ثم ذكر أن الأمر يطلق في اللغة على عدة معاني، وهي: القول والفعل والشيء والشأن والصفة، فيكون مشتركا بين هذه الأشياء الخمسة لورود استعمال لفظ الأمر في جميعها[5]، وقد وردفي القرآن الكريم دالا على هذه المعاني، أما اصطلاحا فعرَّفه بأنه: "الموضوع لطلب الفعل طلبا جازما على سبيل الاستعلاء"[6]. فقول الإمام: "على سبيل الاستعلاء" احترز بقيد الاستعلاء[7] عن الدعاء والالتماس، وهذا القيد ليس بمحل وفاق، بل مختلف فيه بين أهل العلم[8]. ومن خلال التعريفين اللغوي والاصطلاحي يظهر أن التعريف التعريف اللغوي أعم من التعريف الاصطلاحي، لأن اللغوي يشمل: القول والفعل والشيء والشأن والصفة، أما الاصطلاحي فيدور حول الطلب فقط.

---

[1] ينظر: الإيضاح، مكي القيسي، ص111.

[2] المقصود بدلالة اللفظ كون اللفظ بحيث إذا أرسل فهم المعنى للعلم بوضعه. التقرير والتحبير، ابن أمير الحاج، ص131.

[3] ينظر: معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، 137/1، لسان العرب، ابن منظور، 26/4.

[4] رفع النقاب، الشوشاوي، 449/2.

[5] ينظر: المرجع نفسه، 448/2.

[6] المرجع نفسه،1/ 355- 356. ينظر كذلك: الذخيرة، القرافي، 60/1.

[7] قال الإمام رحمه الله: "الاستعلاء هيئة في الأمر من الترفع وإظهار القهر". رفع النقاب، الشوشاوي، 490/2

[8] ينظر: شرح الكوكب المنير، ابن النجار، 11/3- 16، إرشاد الفحول، الشوكاني، ص197.

ثانيا: معاني صيغة الأمر في القرآن الكريم: عرض الإمام رحمه الله في هذا الباب ثمانية عشر معنى من معاني صيغة الأمر في القرآن الكريم وهي: أن يكون الأمر للوجوب كقوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ﴾[البقرة: 109]، ويكون للندب كقوله تعالى: ﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْراً﴾[النور: 33] ويكون للإرشاد كقوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوٓاْ إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾[البقرة: 281]، ويكون للإباحة كقوله: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُواْ﴾[المائدة: 3]، ويكون للامتنان كقوله: ﴿فَكُلُواْ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ حَلَٰلاً طَيِّباً﴾[النحل: 114] ويكون للإكرام كقوله: ﴿ادْخُلُوهَا بِسَلَمٍ ـامِنِينَ﴾[الحجر: 46]، ويكون للإهانة كقوله: ﴿ذُقِ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ﴾[الحجر: 46]، ويكون للتهديد كقوله: ﴿اعْمَلُواْ مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾[الحجر: 39]، ويكون للتعجيز كقوله: ﴿قُلْ كُونُواْ حِجَارَةً أَوْ حَدِيداً﴾[الإسراء: 50]، ويكون للتكوين كقوله: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾[البقرة: 116]، ويكون للدعاء كقوله: ﴿اهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾[الفاتحة: 5]، ويكون للإنذار كقوله: ﴿كُلُواْ وَتَمَتَّعُواْ قَلِيلاً إِنَّكُم مُّجْرِمُونَ﴾[المرسلات: 46]، ويكون للتعجب كقوله: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا﴾[مريم: 36]، ويكون للتفويض كقوله: ﴿فَاقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾[طه: 71]، ويكون بمعنى الخبر كقوله: ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾[العنكبوت: 12]، ويكون للتسوية كقوله: ﴿فَاصْبِرُوٓاْ أَوْ لاَ تَصْبِرُواْ سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ﴾[الطور: 14]، ويكون للتأديب، ويكون للتمني[1].

والعدد الذي ذكره الإمام رحمه الله من معاني صيغ الأمر اختلف فيه العلماء بين مكثر ومقل[2]، وذلك لأن بعض بعض المعاني متداخلة في بعضها البعض، تفهم من السياق أو من القرائن، ومن تدبر القرآن سيستخرج معاني أخرى من معاني الأمر في القرآن الكريم.

ثالثا: النهي في القرآن الكريم: النهي في اللغة معناه المنع، يقال نهاه عن كذا أي منعه عنه، ومنه سمي العقل نهية؛ لأنه ينهى صاحبه عن الوقوع فيما يخالف الصواب ويمنعه عنه[3]، وفي الاصطلاح هو: القول الإنشائي الدال على طلب كف عن فعل على جهة الاستعلاء، وقد ذكر الإمام الشوشاوي رحمه الله سبعة معاني للنهي وهي[4]: "التحريم كقوله تعالى: ﴿وَلاَ تَقْرَبُواْ ٱلزِّنَىٰٓ﴾[الإسراء: 32]، والكراهة كقوله: ﴿وَلاَ تَنسَوُاْ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾[البقرة: 235]، والدعاء كقوله: ﴿وَلاَ تُحَمِّلْنَا مَا لاَ طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ﴾[البقرة: 285]، والإرشاد كقوله: ﴿لاَ تَسْـَٔلُواْ عَنَ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾[المائدة: 103]، والإهانة كقوله: ﴿لاَ تَعْتَذِرُواْ

---

[1] رفع النقاب، الشوشاوي،2/ 501/2- 505.

[2] فمثلا الإمام الزركشي في البحر المحيط ذكر ثلاثة وثلاثين معنى. ينظر: البحر المحيط، الزركشي، 228/2.

[3] ينظر: معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، 359/5، والإفصاح في فقه اللغة، حسين يوسف والصعيدي، 1368/2.

[4] رفع النقاب، الشوشاوي، 7/3- 8.

ٱلْيَوْمَ﴾[التحريم: 7]، والتحقير كقوله: ﴿وَلاَ تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَامَتَّعْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجاً مِّنْهُمْ﴾[طه: 129] ولبيان العاقبة كقوله: ﴿وَلاَ تَحْسِبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا عَمَّا يَعْمَلُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾[إبراهيم: 44]".

الفرع الثاني: العام والخاص في القرآن الكريم:

ذكر الإمام رحمه الله موضوعات متعددة في مبحث العام والخاص، سأذكر منها ما كان متعلقاً بعلوم القرآن على النحو الآتي:

أولا: تعريفات: العام في اللغة: "الشامل يقال: عم الشيء بالناس يعم عمًّا، فهو عام، إذا بلغ المواضع كلها"[1] ويقول ابن فارس: ومن الجمع قولهم: عمنا هذا الأمر يعمنا عمومًا، إذا أصاب القوم أجمعين[2]، وقد عرَّف الإمام العموم في اللغة فقال: "العموم لغة معناه: الشمول والاستغراق والإحاطة بالشيء"، وقال أيضًا: "العام هو اللفظ الموضوع لمعنى كلي بقيد تتبعه في محاله... وحد اللفظ العام هو اللفظ المقتضي ثبوت الحكم لكل فرد فرد، بحيث لا يبقى فرد"[3]، وفي الاصطلاح له تعريفات متعددة، من أحسنها أن العام هو: اللفظ المستغرق لجميع ما يصلح له[4]، والعموم هو: تناول اللفظ لجميع ما يصلح له[5].

وأما الخاص في اللغة: "فهو إفراد الشيء بشيء دون غيره، فيقال: خصصت فلاناً بشيء، أي أفردته به دون غيره، ويقال: اختصَّ فلان بالأمر، وتخصص له، إذا انفرد[6]، وفي الاصطلاح فهو كل لفظ وضع لمعنى معلوم على الانفراد فهو الخاص[7]، وأما الخصوص فهو كون اللفظ متناولاً لبعض ما يصلح له، لا لجميعه[8].

ثانيا: مسألة صيغ العموم: صيغ العموم هي الألفاظ الدالة على الشمول والاستغراق في وضع لغة العرب، وهو ما يُسمَّى بالعموم اللفظي أو ألفاظ العموم[9]، وقد ذكر الإمام منها ثماني عشرة صيغة من صيغ العموم، وهي[10]: وهي[10]:

1- **(كل) و(جميع):** يرى الإمام رحمه الله أن لفظتي كل وجميع تفيدان العموم، نحو قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ

---

[1] كتاب العين، الخليل بن أحمد، 3/232.

[2] معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، مادة "عم"، 4/18.

[3] ينظر: رفع النقاب، الشوشاوي، 57/3، 353/1.

[4] المعتمد، أبو الحسين البصري، 189/1، وينظر: المحصول، الرازي،513/2، البحر المحيط، الزركشي، 179/2، الإحكام للآمدي، 217/2، وكشف الأسرار، علاء الدين البخاري، 1 53.

[5] البحر المحيط، الزركشي، 179/2.

[6] معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، 153/2، ولسان العرب لابن منظور، مادة "خصص"،24/7.

[7] الكليات، الكفوي، ص414.

[8] البحر المحيط، الزركشي،292/2

[9] ينظر: معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة، محمد الجيزاني، ص415.

[10] ينظر: رفع النقاب، الشوشاوي، 65/3- 111.

إِلاَّ وَجْهَهُۥ﴾[القصص: 88]، بل هي من أبلغ ألفاظ العموم[1]، وما ذهب إليه يوافق قول عامة الأصوليين من مثبتي مثبتي العموم[2].

2- **(من) و(ما) إذا كانتا شرطا أو استفهاما أو خبرا:** مثالهما في الشرط: قوله: ﴿وَمَنْ يُّوتَ ٱلْحِكْمَةَ﴾[البقرة: 268]، وقوله: ﴿وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ فَلَن تُكْفَرُوهُ﴾[ءال عمران: 115]، ومثالهما في الخبر قوله: ﴿فَمِنْهُم مَّنْ يَّمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ﴾[النور: 45]، وقوله: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾[الأنبياء: 97]، ومثالهما في الاستفهام قوله: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثاً﴾[النساء: 86]، وقوله: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَـٰمُوسَىٰ﴾[طه: 16]، وما ذهب إليه رحمه الله من إفادة مَنْ الشرطية والاستفهامية للعموم يوافق مذهب عامة الأصوليين[3].

3- **نكرة غير موصوفة:** وهي ما التي تكون في التعجب وفي (نِعم)، وفي (بئس)، كقوله تعالى: ﴿إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَـٰتِ فَنِعِمَّا﴾[البقرة: 270]، وفي قوله تعالى: ﴿بِيسَمَا ٱشْتَرَوْاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ﴾[البقرة: 89].

4- **اسم الجنس المعرف بالألف واللام:** المراد بالجنس الاسم الدال على حقيقة موجودة في أشخاص كثيرة مختلفين بالشخصية لا بالحقيقة[4]، نحو قوله: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾[المائدة: 40]، وقد اتفق على أن الألف واللام إذا كانت للعهد حُمل اللفظ على المعنى المعهود لدى المخاطب، كما في قوله تعالى: ﴿فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ...﴾[المزمل: 15]، لأن المراد به رسول بعينه وهو نبي الله موسى عليه السلام. وما ذهب إليه رحمه الله يوافق مذهب أكثر الأصوليين[5].

5- **الجمع المعرف بالألف واللام:** يرى الإمام أن الجمع المعرّف بألف ولام يفيد العموم، كقوله

---

[1] ينظر: الإتقان، السيوطي، 30/2.

[2] ينظر: قواطع الأدلة، المروزي، ص154، والمستصفى، الغزالي، ص226، والمحصول، الرازي، 513/2، وروضة الناظر، ابن قدامة، ص220 وكشف الأسرار، علاء الدين البخاري، 53/1، البحر المحيط، الزركشي، 392/2، وشرح الكوكب المنير، ابن النجار، 101/3، نهاية السول الأسنوي، 374/1

[3] ينظر: البحر المحيط، الزركشي، 392/2، المعتمد، أبو الحسين البصري، 206/1، وإحكام الفصول، الباجي، 231/1، وشرح اللمع الشيرازي، 306/1، وقواطع الأدلة، السمعاني، 222/1، والمحصول، الرازي، 523/2، ونهاية الوصول، صفي الدين الأرموي، 1288/4 والتحرير شرح التحرير، المرداوي، 4178/8، وإرشاد الفحول، الشوكاني، ص206.

[4] تلقيح الفهوم، صلاح الدين بن كيكلدي، ص366.

[5] ينظر: البحر المحيط، الزركشي، 392/2، المعتمد، أبو الحسين البصري، 206/1، وإحكام الفصول، الباجي، 231/1، وشرح اللمع الشيرازي، 306/1، وقواطع الأدلة، السمعاني، 222/1، والمحصول، الرازي، 523/2، ونهاية الوصول، صفي الدين الأرموي، 1288/4 والتحرير شرح التحرير، المرداوي، 4178/8، وإرشاد الفحول، الشوكاني، ص206.

تعالى:﴿فَاقْتُلُواْ الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتمُوهُمْ﴾[التوبة: 5]، وما ذهب إليه رحمه الله يوافق مذهب أكثر الأصوليين[1].

6- **أي الاستفهامية والشرطية:** كقوله تعالى: ﴿أَيّاً مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ الأَسْمَآءُ الْحُسْنىٰ﴾[الإسراء: 110].

7- **اسم الجنس إذا أضيف:** أي اسم الجنس الموضوع للحقيقة من حيث هي، نحو قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِيۤ أَوْلَـٰدِكُمْ﴾ [النساء: 11].

8- **النكرة في سياق النفي أو النهي أو الاستفهام:** يرى الإمام أن النكرة في سياق النفي تعم كقوله تعالى: ﴿لاَ رَيْبَ﴾، وقوله: ﴿لاَ حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ﴾[الشورى: 13]، وما ذهب إليه رحمه الله يوافق قول أكثر الأصوليين[2].

ثالثا: الخطاب العام هل يندرج فيه النبي ﷺ: اختُلف في الخطاب العام الوارد في القرآن كقوله تعالى: ﴿يَـٰأَيُّهَا الذِينَ ءَامَنُواْ اتَّقُواْ اللَّهَ﴾[التوبة: 120]، وقوله تعالى: ﴿يَـٰأَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُواْ رَبَّكُمُ﴾[النساء: 01]، هل يشمل الرسول ﷺ أم لا؟ فيه ثلاثة أقوال[3]:

القول الأول: أن النبي ﷺ يندرج في الخطاب العام، وهو قول الجمهور.

حجتهم: أنه عليه السلام يصدق عليه الاسم؛ لأنه من الناس ومن المؤمنين ومن العباد، فهو عليه السلام سيد العباد، ولا تخرجه النبوة عن إطلاق هذه الأسماء عليه، فهو مندرج في هذه العمومات، فلو لم يندرج في الخطاب العام لزم وجود الاسم بدون المسمى، وذلك خلاف الأصل.

القول الثاني: عدم اندراجه فيه، وهو قول طائفة من الفقهاء والمتكلمين.

حجتهم: أن علو قدره عليه السلام يمنع اندراجه مع الأمة في الخطاب الواحد، بل يخص بخطابه؛ لأنه عليه السلام قد خص بأحكام كوجوب ركعتي الفجر والضحى، وإباحة النكاح بغير ولي ولا شهود...، فهذا يدل على علو مرتبته، وانفراده على الأمة بالأحكام التكليفية فلا يندرج في الخطاب.

القول الثالث: قالوا بالتفصيل، وهو قول أبو بكر الصيرفي من الشافعية[1].

---

[1] ينظر: البحر المحيط، الزركشي، 392/2، والمحصول، الرازي، 2/523، ونهاية الوصول، الأرموي، 4/1296، والتحرير شرح التحرير المرداوي، 4178/8، وشرح الكوكب المنير، ابن النجار، 131/3، والبرهان، الجويني، 123/1، وأصول السرخسي، 1/151، والمستصفى الغزالي، ص226، وروضة الناظر، ابن قدامة، ص244، وتقريب الوصول، ابن حزم، ص138، تلقيح الفهوم، ابن كيكلدي، ص366، وشرح المختصر، ابن اللحام، ص410.

[2] ينظر: الإتقان، السيوطي، 1413/4، المعتمد، البصري، 206/1، إحكام الفصول، الباجي، 243/1، شرح اللمع، الشيرازي، 335/1 البرهان، الجويني، 1/232، قواطع الأدلة، السمعاني، 169/1، المستصفى، الغزالي، ص243، المحصول للرازي، 343/2، نهاية الوصول الأرموي، 1319/4، كشف الأسرار، البخاري، 417/2، والإبهاج، السبكي، 103/2، 104، الإحكام، الآمدي، 5/3، وتقريب الوصول ابن حزم، ص138، وشرح المختصر، ابن اللحام، ص419.

[3] ينظر: رفع النقاب، الشوشاوي، 188/3- 191، إرشاد الفحول، الشوكاني، ص222- 223، شرح الكوكب المنير، ابن النجار، 223/3، رفع الحاجب، السبكي، 215/3، قواطع الأدلة، السمعاني، 120/1، مباحث في علوم القرآن، مناع القطان، ص210.

حجتهم: أن الظاهر في الخطاب الذي أمر فيه أن يبلغه لغيره، لا أن يندرج فيه لغة، كقوله تعالى: ﴿قُل لِّلْمُومِنِينَ يَغُضُّواْ مِنَ أَبْصَـٰرِهِمْ﴾[النور: 30]، وقوله: ﴿قُل لِّعِبَادِيَ ٱلذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾[إبراهيم: 30] وغير ذلك، وأما إن لم يكن أمر بالتبليغ في الخطاب فإنه يندرج فيه كقوله: ﴿وَافْعَلُواْ ٱلْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾[الحج: 76].

رأي الإمام الشوشاوي: يرى الإمام رحمه الله أنّ النبي ﷺ يدخل في خطاب العموم تبعاً لقول الجمهور.

الخلاصة: الأصح من هذه الأقوال –والله أعلم–، الذي عليه الإمام والجمهور، لعموم الصيغة[2].

خامسا: مسألة العام الوارد بسبب خاص: اختلف أهل العلم في حكمه، أعموم اللفظ هو المعتبر؟ أم خصوص السبب على قولين هما:

القول الأول: أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، وهو قول الجمهور[3].

دليلهم: استدلوا بعدة أدلة، منها:

– احتجاج الصحابة وغيرهم في وقائع بعموم آيات نزلت على أسباب خاصة شائعا ذائعا بينهم[4].

– ورد عن ابن عباس رضي الله عنهما ما يدل على اعتبار العموم فإنه قال به في آية السرقة مع أنها نزلت في امرأة سرقت فقد سئل ابن عباس –رضي الله عنهما– عن قوله: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ...﴾، أخاص أم عام؟ قال: بل عام[5].

– أن العدول عن الخاص الذي هو السبب إلى صيغة العموم يدل على إرادة العموم، وإلا لكان الدليل بصيغة خاصة بالسبب لارتباطه به[6].

– في حادثة قذف هلال بن أمية[7] لزوجته وقد نزل فيها قول الله تعالى: ﴿وَالذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ﴾[النور: 6]، نلاحظ فيها أن السبب خاص وهو قذف هلال بن أمية، لكن جاءت الآية النازلة فيه بلفظ عام، وهو لفظ ﴿وَالذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ﴾، وهو اسم موصول والموصول من صيغ العموم وقد جاء الحكم بالملاعنة في الآية محمولا عليه من غير تخصيص، فيتناول بعمومه أفراد القاذفين في أزواجهم و لم يجدوا شهداء إلا أنفسهم[8].

---

[1] ينظر: نهاية السول، الأسنوي، 392/1، البرهان في أصول الفقه، الجويني، 273/1.

[2] ينظر: الإتقان، السيوطي، 1424/4.

[3] ينظر: ينظر المرجع نفسه، 196/1، البحر المحيط، الزركشي، 352/2، أضواء البيان، الشنقيطي، 360/2. شرح الكوكب المنير، ابن النجار 177/3، إرشاد الفحول، الشوكاني، ص230.

[4] الإتقان، السيوطي، 197/1.

[5] ينظر: الإتقان، السيوطي، 199/1.

[6] ينظر: تنشيف السامع، الزركشي، 655/1، البرهان، الزركشي، 126/1، شرح الكوكب المنير، ابن النجار، 178/3.

[7] هو هلال بن أمية بن عامر بن قيس بن عبد الأعلم بن كعب بن واقف، الأنصاري الواقفي، شهد بدرا وأحد، كان قديم الإسلام وكان يكسر أصنام بني واقف وكانت معه رايتهم يوم الفتح، وهو الذي لاعن امرأته ورماها بشريك بن سمحاء، وهو أحد الثلاثة الذين تخلفوا في تبوك. ينظر: أسد الغابة، ابن الأثير، ص1225، الإصابة، ابن حجر، 546/6.

[8] مناهل العرفان، الزرقاني، 106/1.

- أن الشريعة عامة لجميع المكلفين، ثم إن العام الوارد على سببه لو قصر على سببه لضاع كثير من أحكام الشريعة[1].

القول الثاني: قالوا بأن العبرة بخصوص السبب، قال به بعض الشافعية، وإحدى الروايات عن الإمام مالك ورواية عن الإمام أحمد[2].

دليلهم: استدلوا بما يلي:

- أن لفظ الآية ﴿وَالذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ﴾ يكون مقصورا على الحادثة التي نزل هو لأجلها، أما أشباهها فلا يعلم حكمها من نص الآية، إنما يعلم بدليل مستأنف آخر هو القياس إذا استوفى شروطه، فآية القذف السابقة النازلة بسبب حادثة هلال مع زوجه خاصة بهذه الحادثة وحدها على هذا الرأي، أما حكم غيرها مما يشبهها فإنما يعرف قياسا عليها[3].

- أن الرواة نقلوا أسباب النزول واهتموا بها وبتدوينها، ولا فائدة لذلك إلا ما نذهب إليه من وجوب قصر العام على أفراد الخاص، وهذا معنى أن العبرة بخصوص السبب لا بعموم اللفظ[4].

- إن تأخير الشارع البيان في حكم ما إلى ما بعد حدوث سببه يفهم منه أن السبب هو المراد وحده في الحكم عليه بهذا اللفظ العام النازل فيه، وإلا لما ربطه بالسبب؛ بل لأنزله قبله أو أخره عنه[5]. وهذا يجاب عنه بأنه يكفي في حكمة تأخير البيان إلى ما بعد السبب، أن يكون اللفظ العام بيانا له ولما يشابهه من كل ما يندرج تحت اللفظ العام، ولا يستلزم أن يكون بيانا له وحده[6].

رأي الإمام: يرى الإمام الشوشاوي رحمه الله أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب[7]، وقال: "لو كان العام الوارد على سبب مخصوصا بسببه لكان أكثر عمومات الشريعة مخصوصة لأسبابها"[8]، ثم قال: "وعلى ذلك أكثر أكثر أصحابنا"[9].

الخلاصة: أن رأي الإمام رحمه الله من رأي الجمهور، وهو الصواب لقوة أدلته وضعف أدلة القول المغاير، ولأن أصحاب القول الثاني يرجعون للقول الأول بالقياس عند التطبيق، فخلافهم خلاف لفظي، فهم يعممون الحكم على غير من نزلت فيه بالقياس[1].

---

[1] القواعد الحسان، السعدي، ص18.

[2] ينظر: الإبهاج، السبكي، 185/2، البحر المحيط، الزركشي، 277/4.

[3] مناهل العرفان، الزرقاني، 106/1.

[4] المرجع نفسه، 110/1- 111.

[5] ترجيحات الزركشي، غانم الغانم، ص515.

[6] ينظر: مناهل العرفان، الزرقاني، 111/1، ترجيحات الزركشي، غانم الغانم، ص516.

[7] أضاف الإمام قولا آخرا، يقول بالفرق بين المستقل فيخص وبين غير المستقل فلا يخص. ذكرها القرافي في شرح التنقيح ص81- 82، رفع النقاب، الشوشاوي، 331/3.

[8] رفع النقاب، الشوشاوي، 337/3.

[9] المرجع نفسه، 340/3.

الفرع الثالث: المطلق والمقيد في القرآن الكريم.

أولا: تعريفات: المطلق في اللغة: بمعنى المرسل من غير قيد[2]، وفي الاصطلاح ذكر الإمام أحد التعريفات التي عُرِّف بها المطلق فقال: "المطلق هو اللفظ الموضوع لمعنى كلي"[3]، وقيل المطلق ما دل على الماهية بلا قيد من حيث هي هي[4]، وقيل "هو المتناول لواحد لا بعينه باعتبار حقيقة شاملة لجنسه"[5]، والمعاني متقاربة لا يكاد يظهر بينها تفاوت[6].

أما المقيّد ففي اللغة: من القيد، وهو معروف[7]، ومنه تقييد الألفاظ بما يمنع الاختلاط ويزيل الالتباس[8]، وفي الاصطلاح: قال الإمام رحمه الله: "المقيد هو اللفظ الذي أضيف إلى مسماه معنى زائد عليه"[9]، وقد ذُكرت تعريفات أخرى متعددة منها أنّ "المقيد ما دل على شائع في جنسه"[10].

ثانيا: مسألة أحوال المطلق والمقيد: ذكر الإمام الشوشاوي رحمه الله أن الخطاب إن ورد مطلقاً لا مقيد له حُمل على إطلاقه، وإن ورد مقيداً حُمل على تقييده، وإن ورد مطلقاً في موضع، مقيداً في موضع آخر، فإنه على أربعة أنواع؛ الأول: متفق الحكم والسبب، فإنه يحمل فيه المطلق على المقيد، والثاني: مختلف الحكم والسبب كتقييد الشهادة بالعدالة وإطلاق الرقبة في الظهار، فلا يُحمل فيه المطلق على المقيد إجماعا، والثالث: متحد الحكم مختلف السبب، كالعتق مقيد في القتل مطلق في الظهار، وهذا النوع لا يحمل فيه المطلق على المقيد عند أكثر أصحاب مالك والحنفية خلافا لأكثر الشافعية، والرابع: مختلف الحكم متحد السبب، كتقييد الوضوء بالمرافق وإطلاق التيمم والسبب واحد وهو الحدث، وهذا فيه خلاف"[11].

الفرع الرابع: المجمل والمبيَّن في القرآن الكريم:

عرّف الإمام الشوشاوي رحمه الله المجمل والمبين في اللغة[12] والاصطلاح[13]، ثم ذكر القول بوقوعه في القرآن الكريم.

---

[1] دراسات في علوم القرآن، فهد الرومي، ص553.

[2] ينظر: معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، 420/3، لسان العرب، ابن منظور، 190/8.

[3] رفع النقاب، الشوشاوي، 353/1. ينظر كذلك: الذخيرة للقرافي، 60/1.

[4] ينظر: البحر المحيط، الزركشي، إرشاد الفحول، الشوكاني، ص278.

[5] روضة الناظر، ابن قدامة، ص259.

[6] ينظر: شرح مختصر الروضة، الطوفي، 632/2.

[7] ينظر: لسان العرب، ابن منظور، مادة "قيد"، 368/11.

[8] ينظر: المصباح المنير، الفيومي، 521/2.

[9] رفع النقاب، الشوشاوي، 354/1. ينظر كذلك: الذخيرة للقرافي، .1/60

[10] إرشاد الفحول، الشوكاني، ص279.

[11] ينظر: رفع النقاب، الشوشاوي، 240/4- 251.

[12] للاستزادة ينظر: لسان العرب، ابن منظور، 123/11- و62/13، والقاموس المحيط، الفيروزآبادي، 340/3- 341، وص1526.

[13] للاستزادة ينظر: وروضة الناظر، ابن قدامة، ص180، وشرح الكوكب المنير، ابن النجار، 413/3.

أولا: تعريف المجمل والمبين: قال الإمام الشوشاوي رحمه الله المجمل: "مأخوذ من الجمل الذي هو الخلط...، هو المتردد بين احتمالين فأكثر على السواء، ثم التردد قد يكون من جهة الوضع كالمشترك، وقد يكون من جهة العقل كالمتواطئ "[1]، و"المبين معناه المفسر، يقال بان الشيء يبين بيانا إذا ظهر وانكشف...، ما أفاد معناه؛ إما إما بسبب الوضع أو بضميمة بيان إليه"[2]، "والبيان قد يكون بأصل الوضع، وقد يكون بالقرينة"[3]، فمثال البيان البيان بأصل الوضع قوله تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة، وقوله تعالى فصيام ثلاثة أيام، وقوله تلك عشرة كاملة، وغير ذلك، ومثال البيان بالضميمة آية الصلاة وآية الزكاة وآية الحج لأنها مجملة بينها النبي عليه السلام بقوله وفعله"[4].

ثانيا: مسألة وقوع المجمل في القرآن: اختلف أهل العلم في وقوع المجمل في القرآن على قولين هما:

القول الأول: أن المجمل وارد في القرآن الكريم، وهو قول الجمهور[5].

دليلهم: استدلوا بالآيات القرآنية، منها[6]:

- ✓ قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾[البقرة: 228]، فإن القرء موضوع بإزاء حقيقتين وهما الحيض والطهر.
- ✓ قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَّوْمِ ٱلْجُمُعَةِ﴾[الجمعة: 9]، فهي مجملة بالنسبة إلى صفة أدائها.

القول الثاني: أن الإجمال ليس واردا في الشرع، وهو قول أبو داود الظاهري[7].

دليلهم: أن الوارد في الإجمال لا يخلو من أحد أمرين؛ فإما أن يراد به إفهام المكلف أو لا يراد، فإن كان الثاني فهذا عبث يتره عنه كلام العقلاء، فيتره عنه كلام ربنا عز وجل وكلام نبينا من باب أولى، وإن كان الأول وهو أنه يراد به الإفهام في يخلو من احتمالين: أولا إما أن يقترن به ما يبين المراد منه، وإما أن لا يقترن به، ثانيا فإن كان الأول فهو من قبيل التطويل والحشو الذي لا فائدة فيه"[8]، ويجاب على كلامه أن الكلام إذا ورد مجملا ثم فصل أوقع في النفس من ذكره مبينا ابتداء[9]، يقول الإمام الشوشاوي رحمه الله "أنا لا نسلم عدم الفائدة في في ورود المجمل، بل فيه فوائد ومصالح: أحدها امتحان العبد حتى يظهر تثبته وفحصه عن البيان فيعظم أجره،

---

[1] ينظر: رفع النقاب، الشوشاوي، 4/291- 297.

[2] ينظر: المرجع نفسه، 4/292- 294.

[3] ينظر: المرجع نفسه، 4/295.

[4] ينظر: المرجع نفسه، 4/295- 296.

[5] ينظر: المرجع نفسه، 4/339.

[6] ينظر: نهاية السول، الإسنوي، 1/225، رفع النقاب، الشوشاوي، 4/339- 340.

[7] ينظر: حاشية العطار، السبكي، 2/97.

[8] ينظر: شرح تنقيح الفصول، القرافي، ص220، رفع النقاب، الشوشاوي، 4/340- 341.

[9] ينظر: شرح الكوكب المنير، ابن النجار، 3/410.

أو يظهر إعراضه فيظهر عصيانه، وثانيها أنه إذا ورد المجمل ثم ورد البيان بعده، ازداد شرف العبد بكثرة مخاطبة سيده له، وثالثها أن الحروف إذا كثرت كثرت الأجور"[1].

رأي الإمام: يرى الإمام رحمه الله وقوع المجمل في القرآن، قال: "قد يكون اللفظ مبين من وجه مجملا من وجه كقوله تعالى: ﴿وَءَاتُواْ حَقَّهُۥ يَوْمَ حِصَادِهِۦ﴾[الأنعام: 142]، فإنه مبين في الحق مجمل في مقاديره، والمقادير بينها النبي ﷺ بقوله: (فيما سقت السماء والعيون أو كان عثريا[2] العشر)[3]...، وكصلاته عليه السلام بأصحابه رضي الله عنهم بيانا لقوله: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾[البقرة: 43]"[4].

الخلاصة: من خلال عرض الأقوال السابقة وأدلتها، يترجح قول الإمام الشوشاوي رحمه الله لقوة أدلته، وضعف قول المخالفين.

المطلب الحادي عشر: طرق تفسير القرآن الكريم وقواعده عند الإمام الشوشاوي رحمه الله:

وفيه تطرق الإمام الشوشاوي رحمه الله إلى: طرق تفسير القرآن الكريم، وقواعده.

الفرع الأول: طرق تفسير القرآن الكريم عند الإمام الشوشاوي رحمه الله:

أولا: تفسير القرآن بالقرآن: قال ابن تيمية رحمه الله: "فإن قال قائل فما أحسن طرق التفسير؟ فالجواب إن أصح الطرق في ذلك أن يفسر القرآن بالقرآن، فما أجمل في مكان فإنه قد فُسر في موضع آخر، وما اختصر في مكان فقد بسط في موضع آخر"[5]، ولأهمية الموضوع فقد أولى الإمام الشوشاوي رحمه الله العناية به وبأنواعه المتعددة كبيان المجمل، وتقييد المطلق، وتخصيص العام، وغير ذلك، وسأذكر أمثلة على بعض هذه الأنواع، وإن كان الإمام مقلاً فيها:

1- **بيان المجمل:** المجمل ما لم تتضح دلالته[6]، وهو وقع في القرآن الكريم ويحتاج لبيان ووضوح في معناه، وقد ذكر الإمام رحمه الله بعض الأمثلة على ذلك[7].

المثال الأول: قال الإمام رحمه الله: "قوله تعالى: ﴿وَجَٰهِدُواْ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ﴾[التوبة: 41]، بيَّنه الله تعالى بقوله: ﴿لَّيْسَ عَلَى ٱلْأَعْمَىٰ حَرَجٌ﴾[الفتح: 17] الآية".

---

[1] رفع النقاب، الشوشاوي، 341/4.

[2] عثريا: وهو ما سقته السماء من النخل والثمار، لأنه يصنع له شبه الساقية تجمع ماء المطر إلى أصوله يسمى العاثور. ينظر: مشارق الأنوار القاضي ابن عياض، 67/2.

[3] رواه البخاري في صحيحه عن أبي سالم بن عبد الله رضي الله عنه، ك: وجوب الزكاة، ب: العشر فيما يسقى من السماء وبالماء الجاري، ح(1496) 354/2.

[4] رفع النقاب، الشوشاوي، 299/4- 332.

[5] مقدمة في أصول التفسير، ابن تيمية، ص93.

[6] الإتقان، السيوطي، 1426/4.

[7] رفع النقاب، الشوشاوي، 358/4- 465.

المثال الثاني: قوله تعالى: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ اٍحِلَّتْ لَهُمْ﴾[النساء: 159]، بيَّنه تعالى بقوله: ﴿وَعَلَى ٱلذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا كُلَّ ذِے ظُفُرٍ وَمِنَ ٱلْبَقَرِ وَالْغَنَمِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَآ إِلاَّ.....﴾[الأنعام: 147]".

2- **تخصيص العام:** التخصيص هو إخراج بعض ما يتناوله اللفظ العام[1]، فهو عبارة عن قصر العام على بعض أفراده، وقد ذكر الإمام أمثلة على ذلك منها:

المثال الأول: قال الإمام رحمه الله: "مثاله قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾[البقرة: 226] خصصه قوله تعالى: ﴿وَالٓـِے يَيِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ مِن نِّسَآيِكُمْ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿وَاُوْلَٰتُ ٱلاَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَّضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾[الطلاق: 4] خصصه من عموم اللفظ للحائلات والحاملات، فخصصت باليائسة والصغيرة والحاملة، وخصصت بغير المدخول بها لقوله تعالى: ﴿فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُّونَهَا﴾[الأحزاب: 49]"[2].

المثال الثاني: قوله تعالى: ﴿وَالذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْراً﴾[البقرة: 232] خصصه قوله تعالى: ﴿وَاُوْلَٰتُ ٱلاَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَّضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾[الطلاق: 4]"[3].

3- **بيان النسخ:** ذكر الإمام الشوشاوي رحمه الله بعض الآيات القرآنية التي نسخت بآيات أخرى منها قوله تعالى: ﴿عِشْرُونَ صَٰبِرُونَ يَغْلِبُواْ مِاْيَتَيْنِ﴾[الأنفال: 66]، نسخ بقوله تعالى: ﴿ءَأَشْفَقْتُمْ أَن تُقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَىْ نَجْوَىٰكُمْ صَدَقَٰتٍ ذَٰلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَأَطْهَرُ فَإِن لَّمْ تَجِدُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ءَأَشْفَقْتُمْ أَن تُقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَىْ نَجْوَىٰكُمْ صَدَقَٰتٍ فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُواْ وَتَابَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾[المجادلة: 12-13]، نسخ بقوله تعالى: ﴿أَأَشْفَقْتُمْ أَن تُقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَىْ نَجْوَىٰكُمْ صَدَقَٰتٍ فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُواْ وَتَابَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾[المجادلة: 13][4].

4- **إيضاح الآية القرآنية:** سلك الإمام في بعض المواضع طريقة تفسير الآية القرآنية بآية أخرى تبين معناها وذلك كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَقُولُ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَالْمُنَٰفِقَٰتُ لِلذِينَ ءَامَنُواْ انظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِن نُّورِكُمْ ... بِسُورٍ لَّهُۥ بَابٌ بَاطِنُهُۥ﴾[الحديد: 13] حيث قال عن لفظ السور الوارد ذكره في الآية: "وهذا السور هو المراد بقوله تعالى: ﴿وَبَيْنَهُمَا حِجَابٌ...﴾[الأعراف: 45]، فالسور هو الحجاب"[5].

5- **إزالة التعارض الظاهري بين الآيات القرآنية:** هناك آيات من القرآن الكريم يُفهم من ظاهرها التعارض والتناقض، ولكن في الواقع ليس الأمر كذلك، وقد ذكر الإمام بعض الأمثلة منها: قوله: ﴿وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ يَتَسَآءَلُونَ﴾[الصافات: 27] مع قوله تعالى: ﴿فَلَآ أَنسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَيِذٍ وَلاَ يَتَسَآءَلُونَ﴾[المؤمنون: 102] فكيف يجتمع التساؤل وعدم التساؤل في وقت واحد؟ فجواب هذا السؤال أن تقول ذلك الوقت وقت طويل

---

[1] بحوث منهجية في علوم القرآن، موسى إبراهيم، ص163.

[2] رفع النقاب، الشوشاوي، 233/3.

[3] المرجع نفسه، 233/3.

[4] المرجع نفسه، 519/2- 520.

[5] المرجع نفسه، 146/3.

فيه زمان يتساءلون فيه وزمان لا يتساءلون فيه، فعند نفخة الصعق لا يتساءلون أصلا، لأن كل واحد مشغول بنفسه كما في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَفِرُّ ٱلْمَرْءُ مِنۡ أَخِيهِ...لِكُلِّ ٱمْرِئٖ مِّنْهُمْ يَوْمَئِذٖ شَأْنٞ يُغْنِيهِ﴾[عبس: 34 إلى 37]، وعند نفخة البعث يتساءلون كما في قوله تعالى: ﴿قَالُواْ يَٰوَيْلَنَا مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَاۜ هَٰذَا﴾[يسن: 51][1].

6- **جمع الآيات التي ظاهرها التعارض:** وذلك نحو قوله تعالى: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ إِلَّا ٱلْمَوْتَةَ ٱلْأُولَىٰۖ﴾[الدخان: 53]، هذه الآية تقتضي أن الإنسان لا يموت إلا مرة واحدة، وهذا مخالف لقوله تعالى في آية أخرى: ﴿قَالُواْ رَبَّنَآ أَمَتَّنَا ٱثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا ٱثْنَتَيْنِ﴾[غافر: 10]، فهذه الآية تقتضي أن الإنسان يموت مرتين وما الجمع بين الآيتين؟ وأجيب عن ذلك بأن قيل: الآية التي تقتضي موتتين إنما هي في الأجساد، والآية التي تقتضي موتة واحدة إنما هي في الأرواح؛ وذلك أن الأجساد فيها موتتان: إحداهما موتهم حيث كانوا نطفا، والموتة الثانية حين حل أجلهم، وأما الأرواح فلا تموت إلا موتة واحدة، وذلك عند النفخة الأولى وهي نفخة الصعق[2].

ثانيا: تفسير القرآن بالسنة: السنة شارحة وموضحة للقرآن الكريم، وقد ذكر شيخ الإسلام أن أصح طرق التفسير هي تفسير القرآن بالقرآن، ثم قال: "فإن أعياك ذلك فعليك بالسنة، فإنها شارحة للقرآن وموضحة له"[3]، ولأهمية السنة في فهمها لكتاب الله يجد تنوعها واختلافها في البيان، الأمر الذي دفع الإمام الشوشاوي رحمه الله للاعتناء ببيان أحوال السنة مع القرآن، والتي تأتي مؤكدة لمعنى ورد في القرآن، أو مبينة له، أو غير ذلك من أمور التوضيح.

أولا: بيان المراد باللفظة القرآنية: ومثال ذلك عند قوله تعالى: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِۖ﴾[الأنعام: 126]، وقوله: ﴿أَفَمَن شَرَحَ ٱللَّهُ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ فَهُوَ عَلَىٰ نُورٖ مِّن رَّبِّهِۦۚ﴾[الزمر: 21]، ذكر معنى انشراح الصدر من السنة النبوية فقال: "سئل عليه السلام عن معنى شرح الصدر فقال: نور يقذفه الله في قلب المؤمن، فقيل له: وما علامته؟، فقال: التجافي عن دار الغرور والإنابة إلى دار الخلود"[4].

---

[1] رفع النقاب، الشوشاوي، 255/3.

[2] المرجع نفسه، 76/4- 79، ينظر كذلك: شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز ص446.

[3] مقدمة في أصول التفسير، ابن تيمية، ص93.

[4] رفع النقاب، الشوشاوي، 40/6-41، والحديث أخرجه ابن المبارك في ك: الزهد، ح(300) عن أبي جعفر، رجل من بني هاشم ليس محمد بن علي، ص304، وأخرجه الحاكم في المستدرك عن ابن مسعود، 346/4، وأخرجه الطبري في تفسيره، 541/9-543 ، عن أبي جعفر بقريب مما في الزهد لابن المبارك، وأخرجه عن ابن مسعود وعن عبد الله بن المسور. وينظر كذلك: الدر المنثور، السيوطي، 354/3، وتفسير القرآن العظيم ابن كثير، 3/335. ينظر كذلك: فيصل التفرقة بين الاسلام والزندقة، الغزالي، ص80.

ثانيا: تخصيص العام: ذكر الإمام في تخصيص العام بالسنة عدة أمثلة منها:

1- **تخصيص الكتاب بالسنة القولية:** ومثاله:

أولا: تخصيص قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾[المائدة: 40]، بقوله عليه السلام: (لا قطع إلا في ربع دينار فصاعدا)[1].

ثانيا: تخصيص قوله تعالى: ﴿وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَآءَ ذَٰلِكُمْ﴾[النساء: 24] بما رواه أبو هريرة رضي الله عنه وهو قوله عليه السلام: (لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها)[2].

2- **تخصيص الكتاب بالسنة الفعلية:** وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ...﴾[النور: 2]، خصصه ما تواتر عنه عليه السلام من رجم ماعز والغامدية[3].

3- **تخصيص الكتاب بالسنة التقريرية:** نحو قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلذِينَ ءَامَنُواْ لاَ تُقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِ...﴾[الحجرات: 1] خصصه ما رواه مسلم من أنه عليه السلام وجد عبد الرحمن بن عوف[4] في الصلاة، فأحرم عليه السلام وراءه، فأقره عليه السلام على الإمامة مع أنه لا يجوز لأحد من الناس أن يكون إماما للنبي عليه السلام[5].

ثالثا: بيان مجمل: قد يكون اللفظ مُبيّن من جهة مجملاً من أخرى، ومن الأمثلة التي ذكرها الإمام:

المثال الأول: نحو قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ فِي ٱلْقَتْلَىٰ﴾[البقرة: 177]، بيَّنه النبي عليه السلام بقوله: (لا يقتل والد بولده)[6].

المثال الثاني: وهي قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَوٰةِ...﴾[الجمعة: 9]، فهي مجملة بالنسبة إلى صفة أدائها التي بينها النبي ﷺ[1].

---

[1] رفع النقاب، الشوشاوي، 271/3- 272، والحديث أخرجه البخاري عن عائشة، ك: الحدود، ب: قول الله تعالى: (والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما)، ح(6796)، 443/8، وفيه: (تقطع اليد في ربع دينار فصاعدا)، وأخرجه مسلم، ك: الحدود، ب: حد السرقة ونصابها، وفيه: (لا تقطع يد السارق إلا في ربع دينار فصاعدا)، ح(1684)، 803/2- 804.

[2] رفع النقاب، الشوشاوي، 271/3-272، والحديث أخرجه مسلم عن أبي هريرة، ك: النكاح، ب: تحريم الجمع بين المرأة وعمتها ح(1408)، 636/1.

[3] رفع النقاب، الشوشاوي، 264/3. وماعز هو: ماعز بن مالك الأسلمي، معدود من المدنيين، وكتب له رسول الله كتابا بإسلام قومه، وهو الذي اعترف على نفسه بالزنا تائبا منيبا، وكان محصنا فرُجم، روى عنه ابنه عبد الله بن ماعز حديثا واحدا، والغامدية اختُلف في اسمها قيل هي سبيعة القرشية. ينظر: الاستيعاب، ابن عبد البر، 1345/3، الإصابة، ابن حجر، 705/5، و692/7.

[4] هو: عبد الرحمن بن عوف بن عبد عوف بن عبد الحارث بن زهرة بن كلاب القرشي، أبو محمد، أحد العشرة المشهود لهم بالجنة، وأحد الستة أصحاب الشورى، أسلم قديما قبل دخول دار الأرقم وهاجر الهجرتين، وشهد بدرا وسائر المشاهد، آخى النبي ﷺ بينه وبين سعد بن الربيع، وبعثه النبي إلى دومة الجندل، روى عنه أولاده إبراهيم ومصعب وحميد، مات سنة: 32هـ. ينظر: الإصابة، ابن حجر، 364/4- 369.

[5] رفع النقاب، الشوشاوي، 280/3. والحديث أخرجه مسلم، ك: الطهارة، ب: المسح على الناصية والعمامة، 140/1.

[6] أخرجه أحمد في مسنده عن ابن عباس –رضي الله عنهما–، ح(346)، قال أحمد شاكر: "إسناده ضعيف"، 311/1.

رابعا: بيان النسخ: ومثاله قوله تعالى: ﴿...ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ وَالأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ﴾[البقرة: 179]، نسخ بقوله عليه السلام (لا وصية لوارث)[2].

ثالثا: مسألة تفسير القرآن بالرأي[3]: اختلف العلماء في مسألة تفسير القرآن بالرأي بين من يرى جواز التفسير به، وبين من يرى عدم الجواز، وإنما الاكتفاء بما ورد من المنقول والمأثور، وبيان ذلك كالآتي:

القول الأول: ذهب أصحاب هذا القول إلى جواز تفسير القرآن بالرأي إذا استوفى شرطه[4]. وممن قال به الماوردي وأبو حيان والألوسي[5].

دليلهم: استدل أصحاب هذا القول بما يلي[6]:

1- أن آيات القرآن الكريم تحث على التدبر والاعتبار كقوله تعالى: ﴿أَفَلاَ يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ﴾[النساء: 82] وقوله: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ﴾[ص: 6]، وقوله: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِى ٱلأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلذِينَ يَسْتَنبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ﴾[النساء: 82]، ووجه الدلالة في هذه الآيات أنه تعالى حث في الآيتين الأوليين على تدبر القرآن والاعتبار بآياته والاتعاظ بعظاته، كما دلت الآية الأخيرة على أن في القرآن ما يستنبطه أولوا الألباب باجتهادهم، ويصلون إليه بإعمال عقولهم، وإذا كان الله قد حثنا على التدبر وتعبدنا بالنظر في القرآن واستنباط الأحكام منه، فهل يعقل أن يكون تأويل ما لم يستأثر الله بعلمه محظورا على العلماء، مع أنه طريق العلم، وسبيل المعرفة والعظة؟ لو كان ذلك لكنا ملزمين بالاتعاظ والاعتبار بما لا نفهم ولما توصلنا لشيء من الاستنباط.

2- قالوا: لو كان التفسير بالرأي غير جائز لما كان الاجتهاد جائزا ولتعطل كثير من الأحكام، وهذا باطل بيِّن البطلان.

---

[1] رفع النقاب، الشوشاوي، 339/4- 340.

[2] رفع النقاب، الشوشاوي، 520/2. وهذا الحديث جعله البخاري عنوانا لباب؛ لا وصية لوارث، وأخرج عن ابن عباس قال: (كان المال للولد وكانت الوصية للوالدين، فنسخ الله من ذلك ما أحب، فجعل للذكر مثل حظ الأنثيين، وجعل لكل واحد منهما السدس...)، ك: الوصايا، ب: لا وصية لوارث، ح(2764)، 10/4.

[3] التفسير بالرأي هو ما يعتمد فيه المفسر في بيان المعنى على فهمه الخاص واستنباطه بالرأي المجرد. ومنهم من قال: "أن يُعْمِل المفسر عقله في فهم القرآن والاستنباط منه مستخدما آلات الإجتهاد، وهو نوعان: محمود وهو ما كان مستندل إلى علم، ومذموم وهو القول بغير علم. ينظر: مباحث في علوم القرآن، مناع القطان، ص321. مقالات في علوم القرآن، مساعد الطيار، ص209- 214.

[4] ذكر السيوطي خمسة عشر علما جعلها كشرط لتفسير القرآن، منها: اللغة، النحو، التصريف، الإشتقاق...، ينظر: الإتقان، السيوطي، 2293/6- 2297.

[5] ينظر: النكت والعيون، الماوردي، 34/1، البحر المحيط، أبو حيان، 119/1، روح المعاني، الألوسي، 6/1.

[6] التفسير والمفسرون، الذهبي، 187/1.

3- استدلوا بما ثبت من أن الصحابة رضي الله عنهم قرأوا القرآن واختلفوا في تفسيره على وجوه، ومعلوم أنهم لم يسمعوا كل ما قالوه في تفسير القرآن من النبي ﷺ إذ أنه لم يبين لهم كل معاني القرآن، بل بيَّن لهم بعض معانيه وبعضه الآخر توصلوا إلى معرفته بعقولهم واجتهادهم.

4- أن النبي ﷺ دعا لابن عباس -رضي الله عنهما-، فقال في دعائه له: (اللهم فقهه في الدين، وعلمه التأويل)[1]، فلو كان التأويل مقصورا على السماع والنقل كالتنزيل، لما كان هناك فائدة لتخصيص ابن عباس بهذا الدعاء فدل ذلك على أن التأويل الذي دعا به الرسول ﷺ لابن عباس أمر آخر وراء النقل والسماع ذلك هو التفسير بالرأي والاجتهاد، وهذا بيِّن لا إشكال فيه.

القول الثاني: ذهب أصحاب هذا القول إلى منع التفسير بالرأي. وهذا صنيع عدد من الأئمة الذين كتبوا التفسير؛ كعبد الرزاق وابن أبي حاتم وسفيان بن عيينة[2]، وغيرهم كابن تيمية حيث قال: "فأما تفسير القرآن بمجرد الرأي فحرام"[3].

دليلهم: استدلوا بما يلي[4]:

1- أن التفسير بالرأي قول على الله بغير علم، والقول على الله بغير علم منهي عنه، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لاَ تَعْلَمُونَ﴾[البقرة: 168]، وهو معطوف على ما قبله من المحرمات في قوله تعالى: ﴿قُلِ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾[الأعراف: 31].

2- قوله تعالى: "﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ..﴾[النحل: 44]، فقد أضاف البيان إليه، فعلم أنه ليس لغيره شيء من البيان لمعاني القرآن.

3- استدلوا بأحاديث من السنة تحرم القول بالرأي، ومثاله: عن ابن عباس –رضي الله عنهما- عن النبي ﷺ أنه قال: (اتقوا الحديث عني...، فمن كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار)[5].

4- ما ورد عن السلف من الصحابة والتابعين من الآثار التي تدل على أنهم كانوا يعظمون تفسير القرآن ويتحرجون من القول فيه بآرائهم[6]. واعترض على هذا القول بأن المنع يكون "لمن لم يؤت أدوات التفسير من علم باللغة، ومصادر الشريعة ومواردها ومرامي الإسلام وغاياته، والعلم بأساليب البيان، والعلم بجملة المأثور

---

[1] الحديث أخرجه أحمد في مسنده عن ابن عباس –رضي الله عنهما-، ح(3032)، 160/5، وح(03102)، 215/5، قال الألباني: "صحيح". ينظر: شرح العقيدة الطحاوية، الألباني، ص234.

[2] فصول في أصول التفسير، مساعد الطيار، ص48.

[3] مقدمة في أصول التفسير، ابن تيمية، ص105.

[4] ينظر: التفسير والمفسرون، الذهبي، 183/1- 187.

[5] رواه الترمذي في سننه، ك: تفسير القرآن، ب: الذي يفسر القرآن برأيه، ح(2951)، 199/5، وقال: "هذا حديث حسن".

[6] منها قول أبي بكر الصديق رضي الله عنه: (أي سماء تظلني وأي أرض تقلني إذا قلت في كتاب الله ما لا أعلم). ينظر: مصنف ابن أبي شيبة، ك: فضائل القرآن، ب: من كره أن يفسر القرآن، ح(30709)، 43/10.

عن النبي ﷺ، فهو الذي يقول بغير علم أما من أوتي علم اللغة والبيان وعلم الآثار وعلم الإسلام فإنه إذا قال في التفسير معتمدا على رأيه إن لم يكن نص يعارضه، فإن الخبر لا ينطبق عليه"[1].

رأي الإمام: عند ذكر الإمام الشوشاوي رحمه الله لتفسير القرآن بمقتضى اللغة بغير النظر في كتب التفسير قال: "فلا يجوز ذلك"[2].

الخلاصة: للغة العربية أهمية كبيرة في فهم القرآن وتفسيره، إذ أن "فهم مراد الله ورسوله ﷺ متوقف على فهم لغة العرب ومعرفة علومها"[3]، ولكن "لا يجوز لمن يتصدى لتفسير القرآن أن يكون اعتماده فيه على مجرد اللغة فقط، لأنه يؤدي إلى تعطيل كثير من المفاهيم الدينية والمعاني الشرعية الثابتة بالقرآن والسنة وإجماع الأمة"[4] ولكن القول بمنع تفسير القرآن بمقتضى اللغة الذي ذكره الإمام، فإنه يُحمل "على من يصرف الآية عن ظاهرها إلى معان خارجة محتملة، يدل عليها القليل من كلام العرب، ولا يوجد غالبا إلا في الشعر ونحوه، ويكون المتبادر خلافها"[5]. كما يُحمل على من يفسر القرآن بمحض اللغة دون العِلْمِ بالتفسير.

الفرع الثاني: قواعد التفسير عند الإمام الشوشاوي رحمه الله:

اختلفت وجهات نظر العلماء في فهم كتاب الله والغوص في بحور معانيه، حتى غدت الحاجة ماسة للوصول إلى المعنى الأصوب والأجدر بالإتباع والأخذ، فنشأ علم يتعلق بمعرفة الراجح من المرجوح من الأقوال المتعددة وهو المسمى بقواعد التفسير والذي ينبثق منه علم آخر وهو قواعد الترجيح بين المفسرين، فأما قواعد التفسير "هي الأحكام الكلية التي يتوصل بها إلى استنباط معاني القرآن العظيم ومعرفة كيفية الاستفادة منها"[6]. وأما قواعد الترجيح عند المفسرين "فهي ضوابط وأمور أغلبية يُتوصل بها إلى معرفة الراجح من الأقوال المختلفة في تفسير كتاب الله"[7]، ونسبة قواعد الترجيح بالنسبة لقواعد التفسير نسبة الجزء للكل، وقد تطلق قواعد التفسير على جملة علوم القرآن، وتدخل قواعد الترجيح ضمنها، "وعليه فإن كل قاعدة من قواعد الترجيح هي في الأصل قاعدة من قواعد التفسير، كما أن كل قاعدة من قواعد التفسير تصلح أن تكون قاعدة من قواعد الترجيح، فبينهما تداخل ظاهر"[8]، لذا نجد الإمام الشوشاوي رحمه الله قد اهتم بهذا الجانب فذكر العديد من القواعد، وبيَّنها عند الآيات المتضمنة لها.

---

[1] المعجزة الكبرى القرآن، محمد أبو زهرة، ص596- 597.

[2] الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص356.

[3] معالم أصول الفقه، محمد بن حسين الجيزاني، ص378.

[4] اللغة العربية ومكانتها العلمية في فهم القرآن وتفسيره، د. طاهر محمود، ص47.

[5] البرهان، الزركشي، 302/2.

[6] قواعد التفسير، خالد السبت، 30/1.

[7] قواعد الترجيح، الحربي، 39/1.

[8] قواعد الترجيح المتعلقة بالنص عند ابن عاشور، عبير بنت عبد الله النعيم، ص124.

القاعدة الأولى: النكرة في سياق النفي تفيد العموم: ومثاله: قول الإمام الشوشاوي رحمه الله: "إذا وقعت النكرة بعد النفي فإنها تقتضي العموم كالمجرورة بـــ(من) ومثّل له بقوله تعالى: ﴿مَالَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥ﴾[الأعراف: 58]، فقال: "لو قال مالكم إله بحذف (من) لم يحصل العموم، وكذلك قالوا في قوله تعالى: ﴿وَمَا تَأۡتِيهِم مِّنۡ ءَايَةٖ...﴾[الأنعام: 5]، لو قال: ما تأتيهم آية بحذف (من) لم يحصل العموم[1].

القاعدة الثانية: يحمل اللفظ على الإطلاق دون التقييد: مثال قوله تعالى: ﴿لَئِنۡ أَشۡرَكۡتَ لَيَحۡبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾[الزمر: 62]، قال مالك: مطلق الشرك محبط للعمل بدليل قوله تعالى: ﴿وَمَن يَكۡفُرۡ بِٱلۡإِيمَٰنِ فَقَدۡ حَبِطَ عَمَلُهُۥ﴾[المائدة: 6]، وقال الشافعي رحمه الله: يقيد بالوفاة على الكفر بدليل قوله تعالى: ﴿وَمَن يَرۡتَدِدۡ مِنكُمۡ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتۡ وَهُوَ كَافِرٞ فَأُوْلَٰٓئِكَ حَبِطَتۡ أَعۡمَٰلُهُمۡ...﴾[البقرة: 215]، فيحمل المطلق على المقيد. وقال مالك: ليس هذا من باب حمل المطلق على المقيد، وإنما هو من باب ترتيب مشروطين على شرطين فالمشروطان هما الحبوط والخود، والشرطان هما الردة والموت عليها، فالأول للأول والثاني للثاني، فالحبوط للردة، والخلود للموت عليها، ولكن الإطلاق أولى؛ إذ الأصل عدم التقييد[2].

القاعدة الثالثة: الأمر يقتضي الفور إلا لقرينة: "إذا صدر الأمر من الشارع فإن ذلك يقتضي امتثال المأمور به مباشرة، إلا إن وُجد ما يدل على التراخي"[3].

فقوله أن الأمر يقتضي الفور: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسۡجُدَ إِذۡ أَمَرۡتُكَۖ﴾[الأعراف: 12]، فلو لم يكن الأمر للفور لكان من حجة إبليس أن يقول أمرتني بالسجود و لم توجب علي تعجيله، وردَّ بعضهم هذا الدليل بأن قال: الاستدلال لا يمس محل النزاع؛ لأن محل النزاع هو الأمر المجرد عن القرائن، وأما هذا الدليل فقد اقترنت به قرينة لفظية تصرفه إلى الفور وهي قوله: ﴿فَإِذَا سَوَّيۡتُهُۥ وَنَفَخۡتُ فِيهِ مِن رُّوحِي فَقَعُواْ لَهُۥ سَٰجِدِينَ﴾[ص: 71] لأن الله رتب السجود على هذه الأوصاف بفاء التعقيب، فهو يقتضي السجود عقيبها على الفور من غير تراخ[4].

القاعدة الرابعة: إذا وقع التعارض بين احتمال النسخ واحتمال التخصيص، فالتخصيص أولى: قال الإمام: تعارض التخصيص مع النسخ قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوۡنَ مِنكُمۡ وَيَذَرُونَ أَزۡوَٰجٗا يَتَرَبَّصۡنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرۡبَعَةَ أَشۡهُرٖ وَعَشۡرٗاۖ﴾[البقرة: 232]، سواء كانت الزوجة حاملا، أو غير حامل، فقيل هذه الآية منسوخة بقوله

[1] رفع النقاب، الشوشاوي، 100/3.
[2] المرجع نفسه ، 366/2- 367.
[3] قواعد التفسير، خالد السبت، 483/2.
[4] رفع النقاب، الشوشاوي، 465/2.

تعالى: ﴿وَأُوْلَـٰتُ ٱلأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَّضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾[الطلاق: 4]، وقيل ذلك تخصيص، والتخصيص أولى من النسخ[1].

القاعدة الخامسة: المجاز أولى من الاشتراك: مثال تعارض المجاز والاشتراك قوله تعالى: ﴿فَإِن طَلَّقَهَا فَلاَ تَحِلُّ لَهُۥ مِنۢ بَعْدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُۥ﴾[البقرة: 282]، يقول المالكي: لا تحل المبوتة إلا بالوطء؛ لأن النكاح حقيقة في الوطء مجاز في العقد، والأصل عدم المجاز، ويقول سعيد بن المسيب لفظ النكاح مشترك بين الوطء والعقد؛ لأنه مستعمل فيها، والأصل في الاستعمال الحقيقة، فيكون مجملا فيسقط الاستدلال به، ولكن المجاز أولى من الاشتراك[2]، لأن المجاز يمكن العمل به بخلاف المشترك فيجب التوقف فيه على البيان.

القاعدة السادسة: قاعدة العموم أولى من التخصيص: ذكر الإمام هذه القاعدة عند قوله تعالى: ﴿وَأَن تَجْمَعُواْ بَيْنَ ٱلأُخْتَيْنِ﴾[النساء: 23]، حيث ذكر اختلاف أهل العلم فيها على قولين: الأول أنها عامة في الأختين مطلقا حرتين أو مملوكتين، فلا يجوز الجمع بينهما مطلقا، والقول الثاني أنها مخصوصة بالحرتين[3].

والقاعدة ترجح القول الأول أخذا بعموم ألفاظ الآية، ولا دليل يوجب التخصيص، لأنه يحمل اللفظ على العموم[4].

القاعدة السابعة: قاعدة إذا وقع التعارض بين التخصيص والنقل، فالتخصيص أولى من النقل: مثال تعارض التخصيص والنقل قوله تعالى: ﴿وَالذِينَ يَظَّهَّرُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ﴾[المجادلة: 3]، يقول المالكي يلزم الظهار من الأمة وأم الولد؛ لأنهما من النساء، ولكن يلزمه: التخصيص بذوات المحارم فإنهن من النساء، ولا يلزم فيهن ظهار، ويقول الشافعي لفظ النساء صار منقولا في العرف للحرائر فوجب ألا يتناول محل النزاع فيلزمه النقل ولكن التخصيص أولى من النقل[5].

القاعد الثامنة: قاعدة إذا وقع التعارض بين التخصيص والاشتراك، فالتخصيص أولى: مثال تعارض التخصيص والاشتراك ﴿فَانكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾[النساء: 3]، يقول المالكي يجوز للعبد أن يتجوز أربعا؛ لأن الطيب معناه: ميل النفس وقد تميل نفسه إلى أربع نسوة، ولكن يلزمه: التخصيص بالنساء المحرمات كزوجة الغير مع أنها محرمة إجماعا مع أنها قد تميل إليها نفسه، ويقول الشافعي بل المراد بالطيب الحلال، ويقول المالكي الطيب حقيقة في ميل النفس؛ لأنه المتبادر إلى الفهم، فلو كان حقيقة في غيره للزم الاشتراك، والتخصيص أولى من الاشتراك[6].

---

[1] المرجع نفسه ، 431/2.

[2] رفع النقاب، الشوشاوي، 428/2.

[3] المرجع نفسه، 2/362.

[4] المرجع نفسه، 361/2.

[5] المرجع نفسه ، 424/2-425.

[6] المرجع نفسه، 425/2.

القاعدة التاسعة: قاعدة إذا دار الأمر بين الإضمار والاشتراك، فالإضمار أولى: ومثال تعارض الإضمار والاشتراك قوله تعالى: ﴿وَامْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ﴾[المائدة: 6]، يقول الشافعي: يجوز الاقتصار على مسح بعض الرأس؛ لأن الباء مشترك بين الإلصاق في الفعل القاصر، وبين التبعيض في الفعل المتعدي، فيكون ها هنا للتبعيض؛ لأنه فعل متعد، فلو قال: امسحوا رؤوسكم صح. ويقول المالكي: هاهنا مضمر تقديره وامسحوا بلل أيديكم برؤوسكم، فالرأس ممسوح به، والفعل لا يتعدى إلى الآلة بغير باء فيكون الباء للتعدية، فالإضمار أولى من الاشتراك[1].

القاعدة العاشرة: إذا دار الأمر بين الاشتراك والمجاز، قدم المجاز: مثال تعارض المجاز والاشتراك قوله تعالى: ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ ٱلنَّاسَ عَلَىٰ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ﴾[النساء: 53]، إذ المراد النبي ﷺ والأصل في الاستعمال الحقيقة، والأصل عدم المجاز، وأجيب عن هذا أن الأصل عدم الاشتراك، فيكون اللفظ مجازا في الخصوص والمجاز أولى من الاشتراك[2].

القاعدة الإحدى عشر: حمل الكلام على التأسيس أولى من حمله على التأكيد: وصورة القاعدة: إذا احتمل اللفظ أو الجملة من كتاب الله تعالى أن يكون مؤكدا للفظ أو جملة سابق، أو يكون مفيدا لمعنى جديد لم يسبق في الكلام، فحمله على الإفادة أولى من حمله على الإعادة؛ لأن إفادة معنى جديد أولى من إلغاء هذا المعنى بجعله مؤكدا لما تقرر في كلام سابق، فالتأكيد خلاف الأصل؛ لأن الأصل في وضع الكلام إنما هو إفهام السامع ما ليس عنده، فإن تعذر حمله على فائدة جديدة حمل حينئذ على التأكيد[3].

ومثاله عند تفسير الإمام لقوله تعالى: ﴿وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ ٱلْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ﴾[الحجرات: 7]، قيل هذه الألفاظ الثلاثة مترادفة والمراد جميعها: الكفر، والفسوق والعصيان، مؤكدان للكفر، وقيل الفسوق ما دون الكفر من الكبائر، والعصيان هو الصغائر، فكل واحد منها مؤسس لمعنى غير الذي أسسه الآخر، فيقدم التأسيس على التأكيد؛ لأن التأسيس يفيد زيادة معنى، والأصل في الخطاب الإفادة، وإفادة التأسيس تزيد على إفادة التأكيد[4].

القاعدة الثانية عشر: إذا دار اللفظ بين أن يكون مقيدا أو مطلقا فإنه يحمل على إطلاقه: وصورة القاعدة: "إذا ورد شيء من نصوص الوحي مطلقا غير مقيد بقيد أو شرط، فلا يجوز تقييده بل يجب العمل بالنص وتفسيره على إطلاقه وإبهامه إلا إذا قام الدليل على التقييد، ومن خالف ذلك بحمل النصوص المطلقة على غير إطلاقها فقوله مردود، وفعله تحكم في تفسير النصوص بلا دليل، فلا يقبل منه ذلك أبدا"[5].

---

[1] ينظر: رفع النقاب، الشوشاوي، 429/2.

[2] المرجع نفسه، 166/3.

[3] قواعد الترجيح، الحربي، 473/2.

[4] رفع النقاب، الشوشاوي، 371/2.

[5] قواعد الترجيح، الحربي، 555/2.

عند تفسيره لقوله تعالى في كفارة اليمين: ﴿فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ﴾[المائدة: 91]، هذا الصوم مطلق، ولم يقيد بتتابع ولا بتفريق، وقيد الصوم في الظهار بالتتابع في قوله تعالى: ﴿فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ﴾[المجادلة: 4]، وقيد الصوم في كفارة التمتع بالتفريق في قوله تعالى: ﴿فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِي ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾[البقرة: 195]، فقد ورد الصوم مطلقا بين قيدين مختلفين، أي: متضادين؛ لأن أحد القيدين يقتضي الجمع، والآخر يقتضي التفريق[1]، فمن قال بوجوب التتابع علل قوله بأن القضاء يحكي الأداء فيلزم فيه التتابع، ومن قال بعدم وجوب التتابع ظاهر كتاب الله تعالى، فقد أطلق سبحانه وجوب صيام هذه الأيام دون أن يقيدها بقيد، وهذا القول هو الصواب الذي تضافرت الأدلة على ترجيحه، وهو الذي ترجحه هذه القاعدة، وذلك أن الله تعالى أطلق في وجوب صيام عدة ما أفطر ولم يقيدها بتتابع[2].

القاعدة الثالثة عشر: إذا دار الأمر بين المجاز والإضمار، قدم المجاز: وسبب تقديمه أنه أكثر في اللسان والإضمار أقل منه، والكثرة تدل على الرجحان"[3]، ومثاله عند تفسير الإمام لقوله تعالى: ﴿فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ﴾[المائدة: 6]، ذكر بأن العامل في قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ ٱلْمَرَافِقِ﴾ ليس هو اغسلوا أيديكم؛ فإن غسل اليد لا يثبت إلا بعد غسل المرفق؛ لأن اليد اسم للعضو من الابط إلى الأصابع وغسل هذا لا يثبت قبل المرافق فضلا عن تكرره، بل الثابت قبل المرفق بعض اليد، فيكون تقدير الآية اغسلوا أيديكم واتركوا من آباطكم إلى المرافق، فإلى المرافق غاية الترك لا للغسل"، وقيل أن قوله إلى المرافق حد للمتروك لا للمغسول...، وأما اليدان ففرض غسلهما إلى استيفاء المرفقين، قال بعضهم هذا التقدير المذكور في الآية واتركوا من آباطكم لا نسلمه، بل نقول أطلق اليد في الآية على بعض اليد مجازا، كما في قوله تعالى: ﴿فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾[المائدة: 40]، والمجاز أولى من الإضمار؛ لأن المجاز أكثر[4].

القاعدة الرابعة عشر: يحمل اللفظ على التأصيل دون الزيادة: وصورة القاعدة: إذا اختلف المفسرون في تفسير لفظة من كتاب الله، فمنهم من جعلها زائدة، وأصل المعنى تام بدونها، وما جاءت إلا للتقوية والتأكيد ومنهم من جعلها أصلية في الكلام، وأصل المعنى لا يتم إلا بها[5].

ذكر الإمام أن التأصيل أولى من الزيادة واستدل عليه بقوله تعالى: ﴿لَآ أُقْسِمُ بِهَٰذَا ٱلْبَلَدِ﴾[البلد: 1]، فقد اختلف العلماء في اللام قيل: هي زائدة وأصل الكلام: أقسم بهذا البلد. وقيل: ليست بزائدة، وتقدير الكلام: لا أقسم بهذا البلد وأنت لست فيه، بل لا يعظم ولا يصلح للقسم إلا إذا كنت فيه[6].

---

[1] رفع النقاب، الشوشاوي، 4/257- 258.

[2] ينظر: قواعد الترجيح، الحربي، 2/564.

[3] المرجع نفسه، 2/385.

[4] رفع النقاب، الشوشاوي، 2/240- 241.

[5] قواعد الترجيح، الحربي، 2/495.

[6] رفع النقاب، الشوشاوي، 2/367- 368.

القاعدة الخامسة عشر: القول بالترتيب مقدم على القول بالتقديم والتأخير: وصورة القاعدة: إذا اختلف المفسرون في تفسير آية من كتاب الله وكان خلافهم دائرا بين مدع للتقديم والتأخير في الآية ومبق لها على ترتيبها، فأولى القولين بالصواب قول من قال بالترتيب؛ لأنه الأصل في الكلام، ولا ينتقل عن الأصل إلا بدليل واضح، وقرينة بيِّنة، لا سيما إذا استقام المعنى بدونه، فإذا احتمل الأمر وعُدِم الدليل والقرينة فالقول الحق أن يبقى الكلام على ترتيبه"[1].

مثاله قوله تعالى: ﴿وَالذِينَ يَظَّهَّرُونَ مِن نِّسَآيِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُواْ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِّن قَبْلِ أَنْ يَّتَمَآسَّاً﴾[المجادلة: 4]، ذهب بعض العلماء إلى أن في الآية تقديما وتأخيرا تقديره: والذين يظاهرون من نسائهم فتحرير رقبة من قبل أن يتماسا فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين فمن لم يستطع فإطعام ستين مسكينا ثم يعودون لما قالوا، إنا لا نفعله فيفعلونه فعلى هذا القول لا يكون العود شرطا في وجوب الكفارة. وذهب الجمهور إلى أن الآية على ترتيبها، وليس فيها تقديم ولا تأخير، على خلاف بينهم في تفسير العود وهذا القول هو ما تقرره هذه القاعدة لأن الأصل وظاهر النظم هو الترتيب ولا يوجد في الكلام دليل صريح أو قرينة واضحة تدل على صحة دعوى التقديم والتأخير[2].

فظاهر الآية أن الكفارة لا تجب إلا بالوصفين المذكورين قبلها وهما: الظهار والعودة. وقيل في الآية تقديم وتأخير تقديره: والذين يظاهرون من نسائهم فتحرير رقبة ثم يعودون لما قالوا، أي: لما كانوا عليه قبل الظهار سالمين من الإثم بسبب فعل الكفارة، فعلى هذا لا يكون العود شرطا في كفارة الظهار، بل تجب الكفارة على هذا القول بنفس الظهار، ولكن الأولى القول بالترتيب[3].

القاعدة السادسة عشر: الإفراد أولى من الاشتراك: وصورة القاعدة: إذا ورد لفظ في كتاب الله تعالى واحتمال الاشتراك، والإفراد، فيحمل على إفراده؛ لأنه هو الأصل في اللغات، والأكثر في الاستعمال والتخاطب"[4].

عند قوله تعالى: ﴿فَإِن طَلَّقَهَا فَلاَ تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ﴾[البقرة: 228]، ذكر قولين في معنى النكاح الأول: أن المقصود به الوطء وهو قول الجمهور، والثاني أنه يحمل معنيين مشتركين هما؛ العقد والوطء، ثم قال: "ولكن مذهب الجمهور أولى؛ لأن الإفراد أولى من الاشتراك؛ لأن الاشتراك مجمل حالة عدم القرينة الدالة على المراد بالمشترك؛ وذلك يؤدي إلى تعطيل الحكم الشرعي، فحمل النكاح على معنى واحد وهو الوطء أولى من حمله على معنيين وهما العقد والوطء"[5].

---

[1] قواعد الترجيح، الحربي، 451/2.

[2] المرجع نفسه، 458/2.

[3] ينظر: رفع النقاب، الشوشاوي، 2/368/370

[4] قواعد الترجيح، الحربي، 505/2.

[5] رفع النقاب، الشوشاوي، 2/363- 364.

القاعدة أنه ليس مشتركا بينهما بل يحمل على أحدهما، إما الوطء، وإما العقد، فهذا أرجح من كونه مشتركا لأن الاشتراك خلاف الأصل.

القاعدة السابعة عشر: القول بالاستقلال[1] مقدم على القول بالإضمار[2]: وصورة القاعدة: أنه إذا اختلف المفسرون في تفسير آية من كتاب الله تعالى، فمنهم من يرى افتقار الكلام إلى التقدير، ومنهم من يرى استقلال الكلام وعدم احتياجه إلى ذلك التقدير، والمعنى مستقيم بدونه ، فحمل الآية على الاستقلال مقدم؛ لأجل موافقة الأصل"[3]. ومثاله في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسْعَوْنَ فِي ٱلاَرْضِ فَسَاداً اَنْ يُّقَتَّلُوٓاْ أَوْ يُصَلَّبُوٓاْ أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلَفٍ اَوْ يُنفَوْاْ مِنَ ٱلاَرْضِ﴾[المائدة: 35]، فقد اختلف المفسرون[4] في الآية على قولين[5]:

القول الأول: من شهَّر السلاح في قبة الإسلام، وأخاف السبيل، ثم ظفر به وقدر عليه، فإمام المسلمين فيه بالخيار؛ إن شاء قتله، وإن شاء صلبه، وإن شاء قطع يده ورجله. وممن قال به الإمام مالك، وقالوا إن اللفظ إذا دار بين الاستقلال والإضمار فحمله على الاستقلال أولى.

القول الثاني: إن قطَّاع الطريق إذا قتلوا وأخذوا المال وقُتِّلوا وصُلِّبوا وإذا قتلوا و لم يأخذوا المال، قتلوا و لم يصلبوا، وإذا أخذوا المال و لم يقتلوا، قطعت أيديهم وأرجلهم من خلاف، وإذا أخافوا السبيل و لم يأخذوا مالا، نفوا من الأرض. قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "قال مالك: لا إضمار في الكلام، بل الكلام مستقل. وقال الشافعي في الكلام إضمار وتقديره أن يقتلوا إن قتلوا، وقوله: ﴿أَوْ يُصَلَّبُوٓاْ﴾ يعني إن قتلوا وأخذوا المال وقوله: ﴿أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلَفٍ﴾، يعني إن أخذوا المال، وقوله: ﴿اَوْ يُنفَوْاْ مِنَ ٱلاَرْضِ﴾ يعني إن أخافوا السبيل...، ولكن حمل الكلام على الاستقلال أولى من حمله على الإضمار؛ لأن الإضمار يحتاج إلى مبين، والاستقلال لا يحتاج إلى ذلك"[6].

القاعدة الثامنة عشر: العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب: روى الزركشي رحمه الله حكاية الإجماع على أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب[7]، ولذا ضرب الإمام الشوشاوي رحمه الله الأمثلة على ذلك من القرآن

---

[1] الاستقلال هو إفادة المعنى المراد بالكلام الملفوظ به منفردا دون حاجة إلى تقدير، وهو عدم التقدير. ينظر: قواعد الترجيح، الحربي، 422/2 وشرح الكوكب المنير، ابن النجار، 295/1.

[2] الإضمار هو الإخفاء، وهو أن يخفي المتكلم في نفسه معنى، ويريد المخاطب أن يفهمه، وذلك باسقاط بعض الكلام لفظا لغرض ما، مع قيام قرينة على ذلك لئلا يلتبس المعنى. ينظر: الصواعق المرسلة، ابن القيم، 714/2، قواعد الترجيح، الحربي، 422/2.

[3] قواعد الترجيح، الحربي، 421/2.

[4] ينظر: جامع البيان للطبري، 392/8، أحكام القرآن للشافعي، ص332، أحكام القرآن للجصاص، 51/4، أحكام القرآن لابن العربي 100/2، وتفسير ابن كثير، 99/3، أحكام القرآن للكيهراسي، 65/3.

[5] قواعد الترجيح، الحربي، 433/2.

[6] رفع النقاب، الشوشاوي، 364/2- 365 .

[7] البحر المحيط، الزركشي، 198/3.

الكريم، فعند قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلذِينَ كَفَرُواْ فَأُعَذِّبُهُمْ عَذَاباً شَدِيداً فِي ٱلدُّنْيَا وَالآخِرَةِ....وَاللَّهُ لاَ يُحِبُّ ٱلظَّلِمِينَ﴾[آل عمران: 55- 56] قال: "يعم كل ظالم، لا فرق بين المذكورين من قوم عيسى عليه السلام قبله وغيرهم، وحجة القول بالتعميم أن اللفظ العام، ولا ضرورة تلجئ إلى تخصيصه بمن تقدم، فإن حكم الجميع ثابت بالعموم، والأصل عدم التخصيص"[1].

القاعدة التاسعة عشر: حمل الآية على المعنى الكثير في القرآن أولى من حملها على القليل: في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا ٱنسَلَخَ ٱلأَشْهُرُ ٱلْحُرُمُ فَٱقْتُلُواْ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾[التوبة: 5]، قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "بعد المنع من قتلهم في الأشهر الحرم؛ لأن قتل المشركين واجب؛ إذ الجهاد فرض كفاية، ولكن الحمل على الكثير الذي هو الإباحة، أولى من الحمل على القليل الذي هو الوجوب"[2].

القاعدة العشرون: إذا تعارض التخصيص والمجاز، فالتخصيص أولى: ومثال هذه القاعدة قوله تعالى: ﴿وَأَتِمُّواْ ٱلْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾[البقرة: 195]، يقول الشافعي: هذا أمر بوجوب الحج والعمرة ابتداء، فتكون العمرة واجبة، ولكن يلزمه المجاز، وهو استعمال الإتمام في الابتداء، ويقول المالكي: هذا النص مخصوص بالحج والعمرة المشروع فيهما، بدليل قوله: ﴿وَأَتِمُّوا﴾، لأن الإتمام إنما يستعمل في شيء مشروع فيه؛ إذ لا تجب العمرة عند مالك ابتداءً، ولكن يلزمه التخصيص بالمشروع فيه، والتخصيص أولى من المجاز"[3].

القاعدة الحادية والعشرين: حمل الشيء على جنسه أولى من حمله على غير جنسه: ومثال هذه القاعدة آية التيمم في قوله تعالى: ﴿فَلَمْ تَجِدُواْ مَآءً فَتَيَمَّمُواْ﴾[المائدة: 7]، قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "منهم من حمل آية التيمم على آية القطع؛ لأن آية القطع قيدها السنة بالكوع فيتيمم إلى الكوعين؛ لأنه عضو أطلق النص فيه فيختص بالكوعين قياسا على القطع في السرقة، ومنهم من حملها على آية الوضوء؛ لأن القرآن قيدها بالمرفق وهذا أقيس لاشتراك التيمم والوضوء في جنس الطهارة، فيحمل الشيء على جنسه أولى من حمله على غير جنسه"[4].

ومن خلال ما سبق يظهر حرص الإمام الشوشاوي رحمه الله على ذكر قواعد التفسير والترجيح، وذلك لأهميتها في تفسير كتاب الله عز وجل.

---

[1] رفع النقاب، الشوشاوي، 3/356- 359.

[2] المرجع نفسه، 2/515- 516.

[3] المرجع نفسه، 2/421- 423.

[4] المرجع نفسه، 2/653.

المطلب الثاني عشر: مسائل متفرقة تتعلق بعلوم القرآن:

وفيه تطرق الإمام رحمه الله لبعض المسائل المتفرقة في علوم القرآن، ويجدر ذكرها كالآتي:

الفرع الأول: مسألة مصير الصحف التي نسخ منها عثمان رضي الله عنه المصاحف:

اتسعت رقعة الدولة الإسلامية في عهد عثمان رضي الله عنه بعد توالي الفتوحات، وانتشرت قراءات الصحابة في الأمصار المتعددة، حيث أخذ أهل كل مصر عمن وفد إليهم قراءته، وكانت قراءة هؤلاء القراء متضمنة بعض الاختلاف تبعا للأحرف السبعة التي نزل عليها القرآن، وكان هذا الاختلاف سببا لفتنة بين المسلمين، لذا قام عثمان رضي الله عنه بتوحيد المسلمين على مصحف واحد قطعا لدابر الفتنة، روى البخاري في صحيحه عن أنس رضي الله عنه أن عثمان رضي الله عنه أرسل إلى حفصة "أن أرسلي إلينا بالصحف ننسخها في المصاحف ثم نردها إليك، فأرسلت بها حفصة إلى عثمان، فأمر زيد بن ثابت[1] وعبد الله بن الزبير وسعيد بن العاص[2] وابن الحارث بن هشام[3] فنسخوها في المصاحف، وقال عثمان رضي الله عنه للرهط القرشيين الثلاثة: (إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش فإنما نزل بلسانهم، ففعلوا، حتى إذا نسخوا الصحف في المصاحف ردَّ عثمان رضي الله عنه الصحف إلى حفصة، فأرسل إلى كل أفق بمصحف مما نسخوا، وأمر بما سواه من القرآن في كل صحيفة أو مصحف أن يحرق)"[4]، وقال ابن جرير الطبري فيما فعله عثمان رضي الله عنه: "وجمعهم على مصحف واحد، وحرَّق ما عدا المصحف الذي جمعهم عليه، وعزم على كل من كان عنده مصحف مخالف المصحف الذي جمعهم عليه أن يخرقه، فاستوثقت له الأمة على ذلك بالطاعة، ورأت أن فيما فعل من ذلك الرشد والهداية"[5].

---

[1] هو زيد بن ثابت بن الضحاك بن زيد بن لوذان بن عمرو بن عوف بن غنم بن مالك بن النجار الأنصاري الخزرجي، كتب الوحي للنبي ﷺ، وغيره، وكانت ترد على رسول الله ﷺ كتب بالسريانية، فأمر زيدا فتعلمها في بضعة عشر يوما، كان من علماء الصحابة رضي الله عنهم، وأحد فقهاء الجلة الفرّاض، وهو الذي تولى قسم غنائم اليرموك، روى عنه جماعة منهم: أبو هريرة وأبو سعيد وابن عمر وأنس رضي الله عنهم، وهو الذي جمع القرآن في عهد أبي بكر رضي الله عنه، اختُلف في وقت وفاته: قيل مات سنة: 45هـ، وقيل: 43هـ، وقيل: 50هـ، وقيل غير ذلك. ينظر: الإصابة، ابن حجر 592/2، الإستيعاب، ابن عبد البر، 537/2.

[2] هو سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص بن أمية القرشي، ولد عام الهجرة،وقيل: بل ولد سنة إحدى، وكان أحد أشراف قريش ممن جمع السخاء والفصاحة، وهو أحد الذين كتبوا المصحف لعثمان رضي الله عنه، استعلمه عثمان رضي الله عنه على الكوفة، وغزا بالناس طبرستان فافتتحها، توفي في خلافة معاوية سنة: 59هـ. ينظر: الاستيعاب، ابن عبد البر، 621/2، الإصابة، ابن حجر، 107/3.

[3] هو عبد الله بن الحارث بن هشام بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم القرشي المخزومي،كان ابن عشر سنين حين قبض رسول الله ﷺ، كان ممن ندبه عثمان رضي الله عنه لكتابة المصاحف من سباب قريش، روى عن أبيه وعن عمر وعثمان وعلي وأبي هريرة وعائشة وأم سلمة رضي الله عنهم وغيرهم، وروى عنه أولاده أبو بكر وعكرمة والمغيرة ومن التابعين: أبو قلابة وهشام بن عمرو وغيرهما، مات سنة: 43هـ. ينظر: الاستيعاب، ابن عبد البر 827/2، الإصابة، ابن حجر، 29/5.

[4] رواه البخاري في صحيحه، ك: فضائل القرآن، ب: جمع القرآن، ح(4974)، 534/6.

[5] جامع البيان، الطبري، 59/1.

رأي الإمام الشوشاوي رحمه الله: قال الإمام رحمه الله: "فيه قولان: قيل حرقها ومزقها، وقيل ردها إلى حفصة، ولكن الأكثر من العلماء على أنه مزقها وحرقها"[1]. فنرى أن الإمام رحمه الله مال إلى القول الذي يرى أن عثمان رضي الله عنه حرقها ومزقها، ولكن رأيه هنا غير واضح في المسألة هل يقصد بها الصحف التي كانت عند حفصة-رضي الله عنها- خاصة، أم المقصود بها جميع الصحف التي كانت عند الصحابة رضي الله عنهم.

الخلاصة: الذي يترجح أن عثمان رضي الله عنه ردّ الصحف التي كانت عند حفصة –رضي الله عنها- إليها كما وعدها، وأحرق ما سواها من الصحف التي كانت عند الصحابة رضي الله عنهم، ولعلّ هذا مقصود الإمام الشوشاوي رحمه الله لِمَا عليه أكثر أهل العلم؛ ليستأصل بذلك سبب الخلاف والنزاع بين المسلمين في قراءة كتاب الله تعالى، ودليل ذلك:

أولا: رواية البخاري عن أنس رضي الله عنه المذكورة آنفا، والتي قال فيها عثمان رضي الله عنه لحفصة –رضي الله عنها-: "أرسلي إلينا بالصحف ننسخها في المصاحف ثم نردها إليك"، فبعد نسخ المصاحف أمر بما سواه من القرآن في كل صحيفة أو مصحف أن يحرق، فهذا دليل على أن سيدنا عثمان رضي الله عنه ردَّ الصحف الخاصة بحفصة إليها كما وعدها، وأمر بإحراق ما عداها من الصحف.

ثانيا: الأدلة التي تثبت أن الذي حرَّق الصحف التي كانت عند حفصة هو مروان، فقد أخرج ابن أبي داود[2] في المصاحف عن سالم بن عبد الله بن عمر رضي الله عنه قال: "فلما توفيت حفصة ورجعنا من دفنها؛ أرسل مروان بالعزيمة إلى عبد الله بن عمر ليرسلن إليه بتلك الصحف، فأرسل بها إليه عبد الله بن عمر، فأمر بها مروان فشققت فقال مروان: إنما فعلت هذا؛ لأن ما فيها قد كتب وحفظ بالمصحف، فخشيت إن طال بالناس زمان أن يرتاب في شأن هذه الصحف مرتاب، أو يقول إنه قد كان شيء منها لم يكتب"[3]. فهذا دليل على أن صحف حفصة –رضي الله عنها- بقيت عندها إلى غاية وفاتها، أما بقية الصحف فقد أحرقها سيدنا عثمان رضي الله عنه "ليقطع عرق النزاع من ناحية، وليحمل المسلمين على الجادة في كتاب الله من ناحية أخرى"[4].

الفرع الثاني: موقف الإمام رحمه الله من اشتمال القرآن على الألفاظ الأعجمية:

---

[1] الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص203.

[2] هو عبد الله بن سليمان بن الأشعث بن إسحق بن بشير بن شداد بن عمرو بن عمران الأزدي السجستاني، يكنى بأبي بكر، المعروف بابن أبي داود، أحد العلماء المسلمين من القرن الثالث الهجري، اهتم بسمع الأحاديث والآثار وكان شديد الحرص على كتابة وتدوين ما يسمعه، رحل في طلب العلم مع والده، من شيوخه: والده سليمان، ومحمد بن يحيى الذهلي ومحمد بن بشار بندار وغيرهم، ومن تلاميذه: أبو أحمد الحاكم وابن حبان صاحب الصحيح، وعمر بن شاهين وأبو الحسن الدارقطني وغيرهم، من مؤلفاته: المصاحف والقراءات، نظم القرآن، فضائل القرآن، المصابيح في الحديث وغيرها، توفي سنة: 316هـ. ينظر: طبقات الحنابلة، ابن أبي يعلى، 51/2، سير أعلام النبلاء، الذهبي، 136/13.

[3] ينظر: المصاحف لابن أبي داود، ص203، والمقدمات الأساسية في علوم القرآن للجديع، ص122، قال ابن كثير في تفسيره: "إسناده صحيح" 33/1.

[4] ينظر: مناهل العرفان، الزرقاني، 213/1.

نزل القرآن الكريم بلسان عربي مبين، ولقد جاءت عدة آيات تبين ذلك كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾[الشعراء: 192- 195]، وعلى الرغم من صراحة هذه الآية الدالة على نزول القرآن بلسان عربي مبين فقد وقع الاختلاف بين العلماء في وجود كلمات أعجمية في القرآن الكريم على النحو الآتي:

القول الأول: آراء القائلين بالمنع: يرى أصحاب هذا الفريق بأن القرآن الكريم كله عربي، ولا يجوز أن يوجد فيه شيء بغير لسان العرب، قال الإمام الزركشي رحمه الله: "اعلم أن القرآن أنزله الله بلغة العرب، فلا تجوز قراءته وتلاوته إلا بها لقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾[يوسف: 2]، وقوله: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ قُرْءَانًا أَعْجَمِيًّا...﴾[فصلت: 43] يدل على أنه ليس فيه غير العربي، لأن الله تعالى جعله معجزة شاهدة لنبيه عليه السلام ودلالة قاطعة لصدقه، وليتحدى العرب العرباء به، ويحاضر البلغاء والفصحاء والشعراء بآياته؛ فلو اشتمل على غير لغة العرب لم تكن له فائدة؛ هذا مذهب الشافعي، وهو قول جمهور العلماء؛ منهم أبو عبيدة ومحمد بن جرير الطبري"[1]، وقال الإمام الشافعي رحمه الله: "منهم قائل: إن في القرآن عربيًا وأعجميًا، والقرآن يدل على أن ليس من كتاب الله شيء إلا بلسان العرب"[2]، وحاصل كلام الطبري رحمه الله أن ما نقل من وجود كلمات في القرآن الكريم بغير العربية لا يدل إلا على توارد اللغتين، أو اللغات على لفظ واحد لمعنى واحد[3]، وأما أهل اللغة فقد ذكر ابن فارس رأيه في ذلك فقال: "أن القرآن لو كان فيه من غير لغة العرب شيء، لتوهم متوهم أن العرب إنما عجزت عن الإتيان بمثله؛ لأنه أتى بلغات لا يعرفها، وفي ذلك ما فيه[4]، وقال أبو عبيدة: "نزل القرآن بلسان عربي مبين، فمن زعم أن فيه غير العربية، فقد أعظم القول"[5].

دليلهم: استدلوا على ذلك بما يلي:

1) آيات الذكر الحكيم التي تنص بأن القرآن كله عربي، ولم تستثن شيئاً من ألفاظه[6]، كقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾[يوسف: 2]، وقوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾[الشورى7].

2)أن الله عز وجل نفى عن القرآن العجمة فقال تعالى: ﴿لِّسَانُ ٱلَّذِى يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِىٌّ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِىٌّ مُّبِينٌ﴾[النحل: 103]، وقال: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ قُرْءَانًا أَعْجَمِيًّا لَّقَالُوا۟ لَوْلَا فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥٓ ءَأَعْجَمِىٌّ

---

[1] البرهان، الزركشي، 382/1-383.

[2] الرسالة، الإمام الشافعي، ص41 – 42.

[3] يقول الطبري رحمه الله: "من قال أن كله فارسي لا عربي، أو قال بعضه عربي وبعضه فارسي، أو قال كان مخرج أصله من عند العرب، فوقع إلى العجم فنطقوا به، أو قال كان مخرج أصله من عند الفرس، فوقع إلى العرب فأعربته، كان مستجهلا". تفسير الطبري، ابن جرير الطبري، 15/1-16.

[4] الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس، 29/1- 30.

[5] مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى، 17/1.

[6] ينظر: الرسالة، الشافعي، ص 47، وجامع البيان، الطبري، 1/ 12.

وَعَرَبِيٌّ﴾[فصلت: 44]، ففي هاتين الآيتين دليل ظاهر على عربية القرآن كله؛ ولأن ظاهر الآية الثانية أنه نفى أن يكون أعجميا، وقطع اعتراضهم بتنوعه بين أعجمي وعربي، ولا ينتفي الاعتراض وفيه أعجمي[1].

القول الثاني: آراء القائلين بالجواز: يرى أصحاب هذا القول أنّ في القرآن الكريم ما ليس من لغة العرب فالكلمات اليسيرة الواردة فيه لا تخرجه عن كونه عربياً مبيناً، ولا رسول الله ﷺ عن كونه متكلماً بلسان قومه، وحكى هذا القول الإمام الشوكاني والثعالبي وغيرهما كثير[2]، قال الإمام الشوكاني: "وفي القرآن من اللغات الرومية والهندية والفارسية والسريانية[3] ما لا يجحده جاحد، ولا يخالف فيه مخالف حتى قال بعض السلف: إن في القرآن من كل لغة من اللغات"[4].

دليلهم: استدلوا بما يلي:

أولا: آثار عديدة عن الصحابة رضي الله عنهم تفيد وجود كلمات بغير لغة العرب في القرآن، منها:

- ✓ ما جاء عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه في قوله تعالى: ﴿كِفْلَيْنِ﴾[الحديد: 27] أنه قال: "الكفلان ضعفان من الأجر بلسان الحبشة"[5].
- ✓ ما روي عن ابن عباس – رضي الله عنهما- في قوله تعالى: ﴿إِنَّ نَاشِئَةَ ٱلَّيْلِ﴾[المزمل: 5] قال: (بلسان الحبشة إذا قام الرجل من الليل قالوا: نشأ)[6].
- ✓ ما رُوي عن سعيد بن جبير رضي الله عنه في: ﴿سِجِّيل﴾[هود: 81]، قال: (فارسية أُعربت)[7].

ثانيا: أنّ النبي ﷺ مبعوث إلى أهل كل لسان كافة، فلا ينكر أن يكون كتابه جامعاً للغة الكل، ليتحقق خطابه للكل إعجازاً وبياناً، واعترض عليه كونه مطرح بالإجماع، فإنه ليس في القرآن من الزنجية ولا من التركية وهو

---

[1] الإحكام في أصول الأحكام، الآمدي، 73/1. واعترض على هذا القول بأن اشتمال جميع القرآن على كلمتين أو ثلاثة أصلها أعجمي، وقد استعملتها العرب ووقعت في ألسنتهم، لا يخرج القرآن عن كونه عربياً، وعن إطلاق هذا الاسم عليه. المستصفى، الغزالي، 8/2.

[2] كالإمام السيوطي، والغزالي، ومن المعاصرين رمضان عبد التواب، وغيرهم. ينظر: المهذب فيما وقع في القرآن من المعرّب، السيوطي، ص15 والمستصفى، الغزالي، 28/2، و فصول في فقه العربية، رمضان عبد التواب، ص363.

[3] السريانية هي لغة يهود العراق وأكثر أهل الكتاب في جزيرة العرب في ذلك العهد. المفصل، جواد علي، 256/1.

[4] إرشاد الفحول، الشوكاني، ص66.

[5] أخرجه: الطبري في تفسيره، 13/1، و23، ص366- 367، وأبي شيبة في مصنفه، ك: فضائل القرآن، ب: فيما نزل بلسان الحبشة، ح(30573)، 17/10، والسيوطي في الدر المنثور، 294/14، وغيرهم.

[6] أخرجه: ابن جرير في تفسيره، 13/1- 14، و23، ص366- 367، وابن أبي شيبة في المصنف عن ابن مسعود برقم 30574، 17/10 والبيهقي في السنن الكبرى عن ابن عباس، ك: الصلاة، ب: من فتر عن قيام الليل فصلى ما بين المغرب والعشاء، ح(4757)، 30/3، والحاكم في المستدرك عن ابن مسعود، كتاب التفسير، باب تفسير سورة المزمل، ح(3923)، 549/2، وصححه، ووافقه الذهبي.

[7] أخرجه الطبري في تفسيره، 14/1- 15، و526/12، ورواه أبو شيبة عن ابن عباس في ك: فضائل القرآن، ب: ما فسر بالفارسية ح(30582)، 18/10.

مبعوث إلى هؤلاء، وعلى أنه لو اعتبر ما ذكروه لكان يجب أن يكون في القرآن من كل لغة قدر يقع به التبليغ وإلا فإذا لم يكن فيه ما يقع به التبليغ لم يكن له معنى[1].

ثالثا: أن في القرآن ألفاظاً هي في الأصل أعجمية كإبراهيم، وإسحاق، ويعقوب ونحوها، وهي غير منصرفة لاجتماع العلمية والعجمة فيها، وما اتصف بالعجمة فهو أعجمي، ثم استعملت العرب هذه الألفاظ على نهج لغتها، فصارت أعجمية معربة فدل على وجود المعرب[2].

القول الثالث: الرأي المتوسط بين المنع والجواز: يرى هذا الفريق وجود كلمات أعجمية في القرآن الكريم، ولكن لما عربتها العرب ولفظتها واستعملتها، صارت عربية بتعريبهم واستعمالهم لها، فهم بذلك جمعوا بين القولين، ومن أصحاب هذا الرأي؛ أبو عبيد القاسم بن سلام وابن الجوزي، وغيرهما[3]، قال أبو عبيد: "والصواب عندي مذهب فيه القولان جميعاً وذلك لأن هذه الأحرف أصولها أعجمية كما قال الفقهاء، ولكنها وقعت للعرب فعربتها بألسنتها وحولتها عن ألفاظ العجم إلى ألفاظها، فصارت عربية، ثم نزل القرآن، وقد اختلطت هذه الحروف بكلام العرب، فمن قال إنها عربية، فهو صادق، ومن قال إنها أعجمية فصادق...

قال: وإنما فسرنا هذا لئلا يقدم أحد على الفقهاء فينسبهم إلى الجهل، ويتوهم عليهم أنهم أقدموا على كتاب الله ـــ جلَّ ثناؤه ـــ بغير ما أراده الله جلَّ وعزَّ، كانوا أعلم بالتأويل، وأشد تعظيماً للقرآن"[4].

رأي الإمام رحمه الله: يقول الإمام الشوشاوي رحمه الله: "ولكن مذهب المحققين أنّ في القرآن ألفاظا من اللغة العجمية ودليل هذا وجوده في القرآن نحو قوله: ﴿سُنـدُسٍ﴾، ﴿إِسْتَبْرَق﴾[الكهف: 31]...، وغير ذلك من الأسماء العجمية، لأن هذه الألفاظ كلها لم تضعها العرب، وإنما وضعتها العجم"[5]، وبهذا يتبين أن الإمام رحمه الله يرى بوجود الألفاظ الأعجمية في القرآن الكريم.

الخلاصة: القول الثالث المتوسط بين القولين أقرب ما يكون إلى الواقعية من غيره، إذ من المعروف أن الاختلاط بين العرب وغيرهم من الأمم، كان موجوداً في مكة المكرمة عن طريق التجارة وغيرها، مما أدى إلى التأثر والتأثير في اللغة، فدخلت إلى العربية بعض ألفاظهم مع شيء من التحوير في الصيغة والصوت، وهذا ما نبَّه إليه ابن عطية رحمه الله فقال: "إن القاعدة والعقيدة هي أن القرآن بلسان عربي مبين، فليس فيه لفظة تخرج عن كلام العرب فلا تفهمها إلا من لسان آخر، فأما هذه الألفاظ وما جرى مجراها فإنه قد كان للعرب العاربة التي نزل القرآن بلسانها بعض مخالطة لسائر الألسنة بتجارات وبرحلتي قريش...، فعلقت العرب بهذا كله ألفاظاً أعجمية

---

[1] العدة في أصول الفقه، القاضي أبو يعلى، 708/3.

[2] ينظر: المهذب، السيوطي، ص60، وإرشاد الفحول، الشوكاني، ص66. واعترض على هذا بأن الأعلام ليست محل خلاف، وردّ بأنه إذا اتفق على وقوع الأعلام فلا مانع من وقوع الأجناس.

[3] كابن عطية وأبي منصور الجواليقي، وغيرهما. ينظر: المحرر الوجيز لابن عطية، 51/1، والمعرّب، الجواليقي، ص91.

[4] ينظر كلامه في البرهان، الزركشي، 387/1، المهذب، السيوطي، ص65.

[5] الفوائد الجميلة، الشوشاوي، ص150-151.

غيَّرت بعضها بالنقص من حروفها، وجرت إلى تخفيف ثقل العجمة، واستعملتها في أشعارها ومحاوراتها، حتى جرت مجرى العربي الصريح، ووقع بها البيان، وعلى هذا الحد نزل بها القرآن"[1].

الفرع الثالث: رأي الإمام رحمه الله في مسألة تعيين الذبيح في قوله تعالى: ﴿فَبَشَّرْنَاهُ بِغُلَامٍ حَلِيمٍ﴾[الصافات: 101]:

اختلف أهل العلم في تعيين الذبيح من قوله تعالى: ﴿فَبَشَّرْنَاهُ بِغُلَامٍ حَلِيمٍ﴾ على أقوال، وذلك لعدم وجود نص صحيح عن رسول الله ﷺ يبين ذلك:

القول الأول: أن الذبيح هو إسماعيل عليه السلام. وممن قال به علي وابن عمر وأبي هريرة رضي الله عنهم، وسعيد بن جبير ومجاهد والشعبي، والإمام ابن تيمية وابن القيم وابن كثير[2]، وغيرهم[3]،-رحمهم الله جميعا-

دليلهم: استدلوا بعدة أدلة منها:

1. ما رُوي عن ابن عباس رضي الله عنهما في حديث طويل صرَّح فيه بأن الذبيح هو إسماعيل عليه السلام[4].

2. ما رُوي عن مجاهد رحمه الله حيث قال: (وزعم ابن عباس أن الذبيح إسماعيل)[5].

3- ذكر ابن كثير رحمه الله أن عددا كبيرا من الصحابة والتابعين ممن ذهب إلى أن الذبيح هو إسماعيل، وذكر الإمام السيوطي أن غالب المحدثين على هذا القول[6].

4- أنّ الله سبحانه وتعالى وصف إسماعيل بالصبر دون إسحاق في قوله: ﴿وَإِسْمَاعِيلَ وَإِدْرِيسَ وَذَا الْكِفْلِ كُلٌّ مِّنَ الصَّابِرِينَ﴾[ص: 84] وهو صبره على الذبح، ووصفه بصدق الوعد في قوله: ﴿إِنَّهُ كَانَ صَادِقَ الْوَعْدِ﴾[مريم: 54]، لأنه وعد أباه من نفسه الصبر على الذبح فوفى به[7].

5- أن قوله عز وجل مخبرا عن إبراهيم عليه السلام: ﴿قَالَ أَبَشَّرْتُمُونِي عَلَىٰ أَن مَّسَّنِيَ الْكِبَرُ فَبِمَ تُبَشِّرُونَ﴾[الحجر: 54] أنكر البشرى بالولد، وهذا يدل على أنه غير الذي سأل فيه ربه حين قال: ﴿رَبِّ هَبْ لِي مِنَ الصَّالِحِينَ﴾[الصافات: 100] والذي أنكر إسحاق عليه السلام، فدلَّ على أن الذي طلب هو إسماعيل عليه السلام والذبح إنما كان في الذي طلب على ما نص عليه في سورة الصافات، كما أنه تعالى قال في سورة الصافات

---

[1] المحرر الوجيز، ابن عطية، 51/1.

[2] ينظر: زاد المعاد، ابن القيم، 70/1- 71.

[3] منهم: أبي الطفيل، ويوسف بن مهران، والحسن البصري ومحمد بن كعب القرظي وسعيد بن المسيب وأبي عمرو بن العلاء وأحمد بن حنبل والسهيلي. ينظر: الحاوي للفتاوى، السيوطي، 306/1، قصة الذبيح، فتحي محمد الزغبي، ص83.

[4] مسند الإمام أحمد، ح(2707)، 437/4، وقد ساق الحديث مختصرا الحافظ الهيثمي، وذكر أن الحديث صحيح. ينظر: مجمع الزوائد، الهيثمي ح(13759)، 262/8

[5] رواه الحاكم وقال: "صحيح على شرط الشيخين"، ووافقه الذهبي. ينظر: المستدرك، ح(3612)، 468/2.

[6] ينظر: تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، 27/7، الحاوي للفتاوى، السيوطي، 306/1.

[7] مفاتيح الغيب، الرازي، 153/26- 154.

جوابا على سؤال إبراهيم عليه السلام: ﴿بِغُلَٰمٍ حَلِيمٍ﴾، وقال في سورتي الحجر والذاريات: ﴿بِغُلَٰمٍ عَلِيمٍ﴾[الحجر: 53]، و[الذاريات: 28]، فوصف الغلام المبشر به بالعلم، ووصف المبشر به في الصافات بالحلم[1].

القول الثاني: أن الذبيح هو إسحاق عليه السلام. وممن قال به: عمر وابن عباس في رواية رضي الله عنهم، ومن التابعين وأتباعهم: كعب الأحبار[2]، وقتادة ومسروق وعطاء ومقاتل، والطبري والقرطبي والقاضي عياض وغيرهم[3].

دليلهم: استدل هذا الفريق بمجموعة من الأدلة، منها:

1. أنَّ قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرْ عِبَٰدَنَآ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ﴾[ص: 44] قالوا: ذكر الله تعالى إبراهيم وإسحاق ويعقوب، ولم يذكر معهم إسماعيل، لأن إبراهيم صبر على إلقائه في النار، وصبر إسحاق على الذبح وصبر يعقوب على ذهاب بصره، ولم يبتل إسماعيل ببلوى[4].

2. لما حكى الله عن إبراهيم في سورة الصافات قبل قصة الذبيح قال: ﴿وَقَالَ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي سَيَهْدِينِ﴾[الصافات: 99]، وأجمعوا على أن المراد منه مهاجرته إلى الشام، ثم قال: ﴿فَبَشَّرْنَٰهُ بِغُلَٰمٍ حَلِيمٍ﴾[الصافات: 101]، فوجب أن يكون هذا الغلام إسحاق عليه السلام[5].

3. عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (الذبيح إسحاق)[6].

4. ما رُوي عن ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي ﷺ سُئِل (من أكرم الناس؟ قال: يوسف بن يعقوب بن إسحاق ذبيح الله)[7].

5. عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: (الذبيح إسحاق)[8].

القول الثالث: توقف هذا الفريق عن القول في المسألة، كالإمامين السيوطي والشوكاني[9].

دليلهم: قال السيوطي رحمه الله: "وأنا الآن متوقف في ذلك، والله سبحانه وتعالى أعلم"[1].

---

[1] تبيين الصحيح في تعيين الذبيح، أبو بكر الإشبيلي، ص36- 37.

[2] هو كعب بن ماتع الحميري اليماني العلاّمة الحبر، الذي كان يهوديا فأسلم بعد وفاة النبي ﷺ، وقدم المدينة من اليمن في أيام عمر رضي الله عنه، فجالس أصحاب محمد ﷺ فكان يحدثهم عن الكتب الإسرائيلية، وكان خبيرا بكتب اليهود، له ذوق في معرفة صحيحها من باطلها على الجملة، حدّث عن عمر وصهيب وغير واحد، وحدّث عنه:أبو هريرة ومعاوية وابن عباس وغيرهم، سكن الشام بأخرة، وكان يغزو مع الصحابة، وتوفي بحمص ذاهبا للغزو في أواخر خلافة عثمان رضي الله عنه، فلقد كان من أوعية العلم. ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، 490/3.

[3] منهم: سعيد بن جبير، والزهري والسدي وغيرهم. ينظر: قصة الذبيح فتحي محمد الزغبي، ص81- 83.

[4] تبيين الصحيح في تعيين الذبيح، أبو بكر الإشبيلي، ص30.

[5] مفاتيح الغيب، الرازي، 154/26. ينظر كذلك: جامع البيان، الطبري، 598/19.

[6] أخرجه سعيد بن منصور في سننه، 397/5، والبزار في مسنده، ح(1308)، 134/4، والحاكم في المستدرك، ح(4046)، 608/2، قال الذهبي: "صحيح"، من طريق عكرمة.

[7] قال الهيثمي: "رواه الطبراني وبقية مدلس، وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه"، وقال السيوطي: "وأبو عبيدة عن أبيه عبد الله منقطع". ينظر: مجمع الزوائد، الهيثمي، 264/8، سلسلة الاحاديث الضعيفة، الألباني، ح(334)، 241/1- 342.

[8] أخرجه الحاكم في المستدرك، ح(4047)، 609/2، وصححه.

[9] ينظر: فتح القدير، الشوكاني، 536/4.

رأي الإمام: قال الإمام الشوشاوي رحمه الله: "الذبيح هو إسحاق، هذا هو القول الصحيح، وهو الذي عليه كثير أهل العلم"[2]. فقول الإمام (وهو الذي عليه كثير أهل العلم) صحيح، أما قوله (هذا هو القول الصحيح) ففيه نظر؛ لأن القولين متكافئان؛ فكل واحد منهما قال به جمع من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، وقد تعددت الروايات الصحيحة عن ابن عباس رضي الله عنهما على أن الذبيح إسماعيل عليه السلام وجزم به عدد من كبار التابعين، كما ذُكر آنفا، والجزم بأن الذبيح إسحاق عليه السلام فيه نظر.

الخلاصة: الراجح أنَّ الذبيح هو إسماعيل عليه السلام خلافا لما ذكره الإمام الشوشاوي رحمه الله، وذلك لقوة أدلة الفريق الأول[3]، ولرجاحته عند أغلب العلماء، ويشهد له سياق الآيات فبعد ذكر قصة الذبيح قال عز وجل: ﴿وَبَشَّرْنَٰهُ بِإِسْحَٰقَ نَبِيًّا مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾[الصافات: 112] فلا "يجوز حمل كتاب اللَّه على أنَّ معناه فبشرناه بإسحاق، ثم بعد انتهاء قصة ذبحه يقول وبشرناه بإسحاق؛ فهو تكرار لا فائدة فيه يترّه عنه كلام اللَّه، وهو واضح في أن الغلام المبشر به أوّلاً الذي فدي بالذبح العظيم هو إسماعيل، وأن البشارة بإسحاق نصّ اللَّه عليها مستقلّة بعد ذلك"[4]، كما يشهد له:

1- ثبوت وقوع تحريف التوراة عند اليهود لجعل الذبيح إسحاق عليه السلام، قال ابن كثير رحمه الله: "﴿فَبَشَّرْنَٰهُ بِغُلَٰمٍ حَلِيمٍ﴾[الصافات: 101] هذا الغلام هو إسماعيل عليه السلام، فإنه أول ولد بُشر به إبراهيم عليه السلام، وهو أكبر من إسحاق باتفاق المسلمين وأهل الكتاب، بل في نص كتابهم أن إسماعيل وُلد ولإبراهيم ست وثمانون سنة، وولد إسحاق وعمر إبراهيم تسع وتسعون سنة، وعندهم أن الله أمر إبراهيم أن يذبح ابنه وحيده، وفي نسخة؛ بِكره فأقحموا هنا كذبا وبهتانا إسحاق، ولا يجوز هذا لأنه مخالف لنص كتابهم"[5].

2- الإجماع على أن أمر الذبح كان بمنى، واللذان بنيا البيت بنص القرآن هما إبراهيم وإسماعيل، و لم يقع أثر على أن إسحاق دخل الحجاز[6].

3- أن الله تعالى ما كان ليبشر بإسحاق ومن بعده يعقوب، ثم يأمر بذبح إسحاق وهو غلام.

4- وجود قرني الكبش الذي فدي به إسماعيل في الكعبة إلى عهد النبي ﷺ، ولا وجه لنقلهما من مكان آخر[7]

قال ابن تيمية رحمه الله: "الذي يجب القطع به أنه إسماعيل، وهذا الذي عليه الكتاب والسنة والدلائل المشهورة"[1].

وقال ابن القيم رحمه الله: "إسماعيل هو الذبيح على القول الصواب عند علماء الصحابة والتابعين ومن بعدهم، وأما

---

[1] الحاوي للفتاوى، السيوطي، 310/1.

[2] رفع النقاب، الشوشاوي، 481/4.

[3] لمزيد الاطلاع يرجى مراجعة: تبيين الصحيح في تعيين الذبيح، أبو بكر الإشبيلي، ص28.

[4] أضواء البيان، الشنقيطي، 754/6- 755.

[5] ينظر: تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، 27/7.

[6] ينظر: المحرر الوجيز، ابن عطية، 205/3.

[7] ينظر: مجموع الفتاوى، ابن تيمية، 533/4 .

القول بأنه إسحاق فباطل بأكثر من عشرين وجها، وسمعت ابن تيمية يقول هذا القول إنما هو ملتقى عن أهل الكتاب، مع أنه باطل بنص كتابهم"[2].

[1] ينظر: مجموع الفتاوى، ابن تيمية، 331/4.

[2] زاد المعاد، ابن القيم، 71/1.

خـــاتمة

خـــاتمة:

فإني أحمد الله عزّ وجل وأشكره على أن منّ عليّ بفضله وتوفيقه لإتمام هذه الأطروحة، ﴿وَمَا تَوْفِيقِيَ إِلاَّ بِاللَّهِ﴾[هود: 88]، بعد أن عشت خلالها مع كتب الإمام الشوشاوي رحمه الله، أقلب صفحاتها، استطعت من خلالها أن أقف على منزلة الإمام رحمه الله العلمية، وجهوده في خدمة كتاب الله تعالى، ولا أدعي الكمال في ذلك، فالكمال لله وحده سبحانه، ولكن أقول كما قال الأول: "لا أقول: إن الغلط سهوٌ جرى به القَلَمُ، بل أعترف بأن ما أجهله أكثر مما أعلم"[1].

فالحمد كل الحمد لله أن يسَّر وأعان، وهذا جهد مقل أقول فيه كما قيل قديماً: "المتصفح للكتاب أبصرُ بمواضع الخلل فيه من منشئه"[2]، وحسبي أني اجتهدت قدر المستطاع لأصل من خلاله إلى أبرز النتائج والتوصيات أجملها في الآتي:

أولا: النتائج: توصل البحث إلى عدة نتائج، أهمها:

1- أن الإمام الشوشاوي رحمه الله رغم ظروف عصره البالغة الحرج والاضطراب، استطاع أن يصل إلى أعلى الدرجات العلمية، وأن يصبح عالم عصره بلا منازع.

2- أن الإمام الشوشاوي رحمه الله عالم متفنن ومتبحر، من كبار علماء القرن التاسع الهجري، فقد قال عنه أهل التراجم: "الإمام الأستاذ المقرئ النظّار"، ومما يدلّ على مكانته بين أهل العلم والعلماء تقديمه على أقرانه في زمانه، فقد قال عنه العلامة المختار السوسي: "ومن أقران الشوشاوي – وإن كان هذا أكبر منه – العلامة يحيى بن مخلوف السوسي... ولعله لم يدرك مقام الشوشاوي العلامة الكبير".

3- إنَّ كتب الإمام الشوشاوي رحمه الله ذا أهمية كبيرة في مجال تخصصها، لما جعل الله لها من قبول لدى العلماء وطلبة العلم ككتاب الفوائد الجميلة إذ قيل عنه: "طرق فيه المواضع التي طرقها معاصره جلال الدين السيوطي، غير أن هذا الأخير فصَّل، والأول أوجز، فالشوشاوي هو سيوطي المغرب في فنّ علوم القرآن".

4- حَرَص الإمام الشوشاوي رحمه الله على إزالة الإشكال الوارد في بعض الآيات، وكذا التي ظاهرها التعارض فيما بينها.

5- لم تقف جهود الإمام الشوشاوي رحمه الله عند هذا الحد في مجال علوم القرآن، بل كانت له إسهامات أخرى مميزة في جوانب متعددة، كالفقه والأصول والطب، ذكره صاحب سوس العالمة في طليعة الذين اشتهروا بالتأليف في معظم الفنون، وأثنى عليه بأنه انفرد بالتأليف في الطب في القرن التاسع الهجري.

6- حضور الرأي الشخصي للإمام فهو لم يكن مجرد ناقل للأقوال، وإنما له اجتهادات وآراء معتبرة، فهو يُمحِّص الأقوال ويدقِّق فيها، بُغية الوصول إلى المعنى الصحيح حسبما يراه، معتمدا على الدليل والنظر.

---

[1] ينظر: الكامل في التاريخ، ابن الأثير، 9/1.

[2] ينظر: التمثيل والمحاضرة، أبي منصور الثعالبي، 36/1.

7- في ضبط علامات الإشارة؛ المختلس والمشم اتَّبع الإمام الشوشاوي ﷺ فيها ما ترجح لديه وفق أسس علمية ذُكرت في ثنايا البحث وهو القول بوضع علامة تدل على هذه العلامات، وخالف فيها الإمام أبو داود ﷺ الذي يرى بوجه التعرية.

8- في ضبط علامة السكون لم يتبع فيها الإمام الشوشاوي ﷺ الحافظ الداني ﷺ، بل اتَّبع حجة الأدلة وقوتها، وهو ما اختاره الإمام أبو داود ﷺ.

9- تعقبه لكبار الأئمة، كتعقبه للحافظ الداني ﷺ في قوله تعالى: ﴿إِلَى ٱلْهُدَى ٱيتِنَا﴾[الأنعام: 71] عند ذكر هذا الأخير أنَّ الألف المحذوفة منه هي الألف المبدلة من الهمزة الأصلية، فضعَّف القول بأدلة منها أنه مخالف للقاعدة في التقاء الساكنين حذف الأول منهما.

10- للإمام ﷺ استدراكات معتبرة، ومثال ذلك استدراكه على الناظم حين أغفل الألف في كلمة (ميقات) فبيّن أنَّ أبا داود نصّ في التنزيل على أنّ قوله تعالى في سورة النبأ: ﴿إِنَّ يَوْمَ ٱلْفَصْلِ كَانَ مِيقَـٰتًا﴾[النبأ: 17] بألف ثابتة[1]، وهذا من الألفاظ الخمسة المحذوفة لأبي داود، وقد أغفلها الناظم.

11- تبيّن من خلال عرض المسائل كثرة الخلاف الوارد عن السلف في مسائل علوم القرآن المختلفة، وشدة حاجة القارئ إلى معرفة الراجح من أقوالهم، وكان الإمام الشوشاوي ﷺ له عناية فائقة بالترجيح بين الأقوال وفق أسس علمية، فكانت هذه الدّراسة إبرازاً لجهوده في خدمة كتاب الله تعالى، واستقراءً لطريقته في التعامل مع العلوم القرآنية وآراؤه فيها.

12- ظهر من خلال البحث أن الإمام الشوشاوي ﷺ كان له دور بارز في إدخال كثير من مباحث أصول الفقه في علوم القرآن، وهذا عائد إلى ملكته الأصولية.

13- اعتمد الإمام ﷺ على عدة مصادر أصلية في التفسير وعلوم القرآن المختلفة، وعزا إليها في الغالب وقد ينقل من بعضها ولا يعزو إليها خصوصـــاً تفسير ابن قتيبة ﷺ.

14- أنَّ الإمام الشوشاوي ﷺ ذو اطلاع واسع في التفسير وعلوم القرآن المختلفة بالإضافة إلى الفقه وأصوله، كمل له اليد الطُّولى في علوم اللغة العربية، فقد اعتمد على مصادر كثيرة متعددة ومتنوعة في كتبه تنبإ على ذلك.

15- إبداء رأيه ومناقشة من سبقه من الشراح، ومثال ذلك: ما جاء عن بعض الشراح أن قول الناظم: (وللجميع الحذف في الرحمن) أنه من الأحكام المطلقة، فأجاب الإمام بقوله: "هكذا مثّل بعض الشرّاح هاهنا للحكم المطلق، والأولى عندي أن الحكم في هذه الأمثلة ليس بمطلق، وإنما هو مقيّد بجميع الشيوخ، لأن قوله: (وللجميع الحذف في الرحمن) أسنده الناظم إلى جميع الرواة، فكيف يقال مطلق مع إسناده؟!

[1] لم أجد أن أبا داود نصّ على إثبات ألف: ﴿مِيقَاتُ﴾، بل أطلق الحذف في سورة الأعراف، حيث قال: "ميقات وكذا ميقاتنا بغير ألف". مختصر التبيين، أبو داود، 570/3 ، دليل الحيران، المارغني، ص162- 163.

16- كان الإمام الشوشاوي ﷺ من الأئمة الذين اعتنوا بإيصال المعلومات بأسلوب سهل وواضح في غالب كتبه، وهذه فضيلة تُذكر للإمام، وميزة يتميز بها كما كان عليه أهل التحقيق من العلماء.

17- استناد الإمام ﷺ في ترجيحاته على قواعد علمية مؤصلة، موافقة كثيرا لما يرجحه أجلاء علماء الأمة.

18- لم يفسر الإمام الشوشاوي ﷺ كامل القرآن، وإنما فسر بعض الآيات المتفرقة هنا وهناك، حسب الحاجة إليها.

19- كلما وجد آيات ظاهرها التعارض فيما بينها، أزال الإشكال الوارد فيها.

20- أخذ الإمام الشوشاوي ﷺ في قوله تعالى: ﴿آشْهِدُوا﴾[الزخرف: 18] بالوجه المقدم في الأداء، و لم يتبع فيه الحافظ الداني ﷺ، وهذا مثال لعدم نقله الأقوال فحسب، بل له آراء واجتهادات تنبأ عن مكانته.

ثانيا: التوصيات: وأهم التوصيات التي نستطيع أن نخرج بها في آخر البحث:

- ✓ أنْ تُصرف العناية إلى تحقيق ما أمكن من كتب التراث الرهينة في الرفوف والمكتبات.
- ✓ أنَّ آراء العلماء وأقوالهم ثمرة من ثمار جهدهم، فجمعها ودراستها ومقارنتها بغيرها من أقوال الأئمة ينمي للباحث ملكة الترجيح، والموازنة بين أقوال العلماء، لذا أدعو الباحثين للبحث في مثل هذه المواضيع لمعرفة السبل التي سلكها هؤلاء العلماء، للوصول إلى الآراء والأقوال التي رجحوها عن غيرها.
- ✓ الحاجة إلى إبراز الأحاديث الصحيحة المتعلقة بمسائل علوم القرآن، واستخلاص مختلف العلوم منها، ففي ذلك بُعد عن الاعتماد على الضعيف فيها.
- ✓ أُوجه عناية الباحثين إلى الاهتمام بتراث الأئمة الأعلام وإبراز جهودهم وآرائهم في مختلف الميادين خاصة المتعلقة بكتاب الله تعالى.
- ✓ لقد حوت كتب الإمام الشوشاوي ﷺ نقولات عديدة عن بعض الكتب المفقودة، وجَمْعُ هذه النقول ودراستها يُثري الدارس في القرآن وعلومه ويفيده كثيرا.

وفي الأخير أقول:

وإن تجد عيبا فسد الخللا **** فجل من لا عيب فيه وعلا[1].

كما أسأل الله العلي القدير أن يجعل عملي خالصاً لوجهه الكريم، وأن يغفر لي ما كان فيه من خطأ أو سهو أو غفلة أو نسيان، والكمال لله وحده سبحانه، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

[1] ملحة الإعراب، القاسم الحريري، ص48.

الـــــــــــــــــــفهارس

1. فهرس الآيات القرآنية.
2. فهرس الأحاديث النبوية.
3. فهرس الآثار.
4. فهرس الأبيات الشعرية.
5. فهرس الأعلام المترجم لهم.
6. فهرس البلدان والقبائل والدول.
7. فهرس المصطلحات الواردة في البحث.
8. فهرس المصادر والمراجع.
9. فهرس الموضوعات.

فهرس الآيات القرآنية

شطر الآية	رقم الآية	الصفحة
الفاتحة		
﴿ٱلْحَمْدُ لِلهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ...﴾	1	170
﴿ٱلْعَـٰلَمِين﴾	1	288
﴿ٱلرَّحْمَـٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾	2	196-89
﴿مَلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾	3	505
﴿مَلِك﴾	4	288
﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾	5	544
﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلاَ ٱلضَّآلِّينَ﴾	7	176
البقرة		
﴿أَلَمٓ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾	1	389-198
﴿لاَ رَيْبَ﴾	2	502
﴿ءَأَنذَرْتَهُم﴾	5	390-57
﴿ءَأَنذَرْتَهُم﴾	6	398
﴿مَنْ يَّقُولُ﴾	7	378
﴿ٱلأَرْض﴾	11	429
﴿وَإِذَا خَلَوْاْ إِلَىٰ شَيَـٰطِينِهِمْ﴾	13	48
﴿مُسْتَهْزِءُون﴾	13	415-117
﴿يَـٰٓأَيُّهَا﴾	20	401-389
﴿مَآء﴾	21	355
﴿ٱشْتَرَوُاْ ٱلضَّلَـٰلَةَ﴾	15	419
﴿يَمُدُّهُم﴾	15	419
﴿صُمٌّ بُكْمٌ﴾	17	378
﴿كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوْاْ فِيهِ﴾	19	446

﴿تَتَّقُونَ ۝ ٱلذِے﴾	21-20	419
﴿بِنَآء﴾	21	355
﴿مَآء﴾	21	120-93
﴿وَإِن كُنتُمْ فِے رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾	23	502-153
﴿ٱلصَّٰلِحَٰت﴾	54	208
﴿يَسْتَحْيِۦ﴾	25	411-117
﴿مِنۢ بَعْدِ﴾	26	377
﴿هَٰٓؤُلَآءِ ان كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾	30	-179-210-212 430-401
﴿فَالَ يَٰٓـَٔادَمُ أَنۢبِئْهُم بِأَسْمَآئِهِمْ﴾	32	-377
﴿هَٰٓؤُلَآءِ ان كُنتُمْ﴾	31	402
﴿الشَّيَٰطِينِ﴾	36	89
﴿هُدای﴾	37	345
﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾[	40	309
﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ﴾	42	505
﴿فِرْعَوْن﴾	49	259
﴿ءَايَٰتِنَا﴾	51	97
﴿مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ﴾	52	412-121
﴿نَرَى ٱللَّهَ﴾	54	121
﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾	55	202
﴿ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾	60	410-389
﴿وَالصَّٰبِينَ﴾	61	295
﴿الصَّٰبِين﴾	62	84-78
﴿خَٰسِـِٔين﴾	64	117
﴿يُحْيِ ٱللَّهُ﴾	72	411
﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُواْ لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ ....﴾	74	438

﴿وَإِذَ اَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسْرَآءِيلَ لاَ تَعْبُدُونَ إِلاَّ ٱللَّهَ﴾	82	319
﴿وَبِالْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰناً﴾	82	319-42
﴿دِيٰرِكُمْ﴾	83	341
﴿مَرْيَم﴾	86	260
﴿بِيسَمَا ٱشْتَرَوْاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ﴾	89	546
﴿هَارُوتَ وَمَارُوتَ﴾	101	308
﴿وَمَا يُعَلِّمَٰنِ﴾	101	306
﴿ٱلْمَرْءِ﴾	101	260
﴿سُلَيْمَٰن﴾	102	309-80
﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ اَوْ نُنسِهَا نَاتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ﴾	105	-464-192-155 -537-536-530 541
﴿أَلَمْ تَعْلَمَ اَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾	105	542-537
﴿شَىْء﴾	105	200
﴿قُلْ هَاتُواْ بُرْهَٰنَكُمْ﴾	110	81
﴿وَلِلهِ ٱلْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾	114	362
﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ﴾	109	544
﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾	115	364
﴿كُن فَيَكُونُ﴾	116	544
﴿ٱلذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَتْلُونَهُۥ حَقَّ تِلَاوَتِهِۦٓ﴾	120	332
﴿إِبْرَٰهِيمَ﴾	123	309
﴿وَاتَّخَذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِيمَ مُصَلًّى﴾	124	115
﴿إِسْمَٰعِيلُ﴾	126	309
﴿أَوْ صبىٰ﴾	131	289-
﴿اُوتِى﴾	135	184
﴿تِلْكَ اُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ﴾	140	166

﴿صِرَاطٍ﴾	141	253
﴿فَدْ نَرىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي اِلسَّمَآءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضيٰهَاۚ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ اَلْمَسْجِدِ اِلْحَرَامِۖ﴾	143	540
﴿وَاخْشَوْنِي﴾	150	429-
﴿لِئَلاَّ﴾	150	429
﴿إِنَّ اَلصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ اِللَّهِۖ﴾	158	323
﴿وَتَصْرِيفِ اِلرِّيَاحِ﴾	164	339
﴿إِذْ تَبَرَّأَ اَلذِينَ اَتُّبِعُواْ مِنَ اَلذِينَ اِتَّبَعُواْ وَرَأَوُاْ اَلْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ اَلاَسْبَابُ﴾	165	311
﴿وَأَن تَقُولُواْ عَلَى اَللَّهِ مَا لاَ تَعْلَمُونَ﴾	168	557
﴿غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾	172	375
﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ اَلْقِصَاصُ فِي اِلْقَتْلَىۖ﴾	177	555
﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ اَلْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْراً اِلْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالاَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِۖ﴾	179	534
﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ اَلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُۖ﴾	184	441-534-539
﴿شَهْرُ رَمَضَانَ .....﴾	184	-394-393-539 542-478-439
﴿كَذَالِكَ يُبَيِّنُ اَللَّهُ ءَايَاتِهِۦ لِلنَّاسِ﴾	187	506
﴿.....اِلْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالاَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِۖ﴾	179	537-556
﴿وَعَلَى اَلذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَۖ﴾	183	543-542—534
﴿يُرِيدُ اَللَّهُ بِكُمُ اَلْيُسْرَ وَلاَ يُرِيدُ بِكُمُ اَلْعُسْرَ﴾	184	542
﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ اَلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُۖ﴾	184	-539-534-234 543
﴿فَالاَنَ بَاشِرُوهُنَّ﴾	186	539
﴿وَأَتِمُّواْ اَلْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِۖ﴾	195	565
﴿فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلاَثَةِ أَيَّامٍ فِي اِلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾	198	562-561
﴿وَمَنْ يَّرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَاُوْلَـٰئِكَ حَبِطَتْ	215	559

﴿اَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيا وَالاَخِرَةِ وَاُولَئِكَ أَصْحَابُ النّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾		
﴿وَلاَ تَنكِحُواْ الْمُشْرِكَاتِ حَتَّىٰ يُومِنَّ﴾	219	507
﴿لاَّ يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ﴾	223	322-189
﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوَءٍ﴾	228	-505-498-551-553-507
﴿فَإِن طَلَّقَهَا فَلاَ تَحِلُّ لَهُ مِن بَعْدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ﴾	228	563-155
﴿لِمَنْ اَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾	231	233
﴿فِصَالًا﴾	231	266
﴿وَالذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْراً﴾	232	-559-530-507553
﴿الرَّضَاعَةِ﴾	233	322
﴿وَلاَ تَنسَوُاْ الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾	235	544
﴿وَالذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً وَصِيَّةً لِّأَزْوَاجِهِم مَّتَاعاً اِلَى الْحَوْلِ﴾	238	530
﴿وَالذِين يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً﴾	240	454
﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الْمَلإِ مِن بَنِي إِسْرَآءِيلَ﴾	244	307
﴿دَاوُد﴾	249	416
﴿اللَّهُ لَآ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾	253	264
﴿اللَّهُ لَآ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ﴾	255	47
﴿أَوْلِيَآؤُهُمُ﴾	257	257-418-356
﴿قَرْيَةٍ﴾	258	260
﴿وَانظُرِ اِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا﴾	259	449
﴿فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِاْئَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُ﴾	259	124
﴿اَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَن تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ﴾	265	333
﴿أَعْنَب﴾	266	333

: ﴿وَمَنْ يُّوتَ ٱلْحِكْمَةَ﴾	268	546
﴿إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا﴾	270	546
﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ﴾	274	524
﴿ٱمْرَأَتَٰنِ﴾	281	306-305
﴿وَأَشْهِدُوٓاْ إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾	281	544-306-305-
﴿فَإِن طَلَّقَهَا فَلاَ تَحِلُّ لَهُۥ مِنۢ بَعْدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُۥ﴾	282	560
﴿كَاتِب﴾	282	94
﴿فَرِهَٰنٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾	283	82
﴿ٱلذِے ٱوتُمِنَ﴾	282	187
﴿ـامَن﴾	284	184
﴿وَلاَ تُحَمِّلْنَا مَا لاَ طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ﴾	285	544-352
﴿رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ.....وَلاَ تُحَمِّلْنَا مَا لاَ طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ﴾	286	253-302-147
آل عمران		
﴿أَلٓمٓ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلاَّ هُوَ﴾	1	197-54-33
﴿نَزَّلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقاً لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرِيٰةَ وَالِانجِيلَ ۝٣ مِن قَبْلُ هُدىً لِّلنَّاسِ وَأَنزَلَ ٱلْفُرْقَانَ﴾	3-2	478
﴿نَزَّلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقاً لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرِيٰةَ﴾	2	245
﴿هُوَ ٱلذِے أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ اُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَاُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾	7	500
﴿لِّأُوْلِے ٱلاَبْصٰرِ﴾	13	236
﴿ٱلْمَعَاب﴾	14	91
﴿قُلَ اَوْنَبِّيئُكُم﴾	15	-202-123-109 397
﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ﴾	26	266-265
﴿ٱلنَّهار﴾	27	
﴿ٱلْمُومِنُون﴾	28	196

252	33	
331-	40	﴿فَالَ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ ٱلْكِبَرُ﴾
192	48	﴿كَهَيْـَٔه﴾
129	49	﴿وَلِأُحِلَّ لَكُم بَعْضَ ٱلذِي حُرِّمَ عَلَيْكُم﴾
293	51	﴿ٱلْحَوَارِيُّون﴾
564	56-55	﴿فَأَمَّا ٱلذِينَ كَفَرُواْ فَأُعَذِّبُهُمْ عَذَاباً شَدِيداً فِي ٱلدُّنْيَا وَالآخِرَةِ وَمَا لَهُم مِّن نَّصِرِينَ ۝ وَأَمَّا ٱلذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَيُوَفِّيهِمْ أُجُورَهُمْ وَاللَّهُ لاَ يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾
357	61	﴿أَبْنَآءَنَا﴾
357	61	﴿نِسَآءَنَا﴾
85-51	65	﴿هَآنتُم﴾
	91	﴿لَن تَنَالُواْ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾
313	96	﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلذِي بِبَكَّةَ مُبَٰرَكاً﴾
505	97	﴿وَلِلهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حَجُّ﴾
227	101	﴿يَّعْتَصِم بِاللَّهِ﴾
315	111	﴿ٱلاَدْبَـرَ﴾
355	113	﴿سَوَآء﴾
546	115	﴿وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ فَلَن تُكْفَرُوهُ﴾
54	119	﴿هَآنتُمْ أُوْلاَءِ تُحِبُّونَهُمْ وَلاَ يُحِبُّونَكُمْ﴾
229	124	﴿إِذْ تَقُولُ﴾
324	130	﴿يَٰأَيُّهَا ٱلذِينَ ءَامَنُواْ لاَ تَاكُلُواْ ٱلرِّبَوٰاْ أَضْعَٰفاً مُّضَٰعَفَةً﴾
83	146	﴿كَأَيِّن﴾
74-108	153	﴿أَصَٰبَكُم﴾
108-416	153	﴿تَلْوُۥن﴾
351-350	158	﴿لإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾
359-360	159	﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾

﴿وَلِيَعْلَمَ ٱلذِينَ نَافَقُواْ وَقِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْاْ قَٰتِلُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ...﴾	167	271
﴿فَادْرَءُوا﴾	168	415
﴿إِيمَٰنا﴾	173	184
﴿وَلاَ يَحْسِبَنَّ ٱلذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتِيٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْراً﴾	180	44
﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَمَن زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ وَأُدْخِلَ ٱلْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلاَّ مَتَٰعُ ٱلْغُرُورِ﴾	185	466
﴿إِنَّ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَالاَرْضِ﴾	190	469
﴿فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّى لآ أُضِيعُ عَمَلَ عَٰمِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ﴾	195	325
النساء		
﴿يَٰأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ﴾	1	547
﴿ٱلْيَتَٰمَى﴾	2	233
﴿فَانكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾	3	560
﴿وَلْيَخْشَ ٱلذِينَ لَوْ تَرَكُواْ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَٰفاً خَافُواْ عَلَيْهِمْ﴾	9	324
﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوْلَٰدِكُمْ﴾	11	547-534
﴿ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ﴾	11	357
﴿وَالتِى يَاتِينَ ٱلْفَٰحِشَةَ مِن نِّسَآئِكُمْ فَاسْتَشْهِدُواْ عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِّنكُمْ فَإِن شَهِدُواْ فَأَمْسِكُوهُنَّ فِى ٱلْبُيُوتِ﴾	15	347
﴿يَاتِيَٰنِهَا﴾	16	307-306
﴿ٱلسَّيِّئَاتِ﴾	18	80
﴿ٱلتِىٓ أَرْضَعْنَكُمْ﴾	23	347
﴿وَبَنَاتُ ٱلاَخِ وَبَنَاتُ ٱلاُخْتِ﴾	23	304
﴿وَأَخَوَٰتُكُم مِّنَ ٱلرَّضَٰعَةِ﴾	23	322
﴿ٱلتِى دَخَلْتُم بِهِنَّ﴾	23	347
﴿غَفُوراً رَّحِيماً﴾	23	375
﴿وَأَن تَجْمَعُواْ بَيْنَ ٱلاُخْتَيْنِ﴾	23	360

﴿كِتَٰب﴾	24	88
﴿وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَآءَ ذَٰلِكُمۡ﴾	24	555
﴿وَالصَّٰحِبِ بِالۡجَنۢبِ﴾	26	321
﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَنۡ يُخَفِّفَ عَنكُمۡ وَخُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ ضَعِيفٗا﴾	28	542
﴿وَالۡجَارِ ذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَالۡجَارِ ٱلۡجُنُبِ﴾	36	237-54
﴿وَإِن تَكُ حَسَنَةٗ يُضَٰعِفۡهَا﴾	40	97
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقۡرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمۡ سُكَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَعۡلَمُواْ مَا تَقُولُونَ﴾	43	328
﴿أَوۡ جَآءَ أَحَدٞ مِّنكُم مِّنَ ٱلۡغَآئِطِ﴾	43	110
﴿لَٰمَسۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾	43	498
﴿أَمۡ يَحۡسُدُونَ ٱلنَّاسَ عَلَىٰ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضۡلِهِۦ﴾	53	361
﴿نِعِمَّا﴾	57	54
﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذۡنِ ٱللَّهِ﴾	63	539
﴿أَيۡنَمَا تَكُونُواْ يُدۡرِككُّمُ ٱلۡمَوۡتُ﴾	77	363
﴿أَيۡنَمَا تَكُونُواْ يُدۡرِككُّمُ ٱلۡمَوۡتُ﴾	78	364-363
﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلۡقُرۡءَانَ﴾	82	556-511
﴿بِهِۦ وَلَوۡ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنۡهُمۡ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسۡتَنۢبِطُونَهُۥ مِنۡهُمۡ﴾	83	556
﴿وَمَنۡ أَصۡدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثٗا﴾	86	546
﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ لَيَجۡمَعَنَّكُمۡ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ لَا رَيۡبَ فِيهِ﴾	89	--167-166 254-168
﴿حَصِرَتۡ صُدُورُهُمۡ﴾	89	254
﴿كُلَّ مَا رُدُّوٓاْ إِلَى ٱلۡفِتۡنَةِ أُرۡكِسُواْ﴾	90	365
﴿لَن تَنَالُواْ ٱلۡبِرَّ حَتَّىٰ...﴾	91	168
﴿كُلَّ مَا رُدُّوٓاْ﴾	91	366
﴿لَّا يَسۡتَوِي ٱلۡقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾	94	156

﴿وَإِذَا كُنتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ ٱلصَّلَوٰةَ فَلْتَقُمْ طَآئِفَةٌ مِّنْهُم﴾	101	539
﴿مِنْ وَّرَآئِكُمْ﴾	101	378
﴿ٱطْمَأْنَنتُم﴾	102	352
﴿ٱطْمَأْنَنتُم﴾	103	353-352
﴿هَآنتُم﴾	108	286
﴿لَّعَنَهُ ٱللَّهُ﴾	117	168
﴿يَّصَّٰلَحَا﴾	127	266
﴿فَدِيرا﴾	132	250
﴿خَبِيرا﴾	134	250
﴿لاَّ يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِالسُّوۤءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلاَّ مَن ظُلِمَ﴾	147	167
﴿تَعَدُّوا﴾	153	279
﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ اٍحِلَّتْ لَهُمْ﴾	159	553
﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسىٰ تَكْلِيماً﴾	163	433
المائدة		
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلذِينَ ءَامَنُواْ لاَ تُحِلُّواْ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ﴾	2	321
﴿وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْبِرِّ وَالتَّقْوىٰ﴾	2	518
﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُواْ﴾	3	544-505
﴿وَاخْشَوْن﴾	4	291
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلذِينَ ءَامَنُوۤاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ﴾	6	562-150
﴿وَامْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ﴾	6	560
﴿فَلَمْ تَجِدُواْ مَآءً فَتَيَمَّمُواْ﴾	7	565
﴿يَدَاكَ﴾	10	306
﴿فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَآءَ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾	15	316
﴿رَجُلَيْنِ﴾	23	-305
﴿رَجُلَيْنِ﴾	25	305

﴿جَبَّارِينَ﴾	24	237-54
﴿سَوْءَةَ أَخِيهِ﴾	33	194-192
﴿أَوْ يُصَلَّبُوٓاْ﴾	33	560
﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسْعَوْنَ فِي ٱلأَرْضِ فَسَاداً اَنْ يُّقَتَّلُوٓاْ أَوْ يُصَلَّبُوٓاْ أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلَفٍ اَوْ يُنفَوْاْ مِنَ ٱلأَرْضِ﴾	35	564
﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوٓاْ﴾	40	546-555
﴿فَاقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾	40	562
﴿وَاخْشَوْنِ﴾	44	291
﴿كَبَّرَه﴾	47	326
﴿عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم﴾	48	236
﴿شِرْعَه﴾	50	259
﴿ٱلْعَدَٰوَةَ﴾	64	315
﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾	66	498-306
﴿الصَّٰبُون﴾	69	84-93-148-78
﴿فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾	69	301-93-76
﴿رِسَالَتَهُۥ﴾	69	76
﴿إِنَّ ٱلذِينَ ءَامَنُواْ وَالذِينَ هَادُواْ وَالصَّٰبُونَ وَالنَّصَٰرَىٰ﴾	71	395
﴿ٱلْعَدَٰوَةَ﴾	82	315
﴿وَمَا جَآءَنَا﴾	86	357
﴿فَكَفَّارَتُه﴾	89	325
﴿فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ﴾	91	561
﴿لاَ تَسْـَٔلُواْ عَنْ اَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾	103	544
﴿مَا جَعَلَ ٱللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلاَ سَآئِبَةٍ وَلاَ وَصِيلَةٍ وَلاَ حَامٍ﴾	105	154
﴿ٱلأَوْلَيَٰنِ﴾	109	307-306

﴿أَلْحَوَارِيِّين﴾	113	393
﴿ءَآنت﴾	118	111
﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ ....﴾	120	511
﴿فَالَ أَللَّهُ﴾	121	266-265
الأنعام		
﴿وَمَا تَاتِيهِم مِّنَ ـايَةٍ مِّنَ ـايَـتِ رَبِّهِمْ إِلاَّ كَانُواْ عَنْهَا مُعْرِضِينَ﴾	5	559-554
﴿فِرْطَاس﴾	8	259
﴿أَينَّكُم﴾	20	202
﴿ إِعْرَاضُهُمْ ﴾	36	253
﴿ذِكْرَى﴾	69	231
﴿حَيْرَان﴾	71	251
﴿إِلَى أَلْهُدَى ٱيتِنَا﴾	71	577-246-50
﴿رءا﴾	77	117
﴿وَمِنَ ابَآبِهِمْ﴾	88	357
﴿قُل لآَّ أَسْـَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً﴾	91	517
﴿إِنَّ أَللَّهَ فَـلِقُ أَلْحَبِّ وَالنَّوَىٰ﴾	96	327
﴿فَالِقُ أَلِاصْبَاحِ وَجَـعِلُ أَلْيْلِ سَكَناً﴾	97	327
﴿أَعْنَب﴾	99	333
﴿وَجَنَّـتٍ مِّنَ اَعْنَبٍ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُشْتَبِهاً وَغَيْرَ مُتَشَـبِهٍ﴾	100	333
﴿الاَعْنَبَ﴾	100	332
﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِىءٍ عَدُوّاً شَيَـطِينَ أَلِانسِ وَالْجِنِّ يُوحِى بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ أَلْقَوْلِ غُرُوراً وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَافَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾	113	433
﴿وَخَرَّقُواْ لَهُ بَنِينَ وَبَنَـتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾	101	380
﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾	120	524
﴿أَوْلِيَآبِهِم﴾	122	418-357-356-

﴿رُسُلُ ٱللَّهِ﴾	125	266-265
﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾	125	302
﴿فَمَنْ يُّرِدِ ٱللَّهُ أَنْ يَّهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلإِسْلَٰمِ﴾	126	554
﴿أَوْلِيَآؤُهُم﴾	128	418-357-356
﴿قُلْ يَٰقَوْمِ إِعْمَلُواْ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ إِنِّي عَامِلٌ﴾	136	325
﴿وَءَاتُواْ حَقَّهُۥ يَوْمَ حِصَادِهِۦ﴾	142	552-506-505
﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾	144	215
﴿وَعَلَى ٱلذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا كُلَّ ذِي ظُفُرٍ وَمِنَ ٱلْبَقَرِ وَالْغَنَمِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَآ إِلاَّ مَا حَمَلَت ظُّهُورُهُمَآ أَوِ ٱلْحَوَايَآ أَوْ مَا ٱخْتَلَطَ بِعَظْمٍ﴾	147	553
﴿مَحْيَآىَ﴾	162	345
﴿مَحْيَآىَ﴾	164	273-178
الأعراف		
﴿مَا مَنَعَكَ أَلاَّ تَسْجُدَ إِذَ اَمَرْتُكَ﴾	12	559
﴿مَذْءُوما﴾	18	96
﴿وُرِى﴾	19	416
﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ لاَ يَفْتِنَنَّكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ كَمَآ أَخْرَجَ أَبَوَيْكُم مِّنَ ٱلْجَنَّةِ يَنزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا لِيُرِيَهُمَا سَوْءَٰتِهِمَآ﴾	26	193
﴿وَلِكُلِّ ٱمَّةٍ اَجَلٌ فَإِذَا جَآءَ اجَلُهُمْ لاَ يَسْتَاخِرُونَ سَاعَةً وَلاَ يَسْتَقْدِمُونَ﴾	32	354
﴿كُلَّمَا دَخَلَتْ امَّةٌ لَّعَنَتْ اخْتَهَا﴾	36	365
﴿فِي ٱلنَّارِ﴾	36	236
﴿وَبَيْنَهُمَا حِجَابٌ وَعَلَى ٱلاَعْرَافِ رِجَالٌ يَعْرِفُونَ كُلاًّ بِسِيمِيٰهُمْ وَنَادَوْاْ اَصْحَٰبَ ٱلْجَنَّةِ أَن سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ لَمْ يَدْخُلُوهَا وَهُمْ يَطْمَعُونَ﴾	45	353
﴿أَلاَ لَهُ ٱلْخَلْقُ وَالاَمْرُ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾	53	312
﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾	55	359
﴿وَهُوَ ٱلذِي يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ﴾	56	339

﴿مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥٓ﴾	58	358
﴿أُبَلِّغُكُمۡ رِسَٰلَٰتِ رَبِّي﴾	61	303
﴿ضُحىً وَهُمۡ يَلۡعَبُونَ﴾	97	38
﴿بَطَلَ﴾	117	264
﴿ءَامَنتُم﴾	123	109-95
﴿بَلِغُوه﴾	134	78
﴿وَتَمَّتۡ كَلِمَةُ رَبِّكَ ٱلۡحُسۡنَىٰ عَلَىٰ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾	136	361-360
﴿وَأَوۡرَثۡنَا ٱلۡقَوۡمَ ٱلَّذِينَ كَانُواْ يُسۡتَضۡعَفُونَ مَشَٰرِقَ ٱلۡأَرۡضِ وَمَغَٰرِبَهَا ٱلَّتِي بَٰرَكۡنَا فِيهَاۖ﴾	136	313-
﴿إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ مُتَبَّرٞ مَّا هُمۡ فِيهِ وَبَٰطِلٞ مَّا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾	139	310
﴿رِسَٰلَٰتِيۖ﴾	144	
﴿بِرِسَالَتِي﴾	144	302-303
﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ قَالَ رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ﴾	143	433
﴿ٱبۡنَ أُمَّ﴾	150	111
﴿رَبِّ ٱغۡفِرۡ لِي﴾	151	36
﴿فَٱنۢبَجَسَتۡ﴾	160	377
﴿أَوَلَمۡ يَنظُرُواْ فِي مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا خَلَقَ ٱللَّهُ مِن شَيۡءٖ﴾	185	154
﴿إِنۡ أَنَا إِلَّا نَذِيرٞ وَبَشِيرٞ﴾	188	278
﴿وَإِذَا قُرِئَ ٱلۡقُرۡءَانُ فَٱسۡتَمِعُواْ لَهُۥ﴾	204	477
الأنفال		
﴿قُلِ ٱلۡأَنفَالُ﴾	1	123
﴿إِذۡ يُوحِي رَبُّكَ إِلَى ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ أَنِّي مَعَكُمۡ فَثَبِّتُواْ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْۚ سَأُلۡقِي فِي قُلُوبِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلرُّعۡبَ فَٱضۡرِبُواْ فَوۡقَ ٱلۡأَعۡنَاقِ وَٱضۡرِبُواْ مِنۡهُمۡ كُلَّ بَنَانٖ﴾	12	433
﴿رَمَىٰ﴾	17	233
﴿ٱلۡمَرۡءِ وَقَلۡبِهِۦ﴾	24	260

﴿وَإِذْ قَالُواْ ٱللَّهُمَّ﴾	32	266-365
﴿أَوْلِيَآءَهُۥٓ﴾	34	-358-357-356 418
﴿ٱلْمِيعَٰد﴾	42	288
﴿ءَابِيكَهُم﴾	44	233
﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ يَتَوَفَّى ٱلذِينَ كَفَرُواْ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَٰرَهُمْ﴾	51	315
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيءُ حَرِّضِ ٱلْمُومِنِينَ عَلَى ٱلْقِتَالِۚ إِنْ يَّكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَٰبِرُونَ يَغْلِبُواْ مِاْيَتَيْنِۚ...﴾	67-66	540-553-536
﴿ءَأَشْفَقْتُمْ أَن تُقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَىٰكُمْ صَدَقَٰتٍۚ فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُواْ وَتَابَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾	67	553-536
﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرُ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾	30	115
﴿وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَى ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِۖ﴾	30	115
﴿إِنَ اَوْلِيَآؤُهُۥٓ﴾	34	-358-356-357- 418
التوبة		
﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُومِنُونَ﴾	1	121
﴿فَٱقْتُلُواْ ٱلْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتمُوهُمْ﴾	5	565-546
﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾	6	437
﴿فَقَٰتِلُوٓاْ أَيِمَّةَ ٱلْكُفْرِ﴾	12	205
﴿قَٰتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ ٱللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ﴾	14	483
﴿إِنَّمَا ٱلنَّسِيٓءُ زِيَادَةٌ فِي ٱلْكُفْرِ﴾	37	153-45
﴿وَجَٰهِدُواْ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ﴾	41	553
﴿وَلَأَوْضَعُواْ﴾	47	-351-350-349 423-422
﴿يَقُولُ ٱيذَن لِّي﴾	49	188
﴿قَدْ أَخَذْنَآ﴾	50	121
﴿وَلاَ تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا﴾	85	85

﴿إِسْتَغْفِرِ﴾	81	259
﴿هارِ﴾	110	244-58
﴿وَصَلِ عَلَيْهِمْۖ﴾	104	85
﴿مَلْجَا﴾	119	117
﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَكُونُواْ مَعَ ٱلصَّـٰدِقِينَ﴾	120	547
﴿مَا كَانَ لِأَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُم مِّنَ ٱلاَعْرَابِ أَنْ يَّتَخَلَّفُواْ عَن رَّسُولِ ٱللَّهِ﴾	121	150
يونس		
﴿أَلٓرۚ تِلْكَ ءَايَـٰتُ ٱلْكِتَـٰبِ ٱلْحَكِيمِ﴾	1	499
﴿لِنَنظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾	14	94
﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْۖ ءَايَاتُنَا بَيِّنَـٰتٍ قَالَ ٱلذِينَ لاَ يَرْجُونَ لِقَآءَنَا ٱيتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَـٰذَآ أَوْ بَدِّلْهُۚ قُلْ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ اُبَدِّلَهُۥ مِن تِلْقَآىِٕۡ نَفْسِىٓۚ﴾	15	-532-424-187 537
﴿وَيَهْدِے مَنْ يَّشَآءُ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾	25	213
﴿يَّهْدِىٓ﴾	35	279
﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرِيهُۖ قُلْ فَاتُواْ بِسُورَةٍ مِّثْلِهِۦ﴾	38	502
﴿ءَالَـٰٓن﴾	51	215
﴿يَسْتَنۢبِـُٔونَكَ﴾	53	415
﴿ـَٔاللَّهُ﴾	59	215
﴿فَلَمَّا جَآءَ ٱلسَّحَرَةُ قَالَ لَهُم مُّوسَىٰٓ أَلْقُواْ مَآ أَنتُم مُّلْقُونَ﴾	80	113
﴿مَاجِـْٔتُم بِهِۦ﴾	81	113
﴿أَن تَبَوَّءَا لِقَوْمِكُمَا﴾	87	405--91-406
﴿ءَالَـٰٓن﴾	91	215-185-57
﴿نُنَجِّے﴾	103	116
﴿ٱلْمُومِنِينَ﴾	103	116
هود		
﴿كِتَـٰبٌ اُحْكِمَتْ ـَٔايَـٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾	1	499

﴿وَحَبِطَ مَا صَنَعُواْ فِيهَا وَبَٰطِلٌ مَّا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾	16	310
﴿لاَ جَرَمَ أَنَّهُمْ فِي ٱلآخِرَةِ هُمُ ٱلاَخْسَرُونَ﴾	22	156-156-152
﴿قَالُوٓاْ أَتَعْجَبِينَ مِنَ أَمْرِ ٱللَّهِ رَحْمَتُ ٱللَّهِ﴾	23	359
﴿يَٰنُوحُ﴾[	32	402
﴿جَآءَ امْرُنَا﴾	40	179
﴿بِسْمِ ٱللَّهِ﴾	41	266-265
﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ ٱبْنَهُۥ﴾	42	43
﴿ارْكَبْ مَعَنَا﴾	42	36
﴿تِلْكَ مِنَ أَنبَآءِ ٱلْغَيْبِ﴾	49	181-86-42
﴿سِيٓءَ﴾	76	282
﴿هَـٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾	77	449
﴿وَيَٰقَوْمِ ٱعْمَلُواْ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ إِنِّي عَٰمِلٌ سَوْفَ تَعْلَمُونَ مَن يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ وَمَنْ هُوَ كَٰذِبٌ﴾	93	325
﴿وَأَمَّا ٱلذِينَ سَعِدُواْ فَفِي ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا﴾	108	141
﴿عَطَآءً﴾	108	355
يوسف		
﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰناً عَرَبِيّاً﴾	2	568
﴿رُءْيَاكَ﴾	5	417
﴿الجُبِّ﴾	4	59
﴿تَامَنَّا﴾	11	393-238
﴿يَٰبُشْرَىٰ﴾	19	345
﴿مِّصْرَ﴾	21	262
﴿مَثْوَاى﴾	23	345-59-
﴿وَاسْتَغْفِرِي لِذَنبِكِ إِنَّكِ كُنتِ مِنَ ٱلْخَاطِئِينَ﴾	29	197
﴿ٱلْخَاطِئِينَ﴾	29	297
﴿نَبِّئْنَا بِتَأْوِيلِهِۦٓ﴾	36	42

﴿رُءْيٰى﴾	43	417
﴿وَادَّكَرَ بَعْدَ اُمَّةٍ﴾	45	42
﴿بِالسُّوٓءِ الاَّ﴾	53	212
﴿جَزَٓؤُهُۥ﴾	74	357
﴿اَلْخَاطِـِٔينَ﴾	91	296
﴿اَلْخَاطِـِٔينَ﴾	97	296
﴿رُءْيٰىَ﴾	100	417
﴿كَاَيِّن﴾	105	95
﴿اِسْتَيْـَٔسَ﴾	110	351-192
﴿فَنُنجِے﴾	110	404
الرعد		
﴿أَعْنَـٰب﴾	4	333
﴿اَلاَعْنَـٰبَ﴾	4	333
﴿اوْلَـٰٓئِكَ اَلذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمْ وَاوْلَـٰٓئِكَ اَلاَغْلَـٰلُ فِے أَعْنَـٰقِهِمْ﴾	6	334-335
﴿جُفَآء﴾	17	354
﴿جُفَآء﴾	19	355
﴿اَلدِّارِ﴾	24	387-337
﴿وَلَوَ اَنَّ قُرْءَاناً سُيِّرَتْ بِهِ اَلْجِبَالُ﴾	32	489-488
﴿وَلاَ يَزَالُ اَلذِينَ كَفَرُواْ تُصِيبُهُم بِمَا صَنَعُواْ قَارِعَةٌ﴾	32	488
﴿يَمْحُواْ اَللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثَبِّتُ﴾	40	530-137
﴿اَلْكَبِر﴾	43	288
﴿أَم بِظَهرٍ﴾	43	227
إبراهيم		
﴿وَذَكِّرْهُم بِأَيَّـٰمِ اَللَّهِ إِنَّ فِے ذَالِكَ لَاٰيَـٰتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ﴾	7	342
﴿قُل لِّعِبَادِےَ اَلذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ اَلصَّلَوٰةَ﴾	30	548
﴿كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ﴾	36	365

﴿وَلاَ تَحْسِبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا عَمَّا يَعْمَلُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾	44	545
الحجر		
﴿رُّبَمَا﴾	2	44
﴿وَأَرْسَلْنَا ٱلرِّيَٰحَ لَوَٰقِحَ﴾	22	339-338
﴿صَلْصَٰل﴾	26	264
﴿صَلْصَٰل﴾	28	264
﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ۝٣٠ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰٓ﴾	31-30	152
﴿ٱدْخُلُوهَا بِسَلَٰمٍ ءَامِنِينَ﴾	46	544
﴿نَبِّئْ عِبَادِىٓ أَنِّىٓ أَنَا ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾	49	86-42
﴿بِغُلَٰمٍ عَلِيمٍ﴾	53	572
﴿قَالَ أَبَشَّرْتُمُونِى عَلَىٰٓ أَن مَّسَّنِىَ ٱلْكِبَرُ فَبِمَ تُبَشِّرُونَ﴾	54	571
﴿جَآءَ ءَالَ لُوطٍ﴾	61	208
﴿ءَاتِيَه﴾	85	430
﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ۝٩٢ عَمَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾	93-92	144
النحل		
﴿بَٰلِغِيه﴾	7	78
﴿ٱلْأَعْنَٰبَ﴾	11	334
﴿إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَٰنَ وَإِنَّهُۥ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾	30	170
﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾	44	507-557-539
﴿سُجَّدًا لِّلَّهِ وَهُمْ دَٰخِرُونَ﴾	48	294
﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ سُبْحَٰنَهُۥ﴾	57	303
﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِظُلْمِهِم مَّا تَرَكَ عَلَيْهَا مِن دَآبَّةٍ﴾	61	189-188
﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ أَنِ ٱتَّخِذِى مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ ٱلشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ﴾	68	432
﴿أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ﴾	76	362-364-363
﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالِاحْسَٰنِ وَإِيتَآئِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ	90	454

﴿وَالْمُنكَرِ وَالْبَغْيِ﴾		
﴿وَإِيتَآءِ ذِے اِلْقُرْبىٰ﴾	90	424-227
﴿أَرْبىٰ﴾	92	362
﴿فَإِذَا قَرَأْتَ اَلْقُرْءَانَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ اَلشَّيْطَـٰنِ اِلرَّجِيمِ﴾	98	-163-162-160 474
﴿وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ﴾	101	-538-536-530 -541
﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٌ لِّسَانُ اَلذِے يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَـٰذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُّبِينٌ﴾	103	568
﴿فَأَذَاقَهَا اَللَّهُ لِبَاسَ اَلْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُواْ يَصْنَعُونَ﴾	112	317
﴿فَكُلُواْ مِمَّا رَزَقَكُمُ اَللَّهُ حَلَـٰلًا طَيِّباً﴾	114	544
﴿ اِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ اُمَّةً قَانِتاً لِّلهِ حَنِيفاً﴾	120	42
﴿وَلاَ تَكُ فِے ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ﴾	127	66
الإسراء		
﴿خِلَلَ اَلدِّيارِ﴾	5	-341-114
﴿لِيَسُۥٓـُٔواْ﴾	7	413-412-114
﴿خِطْـًٔا﴾	31	117
﴿وَلاَ تَقْرَبُواْ اَلزِّنىٰٓ﴾	32	544
﴿مَسْـُٔولًا﴾	34	111-96
﴿ذَٰلِكَ مِمَّآ أَوْحىٰٓ إِلَيْكَ رَبُّكَ مِنَ اَلْحِكْمَةِ﴾	39	
﴿قُلْ كُونُواْ حِجَارَةً اَوْ حَدِيداً﴾	50	544
﴿أَلرُّءْيَا﴾	60	417
﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِےٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَـٰهُمْ فِے اِلْبَرِّ وَالْبَحْرِ.....﴾	71-70	39
﴿نَبَـًٔا﴾	83	117
﴿قُل لَّئِنِ إِجْتَمَعَتِ اِلإنسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰٓ أَنْ يَّاتُواْ بِمِثْلِ هَـٰذَا اَلْقُرْءَانِ لاَ يَاتُونَ بِمِثْلِهِۦ﴾	88	502
﴿وَقُرْءَاناً فَرَقْنَـٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى اَلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ وَنَزَّلْنَـٰهُ تَنزِيلًا﴾	106	438-437

﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَـٰنَ﴾	109	49
﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾	110	547
الكهف		
﴿فَأْوُۥٓا﴾	16	416
﴿إِسْتَبْرَق﴾	31	570
﴿أَعْنَـب﴾	32	334-333
﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾	33	231-230
﴿لَّـٰكِنَّا هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى﴾	37	115
﴿لَّـٰكِنَّا هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى﴾	38	288
﴿تَذْرُوهُ ٱلرِّيَـٰحُ﴾	44	338
﴿تَذْرُوهُ ٱلرِّيَـٰحُ﴾	45	339
﴿أَرَءَيْتَ﴾	62	89
﴿ذِكْرًا﴾	69	257
﴿إِمْرًا﴾	70	258-257
﴿أَقَتَلْتَ نَفْسًا زَاكِيَةًۢ﴾	73	83
﴿لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذتَّ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾	76	78
﴿سِتْرًا﴾	87	258-257
﴿يَاجُوجَ وَمَاجُوجَ﴾	94	84
مريم		
﴿كَـٓهِيعَـٓصَ﴾	1	61-240
﴿نِدَآءً﴾	2	93
﴿يَحْيَىٰ﴾	6	233
﴿غُلَـٰمٌ﴾	7	332
﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ مِنَ ٱلْمِحْرَابِ فَأَوْحَىٰٓ إِلَيْهِمْ أَن سَبِّحُواْ بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾	10	432
﴿لَّاهِيَةً﴾	18	-57-115-34

428		
98-74	21	﴿تَسَّـٰقَطْ عَلَيْكِ رُطَباً جَنِيّاً﴾
75	24	﴿تَسَّـٰقَط﴾
-183-117-92 192	27	﴿يَـٰٓأُخْتَ هَـٰرُونَ مَا كَانَ أَبُوكِ إِمْرَأَ سَوْءٍ﴾
544	36	﴿اَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَاتُونَنَا﴾
117	42	﴿يَـٰٓأَبَتِ﴾
117	46	﴿يَـٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾
571	54	﴿إِنَّهُۥ كَانَ صَادِقَ ٱلْوَعْدِ﴾
141	62	﴿وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيّاً﴾
117-43	74	﴿أَثَـٰثاً وَرِءْياً﴾
141	102	﴿فَلَآ أَنسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلاَ يَتَسَآءَلُونَ﴾
طه		
242	1	﴿طَـٰهَ﴾
64	14	﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾
546	16	﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَـٰمُوسَىٰ﴾
117-91	17	﴿مَـَٔارِبُ﴾
336	52	﴿ٱلذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلاَرْضَ مِهَـٰداً﴾
307-306	62	﴿إِنَّ هَـٰذَانِ لَسَـٰحِرَانِ﴾
188	63	﴿ثُمَّ ٱيتُواْ صَفّاً﴾
399-95	70	﴿ءَامَنتُم﴾
-113	70	﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾
544	71	﴿فَاقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾
83	76	﴿لاَّ تَخَـٰفُ دَرَكاً وَلاَ تَخْشَىٰ﴾
266	85	﴿اَقطَالَ﴾
111	92	﴿يَبْنَؤُم﴾

﴿وِزْراً﴾	98	258
﴿وَخَشَعَتِ ٱلاَصْوَاتُ لِلرَّحْمَـٰنِ﴾	105	337
﴿فَأَكَلاَ مِنْهَا فَبَدَتْ لَهُمَا سَوْءَاتُهُمَا وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَّرَقِ ٱلْجَنَّةِ﴾	118	192
﴿فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَايَ فَلاَ يَضِلُّ وَلاَ يَشْقَىٰ﴾	121	463
﴿وَمِنْ ءَانَآءِ ٱلَّيْلِ﴾	128	424
﴿وَلاَ تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَامَتَّعْنَا بِهِۦٓ أَزْوَاجاً مِّنْهُمْ﴾	129	545
الأنبياء		
﴿لَقَدْ أَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ كِتَاباً فِيهِ ذِكْرُكُم﴾	10	479-463
﴿لاَتَّخَذْنَـٰهُ مِن لَّدُنَّآ﴾	17	78
﴿يَكْلَؤُكُم﴾	42	409
﴿طَال﴾	44	267
﴿وَهَـٰذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنزَلْنَـٰهُ﴾	50	479
﴿وَجَعَلْنَـٰهُمْ أَيِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾	72	205
﴿وَدَاوُۥدَ وَسُلَيْمَـٰنَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي ٱلْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ ٱلْقَوْمِ﴾	77	151
﴿نُنجِي﴾	87	404
﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾	97	546
الحج		
﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّآ أَرْضَعَتْ وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمْلٍ حَمْلَهَا وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَارَىٰ وَمَا هُم بِسُكَارَىٰ﴾	2	328
﴿يُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾	6	411
﴿ذَالِكَ بِمَا قَدَّمَتْ يَدَاكَ﴾	10	307
﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَنْ يَّعْبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ﴾	11	444
﴿وَمَنْ يُّعَظِّمْ شَعَـٰٓئِرَ ٱللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى ٱلْقُلُوبِ﴾	32	323
﴿وَالْبُدْنَ جَعَلْنَـٰهَا لَكُم مِّن شَعَـٰٓئِرِ ٱللَّهِ﴾	36	323
﴿اذِنَ لِلذِينَ يُقَـٰتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُواْ﴾	37	542

﴿فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلۡقِي ٱلشَّيۡطَٰنُ﴾	50	529
﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ يُولِجُ ٱلَّيۡلَ فِي ٱلنَّهَارِ وَيُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِي ٱلَّيۡلِ﴾	59	114
	72	204
﴿وَٱفۡعَلُواْ ٱلۡخَيۡرَ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ﴾	76	548
المؤمنون		
﴿قَدۡ أَفۡلَحَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾	1	121-421
﴿ٱلۡعَادُونَ﴾	7	380
﴿رَٰعُونَ﴾	8	296-295
﴿مَآءُۢ بِقَدَرٖ﴾	18	378
﴿ذَهَابِۭ بِهِۦ﴾	18	378
﴿أَعۡنَٰبٖ﴾	19	333
﴿تَنۢبُتُ بِٱلدُّهۡنِ﴾	20	155
﴿مَآءَٓ﴾، ﴿غُثَآءٗ﴾	41	355
﴿كُلَّ مَا جَآءَ أُمَّةٗ رَّسُولُهَا كَذَّبُوهُ﴾	44	366
﴿سَٰمِرٗا تَهۡجُرُونَ﴾	68	83
﴿وَقُل رَّبِّ أَعُوذُ بِكَ مِنۡ هَمَزَٰتِ ٱلشَّيَٰطِينِ﴾	98	113
﴿وَلَآ أَنسَابَ بَيۡنَهُمۡ يَوۡمَئِذٖ وَلَا يَتَسَآءَلُونَ﴾	102	554
النور		
﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجۡلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا مِاْئَةَ جَلۡدَةٖۖ وَلَا تَأۡخُذۡكُم بِهِمَا رَأۡفَةٞ فِي دِينِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۖ وَلۡيَشۡهَدۡ عَذَابَهُمَا طَآئِفَةٞ مِّنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾	2	555-542-537
﴿وَٱلذِينَ يَرۡمُونَ أَزۡوَٰجَهُمۡ﴾	6	548
﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ جَآءُو بِٱلۡإِفۡكِ عُصۡبَةٞ مِّنكُمۡۚ﴾	11	161
﴿قُل لِّلۡمُؤۡمِنِينَ يَغُضُّواْ مِنۡ أَبۡصَٰرِهِمۡ وَيَحۡفَظُواْ فُرُوجَهُمۡ﴾	30	548-236
﴿أَيُّه﴾	31	78
﴿فَكَاتِبُوهُمۡ إِنۡ عَلِمۡتُمۡ فِيهِمۡ خَيۡرٗاۖ﴾	33	544

﴿عَلَى ٱلْبِغَآءِ انَ اَرَدْنَ﴾	33	210
﴿كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَـٰرَكَةٍ﴾	35	313
﴿يَذْهَب بِالاَبْصـٰرِ﴾	42	236
﴿فَمِنْهُم مَّنْ يَّمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ﴾	45	546
الفرقان		
﴿تَبَـٰرَكَ ٱلذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ﴾	1	478
﴿يَـٰرَبِّ﴾	30	402-401
﴿هَـٰذَا﴾	30	401
﴿وَقَالَ ٱلذِينَ كَفَرُواْ لَوْلاَ نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَاحِدَةً كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَـٰهُ تَرْتِيلًا﴾	32	438-437
﴿اَرَءَيْتَ مَنِ إتَّخَذَ إِلَـٰهَهُۥ هَوِيٰهُ﴾	43	285
﴿وَهُوَ ٱلذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَـٰحَ نُشُراَۢ بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦ﴾	48	348
﴿جِهَاداً كَبِيراً﴾	52	87
﴿صِهْرا﴾	54	258-257
﴿وَالذِينَ لاَ يَدْعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَـٰهاً ءَاخَرَ﴾	68	156-151
﴿إِلاَّ مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَـٰلِحاً فَأُوْلَـٰٓئِكَ يُبَدِّلُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِهِمْ حَسَنَـٰتٍ﴾	70	156
﴿صِهْرا﴾	54	257-258
الشعراء		
﴿طَسٓمٓ﴾ [الشعراء: 1]	1	456
﴿إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةً فَظَلَّتَ اَعْنَـٰقُهُمْ لَهَا خَـٰضِعِينَ﴾	3	234
﴿ءَاْمَنتُم﴾		399
﴿ءَاْمَنتُم﴾	49	95
﴿تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ﴾	61	407-406-405-358
﴿فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَالطَّوْدِ ٱلْعَظِيمِ﴾	63	60

﴿ بِرْقٍ﴾	63	-60-259
﴿أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾	92	364-363
﴿إِنَ اَنَا إِلاَّ نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾	115	278
﴿جَبّارِينَ﴾	130	239
﴿صَلِح﴾	142	81
﴿وَمَآ أَسْئَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنَ اَجْرٍ ۖ اِنَ اَجْرِىَ إِلاَّ عَلَىٰ رَبِّ اْلعَلَمِينَ﴾	164	517
﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ اْلعَلَمِينَ﴾	192	479
﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ اْلعَلَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ اْلرُّوحُ اْلاَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ اْلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾	-192 195	567
النمل		
﴿طَسٓ تِلْكَ﴾	1	456-229-228
﴿أَنْ بُورِكَ﴾	8	377
﴿لَّاُعَذِّبَنَّهُۥ﴾	21	
﴿أَوْ لَاَاْذْبَحَنَّهُۥٓ﴾	21	-351-350-349 424
﴿أَحَطْ﴾	22	223
﴿ءَاتَىٰنِۦَ اْلله﴾	37	276
﴿ـَاللَّهُ﴾	61	215
﴿اَ.لَهٌ﴾	63	390
﴿وَمَنْ يُّرْسِلُ اْلرِّيَحَ نُشُراًۢ﴾	65	339
﴿وَكُلٌّ ـَاتُوهُ دَخِرِينَ﴾	89	294
القصص		
﴿طَسٓمٓ﴾	1	456
﴿وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى اْلذِينَ اَسْتُضْعِفُواْ فِى اْلاَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَيِمَّةً﴾	4	205
﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ اُمِّ مُوسىٰٓ أَنَ اَرْضِعِيهِ فَإِذَا خِفْتِ عَلَيْهِ فَأَلْقِيهِ فِى اْلْيَمِّ وَلاَ تَخَافِى وَلاَ تَحْزَنِىٓ ۖ إِنَّا رَآدُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ اْلْمُرْسَلِينَ﴾	6	432-437

﴿أَلْخَاطِـِٔينَ﴾	8	296
﴿وَأَصْبَحَ فُؤَادُ أُمِّ مُوسىٰ فَـٰرِغاً اِن كَادَتْ لَتُبْدِے بِهِۦ لَوْلآ أَن رَّبَطْنَا عَلَىٰ فَلْبِهَا﴾	9	329
﴿كَادَتْ﴾	9	329
﴿يَفْتَتِلَس﴾	14	305
﴿وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ أَلنَّاسِ﴾	22	42
﴿فَلَمَّآ أَتِيٰهَا نُودِيَ مِس شَـٰطِيِٕ اِلْوَادِ اِلاَيْمَنِ فِے اِلْبُفْعَةِ اِلْمُبَـٰرَكَةِ مِنَ أَلشَّجَرَةِ﴾	30	313
﴿فَذَانِكَ﴾	23	307-306-305
﴿فَأَرْسِلْهُ مَعِے رِدآ يُصَدِّقُنِےٓ﴾	34	44
﴿يَـٰهَامَـٰنُ﴾	38	308
﴿وَجَعَلْنَـٰهُمْ أَيِمَّةً يَدْعُونَ إِلَى أَلنَّارِ﴾	41	205
﴿لِتُنذِرَ قَوْماً﴾	46	256
﴿سَـٰحِرَانِ﴾	48	305
﴿فَارُونَ﴾	76	310-309-308
﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ اِلاَّ وَجْهَهُۥ﴾	88	545
العنكبوت		
﴿أَلٓمٓ اَحَسِبَ أَلنَّاسُ﴾	1	-122-197-33 421-51
﴿وَلْنَحْمِل خَطَـٰيِٰكُمْ﴾	12	544
﴿سَنِۓَ﴾	33	282
الروم		
﴿أَلٓمٓ غُلِبَتِ اِلرُّومُ﴾	1	198
﴿ظَهَرَ أَلْفَسَادُ فِے اِلْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتَ اَيْدِے اِلنَّاسِ﴾	40	42
﴿أَللَّهُ اَلذِے خَلَقَكُمْ﴾	40	47
﴿مُبَشِّرَاتٍ﴾	45	88

﴿ٱللَّهُ ٱلذِے يُرْسِلُ ٱلرِّيَـٰحَ فَتُثِيرُ سَحَاباً﴾	47	339
﴿فَٱنظُرِ إِلَىٰٓ أَثَـرِ رَحْمَتِ ٱللَّهِ كَيْفَ يُحْيِ ٱلأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَآ﴾	49	359
لقمان		
﴿لُقْمَـٰن﴾	11	320
﴿وِصَـٰلُهُۥ﴾	13	320-321
﴿وَوَصَّيْنَا ٱلإِنسَـٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ وَهْناً عَلَىٰ وَهْنٍ وَفِصَـٰلُهُۥ فِے عَامَيْنِ﴾	14	320-321
﴿وَٱقْصِدْ فِے مَشْيِكَ وَٱغْضُضْ مِن صَوْتِكَ إِنَّ أَنكَرَ ٱلأَصْوَٰتِ لَصَوْتُ ٱلْحَمِيرِ﴾	18	337
السجدة		
﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَيِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾	24	205
الأحزاب		
﴿إِلَّے تَظَّهَّرُونَ﴾	4	-280-179-59 395-347
﴿أَوْلِيَآئِكُم﴾	6	418-357-356
﴿لَّأَتَوْهَا﴾	14	350
﴿وَلَقَدْ كَانُواْ عَـٰهَدُواْ ٱللَّهَ مِن قَبْلُ لاَ يُوَلُّونَ ٱلأَدْبَـٰرَ﴾	15	315
﴿يَسْـَٔلُونَ عَنَ أَنۢبَآئِكُمْ﴾	20	92
﴿ٱلصَّـٰٓئِمِين﴾	35	298
﴿ٱلصَّـٰٓئِمَـٰت﴾	35	298
﴿خَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـٖـنَ﴾	40	43
﴿ٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ ذِكْراً كَثِيراً﴾	41	512
﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نَكَحْتُمُ ٱلْمُومِنَـٰتِ ثُمَّ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُّونَهَا فَمَتِّعُوهُنَّ وَسَرِّحُوهُنَّ سَرَاحاً جَمِيلاً﴾	49	553-507
﴿تُـٔوِے﴾	51	413-412-117
﴿يُصَلُّون﴾	56	264
﴿أَيْنَمَا ثُقِفُوٓاْ﴾	61	365-364-363

سبأ		
﴿عَيْنَ ٱلْقِطْرِ﴾	12	262
﴿رَّاسِيَـٰتٍ﴾	13	300
﴿مَا دَلَّهُمْ عَلَىٰ مَوْتِهِۦٓ إِلَّا دَآبَّةُ ٱلْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنسَأَتَهُۥ﴾	14	153
﴿قُرًى ظَـٰهِرَةً﴾	18	248
﴿رَبَّنَا بَـٰعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا﴾	19	449
﴿مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا۟ ٱلْحَقَّ﴾	23	434
﴿تَسْتَـْٔخِرُونَ﴾	30	354-353
فاطر		
﴿فَاطِرِ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَالْأَرْضِ﴾	1	447
﴿أَرْسَلَ ٱلرِّيَـٰحَ﴾[	9	393
يسن		
﴿يَـٰسٓ وَالْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ﴾	1	118-499
﴿إِنَّا جَعَلْنَا فِىٓ أَعْنَـٰقِهِمْ أَغْلَـٰلًا﴾	7	334
﴿أَعْنَـٰبٍ﴾	34	450-333
﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾	34	450
﴿يَخِصِّمُونَ﴾	48	279
﴿قَالُوا۟ يَـٰوَيْلَنَا مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا هَـٰذَا﴾	51	554
﴿وَامْتَـٰزُوا۟ ٱلْيَوْمَ أَيُّهَا ٱلْمُجْرِمُونَ﴾	58	512
﴿ٱلشِّعْرَ﴾	68	262
الصافات		
﴿وَالصَّـٰٓفَّـٰتِ صَفًّا﴾	1	393-389-298
﴿قُلْ نَعَمْ وَأَنتُمْ دَاخِرُونَ﴾	18	294
﴿وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ يَتَسَآءَلُونَ﴾	27	141-554
﴿طَـٰغِينَ﴾	30	295
﴿غَـٰوِينَ﴾	32	296

﴿غَـٰوِينَ﴾	33	295
﴿أَنَّكَ﴾	52	398
﴿إِلَى ٱلْجَحِيمِ﴾	68	351-350
﴿أَيِفْكاً ـ اٰلِهَةً﴾	86	205-397-
﴿وَقَالَ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي سَيَهْدِينِ﴾	99	572
﴿رَبِّ هَبْ لِي مِنَ ٱلصَّـٰلِحِينَ﴾	100	572
﴿فَبَشَّرْنَـٰهُ بِغُلَـٰمٍ حَلِيمٍ﴾	101	573-572-571
﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعْيَ قَالَ يَـٰبُنَيَّ إِنِّيٓ أَرَىٰ فِي ٱلْمَنَامِ أَنِّيٓ أَذْبَحُكَ ..... إِنَّا كَذَٰلِكَ نَجْزِي ٱلْمُحْسِنِينَ﴾	102-105	433
﴿ٱلرُّءْيَا﴾	105	417
﴿وَبَشَّرْنَـٰهُ بِإِسْحَـٰقَ نَبِيًّا مِّنَ ٱلصَّـٰلِحِينَ﴾	112	573
ص		
﴿صٓ وَٱلْقُرْءَانِ﴾	1	116
﴿كِتَـٰبٌ أَنزَلْنَـٰهُ إِلَيْكَ مُبَـٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَـٰتِهِۦ﴾	6	556
﴿أَءُنزِلَ﴾	7	398
﴿أَمْ لَهُم مُّلْكُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَالأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فَلْيَرْتَقُواْ فِي ٱلأَسْبَـٰبِ﴾	9	311
﴿لَيْكَةَ﴾	12	84
﴿إِنَّا سَخَّرْنَا ٱلْجِبَالَ مَعَهُۥ يُسَبِّحْنَ بِالْعَشِيِّ وَالإِشْرَاقِ﴾	17	252-57
﴿وَاذْكُرْ عِبَـٰدَنَآ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْحَـٰقَ وَيَعْقُوبَ أُوْلِي ٱلأَيْدِي وَالأَبْصَـٰرِ﴾	44	572
﴿صَالُواْ ٱلنَّارِ﴾	58	78
﴿فَإِذَا سَوَّيْتُهُۥ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي فَقَعُواْ لَهُۥ سَـٰجِدِينَ﴾	71	559
﴿ٱلْعَالِينَ﴾	74	380
﴿قُلْ مَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ اَجْرٍ﴾	84	571
الزمر		
﴿أَمَّنْ هُوَ قَـٰنِتٌ﴾	10	380
﴿أَفَمَن شَرَحَ ٱللَّهُ صَدْرَهُۥ لِلإِسْلَـٰمِ فَهُوَ عَلَىٰ نُورٍ مِّن رَّبِّهِۦ﴾	21	554

﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحۡسَنَ ٱلۡحَدِيثِ كِتَٰبٗا مُّتَشَٰبِهٗا مَّثَانِيَ ﴾	23	500
﴿قُلۡ يَٰقَوۡمِ ٱعۡمَلُواْ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمۡ إِنِّي عَٰمِلٞ﴾	37	325
﴿لَئِنۡ أَشۡرَكۡتَ لَيَحۡبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾	62	559
﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ﴾	65	150
غافر		
﴿قَالُواْ رَبَّنَآ أَمَتَّنَا ٱثۡنَتَيۡنِ وَأَحۡيَيۡتَنَا ٱثۡنَتَيۡنِ﴾	10	554
﴿ٱلتَّلَاقِ﴾	14	275-274
﴿ٱلتَّنَادِ﴾	32	275-274
﴿أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾	37	311
﴿وَقَالَ فِرۡعَوۡنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبۡنِ لِي صَرۡحٗا لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ﴾	36	311-308
﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا﴾	51	94
﴿ءَاتِيَه﴾	59	430
﴿سَيَدۡخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾	60	294-295
﴿إِذِ ٱلۡأَغۡلَٰلُ فِيٓ أَعۡنَٰقِهِمۡ وَٱلسَّلَٰسِلُ يُسۡحَبُونَ﴾	71	334
فصلت		
﴿أَوۡلِيَآؤُكُم﴾	6	418
﴿وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِن فَوۡقِهَا وَبَٰرَكَ فِيهَا﴾	9	313
﴿ب﴾	12	299
﴿نَّحۡسَات﴾	15	293
﴿أَضَلَّنَا﴾	28	305
﴿أَضَلَّنَا﴾	29	305
﴿أَوۡلِيَآؤُكُم﴾	30	556-557
﴿غَفُورٖ رَّحِيمٖ﴾	31	575
﴿ٱلۡعَدَٰوَةُ﴾	34	215
﴿لَّا يَأۡتِيهِ ٱلۡبَٰطِلُ مِنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَلَا مِنۡ خَلۡفِهِۦ﴾	41	536
﴿وَلَوۡ جَعَلۡنَٰهُ قُرۡءَانًا أَعۡجَمِيّٗا...﴾	43	568

﴿وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ قُرْءَاناً اَعْجَمِيّاً لَّقَالُواْ لَوْلاَ فُصِّلَتَ ـ ايَٰتُهُۥ ءَآعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ﴾	44	568
﴿إِلَيْهِ يُرَدُّ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ﴾	46	-167-168-166
﴿وَلَئِن رُّجِعْتُ إِلَىٰ رَبِّيَ إِنَّ لِي عِندَهُۥ لَلْحُسْنَىٰ﴾	49	272
﴿قُلَ اَرَءَيْتُمْ﴾	51	285
الشورى		
﴿حمٓ عٓسٓقٓ﴾	1	229
﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ قُرْءَاناً عَرَبِيّاً لِّتُنذِرَ اُمَّ ٱلْقُرَىٰ وَمَنْ حَوْلَهَا ﴾	7	568
﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾	9	499
﴿لاَ حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ﴾	13	547
﴿قُل لآَّ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً﴾	21	515
﴿إِنْ يَّشَأْ يُسْكِنِ ٱلرِّيَٰحَ﴾	30	339
﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ اَنْ يُّكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلاَّ وَحْياً اَوْ مِنْ وَّرَآءِ حِجَابٍ اَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُ إِنَّهُۥ عَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾	48	433-156-424
الزخرف		
﴿حمٓ﴾	1	
﴿ٱلذِّكْرَ صَفْحاً﴾	4	256
﴿ٱلذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلاَرْضَ مِهَٰداً﴾	9	235
﴿اَشْهِدُوا﴾	18	203-578
﴿كِتَٰبا﴾	20	88
﴿إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ اُمَّةٍ﴾	22	42
﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَانَا﴾	37	117--114-92 407
﴿أَيُّه﴾	49	78
﴿ءَاٰلِهَتُنَا﴾	58	309-204
﴿فَاصْفَحْ عَنْهُمْ وَقُلْ سَلَٰمٌ﴾	89	542

الدخان		
﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ﴾	3	239
﴿ يَوْمَ لاَ يُغْنِى مَوْلًى عَن مَّوْلًى﴾	39	247
﴿لاَ يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ إِلاَّ ٱلْمَوْتَةَ ٱلأُولَىٰ﴾	53	554
الجاثية		
﴿وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ﴾	05	339
﴿وَقَالُواْ مَا هِىَ إِلاَّ حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾	23	153
﴿إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾	28	529
﴿وَقِيلَ ٱلْيَوْمَ نَنسَىٰكُمْ...﴾	33	155
الأحقاف		
﴿وَمَآ أَنَا إِلاَّ نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾	8	278
﴿وَوَصَّيْنَا ٱلإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حُسْنًا حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا وَحَمْلُهُۥ وَفِصَٰلُهُۥ ثَلَٰثُونَ شَهْرًا﴾	15	320
﴿أَوْلِيَآءُ أُوْلَٰٓئِكَ﴾	31	402
﴿يُحْيِىَ ٱلْمَوْتَىٰ﴾	32	343
محمد		
﴿خَٰلِد﴾	16	80
﴿لآَ إِلَٰهَ إِلاَّ ٱللَّهُ﴾	20	429
﴿أَدْبَٰرِهِم﴾	26	314
﴿هَآنتُم﴾	39	386
الفتح		
﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا﴾ إلى قوله: ﴿فَوْزًا عَظِيمًا﴾	5	471
﴿ٱلظَّآنِّينَ﴾	6	298
﴿لَّيْسَ عَلَى ٱلأَعْمَىٰ حَرَجٌ﴾	17	553
﴿ٱلرُّءْيَا﴾	27	417
الحجرات		
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لاَ تُقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَىِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَاتَّقُواْ ٱللَّهَ إِنَّ ٱللَّهَ	1	555

﴿سَمِيعُ عَلِيمٌ﴾		
﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلذِينَ ءَامَنُواْ لاَ تَرْفَعُوٓاْ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِىءِ﴾	2	337
﴿إِنَّ ٱلذِينَ يَغُضُّونَ أَصْوَٰتَهُمْ﴾	3	337
﴿وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ ٱلْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ﴾	7	561
﴿يٰسٓ﴾	11	44
ق		
﴿قٓ وَالْقُرْءَانِ﴾	1	389-116
﴿أَفَلَمْ يَنظُرُوٓاْ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَـٰهَا...﴾	6	154
﴿بَاسِقَـٰتٍ﴾	10	300
﴿ٱلأَيْكَةِ﴾	14	84
﴿إِمْتَلأْتِ﴾	30	430
الذاريات		
﴿الذَّرِيَـٰتِ﴾	01	288
﴿وَفِىٓ أَنفُسِكُمْ﴾	21	182
﴿بِغُلَـٰمٍ عَلِيمٍ﴾	28	572
﴿وَالسَّمَآءَ بَنَيْنَـٰهَا بِأَيْيْدٍ﴾	47	499-426-385
﴿طَـٰغُونَ﴾	53	296
الطور		
﴿فَاصْبِرُوٓاْ أَوْ لاَ تَصْبِرُواْ سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ﴾	14	544
﴿وَالذِينَ ءَامَنُواْ وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَـٰنٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّـٰتِهِمْ﴾[الطور: 19]	19	528
﴿أَمْ يَقُولُونَ تَقَوَّلَهُۥ بَل لاَّ يُومِنُونَ ۝ فَلْيَاتُواْ بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِۦٓ﴾	32-31	503
﴿فَلْيَاتُواْ بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِۦٓ﴾	32	503
﴿فَلْيَاتُواْ بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِۦٓ﴾	34	504
﴿أَمْ لَهُ ٱلْبَنَـٰتُ﴾	37	304
النجم		
﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝ إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾	4-3	538

﴿مَا كَذَبَ ٱلْفُؤَادُ﴾	11	380
﴿ٱلآخِرَةُ وَالأُولىٰ﴾	25	219
﴿أَفَرَءَيْتَ ٱلذِى تَوَلّىٰ﴾	32	285
﴿وَأَن لَّيْسَ لِلإِنسَـٰنِ إِلاَّ مَا سَعىٰ﴾	38	528
﴿عَاداً ٱلأُولىٰ﴾	49	190-50-185
:﴿وَأَنتُمْ سَـٰمِدُونَ﴾	61	447
القمر		
﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ حَاصِباً إِلاَّ ءَالَ لُوطٍ نَّجَّيْنَـٰهُم بِسَحَرٍ﴾	34	118
﴿جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ﴾	41	209
الرحمن		
﴿تُكَذِّبَانِ﴾	11	308-307
﴿وَلَهُ ٱلْجَوَارِ ٱلْمُنشَأَٰتُ فِى ٱلْبَحْرِ كَالأَعْلَـٰمِ﴾	22	91-80
﴿وَجْهُ رَبِّكَ﴾	25	498
﴿فَيَوْمَئِذٍ لاَّ يُسْـَٔلُ عَن ذَنبِهِۦٓ إِنسٌ وَلاَ جَآنٌّ﴾	83	144
﴿أَيُّه﴾	31	78
﴿ذَوَاتَآ أَفْنَانٍ﴾	47	58-42
﴿حُورٌ مَّقْصُورَٰتٌ فِى ٱلْخِيَامِ﴾	71	67
الواقعة		
﴿لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَـٰذِبَةٌ﴾	2	329-330
﴿وَطَلْحٍ مَّنضُودٍ﴾	31	449
﴿ءَأَنتُمْ تَزْرَعُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلزَّٰرِعُونَ﴾	55	431
﴿وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ﴾	87	271
الحديد		
﴿يَوْمَ يَقُولُ ٱلْمُنَـٰفِقُونَ وَالْمُنَـٰفِقَـٰتُ لِلذِينَ ءَامَنُواْ ٱنظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِن نُّورِكُمْ قِيلَ ٱرْجِعُواْ وَرَآءَكُمْ فَالْتَمِسُواْ نُوراً فَضُرِبَ بَيْنَهُم بِسُورٍ لَّهُۥ بَابٌ بَاطِنُهُۥ فِيهِ ٱلرَّحْمَةُ وَظَـٰهِرُهُۥ مِن قِبَلِهِ ٱلْعَذَابُ﴾	13	553-446-153

﴿ لِلذِينَ ءَامَنُواْ ٱنظُرُونَا﴾ [الحديد: 13]	13	153-446
﴿كِفْلَيْن﴾	27	569
المجادلة		
﴿ٱلِجِ﴾	2	280
﴿وَالذِينَ يَظَّهَّرُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ﴾	3	560-152
﴿وَالذِينَ يَظَّهَّرُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُواْ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِّن قَبْلِ أَن يَتَمَآسَّا﴾	4	563
﴿فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ﴾	4	561
﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نَجَيْتُمُ ٱلرَّسُولَ فَقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَىْ نَجْوِيكُمْ صَدَقَةً﴾	12	540-531
﴿ءَأَشْفَقْتُمْ أَن تُقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَىْ نَجْوِيكُمْ صَدَقَـٰتٍ﴾	13	531-540
﴿حَآد﴾	21	178
الحشر		
﴿قُرىً مُّحَصَّنَةٍ﴾	14	247
الممتحنة		
﴿إِن كُنتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَـٰداً فِي سَبِيلِي﴾	1	88
﴿ٱلْعَدَاوَةَ﴾	4	315
﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُومِنَـٰتٍ فَلاَ تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى ٱلْكُفَّارِ﴾	10	539
الصف		
﴿قَالَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ لِلْحَوَارِيِّينَ مَنَ اَنصَارِىَ إِلَى ٱللَّهِ قَالَ ٱلْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنصَارُ ٱللَّهِ﴾	14	294
الجمعة		
﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِنْ يَّوْمِ ٱلْجُمُعَةِ فَاسْعَوْاْ اِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾	9	555-551-506
﴿قُلْ مَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ مِّنَ ٱللَّهْوِ وَمِنَ ٱلتِّجَـٰرَةِ.... ﴾	11	342
الطلاق		

﴿وَالِۦ يَيِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمْ...﴾	4	507
﴿ٱلِۦ﴾	4	280
(وَأُوْلَٰتُ ٱلاَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَّضَعْنَ حَمْلَهُنَّ)	4	559-553-507
(وَالْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ)	6	507
التحريم		
﴿... قَالَتْ مَنَ اَنبَأَكَ هَٰذَا قَالَ نَبَّأَنِيَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْخَبِيرُ﴾	3	86-42
﴿لاَ تَعْتَذِرُواْ ٱلْيَوْمَ إِنَّمَا تُجْزَوْنَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾	7	545
﴿صَالِحَيْنِ﴾	10	74
﴿خَالِدَيْنِ﴾	17	74
الملك		
﴿تَبَٰرَكَ ٱلذِے بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾	1	174
﴿كُلَّمَآ أُلْقِيَ فِيهَا فَوْجٌ﴾	8	366
﴿سِيٓـَٔتْ﴾	28	282
القلم		
﴿نٓ وَالْقَلَمِ﴾	1	290-221-118-116
﴿بِأَييِّكُمُ﴾	6	426
الحاقة		
﴿صَرْعَى﴾	6	89
﴿كِتَٰبِيَهْ ۝١٨ إِنِّے﴾	19-18	111-51
﴿هَآؤُمُ﴾	18	81383-
﴿كِتَٰبِيَه﴾	19	383
﴿حِسَابِيَه﴾	19	383
﴿مَالِيَهْ﴾	28	383
﴿مَالِيَهْ ۝٢٨ هَّلَكَ﴾	29-28	217-51
﴿ٱلْخَٰطِـُٔون﴾	37	117

﴿أَلْخَاطِـِٔينَ﴾	37	296
المعارج		
﴿سَالَ سَآئِلُۢ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾	6	58
﴿تُـْٔوِيهِ﴾	13	413-412
﴿رَاعُونَ﴾	32	296-295
المزمل		
﴿وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا﴾	3	511
﴿إِنَّ نَاشِئَةَ ٱلَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ وَطْـًٔا وَأَقْوَمُ قِيلًا﴾	5	569-446
المدثر		
﴿وَبَنِينَ شُهُوداً﴾	13	99
القيامة		
﴿لاَ تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ۝ فَإِذَا قَرَأْنَـٰهُ فَاتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ﴾	17-16	475
﴿فَلاَ صَدَّقَ وَلاَ صَلَّىٰ﴾	30	37
﴿يُّحْيِي﴾	39	343
الإنسان		
﴿عَـٰلِيهِم﴾	21	83
المرسلات		
﴿أَلَم نَخْلُقكُّم﴾	20	222129-
﴿إِنَّهَا تَرْمِي بِشَرَرٍ كَالْقَصْرِ﴾	32	256
﴿كُلُواْ وَتَمَتَّعُواْ قَلِيلًا إِنَّكُم مُّجْرِمُونَ﴾	46	544
النبأ		
﴿إِنَّ يَوْمَ ٱلْفَصْلِ كَانَ مِيقَـٰتاً﴾	17	76-577
﴿أَعْنَـٰبـ﴾	32	333
النازعات		
﴿بَنَيٰهَا﴾	27	234
﴿ضُحَيٰهَا﴾	29	234

عبس		
﴿ثُمَّ إِذَا شَآءَ انشَرَهُۥ﴾	22	111
التكوير		
﴿ٱلْمَوْءُۥدَةُ﴾	8	109-194-412-414
الانفطار		
﴿وَمَآ أَدْرِيكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴿١٧﴾ ثُمَّ مَآ أَدْرِيكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴿١٨﴾ يَوْمَ لاَ تَمْلِكُ نَفْسٌ لِّنَفْسٍ شَيْـًٔا﴾	19-17	505
المطففين		
﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾	1	491-492
﴿ٱلْفُجَّار﴾	7	237
﴿لَصَالُواْ ٱلْجَحِيمِ﴾	16	78
الانشقاق		
﴿يُصَلَّىٰ سَعِيراً﴾	12	268
الأعلى		
﴿غُثَآء﴾	5	355
﴿ٱلذِے يَصْلَى ٱلنَّارَ ٱلْكُبْرىٰ﴾	13	267
﴿وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ﴾	15	38
الفجر		
﴿إِرَمَ﴾	7	252
البلد		
﴿لآ أُقْسِمُ بِهَـٰذَا ٱلْبَلَدِ﴾	1	562
﴿فَكُّ رَقَبَةٍ﴾	13	151
﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلذِينَ ءَامَنُواْ وَتَوَاصَوْاْ بِالصَّبْرِ وَتَوَاصَوْاْ بِالْمَرْحَمَةِ﴾[	17	151
الشمس		
﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَيٰهَا﴾	1	234
﴿تَلَيٰهَا﴾	2	235

﴿طَحَيٰهَا﴾	6	235
﴿سُفْيَاهَا﴾	13	97-344
الليل		
﴿لاَ يَصْلَيٰهَآ﴾	15	268
الضحى		
﴿وَلَلاَخِرَةُ﴾	4	431
العلق		
﴿ اِقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾	1	138
﴿مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾	5	138
﴿أَرَءَيْتَ ٱلذِے يَنْهِىٰ ۝ عَبْداً اِذَا صَلّٰىٓ﴾	10-9	38
﴿لَنَسْفَعاً بِالنَّاصِيَةِ﴾	16	377
﴿نَاصِيَةٍ كَـٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾	17	329
القدر		
﴿ اِنَّآ أَنزَلْنَـٰهُ فِے لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾	1	441-439
البينة		
﴿خَيْرُ ٱلْبَرِيَّـٰةِ﴾	7	83
الزلزلة		
﴿إِذَا زُلْزِلَتِ اِلاَرْضُ زِلْزَالَهَا﴾	1	471
الهمزة		
﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ﴾	1	61-45
قريش		
﴿قُرَيْس﴾	1	199
﴿اِيلَـٰفِهِم﴾	2	403-129
﴿ٱلْبَيْت﴾	3	199
﴿خَوْف﴾	5	199
الكوثر		
﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَـٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ۝ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرِ ۝ اِنَّ شَانِئَكَ هُوَ	-2-1 -3	172

﴿ٱلأَبْتَرُ﴾		
﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلأَبْتَرُ﴾	13	45
النصر		
﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾	1	495
المسد		
﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾﴾	1	438
﴿سَيَصْلَىٰ نَاراً ذَاتَ لَهَبٍ﴾	3	267
﴿تَصْلَىٰ نَاراً حَامِيَةً﴾	4	266
الإخلاص		
﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾	1	-466-464-438
الفلق		
﴿قُلَ اَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ﴾	1	473
الناس		
﴿قُلَ اَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾	1	473

فهرس الأحاديث النبوية

طرف الحديث	الراوي	الصفحة
لا وصية لوارث.	ابن عباس –رضي الله عنهما–	556-537
اللهم فقهه في الدين، وعلمه التأويل.	ابن عباس –رضي الله عنهما–	557
اتقوا الحديث عني...	ابن عباس –رضي الله عنهما–	557
فيما سقت السماء والعيون...	أبو سالم بن عبد الله	552
لا قطع إلا في ربع دينار فصاعدا.	عائشة –رضي الله عنها–	555
لا يقتل والد بولده.	ابن عباس –رضي الله عنهما–	555
لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها.	أبو هريرة ﷺ	555
إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاث...		528
إن خير الحديث كتاب الله...	جابر بن عبد الله ﷺ	521
من أحدث في أمرنا هذا ما ليس...	عائشة –رضي الله عنها–	521
وما اجتمع قوم في بيت من بيوت الله يتلون كتاب الله...	أبو هريرة ﷺ	520
إن كنت تحب أن تطوق طوقاً من نار فاقبلها.	عبادة بن الصامت ﷺ	517
فهل عندك من شيء؟ قال: لا، والله يا رسول الله...	سهل بن سعد الساعدي ﷺ	516
وما أدراك أنها رقية...	أبو سعيد الخدري ﷺ	516
إن أحق ما أخذتم عليه أجراً كتاب الله	ابن عباس – رضي الله عنهما –	519-515
اقرأه في شهر...	عبد الله بن عمرو ﷺ	510
اقرأ القرآن كل شهر، قال: قلت له: يا نبي الله إني أطيق أفضل من ذلك...	عبد الله بن عمرو ﷺ	509
قلت يا رسول الله: في كم أقرأ القرآن؟ قال اختمه في شهر...	عبد الله بن عمرو ﷺ	508
ألم تَرَ آيَاتٍ أُنْزِلَتِ الليلة لم يُرَ مِثْلُهُنَّ قَطُّ؟	عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ ﷺ	596
أُنْزِلَ – أَوْ أُنْزِلَتْ – عَلَيَّ آيَاتٌ لَمْ يُرَ مِثْلُهُنَّ...	عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ ﷺ	496
قال: أنزلت علي آنفاً سورة...	أنس بن مالك ﷺ	493
لقد أنزلت عليّ الليلة سورة...	عمر بن الخطاب ﷺ	491
إن لكل شيء قلبا وقلب القرآن يسن.	أنس بن مالك ﷺ	485
فو الذي نفسي بيده، ما أنزل في التوراة، ولا في الإنجيل...	أنس بن مالك ﷺ	474
يا عقبة قل، قلت: ماذا أقول؟ فسكت عني، ثم قال...	عقبة ﷺ	473
أيعجز أحدكم أن يقرأ ثلث القرآن في ليلة...	أبو سعيد الخدري ﷺ	472

سلوه لأي شيء يصنع ذلك...	عائشة –رضي الله عنها–	472
احشروا فاني سأقرأ عليكم ثلث القرآن...	أبو هريرة ﷺ	472
والذي نفسي بيده إنها لتعدل ثلث القرآن.	أبو سعيد الخدري ﷺ	472
أيعجز أحدكم أن يقرأ في ليلة ثلث القرآن.	أبو الدرداء ﷺ	472-464
اقرأ ثلاثا من ذات الراء...	عبد الله بن عمرو بن العاص ﷺ	471
لقد أنزلت علي الليلة سورة لهي أحب...	عمر بن الخطاب ﷺ	471
لقد أنزلت علي آية هي أحب إلي من الدنيا جميعا.	أنس بن مالك ﷺ	471
من حفظ عشر آيات من أول سورة الكهف...	أبو الدرداء ﷺ	470
تلك السكينة تنزلت بالقرآن...	البراء بن عازب ﷺ	470
يؤتى بالقرآن يوم القيامة وأهله....	النواس بن سمعان ﷺ	469-468
هل تقرأ سورة المائدة؟	جبير بن نفير ﷺ	469
إن لكل شيء سناما، وإن سنام القرآن سورة البقرة...	سهل بن سعد ﷺ	469
لا تجعلوا بيوتكم مقابر...	أبو هريرة ﷺ	468
إن لكل شيء سناما....	ابن مسعود ﷺ	468
اقرأوا القرآن فإنه يأتي يوم القيامة شفيعا...	أبو أمامة الباهلي ﷺ	468
ألا أعلّمك أعظم سورة في القرآن...	أبو سعيد بن المعلّى ﷺ	464
أُنزل أو أنزلت عليّ آيات لم يُرَ مثلهن قط....	عقبة بن عامر ﷺ	464
لقد نزلت عليَّ الليلة آية، ويل لمن قرأها و لم يتفكر فيها...	عائشة –رضي الله عنها–	469
يا أبا المنذر، أتدري أي آية في كتاب الله معك أعظم؟...	أبي بن كعب ﷺ	464
لما خلق الله الخلق كتب في كتابه...	أبو هريرة ﷺ	465
الماهر بالقرآن مع السفرة الكرام البررة.	عائشة –رضي الله عنها–	463
إن أفضلكم من تعلم القرآن وعلمه.	عثمان بن عفان ﷺ	463
ما أذن الله لشيء ما أذن للنبي أن يتغنى بالقرآن.	أبو هريرة ﷺ	463
يوسف بن يعقوب بن إسحاق....	عبد الله بن مسعود ﷺ	572
طرأ علي حزب من القرآن...	أوس بن أبي أوس ﷺ	456
أتاني جبريل عليه السلام فأمرني أن أضع هذه الآية بهذا الموضع...	عثمان بن أبي العاص ﷺ	454
يا عمر ألا تكفيك آية الصيف....	عمر بن الخطاب ﷺ	454
أسأل الله معافاته ومغفرته...	أبي بن كعب ﷺ	452
أقرأني جبريل على حرف....	ابن عباس –رضي الله عنهما–	451

إذا أراد الله تعالى أن يوحي بالأمر تكلم بالوحي...	النواس بن سمعان ﷺ	434
إن الله إذا تكلم بالوحي، سمع أهل السماء للسماء صلصلة كجر السلسلة على الصفا...	عبد الله بن مسعود ﷺ	435
إذا قضى الله الأمر في السماء ضربت الملائكة بأجنحتها خضعانا...	أبو هريرة ﷺ	434
لا تكتبوا عني شيئا، ومن كتب عني شيئا غير القرآن...	أبو سعيد الخدري ﷺ	368
قال الله تعالى: قسمت الصلاة بيني...	أبو هريرة ﷺ	174
إن سورة من القرآن ثلاثون آية...	أبو هريرة ﷺ	174
من ترك ﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ﴾....	طلحة بن عبيد الله ﷺ	171
يا رجل قطعت على نفسك الصلاة...	أبو هريرة ﷺ	171
إذا قرأتم الحمد لله فاقرءوا...	أبو هريرة ﷺ	170
كل أمر لا يبدأ بالحمد....	أبو هريرة ﷺ	39
من قرأ القرآن وعمل بما فيه.....	معاذ بن أنس ﷺ	46
الماهر بالقرآن...	عائشة -رضي الله عنها-	463-46
البكر تستأمر	عائشة -رضي الله عنها-	46
يوشك أن تضرب أكباد الإبل في طلب العلم...	أبو هريرة ﷺ	77
من قتل قتيلا.....	أبو قتادة ﷺ	81
أصحابي كالملح للطعام....	أنس بن مالك ﷺ	82
لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا	عمر بن الخطاب ﷺ	82
قال: نعم، الصلاة عليهما والاستغفار لهما.	أبو أسيد مالك بن ربيعة ﷺ	86
لا يَفْضُضِ الله فاك	النابغة الجعدي ﷺ	110
اللّهمّ إنّي أسألك خير المولَج...	أبو مالك الأشعري ﷺ	114
والثيّب تُعرِبُ عن نفسها	عدي بن عميرة ﷺ	114
كان الكتاب الأول نزل من باب واحد...	عبد الله بن مسعود ﷺ	448
اقرءوا الزهراوين: البقرة وسورة آل عمران.	أبو أمامة الباهلي ﷺ	459
مثل المؤمن الذي يقرأ القرآن كمثل الأترجة...	أبو موسى الأشعري ﷺ	462
اقرءوا سورة البقرة في بيوتكم...	ابن مسعود ﷺ	469
من قرأ سورة البقرة...	النعمان بن بشير ﷺ.	469
من قرأ سورة آل عمران أعطي....	غير مذكور	469

لقد نزلت عليَّ الليلة آية....	عائشة –رضي الله عنها–	469
من قرأ سورة المائدة أعطي...	أبي بن كعب ﷺ.	470
من قرأ سورة الكهف عصمه الله...	علي بن أبي طالب ﷺ.	470
من قرأ السجدة فكأنما أحيا ليلة القدر.	أبي بن كعب ﷺ.	471
من قرأ سورة ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ فكأنما قرأ ثلث القرآن.	أبي بن كعب ﷺ.	473
من قرأ المعوذتين فكأنما قرأ جميع الكتب...	أبي بن كعب ﷺ.	473
صم من كل شهر ثلاثة أيام...	عبد الله بن عمرو بن العاص ﷺ.	477
إن لكل شيء قلبا وقلب....	أنس بن مالك ﷺ	485
لم يختم القرآن في أقل من ثلاث ليال.	عبد الله بن عمرو ﷺ.	512
قراءة الرجل في غير المصحف ألف درجة	أوس بن أبي أوس الثقفي ﷺ.	514
فضل القرآن نظرا على من قرأ...	أبو عبد الله بن عبد الرحمن ﷺ.	514
زوجتُكها بما معك من القرآن.	سهل بن سعد ﷺ	515
ما من قوم يذكرون الله إلا حفت بهم الملائكة...	أبو هريرة ﷺ	520
قال لي النبي ﷺ: ما ترى دينارا.....	علي بن أبي طالب ﷺ	540
لا تمحوا كلام الله بالأقدام.	معاذ ﷺ.	144

فهرس الآثار

طرف الأثر	الراوي	الصفحة
بينما هو يقرأ سورة البقرة وفرسه مربوط	أسيد بن حضير ﷺ	468
الذبيح إسحاق	ابن مسعود ﷺ	572
الذبيح إسحاق	ابن عباس- رضي الله عنهما-	572
وزعم ابن عباس أن الذبيح إسماعيل	مجاهد -رحمه الله تعالى-	571
في قوله تعالى: ﴿سِجِّيل﴾[هود: 81] قال: (فارسية أُعربت...	سعيد بن جبير	569
بلسان الحبشة إذا قام الرجل من الليل...	ابن عباس - رضي الله عنهما-	569
الكفلان ضعفان من الأجر...	أبو موسى الأشعري ﷺ	569
أن عثمان ﷺ أرسل إلى حفصة "أن أرسلي إلينا بالصحف ننسخها...	أنس بن مالك ﷺ	566
كان فيما أنزل من القرآن: عشر رضعات معلومات...	عائشة	535
أنزل في قتلى بئر معونة، ألا بلغوا إخواننا...	أنس بن مالك ﷺ	533
كنا نقرأ من القرآن: لا ترغبوا عن آبائكم...	أبو بكر الصديق ﷺ	533
كان فيما أنزل من القرآن الشيخ والشيخة...	زيد بن ثابت ﷺ	533
قال ابن عمر: "لوددت أن الأيدي...	سالم بن عبد الله ﷺ	524
كان أصحاب رسول الله ﷺ يكرهون بيع المصاحف.	عبد الله بن شفيق ﷺ	526
كان ابن عمر يمر بأصحاب المصاحف...	سالم بن عبد الله ﷺ	526
لا نـــرى أن نجعله متجراً ولكن مـــا عملت بيديك...	عبد الله بن عباس ﷺ ومروان بن الحكم	525
أن رسول الله ﷺ نهى أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو.	عبد الله بن عمر -رضي الله عنهما-	523-522
سمعت عمر ﷺ يقول: كان رسول الله ﷺ يعطيني العطاء...	عبد الله بن عمر ﷺ	518
لا تنثروه - يعني القرءان- نثر الدقل...	ابن مسعود ﷺ	513
أنه قام ليلة كاملة بآية واحدة إلى الصباح...	سعيد بن جبير ﷺ	512
لأن أقرأ البقرة وآل عمران أرتلهما وأتدبرهما...	ابن عباس —رضي الله عنهما-	512
لا خير في عبادة لا فقه فيها...	علي بن أبي طالب ﷺ	512
لا أعلم نبي الله قرأ القرآن كله في ليلة.	عائشة-رضي الله عنها-	510
سألت أصحاب رسول الله ﷺ كيف تحزبون القرآن...	أوس بن حذيفة ﷺ	509

أن النبي ﷺ كان لا يختم القرآن بأقل من ثلاث.	عائشة –رضي الله عنها–	508
اقرؤوا القرآن في سبع ولا تقرؤه في أقل من ثلاث.	ابن مسعود ﷺ	508
أُنْزِلَ بالْمَدينة ﴿قُلَ اَعُوذُ بِرَبِّ اِلنَّاسِ﴾.	عبد الله بن الزبير ﷺ	596
نزلت بالمدينة سورة البقرة، وآل عمران، والنساء...	علي بن أبي طلحة ﷺ	595
لما قدم نبي الله المدينة فكانوا من أخبث الناس كيلا...	ابن عباس– رضي الله عنهما–	592
قدم كعب بن الأشرف مكة فقالت له قريش: أنت سيدهم...	ابن عباس– رضي الله عنهما–	594
أن أول ما نزل بالمدينة ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾...	ابن عباس– رضي الله عنهما–	492
أن سورة الفتح نزلت بالمدينة.	ابن عباس وابن الزبير ﷺ	491
مِن سُورَةِ القَدر إلى آخِرِ القرآن مَكِّيَّةٌ إِلَّا ...	ابن عباس– رضي الله عنهما–	496
نزلت سورة الفتح بالمدينة	ابن عباس– رضي الله عنهما–	491
نزلت سورة الفتح بين مكة والمدينة...	المسور بن مخرمة ومروان بن الحكم– رضي الله عنهما–	490
أنَّ قوله تعالى: ﴿اِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ اُنثىٰ﴾...	أنس بن مالك ﷺ	488
نزلت سورة الرعد بالمدينة.	ابن عباس– رضي الله عنهما–	488
سورة الرعد نزلت بمكة فهي مكية	ابن عباس– رضي الله عنهما–	
نزلت سورة الرعد بالمدينة.	عبد الله بن الزبير –رضي الله عنهما–	488
كتب أبي بن كعب في مصحفه فاتحة الكتاب...	ابن سيرين –رحمه الله–	480
كيف تقرأ القرآن؟	معاذ بن جبل ﷺ	477
أن النبي ﷺ كان ينفث على نفسه....	عائشة –رضي الله عنها–	473
أن رسول الله ﷺ كان إذا اشتكى يقرأ على نفسه بالمعوذات....	عائشة –رضي الله عنها–	473
إنهن من العتاق الأول.....	عبد الله بن مسعود ﷺ	470-455
نزلت سورة المائدة على النبي ﷺ جميعا...	أسماء بنت يزيد –رضي الله عنها–	470
لا تتخذوا بيوتكم مقابر صلوا فيها...	أبو هريرة ﷺ	468
لا تجعلوا بيوتكم مقابر	أبو هريرة ﷺ	468
في المصحف لحن ستقيمه العرب...	عثمان بن عفان ﷺ	143

صليت مع النبي ﷺ ذات ليلة فافتتح البقرة...	حذيفة بن اليمان ﷺ	457
قلت لعثمان بن عفان ﷺ ما حملكم أن عمدتم إلى الأنفال...	ابن عباس –رضي الله عنهما–	459
وكانت الأنفال من أوائل ما أنزل بالمدينة....	ابن عباس –رضي الله عنهما–	458
قرأ أنس هذه الآية: ﴿إِنَّ نَاشِئَةَ ٱلَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ وَطْئاً وَأَقْوَمُ قِيلًا﴾...	الأعمش ﷺ	446
أنزل على رسول الله ﷺ وهو ابن أربعين...	ابن عباس –رضي الله عنهما–	443
خدمت النبي ﷺ عشر سنين...	ثابت عن أنس ﷺ	443
أنزل على النبي ﷺ وهو ابن ثلاث وأربعين.	سعيد بن المسيب ﷺ	442
وأنه أنزل على الرسول ثماني سنين في مكة قبل الهجرة...	الحسن البصري –رحمه الله–	442
كان رسول الله ﷺ ليس بالطويل البائن...	أنس بن مالك ﷺ	442
أنزل القرآن جملة واحدة إلى السماء الدنيا...	ابن عباس –رضي الله عنهما–	442
أنزل القرآن جملة واحدة في ليلة واحدة...	ابن عباس –رضي الله عنهما–	440
أنزل القرآن جملة واحدة حتى وضع في بيت العزة...	ابن عباس –رضي الله عنهما–	440
أنزل الله القرآن إلى السماء الدنيا في ليلة القدر...	ابن عباس –رضي الله عنهما–	439
أُنزل القرآن في ليلة القدر جملة واحدة إلى سماء الدنيا...	ابن عباس –رضي الله عنهما–	439
إنما نزل في رمضان، في ليلة القدر....	ابن عباس –رضي الله عنهما–	439
فُصِل القرآن من الذكر....	ابن عباس –رضي الله عنهما–	440
إذا تكلم الله بالوحي سمع أهل السموات شيئا فإذا فزع...	عبد الله بن مسعود ﷺ	434
تعشير المصحف بالحبر لا بأس به.	الإمام مالك بن أنس –رحمه الله–	371
أول ما بدئ به رسول الله من الوحي الرؤيا الصالحة...	عائشة –رضي الله عنها–	432
بدؤوا فنقطوا، ثم خمسوا، ثم عشروا.	قتادة بن دعامة –رحمه الله–	370
أن عبد الله بن مسعود ﷺكان يكره التعشير.....	مسروق –رحمه الله تعالى–	370
أن عبد الله ﷺكان يحك التعشير....	مسروق –رحمه الله تعالى–	471
لا أرى بأسا أن ينقط المصحف بالعربية	الليث بن سعد –رحمه الله–	369
لا بأس به، ما لم تبغوا.	الحسن البصري –رحمه الله–	369
جردوا القرآن، ولا تخلطوا به ما ليس منه.	إبراهيم النخعي –رحمه الله–	369
جردوا القرآن ولا تخلطوه بشيء.	عبد الله بن عمر –رضي الله عنهما–	369
جردوا القرآن.	عبد الله بن مسعود ﷺ	369

صليت خلف النبي ﷺ...	أنس بن مالك ﷺ	174
كان رسول الله ﷺ يستفتح الصلاة بالتكبير...	عائشة –رضي الله عنها–	174
كان النبي ﷺ لا يعرف فصل السورة حتى	ابن عباس –رضي الله عنهما–	173-172
كانت قراءته مدا.....	أنس بن مالك ﷺ	172
كان يقطع قراءته آية آية	أم سلمة–رضي الله عنها–	171-170
كان رسول الله ﷺ إذا دخل في الصلاة...	عبد الله بن مسعود ﷺ	161
كان رسول الله ﷺ إذا دخل في الصلاة من الليل...	أبو أمامة الباهلي ﷺ	161
جلس رسول الله ﷺ وكشف عن وجهه...	عائشة –رضي الله عنها–	161
كان رسول الله ﷺ إذا قام من الليل كبَّر	أبو سعيد الخدري ﷺ	160
جاء جبريل عليه السلام إلى النبي ﷺ	أبي بكرة ﷺ	445
إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت....	أنس بن مالك ﷺ	447-566-448
حتى إذا نسخوا الصحف في المصاحف...	أنس بن مالك ﷺ	566-561
دخلت على عائشة– رضي الله عنها– فقالت....	جبير بن نفير ﷺ	469
كان لا ينام حتى يقرأ ألم تنزيل السجدة...	جابر بن عبد الله ﷺ.	471
أن رسول الله ﷺ قام ليلة كاملة بآية واحدة يرتلها....	ابن عباس –رضي الله عنهما–	511
أن عثمان بن عفان ﷺ كان يختمه في كل ليلة....	السائب بن يزيد –رحمه الله–	512
أنه كان يختمه في كل ليلة في ركعة واحدة، ويقرأ سورة...	سعيد بن جبير ﷺ	512
النظر إلى الكعبة عبادة...	عائشة –رضي الله عنها–	514
من قرأ مائتي آية كل يوم نظرا.....	أبو الدرداء ﷺ	514
كره شراء المصاحف...	علقمة –رحمه الله–	526

فهرس الأشعار:

شطر البيت الشعري	قائله	الصفحة
لا بأس بالقوم من طول ومن عظم **....	حسان بن ثابت ﷺ	43
تاب صالح سحرا **.....	لم أقف على اسم قائله	43
ألا ربّ يوم قد لهوت وليلة**.....	امرؤ القيس	51
وَآضَ رَوضُ اللَّهوِ يَبْساً ذَاوِياً **...	ابن دريد	66
أَأَنْ رَأَيتْ رجلا أعشى اضربه**....	الأعشى(ميمون بن قيس)	66
تَقُولُ بِنْتِي وَقَدْ قَرَّبَتْ مُرْتَحَلاً**.....	الأعشى	86
قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَعِرْفَانِ**....	امرؤ القيس	85
وَأَتَى صَوَاحِبَهَا فَقُلْنَ** هَذَا الَّذِي مَنَحَ الْمَوَدَّةَ..	جميل بن معمر	85
واكسِرْ، أو اشِم فا ثُلاثيٍّ أُعلْ **...	محمد بن عبد الله بن مالك	112
وهم صلبوا العبديّ في جذع نخلة **...	سويد بن أبي كاهل	113
علـــمي معي حيثما شئت يتبـــعني**....	الإمام الشافعي	148
آيـــات حـــق من الرحمن محدثة**...	البُصيري	149
ضَحّوْا بِأَشْمَطَ عُنْوانُ السُّجودِ بِهِ**.....	حسان بن ثابت ﷺ	475

فهرس الأعلام المترجم لهم

العلم	رقم الصفحة
إبراهيم النخعي	368
إبراهيم بن عبد السلام أبي إسحاق العطّار	103
ابن أبي داود	567
ابن الأثير	476
ابن الأنباري	455
ابن الباذش	60
ابن الجزري	68
ابن الجندي	227
ابن الحاجب	102
ابن الحارث بن هشام	566
ابن الحَصَّار	455
ابن الزبير	44
ابن السكيت	65
ابن الطفيل	64
ابن الفرس المالكي	144
ابن القاصح	204
ابن القاضي	30
ابن القصاب	62
ابن القيم	444
ابن المجراد	177
ابن المرابط	207
ابن بري	29
ابن جبير	211
ابن جزي	207
ابن جني	102
ابن حبان	465
ابن حبيب	526

ابن حزم الكلوذاني	503
ابن خاقان	37
ابن خلدون	291
ابن دريد	66
ابن ذكوان	43
ابن سعدان	241
ابن سفيان	180
ابن سيرين	368
ابن شاس	148
ابن شريح	61
ابن عاشر	72
ابن عامر	44
ابن عبد البر	101
ابن عثيمين	440
ابن غلبون	37
ابن فارس	432
ابن قدامة	498
ابن قيس	327
ابن كثير	82
ابن كيسان	399
ابن كيسة	265
ابن مالك	66
ابن محيصن	83
ابن مطروح	249
ابن معاذ الجهني	350
ابن مفلح	523
ابن منظور	529
ابن مهران	222
ابن وثيق	297

الأبهري	452
أبو إسحاق التجيبي	107
أبو إسحاق التونسي	32
أبو الحسن الأنطاكي	184
أبو الحسن الحمامي	208
أبو الحسن القابسي	146
أبو الحسن بن ذؤابة القزاز	245
أبو الحسن بن كرز	183
أبو الحسن علي الحُصْرِي	32
أبو الحسن علي بن عصفور	102
أبو الحسين البصري	368
أبو العباس المبرد	66
أبو العباس المهدوي	50
أبو العباس بن حرب	343
أبو العز القلانسي	208
أبو القاسم الشاطبي	39
أبو القاسم الطرسوسي	335
أبو القاسم المُسيبي	166
أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي	102
أبو المعالي	436
أبو أمامة	161
أبو بكر ابن العربي	100
أبو بكر الأدفوي	63
أبو بكر الأصبهاني	35
أبو بكر الشذائي	196
أبو بكر الصديق	96
أبو بكر بن مجاهد	63
أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي	103
أبو بكرة	445

أبو جعفر	55
أبو حامد الغزالي	64
أبو حنيفة	171
أبو حيَّان	490
أبو داود سليمان بن نجاح	63
أبو زيد القيرواني	67
أبو سعيد الخدري	160
أبو سعيد بن المعلى	
أبو سعيد عثمان	10
أبو شامة	163
أبو طاهر بن أبي هاشم	251
أبو عبد الله الحفيد	12
أبو عبد الله القيسي	62
أبو عبد الله المحاصي	61
أبو عبد الله محمد بن هشام اللخمي	66
أبو عبيد الهروي	100
أبو عصمة نوح بن أبي مريم المروزي	467
أبو علي الدينوري	103
أبو عمرو البصري	82
أبو عمرو الداني	36
أبو فارس الأدوزي	24
أبو محمد الشافعي	148
أبو محمد اليزيدي	373
أبو محمد عبد الحق ابن عطية الأندلسي	101
أبو محمد عبد الغني المشهور باللبيب	100
أبو محمد مكي	36
أبو مسلم الأصفهاني	531
أبو موسى الجزولي	65
أبو نشيط	56

أبو هريرة	162
أبو وليد الباجي	147
أبو يعلى	463
أبي بن كعب	115
أحمد بن خليل الفراهيدي	39
أحمد بن صالح	228
الأخفش	39
الأركاتي	293
الأزرق	32
الأزهري	476
أسماء بنت يزيد	470
إسماعيل بن إسحاق	273
إسماعيل بن حماد الجوهري	103
أُسيد بن حُضير	468
الأشعري	465
أشهب	79
الأعشى	66
الأعمش	327
الألوسي	
أم سلمه	170
الإمام ابن قتيبة	99
الإمام أحمد	170
الإمام البخاري	77
الإمام المازري	520
الإمام مسلم	77
امرؤ القيس	51
الأهوازي	64
الأَوْزَاعِيّ	369
أوس بن أبي أوس	456

الباقلاني	291
البراء بن عازب	470
البصيري	149
البَغَوِيّ	493
البقاعي	485
بكير بن مسمار	525
البلنسي	62
البَيْضَاوِيّ	485
البيهقي	290
ثعلب	399
الثعلبي	481
جبير بن نفير	469
الجعبري	169
الجوهري	103
حذيفة بن اليمان	457
حسان بن ثابت	42
الحسن البصري	368
الحسن بن داود النَقَّار	199
الحسن بن قاسم المرادي	103
حفص	76
حفصة	96
الحلواني	177
الحليمي	371
حمزة	45
الخراز	22
خلف	37
داود بن أبي طيبة	206
داود بن محمد التوتلي التيملي	21
الدكتور أحمد شرشال	294

الدكتور حميتو	80
الراغب الأصفهاني	529
الزجاج	425
الزركشي	132
الزمخشري	101
زيد بن ثابت	566
الزيلعي	526
سالم بن عبد الله	526
سبط الخياط	241
سحنون	147
السدي	492
سعيد بن العاص	566
سعيد بن جبير	439
سليم بن محمد بن يوسف ربيع الجزائري	33
السَّمْعَانِيّ	495
السملالي	188
سهل بن سعد الساعدي	516
سيبويه	65
السيوطي	132
شرف الدين	151
شهاب الدين القرافي	22
الشوكاني	175
الشيخ ابن آجطا	76
الشيخ عبد الله بن فودي	135
الشيخ علي بن محمد	379
الشيخ محمد بن سليمان الجزولي	65
الشيرازي	305
الصفاقسي	191
الضباع	299

الضَّحَّاكُ	492
طاووس بن كيسان	399
الطحاوي	445
طلحة بن عبيد الله	171
عاصم	76
عامر بن الحارث بن رباح الباهلي الأعشى	103
عائشة	133
عُبادة بن الصامت	517
عبد الحق بن أبي سعيد	11
عبد الرحمن بن عوف	555
عبد الصمد	35
عبد الله بن الزبير	454
عبد الله بن شقيق	516
عبد الله بن عمر	368
عبد الله بن عمرو بن العاص	471
عبد الله بن مسعود	133
عبد الواحد بن الحسن الرجراجي	21
عبد الوهاب	183
عثمان بن أبي العاص	454
عثمان بن عفان ﷺ	91
العز بن عبد السلام	292
عطاء الخرساني	317
عقبة بن عامر	464
عكرمة	145
علقمة	508
علم الدين السخاوي	100
علي بن أبي طالب	512
علي بن أبي طلحة	489
عمر بن هارون	495

عمرو بن سليمان السيّاف	13
عيسى الهمداني	115
الغازي بن قيس	308
فارس بن أحمد	37
فخر الدين الرازي	150
الفراء	399
الفيروزآبادي	483
القاسم بن سلاّم	100
القاضي الحسين	273
القاضي عياض	67
قالون	30
قتادة	95
القسطلاني	305
القفال	318
القيجاطي	177
الكاساني	522
الكرماني	455
الكسائي	398
كعب الأحبار	572
كعب بن الأشرف	494
الكلبي	492
الليث بن سعد	369
المارغني	32
ماعز	555
مالك بن أنس	77
محمد بن إسحاق	467
محمد بن الشيخ الوطاسي	12
محمد بن جرير الطبري	100
محمد بن سحنون	130

محمد بن علي	236
محمد بن عيسى الأصبهاني	337
محمد بن ملوكة التونسي	348
مختار السوسي	132
المخللاتي	299
مروان بن الحكم	490
مسروق	370
المسور بن مخرمة	490
معاوية	290
المنبهي	80
المنتوري	68
ميمون الفاسي	68
ميمون الفخّار	164
النابغة الجعدي أبو إسحاق المسيبي	110
نافع	29
النحاس	455
النَّخعي	327
نصير النحوي	363
النواس بن سمعان	334
الهذلي	162
الهرويِّ	100
هلال بن أمية	548
ورش	30
يحيى بن مخلوف السوسي	21
يونس	216

فهرس البلدان والقبائل والدول:

اسم البلد أو القبيلة أو الدولة	الصفحة
إيفسفاس	18
بلاد حاحا	13
بلخ	517
الدولة الحفصية	10
الدولة الوطاسية	10
شفشاون	13
الشياظمة	17
قبائل المصامدة	17
قبيلة أحمر	17
قبيلة رجراجة	17
مدينة أصيلا	12
مدينة تارودانت	14
مدينة تطوان	11
مدينة سبتة	11
مدينة فاس	11
مراكش	15
مكناس	12
منطقة السوس	13

فهرس المصطلحات الواردة في البحث:

المصطلح	الصفحة
الأترجة	462
أتفوقه	477
الاختلاس	279
الاختيار	46
الإخفاء	226
الأديم	525
الأرجوزة	31
الاستعاذة	160
الاستقلال	564
الأشاعرة	426
الإشمام	238
الأشمط	475
الأصول	31
الإضمار	564
الأعشار	370
الإمالة	229
التحقيق	197
التخصيص	506
التدوير	197
تعقبات	46
تلادي	455
الجكنية	302
الجهمية	437
الحدر	197
الحرز	146
الحصرية	32
الدوم	84

الزهراوين	459
السدانة	494
سنخ الحرف	408
شطنين	470
الصلصلة	434
الصنوبر	494
عثريا	552
غيايتان	468
الفرش	32
القرطاس	525
اللغة الحميرية	447
المتشابه	497
المحكم	497
المداد	525
النزول	436
نقط الإعجام	395
نقط الإعراب	106
النقط المدور	371
الهذرمة	511
ينفث	473
نزرت	491
خزانة الأسرة العمرية	15
الخزانة الحسينية	23
خزانة تاجارجوست	15
المدرسة البرحيلية	15
نهر أم الربيع	11
بئر معونة	533
نهر تانسيفت	17

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم برواية ورش عن الإمام نافع بصيغة الوورد.

- **أولا المصاحف الشريفة:**

مصحف التجويد برواية الإمام ورش من طريق الأصفهاني

المصحف التوافقي طبعة إستانبول تركيا.

المصحف الجزائري العتيق مطبعة الثعالبية (الرودوسي).

مصحف الجزائر برواية ورش عن نافع من طريق الأزرق (شريفي).

مصحف الجزائر برواية ورش عن الإمام نافع بطبعة الرغاية.

مصحف الجماهرية الليبية برواية الإمام قالون.

مصحف الأزهر برواية الإمام ورش.

المصحف الحسني برواية ورش المسبع.

المصحف المحمدي.

مصحف الدوري بطبعة مجمع الملك فهد.

المصحف الشريف برواية السوسي عن أبي عمرو البصري، طبعة دار المنار، القاهرة.

المصحف المتعلق برواية الإمام ورش بالخط المغربي.

المصحف برواية الإمام قالون طباعة مجمع الملك فهد بالمدينة النبوية.

المصحف برواية الإمام ورش طباعة مجمع الملك فهد بالمدينة النبوية.

مصحف المدينة النبوية برواية الإمام الدوري عن أبي عمرو البصري طبعة مجمع الملك فهد.

مصحف المدينة النبوية برواية الإمام حفص عن عاصم.

مصحف الواثق بالله برواية الإمام حفص عن عاصم.

مصحف برواية الإمام البزي عن ابن كثير.

مصحف مجمع الملك فهد برواية الإمام شعبة.

ثانيا: المصادر المخطوطة:

1. إعانة المبتدئ في القراءات مخطوط بمكتبة جامعة القرويين، تحت رقم "248".
2. تقييد في حصر اللغات التي نزل بها كلام الله مخطوط محفوظ في الخزانة الحسينية تحت رقم "12027".
3. تنبيه العطشان على مورد الظمآن في رسم القرآن، رقمها: 1811(93041)، وعدد أوراقها: 308 أما الطول: 21، العرض: 16، المسطرة: 23، لم يرد فيها اسم الناسخ، ولا تاريخ الفراغ من النسخ، مصورة في الإدارة المركزية لمكتبة الأزهر مجمع البحوث الإسلامية بمصر.

4. حلة الأعيان على عمدة البيان في الضبط القرآني، برقم الترفيف: A-MSS--10781 رصيد الأحمدية (636) لطفي، تاريخ الفراغ من النّسخ: يوم الجمعة الخامس عشر من شعبان عام خمسة وتسعين وألف(1095هـ) بالمكتبة الوطنية بتونس.
5. الدرة الجلية في نقط المصاحف العلية، ميمون الفخار، مخطوط بمكتبة الملك عبد العزيز، المدينة المنورة ضمن مجموع برقم: "259، ق 278- ب".
6. رسالة في أحكام تعليم القرآن، توجد لهذه الرسالة نسخة في مركز جهاد الليبيّين، تحت رقم "61"، ضمن مجموع، عدد أوراقها "10" ورقات.
7. فهرس الخزانة الحسينية بالقصر الملكي، تصنيف محمد الخطابي، (6-61)، تحت رقم "(5729)"، ط1 الرباط، 1987م.
8. فهرس المخطوطات العربية في المكتبة الوطنية بالجزائر وتونس، لهلال ناجي، ط1، عالم الكتب، بيروت 1999م.
9. فهرس خزانة القرويين بفاس، (3- 149)، تحت رقم "(1041)".
10. قرّة الأبصار على الثلاثة الأذكار مخطوط بمركز المخطوطات بالقيروان تحت رقم "21×15-ق.22-س.22، 2008 ".
11. مخطوط الأنوار السواطع على الدرر اللوامع في أصل مقرإ الإمام نافع، تحت رقم "379"، ومقاس: 21 × 15 سم، عدد صفحاتها 521 ورقة، في كل ورقة وجهان -صفحتان-، ومتوسط عدد الأسطر يتراوح بين 21 و23 سطر، بالمكتبة الوطنية بالجزائر.

ثالثا: المصادر والمراجع المطبوعة:

- **كتب علوم القرآن والقراءات والتفسير:**

1. الإبانة عن معاني القراءات، مكي بن أبي طالب حموش القيسي، قدم له وحققه وعلق عليه وشرحه وخرج قراءته، الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، (د.ت.ط).
2. أبحاث في علم التجويد، د.غانم قدوري الحمد، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، ط1 1422هـ/2002م.
3. إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع للإمام الشاطبي، عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المعروف بأبي شامة الدمشقي، تحقيق وتقديم وضبط: إبراهيم عطوه عوض، دار الكتب العلمية، (د.ط) (د.ت.ن).
4. الإبريز من كلام سيدي عبد العزيز الدباغ، سيدي أحمد بن المبارك السجلماسي المالكي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط3، 1423هـ/2002م.
5. إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، البنّا، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية، لبنان، ط3 سنة: 1427هـ/2006م.

6. الإتقان في علوم القرآن، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية، المملكة العربية السعودية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة (د.ط)، (د.ت.ن).
7. الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها، د. حسن ضياء الدين عتر، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان ط1، 1409هـ/1988م.
8. الأحرف القرآنية السبعة، عبد الرحمن إبراهيم المطرودي، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع الرياض، ط1، 1411هـ/1991م.
9. أحكام القرآن، أبو بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي، راجع أصوله وخرّج أحاديثه وعلّق عليه: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1424،3هـ/2002م.
10. أحكام القرآن، أحمد بن علي الرازي الجصاص أبو بكر، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1412هـ/1992م.
11. أحكام القرآن، الإمام أبو محمد عبد المنعم بن عبد الرحيم المعروف بابن الفرس، تحقيق: صلاح الدين بو عفيف، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1427هـ/2006م.
12. إحكام القنطرة في أحكام البسملة، أبو الحسنات محمد عبد الحي ابن محمد عبد الحليم اللكنوي الهندي حققه وخرّج حديثه: صلاح محمد سالم أبو الحاج، مؤسسة الرسالة، دار البشير، عمان، الأردن، (د.ط) (د.ت.ن).
13. أحكام قراءة القرآن الكريم، شيخ المقارئ المصرية، محمود خليل الحصري، ضبط نصه وعلّق عليه: محمد طلحة بلال منيار، المكتبة المكية، دار البشائر الإسلامية، (د.ط)، (د.ت.ن).
14. إحياء علوم الدين، الإمام أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 1426هـ/2005م.
15. الاختلاف بين القراءات، أحمد البيلي، دار الجيل، بيروت، الدار السودانية للكتب، الخرطوم، ط1 1408هـ/1988م.
16. اختلاف وجوه طرق النشر مع بيان المقدم أداء، بشير أحمد أحمد دعبس، دار الصحابة للدراسات القرآنية والعربية، طنطا، ط1، 1430هـ/2009م.
17. أخلاق حملة القرآن، أبو بكر محمد بن الحسين الآجري البغدادي، تحقيق: الدكتور غانم قدوري الحمد دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 1429هـ/2008م.
18. الإدغام الكبير، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحقيق: عبد الرحمن العارف، عالم الكتب، القاهرة ط1، 1424هـ/2003م.

19. الأرجوزة المنبهة على أسماء القراء والرواة وأصول القراءات وعقد الديانات بالتجويد والدلالات، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، حققه وعلق عليه: محمد بن مجقان الجزائري، دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط1، 1420هـ/1999م.
20. إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، تحقيق: أبو مصعب محمد سعيد البدري، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، ط8، 1428هـ/2007م.
21. إرشاد المريد إلى مقصود القصيد في القراءات السبع، علي محمد الضباع، اعتنى به: جمال الدين محمد شرف وعبد الله علوان، دار الصحابة للتراث بطنطا،1427هـ/2006م.
22. أساس البلاغة، محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط1، سنة: 1419هـ/1998م.
23. أسماء القرآن الكريم، وأسماء سوره وآياته، معجم موسوعي ميسر، الدكتور آدم بمبا، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ط1، 1430هـ/2009م.
24. أسماء سور القرآن وفضائلها، منيرة محمد ناصر الدوسري، تقديم: فهد بن عبد الرحمن بن سليمان الرومي دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط1، 1427هـ.
25. أصول رواية الإمام قالون، المقرئ الشيخ محمد علي عثمان، نسخة خاصة بطلبة العلم وحقوق الطبع محفوظة للمؤلف الشيخ، ط1، 2014م.
26. أصول الضبط وكيفيته على جهة الاختصار، أبو داود سليمان بن نجاح، تحقيق: د. أحمد بن أحمد بن معمر شرشال، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، طبعة سنة: 1427هـ.
27. أصول في التفسير، محمد صالح العثيمين، أشرف على تحقيقه قسم التحقيق بالمكتبة الإسلامية، عين شمس الشرقية، ط1، 1422هـ/2001م.
28. أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي، طبع على نفقة المحسن: الشيخ محمد بن عوض بن لادن، ط2، 1400هـ/1979م.
29. إعجاز القرآن الكريم بين الإمام السيوطي والعلماء، دراسة نقدية ومقارنة: محمد بن حسن بن عقيل موسى، دار الأندلس الخضراء للنشر والتوزيع، جدة، ط1، 1417هـ/1997م.
30. إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، مصطفى صادق الرافعي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط9 1393هـ/1973م.
31. إعجاز القرآن، أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار المعارف، مصر، ط3 (د.ت.ن).
32. إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، اعتنى به: الشيخ خالد العلي، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط2، 1429هـ/2008م.

33. الإقناع في القراءات السبع، ابن الباذش، تحقيق: عبد المجيد قطامش، دار الفكر، دمشق، ط1، سنة: 1403هـ.
34. الاكتفاء في القراءات السبع المشهورة، أبو الطاهر إسماعيل بن خلف، تحقيق أ.د: حاتم صالح الضامن، دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، سورية، دمشق، ط1، 1426هـ/2005م.
35. الألفات المختلف فيها بين الحذف والإثبات في المصاحف المطبوعة، السيد فرغل أحمد، بحث، (د.ت.ن).
36. إمتاع الفضلاء بتراجم القراء في ما بعد القرن الثامن الهجري، إلياس بن أحمد حسين بن سليمان الساعاتي تقديم: فضيلة المقرئ الشيخ: محمد تميم الزعبي، دار الندوة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، (د.ط)، (د.ت.ن).
37. إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د.ط)، (د.ت.ن).
38. الانتصار للقرآن، القاضي أبي بكر ابن الطيب الباقلاني، تحقيق: الدكتور محمد عصام القضاة، دار الفتح للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، (د.ط)، (د.ت.ن).
39. الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه ومعرفة أصوله واختلاف الناس فيه، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: الدكتور أحمد حسن فرحات، دار المنارة، جدة، ط1، 1406هـ/1986م.
40. البحر المحيط، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، زكريا عبد المجيد النوقي، أحمد النجولي الجمل، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ط1، 1422هـ/2001م.
41. البحر المحيط، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، زكريا عبد المجيد النوقي، أحمد النجولي الجمل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1422هـ/2001م.
42. بحوث منهجية في علوم القرآن الكريم، موسى إبراهيم الإبراهيم، دار عمار، عمان، ط2 1416هـ/1996م.
43. البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدرة، القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب، عبد الفتاح القاضي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، (د.ط)، (د.ت.ن).
44. البرهان في توجيه متشابه القرآن لما فيه من الحجة والبيان، برهان الدين أبي القاسم الكرماني، محمود بن حمزة بن نصر الكرماني، تحقيق وشرح وتعليق: الدكتور السيد الجميلي، مركز كتاب للنشر، مصر، (د.ط)، (د.ت.ن).

45. البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق: يوسف عبد الرحمن المرعشلي، جمال حمدي الذهبي، وإبراهيم عبد الله الكردي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط1، 1410هـ/1990م.
46. البسملة، أبو محمد عبد الرحمن بن إسماعيل الدمشقي الشهير بأبي شامة المقدسي، دراسة وتحقيق: عدنان بن عبد الرزاق الحموي الغلبي، المجمع الثقافي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، (د.ط)، (د.ت.ن).
47. البشرى في تيسير القراءات العشر الكبرى، محمد نبهان بن حسين مصري، ط1، 1434هـ/2013م.
48. بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، تحقيق: عبد العليم الطحاوي، 1412هـ/1992م.
49. البيان في عد آي القرآن، أبو عمرو الداني، تحقيق: غانم قدوري الحمد، مركز المخطوطات والتراث الكويت، ط1، 1414هـ/1994م.
50. البيان في مباحث من علوم القرآن، عبد الوهاب عبد المجيد غزلان، مطبعة دار التأليف، القاهرة، (د.ط)، (د.ت.ن).
51. تاريخ المصحف الشريف، عبد الفتاح القاضي، طُبع على نفقة قطاع المعاهد الأزهرية، مصر 1435هـ/2014م- 1436هـ/2015م.
52. تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة، شرحه ونشره: السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث، القاهرة، (د.ط) (د.ت.ن).
53. التبصرة في القراءات السبع، مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: محمد غوث الندوي، الدار السلفية الهند، ط2، سنة: 1402هـ/1982م.
54. التبصرة في قراءات الأئمة العشرة، أبو الحسن علي بن فارس الخيّاط، تحقيق رحاب محمد مفيد شقيقي مكتبة الرشد ناشرون، (د.ط)، (د.ت.ط).
55. التبيان في آداب حملة القرآن، الإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي، حققه وعلّق عليه: محمد الحجَّار دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط4، 1417هـ/1996م.
56. التبيان في إعراب القرآن(يعرض لأهم وجوه القراءات ويعرب جميع آي القرآن)، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، (د.ط)، (د.ت.ن).
57. التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن على طريق الإتقان، الشيخ طاهر الجزائري الدمشقي، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط3، 1412هـ.
58. التجويد المصور، الدكتور أيمن رشدي سويد، مكتبة ابن الجزري، دمشق، سورية، ط2

1432هـ/2011م.
59. تحبير التيسير في قراءات الأئمة العشرة، محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف الجزري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1404هـ/1983م.
60. التحديد في الإتقان والتجويد أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، دراسة وتحقيق الدكتور غانم قدوري الحمد، دار عمار، عمان، ط1، 1421هـ/2000م.
61. التحرير والتنوير، الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس، 1997م.
62. تحصيل المنافع على كتاب الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع، الشيخ السَّملالي الكرامي الشنقيطي مكتبة التوبة، المملكة العربية السعودية، الرياض، ط1، 1422هـ/2001م.
63. التحصيل لفوائد كتاب التفصيل الجامع لعلوم التنزيل، أبو العباس أحمد بن عمار المهدوي، المقابلة والتحقيق: محمد زياد محمد طاهر شعبان، فرح نصري شيخ البزورية، إشراف الدكتور: محمد يوسف الشريجي وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، إدارة الشؤون الإسلامية، قطر، ط1، 1435هـ/2014م.
64. تحفة المنافع في مقرأ الأسنى الإمام نافع، ميمون مولى أبو عبد الله بن الفخار، راجعه: عبد الرحمن ولد سيدي محمد ولد محمود الحنشي والمختار ولد آلا العمر أكداشي الحسني، كما قام بمراجعتها وتصحيحها الدكتور: عبد الهادي حميتو، بقلم: جمعة بن عبد الله الكعبي، سنة: 1435هـ.
65. التذكرة في القراءات الثمان، طاهر بن عبد المنعم بن غلبون، تحقيق: أيمن رشدي سويد، (د.م.ن)، ط1، سنة: 1412هـ/1991م.
66. ترجيحات الزركشي في علوم القرآن عرضا ودراسة، تقديم: بدر بن ناصر البدر، تأليف: غانم بن عبد الله بن سليمان الغانم، دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 1430هـ/2009م.
67. التسهيل لعلوم التنزيل، أبو القاسم محمد بن أحمد بن جزي الكلبي، ضبطه وصححه وخرّج آياته: محمد سالم هاشم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1415هـ/1995م.
68. التعريف في اختلاف الرواة عن نافع، أبو عمرو الداني، دراسة وتحقيق: محمد السحابي، سلا، المغرب (د.ط)، (د.ت.ن).
69. تفسير الثعالبي المسمى بالجواهر الحسان في تفسير القرآن، عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف أبي زيد الثعالبي المالكي، حقق أصوله وعلق عليه وخرّج أحاديثه: الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود وشارك في تحقيقه: الأستاذ الدكتور: عبد الفتاح أبو سنة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط1 1418هـ/1997م.
70. تفسير الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، ط1، 1422هـ/2001م.

71. تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب، محمد الرازي فخر الدين ابن العلامة ضياء الدين عمر المشتهر بخطيب الري، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، بيروت، ط1 1401هـ/1981م.

72. تفسير القرآن العظيم مسندا عن رسول الله ﷺ والصحابة والتابعين، الإمام الحافظ عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي ابن أبي حاتم، تحقيق: أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، الرياض ط1، 1417هـ/1997م.

73. تفسير القرآن العظيم، الحافظ أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، تحقيق: سامي بن محمد السلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط2، 1420هـ/1999م.

74. تفسير القرآن العظيم، محمد الصالح بن العثيمين، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط1 1423هـ.

75. تفسير القرآن العظيم، محمد بن صالح العثيمين، دار ابن الجوزي، (د.ط)، (د.ت.ن).

76. تفسير القرآن الكريم المسمى ضياء التأويل في معاني التنزيل، أبو محمد عبد الله بن محمد بن عثمان الملقب بفودي، الناشر الحاج محمد علي أنجي، سكتو نيجيريا، (د.ط)، (د.ت.ن).

77. تفسير القرآن الكريم، الشيخ محمد عبده، جزء عم، مطبعة مصر، شركة مساهمة مصرية، ط3 1341هـ.

78. تفسير القرآن، أبو المظفر السمعاني، تحقيق: أبي بلال غنيم بن عباس بن غنيم، دار الوطن، الرياض، ط1 1418هـ/1997م.

79. تفسير القرآن، عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام السلمي الدمشقي، قدم له وحققه وعلق عليه: الدكتور: عبد الله بن إبراهيم بن عبد الله الوهيبي، حقوق الطبع محفوظة للمحقق، المملكة العربية بالأحساء، ط1، 1416هـ/1996م.

80. التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج، وهبة الزحيلي، دار الفكر، دمشق، ط10 1430هـ/2009م.

81. تفسير النسفي المسمى بمدارك التنزيل وحقائق التأويل، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي تحقيق: سيد زكريا، مكتبة نزار مصطفى الباز، (د.ط)، (د.ت.ن).

82. التفسير والمفسرون، محمد حسين الذهبي، مكتبة وهبة، القاهرة، (د.ط)، (د.ت.ن).

83. تقريب المعاني في شرح حرز الأماني في القراءات السبع، سيد لاشين أبو الفرح، وخالد بن محمد الحافظ العلمي، دار الزمان، المدينة المنورة، ط5، 1424هـ/2003م.

84. تقريب النشر في القراءات العشر، الإمام شمس الدين أبي الخير محمد بن محمد بن علي ابن الجزري، وضع حواشيه: عبد الله محمد الخليلي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1423هـ/2002م.
85. تقريب النفع في القراءات السبع، علي محمد الضباع، تقديم: علي محمد توفيق النحاس، تحقيق: محمد سيد عبد الله فتح الله، دار الماهر بالقرآن، القاهرة، ط1، 1435هـ/2014م.
86. التقريب والحرش المتضمن لقراءة قالون وورش، ابن المرابط، تحقيق: حسن حميتو، مركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث، الرابطة المحمدية للعلماء، ط1، سنة: 1431هـ/2010م
87. التقريب والحرش المتضمن لقراءة قالون وورش، ابن المرابط، تحقيق: حسن حميتو، مركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث، الرابطة المحمدية للعلماء، ط1، 1431هـ/2010م.
88. تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع، الإمام أبي علي الحسن بن خلف بن عبد الله بن بليمة، تحقيق: سُبيع حمزة حاكمي، دار القبلة للثقافة الإسلامية، المملكة العربية الإسلامية، مؤسسة علوم القرآن، سوريا، دمشق، ط1، 1409هـ/1988م.
89. التلخيص في القراءات الثمان، أبو معشر الطبري، تحقيق: محمد حسن عقيل موسى، مؤسسة الخيرية لتحفيظ القرآن بجدة، (د.ط)، (د.ت.ن).
90. التمهيد في علم التجويد، أبو الخير محمد بن الجزري، تحقيق: غانم قدوري الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1421هـ/2001م.
91. تنزيل القرآن، محمد بن مسلم بن عبد الله بن شهاب الزهري، تحقيق: صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الحديث، بيروت، ط2، 1980م.
92. تنوير المقباس من تفسير ابن عباس، عبد الله بن عباس، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1 1412هـ/1992م.
93. التوضيح والبيان في مقرأ الإمام نافع بن عبد الرحمن، إدريس بن عبد الله الودغيري الإدريسي الحسني تحقيق عبد العزيز العمراوي، مطبعة آنفو برانت، الليدو، فاس، (د.ط)، (د.ت.ن).
94. التيسير في القراءات السبع، أبو عمرو الداني، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مكتبة الصحابة، الإمارات الشارقة، ط1، 1429هـ/2008م.
95. الثمر الجني في بيان أصول رواية قالون عن نافع المدني، عبد الحكيم أحمد أبو زيان، دار ومكتبة بن حمودة للنشر والتوزيع، زليتن، ليبيا، ط1، 2004م.
96. جامع البيان في القراءات السبع المشهورة، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحقيق: محمد صدوق الجزائري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2005م.

97. الجامع المفيد لأحكام الرسم والضبط والقراءة والتجويد، أبو زيد عبد الرحمن بن أبي القاسم المعروف بابن القاضي، تحقيق: أنس بن عبد الله بن محمد الكندري، مجلة الوعي الإسلامي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، الطبعة الأولى، العدد 134، 1438هـ/2017م.
98. الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، شارك في تحقيق هذا الجزء محمد رضوان عرقسوسي مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1427هـ/2006م.
99. الجسر المأمون إلى رواية قالون من طريقي الشاطبية والطيبة، توفيق إبراهيم ضمرة، المملكة الأردنية الهاشمية،عمان، ط1، 1427هـ/2006م.
100. جمال القرّاء وكمال الإقراء، أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد المعروف بعلم الدين السخاوي من أوله إلى نهاية الطود الراسخ في المنسوخ والناسخ، دراسة وتحقيق: عبد الحق عبد الدايم سيف القاضي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، ط1، 1410هـ.
101. جواهر القرآن، أبو حامد الغزالي الطوسي، تحقيق: محمد رشيد رضا القباني، دار إحياء العلوم، بيروت، ط2، 1406هـ/1986م.
102. حاشية مقدمة التفسير، عبد الرحمن بن محمد بن قاسم الحنبلي النجدي، ط2، 1410هـ/1990م.
103. حجة القراءات، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، محقق الكتاب ونعلق عليه: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط5، 1418هـ/1997م.
104. الحجة في القراءات السبع، أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، قدم له: فتحي حجازي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1420هـ/1999م.
105. الحجة في علل القراءات السبع، أبو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، وأحمد عيسى حسن المعصراوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1428هـ/2007م.
106. الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي، بشير حويجات، دار المأمون للتراث، بيروت، ط1، 1992م.
107. حديث الأحرف السبعة دراسة لإسناده ومتنه واختلاف العلماء في معناه وصلته بالقراءات القرآنية، عبد العزيز بن عبد الفتاح القارئ، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1423هـ/2002م.
108. الحواشي الربيعية على متن نظم البرية المسمى الدرر اللوامع في أصل مقرإ الإمام نافع للشيخ أبي الحسن علي بن محمد المعروف بابن بري، سليم بن محمد بن يوسف ربيع الجزائري، (د.ط)، (د.ت.ن).

109. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، (د.ط)، (د.ت.ن).

110. الدر المنثور في التفسير بالمأثور، جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، القاهرة، ط1، 1424هـ/2003م.

111. الدر النثير والعذب النمير في شرح مشكلات وحل مقفلات اشتمل عليها كتاب التيسير لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، عبد الواحد بن محمد بن أبي السداد المالقي، تحقيق ودراسة: أحمد عبد الله أحمد المقري 1411هـ/1990م.

112. دراسات في علوم القرءان الكريم، فهد بن عبد الرحمن بن سليمان الرومي، الرياض، ط14، 1426هـ/2005م.

113. الدرة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة، أبو بكر عبد الغني اللبيب، دراسة وتحقيق: عبد العلي أيت زعبول، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط1، 1432هـ/2011م.

114. الدقائق المحكمة في شرح المقدمة الجزرية، زكرياء الأنصاري، ومحمد بن الجزري، المطبعة والمكتبة السعيدية، (د.ط)، (د.ت.ن).

115. الرسالة الغرَّاء في الأوجه الرَّاجحة في الأداء عن العشرة القُرَّاء، علي بن محمد توفيق النَّحاس، مراجعة: عبد الرزاق السيد أحمد البكري، قرظه: كريم راجح، مكتبة الآداب، القاهرة، ط2، 1425هـ/2004م.

116. رسالة القرءان الكريم من خلال أسمائه وصفاته –دراسة موضوعية تحليلية–، إعداد الطالب: أحمد سيد عبد الوهاب مجيد الثينجوييني، تحت إشراف الأستاذ: أحمد محمد طه الباليساني، رسالة دكتوراه فلسفة أصول الدين تخصص تفسير، قسم علوم القرآن، كلية الدراسات الإسلامية، جامعة سانت كليمنتس العالمية، سنة: 1431هـ/2010م.

117. الرسالة الكبرى في البسملة، أبو العرفان محمد بن علي الصبان، تحقيق: فواز أحمد زمرلي، وحبيب يحيى المير، دار الكتاب العربي، بيروت، 1428هـ/2007م.

118. الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: د. أحمد حسن فرحات، دار عمار، الأردن، ط3، 1417هـ/1996م.

119. روائع البيان في تفسير آيات الأحكام من القرآن، محمد علي الصابوني، مكتبة الغزالي، دمشق، مؤسسة مناهل العرفان، بيروت، ط3، 1400هـ/1980م.

120. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي، إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، (د.ط)، (د.ت.ن).

121. زاد المسير في علم التفسير، الإمام أبي الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، المكتب الإسلامي، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1، 1423هـ/2002م.

122. الزيادة والإحسان في علوم القرآن، ابن عقيلة المكي، مركز البحوث والدراسات، الإمارات العربية المتحدة، ط1، 1427هـ/2006م.
123. السبعة في القراءات، ابن مجاهد: تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، القاهرة، (د.ط)، (د.ت.ن).
124. سراج القارئ المبتدئ وتذكار المقري المنتهي، أبو القاسم علي بن عثمان بن محمد بن أحمد بن القاصح شركة مصطفى البابي الحلبي وسركاؤه، مصر، ط3، 1373هـ/1954م.
125. شرح الدرر اللوامع في أصل مقرإ الإمام نافع، أبو عبد الله محمد بن عبد الملك المنتوري القيسي، تقديم وتحقيق: الصديقي سيدي فوزي، ط1، 1421هـ/2001م.
126. شرح طيبة النشر في القراءات العشر، شهاب الدين أبو كر أحمد بن محمد بن محمد بن الجزري، ضبطه وعلق عليه: أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1420هـ/2000م.
127. صفوة الراسخ في علم المنسوخ والناسخ، أبو عبد الله شعلة، حققه ودرسه: د. محمد إبراهيم عبد الرحمن فارس، راجعه وقدّم له: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، طُبع سنة: 1415هـ/1995م.
128. الطريق المأمون إلى أصول رواية قالون من طريق الشاطبية، عبد الفتاح السيد عجمي المرصفي، مراجعة: عبد الفتاح القاضي، دار الكنوز، القاهرة، (د.ط)، (د.ت.ن).
129. علوم القرآن الكريم، نور الدين عتر، مطبعة الصباح، دمشق، ط1، 1414هـ/1993م.
130. علوم القرآن بين البرهان والإتقان "دراسة مقارنة"، حازم سعيد حيدر، دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة، 1420هـ.
131. علوم القرآن من خلال مقدمات التفاسير، محمد صفاء إبراهيم حقي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان ط1، 1425هـ/2004م.
132. علوم القرآن وإعجازه وتاريخ توثيقه، عدنان محمد زرزور، دار الإعلام، عمان، ط1 1426هـ/2005م.
133. علوم القرآن، إبراهيم النعمة، دون دار نشر، ط2، 1429هـ/2008م.
134. عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ معجم لغوي لألفاظ القرآن الكريم، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1 1417هـ/1996م.
135. غاية المريد في علم التجويد، عطية قابل نصر، حقوق الطبع والنشر محفوظة للمؤلف، الرياض، ط4 1414هـ/1994م.
136. غرائب القرآن ورغائب الفرقان، نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي النيسابوري، تحقيق: الشيخ زكريا عميران، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1416هـ/1996م.

137. الغريبين في القرآن والحديث، أبو عبيد أحمد بن محمد الهروي، تحقيق ودراسة: أحمد فريد المزيدي، قدم له وراجعه: فتحي حجازي، قرظه: محمد الشريف وكمال العناني، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة الرياض، ط1، 1419هـ/1999م.

138. غيث النفع في القراءات السبع، علي النوري بن محمد السفاقسي، تحقيق: أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1425هـ/2004م.

139. فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، اعتنى به وراجع أصوله: يوسف الغوش، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط4، 1428هـ/2007م.

140. فتح الوصيد في شرح القصيد، علم الدين أبو الحسن علي بن محمد السخاوي، تحقيق ودراسة: مولاي محمد الإدريسي الطاهري، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1423هـ/2002م.

141. الفتح والإمالة، أبو عمرو الداني، تحقيق وتخريج وتعليق: أبي سعيد عمر بن غرامة العمروي، (د.ط) (د.ت.ن).

142. الفجر الساطع والضياء اللامع في شرح الدرر اللوامع، أبو زيد عبد الرحمن بن القاضي، دراسة وتحقيق: أحمد بن محمد البوشخي، المطبعة الوطنية، مراكش، المملكة المغربية، ط1، 1428هـ/2007م.

143. فصول في أصول التفسير، مساعد بن سليمان الطيار، تقديم: محمد بن صالح الفوزان، دار النشر الدولي للنشرو التوزيع، الرياض، ط1، 1413هـ/1993م.

144. فضائل القرآن وما أنزل من القرآن بمكة وما أنزل بالمدينة، أبو عبد الله محمد بن أيوب بن الضريس البجلي، تحقيق: عروة بدير، دار الفكر، دمشق، سورية، ط1، 1408هـ/1987م.

145. فضائل القرآن وما أنزل من القرآن بمكة وما أنزل بالمدينة، أبو عبد الله محمد بن أيوب بن الضريس البجلي، تحقيق: عروة بدير، دار الفكر دمشق، سورية، ط1، 1408هـ/1987م.

146. فضائل القرآن ومعالمه وآدابه، أبو عبيد القاسم بن سلام، دراسة وتحقيق: أحمد بن عبد الواحد الخياطي، المملكة المغربية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، مطبعة فضالة، المغرب، 1415هـ/1995م.

147. فضائل القرآن، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير، حقق أصله وخرّج حديثه: أبو إسحق الحويني، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط1، 1416هـ.

148. فضائل القرآن، أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: د.فارروق حمادة، دار إحياء العلوم، بيروت، ط2 1992م.

149. فضائل القرآن، أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: فاروق حمادة، دار إحياء العلوم، بيروت، ط2، 1992م.

150. فنون الأفنان في عيون علوم القرآن، أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، حققه وخرج أحاديثه وأكمل فوائده: حسن ضياء الدين عتر، دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1 1408هـ/1987م.

151. الفوائد الجميلة على الآيات الجليلة، الشوشاوي، أبو علي الحسين بن علي بن طلحة الرجراجي الشوشاوي، دراسة وتحقيق: إدريس عزوزي، المملكة المغربية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية 1409هـ/1989م.

152. الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان، شمس الدين أبو عبد الله محمد المعروف بابن قيم الجوزية عنى بتصحيحه السيد محمد بدر الدين النعساني، مطبعة السعادة، مصر، ط1، 1327هـ.

153. القُرَّاء والقراءات بالمغرب، سعيد أعراب، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1410هـ/1990م.

154. القراءات القرآنية، تاريخها، ثبوتها، حجيتها، أحكامها، عبد الحليم بن محمد الهادي قابة، إشراف ومراجعة وتقديم: أ. د. مصطفى سعيد الخن، مؤسسة البلاغ للبحوث والدراسات، باب الزوار، الجزائر، 2015م.

155. قراءة نافع عند المغاربة من رواية أبي سعيد ورش، عبد الهادي حميتو، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، 1424هـ/2003م.

156. قرآنية البسملة بين الرد والاعتبار وأثر ذلك على الأحكام المتعلقة بها، مازن مصباح صباح، ومحمد زيدان عبد الهادي، كلية الشريعة، جامعة الأزهر، غزة، 2011م.

157. قصة الذبيح، عرض ونقد: فتحي محمد الزغبي، دار البشير للثقافة والعلوم، طنطا، مصر، ط1 1415هـ/1994م.

158. القصد النافع لبغية الناشئ والبارع على الدرر اللوامع في مقرئ الإمام نافع، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن الحسن التازي، شرح الإمام محمد بن إبراهيم الشريشي، تحقيق: التلميدي محمد محمود، دار العنود للطباعة والنشر والتغليف، جدة، ط1، 1413هـ/1993م.

159. القصيدة الحصرية في قراءة الإمام نافع، الحصري، تحقيق وتقديم: توفيق بن أحمد العبقري، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، ط1، 1423هـ/2002م.

160. قلائد الفكر في توجيه القراءات العشر، للأستاذين: قاسم أحمد الدجوي، محمد الصادق قمحاوي، المقرر على مرحلة التخصص بمعاهد القراءات، طبع على نفقة قطاع المعاهد الأزهرية، 1427هـ-1428هـ/2007م-2008م.

161. قلائد المرجان في بيان الناسخ والمنسوخ من القرآن، مرعي بن يوسف الكرمي الحنبلي، دراسة وتحقيق: د. محمد الرحيل غرايبة، د. محمد علي الزغول، دار الفرقان، عمان، ط1، 1421هـ/2000م.

162. قواعد الترجيح المتعلقة بالنص عند ابن عاشور في تفسيره، عبير بنت عبد الله النعيم، تقديم: فهد بن عبد الرحمن الرومي، دار التدمرية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 1436هـ/2015م.
163. قواعد الترجيح عند المفسرين، دراسة نظرية تطبيقية، حسين بن علي بن حسين الحربي، راجعه وقدّم له: فضيلة الشيخ مناع بن خليل القطان، دار القاسم، الرياض، ط1، 1417هـ/1996م.
164. قواعد التفسير، جمعا ودراسة، خالد بن عثمان السبت، دار ابن عفان، (د.ط)، (د.ت.ن).
165. القواعد الحسان لتفسير القرآن، فضيلة الشيخ عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله السعدي، مكتبة الرشد الرياض، ط1، 1420هـ/1999م.
166. الكافي في القراءات السبع، أبو عبد الله محمد بن شريح الرعيني الأندلسي، تحقيق: أحمد محمود عبد السميع الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1421هـ/2000م.
167. الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها، أبو القاسم يوسف بن علي بن جبارة بن محمد بن عقيل الهذلي المغربي، تحقيق: جمال بن السيد بن رفاعي الشايب، مؤسسة سما للنشر والتوزيع، ط1 1428هـ/2007م.
168. كتاب التجريد لبغية المريد في القراءات السبع، أبو القاسم عبد الرحمن بن عتيق المعروف بابن الفحام الصقلي المقرئ، دراسة وتحقيق: الدكتور ضاري ابراهيم العاصي الدوري، دار عمار، عمان، ط1 1422هـ/2002م.
169. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
170. الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: محي الدين رمضان،مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1404هـ/1484م.
171. الكفاية الكبرى في القراءات العشر، أبو العز محمد بن الحسين بن بندار القلانسي، مراجعة وتعليق: جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة للتراث بطنطا، ط1، (د.ت.ن).
172. الكنز في القراءات العشر، أبو محمد عبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه بن عبد الله بن علي ابن المبارك تحقيق: خالد المشهداني، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 1425هـ/2004م.
173. كنز المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التهاني، إبراهيم بن عمر الجعبري الخليلي، تحقيق: أحمد اليزيدي مطبعة فضالة، المغرب، طبعة سنة: 1419هـ/1998م.
174. كنز المعاني في شرح حرز الأماني، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن الموصلي الحنبلي، المعروف بابن شعلة، دراسة وتحقيق: محمد إبراهيم المشهداني، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، دمشق، ط1 1433هـ/2012م.
175. اللالئ الحسان في علوم القرآن، موسى شاهين لاشين، دار الشروق، القاهرة، ط1 1423هـ/2002م.

176. اللباب في تفسير الاستعاذة والبسملة وفاتحة الكتاب، سليمان بن إبراهيم اللاحم، دار المسلم للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 1420هـ/1999م.
177. اللباب في علوم الكتاب، أبو حفص عمر بن علي بن عادل الدمشقي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1419هـ/1998م.
178. لطائف الإشارات لفنون القراءات، شهاب الدين القسطلاني، تحقيق وتعليق: الشيخ عامر السيد عثمان والدكتور عبد الصبور شاهين، يشرف على إصدارها: محمد توفيق عويضة، الكتاب 26، القاهرة 1392هـ/1972م.
179. اللغات في القرآن، أخبر به: إسماعيل بن عمرو المقرئ عن عبد الله بن الحسين بن حسنون المقرئ بإسناده عن ابن عباس، حققه ونشره: صلاح الدين المنجد، الطبعة الأولى بمطبعة الرسالة، القاهرة 1365هـ/1946م.
180. لمحات الأنوار ونفحات الأزهار وري الظمآن لمعرفة ما ورد من الآثار في ثواب قارئ القرآن، محمد بن عبد الواحد بن إبراهيم الغافقي، دراسة وتحقيق: الدكتور رفعت فوزي عبد المطلب، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 1418هـ/1997م.
181. لمحات في علوم القرآن واتجاهات التفسير، محمد بن لطفي الصباغ، المكتب الإسلامي، بيروت، ط3 1410هـ/1990م.
182. مباحث في علم القراءات، عبد العزيز بن سليمان بن إبراهيم المزيني، دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع المملكة العربية السعودية، الرياض، ط1، 1432هـ/2011م.
183. مباحث في علوم القرآن، صبحي الصالح، دار العلم للملايين، بيروت، ط10، 1977م.
184. مباحث في علوم القرآن، مناع القطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1430هـ/2009م..
185. مباحث في علوم القرآن، مناع القطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1430هـ/2009م.
186. المبدع شرح المقنع، برهان الدين أبو إسحق إبراهيم بن محمد، ابن مفلح، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض، طبعة سنة: 1423هـ/2003م.
187. المبسوط في القراءات العشر، أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران الأصبهاني، تحقيق: سبيع حمزة حاكمي مجمع اللغة العربية، دمشق.
188. متن الدرر اللوامع في أصل مقرإ الإمام نافع، أبو الحسن علي بن محمد المعروف بابن بري، عُني به: سليم بن محمد بن يوسف ربيع الجزائري، (د.ط)، (د.ت.ن).

189. مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي، عارضه بأصوله وعلق عليه: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، (د.ط)، (د.ت.ن).

190. محاسن التأويل، محمد جمال الدين القاسمي، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، طبعة دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه بالقاهرة، ط1، 1376هـ/1957م.

191. محاضرات في علوم القرآن، فضل حسن عباس دار النفائس الأردن، ط1، 1427هـ/2007م.

192. محاضرات في علوم القرآن، غانم قدوري الحمد، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، ط1 1423هـ/2003م.

193. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1422هـ/2001م.

194. المختصر البارع في قراءة نافع، ابن جزي، تحقيق: محمد الطبراني، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، ط3 1430هـ/2009م.

195. مختصر العبارات لمعجم مصطلحات القراءات، إبراهيم بن سعيد الدوسري، دار الحضارة للنشر والتوزيع الرياض، ط1، 1429هـ/2008م.

196. مختصر بلوغ الأمنية، علي محمد الضباع، شرح تحرير رسائل الشاطبية، تحقيق: جمال محمد شرف، دار الصحابة للتراث، طنطا، ط1، 1425هـ/2004م.

197. مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، ابن خالويه، مكتبة المتنبي، القاهرة، (د.ط)، (د.ت.ن).

198. مداخل إعجاز القرآن، محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر، دار المدني بجدة 2001م.

199. المدخل لدراسة القرآن الكريم، محمد أبو شهبة، دار اللواء، الرياض، ط3، سنة: 1407هـ/1987م.

200. المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي، المعروف بأبي شامة، تحقيق ودراسة: د. وليد مساعد الطبطبائي، مكتبة الإمام الذهبي، الكويت، ط2 1414هـ/1993م.

201. المستطاب في التجويد، المسمى هداية القراء، شهاب الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني، تحقيق السيد يوسف أحمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

202. المستنير في القراءات العشر، أبو طاهر أحمد بن علي بن عبيد الله بن عمر بن سوار البغدادي، تحقيق: د. عمار أمين الددو، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات العربية المتحدة، ط1 1426هـ/2005م.

203. مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1405هـ/1984م.

204. المصاحف، أبو بكر عبد الله بن سليمان بن الأشعث السجستاني المعروف بابن أبي داود، دراسة وتحقيق ونقد الدكتور محب الدين عبد السبحان واعظ، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط2، 1423هـ/2002م.

205. مصاعد النظر للإشراف على مقاصد السور، برهان الدين أبي الحسن إبراهيم بن عمر البقاعي، قدم له وحققه وعلق عليه وخرج أحاديثه: عبد السميع محمد أحمد حسنين، مكتبة المعارف، الرياض، ط1 1408هـ/1987م.

206. المصفى بأكف أهل الرسوخ من علم الناسخ والمنسوخ، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1418هـ/1998م.

207. معالم التنزيل، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق: حققه وخرج أحاديثه محمد عبد الله النمر عثمان جمعة ضميرية، وسليمان مسلم الحرش، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط4، 1417 هـ/1997م.

208. المعالم في علوم القرآن، الدكتور عبد الكريم بو غزالة، مطبعة مزوار، الوادي، الجزائر، ط1، 2015م.

209. معاني الأحرف السبعة «تواتره، مذاهب العلماء فيه، حقيقة مذهب الإمام الرازي، حل مشكله، جمع القرآن، مناقشات وردود»، الإمام المقرئ أبي الفضل عبد الرحمن بن أحمد بن حسن الرازي، حققه وخرج أحاديثه وأكمل فوائده: حسن ضياء الدين عتر، دار النوادر، قطر، ط1، 1432هـ/2011م.

210. معاني القرآن الكريم، أبو جعفر النحاس، تحقيق: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، مكة المكرمة ط1، 1409هـ.

211. معاني القرآن، أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط، تحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي القاهرة، ط1، 1411هـ/1990م.

212. المعجزة الكبرى القرآن، نزوله- كتابته- جمعه- إعجازه- جدله- علومه- تفسيره- حكم الغناء به، محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، (د.ط)، (د.ت.ن).

213. معجم القراءات، عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، (د.ط) (د.ت.ن).

214. معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، حققه وقيد نصه وعلق عليه: بشار عواد معروف، شعيب الأرناؤوط، وصالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت ط2، 1408هـ/1988م.

215. المغني في رواية قالون عن نافع المدني، رضا بن علي بن درويش بن علي العلواني، تقريظ: جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة للتراث، طنطا، ط1، 1426هـ/2005م.

216. مفاتح تدبر القرآن والنجاح في الحياة عشرة مفاتيح لتحقيق التدبر الأمثل، خالد عبد الكريم اللاحم المملكة العربية السعودية، ط2، 1428هـ/2007م.

217. مفاتيح الغيب، فخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 1421هـ/2000م.

218. مفردات ألفاظ القرآن، الراغب الأصفهاني، تحقيق: صفوان عدنان داودي، دار القلم، دمشق 1430هـ/2009م.

219. مفردة نافع بن عبد الرحمن المدني، أبو عمرو الداني، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق ط1، 1428هـ/2008م.

220. مقالات في علوم القرآن وأصول التفسير، مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار، دار المحدث للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 1425هـ.

221. المقتبس من اللهجات العربية والقرآنية، محمد سالم محيسن، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، سنة: 1986م.

222. المقدمات الأساسية في علوم القرآن، عبد الله بن يوسف الجديع، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع بيروت، لبنان، ط1، 1422هـ/2001م.

223. مقدمة في أصول التفسير، تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق: عدنان زرزور، ط2 1392هـ/1972م.

224. مقدمتان في علوم القرآن، أرثر جفري، مطبعة السنة المحمدية، بغداد، 1954م.

225. المكتفى في الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، دراسة وتحقيق: يوسف عبد الرحمن المرعشلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط2، 1407هـ/1987م.

226. المكي والمدني في القرآن الكريم، عبد الرزاق حسين أحمد، دار ابن عفان للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1 1420هـ/1999م.

227. المكي والمدني في القرآن الكريم، محمد بن عبد الرحمن الشايع، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر الرياض، ط1، 1418هـ/1997م.

228. المكي والمدني من السور والآيات من أول سورة الكهف إلى آخر سورة الناس، محمد بن عبد العزيز الفالح، ط1، 1433هـ/2012م.

229. مناهل العرفان في علوم القرآن، محمد عبد العظيم الزرقاني، حققه واعتنى به: فوّاز أحمد زمرلي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1415هـ/1995م.

230. منح الفريدة الحمصية، ابن عظيمة الإشبيلي، تحقيق: توفيق العبقري، وزارة الأوقاف والشؤون

الإسلامية المملكة المغربية، (د.ط)، (د.ت.ن).
231. المنح الفكرية في شرح المقدمة الجزرية، ملا علي القاري، تحقيق: أسامة عطايا، مراجعة: أحمد شكري، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، دمشق، سورية، ط2، 1433هـ/2012م.
232. منحة ذي العرش في بيان أصول رواية ورش، أ. د. كمال قدة، مطبعة مزوار، الوادي، الجزائر، ط3 1438هـ/2017م.
233. منظومة الجكنية في بيان المحذوف من حروف الكلمات القرآنية، نظم الجكني، (د.ط)، (د.ت.ن).
234. المنظومة الخاقانية، أبو مزاحم موسى بن عبيد الله بن خاقان، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، (د.ط) (د.ت.ن).
235. منظومة المقدمة فيما يجب على قارئ القرآن أن يعلمه، محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف، ابن الجزري، تحقيق: د. أيمن رشدي سويد، دار نور المكتبات، المملكة العربية السعودية، ط4 1427هـ/2006م.
236. منظومة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع، أبو محمد القاسم بن فيره الشاطبي، تحقيق: د. أيمن رشدي سويد، دار نور المكتبات، سوريا، ط1، 1434هـ/2013م.
237. منهج الفرقان في علوم القرآن، محمد علي سلامة، تحقيق: محمد سيد أحمد المسير، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2002م.
238. المهذب في القراءات العشر وتوجيهها من طريق طيبة النشر، محمد محمد محمد سالم محيسن، المكتبة الأزهرية للتاث، مصر، 1417هـ/1997م.
239. المهذب فيما وقع في القرآن من المعرب، جلال الدين السيوطي، تحقيق: د. التهامي الراجي الهاشمي، طبع تحت إشراف اللجنة المشتركة لنشر التراث الإسلامي بين حكومة المملكة المغربية وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة.
240. الموضح في وجوه القراءات وعللها، نصر بن علي بن محمد أبي عبد الله الشيرازي الفارسي الفسوي النحوي المعروف بابن أبي مريم، تحقيق ودراسة: عمر حمدان الكبيسي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1 1414هـ/1993م.
241. الناسخ والمنسوخ، أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي النحاس أبو جعفر، تحقيق: د. محمد عبد السلام محمد، مكتبة الفلاح، الكويت، ط1، 1408هـ.
242. الناسخ والنسوخ، قتادة بن دعامة بن قتادة السدوسي أبو الخطاب، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1404هـ.

243. النجوم الطوالع على الدرر اللوامع في أصل مقرإ الإمام نافع، إبراهيم بن أحمد المارغني، ضبط نصه وعلق عليه: قسم التحقيق والبحث العلمي، دار الإمام مالك للكتاب للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ط1 1434هـ/2013م.

244. الناسخ والمنسوخ في كتاب الله عز وجل واختلاف العلماء في ذلك، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، دراسة وتحقيق: د. سليمان بن إبراهيم بن عبد الله اللاحم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1 1412هـ/1991م.

245. نزول القرآن الكريم، محمد بن عبد الرحمن الشايع، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ط1 1418هـ/1997م.

246. نزول القرآن على سبعة أحرف، مناع القطان، مكتبة وهبة، القاهرة، (د.ط)، (د.ت.ن).

247. النسخ في القرآن الكريم "دراسة تشريعية تاريخية نقدية"، مصطفى زيد، دار الوفاء، المنصورة، ط3 1408هـ/1987م.

248. النشر في القراءات العشر، أبو الخير محمد بن محمد بن محمد بن علي الجزري، أشرف على تصحيحه: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د.ط)، (د.ت.ن).

249. النص القرآني والأحرف السبعة دراسة في تاريخ القرآن الكريم، زينب عبد السلام أبو الفضل، دار الكلمة للنشر والتوزيع، مصر، القاهرة، ط1، 1436هـ/2015م.

250. نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، برهان الدين أبي الحسن إبراهيم بن عمر البقاعي، تحقيق: عبد الرزاق غالب المهدي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1415هـ/1995م.

251. النكت والعيون تفسير الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي، راجعه وعلق عليه: السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان (د.ط)، (د.ت.ن).

252. نهاية القول المفيد في علم التجويد، محمد مكي نصر، راجعها وصححها: علي محمد الضباع، تحقيق: محمود حسين الزهيري، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2009م.

253. نواسخ القرآن، ابن الجوزي، تحقيق ودراسة: محمد أشرف علي الملباري، الجامعة الإسلامية، ط2 1423هـ/2003م.

254. الهادي في القراءات السبع، محمد بن سفيان القيرواني، تحقيق: خالد حسن أبو الجود، دار عباد الرحمن القاهرة، ط1، 1432هـ/2011م.

255. هداية القاري إلى تجويد كلام الباري، عبد الفتاح المرصفي، مكتبة طيبة، المدينة المنورة، ط2، (د.ت.ن).

256. الهدى والبيان في أسماء القرآن، صالح البليهي، الرياض، ط3، 1418هـ.

257. الواضح في أحكام التجويد، الدكتور محمد عصام مفلح القضاة، مراجعة ومشاركة: د. أحمد خالد شكري، د. أحمد محمد القضاة، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، (د.ط)، (د.ت.ن).
258. الواضح في علوم القرآن، مصطفى ديب البغا، محي الدين ديب، دار الكلم الطيب، دمشق، ط2 1418هـ/1998م.
259. الوافي في شرح الشاطبية، عبد الفتاح عبد الغني القاضي، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة القاهرة، ط10، 1436هـ/2015م.
260. الوافي في كيفية ترتيل القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم الكوفي "شرح وافٍ لمتنيّ الجزرية وتحفة الأطفال"، جمع وترتيب: أحمد محمود عبد السميع الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1 1421هـ/2000م.
261. الوجيز في شرح قراءات القرأة الثمانية أئمة الأمصار الخمسة، أبو علي الحسن بن علي الأهوازي المقرئ حققه وعلق عليه: دريد حسن أحمد، قدم له وراجعه: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت ط1، 2002م.
262. الوجيز في علوم القرآن الكريم، عرض ونقد وتحقيق: أ.د. منصور كافي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة (د.ط)، (د.ت.ن).
263. الوحي المحمدي، محمد رشيد رضا، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط3، 1406م.

- **كتب الرسم القرآني والضبط.**

1. إرشاد الطالبين إلى ضبط الكتاب المبين، محمد محمد محمد سالم محيسن، دار محيسن للطباعة والنشر والتوزيع مدينة نصر، القاهرة، ط2، 1423هـ/2002م.
2. إرشاد القراء والكاتبين إلى معرفة رسم الكتاب المبين، رضوان بن محمد الشهير بالمخللاتي، تحقيق عمر بن مالم أبه بن حسن المراطي، مكتبة الإمام البخاري، الإسماعيلية ، مصر، ط1،2007م.
3. أصول الضبط وكيفيته على جهة الاختصار، أبو داود سليمان بن نجاح، حققه وعلق عليه: أحمد شرشال، طبع مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، السعودية، ط1، سنة: 1427هـ.
4. أوراق غير منشورة من كتاب المحكم، أبو عمرو الداني، تحقيق: غانم قدوري الحمد، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، دمشق، سورية، (د.ط)، (د.ت.ن).
5. الإيضاح الساطع على المحتوي الجامع رسم الصحابة وضبط التابع الشهير برسم الطالب عبد الله، الطالب عبد الله بن الشيخ محمد الأمين الجكني الشنقيطي، تصحيح الشيخ بن محمد بن الشيخ أحمد، نواقشوط، موريتانيا ط1، 1966م.
6. إيقاظ الأعلام لوجوب إتباع رسم المصحف الإمام عثمان بن عفان ﷺ، محمد حبيب الله بن الشيخ عبد الله بن ما يأبى الجكني الشنقيطي، مكتبة المعرفة، سورية، حمص، ط2، 1392هـ/1972م.

7. البديع في معرفة ما رسم في مصحف عثمان ﷺ، ابن معاذ الجهني، تحقيق: غانم قدوري الحمد، دار عمار للنشر والتوزيع، (د.ت.ط).
8. بيان الخلاف والتشهير والاستحسان وما أغفله مورد الظمآن وما سكت عنه التنزيل ذو البرهان، عبد الرحمن بن القاضي، دراسة تحقيق: الدكتور عبد الكريم بوغزالة، دار ابن الحفصي، الجزائر، ط1، 2015م.
9. الترجيح والتعليل لرسم وضبط بعض كلمات التنزيل، أحمد خالد شكري، مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العدد 3، جمادي الآخرة 1428هـ.
10. تنبيه الخلان بتكميل مورد الظمآن في رسم الباقي من قراءات الأئمة الأعيان، عبد الواحد بن عاشر الفاسي المغربي، دراسة وتقديم وضبط المتن ومقابلته د.عبد السلام محمد البكاري، بذيل كتاب دليل الحيران على مورد الظمآن في فني الرسم والضبط، إبراهيم المراغي، دراسة وتحقيق عبد السلام محمد البكاري، دار الحديث القاهرة، 1426هـ/2005م.
11. التوجيه السديد في رسم وضبط بلاغة القرآن المجيد، أحمد بن أحمد شرشال، قسم التفسير والحديث، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت، (د.ط)، (د.ت.ن).
12. الجامع لما يحتاج إليه من رسم المصحف، ابن وثيق الأندلسي، تحقيق: غانم قدوري الحمد، دار عمار للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 1429هـ/2009م.
13. جميلة أرباب المراصد في شرح عقيلة أتراب القصائد، برهان الدين إبراهيم بن عمر بن إبراهيم الجعبري، دراسة وتحقيق: د. محمد إلياس محمد أنور، برنامج الكراسي البحثية بجامعة طيبة، المدينة المنورة، ط1 1438هـ/2017م.
14. دليل الحيران على مورد الظمآن في فنيّ الرسم والضبط، إبراهيم المارغني التونسي، دراسة وتحقيق: عبد السلام محمد البكاري، دار الحديث، القاهرة، سنة الطبع: 1428هـ/2005م.
15. الرحيق المختوم بنشر اللؤلؤ المنظوم للمتولي في ذكر جملة من المرسوم، حسن بن خلف الحسيني، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، (د.ط)، (د.ت.ن).
16. رسم الطالب عبد الله المسمى الإيضاح الساطع على المحتوى الجامع رسم الصحابة وضبط التابع، الطالب عبد الله بن الشيخ محمد الأمين الجكني الشنقيطي، صححه وهذّبه وقدّم له: الشيخ بن محمد بن الشيخ أحمد، موافقة وزارة الإعلام والثقافة، موريتانيا، ط1، 1418هـ/1998م.
17. رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية، غانم قدوري الحمد، اللجنة الوطنية للاحتفال بمطلع القرن الخامس عشر الهجري، العراق، ط1، 1402هـ/1982م.
18. رسم المصحف وضبطه، شعبان محمد إسماعيل، دار السلام، القاهرة، ط3، سنة: 1433هـ/2012م.

19. رسم المصحف ونقطه، عبد الحي حسين الفرماوي، المكتبة المكية، مكة المكرمة، دار نور المكتبات، السعودية، جدة، ط1، 1425هـ/2004م.

20. السبيل إلى ضبط كلمات التنزيل، أحمد محمد أبو زيتحار، تحقيق: ياسر إبراهيم المزروعي، الكويت، ط1 سنة: 1430هـ/2009م.

21. سفير العالمين في إيضاح وتحرير وتحبير سمير الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين، أشرف محمد فؤاد طلعت تقديم: أحمد عيسى المعصراوي، مكتبة الإمام البخاري، مصر، ط2، 1426هـ/2006م.

22. سمير الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين، علي محمد الضباع، قرأه ونقحه وأذن بتدريسه: محمد علي خلف الحسيني، المكتبة الأزهرية للتراث، ط1، 1420هـ/1999م.

23. الطراز في شرح ضبط الخراز، أبو عبد الله محمد بن عبد الله التنسي، دراسة وتحقيق: د. أحمد بن أحمد شرشال، دار ابن الحفصي للطباعة والنشر، الجزائر، ط2، 1436هـ/2015م.

24. الطراز في شرح ضبط الخراز، محمد بن عبد الله التنسي، دراسة وتحقيق: أحمد شرشال، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، ط1، سنة: 1420هـ/2000م.

25. ظواهر الرسم المختلف فيها بين مصاحف المشارقة ومصاحف المغاربة المعاصرة (عرض وتأصيل)، محمد شفاعت رباني، بحث في مجلة بيان للدراسات القرآنية، العدد 19، سنة: 1436هـ.

26. فتح المنان بمورد الظمآن، عبد الواحد بن عاشر الأندلسي المغربي، دراسة وتحقيق: الدكتور عبد الكريم بو غزالة، دار ابن الحفصي للطباعة والنشر، الجزائر، 1436هـ/2016م.

27. كشف الأسرار في رسم مصحف الأمصار، محمد الشيرازي، تحقيق: حاتم صالح الضامن، دار عباد الرحمن القاهرة، ط1، 1432هـ/2011م.

28. لطائف البيان في رسم القرآن شرح مورد الظمآن، أحمد محمد أبو زيتحار، مطبعة محمد علي صبيح وأولاده بالأزهر، ط2، (د.ت.ن).

29. المحكم في نقط المصاحف، عثمان بن سعيد الداني، عنى بتحقيقه: عزة حسن، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط2 سنة: 1407هـ/1986م.

30. مخالفات النساخ ولجان المراجعة والتصحيح لمرسوم المصحف الإمام، أحمد بن أحمد شرشال الجزائري، دار الحرمين للطباعة، القاهرة، ط2، 1423هـ/2002م.

31. مختصر التبيين لهجاء التنزيل، أبو داود سليمان بن نجاح، دراسة وتحقيق: أحمد بن معمر شرشال، طبع مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة النبوية بالتعاون مع مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ط1، سنة: 1423هـ/2002م.

32. مرسوم الخط، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: الدكتور: حاتم صالح الضامن، الإمارات العربية المتحدة، الشارقة، ملتقى أهل الأثر، جميع الحقوق محفوظة للمحقق، 1429هـ/2008م.

33. المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، دراسة وتحقيق: نورة بنت حسن بن فهد الحميد، تقديم: إبراهيم بن سعيد الدوسري ومحمد بن سريع السريع، دار التدمرية، الرياض ط1، 1431هـ/2010م.
34. منظومة عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد في علم رسم المصاحف، أبو محمد القاسم بن فيره بن خلف بن أحمد الشاطبي الرعيني الأندلسي، تحقيق: د. أيمن رشدي سويد، دار أنوار المكتبات، المملكة العربية السعودية ط1، 1422هـ/2001م.
35. منظومة مورد الظمآن في رسم أحرف القرآن ومتن الذيل في الضبط، محمد بن محمد بن إبراهيم الشريشي الخراز، تحقيق: الدكتور أشرف محمد فؤاد طلعت، مكتبة الإمام البخاري للنشر والتوزيع، مصر، ط،1 1423هـ/2002م، ط2، 1427هـ/2006م.
36. الميسر في علم رسم المصحف وضبطه، أ. د. غانم قدوري الحمد، راجعه: عبد الهادي حميتو، أحمد خالد شكري، أحمد بن أحمد شرشال، وماجد زكي الجلاد، مركز الدراسات والمعلومات القرآنية بمعهد الإمام الشاطبي، جدة، ط2، 1437هـ/2016م.
37. نثر المرجان في رسم نظم القرآن، محمد غوث النائطي الأركاتي، مطبعة عثمان بريس ببلدة حيدر آباد الدكن الهند، (د.ط)، (د.ت.ن).
38. هجاء مصاحف الأمصار، أبو العباس أحمد بن عمار المهدوي، تحقيق: حاتم صالح الضامن، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط1، 1430هـ.
39. الوسيلة إلى كشف العقيلة، علم الدين أبي الحسن علي بن محمد السخاوي، تحقيق وتقديم: مولاي محمد الإدريسي الطاهري، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الرياض، ط2، 1424هـ/2003م.

- **كتب الحديث النبوي وعلومه :**

1. الأجوبة المرضية فيما سئل السخاوي عنه من الأحاديث النبوية، محمد بن عبد الرحمن بن محمد، شمس الدين السخاوي، تحقيق: محمد إسحق محمد إبراهيم، دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 1418هـ.
2. الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، حققه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1408هـ/1988م.
3. أدب الإملاء والاستملاء، أبو سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني، دراسة وتحقيق: أحمد محمد عبد الرحمن محمد محمود، مطبعة المحمودية، جده، ط1، 1414هـ/1993م.مصطلح
4. إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط2 1405هـ/1985م.

5. الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأى والآثار وشرح ذلك كله بالإيجاز والاختصار، الإمام الحافظ أبي عمر يوسف بن عبد الله ابن محمد بن عبد البر النمري الأندلسي، وثّق أصوله وخرّج نصوصه ورقّمها وقنّن مسائله وصنع فهارسه: الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي دار قتيبة للطباعة والنشر، دمشق، بيروت، دار الوعي، حلب، القاهرة، ط1، 1414هـ/1993م.
6. إكمال المعلم بفوائد مسلم، أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي، تحقيق: يحيى إسماعيل، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، ط1، 1419هـ/1998م.
7. الآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت، لبنان، (د.ط)، (د.ت.ن).
8. الإنباه على قبائل الرواة، يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، ط1، 1405هـ/1985م.
9. البحر الزَّخَّار المعروف بمسند البزار، الحافظ الإمام أبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق العتكي البزار، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط1، 1414هـ/1993م.
10. بحوث شرعية في المسائل المالكية، أحمد كافي، دار الكلمة للنشر والتوزيع، مصر، القاهرة، ط1 1434هـ/2013م.
11. التاريخ الكبير، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي البخاري، تحقيق: مصطفى عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001م.
12. تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري أبو العلا، ضبطها وصححها: خالد عبد الغني محفوظ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2018م.
13. التذكار في أفضل الأذكار، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن فرح القرطبي الأندلسي، بعناية بشير محمد عيون مكتبة دار البيان، دمشق، ط3، 1407هـ/1987م. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي، تحقيق: محمد الفلاح، 1400هـ/1980م. تهذيب الكمال، يوسف بن الزكي عبد الرحمن أبو الحجاج المزي، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة بيروت، ط1، 1400هـ/1980م. جرح
14. تقريب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، حققه وعلق عليه ووضحه وأضاف إليه: أبو الأشبال صغير أحمد شاغف الباكستاني، تقديم: بكر بن عبد الله أبو زيد، دار العاصمة، ينظر: ص738، و750.
15. تنوير الحوالك شرح موطأ مالك، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، ضبطه وصححه: محمد عبد العزيز الخالدي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، طبعة سنة: 1423هـ/2002م.

16. الثقات، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، دار الفكر بيروت، ط1، 1395هـ/1975م.
17. الجامع الصحيح سنن الترمذي، محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د.ط)، (د.ت.ن).
18. جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم، زين الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن شهاب الدين الشهير بابن رجب الحنبلي، تعليق وتحقيق: ماهر ياسين الفحل، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط1 1429هـ/2008م.
19. جمع الجوامع المعروف بالجامع الكبير، جلال الدين السيوطي، دار السعادة للطباعة، الأزهر الشريف، القاهرة طبعة جديدة: 146هـ/2005م.
20. دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، وثق أصوله وخرج أحاديثه وعلق عليه: عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، يروت، لبنان، دار البيان، التراث، القاهرة، ط1 1408هـ/1988م.
21. سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، طبعة جديدة منقحة، 1415هـ/1995م.
22. سنن ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني الشهير بابن ماجه، حكم على أحاديثه وآثاره وعلق عليه: العلامة المحدث محمد ناصر الدين الألباني، اعتنى به: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 1417هـ.
23. سنن الدارقطني، علي بن عمر أبو الحسن الدارقطني البغدادي، تحقيق: السيد عبد الله هاشم يماني المدني، دار المعرفة، بيروت، (د.ط)، 1386هـ/1966م.
24. سنن الدارقطني، علي بن عمر أبو الحسن الدارقطني البغدادي، تحقيق: السيد عبد الله هاشم يماني المدني، دار المعرفة، بيروت، (د.ط)، 1386هـ/1966م.
25. سنن الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن أبو محمد الدارمي، تحقيق: فواز أحمد زمرلي، خالد السبع العلمي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1407هـ.
26. السنن الكبرى، أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: حسن عبد المنعم حسن شلبي، طبعة مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، ط1، سنة: 1421هـ/2001م.
27. سنن النسائي الكبرى، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي، تحقيق: د.عبد الغفار سليمان البنداري ، سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1411هـ/1991م.
28. شرح الأربعين النووية ليحيى بن شرف النووي، شرح: صالح بن عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم آل شيخ تحقيق وعناية: عادل بن محمد مرسي رفاعي، دار العاصمة، الرياض، ط1، 1431هـ/2010م.

29. شرح السنة، الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ومحمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي دمشق، بيروت، ط2، 1403هـ/1983م.
30. شرح السنة، الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ومحمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي دمشق، بيروت، ط2، 1403هـ/1983م.
31. شرح مشكل الآثار، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، حققه وضبط نصه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1415هـ/1994م.
32. شعب الإيمان، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 1410هـ.
33. صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1414هـ/1993م.
34. صحيح البخاري وهو الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي البخاري، مركز البحوث وتقنية المعلومات، دار التأصيل مدينة نصر، القاهرة، ط1، 1433هـ/2012م.
35. صحيح الجامع الصغير وزياداته(الفتح الكبير)، محمد ناصر الدين الألباني، أشرف على طبعه: زهير الشاويش المكتب الإسلامي، بيروت، ط3، 1408هـ/1988م.
36. صحيح سنن ابن ماجه للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 1417هـ/1997م.
37. صحيح سنن أبي داود للإمام الحافظ سليمان بن الأشعث السجستاني، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 1419هـ/1998م.
38. صحيح سنن الترمذي للإمام الحافظ محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 1420هـ/2000م.
39. صحيح ما ورد في فضائل آيات وسور القرآن الكريم، الشيخ حسن عبد العال محمود، (د.ط)، (د.ت.ن).
40. صحيح مسلم المسمى المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل إلى رسول الله ﷺ، الإمام الحافظ أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، ط1 1426هـ/2006م.
41. ضعيف الجامع الصغير وزيادته، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط3 1408هـ/1988م.
42. ضعيف سنن أبي داود للإمام الحافظ سليمان بن الأشعث السجستاني، محمد ناصر الدين الألباني، غراس للنشر والتوزيع والدعاية والإعلان، الكويت، ط1، 1423هـ/2002م.

43. ضعيف سنن الترمذي للإمام الحافظ محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 1420هـ/2000م.
44. طرح التثريب في شرح التقريب، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي، تحقيق: عبد القادر محمد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، سنة النشر: 2000م.
45. عمدة القاري شرح صحيح البخاري، الإمام العلاّمة بدر الدين أبي محمد محمود بن أحمد العيني، ضبطه وصححه: عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1421هـ/2001م.
46. عمل اليوم والليلة، أحمد بن شعيب بن علي النسائي أبو عبد الرحمن، تحقيق: د. فاروق حمادة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1406هـ.
47. عون المعبود محمد شمس الحق العظيم آبادي أبو الطيب، الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1415هـ.
48. غريب الحديث، القاسم بن سلام الهروي، أبو عبيد، تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان، دار الكتاب العربي بيروت، ط1، 1396هـ.
49. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، اعتنى به: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 1426هـ/2005م.
50. الكامل في ضعفاء الرجال، عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد أبو أحمد الجرجاني، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1409هـ/1988م.
51. كتاب الموضوعات، العلامة السلفي الإمام أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي القرشي، ضبط وتقديم وتحقيق: عبد الرحمن عثمان، الناشر محمد عبد المحسن صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ط1 1386هـ/1966م.
52. كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، علاء الدين علي بن حسام الدين المتقي الهندي، تحقيق: بكري حياني وصفوة السقا، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط5، 1401هـ/1981م.
53. اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، دار المعرفة، بيروت، لبنان (د.ط)، (د.ت.ن).
54. المجتبى من السنن، أحمد بن علي بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر بن دينار، النسائي، وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد، السعودية، ط1، 1420هـ/1999م.
55. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، علي الهيثمي، تحقيق: حسام الدين القدسي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان (د.ط)، (د.ت.ن).
56. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، دار الفكر، بيروت، 1412هـ.

57. مرقاة المفاتيح للعلامة الشيخ علي بن سلطان محمد القاري، شرح مشكاة المصابيح، الإمام العلامة: محمد بن عبد الله الخطيب التبريزي، تحقيق: الشيخ جمال عيتاني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1 1422هـ/2001م.

58. المستدرك على الصحيحين مع ملخص تعليقات الذهبي، محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، سنة: 1411هـ/1990م.

59. مسند الإمام أحمد بن حنبل، أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت ط2، 1420هـ/1999م.

60. مشارق الأنوار على صحاح الآثار، القاضي أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي المالكي المكتبة العتيقة ودار التراث، (د.ط)، (د.ت.ن).

61. مشكاة المصابيح، محمد بن عبد الله الخطيب التبريزي، تحقيق: تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط3، 1405هـ/1985م.

62. مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل الكناني، تحقيق: محمد المنتقى الكشناوي دار العربية، بيروت، 1403هـ.

63. مصنف عبد الرزاق، أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط2، 1403هـ.

64. المصنف لابن أبي شيبة، الإمام الحافظ أبو بكر عبد الله بن محمد بن إبراهيم أبي شيبة العبسي، تحقيق: أبي محمد أسامة بن إبراهيم بن محمد، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، ط1، 1429هـ.

65. المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق وتخريج: ناصر بن محمد بن عبد العزيز العبد الله، دار العاصمة للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 1419هـ/1998م.

66. معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم، أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صلح العجلي، ترتيب: نور الدين أبي الحسن علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي، وتقي الدين أبي الحسن علي بن عبد الكافي السبكي، دراسة وتحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر، (د.ط)، (د.ت.ن).جرح

67. منة المنعم في شرح صحيح مسلم للإمام الحافظ أبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشري النيسابوري رحمه الله، فضيلة الشيخ: صفي الرحمن المباركفوري، دار السلام للنشر والتوزيع، الرياض، ط1 1420هـ/1999م.

68. المنتقى شرح موطأ مالك، أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب الباجي، تحقيق: محمد عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1420هـ/1999م.

69. المنتقى في شرح موطأ الإمام مالك، الإمام الباجي، مطبعة السعادة، مصر، (د.ط)، (د.ت.ن).
70. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، أبو زكرياء يحيى بن شرف بن مري النووي، دار إحياء التراث العربي بيروت، ط2، 1392هـ.
71. موطأ الإمام مالك "رواية يحيى الليثي"، مالك بن أنس أبو عبد الله الأصبحي، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، مصر، (د.ط)، (د.ت.ن).
72. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة سنة: 1995م.
73. نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الألمعي في تخريج الزيلعي، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي، قدم للكتاب: محمد يوسف البَنُوري، صححه ووضع الحاشية: عبد العزيز الديوبندي الفنجاني، إلى كتاب الحج، ثم أكملها محمد يوسف الكاملفوري، تحقيق: محمد عوامة، مؤسسة الريان للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ودار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، السعودية، ط1، 1418هـ/1997م.
74. نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة ابن شهاب الدين الرملي الشهير بالشافعي الصغير، دار الفكر للطباعة، بيروت، 1404هـ/1984م.
75. النهاية في غريب الحديث والأثر، أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، 1399هـ/1979م.
76. نيل الأوطار من أسرار منتقى الأخبار، محمد بن علي الشوكاني، قدم له وحققه وضبط نصه وخرّج أحاديثه وآثاره: محمد صبحي بن حسن حلاق، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط1 1427هـ.

- **كتب الفقه وأصوله:**

1. شرح الأصول من علم الأصول، محمد بن صالح بن عثيمين، دار ابن الجوزي، الرياض، ط4 1434هـ.
2. الإبهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي، علي بن عبد الكافي السبكي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1404هـ.
3. إجابة السائل شرح بغية الآمل، محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، تحقيق: حسين بن أحمد السياغي ود. حسن محمد مقبولي الأهدل، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1986م.
4. إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري المعروف بابن دقيق العيد، تحقيق: مصطفى شيخ مصطفى ومدثر سندس، مؤسسة الرسالة، ط1 1426هـ/2005م.
5. إحكام الفصول في أحكام الأصول، أبو الوليد الباجي، حققه وقدم له ووضع فهارسه: عبد المجيد

تركي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1407هـ/1986م، ط2، 1415هـ/1995م.
6. الأحكام الفقهية الخاصة بالقرآن الكريم، عبد العزيز بن محمد بن عبد الله الحجيلان، دار ابن الجوزي، (كتاب مختصر من رسالة مقدمة إلى قسم الفقه في كلية الشريعة في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض نوقشت سنة: 1408هـ)، (د.ط)، (د.ت.ن).
7. الإحكام في أصول الأحكام، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي أبو محمد، دار الحديث، القاهرة، ط1 1404هـ.
8. الإحكام في أصول الأحكام، علي بن محمد الآمدي أبو الحسن، تحقيق: سيد الجميلي، دار الكتاب العربي بيروت، ط1، 1404هـ.
9. آراء العلماء في حمل المطلق على المقيد، تأليف الدكتور رمضان محمد عيد هتيمي أستاذ أصول الفقه بكلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر بالقاهرة، (د.ت.ن).
10. إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، تحقيق: أبو مصعب محمد سعيد البدري، مؤسسة الكتب الثقافية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط8، 1428هـ/2007م.
11. أسنى المطالب في شرح روض الطالب، أبو يحيى زكريا الأنصاري، تحقيق: محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 1422هـ/2000م.
12. أصول السرخسي، أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي، حقق أصوله: أبو الوفا الأفغاني، لجنة إحياء المعارف النعمانية، حيدر آباد الدكن، الهند.
13. أصول الفقه المسمى الفصول في الأصول، الإمام أحمد بن علي الرازي الجصاص، تحقيق: د.عجيل جاسم النشمي، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية دولة الكويت، ط2، 1414هـ/1994م.
14. أصول الفقه، شمس الدين محمد بن مفلح المقدسي الحنبلي، حققه وعلّق عليه وقدَّم له: الدكتور فهد بن محمد السدحان، مكتبة العبيكان، (د.ط)، (د.ت.ن).
15. أصول الفقه، محمد الخضري بك، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، الطبعة السادسة: 1389هـ/1969م.
16. الإفصاح في فقه اللغة، حسين يوسف موسى، وعبد الفتاح الصعيدي، مكتب الإعلام الإسلامي، طهران ط3، 1404هـ.
17. الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل، شرف الدين موسى الحجاوي، تصحيح وتعليق: عبد اللطيف محمد موسى السبكي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، (د.ط)، (د.ت.ن).
18. الأم، محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق وتخريج: الدكتور رفعت فوزي عبد المطلب، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، ط1، 1422هـ/2001م.

19. الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام المبجل أحمد بن حنبل، علاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان المرداوي، صححه وحققه: محمد حامد الفقي، ط1، 1375هـ/1956م.
20. بداية المجتهد ونهاية المقتصد، محمد بن أحمد بن محمد بن رشد الحفيد، تعليق وتحقيق وتخريج: محمد صبحي حسن حلاّق، مكتة ابن تيمية، القاهرة، مكتبة العلم، جدة،الرياض، ط1، 1415هـ.
21. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، الإمام علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي، تحقيق وتعليق: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1424هـ/2002م.
22. البرهان في أصول الفقه، إمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني، حققه وقدمه ووضع فهارسه: الدكتور: عبد العظيم الديب، طُبع على نفقة صاحب السمو: الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر، ط1، 1399هـ.
23. البناية في شرح الهداية، محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن الحسين المعروف ببدر الدين العيني الحنفي تحقيق: أيمن صالح شعبان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1420هـ/2000م.
24. بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب، محمود بن عبد الرحمن بن أحمد الأصفهاني شمس الدين أبو الثناء تحقيق: الدكتور محمود مظهر بقا، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، (د.ط)، (د.ت.ن).
25. البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل في مسائل المستخرجة، أبو الوليد ابن رشد القرطبي، تحقيق: الأستاذ أحمد الحبابي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط2، 1408هـ/1988م.
26. التبصرة في أصول الفقه، إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي الشيرازي أبو إسحاق، تحقيق : د. محمد حسن هيتو، دار الفكر، دمشق، ط1، 1403هـ.
27. تبيين الحقائق شرح كتر الدقائق وبهامشه حاشية الشلبي، فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي، وأحمد الشلبي شهاب الدين، المطبعة الأميرية الكبرى، بولاق، ط1، 1314هـ.
28. التحبير شرح التحرير في أصول الفقه، علاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان المرداوي الحنبلي، تحقيق: د. عبد الرحمن الجبرين، د. عوض القرني، د. أحمد السراح، مكتبة الرشد، السعودية، الرياض، 1421هـ/2000م.
29. تحرير ألفاظ التنبيه، يحيى بن شرف بن مري النووي أبو زكريا، تحقيق: عبد الغني الدقر، دار القلم، دمشق، ط1، 1408هـ.
30. التحقيق في مسائل الخلاف، الإمام الحافظ أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، ومعه تنقيح التحقيق: شمس الدين الذهبي، حققهما ووثق أصولهما وخرّج حديثهما وصنع فهارسهما: الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي، دار الوعي العربي، حلب، القاهرة، مكتبة ابن عبد البر، حلب، دمشق، ط1، 1419هـ/1998م.
31. تقريب الأمل البعيد في نوازل الأستاذ أبي سعيد، ابن لب الغرناطي، تحقيق: حسين مختاري، وهشام

الرامي إشراف الأستاذ الدكتور: مصطفى الصمدي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1424هـ/2004م.

32. تقريب الوصول إلى علم الأصول، أبو القاسم محمد بن أحمد بن جزي الكلبي الغرناطي المالكي، تحقيق: محمد المختار بن الشيخ محمد الأمين الشنقيطي، ط2، 1423هـ/2002م.

33. التقرير والتحرير في علم الأصول، ابن أمير الحاج الحلبي، دار الفكر، بيروت، 1417هـ/1996م.

34. التلخيص في أصول الفقه، أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني، تحقيق: عبد الله جولم النبالي وبشير أحمد العمري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، 1417هـ/1996م.

35. تلقيح الفهوم في تنقيح صيغ العموم، صلاح الدين أبي سعيد خليل بن كيكلدي العلائي الدمشقي، تحقيق: علي معوض وعادل عبد الموجود، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 1418هـ/1997م.

36. التمهيد في أصول الفقه، محفوظ بن أحمد بن الحسن أبو الخطاب الكلوذاني الحنبلي، دراسة وتحقيق: مفيد محمد أبو عشمة، دار المدني للطباعة والنشر والتوزيع، جدة، ط1، 1406هـ/1985م.

37. التمهيد في تخريج الفروع على الأصول، عبد الرحيم بن الحسن الأسنوي أبو محمد، تحقيق: د. محمد حسن هيتو، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1400هـ.

38. تنشيف السامع بجمع الجوامع لتاج الدين السبكي، بدر الدين محمد بن بهادر عبد الله الزركشي، دراسة وتحقيق: سيد عبد العزيز وعبد الله ربيع، مكتبة قرطبة للبحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ط1 1418هـ/1998م.

39. تنقيح تحقيق أحاديث التعليق، شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي، تحقيق: أيمن صالح شعبان دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م.

40. تهذيب التهذيب، شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت، ط1، 1404هـ/1984م.

41. التوضيح شرح مختصر ابن الحاجب، خليل بن إسحاق الجندي المالكي، حققه وضبطه ووثق نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه: أبو الفضل الدمياطي أحمد بن علي، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1 1433هـ/2012م.

42. جامع الأمهات، الفقيه جمال الدين بن عمر ابن الحاجب المالكي، حققه وعلّق عليه: أبو عبد الرحمن الأخضر الأخضري، اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، بيروت، ط2، 1421هـ/2000م.

43. حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، محمد عرفه الدسوقي، تحقيق: محمد عليش، دار الفكر، بيروت، (د.ط) (د.ت.ن).

44. حاشية الروض المربع شرح زاد المستقنع، عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي الحنبلي، ط1 1397هـ.
45. حاشية العطار على جمع الجوامع، حسن العطار على شرح الجلال المحلى على جمع الجوامع للإمام ابن السبكي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د.ط)، (د.ت.ن).
46. الحاوي الكبير للإمام أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمود مطرجي وساهم معه: ياسين ناصر محمود الخطيب، عبد الرحمن بن عبد الرحمن شميلة الأهدل، حسن علي كوركولو وأحمد حاج محمد شيخ ماحي، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط1، 1414هـ/1994م.
47. الحاوي في فقه الشافعي، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1414هـ/1994م.
48. الحاوي للفتاوى في الفقه وعلوم التفسير والحديث والأصول والنحو والإعراب وسائر الفنون، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، ضبطه وصححه: عبد اللطيف حسن عبد الرحمن، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط1، 1421هـ/2000م.
49. الذخيرة، شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي، تحقيق: محمد حجي، دار الغرب، بيروت، (د.ط) 1994م.
50. رسالة ابن أبي زيد القيرواني (مالك الصغير)، أبو محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني، أحمد مصطفى قاسم الطهطاوي، دار الفضيلة، القاهرة، (د.ط)، (د.ت.ن).
51. الرسالة، الإمام المطلبي محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط1، 1357هـ/1938م.
52. رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، تاج الدين أبي النصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي تحقيق: علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، عالم الكتب، لبنان، بيروت، ط1، 1419هـ/1999م.
53. رفع النقاب عن تنقيح الشهاب، أبو علي الحسين بن علي بن طلحة الرجراجي الشوشاوي، تحقيق: أحمد بن محمد السراح، مكتبة الرشد، المملكة العربية السعودية، الرياض، ط1، 1425هـ/2004م.
54. روضة الطالبين، أبو زكريا يحيى بن شرف النووي، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1 1423هـ/2002م.
55. روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة، قدم له ووضح غوامضه وخرج شواهده: شعبان محمد إسماعيل، مؤسسة الريان، بيروت، ط1 1419هـ/1998م.
56. السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، مصطفى السباعي، دار الوراق، (د.ط)، (د.ت.ن).

57. شرح ابن ناجي التنوخي "قاسم بن عيسى بن ناجي" على متن الرسالة للإمام ابن أبي زيد القيرواني، اعتنى به: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1428هـ/2007م.

58. شرح العضد "عبد الرحمن بن أحمد الايجي" على مختصر منتهى الأصولي للإمام أبي عمرو جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر المعروف بابن الحاجب المالكي، ضبطه ووضع حواشيه: فادي نصيف وطارق يحيى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1421هـ/2000م.

59. شرح الكوكب المنير، المسمى بمختصر التحرير، محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحي الحنبلي المعروف بابن النجار، تحقيق: محمد الزحيلي ونذير حماد، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1 1413هـ/1993م.

60. شرح اللمع، أبو إسحاق إبراهيم الشيرازي، حققه وقدم له ووضع فهارسه: عبد المجيد تركي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1408هـ/1988م.

61. شرح المختصر في أصول الفقه لابن اللحام، سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشتري، تحقيق: عبد الناصر بن عبد القادر البشبيشي، كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط1، 1428هـ/2007م.

62. شرح المعالم في أصول الفقه، عبد الله بن محمد بن علي شرف الدين أبو محمد الفهري المصري، المعروف بابن التلمساني، تحقيق: الشيخ عادل أحمد بن عبد الموجود، والشيخ علي معوض، ونشرته دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع ببيروت، لبنان، ط1، 1419هـ/1999م.

63. شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول، الإمام شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس القرافي دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 1424هـ/2004م.

64. شرح مختصر الروضة، نجم الدين أبو الربيع سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم ابن سعيد الطوفي، تحقيق: الدكتور: عبد الله بن عبد المحسن التركي، توزيع وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد المملكة العربية الإسلامية، ط2، 1419هـ/1998م.

65. شرح مختصر خليل، محمد بن عبد الله الخرشي، دار الفكر للطباعة، بيروت، (د.ط)، (د.ت.ن).

66. شرح منتهى الإرادات دقائق أولي النهى لشرح المنتهى، الشيخ منصور بن يونس بن إدريس البهُوتي، تحقيق: الدكتور: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1421هـ/2000م.

67. العدة في أصول الفقه، القاضي أبو يعلى محمد بن الحسين الفراء البغدادي الحنبلي، حققه وعلق عليه وخرج نصوصه: د. أحمد بن علي سير المباركي، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط3 1414هـ/1993م.

68. عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة، جلال الدين عبد الله بن نجم بن شاس، دراسة وتحقيق: حميد بن محمد لحمر، دار الغرب الإسلامي، المغرب، (د.ط)، (د.ت.ن).
69. الفتاوى الكبرى الفقهية، ابن حجر المكي الهيثمي، ملتزم الطبع والنشر: عبد الحميد أحمد حنفي، مصر (د.ط)، (د.ت.ن).
70. فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء بالمملكة العربية السعودية، تحقيق: أحمد عبد الرزاق الدويش، دار المؤيد للنشر والوزيع، الرياض، ط1، 1424هـ.
71. فتاوى ومسائل ابن الصلاح في التفسير والحديث والأصول والفقه، حققه وخرج حديثه وعلق عليه: د. عبد المعطي أمين قلعجي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط1، 1406هـ/1986م.
72. فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب، زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري أبو يحيى، دار الكتب العلمية بيروت، (د.ط)، 1418هـ.
73. الفروع ومعه تصحيح الفروع لعلاء الدين علي بن سليمان المرداوي، محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج، أبو عبد الله، شمس الدين المقدسي الراميني ثم الصالحي، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة بيروت، ط1، 1424هـ/2003 م.
74. الفصول في الأصول، أحمد بن علي الرازي الجصاص، تحقيق: عجيل جاسم النشمي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ط1، 1405هـ/1985م.
75. فواتح الرحموت، عبد العلي محمد بن نظام الدين محمد السهالوي الأنصاري اللكنوي، بشرح مسلم الثبوت للإمام محب الله بن عبد الشكور البهاري، ضبطه وصححه: عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط1، 1423هـ/2002م.
76. الفواكه الداني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، أحمد بن غنيم بن سالم بن مهنا النفراوي، ضبطه وصححه وخرج آياته: عبد الوارث محمد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1418هـ/1997م.
77. قواطع الأدلة في الأصول، أبو المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزى السمعاني التميمي تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1 1418هـ/1999م.
78. القواعد والفوائد الأصولية وما يتعلق بها من الأحكام، علي بن عباس البعلي الحنبلي، تحقيق: محمد حامد الفقي مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، (د.ط)، 1375هـ/ 1956م.
79. كشاف القناع عن متن الإقناع، منصور بن يونس بن إدريس البهوتي، تحقيق: هلال مصيلحي مصطفى هلال دار الفكر، بيروت، (د.ط)، 1402هـ.فقه

80. كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، عبد العزيز بن أحمد بن محمد، علاء الدين البخاري، تحقيق عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418هـ/1997م.
81. اللمع في أصول الفقه، أبو إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 1405هـ/1985م.
82. المبسوط، شمس الدين أبو بكر محمد بن أبي سهل السرخسي، دراسة وتحقيق: خليل محي الدين الميس، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 1421هـ/2000م.
83. متن الرسالة، ابن أبو زيد القيرواني في مذهب الإمام مالك، عبد المجيد الشرنوبي الأزهري، المكتبة الثقافية بيروت، لبنان، (د.ط)، (د.ت.ن).
84. مجمع الأنهر للمحقق الفقيه عبد الرحمن بن محمد بن سليمان الكليبولي المدعو بشيخي زاده، في شرح ملتقى الأبحر للإمام إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الحلبي، ومعه الدر المنتقى في شرح الملتقى للشيخ محمد بن علي بن محمد الحصني المعروف بالعلاء الحصكفي، خرّج آياته وأحاديثه: خليل عمران المنصور، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط1، 1419هـ/1998م.
85. مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم وساعده ابنه محمد طبع في مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف في المدينة المنورة تحت إشراف: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد بالمملكة العربية السعودية، عام: 1425هـ/2004م.
86. المجموع شرح المهذب للشيرازي، أبو زكريا محي الدين بن شرف النووي، حققه وعلق عليه: محمد نجيب المطيعي، مكتبة الإرشاد، جدة، المملكة العربية السعودية، (د.ط)، (د.ت.ن).
87. مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم وساعده ابنه محمد، طبعت الفتاوى في مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف في المدينة المنورة، تحت إشراف الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية، 1425هـ/2004م.
88. مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين، جمع وترتيب، فهد بن ناصر، دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة الأخيرة 1413هـ.
89. المحصول في علم الأصول، محمد بن عمر بن الحسين الرازي، تحقيق: طه جابر فياض العلواني، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط1، 1400هـ.
90. المحلى شرح المجلى بالحجج والآثار، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، إدارة الطباعة المنيرية، مصر (د.ط)، (د.ت.ن).

91. مختصر اختلاف العلماء، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، اختصار: أبو بكر أحمد بن علي الجصاص الرازي، دراسة وتحقيق: عبد الله نذير أحمد، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط2 1417هـ/1996م.

92. مختصر منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل، جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر المقرئ النحوي الأصولي الفقيه المالكي المعروف بابن الحاجب، دراسة وتحقيق وتعليق: الدكتور نذير حمادو دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 1427هـ/2006م.

93. مذكرة أصول الفقه على روضة الناظر، محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي، إشراف: بكر بن عبد الله أبو زيد، دار علم الفوائد للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، ط1، 1426هـ.

94. المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين، القاضي أبو يعلى، تحقيق: الدكتور عبد الكريم بن محمد اللاحم مكتبة المعارف، الرياض، ط1، 1405هـ/1985م.

95. المستصفى في علم الأصول، الإمام أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، دراسة وتحقيق: د. محمد عبد السلام عبد الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1413هـ.

96. معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة، محمد بن حسين بن حسن الجيزاني، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط7، 1429هـ.

97. المعتمد في أصول الفقه، محمد بن علي بن الطيب البصري أبو الحسين، تحقيق: خليل الميس، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 1403هـ.

98. المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب، أبو العباس أحمد بن يحيى الونشريسي، خرجه جماعة من الفقهاء بإشراف الدكتور محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1401هـ/1981م.

99. مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، شمس الدين محمد بن الخطيب الشربيني، اعتنى به: محمد خليل عيتاني، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط1، 1418هـ/1997م.

100. المغني شرح مختصر الخرقي، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة، دار إحياء التراث العربي ط1، 1405هـ/1985م.

101. المغني في أصول الفقه، عمر بن محمد بن عمر الخبّازي، جلال الدين أبو محمد، تحقيق: محمد مظهر بقا، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 1403هـ.

102. المغني، موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي، تحقيق: الدكتور: عبد الله بن عبد المحسن التركي، والدكتور: عبد الفتاح محمد الحلو، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض، ط3 1417هـ/1997م.

103. مقدمة في أصول الفقه، أبو الحسن علي بن عمر البغدادي المعروف بابن القصار المالكي، تحقيق وتعليق: مصطفى مخدوم، دار المعلمة للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 1420هـ/1999م.
104. المهذب في فقه الإمام الشافعي، إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي الشيرازي أبو إسحاق، تحقيق: محمد الزحيلي، دار القلم، دمشق، ط1، 1412هـ/1992م.
105. مواهب الجليل لشرح مختصر الخليل، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي المعروف بالحطاب الرُّعيني، تحقيق: زكريا عميرات، دار عالم الكتب، طبعة خاصة 1423هـ/2003م.
106. الموسوعة الفقهية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ط2، 1406هـ/1986م.
107. نهاية السول في شرح منهاج الأصول للقاضي ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي، جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن الأسنوي، عالم الكتب، (د.ط)، (د.ت.ن).
108. نهاية الوصول في دراية الأصول، صفي الدين محمد بن عبد الرحيم الأرموي الهندي، صالح سليمان اليوسف وسعد بن سالم السويح، المكتبة التجارية، مكة المكرمة، (د.ط)، (د.ت.ن).
109. النوادر والزيادات على ما في المدونة من غيرها من الأمهات، أبو محمد بن عبد الرحمن أبي زيد القيرواني تحقيق: أحمد الخطابي، محمد عبد العزيز الدباغ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1999م.
110. الهداية على مذهب الإمام أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، محفوظ بن أحمد بن الحسن أبو الخطاب، تحقيق: عبد اللطيف هميم وماهر ياسين الفحل، غراس للنشر والتوزيع والدعاية والإعلان، الكويت ط1، 1425هـ/2004م.
111. الوجيز في فقه الإمام الشافعي، أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي، تحقيق: علي معوض وعادل عبد الموجود، شركة دار الأرقم بن الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 1418هـ/1997م.
112. الوصول إلى الأصول، أحمد بن علي بن برهان البغدادي، تحقيق: عبد الحميد علي أبو زنيد، مكتبة المعارف الرياض، ط1، 1404هـ/1984م.

- **كتب العقيدة والتوحيد:**

1. الاقتصاد في الاعتقاد، الإمام أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي، عُني به: أنس محمد عدنان الشرقاوي، دار المنهاج، (د.ط)، (د.ت.ن).
2. الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، القاضي أبو بكر بن الطيب الباقلاني البصري، تحقيق وتعليق وتقديم: محمد زاهد بن الحسن الكوثري، دار التوفيق النموذجية، ط2، 1421هـ/2000م.
3. التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، دراسة وتحقيق: عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان، دار الرشد، الرياض، ط5، 1414هـ/1994م.

4. جواب أهل العلم والإيمان بتحقيق ما أخبر به رسول الرحمن من أن (قل هو الله أحد) تعدل ثلث القرآن، تقي الدين أحمد بن تيمية، عُني بتصحيحه وإخراجه: محمد الدين الخطيب، المطبعة السلفية ومكتبتها، القاهرة 1375هـ.
5. رسالة في الرد على الرافضة، أبو حامد محمد المقدسي، تحقيق: عبد الوهاب خليل الرحمن، الدار السلفية الهند، ط1، 1403هـ/1983م.
6. الروح، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، حققه: محمد أجمل أيوب الإصلاحي، خرج أحاديثه: كمال بن محمد قالمي، دار علم الفوائد، جدة، (د.ط)، (د.ت.ن).توحيد
7. شرح الصدور بشرح حال الموتى والقبور، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: عبد المجيد طعمة حلبي، دار المعرفة، لبنان، (د.ط)، 1417هـ/1996م.
8. شرح الطحاوية في العقيدة السلفية، صدر الدين علي بن علي بن محمد بن أبي العز الحنفي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، (د.ط)، (د.ت.ن).
9. شرح العقيدة الطحاوية، ابن أبي العز، تحقيق: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي ط8، 1404هـ/1984م.
10. شرح العقيدة الواسطية لشيخ الإسلام ابن تيمية، شرحه محمد الصالح العثيمين، خرج أحاديثه واعتنى به: سعد بن فواز الصميل، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط6، 1421هـ.
11. العقيدة السلفية في كلام رب البرية وكشف أباطيل المبتدعة الرديَّة، عبد الله بن يوسف الجديع، دار الإمام مالك، الرياض، ط2، 1416هـ/1995م.
12. الفصل في الملل والأهواء والنحل، ابن حزم الظاهري الأندلسي، تحقيق: عبد الرحمن خليفة، مطبعة محمد صبيح وأولاده، مصر، ط1، 1347هـ.
13. فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة، أبو حامد الغزالي، قرأه وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمود بيجو، دار البيروتي، ط1، 1413هـ/1993م.
14. كتاب الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، إمام الحرمين الجويني، حققه وعلق عليه وقدم له وفهرسه: محمد يوسف موسى، وعلي عبد المنعم عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، 1369هـ/1950م.
15. لمع الأدلة في قواعد عقائد أهل السنة والجماعة، أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني تحقيق: فوقية حسين محمود، عالم الكتب، بيروت، ط2، 1407هـ/1987م.
16. الملل والنحل، الإمام أبو الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، صححه وعلق عليه: أحمد فهمي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1413هـ/1992م.
17. المنهاج في شعب الإيمان، الحسين بن الحسن أبو عبد الله الحليمي، تحقيق: حلمي محمد فودة، دار الفكر بيروت، ط1، 1399هـ/1979م.

- **كتب التزكية والأخلاق والآداب والسير:**

1. الآداب الشرعية، الإمام الفقيه المحدث عبد الله محمد ابن مفلح المقدسي، حققه وضبط نصه وخرّج أحاديثه وقدّم له: شعيب الأرنؤوط، وعمر القيّام، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1419هـ/1999م.
2. الأربعين في أصول الدين في العقائد وأسرار العبادات والأخلاق، أبو حامد الغزالي، طبعة جديدة مصححة مخرّجة الآيات والأحاديث، عُني به وصححه وخرّج أحاديثه: عبد الله عبد الحميد عرواني، مراجعة الشيخ الدكتور: محمد بشير الشقفة، دار القلم، دمشق، ط1، 1424هـ/2003م.
3. البحر الرائق شرح كتر الدقائق، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود المعروف بحافظ الدين النسفي، ضبطه وخرَّج أحاديثه: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1418هـ/1997م.
4. الجامع في السنن والآداب والمغازي والتاريخ، أبو محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني، حققه وقدم له وعلق عليه محمد أبو الأجفان، عثمان بطيخ، مؤسسة الرسالة، بيروت، المكتبة العتيقة، تونس، ط2 1403هـ/1983م.
5. جوامع السيرة وخمس رسائل أخرى لابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، الأندلسي الظاهري، تحقيق: إحسان عباس، دار المعارف، مصر، ط1، 1900م.
6. حلية الأبرار وشعار الأخيار في تلخيص الدعوات والأذكار المستحبة في الليل والنهار المعروف بالأذكار النووية، الإمام الفقيه المحدّث محي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي الدمشقي، حقق نصوصه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه: عبد القادر الأرناؤوط، مطبعة الملاّح بدمشق، 1391هـ/1971م.أدعية وأذكار
7. الزهد والرقائق، الإمام شيخ الإسلام عبد الله بن المبارك المروزي، تحقيق وتعليق: أحمد فريد، دار المعارج الدولية للنشر، الرياض، ط1، 1415هـ/1995م.
8. الشفاء بتعريف حقوق المصطفى ﷺ، القاضي أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي، حقق نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه: عبده علي كوشك، جائزة دبي الدولة للقرآن الكريم، ط1، 1434هـ/2013م.
9. صحيح جامع بيان العلم وفضله، أبو عمر بن عبد البر، أعده واختصره وهذّبه: أبو الأشبال الزهيري، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، (د.ط)، (د.ت.ن).

- **كتب التراجم والتعريف بالأعلام:**

1. ابن عثيمين الإمام الزاهد، جمع وتأليف: ناصر بن مسفر الزهراني، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية ط1، 1422هـ/2001م.

2. الاستيعاب في معرفة الأصحاب، يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط1، 1412هـ/1992م.
3. أسد الغابة في معرفة الصحابة، علي بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري المعروف بابن الأثير، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1، 1433هـ/2012م.
4. إسعاف الإخوان الراغبين بتراجم ثُلة من علماء المغرب المعاصرين، محمد بن الفاطمي السلمي الشهير بابن الحاج، تقديم الأستاذ: عبد الله كنون، مطبعة الجديدة، الدار البيضاء، ط1، 1412هـ/1992م.
5. آسفي وما إليه قديما وحديثا، محمد بن أحمد العبدي الكانوني، (د.ط)، (د.ت.ن).
6. الإصابة في تمييز الصحابة، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، تحقيق: علي محمد البجاوي دار الجيل، بيروت، ط1، 1412هـ.
7. الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام، العباس بن إبراهيم السملالي المراكشي، راجعه عبد الوهاب بن منصور، المطبعة الملكية، الرباط، ط2، 1413هـ/1993م.
8. الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين ، بيروت، ط15، 2002م.
9. الإمام ابن غازي المكناسي عالم القرويين وشيخ الجماعة بفاس، أحمد بن محمد البوشيخي، مركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث الرابطة المحمدية للعلماء، المغرب، ط1، 1433هـ/2012م.
10. إنباه الرواة على أنباه النحاة، الوزير جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط1، 1406هـ/1986م.
11. الإنباه على قبائل الرواة، يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، ط1، 1405هـ/1985م.
12. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، القاضي العلاّمة شيخ الإسلام محمد بن علي الشوكاني، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، (د.ط)، (د.ت.ن).
13. البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان، أبو عبد الله محمد بن محمد ابن أحمد الملقب بن مريم الشريف المليتي المديوني، المطبعة الثعالبية، الجزائر، 1326هـ/1908م.
14. بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، للضبي، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة ودار الكتاب اللبناني، بيروت، ط1، سنة: 1433هـ/2012م.
15. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر القاهرة، ط2، سنة: 1399هـ/1979م.
16. البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، الفيروزآبادي، تحقيق: محمد المصري، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1421هـ/2000م.

17. تاريخ المغرب الإسلامي والأندلس في العصر المريني، محمد عيسى الحريري، دار القلم للنشر والتوزيع، الكويت ط1، 1405هـ/1985م، ط2، 1408هـ/1987م.
18. تاريخ قضاة الأندلس، أبو الحسن ن عبد الله بن الحسن النُّباهي المالقي الأندلسي، دار الكاتب المصري القاهرة، ط1، 1948م.
19. تذكرة الحفاظ، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، دائرة المعارف العثمانية، (د.ط)، 1374هـ.
20. تراجم المؤلفين التونسيين، محمد محفوظ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1406هـ/1986م.
21. ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، القاضي عياض بن موسى اليحصبي، ضبطه وصححه: محمد سالم هاشم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، سنة: 1418هـ/1998م.
22. التكملة لكتاب الصلة، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي، ابن الأبار، تحقيق عبد السلام الهراس، دار الفكر، بيروت، 1415هـ/1994م.
23. جذوة الاقتباس في ذكر من حلَّ من الأعلام مدينة فاس، أحمد بن القاضي المكناسي، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، (د.ط)، (د.ت.ن).
24. جمهرة تراجم الفقهاء المالكية، القاضي أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي السبتي، بقلم: الدكتور قاسم علي سعد، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات العربية المتحدة، دبي، ط1 1423هـ/2002م.
25. الجواهر المضية في طبقات الحنفية، عبد القادر بن محمد بن محمد بن نصر الله بن سالم بن أبي الوفاء القرشي، تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو، دار هجر، الرياض، ط2، 1413هـ/1993م.
26. حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ط1، 1387هـ/1967م.
27. خلال جزولة، محمد المختار السوسي، المطبعة المهدية، تطوان، المغرب، (د.ط)، (د.ت.ن).
28. د.عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 1413هـ.
29. الدر الثمين في ترجمة فقيه الأمة العلامة ابن عثيمين "ترجمة شاملة لحياة الشيخ من النشأة إلى الوفاة"، جمع وإعداد: عصام بن عبد المنعم المري، ط1، 1422هـ.
30. دُرَّة الحجال في أسماء الرجال، أحمد بن محمد المكناسي الشهير بابن القاضي، تحقيق: محمد الأحمدي أبو النور مكتبة دار التراث، القاهرة، ط1، 1391هـ/1971م.

31. الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، الحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، تحقيق: محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية، صيدر أباد، الهند، 1392هـ/1972م.
32. دليل الطالبين إلى معرفة القراء الجزائريين المجازين، جمع وترتيب: سالم بوحامدي، دار الإمام مالك، باب الوادي، الجزائر، ط2، 1434هـ/2013م.
33. الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب، ابن فرحون المالكي، تحقيق وتعليق: محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث للطباعة والنشر، القاهرة، (د.ط)، (د.ت.ن).
34. الذيل على طبقات الحنابلة، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب السلامي، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين مكتبة العبيكان، مكة المكرمة، ط1، (د.ت.ن).
35. رجراجة وتاريخ المغرب، محمد السعيدي الرجراجي، منشورات جمعية البحث والتوثيق والنشر، مطبعة ربانيت المغرب، ط1، 1425هـ/2004م.
36. رفع الإصر عن قضاة مصر، شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، ابن حجر، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1418هـ/1998م.
37. الروض الهتون في أخبار مكناسة الزيتون، أبي عبد الله بن أحمد بن غازي العثماني المكناسي، دراسة وتحقيق: عطا أبورية، سلطان بن مليح الأسمري، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 1428هـ/2007م.
38. سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس، محمد بن جعفر بن إدريس الكتاني (د.ط)، (د.ت.ن).
39. سوس العالمة، للعلامة محمد المختار السوسي، مطبعة فضالة المحمدية، المغرب الأقصى، 1960م.
40. سير أعلام النبلاء، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، سنة: 1405هـ/1984م.
41. شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، محمد بن محمد بن عمر بن قاسم مخلوف، خرج حواشيه وعلق عليه: عبد المجيد خيالي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1424هـ/2003م.
42. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد بن محمد العكري الحنبلي، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، محمود الأرناؤوط، دار بن كثير، دمشق، (د.ط)، 1406هـ.
43. شيشاوة منذ ما قبل التاريخ إلى الآن، عبد العزيز آيت بنصالح، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، ط1، 2012م.
44. صفة الصفوة، جمال الدين أبو الفرج ابن الجوزي، حققه وعلّق عليه: محمود فاخوري، خرّج أحاديثه: محمد رواس قلعنجي، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط3، 1405هـ/1985م.

45. الصلة، ابن بشكوال، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت ط1، 1410هـ/1989م.
46. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، دار الجيل، بيروت، (د.ط) (د.ت.ن).
47. طبقات الحضيكي، محمد بن أحمد الحضيكي، تقديم وتحقيق: أحمد بو مزكو تزنيت، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء، ط1، 1427هـ/2006م.
48. طبقات الحنابلة، أبو الحسين ابن أبي يعلى، محمد بن محمد، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت (د.ط)، (د.ت.ن).
49. طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين بن علي بن عبد الكافي السبكي، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي
50. طبقات الشافعية، أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر بن قاضي شهبة، تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1407هـ.
51. طبقات الشافعية، جمال الدين عبد الرحيم الأسنوي، تحقيق:كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1407هـ/1987م.
52. طبقات الفقهاء الشافعية، تقي الدين أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح، تحقيق: محيي الدين علي نجيب، دار البشائر الإسلامية، بيروت، (د.ط)، 1992م.
53. الطبقات الكبير، محمد بن سعد بن منيع الزهري، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1 1421هـ/2001م.
54. طبقات المفسرين، أحمد بن محمد الأدنروي، أحمد بن محمد الأدنروي، تحقيق: سليمان بن صالح الخزي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط1، 1997م.
55. طبقات المفسرين، شمس الدين محمد بن علي بن أحمد الداودي، راجع النسخة وضبط أعلامها، لجنة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1403هـ/1983م.
56. طبقات المفسرين، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة وهبة، القاهرة، ط1 1396هـ.
57. طبقات النحويين واللغويين، أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف مصر، ط2، 1984م.
58. طبقات علماء الحديث، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي الدمشقي الصالحي، تحقيق: أكرم البوشي وإبراهيم الزيبق، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1417هـ/1996م.
59. العبر في خبر من غبر، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ط)، (د.ن).

60. العُمر في المصنفات والمؤلفين التونسيين، حسن حسني عبد الوهاب، مراجعة وإكمال: محمد العروسي المطوي وبشير البكوش، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1990م.
61. غاية النهاية في طبقات القراء، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن محمد بن علي بن الجزري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، سنة: 1427هـ/2006م.
62. الفهرست، محمد بن إسحاق أبو الفرج النديم، دار المعرفة، بيروت، (د.ط)، 1398هـ/1978م.
63. القراء والقراءات بالمغرب، سعيد أعراب، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1 1410هـ/1990م.
64. كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج، لأحمد بابا التنبكتي، دراسة وتحقيق محمد مطيع، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، طبعة 1421هـ/2000م.
65. مجموع بلدان اليمن وقبائلها، جمعة محمد بن أحمد الحجري اليماني، تحقيق وتصحيح ومراجعة: إسماعيل بن علي الأكوع، دار الحكمة اليمانية، صنعاء، ط2، 1416هـ/1996م.
66. معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، ياقوت الحموي الرومي، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1993م.
67. المعجم الكبير، الحافظ أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، حققه وخرج أحاديثه: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، (د.ط)، (د.ت.ن).
68. معجم المحدثين والمفسرين والقراء بالمغرب الأقصى، عبد العزيز بن عبد الله، مطبعة فضالة، المغرب، سنة: 1972م.
69. معجم المؤلفين المعاصرين في آثارهم المخطوطة والمفقودة وما طبع منها أو حقق بعد وفاتهم، محمد خير رمضان يوسف، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، الرياض، 1425هـ/2004م.
70. معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، سنة: 1414هـ/1993م.
71. معجم حفاظ القرآن عبر التاريخ، محمد سالم محيسن، دار الجيل، بيروت، ط1، 1412هـ/1992م.
72. معجم مؤلفات الحافظ أبي عمرو الداني، الدكتور: عبد الهادي حميتو، مطبعة الوفاء، آسفي، المغرب، ط1 1421هـ/2000م.
73. معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: شار عواد معروف، شعيب الأرناؤوط، صلاح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، سنة: 1408هـ/1988م.
74. المعسول، محمد مختار السوسي، مكتبة الطالب، الرباط، (د.ط)، 1960م.
75. المغرب عبر التاريخ، إبراهيم حركات، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، 1420هـ/2000م.

76. المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد، برهان الدين إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد بن مفلح تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، طبعة سنة: 1410هـ/1990م.
77. مناقب الشافعي، أحمد بن الحسين بن علي أبو بكر البيهقي، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار التراث، مصر، ط1 1390هـ/1970م.
78. موسوعة مشاهير رجال المغرب، عبد الله كنون، دار الكتاب اللبناني، ط2 ،1994م.
79. النبوغ المغربي في الأدب العربي، عبد الله كنون، علق عليه: عبد السلام الهراس، ط2، (د.ت.ن).
80. النجوم الزاهرة في تراجم القراء الأربعة عشر ورواتهم وطرقهم، صابر حسن محمد أبو سليمان، دار عالم الكتب، الرياض، ط1، 1419هـ/1998م.
81. نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، أحمد بن محمد المقري التلمساني، حققه: إحسان عباس، دار صادر بيروت، طبعة سنة: 1388هـ/1968م.
82. نيل الابتهاج بتطريز الديباج، أحمد بابا التنبكتي، إشراف وتقديم: عبد الحميد عبد الله الهرامة، كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ط1، 1398هـ/1989م.
83. نيل الابتهاج بتطريز الديباج، أحمد بابا التنبكتي، عناية وتقديم: عبد الحميد عبد الله الهرَّامة، دار الكاتب طرابلس، ط2، 2000م.
84. هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل باشا البغدادي، طُبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطعتها البهية، استانبول، سنة: 1955م
85. ورقات عن حضارة المرينيين، محمد المنوني، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط3، 1420هـ/2000م.
86. وصف أفريقيا، الحسن بن محمد الوزان الفاسي، منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1983م.
87. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلّكان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر بيروت، (د.ط)، 1398هـ/1978م.

- **كتب اللغة والأدب والتاريخ والمعاجم:**

1. أبجد العلوم الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم، صديق بن حسن القنوجي، تحقيق: عبد الجبار الزكار دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، سنة: 1978م.
2. إتمام الدراية لقراء النقاية، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، ضبطه وكتب حواشيه: الشيخ إبراهيم العجوز، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1405هـ/1985م.
3. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان محمد، ورمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1418هـ/1998م.

4. الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى الدولة المرينية، تحقيق وتعليق الأساتذة: جعفر الناصري ومحمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1418هـ/1997م.
5. الاقتضاب في شرح أدب الكُتَّاب، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي، تحقيق: مصطفى السقا وحامد عبد المجيد، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، 1996م.
6. الألفاظ المختلفة في المعاني المؤتلفة، ابن مالك الطائي الجياني، دراسة وتحقيق: نجاة حسن عبد الله نولي جامعة أم القرى، مكة المكرمة، (د.ط)، (د.ت.ن).
7. أمالي ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن الحاجب، دراسة وتحقيق: فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل بيروت، ودار عمار، عمان، (د.ط)، (د.ت.ن).
8. البداية والنهاية، أبو الفداء الحافظ ابن كثير، مكتبة المعارف، بيروت، 1413هـ/1992م.
9. تاج العروس من جواهر القاموس، السيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق: مصطفى حجازي راجعه: د. أحمد مختار عمر ود. ضاحي عبد الباقي، ود. خالد عبد الكريم جمعة، 1419هـ/1998م.
10. تاريخ الأدب العربي، شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط11، (د.ت.ن).
11. تاريخ ابن خلدون المسمى ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر عبد الرحمن بن خلدون، ضبط المتن ووضع الحواشي والفهارس: الأستاذ خليل شحادة، مراجعة الدكتور: سهيل زكار، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1431هـ/2000م.
12. تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق: عبد الله درويش، مراجعة: محمد علي النجار الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، (د.ط)، (د.ت.ن).
13. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي المعروف بابن أم قاسم، شرح وتحقيق الأستاذ الدكتور: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1422هـ/2001م.
14. التوقيف على مهمات التعاريف، عبد الرؤوف المناوي، تحقيق: عبد الحميد صالح حمدان، عالم الكتب، القاهرة ط1، 1410هـ/1990م.
15. جمهرة النسب، هشام بن محمد بن السائب الكلبي، أبو المنذر، تحقيق: ناجي حسن، عالم الكتب، القاهرة ط1، 1407هـ/1986م.
16. الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة، زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري أبو يحيى، تحقيق: د. مازن المبارك دار الفكر المعاصر، بيروت، ط1، 1411هـ.
17. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، (د.ط) (د.ت.ن).

18. سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني، دراسة وتحقيق: حسن هنداوي، (د.ط)، (د.ت.ن).
19. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف، المعروف بابن هشام النحوي، طبعة جديدة مصححة ومنقحة اعتنى بها محمد محمد أبو فضل عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1422هـ/2001م.
20. الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس، مطبعة المؤيد، القاهرة 1328هـ/1910م.
21. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حمّاد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت، ط2، 1399هـ/1979م.
22. العزو والصولة في معالم نظم الدولة، عبد الرحمن بن زيدان، الرباط، 1356هـ/1937م.
23. فصول في فقه العربية، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط6، 1420هـ/1999م.
24. قبائل المغرب، عبد الوهاب منصور، المطبعة الملكية، الرباط، 1388هـ/1968م.
25. الكامل في التاريخ، عز الدين أبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد أبي عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني، المعروف بابن الأثير، حققه واعتنى به: الدكتور عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان، (د.ط)، (د.ت.ن).
26. كتاب الأغاني، أبو الفرج الأصفهاني، تحقيق: سمير جابر، دار الفكر، بيروت، ط2، (د.ت.ن).
27. كتاب العين مرتبا على حروف المعجم، الخليل بن أحمد الفراهيدي، ترتيب وتحقيق: الدكتور عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1424هـ/2003م.
28. الكتاب لسيبويه، أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط3، 1408هـ/1988م.
29. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، (د.ط)، (د.ت.ن).
30. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، (د.ط)، 1419هـ/1998م.
31. لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، ط1، (د.ت.ن).
32. اللهجات العربية، د. إبراهيم أنيس، دار الفكر العربي، مطبعة الرسالة، (د.ط)، (د.ت.ن).
33. متن الألفية، محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي، المكتبة الشعبية، بيروت، لبنان، (د.ط)، (د.ت.ن).

34. المخصص، أبو الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي المعروف بابن سيده، تحقيق: خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1417هـ/ 1996م.
35. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي، تحقيق: عبد العظيم الشناوي، دار المعارف، القاهرة، ط2، (د.ت.ن).
36. معجم البلدان، ياقوت بن عبد الله الحموي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، (د.ط)، (د.ت.ن).
37. معجم التعريفات، علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني، تحقيق ودراسة: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير، القاهرة، (د.ط)، (د.ت.ن).
38. معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية، عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، (د.ط) (د.ت.ن).
39. المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، ومحمد النجار، تحقيق: مجمع اللغة العربية دار النشر، دار الدعوة، (د.ط)، (د.ت.ن).
40. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، مصر، ط4، 1425هـ/2004م.
41. معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر بيروت، طبعة سنة: 1399هـ/1979م.
42. معجم مؤلفات الحافظ أبي عمرو الداني إمام القراء بالأندلس والمغرب وبيان الموجود منها والمفقود، عبد الهادي حميتو، الجمعية المغربية لأساتذة التربية الإسلامية، فرع آسفي، المغرب، ط1، 2000م.
43. المغرّب في ترتيب المعرّب، أبو الفتح ناصر الدين بن عبد السيد بن علي بن المطرز، تحقيق: محمود فاخوري وعبد الحميد مختار، مكتبة أسامة بن زيد، حلب، ط1، 1979م.
44. المعرّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، أبو منصور الجواليقي موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر، حقق كلماته بإرجاعها إلى أصولها د. ف عبد الرحيم، دار القلم، دمشق، ط1 1410هـ/1990م.
45. مغني اللبيب عن كتاب الأعاريب، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، ط6، 1985م.
46. المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد المشتهر بالراغب الأصفهاني، تحقيق: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، لبنان، (د.ط)، (د.ت.ن).
47. المفصل في صناعة الإعراب، أبو القاسم محمود الزمخشري، تحقيق: علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت ط1، 1993م.
48. مقدمة ابن خلدون، ولي الدين عبد الرحمن بن محمد ابن خلدون، حقق نصوصه وخرج أحاديثه

وعلق عليه: عبد الله محمد الدرويش، ط1، 1425هـ/2004م.
49. المقدمة الجزولية في النحو، أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي، تحقيق وشرح شعبان عبد الوهاب محمد، مطبعة أم القرى، مكة المكرمة، (د.ط)، (د.ت.ن).
50. نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار، علي الزواري، ومحمد محفوظ، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، ط1، 1988م.
51. النهاية في غريب الحديث والأثر، أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، 1399هـ/1979م.
52. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل باشا البغدادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت (د.ط)، (د.ت.ن).

كتب الفِرق والمذاهب ودواوين الشعر:

1- كتب الفِرق والمذاهب:

1. اجتماع الجيوش الإسلامية على حرب المعطلة والجهمية، الإمام أبي عبد الله بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، تحقيق: زائد بن أحمد النشيري، مؤسسة سليمان بن عبد العزيز الراجحي الخيرية، دار علم الفوائد للنشر والتوزيع، (د.ط)، (د.ت.ن).
2. تبيين الصحيح في تعيين الذبيح، أبو بكر محمد بن عبد الله بن العربي المعافري الإشبيلي، تحقيق وتقديم وتعليق: بدر العمراني الطنجي، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1، 1428هـ/2007م.
3. الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، شيخ الإسلام أبو العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق وتعليق: د. علي بن حسن بن ناصر، د. عبد العزيز بن إبراهيم العسكر، د. حمدان بن محمد الحمدان، دار العاصمة للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الرياض، ط2، 1419هـ/1999م.
4. الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، شمس الدين أبي عبد الله محمد بن الشيخ الصالح أبي بكر بن أيوب بن سعد الشهير بابن قيّم الجوزية، حققه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه وقدّم له: الدكتور علي بن محمد الدخيل الله، دار العاصمة، الرياض، (د.ط)، (د.ت.ن).

2- كتب دواوين الشعر:

1. ديوان الأعشى الكبير، ميمون بن قيس، شرح وتعليق: محمد محمد حسين، المكتب الشرقي للنشر والتوزيع، بيـــروت، لبنان، ط2، (د.ت.ن).
2. ديوان الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط2، 1405هـ/1985م.
3. ديوان جميل، جمع وتحقيق وشرح: حسين نصار، دار مصر للطباعة، مصر، طبعة سنة: 1979م.
4. ديوان حسان بن ثابت، حسان بن ثابت، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1414هـ/1994م.

5. شرح ديوان امرؤ القيس، جمعها وقدم لها وحققها: حسن السندوبي، راجعها وشرحها: أسامة صلاح الدين منيمنة، دار إحياء العلوم، بيروت، لبنان، ط1، 1410هـ/1990م.

- **الرسائل الجامعية:**

1. إرشاد المبتدئ وتذكرة المنتهي في القراءات العشر، أبو العز محمد بن الحسين بن بندار الواسطي القلانسي تحقيق ودراسة: عمر حمدان الكبيسي للحصول على درجة الماجستير بإشراف: أ د. السيد رزق الطويل، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، قسم الدراسات العليا، فرع اللغة والنحو والصرف، المملكة العربية السعودية، وزارة التعليم العالي، عام 1403هـ/1404هـ.
2. التبيان في شرح مورد الظمآن، أبو محمد عبد الله بن الصنهاجي المعروف بابن آجطا، من أول الكتاب إلى نهاية مباحث الحذف في الرسم، تحقيق: عبد الحفيظ بن محمد بن عمر الهندي، رسالة ماجستير بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية، الدراسات العليا، قسم القراءات، نوقشت سنة: 1421هـ- 1422هـ/2001م- 2002م.
3. التبيان في شرح مورد الظمآن، أبو محمد عبد الله بن الصنهاجي المعروف بابن آجطا، من أول (باب حكم رسم الهمز) إلى نهاية الكتاب، الطالب: عمر بن عبد الله بن علي الثويني، إشراف فضيلة الشيخ الدكتور: عبد القيوم بن عبد الغفور السندي، رسالة ماجستير في التفسير وعلوم القرآن، كلية الدعوة وأصول الدين، قسم الكتاب والسنة، شعبة التفسير وعلوم القرآن، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، نوقشت سنة: 1428هـ- 1429هـ.
4. تعقبات الإمام ابن كثير على من سبقه من المفسرين من خلال كتابه تفسير القرآن العظيم، جمعا ودراسة، إعداد الطالب: أحمد بن عمر بن أحمد السيد، إشراف فضيلة الشيخ الدكتور: أمين محمد عطية باشا، رسالة دكتوراه في التفسير وعلوم القرآن، كلية الدعوة وأصول الدين، قسم الكتاب والسنة، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1431هـ/2010.
5. تنبيه العطشان على مورد الظمآن في الرسم القرآني، من أول المخطوط إلى باب "حذف الياء في القرآن الكريم"، دراسة وتحقيق: الطالب محمد سالم حرشة، تحت إشراف الدكتور: رجب محمد غيث، بحث مقدّم استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الإجازة العالية الماجستير في الدراسات القرآنية، بجامعة المرقب، كلية الآداب والعلوم بترهونة، قسم اللغة العربية للدراسات العليا، شعبة الدراسات الإسلامية بليبيا، 2005م- 2006م.
6. التنوير في ما زاده النشر على الحرز والتيسير للأئمة السبعة البدور، شهاب الدين الطيبي، دراسة وتحقيق وشرح: عبد العزيز بن سليمان بن إبراهيم المزيني، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في القراءات، قسم القراءات، كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، عام 1426هـ/1427هـ.

7. جهود الشيخ مقبل الوادعي في تقرير عقيدة السلف والرد على المخالفين، اعداد الطالب: جلال بن مقبل بن قائد بن صالح الصبيحي، إشراف: فهد بن سلسمان بن ابراهيم الفهيد، رسالة جامعية مقدمة لنيل درجة ماجستير في العيدة والمذاهب المعاصرة، جامعة الامام بن محمد بن سعود الاسلامية، كلية أصول الدين، قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة، المملكة العربية السعودية، سنة 1433-1434هـ.
8. العقد النضيد في شرح القصيد، أبو عباس أحمد بن يوسف المعرف بالسمين الحلبي(من باب الفتح والإمالة وبين اللفظين إلى آخر باب اللامات)، أحمد بن علي بن حيان خريصي، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الكتاب والسنة، جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين، قسم الكتاب والسنة، 1424هـ/2003م.
9. العنوان في القراءات السبع، أبو طاهر إسماعيل بن خلف، إعداد الطالب: عبد المهين عبد السلام طحان إشراف الأستاذ الدكتور: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، رسالة ماجستير، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية قسم الدراسات العليا، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1403هـ.
10. فضائل القرآن، محمد بن عبد الواحد للغافقي الأندلسي، تحقيق: محمد عبد العزيز الحمادي، إشراف الدكتور: محمد أحمد يوسف القاسم، رسالة ماجستير، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى المملكة العربية السعودية، سنة النشر: 1404هـ/1984م.
11. القراءات وأثرها في التفسير والأحكام، محمد بن عمر بن سالم بازمول، إشراف الأستاذ الدكتور: عبد الستار فتح الله سعيد، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الشريعة الإسلامية، جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين الدراسات العليا، فرع الكتاب والسنة، 1412هـ/1413م.
12. اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة، أبو عبد الله محمد بن حسن الفاسي، "دراسة وتحقيق"، مقدمة من الطالب: عبد الله عبد المجيد نمناكي، تحت إشراف الدكتور: حلمي عبد الرءوف محمد عبد القوي، رسالة ماجستير في الكتاب والسنة، قسم الكتاب والسنة، جامعة أم القرى، نوقشت سنة: 1420هـ.

- **المجلات والمقالات، وكتب الإحصاء واللقاءات:**

1. جريدة الميثاق المغربية، العدد (237)، كُتب النص يوم: 15 ذو الحجة عام 1396هـ.
2. الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، فتوى رقم (2358)، حمل المصحف إلى بلد يُهان فيه، مجلة البحوث الإسلامية، جامع الكتب الإسلامية، المملكة العربية السعودية، العدد 44، سنة: 1919م.
3. شرح عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد، الإمام محمد بن القفال، إعداد عبد الله بن حسن الشتوي المغربي كُتب المقال سنة: 1432هـ.
4. صفات القرآن الكريم المقترنة بأسمائه "دراسة أعجمية"، مروان نوري إسماعيل، مقال بمجلة مداد الآداب العدد 13، كلية التربية للبنات، الجامعة العراقية، سنة: 2017م.
5. كتاب الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة: 2004م، المندوبية السامية للتخطيط، المغرب.

6. اللغة العربية ومكانتها العلمية في فهم القرآن وتفسيره، د. طاهر محمود محمد يعقوب، مجلة القسم العربي جامعة بنجاب، لاهور، باكستان، العدد 23، 2016م.مجلة
7. اللقاء الشهري مع الشيخ محمد بن عثيمين رقم 3، تسجيل صوتي على الموقع الرسمي لفضيلة الشيخ محمد بن صالح بن عثيمين.
8. مقال بعنوان الشيخ عبد الله بن فودي لمحات من آثاره العلمية، د. أبو البشر علي آدم، مجلة بحوث دراسات افريقية، جامعة افريقيا العالمية، العدد 24، ديسمبر 2000م، رمضان 1421هـ.
9. مقال من مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، 2011م، المجلد 13، العدد1.
10. مقال موسوعة في عصر التخصصات د. عبد الهادي حميتو، لعثمان غفاري، كتبه في 19 أبريل 2021م موقع منار الإسلام للأبحاث والدراسات.
11. منظومات عبد الله بن فودي في علوم القرآن عرضا ومقارنة، د. آدم بللو، مجلة التدبر للدراسات القرآنية جامعة ولاية يوبي دماتورو، مركز البحوث والدراسات القرآنية.
12. هل البسملة آية من كتاب الله، خالد بن محمود بن عبد العزيز الجهني، مقال في شبكة الألوكة، كتبه سنة: 1435هـ/2014م.

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
إهداء	
شكر وتقدير	
ملخص الدراسة بالعربية:	
قائمة الرموز والإشارات المستخدمة في البحث	
نماذج من المخطوطات المعتمدة في البحث	
مقدمة:	
الفصل التمهيدي: ترجمة الإمام الحسين الرجراجي الشوشاوي	
المبحث الأول: عصر الإمام الشوشاوي وحياته الشخصية.	8
المطلب الأول: عصر الإمام الشوشاوي .	8
الفرع الأول: الحالة السياسية لعصر المؤلِف.	8
الفرع الثاني: الحالة الاجتماعية لعصر المؤلِف:	12
الفرع الثالث: الحالة الفكرية والعلمية لعصر المؤلِف:	12
المطلب الثاني: حياة الإمام الشوشاوي الشخصية:	14
الفرع الأول: اسمه ونسبه:	14
الفرع الثاني: نشأته وتعلّمه	15
الفرع الثالث: مذهبه وعقيدته:	16
المبحث الثاني: حياة الإمام الشوشاوي العلمية.	17
المطلب الأول: شيوخ الإمام الشوشاوي وتلاميذه:	17
الفرع الأول: شيوخ الإمام الشوشاوي :	17
الفرع الثاني: تلاميذ الإمام الشوشاوي :	17
المطلب الثاني: آثار الإمام الشوشاوي العلمية:	18
الفرع الأول: كتب الإمام الشوشاوي في علوم القرآن والقراءات:	18
الفرع الثاني: كتب الإمام الشوشاوي الأخرى:	18
المطلب الثالث: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه ووفاته:	19
الفرع الأول: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه:	20
الفرع الثاني: وفـــاة الإمام الشوشاوي :	21

الفصل الأول	22
جهود الإمام الشوشاوي ومصادره في خدمة كتاب الله تعالى.	22
المبحث الأول: جهود الإمام الشوشاوي ومصادره في علمي التجويد والقراءات.	24
المطلب الأول: التعريف بمخطوط الأنوار السواطع:	24
الفرع الأول: مخطوطات الأنوار السواطع:	24
الفرع الثاني: توثيق عنوان المخطوط وصحة نسبته إلى مؤلفه:	25
الفرع الرابع: القيمة العلمية للكتاب وأثره فيمن بعده من المؤلفين:	28
الفرع الخامس: المؤاخذات على مخطوط الأنوار السواطع:	29
المطلب الثاني: منهج الإمام الشوشاوي في كتابه الأنوار السواطع:	32
الفرع الأول: مسلك الإمام الشوشاوي في كتابه:	32
الفرع الثاني: طريقته في عرض المسائل	36
الفرع الثالث: اهتمامه بالجوانب اللغوية:	36
الفرع الخامس: منهجه في تفسير الآيات القرآنية الواردة	39
الفرع السادس: الاستشهاد بالأحاديث النبوية	40
المطلب الثالث: استدراكات الإمام وتعقباته ونماذج من اختياراته.	41
الفرع الأول: استدراكات الإمام وتعقّباته:	41
المطلب الرابع: مصادر الإمام في القراءات والتجويد وطريقته في الاستفادة منها:	46
الفرع الأول: كتب علوم القرآن المختلفة.	46
الفرع الثاني: كتب اللغة والنحو:	59
الفرع الثالث: كتب الفقه وشروح الحديث:	61
المبحث الثاني: جهود الإمام الشوشاوي ومصادره في علم الرسم القرآني.	63
المطلب الأول: التعريف بكتاب تنبيه العطشان:	63
الفرع الثاني: طبعات كتاب تنبيه العطشان ومخطوطاته:	64
الفرع الثالث: توثيق عنوان الكتاب ونسبته إلى مؤلفه:	66
الفرع الرابع: وصف الكتاب	67
الفرع الخامس: القيمة العلمية للكتاب وأثره فيمن بعده من المؤلفين:	67
الفرع السادس: المؤاخذات على الكتاب:	70
المطلب الثاني: منهج الإمام الشوشاوي في كتابه تنبيه العطشان:	72
الفرع الأول: ملامح عامة في مسلك الإمام في كتابه.	72

الفرع الثاني: موقفه من الأحاديث النبوية	76
الفرع الثالث: عنايته بالقراءات:	77
الفرع الرابع: اهتمامه بالجانب اللغوي:	79
المطلب الثالث: استدراكات الإمام وتعقباته ونماذج من اختياراته.	81
الفرع الأول: استدراكات الإمام الشوشاوي وتعقباته:	81
الفرع الثاني: اختيارات الإمام الشوشاوي :	86
المطلب الرابع: مصادر الإمام في كتابه وطريقته في الاستفادة منها:	88
الفرع الأول: كتب علوم القرآن المختلفة.	88
الفرع الثاني: مصادره في الفقه والسيرة النبوية والأحاديث:	96
الفرع الثالث: كتب اللغة والنحو: وتتمثل في:	97
المبحث الثالث: جهود الإمام الشوشاوي ومصادره في علم الضبط القرآني.	99
المطلب الأول: التعريف بمخطوط حلة الأعيان: ويشمل ما يلي:	99
الفرع الأول: مخطوطات حلة الأعيان:	99
الفرع الثاني: توثيق عنوان المخطوط وصحة نسبته لمؤلفه:	101
الفرع الثالث: وصف المخطوط:	101
الفرع الرابع: القيمة العلمية للكتاب وأثره فيمن بعده من المؤلفين:	102
الفرع الخامس: المؤاخذات على الكتاب:	104
المطلب الثاني: منهج الإمام الشوشاوي في كتابه	105
الفرع الأول: ملامح من مسلك الإمام في الكتاب	105
الفرع الثاني: اهتمامه بالجانب اللغوي:	107
الفرع الثالث: عنايته بالحديث:	109
المطلب الثالث: استدراكات الإمام وتعقباته ونماذج من اختياراته:	111
الفرع الأول: استدراكات الإمام وتعقباته:	111
الفرع الثاني: نماذج من اختيارات الإمام :	114
المطلب الرابع: مصادر الإمام الشوشاوي في كتابه حلة الأعيان:	117
الفرع الأول: كتب علوم القرآن:	117
الفرع الثاني: كتب الفقه وأصوله:	125
الفرع الثالث: كتب اللغة والنحو والشعر	125
المبحث الرابع: جهود الإمام الشوشاوي ومصادره في علوم القرآن الأخرى:	126

المطلب الأول: التعريف بالكتاب: ويشمل	126
الفرع الأول: طبعات الكتاب:	126
الفرع الثاني: توثيق عنوان الكتاب ونسبته إلى مؤلفه.	126
الفرع الثالث: وصف الكتاب وموضوعه:	127
الفرع الرابع: القيمة العلمية للكتاب، وأثره فيمن بعده:	129
الفرع الخامس: المؤاخذات على الكتاب:	131
المطلب الثاني: منهج الإمام في الكتاب، ترجيحاته، واختياراته:	132
الفرع الأول: منهج الإمام في الكتاب:	132
الفرع الثاني: ترجيحات الإمام الشوشاوي واختياراته:	133
المطلب الثالث: مصادر الإمام الشوشاوي في كتابه وطريقته في الاستفادة منها.	135
الفرع الأول: كتب في علوم القرآن وطريقته في الاستفادة منها:	135
الفرع الثاني: كتب في الفقه وأصوله:	140
الفرع الثالث: كتب اللغة والنحو والشعر: من الكتب التي نقل منها الإمام نجد:	143
الفرع الرابع: كتب في التزكية والأخلاق والآداب: منها:	144
الفرع الأول: مصادر الإمام الشوشاوي في كتابه رفع النقاب:	145
الفرع الثاني: جهود الإمام في خدمة كتاب الله تعالى من خلال كتابه رفع النقاب:	148
الفصل الثاني آراء الإمام الشوشاوي في خدمة كتاب الله تعالى.	
المبحث الأول: آراء الإمام الشوشاوي في فنّي التَّجويد والقراءات	154
المطلب الأول: رأي الإمام الشوشاوي في باب الاستعاذة والبسملة.	154
الفرع الأول: رأي الإمام في محل الاستعاذة	154
الفرع الثاني: أحكام البسملة مع التعوذ من حيث الوقف والوصل:	157
الفرع الثالث: البسملة عند الابتداء بالأجزاء:	159
الفرع الرابع: البسملة بين السورتين	162
الفرع الخامس: رأي الإمام في البسملة هل هي آية مستقلة من القرآن الكريم أو من سورة الفاتحة فقط أو من كل سورة غير براءة أو ليست بآية:	164
المطلب الثاني: باب حكم ميم الجمع إذا وقع بعدها حرف متحرك عند الإمام قالون	170
الفرع الأول: تعريف ميم الجمع	170
الفرع الثاني: ميم الجمع إذا وقع بعدها حرف متحرك عند الإمام	170
المطلب الثالث: باب المـــــدود:	172

الفرع الأول: المد الطويـــل.	172
الفرع الثاني: المـــد المنفصل: وفيه	174
الفرع الرابع: مـــد اللـــين.	185
الفرع الخامس: المـــد العارض:	190
المطلب الرابع: ما يتعلـــق بباب الهمـــز: وفيه الحديث عن الهمزة في كلمة، وفي كلمتين.	195
الفرع الأول: باب الهمزتين من كلمة: وفيه:	195
الفرع الثاني: باب الهمزتين من كلمتين: وفيه:	201
الفرع الثالث: رأي الإمام في حكم همزة لام التعريف الداخلة عليها همزة الاستفهام	209
الفرع الرابع: باب نقـــل الحركـــة:	210
المطلب الخامس: ما يتعلق بباب الإظهار والإدغـــام:	214
الفرع الأول: مسألة الإظهار، هل هو الأصل أم هو فرع:	214
الفرع الثاني: فصل حروف قربت مخارجها:	215
الفرع الثالث: باب أحكام النون الساكنة والتنوين:	217
المطلب السادس: باب الفتـــح والإمالة.	223
الفرع الأول: هل الفتح أصل والإمالة فرع عنه، أم كلٌّ منهما أصل:	223
الفرع الثاني: رأي الإمام رحمه الله في كلمة: ﴿كِلْتَا﴾ حال الوقف عليها	224
الفرع الثالث: حكم لفظ ﴿**آرِيكَهُم**﴾عند الإمام ورش من طريق الأزرق	226
الفرع الرابع: رأي الإمام في ذوات الياء التي لم تتصل بها الراء و لم تكن رأس آية:	227
الفرع الخامس: رأي الإمام في ذوات الياء الواقعة رأس آية ومتصلة بالهاء:	228
الفرع السادس: حكم الألف التي بعدها راء متطرفة مكسورة وقبلها حرف استعلاء:	230
الفرع السابع: رأي الإمام في إمالة ألفات الأسماء الواقعة قبل الراء المتطرفة المكسورة:	231
الفرع الثامن: رأي الإمام في لفظي:	233
الفرع التاسع: رأي الإمام الشوشاوي في هجاء فواتح السور: وفيه نذكر:	234
الفرع العاشر: رأي الإمام رحمه الله في لفظ ﴿هِارٍ﴾ [التوبة: 110] عند الإمام قالون	238
الفرع الحادي عشر: حكم لفظ ﴿ٱلتَّوْرِيـٰهِ﴾ عند الإمام قالون	239
الفرع الثاني عشر: ما يمنع الإمالة وما لا يمنعها:	240
الفرع الثالث عشر: الوقف على المنون المنصوب من الأسماء: قال النَّاظم ابن بري :	241
المطلب السابع: باب الـــرَّاءات	249

الفرع الأول: أصل الراء	249
الفرع الثاني: رأي الإمام رحمه الله في الاسم المنون وقبله ياء ساكنة: قال النَّاظم ابن بري	251
الفرع الثالث: رأي الإمام رحمه الله في لفظ ﴿حَيْرَان﴾[الأنعام: 71]	251
الفرع الرابع: رأي الإمام في لفظ ﴿إِرَمَ﴾[الفجر: 7] للإمام ورش	252
الفرع الخامس: الخُلْف في راء ﴿الِاشْرَاقِ﴾[ص: 17]:	253
الفرع السادس: رأي الإمام رحمه الله في: ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُم﴾:	254
الفرع السابع: رأي الإمام رحمه الله في حكم الراء الأولى من قوله تعالى: ﴿بِشَرَرٍ﴾ عند الإمام	259
الفرع الثامن: الخُلْف في باب ﴿ذِكْرا﴾ وأخواتها:	257
الفرع التاسع: رأي الإمام في لفظ ﴿وِرْوٍ﴾ [الشعراء: 63]	259
الفرع العاشر: رأي الإمام في الألفاظ الآتية: ﴿مَرْيَم﴾[البقرة: 86]، ﴿أَلْمَرْءِ﴾[البقرة: 101]، ﴿فَرْيَةٍ﴾[البقرة: 258]	260
الفرع الحادي عشر: الخُلف في كلمتي: ﴿أَلْفِطْرَ﴾، و﴿مِّصْر﴾	262
المطلب الثامن: ما يتعلق باب اللامـــات:	258
الفرع الأول: رأي الإمام في اللام الأولى من قوله تعالى: ﴿صَلْصَل﴾	264
الفرع الثاني: رأي الإمام في لام اسم الجلالة:	259
الفرع الثالث: رأي الإمام فيما حال الألف بين اللام وحرف الاستعلاء:	260
الفرع الرابع: رأي الإمام في حكم اللام الواقعة في ذوات الياء وليس برأس آية:	261
المطلب التاسع: ما يتعلق بباب الروم والإشمام.	262
الفرع الأول: رأي الإمام الشوشاوي في الإشمام:	262
الفرع الثاني: رأي الإمام في الإشمام الواقع في هاء الضمير:	263
الفرع الثالث: رأي الإمام رحمه الله في الوقف بالروم على ﴿يَوْمَئِذٍ﴾، ﴿حِينَئِذٍ﴾	265
المطلب العاشر: ما يتعلق بباب ياءات الإضافـــة.	266
الفرع الأول: رأي الإمام رحمه الله في ياء قوله تعالى: ﴿رَبِّيَ إِنَّ﴾[فصلت: 49]	266
الفرع الثاني: الخُلْفُ في قوله تعالى: ﴿مَحْيَآى﴾[الأنعام: 164]	267
المطلب الحادي عشر: ما يتعلق بباب الياءات الزوائـــد.	268
الفرع الأول: رأي الإمام رحمه الله في لفظتي: ﴿أَلتَّلَاقِ﴾، و﴿أَلتَّنَادِ﴾	268

الفرع الثاني: رأي الإمام ﷺ في قوله تعالى: ﴿ءَاتِيكِ أَلله﴾[النمل: 37]	270
المطلب الثاني عشر: باب فـــرش الحروف	271
الفرع الأول: رأي الإمام ﷺ في ألف ﴿آنَا﴾ إذا وقع بعدها همزة قطع مكسورة	271
الفرع الثاني: رأي الإمام ﷺ في الألفاظ ﴿نِعِمَّا﴾ وأخواتها:	272
الفرع الثالث: رأي الإمام الشوشاوي ﷺ في لفظ: ﴿أَلِۦ﴾	274
الفرع الرابع: رأي الإمام ﷺ في لفظي: ﴿سِۦٓءَ﴾[هود: 76]، و[العنكبوت:33]، و﴿سِۦٓـَٔتْ﴾[الملك: 28]	275
الفرع الخامس: رأي الإمام ﷺ في لفظ: ﴿تَامَنَّا﴾[يوسف: 11]	276
الفرع السادس: رأي الإمام الشوشاوي ﷺ في لفظ ﴿آرَآيْتَ﴾	278
الفرع السابع: رأي الإمام ﷺ في لفظ: ﴿هَآنتُم﴾ عند الإمام ورش ﷺ	279
المبحث الثاني: آراء الإمام الشوشاوي في علم الرسم القرآني.	281
المطلب الأول: مفهوم الرسم القرآني.	281
الفرع الأول: تعريف الرسم القرآني:	281
الفرع الثاني: قواعد الرسم العثماني:	281
الفرع الثالث: رأي الإمام في إتباع رسم المصحف:	283
المطلب الثاني: رأي الإمام الشوشاوي في باب الحذف.	287
الفرع الأول: فصل حذف الألف:	287
الفرع الثاني: فصل حـــذف الياء.	337
القول الأول: التقييد بحذف ياء موضع سورة القيامة. قال الإمام الخراز :	337
الفرع الثالث: فصل حذف الـــلام:	341
المطلب الثالث: رأي الإمام الشوشاوي في باب الزيـــادة.	343
الفرع الأول: رأي الإمام في الكلمات التي زيدت فيها الألف بعد اللام ألف المهموزة:	343
الفرع الثاني: رأي الإمام ﷺ في لفظي: ﴿ٱسْتَيْـَٔسُوا﴾ و﴿ٱسْتَيْـَٔسَ﴾:	
المطلب الرابع: باب الهمز:	346
الفرع الأول: رأي الإمام ﷺ في لفظي: ﴿آخْطَأْنَا﴾[البقرة: 285]، و﴿ٱطْمَأْنَنتُم﴾[النساء: 102]	346
الفرع الثاني: رأي الإمام ﷺ في لفظي: ﴿يَسْتَـٔخِرُون﴾، و﴿تَسْتَـٔخِرُونَ﴾	347

الفرع الثالث: رأي الإمام في ألف النصب إذا كان قبلها همزة قبلها ألف ساكنة:	348
الفرع الرابع: رأي الإمام ﷺ في رسم ﴿أَوْلِيَآء﴾ المصحوب بضمير حال كونه مرفوعا ومجرورا	350
الفرع الخامس: رأي الإمام ﷺ في لفظ﴿تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ﴾[الشعراء:61]	352
المطلب الخامس: باب البـــدل:	353
الفرع الأول: رسم الهاء تاء:	353
الفرع الثاني: رأي الإمام ﷺ في رسم كلمة: ﴿أَرْبَىٰ﴾[النحل: 92]	355
المطلب السادس: باب القطع والوصـــل	356
الفرع الأول: رأي الإمام الشوشاوي ﷺ في كلمة ﴿أَيْنَمَا﴾	356
الفرع الثاني: رأي الإمام الشوشاوي ﷺ في لفظ ﴿كُلِّ مَا﴾	359
المبحث الثالث: آراء الإمام الشوشاوي في علم الضبط القرآني:	361
المطلب الأول: آراء الإمام الشوشاوي في مسائل الضبط.	362
الفرع الأول: رأي الإمام في مسألة نقط المصاحف وتشكيلها:	362
الفرع الثاني: رأي الإمام في مسألة كتابة الأعشار في المصاحف:	364
الفرع الثالث: رأي الإمام في مسألة اعتماد أيٍّ التنقيط في ضبط المصاحف:	365
المطلب الثاني: باب في كيفية وضع الحركات وما يتبعها من تنوين وغيره.	367
الفرع الأول: مسألة ضبط الحركة والتنوين المنصوب في الاسم المنون المرسومة ألفه خطا:	367
الفرع الثاني: ضبط الهمزة المنونة المنصوبة بعد الألف، والتي بعدها ألف محذوفة:	368
الفرع الثالث: رأي الإمام في تحديد الحركة والتنوين حال التركيب:	368
الفرع الرابع: رأي الإمام في ضبط التنوين قبل حروف الحلق: في هذه المسألة قولان:	370
الفرع الخامس: علامة القلب عند النون الساكنة والتنوين:	371
إذا جاء بعد النون الساكنة والتنوين حرف الباء، فلأهل النقط فيه قولان:	371
الفرع السادس: رأي الإمام في ضبط النون الساكنة إن أتى بعدها واو أو ياء:	372
الفرع السابع: ضبط الدارة علامة الحرف المخفف:	374
المطلب الثالث: كيفية ضبط علامات الإشارة؛ المختلس والمشم والممال:	375
الفرع الأول: تعريف مصطلحات علامات الإشارة.	375
الفرع الثاني: رأي الإمام في ضبط علامات الإشارة؛ المختلس والمشم والممال:	375
المطلب الرابع: في كيفية ضبط علامة السكون والتشديد وأحكامهما.	377
الفرع الأول: رأي الإمام في علامة السكون:	377

الفرع الثاني: رأي الإمام الشوشاوي في علامة التشديد:	380
المطلب الخامس: في بيان علامة المـــد وأحكامها.	382
الفرع الأول: رأي الإمام في كيفية وضع علامة المد:	382
الفرع الثاني: رأي الإمام في ضبط حرف المد المحذوف رسما:	383
الفرع الثالث: رأي الإمام في كيفية ضبط حروف المد الواقعة في فواتح السور:	383
الفرع الرابع: علامة المطّ على ألف الإدخال:	384
المطلب السادس: باب أحكام ضبط المدغم والمظهر وما بعدهما.	386
الفرع الأول: كيفية ضبط الإدغام الناقص -الطاء الساكنة في التاء-:	386
الفرع الثاني: باب أحكام نقط ما يخفى من المدغم:	386
المطلب السابع: باب ضبط الهمز وأحكامـــه:	389
الفرع الأول: مسألة أحكام نقط الهمزة المفردة اللينة:	389
الفرع الثاني: مسألة أحكام الهمزتين اللتين في كلمة:	392
الفرع الثالث: كيفية ضبط الهمزتان اللتان من كلمتين، إذا تحركتا بالكسر أو الضم عند قالون :	396
المطلب الثامن: باب في إلحاق ما حذف في الرسم.	397
الفرع الأول: رأي الإمام في مسألة إلحاق الياء في قوله تعالى: ﴿إِيلَٰفِهِم﴾[قريش: 2]	397
الفرع الثاني: رأي الإمام في كيفية ضبط لفظ ﴿وَنُنجِ﴾، ﴿نُنجِ﴾	398
الفرع الثالث: كيفية ضبط ما اجتمع فيه ألفان في آخر الكلمة:	399
الفرع الرابع: كلمة ﴿جَآءَنَا﴾[الزخرف:37] وكيفية ضبطها	401
الفرع الخامس: رأي الإمام في ضبط قوله تعالى: ﴿يَبْنَؤُمَّ﴾	402
الفرع السادس: كيفية ضبط ما اجتمع فيه ياءين:	403
الفرع السابع: باب نقط ما اجتمع فيه واوان فحذفت إحداهما تخفيفا:	405
الفرع الثامن: كيفية ضبط لفظ ﴿ٱلرُّءْيَا﴾ وما تصرف منه	411
الفرع التاسع: رأي الإمام في ضبط مشتقات لفظ ﴿أَوْلِيَآء﴾	411
المطلب التاسع: باب أحكام صلة ألف الوصل والهمزة المنقولة:	412
الفرع الأول: رأي الإمام في وضع علامة الصلة لألف الوصل:	412
الفرع الثاني: رأي الإمام في علامة الابتداء بألف الوصل وكيفية نقطها:	414
الفرع الثالث: مسألة كيفية ضبط الهمزة المنقولة عند الإمام ورش:	414
المطلب العاشر: باب ضبط المزيد رسما:	416

الفرع الأول: كيفية ضبط ما زيدت فيه بعد همزة مفتوحة معانقة للللام:	416
الفرع الثاني: كيفية ضبط الياء بعد الهمزة والألف الملفوظة:	417
الفرع الثالث: كيفية ضبط قوله تعالى: ﴿بِأَيَيْدٍ﴾، و﴿بِأَبِيِّكُمُ﴾	419
الفرع الرابع: كيفية ضبط قوله تعالى: ﴿لَأَهَبَ﴾	421
المطلب الحادي عشر: ضبط اللام ألف وأي الطرفين منه هي الهمزة:	423
الفرع الأول: فصل في أحكام اللام ألف:	423
الفرع الثاني: كيفية ضبط اللام ألف وأي الطرفين منه هي الهمزة:	423
المبحث الرابع: آراء الإمام الشوشاوي في علوم القرآن المختلفة.	425
المطلب الأول: النزول القرآني:	425
الفرع الأول: كيفية النزول القرآني:	425
الفرع الثاني: الأحرف السبعة التي نزل بها القرءان الكريم:	436
المطلب الثاني: جمع القرآن وترتيبه:	446
الفرع الأول: مسألة الترتيب القرآني:	446
الفرع الثاني: عدد المصاحف التي نسخها سيدنا عثمان بن عفان وأرسلها إلى الأمصار:	452
المطلب الثالث: فضائل القرآن الكريم.	455
الفرع الأول: عناية الإمام الشوشاوي بفضائل القرآن عموما:	455
الفرع الثاني: رأي الإمام الشوشاوي في حكم تفضيل بعض القرآن على بعض:	456
الفرع الثالث: رأي الإمام الشوشاوي فيما ورد في فضائل سور القرآن:	460
المطلب الرابع: القرآن الكريم وسوره ومكيه ومدنيه.	467
الفرع الأول: تعريف القرآن:	467
الفرع الثاني: أسماء القرآن الكريم:	470
الفرع الثالث: أسماء سور القرآن الكريم:	472
الفرع الرابع: السور المكية والمدنية:	478
المطلب الخامس: المحكم والمتشابه في القرآن الكريم:	488
الفرع الأول: معنى المحكم والمتشابه في القرآن الكريم:	488
الفرع الثاني: مسألة وقوع المحكم والمتشابه في القرآن الكريم:	490
المطلب السادس: الإعجاز في القرآن الكريم.	492
الفرع الثاني: أقل ما وقع به التحدي في القرآن الكريم:	493
المطلب السابع: في وجوه مخاطباته: وفيه:	496

الفرع الأول: المجمل في القرآن الكريم:	496
الفرع الثاني: تخصيص القرآن بالقرآن:	497
المطلب الثامن: أحكام القرآن وآدابه.	499
الفرع الأول: مسألة مدة ختم القرءان:	499
الفرع الثاني: كيفية قراءة القرآن بالنسبة إلى الترتيل والإسراع:	502
الفرع الثالث: مسألة الأفضلية في قراءة القرآن الكريم، هل الأفضل قراءته من المصحف، أم على ظهر قلب:	504
الفرع الرابع: حكم أخذ الأجرة على قراءة القرآن وتعليمه:	506
الفرع الخامس: حكم قراءة القرآن بالاجتماع بصوت واحد:	510
الفرع السادس: حكم السفر بالقرآن إلى بلاد الكفار:	513
الفرع السابع: حكم بيع المصحف:	515
الفرع الثامن: حكم إجارة المصحف:	517
الفرع التاسع: هبة أجر قراءة القرءان للميت:	518
المطلب التاسع: الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم:	519
الفرع الأول: النسخ ورأي الإمام فيه:	520
الفرع الثاني: مسألة وقوع النسخ في القرآن:	521
الفرع الثالث: مسألة إطلاق لفظ التبديل على النسخ:	522
الفرع الرابع: أنواع النسخ في القرآن الكريم:	523
الفرع الخامس: مسائل تتعلق بالنسخ: وفيه:	531
المطلب العاشر: دلالات الألفاظ في القرآن الكريم عند الإمام الشوشاوي .	534
الفرع الأول: الأمر والنهي في القرآن الكريم:	534
الفرع الثاني: العام والخاص في القرآن الكريم:	536
الفرع الثالث: المطلق والمقيد في القرآن الكريم.	541
الفرع الرابع: المجمل والمبيَّن في القرآن الكريم:	541
المطلب الحادي عشر: طرق تفسير القرآن الكريم وقواعده عند الإمام الشوشاوي :	543
الفرع الأول: طرق تفسير القرآن الكريم عند الإمام الشوشاوي :	543
الفرع الثاني: قواعد التفسير عند الإمام الشوشاوي :	549
المطلب الثاني عشر: مسائل متفرقة تتعلق بعلوم القرآن:	557
وفيه تطرق الإمام لبعض المسائل المتفرقة في علوم القرآن، ويجدر ذكرها كالآتي:	557

الفرع الأول: مسألة مصير الصحف التي نسخ منها عثمان المصاحف:	557
الفرع الثاني: موقف الإمام من اشتمال القرآن على الألفاظ الأعجمية:	558
الفرع الثالث: رأي الإمام في مسألة تعيين الذبيح في قوله تعالى: ﴿وَبَشَّرْنَـٰهُ بِغُلَـٰمٍ حَلِيمٍ﴾[الصافات: 101]	562
خـــاتمة:	567
فهرس الآيات القرآنية	571
فهرس الأحاديث النبوية	612
فهرس الآثار	616
فهرس الأشعار:	620
فهرس الأعلام المترجم لهم	621
فهرس البلدان والقبائل والدول:	631
فهرس المصطلحات الواردة في البحث	632
قائمة المصادر والمراجع	634